

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها
" ٢٢ "

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الإشبيلي ، علي بن محمد بن علي بن خروف

شرح جمل الزجاجي / تحقيق سلوى محمد عمر عرب - جدة

١٢٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠

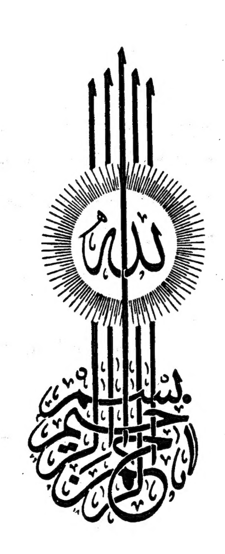
١ - اللغة العربية - النحو أ - عرب ، سلوى محمد عمر (محقق)

ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٨ / ٠٦٤٧

رقم الايداع : ٠٦٤٧ / ١٨

ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان (شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ » « تحقيق ودراسة » من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) كلية اللغة العربية بمكة المكرمة : قسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

إهداء

- إلى الجنود الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم في كل خطوة من خطوات هذا البحث ...

- إلى والديّ الحبيبين ...

- وإلى زوجي العزيز .. المهندس عبد الباسط بكر كمال .

- وإلى أبنائي الأعزاء .. وليد وهديل وبكر ورهام ....

أقدم ثمرة جهد اقترضت ثمن نجاحه من هؤلاء الأحباء ..

أسأل الله أن يتكفل عني بالوفاء .

سلوى عرب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للّه .. والصلاة والسلام على رسول الله .. وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

الحمد للّه الذي تكفل بحفظ كتابه ، وعلّمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه ، وأوقفنا على محكم آيه وفصل خطابه .

الحمدُ للّهِ حمدَ الشاكرين الذاكرين ، المثنين على اللّه بما يليقُ بجلالِه وعظيمِ سلطانِه .

أمّا بعد .. فإنّ من أجلِّ العلومِ علومَ العربيّةِ ؛ إذ هي المَرقاةُ إلى فهمِ كتابِ اللّهِ . وقد بذلَ سلفُنا الصالح في هذا المجال جهودًا مضنية ، وقفوا من خلالها على أسرارِ الكثير من لطائفِ هذه اللغةِ الشريفة ، وتركوا لنا تراثًا ضخمًا أودعوه دقائقَ فكرِهم ، وعميقَ نظرِهم ، وهو عُنوانٌ لحضارةِ هذه الأمةِ وأمجادِها .

ويذكرُ لنا بعضُ أساتذة تحقيقِ المخطوطات (١) أنّ ما ضاعَ من هذا التراث بسببِ غفلةِ الناسِ وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروبِ والأيام ، ولا زال الكثير منه حبيسًا في خزائن المكتبات ، ينتظرُ اليدَ الحانيةَ التي تفكُّ أسرَه ، وتُزيلُ عنه غبارَ الزمن .

فكان لزامًا على أبناء هذه الأمّةِ الإسلاميّةِ أن يتّجهوا شطرَ التراثِ العربيّ ، يحيونَ مواتَه ، ويستخرجونَ كنوزه .

---

(١) وهو أستاذي الدكتور محمود محمد الطناحي ، في كتابه : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي » ص ٢٢ .

لذا فقد يممتُ وجهيَ نحو التحقيقِ . وكان لا بدَّ لي أنّ أسألَ أساتذةَ هذا العلمِ لإرشادي إلى موضوعٍ ينتفعُ به الباحثون وطلاّبُ العلمِ ، ويُرضي طموحاتي ، وتقتنعُ به نفسي ، فأُرشدتُ إلى كنزٍ من هذه الكنوزِ الدفينةِ ، ألا وهو (شرحُ جملِ الزجّاجيِّ لابنِ خروف) .

وللزجّاجيِّ وجملِه، وابنِ خروف وشرحِه أهميّةٌ لاتخفى على ذهنٍ حصيف.

فالزجّاجيُّ علمٌ من أعلامِ النحو في القرنِ الرابعِ الهجريّ .

وكتابُه (الجملُ) من أشهرِ كتبِ النحوِ في تلك الحقبةِ ، وقد نالَ شهرةً كبيرة تداني شهرةَ كتابِ سيبويه فأكبَّ عليه العلماءُ بالدراسةِ والشرحِ حتى قيلَ : إنّ شروحَه قد بلغت عند المغاربةِ مائةً وعشرينَ شرحًا . وهو كتابٌ مباركٌ مااشتغلَ به أحدٌ إلاّ انتفعَ به . ألّفه أبو القاسمِ بمكّةَ المكرّمةِ ، وكان كلّما فرغَ من بابٍ طافَ بالبيتِ العتيقِ ، ودعا اللّهَ أن ينفعَ به الناسَ . وقيلَ : إنّه لم يضع مسألةً إلاّ وهو على طهارة .

هذا بالإضافة إلى أنّه كتابٌ جامعٌ لأبواب النحو ، يسيرُ الفهمِ ، سهلُ العبارة .

أمّا ابنُ خروف ـ شارحُ كتابِ الجملِ ـ فهو من أشهر نحاة الأندلس في القرنِ السادسِ والسابع الهجريين ، ومن أشهر شرّاحِ كتاب سيبويه ، فلا غرابةَ أن نجدَ آراءَه مبثوثةً في كتبِ النحو والتفاسيرِ المتأخرة ، غير أنا نفتقدُ المرجعَ الذي نستوثقُ منه صحةَ العزو إليه . وشرحُ الجمل هو أنسبُ مصدرٍ يُصارُ إليه للوقوفِ على آراء ابن خروف النحويّة والصرفيّة ؛ لما يمتازُ به عن شرح الكتاب من حسنِ التبويبِ ، وسهولةِ التناولِ ، بالإضافة إلى اكتماله بعدَ أن عثرَ أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ ـ نفعنا اللّه به وبعلمه ـ على الجزء الثاني منه ضمنَ مئاتِ المخطوطاتِ في مكتبة جامعِ ابن يوسف في مَرّاكش ، وكان مدرجًا تحت عنوان : « كتابِ

مجهول في النحو » ؛ لذا فقد كان اكتشافُه حدثًا عظيمًا لا يتهيّؤُ إلاّ لذوي الهممِ العاليةِ ، والعزائمِ القويةِ ، وقد حثني على تحقيقه ، وامتثالاً لأمره فقد نسخت قدرًا طيبًا منه ، وسأفرغ لتحقيقه عقَبَ انتهائي من هذا الجزء - إن شاء اللّه .

ولهذهِ الأهميّةِ التي ذكرتُ ، ولما يمتازُ به ابنُ خروف من عقليةٍ خصبة ، وذهنٍ وقّاد قبلتُ أن يكون (شرحُ الجمل) موضوعًا لدراستي بعد أن عرضَه عليّ سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتيّ قبلَ أن يكونَ مشرفًا على هذا البحث ، وكان شديدَ التردد في العهدةِ إليّ بتحقيق المخطوطِ ، لا ضنًّا منه بهذا المخطوطِ النفيسِ ؛ ولكن إشفاقًا عليّ من وعورةِ مسلكِه ، وصعوبةِ مرتقاه . أو إشفاقًا عليه من طالبة يظنها ليست قادرة على تحقيقه .

ووجدتُ في نفسي شيئًا من تردده الذي عزوته في ذلك الوقت إلى عدمِ الثقةِ بمقدرتي على القيامِ بهذا العملِ . وعندما عاينتُ المخطوطَ عرفت سببَ تردده، كما عرفت سبب عزوفِ الدارسين عنه على ما له من أهميّةٍ وقيمةٍ عالية .

غير أنّ العزيمة القوية أبت إلاّ أنْ أتجشمَ الصعابَ ، وأخوضَ غمارَ هذه التجربة .

وعقدتُ العزمَ ، وشمرتُ عن ساعد الجدِّ ، وأكببتُ على العمل بصبرٍ منقطعِ النظير ، وجلدٍ يعرفُ مقدارَه من اطلعَ على مخطوطِ (شرحِ الجملِ لابن خروف) .

وقد كلّفني هذا الاختيارُ مصاعبَ جمة ، وعقباتٍ جسامًا ؛ فنسخةُ الكتابِ وحيدةٌ لا ثانيةَ لها ، وهي نسخةٌ مليئةٌ بالتصحيفاتِ والتحريفاتِ والسقطِ والخرومِ - وهذا ما يفسرُ ازورارَ الباحثين وصدوفَهم عن هذا الأثرِ النفيس - بالإضافة إلى جهلِ ناسخِها بالنحوِ ، وعدم وجود مؤلفاتٍ أخرى لابن خروف سوى شرح الكتابِ المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامضِ الكتاب) ، غير أنّ الموجودَ منه

جزءٌ يسيرٌ معظمه من أبوابِ الصرفِ ، مما يجعلُ الاعتمادَ عليه لرأبِ صدعِ هذه النسخةِ محدودًا .

كلُّ ذلك اضطرني إلى أن أسعى جاهدةً في سبيلِ العثورِ على نسخةٍ أخرى تعززُ هذه النسخة ، وتعينني على فكِّ طلاسمها .

وطفقتُ أبحث في فهارسِ المخطوطاتِ ، وقوائمِ المكتبات ، فوجدت بروكلمان [1] يشير إلى وجودِ نسختين في برلين برقم (٦٤٥٩) ، ورقم (٦٤٦٤) ، فأرسلت في طلبهما ، ووصلتا إليّ فإذا هما غيرُ ما ذكرَ ؛ فإحداهما : (شرحُ الجزوليّة الكبير للشلوبين) ، والأخرى : أظنُّها (شرحُ أبياتِ الجملِ للصنهاجيّ) .

وكتبت إلى الأستاذِ العلاّمةِ فؤاد سزكين - مؤلف تاريخ التراث العربيّ - ولم أحظ بإجابة منه .

كما راسلت مركزَ الملكِ فيصلٍ للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميّةِ ، وجلتُ في عددٍ من المكتبات العامةِ والخاصة ، وسألت ذوي الخبرةِ في هذا الشأن فلم أظفر بشيء ذي بال .

فلم يبقَ لديّ إلاّ الاطلاعُ على أصل المخطوط لعلّه يكونُ أوضحَ من الصورة، فسافرتُ إلى المغرب بعد أخذي توصيةً من سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتيّ - جزاه اللّه خير الجزاء - أفادتني كثيرًا لما كان له من صلاتٍ طيّبةٍ مع المسئولين هناك ، وتمكنت من رؤية المخطوط بعد لأي شديد ، إلاّ أنّه لم يكن بأحسنَ من الصورة ، فهو يشبهها في التآكل والاهتراءِ وعدمِ الوضوحِ .

فاستعنت باللّه ، واعتمدت على الإمكاناتِ المتاحة لديّ ، ولم أدّخر جهدًا، أو أختزن وسعًا في سبيل النهوضِ بالنّصِ وخدمته ، والقيامِ عليه .

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٢ .

وإنّي أذكرُ هذه العقبات لا للتمنّن والاستكثار على البحث ، ولا ضنًا مني بوقت أو جهد ، فالعلمُ خليقٌ بأن تشدَّ إليه الرحالُ ، وتُنهى في سبيله الآجالُ ؛ وإنّما أذكره اعتذارًا عما يكونُ قد شابَ عملي من خطأ أو زللٍ أو سهو ، أسألُ اللّه أنْ يعفوَ عنّي ؛ ويتجاوزَ عن خطيئاتي ، ويغفرَ زلاّتي ، ويهيّئَ لي من يرشدني إلى الصواب .

أمّا خطّةُ البحثِ فقد قسّمتُها إلى قسمين؛ قسمٌ للدراسةِ، وقسمٌ للتحقيق .

وجعلتُ قسمَ الدراسةِ في فصلينِ ؛ أوّلهما عن ابن خروف ، وثانيهما عن (شرح الجمل) .

عرّفتُ في الفصلِ الأوّل بابن خروف ؛ فتحدثت عن اسمه ونسبه ، ومولدِه ونشأته وتنقّلاته ، وأخلاقِه وصفاتِه ، وشيوخِه وتلاميذِه ، وثقافتِه ومكانته العلميّة ، ووفاتِه وآثارِه . .

أمّا الفصلُ الثاني فتحدثتُ فيه عن (شرح الجمل) ، ويشتملُ على تسعة مباحث ، مهدتُ لها بنبذةٍ يسيرةٍ عن الزجّاجيِّ وكتاب الجملِ ، ووثقتُ نسبةَ هذا الشرحِ لابنِ خروف .

أمّا المبحثُ الأوّلُ : فتحدثت فيه عن منهجه وأسلوبه .

والمبحث الثاني : عن مصادره .

والمبحث الثالث : عن شواهده .

والمبحث الرابع : عن موقف ابن خروف في شرحِ الجملِ من الأصول النحوية .

والمبحث الخامس : عن موقفه من السابقين ؛ أوضحت فيه موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة ، ومن بعض العلماءِ السابقين ؛ كسيبويه والزجاجيّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللخميّ .

والمبحث السادس : وخصصته لآراء ابن خروف واختياراتِه ومذهبه النحويّ من خلالِ شرحِ الجملِ ؛ فتحدثت فيه عن الآراء التي وافق فيها البصريين ، والتي وافق فيها الكوفيين ، والتي وافق فيها بعضَ العلماء السابقين ، والآراء التي انفرد بها ، والآراء التي نُسبت إليه وفي النصّ ما يخالفها .

والمبحث السابع : وعقدت فيه موازنة بين شرح الجمل لابن خروف ، وبين شرحين من شروح الجمل هما : غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة ، وشرحُ الجملِ لابن عصفور؛ وذلك لتتضح مكانة شرح ابن خروف من الشروح الأخرى.

والمبحث الثامن : وتحدثت فيه عن أثر شرح الجمل في النحاة الخالفين ؛ كابن بزيزة ، والخفّاف ، وابن الضائع ، وابن الفخّار ، وابن لب ، وابن مالك ، وأبي حيّان ، وابن هشام ، والسيوطيّ .

والمبحث التاسع : وأظهرتُ فيه قيمةَ الكتاب العلميّةِ والمآخذ عليه .

وختمت قسمَ الدراسةِ بخاتمةٍ لخصتُ فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث .

أمّا القسم الثاني من البحث فقد تضمن النصّ المحقق مسبوقًا بتمهيد ، ووصف لنسخة الكتاب ، والمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ، متلوًا بالفهارس الفنيةِ ، وثَبَتٍ للمراجع .

وقد مضيتُ في تحقيق النصّ وفق قواعد التحقيق المتعارفِ عليها عند أهل الصنعةِ ، وكان همّي إخراجَ النصِّ على الصورة التي وضعه عليها المؤلّف ، مع ضبطه وتخليصه من الشوائب وآفات النسخِ ، وحرصتُ على عرض مسائل الكتاب على مؤلفات النحو السابقة ، مستكملة في الهوامش ما تمسُّ إليه الحاجةُ ، ويقتضيه المقام .

وقد فرضت عليّ طبيعةُ التحقيقِ الرجوعَ إلى عددٍ كبير من المصادر في مقدمتها كتب اللغة والنحو والصرف ، وكتب القراءات والتفاسير ، والأحاديث ،

والدواوين ، والمجموعات الشعريةِ ، وكتب التراجم والطبقات والأنساب ، ومعاجم البلدان ، ومعاجم اللغةِ ، وكتب التاريخ والسير والوقائع والأيام ، وغيرها .

وفي نهاية المطاف ، وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه أجد لزامًا عليَّ أن أنسب الفضل لأهله ؛ إذ يطيب لي أن أقف وقفة إجلال وإعظام لأستاذي الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، الذي تبنّى هذا البحث ، وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليّ من الفضل والعلم ما لا يحيط به الثناء ، وأحاطني بفضائل جمّة أعدُّ منها ولا أعدّدها ؛ فقد أعاد تصوير المخطوط من المغرب ليبسر لي نسخه، وانتسخ لي بيده في رحلة من رحلاته إلى المغرب لوحة كاملة ـ سقطت من المخطوط ـ .

وأهدى إليَّ نسخة مصورة للجزء الثاني الذي عثر عليه من شرح الجمل لابن خروف .

وأطلعني على رسالة الأستاذ خليفة محمد بديري في تحقيق شرح الكتاب لابن خروف المسمّـى (تنقيح الألباب في شرح غوامضِ الكتاب) ، والتي كانت مهداة له من قبل صاحبها .

ووضع مكتبته العامرة بين يديَّ ، ومكّنني من كثير من المصادر التي يندر وجودها ـ وهذا دأبه مع طلبةِ العلم ـ وغير ذلك كثير مما هو دين أعجز عن الوفاء به ، أسألُ اللّه أن يتكفّلَ عني بشكره ، وأن يكافئه لقاء أعماله العظيمة ، وأن يرفعَ درجاته ، ويثقّلَ موازينَه .

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور محمد المختار محمد المهدي ، الذي كابدَ معي قراءة جزء كبير من النص ؛ ولم أمتع بإشرافه طويلاً .

وإلى الأساتذةِ الأجلاء الدكتور مصطفى إمام ـ محقق شرح الجمل لابن بابشاذ ـ والدكتور حمّاد الثمالي ـ محقق شرح الجمل لابن الفخّار ـ والدكتور

نادي عبد الجوّاد - محقق شرح الجمل لابن الضائع - الذين أتاحوا لي فرصة الاطلاع على رسائلهم الجامعيّة هذه .

وإلى سعادة القائم بتسيير شئون مصلحة المخطوطات بالمغرب الأستاذ عبدالعزيز الساوري الذي يسر لي مهمة الاطلاع على أصل المخطوط ، وما زال يتعهدني بالكتب النادرة وبمعلومات ذات قيمة عالية عن البحث .

وإلى الأخت العزيزة الدكتورة صالحة الغنيم الأستاذة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي سعت جاهدة لكي أطلع على رسالة الحافظي محمد عن (منهج ابن خروف وآرائه النحوية والصرفية) بعد أن كدت أيأس من الاطلاع عليها .

وإلى المسئولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، ونادي الرياض الأدبي ، ونادي أبها الثقافي ، وبعض المكتبات العامة ، حيث أمدوني بمعلومات وإصادرات لم تكن لتتوفر لديَّ لولا أن سخرهم الله لمساعدتي ، فجزاهم اللّه عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتكبدهما قراءة ثلاثة مجلدات ضخمة .

إلى كل هؤلاء الأفاضل ، وإلى كلّ من مدّ إليّ يدًا في هذا البحث أتقدم بخالص الشكر والدعاء ، وأسأل اللّه لهم المثوبة والأجر، وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

كما أبتهل إلى اللّه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وأن ينفع به إنّه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين .

سلوى عرب

القسم الأول (الدراسـة)

وتشتمل على الفصلين التاليين :

الفصل الأول : ابن خروف .

الفصل الثاني : شرح جمل الزجاجي .

الفصل الأول ابن خـروف

- اسمه ونسبه .
- حياتــه .
- أخلاقه وصفاته .
- شيوخه وتلاميذه .
- ثقافته ومكانته العلمية .
- وفاتــه وآثــاره .

- اسمه ونسبه :

هو أبو الحسن،عليّ بن محمد بن عليّ بن محمد ، الحضرميّ الأندلسيّ الإشبيليّ ، يُعرف بابن خروف النحويّ ، ويلقب بالدُّرَيْدَنه ، له ترجمة ضافية في المصادر الأندلسيّة [(١)] ، ووقع لبس بينه وبين بلديّه ومعاصره ابن خروف الشاعر[(٢)] في عدد من المصادر المشرقيّة وغيرها[(٣)] ؛ لاشتراكهما في الاسم واللقب والكنية، فَدُعي النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ بابن يوسف وبالرُّنديّ وبالقيسيّ وبالقيذافيّ وبالقرطبيّ ، وجميعها تُذكر في نسب الشاعر ، كما لُقِّب بضياء الدين ونظام الدين ، وهما من الألقاب التي اشتهرت بين المشارقة ، أطلقا على

---

(١) انظر التكملة ص ٦٨٦ رقم (١٤٨٤) (١٧٨٤) (١٨٨٤) ، وبرنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

وانظر ترجمته أيضاً في وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، والمختصر في أخبار البشر ١١٥/٣، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ ، والوفيات ٣٠٤ ، ولسان الميزان ٢٥٧/٤ ، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٧٢ ، والأعلام ٣٣٠/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧ .

وانظر مقدمة تنقيح الألباب للأستاذ خليفة محمد بديري ، رسالة ماجستير ، من جامعة الفاتح بليبيا ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية . نوقشت عام ١٩٨٣م ، وانظر « منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية » رسالة ماجستير للحافظي محمد نوقشت عام ١٤٠٨هـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . وهناك دراسة عن ابن خروف يقوم بها الباحث ماهر عباس جلال من دار العلوم بجامعة القاهرة لم تتم بعد . ويقوم الأستاذ صالح الغامدي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق ودراسة جزء من « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » لابن خروف ولم يتم بعد .

(٢) انظر ترجمته في التكملة رقم ١٨٩٤ ، والذيل والتكملة ٣٩٦/٥ ، وصلة الصلة ١١٩/٤، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، والمُغرب في حُلَى المَغرب ١٣٦ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١٩٢/٤ ، ومعجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، وفوات الوفيات ١٦٠/٢ ، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٦٢/٩، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ .

ابن خروف الشاعر عندما ارتحل إلى المشرق . ولعل هذا اللبس كان قائمًا في الأوساط الأندلسيّة أيضًا إذ نبّه عليه الرعينيّ - تلميذ ابن خروف - عندما ترجم له في برنامج شيوخه(١) . والراجح في ترجمته والذي يعوّل عليه هو ما ذكره تلميذه الرعينيّ ، وتلميذ الرعينيّ - ابن عبدالملك المراكشيّ ، وابن الزبير ، وهو ماتقدم ؛ بل هو الذي ذكره ابن خروف نفسه في مقدمة شرح الجمل(٢) ، إلاّ أنّه لم يذكر لقب « ابن خروف » ، ولعل ذلك من قبيل الاختصار لا لأنّه لقب لايرتضيه - كما ذكر بعضهم (٣)- إذ لم يشر إلى ذلك أحد من معاصريه أو ممن ترجم له ، وهو لقب ثابت في جميع مصادر ترجمته ، وهو الذي اشتهر به ، بل لايعرف إلاّ به .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٢) انظر شرح الجمل ص ٢٤٣ .

(٣) وهو الأستاذ خليفة محمد بديري محقق « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» . انظر ص١٢ منه.

ـ حياتــــه :

وتبقى حياة ابن خروف يكتنفُها الغموضُ ، ويلفُّـها الصمتُ في كثيرٍ من جوانبها ؛ فلا تسعفُنا كتُب التراجمِ بشيءٍ عن أسرتِه أو سيرتِه أو مولده ، إلاَّ أنّنا نستطيعُ أن نقدِّرَ تاريخَ ولادتِه بعامِ (٥٢٩ هـ) - أو نحو ذلك - استنادًا إلى تاريخِ وفاتِه المرجّحِ ، وعمرِه عندما وافاه الأجلُ - رحمه اللّه - .

والذي استطعنا أن نعرفَه عنه أنّه من إشبيلية - المدينة العظيمة التي أصبحت من كبريات الحواضر الأندلسية أيام بني عبّاد ، ودولة المرابطين والموحِّدين ، والتي أنجبت علماء أفذاذًا هم من مشاهير علماء اللغة والنحو .

وتذكر كتب التراجم أنّه كان دائم الترحال ، يتنقل في البلاد ، ويسكن الخانات ، فكان يتردد بين إشبيلية ورُنده وسَبْته وفاس ومَرّاكش للتجارة بالأواني الخشبية المخروطة ، وللتدريس - إذ كانت العربية هي صناعته وبضاعته - ويستوفي الجعلَ على الإقراء من الطلبة(1) .

وكان يمكث في كل بلد إلى أن يقضي وطره منها ثمّ ينتقل إلى بلد آخر ، لايربطه للمكوث والاستقرار زوجة ولا ولد ، نذر نفسه للعلم فلم يتزوج ولاتسرى قط ، وكان يقول :« واللّه ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام »(2).

ونقل ياقوت عن أبي القاسم عبدالرحمن بن يخلف السلاوي عن ابن خروف « أنّه أوَّل يوم دخل على ابن طاهر شكا إليه الفقر ، وقال : إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان !! فقال : شرك أعظم من شرّهم عليّ في المجلس ، وكان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله ، فأقول له في ذلك ، فيقول : لا أحب أن تجلس بغير شغل »(3) .

---

(1) انظر الذيل والتكملة ٣٢١/٥ ، و « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » ص ٥٥٦ .

(2) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(3) معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

أمّا ما ذكره ياقوت من احترافه للخياطة ، وأنّه كان إذا اكتسب منها شيئًا قسم ما يحصل له نصفين بينه وبين أستاذه[1] ؛ فلا يمكننا الجزم بصحته ولا نفيه مطلقًا إذ لم تذكره كتب التراجم الأندلسيّة ؛ والثابت أن شيخه الخدب هو الذي كان خياطًا[2] ، وابن خروف كان مختصًا بخدمته وقت طلب العلم ، ولكنّا لانعلم على وجه اليقين إن كانت خدمته له هي مساعدته في الخياطة واجتلاب الماء إلى المسجد إذا احتاج إليه الخدب [3] ـ كما ذكر ياقوت ـ أو استنساخ الكتب وتعاطي الوراقة [4] ـ كما رجّحه الأستاذ خليفة بديري محقق التنقيح استنادًا إلى القصة التي ذكرها ابن عبدالملك وهي أنّه غاب على بعض كتب شيخه الخدب وهما حينئذ بفاس فسجن من أجل ذلك ، ولم يزل القاضي يتلطف في أمره حتى سُرِّح وأزال ما حدث بسبب ذلك من الوحشة بينه وبين شيخه ، وعاد إلى خدمته والقراءة عليه كما كان[5] . وعلى أي حال فقد اختص في خدمة شيخه الخدب محتملاً شدته وغلظة طباعه في سبيل العلم وتحصيله .

وما زال ابن خروف يتنقل بين المدن ، ويأخذ عن الشيوخ ، وتنمو ثقافته، وانتفع بعلمه خلق كثير حتى أصابه قبل موته خدر واختلاط عقل ، مما دعا القاضي إلى أن يحجر على ماله فتظاهر بالسلامة ، واستطال عليه بلسانه ، وأغلظ له في القول ، فصرفه القاضي مبروراً ، واحتاط عليه رعيًا لشاخته ومكانته قبل من العلم والدين[6] .

(١) انظر معجم الأدباء ٥/١٩٦٩ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٦٤٩ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٥/١٩٦٩ .

(٤) انظر تنقيح الألباب / قسم الدراسة ١٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٢ .

- أخلاقه وصفاته .

تطرقت كتب التراجم إلى شيء من أخلاق ابن خروف وصفاته ؛ فذكر ابن عبدالملك أنّه كان مشهوراً بالصدق وطهارة الثوب والعفاف ، وأنّه كان وقور المجلس مهيبًا(١) .

ووصفه ابن الزبير بأنّه كان حسن التعليم ، قاصد العبارة ، وطيئًا في المناظرة ، من عِلية نحاة وقته(٢) .

أمّا تلميذه الرعينيّ فلم يثنِ عليه بشيء ، ولا حتى بما هو ثابت عنه من المكانة العلمية والعفاف والهيبة والوقار ، بل وصفه بالجمود على ما لَقِنَ عن ابن طاهر ، قليل التصرف ، بكيء العبارة ، متسرعاً لإنكار ما لا يعرف(٣) . ثم نراه يميل مع شيوخه الآخرين ضدّه فيقول في ترجمة ابن خروف : « بينه وبين شيخنا الرنديّ - رحمهما اللّه - مناقضات في مسائل من العربية أنشقه أبو عليّ فيها الخردل فما قام معه وما قعد »(٤) .

ويقول في ترجمة أبي الحسن بن عبداللّه الأنصاريّ : « بينه وبين ابن خروف تراجع في مسائل ظهر فيها نبله » (٥). فميله هذا مع شيوخه ضدّه ، وعباراته التي لا يخفى ما فيها من التشفي والموجدة ، بالإضافة إلى غض النظر عن حسناته التي هي ثابتة عنه ؛ ونشر سيئاته بشيء من الشماتة والازدراء ؛ تجعلنا نرفض التسليم بما وصفه به ، ونشك في حكمه عليه ، إذ قد يكون الرعينيّ قد

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٤) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) السابق ٨٣ .

وقف مع ابن خروف موقفًا دعاه إلى التحامل عليه حتى قال ما قال ، ومن الجور أن نثبتَ عنه صفة أطلقت بدافع هوى في النفس ، وتناقلتها الأقلام .

وقد أبدى الأستاذ خليفة محمد بديري ـ أيضًا ـ شكه في قيمة هذا الحكم ، آخذًا في الاعتبار تشيع الرعينيّ لأبي علي الرنديّ الذي ردَّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيليّ في مناقضات جرت بينهما ، وردّ على هذه الشبهات بما حفظ لابن خروف مكانته العلمية ، وأنصفه من الرعينيّ (١).

أمّا شبهة الجمود على ما لَقِنَ عن ابن طاهر فيدحضها ما في شرح الكتاب من دقة الاستنباط ، وجودة الاستخراج ، وردوده المبنيّة على أساس جيّد ، وليس أدلّ على بطلانها من مخالفته لشيخه في بعض آرائه (٢)، بل كانت لابن خروف شخصيّة مستقلة ، وآراء انفرد بها ، وردود على أئمة النحو ، كان لهذه الآراء ولهذه الردود قيمتها في النحو الأندلسيّ خلال القرن السابع الهجري . وطبيعي أن يتأثر التلميذ بأستاذه ، وأن يكون على مذهبه ، وأن تتوافق آراؤهما – في كثير من المسائل .

ويبدو أن ابن خروف لم تكن له حظوة عند تلاميذه ، ولعل لصرامته وشدته سببًا في ذلك ؛ فقد وصفه تلميذه أبو زكريا بن عتيق – فيما ذكر عنه ابن عبد الملك – أنّه كان شديد الضجر عند تتبع البحث معه والمساءلة له ، فكان إذا ضويق في المجلس يأخذ قُرْقَيْه(٣) ويقوم من مجلسه دون سلام ولا كلام ، ويتخطى مايقابله من الحلقة ، ثمّ يرد وجهه إلى الطلبة ويقول لهم : ما أراكم عزمتم على

(١) انظر قسم الدراسة من تنقيح الألباب ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) السابق ١٢٣ – ١٢٧ .

(٣) قُرْقَيْه : نعليه ، وهو ما يشبه الصندل . من استعمال الأندلسيين . انظر الذيل والتكملة ٥ / ٣٢٢ هامش « ١ » .

إكمال قراءة « الكتاب » ما أخذتم أنفسكم بهذه المآخذ ، أو نحو هذا من القول ، ثم ينصرف (١).

وكان من الممكن ألاّ نحكم عليه من خلال ما حكي عنه – لأن هذا إن صحّ فهو قليل ، فمن الجور أن نحمله على ضيق الخلق وقلة الاحتمال ، ونحكم عليه من خلاله ، ولا سيما إذا كان هدف السائل أن يستفز الأستاذ ، ويثير الاعتراضات عليه – لولا أن ضيق الخلق وحدّة الطبع ملموسة من خلال مناظراته وردوده التي كانت بينه وبين معاصريه ، واعتراضاته على أئمة النحو حتى بلغ به الأمر إلى حدّ الاعتراض على سيبويه(٢)– على جلالة قدره – ولم يسلم منه المبرد ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وغيرهم . من ذلك قوله في نهاية باب التوكيد : « ويتبع هذه الأبواب بعض الهوج بخزعبلات طويلة الذيل ، قليلة النيل ، نزهت الكتاب عن ذكرها »(٣) .

ويعترض على أبي القاسم ، ويصمه بالغفلة ، فيقول : « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة »(٤) .

ويستخف برأي ابن جنيّ وشيخه الفارسيّ ؛ فيقول: « وأمّا ماذهب إليه الفارسيّ وابن جنيّ .... فهو هذيان من القول لايلتفت إليه »(٥).

ويعترض على المبرد لإنكاره رواية سيبويه ، ويصمه بقلة الحفظ في بيت رواه سيبويه منصوبًا ، فردّ المبرد النصب ؛ قال : « وإن لم يكن البيت من هذا

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر موقفه من سيبويه .

(٣) شرح الجمل ٣٤١ .

(٤) شرح الجمل ٢٧١ .

(٥) شرح الجمل ٤٤٦ .

القصيد فسيبويه أعلم بما روى ، ولا تردّ رواية الثقات بإنكار من أنكرها لقلة حفظه » (١) .

ولعل هذه الحدّة والجرأة والثقة هي التي أثارت حفيظة معاصريه وتلاميذه ، فوقفوا منه موقف الخصم ، وناصبوه العداء .

ولعلها من جهة أخرى سمات غلبت على نحاة تلك الحقبة – ولا سيما المغاربة – هيأ لظهورها اختلاف المذاهب ، والتنافس في شروح المختصرات الذي كان سائدًا بين نحاة الأندلس(٢) ، فجعلهم يتراشقون بالكلمات المقذعة ، والعبارات القاسية ؛ فالسهيليّ يقذع السباب لابن خروف ، ويقول له في مناظرة جرت بينهما ساقها السيوطي في الأشباه والنظائر : « ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد » ، و « هذا الجاهل من جفاة المقلدين » ، و « لا ينكره إلاَّ جلف جاف » (٣).

ومثل هذا له سابقة فيما كان يجري في العراق كما كان يحدث بين الفارسيّ وابن خالويه .

وعلى أي حال لم يبلغ ابن خروف من حدّة الطبع ما بلغه السهيليّ وأبو علي الشلوبين . كما أن له من الصفات والأخلاق الحسنة ما يشفع له هذه الحدّة التي قد تكون أثرًا من آثار الثقة بالنفس ، والتحمس للعلم والمناظرة .

---

(١) شرح الجمل ٤٦٢ .
(٢) انظر (أبو القاسم السهيليّ ، ومذهبه النحويّ ٣٨) .
(٣) الأشباه والنظائر ٥/٢٢٦ .

ـ شيوخه وتلاميــــذه :

تلقى ابن خروف بواكير تعليمه في إشبيلية ، التي كانت من أهم مدن الأندلس ، ومنارًا للعلم يقصدها الناس من بقاع شتّى ؛ فقد كانت تشهد في تلك الآونة حركة علميّة ، وازدهارًا في مختلف العلوم والفنون ، وكانت تستقطب صفوة علماء الأندلس ، حتى أصبحت تزخر بعلماء أفذاذ حظي ابن خروف بالتلمذة على كثير منهم والتلقّي عنهم .

ولم يكتف بذلك ؛ بل أخذ يطوّف في بلدان الأندلس يقطف أطايب ثمار العلم على أساتذة أجلاء ، سمّى لنا بعضهم تلميذه الرعينيّ في برنامج شيوخه، وابن عبدالملك المرّاكشيّ ، وابن الزبير ، وغيرهم .

فمـــن شـيـــوخـــه :

١ ـ أبو بكر بن صاف[(١)] (... - ٥٨٥ هـ وقيل غير ذلك) :

محمد بن خلف بن محمد بن عبدالله ، مقرىء كامل ، وإمام حاذق ، أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرّمّاك ، والقراءات عن أبي الحسن ابن شُرَيْح .

أقرأ الناس نحو خمسين سنة .

ذكر الرُّعَيْنيّ ، وابن عبدالملك أن ابن خروف قرأ عليه السبع[(٢)] .

(١) ترجمته في التكملة ٥٣٨/٢ ، والذيل والتكملة ١٨٨/٦ ، وإشارة التعيين ٣١٠ ، والوافي بالوفيات ٤٦/٣ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٣٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٠٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٢ ـ أبو محمد بن الزَّقَّاق ، وابن الحاج[1] (٠٠٠ - ٥٥٩ هـ) :

قاسم بن محمد بن مبارك الأموي الإشبيليّ . مقريء مجوّد، ونحويّ ماهر ، وأديب حافظ . أخذ القراءات عن أبي الحسن بن شريح . ومن شيوخه أبو مروان بن قزمان .

أقرأ طويلاً في إشبيلية وفاس وسلا وغيرها .

وذكرت كتب التراجم أن ابن خروف قد قرأ عليه السبع[2] .

٣ ـ أبو بكر بن خير الإشبيليّ[3] (٥٢٥ هـ - ٥٧٥ هـ) :

محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ اللمتونيّ . كان حافظًا مقرئًا نحويًا لغويًا متقنًا أديبًا ، ولي إمامة جامع قرطبة . أخذ عن ابن شريح ، وابن العربيّ ، وابن الرّمّاك ، وابن بقي ، والقاضي عياض ، وغيرهم . وذكر الرعينيّ أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه[4] ، وذكر ابن عبدالملك أنه روى عنه الحديث [5].

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٥٧٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٥٧٠ ، وصلة الصلة ٤/١٩٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤ .

(٣) ترجمته في التكملة ٢/٥٢٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٣٦٦ ، والوافي بالوفيات ٣/٥١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٣٩ ، وبغية الوعاة ١/١٠٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ .

٤ - **أبو العباس بن زَرْقُون بن سَحْنون**[١] (٠٠٠-٥٤٢ هـ وقيل ٥٤٥هـ):

أحمد بن محمد بن عليّ بن يحيى بن أفلح بن زرقون بن سحنون بن مسلمة القيسيّ .

كان قارئًا فقيهًا نحويّـًا ماهرًا . تصدر للإقراء .

ذكر ابن عبد الملك أن ابن خروف روى الحديث عنه[٢] .

٥ - **أبو عبدالله بن الرمّـامّة**[٣] (٤٧٩ هـ - ٥٦٧ هـ) :

محمد بن علي بن جعفر بن أحمد القيسيّ .

تولى قضاء مدينة فاس ، وله عدة مؤلفات منها : كتاب « التبيين في شرح التلقين » - وهو كتاب في الفقه المالكي للقاضي عبدالوهاب البغدادي رحمه الله - .

ذكر الرعيني أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه[٤]، وذكر ابن عبدالملك أنه روى عنه الحديث وتفقه به[٥] .

---

(١) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٣٣/٤٦ ، والتكملة ٥٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٣٣ ، والذيل والتكملة ٥٤/١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٧٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٢/١ ، وفهرس الفهارس ٤٦٤/١ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ٦٧٦/٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٦ ـ أبو عبدالله بن المجاهد[1] (٤٨٣ هـ - ٥٧٤ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موسى الأنصاريّ ، ابن المجاهد الإشبيليّ .

كان زاهدًا ورعًا ، يكتسب قوته من نسخ المصاحف ، ولا يقبل هديه إلاّ من أصفيائه إذا تيقن من طيب مكسبهم ، عرض عليه القضاء فأبى . روى الحديث عن أبي مروان الباجي ، ودرس الفقه ، وتأدب بأبي الحسن بن الأخضر .

روى ابن خروف الحديث عنه وتفقه به[2] .

٧ ـ أبو القاسم بن بشكوال[3] (٤٩٤ هـ - ٥٧٨ هـ) :

خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري القرطبيّ . محدث الأندلس ومؤرخها ، ولي بعض جهات إشبيلية . له مؤلفات قيمة أهمها : «الصلة» .

روى عنه ابن خروف الحديث[4] ، وسماه ضمن شيوخه كما ذكر الرعينيّ[5].

---

(١) ترجمته في التكملة ٥٢٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٦٦/٥ ، وصلة الصلة ١٥٤.

(٢) انظر التكملة ٥٢٣/٢ برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٦٦٦ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) انظر ترجمته في فهرست ابن خير ٤٢٤ ، والتكملة لابن الأبار ٣٠٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٨٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٠/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٣٩/٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

٨ - أبو محمد بن عبيدالله[1] (٥٠٥ هـ - ٥٩١ هـ) :

عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عبيدالله بن سعيد بن محمد بن ذي النون بن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري .

فقيه محدث ، راوية فاضل ، عارف بالقراءات ، كان غاية في الورع والصلاح والعدالة ، ولي الصلاة والخطب ، ودعي إلى القضاء فأبى .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخ[2] ، وروى عنه الحديث[3] .

٩ - أبو مروان بن قُزْمان [4] (٠٠٠ - ٥٦٤ هـ) :

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالملك بن قُزْمان، من كبار العلماء وجلة الفقهاء.

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه وروى عنه[5] .

١٠ - أبو عبدالله الرعينيّ [6] (٠٠٠ - ٥٩٨ هـ) :

محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعينيّ ركن الدين .

كان قاضيًا بإحدى أعمال فاس ، واشتهر بالعدالة في أحكامه . وكانت له قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم .

أخذ عنه ابن خروف علم الكلام ، وأصول الفقه[7] .

---

(١) ترجمته في التكملة ٨٦٥/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٧٠/٤ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٥٣/١ ، وفهرس الفهارس ٣٤٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٤) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٥٩ ، وبغية الملتمس ٤٨٢ ، والصلة ٣٣٦/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٢٥١ ، وصلة الصلة ١٢٢ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٢٠/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

(٦) ترجمته في التكملة ٥٦٠/٢ ، والذيل والتكملة ٣٦٤/٦ .

(٧) انظر التكملة ٥٦٠/٢ ، الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٦٤/٦ .

١١ ـ أبو الوليد بن رشد الحفيد [(١)] (٥٢٠ هـ ـ ٥٩٥ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد أو الأصغر . من أهل قرطبة ، اشتهر بالفلسفة ، كان دمث الأخلاق حسن الرأي ، اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد . صنف نحو خمسين كتابًا في المنطق والحكمة وعلم الأصول والفقه والطب والطبيعة .

أخذ عنه ابن خروف علم الكلام وأصول الفقه[(٢)] .

١٢ ـ أبو إسحاق بن ملكون[(٣)] (٠٠٠ ـ ٥٨١ هـ) :

إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي . كان نحويًا فاضلاً ، ماهرًا في العربية ، وله مصنفات جليلة تنافس أهل الأدب على تحصيلها .

من مصنفاته : كتاب على التبصرة للصيمريّ ، و « إيضاح المنهج » – جمع فيه بين « التنبيه » ، و « المبهج » لابن جنيّ ، و « شرح جمل الزجاجيّ » ، وغيرها .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه[(٤)] ، وأخذ عنه العربية والآداب [(٥)]، وقرأ عليه الأبنية للزبيدي وقد صرح بذلك في شرح الكتاب ؛ قال : « وزعم الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون أنه ليس بمحذوف منه [أي اليهير من يهيرى]؛ لأن المعنى مختلف . ولو كان المعنى مختلفًا لم يقل ذلك سيبويه . وقد قرأت عليه الأبنية

---

(١) ترجمته في قضاة الأندلس ١١١ ، والتكملة ٥٥٣/٢ ، والمعجب ٢٤٢ ، ٣٠٥ ، وطبقات الأطباء ٧٥/٢ ، والذيل والتكملة ٢١/٦ ، وشذرات الذهب ٣٢٠/٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ١٥٧/١ ، وإنباه الرواة ١٩٦/٤ ، وإشارة التعيين ١٨ ، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

للزبيـديّ بعـد قـراءتي سيبـويه على الأستـاذ أبي بكر فمـا سألته قـط في غامض يفتحه ، ولم يزد على ما ذكر الزبيديّ ، ولا شرح حرفًا جهله الـزبيـــديّ »[1] .

١٣ ـ أبو سليمان السعديّ [2] (٠٠٠ ـ ٥٧٣ هـ) :

داود بن يزيد السعـديّ الغرناطيّ من أهل قلعـة يحصب . كـان زاهدًا ورعًا فاضلاً .

سمـاه ابن خروف ضـمن شيـوخه ـ كـما ذكـر الرعيني ـ وأخـذ عنه العربية والآداب وروى عنه[3] .

١٤ ـ أبو محمد بن دحمان [4] (٤٨٥هـ ـ ٥٧٥ هـ) :

القاسم بن عبدالرحمن بن القاسم بن دحمان بن عثمان بن مطرف .

إمام مقـريء كامل ، كان إمامًا في العـربية ، ومن شعراء أهل المغـرب ، أكثر من الحديث والفقه ، وانفـرد في آخر عمره لإقراء القرآن والاجتهـاد في العبادة أخذ العربية عن ابن الطراوة . قرأ عليه السهيليّ وابن خروف[5] .

١٥ ـ أبو بكر بن رزق المرويّ [6] (٥٠٣هـ ـ ٥٦٠ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد بن رزق المرويّ .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه [7] .

---

(١) تنقيح الألباب ورقة ٢١٨ .

(٢) ترجمته في التكملة ٣١٥/١ ، وبرنامج شيوخ الرعيني ٥٦ ، والبلغة ٨٠ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٣/١ .

(٣) انظر التكملة ٣١٩/١ ، وبرنـامج شـيـوخ الرعـينـيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٤/١.

(٤) ترجمته في الذيل والتكملة ٥٤٥/٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٩/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٥/٢ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والـذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٥٤٦ ، وغاية النهـاية في طبقـات القراء ١٩/٢ .

(٦) ترجمته في بغية الملتمس ٤٨٢ ، وصلة الصلة ١٨٠ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

١٦- أبو بكر بن خشرم [١] (٠٠٠ - ٠٠٠) :

محمد بن أحمد بن خشرم العبسيّ الإشبيليّ .

كان أستاذًا في العربية مبرزًا ، حسن الفهم والتعليم . قال ابن الأبار : «حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه وفي باب الابتداء منه »[٢].

١٧ - أبو القاسم ، الكلاعي الحَوْفي[٣] (٠٠٠ - ٥٨٨ هـ) :

أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفيّ . كان فقيهًا حافظًا فرضيًا ماهرًا . تولى قضاء إشبيلية وكان نزيهًا عادلاً . ألّف ثلاثة تعاليق في الفرائض .

وجاء في وفيات ابن قنفذ عند تحديده لتاريخ وفاة ابن خروف بأنه «من أشياخ الحوفي بفاس »[٤] وصواب العبارة : « من أشياخه ؛ الحوفي بفاس » . وهو غير علي بن إبراهيم بن سعيد أبي الحسن الحَوْفي النحويّ[٥] المتوفى سنة ٤٣٠هـ .

١٨ - أبو بكر بن طاهر الخِدَبّ [٦] (٠٠٠ - ٥٨٠ هـ) :

محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الأنصاري الإشبيلي . وهو أهم شيوخ ابن خروف، وأعظمهم أثرًا في تكوين شخصيته النحوية ، وعليه درس كتاب سيبويه .

---

(١) ترجمته في التكملة ٢٢٠/١ ، والذيل والتكملة ٦٢٣/٥ .

(٢) التكملة ٢٢٠/١ ، وانظر الذيل والتكملة ٦٢٤/٥ ، ولعله في الجزء المفقود من تنقيح الألباب .

(٣) انظر ترجمته في التكملة ٨٧/١ ، والذيل والتكملة ٤١٤/١ .

(٤) الوفيات لابن منقذ ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٥) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢١٩/١ ، ووفيات الأعيان ٣٠٠/٣ ، وإشارة التعيين ٢٠٦ ، وبغية الوعاة ١٤٠/٢ .

(٦) ترجمته في إنباه الرواة ١٩٤/٤ ، والتكملة ٥٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٨/٥ ، والوافي بالوفيات ١١٣/٢ ، وإشارة التعيين ٢٩٥ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ .

وذكـر السيـوطي أنّـه أخـذ الكتـاب عـن ابن الرمّـاك وابن الأخـضـر [1] ، والصواب ما جـاء فى المصادر الأندلسية من أنّـه أخـذ الكتاب عن ابن الرمّـاك ولم يأخذه عن غيره – فيما قـال تلميذه الأخص به أبو الحسن بن خروف . وأخذ أيضًا عن أبي الحسن بن الأخضر [2].

وقال ابن عبد الملك :

« كان رئـيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مـدافعـة ، وأفهـمهـم أغراض سيبويه ، وأحسنهم قيامًا على كتابه ، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ، وله عليه تنبيـهات مفيـدة ، وهي التي بسط تلميذه أبو الحسن بن خـروف في « شرحه الكتاب » وإيّـاها اعـتمد وعليـها عوّل ، إذ كـان لازم صحبتـه كثيـراً ، واختصّ به اختـصاصًـا طويلاً وفهم طريقـته » [3] . وقـد صرح ابـن خروف بذلك فـي غير موضع من شرحه للكتاب ، وأثنى عليه ؛ من ذلك قوله :

« وللأستـاذ أبي بكر في كتاب الأبنيـة عجائب من تبـيين مشكلها ، وتحـقيق المستـدرك منهـا ، وشرح الألفاظ المجـهولة فـيهـا ، وتعليل ما لـم يصحّ استـدراكه ، والتنبيـه عليه ، وغيـر ذلك مما انفرد به ـ رحمـه اللّـه ـ واجتمـع في هذا الكتاب من ذلك العجب العـجاب . ومـا أظنك يا نحويّ تجده مـجموعًـا ملخصًـا هذا الجمع والتلخيص في كتـاب ، وجميـع حـسناتي فيـه منه ـ رحمـه اللّـه ـ غيـر أنّـهـا غيـر مفهومة في تعاليقه ؛ أعني ابن طاهر » [4] .

---

(١) انظر بغية الوعاة ١/٢٨ .

(٢) انظر التكملة ٢/٥٣٢ ، والذيل والتكملة ٥/٦٤٨ .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٦٤٨ .

(٤) تنقيح الألباب ل ٢٨١ .

وهو أحفظ الناس في عصره لكتاب سيبويه ؛ قال زيد بن الحسن ابن زيد الكنديّ النحويّ البغداديّ وقد اجتمعا في مجلس : « كنت إذا ذكرت مسألة سرد الكلام عليها من كتاب سيبويه ، فتحققت أنّه أحفظ الناس للكتاب » (١) .

وكان ابن طاهر قائمًا بإقراء الكتاب ، وإيضاح الفارسيّ ، ومعاني الفراء ، وأصول ابن السراج ، ويرى أنّ ما عداها مطّرح لا يعوّل عليه .

قال السيوطي : « وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة » (٢) . وذكر له كتابًا في الأشباه والنظائر بعنوان « طرر الإيضاح » (٣) .

ورحل إلى مصر وهمّ بمناظرة كبير النحاة فيها - أبي محمد عبدالله ابن بريّ بن عبدالجبار بن بريّ - ولكنه أثني عن عزمه خوف الفتنة (٤) .

وحجّ وأقسم أن يقرىء الكتاب في البصرة - البلد الذي أُلّف فيه - متحريًا الموضع الذي كان يؤخذ فيه عن سيبويه ، ويُقال إنّه برّ بقسمه .

وكان محترفًا بالتجارة والخياطة ، ويقال إنّه لم يتأهل قط .

واختلط عقله في آخر حياته ، وتوفي ببجاية سنة ٥٨٠ هـ (٥) . وهو الأرجح ، وقيل غير ذلك . وهذا ما يذكرنا بحياة تلميذه ابن خروف ، فبينهما شبه كبير ، ولعله تخليط من الرواة بين الترجمتين .

ومن طرره وتنبيهاته على كتاب سيبويه نقل تلميذه الأخص به - أبو الحسن ابن خروف - الشيء الكثير ، وضمنها شرح الكتاب ، ولكنه لم يقف حيالها

(١) إنباه الرواة ١٩٥/٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) ٢٥٥/٧ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ ومابعدها .

موقفًا سلبيًا ـ كما ذكر الرعينيّ ـ بل وافقه في بعضها وخالفه في بعض ، وشرح الغامض منها ، كما لم يتردد عن أن يظهر اختلاف قول شيخه وتباين رأيه في الإقراء الأوّل والثاني ؛ قال في شرح الكتاب :

« وأجاز الأستاذ أبو بكر : كل رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرجوليّة ، فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ، ثمّ منعه في الإقراء الثاني ، وينبغي أن لا يقاس هذا ؛ لأن الجزاء في هذا غير مستحكم » (١) .

وقال في موضع آخر منه : « ... فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول ، حتى دعا الأستاذ أبا بكر - رحمه اللّه - أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة ؛ وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل . فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن . وهذا كلّه فاسد » (٢).

وقال أيضًا : « ومنع الأستاذ أبو بكر فتح (أن) بعد القول البتة في الإقراء الثاني ، ولم يحل الشبهة بما ينبغي » (٣) .

ويمكننا استقصاء آراء ابن طاهر بكل اطمئنان وثقة وجمع قدر طيب منها من شرح ابن خروف على الكتاب ، وقد عقد محققه ـ الأستاذ خليفة محمد بديري ـ مبحثًا لموقف ابن خروف من الخدب ضمنه الكثير من آرائه (٤) .

هؤلاء هم أهم شيوخ ابن خروف ، وذكر محمد محمد مخلوف من شيوخ ابن خروف أبا سفيان البغوي(٥) ، ولم أقف له على ترجمة .

---

(١) تنقيح الألباب ل ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ .

(٣) تنقيح الألباب ل ٣١ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٢٣ من قسم الدراسة .

(٥) انظر شجرة النور الزكية ١٧٢ .

ومن تلاميذه :

١ ـ أبو محمد ، علم الدين اللورقيّ [1] (٥٦١ ـ ٦٦١ هـ) :

القاسم بن أحمد[2] بن الموفق بن جعفر . إمام في العربية ، مقريء نحوي أصولي . له مشاركات في علم المنطق وعلم الكلام . رحل من الأندلس فحج ، وذهب إلى مصر ، وحلب ، ودمشق ، وبغداد فأفاد واستفاد .

لقيه ياقوت الحموي ، وأخبره بأن مولده في حدود سنة إحدى وستين وخمسمائة[3] .

ولقيه القفطي وقال عنه : « وهو أنبه من رأيته وأحضر ذهنًا »[4] . وقال بأنه أخبره بنفسه عن ابن خروف بقوله : « رأيته ، وأخذت عنه ، واستفدت منه ، وكان فاضلاً في هذا الشأن »[5] .

ومن مصنفات اللورقي : شرح المفصل ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية .

٢ ـ أبو بكر ، وأبو عبداللّه بن عبد النور [6] (٥٥٣ هـ ـ ٦١٤ هـ) :

محمد بن عبد النور أحمد بن عمر السبئي الإشبيلي .

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ٤/١٦٧ ، ومعجم الأدباء ٥/٢١٨٨ ، وطبقات القراء ٢/١٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠ .

(٢) انفرد القفطي بتسميته « أبو القاسم بن أحمد » . انظر إنباه الرواة ٤/١٦٧.

(٣) وفي طبقات القراء ٢/١٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠ مولده سنة خمس وسبعين وخمسمائة . ولعل الصواب ما أثبت لأنه ذكر تاريخ مولده لياقوت بنفسه ، ولقول أبي شامة بأنه (كان معمرًا) . انظر طبقات القراء ٢/١٦ .

(٤) إنباه الرواة ٤/١٦٨ .

(٥) إنباه الرواة ٤/١٩٢ .

(٦) ترجمته في برنامج شيوخ الرعينيّ ١٤ ، والذيل والتكملة ٦/٤١١ .

قـال الرعينيّ إنّـه مـا لقي في إتقـان القراءات والقـيام عليـها وتجـويدها أجلّ منه[1] .

وذكر ابن عبدالملك روايته عن ابن خروف[2] .

٣ - أبو بكر ، بن فحلون[3] (٠٠٠ - ٥٩١ هـ أو نحوها) :

محـمد بن أحمـد بن خلف بن عبـيدالله بن فحلون السـكسكي . كان من أهل العلم والفضل والحفظ ، تلا بالسبع على أبي الحسن بن شريح وغيره . وروى عن ابن خروف[4] .

٤ - أبو بكر ، بن عبدالله القرطبيّ [5] (٠٠٠ - ٦٢٨ هـ) :

محـمد بن عبـدالله بن أحـمد بن محـمد بن يحيى الأنصاري القـرطبي الإشبيلي. مقرىء ، مجود ، متواضع ، عابد ، زاهد، كان حريصًا على أخذ العلم، وجودة القراءات ، والعناية بالفقه ، والعكوف عليه .

روى عن ابن خروف [6] .

٥ - أبو الحسن ، الدّبّاج [7] (٥٦٦هـ - ٦٤٦ هـ) :

علي بن جابر بن عليّ بن يحيى اللخميّ الإشبيليّ .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ١٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٣) ترجمته في التكملة ٢/٥٥ ، والذيل والتكملة ٥/٦٢٥ ، وفهرس الفهارس ٢/٩٩٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٥) ترجمته في التكملة ٢/٥٧٧ ، برنامج شيوخ الرعينيّ ١١ ، والذيل والتكملة ٦/٢٣٩-٢٤١ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦/٢٤٠ .

(٧) ترجمـته في برنامج شيـوخ الرعيني ٨٨ ، واختصـار القدح المعلى ١٥٥ ، والذيل والتكملة ٥/١٩٨ ، وصلة الصلة ٤/١٤٢ ، وإشارة التعيين ٢١٢ ، وطبقات القراء ١/٥٢٨ ، وبغية الوعاة ٢/١٥٣ .

كان نحويًا أديبًا ، مقرئًا جليلاً فاضلاً . عكف على إقراء القرآن وتدريس العربيّة نحو خمسين سنة . أخذ النحو عن ابن خروف وجماعة ، وروى عنه[1] .

٦ ـ أبو الحسن ، الشاري [2] (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي .

إمام محدث ، حافظ فقيه . قرأ القراءات على علماء أفاضل ، وأخذ العربية عن أبي ذر الخشني ، وأبي الحسن بن خروف وروى عنه[3] . وكان له اهتمام كبير بالعلم .

٧ ـ أبو الحسن ، الكتامي ابن القطان [4] (٠٠٠ ـ ٦٢٨ هـ) :

علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى الكتامي ابن القطان . عالم فقيه راوية ، عارف بصناعة الحديث وأسماء رجاله . روى عن أبي الحسن بن خروف[5] .

٨ ـ أبو الحسين ، الدائريّ (٠٠٠ ـ ٠٠٠) :

عبيدالله بن عاصم الدائري بن عيسى بن أحمد بن محمد الرنديّ . من أهل رُنده ، وإمام جامعها والخطيب به ، من أهل العناية بالرواية[6] .

ذكره ابن عبدالملك ضمن من روى عن ابن خروف[7] .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢٣٠ ، ١٩٨ ، وصلة الصلة ٤/١٤٣ .

(٢) ترجمته في صلة الصلة ٤/١٥٩ ، وطبقات القراء ١/٥٧٤ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٥ ، وفهرس الفهارس ٢/٨٨٤ .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٧٥ ، وطبقات القراء ١/٥٧٥ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وصلة الصلة ٤/١٦٠ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٦ .

(٤) ترجمته في صلة الصلة ٤/١٣٧ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٧٠ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) انظر التكملة ٢/٩٤١ .

(٧) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

٩ - أبو الخطاب ، السكوني[١] (٠٠٠ - ٦٥٢ هـ) :

محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبدالملك بن خلف بن عبيدالله السكوني .

كان فقيهًا حافظًا ، مبرزًا في علوم اللسان ، ذاكرًا للتاريخ قديمه وحديثه ، صنف في علم الكلام وأصول الفقه .

أخذ عن ابن خروف قراءة وسماعًا وروى عنه[٢] .

١٠ - أبو عبدالله ، بن المسلهم[٣] (٠٠٠ - ٦٥٣ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن المسلهم العتيبي الرنديّ . كان محدثًا مكثرًا ، وراويًا للحديث ، وأديبًا بارعًا في الخط ، نسابة لخطوط العلماء ، ذاكرًا للتواريخ . تعاطى قرض الشعر ، وكتب إلى أستاذه ابن خروف . وقد نالته منه وحشة :

هبني أسأت أمالي ... في نيل عفوك سول ؟
وسيلتي وشفيعي ... إلى رضاك الرسول

روى عن ابن خروف[٤].

١١ - أبو العباس بن هارون[٥] (٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

أحمد بن علي بن محمد بن هارون . كان إمامًا عالمًا راوية للحديث مؤرخًا ، له مؤلفات كثيرة . ذكر ابن عبد الملك أنه روى عن ابن خروف ،

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٦٣٠ ، وصلة الصلة ١٩٣، والوافي بالوفيات ٢/١٢٠ .
(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦٣٠ ، وصلة الصلة ٤/١٢٧ .
(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٦١ - ٦٤ .
(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦/٦١ .
(٥) ترجمته في الذيل والتكملة ١/٣٢٤ ، ٣٢٦ .

وذكر عنه أنه رأى ابن خروف ماشيًا في أزقة إشبيليه ذاهلاً حافيًا لا يشعر بما هـو فيـه[١] .

١٢ ـ أبو القاسم المصمودي ابن رحمون [٢] (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن . كان ذا لسن وفصاحة ، وكان يقرأ كتاب سيبويه ، وله صيت وشهرة ومشاركة في الفنون ومعرفة جيدة بالنحو .

أخذ العربية عن ابن خروف ، وقرأ عنه الكتاب ، وروى عنه[٣] .

١٣ ـ أبو محمد الحرار (٥٩١ هـ ـ ٦٤٦ هـ) :

عبداللّه بن قاسم . له حظ من قرض الشعر ، واعتناء بصناعة الحديث ، وبراعة في الخط[٤] . ذكره ابن عبد الملك ضمن من روى عن ابن خروف [٥].

١٤ ـ أبو الحسن الرعينيّ [٦] (٥٩٢ هـ ـ ٦٦٦ هـ) :

علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن الرعينيّ الإشبيلي ابن الفخار . كان أسلافه يعرفون ببني الحاج ، وهو صاحب البرنامج المشهور والذي ذكر فيه ترجمةً لشيخه ابن خروف ، وذكر فيها أنه لقيه ، وأخذ عنه، وسمع عليه ، وحضر بعض إقرائه ، وأجاز له جميع ما يحمله وما ألفه[٧] .

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٢ ، ١٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٨٦ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وصلة الصلة ٤/١٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/٨٦ ، وملء العيبة ٢/٢٣٢ .

(٤) انظر التكملة ٢/٩٠٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٣٢٣ ، وصلة الصلة ٤/١٤٦ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، وانظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٣٢٤ ، وصلة الصلة ٤/١٤٦ .

١٥ ـ ابن هشام الخضراويّ (٥٧٥هـ ـ ٦٤٩هـ وقال السيوطي ٦٤٦هـ) :

أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي .

كان رأسًا في العربية عاكفًا على التعليم . أخذ القراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوبين . وأخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ ، وسمع منهم وأجازوا له(١).

١٦ ـ أبو عبدالله الصّدفي (٠٠٠ ـ ٦٥١ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد العبدريّ الفاسي .

إمام في العربية ، متكلم أصوليّ فقيه حافظ زاهد ورع حسن الإقراء جيد العبارة .

أخذ العربية والأدب عن ابن خروف ومصعب وغيرهما(٢) .

١٧ ـ أبو بكر النميريّ الوادي آشي (٠٠٠ ـ ٦٤٨ هـ) :

يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم .

من بيت علم وحسب ، ومن أهل العلم والفضل . أخذ العربية عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين(٣) .

١٨ ـ أبو عبدالله الجلاّء (٥٧٩ هـ ـ ٦٣٦ هـ) :

محمد بن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ الغرناطيّ .

---

(١) انظر التكملة ٢/٦٦٠ ، وإشارة التعيين ٣٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٧ ، وشجرة النور الزكية ١٨٣ .

(٢) انظر صلة الصلة ٤/١٢٧ ، وبغية الوعاة ١/٢٦٦ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٢/٣٤٠ .

كان مقرئـًا مجودًا عارفـًا بالنحو محدثـًا حافـظـًا فقيهـًا فاضلاً زاهدًا .

أجـاز له ابن خروف وأبو ذر الخشني[1] وابن زرقـون وابن الفـخار . وذكـر السيوطي ومحـمد مخلوف أن تاريخ ولادته ووفاته (٤٧٩ هـ - ٥٣٦ هـ) وهذا يتنافى مع تلمذته على ابن خروف ، والصواب ما جاء في التكملة .

١٩ - أبو الحسن الغافقي (٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن يحيى بن عبداللّـه بن يحيى بن عبداللّـه بن يحيى .

كان مـحدثـًا راوية مكثرًا عـدلاً ثقة ناقـدًا مؤرخـًا . وكان نزيه النفـس كريم الطبع سمحـًا .

روى عن أبي الحسن بن خروف وغيره[2]. وتوفي غريقـًا .

٢٠ - أبو عبداللّـه الجيّـاني (كان حيًا سنة ٦٠٧ هـ) :

محمد بن أحمد بن يربوع .

كان مـقرئـًا نحويًا أديبًـا شاعـرًا ، أخذ العـربية والأدب عن أبي القـاسم بن دحمان ، وأبي زيد السهيليّ ، وروى عنهما وعن ابن خروف وغيره[3] .

٢١ - أبو العباس الشريشي (٠٠٠ - ٦١٩ هـ) :

أحمد بن عبدالمؤمن بن موسى بن عيسى بن عبدالمؤمن القيسي .

كان أديبًا شاعرًا ، ونحويًا مبرزًا ، حافظـًا للغات فاضلاً ثقة . شرح مقامات الحريري والإيضاح والجمل .

قرأ عن أبي الحسن بن خروف وروى عنه[4] .

---

(١) انظر التكملة ٦٤٤/٢ ، بغية الوعاة ٢٦٠/١ ، وشجرة النور الزكية ١٨٦ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ١٨٧/٤ .

(٣) انظر الذيل والتكملة٧٦/٦ ، وبغية الوعاة ٤٩/١ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) انظر التكملة ١١١/١ ، وبرنامج شيوخ الرعيني ٩٠ ، والذيل والتكملة ٢٦٨/١ ، وملء العيبة ٢٩٧/٢ ، وبغية الوعاة ٣٣١/١ ، وشجرة النور الزكية ١٧٦ .

٢٢ ـ لب الأنصاري (٠٠٠ ـ ٦٣٨ هـ) :

لب بن عمر بن جراح الأنصاري .

تلا بالسبع على أبي زكريا الهوزني الإشبيلي ـ نزيل سبته ـ وتأدب بأبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخشني. قرأ الكتاب والكشاف ومقصورة ابن دريد[١].

٢٣ ـ أبو بكر وأبو الفضل بن سيد الناس (٠٠٠ ـ ٦٥٩ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليَعْمَريّ الأندلسي الإشبيلي .

كان حافظًا للقرآن متقنـًا مجودًا مفسرًا محدثـًا ، له معرفة بالرواة ومشاركة في العربية وقرض الشعر .

روى عن ابن خروف ، وسمع كلامه على بعض المسائل النحوية ، ولم يقرأ عليه[٢] .

٢٤ ـ أبو عمر بن أبي هارون (٥٧٥ هـ ـ ٦٤٦ هـ على خلاف) :

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي . من المقرئين الأجلاء ، والأساتذة ، الأكابر ، مشهودًا له في النحو والأدب .

روى عن ابن خروف وغيره[٣].

٢٥ ـ أبو الفتوح العبدري (٠٠٠ ـ ٦٣٦ هـ) :

أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدريّ .

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٥٧٨ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٦٥٥ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٥٠ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

كان متقدمًا في الأصول والفقـه ، عارفًا بالنحو . وأقرأ هذه العلوم بإشبيلية . أخذ كتاب سيبويه بفاس عن ابن خروف تفقهًا [1].

٢٦ ـ أبو العباس بن رأس غنمة (٠٠٠ ـ ٦٤٣ هـ) :

أحمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلف الحضرميّ ، من أهل إشبيلية . حج وأخذ عن كثير من المشارقة ، وعاد إلى الأندلس بكتب جليلة ، وانتسخ لرؤساء عصره[2] .

قـال ابن عبـدالملك : « روى عن أبي الحسن بن محمد بن خروف النحوي »[3] .

٢٧ ـ أبو عبداللّه الفهريّ (٥٨٣ هـ ـ ٦٦١ هـ) :

محمد بن حسن بن عمر الفهريّ ابن المحلى .

روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوبين وابن معزوز وغيرهم[4] .

٢٨ ـ أبو الحسن الحرالي [5] (٠٠٠ ـ ٦٣٨ هـ) :

علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي . إمام عـالم زاهد ، متفنن في كثير من العلوم .

ذكر ابن رُشَيْد عن شيخه أبو عبداللّـه السلويّ فيما كتبه بخطه في إجازته للمحدث الصوفي أبي عبداللّه بن قطرال أن شيخه أبا الحسن الحرالي ـ رحمه اللّه ـ أخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وابن البقال وغيرهم [6].

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٢٧٣/٥ ، وصلة الصلة ١٨٩/٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٨/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر التكملة ٣٧١/١ ، والذيل والتكملة ٢٨٩/٨ .

(٥) ترجمته في التكملة ٦٨٧ ، لسان الميزان ٢٠٤/٤، ونفح الطيب ٣٧٧/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٨١ .

(٦) انظر ملء العيبة ٣٠٧/٢ .

وذكر الغبريني عن أبي الحسن الحرالي من جملة من لقي بالمغرب أبو الحسن بن خروف وأبو الحجاج بن هوى(١) .

٢٩ ـ أبو موسى السلاوي (٠٠٠ ـ ٦٤٠ هـ) :

عمران بن موسى بن ميمون الهواري .

كان مفسرًا حافظًا أديبًا نحويًا ، أقرأ العربية بغرناطة ، قال ابن الزبير : « أظنّه أخذ علم العربية عن أبي الحسن بن خروف »(٢).

٣٠ ـ أبو عبدالله الأنصاريّ (٥٨٨ هـ ـ ٦٤٥ هـ) :

محمد بن سعيد بن علي بن يوسف الأنصاري، سبط أبي عبدالله النميريّ ، يكنى بالطّرّاز. من أهل غرناطة شديد العناية بالرواية ، معروفًا بالضبط والإتقان .

أجاز له أبو الحسن بن خروف(٣) .

وذكر السيوطي أنّ أبا جعفر اللّبليّ ـ أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهريّ (٦٢٣ هـ ـ ٦٩١ هـ) نحوي لغوي مقرىء ، من أصحاب الشلوبين ـ سمع الحديث عن ابن خروف(٤) .

وذكر ابن رُشَيْد عند ترجمته للبْليّ أنّه روى الحديث عن أبي عبدالله بن خلفون الأونبي وعن أبي الحسن بن خروف (٥).

---

(١) انظر عنوان الدراية ١٤٣ .

(٢) صلة الصلة ١٧٧/٤ . وانظر بغية الوعاة ٢٣٣/٢ .

(٣) التكملة ٦٥٩/٢ .

(٤) انظر بغية الوعاة ٤٠٢/١ .

(٥) انظر ملء العيبة ٢١٠/٢ . ولعل الواو في « وعن » مقحمة .

ويستحيل أخذه عنه مباشرة لأن مولده بعد وفاة ابن خروف ، كما أن اللبلي نفسه لم يذكره في برنامجه ضمن شيوخه[1] . كما لم يذكره أحد من تلاميذ اللبلي ـ الذين ترجموا له [2] ـ ضمن شيوخه .

وذكر محمد محمد مخلوف ؛ ممن سمع عن ابن خروف أبا علي الشلوبين[3] (٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ) ، وعنه نقل ذلك الدكتور تركي بن سهو العتيبي في قسم الدراسة من شرح المقدمة الجزولية الكبير[4] . ولم يذكر ذلك أحد ممن ترجم للشلوبين فيما أطلعت عليه[5] .

وذكر ابن عبدالملك[6] ممن حدثه عن ابن خروف من شيوخه أبا زكريا بن عتيق ، وأبا علي الماقري .

كما ذكر ابن الزبير[7] من تلاميذ ابن خروف أبا القاسم بن ربيع . ولم أقف لهم على ترجمة .

---

(١) انظر فهرست اللبلي ، تحقيق : ياسين يوسف عياش ، وعواد عبد ربه أبو زينة بيروت : دار الغرب الإسلامي . ط : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢) نحو ابن جابر الوادي آشي في برنامجه ، وابن رُشيد في رحلته .

(٣) انظر شجرة النور الزكيّة ١٨٢ .

(٤) ٢٨/١ .

(٥) انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، وبرنامج شيوخ الرعينيّ ٨٣ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٥ ، وصلة الصلة ٧٥/٤ ، وإشارة التعيين ٢٤١ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٧) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ .

- ثقافته ومكانته العلميّة :

تنوعت ثقافة ابن خروف تبعًا لتنوع ثقافة شيوخه ؛ فمنهم كما رأينا الفقيه والمحدث والمقريء والمتكلم والأصولي والنحوي والأديب . فلا غرابة أن نجد ابن خروف قد ألمّ بكل هذه العلوم ، وتبحّر فيها وأجادها ، قال ابن عبد الملك : « كان مقرئًا مجودًا ، حافظًا للقراءات ، نحويًا ماهرًا ، عدديًّا فرضيًّا ، عارفًا بالكلام وأصول الفقه »(١) .

فكان ابن خروف نحويًا بارعًا ، أخذ العربيّة والآداب عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر ، فلزم الأخير - وكان رئيس النحويين في وقته ، وأحفظهم لكتاب سيبويه - وعليه أتقن الكتاب ، وعنه لَقِنَ أغراضه ، حتى عدّه الذهبي من كبار النحاة بالأندلس(٢).

وقال ابن الزبير: « وأقرأ العربيّة عمره ، ونفع اللّه به لحسن تعليمه ومعرفته» ، « وأخذ عنه كتاب سيبويه جلّة ، وأقرأوا بعده ، ونفع اللّه بهم » ، « وشرح كتاب سيبويه شرحه المشهور ، وشرح كتاب الجمل شرحًا مفيدًا » ، « وكان - رحمه اللّه - حسن التعليم ، قاصد العبارة ، وطيئًا في المناظرة ، من عِلية نحاة وقته »(٣) .

وقال عنه ابن خلكان : « كان فاضلاً في علم العربيّة ، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه »(٤) .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/ ٣٢٠ .
(٢) انظر تاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ .
(٣) صلة الصلة ١٢٧/٤ .
(٤) وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ .

وقال الكتبيّ : «كان إمامًا في العربيّة، محققًا، مدققًا، ماهرًا، عارفًا، مشاركًا في علم الأصول، صنف شرحًا لكتاب سيبويه جليل الفائدة » (١).

وقال تلميذه اللّورقيّ - فيما نقل عنه القفطي - : « كان فاضلاً في هذا الشأن، وله كلام على كتاب سيبويه جوّده غاية الإجادة ، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع »(٢) .

وأخيرًا قال عنه ابن القاضي المكناسيّ: « كان إمامًا في صناعة العربيّة »(٣).

كل ذلك يدل دلالة واضحة على نبوغه في علم النحو ، وأنّ العربيّة شغلت لديه المقام الأوّل، واستحوذت على جل اهتمامه ؛ فهي صناعته وبضاعته .

وبالإضافة إلى مهارته في علم النحو فقد كان مقرئًا مجّودًا ، حافظًا للقراءات ، تلا بالسبع على أبي بكر بن صاف ، وأبي محمد بن قاسم بن الزقاق(٤). واستشهد في شرح الجمل بكثير من القراءات السبعية والشاذة ، وكان قلّما يذكر قراءة دون أن ينسبها لصاحبها .

كما برع في علم الحديث وروايته ، متتلمذًا على أعلام عصره فيه ؛ فقد رواه عن أبي بكر بن خير الإشبيلي ، وابن زرقون ، وابن الرمّامة ، وابن المجاهد ، وابن بشكوال ، وابن قزمان (٥). وقد ظهرت ثقافته في علم الحديث خلال شرحه، وكان مشهورًا بكثرة الاستشهاد بالحديث حتى عابه عليه بعض من لم يجز الاستشهاد به(٦).

---

(١) فوات الوفيات ٢/١٦٠ ، وانظر بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٢) إنباه الرواة ٤/١٩٢ .

(٣) جذوة الاقتباس ٤٩٤ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣١٩ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كـان ابن خروف عدديّـًا . فرضيّـًا ، عارفًا بعلم الكلام ، وأصول الفـقه ، وله قدم راسخة فـيهـا ؛ فقد تتلمـذ على أبرز علماء ذلك العصـر كالعـارف أبي عبـدالله الرعينيّ - ركـن الدين - وابن رشد الأصـغر[1] . وألّـف في الفــرائض كـتـابًا ، وله ردود كـثـيـرة على عـدد من أئمــة علم الكلام والفلاسفة ؛ كالجوينيّ ، وابن رشد ، وابن حزم ، وغيرهم [2] .

هذا ، وقـد صنف ابن خـروف ـ فيـمـا ذكر عنه ابن عبـد الملك ـ « في كل ماينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرّقت وغرّبت ، وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادة بجودتها »[3] .

ولمكانتــه العلمية ومنزلتــه الرفيعـــة فقد لُقّـب ابن خروف بالأستاذ ؛ وهــو لقــب رفـيع لا يلقب به في بلاد الأندلس إلاّ النحـويّ الأديب ، صـاحب المكانــة العاليـــة [4].

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في آثاره .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٣٢١ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٤/١٠٧ .

ـ وفاته وآثاره :

بعد حياة مليئة بالدرس والتحصيل ، والإفادة والتعليم والتصنيف أصاب ابن خروف في آخر حياته خدر واختلاط في عقله ؛ يقول تلميذه أبو العباس بن هارون : « رأيته في تلك الحال ماشيًا في أزقة إشبيلية ذاهلاً حافيًا لا يشعر بما هو فيه »[1] . ويرجح الأستاذ خليفة بديري أنّ اختلاله كان ما بين سنتي ٦٠٧ هـ ـ ٦٠٩ هـ[2] . وظلّ على هذه الحال حتى توفي – رحمه اللّه – بإشبيلية عن ثمانين سنة أو نحوه[3] . وقيل : خمس وثمانين [4] . قال تلميذه الرعينيّ : « في العشر الوسط من شهر جمادى الآخرة ، عام تسعة وستمائة »[5] .

وقيل : « في صفر من السنة نفسها »[6] .

وقيل : سنة خمس وستمائه[7] . وقيل : ست[8] . وقيل : عشر[9]. والأقرب إلى الصواب ما ذكره الرعينيّ ، وهو الذي عليه أكثر التراجم ، وذلك بعد أن خلف وراءه ثروة علمية لم نعثر منها إلاّ على شرح الكتاب ، وشرح الجمل ، ولعل الأيام تكشف عن آثار أخرى لم يُفطن إلى وجودها .

---

(١) الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ، قسم الدراسة ٤١ .

(٣) انظرالذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣ ، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٥) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ .

(٧) انظر بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٨) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٩) انظر وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ .

ومؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم هي :

١ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

وسأتفرغ للكلام عنه بعد الانتهاء من تعداد مؤلفاته .

٢ ـ شرح الجمل .

وهو موضوع هذه الدراسة(١) .

٣ ـ وله مصنف في أقسام الخبر .

أشار إليه ابن بزيزة في غاية الأمل ؛ قال : « بلّغ أبو الحسن بن خروف أقسام الخبر إلى نحو من سبعين قسمًا ، وجعل من ذلك جزءًا مستقلاً بنفسه ، رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيبويه »(٢).

٤ ـ المقنع :

وهو كتاب فقهي في الفرائض(٣) ، ولعله هو الذي أشار إليه ابن الزبير بقوله: « ألف في الفرائض تأليفًا مشكورًا ، وكانت له مشاركة في ذلك العلم »(٤) .

٥ ـ مفردات السبع (٥) :

وهو كتاب في القراءات ـ كما هو واضح من اسمه .

وقال ابن عبد الملك : « وله مؤلفات في القراءات مستجادة »(٦) .

---

(١) وسيأتي الكلام عنه في الفصل القادم .

(٢) ١٩٧/١ . ولم أقف عليه في الجزء الموجود من تنقيح الألباب ولعله في الجزء المفقود منه .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ .

(٤) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٦) الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

٦ ـ **تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو[١] :**

وهو كتاب ناقض فيه ابن مضاء القرطبي في كتابه المسمى « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » . وعندما بلغ ابن مضاء ما ناقضه به ابن خروف قال : « نحن لا نبالي بالكباش الناطحة ، وتعارضنا أبناء الخرفان ! ؟ » [٢].

وقد نقل أبو عبداللّه بن الأزرق في كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام »[٣] شيئًا من ردود ابن خروف على ابن مضاء لتشنيعه على النحويين، وحملته على عللهم النحوية ، ووصفها بالضعف والانحطاط عن رتبة الإقناع[٤] .

ونقل ابن الزبير عن شيخه ـ ابن فرتون ـ أن ابن خروف شرح كتاب الإيضاح ؛ قال : « ولم أسمع هذا من غيره » [٥].

وله ردود كثيرة على بعض الأئمة لا أعلم على وجه اليقين إن كان أفردها بمؤلفات مستقلة أو أنها ضمن مؤلفات أخرى ؛ من هذه الردود :

١ ـ **رده على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني في كتابيه «الإرشاد، والبرهان »[٦] .**

وقد ضمن أبو عبداللّه بن الأزرق كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » شيئًا من ردود ابن خروف على إمام الحرمين ، وردّ ذلك عليه منتصرًا للجويني ومدافعًا عنه[٧] .

---

(١) انظر التكملة ٨٩/١ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، وفيه « تبرئة أئمة النحو » .

(٢) التكملة ٨٩/١ .

(٣) ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٢٨٦ – ٢٨٨ . والكتاب رسالة ماجستير في الأدب العربي ، من جامعة فاس ، تحقيق ودراسة سعيدة العلمي ، نوقشت عام ١٩٨٦م .

(٤) انظر الرد على النحاة ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٩ .

(٥) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ . وانظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٧) انظر ص ٣٥٦ .

٢ - رده على ابن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب[١] .

٣ - رده على الأعلم في « رسالته الرشيدية » وغيرها [٢].

٤ - رده على ابن حزم في بعض مقالاته[٣] .

٥ - رده على أستاذه ابن ملكون [٤] .

٦ - رده على أستاذه أبي الوليد بن رشد الأصغر[٥] .

٧ - رده على أبي علي عمر بن عبد المجيد الرندي .

قال الرعينيّ : « بينه وبين شيخنا النحويّ أبي علي الرنديّ - رحمهما اللّه مناقضات في مسائل من العربية ، أنشقه أبو عليّ فيها الخردل ، فما قام معه ولاقعد » [٦] .

٨ - رده على أبي الحسن ، علي بن عبداللّه الأنصاريّ .

قال الرعينيّ في ترجمة أبي الحسن الأنصاري : « وبينه وبين ابن خروف تراجع في مسائل ظهر فيها نبله »[٧] .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وانظر شيئًا من رده في هذا الشرح ص ٦١٩ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ . وانظر بعض ردوده عليه في هذا الشرح ص ٩٠٣ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٤ ، وانظر بعض ردوده عليه في تنقيح الألباب ل ٢٨١ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٢ ، وانظر صلة الصلة ٤/٧٤ ، والإحاطة ٤/١٠٨، ١٠٩ .

(٧) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٣ .

٩ ـ **رده على أبي عبداللّه الكتانيّ .**

قال ابن الزبير : « وتواليفه كلها مفيدة ، إلاّ ما كان من كلامه مع أبي عبداللّه بن الكتانيّ ، ورده عن أبي المعالي ، وتعرضه للمتكلمين ؛ فإن هذا مما خرج فيه عن طوره ، ولم يسلم له كلامه فيه ؛ وردّ الناس عليه ، ورموه عن قوس واحدة » (١).

١٠ ـ **وله مناظرات وردود على أبي القاسم السهيليّ (٢).**

ردّ على بعضها أبو علي عمر بن عبدالمجيد الرنديّ ، منتصراً لشيخه(٣) السهيليّ ، ونقل لنا السيوطي شيئاً منها في الأشباه والنظائر(٤) نقلاً عن تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

---

(١) صلة الصلة ٤/١٢٧ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وصلة الصلة ٤/٧٤ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ١٨/٣٦٢ ، والوافي بالوفيات ٢٢/٨٩ ، ولسان الميزان ٤/٢٥٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣ ، وهدية العارفين ٥/٧٠٤ ، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٩/٦٣ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٤ .

(٣) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/١٠٩ .

(٤) ٥/٢١٥ ومابعدها .

تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب :

وهو كتاب جليل الفائدة ـ كما وصفه الصفدي والكتبي [(١)] ـ .

وقال اللورقي ـ تلميذ ابن خروف ـ : « جوده غاية الإجادة ، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع » [(٢)] .

وقال تلميذه ـ الرعينيّ ـ: « وله تواليف منها كتابه الكبير الذي سماه « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » أودعه طرر ابن طاهر ، وبسطها ، وأضاف إليها شرح الأبيات »[(٣)] .

ولهذا الشرح أهمية خاصة دعت ابن الضائع إلى أن يعتمده في شرحه للكتاب ؛ فجمع بينه وبين شرح السيرافي[(٤)] .

وقال ابن عبد الملك أن ابن خروف « رفع إلى الناصر من بني عبدالمؤمن نسخة من شرح كتاب سيبويه بخطه في أربع مجلدات ، فأثابه عليه بأربعة آلاف درهم من دراهمهم » قال : « وقد رأيت هذه النسخة وأخرى بخطه أيضًا . وذكر لي بعض الرحالين أنه رأى بمدرسة الفاضل البيساني من القاهرة نسخة بخط المصنف في مجلد واحد . وقد انتسخ كثيرًا لنفسه ولرؤساء عصره »[(٥)].

ولكن هل صنف ابن خروف شرح الكتاب قبل شرح الجمل ؟ أم شرح الجمل قبل شرح الكتاب ؟

---

(١) انظر الوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، وفوات الوفيات ١٦٠/٢ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٣) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٤) انظر إشارة التعيين ٢٣٥ ، وارتشاف الضرب ١٤/١ ، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

أخذ الأستاذ خليفة بديري بعبارة ابن خروف في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل ، وهي قوله : « قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهًا ، عامتها في كتاب سيبويه »[1].

فجزم بأنّه ألف شرح الجمل قبل شرح الكتاب[2] . ولم يقف على عبارته المناقضة للعبارة السابقة ، والتي تدل على عكس ما جزم به ؛ وهو أنّه ألف شرح الكتاب قبل شرح الجمل ؛ فقد جاء في شرح الجمل في باب الابتداء ، عند ذكره لأنواع الخبر ؛ قوله : « وينقسم إلى نيف على سبعين قسمًا ، ذكرتها في غير هذا الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه ـ رحمه اللّه ـ »[3] .

ولا تفسير لهذا التناقض إلاّ بأحد وجهين :

١ ـ إمّا أن يكون قد صنف الكتابين في وقت واحد ؛ فتارة يكتب في هذا وتارة يكتب في ذاك .

٢ ـ أو أن يكون له على الجمل شرح آخر غير هذا الشرح ؛ وهو ما يذهب إليه أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتي بناء على ما لاحظه من بعض النقول القليلة التي أثرت عن ابن خروف من شرحه للجمل ، ولكنها تختلف عما في نصنا المحقق . وللأمانة فقد أخبرني أيضًا الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العثيمين بظنه ذلك .

هذا بالإضافة إلى ما لمسته خلال الدراسة من دراية ابن خروف وخبرته العميقة بكتاب سيبويه خبرة تجعلني أكاد أجزم بأنّه قد ألف شرح الكتاب قبل شرح الجمل الذي بين أيدينا .

---

(١) تنقيح الألباب ل ٢٤٧ .

(٢) انظر ص ٤٢ من رسالة الماجستير للأستاذ خليفة محمد بديري (ليبيا) .

(٣) شرح الجمل ١٤٣ .

أما مخطوط تنقيح الألباب فقد امتلكت نسخة منه ، مصورة عن نسخة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم (٢٠٤) ، والتي صورت عن نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (التيمورية رقم ٥٣٠ نحو) .

وخطها أندلسي جميل ، تقع في (١٥٢ لوحة) ، في كل صفحة منها (٢٥ سطرًا) ، تبدأ بباب (ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء) ، وتنتهي بباب (نظائر ما مضى من المعتل) .

وجاء على غلاف المخطوط : « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وهو شرح العلامة ابن خروف على كتاب سيبويه » .

وجاء في الصفحة الأولى منه : « قطعة من ابن خروف على كتاب سيبويه ، ملك الفقير صالح بن محمد الفُلاَّني العمريّ »[١] .

وفي الصفحة الأخيرة منه : « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، للشيخ العالم العلامة ابن خروف » .

وتظهر نسبة الكتاب لابن خروف في تنقيح الألباب أكثر من ظهورها في شرح الجمل ؛ إذ لم يشر في شرح الجمل إلى أحد من شيوخه ، على حين ذكر شيخه أبا بكر بن طاهر[٢] ـ في مواضع كثيرة من شرح الكتاب ، كما ذكر ابن ملكون[٣] أيضًا .

وهذا ما يثبت نسبة الكتاب وعزوه لابن خروف .

---

(١) من فقهاء المالكية المتأخرين (ت ١٢١٨هـ) من قبيلة فُلاّن بالسودان بها نشأ وارتحل إلى مراكش وتونس والحجاز . انظر فهرس الفهارس ٩٠١/٢ ، والأعلام ١٩٥/٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال – ل ٢ ، ٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٥ ، ٤٦ وغيرها .

(٣) انظر مثلاً ل ٢٨١ .

وقد قام بتحقيق جزء منه - من بدايته إلى (باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) أي ربع المخطوط تقريبًا - الأستاذ خليفة محمد بديري ، لنيل درجة الماجستير ، من جامعة الفاتح بليبيا ، ونوقشت الرسالة عام ١٩٨٣م .

وقد أطلعني أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ - نفعنا اللّه به وبعلمه ، وجزاه اللّه عنا خير الجزاء - على نسخة من هذه الرسالة ، مهداة له من قبل صاحبها .

ويقوم الآن بتحقيق هذا الشرح الأستاذ صالح الغامدي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ؛ لنيل درجة الدكتوراه[١] ، وما يحققه يزيد على ضعف ما حققه الأستاذ خليفة بديري .

---

(١) نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء الموافق ١٤١٦/١/٨هـ ، ١٩٩٥/٦/٦م ولم أطلع عليها بعد .

الفصل الثاني شرح جمل الزجاجي لابن خروف

ويشتمل على ما يلي :

تمهيد : أ ـ الزجاجي وكتاب الجمل .

ب ـ توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

المبحث الأول : منهجه وأسلوبه .

المبحث الثاني : مصادره .

المبحث الثالث : شواهده .

المبحث الرابع : موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة .

المبحث الخامس : موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين :

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين

١ ـ موقفه من سيبويه .

٢ ـ موقفه من ابن بابشاذ .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخمي .

جـ ـ موقفه من صاحب الجمل .

المبحث السادس : آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل .

ـ الآراء التي وافق عليها البصريين .

- الآراء التي وافق فيها الكوفيين .
- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .
- الآراء التي انفرد بها .

المبحث السابع : موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى .
- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة .
- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور .

المبحث الثامن : أثره في الخالفين .
ابن بزيزة - الخفاف - ابن الضائع - ابن الفخار - ابن لب - ابن مالك - أبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

المبحث التاسع : قيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

خاتمة الدراسة .

تمهيد

أ ـ الزجاجي وكتاب الجمل .

ب ـ توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

أ ـ الزجاجي وكتاب الجمل :

قبل الشروع في الكلام عن شرح الجمل لابن خروف يحسن بنا أن نعرّف بالجمل وبصاحب الجمل تعريفًا يسيرًا ، فقد أغنتنا الدراسات السابقة عن الإطالة والإسهاب في هذا الموضوع .

فصاحب الجمل هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (١) ، وُلد بنَهَاوَنْد(٢) ؛ وقيل بصَيْمَرة (٣) . نزل بغداد ، وصحب أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو ، ونُسب إليه ، ثم انتقل إلى الشام ، وأقام بحلب مدة ، ثم غادرها إلى دمشق حيث أملى وحدث عن الزجاج .

ومن شيوخه الزجاج ، وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى الحامض، وابن كيسان، وابن دريد ، والطبري ، وابن شقير ، وابن الخياط ، واليزيدي ، ونفطويه ، وغيرهم .

ومن مصنفاته المطبوعة : الجمل ، والأمالي ، والإيضاح في علل النحو ، واللامات ، ومعاني الحروف ، ومجالس العلماء ، والإبدال والمعاقبة والنظائر ، واشتقاق أسماء اللّه الحسنى .

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين ٣٦ ، وإنباه الرواة ١٦٠/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣ ، وإشارة التعيين ١٨٠ ، وبغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٢) نهاوند : مدينة عظيمة جنوبي همذان . انظر معجم البلدان ٣١٣/٥ .

(٣) صيمره : بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان . انظر معجم البلدان ٤٣٩/٣ .

توفي الزجاجي بطبرية عام ٣٤٠ هـ . وقيل : ٣٣٩ هـ .

أمّا كتاب الجمل فهو أشهر مؤلفات الزجاجيّ ، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام[1] . وقد حظي هذا الكتاب بشهرة واسعة ؛ فتناوله العلماء بالدرس والشرح حتى قيل : إن شروحه بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحاً[2] .

وترجع أهمية كتاب الجمل إلى اشتماله على أبواب النحو والصرف ، مع يسر منهجه ، وسهولة أسلوبه ، وكثرة شواهده ، وبعده عن الحشو والتعقيد .

كما أنّه كتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلاّ انتفع به ؛ فقد صنفه بمكة المكرمة ، وكان إذا فرغ من باب طاف بالبيت ، ودعا اللّه أن يغفر له وينفع بكتابه[3] .

وقد انتفع به خلق كثير ، ولا يزال يُنتفع به ـ بإذن اللّه .

---

(١) انظر إنباه الرواة ١٦١/٢ .

(٢) مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٥٧/٢ .
وينظر شروحات الجمل في قسم الدراسة من الجمل ٢٥ ، والبسيط ٧٩/١، وغاية الأمل ٢٣/١ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١٦١/٢ .

ب ـ توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف :

إن نسبة هذا الشرح لابن خروف لا يتطرق إليها شكّ للأمور الآتية :

١ ـ جاء في مقدمة الكتاب : « قال علي بن محمد بن علي الحضرميّ ـ عفى اللّه عنه وغفر له بمنّه وكرمه »[١] .

٢ ـ ورد اسمه في أثناء النص ، وذلك قوله: « قال الأستاذ أبو الحسن »[٢] .

٣ ـ ذكر تلميذه الرعينيّ أنّ له شرحًا على الجمل ، وكذا ذكرت كتب التراجم التي ترجمت له[٣] .

٤ ـ إشارة المؤلف إلى شرحه لكتاب سيبويه ؛ وذلك قوله : « ذكرتها في غير هذا الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه ـ رحمه اللّه »[٤] .

٥ ـ تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع ما جاء في شرح الكتاب المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، والذي ثبتت نسبته لابن خروف بذكره لشيخه الخدب ـ في مواضع كثيرة منه ـ ولشيخه ابن ملكون ، وبقرائن أخرى .

٦ ـ تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع الآراء المعزوة لابن خروف ، والمبثوثة في كتب النحو المتأخرة . باستثناء بعض الآراء القليلة التي أُثرت عنه وجاءت مخالفة لما في النصّ[٥] .

---

(١) ص ٢٤٣.

(٢) ص ٨٣٢ .

(٣) انظر مراجع ترجمته ص ١٩ .

(٤) ص ٣٨٨ .

(٥) انظر ص ١٨١ .

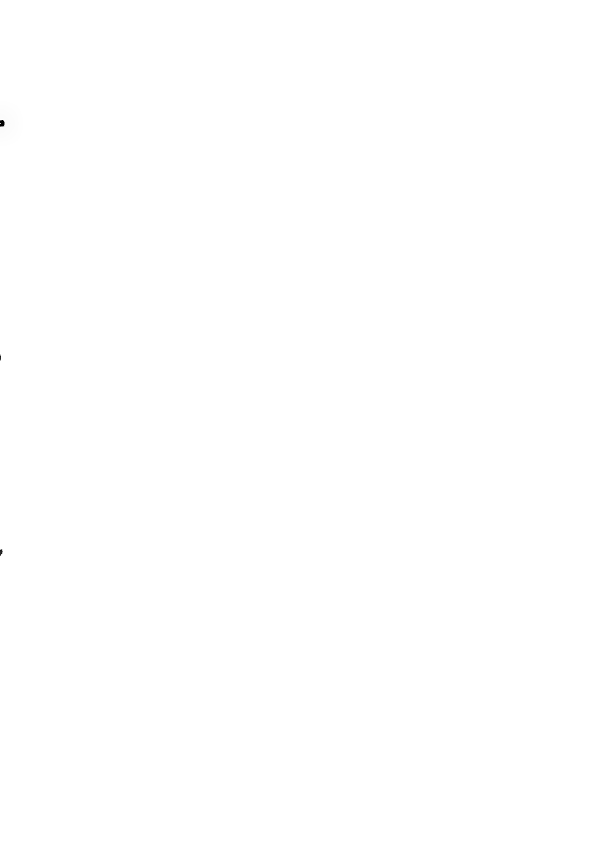
المبحث الأول

منهجه - وأسلوبه

أولا : منهجه

ثانيا : أسلوبه

ثالثا : مصطلحاته



المبحث الأوّل
منهجه وأسلوبه

أولاً : منهجـه :

لخص لنا ابن خروف - رحمه اللّه - في مقدمة شرحه منهجه الذي سار عليه، ومقاصده التي توخاها ، والأهداف التي يرمي إليها ؛ ويمكننا إيجازها في النقاط التالية :

١ - بيان مقدمات تحصر كثيراً من أصول العربية على سبيل الإيجاز .

٢ - بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمّه الله - في كتاب الجمل .

٣ - التنبيه على شواهده بما فيه كفاية .

٤ - التنبيه على بعض أوهام شارحيه .

ثم بيّن أنّه ترك ما عدا ذلك مما وضعه الزجاجي وفيه من عدم التنظيم والترتيب أو التخليص - فكتاب الجمل كتاب تعليمي ، وضعه للمبتدئين ، واعتمد في بيانه على المعلمين - إذ إنّ الاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن(١) .

وقد سار ابن خروف على ضوء هذا المنهج الذي رسمه ؛ فابتدأ كتابه بمقدمات النحو المعروفة ، مفتتحًا بالبسملة ، والصلاة على النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - وذكر ما فيهما من توجيهات نحويّة ولغويّة ، ثم أخذ في شرح الجمل ، بابًا بابًا عاى ترتيبها وأسمائها - كما هي في نسخة الجمل التي بين أيدينا - إلاّ ماندر كإلغائه أسماء بعض الأبواب ، وإدماجه أخرى ، وزيادته وإنقاصه وتغييره في أسماء أبواب أخر ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) انظر ص ٢٤٣ .

ـ ألغى عنوانًا قبل باب النعت ؛ وهو « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » عدد فيه أبو القاسم التوابع فقط ، ولم يزد على ذلك ، فكأنّما رأى ابن خروف أن لاحاجة لإفراده بترجمة مستقلة ، فاستغنى عنه بذكر أبواب التوابع مباشرة [١].

– وأدمج « مسائل ما لم يسم فاعله » في بابه ولم يفردها بباب مستقل ـ كما فعل أبو القاسم [٢]ـ .

ـ وغيّر ترجمة الزجاجيّ في « باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار » إلى « باب كان وأخواتها » ؛ وقال : « فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه ـ رحمه اللّه ـ على كل كلمة حرفًا فذلك جائز لغة لااصطلاحاً»[٣].

كما غيّر « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة » إلى « باب الجزم »[٤] ، و « باب معرفة المعرب والمبني » إلى باب البناء »[٥] .

ولا شكّ أنّ هذه التراجم التي اعتمدها ابن خروف أشد اختصارًا ، وأكثر دلالة على مضمون الأبواب .

ـ وزاد في ترجمة الزجاجيّ في « باب حتّى في الأسماء » فأسماه « باب حتّى في الأسماء والأفعال والجمل »[٦] ؛ لأنّه تحدّث عنها في الأقسام الثلاثة المذكورة ، فكان لا بدّ من شمول الترجمة .

ـ أمّا الأبواب التي أنقص من أسمائها التي كانت عليها في الجمل فهي :

---

(١) انظر الجمل ١٣ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩٩ .

(٢) انظر الجمل ٨٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٢١ .

(٣) ص ٤١٥ ، وانظر الجمل ٤١ .

(٤) ص ٨٥٥ ، وانظر الجمل ٢٠٧ .

(٥) ص ١٠٥٥ ، وانظر الجمل ٢٦٠ .

(٦) ص ٤٩١ ، وانظر الجمل ٦٦ .

- « باب القسم »[1] .
- « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »[2] .
- « باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن » [3] .
- « باب ما لا يقع إلاَّ في النداء خاصة »[4] .
- « باب الحروف التي تنصب الأفعال »[5] .
- « باب من مسائل حتّى » [6] .
- « باب من مسائل أنْ الخفيفة »[7] .

وقد أشرت إلى كل تغيير في موضعه من التحقيق .

وكان يوطيء للباب – في الغالب – بمقدمة يذكر فيها حدّه [8] ، وما فيه من اختلافات العلماء . ثم يتدرج إلى القضايا النحويّة ، فيستعرض آراء النحويّين ، ويبيّن ما فيها من فساد وخلل ، ويرجّح ما يرى أنّه الصواب ، معلّلاً لترجيحه ، مدعمًا له بالحجج والبراهين والأمثلة ، ممّا جعل شرحه مكتظًا بالشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعريّة ، ولم يخلُ من نصوص من الخطب ، والحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب .

---

(١) ص ٥٠١ ، وانظر الجمل ٧٠ .

(٢) ص ٥٥٩ ، وانظر الجمل ٩٤ .

(٣) ص ٦٠٣ ، وانظر الجمل ١١١ .

(٤) ص ٧٣٠ ، وانظر الجمل ١٦٣ .

(٥) ص ٧٨٩ ، وانظر الجمل ١٨٢ .

(٦) ص ٨٠٩ ، وانظر الجمل ١٩١ .

(٧) ص ٨٢٣ ، وانظر الجمل ١٩٧ .

(٨) ينظر على سبيل المثال : باب الإعراب ٢٥٩ ، وباب الأفعال ٢٧١ ، وباب العطف ٣١٩ ، وباب التوكيد ٣٣٣ ، وباب البدل ٣٤٣ ، وغيرها .

ثم يختتم كلّ باب بشرح ما فيه من الأبيات شرحًا وافيًا مما يجعلنا نشعر بأن شرحه عبارة عن كتابين ضُمّا في كتاب واحد ؛ كتاب لشرح نصّ الجمل ، وكتاب لشرح أبياته .

فكان يذكر البيت كاملاً ، وأحياناً لا يذكر إلا شطرًا أو جزءًا منه ، ويكتفي أحيانًا بموضع الشاهد ؛ فيأتي بالكلمة والكلمتين منه معتمدًا على عودة القاريء إلى كتاب الجمل .

ثم يذكر نسبة البيت ، والاختلاف في النسبة - إن كان هناك اختلاف - وترجمة الشاعر ، وسبب تلقيبه ، والمناسبة التي قيل فيها الشاهد ، والأبيات التي قبله ، والتي بعده ، ثم يعرّج على تفسير الكلمات المستغلقة فيه ، ويذكر المعنى العام للبيت ، وموضع الشاهد ، والتوجيهات اللغويّة والنحويّة ، وهو في معظم ذلك ناقل عن ابن هشام اللخميّ ، متأثر به في كثير من الأبيات - كما سنرى في موقفه من ابن هشام .

ولم يتبع ابن خروف - رحمه اللّه - الطريقة المألوفة التي اعتدنا عليها في شرح المتون ، والتي درج عليها أغلب الشراح ؛ بأن يتناول عبارات المتن عبارة عبارة ، ويشملها بالشرح والتفصيل ؛ بل اقتصر على ما هو مهمّ من كلام أبي القاسم - كما ذكر في مقدمته ، فلم يتناول من عبارات الجمل إلاّ ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال ، أو لبيان مايستحق الاستحسان ؛ فكان يأخذ رأس المسألة ، وينطلق في الشرح كأنما ينشيء كتابًا مستقلاً ، لكنّه يفاجئنا بين الفينة والفينة بعبارة من عبارات الجمل ، فيذكرنا بأنه يشرح كتابًا ، وليس هو كتابًا قائمًا برأسه .

وقد ساقه ذلك إلى أمور منها :

١ ـ التطرق إلى موضوعات لم يتحدث عنها صاحب الجمل ؛ نحو شرحه لعطف البيان ضمن التوابع [١] ، وتعرضه لحروف الهجاء التي في أوائل السور [٢] في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وذكره مراتب المعارف في التعريف[٣] ، وتتبعه لأصل « كِلاَ » [٤] ومثله كثير .

٢ ـ ذكره كلمات من آيات قرآنية ، وأجزاء من أبيات شعريّة ، وأمثلة نحويّة لم يسبق لها ذكر في كلامه ، معتمداً على علم القارىء المسبق بما جاء في كتاب الجمل ، وهذا يتطلب من القارىء وضع كتاب الجمل نصب عينيه ، وأن يقرنه بشرح ابن خروف ، فلا يستغنى به عنه . وسنرى أمثلة من ذلك في أسلوبه .

وابن خروف يهمه في منهجه إبراز الرأي الذي يترجح لديه صوابه ، وردُّ الرأي الدي يترجح لديه فساده ، ولا يهمه صاحب الرأي ؛ وكثيراً ما كان يعترض على آراء ولا يصرّح بأسماء قائليها ؛ من ذلك :

ـ قوله عن لفظ « الرحمن » : « فإن زعم متعسف أنّه لا يجوز فيه البدل ـ من حيث كان اسم اللّه أعرف المعارف فلا يحتاج إلى تعريف ـ فليمنع من نعته!! فإن زعم أنّ النعت يكون للمدح ؛ فكذلك البدل قد يقصد به الإعلام بالأخوة ، والمخاطب عالم بزيد في قولهم : جاءني زيدٌ أخوك »[٥] .

---

(١) انظر ص ٢٩٩ .

(٢) انظر ص ٩٤٤ .

(٣) انظر ص ٣١٠ .

(٤) انظر ص ٣٣٧ .

(٥) ص ٢٥٠ .

والذي صرّح بمنع البدل وعطف البيان فيه هو السهيلي(١) ، وقد كانت بينهما مناظرات حامية سبق التنويه عنها(٢) .

– وقوله عن التنوين في جمع المؤنث السالم ، والنون في جمع المذكر السالم : « والتنوين فيه بإزاء النون في ذلك الجمع لا للصرف »(٣) .

والذي جعل التنوين فيه للصرف الزمخشريّ والرَّبعيّ (٤) .

– وقوله في باب الأفعال : « والعرب لا تجزم بكيف وكيفما البتّة وفيهما معنى الجزاء »(٥) .

وقد أجازه الكوفيون وقطرب ، كما أجازه الزجاجي ؛ إذ عدّها من حروف الجزاء ، وذكر أنهما تجزمان الفعل المستقبل والجواب(٦) .

– ورده على من اعتل في منع صفة النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ؛ بشبه النكرة بالجموع لعمومها ، وشبه المعرفة بالآحاد للخصوص الذي فيها، من حيث لم يوصف الواحد بالجمع ، ولاالجمع بالواحد ، وقال بأنها علّة فاسدة(٧) .

والذي اعتلّ بهذا هو أبو علي الفارسيّ(٨) .

---

(١) انظر نتائج الفكر ٥٣ .

(٢) انظر « وفاته وآثاره » .

(٣) ص ٢٦٨ .

(٤) انظر الكشاف ٣٤٨/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ ، وشرح الكافية ٤٦/١ ، والخزانة ٥٦/١ .

(٥) ص ٢٧٤ .

(٦) انظر الجمل ٢١١ ، وإصلاح الخلل ٢٦٤ ، والإنصاف ٦٤٣/٢ ، والمغني ٢٢٥/١.

(٧) انظر ص ٣٠٣ .

(٨) انظر الإيضاح ٢٨٦/١ .

- ورده على من منع وصف ما فيه الألف واللام بمثله وبجميع المضافات ؛ قال : « والمنع في مثل ذلك تكلّف »[١] .

والذي منعه هو الزمخشري[٢] .

- وعن « أم » في نحو قوله تعالى :

﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾[٣]

قال : « واعتقاد الزيادة فيها فاسد »[٤] .

واعتقاد الزيادة فيها هو مذهب أبي زيد الأنصاري[٥] .

- وقوله في التأريخ بالليالي : « وليس في هذا تغليب مؤنث على مذكر »[٦] .

والذي قال بأن التأريخ بالليالي مما غلب فيه المؤنث على المذكر هو ابن بابشاذ[٧] ، وقد ترصده ابن خروف ، وجعله هدفًا لنقداته ، وخصّه بها ، وكان له منها النصيب الأوفى - كما سنرى في موقفه منه .

- وقوله بأنّ « ركبًا » إنما هو اسم جمع ، وليس بجمع تكسير[٨] . والذي قال بهذا الرأي الأخير الأخفش والنّحاس[٩] .

---

(١) ص ٣١٢ .

(٢) انظر المفصل ١١٦ ، وشرحه ٥٨/٣ .

(٣) الزخرف ٤٣/ ٥١ ، ٥٢ .

(٤) ص ٣٣٠ .

(٥) انظر المقتضب ٢٩٦/٣ ، والمغني ٤٨/١ .

(٦) ص ٦٨١ .

(٧) انظر شرحه على الجمل ٢٥٠/١ .

(٨) انظر ص ٦٨٦ .

(٩) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢ ، والمخصص ١٢٠/١٤ .

ـ وقوله : « ولا يلتفت إلى تمام الكلام ولا نقصه » ، « ولا يلتفت أيضًا إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت »[(١)] .

والذي تعقبه هو ابن السيد في إصلاح الخلل[(٢)] .

وغير ذلك كثير من الردود التي لم يصرح بأسماء قائليها والتي انطوى عليها شرحه ، وهذا مما يتطلب دراية لتلمس مقاصده ، وغوص في بطون الكتب لمعرفة من عناهم بردوده وتلميحاته .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف قد سار على نهج الزجاجي في ترتيب الأبواب وأسمائها ـ إلاّ ما ندر .

كما سار على ضوء المنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة شرحه ؛ فقد نبّه على ما وهم فيه شراح الجمل ، لا سيما ابن بابشاذ ، كما تعرض لابن السيد بنسبة تقل كثيرًا عن سابقه .

وبيّن الأهم من كلام أبي القاسم فلم يورد منه إلاّ ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال .

ولم يتّبع الطريقة المألوفة في شرح المتون ؛ فلم يتقيد بألفاظ الكتاب وعباراته .

وابن خروف يهمه في منهجه أن ينبّه على الرأي الراجح والرأي الفاسد دون أن يهمه النّص على اسم صاحب الرأي .

ومما هو جدير بالذكر عنايته الخاصة بشواهد الجمل الشعرية ؛ فقد اختتم بها الأبواب ، وأسبغ عليها دراسة مستفيضة . والبحث بأكمله دليل على ذلك .

---

(١) ص ٤٨٩ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .

ثانياً : أســلوبـه :

يمكننا القول بأن أسلوب ابن خروف في شرح الجمل - بشكل عام - حسـن السبك ، عميق المعنى ، يتطلب من القاريء إنعام النظر وحضور الذهـن .

كـمـا أنه في الوقت نفسـه واضحُ العبـارة ، سهل التراكيب ، متـواصل الفقرات ، إذ إن طبيعة البحث العلمي - التي تخاطب العقل وتنأى به عن الخيال - تطلبت منه وضوح العبارة - في أغلب أجزائـه دون إسهاب ممل ، أو إيجاز مخل - وفرضت عليه سهولةَ التراكيب ، واستخدامَ المصطلحات العلمية المعروفة ، واستقصاءَ الحقائق ، وجعلته يخضع لأسلوب علمي ؛ الكلمات فيه مختارة بدقة ، والجمل واضحة ، والفقرات متواصلة ، يكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً .

وهذا الحكم على أسلوب ابـن خروف عـام يستثنى منه بعض المواضع التي اشتملت على ملحوظات أجملها في النقاط التالية :

١ - الغموض وعدم الدقـة ، فعلى الرغم مـن أن أسلوب ابن خروف فيه إحكام ودقـة إلاّ أنّـه لا يخلو - في بعض المواضع - من غمـوض سببـه النقص ، أو الزيادة ، أو التواء العبارة ، أو استعماله كلمة مبهمة .

كما يُلحظ - في بعض المواضع - عدم الدّقـة في اختيار الألفاظ ، وفي مقابلة الأمثلة .

- فعبارة ابن خروف يكتنفها - أحياناً - غموض سببه نقص لا يربأ إلاّ بإضافة كلمة أو جملـة ، حتى تـؤدي المعنـى المطلوب ؛ من ذلك قولـه عن « حتى » : « وقد تـقع جارّة بعـد مفـرد ؛ نحو قـولهم : صمت النهـار حتى الليل ، وصـمت النهـارَ حتى يومِ الفطر ، ولا دليل فـي لفظها على ذلك إلاّ من الشـرع » (١) . أراد

---
(١) ص ٤٩٣ .

القول بأنها قد تقع جارة بعد مفرد ، ومع ذلك لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ولادليل على عدم دخوله إلاّ من الشرع فقصرت عبارته عن هذا المعنى .

ومن الغموض ما سببه بتر نص واجتزاء عبارة منه ، توخيًا للإيجاز والاختصار ، إلا أنه أسرف في ذلك ـ في بعض المواضع ـ حتى وصل به الأمر إلى الاكتفاء من كتاب الجمل بالكلمة الواحدة ، مفترضاً معرفة القارىء المسبقة بتتمة العبارة أو الآية أو البيت أو المثال ، مستحضراً كتاب الجمل في ذهنه ، واضعًا إياه نصب عينيه ؛ ومن أمثلة ذلك :

ـ قوله : « ونصبَ (ذنْبَه) و (قومَه) على السَّعة بعد إسقاط الحرف ، وكذلك (الرجال) وهو المفعول الثاني . وبعضهم يجعل (السبعين) بدلاً من (القوم) »[1] . فكل هذه الكلمات التي يتحدث عنها لم يَرد لها ذكر أو إشارة فيما سبق من شرحه ؛ ولكنّه يوميء إلى أمثلة وردت في الجمل[2] ؛ وهي : « استغفر زيد ربّه ذنبه » ، وقوله تعالى :

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[3] ،

و « اخترت الرجال عمراً » .

ـ وقوله : « ولـمّا تعدى (أعدّ) إلى ضمير الظالمين بحرف جرّ قُـدِّرَ لـ (الظالمين) فعلٌ متعـدٍ بنفسه بالمعنى وهو (يعذّب) أو (عذّب) »[4] .

---

(١) ص ٣٥٨ .

(٢) انظر الجمل ٢٨ .

(٣) الأعراف ١٥٥/٧ .

(٤) ص ٤١٢ .

وهذه أيضًا كلمات لم يذكرها من قبل ؛ ولكنّـه يشير إلى الآية التي وردت في « الجمل » [1] ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾ [2]

- وقوله : « (نَظِرَةٌ) مرفـوع على خبر ابتـداء مضمر » [3] لم يسبق لهذه الكلمـة ذكر في شـرحه ؛ ولكنّه يشـير إلى الآية التي وردت فـي « الجـمل » [4] ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [5].

ومثله كثير .

- وفي بعض الأحيان يكتنف عبارة ابن خروف غموض واضطراب في المعنى سببه زيادة لفظٍ يستقيم المعنى بحذفه ؛ من ذلك قوله عن « حاشا » :

« وحاشا حرف خفض في الاستثناء ، ومعناها معنى غير . وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » ، ثم قال : « وقد تكون حـرفًا وفعلاً في الاستثناء » [6] . أراد أن يبيّـن المذاهب الثلاثـة في « حاشا » ؛ وهـي : كونها حـرفاً ، وكونها فعـلاً ، وقد تكون حرفًا وفعلاً . فقوله : « وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » يفهم منه احتمال كونها حرفًا وفعـلاً - لأن قد أدخلت عليـها الاحتمال والتقليل - وليس هذا ما أراد التعبيـر عنه - لأنه قد ذكـر هذا الرأي فيمـا بعـد - بل أراد القول بأنـها فـعل عند

---

(١) الجمل ٤٠ .

(٢) الإنسان ٧٦/٣١ .

(٣) ص ٤٤٢ .

(٤) الجمل ٤٩ .

(٥) البقرة ٢/٢٨٠ .

(٦) ص ٤٧٧ .

بعضهم ، إلاّ أن استخدامه لقد فوت عليه ما أراد التعبير عنه ، ولا يتحقق هذا المعنى إلاّ برفع الاحتمال وذلك بحذف « قد » .

ـ وأحيانًا يكون غموض العبارة سببه استعمال كلمة مبهمة ؛ قال في معرض حديثه عن الباء : « وتكون للمصاحبة ؛ نحو : جاء زيد بثيابه ، وعزوًا لوقوع الأمر كاللام ، وتقع في موضع في ؛ نحو : زيد بالبصرة » (1) . فذكر العزو ولم يمثل له ليتضح مراده .

ـ وقد يكون التواء العبارة سبباً في غموضها .

نحوقوله : « والترخيم قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون أو غير ذلك » (2) . يريد : والمرخم على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون أو غير ذلك » .

ـ أمّا عدم الدقة في اختيار الألفاظ ؛ فمنه تسمية النثر إنشادًا ؛ قال : « وأنشدوا : بيضك ثنتا وبيضي مائتا » (3) . وهو من النثر ، ولا أعلم أحدًا نسبه إلى الشعر غيره ؛ قال ابن جنّي : « ومما ينسبونه إلى كلام الطير قول الحَجَلَة للقطاة : اقطي قطا ، فبيضك ثنتا وبيضي مائتا » (4) . وقال ابن عصفور : « ... ولايحفظ شيء من ذلك في كلام العرب ، إلاّ ما نسبوه إلى كلام الطير ، وهو قول الحجلة للقطاة ... » (5) .

---

(1) ص ٤٧٨ .

(2) ص ٧٥٠ .

(3) ص ٨٥٢ .

(4) الخصائص ٤٣١/٢ .

(5) ضرائر الشعر ١٠٩ .

- ومنه أيضًا قوله : « لعل ترج وتوقع ، وهو التخوّف » [1] فقصر التوقع علىَ التخوّف، مع أنه أعم منه وأشمل؛ فهو للخير ترجٍ ، وللشر تخوّف وإشفاق .

٢ - ترخصه في بعض العبارات ، من أمثلة ذلك قوله عن « سرّني » ، و « أسخطني »، و « أرضاني » : « وأنت في الأول منصوب فاسمك بالنون والياء » [2].

والمشهور أن الاسم في « سرّني » ونحوه هو الياء وحدها ، والنون للوقاية ، وقد ذكر ذلك في باب النعت [3] .

- وذكر بعد « باب الفاعل والمفعول به » بابًا آخر بعنوان : « نوع منه آخر » . قال : « يعني : من الفاعل والمفعولِ به » [4] .

والصواب : « من باب الفاعل والمفعول به » وإلاّ لقال : نوع منهما آخر . قال ابن أبي الربيع : « الهاء عائدة على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع منهما » [5] .

ففي عبارته بعض الترخّص ، ويمكننا حملها على المجاز ، وعلى حذف مضاف ؛ لولا أنّه أخذ على أبي القاسم شيئًا من هذا القبيل .

- وقال في معرض كلامه عن « ما » : « وتقع على صفات من يعقل [6] ؛ كقوله تعالى :

---

(١) ص ٤٥١ .
(٢) ص ٢٩١ .
(٣) انظر ص ٣٠٦ من التحقيق .
(٤) ص ٢٩١ .
(٥) البسيط ٢٧٩/١ .
(٦) ص ٢٩٢ .

﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [1] » .

قال السهيلي : « ولانقول يعقل في هذا الموضع تأدبًا وتأسّيًا بالشريعة » [2] .

وقال ابن بزيزة : « وهو لفظ غير مباح إطلاقه على الحقّ تبارك وتعالى عند أهل السنّة » [3] .

ويبدو أن ابن خروف لم يضع كتابه للمبتدئين ؛ وإنما وضعه للذين بلغوا شأوًا بعيدًا في الثقافة النحوية يمكنهم من إدراك ما يومىء إليه ؛ يدل على ذلك أمور منها :

١ - سكوته عن بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد في بعض المواضع ؛ من ذلك قوله في جواز عطف الجمل المختلفة المعاني بعضها على بعض : « وقال تعالى حكاية عن نوح - عليه السلام - :

﴿ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾) [4].

ثم انتقل إلى مثال آخر ، ولم يبيّن وجه الاستشهاد في الآية ، وبيّنه في الأمثلة التي قبلها والتي بعدها .

وقوله تعالى في أبدال الظاهر من المضمر : « وأنشد :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ
تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحِلِ » [5]

---

(١) الشعراء ٢٣/٢٦ .

(٢) نتائج الفكر ١٨٣ .

(٣) غاية الأمل ٧٩/١ .

(٤) هود ٤٢/١١ ، وانظر شرح الجمل ١٥ ، ١٦ .

(٥) ص ٣٤٥ .

ولم يذكر موضع الشاهد ولا وجه الاستشهاد كعادته في الشواهد الشعرية.

٢ - يذكر ـ أحيانًا ـ أنّ في الكلام أنواعًا وأوجهًا ولا يبيّنها ، معتمدًا على ثقافة القاريء النحوية؛ كقوله في باب الاشتغال: « ومنه ما لا يجوز فيه إلاَّ الرفع ؛ وهو نوعان » (١) . ولم يبيّنهما .

وقوله في الباب نفسه : « وقد حُمل عليه

﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ (٢)

في أحد وجهيه » (٣) ولم يبينهما أيضًا .

وقوله : وقد حملوا عليه قوله :

* يَا أَيُّهَا الـمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

في أحد وجهيه » (٤)؛ ولم يبيّن إلاَّ وجهًا واحدًا ، وسكت عن الآخر .

٣ ـ إطلاقه القول في بعض المواضع التي يلزمها التقييد ؛ معتمدًا على بداهة المسألة ؛ من ذلك قوله عن الضمة : « علامة الرفع في كل فعل صحيح الآخر ، لم تدخله نون ثقيلة ولا خفيفة ، ولا نون جماعة المؤنث السالم ، ولم يسند إلى ضمير الاثنين والجماعة ، والمؤنث المخاطبة ... » (٥) .

يريد : « كل فعل مضارع ... » ولو قاله لكان احترازًا من الفعل الماضي ، صحيح الآخر ، الذي تتوفر فيه الشروط التي ذكرها ومع ذلك لم تدخله الضمة ،

---

(١) ص ٤٠٤ .

(٢) النساء ٢٤/٤ .

(٣) ص ٤١٤ .

(٤) ص ٤١٤ .

(٥) ص ٢٦٣ .

ولكنه اعتمد على بداهة المسألة ، ومعرفة القاريء بذلك . وكان من الممكن التغاضي عن مثل ذلك لولا أنّه أخذ على أبي القاسم شيئًا من هذا القبيل .

٥ - التكرار ، وهو نتيجة اندماجه في الشرح ؛ فكأنّما ابن خروف يرتجل شرحه ، ويتركه دون مراجعة أو تنقيح ؛ فيكرر المعاني في الأبواب ، وأحيانًا في الصفحة ذاتها ؛ من ذلك :

- قوله في توجيه قراءة ابن مروان المدينيّ : « ووجهه أنّ الحال هنا أفادت ماأفاد الخبر وبه تمت الفائدة ، ولم تقع الفائدة بالبنات دون ذكر الحال ، فقد أفادت ما أفاد الخبر وبها تمت الفائدة » (١) . فأعاد عبارة : « أفادت ما أفاد الخبر وبها تمت الفائدة » مرتين ، وكان بإمكانه سبك العبارة على غير هذا الوجه لتجنب التكرار .

- وذكر أسماء جدود النبي - صلى اللّه عليه وسلم - وألقابهم (٢) ، ثم كرر بعضها في صفحة أخرى (٣) ؛ والذي دعاه إلى ذلك مجاراته لابن هشام اللخميّ في شرح الأبيات .

- وكرر ذكر تفرقة المبرد بين ما تدخله الألف واللام للجنس و العهد ، وبين ما تدخله للغلبة وإبقاء معنى الصفة مرتين (٤) ؛ وهذا أيضًا - كما سبق - بسبب مجاراته للخميّ في شرح الأبيات .

٦ - حدته في الرد على المخالفين ، فقد كان شرح ابن خروف يقوم - في معظمه - على بيان ما وهم فيه شراح الجمل ؛ لذا نجده يزخَر بعبارات جافية ،

---

(١) ص ٦٧٠ .

(٢) انظر ص ٥٥٣ .

(٣) انظر ص ٦١٠ .

(٤) انظر ص ٦٩٤ ، ٧٠٣ .

تتناسب مع هـذا الاتجـاه ، ومع هذه النظرة التي انطلـق منهـا إلى كـتـاب الجـمل ، فلاغرابة أن تطالعنا في نهاية اعتراضـاته على آراء النحويين عبارات لاذعـة ؛ نحو : « وهـو فـاسـد » ، و« وليس بشيء » ، و « هذا غـيـر سديـد » ، و « وهي سخـافـة لاتقال » ، و « هذا أبرد وأسخف » ، و « هو هذيان من القـول لا يلتفت إليه » ... إلى غير ذلك من العبارات الجافية .

ولعلّ من أقذع ردوده ـ وقد أولع بالردود التي ألّـف فيها كتبًا ـ ماوجهه إلى ابن حزم حين حُكي عنه جواز الجمع بين الأعداد المعدولة في قـولـه تعالى : ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1] .

فردّ عليه ابن خـروف ردًا فيه غيرة على الدين، ودفاع ن أن تنتـهك حرماته؛ قال : « ولا يجـوز الجمع بين الأعـداد لا لغة ولا شـرعًا ، وحكى بعضـهـم عن أبي محمـد بن حزم القـول بذلك ، وهو دليل قلّـة أنس بالـلسـان العربيّ ، فاستدلّ بما جهـل على الشرع ، وأحلّ ما حرم اللّه تعالى »[2].

وردّ على ابن الطراوة قوله بأن قسمة الضـمائـر واحد وتسعـون ؛ قـال : « وهذه قسمة سوء ، لا أصل إلى ما ذكر ، وجميعها اثنان وستون »[3] .

وقولـه في باب التوكـيد : « ويتـبع هذه الأبواب بعض الهوج بـخزعبلات طويلة الذيل قليلة النيل ، نزّهت الكتاب عن ذكرها »[4] .

وردّ على ابن السيـد قوله : « وإذا جاز أن توصف المنى بأنّهـا حقّ ؛ جاز بأن توصف بأنّـها باطل وكذب »[5] .

---

(١) النساء ٣/٤ .

(٢) ص ٩٠٣ .

(٣) ص ٦١٩ .

(٤) ص ٣٤١ .

(٥) إصلاح الخلل ٢٥٦ .

قال ابن خروف : « وهذه غفلة عظيمة ؛ لأنَّ التكـذيب لم يقع على التمني ولا التصديق »[1] .

وقال في موضع آخر عن الحال : « وتخيلهم لما جاء منها غير مشتق باردٌ ولايمكن في كل موضع ، ولابن السيد فيها هذيان طويل »[2].

ولم يسلم شيوخه من هذه النقدات ؛ فبعد أن ذكر عن بعض أشياخه القول بأن حروف المدّ في الاثنين والجمع وخطاب المؤنث حروف إعراب ؛ قال : « واستحسنه ، ووجه قول أبي القاسم عليه » ، ثم قال : « ولأبي القاسم النزاهة عن هذه السخافة ، لما فيها من قلة الفطنة »[3] .

---

(١) ص ٨١٤ .

(٢) ص ٣٩٨ .

(٣) ص ٢٨٩ .

ثالثاً : مصطلحاته :

ولعل مما هو من الأسلوب بسبيل ؛ معرفة مدى استخدامه للمصطلحات العلمية الشائعة أو النادرة ؛ فعند تقصّي البحث حول مصطلحات ابن خروف في شرح الجمل نجده يتحرى المصطلحات البصرية ، ويميل إلى استخدامها - في أغلب الأحيان - إلاّ أنّ المصطلحات الكوفيّة تتسلّل خلال شرحه - أحيانًا - فنراه يسمّي الصفة « نعتاً » (١)، والجرّ « خفضًا » (٢) ، والتمييز « تفسيرًا » (٣) والنفي « جحدًا » (٤) ، والضمير « مكنيًّا» (٥)، واسم الفاعل « فعلاً دائمًا » (٦) ، والفعل المتعدي « واقعاً » (٧) ، و « لا » النافية للجنس « نفيًا وتبرئة » (٨) .

ويستخدم مصطلح الصفة للجارّ والمجرور (٩) .

وهذا المزج والتراوح بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة قد أُلف منذ القدم؛ من عهد سيبويه إلى عهد الزجاجيّ (١٠) ومن بعده ، وهو مما يدعونا إلى الاعتقاد بأن التفرقة بين المصطلحات الكوفيّة والبصريّة هو أمر نظريّ لا يؤخذ به في واقع اللّغة العمليّ - إلاّ نادرًا .

---

(١) انظر ص ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، وغيرها .
(٢) انظر ص ٢٦٩، ٣٠١، ٤٧٣، ٦٤١، ٦٥١ .
(٣) انظر ص ٦٣٥، ٨٣٤ .
(٤) انظر ص ٨٦٣ .
(٥) انظر ص ٧٨٤ .
(٦) انظر ص ٥٧٣ .
(٧) انظر ص ٥٧٣، ٨٦٧ .
(٨) انظر ص ٦٨٧ .
(٩) انظر ص ٦٨٩ .
(١٠) ينظر - على سبيل المثال - مصطلح « النعت » في كتاب سيبويه ١/ ٤٢١ ومابعدها . ومصطلح « التفسير » ٢/ ١٧٣ ، ١٧٧ . وانظر الجمل ١٣، ٢١ ، ١١٨ ، ١٣٤ .

والجدير بالذكر أنّ لابن خروف بعض المصطلحات التي لم تؤلف في كتب النحو ، مثل :

١ ـ النصبة والرفعة .

يقول ابن خروف : « النصبة علامة للنصب في كل ما دخلته الرفعة للرفع لفظاً أو تقديراً ؛ إلاّ جمع المؤنث السالم فإن الكسرة فيه علامة للنصب » (١) .

فالنصبة في مصطلح ابن خروف هي الفتحة ، والرفعة هي الضمة ؛ فنجده يراوح في استخدامه بين المصطلحين .

٢ ـ الخفضة والجرّة .

فـ « الخفضة » عنده هي « علامة الجرّ في كل ما كانت فيه الرفعة علامة الرفع من الأسماء مما ينصرف، أو دخلته الألف واللام والإضافة مما لاينصرف» (٢).

أمّا « الجرّة » فنجده يذكرها بقوله : « ثم لـمّا حذفوا التنوين حملاً على الفعل اتبعوه الجرّة من حيث لم تكن في الفعل » (٣) .

فاتضح من كلامه أنّ « الخفضة» و « الجرّة » بمعنى واحد، وهما «الكسرة» .

والمشهور بين النحويين في مثل هذه المصطلحات هو : « الفتحة » ، و «الضمة » ، و « الكسرة » ، وهي الأكثر في استخدام ابن خروف .

ومما هو جدير بالذكر أن إمام النحاة قد استخدم مصطلح الرفعة ، والنصبة ، والجرة في كتابه (٤).

---

(١) ص ٢٦٨ .
(٢) ص ٢٦٩ .
(٣) ص ٩٠٠ .
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٤ .

٣ ـ المنادى الممطول .

يقـول ابن خـروف : « وقـولهم : يا رجـلاً ؛ منادى منكور ، ويا راكبـاً مستعجلاً ؛ منادى موصـوف ، ويا غلام زيد ، منادى مضاف ، ويا قـاصداً بلداً ؛ ويا ضارباً رجلاً ، ويا خيراً من زيد ؛ منادى ممطول » (١) .

فـاستـخدم المنادى الممطول للمـنادى الشبـيه بالمضـاف – وهو المشهـور بين النحويين .

٤ ـ التبيين .

يقول ابن خروف عن قولهم : على التمرة مثلها زُبدًا ، وما في السماء موضع راحة سحابًا « (زبدًا) تبيين للمثل ، و (سحابًا) تبيين لـ (موضـع راحـة) » (٢) ، ثم يقول : « وكذلك جميعها يُنصب بالذي هو تبيين له » (٢) ، فاستخدم مصطلح « تبيين » في مـوضع « التمييز » ، وهو من المصطلحات التي يقل اسـتخدامـها بين النحويين ، ومصطلح « التمييز » أكثر شيوعًا منه .

ويسمي الجملة الاعتراضية « متعرضًا » ، و « متعرضًا بها » (٣) .

---

(١) ص ٦٨٥ .

(٢) ص ١٠٠٠ .

(٣) ينظر ص ٦٧٣، ٩٧٨ .

المبحث الثاني

مصادره

١ ـ كتاب سيبويه .

٢ ـ شرح الجمل لابن بابشاذ .

٣ ـ الفصول والجمل .

المبحث الثاني
مصادره

يعد شرح ابن خروف وثيقة علميّة ، إذ حفظ لنا نصوصًا نادرة ، من كتب مفقودة ، لم يقف عليها الباحثون ـ فيما أعلم ـ فقد دوّن في شرحه نصًا من كتاب « الأوسط » للأخفش[1] ، وهو من الكتب المفقودة التي أكثر النحويون النقل عنها[2] .

ودوّن نصًا لابن الطراوة [3]، وكتب ابن الطراوة مفقودة لم يصل إلينا منها سوى الإفصاح[4] .

ودوّن نصًا لابن الأخضر[5] ، ونصًا لابن أبي العافية[6] ـ وهما ممن لا أعرف لهم كتبًا مطبوعة ، ولم أقف على إشارة لشيء من ذلك فيما اطلعت عليه .

وفيه نقول لعلماء ليست لهم كتب مطبوعة ـ وإن جرى ذكرهم في أمهات كتب النحو ـ كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وغيرهم .

---

(١) انظر شرح الجمل ص ٩٠٩ .

(٢) نقل عنه ابن الشجري في أماليه ٣٨٨/١ ، ١١٢/٢ ، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٣/٣ ، وابن بزيزة في غاية الأمل ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٤٩ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٣٢١/٢ ، وفي الهمع ١٥٧/٦ ، ١٦٨ .

(٣) انظر شرح الجمل ص ٦١٩ .

(٤) انظر « ابن الطراوة النحويّ » ١٠١، وانظر تقديم الدكتور عيّاد الثبيتي للإفصاح ص ٨ .

(٥) انظر شرح الجمل ص ٦٠٣ .

(٦) السابق ص ٨٣٠، ٨٣٣ .

ولـمّا كان النحو العربيّ في عصر ابن خروف قد اكتملت شخصيته ، وبلغ أوج مجده ، وامتلأت المكتبة العربية بمؤلفات تكتظ بآراء النحويين على مر العصور السابقة لابن خروف ؛ فبدهيّ أن يكون ابن خروف قد اطلع على كثير مما استطاع أن يصل إليـه من هذا التـراث الضـخم ، ولا غـرابة أن نجـد شـرحـه زاخـراً بالآراء والمذاهب النحوية ؛ ولا سيمـا أن منهجه فيه يقوم على بيان وجـهات النظر المتباينة في القضـية الواحـدة ، فكان يصرّح في بعض الأحـيان بمصـادره التي استقـى منها هذه الآراء ، وفي بعض الأحيان لا يصرح .

فمـن المصــادر التـي صرّح بهــا : « كتـاب سيبويـه » ، و « الأوسـط » ، و « ديوان شعر المخبل » ، و « شعر الحماسـة » ، و « مختلف القبائل ومـؤتلفها » . وهذا الأخير لم يأخذ منه مباشرة ؛ وإنما أخذ منه عن طريق السيـرافي عن أشياخه عن محمد بن حبيب .

ومن مصادره التي صرّح بها أيضًا : « الجمـل » ، و « معانـي الحروف » ، و « الإيضـاح » للفـارسي ، و « الأغـانـي » ، و « إصـلاح الخلل » ، و « الفـصـول والجمل » .

وهناك مصادر أخرى لم يصرح بأسمائها ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها ؛ فقد نقل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس ، والكسائي ، وأبي عمرو الشيباني ، والفراء ، وأبي زيد ، والأصمعيّ ، والجَـرْميّ ، والمـــازنيّ ، وابـن قتيبـة ، والمبـرّد ، والزجـاج ، وابن السـرّاج ، والنّحـاس ، والسيرافـــي ، وابن جني ، والأعلــم ، وابن السـيد ، وغيرهــم .

إلا أنّ ذكره لأسماء أصحابها ، والموضـوعات التي كان يتحدث عنها تقربنا ـ أحيانًا ـ من معرفة هذه المصادر ؛ من ذلك :

قولـه عن الكـميت بن ثعلـبة : « وهـو جـدّ الكميت بن معروف حكاه ابن سـلاّم » [١]. يغلب على الظن أن مصدره هو : « طبقات فحول الشعـراء » .

وقوله في ترجمة الأخطل : « واسمه غياث بن غوث ـ في قول ابن قتيبة »[٢] يرجح كون مصدره « الشعر والشعراء » .

وقوله في ترجـمة أبي زبيد الطائي : « وقـال الطبريّ : مات مـسلماً ، ولحق الجاهلية »[٣] . يغلب على الظن أن مصدره : « تاريخ الطبريّ » .

وقـولـه عند حـديثـه عن الأبيـات : « وقـال الأعلم » يتـجـه الذهن إلى أن مـصدره إمّـا شـرح الأعلم لأبيـات الجمل ، أو لأبيـات الكتـاب ، وإمّـا كـتـاب النكـت .

وهي احتمالات ظنيّـة ، يقربها من اليقين اشتمال هذه المصادر على ما نقل من معلومات .

أمّـا المصادر التي لم يصرح بأسمائها، ولابأسماء أصحابها فهي كثيرة جداً ، وقـد ينوه عنهم أحيـانًا ؛ كأن يقول : « وذهب بعض المتأخـرين من أشياخنا »[٤] ، أو « وزعم بعـضـهـم »[٥]، أو « وقـال بعض النحـويين »[٦]، أو « وقــال بعض المتأخرين »[٧] . وهذا مما يتطلب الجهد لمعرفة من عناهم ، وقـد لا يهتدي الباحث لذلك .

والعجيب في الأمر أنّــه لم يصرح باسم أحـد من أشيـاخه في شـرح الجمل كما فعل في شرح الكتاب[٨] .

(١) شرح ابن خروف ص ٩٦٨ .
(٢) ص ٨٤٣ .
(٣) ص ٧٢٨ .
(٤) ص ٢٨٩ ، وانظر ٥٨١ .
(٥) ص ٦٤٦ .
(٦) ص ٦٤٤ .
(٧) ص ٣٣٩ .
(٨) فقد ذكر الخدبّ فيه كثيراً انظر ل ٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، كما ذكر ابن ملكون ل ٢٨٠ .

وأمّا من أهم المصادر التي اعتمدها ابن خروف ، وبنى عليها شرحه ، وأكثر من الأخذ عنها ، فكانت بمثابة الدعائم ، فهي :

ا ـ كتاب سيبويه :

لا غرابة أن نجد كتاب سيبويه في مقدمة مصادر ابن خروف ، وهو الذي وقف نفسه لخدمته، والقيام على شرحه ، وعكف عليه ، ولازمه ردحًا من الزمان ، حتى لا تكاد تمر قضيّة نحويّة دون أن يذكر فيها رأيًا لسيبويه ، وقد أكثر ابن خروف من النقل عنه، والاستشهاد بآرائه لتثبيت قاعدة ، أو لتدعيم رأي ، أو لدفع حجة .

وقد كان ابن خروف كلفًا بكتاب سيبويه ، شديد الإعجاب به ، والثناء عليه ، من ذلك ما نقله ابن الأزرق في كتابه : « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام »[1] .

قال : « قال ابن خروف : ولم يزل كتاب سيبويه معظمًا عند أهل الشريعة عن بكرة أبيهم ؛ فقهائهم ومحدثيهم وقرائهم .

قال : وأكثرهم عناية به أرباب الكلام ؛ أشعريهم ومعتزليهم ، وفزعهم في نوازلهم إليه ، واعتمادهم في حِجَاجهم عليه ... » .

ولمعرفته بقدر كتاب سيبويه فقد خصّه بشرح هو من خيرة شروحات الكتاب .

فكتاب سيبويه من أهم مصادر ابن خروف ـ إن لم يكن أهمها على الإطلاق إذا ما استثنينا الجمل ـ وذلك لأمرين :

أولهما : ما ذكرته من أنّه وقف نفسه لخدمته ، والقيام على شرحه .

---

(١) ص ٢٧٤ .

وثانيهما : لأن كتاب سيبويه هو قرآن النحو ، فلا يستغنى عنه نحوي مهما بلغت منزلته ، وهو البحر الزخار الذي لا زال يخبيء في خضمّه كنوزًا تنتظر من يستخرجها .

٢ - شرح الجمل لابن بابشاذ :

وهو أيضاً من المصادر الأساسية التي التزمها ابن خروف طيلة شرحه ؛ فقد نصّب نفسه لتتبع هفوات صاحبه وزلاّته ، ووقف له بالمرصاد .

ولعلّ لذلك أسبابًا دفينة في نفس ابن خروف ، فقد فتح عينيه على الحياة العلميّة وكتاب ابن بابشاذ في شرح الجمل يُدرّس في حلقات العلم ، ويعتمده بعض المعلمين منهجًا لتدريس العربية في القرنين الخامس والسادس ، يعضد ذلك ما ذكره ابن الأبّار في ترجمة لب بن عبدالله الرصافي (ت نحو ٥٩٠ هـ) : «وكان قائمًا على شرح ابن بابشاذ لجمل الزجاجي ، وعنده تعلم كثير من شيوخنا»[١] . فداخله ما يداخل أهل العلم من حب التفوق والمنافسة فيما هو مفيد نافع ، فوضعه - عند تأليفه لشرح الجمل - نصب عينيه ، ووقف قسمًا كبيرًا من شرحه على بيان ما وهِم فيه ابن بابشاذ ، متصيدًا هفواته ، مترصدًا زلاته ، وكأنه كان يرى في كل قضية ماذا قال عنها ابن بابشاذ ، ثم يبتّ فيها بعد ذلك ، متناولاً صاحبه بالنقد ، معترضاً عليه - في الغالب - حتى جعله هدفًا لنقداته ، وعباراته اللاذعة - وسيتضح ذلك أكثر في « موقفه منه » فيما بعد - إن شاء الله .

٣ - الفصول والجمل :

وهو شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخميّ . ويتمثل نقله عنه في شرح الأبيات ، فكأنّما أراد أن تتم الفائدة من شرحه بتضمينه شرحًا للأبيات ، فوجد

---

(١) التكملة ٣٥١/١ .

في شرح ابن هشام الكمال الذي كان ينشده ، فضمّه إلى شرحه مع بعض الاختصار والتغيير ، وكان الأجدر به أن يشير إلى نقله عنه . إلاّ أنّ الغريب في الأمر أنّه لم يفعل ذلك إلاّ مرّة واحدة[1] .

وعلى كل حال فقد اعتمده مصدرًا أساسيًا ، وبنى عليه جزءًا كبيرًا من شرحه .

هذه أهم مصادر ابن خروف ، وهي كما نرى :

- كتاب وضعه أمامه ليشرح ما هو مهم من كلام صاحبه .
- وكتاب وضعه نصب عينيه ، وشهر سيفه في وجه صاحبه ، وقصر جُلّ اهتمامه على تتبع هفواته وزلاته ، وما وهم فيه مؤلفه .
- وكتاب تمثله في نفسه ، وتشربه في فكره النحويّ ، متخذًا آراء صاحبه نبراسًا يهتدي به ، وميزانًا يزن به الآراء ليميز الخبيث من الطيب ، وهذا ما يذكرني بقول ابن جني في حق شيخه أبي عليّ : « ... وكان يكاد يصلّي بنوادر أبي زيد إعظامًا لها ... »[2] .
- وكتاب ضمنه شرحه ، فحذف منه ، وأضاف إليه، وغيّر فيه بما يتلاءم مع شرحه .

وبقية المصادر ما هي إلاّ روافد تغذي هذا الشرح ، وتثريه بمادة طيبة، أسهمت إلى حد كبير في دعم الآراء ومناقشتها ، والردّ عليها .

---

(١) انظر شرح الجمل ٧٦٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ .

المبحث الثالث

شواهده

أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : الحديث الشريف والأثر .

ثالثا : الشعر :

- شواهد كتاب الجمل .
- شواهده التي لم تكن في كتاب الجمل .

المبحث الثالث

شواهده

أولاً - القرآن الكريم :

وهو الحجة البالغة ، والبرهان الدامغ الذي يحتج به كل من أراد أن يثبت رأيًا ، أو يبرهن على حكم ، وهو اللغة العالية التي لم تتطاول إليها يد البشر بتغيير أو تحريف ، وقد نزل بلسان عربيّ مبين ، فحريٌّ به أن يتخذه النحويون مصدرًا أساسيًا لتقعيد القواعد وتثبيتها ، وهذا ما فعله ابن خروف -رحمه اللّه- فقد بلغ عدد الآيات الواردة في هذا الجزء المحقق (ست وأربعين وثلاث مائة آية) . تكرر منها (ثلاثون آية) .

واستشهد بقراءات قرآنية في (سبع وعشرين آية) ؛ (اثنان وعشرون منها سبعية) ، و (خمس شواذ) .

ونسب (اثنتي عشرة قراءة) إلى قارئيها ، و (خمس عشرة قراءة) لم ينسبها .

فمن عدد الآيات يتضح أن ابن خروف ـ رحمه اللّه ـ قد استكثر من الشواهد القرآنية حتى لا تكاد تمرّ قضية نحوية دون أن يدعمها بشواهد من القرآن الكريم ، وبقراءاته القرآنية ؛

- فرد على البصريين إيجابهم لجواز وقوع الماضي حالاً اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة ؛ بقوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (١) . قال : « ولا يحتاج فيها إلى قد » (٢) . إلاّ أن المبرد خرّج هذه الآية على الدعاء(٣) ، فرد عليه

(١) النساء ٤/٩٠ .

(٢) ص ٣٨٥ .

(٣) المقتضب ٤/١٢٤ .

بقراءة الحسن ؛ ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهم ﴾ ؛ قال : « وليست بدعاء ، ونصبها يدل على الحال »[1].

ورد على ابن بابشاذ منعه النصب بأسماء أفعال الأمر في نحو : زيداً دراكه ، بقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[2]- في أحد وجهيه - قال : « وأما أسماء الأفعال ، فمن أعملها فيما قبلها أجاز النصب ؛ وهو لم يجز عملها فيما قبلها - كسيبويه - وإنما تفسِّر عاملاً »[3] . وقال في موضع آخر : « انتصب (كتابَ اللّه) بفعل مضمر يدل عليه (عليكم) ، أي : الزموا كتاب اللّه . ويجوز أن يكون مصدراً لفعل من معنى (حرمت) ؛ لأن معنى (حرم عليكم كذا) : كتب عليكم ، وكأنه : كتب اللّه كتاباً »[4] .

- واستدل بقراءة الكسائي : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[5] - برفع غيره - على جواز الرفع على الموضع[6] .

- واستدل بقراءة عاصم :

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[7] - بنصب فأطلعَ - على جواز النصب في جواب التمني[8] .

---

(١) ص ٣٨٥ .

(٢) النساء ٤/٢٤ .

(٣) ص ٤١٤ .

(٤) ص ١٠٠٧ .

(٥) الأعراف ٧/٥٩ ، ٦٥، ٧٣ ، ٨٥ .

(٦) ص ٥٢٦ .

(٧) غافر ٤٠/٣٦ ، ٣٧ .

(٨) ص ٤٥٢ .

- واستدل بقراءة نافع وابن كثير : ﴿ وإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1] - بتخفيف « إنْ » ، ونصب « كلاً » وتخفيف « لما » على إعمال « إنْ » المخففة من الثقيلة[2] .

وابن خروف يستشهد من القرآن بما قريء به، سواء كان متواتراً ، أم آحادًا ، أم شاذًا ؛ لأن القراءة سنّة متبعة ، لا تعتمد على الأفشى في اللّغة ، والأقيس في العربية ؛ بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، فإذا وُثق من ذلك لزم قبولها والمصير إليها ، حتى وإن خالفت قواعد العربية ، عندئذ يجوز الاحتجاج بها وإن لم يجز القياس عليها ؛ فمن القراءات الشاذة التي احتجّ بها ابن خروف :

- قراءة قنبل ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾[3] .

فقد احتج بها على حذف النون في القسم ؛ قال : « وهي قراءة شاذة ؛ لأن النون لا تحذف في السعة »[4].

- وقراءة أبي جعفر : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱحْكُمْ ﴾[5]

- بدون ياء ، وضم الباء - احتج بها على شذوذ بناء المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على الضم[6] .

ومن أمثلة احتجاجه بالقراءات التي لا توافق قواعد العربية - عند بعضهم :

- احتجاجه على إضمار حرف الجر بقراءة حمزة[7] :

---

(١) هود ١١١/١١ .
(٢) ص ٤٦٤ .
(٣) القيامة ١/١٧٥ .
(٤) ص ٥٠٥ .
(٥) الأنبياء ١١٢/٢١ .
(٦) انظر ص ٧٢٤ .
(٧) انظر ص ٦٥٤ .

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[1] - بالخفض - أي وبالأرحامِ . والجدل حول هذه القراءة ذائع مشهور ؛ فجمهور البصريين يمنعون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلاّ في الضرورة ، ومن ثَمَّ ردّوا هذه القراءة وضعّفوها - رغم أنها قراءة سبعية متواترة - لأنها لا تتفق مع مذهبهم ؛ فحكم سيبويه على ذلك بالقبح [2]. وقال المبرد : « وهذا مما لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطر إليه شاعر » [3] . وقال الزجاج : « ... فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ... »[4]. وخالفهم ابن خروف رغم تشيعه للبصريين ، وسيبويه على وجه الخصوص ؛ فاحتج بهذه القراءة ، بل ودافع عنها ، وتبعه أبو حيان[5] ، وقد دافع عنها قبلهما ابن جني[6]وغيره .

- كما احتج على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله[7] بقراءة ابن عامر :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾[8]
ببناء « زُين » للمجهول، ورفع « قتلُ » على أنها نائب فاعل، ونصب « أولادَهم »

(١) النساء ٤/١ .

(٢) قال : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ... » الكتاب ٢/٣٨١ .

(٣) الكامل ٣/٣٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣/١٥٧ .

(٦) انظر الخصائص ١/٢٨٥ .

(٧) انظر ص ٨٥٣ .

(٨) الأنعام ٦/١٣٧ .

مفعولاً به للمصدر - فجابه أئمة النحو، وكبار المفسرين - كالفراء، والنحاس، وابن خالويه، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن عطية، والأنباري، وغيرهم حين وقفوا من هذه القراءة السبعية موقف المعارضة، ووصفوها باللّحن، والقبح، وعدم الفصاحة، فتصدى لهم، والتمس للقراءة وجهًا؛ قال: «وكثير من المتأخرين خَطَّئُوا القراءة حين لم يعلموا وجهها»[1]. وتابعه في الدفاع عن هذه القراءة ابن مالك حيث قال:

وعمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ   وكم لها من عاضدٍ وناصرِ[2]

ولعلّ من أقوى الردود وأشملها رد أبي حيان، وابن الجزري [3]. وهي قراءة سبعية متواترة، ذكرها ابن مجاهد في السبعة [4]، كما ذكرها ابن الباذش عن ابن عامر[5]، ولم يطعن أحد في سندها وتواترها؛ قال السيوطي: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[6].

فابن خروف كما نرى لم يقف عند الاستشهاد بالقراءات فحسب؛ بل كان يذب عنها، ويلتمس لها وجهًا ولو بعيدًا في العربية، كدفاعه عن قراءة حمزة وقراءة ابن عامر السابقتين، وقراءة ابن مروان المدينيّ:

---

(١) ص ٨٥٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢.

(٣) انظر البحر المحيط ٢٢٩/٤، والنشر ٢٦٣/٢.

(٤) ص ٢٧٠.

(٥) الإقناع ٦٤٤/٢.

(٦) الاقتراح ١٥.

﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَـرَ لَكُـمْ ﴾ (١) ـ بنصب أطهرَ وإيقـاع الفصل بين الخبـر والحال ، فدافع عن ابن مـروان ، ووجّـه قراءته بقوله : « ولم يكن ليـقرأ إلاّ بما روي ، ووجهه أنّ الحال هنا أفادت ما أفاد الخبر ، وبه تمت الفائدة »(٢) .

فلم يكن ابن خـروف ليردّ مـا وردت به رواية وإن كان شـاذًا في العربـية ، كمـا لم يكن ليجيز القـراءة بما لم ترد به رواية وإن وافق أعلى قواعد العـربية ؛ ولذا نراه يقول عن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللّـهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) «والنصب جائز لو قريء به »(٤) .

وابن خروف ينسب القراءات التي كان يستشهد بها ـ في الغالب ـ ويسوقها دون نسبة ـ قليلاً ـ .

كمـا كان يطيل الحديث عن القـراءات الواردة في الآية ، وتوجيه كل قراءة ـ أحيانًا ـ من ذلك ذكره القراءات الواردة وتوجيهها في قوله تعالى :

﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُـونَ ... ﴾ (٥).

وفي قوله تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُـمْ ﴾ (٦).

---

(١) هود ٧٨/١١ .

(٢) ص ٦٧٠ .

(٣) الأنبياء ٢٢/٢١ .

(٤) ص ٩٦١ .

(٥) الأنعام ٢٧/٦ .

(٦) الأنعام ١٣٧/٦ .

ثانياً - الحديث الشريف والأثر .

هو كلُّ ما ورد عن النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - وعن الصحابة ، وأمهات المؤمنين - رضي اللّه تعالى عنهم - .

وقد بلغت شواهد الحديث والأثر في هذا الجزء المحقق (اثنين وثلاثين حديثًا) . وقد أثارت قضية الاستشهاد بالحديث جدلاً بين النحويين ، فمن معارض ، ومن مؤيد ، ومن متوسط في الأمر ؛ فالمعارضون - من أمثال ابن الضائع وتلميذه أبي حيان ، والسيوطي حجتهم أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، وأنّ اللحن قد تطرق إليه ؛ لأن كثيرًا من رواته كانوا من الأعاجم . ويقول سفيان الثوريّ: « إن قلت لكم أني أحدثكم بما سمعت فلاتصدقوني، إنما هو المعنى» (١) .

وردّ الذين يؤيدون الاستشهاد بالحديث هذا القول بأنّ الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، وقبل فساد اللّغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به .

وتوسط بعضهم فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها (٢) .

وممن أكثر من الاستشهاد بالحديث ابن الطراو (٣) ، والسهيلي (٤) ، وابن بزيزة (٥)، وابن مالك (٦)، وغيرهم .

---

(١) الاقتراح ١٧ .

(٢) انظر الخزانة ٩/١ وما بعدها .

(٣) انظر « ابن الطراوة النحوي » ٣٠٧ .

(٤) انظر « أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحويّ » ٢٥٩ .

(٥) انظر غاية الأمل ٩٠/١ .

(٦) انظر الاقتراح ١٧ .

هذا ملخص القضيّـة ، أمـا موقف ابن خروف من الاستشهـاد بالحديث فهو زعيم هذا المـذهب بلا منازع ، وهو سابق لابن مـالك في ذلك ، وقد استكـثر منه حتى قـال ابن الضائع : « وابن خروف يستـشهد بالحـديث كثيرًا ، فـإن كان على وجـه الاسـتظهار والتبـرك بما روي عنه ـ صلى اللّـه عليـه وسلم ـ فحـسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئـًا وجب عليه استدراكه فليس كمـا رأى »(١) .

وابن خروف حـين استشـهاده بالحـديث لم يشر في مـوضع من المواضع أن استشهاده به للاستظهار والتبرك ، أو أنّـه يستدرك على السابقين شيئـًا أغفلوه ؛ بل كان لـعنايته بالحـديث ما لفت نظره إلى أن فـيه شـواهدَ قد يسـتفـيد منهـا الدارس النحـويّ ، فـوظفهـا للاسـتـدلال على بعض الظواهر النحـوية واللغـوية ، رادًا على مخـالفيـه بما صحّ من الحديث ؛ فرد علـى ابن بابشاذ قوله بأن « حـتى » الخافـضة لايدخل ما بعدها فيما قبلها ؛ بقوله ـ عليه السلام ـ « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجزِ والكيسِ » ، و « حتى الجنةِ والنارِ »(٢) .

ـ كـمـا اسـتـدل على حـذف خبـر إنّ مع المعـارف بـقـوله ـ عليـه السـلام للمهاجرين : « ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإنّ ذلك »(٣).

ـ واسـتدل على أن العـمل يكون في الشـهر كلـه إذا جرد من كلمـة شهـر بقوله ـ صلى اللّـه عليه وسلم ـ « من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه »(٤)، ودعمه بقول سيبويه ـ رحمه اللّـه ـ « لأن المحرم ورمضان وجميع أسماء

---

(١) شرحه للجمل ل ٣٤ .

(٢) ص ٤٩٢ .

(٣) ص ٤٥٤ .

(٤) ص ٥٧٩ .

الشهور أسماء للثلاثين يومًا ، والشهر ليس كذلك ؛ يقع على الثلاثين يومًا ، وعلى كل جزء منها ، وكذلك الأيام كالشهور ، وأسماؤها كأسمائها » (١).

واستدل على إغراء الغائب بقوله ـ عليه السلام : « . . . عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم . . . » (٢).

ولم تكن الأحاديث التي استشهد بها ابن خروف هي الدليل الوحيد لإثبات الرآي أو الحكم ؛ بل كانت في الغالب مشفوعة بأدلة أخرى معتبرة عند أهل الصنعة والأحاديث تشد من أزر هذه الأدلة .

ـ فعند استدلاله على شذوذ التعجب من الزائد على الثلاثة (٣) بقوله ـ عليه السلام في وصف النار : « أسود من القار » أورد معه قول أمِّ الهيثم : « أسود من حلك الغراب » .

ـ وعند استدلاله على مجيء المبتدأ نكرة (٤) بقوله ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ « خمس صلوات كتبهن اللّه على العباد ... » أورد معه دليلاً آخر ، وهو قولهم : « أمْتٌ في الحجر لا فيك » ، وهو مثل من أمثال العرب المشهورة التي استدل بها النحاة المتقدمون سيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، وغيرهم في مثل هذا الموضع .

ـ وعند استدلاله على عدم إعمال إنْ المخففة من الثقيلة (٥) بقوله ـ عليه السلام ـ : « نم صالحًا قد علمنا إن كنت لمؤمنًا » أورد معه دليلين آخرين من القرآن الكريم ؛ وهما قوله تعالى :

---

(١) الكتاب ٢١٧/١ مع اختلاف في العبارة .
(٢) ص ١٠٠٧ .
(٣) انظر ص ٥٨٢ .
(٤) انظر ص ٣٨٨ .
(٥) انظر ص ٤٦٤ .

﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [1]

﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [2] .

وكما استدل ابن خروف بالأحاديث النبوية على مسائل نحوية ، استدل بها أيضًا لبيان المعاني اللغوية ؛

ـ فاستدل بقوله عليه السلام : « هي خداج ، هي خداج ، هي خداج» في باب التوكيد على أن فائدة التكرير وقوع المعنى في النفس وتحقيقه [3] . والحديث مشفوع بأدلة أخرى من القرآن الكريم والشعر .

ـ كما استدل على أنّ اللبن يستخدم لبني آدم ، وإن كان اللبان له أكثر ؛ بقوله عليه السلام : « اللبن للعجل » [4] .

ـ واستدل على أن الغبطة تسمى حسدًا بقوله عليه السلام : « لا حسد إلاّ في اثنتين » [5] .

ـ ومثل على معنى قول الشاعر :

وَمَهْمَا تَكنْ عندَ امريءٍ مِن خَلِيقَةٍ ... وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى اللّهِ تُعلمِ

بقوله عليه السلام : « من أسرّ سريرة ألبسه اللّه رداء يعرف به » [6] .

---

(١) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٢) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٤ .

(٤) انظر ص ٥١٨ .

(٥) انظر ص ٥٤٧ .

(٦) ص ٨٧٦ .

- أما حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » الذي أورده مع لغة « أكلوني البراغيث » ، و :

* يَعْصُرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُه *

فهو حديث استشهد به بعض المتأخرين – ومنهم ابن خروف [١] - على لغة : « أكلوني البراغيث » ، حتى سماها ابن مالك لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وقد جاء في الاقتراح [٢] أنه حديث مختصر ، رواه البزار مطولاً مجوَّدًا ؛ قال فيه : « إن للّه ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، فهو مسبوق بكلام قبله ، والضمير في « يتعاقبون عائد على مذكور ، أما في بقيّة ألفاظ الحديث الأخرى فالشاهد محتمل .

- وكما استشهد ابن خروف بأحاديث الرسول - صلى اللّه عليه وسلم - استشهد بأقوال الصحابة وأمهات المؤمنين – رضي اللّه عنهم أجمعين .

- فاستدل بحديث عمر - رضي اللّه عنه - « فهو لما سواها أضيع » [٣] على جواز التعجب من الرباعي بالهمزة ؛ لأنّ التعجب والتفضيل بابٌ واحدٌ .

- كما استدل على مجيء (وا) في غير الندبة بحديث عمر - رضي الله عنه - : « واعجبا منك يا ابن العاص » [٤] .

- وبحديث أم سلمة - رضي اللّه عنها - « أنّ امرأة كانت تهراق الدماءَ » [٥] - على النصب على التشبيه بالمفعول به .

---

(١) انظر ص ٣٩٨ .

(٢) ص ١٩ .

(٣) انظر ص ٥٧٤ .

(٤) انظر ص ٧١٠ .

(٥) انظر ص ٥٢٥ .

ـ وبحديث عـائشة ـ رضي اللّـه عنهـا ـ « قد ملكت فـأسجح »[1] على أن معنى أسجح : سهل وأرفق .

وابن خروف يعتمد أحيانًا على الروايات النادرة التي لم أتمكن من الوقوف عليها ، كالذي رواه عن الصاحب[2] ـ وهو أبو بكر ـ رضي اللّـه عنه ـ في صفـة النبي ـ صلى الـله عليـه وسلم ـ : « شـثن أصـابعـه » ، فـفي جـميـع المصـادر التي اطلعت عليهـا : « شثن الكفين والقـدمين ، طويل أصابعهـا » ، أو « شثن الكفين ، طويل أصابعـها » ، وهي رواية الحسن بن علي عن خـاله هند بن أبي هالة ، ورواية علي بن أبي طالب ـ رضي اللّـه عنهم أجمعين .

ـ وكذلك قـول عائشة ـ رضي اللّـه عنهـا ـ عن أم زرع : « صفر وشاحـها ، وملء ردائها »[3] ؛ فهـو في جميع المصادر التي اطـلعت عليها : « صفـر ردائها ، وملء كسائهـا » ، ولم أقف على الرواية التي ذكرها ـ فيما اطـلعت عليه من كتب الحديث المشهورة .

---

(١) انظر ص ٤٦٢.

(٢) انظر ص ٥٦٦ .

(٣) انظر ص ٥٦٧ .

ثالثاً - الشعر :

لغ عدد الأبيات الواردة في هذا الجزء المحقق (خمسة وسبعين وستمائة بيتٍ) - منها (اثنان وأربعون ومائة) من أبيات كتاب الجمل - وهو عدد كبير إذا ما قيس بعدد الأبيات الواردة في نفس الجزء من شروح الجمل الأخرى ، وقد تكرر بعض هذه الأبيات في أكثر من موضع .

ويمكننا تقسيم الأبيات الشعرية في شرح ابن خروف إلى قسمين :

١ - شواهد كتاب الجمل .

٢ - شواهد ابن خروف والتي لم تكن في كتاب الجمل .

***

ا - شواهد كتاب الجمل .

اهتم ابن خروف بشواهد الجمل اهتمامًا كبيرًا ، فقد اسبغ عليها من عنايته الشيء الكثير ، وتناولها بالشرح المستفيض والدراسة ، ولم يهمل منها إلاّ بيتًا واحدًا للأعشى ، أورده الزجاجيّ في باب تصغير الأسماء المبهمة ؛ وهو :

أَلاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي   تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

وهو البيت الوحيد في الباب ، ولعله لم يذكره لذلك نسيًا منه .

وقد ذكرت منهجه في تناول أبيات الجمل فيما سبق بما يغني عن الإعادة .

وابن خروف مقتفٍ لأثر ابن هشام اللخمى فى شرح الأبيات ؛ بل ناقل عنه - في الغالب - إلاّ ما حاوله من تغيير يسير ، وهذا مما يفسد دقة الحكم على موقفه من الشواهد الشعرية .

وعلى أي حال ففي شرح الأبيات مناقب كثيرة ، ومآخذ يسيرة ؛ فمن المناقب مايلي :

ـ تصويب رواية بيت الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

قال : « ووقع في الجمل مررتَ ـ بفتح التاء ـ والصواب ضمّها ؛ لأنه يخبر عن نفسه » [1].

ـ تصويب بيت حميد الأرقط :

* لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ *

قال: « أنشده مرفوعًا ، وهو في شعره مخفوض تابع لحمار وحش » [2]. ثم ذكر الأبيات قبله .

ـ تصويب نسبة بيت وقع في بعض نسخ الجمل للأخطل ، وهو للفرزدق ، والبيت هو :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيَّامَ واسِطَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

والبيت ليس في ديوان الأخطل ؛ بل في ديوان الفرزدق ـ كما ذكر [3] ـ والفضل يعود لابن هشام اللخميّ ، إذ سبقه إلى التنبيه على ذلك ، وقد أشرت إليه في موضعه من التحقيق .

ومن المآخذ مايلي :

ـ ذكره لموضع الشاهد بغير ما استشهد به الزجاجي في بيت امرىء القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

---

(١) ص ٥٤٥ .

(٢) ص ٥٦٤ .

(٣) انظر ص ٩٤٢ .

قال ابن خروف في باب القسم متابعًا لابن بابشاذ : « شاهده حذف لا من أبرح » [١] . ولم يستشهد به الزجاجي على ذلك؛ إنما استشهد به على جواز الرفع والنصب في « يمين اللّه » [٢]، والباب معقود للقسم ، والكلام عنه .

ووقعت أخطاء في الأسماء الواردة في أثناء شرحه للأبيات ؛ فقد ذكر أنّ اسم « الطبيب » عبدة بن عمرو [٣]، والصواب : يزيد بن عمرو .

وقال: « وفد ابن قيس » [٤] ، والذي وفد هو قيس وليس ابنه .

وذكر أنّ طفيل بن مالك هو ملاعب الأسنة [٥]، والصواب : إنّه فارس قرزل ، وملاعب الأسنة هو أخوه عامر بن مالك أبو براء .

وهناك أخطاء أخرى أعرض عن ذكرها صفحًا ؛ لاحتمال أن تكون من الناسخ ، وقد أشرت إليها في مواضعها .

---

(١) انظر ص ٥١٠ .

(٢) انظر الجمل ٧٣ .

(٣) انظر ص ٤٢١ .

(٤) انظر ص ٤٢٢ .

(٥) انظر ص ٨٨١ .

٢ ـ شـواهد ابن خـروف التي لم تكن فـي كتاب الجمل :

لم يقتصر ابن خروف في شرحـه على أبيات الجمل ؛ بل استوفـاها ـ ما عدا البـيت الذي أشرت إليـه سابقًـا ـ وأضاف إليـها أبيـاتًا أخرى كـثيرة جـدًا ؛ فمنـها ماساقـه احتجاجًا على مسائل لغوية ونحوية ـ وهذا هــو الغالب ـ .

ومنها مـا ساقـه لبيـان معنى بيت أو كلمة منه ، أو لشبهه ببيت الشاهد في المعنى .

ومنها مـا ساقـه استطرادًا في الدراسـة الأدبية للبيت ؛ كذكـره الأبيات التي قبله والتي بعده، والبـيت الذي لقب به الشاعر ؛ كما في لـقب النابغة ، ومهلهل ، والقطامي ، والمتلمس .

ومنها ما سـاقه لأمور تعليميـة ؛ كالأبيات التي في موانع الصـرف ، وإعمال الأول أو الثاني في باب التنازع ، وغير ذلك .

ـ وهذه الأبيـات التي أوردها ابن خـروف هي في معظمـهـا شـواهد النحـو المعروفة في كتب المتقدمين .

ولم يهـتم بذكـر القـائل كمـا فعل بأبيات الجـمل ـ إذ لم يكن ذلك همّــه ـ فكان منها مـا هو مجهول القائل ، ومنـها ما لم أوفق للاهتداء إليـه ؛ ولعل اجتزاءة البيت ، واكتفاءه بالكلمتين والثلاث منه سبب في ذلك .

ـ فمن الأبيات المجهولة قوله :

حَلَفْتُ لَـهُ إِنْ تُدْلِـجِ اللّيْـلَ لا يَزَلْ   أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَـائِرُ(١)

---

(١) ص ٥٠٤ .

أنشده الفراء ، وابن عصفور ، والرضي ، وقال البغدادي : « هذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته ، واللّه أعلم » (١) .

- وقولــه :

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ (٢)

أنشده سيبويه ، والمبرد ، والأعلم ، وابن السيد ، وغيرهم .

وقيل : إنّ البيت مصنوع ، صنعه اللاحقي لسيبويه شاهداً على إعمال فَعِل . وقال ابن خروف : « والبيت صحيح بالمعنى ، وبإنشاد سيبويه له » (٣).

- وقولــه :

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِ عَنِّي (٤)

أنشده سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم . وقال البغدادي : « وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة » (٥) .

- وقولــه :

* ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (٦) *

أنشده الفراء ، والأنباري ، وابن عصفور . وقال ابن هشام « ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير » (٧).

---

(١) الخزانة ٣٤٢/١١ .

(٢) ص ٥٥٤ .

(٣) ص ٥٥٥ .

(٤) ص ٦٨٣ .

(٥) الخزانة ٢٩٤/٢ .

(٦) ص ٤٥٧ .

(٧) المغني ٣٢٣/١ .

هــذه أمثلة من الأبيات المجهــولــة . وقــيل : لا يـجــوز الاحتــجاج بشعر أو نثر لا يعرف قـائله مخافـة أن يكون مصنـوعًا ، أو لــمولد ، أو لــمـن لا يوثق بفصاحته [1]. قال السيوطى : « ولو صحّ ما قاله لسقط الاحـتجاج بخمســين بيتًا من كـتاب سيبـويه ؛ فإنه فـيه ألف بيت قـد عرف قـائلوها ، وخمـسين مـجهـولة القائلين » [2] فالبيت المجهول إن صدر عن ثقة يُعتمد عليه قُبلَ .

ومن الأبيات التي لم أقف عليها في الكتب الأخرى قوله :

حَـجَّ وأَوْصَى بِسُـلَيْمَـى الأَعْـبُـدَا

أَلاَّ تَـرَى ولا تُـكَـلِّمْ أَحَدًا [3]

* لَعَلَّ الَّـذِي قَادَ النَّـوَى أَنْ يَرُدَّهَـا * [4]

ـ وقـد ساق ابن خـروف في شـرحه أبياتًا من شـعـر المولدين ؛ وهم ممن لا يستشـهد بشـعرهم في النحـو واللغـة ـ على الأصح ـ فمن هذه الأبيـات بيت أبي نواس :

قُلْ لِـمَـنْ سَــادَ ثُمَّ سَـادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَــادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَـدُّه [5]

ساقه للتمثيل به على أنّ « ثمَّ » فيه كما فى قوله :

---

(١) انظر الاقتراح ٢٧ .

(٢) السابق ٢٨ .

(٣) ص ٢٥١ .

(٤) ص ٨٤٢ .

(٥) ص ٣٢٢ .

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (١) ، فعطف حديثًا على حديث ، وخبرًا على خبر .

وقد مثل به أيضًا المالقي ، والمرادي ، وابن هشام ، وغيرهم .

- كما استشهد ببيت المتنبي :

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ... وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ (٢)

على أنّ « وا » تكون في غير الندبة ، وقد أورد قبله قول عمر بن الخطاب - رضي اللّه عنه - : « واعجبا منك يا ابن العاص » شاهدًا على ذلك أيضًا .

- واستشهد ببيت شبل بن عبداللّه ، مولى بني هاشم :

أَصْبَحَ الْمُلْكُ ثَابِتَ الأَسَاسِ ... بِالْبَهَالِيلِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ (٣)

على أن « أصبح » قد تقع للدوام ، ودعمه ببيت للفرزدق وبآيتين قرآنيتين .

- كما استشهد ببيت ينسب لبعض المولدين ؛ وهو :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَاده (٤) .

على جواز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وأورد قبله قراءة ابن عامر ، وبعده أبياتًا شعرية .

وقد نُسب إلى الأخفش استشهاده بهذا البيت (٥) على مثل ما استشهد به ابن خروف .

---

(١) الزمر ٣٩/٦ .

(٢) ص ٧١٠ .

(٣) ص ٤٣٩

(٤) ص ٦٢٤ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش / قسم الدراسة ١/١١١ .

ـ وأورد أبياتًا لأبي تمام ؛ أحدها :

هُوَ الدَّهْرُ لاَ يُشْوِي وَهُنَّ الْمَصَائِبُ وَأَكْثَرُ آمَالِ الوِصَالِ كَوَاذِبُ (١)

ذكره عن ابن السيد لإيضاح معنى من المعاني .

ـ وثانيها وثالثها :

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى مَا الْحُبُّ إلاَّ لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ

كَمْ مَنْزِلٍ فِي الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى وَحَنِينُهُ أَبَداً لأَوَّلِ مَنْزِلِ

رواهما عن الكوفيين في إعمال الأول في باب التنازع (٢). إلا أن الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني جائز مقبول عند الجميع ، أما في اللغة والنحو فلا يستشهد به ـ على الأصح .

ولابن خروف عناية بالرواية ، وله تمييز بين الخطأ والصواب منها ؛ ففي قول الشاعر :

* فَهْيَ تُنَادِي بِأَبِي وابنِيما *

قال : « ويروى : بأبا وابناما ، وما هو بصواب ؛ لأن قوافي القصيد بالياء ، ولا يدخل الألف معها » (٣).

ولم يخل شرح ابن خروف من بعض الهَنات التي تتعلق بشواهده الشعرية ؛ من ذلك :

ـ خطؤه في نسبة بعضها ؛ نحو :

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

---

(١) ص ٨١٣ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٧٢٦ .

نسبه إلى عبدة [١]، وهو للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة ، ولم أرَ من نسبه لعبدة غيره .

- وقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا　　　رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

نسبه للنابغة [٢] ، وتبعه ابن عصفور [٣] ، والصواب إنه لعلقمة بن عبدة الفحل يمدح الحارث بن جبلة الغساني .

- وقول الشاعر :

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ　　　وإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إلاَّ لِمَامَا

نسبه لعبدة [٤] ، وهو لجرير .

أما موقفه من الضرورة - وهي مما يتعلق بالشواهد الشعرية بسبب - فيتلخص في نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة الشعرية ؛ نحو قول حسان بن ثابت - رضي اللّه عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ　　　يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فجعل سيبويه نصب « مزاجَها » على خبر « يكون » وهو معرفة ، ورفع « عسلٌ وماءُ » على اسمها ، وهما نكرتان ضرورة ، وتابعه كثير من النحويين [٥] .

---

(١) انظر ص ٤٤١ .

(٢) انظر ص ٦٠٦ .

(٣) انظر شرحه للجمل ٦١٩/١ .

(٤) انظر ص ٨٨٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١ ، والحلل ٤٨ ، وضرائر الشعر ٢٩٦، والخزانة ٢٢٤/٩ .

قال ابن خروف : « وأما قول حسان :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فليس بضرورة؛ لأنّه يجوز أن يرتفع (المزاج والعسل) على الابتداء والخبر ، ويضمر في (يكون) ضمير الأمر والشأن ، وهو من أحسن الكلام . ويجوز رفع (المزاج)، ونصب (العسل) على الاسم والخبر ، ويرتفع (الماء) بإضمار فعل ؛ أي : ومازجها ماء ، ثم قال : « وإذا كانت هذه الأوجه حسنة سائغة فلا ضرورة فيه ، والذي حسن ما روي أن تنكير (العسل) يفيد ما يفيد تعريفه » [1].

- وقول القطامي :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفِي مِنْكِ الوَدَاعَا

استشهد به الزجاجي ، وجماعة من النحويين على مجيء الاسم نكرة والخبر معرفة ضرورة [2].

قال ابن خروف : « لا ضرورة فيه ؛ لأنّه كان يمكن أن يقول : ولا يك موقفي منك الوداعا - وقد روي - ولكنه لما أفادَ التنكير ماكان يفيده التعريف جاز ، وبقي فيه قبح اللفظ » [3] .

يتضح مما سبق أنّ ابن خروف ناقل عن ابن هشام في شرح أبيات الجمل ، وأنّه أورد أبياتًا كثيرةً مجهولةَ القائل ، كما أورد أبياتًا لم أقف عليها .

---

(١) ص ٤٢٦ .

(٢) انظر الجمل ٤٦ ، والفصول والجمل ل ٨٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والبسيط ٧٢١/٢ ، والخزانة ٢٨٦/٩ .

(٣) ص ٤٣٠ .

أما استـشـهـاده بشعـر المولـدين فكان لبيـان المعـاني - في الغـالب - أو محكيّـاً عن غيره . وأمّـا ما كان منه لبيان التـراكيب النحوية فكأنما ساقـه للتمثيل والاستئناس لا ليقـوم حجة بمفرده ، وهو مشفوع - فـي الغالب - بشواهد أخرى مما يصح الاستشهاد به عنـد أهل الصناعة .

أما مـفهـوم الضرورة عنده فـهو مـختلف عـما هو عند غـيره فـما يراه غـيره ضرورة ، يخـرجه عن حيزها ملتـمسًا له وجهًـا ولو بعيدًا ، فـالضرورة عنده تكمن فيما لا مدفع له ولا محيص عنه .

المبحث الرابع
موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة

أولا : السماع .

ثانيا : القياس .

ثالثا : الإجماع .

رابعاً : استصحاب الحال .

المبحث الرابع

موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة

لمّا كان منهج ابن خروف قائمًا على توضيح ما وهم فيه شرّاح الجمل ، وما هو مهمّ من كلام أبي القاسم ؛ كان لا بدّ له من التعويل على الحجّة والتعليل كثيرًا ، فكان يقرن الآراء التي يرجّحها ، والآراء التي يرفضها بالأدلة التي تعضد ما ذهب إليه ، وتدحض حجة خصمه ، متبعًا ما جاء في أصول الصناعة من سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال .

أولاً - السماع :

وهو الكلام المسموع المنقول عن العرب الفصحاء ، والذي دُوِّنت بموجبه اللغة . وأعلاه درجةً القرآن الكريم ، وتليه أحاديث رسول اللّه - ﷺ - ثم ما أُثِرَ عن الصحابة ، وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللّغة نثرًا ونظمًا(١) .

أما موقف ابن خروف من السماع فيتمثل فيما يلي :

١ - دعوته في كثير من الأحكام النحويّة إلى الوقوف عند السماع ، إمّا لكونه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، أو لأنّه لم يسمع ما يخالفه ، أو لأنّه مخالف لما عليه الجمهور .

ومن الأحكام النحويّة التي وقف فيها عند السماع ، ومنع القياس عليها ، الاتساع فيما يتعدى بحرف جرّ ، فيُحذف الحرف منه ويُنصب فيلحق بباب « أعطيت » ؛ نحو : اخترت الرجالَ زيدًا ، وأمرتك الخيرَ ؛ يقول ابن خروف : « وهو موقوف على السماع »(٢) .

---

(١) انظر لمع الأدلة ٨١ ، والاقتراح ١٤ .

(٢) ص ٣٥٧ .

ومنها - أيضاً - التنوين والنّصب في نحو « عاشرِ تسعةً » يقول : « ولم يقع في القرآن منونًا ، ولا أعلمه في شعرٍ ، وينبغي أن يوقفَ عند السماع »[1] .

٢ - ردّه المذاهب والآراء الاجتهاديّة المخالفة لما ورد به السماع؛ من ذلك :

ردّه لمذهب المبرد في منعه الترخيم في غير النداء على لغة من ينوي المحذوف؛ قال : « وقوله مردود بما سمع من ذلك »[2] .

ومنه رده على ابن بابشاذ حين جمع « هناه » جمع السلامة ؛ قال : « .. وأيضًا فإنّه ليس مما يُجمع جمع السلامة إلاّ بالسماع »[3] .

وابن خروف يهتم بالمسموع الذي توافرت له شرائط الكثرة والتوثيق ، ولا يعارضه بقياس - غالبًا - لذا فقد جعل القرآن الكريم في المرتبة الأولى من شواهده - كما رأينا سابقًا - وقد أدّى اهتمامه بالمسموع إلى :

١ - احتجاجه بالقراءات الشاذة التي ردّ الاستشهاد بها كثير من النحويين ، ولم يكن ليعبأ بمخالفتها للقياس ، بل قد يقدمها عليه ، وخير دليل على ذلك قراءة حمزة وابن عامر السابقتان .

٢ - احتجاجه بالأحاديث النبويّة على الرغم من معارضة طائفة كبيرة من النحويين ، ولعلّه كان يرى أنّ الغالب على الظن عدم التبديل في لفظها ، واحتمال التبديل فيها مرجوح ، فلا يُقدح في صحة الاستدلال بها.

٣ - احتجاجه بأبيات مجهولة القائل ، وقد منع كثير من النحويين الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، غير أنّ البيت المجهول إن صدر عن ثقة

---

(١) ص ٦٤٥ .

(٢) ص ٧٧٣ .

(٣) ص ٧٣١ .

يعتمد عليه قُبِلَ ، وأكثر الأبيات المجهولة في شرح ابن خروف ممّا رواه سيبويه وغيره من أئمة النحويين[1] .

أمّا استدلاله بأبيات من الشعر المولّد ، فإنما هو لبيان المعاني ، أو محكيٌّ عن غيره ، وما كان دليلاً على أحكام التراكيب فجاء به للتمثيل والاستئناس ، مشفوعًا - في الغالب - بأدلّة أخرى مما يصحّ الاستدلال به عند أهل الصنعة .

وكذلك الأحاديث النبويّة ، والأبيات المجهولة . وقد مضى التمثيل على كلٍ في مبحث شواهده .

ثانيًا - القياس .

وهو إلحاق غير المسموع بالمسموع في حكم ثبت له أو حمل عليه[2] .

ولا تقلّ أهميّة القياس عند ابن خروف عن السماع ؛ فهو لا يأخذ برأي إذا لم يعضده قياس ولا سماع ؛ فيمنع فتح همزة « إنَّ » في القسم لعدم السماع والقياس[3] .

ويحكم بضعف الرواية إذا ابتعدت عن القياس ؛ يقول عن رواية« يُدَع » بحذف الواو من « يُودع » في البيت المشهور بأنّها « رواية ضعيفة ؛ لبعدها عن القياس »[4] .

---

(١) ينظر الكلام في شواهده .

(٢) انظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، والاقتراح ٣٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٨ .

(٤) ص ٨٥٠ .

وهو لا يقيس على الشاذ المنكسر ؛ فنراه يعترض على من جعل لفظ الجلالة مرتجلاً ، والألف واللام فيه زائدتين لغير معنى - كما هي في « الوليد » ، و « اليزيد» - قال : « ولا يُحمل اسم الله على الشاذ المنكسر »(١) .

ويرى أنّ قلّة الاستعمال لا تخرج عن القياس ، كما أنّ كثرة الاستعمال لاتوجب القياس ؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له " فيجيز تثنية « أجمع جمعاء » قياسًا على « أحمر حمراء » ، قال : « وليس قلّة استعمالها بمخرجها عن القياس »(٢) ، في حين يرى أنّ إثبات الياءات والواوات في المنقوص أقيس في النداء ، رغم كثرة الحذف وجوازه(٣) .

ويقول في بعض المواضع : « ومثل هذا كثير وليس بالقياس »(٤) .

ومجيء الحال معرفة نحو « أرسلها العراك » لم يدخله في دائرة القياس رغم كثرته في الكلام (٥) .

ومنع قياس أسماء الأفعال في كل ظرف وجار ومجرور وقد روى الكوفيون الكثير منه؛ قال: « والصواب فيه على السماع كثر ذلك أو قلّ »(٦) .

ومما يتصل بمباحث القياس التعليل ؛ لأن العلّة تدور مع الحكم ، وهي ركن من أركان القياس .

---

(١) ص ٢٤٦ .
(٢) ص ٣٣٨ .
(٣) ص ٧١٦ .
(٤) ص ٦٧٤ .
(٥) ص ٣٧٩ .
(٦) ص ١٠٠٧ .

وابن خروف يبيّن العلّة في الأحكام التي يتّجه إليها ، ويميّز بين العلل فيقبل هذه ويرفض تلك بعقليّة راجحة حصيفة ؛ فنراه يُعلّل أصالة البناء في الأفعال والحروف ؛ بأنّ المعاني التي دلّ عليها الإعراب لا تلحقها ، لا لأن صيغها تغيّرت لتغيّر تلك المعاني فدلت عليها - كما زعم الكوفيون في بعض احتجاجاتهم[1] .

- ويعلّل حذف « لا » من الأفعال الأربعة التي بمنزلة « كان » بعدم اللّبس بالإيجاب ، لا لشبه اللّفظ[2] .

- ويعلّل إعراب المضارع بشبهه بالأسماء ، لا لدخول المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة[3] .

- ويعلل رفعه بعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر - كما زعم الفارسيّ - قال : « لأنّ ذلك لا يطّرد له ولم يعمّ »[4] .

ولا يتوقف ابن خروف عند معرفة العلّة ، وإنّما يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ فيبحث عن أصول تلك العلل ، لأي شيء صُيّرت عللاً ؛ يقول في باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » - وهو مبنيّ بأكمله على بيان العلل المانعة من الصرف :

« فهذه علل موجبة مطّردة ، وهكذا مقصد النحويين - رحمهم اللّه - فإذا علم هذا جاز أن يوقف عند ذلك مؤديًا لكلام العرب ، عالمًا به ، وجاز أن يتجاوز ذلك ، ويبحث عن أصول تلك العلل لأي شيء صُيّرت عللاً ؟ فإذا وفق لذلك

(١) انظر ص ٢٦٠ .
(٢) انظر ص ٥١١ .
(٣) انظر ص ٢٦٠ .
(٤) ص ٢٧٤ .

ناظر فيه وعرفه كان أعظم قدرًا ، وأكثر تصرفًا ، وأنبه خاطرًا ، وأوفى علمًا من الأوّل ، فكلاهما متبع ما وجد من كلام العرب ، متصرف فيما تصرفوا فيه »[1] .

وكأنّما ابن خروف في هذه المقدمة المستفيضة يرد على السهيليّ نقده لعلل النحاة - بما فيهم سيبويه - في ما لا ينصرف من الأسماء إذ يقول : « وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعلّلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

* أضعف من حُجّة نحويّ * »[2] .

وفيها أيضًا ردٌّ على ابن مضاء لإلغائه العلل الثواني والثوالث ؛ إذ يقول : « وكان الأعلم - رحمه اللّه - على بصره بالنحو ، مولعًا بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيليّ - على مشاركته - رحمه اللّه - يولع بها ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصرًا بها »[3] .

فعلى حين يراها ابن خروف عللاً موجبة مطردة ؛ يراها السهيليّ عللاً فاسدة غير مطردة ولا منعكسة .

وعلى حين كان ابن خروف يمجد ويمتدح الباحث فيما وراء تلك العلل ويصفه بالعلم، وعظم القدر، وكثرة التصرف، ونباهة الخاطر، وكمال العلم ؛ كان ابن مضاء يعيب على من جري وراء هذه العلل وتتبعها ، وحاول استنباطها .

---

(١) ص ٨٩٨ .

(٢) أمالي السهيليّ ١٩ .

(٣) الرد على النحاة ١٣٣ .

واختلاف وجهات النظر هذه تجعلنا نضع أيدينا على شيء من الخلافات والمناظرات التي كانت تدور بين ابن خروف وابن مضاء ، وبين ابن خروف والسهيليّ . وهي في ذات الوقت تبيّن مدى اهتمام ابن خروف بالعلّة وتتبّع أصولها ، وعدم اقتناعه بالوقوف عند السماع ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

ثالثاً - الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة البلدين ـ البصرة والكوفة (١) ـ . وهو أصل من أصول النحو ، ومن الأدلة المعتبرة وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع والقياس .

وقد التزمه ابن خروف في كثير من الأحكام النحويّة ؛ فهو يردّ على الأفراد بإجماع النحويين ؛ من ذلك ردّه على ابن بابشاذ قوله إن الجرّ فيما بعد « كم » الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ إنّما هو بـ « كم » نفسها لا بحرف جرّ مضمر ؛ قال : « فالخفض بإضمار حرف جرّ ، وآنس بحذفه الحرف الأول ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة . وزعم ابن بابشاذ أنّه ليس بمذهب المحققين ، وقوله فاسد ، وإضمار الحرف نصّ من جميعهم إلاّ الزجاج وحده » (٢) .

ـ ويقول عن الحال : « ثمّ قد تأتي معرفة في كثير من الكلام ، وليس ذلك بقياس عند الجميع ؛ نحو : أرسلها العراك »(٣) .

ـ ويقول عن النّصب والرفع في نحو : كلّ رجل يأتيني فاضربه ، وكلّ من يأتيني فأكرمه : « ولا خلاف بين الجماعة أنّ النصب فيه هو المختار »(٤) .

---

(١) انظر الخصائص ١٨٩/١ ، والاقتراح ٨٨ .

(٢) ص ٦٥٤ .

(٣) ص ٣٧٩ .

(٤) ص ٤١٣ .

يتضح من الأمثلة السابقة أنّ ابن خروف قد استدل بالإجماع ، واعتمده أصلاً يعولّ عليه عند غياب الأدلة الأخرى ، أو لتقويتها . غير أنّ ذلك لم يمنعه من إبداء وجهة نظره ، والخروج عن الإجماع في بعض الأحيان ، فلابن خروف شخصيّة مستقلة متميزة تمنعه من السير في ركاب غيره دون وعي أو بصيرة ، ومخالفة الإجماع في اللغة ليست كحالها في الفقه ، فهي جائزة في الأوّل ممتنعة في الثاني ، وإن كان الأولى عدم الخروج عن الجماعة ، يقول ابن جنى في جواز الخروج عن الإجماع : « وذلك أنّه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى - من قوله: أمتي لا تجتمع على ضلالة . وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة ، فكلّ من فُرق له عن علّة صحيحة و يقِ نهْجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره » [1] .

ولم يكن خروج ابن خروف عن الجماعة في المسائل الأساسية المنصوص عليها ، بل كان في مسائل فرعية ؛ كنفي الضرورة عن بعض الأبيات التي أدرجها جمهور النحويين ضمن الضرائر – وقد سبق أن أشرت إلى ذلك [2] - وترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة[3] ، والمشهور بين النحويين عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقًا .

وجعل المقادير من الظروف المعلومة[4] ، في حين أنّها مبهمة عند الجمهور .

---

(١) الخصائص ١٨٩/١ .

(٢) انظر شواهده الشعرية .

(٣) انظر ص ٧٤٥ .

(٤) انظر ص ٣٧٦.

رابعًا ـ استصحاب الحال :

وهو « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[1] .

يقول الأنباري : « فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »[2] .

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في علم الأصول ، إلاّ أنّه أضعف أدلة النحو ؛ لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

وقد استدل به ابن خروف على انفراد الأسماء بالخفض ؛ قال : « وانفردت الأسماء بالخفض بحق الأصل ، ولكون المعاني التي يدل عليها الجر لا تدخل الأفعال »[3] .

ـ وذكر أنّ أصل الأسماء التذكير والتنكير وألاّ تكون وصفًا ، وألا تخرج عن أوزان الآحاد إذا جمع ، وألاّ يركّب الاسم مع غيره ، وألاّ يكون معدولاً عن شيء . وأنّ الأصل الصرف [4] .

ويبقى التمسك بالأصل صحيحًا حتى يعرض له ما يخرجه عن أصله .

مما سبق يتضح اهتمام ابن خروف ببعض الأدلة ، واستخدامها بمختلف أنواعها . ولا أدعى أن ابن خروف هو الذي ابتكر هذه الأدلة السابقة ، أو أنّه انفرد بها ـ بل قد كان مسبوقًا بغيره إليها ، ويشركه غيره في الاهتمام بها والاعتماد عليها ـ وإنّما قصدت إيرادَ نماذج للأدلة التي انتهجها للبرهنة على إثبات الحكم أو نقضه ، وبيانَ موقفه من أدلة الصناعة .

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ .
(٢) الإنصاف ١/٣٠٠
(٣) ص ٢٦١ .
(٤) انظر ص ٨٩٤ .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين .

١ ـ موقفه من سيبويـــه .

٢ ـ موقفه من ابن بابشاذ .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخمي .

جـ ـ موقفه من صاحب الجمل .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة :

شهدت بلاد الأندلس في القرن السابع نضوجًا واضحًا في ملامح الدراسة النحويّة ، فكانت مرتعًا خصيبًا للنحو البصريّ والكوفيّ على حدٍ سواء . وكما كثرت فيها الطوائف السياسيّة ؛ كثرت فيها ـ أيضًا ـ الطوائف المذهبيّة ، وتعايشت مع بعضها جنبًا إلى جنب ، فتهيأت لنحاة الأندلس فرصة الاختيار من المذهبين البصريّ والكوفيّ ـ وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على نحوهم ـ وأضافوا إليهما شيئًا من اجتهاداتهم الخاصة ، فلم يكن لديهم منهج واضح المعالم محدّد السمات ، بيّن القسمات ، موحّد فيما بينهم يترسمونه ؛ بل كان لكلٍ منهم آراؤه واختياراته التي لا تلتقي في مجملها مع آراء غيره واختياراته ، ولكن ذلك لا يعني أنّا لا نجد لديهم عددًا من الاتجاهات في الدرس النحوي تتضح أحيانًا حتى تكاد تفضي إلى مدرسة ، وتخفت حتى لا يكاد أحد يجد فرقًا بيّنًا في أسس التوجه ، وطرائق التوجيه . وقد درج كثير من الباحثين على إطلاق مسمى « المدرسة أو المذهب الأندلسيّ » على النحو في بلاد الأندلس ، وهي تسمية لانجدها عند نحاة الأندلس المتأخرين ، ولا عند غيرهم من السابقين ، رغم أن النحو في الأندلس قد تمَّ تشكله واستوى على سوقه منذ أواسط القرن الخامس أو بعده بقليل . يقول الدكتور عيّاد الثبيتيّ : « إنّ إطلاق المدرسة الأندلسية على نحاة الأندلس على اختلاف منازعهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير ؛ ذلك أنّ نحاة الأندلس لم ينهجوا نهجًا له خصائصه المتميزة ، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة أندلسيّة أمرًا مقبولاً » (١) .

---

(١) « ابن الطراوة النحويّ » ٢٩٩ .

وابن خروف كغيره من النحويين وقف موقف المنتخب والمتخيّر والمجتهد ، فلم يكن ليقتصر على مذهب دون الآخر ؛ بل كان ينتقي من كلّ مذهب ما يراه صوابًا - وسأعرض شيئًا من ذلك عند الكلام عن آرائه واختياراته ومذهبه النحويّ ، إن شاء اللّه - .

أمّا موقفه من البصريين ؛ فكان موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء ، وخالفهم في قليل منها ، فنراه في بعض المواضع يعرض المذهبين ثم يقول : « والصواب مذهب البصريين » [١] ، ويقول عن مذهب البصريين : « وهو الأكثر في كلامهم [٢] ، أو « وهو الأفصح الأكثر »[٣] . وأحيانًا يقف موقفًا وسطًا بين المذهبين[٤] ، وأحيانًا يعرض أحدهما دون أن يبدي رأيه فيه[٥] .

أمّا الكوفيون؛ فقلّ أن يأخذ بآرائهم ؛ بل كان يقف منهم موقف المعارض ، فيبيّن فساد مذهبهم ، والعلّة فيه ؛ ففي قولهم: إن المصدر مشتق من الفعل؛ قال : « وهذا فاسد ؛ لأنّ كل فعل يعمل في اسم غير مصدر ليس بمشتق منه ، والاسم أحدثه مع عمله فيه ؛ فإضافة العمل للفعل عبارة مجازية للتفهيم »[٦] .

- وفي قولهم بجواز مجيء « فِعلاء » - بكسر الفاء ، والهمزة للتأنيث - في الكلام ؛ نحو : « زِيزاء » ؛ قال : « وأجازه قوم من الكوفيين ، والقياس يمنعه والسماع »[٧] .

---

(١) ص ٧٣٨ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٦٣٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٥٦١ ، ٨٦٤ .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٨٥، ٣٤١، ٤٦٦، ٦٦٢، ٨٧٥ .

(٦) ص ٣٧٢ .

(٧) ص ٤٨٤ .

- وفي قـولهم بجـواز الرفع بعـد « حتّـى » من غيـر خـبـر ؛ قال : « وأجـازه الكوفيون ، ولا وجه لجوازه ؛ لمجيء حتى على ما لا يُستغنى أن تكـون عليه »[١] .

- وفي قـولهم : إنّ الجـارّ والمجرور فـي « أفعل به » في التـعـجب في مـوضع نصب ، والفاعل مـضمر فـي الفعل ولا يظهـر ، ولا يؤنـث الفـعل ؛ قال : « وهو قول لا دليل على صحته »[٢] .

- وفي قولهم : إن فـعل الأمر معرب ؛ قـال : « ولو كان معربًا – كـما يقول الكوفيون ـ لم تحذف حروف المضارعـة ، ولا زيد فيه همزة الوصل »[٣] .

- وفي قولهم بالجزم في جواب « الذي » لأنّـها بمعنى « مَنْ » قال : « ولكن الجزم بعدها شاذ »[٤] .

- وفي قولهم بالنصب بسائر الظروف قياسًـا علـى « عنـدَك عمـرًا » ، و « دونك زيدًا » ؛ قال : « والصواب فيه على السماع ، كثر ذلك أو قلّ »[٥] .

---

(١) ص ٤٩٧ .

(٢) ص ٥٨٥ .

(٣) ص ٨٥٧ .

(٤) ص ٨٦٥ .

(٥) ص ١٠٠٧ .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين .

ترددتْ في شرح ابن خروف أسماء كثيرة لعلماء بصريين وكوفيين وغيرهم ممن نقل عنهم وتأثّر بآرائهم سلبًا أو إيجابًا ، تأييدًا أو معارضة ؛ فمنهم من لم يتعرض لهم إلاّ لمامًا ، فلم يذكر عنهم إلاّ آراء قليلة ، ومنهم من أكثر النقل عنهم ، واستكثر من عرض آرائهم ومناقشتها .

فممن نقل عنهم قليلاً نحويون متقدمون ؛ كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وابن مروان النحويّ ، وأبي عمر الجَرْميّ ، وثعلب ، وأبي إسحاق الزجاج . وابن السرّاج ، والنحّاس ، والسيرافي ، وابن جنى ، والأعلم .

ومنهم نحويون متأخرون؛ كعبدالله بن أبي العافية، وابن السيد البَطَلْيَوْسيّ ، وابن الطراوة .

ومن النوع الثاني الذين أكثر النقل عنهم : الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والكسائيّ ، والفرّاء ، والأخفش ، والمازنيّ ، والمبرّد ، والزجاجيّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ .

ولو بسطت القول عن موقف ابن خروف من كل هؤلاء؛ لطال بنا المقام ، لذا فسأقتصر على من لهم أثر بالغ في شخصيّته النحويّة ، وفي موقفه من التراث النحويّ ؛ وهم :

سيبويه ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ ، والزجاجيّ .

١ - موقفه من سيبويه

لابن خروف صلة قويّة بسيبويه ؛ فهو ممّن جعل كتاب سيبويه قرآنه النحويّ ، فعكف عليه ، وشرحه شرحًا يعد من خيرة شروح الكتاب ، حتى إنّ ابن الضائع اعتمده في شرحه ، وجمع بينه وبين شرح السيرافي[١] ، فلا غرابة أنْ نجد ابن خروف يستلهم شرحه من كتاب سيبويه ، ويتشرب بآرائه التي تغلغلت في فكره النحويّ ، فكان يدعّم القواعد بأقوال سيبويه ، ويحتجّ بآرائه ، ويتصدّى لمعارضيه ، ويدافع عنه .

ويمكننا تلخيص موقفه من سيبويه في النقاط التالية :

- تمكنه من كتاب سيبويه ومعرفته باختلاف رأيه في المسألة في أكثر من باب :

كان ابن خروف من أشدّ الناس تمكنًا من كتاب سيبويه ، ومعرفة للطائفه وخفاياه ، وفهم غوامضه ؛ فنراه يقول في معرض كلامه عن الحال : « ومنع ابن بابشاذ ، وكثير من المتأخرين : هو زيد قائمًا من كل وجه ، وأجازه سيبويه - رحمه اللّه - في موضع على معنى ، ومنعه في الباب على معنى آخر ؛ أجازه مع الإفادة ، ومنعه مع عدمها ... »[٢] .

- وفي باب الاشتغال ، بعد أن ذكر حكم الرفع والنصب في نحو : زيد أكرمته ، وعمرو ضربته ، وعرض رأي الفارسي وابن بابشاذ ؛ قال : « وما ذكرته الصواب ، وهو مراد سيبويه - رحمه اللّه - في بابه »[٣] .

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٢) ص ٣٨٣ .

(٣) ص ٤٠٩ .

ـ وبيّـن خطأ ما نسبه ابن بابشاذ للمبرد من القـول ببدل الألف والنون من الهمـزة ؛ قال : « وهو قـول سيبـويه ، غيـر أن سيبـويه أراد بالبدل مـا ذكرنا ، وأبو العباس جـعله بدلاً محضًا ؛ ولذلك شبـهه ببهرانيّ ، وصنعـانيّ ، وهو فاسد ؛ لأن الهمزة لا مناسبة بينها وبين النون »(١) .

ـ كما بيّـن غـفلـة أبي القاسم عن بعض أقوال سيـبويـه ؛ قـال : « وغفل أبو القاسم عن قوله : « مضادًا لما قبلها » ، وهو مراده ، وتمثيله يدل عليه »(٢) .

فـجمـيع ما سـبق يدل دلالة واضحـة على دقّـة فـهمـه لنصوص الكتـاب ، وتمكنه منه .

ـ اطلاعـه على النسخ المختلفة للكتاب :

لم يكتف ابن خـروف بالاطّلاع علـى نصّ الكتـاب وشرح غـوامـضـه ، بل اطلع على نسخه المختلفة ، وأثبت وهـم الرواة وخطأهم فيها ؛ فردّ رواية الزجـاج ، ونسبته منع التعجب من الرباعي لسـيبويه ، وأثبت خطأها ؛ قال : « والنسخ كلّـها على هذا ، إلاّ في رواية أبي إسـحاق الزجـاج ، وتبطل روايته بما ذكـره سيبـويه في آخر كتابه »(٣) .

وهذا دليل على تمرسه بالكتاب ، ودرايته بنسخه ، وفهمه الدقيق لنصوصه .

ـ أخذه بآرائـــــــه :

كان ابن خـروف يعرض آراء النحـويين في المسألة ، ثـم يأخذ برأي سـيبويه غـالبًا ؛ فـفي نحـو : « أأنت زيـدًا ضـربتـه ؟ » ؛ قـال : « سـيـبـويه يُضَـعِّـفُ فيـه

---

(١) ص ٩٠٥ .
(٢) ص ٣٢٤ .
(٣) ص ٥٧٥ .

النصب، والأخفش يقدمه على الرفع ، والقول قول سيبويه - رحمه الله »[1] .

- ونراه يذكر أقوال النحويين في حدّ الفعل ؛ ثم يقول : « وللنحويين فيه رسوم كثيرة أيضًا ، وحد سيبويه له جيد»[2] .

- وفي أعرف المعارف يقول : « ومراتبها في التعريف : المضمر مقدّم على العلم - عند بعضهم - وسيبويه يسوّي بينهما ، وهو الحق »[3] .

- الدفاع عنه ضد معارضيه :

ولم يتوقف ابن خروف عند الأخذ بآراء سيبويه ؛ بل كان يدافع عنه ضد مخالفيه ؛ فدافع عنه ضد بعض المتأخرين ، إذ اعترض عليه بأن تعريف «أجمع » وأخواتها ليس في نية الإضافة ، ولو كانت كذلك لكانت مصروفة .

فرد عليه ابن خروف بأن كلامه « فاسد ؛ لأنّ الإضافة لا توجب صرفًا ، كما لم يوجبه التصغير ... »[4].

كما دافع عنه ضد الزجاجيّ عندما زعم أن سيبويه وحده أجاز نحو : « مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ » - بإضافة « حسن » إلى « الوجه » وإضافة « الوجه » إلى الضمير العائد على الرجل - وأنّ جميع الناس خالفوه ؛ فقال عن كلامه بأنّه وهم ، قال : « بل أجازه طائفة لا يحصون ، ولم يخالفه جميع الناس كما ذكر ، ولا اتفقوا على أنّه خطأ ، وسيبويه قد ضعّفه ... »[5] .

---

(١) ص ٤٠٧ .

(٢) ص ٢٥٤ .

(٣) ص ٣١٠ .

(٤) ص ٣٣٩ .

(٥) ص ٥٦٥ .

- **تأوّل كلامه وفق مذهبه :**

لـمّـا كانت بعض عبارات سيبويه تحتمل عدّة أوجه ، وتتخرج عليها معان عديدة ؛ فقد بلغ بابن خروف الإعجاب بسيبويه إلى أن يتأوّل كلامه وفق مذهبه ؛ فتأوّل كلامه عن العامل في الظرف في نحو : « زيد خلفك » بأنّه المبتدأ[١]، وردّ عليه ابن مالك ردًا مطولاً [٢] ، أوضح فيه الأوجه التي يتخرج عليها كلام سيبويه وفسادها ، ـ ومن ضمنها توجيه ابن خروف ـ وصحة ما ذهب إليه في توجيه قول سيبويه ، وهو أن العامل في نحو ما ذكر هو « مستقر أو كائن » .

كما تأوّل كلامه في باب البدل في نحو : « مُطرنا السهلُ والجبلُ » ، و « ضربت زيدًا الظهرَ والبطنَ » . وهو قوله : « وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا »[٣].

قال ابن خروف : « وأجاز في هذا النوع ابن بابشاذ البدل والتأكيد ؛ فأمّا التأكيد ففاسد ؛ لأنّه ليس من ألفاظ التأكيد ، وإنّما ذكر سيبويه التأكيد في المعنى ؛ أراد: بدلاً على جهة التأكيد، أي علم منه قبل البدل ماعلم منه بعده، وهو كثير »[٤] .

وقد ردّ ابن بزيزة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ؛ فردّه على سيبويه أولى ؛ لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سمّاه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأوّل كلام سيبويه ، وزعم أنّه إنّما ذكر التوكيد وأراد البدل ؛

---

(١) انظر ص ٣٩٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣١٤ – ٣١٨ .

(٣) الكتاب ١/١٥٨ .

(٤) ص ٣٤٤ .

كـذلك يتأول كـلام ابن بابشـاذ ، وكيف يجـهل ابن بابشـاذ وغيـره أنّـه ليس من ألفاظ التوكيد ؟ »[1] .

- **مخالفته في بعض الآراء :**

ولم يمنع ابن خروف تشيـعه لسيـبويه وتأييده لآرائه من أن يخـالفه في بعض الأحيان ، ويظهر معارضته له فيما لا يراه صوابًا ؛

- وتظهـر عدالتـه في المقـارنة التي عقـدها بينه وبين المبـرد في باب تصـغيـر الخمـاسي ، فوافق سـيـبويه في بعض المسائل ، وخـالفه ووافق المبـرد في بعضـها ؛ فوافقــه في تصغير « بَرُوكاء » ، و « جَـلُولاء » ، و « ثلاثون » ، و « ثمانون » ، و « مقعنسس » ، ووافق المبرد وخالف سيـبويه في تصغير « فَعَوَّل » كـ « عَـطَـوَّد » ، وسكت عن إبداء رأيه في نحو : « إبراهيم » ، و « إسماعيل »[2] .

- **إظهار تناقض أقواله وغموضه في بعض الأبواب :**

لم يكن حديث سيبويه عن المسألة الواحدة في موضع واحـد من كتابه ؛ وإنّـمـا كان مـتناثرًا مـفرقًـا في الأبواب ، مما دعا العـلماء بعـده إلى الاختـلاف في مذهبه ، وأن ينال بعضهم من بعض ؛ وقد تنبّـه ابن خروف لهذا التناقض ، وأشار إليـه ؛ فنراه يقول : « وهذه صنعـة سيـبويه في كـتابه ، يطلق القـول في أبوابه ، ثم يجيز في غيرها ما منعه فيها »[3] .

وعلى الرغم من تمكن ابن خروف من كـتاب سيبويه ـ كمـا رأينا سابقاً ـ إلا أنّـه لا يتردد في أن يظهر غموض بعض العبارات ـ إذ لا يخلو من عبارات يشوبها الغموض والإبهـام ، استعصى فهـمها على كثير من أئـمة اللّـغـة والنحو [4]ـ فنراه

---

(١) غاية الأمل ١٣٦/١ .

(٢) انظر ص ١٠٢٦ .

(٣) ص ١٠١٥ .

(٤) انظر مقدمة فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق عضيمة ٢٠ .

يقول في باب نعم وبئس : « والاسم الواقع قبلهما أو بعد فاعلهما أو مفسّره مرفوع بالابتداء كما ذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ وفي نصّه في ذلك غموض »(١) .

ـ **خطؤه في مذهب سيبويه :**

والغريب في الأمر أنّ ابن خروف لم يَحُل تمكنه من الكتاب بينه وبين أن يخطيء في مذهب سيبويه ؛ ففي النسب إلى « عِدة » ، و « زِنة » ، و «شِية» يقول : « وإن نسبت إلى مثل عِدة ، و زِنة ، وشِية تردّ الفاء فتقول -في قول سيبويه ـ : وِشَوِي ، ووِعَدِيّ ، ووِزَنِيّ »(٢) . فأطلق الحكم على الثلاثة ، ومذهب سيبويه فيه تفصيل ؛ فهو لا يردّ الفاء إذا كانت اللام حرفًا صحيحًا ؛ فيقول في عِدة وزِنة : « عِدِيّ » ، و « زِنِيّ » ـ وليس كما ذكر ابن خروف . أمّا إذا كانت اللام حرف علّة فإنّه يردّ الفاء حتى لاتبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين؛ فيقول في « شِيَة » : « وِشَوِيّ »(٣) .

إلاّ أن خطأه في مذهب سيبويه نادر جدًا .

وتلخيصًا لما سبق أقول : إنّ ابن خروف متمكن من كتاب سيبويه ، مدرك للطائفه ، مطلع على نسخه ورواياته المختلفة، وقد تشرب مذهب سيبويه في دمه ، وتغلغل في فكره النحويّ ؛ فوقف من صاحبه موقف المؤازر والمعاضد، وأخذ يذبّ عنه وينافح معارضيه ، حتى دفعه التوغل في هذا التشيع إلى أن يتأوّل كلامه ـ أحيانًا ـ وفق مذهبه الذي يميل إليه ، إلاّ أن ذلك لم يصل به إلى درجة الجنوح عن

---

(١) ص ٥٩٤ .

(٢) ص ١٠٤٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٩/٣ ، وشرح السيرافي في هامش الكتاب ٣٧٠/٣ ، وشرح المفصل ٣/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢ ، وشرح الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

الحق الذي يراه ، والتنازل عن المذهب الذي يرتضيه ، فخالفه في بعض المواضع ، ورجّح رأي المبرد على رأيه .

كما أنّه لم يتورع عن إظهار عدم وضوح بعض العبارات ، وتصريحه بغموض بعضها .

ولعل استطراده في الشرح جعله ينسب إلى سيبويه رأياً بخلاف ما هو في الكتاب ، وهذا نادرٌ جداً .

٢ ـ موقفه من ابن بابشاذ

أمّا موقفه من ابن بابشاذ فهو على النقيض من موقفه من سيبويه ؛ فعلى قدر ما كان مناصرًا لسيبويه ، كان منتقدًا ومعارضًا لابن بابشاذ ، وكتاباهما كانا نصب عينيه؛ يتناول هذا ليدلل به ويثبت به القواعد، ويتناول الآخر لينتقد عباراته ، ويظهر فسادها وما فيها من خلل . ففي حين كان يُعْقِبُ عبارات سيبويه التي يسوقها بقوله : « وهو حسن » ، و « هذا جيد » ، و « القول قول سيبويه » ، و « هو من أبدع كلامه » ، و « هو الحق » ، و « هو الصحيح » ؛ كان يُعْقِبُ عبارات ابن بابشاذ بقوله : « وليس بشيء » ، « وليس كما زعم » ، « وليس كذلك»، « وهو فاسد » ، « ولاوجه له » ، « ولاحجّة فيه » ، « ولا دليل عليه » ، و « القول في كذا سخافة » .

بل كان يصمه بالخلط والجهل ، وعدم الإحاطة ، والغفلة ؛ فنراه يقول : « وخلط ابن بابشاذ في المسألة ولم يعلم شيئًا من مذهب سيبويه ـ رحمه اللّه ـ ولا ممّا ذكرنا »[١].

ويقول : « وابن بابشاذ غافل عن هذا القدر ، وحكى قول الزجّاج ولم يحط به علمًا »[٢] .

ويقول : « وخلط ابن بابشاذ في مواضع منه ، وقد نبهت على أكثرها »[٣] .

وقد بلغ به موقفه المعارض لابن بابشاذ إلى أن يتوهّم عبارات في نصه خلافًا لما هي عليه، ويبني حكمه عليها؛ من ذلك قوله في باب التنازع، في نحو :

---

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) ص ٩٢٥ .

(٣) ص ٤٦٦ .

« ضربني وضربت زيدًا » على إعمال الثاني، وإضمار الفاعل على شريطة التفسير : « وابن بابشاذ منعه لها فاسد، وكيف يمنعها وقد أنشد فيها أبياتًا ؟ »(١).

وعبارة ابن بابشاذ هي : « واحتجوا أيضًا على البصريين بأنّ إعمال الثاني دون إعمال الأوّل يؤدي إلى إضمار قبل الذكر في مثل : ضربني وضربت زيدًا ، وليس كذلك إذا أعمل الأوّل . وهذا ليس بحجّة ؛ لأن الإضمار قبل الذكر في كتاب اللّه أكثر من أن يحصى» (٢) . فكلامه هذا يدل على أنّه يجيز هذه المسألة ، ولا يمنعها ، ومما يقوّي ذلك قوله فيما بعد في نحو : « قام وقعد زيد » على إعمال الثاني وإضمار الفاعل : « والفراء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون فيه إضمار قبل الذكر ، وقد أجبنا عن ذلك بما تقدم . والكسائي يجيزها وجوازها عنده على حذف الفاعل لا على إضماره ، وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ؛ فعندنا يثني ويجمع ، وعنده لا يثني ولا يجمع . وهذا الذي ذهب إليه ضعيف جدًا ؛ لأن الفعل لا يصح قط إلاّ بفاعل ، كما أنّ الفاعل لا يصحّ قط إلاّ بعمل ، وهما كالشيء الواحد فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع الحذف »(٣) .

فعبارته الأولى تدل على جواز هذه المسألة عنده ، ولعلّ عبارته الثانية هي التي أوهمت ابن خروف بمنعها .

ومن المواقف التي وقفها ابن خروف من ابن بابشاذ انتقاده له في بعض الأقوال وهناك من سبقه إلى هذا القول فكان الأولى بالرد عليه ، إلاّ أنّه ترصده وجعله هدفًا لنقداته دون غيره ؛ من ذلك قوله في باب تعريف العدد : « وجعلها

(١) ص ٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٢٠١ .

ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك ، وأجاز بعضٌ تعريف الكلّ حتى التمييز ، وبعضٌ منع ما لا قياس فيه ، وهم الأفصح الأكثر »[1] . وقد نسب النحويون الخلاف في ذلك إلى البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده ؛ فليس هو بدعًا بين النحاة في ذلك ، وليس هو أوّل من قال به ؛ فقد قال به ابن السكيت في إصلاح المنطق ، وابن سيده في المخصص[2] ، فرده عليهما أولى . وقد مرّ بنا شيء من ذلك في موقفه من سيبويه ، ورد ابن بزيزة عليه منتصرًا لابن بابشاذ[3].

وعلى الإجمال فلم يكن ابن بابشاذ ذا حظّ عند ابن خروف ؛ إذ جعله هدفًا لنقداته ، ووقف له عند كل صغيرة وكبيرة ، حتى إنّ المواقف التي وقفها منه تصلح لأن يُؤلَّفَ منها كتابٌ مستقلٌ .

---

(١) ص ٦٣٧ .

(٢) انظر إصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمخصص ١٢٥/١٧ . وانظر الانصاف (م٤٣) ٣١٢/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٦ .

(٣) انظر ما سبق في « موقفه من سيبويه » .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخميّ

أمّا موقفه من ابن هشام اللخمي فهو موقف مميّز ؛ لذا تعمدت الكلام عنه على الرغم من أنّه لم يذكره في هذا الجزء من الشرح إلاّ مرّة واحدة ، إلاّ أنّ المطّلع على شرح الأبيات عند ابن هشام ، وشرحها عند ابن خروف يتضح له موقفه منه ؛ فهو متابع له ، ناقل عنه ، ولا حاجة لإيراد أمثلة فالأبيات كلها تنطق بذلك .

وقد بلغ به النقل عنه إلى أن يقع في الأخطاء التي وقع فيها اللخميّ نفسها ؛ من ذلك :

قوله : « قيس بن ذريح العامريّ »[١] نقله عن ابن هشام اللخمي[٢] ، وهو خطأ ؛ فقيس بن ذريح كنانيّ ، والعامريّ هو قيس بن الملوّح[٣] .

ونقل عنه قوله : «وكان دريد فارس غطفان »[٤] والصواب : فارس هوازن ؛ فغطفان هم قتلة أخيه عبداللّه .

كما نقل عنه في نسب أبي طالب : « هشام »[٥]، والصواب: « هاشم » .

ونقل عنه قوله: « والبيت من قصيدة يرثي بها أمية بن المغيرة بن عبداللّه»[٦]، والصواب : « ... يرثي بها أبا أميّة ... » . وغير ذلك كثير مما يمكن أن يكون

(١) ص ٦٧١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٣٧ .

(٣) انظر الشعر والشعراء ٦٢٨/٢ ، و المؤتلف والمختلف ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٩٠ .

(٤) ص ٨٢٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ .

(٥) ص ٥٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

(٦) ص ٣٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

سهـواً من الناسخ عند ابن هشام ، ويبـعد أن يكون كـذلك عند ابن خروف ؛ لأن سهو الناسخ محال أن يتفق في جميع المواضع عند كليهما ، فاسترساله في الأخذ عن ابن هشام جعله يغفل عن هذه الأخطاء فينقلها دون أن يتنبه لها .

وكأنّما ابن خروف في نقله أراد أن تكتمل الفائدة من شرحه للجمل بإلحاقه شـرحًا لأبيـاته ، فـوجد غـايته فـي شرح اللخـميّ ، فنقل عنه نصـوصًـا بأكملهـا ، وحاول أن يغـيّـر بعض التغـيير . وصنيـعه هذا يذكـرنا بصنيع الخفـاف معه ـ كـما سنرى فيما بعد إن شاء اللّـه .

ج ـ موقفه من صاحب الجمل :

من المقاصد التي توخاها ابن خروف في شرحه ؛ بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي ـ رحمه اللّه ـ في كتاب الجمل ، وقد ذكر ذلك في مقدمته ، وسار في شرحه على هدي هذا المنهج الذي اختطه لنفسه ؛ فتناول عبارات الجمل التي تحتاج إلى تعليق أو ملاحظة ، ووقف منها – وبالتالي من صاحبها – مواقف متباينة ، على حسب ما تقتضيه هذه العبارات من توجيه أو تعليق ؛ فنراه في بعض المواقف ينتقده ويخطئه ويعترض عليه ، ويبيّن فساد رأيه ، وما وهم فيه ، وما غفل عنه . وفي بعض المواقف ينتقد عباراته ، ويبيّن ما فيها من اتساع وتسامح ، وما يحتاج منها إلى تصحيح أو تقييد أو تكميل . إلاّ أنّه في عامة الشرح يشيد به ويثني عليه ، ويدافع عنه ضدّ معارضيه ، ويعتذر عن بعض هَناته وزلاّته ، إذ لو لم يكن للزجاجيّ مكانة في نفسه لما أقدم على شرح كتابه .

وتوضيحًا لمواقفه السابقة من صاحب الجمل ؛ يحسن بنا أن نجعلها في النقاط التالية :

١ ـ انتقاد آرائه :

كان ابن خروف يتناول أبواب الجمل بابًا بابًا ، ويستعرض آراء الزجاجيّ ، ويعرضها على فكره النحويّ ، فما استساغه منها أمضاه ، وما لم يقبله توقف عنده ، وأظهر فساده ، وضعّفه ، واعترض عليه .

ـ فاعترض على اعتلاله لمنع دخول اللام على سائر أخوات « إنّ » بانقطاعها مما قبلها ؛ قال : « لأنّها علّة في دخول اللام على إنّ » ، ثم أتى بالعلّة الحقيقية ، وهي دخول المعاني على هذه الحروف مما أزال عنها حكم الابتداء[١] .

---

(١) انظر ص ٤٥٦ .

ـ كما بيّن فساد رأيه في قوله إن الفعل إذا كان غير متعدٍ إلى مفعول لم يجز ردّه إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين ، وإن بعضهم قد أجازه على إضمار المصدر ، وإنّه مذهب سيبويه(١) .

فردّ عليه ابن خروف ردًا مطولاً مفاده أن كلامه فاسد كله ؛ لأن الفعل إذا كان غير متعد يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله إذا كان معه جارّ ومجرور أو ظرف ، أو مصدر محدّد أو موصوف . وأن لا أحد من النحويين يجيز رد الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، وأنّه ليس مذهب سيبويه(٢) .

ـ واعترض عليه قوله إن قولك « مررت برجلٍ حسنٍ وجهِهِ » أجازه سيبويه وحده ، وهو خطأ ؛ لأنّه قد أضاف الشيء إلى نفسه(٣) .

فعقب عليه ابن خروف بأنّ قوله هذا وهم ، فلم يجزه سيبويه وحده بل أجازه طائفة لا يحصون ، وضعفه سيبويه . وقال عن تعليله المنع بإضافة الشيء إلى نفسه بأنه غفلة ؛ فإضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في الباب ...

إلى أن يقول : « فكلامه في هذه المسألة فاسدٌ كله ؛ وإنّما جاز إضافة (حسن) إلى (الوجه) في اللفظ لـمّا صار الفاعل غيره مضمرًا في الصفة »(٤) .

ـ وبيّن فساد رأيه في قوله : « وأمّا العرج والعمى فخِلَق ثابتة كاليد والرجل والرأس ، لا يكون منها فعل ، وهي مع ذلك على حال واحدة »(٥) .

---

(١) انظر الجمل ٧٧ .

(٢) انظر ص ٥٢٢ .

(٣) انظر الجمل ٩٨ .

(٤) ص ٥٦٧ .

(٥) الجمل ١٠١ .

قال ابن خروف : قوله هذا « فاسد ؛ لأنّه يقال : عرِج يعرَج ، وعَمِيَ يعمى وهي عاهات ؛ وإنّما لم يتعجب منها لأن فعلها في التقدير زائد على الثلاثة ، بدليل تصحيح عَوِرَ وحَوِلَ »(١).

- كما بيّن فساد رأيه في قوله عن « كان » بأنّها في موضع خبر الابتداء في نحو : « ما كان أحسن زيدًا »(٢).

قال ابن خروف : « فاسد أيضًا بل هي زائدة ، وهو مذهب الشيوخ »(٣) .

- وقال أيضًا : « وقوله: ولايتعرف الاسم من وجهين مختلفين، فاسد »(٤).

- وقال عن بيت الشعر : « ألا طعان ألا فرسان عادية ..» :« والهمزة الداخلة على « ألا » في البيت للتقرير والتوبيخ ، ولا وجه فيها للتمنّي - كما زعم أبو القاسم وابن بابشاذ - لفساد المعنى »(٥).

- ومن اعتراضاته عليه أيضًا اعتراضه على تسمية « كان » وأخواتها حروفًا (٦).

- وكثيرًا ما كان ابن خروف يذكر رأي الزجاجي ، ثم يعقب عليه بقوله : « وهو فاسد » ، أو « غير سديد » ، أو « وليس كذلك » ، أو « وليس كما زعم » ، « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة » ، إلى غير ذلك من عبارات الاعتراض والمخالفة . ويمضي ابن خروف على هذا النمط في سائر الكتاب .

---

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) انظر الجمل ١٠٣ .

(٣) ص ٥٧٦ .

(٤) ص ٦٩٥ .

(٥) ص ٩٩٣ .

(٦) انظر ص ٤١٥ .

ومن المواقف التي تؤخذ على ابن خروف إدانته الزجاجي على غير وجه حق ، فقد أخذ عليه إنقاصه من باب كان وأخواتها « دام »[(١)] ، وهي موجودة في بقيّة النسخ ، وذكرها أكثر الشراح ؛ فلئن كان ابن خروف لم يطّلع على نسخ الجمل كما اطلع على نسخ الكتاب ، فلا وجه لإدانه الزجاجي ، وتحميله مسئولية ذلك .

٢ ـ انتقاد عباراته :

كما تناول ابن خروف آراء الزجاجي بالانتقاد ؛ فأظهر فسادها ، واعترض عليها ؛ تناول عباراته أيضًا بالنقد والاعتراض ، فكان يصفها في بعض الأحيان بالتوسع والتسامح والعموم ، وكان في بعض الأحيان يصححها أو يقيدها أو يكملها .

فمن العبارات التي اعترضه عليها ، ووصفها بالتسامح والتوسع ما جاء في شرحه :

« وقوله : (وإذا تقدم اسم كان عليها رفع بالابتداء) فيه تسامح ، والوجه أن يقول : وإذا كان الاسم الذي تدخل عليه كان متقدمًا عليها ... »[(٢)] .

وقال في باب إن : « وتسامح في الباب في عبارات لا مزيّة لها كما فعل في غيره »[(٣)] .

وقال في باب الاستثناء : « وفي قوله : (وقد تكون « غير » نعتًا) مسامحة ، وإلاّ فأصلها النعت ، وأصل « إلاّ » الاستثناء .. »[(٤)] .

---

(١) انظر ص ٤١٦ .

(٢) ص ٤٢٣ .

(٣) ص ٤٦٦ .

(٤) ص ٩٦١ .

وقال في باب النفي بلا: « وقوله: (وإن شئت جعلتها عاطفة) توسع »[١] .

كما نراه في بعض الأحيان يصف عباراته بالعموم؛ فيقول: « وكذلك قوله : (لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها) فيه عموم ؛ لأنّه يليها متقدمًا عليها ، لكنّه اتكل في البيان على ما مثّل به »[٢] .

ويقول : « وقوله : (اتصل باسم مخفوض أو منصوب) ليس على العموم ؛ لمنعهم : أعطيتُ صاحبَها الدارَ ، وضربَ غلامُهُ زيدًا . وكذلك قوله : (لاتصال المكنّي بالمرفوع) ليس على العموم أيضًا » [٣].

وفي بعض الأحيان يرى أن عبارات الزجاجيّ فيها نقص فيكملها بما يقوّم المعنى ، يقول في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « وقوله : (منها أفعل إذا كان نعتًا ؛ نحو : أحمر) صحيح ، غير أنّه ينبغي له أن يزيد : ولم تلحقه تاء التأنيث ، تحرزًا من قولهم : رجل أرمل ، ونسوة أربع ؛ فإنّه مصروف في النكرة . أو يقول : ومؤنثه فَعْلى ، أو كان معه «مِن » ملفوظًا بها ، أو مقدرة ولم يُحذف أولُه تحرزًا من خير وشر »[٤] .

ويقول في الباب نفسه : « وأمّا قوله : (ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدّد فإنّه لا ينصرف إلاّ ما كان في آخره هاء التأنيث) ينقصه من رسمه أن يقول : أو ياء النسب الحقيقي مثل : مدائنّي ، أو يكون معتل الآخر ؛ نحو : جوارٍ »[٥].

---

(١) ص ٩٨٦ .
(٢) ص ٤٢٤ .
(٣) ص ٦٢٠ .
(٤) ص ٩٠٧ .
(٥) ص ٩١١ .

٣ ـ دفاعه عنه ضد معارضيه ، والاعتذار عنه :

وهذا ما يجعلنا نجزم بعدالة ابن خروف ، ووقوفه من صاحب الجمل موقف المنصف ، الذي يتحرى الصواب ، ويسعى نحو الحق ، فكما أدانه واعترض عليه في المواقف التي يرى فيها الفساد والخطأ والوهم والغفلة والخلط ؛ أثنى عليه في المواقف التي يرى فيها الاستحسان والصواب ، ودافع عنه وأنصفه من معارضيه في المواقف التي يرى أنّهم قد تجنّوا عليه ، واتهموه بالخلل والزلل ، واعتذر عنه في المواقف التي يرى أنّه قد أخطأ فيها أو قصّر وله عذر في ذلك ؛ فنجده يدافع عنه قاصدًا ابن السيد وقد انتقده بعدم تقديمه مسائل مشابهة يذكر فيها حكم الأفعال المتعدية بحرف الجر[١] ، قال ابن خروف : « ورد مثل هذا عليه لامعنى له »[٢] .

ـ كما دافع عنه ضد ابن السيد وقد تعقبه لذكره الأسباب المانعة من رفع الفعل بعد « حتى » وسكوته عن بعضها [٣] ، قال ابن خروف : « ولا خلل في ذكر أبي القاسم منع بعض المواضع وسكوته عن بعض، فالنفي أعمها ، أو مايؤدي إليه »[٤] .

ـ ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد لقوله في تفسير بيت الفرزدق المشهور : « كأنّه قال : أو مجلّف كذلك » ؛ بأن كلامه هذا يوهم أنّه يذهب فيه مذهب الفراء والكسائي[٥] . قال ابن خروف : « ولا يلتفت أيضاً إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت »[٦] .

---

(١) انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .
(٢) ص ٤١٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل ٢٥٠ .
(٤) ص ٨١٠ .
(٥) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .
(٦) ص ٨٤٩ .

- ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد في قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : (ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل)[1]. قال ابن خروف : « لزّمه ابن السيد أن يقول : لا ضمير فيه . ولا يلزمه ذلك ؛ لأنه لم يقل : كل فعل مستقبل »[2] .

وعلى هذا يجري دفاعه عنه بما يراه صوابًا .

وكان ابن خروف ينظر إلى كتاب الجمل على أنّه كتابٌ تعليميٌّ ، فلم يشنع عليه كما شنع عليه ابن السيد ؛ بل كان يلتمس له العذر في مواقف كثيرة ، لذا فقد حفل شرحه بعبارات تحمل الاعتذار عنه ؛ نحو قوله :

« واتكل أبو القاسم في بيان هذا الفصل على المعلّم ؛ لأنّه اختصر على عادته »[3].

وقوله : « ولم يجهله ولكنّه اتكل فيه على بيان المُطَرِّق [4] ، ولم يقصد الاستيعاب فيلزم ذلك »[5] .

وقوله : « لا مأخذ عليه فيه ؛ لأنّ كتابه مختصر ، ولم يذكر إلاّ بعضًا من كل ، واتكل على بيان المدرس »[6] .

وغير ذلك من عبارات التبرير والتماس العذر التي حفل بها الشرح .

---

(١) انظر الجمل ٢٢٠ وانظر إصلاح الخلل ٢٧٣ .

(٢) ص ٩١٩ .

(٣) ص ٤٠٨ .

(٤) المُطرِّق : المُعَبِّد : وهو المدرس والأستاذ .

(٥) ص ٤٢٠ .

(٦) ص ١٠١٥ .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف وقف من صاحب الجمل مواقف متباينة ؛ من انتقاد واعتراض على آرائه وإظهار فسادها ، وانتقاد لعباراته ، وبيان التوسع والترخص فيها ونقصها ؛ إلى استحسان في بعض المواضع ، ودفاع واعتذار عنه في مواضع أخرى .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين .
- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين .
- ا لآراء ا لتي وافق فيها بعض العلماء السابقين .
- ا لآراء التي انفرد بها .
- الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل

تبيّن لنا فيما سبق أن مذهب ابن خروف يكاد يكون بصريًّا لولا بعض موافقاته للكوفيين ، وهذا أثر من آثار ولائه لسيبويه ، ومعايشته لكتابه ردحًا من الزمان شارحًا ومفسِّرًا ، إلاّ أن هذا لا يعني انقطاعه إلى مذهب واحد لا يحيد عنه ؛ بل كان ينتقي من كل مذهب ما يراه صوابًا - وإن كان الغالب عليه هو المذهب البصريّ كما هو حال معظم نحاة الأندلس - فابن خروف أحد النحاة الجهابذة المجتهدين ، يأخذ بالرأي الذي ترجّح عنده صحته وقويت حجته ، لايهمه أن يتعصّب لمذهب دون الآخر ؛ لذا فقد اشتمل شرحه على آراء كثيرة ؛ منها مااختاره من مذهب البصريين ، ومنها ما اختاره من مذهب الكوفيين ، ومنها ماوافق فيه بعض النحاة السابقين ، ومنها ما كان نتيج اجتهاداته الخاصة التي اشتهر بها ، وذاعت عنه في كتب النحو المتأخرة . كما أن هناك بعض الآراء التي نُسبت إليه وفي النص ما يخالفها ، ولعلّها في مؤلفاته الأخرى ، وسأورد فيما يلي نماذج لكل منها - إن شاء الله .

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين :

١ - الإعراب أصل في الأسماء، والكوفيون يرونه أصلاً في الأسماء والأفعال(١) .

٢ - المضارع أعرب لمشابهته الأسماء ، والكوفيون يرون أنّه أُعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة (٢).

---

(١) انظر ص ٢٦٠ . وانظر الإيضاح للزجاجي ٧٧ ، والارتشاف ٤١٤/١ ، والهمع ٤٤/١ .

(٢) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٣) .

٣ ـ الأسماء الستة حروف العلّة فيها أصول ، وإعرابها بتقدير الحركات ، والكوفيون يرون أنّ إعرابها بالحروف والحركات معًا [١] .

٤ ـ الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالمًا بالواو والنون والياء والنون يُشترط ألاّ يكون في مفرده تاء التأنيث، والكوفيون لا يشترطون ذلك ؛ بل أجازوا في نحو : طلْحة طلْحون [٢] .

٥ ـ واو العطف تجمع بين الشيئين لفظًا ومعنى ، وليس فيها دليل على الأوّل منهما ، والكوفيون يرون أنّها تُعطي الترتيب [٣] .

٦ ـ « كلا » و « كلتا » مثنيان معنى لا لفظًا ، والكوفيون يرون أنّها مثناة تثنية لفظية ومعنوية [٤].

٧ ـ الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون يقولون إن المصدر مشتق من الفعل [٥] .

٨ ـ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير؛ نحو : هندٌ زيدٌ ضاربته هي ، والكوفيون لا يوجبون ذلك [٦].

٩ ـ اللام الأولى في « لعلّ » زائدة ، والكوفيون يرونها أصليّة [٧] .

---

(١) انظر ص ٢٦٥ . وانظر الإنصاف (م ١٧) ، وائتلاف النصرة ٢٨ .

(٢) انظر ص ٢٨١ . وانظر الإنصاف (م ٤٢) ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٣) انظر ص ٣٢١ . وانظر رصف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ .

(٤) انظر ص ٣٣٦ . وانظر الإنصاف (م ٦٢) ، وائتلاف النصرة ٥٥ .

(٥) انظر ص ٣٧١ . وانظر الإنصاف (م ٢٨) .

(٦) انظر ص ٤٠٢ . وانظر الإنصاف (م ٨) ، وائتلاف النصرة ٣٢ .

(٧) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٦) .

١٠ - « إنّ » وأخواتها هي الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر ، والكوفيون يرون أنّ الخبر باق على رفعه قبل دخولها (١).

١١ - الواو المصاحبة لـ « رُبَّ » ليست هي الخافضة ، وإنما الخفض بـ « رُبّ » مقدرة ، والكوفيون يرون أنّ الخفض بالواو نفسها (٢) .

١٢ - اسم الفاعل إذا لم يكن معتمِدًا أو كان مصغرًا لا يعمل ، والكوفيون يعملونه دون اعتماد ، ويجيزون إعماله مصغرًا (٣) .

١٣ - الجار والمجرور في « أفعل به » في التعجّب هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، والكوفيون يقولون : إنّ الجار والمجرور في موضع نصب ، والفاعل مضمر في الفعل لا يظهر ، ولا يؤنث الفعل (٤) .

١٤ - الميم المشدّدة في « اللّهمّ » زائدة للتأكيد ، وعوض من حرف النداء ، والكوفيون - وعلى رأسهم الفرّاء - يرون أن الميم بقيّة من « أُمَّنَا » ، وكأنّ الأصل : « يا اللّه أُمّنا » ، فحذف وبقيت الميم مشدّدة (٥).

١٥ - الثلاثي لا يرخّم إلا إذا كان فيه تاء التأنيث ؛ نحو : ثبة وعدة علمين ، والكوفيون يجيزون ترخيمه إذا كان أوسطه متحركًا (٦) ؛ نحو : « يا عُنُ ، ويا حَجَ » في « يا عُنُق ، ويا حَجَر » .

---

(١) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٢) .

(٢) انظر ص ٤٧٩ . وانظر الإنصاف (م ٥٥) .

(٣) انظر ص ٥٣٢ . وانظر ائتلاف النصرة ٨٦ .

(٤) انظر ص ٥٨٤ . وانظر شرح المفصل ١٤٧/٧ ، والارتشاف ٣٤/٣ .

(٥) انظر ص ٧٣٨ . وانظر الإنصاف (م ٤٧) ، وائتلاف النصرة ٤٧ .

(٦) انظر ص ٧٤٩ . وانظر الإنصاف (م ٤٩) ، وائتلاف النصرة ٤٨ .

١٦ ـ فعل الأمر مبنيّ ، والكوفيون يقولون إنه معرب (١) .

١٧ ـ « كيف » لا يجازى بها ، والكوفيون يجيزون ذلك (٢) .

١٨ ـ همزة « أيمن » همزة وصل ، والكوفيون يرون أنّها همزة قطع وواحدها « يمين » (٣).

١٩ ـ لام القسم يجوز أن تحذف في الضرورة ، والكوفيون أجازوه في غير الضرورة (٤).

٢٠ ـ بدل المضمر من المضمر جائز ؛ نحو : « زيدٌ ضربته إياه » ، والكوفيون يمنعونه ، وما جاء منه حملوه على التوكيد (٥) .

٢١ ـ اسم « لا » المفرد النكرة مبني على الفتح ، والكوفيون يرون أنّه معرب منصوب ، ولم ينون لأنّه نصب ناقص (٦).

٢٢ ـ يقبح عمل المصدر غير الجاري ؛ نحو « الكلام » و « العطاء »؛ فلا يقال : « أعجبني عطاؤك زيدًا درهمًا ، وكلامُك عمرًا » إلاّ في الشعر ، والكوفيون يجيزونه قياسًا (٧) .

٢٣ ـ الابتداء عامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر ؛ وهو أحد ثلاثة مذاهب للبصريين ، فاتفقوا على أن الابتداء عامل في المبتدأ ، واختلفوا في رافع

---

(١) انظر ص ٨٥٧ . وانظر الإنصاف (م ٧٢) ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

(٢) انظر ص ٨٦٨ . وانظر الإنصاف (م ٩١) ، وائتلاف النصرة ١٥٦ .

(٣) انظر ص ٥١٢ . وانظر الإنصاف ٥٩ ، وائتلاف النصرة ٥١ .

(٤) انظر ص ٥٠٣ . وانظر شرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . وانظر الهمع ٢١٩/٥ .

(٦) انظر ص ٩٨١ . وانظر الإنصاف (م ٥٣) ، وائتلاف النصرة ٥٠ .

(٧) انظر ص ٦٣٠ . وانظر الهمع ٧٧/٥ .

الخبر على مذاهب : قيل : الابتداء وحده ، وقيل : المبتدأ وحده ، وقيل : الابتداء والمبتدأ معًا . والثاني هو اختيار ابن خروف . والكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان (١) .

هذه نماذج لآراء ابن خروف التي وافق فيها البصريين ، ولا أدعى أني قد استوفيتها كلها ؛ وإنما هي بعض الآراء التي يبرز فيها مذهبه البصريّ جليًا ، فشرحه كلّه ينطق ببصريته حتّى لقد جرى مذهبهم على لسانه دون تكلّف ، فلم يكن ثمة حاجة لنسبتها إليهم .

- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين :

١ - الألف والواو والياء في التثنية والجمع علامات إعراب ، ومذهب البصريين أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من « قائمة » والألف من « حبلى » (٢).

٢ - المضارع رفع لعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم كما يرى البصريون (٣) وعلى رأسهم سيبويه .

٣ - « أجمع » و « جمعاء » يجوز تثنيتهما في باب التوكيد قياسًا على « أحمر » ، و « حمراء » . والبصريون يمنعون ذلك (٤) .

٤ - لا تبدل النكرة من النكرة أو من المعرفة إلاّ أن تكون موصوفة أو بها إفادة ، والبصريون يجيزون إبدالها مطلقًا (٥) .

---

(١) انظر ص ٣٩٦ . وانظر الإنصاف (م ٥) ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ . وانظر الإنصاف (م ١٣) .

(٣) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٤) ، وائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٤) انظر ص ٣٣٨ . وانظر ائتلاف النصرة ٧٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . وانظر الهمع ٢١٨/٥ .

٥ - جملة الحال الفعليّة الماضية لفظًا ومعنى إذا كان فيها ضمير لم تحتج إلى الواو ولا إلى « قد » . والبصريون يشترطون لوقوع الماضي حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة ، أو بما يقرب به من الحال (١) .

٦ - المبتدأ لا يحتاج إلى خبر مع واو المعيّة ؛ نحو : كل رجل وضيعته ؛ لأن الواو قامت مقام « مع » . والبصريون يرون أن الخبر محذوف وجوبًا ، وتقديره « مقرونان » . قال ابن خروف : « ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ، فإن قدر مقرونان فلبيان المعنى » (٢).

٧ - « من » قد تكون في الزمان ؛ نحو : « صمت من يوم الخميس إلى يوم الخميس » ، والبصريون لا يجيزون (٣) استعمالها في الزمان وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف .

٨ - الفعل المضارع بعد واو المعيّة ينتصب بخلاف الثاني الأول في المعنى أو اللفظ . والبصريون ينصبونه بـ « أن » مضمرة (٤) ؛ وذلك نحو : « لاتأكلِ السمك وتشربَ اللبن » .

٩ - إضافة الشيء إلى نفسه نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى جائزة لاختلاف اللفظين دون دعوى حذف ولا نقل . والبصريون يمنعونه ، وماورد منه تأولوه ، وتقديرهم : مسجد الموضع الجامع ، وصلاة الساعة الأولى (٥) .

---

(١) انظر ص ٣٨٤ . وانظر الإنصاف (م ٣٢) ، وائتلاف النصرة ١٢٤ .

(٢) ص ٣٩٤ . وانظر ائتلاق النصرة ٧٦ .

(٣) انظر ص ٤٧٣ . وانظر ص ٨٦٢ . وانظر الإنصاف (م ٥٤) ، وائتلاف النصرة ١٤٢ .

(٤) انظر ص ٧٩٩ . وانظر الإنصاف (م ٧٥) ، وائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٥) انظر ص ٦٧٧ . وانظر الإنصاف (م ٦١) ، وائتلا ف النصرة ٥٤ .

١٠ - حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصود قصدها جائز ؛ نحو : يارجل ، والبصريون يمنعونه وماجاء منه موقوف عندهم على السماع أوضرورة [١] .

هذا ، وفي الشرح آراء أخرى وافق فيها ابن خروف الكوفيين ، ولم أقصد استيعابها؛ بل قصدت التدليل على بعض اختياراته من المذهب الكوفي على سبيل التوضيح .

- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين :

وهي الآراء التي انفرد بها بعض النحاة ، وخالفوا فيها الجماعة ، ووافقهم عليها ابن خرووف ، واشتهرت عنهم في كتب النحو المتأخرة ؛ من ذلك :

أ - تنوين اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا :

اختلف في اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا على أقوال[٢] :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح .

الثالث : جواز الأمرين .

واختلف القائلون ببنائه على الكسر ؛ فالأكثرون على أنّه لا ينون .

وذهب ابن خروف موافقًا ابن الدهان إلى أنّه ينون ؛ وذلك نحو : «لامسلماتٍ لك » ؛ لأن التنوين فيه بإزاء النون في جمع المذكر السالم [٣] .

---

(١) انظر ص ٧١٥ . وانظر شرح الكافية ٤٢٦/١ .

(٢) انظرها في الارتشاف ١٦٥/٢ ، والهمع ٢٠١/٢ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ .

٢ ـ لا ترد « كان » وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله :

اختلف النحويون في بناء كان وأخواتها للمفعول ؛ فمن النحويين من أجازه ومنهم من منعه .

وقد وافق ابن خروف ابن السراج ، والفارسي ، والسهيلي ، وابن طاهر على المنع ؛ قال : « ولم ترد كان وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله للزوم حذف الاسم وإبقاء الخبر لغير دليل ، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل » [١].

٣ ـ زيادة لام المستغاث :

اختلف النحويون في لام المستغاث [٢] ؛

فقيل : ليست بزائدة ، وتتعلق بالفعل المحذوف ،

وقيل : تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل .

وقيل : هي زائدة ، ونسب هذا الرأي للمبرد وابن الطراوة [٣]، وهو اختيار ابن خروف [٤] .

٤ ـ القرائن التي تعيّن المضارع للمستقبل :

ذكر النحويون قرائن لفظيةعديدة تخلص المضارع للمستقبل؛ منها: السين ، وسوف ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ـ إلاّ « لم » و « لمّا » ـ وجميع الجوابات ، ولام الأمر ، و « لا » في النهي ، والدعاء ، ونونا التوكيد ، وظروف الزمان المتعلقة به .

---

(١) ص ٤٥٠ . وانظر الأصول ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والهمع ٤٠/٦ .

(٢) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ١٤٠/٣ ، والمغني ٢٤٠/١ ، والهمع ٧٢/٣ .

(٣) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفاتهما . وهو في شرح الجمل لابن الفخار ٧٢٣/٢، والمغني ٢٤٠/١ .

(٤) انظر ص ٧٤٤ .

وزاد الجُزُولي وابن خروف « القسم » على القرائن المتقدمة [1] .

٥ ـ المقادير من الظروف المعلومة :

عدّ النحويون ظروف المكان الدالة على المقادير نحو : « ميل » ، و « فرسخ » ، و « بريد » من الظروف المبهمة ؛ لأن تحديدهما على جهة التقريب . على حين عدّها الجُزُولي وابن خروف من الظروف المعلومة المقادير ؛ لأنّ لها نهاية معروفة ، وحدودًا محصورة [2].

٦ ـ الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة :

المشهور عند جمهور النحويين أنّ ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين ، وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف ؛ نحو : الليلة الهلال . أي : طلوعه ، والثلج شهرين . أيْ : وجوده ، والرطب شهري ربيع . أيْ : نضوجه . في حين أجاز ابن خروف في غير موضع من شرحه الإخبار بظرف الزمان عن الجثة من غير تأويل ، بشرط الفائدة [3] ، مسبوقًا في ذلك بابن الطراوة ، وتبعهما ابن مالك [4].

٧ ـ الصفة المشبهة تكون للأزمنة الثلاثة :

اختلف النحويون في زمن الصفة المشبهة [5] ؛ فذهب السيرافي ـ فيما نقل عنه السيوطي ـ إلى أنّها أبدًا بمعنى الماضي . وذهب ابن السراج إلى أنّها أبدًا بمعنى

---

(١) انظر ص ٢٧٢ ، والمقدمة الجُزُولية ٣٣ ، والهمع ٢١/١ .

(٢) انظر ص ٣٧٦ ، والمقدمة الجُزُولية ٨٧ ، والهمع ١٥٠/٣ .

(٣) انظر ص ٣٩٠ ، ٤٠١ .

(٤) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٣١٩/١ ، والهمع ٢٣/٢ .

(٥) انظر الهمع ٩٣/٥ .

الحال (١). وأكثر النحويين لا يشترطون أن تكون بمعنى الحال . وذهب ابن خروف متابعًا لشيخه الخدب إلى أنّها تكون للأزمنة الثلاثة (٢) .

٨ ـ الحال إذا كانت معرفة :

أوجب النحويون في الحال التنكير ، إلا أنّها جاءت معرفة في بعض الأساليب ؛ نحو : جاءوا الجماء الغفير وطلبته جهدك وطاقتك ، و « أرسلها العراك » فتأوّلها النحويون تأويلات شتى ؛ ففي نحو : « أرسلها العراك » ذهب سيبويه إلى أنّها اسم موضوع موضع المصدر، والتقدير : أرسلها اعتراكًا (٣).

ـ وذهب الأخفش والمبرد والفارسي إلى أنّها اسم منصوب على المصدر بفعل مضمر ، والجملة هي الحال ، والتقدير : « أرسلها تعترك اعتراكًا » (٤) .

ـ وذهب ابن الطراوة إلى أنها صفات لمصادر محذوفة ، والتقدير : « أرسلها الإرسال العراك » (٥).

ـ وذهب ابن خروف موافقًا شيخه ابن طاهر إلى أنّها ليست معمولة لعوامل مضمرة ؛ بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين ، منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من ألفاظها ومعانيها ؛ والتقدير : « أرسلها معتركة » (٦).

---

(١) انظر الأصول ١/١٣٣ .

(٢) انظر ص ٥٥٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٢ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٣٦ ، والإيضاح ٢٢١ .

(٥) انظر (ابن الطراوة النحوي ٢٥٨) .

(٦) انظر ص ٣٨٠ ، والارتشاف ٢/٣٣٨ .

٩ - زيادة « فِعّيل » في الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، وإعمالها ماضية :

المعروف عند جمهور النحويين أنّ صيغ المبالغة التي تعمل عمل اسم الفاعل هي : « فَعُول » ، و « فعّال » ، و « مِفْعال » ، و « فَعِل » ، و « فعيل»، وزاد ابن خروف إليها « فِعّيلا » (١) ؛ نحو : « شرِّيب » ، موافقًا لابن ولاد .

كما أجاز إعمال هذه الأمثلة في الماضي على حكم اسم الفاعل (١) ، موافقًا لشيخه ابن طاهر ، والمشهور عند جمهور النحويين أنّها لا تعمل إذا كانت بمعنى الماضي (٢) .

١٠ - إعراب « حبذا » ومخصوصها ، والمنصوب بعدها :

اختلف النحويون في إعراب « حبّذا » ومخصوصها (٣):

فقيل : إنّها اسم مركب مرفوع بالابتداء ، والمخصوص هو الخبر .

وقيل : إنّها فعل ، والمخصوص هو الفاعل .

وقيل : إنّ « حب » فعل ماض جامد ، و « ذا » فاعلها ، وهما خبر ، والمخصوص المبتدأ .

وهذا الرأي الأخير هو اختيار ابن خروف (٤) ، موافقًا لابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان ، ونسب للخليل وسيبويه .

كما اختلفوا في المنصوب بعدها (٥) .

---

(١) انظر ص ٥٥١ .

(٢) انظر البسيط ١٠٥٧/٢ ، ١٠٦٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، والهمع ٨٨/٥ .

(٣) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ .

(٤) انظر ص ٥٩٩ .

(٥) انظر الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ ومابعدها .

فقيل : منصوب على الحال .

وقيل : منصوب على التمييز .

وقيل : إنْ كان جامدًا كان تمييزًا ، وإن كان مشتقًا كان حالاً . وهو اختيار ابن خروف [١] .

١١ - « كم » للقليل والكثير :

ذهب أكثر النحويين إلى أن « كم » الخبرية يراد بها العدد الكثير .

وذهب ابن خروف موافقًا لشيخه ابن طاهر إلى أنّها تقع على القليل والكثير [٢].

١٢ - « إمّا » ليست بحرف عطف :

« إمّا » حرف عطف عند أكثر النحويين [٣] ، وذهب ابن خروف إلى أنّها ليست بحرف عطف لاستعمالها مع الواو، ولايدخل حرف عطف على مثله [٤] ، وهو في ذلك يوافق يونس وابن كيسان والفارسيّ [٥] .

١٣ - « لكنْ » - المخففة - للاستدراك وليست عاطفة :

اختلف النحويون فيها على مذاهب [٦] :

---

(١) انظر ص ٦٠١ .

(٢) انظر ص ٦٥١ ، والارتشاف ٣٧٩/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٤٤/٣ ، والجنى الداني ٥٢٨ ، والمغني ٦٢/١ ، ورصف المباني ١٨٢.

(٤) انظر ص ٣٢٠ .

(٥) انظر الإيضاح ٢٩٧/١ ، والجنى الداني ٥٢٩ .

(٦) انظر هذه المذاهب في الارتشاف ٦٢٩/٢ ، والجنى الداني ٥٨٧ ، والمغني ٣٢٤/١ ، وابن كيسان النحوي ١٧٠ .

أحدها : أنّها عاطفة إذا تجردت من الواو ، أما إذا اقترنت بالواو فهي حرف ابتداء والواو هي العاطفة .

الثاني : أنّها عاطفة سواء اقترنت بالواو أم تجردت منها .

الثالث : أنّها عاطفة ولا تستعمل إلاّ بالواو ، والواو زائدة .

الرابع : أنّها للاستدراك وليست عاطفة ، ولا بد من اقترانها بالواو . وهو اختيار ابن خروف [1] موافقًا ليونس .

١٤ ـ مخصوص « نعم » و « بئس » مبتدأ :

في مخصوص « نعم » و « بئس » إذا تأخر ـ نحو : نعم الرجل زيد ـ أقوال [2] :

أحدها : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : « هو زيد » .

الثاني : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : « زيد هو ، أو زيد الممدوح » .

الثالث : أن يكون بدلاً من « الرجل » .

الرابع : أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبرًا كحاله إذا تقدم ، وهو مذهب سيبويه والأخفش واختاره ابن خروف [3] .

---

(١) انظر ص ٣٢٤ .

(٢) انظر هذه الأقوال في الارتشاف ٣/٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٥ .

(٣) انظر ص ٥٩٤ .

ـ الآراء التي انفرد بها :

١ ـ جواز ترخيم المستغاث إذا لم تكن فيه اللام :

المشهور بين النحويين امتناع ترخيم المستغاث مطلقًا ، وأجازه ابن خروف إذا لم تكن فيه لام المستغاث ؛ نحو قول الشاعر :

تمقاني ليقتلني لَقيطٌ أعامِ لك بنَ صعصعةَ بن سعدِ

قال : « فاستغاث بعامر من غير زيادة ، ورخّمه »(١) .

وقد ذكره عنه ابن الضائع ، وحمله على أنّه ضرورة . كما ذكره عنه أبو، حيان والسيوطي(٢) .

٢ ـ العلل التي تمنع واحدة منها الصرف :

المشهور عند جمهور النحويين أن العلل التي تمنع الصرف وحدها ، وتقوم مقام علتين اثنتان(٣) ؛ هما :

١ ـ ألف التأنيث مطلقًا ؛ نحو : حبلى ، وحمراء .

٢ ـ والجمع المتناهي ؛ نحو : مساجد ، وقناديل .

وزاد ابن خروف علة ثالثة ؛ وهي الألف والنون في « فعلان فعلى » ؛ نحو : سكران سكرى .

وغيره من النحويين لا يرون أنّها علّة كافية لضعفها ، فلا تقوم مقام علّتين ؛ بل لا بد لها مع زيادة الألف والنون العلميّة أو الوصف(٤) .

قال ابن خروف : « والثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصرف ؛ ألفا التأنيث ـ مقصورة وممدودة ـ نحو : حمراء ، وحبلى ، والألف والنون في فعلان

---

(١) ص ٧٤٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل ٥٧ أ ، والارتشاف ١٥٢/٣ ، والهمع ٧٨/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢ .

(٤) انظر شرح الكافية ١٥٨/١ .

فعلى ؛ نحو: سكران وغضبان ، والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد . فهذه الثلاث إذا وجد منها واحدة في الاسم امتنع من الصرف البتة في المعرفة والنكرة، وقامت مفردة مقام شيئين مما تقدم ؛ لوجود معناهما فيها ، وهو اللزوم » (١) .

٣ - ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٢) « النار » فيه بدل إضراب :

- ذهب الفراء والفارسي إلى أنّ « النار » في الآية بدل اشتمال (٣).

- وذهب ابن الطراوة والسهيليّ إلى أنّه بدل الشيء من الشيء (٤).

- وأجاز أبو حيان فيه الوجهين، وذكر عن ابن خروف أنّه بدل إضراب (٥). قال ابن خروف : « وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال » (٦).

٤ - « ما خلا » وأخواتها :

أجاز النحويون فيها النصب والجر ، والذي يهمنا هنا هو حالة النّصب ؛ فاتفق النحويون على أنّ « ما » مصدريّة ، و « ما خلا » في موضع نصب .

قال السيرافي : على الحال . وقيل : على الظرفية .

وقال ابن خروف: على الاستثناء - ذكر ذلك عنه أبو حيان وابن هشام - (٧)

قال : « و "ما" في "ما عدا" ، و "ما خلا" مصدريّة في موضع نصب على الاستثناء ؛ ويجوز أن تكون "ما" مع "خلا" زائدة وخفض ما بعدها يجعلها حرفًا مع "ما" » (٨) .

---

(١) انظر ص ٨٩٧ .

(٢) البروج ٨٥/ ٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٣/ ٢٥٣ ، والإيضاح ١/ ٢٩٤ .

(٤) انظر الإفصاح ١٣٩ ، ونتائج الفكر ٣٠٨ .

(٥) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٥٠ ، والارتشاف ٢/ ٦٢٣ .

(٦) ص ٣٤٣ .

(٧) انظر الارتشاف ٢/ ٣١٨ ، والمغني ١/ ١٤٣ .

(٨) ص ٩٦٢ .

٥ ـ « أول ما أقول أني أحمد اللّـه » :

للنحويين في هذه العبارة توجيهـات عديدة ؛ والذي يعنينا منها هو توجيههم لـ « ما » (١) ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة بمنزلة « الذي » .

الثاني : أن تكون مصدريّـة .

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة .

وذكر النحويون التوجيه الأوّل والثاني ، وأضاف ابن خروف إليهما الثالث ؛ قال : « وما مـصدرية ، أو نكرة موصوفـة ، أو موصولة ، والعائـد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويجوز إظهاره » (٢) . وذكر أبو حيان هذه الزيادة عن ابن خروف قال : « والصحيح منعه » (٣) .

٦ ـ جملة الحال الماضية معنى لا لفظًا تحتاج إلى الواو :

المعروف عند النحـويين أن جملة الحال المنفية بـ « لـم » يجوز فيها الاقـتصار على الضـمير ، وعـلى الواو ، والجمع بينهـما ؛ إلاّ أن ابن خـروف أوجب اقتـرانها بالواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ، قال : « فإن كانت [ماضية] معنى لا لفظًا ؛ نحـو : جاء زيد ولم يخـرج عمرو ، احتاجـت إلى الـواو ، كان فيهـا ضـمير أو لم يكن » (٤). ورده عليه ابن مالك وأبـو حيان والسيوطي ؛ لأن السـماع بخلاف ماقال (٥) .

---

(١) انظر هذه التوجيهات في الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضـاح للفارسي ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ .

(٢) ص ٤٧١ .

(٣) الارتشاف ١٤١/٢ .

(٤) ص ٣٨٥.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، والارتشاف ٣٦٧/٢ ، والهمع ٤٨/٤ .

ـ الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها:

مما هو جدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى وجود بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وهي مخالفة لما في هذا الشرح ؛ ولعلّها في مؤلفاته الأخرى ، إذ إنّ شرح الجمل لم يكن أشهر كتب ابن خروف ولا أوسعها انتشارًا ، ولا غرابة حينئذٍ أن نجد فيه ما يخالف بعضًا مما نقله النحاة عنه ؛ من ذلك :

١ - قال ابن هشام : « وزعم ابن خروف أن « ما » المصدريّة حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافًا ، والصواب مع ناقل الخلاف »(١) .

أمّا ابن خروف فبعد أن ذكر الأسماء النواقص والحروف الجارية مجراها ؛ قال : « و (ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين ـ رحمهم الله ـ ومن ذكر خلافًا بينهما أخطأ عليهما ... » إلى أن يقول : « فـ (ما) في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير ؛ إن شئت جعلتها اسمًا بمنزلة الذي ، وإن شئت حرفًا موصولاً بمنزلة « أن » ، وكلا القولين لسيبويه والأخفش ـ رحمهما الله ـ فلمّا قدراها بـ (الذي) كانت اسمًا ، ولما قدراها بلفظ المصدر كانت حرفًا »(٢) .

قال ابن بزيزة: « والذي قاله حسن لولا أنّ الخلاف بينهما قائم مشهور»(٣).

فواضح من كلام ابن خروف أنّه لا يقول بحرفيتها مطلقًا ، ولم يدّعِ أنّهم اتفقوا على حرفيتها ـ كما ذكر ابن هشام ـ بل يجعلها محتملة للاسميّة والحرفية على حسب التأويل والتقدير ، وهو مذهب سيبويه والأخفش بمقتضى استنتاج ابن خروف ، إذ إنهما لم يصرحا بذلك(٤) .

---

(١) المغني ٣٣٨/١ .

(٢) ص ٢٩٣ .

(٣) غاية الأمل ٧٤/١ .

(٤) انظر تعليق هامش (٧) ص ٢٩٣ .

٢ ـ نقل السيوطي عن ابن طاهر وابن خروف أن المعرّف بالإضافة « في مرتبة ماأضيف إليه مطلقًا حتى المضمر؛ لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله» [١] .

وفي شرح ابن خروف : « و سائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه ، في الدرجة الثانية منه » [٢] .

فلم يقل بتساويهما في المرتبة ؛ بل المضاف في الدرجة الثانية بعد المضاف إليه في التعريف .

٣ – نقل عنه ابن بزيزة منع دخول لام الابتداء على الفضلة تقدمت أو تأخرت ؛ لأنّها متأخرة وإن تقدمت في اللفظ ، وخطّأه في ذلك . وذكر أن ذلك في شرح الكتاب [٣] .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « وتدخل على الخبر حيث كان ما لم يتصل بـ « إنّ » ، وعلى معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو : إن زيدًا لفي الدار لقائم » [٤]، فأدخل اللام على الفضلة .

٤ ـ نسب إليه أبو حيان ، والمرادي ، والسيوطي ، والبغدادي القول بأنّ « على » اسم ولا تكون حرفًا [٥] .

ونصّه كما في الشرح : « ومنها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف ؛ نحو : عن ، وعلى ، إذا خفضتا كانتا حرفين ، وإن دخل عليهما خافض كانتا اسمين» [٦]،فلم يقصرها على الاسميّة؛بل يقول باشتراكها في الاسميّة والحرفية .

---

(١) الهمع ١/١٩٣ .

(٢) ص ٣١١ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/٢٤٢ . ولعله في الجزء المفقود من التنقيح .

(٤) ص ٤٥٥ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/٤٥١ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ٤/١٨٨ ، والخزانة ١٠/١٤٨ .

(٦) ص ٤٨٠ .

٥ ـ ذكر عنه ابن مالك أنّه يجيز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجارّ والمجرور ، وأنّ هذا مذهبه في كتاب سيبويه [(١)] .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين » [(٢)]. فصيغته هذه تدل على منع الفصل لا على جوازه . ولعله قال بالرأي الأوّل ثم رجع عنه ، وهو أمر وارد الحدوث عند النحويين .

٦ ـ نسب إليه أبو حيان القول بأنّ « أفعِل » في التعجب أمر حقيقة ، والهمز للنقل ، وبزيد مفعول ، والباء زائدة [(٣)] .

وابن خروف يقول : « وقولهم: افعِل به لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل » [(٤)].

٧ ـ نقل عنه أبو حيان ، والمرادي ، وابن الفخّار ، وابن مالك ، والسيوطي أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد « إلاّ » هو ما قبل « إلاّ » دون توسطها [(٥)] .

ونصّ ابن خروف هو : « والعامل في الاسم المنصوب ـ في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه ـ الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلاّ ؛ لأن إلاّ تصيّر الكلام بمعنى غير ، وهي من التوابع ، فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في غير » [(٦)] . فواضح من كلامه أن العامل في الاسم المنصوب بعد إلاّ الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلاّ . وفيه اختلاف عما نقلوه عنه .

(١) انظر شرح التسهيل ٤٢/٣ ، ولعلّه في الجزء المفقود من التنقيح .
(٢) ص ٥٧٤ .
(٣) انظر الارتشاف ٣٥/٣ .
(٤) ص ٥٨٤ .
(٥) انظر على التوالي : الارتشاف ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني ٥١٦ ، و (أبا عبداللّه بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية ٩٦٣/٣) ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، والهمع ٢٥٢/٣ .
(٦) ص ٩٥٨ .

٨ ـ نسب إليه ابن الضائع القول بأنّ حذف نون التثنية كثير في الشعر ؛ قال : « وليس كما زعم بأنّه كثير في الشعر ؛ بل هو من الضرائر القليلة » [١] .

وابن خروف في شرح الجمل بعد أن أنشد أبياتًا ذكر أنّ حذف النون فيها ضرورة [٢] ، ولم يقل بقلة أو كثرة ، وهو ما ذكره السيرافي في ضرورة الشعر [٣] ، وابن عصفور في الضرائر [٤] .

هذه بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وفي النص ما يخالفها ، ولعلّها من مؤلفاته الأخرى ، فكثيرًا ما يقول العالم برأي ثم يرجع عنه في مؤلف آخر ، وما أوردته فهو على سبيل التمثيل لا الحصر .

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ل ٨٥ أ .

(٢) انظر ص ٨٥١ .

(٣) انظر ص ١٩٩ من ضرورة الشعر .

(٤) انظر ص ١٠٧ من الضرائر .

المبحث السابع

موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور .

المبحث السابع

موازنة بين شرح ابن خروف وبين بعض شروح الجمل الأخرى

حظي كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي - رحمه اللّه - بشهرة واسعة بلغت عنان السماء ، ولا سيما في أوساط الأندلسيين والمغاربة ، فهو عندهم في المرتبة الثانية بعد كتاب سيبويه - إن لم يكن مساوياً له في الأهمية - فأكبوا على دراسته وشرحه حتى بلغت شروحه فيما يقال مائة وعشرين شرحاً [1] ، ولعل السبب في اهتمام المغاربة به هو كونه كتاباً تعليمياً مختصراً سهل العبارة . ولعله من ناحية أخرى الحرص على حصول النفع الذي دعا به الزجاجي لكل من اشتغل بهذا الكتاب[1] .

وحتى نتبيّن مكانة شرح ابن خروف من هذه الشروح لا بدّ من عقد موازنة بينه وبين بعضها ، وقد اخترت لذلك شرحين ؛ أحدهما : « غاية الأمل في شرح الجمل » لعبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التونسيّ ، المعروف بابن بزيزة ، المتوفى سنة (٦٦٢هـ) . وثانيهما : الشرح الكبير لعلي ابن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) .

وسبب اختيارهما هو اكتمالهما ، وقرب عصري مؤلفيهما من العصر الذي عاش فيه ابن خروف .

---

(١) انظر مرآة الجنان لليافعي ٣٣٢/٢ . وانظر شروح الجمل في قسم الدراسة من البسيط ، وغاية الأمل .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة:

للحصول على نتائج علمية دقيقة لهذه الموازنة لا بد من الوقوف موقف الحياد من كلا الطرفين ، وعدم التحيز إلى أحدهما ، « فالمتحيز لا يميز » .

وتتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط التالية :

ـ من حيث المنهج :

فقد تقيد كل منهما بأبواب الجمل وسار على ترتيب موضوعاته ، وإن كان ثمة تغيير في العناوين فهي تغييرات طفيفة لا تمس المضمون .

وقد أشرت إلى تغييرات ابن خروف[1]، أما تغييرات ابن بزيزة فتتمثل في الآتي :

ـ أنقص من (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه)[2] العبارة الأخيرة منه كما فعل ابن خروف .

ـ ألغى (باب الجمع بين إن وكان) واختصر الكلام عنه اختصاراً شديداً ، فجعله في سطرين ، قال فيهما :

« وذكر بعده باب الجمع بين إن وكان ، وهو ظاهر بمعرفة أحكامهما مفردتين ، وجوز في كان النقص والزيادة ، وقد تقدم الخلاف إذا ألغيت هل لها فاعل أم لا ؟ والباب ظاهر »[3].

ـ كما اختصر (باب الأفعال المهموزة) ، وجعله أيضاً في سطرين ، قال فيهما : « وبابه أيضاً السماع ، ومنه ماهمزته أصلية، ومنه ما يسهّل ، وذكر أبو،

(١) انظر منهجه وأسلوبه .

(٢) انظر غاية الأمل ٣٣١/١ . وانظر شرح ابن خروف ٥٥٩ .

(٣) غاية الأمل ٣٩٥/١ .

القاسم « استخذأ » في المهموز ، ومنهم من لا يهمزه . والتطويل في هذا الباب حظ اللّغويين »[1] .

- وألغى عنوان (باب ما لايجوز فيه إلاّ إثبات الياء) ، وأدمجه في (باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم) ، ولم يذكر منه سوى البيتين اللذين وردا فيه[2] .

- وألغى عنوان (باب أو)، وأدمج الكلام عنه في (باب الجواب بالفاء)[3].

- كما ألغى (باب مواضع « من ») ، و (باب معرفة أبنية أقل العدد) .

- أدمج أبواب الهجاء الثلاثة ، و (باب أحكام الهمزة في الخط) ، وجعلها تحت (باب الهجاء)[4] .

- وأدمج (باب القول) ، و (باب الحكاية بمن) في (باب الحكاية)[5].

- وأدمج (باب الحروف المهموسة) ، و (باب الحروف المجهورة) في (باب الإدغام)[6] .

- اقتصر على البابين الأولين من أبواب التذكير والتأنيث الأربعة ، وأهمل البابين الأخيرين ، وكأنّه يرى أن القضايا اللغوية ليس لها مكان في شرحه، أو أنّها واضحة لا تحتاج إلى شرح .

---

(١) غاية الأمل ٢/٦٤٤ .

(٢) السابق ٢/٤٤١ .

(٣) السابق ٢/٤٦٥ .

(٤) السابق ٢/٦٢٧ .

(٥) السابق ٢/٦٧٦ .

(٦) انظر غاية الأمل ٢/٧٤٧ .

هذه أهم التغييرات في مسميات الأبواب . أما من حيث النص فقد التزم ابن بزيزة بنص الجمل ـ غالباً ـ فكان يورد عبارات الزجاجيّ ، ثم يبدأ في شرحها متبعًا الطريقة المألوفة في شرح المتون ؛ فبدأ شرحه بقوله : « قال أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي : (أقسام الكلام ثلاثة) قلت : أقسام الكلام مضاف ... الخ » . ويأخذ في الكلام عن هذه القسمة ، وتقدير أبي القاسم لها ، ويرد الاعتراض عليها . ثم يشرع في تفسير (الكلام) ومشتقاته ، ومفرده ، واللغات فيه ، ووقوع الكلمة موقع الكلام، ثم يأتي بأمثلة يخرج بها من النحو إلى العقيدة ، فيبين كلمة اللّه ، وكلمة الإخلاص ، والكلمة التي تنعقد بها الصدُقات والنكاح ، ثم يعود مرة أخرى إلى جمع القلة والكثرة للكلم ، ومعناه الإصطلاحي .

وينتهي من تبيين (الكلم) ليبدأ في تبيين (الكلام) ، ومعانيه المختلفة ؛ فيقول : « فمنها المعنى القائم في النفس فيسمى كلامًا وقولاً ؛ قال تعالى : ﴿ **ويقولون في أنفسهم** ﴾ وقال عمر ـ رضي اللّه عنه ـ : « زوّرت في نفسي كلامًا فسبقني إليه أبوبكر ». وهو المعبر عنه بالكلام النفساني الذي أثبته الأشاعرة، وميزوه عن الإرادة والعلم ، وجعله المعتزلة عين الإرادة .

ومنها : الألفاظ المركبة أفادت أو لم تفد .

وقد يطلق على الخطوط ، والإشارات ، والرموز ، وما يفهم من قرائن الأحوال ؛ قال تعالى : ﴿ **ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلاّ رمزًا** ﴾ . وتقول : قرأت كلام فلان ، والمقروء إنما هو الخطوط والرقوم . ومن إطلاقه على ما يفهم من قرائن الأحوال قول الشاعر ، وهو رؤبة :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ   عِلْمَ سليمانَ كلامِ النملِ

فسمى دبيب النمل كلامًا ، ويروى : دبيب النمل »[1] .

ويستمر في تفسير الكلم والكلام ، وينتهي من رحلته هذه الطويلة ليبدأ بعبارة أبي القاسم التي تليها ، وهكذا يمضي في شرحه .

في حين كان ابن خروف أقل منه التزامًا بعبارات الجمل ، فلا يورد منها إلاّ ما احتاج إلى توضيح أو تبيين أو استدراك ، وينطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف مستقل دون تطويل أو إسهاب ؛ فيبدأ بشرح النص بعد شرح البسملة والصلاة على النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - بقوله :

« الكلام : مفيد الكلم ، والكلم جمع كلمة ، فالكلام : هو الألفاظ المفيدة بالتركيب ، وأقله لفظان ؛ نحو : زيد قائم ، وقام زيد . وهو أجناس ، تحتها أنواع ، تدل على أشخاص ومعان »[2] . ثم ينثني لتعريف الاسم ، وهكذا يمضي في شرحه .

وقد تعمدت إيراد النصين عند كليهما للموازنة التي يتضح منها ما يلي :

١ - اختفاء عبارة الجمل عند ابن خروف ، وظهورها عند ابن بزيزة .

٢ - دقة العبارة ، والتركيز على المعنى النحوي ، والتدليل بالأمثلة النحوية المؤدية للغرض عند ابن خروف .

والإسهاب والاستطراد والخروج عن الموضوع عند ابن بزيزة مما يصرف القارىء عن الغرض الأساسي ، ويشتت الذهن ، بالإضافة إلى إقحام الجانب العقائدي ، والتطرق إلى الفرق الإسلامية ، وأمور الشريعة دونما حاجة تدعو إلى ذلك .

---

(١) غاية الأمل ١/٢- ٤ .

(٢) شرح ابن خروف ٢٥٣ .

وبهذا يمكننا القول بأن ابن خروف نحويّ بمعنى الكلمة ، أما ابن بزيزة فقدمه في الفقه والحديث وعلم الكلام أشد رسوخًا منها في علم النحو .

٣ ـ توسع ابن بزيزة في شرحه توسعًا حتى كأنّه أراد أن يجمع كل ما قيل في المسألة ، وله طول نفس في الشرح ؛ في حين ابن خروف ألزم نفسه ببيان المقدمات ، والأهم من كلام أبي القاسم ، والتنبيه على أوهام شارحيه ، دون تطويل لا ضرورة فيه . وحسبنا أن نقف على (باب الإعراب)[١] عند كليهما ليتضح ذلك ؛ ففي حين استغرق هذا الباب لوحة واحدة من المخطوط عند ابن خروف ، استغرق ضعفي ذلك عند ابن بزيزة . إلاّ أن ابن بزيزة يدركه الملل - أحيانًا ـ فيتخلى عن منهجه هذا ، ويقتضب الكلام اقتضابًا مخلاً كما فعل في (باب الجمع بين إنّ وكان)[٢] ، و (باب الأفعال المهموزة)[٣] متعللاً بأن الباب ظاهر ، أو أن التطويل في هذا الباب من حظ اللغويين .

٤ ـ اتفق ابن خروف وابن بزيزة في افتتاح الأبواب ـ غالبًا ـ بمقدمة يُذكر فيها الحد وما فيه من اختلافات العلماء ، ثم استعراض آراء النحويين في القضايا النحوية ، وتبيين ما فيها من فساد وخلل ، وترجيح ما فيها من صواب ، وكل ذلك مدعم بالأمثلة والشواهد ، وهو عند ابن خروف باعتدال وتوسط ، وعند ابن بزيزة بتطويل وإسهاب [٤].

٥ ـ واتفقا أيضًا في الإكثار من النقل عن سيبويه ، والتذرع بآرائه كسند لتوثيق الرأي أو لدحضه .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٢٥٩ـ ٢٦١ ، وغاية الأمل ١/١١ – ١٤ .

(٢) انظر غاية الأمل ١/٣٩٥ .

(٣) السابق ٢/٦٤٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال باب البدل ، وباب التوكيد عند كليهما .

وهنا أيضًا فارق لا بد من ذكره ؛ إذ نلمس الصلة الوثيقة بين سيبويه وابن خروف أكثر مما هي عليه بينه وبين ابن بزيزة ، فابن خروف عالم بأسرار كتاب سيبويه ومعانيه المستترة ، ولطائفه التي تدق على معظم الناس إلاّ على أمثال ابن خروف ومن عايش الكتاب وتعمق في فهم عباراته وألفاظه .

أما ابن بزيزة فمثله مثل كلّ نحوي أحبّ سيبويه ، وأخذ بآرائه وارتضاها ، لكننا لا نجد تلك المواقف الدقيقة اللطيفة التي تدل على الفهم العميق كالتي وقفها ابن خروف إزاء الكتاب(١) .

٦ - وكان ابن بزيزة يختم الأبواب بما يسميه « مسائل » يجمع فيها القضايا التي تحتاج إلى تركيز واهتمام ، أو القضايا المختلف فيها .

في حين يدمجها ابن خروف ضمن الشرح ، ولا يحصرها في موضع مستقل(٢) . ولا فرق بين الطريقتين إلاّ مزيّة التنظيم ، وحصر الاهتمام والتركيز عند ابن بزيزة ، وهي طريقة نافعة للمتعلمين .

٧ - ومما هو ملاحظ على منهج ابن بزيزة ولعه بالتقسيم والتفريع ؛ فنجده يقسم الإعراب إلى لغويّ وصناعيّ (٣)، ويجعل علامات الإعراب أربع علامات ، تجري في ثمانية أحكام(٤)، ويقسم علامات الإعراب الأربع إلى قسمين؛ مشترك ، ومختص(٥) ، وهكذا . وهي مزيّة حسنة تضاف إليه .

---

(١) انظر موقفه من سيبويه .

(٢) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ١/١٢٨ ، وشرح ابن خروف ٣٤٤ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/١١ .

(٤) السابق ١/١٤ .

(٥) السابق ١/٢٤ .

٨ - ويتخذ ابن بزيزة طريقة السؤال والجواب[١] ، وهي طريقة تجذب انتباه القاريء ، وتدفع عنه الملل والسآمة ، وهي نافعة أيضًا للمتعلمين إذا لم تصل إلى حد المبالغة .

ومن حيث الأسلوب :

فإنّ أوّل ما يطالعنا في شرح ابن بزيزة أسلوبه الفقهيّ الذي يستخدمه علماء الكلام والمنطق ، والأصوليون ؛ فهو يتناول القضايا النحوية من وجهة نظر أصولية فقهية . كما يستشهد على القضايا النحوية بآراء الفلاسفة - كأبي نصر الفارابي - وعلماء الكلام ، والفقهاء ، والمتصوفين[٢] - كالغزالي وغيره - ويتبع طريقتهم في الاستدلال على تلك القضايا[٣] .

ويذكر اختلاف الأصوليين في الحدود ، ويورد آراء الفرق الإسلامية - كالأشعرية والمعتزلة - وأئمة المذاهب الفقهية - كالإمام مالك - والمفسرين - كابن عطية[٤] - فيدلل بكلام علماء الشريعة على قضايا اللّغة والنحو ، والأولى في هذا المقام أن يدلل بكلام النحويين واللغويين . وحسبنا أن نورد هذا النص دليلاً على ماسبق .

يقول ابن بزيزة : « واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب ؛ فقالوا : هو الله سبحانه وتعالى - هو مذهب الأشعرية وابن فورك [٥] - بدليل قوله

(١) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ١/٤٧ - ٤٨ .

(٢) انظر السابق ١/٥ ، ٨ .

(٣) انظر السابق ١/٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ١/٧ .

(٥) الأشعري هو علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، ومن أئمة علم الكلام . توفي سنة ٣٢٤هـ . انظر وفيات الأعيان ٣/٢٨٤ ، وابن فورك هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري ، من فقهاء الشافعية ، ومن علماء الأصول والكلام . توفي سنة ٤٠٦ هـ . انظر طبقات الشافعية ٤/١٢٧ .

سبحانه : ﴿ **وعلم آدم الأسماء كلها** ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ **ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم** ﴾ ، وليس المقصود من الألسنة الألسنة اللحمانية لتساويها ، بل اللغات .

وقيل : هي اصطلاحية - وهو مذهب أبي هاشم الجُبّائي[1] وأتباعه .

وقيل : ابتداؤها من اللّه سبحانه ، وتمامها من الناس ، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني[2] - من علماء الأشعرية .

والرابع : الوقف . وقيل : إنّها تدل على مسميات بالذات - وهو قول عبّاد بن سليمان الضّمري[3] - وهو متفق على فساده »[4] . ثم يستدرك قائلاً : « وليست هذه المسألة مما يتعلق استيفاء الكلام في أدلتها بغرضنا في هذا الفن»[4] .

وعلى النقيض منه ابن خروف ؛ فهو لا يكاد يذكر شيئًا مما أغرق فيه ابن بزيزة ، حتى عندما ذكر مذهب المازني وأكثر الأشعرية في لفظ الجلالة قال معقبًا : « وليس ذلك من شأنهم »[5] .

ويقول ابن بزيزة أيضًا : « وأقسام الأسماء بالنسبة إلى دلالتها على المعاني من الاشتراك، والتواطؤ ، والتشكيك، والترادف، والتباين، مقرر في فن المنطق»[6].

---

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجُبّائي ، من زعماء المعتزلة ، له فرقة سميت البهشمية توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر وفيات الأعيان ١٨٣/٣ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران الإسفراييني ، من علماء الفقه والأصول ، وكان ثقة في الحديث . توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر وفيات الأعيان ٢٨/١ .

(٣) عبّاد بن سليمان الضمري من أئمة المعتزلة ، من الطبقة السابعة . انظر طبقات الشافعية ٢٩٩/٢ .

(٤) غاية الأمل ٦/١ ، ٧ .

(٥) شرح ابن خروف ٢٤٥ .

(٦) غاية الأمل ٧/١ .

ثم يمضي في شرحه مبينـًا وجهة نظر الأصوليين في الاسم ، وما عليه جمهور الأشعرية ، ورد الإمام مالك في هذه المسألة ، وقول ابن عطية المفسر ، وقول الغزالي من أئمة الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والمتصوفين ، ثم يأتي بأدلة من الحديث على أن الاسم غير المسمى . كل ذلك يشعرنا بأننا أمام كتاب فقهي فلسفي يتناول المنطق وعلم الكلام ، وعلم الأصول ، ولسنا أمام كتاب في النحو ، وكأنما أراد ابن بزيزة أن يرتقي بشرحه عن الشروح الأخرى ، ويتفوق على بقية شراح الجمل بما أتقنه من علوم الشريعة وأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق ، فنراه يرد على ابن خروف قوله بأن الأمر إذا كان من الأعلى فهو أمر ، وإذا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء وتضرع ، وإذا كان من المتساوي فهو التماس وطلب[(١)] . قال ابن بزيزة : « وهذا التقسيم ليس جاريًا على مذهب الأشعرية ؛ لأنهم لا يشترطون في الأمر العلو ولا الاستعلاء ، ومذاهب الأصوليين فيه ثلاثة : فمنهم من اشترط العلو - وهو مذهب المعتزلة - ومنهم من اشترط الاستعلاء ، ومنهم من لم يشترط واحدًا منها ، ودلائل هذه المذاهب مستفادة من اللسان . ولاعيب على ابن خروف في هذا ؛ إذ لم يكن له قدم في علم الأصول »[(٢)] .

ولا وجه لاعتراض ابن بزيزة ؛ لأن ابن خروف نظر إلى المسألة من وجهة نظر النحويين ، لا من وجهة نظر الأصوليين[(٣)] .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٨٥٨ وفيه: « ومعنى الأمر الوجوب إذا كان للأدنى، فإن كان للأعلى فهو الدعاء والرغبة والطلب » .

(٢) غاية الأمل ٢/٤٩٩ ، ٥٠٠ .

(٣) انظر تقسيم النحويين في أصول ابن السراج ٢/١٧٠ ، وشرح المفصل ٧/٥٨ ، وشرح الكافية ٤/١٢٣ .

أما من حيث الشواهد :

فعلى الرغم من كثرة شواهد ابن خروف إلا أنّ ابن بزيزة فاقه في ذلك ، فقد بلغت شواهد الحديث عند ابن خروف في هذا الجزء ثلاثين حديثًا ، في حين بلغت في الجزء نفسه عند ابن بزيزة ستة وعشرين ومائة حديث .

أمّا الأبيات الشعرية فقد اتفقا في جمع أبيات الجمل في نهاية القضية النحوية ، وشرحها ، إلاّ أنّ عناية ابن خروف بالأبيات وخدمتها أكثر من عناية ابن بزيزة ، ففي حين يقتضب ابن بزيزة في شرح الأبيات وما يتعلق بها ، نرى ابن خروف يطيل في شرح الشاهد ، فلا يتركه حتى يستوفيه من جميع نواحيه[1] ، فشرحه أشبه ما يكون بكتابين ضما في كتاب واحد ؛ أحدهما : شرح للمتن ، والآخر : شرح للأبيات ، ومعالجته للأبيات تشبه إلى حد كبير صنع السيوطي في شرح أبيات المغني ، والبغدادي في الخزانة .

وإجمالاً لما سبق أقول : إن الموازنة بين الشرحين قد تمخضت عن الآتي :

١ - إن شرح ابن بزيزة تغلب عليه النزعة الفقهية الأصولية التي تنبيء عن ثقافة الشارح الدينية ، وتبحره في علم الأصول والفقه والحديث والتفسير ؛ فلم يكن شرحه نحوًا خالصًا، بل كان نحوًا مقدمًا في قالب من قوالب علوم الشريعة ، مغلفًا بالفلسفة وعلم الكلام والمنطق .

ولا حاجة للخلط بين العلمين إذ إن لكل علم أصوله وقواعده التي يسير بمقتضاها ، بل قد يبلغ الأمر بابن بزيزة إلى أن يقدم آراء الأصوليين والفلاسفة على آراء النحويين في القضايا النحوية ـ كما رأينا سابقاً .

---

(١) انظر على سبيل المثال الشاهد الأول من الجمل عند ابن خروف ص ٣١٤ ، وعند ابن بزيزة ٩٨/١ .

٢ - التزم ابن بزيزة بنص الجمل متبعًا الطريقة المألوفة في شرح المتون – وهذه منقبة حسنة ، تقرب بين المتن والشرح ، إلاّ أن إطالته في الشرح ، وخروجه عن المسائل النحوية قد باعدت بينهما - والعذر لابن خروف في عدم التزام هذه الطريقة ؛ أنه ما قصد بشرحه تفسير كلمات الزجاجي كلمة كلمة ، وإنما أراد الاقتصار على ما وهم فيه أبو القاسم وشراح الجمل .

٣ - تميز شرح ابن بزيزة بحسن التقسيم ، وكثرة الشواهد لا سيما شواهد الحديث الشريف ، وكثرة الشواهد تقرب المعنى إذا لم تصل إلى درجة المبالغة .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور :

* سار ابن عصفور على غرار منهج ابن خروف وابن بزيزة من حيث الالتزام بترتيب أبواب الجمل مع بعض التغييرات اليسيرة ؛ وهي :

١ - زاد (باب عطف البيان)[١] بعد باب البدل ، وهو ليس في الجمل . كما زاد (فصلاً في شواذ النسب)[٢] .

٢ - أورد في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف وأحكامه[٣] ، وقد أدخل الزجاجي بعضها ضمن الباب .

٣ - جمع أبواب جمع التكسير الثمانية تحت عنوان واحد هو (باب الجمع المكسر)[٤].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ .

(٢) السابق ٣٢٢/٢ .

(٣) السابق ٢٢٩/٢ .

(٤) السابق ٥١٣/٢ .

٤ - أهمل (بـاب أبنية المصـادر) ، و (باب اشتقاق اسم المكان والمصدر) ، و (باب أبنية الأسماء) ، و (باب أبنية الأفعال) ، و (بـاب التصريف) ، و (باب منه آخر) ، و (باب الإدغـام) ، و (بـاب الحـروف المهموسة) ، و (باب الحروف المجهورة) ، و (باب من شـواذ الإدغام) . فتجـاهل هذه الأبواب العشرة ولم يشرحها .

* التـزم ابن عصـفور بعبـارات الجمل في الأبواب الثلاثة الأوائل فقط ، ثم تخلص منها في بقية الأبواب ، وانطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف مستـقل .

* والملاحظ على شرح ابن عـصفور حسن التقـسيم والعرض ، وقد اشـتهر بذلك في سـائر مصنفـاته ، فقـد قسم أبواب الكتـاب إلى فصـول ، تناول في كل فـصل منها مـسألة من مسـائل البـاب ، ولم يضع لهذه الفصـول عناوين ، ولكن حدودها تظهر للمتمعن في شرحه[1].

* وابن عصفـور يشبه ابن خروف في عنايته بالحدود والتعريفات[2]، فكان يفتتح بها الأبوب ، وفي بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف واحد بل نراه يأتي بعدة تعريفات .

* أما من حيث الشواهد الشعرية فهي ثرة وفيرة عند ابن عصفور ، أكثر مما هي عند ابن خـروف ؛ فـفي حين تبلغ في هذا الجـزء عند ابن خـروف أحـد عشـر وثلاثمائة شاهدٍ ، تبلغ أكـثر من الضعف عند ابن عصفور فـي الجزء نفسه . إلاّ أن ابن عصـفور لم يهـتم بإيراد شواهد الجـمل كلها ، بل أورد بعـضها وأتـى بشواهد

---

(١) انظر على سبيل المثال أبواب التوابع حيث يظهر التقسيم فيها جلياً .

(٢) انظر على سبيل المثـال تعريف الاسم ، والفـعل ، والحرف ، والإعـراب وهي عند ابن خـروف على التوالي : ٢٥٣، ٢٥٤ ، وعند ابن عصفور : ٩٢/١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .

كثيرة من عنده غير التي وردت في الجمل ، ولم يكن له عناية بشرحها وما يتعلق بها ـ كما فعل ابن خروف ـ بل لا يكاد يذكر عنها شيئاً سوى الغرض النحوي الذي ساقها من أجله .

أما شواهد القرآن الكريم والحديث والأثر ، فهي قليلة عند ابن عصفور أقل مما هي عليه عند ابن خروف .

* * *

وبعد هذا العرض يمكننا تقرير ما يلي :

ـ إن شرح ابن بزيزة تسيطر عليه النزعة الدينية الفقهية ، ويستعين بثقافته في علم الأصول والتفسير والحديث ، وعلم الكلام والمنطق والفلسفة لتثبيت القواعد النحوية ، ولإقامة الحجج والبراهين .

ـ بينما شرح ابن عصفور يتميز بحسن التقسيم ، وعرض الأفكار ، وإعطاء القضية النحوية حقها من الشرح والتفصيل ، والإلمام بجميع جوانب الموضوع ، مع تدعيم القواعد بعدد كبير من الشواهد الشعرية .

ـ أما شرح ابن خروف فيتسم بوفرة الآراء النحوية ، لا سيما آراء شراح الجمل ـ كابن بابشاذ وابن السيد ـ بالإضافة إلى آراء أئمة النحو من كوفيين وبصريين ، كما يتسم بعناية فائقة بالأبيات وما يتعلق بها .

المبحث الثامن (أثره في الخالفين)

- ابن بزيزة .
- الخفاف .
- ابن الضائع .
- ابن الفخـــار .
- ابن لـــب .
- ابن مالـــك .
- أبي حيان .
- وابن هشام .
- والسيوطي .

المبحث الثامن

أثره في الخالفين

لـمّـا كان لآراء ابن خروف أهـميّـة بالغـة عند النحاة المتـأخرين ؛ فـقد كـثر النقل عنه ، ولا سيـما من قبل شراح الجمل ، فـقد كان شرحه عـلى الجمل موضع عنايتهم واهتمامهم، إذ إنّ ابن خروف يُعدّ حلقة الوصل بينهم وبين كتاب سيبويه، فشـرحه عليـه من خيرة شـروح الكتاب ، كـمـا أنّ آراءه المتمـيزة ومكانته العـلميّـة جعلت كثيرًا من المتأخرين يقبلون على آرائه يرصعون بها مؤلفاتهم ؛ إمّـا موافقة ، أو معارضة، أو استئناسًا ، وقلّـما يخلو كتاب نحويّ من كتب المتأخرين من آرائه ، غيـر أنّـهم نادرًا ما يشيرون إلى أيّ من كتب ابن خروف التي نقلوا عنهـا ، لكنّـها لا تخرج عن أحد كـتابين ؛ إمّـا شرح الكتاب ، أو شـرح الجمل . وبما أنّ آراءه في الكتابين متـوافقة ـ في الغالب ـ لذا يمكنـنا بكل اطمئنان معرفـة أثر شرح الجمل من خلال آرائه المبثوثة في كتب المتـأخرين دون النظر إلى مصدر تلك الآراء طالما أنّـها لا تتعارض مـع ما جاء في النّص ؛ فالذي يهم هو الرأي المطابق لما فـي شرح الجمل لا مسمّـى الكتاب الذي نقل عنه ذلك الرأي .

أمّـا آراؤه المذكورة في شروح الجمل فأغلب الظنّ أنها منقولة من شرحه على الجمل ، ولا ينصرف الذهن إلى سواه .

وممن نقل عنه من شـراح الجمل : الخـفاف (حـوالي سنة ٦٥٠هـ)، وابـن بزيزة (٦٦٠ هـ) ، وابن الضـائـع (٦٨٠هـ) ، وابن الفـخـار (٧٢٣هـ) ، وابن لبّ الغرناطيّ (٧٨٠ هـ) ، وغيرهم .

ونقل عنه على قلة : ابن عصفور (٦٦٩ هـ)، وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ).

ومن غير شـراح الجـمل : ابـن يعيش (٦٤٣ هـ)، وابن مـالك (٦٧٢هـ)، والرضي (٦٨٦ هـ) ، وأبو حيـان (٧٤٥هـ)، والمرادي (٧٤٩هـ)، وابن هشام

(٧٦١ هـ) ، والزركشي (٧٩٤ هـ) ، والسيوطي (٩١١ هـ) ، والبغدادي (١٠٩٣هـ) وغيرهم .

فابن بزيزة : ممن أكثر النقل عن ابن خروف ، فقد نقل عنه بالكثرة التي نقل بها عن أئمة النحويين من أمثال الخليل ، والأخفش ، وابن السرّاج ، وابن جنيّ ، والزمخشريّ .

ويتمثل النقل عنه في اعتراضاته عليه وتخطئته - وهو الغالب - وفي تأييده والدفاع عنه - أحيانًا - وفي النقل عنه دون إشارة أو عزو - أحيانًا أخرى - .

- فاعترض عليه قوله بأن الفعل في اسم الفاعل لا يكون إلاّ ماضيًا[١]. قال ابن بزيزة : « وهو تحكم لأن المقصود صورة العملية مطلقًا »[٢] . وابن خروف مسبوق في هذا الرأي بابن السيد[٣] فهو الأولى بالاعتراض عليه .

- واعترض عليه قوله بأنّه لا يسمّى اسم فاعل في الاصطلاح إلاّ ما كان من الفعل المتعدي ، وما كان من غير المتعدي فيسمى صفة للفاعل اصطلاحًا ، واسم الفاعل لغة[٤] . قال : « وأوّل من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيبويه ، والفارسي ، والزجاجي ، والزمخشري ، وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي »[٥].

- واعترض عليه منعه دخول اللام المزحلقة على الماضي الواقع خبرًا لـ « إنّ »[٦] .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٥٤٠.
(٢) غاية الأمل ٣٠٠/١ .
(٣) انظر اصلاح الخلل ٢٠٤ .
(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٣١ .
(٥) غاية الأمل ٢٩٨/١ .
(٦) انظر شرح ابن خروف ٤٥٦ .

قال : « فمنعه ابن خروف ، وهو غير ممتنع »[1] .

- واعترض عليه منعه فتح (إن) بعد القسم لعدم السماع والقياس[2]. قال : « وقوله خطأ ؛ أمّا سماعًا فلأنه ثابت من حكاية المتقدمين الثقات . وأمّا قياسًا فجرى على أصل ضابط الباب الذي أصّله ابن السرّاج »[3] .

- واعترض عليه قوله بأنّ « الأصل في الخفض للحروف مظهرة ، ومقدرة في الإضافة »[4]. قال : « وهذا غير صحيح لا يسلمه له سيبويه ولا الفارسي ... » . وقال : « والدليل على فساد ما زعمه ابن خروف من وجهين ؛ الأول : إنّه لو كان باب الإضافة على إضمار حرف الجر للزم أن يكون قليلاً ، لكنه كثر فليس على إضمار الحرف ، الثاني : إنّه لو كان كذلك لعدّ الحرف فاصلاً ، وذلك غير جائز .. »[5] .

- وخطّأه وخطأ غيره في اعتراضهم على أبي القاسم في إطلاقه أنّ ما لا يتعدى لا يرد إلى ما لم يسم فاعله[6] ، ووصف اعتراضهم عليه بالتعسف[7].

- وخطّأه لإجازته الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مع المصدر ، ولدفاعه عن قراءة ابن عامر[8] .

---

(١) غاية الأمل ٢٤٢/١ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٤٧٠ .

(٣) غاية الأمل ٢٥٥/١ .

(٤) شرح ابن خروف ٤٧٣.

(٥) غاية الأمل ٢٥٩/١ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٥٢٢ .

(٧) انظر غاية الأمل ٢٩٢/١ .

(٨) انظر شرح ابن خروف ٨٥٢ .

قال : « وقول ابن خروف في ذلك خطأ بنص الجماعة »[1] .

ـ وخطّأه في تعليله امتناع تثنية واحد العددي بأنّـه لا ثاني له من لفظه ، ولو كان له ثان لم يُقل لأحدهما واحد ، ولم يستحق هذا الاسم[2] .

قال : « وهذا الذي قاله ابن خروف خطأ محض ؛ أمّـا قوله : لا ثاني له من لفظه ، فغير معقول ؛ لأنّـك تقول : واحد وواحد ، فلولا استغناؤهم باثنين لساغ أن يقولوا : واحدين ، وواحدتين في المؤنث ... »[3].

وهذه المواقف التي خطّأه فيها كثيرة ، يطول بذكرها المقام . وبالمقابل فهناك مواقف أخرى وافقه عليها ، ودافع عنه وأيده فيها :

ـ فوافقه في أن ألف الاستفهام ليست عوضًا من الخافض في القسم[4].

ـ ووافقه في أن ترجمة أبي القاسم في (باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر) لا تعمّ[5].

ـ ووافقه في أنّ باب التاريخ ليس فيه تغليب مؤنث على مذكر ـ كما زعم ابن بابشاذ ـ وإنما أرخت العرب بالليالي لا بالأيام ؛ لأنّ الشهر العربي قمريّ ، فلو أرخوا بالمذكر الذي هو اليوم ، لسقطت ليلة من الشهر[6] .

---

(١) غاية الأمل ٢/٤٩٦ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٦٣١ .

(٣) غاية الأمل ٢/٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٠٩، وغاية الأمل ١/٢٨٤ .

(٥) انظر شرح ابن خروف ٦٠٣ ، وغاية الأمل ١/٣٤٣ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٦٨١ ، وغاية الأمل ٢/٤٠٩ .

- ووافقه في عدم اختصاص « راكب » براكب البعير[1].

ومن المواقف التي تأثر فيها ابن بزيزة بابن خروف نقله عنه دون عزوٍ إليه أو إشارة . وقد تبينت بعضها ، ولعل هناك الكثير مما لم أتبينه .

- فقد نقل عنه قوله في باب العدد : « وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك » [2].

- ونقل عنه تعريف الإقحام، وهو وضع الشيء في موضع لا يستحقه[3].

وأثر ابن خروف على ابن بزيزة ظاهر في شرحه ، إذ يتضح فيه أنّه كان يضع شرح ابن خروف نصب عينيه ، ويتعهده بالنقد والاعتراض تارة ، وبالمؤازرة والتأييد تارة أخرى ، فلا يعدم من التأثر به صراحة أو ضمناً ، تماماً كما هو حال ابن خروف من ابن بابشاذ .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٦٨٦ ، وغاية الأمل ٢/٤١٧ .

(٢) شرح ابن خروف ٦٣٧ . وانظر العبارة نفسها مع اختلاف يسير في غاية الأمل ٢/٣٧٦ .

(٣) انظر شرح ابن خروف ٧٦٦ ، وغاية الأمل ٢/٤٥٤ .

أمّا الخفاف، محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي ، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل ، فقد اعتمد اعتمادًا كبيرًا على شرح ابن خروف ، فكان كثير التعقيب عليه والانتصار لابن بابشاذ ، كما كان كثير النقل عنه .

ـ فتعقبه عندما خطّأ ابن بابشاذ لخلطه بين الآباء والأحياء ، والقبائل والأمهات[(١)]. قال : « إذا جاز على الإتساع فلا ينبغي أن يخطّأ ، ولكن ولع المتأخر بالرد على المتقدم ، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك ما أمكن تصحيح كلامه، والفضل للمتقدم »[(٢)] . ويقول في موضع آخر منتصرًا لابن بابشاذ ضد ابن خروف : « والذي أقوله : إن إنحاء المتأخر على المتقدم هو الخطأ بعينه ... »[(٣)] .

ويقول أيضًا : « فالعجب من إنحاء ابن خروف عليه ، وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه وردّه »[(٤)] .

ويقول : « إن في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لعجبًا من جهة أنّه ولع بردّ أقواله ، ولا يبدي لذلك وجهًا »[(٥)] .

ويقول بعد أن يثني على ابن بابشاذ : « ومن أكمل ضلال المرء عدم الإقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيرًا ما ينحى عليه ، والعكس ألزم »[(٦)] .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٩٣٣ .
(٢) المنتخب ١/٥٨ .
(٣) السابق ٢/٦٣٦ .
(٤) السابق ٢/٦٨٩ .
(٥) السابق ٣/٧٩٥ .
(٦) السابق ٣/٩٠٨ .

ولم يكن الخفاف دائم العداء لابن خروف ، بل كان يلقبه أحيانًا بالأستاذ ، والمرحوم(1).

و كان يأخذ عنه ؛ ويشير أحيانًا ، وأحيانًا كثيرة لا يشير ؛ فقد نقل عنه العلل المانعة من الصرف(1) ، ونقل عنه في المعدول إلى فعالِ في المصدر أن القصد بذلك المبالغة(3) ، ونقل عنه بعض تعليقاته على الأبيات(4).

كما نقل عنه أبوابًا بأكملها دون عزو أو إشارة ؛ ففي باب ما ينصرف وما لاينصرف نقل نقلاً حرفيًا ما يقرب من سبع صفحات(5) . واستمر نقله عنه في موضع آخر من نفس الباب إلى نهايته(6) .

ونقل عنه في (باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان) ما يقارب عشر صفحات(7) .

ونقل عنه في (باب المعدول على فعالِ) ما يقارب خمس صفحات(8).

ونقل عنه في (باب الاستثناء المقدم) ما يقارب أربع صفحات(9) .

هذا ما استطعت أن أقف عليه من نقول الخفاف عن ابن خروف، ولعل هناك نقولاً أخرى لم أقف عليها .

---

(1) انظر على سبيل المثال المنتخب 1/5 ، 11 ، 57 ، 180، 2/509 ، 307، 354 ، 636، 3/908 .

(2) انظر المنتخب 1/5 ، وانظر شرح ابن خروف 893 .

(3) انظر المنتخب 1/82 ، وانظر شرح ابن خروف 947 .

(4) انظر على سبيل المثال المنتخب 1/180 ، 2/258 ، 509 .

(5) انظر شرح ابن خروف 893 - 901 ، ويقابلها في المنتخب 1/6 - 12 .

(6) انظر شرح ابن خروف 930 - 932 ، ويقابلها في المنتخب 1/54 - 55 .

(7) انظر شرح ابن خروف 942 - 945 ، ويقابلها في المنتخب 1/57 - 66 .

(8) انظر شرح ابن خروف 951 - 956 ، ويقابلها في المنتخب 1/82 - 85 .

(9) انظر شرح ابن خروف 967 - 971 ، ويقابلها في المنتخب 1/120 - 123 .

ولم يقتصر الأمر على نقله صفحات وأبواب بأكملها ؛ بل كان ينقل عنه التصحيفات كما هي ، ويبني عليها الكلام ؛ ففي شرح ابن خروف جاءت كلمة « صفارِ » ـ بالصاد ـ مصحفة [١]، وجاءت في تنقيح الألباب بالسين على الصواب[٢] ، و « سفارِ » : اسم ماء لبني مازن بين البصرة والمدينة ، وذكر ياقوت أنه معدول عن مسافر[٣] ، فنقلها الخفاف بالصاد مصحفة كما جاءت في شرح ابن خروف ، وكان من الممكن عزو الخطأ إلى الناسخ لولا أنّه بيّـن أصلها قائلاً : « ثم ينبغي أن ينبّه على ما عدلت عنه ، وهي صفة مشتقة من « صَفِرَ يصفَر » إذا خلا ؛ يقال : صفِرت يده من الدراهم ، إذا خلت ، فيكون المسمّي أراد أن يسمّي ذلك الماء صفِرًا فعدل عنه إلى صفارِ كما عدل عن عامر إلى عُمر ونحوه » [٤] .

وبلغ الأمر بالخفاف إلى أن يتبنى آراء ابن خروف ، وينقلها وكأنما هو صاحب الرأي ، وقد ترتب على هذا النقل أن خلط محقق المنتخب بين كلام الخفاف وكلام ابن خروف ، وبنى على هذا الخلط قسم الدراسة ، ولم يتنبه إلى ذلك ؛ فنراه يقول : « وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعالِ عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصرًا لابن بابشاذ : وهذا كله هذيان »[٥] .

---

(١) انظر ص ٩٤٨ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ل ٨٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ٢٢٣/٣ . وانظر الكتاب ٢٧٩/٣ ، وما بنته العرب على فعالِ ٣٥ ، واللسان « سفر » ٣٧١/٤ .

(٤) المنتخب ٧٩/١ وقد وردت بالصاد أيضًا مرتين في صفحة ٨١ منه .

(٥) المنتخب / قسم الدراسة ٣٣/١ تحقيق : أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين .

والصواب أن عبارة : « وهذا كله هذيان » هي عبارة ابن خروف يوجهها لابن بابشاذ[1] ، وليست للخفاف كما زعم محقق المنتخب ، وكذا الكلام الذي قبل هذه العبارة ، والباب كله منقول من شرح الجمل لابن خروف ـ كما بينت سابقًا ـ ولو اطلع محقق المنتخب على شرح ابن خروف لأعفاه ذلك من الوقوع في مثل هذا الخطأ ، إلاَّ أن تكون رداءة المخطوط قد حالت دون ذلك .

أما ابن الضائع، وهو أبو الحسن ، علي بن يوسف الكَتَّاميّ الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) ؛ فقد ذكر ابن خروف في نحو اثنتي عشر ومائة موضع من شرحه على الجمل ، وهو كثير بالنسبة إلى بقية النحويين ماعدا سيبويه والسيرافي والزجاجي .

وقد تراوح نقله عنه ما بين اعتراض ، أو تأييد ، أو نقل دون تعليق .

- فاعترض عليه منعه نحو : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ » ، ولا يرى ابن الضائع امتناعها ؛ بل يحكم عليه بالضعف كابن بابشاذ[2] .

- وأيده في حمله قولهم : ما زاد إلاّ ما نقص على الاستثناء ، وقال: « وهو عندي الصحيح » [3].

- ونقل عنه آراء كثيرة دون تعليق في مواضع شتى ؛ منها قوله : « على أنّ ابن خروف قد أجاز ترخيم المستغاث به إذا لم تزد فيه زيادة »[4] . ولم يعلق عليه برفض أو قبول .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٩٥٤ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٥٦٢ ، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٢/١ ، ولابن الضائع ل ٢٩ أ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢٢٣ ب . وانظر شرح ابن خروف ٩٧٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٥٧ أ . وانظر شرح ابن خروف ٧٤٥ .

أمّا ابن الفخار ؛ أبو عبدالله محمد بن علي ، المتوفي سنة (٧٥٤هـ) فقد ضمّن شرحه طائفة لابأس بها من آراء ابن خروف، معارضًا له ـ في الغالب ـ ، وعارضًا لرأيه دون تعليق ـ نادرًا ـ وتكاد تنعدم موافقته له في الرأي .

ـ فخالفه في نسبة اسمية « ما » وحرفيتها لسيبويه والأخفش[١] ، وفي كونها مبهمة تقع على كل شيء مطلقًا؛ قال :« والأكثر خلاف هذا المذهب »[٢].

ـ وخالفه في جواز توكيد المثنى بجميع ألفاظ التوكيد على مذهب الكوفيين[٣] .

ـ واعترض عليه إنكاره تقدير« قد » مع الفعل الماضي الواقع حالاً[٤].

ـ وخالفه في قوله بجواز عمل صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى الماضي، لما فيها من معنى المبالغة[٥] .

أمّا ابن لبّ ، أبو سعيد، فرج بن قاسم بن لب الغرناطي ، المتوفى سنة (٧٨٢ هـ) ، وصاحب التقييد على جمل الزجاجي ؛ فهو أقل من سابقيه نقلاً عن ابن خروف ، وشرحه عبارة عن مناقشة لآراء العلماء في القضايا النحوية ؛ لذا فقد تطرق لآراء ابن خروف لما لها من تميّز خاص ، ولا سيما كونه شارحًا لكتاب سيبويه ، فكان يؤيده أحيانًا ، ويخطئه أخرى ، ويترك الرأي دون تعليق في بعض الأحيان .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٩/١ ، وشرح ابن خروف ٢٩٣ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ١١٢/١ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١٩٣/١ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٣٨ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢٥٧/١ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٨٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٥١ .

ففي باب كان وأخواتها ذكر المذهب الأول وهو تجردها من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، والمذهب الثاني ، وهو دلالتها على الحدث والزمان معًا ، وهذا الأخير هو مذهب ابن خروف وغيره ، فبعد أن ذكر حجج الفريقين ، وتأوّلهما لكلام سيبويه قال : « وبالجملة فكلا المذهبين ممكن أن يقال ، وله وجه ، وكلام سيبويه يحتمله ، وفي المسألة اضطراب كما ترى ، واللّه الموفق للصواب برحمته »[1] .

- وفي حكم الاسم والخبر إذا كانا معرفتين ذكر مذهب ابن خروف في اعتبار المعلوم والمجهول ، وخطّأه فيه ، وناصر مذهب ابن بابشاذ[2] .

- وفي باب الاشتغال ذكر مذهبه في جواز العطف على الجملة الصغرى[3]. ولم يبدِ معارضة أو قبولا .

- كما ذكر مذهبه في امتناع بناء « كان » الناقصة وسائر أخواتها للمفعول مطلقًا[4] .

أما أثر شرح الجمل في غير شراح الجمل ، فقد ظهر جليّـًا عند ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

فابن مالك، جمال الدين محمد بن عبداللّه الأندلسيّ ، المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، صاحب المؤلفات العظيمة التي انتشرت وذاع صيتها في الشرق والغرب وعلى رأسها الألفية التي اعتمدت للتدريس في الجامعات ، حتى أصبح لصاحبها مكانة لا يدانيه فيها أحد ؛ ممن تأثر بآراء ابن خروف تأثرًا كبيرًا ، إلاّ أنّ

---

(١) تقييد ابن لب ٥٧٣/٢ - ٥٨١ . وانظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ٤١٧ .

(٢) انظر تقييد ابن لب ٥٢١/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٢٥ .

(٣) انظر تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٠٩ .

(٤) انظر تقييد ابن لب ٥٨٩/٢ - ٥٩٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٥٠ .

هـذا الأثر لم يظـهـر واضـحًا من قـبل لقلة انتشـار مـؤلفات ابن خـروف بالنسبـة لمؤلفات ابن مالك ، ولذلك أسباب عديـدة منـها :

١ ـ مكوث ابن خروف في موطنه، وعدم نزوحه إلى المشرق كما فعل ابن مالك.

٢ ـ ضياع بعـض مؤلفاته ، وقلة نسخ بعضـها وندرتها ورداءة خطها واهتـرائها مما دعا كثيرًا من الدارسين إلى العزوف عن تحقيقها .

٣ ـ قلة مؤلفاته بالنسبة لمؤلفات ابن مالك المتنوعة .

وبعد أن توافرت لدينا بعض مؤلفـات ابن خروف استطيع أن أقول بشيء من الاطمـئنان : إن ابن خروف رافـد من روافد ابن مـالك الكبيـرة ، وهو القنطرة التي كان يعبـر عليها للتوصل إلى مذهب سيبويه ؛ إذ ضمّن مؤلفـاته الكثير من آراء ابن خروف ، ووافـقه في كثيـر منها ، وخالفه في بعـضها ، ولم يعلق عليـها بشيء في بعضها الآخر ، كما نقل عنه في بعض المواضع دون أن يصرح بنقله عنه .

وقد وافقت هذه النقول ما جاء في شرح الجمل .

ـ فنراه يستأنس بقول ابـن خروف ليدلل على صحة فهمـه لمذهب سيبويه ، يقول في شرح التسهيل عن « مذ ، ومنذ » : « ... وإذا وليـهما جملة تامة ، فـهما عند سيبويه ظرفان مـضافان إليـها ؛ فإنّـه قـال في باب ما يضاف إلى الأفـعال من الأسمـاء : ومما يضـاف أيضًا إلى الفـعل مذ في قـولهم ما رأيتـه مذ كـان عندي ، ومنذ جاءني . وقال ابن خروف في الشـرح : وأمّـا مذ ومنذ فمن الظروف ، وهما مـضافـان إلى الفـعل عنده لا على حـذف مـضاف ، ولولا ذلك لم يدخـلهمـا في الباب . وقول السيرافي موافق لقوله ، فمن زعـم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه »[1] .

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٦ ، وانظر الكتاب ٣/١١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦٢ .

- ويقول في شرح الكافية الشافية عن « حبذا » : « والحاصل أن (حبّ) فعلٌ فاعله (ذا) » ، ثم يدعم صحة مذهبه بقول ابن خروف ؛ فيقول : « قال ابن خروف بعد أن مثّل بـ (حبذا زيد) : (حب) : فعل ، و (ذا) : فاعلها ، و (زيد) : مبتدأ وخبره : (حبّذا) ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك . هذا قول ابن خروف ، وكفى به »[1] . فاكتفى بقول ابن خروف ليثبت صحة فهمه لمذهب سيبويه .

- ويحتج بآراء ابن خروف ليدعم مذهبه ، فيقول : « وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن بَرهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً »[2].

- كما يستند إلى آراء ابن خروف - وغيره من الأئمة - ليدلل على قوة ماذهب إليه ؛ ففي مجيء « الذي » مصدريه يقول : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس ، وبه أقول ، وهو اختيار ابن خروف »[3] .

وفي جواز استثناء النصف والأكثر يقول : « وكلاهما جائز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وممن وافقهم ابن خروف »[4] .

- وكان ابن مالك يناقش آراء ابن خروف ويخالفه في بعض الأحيان ؛ فخالفه في عامل النصب في المستثنى ، فبعد أن ذكر الرأي الأول قال : « الثاني :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ ، ١١١٨ ، وانظر الكتاب ١٨٠/٢ ، وشرح ابن خروف ٥٩٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣ . وانظر شرح ابن خروف ٩١٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٢٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٩٣/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٧ .

أن الناصب ما قبل إلاّ على سبيل الاستقلال - وهو قول ابن خروف - وهو أيضًا حكم بما لا نظير له ... »[1] .

- ويقول في (ما خلا) ، و (ما عدا) : « وذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصب (ما) وصلتها على الاستثناء . وهو غلط منهما ؛ لأن المنصوب على معنى لايقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لابها، كما هو قائم بما بعد (غير) ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان »[2].

- وخالفه في عامل الحال ؛ قال : « وعاملها (أحقُّ) أو نحوه مضمرًا بعدهما لا الخبر مؤولاً بمسمى، خلافًا للزجاج ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا ، خلافًا لابن خروف »[3] .

- وردّ ابن مالك ردًا مطولاً في العامل في الظرف في نحو : « زيد خلفك » وناقشه في ذلك بما يطول به المقام ، وقد تعرضت إليه فيما سبق[4] .

ولـمّا كان ابن مالك واضعًا شرح ابن خروف نصب عينيه فقد تأثر به عن قصد أو عن غير قصد ، فتبنى بعض آرائه ، وتكلم حولها بما يشبه ما تكلم به ابن خروف ولم يصرح بنقله عنه ؛ من ذلك ما ذكره عن سيبويه في جواز التعجب من الفعل الرباعي بالهمزة ؛ فقد ذكر عن سيبويه ما جاء في باب في أول كتابه وهو قوله : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ؛ وبناؤه أبدًا من فَعَلَ وفَعِلَ و فَعُلَ ، وأفعَل » ، كما ذكر ما جاء في

(١) شرح التسهيل ٢٧٧/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٦٢ .

(٣) التسهيل ١١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣١٤/١ - ٣١٥ . وانظر ما سبق (موقفه من سيبويه) وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤ .

آخر كتابه ، وهو قوله : « هذا باب ما يستغنى فيه عما أفعله بما أفعل فعله » . ونقل نفس العبارات التي نقلها ابن خروف من البابين[1] ؛ ولَـمُّ شَـتات المسألة من أول الكتاب وآخره لا يفعله إلاَّ متمرس بالكتاب ، عارف بخباياه وتناثر قضاياه .

كما يستبعد أن يكون ابن مالك قد استدل على وجود القضية في هذه المواضع المتناثرة ، ونقل مانقله ابن خروف ، وعلق بما علق به عن طريق المصادفة !!

ويتضح أثر ابن خروف في ابن مالك جليّـًا في موقفه من القراءات الشاذة ، وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف ، وموقفه من الضرورة الشعرية .

فابن مالك يستشهد بالقراءات الشاذة ، ويذبّ عنها ، ويلتمس لها وجهًا ولو بعيدًا في العربية ، ولم يبال برد كثير من النحويين لهذه القراءات [2] ، وهذا الموقف ذاته سبق أن رأيناه عند ابن خروف إزاء القراءات الشاذة[3] .

أما استشهاد ابن مالك بالحديث وكثرة ذلك عنده فهو مسبوق فيه بابن خروف الذي يُعتبر رائد هذا الاتجاه ، إلاّ أنّ هذه الظاهرة انتشرت وذاعت عن ابن مالك أكثر من انتشارها وذيوعها عن ابن خروف للأسباب التي ذكرت آنفًا ؛ وهي قلة انتشار مؤلفات ابن خروف ، وكثرة مؤلفات ابن مالك .

ومن سمات هذا التأثر التوافق بينهما في نصّ الأحاديث ، فبعض الأحاديث وردت عند كليهما بنصّ مخالف للمشهور في كتب الصحاح ؛ من ذلك الحديث الذي ذكراه في صفته - ﷺ - وهو : « شثن أصابعه »[4] ؛ ففي جميع المصادر التي اطلعت عليها : « شثن الكفين » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٦/٣ ، ٤٧ ، وانظر ما يقابلها في شرح الجمل لابن خروف ٥٧٥ .

(٢) انظر قسم الدراسة من شرح التسهيل ٤٦/١ ، ومن شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٢٣ ، ومن شرح الكافية الشافية ٨٨/١ .

(٣) انظر ص ١٠٣ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

ومن ذلك أيضًا الحديث الذي ذكراه عن عائشة - رضي اللّه عنها - عن أم زرع ، وهو قولها : « صفر وشاحها »[(١)] ، فهو في جميع المصادر التي اطلعت عليها :« صفر ردائها» ولم أقف عند غيرهما على الرواية التي ذكراها ، فليس لهذا تفسير سوى أنّ ابن مالك إمّا أن يكون قد نقل عن ابن خروف ، أو أن يكون قد اطلع على المصدر نفسه الذي اطلع عليه ابن خروف ، وهو من المصادر النادرة - واللّه أعلم .

وابن مالك يوافق ابن خروف في مفهوم الضرورة على أنّها تكمن فيما لامدفع له ولا محيص عنه ، وبمعنى أدق هي ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أمّا ما يمكن أن يحلّ غيره محلّه مع سلامة النظم والمعنى فليس ضرورة [(٢)]. وهو مذهب مغاير لما عليه أكثر النحويين ؛ إذ الضرورة عندهم هي ما ورد في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

ويتردد عند ابن مالك نفيه للضرورة عن كثير من الأبيات التي خالفت مااستقر في مذهبه ، وهذا ما رأيناه سابقًا عند ابن خروف ، وقد مرّ بنا نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة [(٣)].

هذا وقد استفاد ابن مالك من آراء ابن خروف ، ووافقه في كثير منها ، وصرّح بذلك في بعض المواضع ، وسكت عن أكثرها ، وهذا ما يستوجب دراسة متأنية مستقلة .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٦٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣/١ .

(٣) انظر ص ١٢١ من قسم الدراسة .

أمّا أبو حيّان ، وابن هشام ، والسيوطيّ . فقد كانت كتبهم - ولا سيّما الارتشاف ، والمغني ، والهمع - عبارة عن موسوعات حشدت آراء النحويين من لدن سيبويه ومن قبله إلى العصر الذي عاشوا فيه ، فكان لآراء ابن خروف أهميّة خاصة استدعت ذكره في كثير من المواضع ، ولا يخرج موقفهم منه عن كونه تأييدًا له ، أو معارضة ، أو حيادًا ، وليس ثمّة مواقف متميزة تستدعي الذكر إلاّ ما يلاحظ من الاعتداد بآرائه ، ووضعه في مصاف أئمة النحويين ، واقتران اسمه بأسمائهم .

- ففي باب المبتدأ والخبر يقول أبوحيّان : « فأما قولهم : كلّ رجل وضيعته ، وكلّ ثوب وقيمته مما الواو صريحة في المصاحبة ؛ فمذهب البصريين : أنّ الخبر محذوف وجوبًا ، وتقديره : مقرونان . ومذهب الكوفيين : أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، أو قامت الواو مقام مع ، وهو اختيار ابن خروف »(١) .

- ويقول ابن هشام : « وإنّما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك : نعم الرجل زيدٌ كون زيد خبرًا لمحذوف ، مع إمكان تقديره مبتدأ ، والجملة قبله خبرًا ؛ لأنّ نعم وبئس موضوعان للمدح والذمّ العامين » ...

ثم يقول : « على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ ، وما قبله خبر . وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش . وهو ظاهر قول سيبويه ... »(٢). فاعتدّ برأي ابن خروف ، وقوّاه بأنّه ظاهر كلام سيبويه .

ويقول السيوطي في باب ظنّ وأخواتها عن حذف المفعولين أو أحدهما : « وأمّا حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من : أظن أو أعلم زيدًا

---

(١) الارتشاف ٣٢/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤ .

(٢) المغني ٦٦٧/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٩٤ .

منطلقًا ـ دون قرينة ـ ففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقًا . وعليه الأخفش ، والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، لعدم الفائدة »[1] .

وبعد فالحديث عن أثر شرح الجمل في الخالفين حديث طويل يضيق به المقام ، وخليق به أن تفرد له دراسة مستقلة ، فمؤلفات المتأخرين تفيض بآراء ابن خروف التي حظيت بأهميّة خاصة لديهم .

ولـمّا كانت الإشارة إلى كتب ابن خروف التي استقوا منها آراءه نادرة ، وفي ذات الوقت فهي تتطابق مع آرائه التي جاءت في شرح الجمل ؛ لذا فقد استطعت أن أتبيّن من خلالها أثر شرحه في الخالفين .

(١) الهمع ٢/٢٢٥ . وانظر شرح ابن خروف ٣٦٦ .

المبحث التاسع
قيمة الكتاب العلمية
والمآخذ عليه

المبحث الثامن (قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه)

تميّـز شرح الجمل لابن خروف بميزات عديدة ، جعلت له أهميّـة خاصة بين المؤلفات النحويّـة الأخرى ؛ فمن هذه المميزات :

١ - أنّـه أنسب مصدر يصار إليه للوقوف على آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ، لما يمتاز به عن شرح الكتاب من حسن التبويب ، وسهولة التناول ، بالإضافة إلى اكتماله بعد أن عثر أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ -نفعنا اللّه به وبعلمه- على الجزء الثاني منه ، وهو في سبيله للتحقيق .

٢ - يعدّ شرح ابن خروف مرجعًا مهمًا لأبيات الجمل ، فقد أتى عليها كلّها - ما عدا واحدًا منها أشرت إليه في شواهده الشعرية .

٣ - اشتمل شرح ابن خروف على فوائد جمّة ، فقد جمع إلى جانب النحو والصرف ، اللّغة والأدب والتاريخ والسير والأخبار والتراجم ؛ فهو ينسب الشاهد الشعريّ ، ويذكر الاختلاف في نسبته ، ويذكر ترجمة الشاعر ؛ اسمه ولقبه وسبب تسميته بهذا الاسم أو اللقب . ولا يغفل ذكر المناسبة التي قيل فيها البيت ، ويسرد الأبيات التي قبله والتي بعده ، ويشرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام للبيت ، والتوجيهات اللّغوية والنحويّة فيه . ويتعرض للغات القبائل ، وأيام العرب ، ووقائعهم وسيرهم وأخبارهم .

والأبيات وما يتعلق بها كلّها دليل على ذلك .

٤ - حفظ لنا نصوصًا نادرة من كتب مفقودة[1] ؛ فقد دوّن في شرحه نصًا لابن الطراوة ، ونصًا لابن الأخضر ، ونصًا لابن أبي العافية .

---

(١) انظر ما سبق في مصادره .

٥ - نقل لنا آراء كثيرة لنحويين تعزّ مؤلفاتهم في المكتبة العربيّة - وإن كثرت آراؤهم في أمهات كتب النحو - كعبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب .

٦ - صحّح لنا عددًا من آراء الزجاجي وشراح الجمل التي كان يراها وهمًا في نظره .

٧ - أوضح بعضًا من عبارات سيبويه التي وردت مبهمة وفهمها بعض النحويين بخلاف ما هي عليه .

٨ - صوّب رواية بعض الأبيات ونسبة بعضها . وقد أشرت إلى ذلك في شواهده الشعرية .

٩ - وأخيرًا أسهم شرح الجمل لابن خروف في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلَّف يعرف قيمته من اطّلع على كتب النحو المتأخرة ، ولاحظ كثرة تعرّض مؤلفيها لآراء ابن خروف ومناقشتها . كما يتجلى فيه النمط الذي كان يسير عليه نحاة الأندلس ؛ كالميل إلى شرح المختصرات ، والاتجاه النقدي ، والمناظرات المحتدمة ، والأخذ بالقراءات الشاذة والدفاع عنها ، وكثرة الاستشهاد بالحديث ، وغير ذلك من الظواهر التي تميز بها النحو في تلك الحقبة[1] .

وعلى الرغم من كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح إلاّ أنّه لايخلو من بعض الهنات التي لا تقلل من شأنه وقيمته ، فبالإضافة إلى الملاحظات التي ذكرت في أسلوبه أورد الملاحظات التالية :

١ - الخطأ في نسبة بعض الأبيات . وقد أشرت إلى ذلك في مبحث شواهده الشعرية بما يغني عن إعادته .

---

(١) انظر اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر في مقدمة نتائج الفكر ص ١٢ .

٢ - إعتماده الكبير على ابن هشام اللخمي فيما يتعلق بالأبيات ، حتى إنّه كان ينقل الأخطاء عنه كما وردت عنده[١] .

٣ - عدم اطلاعه على نسخ أخرى لكتاب الجمل غير التي بين يديه ، كما اطلع على نسخ كتاب سيبويه وألمَّ بها ؛ قال في باب كان وأخواتها : « ونقص أبو القاسم من الثلاثة عشر دام »[٢] . وهي موجودة في بعض النسخ ، وقد أثبتها أكثر شراح الجمل[٣] .

٤ - عدم الدقة في نسبة بعض الآراء ؛ فقد ذكر أن لفظ الجلالة أصله « ألِـهَ » ، و « لاهَ » ؛ قال : « وكلاهما قول سيبويه »[٤] .

والظاهر أنّ الأول هو مذهب سيبويه ، وهو المشهور عنه ؛ قال في الجزء الثاني من الكتاب : « وكأنّ الاسم - واللّه أعلم - إله »[٥] . أمّا الثاني فقد رواه عن بعضهم ؛ قال في الجزء الثالث من الكتاب : « وقال بعضهم : لَهْيَ أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا، وإنّما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه »[٦] .

---

(١) انظر موقفه من ابن هشام اللخميّ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ص ٤١٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ . وهي موجودة في طبعة الجمل المتداولة ص ٤١ ، وتسقط من النسخة م كما ذكر المحقق .

(٤) ص ٢٤٦ .

(٥) الكتاب ١٩٥/٢ .

(٦) الكتاب ٤٩٨/٣ .

فاتضح من النصّ أنّ مذهب سيبويه الأوّل ، أمّا الثاني فقد رواه عن بعضهم على سبيل الحكاية ، لا أنّه مذهب يرتضيه .

وحكى الزجاج عن سيبويه الاشتقاقين ، فرد عليه تلميذه الفارسي وغلّطه ، كما ردّ على ابن خالويه لدفاعه عن الزجاج[1] .

- كما نسب لسيبويه استواء الرفع والنصب في النفي في نحو : ما زيداً ضربته ، وما زيدٌ ضربته ، قال : « وهو الظاهر من كلام سيبويه ؛ لأن الموضع لايختص بالفعل دون الاسم »[2]. أما نص سيبويه في ذلك فهو : «... وذلك قولك ما زيداً ضربته ... ثم يقول : « وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى »[3] . فالظاهر من كلام سيبويه قوة الرفع على النصب لااستواؤهما وهو المشهور عنه[4] .

- وذكر أن قياس تثنية (أفعل فعلاء) في باب التوكيد قياس (أحمر حمراء) قال : « ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس »[5].

وقد منعها البصريون ، وردّ عليه أبو علي الشلوبين ردًا مطولاً في ذلك[6].

هذا والكتاب جيّد بجملته ، له قيمة علميّة عالية ، يشهد بها كل من اطلع عليه ، يدل على ذلك نقول المتأخرين عنه ، وتعليقهم على ما ورد فيه من آراء ، ويكفي أنّه الأثر الوحيد الذي عثر عليه مكتملاً لابن خروف ؛ إذ إنّ شرحه لكتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لم يعثر إلاّ على جزء منه معظمه من أبواب الصرف ، ويفتقر إلى دقة التبويب التي تميز بها شرح الجمل .

(١) انظر « تجربتي مع الكتاب » للشيخ عبدالخالق عضيمة في مقدمة فهارس كتاب سيبويه ١٤-١٥ .

(٢) ص ٤١٠ .

(٣) الكتاب ١/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ ، والارتشاف ٣/١٠٨ .

(٥) ص ٣٣٨ .

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠ .

خاتمة الدراسة

الحمد للّـه الذي بنعمته تَتِـمُّ الصالحـات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

أحمده سبحانه على أن أعانني على إتمام هذا البحث بعد رحلة طويلة بلغ في نهايتها الكتاب مأمنه ، وإني لأرجو أن يكون قد بلغ الغاية التي كنت أتوخاها ، وأسأل اللّـه العلي العظيم أن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به ، إنّـه ولي ذلك والقادر عليه .

أمّـا بعـد . . . فإن لكل غـرس نافع ثمـرة ، وثمـار هذا العمل أوجـزها في النقاط التالية :

١ - لو لم يكن لهذا العـمل مناقب سوى إخراج الكتـاب من حيّز العدم إلى حيّز الوجود لكان ذلك في حـدّ ذاته – على ما أظن - عملاً طيبًـا ينتفع به طلاب العلم ، وإضافة جديدة في مكتبة النحو العربي .

٢ - كشفت لـنا هذه الدراسة النقاب عن شخـصيّـة نحوية طالما سمـعنا عنها في شرح المفـصل للزمـخشري وشـرح الكافيـة للرضيّ ، وفي كتب ابـن هشام والسيـوطي ، وغيـرها ، وجـعلتنا نضع أيدينا على المنابع الأصليـة لآراء ابن خروف التي كـثر ترددها في كتب النحـو المتأخرة ، وأصبح لها مكانة إلى جانب آراء النحاة المشهورين .

٣ - أوضحت الـدراسة منهج ابن خـروف ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشـواهده في شرح الجـمل . كما كـشفت عن موقـفه من أدلة الصناعة ، ومن البـصريين والكوفيين ، ومن بعض النحاة السابقين ، ومن صاحب الجمل .

٤ ـ كشفت الدراسة عن آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ؛ فهو لا يتعصب لمذهب دون الآخر ، وإنّما يهمه الرأي الصائب ـ وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على آرائه شأن نحاة الأندلس ـ وقد خالف البصريين ، كما خالف سيبويه في بعض الآراء .

٥ ـ حدد البحث مكانة شرح ابن خروف بين شروح الجمل الأخرى ، وذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين منهما .

كما أظهر البحث أثر هذا الشرح في الخالفين ، وقيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

وبعد ..

فإنّي أناشد كلّ من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكوراً ، فهذا جهد المقلّ ، وإني لأعترف بقصر الباع وقلّة الزاد ؛ فإن وُفقت فهو بفضل من اللّه ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي أخلصت النيّة وبذلت الجهد ، وباللّه التوفيق .

******



القسم الثاني ﴿ التحقيق ﴾

- وصف نسخة الكتاب .
- منهج التحقيق .
- النص المحقق .

وصف نسخة الكتاب

اعتمدت في (شرح الجمل لابن خروف) على نسخة وحيدة ، محبّسة على خزانة جامع الشرفاء بمرّاكش ، صوّرها سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتي - جزاه اللّه خيرًا - من خزانة جامع ابن يوسف بمرّاكش [1] وذكر أنّ رقمها ٢١٤ ، وأودعها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم (٤٧٨) ، وحصلت منها على صورة وميكروفيلم .

عدد صفحاتها (١٩٤) صفحة ، في كل صفحة منها (٢٦ سطراً)، وفي كل سطر منها (١٦ كلمة) تقريباً .

تبدأ بخطبة الكتاب ، وتنتهي بنهاية السطر الثامن من باب الهجاء . خطّها أندلسيّ دقيق ، كتبت عنوانات الأبواب بخطّ عريض واضح . وهي خلو من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ .

صفحة العنوان فيها كتابات لا يكاد يُقرأ منها سوى بعض الكلمات ، وبها ختم عتيق يصعب قراءته .

والنسخة مهترئة، وفيها آثار رطوبة وتآكل بفعل الأرضة ؛ ممّا أدّى إلى عدم وضوح بعض الكلمات وطمس بعضها .

والصفحة رقم (١٣٦) ، و (١٣٧) فيهما سواد طوليّ وتآكل ، فظهرت أنصاف الأسطر وطمست أنصافها الأخرى .

والصفحة رقم (١٦٢) فيها تآكل في ركنها الأيسر مما جعل الصفحة رقم (١٦٤) تظهر من تحتها في التصوير وكأنّها منها .

---

(١) وقع في فهرس النحو الصادر من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى صفحة ٢٨٣ أن مصدره من مكتبة الخزانة العامة بالرباط . والصواب ما ذكر أعلاه . انظر مقدمة البسيط ٨٢/١ .

ووجدت في هذه النسخة المصورة من مركز البحث العلمي سقطًا لم أتبيّن مقداره ، قدرته بورقة واحدة ، نقلها لي فيما بعد أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ - جزاه اللّه خيرًا - بخط يده في رحلة من رحلاته العلميّة إلى المغرب ، تعنّي أن يقصد مرّاكش ليطّلع على هذا السقط - أجزل اللّه له المثوبة والأجر .

والنسخة بها أسقاط استُدرِكت على حاشية الصفحة ، دلّت عليها علامة الإلحاق ، وهو خط يبتدىء من مكان السقط ثم ينعطف إلى يمين أو شمال . وبحواشيها تصحيحات وتعليقات ليست واضحة ، يشير بعضها إلى أنّها مقابلة ومصححة على النسخة الأم .

وهي نسخة مليئة بالتصحيفات والتحريفات والخروم والأسقاط . وتدل على جهل ناسخها بالنحو .

وبعد أن شارفت على النهاية أخبرني أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ أنّه عثر على الجزء الثاني من شرح الجمل لابن خروف ، وهو خلو من العنوان ، ومدرج تحت كتاب مجهول ؛ لذا كان اكتشافه حدثًا عظيمًا لا يتهيّؤُ إلا لمن خبر أسلوب ابن خروف ، وتمرّس في خط الناسخ ، ولمن كانت له صلات طيّبة بالمغاربة ، وبالتراث الأندلسي ، ومن كان همّه العلم والمعرفة قبل كل شيء .

وقد أهدى إليّ أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ - متعه اللّه بالصحة والعافية ، ونفعنا بعلمه - شريطًا مصورًا لهذا الجزء ، وحثني على تحقيقه ، وسأمتثل لرغبته ، وأبدأ العمل فيه - بحول اللّه وقوته - عقب انتهائي من الجزء الأوّل - وباللّه التوفيق .

منهج التحقيق

قبل أن أشرع في نسخ المخطوط ، وبعد أن عقدت العزم على تحقيقه أكببت على كتب تحقيق التراث أتذاكرها لأسير في عملي بخطى ثابتة ، ثم بدأت في نسخه وفق قواعد الرسم الإملائي السائدة ، حريصة على أن أنقل مضمونه بالصورة التي وضعه عليها مؤلفه ، وقد أخذ مني نسخه وقتًا طويلاً لرداءة المخطوط والخط معًا .

ولم أكن أتدخل في النصّ إلاّ بقدر ما يقيم أوده ، ويصلح معوجّه ، ملتزمة بقواعد التحقيق الصحيحة المشهورة عند أهل الصنعة ؛ وذلك على النحو التالي:

١ - ضبطت نص الكتاب بعلامات الإعراب ، كما ضبطت الأبنية التي قد تلتبس بأبنية أخرى ، والكلمات التي يشيع استعمالها خطأ بين الناس والتي تتفق صورتها ويختلف معناها ، مع عناية خاصة بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، والحكم والأمثال ، والأعلام .

٢ - حررت النص من التصحيفات والتحريفات والسقط والإقحام ، وأشرت إلى كل ذلك في الهامش .

٣ - خرّجت النصوص من مظانّها، ووثقتها من مصادرها الأصليّة، وخرّجت الآراء النحويّة ، وعزوتها لأصحابها إن لم ينصّ على أسمائهم ، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن وإلاّ ففي المؤلفات القريبة منها .

٤ - خرّجت الآيات القرآنية ، وأشرت إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية . كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير ، وعزوتها إلى قارئيها ، وذكرت القراءات الأخرى في الآية .

٥ - خرّجت الأحاديث النبويّة من كتب الصحاح وغريب الحديث ، وأشرت إلى اختلاف الرواية إن كان ثمة اختلاف يتعلق بموضع الشاهد .

٦ ـ خرّجت الأقوال والأمثال من الكتب المختصة بهذا الشأن . وخرّجت الأشعار من دواوين الشعراء ما أمكن ، ومن المجموعات الشعرية والمصادر المختلفة ، وعزوتها إلى قائليها ، وشرحت الغامض منها .

٧ ـ ترجمت للأعلام الواردة في النص بإيجاز ، واستثنيت من ذلك المشهورين منهم كالخليل وسيبويه والمبرد . كما عرفت بالأماكن والبلدان والقبائل .

٨ ـ شرحت الكلمات المستغلقة وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغويّة المعتمدة .

٩ ـ علّقت على بعض المسائل التي استدعت التعليق كاختلاف الرأي، أو وجود آراء أخرى مغايرة لرأي المؤلف ، أو موافقة له ليستبين رأيه من آراء الآخرين ، وليتحدد موقفه ومذهبه النحويّ .

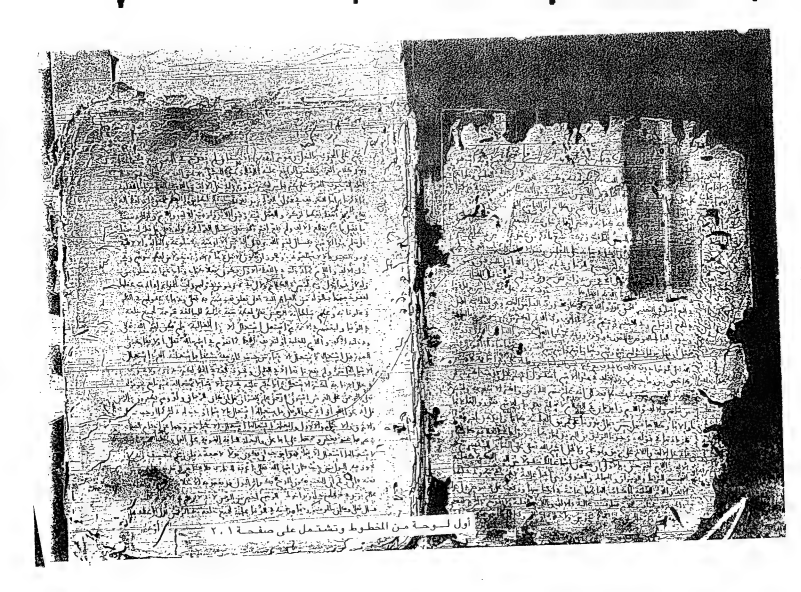
١٠ ـ أتممت في الهوامش ما أشار إليه المؤلف في النص من عبارات الجمل أو الآيات القرآنية ، أو الأبيات الشعرية .

١١ ـ وضعت علامات الترقيم المتعارف عليها والتي توضح النص . وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، والأحاديث النبوية والأقوال والأمثال بين علامتي تنصيص ، والكلمات المضافة والمنطمسة بين قوسين مركنين ، وعبارات كتاب الجمل بين قوسين كبيرين وميّزتها بخط مخالف لبقيّة النص .

١٢ ـ صنعت فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال ، والأمثال ، والنماذج ، والقوافي ، والأعلام، والأماكن والبلدان ، والطوائف والقبائل ، والكتب الواردة في النص، والمراجع ، والمسائل النحوية ، والموضوعات .

هذا وغيره مما لم أذكره واضح في النص المحقق وباللّه التوفيق .


صور من المخطوط



أول لوحة من المخطوط وتشتمل على صفحة ١، ٢

اللوحة الأخيرة من المخطوط وتشتمل على صفحة ١٩٣ ، ١٩٤

سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها
" ٢٢ "



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩هـ

النص المحقق

الحمدُ للهِ ، هذا الكتابُ حبسَ على خزانةِ جامعِ الشُّرفاءِ [لخمسة عشر][1] من الشهر المحرم . [١]

بسمِ اللّهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

وبهِ أستعين

قالَ عليّ بن محمد بن عليّ الحضرميّ - عفا اللّهُ عنه، وغفرَ له بمنّه وكرمه -: الحمدُ للّهِ ربّ العالمين ، وصلواتُه على محمدٍ خاتمِ النّبيينَ ، وعلى أهلِه الطاهرينَ الطيبينَ .

قصدتُ في هذا الكتابِ ، بيانَ مقدّماتٍ تحصُرُ كثيرًا من أصولِ العربيّةِ ، على سبيلِ الإيجازِ ، وبيانَ الأهمِّ من كلامِ أبي القاسمِ الزّجّاجيِّ - رحمَهُ اللّهُ - في [كتابِ][2] الجملِ ، ونبّهتُ على شواهدِه بما فيه كفايةٌ، وبعضِ أوهامِ شارحيهِ ؛ لينتفعَ [بها المبتدي][1] الرّاغبُ ، ويقفَ عندَ غوامضِه المنتهي الثاقبُ . وتركتُ تتبعَ ماذكرَ من عقدٍ [غيرِ مخلّصٍ][1]، ونظامٍ غيرِ ملخّصٍ ؛ إذْ وضعَه للمبتدئينَ ، واتكلَ في بيانِه على المعلّمينَ ، وقَصَدَ [الإيجازَ][1] ، على مذهبِ العربِ في الاتساعِ والمجازِ ؛ فالاشتغالُ بذلك تضييعٌ للزمانِ في غيرِ شانٍ .

واللّهَ أسألُ التوفيقَ ، وهو بالفضلِ حقيقٌ .

---

(١) غير واضحة في الأصلِ .

(٢) مطموسة في الإصل .

الاســـمُ : معلُّ اللامِ مِن ذواتِ « س ، م ، و » ، ومِن قولهم : «سَمَوْتُ» ، قالَ القَنَانيُّ [1]:

واللّـهُ أسْـمَـاكَ سُـمًـا مُـبَارَكَـا

آثَرَكَ اللّـهُ بِـهِ إيـثَـارَكَـا

حُذِفَتْ لامُـه على غيرِ قيـاسٍ ؛ بدليلِ قولهِم - في الجمعِ - :« أَسْـمَاءٌ »، وفي التصغيرِ : « سُمَيٌّ » ؛ فردّوا اللامَ [2]. ولَوْ كانَ محذوفَ الفاءِ مِن «السِّـمَـةِ» وهيَ العـلامةُ ؛ لقيلَ في الجـمعِ : « أَوْسَـامٌ » ، وفي التصـغيرِ : «وُسَيْمٌ» فـتُرَدُّ الفـاءُ . وحذفُ اللامِ أكثرُ مِن غيرِ عـوَضٍ وبالعِوَضِ . وحذفُ الفاءِ بالعوَضِ في المصدرِ ، نحو : « عِـدَةٍ » ، و « زِنَةٍ » ، (عوّضوا الهاءَ) [3] من الواوِ . ووزنُه : « فُـعْـلٌ » أوْ « فِـعْـلٌ »، بدليلِ قولهم: « سُمٌ »، و « سِمٌ » ، و «سُمَىً»، و « أُسْمٌ »، و « اِسْـمٌ » - بضمِّ الهمزةِ وكسرِها .

---

(١) هو أبو خالد القَنَانيّ ، شاعر من قَعَد الخوارج ، وقد قال فيه قطريّ بن الفجاءه شعرًا ، فرد أبو خالد عليه . انظر الكامل ١٦٧/٣ . ولم أقف له على ترجمة .

والبيتان في إصلاح المنطق : ١٣٤ ، والتنبيهات : ٣٤٠ ، والإنصاف :١٥/١، واللسان « سما » : ٤٠١/١٤، وأوضح المسالك : ٣٤/١ . والبيت الأول في شرح ابن يعيش : ٢٤/١ .

(٢) هذا رأي البصريين . انظر الكتاب : ٤٥٤/٣ ، والمقتضب : ٩٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠/١ ، والإنصاف : ٦/١ ، وإليه يميل ابن خروف . وما يأتي بعده هو رأي الكوفيين كما هو مشهور عنهم . انظر أمالي ابن الشجري ٢٨٢/٢ . والإنصاف : ٦/١ ، واللسان « سما » : ٤٠١/١٤ .

وقد تتبع الدكتور محمد خير الحلواني هذه الشائعة عن الكوفيين وأوضح جوانب الوهم فيها . انظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ٢١٦ - ٢٢٥ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديره ٣٢٠ - ٣٢٣ .

(٣) في الأصل : « عوضوا الفاء » وقد تكررت هذه العبارة مرتين .

فإذا أضافوه إلى اسمِ اللّهِ تعالى التزموا حذفَ الألفِ ، ولا تُحْذَفُ مع غيره ، نحو : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ [ٱلَّذِي خَلَقَ](١) ﴾(٢)، وهيَ إضافةُ تخصيصٍ كـ « أخِي زَيْدٍ » ، و « صاحِبِ عمْرٍو » .

وقد اختُلِفَ في هذا الاسمِ ؛ أمنقولٌ ؟ أمْ مرتجل ؟ فذهبَ أكثرُهم إلى نقلهِ من « إلهٍ » ، منهُم سيبويه(٣). وذهبتْ طائفةٌ إلى أنّه علمٌ ، منهم المازنيّ(٤) ، وأكثرُ الأشعريّةِ(٥) - وليسَ ذلكَ من شأنِهم . والألفُ واللامُ زائدتانِ في الكلمةِ

(١) في الأصل : « الأعلى » وهو خلط بين الآية الأولى من سورة « الأعلى »، وبين الآية الأولى من سورة « العلق » .

(٢) العلق : ٩٦/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ . وهو مذهب الخليل أيضًا . انظر العين « وله » ٨٨/٤ ، واشتقاق أسماء اللّه ٢٦ ، واللسان « أله » ٤٦٧/١٣ .

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب ، أبو عثمان المازنيّ من بني شيبان. من أئمة البصريين روى عن أبي عبيدة والأصمعيّ ، وأبي زيد . من تلاميذه المبرد . توفي سنة ٢٤٩هـ . من تصانيفه : علَل النحو ، و تفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف وهو مطبوع مع شرحه « المنصف » لابن جني . انظر ترجمته في : اخبار النحويين البصريين : ٨٥ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٦٥ ، وإنباه الرواة : ٢٨١/١ ، ووفيات الأعيان : ٢٨٣/١ ، وإشارة التعيين : ٦١ ، وبغية الوعاة : ٤٦٣/١ . وانظر رأيه في : (اشتقاق أسماء اللّه : ٢٨) ، و (مجالس العلماء : ٥٦) .

(٥) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- وهم فرقة من الفرق الإسلامية ناهضوا المعتزلة في كثير من آرائهم ، ودفعتهم الرغبة في الدفاع عن عقيدة أهل السنة إلى استخدام علم الكلام ، ظنًا منهم أنه المنهج الصحيح لهذا الغرض ، وبدأ بابن كلاب ، وتابعه فيه أبو الحسن الأشعري - وقد عاد في آخر حياته عما قال - ، ومضى بعده شيوخ المذهب كالباقلاني ، والجويني ، والغزالي ، والشهرستاني ، والرازي وغيرهم ، ولا زال هذا المذهب منتشرًا إلى اليوم . انظر رأي الأشعرية في : الملل والنحل للشهرستاني: ٩٤ ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم : ١٣٧/٥ ، ومذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمن بدوي : ٦١٢/١ ، وقواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي : ٢١٩ . « وحكى ابن جماعة أن الأشعري رؤي في المنام فقيل له ما فعل اللّه تعالى بك ؟ قال : غفر لي . قيل : بماذا ؟ قال : بقولي بعلميّة اللّه » . روح المعاني للألوسي : ١/هامش ص ٥٧ ، وانظر رأي الغزالي في :(المقصد الأسنى في تفسير أسماء اللّه الحسنى :٦٤) .

لا محالةَ، فقدْ صارَ الاسمُ بعدَ زوالِهما « لاهًا » ، و «إلاهًا»، وكلاهُما قولُ سيبويهِ(١) .

فإنْ قدَّرنا نقلَه على طريقِ العلميّةِ كانتا(٢) زائدتينِ لغيرِ معنىً ، كزيادتِهما في قولِه :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ(٣)

فأدخلَ الألفَ واللاّمَ على « يَزيدَ » وهوَ علمٌ . ولا يُحْمَلُ اسمُ اللّهِ تعالى على الشاذِّ المنكسرِ ، مع كونِ الألفِ واللامِ لغيرِ معنىً ، فالأولى أنْ يكونَ اسمًا غالبًا منقولاً مِن « إلـه »(٤) النّكرةِ ، كغلبةِ « النّجمِ » لـ « الثُّرَيَّا »، و « الدَّبَرَانِ » ، و « السِّمَاك » ، و « العَيُّوقِ »(٥)؛ وهيَ أسماءٌ غالبةٌ لأنجمٍ كونيّةٍ ، ودخلتْها

---

(١) القول الأول في الكتاب : ١٩٥/٢ أنه منقول من « إله » . والقول الثاني في الكتاب : ٤٩٨/٣ أورده عن بعضهم قال : « وقال بعضهم : لَهْيَ أبوك ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر « أَيْنَ » مفتوحًا . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه » نقله عن بعضهم على سبيل الحكاية لا أنه يرتضيه رأيًا ومذهبًا له .

(٢) في الأصل : « كانا » .

(٣) لابن ميادة – الرمّاح بن أبرد المري – يمدح الوليد بن يزيد . انظر ترجمته في الخزانة : ١٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني : ١٦٤/١ . والبيت في ديوانه : ١٩٢ ، وليس في كلام العرب : ٧١ ، والحجة لابن خالويه : ١٤٤، والمفصّل : ١٣ ، والإنصاف : ٣١٧/١ ، وشرح المفصل : ٤٤/١ ، و اللسان : «زيد» ٢٠٠/٣ ، والمغني : ٥٢/١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٦٤/١ ، والخزانة : ٢٢٦/٢ .

(٤) يوافق رأي سيبويه والجمهور . انظر الكتاب : ١٩٥/٢ ، وتفسير أسماء اللّه الحسنى : ٢٥ ، واشتقاق أسماء اللّه : ٢٣ ومابعدها .

(٥) الثُّرَيَّا : من الكواكب ، سميت بذلك لكثرة نَوْئها ، وقيل : لكثرة كواكبها . اللسان : « ثرا » ١١٢/١٤، والدَّبَرَان : نجم بين الثريا والجوزاء، سُمّيَ دبَرَانًا لأنه يَدْبُرُ الثُّريا أيْ يتبعها . اللسان : =

الألـفُ واللامُ للغلبـةِ لـمَّـا كـانتْ ألفاظُهـا عامـةً في أجناسِـها ، ووقـعتْ على مـخـصـوصٍ ، دلَّ عـلـى ذلكَ لزومُ الألفِ واللامِ ، فـصارتْ غـالبـةً ؛ فالألفُ واللامُ للغلبةِ ، ولا يَقْدَحُ ذلكَ في المعنى من جهةِ [اشتقاقِه](1) ؛ ذلكَ أنَّ هذا اللفـظَ عـربيٌّ ، ولا خـلافَ أنَّ الحـروفَ أعـمـالُنا ، فـهي محدثـةٌ، فـإذا / حُكِمَ على الـمُحْدَثِ بالنّـقلِ ـ وهوَ مرادُهم بالاشـتقاق ـ لَمْ يقدحْ في المعنى، مع [ما يجري](1) على حدِّ كـلامِ العربِ ، والمعنى الواقعُ عليهِ اللّـفظُ ـ وهو المسمّى ـ هوَ القديمُ تعالى . [٢]

فمن قالَ : أصلُـه « إلـهٌ » ، حـذفَ الهمزةَ على غيرِ قياسٍ ؛ لكثرةِ دورِه ، وأدخلَ الألفَ واللامَ كـالعِوَضِ ؛ إمَّـا للغلبـةِ ـ كمـا ذكرنـا ـ وإمَّا للتعريفِ ـ في قولِ الفرَّاءِ(2)ـ يريدُ تعريفَ اللّـفظِ ؛ ليطابقَ اللّـفظُ المعنى ؛ إذْ لفظُ « إلهٍ » نكرةٌ . وفُـخِّـمَ اللّفظُ تعظيـمًا لذكرِه ، وللفـصل بينَـه وبينَ

= « دبر » ٢٧١/٤. والسِّـمَـاك : نجم معـروف ، وهمـا سمـاكـان : رامح ، وأعزل . اللسـان : «سمك» ٤٤٤/١٠ ، وأدب الكاتب : ٩٣ . والعَيُّـوق : كـوكب أحمر مضيء بحيال الثُّـريَّا ، سمي بذلك لأنّـه يعوق الدَّبَرَان عن لقاء الثُّرَيَّا . اللسان: « عوق » ٢٨٠/٤ . وانظر في أسـماء النجـوم كتـاب (الأزمنـة وتلبيـة الجاهليـة لقطرب) : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، وشرح المفصل : ٤١/١ ، ٤٢ .

(1) غير واضحة في الأصل .

(2) هو يحيى بن زياد – أبو زكريّا الفرّاء – أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائيّ . أخذ عنه وعن يونس . كان متكلمًا معتزليًا متدينًا متورعًا . مات سنة سبـع ومائتـين . من تصانيفه : معاني القرآن ، والمقصـور والممدود ، والمذكـر والمؤنث ، والحدود ، وغيرها . انظر ترجـمتـه في : الفهرست : ٩٨ ، تاريخ العلمـاء النحويين : ١٨٧ ، إنباه الرواة : ٧/٤ ، اللّبَاب : ٤١٤/٢ ، وفيـات الأعيان : ١٧٦/٦، إشارة التـعيين : ٣٧٩ ، وبغيـة الوعاة ٣٣٣/٢ . وانظر رأيه في كتابه : معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ، وفي اشتقاق أسماء اللّـه : ٢٣ ، وانظر اللسان : « ألـه » ٤٧٠/١٣ .

«اللاتِ» ، ولزمـتِ الألـفُ والـلامُ ؛ ولذلكَ دخلـتْ عليـهِ «يـا» ، فقيـلَ : «يا أللّه» ـ بقطعِ الألفِ ـ ولَمْ يقـعْ لغيـرِ اللّـه تعالى . قالَ الفرّاءُ في قـولِـه تعالى : ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾ (١) : هلْ تعلمُ هذا الاسمَ يُقالُ لغيرِ اللّهِ ؟(٢) .

ويُقَـالُ : إلـهٌ بيّنُ الألُوهيّـةِ ، والألُوهَـةِ ، والتألُّـهِ ، والإلاهيَّـةِ : وهو التّعبّـدُ بالآلاءِ للمعبودِ .

ويجـوزُ أنْ يكونَ الأصلُ «لاهًا» فيكونَ منقـولاً منْ لفظِ مُتَـوَهَّمٍ ، ودخلتِ الألفُ واللامُ كما دخلتْ في اللّـفظِ الأوّلِ ، فيكونُ «فَعْـلاً» ، كـ «بَـابٍ» ، و «نَابٍ» ، غير أنّه مقلوبٌ من «وَلَهَ» ؛ لأنَّ ذوات «ل . و . هـ» ليسَ في الكلامِ، ولا «ل . ي . هـ» ، وهوَ منْ قـولهم : «وَلِهَتِ الْـمَرْأَةُ» إذا ذهبَ عـقلُها لفـقدِ حبيبِها(٣) ، فالولَـهُ مِنَ العبادِ إليهِ تعالى ؛ تعلُّقُ نفوسِهم بهِ تعالى ، وذَهَابُ عقولِهم في النظرِ في مخلوقاتِه ، وعظيمِ سلطانِـه .

«**الرَّحمنُ**» ـ تعالى ـ لفظُـه صفةٌ غالبةٌ للمبالغةِ ، للرحمةِ لجميعِ خلقِـه في الدُّنيا ، ولِبعـضِهم في الآخرةِ ، ثمَّ استُعْـمِـلَ استعمالُ الأسمـاءِ الغالبةِ ، فلمْ يكنْ لغيرِ اللّـهِ ـ تعالى ـ .

---

(١) مريم : ٦٥/١٩ .

(٢) لم أجدْ هذا القول في معاني القرآن للفراء عند تفسيره لهذه الآية . ولا في كتب معاني القرآن وإعرابه الأخرى .

(٣) انظر اللسان : «وله» ٥٦١/١٣ .

ودخلتْهُ الألفُ واللامُ للغلبةِ ، أوْ لتعريفِ اللّفظِ ـ كما تقدّمَ في اسمِ « اللّه » تعالى ـ أو لإبقاءِ معنى الصفةِ قبلَ استعمالِه استعمالَ الأسماءِ ، من حيثُ كانَ صفةً مشتقًا ، فاستعملَه العربُ استعمالَ الأسماءِ الجامدة . ولَمْ يقعْ تابعًا إلاّ في القليلِ . وتُحذَفُ ألفُه في الخطِّ لكثرةِ دورِه ، ولا تحذفُ في حالِ الإضافةِ لقلّة[1] الاستعمالِ ، وإلاّ حُكِمَ عليهِ بحكمِ الأسماءِ لاستعمالِه غيرَ تابعٍ ؛ نحو قولِه تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[2]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [3] ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ ﴾[4]، ﴿ وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾[5]، ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾[6]، فاستعمالُه استعمالَ الأسماءِ أوجبَ له ذلكَ، كما أوجب [لـ «الأبْطَح»][7]، و «الأبْرَقِ»، و «الأخْيَلِ»، و«الأجْدَلِ»[8]، و « اليَعْمَلَةِ » استعمالُها استعمالَ الأسماءِ خروجَها عن أحكامِ الصِّفاتِ في

(١) في الأصل : « لكثرة » وصحح في الهامش .

(٢) طه : ٥/٢٠ .

(٣) الرحمن : ١/٥٥ ، ٢ .

(٤) الزخرف : ٤٣ /٨١ .

(٥) الرعد : ٣٠/١٣ .

(٦) الإسراء : ١١٠/١٧ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

(٨) الأبْطَح : مسيل واسع فيه دُقاقُ الحصى ، وهو من البطح أي البسط . اللسان : « بطح » ٤١٣/٢ .
الأبْرَق : غِلَظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة ، وتيس أبرق : فيه سواد وبياض ، وجبل أبرق : فيه لونان من سواد وبياض . (اللسان : برق ١٦/١٠ ، ١٧) .
الأخْيَل : طائر أخضر وعلى جناحيه لُمَعَةٌ تخالف لونَه ، سمى بذلك للخيلان (اللسان : خيل ٢٢٩/١٠) .
الأجْدَل : الصَّقْر ، صفة غالبة ، وأصله من الجَدْلِ الذي هو الشدّة . (اللسان: جدل ١٠٣/١٠) .

صرفها عندَ بعضِهم(١) ، وجمعها على « أفاعِل » (٢). و « الْيَعْمَلَةُ » : النَّاقةُ القويّةُ على العملِ ، وجعلَها سيبويه اسمًا (٣) لاستعمالِها استعمالَ الأسماءِ .

فهذا يُوجِبُ أنْ يكونَ بدلاً لا صفةً (٤).

فإنْ زعَم متعسفٌ أنَّه لايجوزُ فيه البدلُ من حيثُ كانَ اسمُ اللّهِ ـ تعالى ـ أعرفَ المعارفِ ، فلا يَحتاجُ إلى تعريفٍ (٥)؛ فلْيمنعْ منْ نعتِه !!

فإنْ زعمَ أنَّ النعتَ يكونُ للمدحِ ، فكذلكَ البدلُ قدْ يُقصَدُ به الإعلامُ بالأخوّةِ ، والمخاطَبُ عالمٌ بـ « زيدٍ » في قولهم : « جَاءَنِي زَيْدٌ أخُوكَ » .

الرَّحِيم : أخصُّ منَ « الرحمنِ » ؛ لأنَّه لا يرحمُ في الآخرةِ إلاَّ المؤمنينَ، قالَ تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾(٦)، ورحمتُه في الدنيا عامةٌ لجميعِ خلقهِ؛ فـ« الرحمنُ » بدلٌ أوْ عطفُ بيانٍ / و « الرَّحيمُ» نعتٌ . [٣]

---

(١) ممن صرفها الزّجاج . انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠ وهو الظاهر من كلام سيبويه حيث جعلها أسماء . انظر الكتاب : ٢٠٠/٣ .

(٢) يقصد جمع ما كان على « أفعل » مما سبق ذكره وهو صفة ، أمّا « الْيَعْمَلَةُ » فلا تجمع على « أفاعل » ، ولذلك خصّها بالذكر بعد ذلك .

(٣) انظر الكتاب : ١٩٤/٣ .

(٤) وإليه ذهب الأعلم (انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٩٧/١) ، وابن طاهر . (انظر : نتائج الفكر : ٥٣ ، والنهر الماد : ١/ ١٥) . والجمهور يرونه صفة (انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٦٧/١ ، واشتقاق أسماء اللّه : ٣٨ ، وإعراب ثلاثين سورة : ١٢ ، ونتائج الفكر : ٥٣ ، والبحر المحيط : ١٥/١ ، وتفسير القرطبي : ١٠٣/١ .

(٥) يرد على السهيلي ـ وكان بينهما مناظرات مشهورة ـ إذ صرّح بمنع البدل وعطف البيان فيه . انظر : نتائج الفكر : ٥٣ .

(٦) الأحزاب : ٤٣/٣٣ .

وباءُ الجرِّ متعلقةٌ بمحذوفٍ لكثرةِ الاستعمالِ ، بتقديرِ: « أبدأ » أوْ «ابتدأتُ» .

ويجوزُ إضمارُ المبتدأ ، أيْ : « ابتدائي باسمِ اللّهِ » ، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ .

و صلى اللهُ على محمدٍ : لفظُه لفظُ الخبرِ ، ومعناهُ الدُّعاءُ ؛ كقولِهم : « غفَرَ اللّهُ لَكَ » ، و « يَغفِرُ اللّهُ لكَ » . ولا يمتنعُ عطفُ الجملِ المختلفةِ المعاني بعضِها على بعضٍ [1] ؛ قالَ اللّهُ - تعالى - : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٠٤ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ ﴾ [2]، فعطفَ نهيًا على خبرٍ. وقالَ تعالى حكايةً عنْ نوحٍ - عليهِ السلامُ - ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [3]، ومنهُ :

* لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ * [4]

عطفَ أمرًا على نهيٍ ، وقالَ الآخرُ :

حَجَّ وأَوْصَى بِسُلَيْمَى الأعْبُدَا ألاَّ تَرَى وَلا تكلم أحَدَا [5]

عطفَ النهي على الواجبِ .

---

(١) منعه البيانيون ، وابن مالك، وابن عصفور ، وأجازه الصفار وجماعة . ذكر ذلك ابن هشام في المغني : ٥٣٥/٢ ومابعدها ، وانظر : المساعد : ٥٤٢/١ ومابعدها، والبرهان في علوم القرآن ١٠٢/٤، ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٣/٤-٩ .

(٢) يونس : ١٠٤/١٠ ، ١٠٥ وتتمة الآية : (من المشركين) .

(٣) هود : ٤٢/١١ .

(٤) لامرىءِ القيس من معلقته المشهورة . والبيت بتمامه :
وُقُوفًا بِها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ : لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ . وهو في ديوانه : ٢٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري : ٢٣، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس : ١٠٢/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ص ٢٦ .

(٥) لم أقف عليه .

ومَنْ حذفَ الواوَ ، نواها ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ بعضُه على بعضٍ ، وقدْ جاءتْ محذوفةً في الكتابِ العزيزِ في الكلامِ المحمولِ بعضُه على بعضٍ ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (١)

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ (٢)

﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ (٣)

﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (٤)

﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ﴾ (٥)

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ ﴾ (٦) .

حملَ كلامَ بعضِهما على بعضٍ بالحرفِ ، ثمَّ حذفَ تخفيفًا(٧) ، فالواوُ مرادةٌ في مثلِ هذا ، وحَسُنَ هذا ؛ لاستقلالِ الجملِ بأنفسِها ، ولَمْ يَحْسُنْ مع المفرداتِ في السَّعَةِ ؛ لأنَّها نائبةٌ منابَ العاملِ الأوّلِ .

---

(١) الشعراء : ٢٣/٢٦ .

(٢) الشعراء : ٢٤/٢٦ .

(٣) الشعراء : ٢٥/٢٦ .

(٤) الشعراء : ٢٦/٢٦ .

(٥) الشعراء : ٢٧/٢٦ ، وتكملة الاية : (... الذي أرسل إليكم لمجنون) .

(٦) الشعراء : ٢٨/٢٦ ، وتكملة الآية : (... والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون).

(٧) ذكر ابن هشام أنَّ باب حذف حرف العطف الشعرُ . انظر المغني : ٧٠٦/٢ .

الكلامُ: مُفيدُ الكَلِـمُ ، والكَلِمِ : جمعُ كلمـةٍ ؛ فالكلامُ : هوَ الألفـاظُ المفيدةُ بالتَّركيبِ ،وأقلُّه لفظتانِ؛ نحوُ: « زَيْدٌ قَائِمٌ »، و « قَامَ زَيْدٌ ».وهوَ أجناسٌ ، تحتَها أنواعٌ ، تَدُلُّ على أشخاصٍ ومعانٍ .

الاسمُ : كلُّ كلمةٍ دالـةٍ على مسمّىً ؛ شخصٍ ، أوْ معنىً ؛ فالشخصُ : « رَجُلٌ »، و « ثَوْبٌ »، و « حَجَرٌ » . والمعنى: « علمٌ »، و « ضَرْبٌ »، و «سَوَادٌ » ، و « حَرَكَةٌ »، و « زَمَانٌ »، و « وَقْتٌ » ، و « يَوْمٌ » ، و « سَاعَةٌ » ، و « نَزَالِ » ، و « إيهِ » ، وأشباهُ ذلكَ .

وإنْ شئتَ قلتَ : الاسمُ عبارةٌ عنِ اللّفظِ المُعْرِبِ عنِ المُسَمّى شخصًا كانَ أوْ معنىً (١) .

وإنْ شئتَ قلتَ : هو لفظةٌ تدلُّ على معنىً مفردٍ ، لا تدلُّ على زمانٍ مُحَصَّلٍ يُمْكِنُ فَهْمُهُ بنفسِه .

وللنَّحْويينَ فيهِ رسومٌ كثيرةٌ (٢) لَمْ يُقصدْ بِها الحدُّ؛ لأنَّها غيرُ جامعةٍ ولامانعةٍ ؛ لأنَّ الحدَّ هو الجامعُ المانعُ ، يَجْمَعُ للمحدودِ مالَهُ ، ويَمْنَعُ منهُ ما ليسَ له .

ودلائلُه كثيرةٌ من لفظِه ومعناهُ .

---

(١) قاله أبو بكر بن السرّاج ، وردّه عليه الزجاجي بأن من حروف المعاني ما يدل على معنى واحد نحو : إن ، ولَمْ وما أشبه ذلك . انظر الإيضاح في علل النحو : ٥٠ .

(٢) ذكر ابن الأنباري أنها تنيفُ على سبعين حدًّا . انظر أسرار العربية : ٩ . وانظر هذه الحدود في : الإيضاح للزجاجي : ٤٩ ، والصاحبي : ٨٩ ، وإصلاح الخلل : ٥ – ١٧ .

الفِعْلُ :كلُّ كلمةٍ دالةٍ على معنيينِ: حدثٌ مقترنٌ بزمانٍ؛ نحوُ: « قَامَ »، « يَقُومُ » .

وإنْ شئتَ قلتَ : هو لفظٌ دلَّ على معنىً يُمْكِنُ أنْ يُفهمَ بنفسِه ، ويَدُلُّ بِنْيَتِهِ على الزمانِ المحصَّلِ .

وإنْ شئتَ قلتَ : الفعلُ : عبارةٌ عنِ اللّفظِ المَصُوغِ للزمانِ المُعْرِبِ عنِ الحَدَثِ .

ويكونُ الفعلُ عبارةً عنِ الحدثِ لغةً ، وعنِ المثالِ لغةً واصطلاحًا .

وللنَّحْويينَ فيه رسومٌ كثيرةٌ أيضاً (١) ، وحدُّ سيبويه له جيدٌ ، وهوَ : « وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذتْ منْ لفظِ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكونُ ولَمْ يقعْ ، وما هو كائنٌ لَمْ ينقطعْ » (٢).

الحرفُ : كلُّ كلمةٍ فائدةِ معناها فيما تدخلُ عليهِ من اسمٍ أو فعلٍ ، أو فيهما (٣) .

---

(١) انظرها في : الإيضاح في علل النحو : ٥٢ ، ٥٣ ، وشرح السيرافي : ٥٤/١ ومابعدها ، والصاحبي : ٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل : ٢١، ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١٢/١ . وقد رُدَّ على سيبويه هذا الحد بـ « ليس » ، و « نعم » ، و « بئس » ، و « عسى » فهي أفعال ولم تؤخذ من مصادر ، وردّ ابن السِّيد على ذلك بأن « هذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية » إصلاح الخلل : ٢٣ .

(٣) هذا الحد قريب مما ذكره الزجاجي (انظر : الجمل : ١) وقد اعترض عليه ابن السِّيد (انظر : إصلاح الخلل : ٢٨) .

وإنْ شئتَ قلتَ : الحرفُ : عبارةٌ عنِ / اللّفظِ المعرب عنِ المعنى [٤]
الحادث بهِ في الفعلِ أو الاسمِ ، وتختلفُ معانيهِ باختلافِ ألفاظِه ، وقد تختلفُ المعاني ولا يختلفُ اللّفظُ ، كما كانَ ذلكَ في الاسمِ والفعل .

الفاعلُ : اسمٌ مرفوعٌ تقدَّمَهُ فعلٌ فُرِّغَ لَهُ عَلى طريقةِ « فَعَلَ » ، أوْ اسمٍ في معناهُ .

المفعولُ : المقصودُ هنا : كلُّ اسمٍ طلبَهُ الفعلُ ، ليقعَ بهِ حقيقةً أوْ مجازًا ؛ نحو: « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا »، و « الْيَوْمَ سِرْتُهُ ». وكلُّ حدثٍ ، وزمانٍ ، ومكانٍ ، وحالٍ وغيرِه ؛ نحوُ : « جِئْتُكَ ابْتِغاءَ مَعْرُوفِكَ » ، ومصاحبٍ ؛ نحوُ : « جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَةَ » (١) ، واستثناءٍ ، وتمييزٍ .

* * *

ويَصْلُحُ للمبتديءِ ، أنْ يُقالَ : كلُّ كلمةٍ صَلُحَ معها « ضَرَّني » أو « نَفَعَني» فهي اسمٌ (٢) ؛ تقولُ :« نَفَعَني الرّجل و [والعِلْمُ] » (٣)، و « ضَرَّني » الْجَهْلُ والأسَدُ » .

---

(١) الطيالسة : جمع طَيْلَسَان ، وهو ضربٌ من الأكسية . اللسان : طلس ١٢٥/٦ ، وهو من أمثلة الكتاب : ٢٩٨/١ .

(٢) قاله أبو الحسن الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعده . وردّه عليه الزجاجي ؛ ذلك بأن من الأسماء ما لا يصلح معها ذلك ، نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأنّى ، وأيّان . انظر الإيضاح في علل النحو : ٤٩ ، وإصلاح الخلل : ٩ .

(٣) مطموسة في الأصل .

وكلُّ كلمةٍ جازَ أنْ تكونَ فاعلةً، أو مفعولةً (١)، أو مخفوضةً (٢)، أوْ أُخبرَ عنها(٣)؛ فهي اسمٌ أيضاً؛ ومثالُ الإخبار: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾(٤)، و « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّهِ ـ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ » ؛ فـ « خالقُ » خبرٌ عن « اللّهِ » ـ عزَّ وجلَّ ـ، و « رسولُ اللّه » خبرٌ عن « محمد » ـ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ .

وكلُّ كلمةٍ دخلَتْهَا الألفُ واللامُ ؛ نحو : « الرجلِ » ، أوْ ثُنِّيتْ ؛ نحوُ : « الرَّجُلَيْنِ » ، أوْ جُمعَتْ ، نحوُ : « الرِّجالِ » ، و « الزيدينَ » ، و « الهنداتِ »، أوْ نُودِيَتْ؛ نحو: « يا زيدُ »، و « يا رجلاً » ، أوْ نُعِتَتْ؛ نحو: « جاءَ زيدٌ العاقلُ » ، أوْ صُغِّرَتْ نحو : « رُجَيْلٍ » ، و « جُعَيْفِرٍ » ؛ فهيَ اسمٌ إلاَّ ما شذَّ من الفعل فدخلتْهُ الألفُ واللامُ ؛ وذلك كـ :

* الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ * (٥)

---

(١) قاله الزجاجي (انظر الجمل : ١) واعترض عليه ابن السيد بنحو: ياهناه ، وبأسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ، وبـ « جيرِ » ، و« عوض » ، و « لعمرك » ، و « أيمن اللّه » فكلها خارجة عن هذا التحديد . انظر إصلاح الخلل ٦ ومابعدها .

(٢) ذكره المبرد في المقتضب : ١٤١/١) وعورض بكيف ، وإذا ، وصه ، ومه، واحتجَّ له الزّجاجيّ في الإيضاح : ٥١ ، ٥٢ .

(٣) حكاه ابن السِّيد عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد (انظر إصلاح الخلل : ٨) .

(٤) الرعد : ١٦/١٣ ، الزمر : ٦٢/٣٩ .

(٥) لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيّ . وقبله :

أتاني كلامُ الثَّعْلَبيِّ ابنِ دَيْسَقٍ ... ففي أيِّ هذا ، ويله يترَّعُ ؟
يقولُ الخنى ، وأبغضُ العُجمِ ، ناطقًا ... إلى ربه ، صوت الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

أرادَ : « الذي يُجدَّعُ » فحذف الذال والياء ، وهو من أقبح ضرورات الشعر . واليُجَدَّعُ : الذي تقطع أذنه. وهو في نوادر أبي زيد ٢٧٦، وسر صناعة الإعراب : ٣٦٨/١، والإنصاف : ١٥٢/١ ، واللسان : « جدع » ٤١/٨ ، والمغني : ٥٠/١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٦٢/١ ، والهمع : ٢٩٤/١ ، والخزانة ٣١/١ .

و « الصَّبِيّ اليُخَدَّعُ »، و صُغِّرَ ؛ نحو: « مَا أُحَيْسِنَ زَيْداً » في التعجب.

وكلُّ كلمةٍ صَلحَ مَعَهَا « قَدْ » واختلفَ لفظُها للزمانِ فهيَ فعلٌ ، إلاَّ ألفاظًا يسيرةً مشهورةً لا تدخلُ عليها « قدْ »، ولا يختلفُ لفظُها للزمانِ ؛ نحو: « نِعْمَ » ، و « بِئْسَ » ، و فعلِ التّعجُّبِ ، و « لَيْسَ » ، و « حَبَّذَا »، و « عَسَى » .

والحرفُ لا يصلُحُ معه شيْءٌ من هذا كلِّه .

والحدثُ:عبارةٌ عن جميعِ مايُحْدِثُه الفاعلُ؛ نحو: « الأكلِ »، و« الشربِ» و « النومِ » ، و « الضّربِ » ، و « القعودِ » ، و « الخروجِ » ، ويُسمّى مصدرًا ، وأكثرُ ذلكَ إذا انتصبَ على فعلِه، وهو الذي اشْتُقَّ المثالُ منهُ؛ نحو: « قَامَ قِيَامًا »؛ فالقيامُ مصدرٌ وحدثٌ ، و « قامَ » مثالٌ له للزمانِ ، وهوَ مأخوذٌ من القيامِ .

[ويريدُ] (١) بقوله : (**والْحَدَثُ : الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ ، والْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ**) (٢) ؛ أنَّ المصدرَ هو الحدثُ ؛ وهو بيانٌ لِمَا أحدثَهُ الفاعلُ، الذي هو القيامُ، والأكلُ، والشربُ، والأمثلةُ التي هيَ : « قَامَ يَقُومُ ، و قَعَدَ يَقْعُدُ » مأخوذٌ من الحدثِ ، وسمَّاها فِعْلاً . فالفعلُ الأوّلُ في قولِه : (**وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ**): « المصدرُ والحدثُ »، وهوَ المعنى الذي أحدثَهُ الفاعلُ . والفعلُ الثاني في قولِه: (**وَهُوَمُشْتَقٌّ مِنْهُ**) :« المثالُ »، وهو الذي سمَّاهُ النحويونَ « فِعْلاً » ، فهو عبارةٌ عن اللّفظِ الذي هو أحدُ الأقسامِ الثلاثةِ ؛ يريدُ أنَّ المثالَ مشتقٌّ من الحدثِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الجمل : ١ .

بَابُ الإِعْــرَابِ (١)

الإعرابُ : [مأخوذٌ مِنْ] (٢) قولِهم : أعربَ الرجلُ عن نفسه وحاجته ؛ إذا بيّنَ ، ولَمْ تقصدِ العربُ به تغييرًا [ولا تحسينًا (٣). وهو اختلافُ] (٢) العلامةِ في آخرِ الكلمةِ لفظًا أوْ تقديرًا على وَفْقِ العاملِ [دلالةً] (٢) / على معناهُ . [٥]

وإنْ شئتَ قلتَ : الإعرابُ : تغييرُ أواخرِ الكلمِ بالعواملِ الداخلةِ عليها(٤) لفظًا أو تقديرًا (٤) .

مثالُ كونه لبيانِ المَحَلِّ في الأسماءِ : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » - في التعجُّبِ - و « مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ » - في النفي - و « مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ » - في الاستفهامِ .

ولا يتبيّنُ في الفعلِ معنىً إلاّ في الجوابات نصبًا، وجزمًا ، ورفعًا ، وسيأتي بيانُها في أبوابِها - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - ولذلكَ صيّرَهُ النَّحْويونَ في الفعلِ فرعيًّا .

---

(١) الجمل : ٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) أعاد ابن خروف هذا القول في باب البناء ص ١٥٥ ، واعترضه ابن بزيزة بقوله : « وهذه دعوى منه ، لأن صرف الإعراب على هذه المعاني بين ، فادعاء أن العرب لم تقصد كذا حكم على الغيب » غاية الأمل ١/١٢ .
والذي ذهب إليه ابن خروف هو السائد بين النحويين . انظر الإيضاح في علل النحو ٩١ ، والإيضاح العضدي ٥٦ ، والخصائص ١/٣٥ ، وشرح الحدود للفاكهي ١٥٨ .

(٤) هذا حدّ الفارسيّ في الإيضاح ١/٥٦ . وقد اعتُرض عليه بأنّه غير جامع ولا مانع ، وأنّ فيه مجازًا . انظر غاية الأمل ١/١٣ .

وهوَ على أربعةِ أوجهٍ ، وألقابُـه : رفعٌ ، ونصبٌ، وخفضٌ ، وجزمٌ .

والبنـاءُ : لزومُ الآخـرِ على حالٍ واحـدةٍ ، بعـاملٍ يدخلُ ، وبغيرِ عـاملٍ.
وألقابُ البناءِ ما يدخلُ عليه : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، وسكونٌ .

فـأصلُ الإعرابِ لـلأسمـاءِ (١) ؛ لأنّـهـا لَـمْ تتـغـيّـرُ لتـواردِ المعـاني التي دلَّ الإعرابُ عليها (٢) .

وأصلُ البناءِ لـلأفعـالِ والحـروفِ ؛ لأنَّ المعـاني التي دلَّ عليـهـا الإعـرابُ لاتلحقُهَـا، لا لأنَّ صيغَهَـا تغيَّـرتْ لتغيُّرِ تـلكَ المعاني فـدلتْ عليهـا ـ كمـا زعمَ بعضُـهم ـ (٣) بلْ تغيُّـرُ صيغِها ـ كتـغيُّرِ صيغِ الأسمـاءِ ـ للمعـاني اللاحقـةِ لها؛ كـالمصدرِ ، واسمِ المكانِ ، واسمِ الزَّمـانِ ، واسمِ الفـاعلِ ، والمفعـولِ ، والصفـاتِ التي للمبالغةِ وغيرِها. وهذا كتغيُّرِ الفعلِ من الماضي إلى المضارعِ ، والأمرِ، والنَّهيِ، ولا حظَّ لهذهِ المعاني في الإعـرابِ ، وإنّـما أُعربَ منها ما أعـربَ بشبهِ الاسمِ وهو

(١) وهو رأي البصريين . وعند الكوفيين : أصل في الأسمـاء والأفعال . وعند بعض المتأخرين : أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم . انظر : الإيضاح للزجاجي: ٧٧ ومابعدها ، والإرتشاف: ١/٤١٤، والهمع : ١/٤٤ ، ٤٥ .

(٢) المعاني التي تعرض للأسماء على نوعين : معانٍ تعرضُ قبل التركيب : كالتصغير ، والجمع ، والمبالغة ، والمفاعلة ، والمطاوعة ، والطلب . فهذا النوع تدل عليه الصيغ المختلفة، ولاحاجة إلى الإعراب ليدل عليه . ومعانٍ تعرض مع التركيب : كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . وهذا الضرب تتعاقبُ معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى الإعراب ليميز بعضها عن بعض (انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤) وهو الذي قصده ابن خروف ، وجميع النحويين على هـذا القـول إلاّ قطـربًا فإنه عـاب عليهم هذا الاعتلال ، وقـالَ لم يعرب الكلام للدلالة على المعـاني ، والفرق بين بعضهـا وبعض ؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأخرى عكس ذلك . وإنما أعربت العرب كلامها لمعاقبة الإسكان في الوقف . انظر الإيضاح في علل النحو ٧٠ .

(٣) وهم الكوفيـون في بعـض احتجاجاتهم ، وابن شقير ، وقد ردَّ عليهم الزجاجي . انظر الإيضاح : ٨٠ ، ٨١ .

بعضُ المضارعِ - وسيأتي الشبهُ في بابِه (١) إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - واشتركَ معَ الاسمِ في الرّفعِ والنصبِ ، وانفردتِ الأسماءُ بالخفضِ بحقِّ الأصلِ ، ولكونِ المعاني التي يدلُّ عليها الجرُّ لا تدخلُ الأفعالَ . وخُصَّ المضارعُ بالجزمِ كالعِوَضِ من الجرِّ .

وتنفردُ الأسماءُ بالتنوينِ ؛ وهوَ نونٌ ساكنةٌ في النّطقِ ، وحركةٌ مثلُ حركةِ المُعْرَبِ في الخطِّ تلحقُ الاسمَ المنصرفَ اختصاصًا به لكمالِه في التَّمكنِ يفصلُهُ مِنْ غيرِه ، ويُشبِهُهُ تنوينُ الترنُّمِ في القوافي (٢)، وتنوينُ العِوَضِ في « يَوْمَئِذٍ » ، و « جَوَارٍ » ، وتنويـنُ التنكيرِ في « إِيهٍ » ، و « سيبَوَيْهٍ » ، وتنوينُ المقابلةِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ مع التسميةِ به ، ولها مواضعُ تذكرُ فيها .

وما عرضَ شَبَهُ الفعلِ فيه مُنِعَ الصرفَ ، وشَبَهُ الحرفِ بُنِيَ .

ولمَّا لَمْ يكنْ للألفِ واللامِ ، والنعتِ ، والتصغيرِ ، والنِّداءِ معنى في الفعلِ لَمْ تُدخلْ عليهِ التصرّفَ ، فاختلافُ الذواتِ لاختلافِ المعاني . وتشترك فيها الأسماءُ والأفعالُ - كما ذكرنا - ولا تصحُّ في الأفعالِ معاني التثنيةِ ، والجمعِ ، والتأنيثِ ، والتذكيرِ الحقيقي ، والتنكيرِ الذي يإزائهِ التعريفُ ، ولا الفاعليّةِ ، ولا المفعوليّةِ ، ولا الابتدائيةِ ؛ فانفردتِ الأسماءُ بها .

ولأوجهِ الإعرابِ الأربعةِ علاماتٌ تسعٌ تُبيَّنُ في البابِ بَعْدُ - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

---

(١) انظر : ص ٢٧٣ من هذا الشرح .

(٢) وهو تنوينٌ يلحق القوافي المطلقة بدلاً من حروفِ الإطلاق التي هي : (الألف ، والواو ، والياء) ، وذلك في إنشاد بني تميم . فالمراد : تنوين عدم الترنم ، فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . انظر: الكتاب : ٢٠٦/٤ ، وسر الصناعة :٥٠١/٢ ومابعدها ، وشرح التسهيل : ١٠/١ ، والجنى الداني : ١٤٥ ، ١٤٦ ، والمغني : ٣٧٨/١ ، وشرح الكافية : ١٤/١ .

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإعْرَابِ (١)

وهي تسعٌ ؛ ثلاثُ حركاتٍ ، وأربعةُ أحرفٍ ، وحذفٌ ، وسكونٌ .

فالضمـةُ: علامـةٌ للرفع في كلِّ اسمٍ صحيحٍ مفردٍ ، وجمع تكسيرٍ وما في معناهُ، / وجمعِ مؤنثٍ سالمٍ . فإنْ كانَ جميعُ هذا معتلاً ؛ نحو : [٦] « عَصًـا » ، و « مَثْنـىً » ، و « مُعطـىً » ، و « عَـمٍ » ، و « قَاضٍ » ، و «جَوَارٍ » ؛ كانت الضمةُ فيه تقديرًا .

وهيَ علامـةُ الرفعِ في كلِّ فعلٍ (٢) صحيحِ الآخرِ لَـمْ تدخلْـهُ نونٌ ثقيلةٌ ولا خفيفةٌ ، ولا نونُ جماعـةِ المؤنثِ السالمِ ، ولمْ يُسندْ إلى ضميرِ الاثنينِ والجماعـةِ والمؤنّثِ المخاطـبةِ . فإنْ كانَ معتلاً حذفتْ منه استثقالاً لَـهَا ؛ نحو : « يَقْضِي » ، و « يَغْزُو » ، و « يَخْشَى » .

والألـفُ : علامـةُ الرفعِ في تثنيةِ الأسماءِ (٣) الظاهره . والتثنيةُ ؛ أنْ تزيدَ على الاسمِ مطلقًا زيادتينِ ؛ إحـدَاهُمَـا : الألفُ في حالِ الرفعِ ، وياءٌ في حالِ النَّصبِ والجرِّ . والثانيـةُ : نونٌ مكسورةٌ ، وهما عوضٌ من تكريرِ الاسمِ إيجازًا واختصارًا .

---

(١) الجمل : ٣ .

(٢) كان ينبغي أن يقيده بكلمة « مضارع » .

(٣) اختلف في الألف والواو والياء في التثنية والجمع :

- فالكوفيون يرون أنها إعراب بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة .
- والبصريـون يرون أنها حـروف إعراب بمنزلة التاء من (قائمـة) ، والألف من (حبلى) .
- والأخفـش والمـازني والمبرد يرون أنهـا ليست بإعـراب ولا حروف إعراب ، ولكنهـا تدل على الإعراب ، والحركات مقدرة فيما قبلها .

=

والــواوُ : علامـةُ الـرفعِ في جمعِ المذكـرِ السالمِ (١) ؛ وهو أنْ تزيـدَ على اللّـفظِ الظاهرِ المفردِ زيادتينِ ؛ إحداهـما : واوٌ في الرفعِ ، وياءٌ في الجرِّ والنّـصبِ ، والثانيةُ : نونُ التـثنيةِ مفتوحـةً تخفيفًا . وأقلُّ الجمـعِ ثلاثةٌ ، ولها أحكامٌ تذكرُ في أبوابِها - إنْ شاءَ اللّـهُ تعالى - وعلةُ ابنِ بابشاذ (٢) في كونِ الـواو في الجمعِ لأنّهـا أكثـرُ مـن الحـركـةِ ، والجـمعُ أكثرُ مـن الواحدِ (٣) ، سـخافـةٌ [لا تقـالُ ! إذ] (٤) كيفَ توصفُ الحروفُ بـالكثرةِ والقلةِ ، والحروفُ علامةُ الإعـرابِ في « تَفْعَلِـينَ » وليسَ هناكَ كثرة ؟ !

وأمّـا الأسمـاءُ الستـةُ المعتلةُ المضـافةُ التي جَـرَتْ بـالـواوِ في حـالِ الـرّفـعِ ، والألفِ في حالِ النصبِ ، والياءِ في حالِ الخفضِ ؛وهيَ : « أخُوكَ » ، و « هَنُوكَ »

= - وأبو عمـر الجَرْمي يرى أن عـدم انقـلاب الألف والواو في الرفع ، وانـقلابهـما في النصب والجر هو الإعراب .

- ونسب إلى الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان .

انظر : الإيضاح للزجاجي : ١٣٠ ومابعدها ، وسر الصناعة : ٦٩٥/٢ ومابعدها ، والإنصاف : ٣٣/١ ومابعدها ، وشرح المفصل : ١٣٩/٤ ، وشرح الكافية : ٣٠/١ ، والهمع : ١٦١/١ .

(١) ينظر هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن النحوي المصـري ، تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص وتزهد في آخر عمره . مات سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وقيل بعد ذلك .

من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو ، وشرح النخبة ، وكتاب المفيد وغيرها .

انظر ترجـمته في : إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وفيـات الأعيـان : ٥١٥/٢ ، إشارة التـعيين : ١٥١ ، وبغية الوعاة ١٧/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٨/١ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

وأخواتُهما فَلَهـا في حالِ الإضافـةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ حالٌ ليستْ لغيرِها ؛ وذلكَ أنَّ حروفَ العلةِ فيها أصولٌ كحالِها في التثنيةِ بنصٍّ سيبويهِ ، قالَ - رحمَهُ اللّهُ - في بعضِ أبوابِ النَّسبِ : « أمَّا ما لا يتغيّرُ فـ « أبٌ » ، و « أخٌ » ونحوُهما ؛ تقولُ : هذا أبوكَ وأخوكَ ، كإضافتِهما قبلَ أنْ يكونا اسمين ؛ لأنَّ العربَ لمَّا ردّتْهُ في الإضافةِ إلى الأصلِ والقياسِ تركتْهُ على حالِه في التَّسميةِ ، كما تركتْهُ في التثنيةِ على حالِه » (١) ، هذا نصٌّ بأصالتِها، وإعرابِها بتقديرِ الحركاتِ (٢). وإليه ذهبَ أبو عليٍّ (٣) في إيضاحِه (٤)، وهو الذي يدلُّ عليهِ كلامُ سيبويهِ في آخرِ كتابِه (٥) ؛ لأنَّه جعلَ الحروفَ فيها أصولاً ، وحركةَ ماقبلَها تابعةً لحركتِها بمنزلةِ « امْرِئٍ » ، فتقديرُها في الرفْعِ « أخُوُكَ »

---

(١) الكتاب :٣/٤١٢ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين . ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات – كما يقول البصريون – بل هي دلائل على الإعراب .
انظر : الكتاب ٤/١ ، والمقتضب ١٥٣/٢ ، والإنصاف ١٧/١ .
– والكوفيون يرون أنها معربة بالحركات والحروف معًا . وانظر بقية الآراء في أسرار العربية ٢٣ ، والإنصاف ١٧/١ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ؛ أبو عليٍّ الفارسيّ النحويّ . من شيوخه الزجاج ، وابن السراج . ومن تلاميذه ابن جني . من مصنفاته : التذكرة ، والحجة ، والاغفال ، والإيضاح ، وغيرها . توفي سنة ٣٧٧هـ .
انظر تاريخ العلماء النحويين ٢٦ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين ٨٣ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٤) انظر الإيضاح ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(٥) ٤١٢/٣ النص السابق .

بضمتين [وحُذفَتْ] (١) حركةُ الواوِ استثقالاً لَهَا فبقيَ « أُخُوكَ » . وفي النّصبِ « أُخَوَكَ » تحركتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فانقلبتْ ألفًا . وفي الجرِّ « أُخوِكَ » فسُكِّنَتِ الواوُ استثقالاً لحركتِها فانقلبتْ [ياءً] (١) فصارَ « أُخيكَ » ، ونصَّ الفارسيُّ في « الإيضاحِ » (٢) على الإتباعِ فيها .

والواوُ في « فُوكَ » عَيْنٌ ، واللامُ هاءٌ لقولِهم : « أفْوَاهٌ » ، وهيَ في «ذُو» عينٌ أيضًا ، واللامُ ياءٌ لكونِ العينُ واوًا . وجميعُها في الإفراد (٣) كـ « يَدٍ » ، و « دَمٍ » ، ولا يفردُ « ذو » لكونه على حرفينِ آخرهما حرفُ علة ؛ فلو أفردَ لبقيَ على حرفٍ واحدٍ منونٍ ولا مثيلَ إلى ذلكَ. ويعوَّضُ من عينِ « فيكَ » الميمُ في الإفرادِ ؛ فيقالُ : « فَمٌ » . وفيه سبعُ لغاتٍ (٤): « فَمٌ »، « فِمٌ » ، « فُمٌ » ، وتشديدُ الميمِ في الشعرِ ، وأتباعُ الفاءِ لحركةِ الميمِ في الأحوالِ الثلاثةِ ، والكثيرُ / « فَمًا » (٥) في الأحوالِ الثلاثةِ ، وعليهِ ثُنِّيَ «فَمَيَانِ» ، و « فَمَيَيْنِ » ، وقيلَ في الجمعِ [٧]
«أفْمَامٌ » عن أبي زيدٍ (٦). والسابعةُ : « فُوكَ » ، و « فَاكَ » ، و « فيكَ » .

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) ٤٩/٢ .

(٣) المراد بالإفراد هنا عدم الإضافة .

(٤) انظر اللسان : (فمم) ٤٥٩/١٢ .

(٥) أي مقصور مثل « عصًا » ، وهي لغة بلحارث . انظر شرح المفصل ٥٣/١. وقال ابن بري : (وقد جاء في الشعر « فمًا » مقصور مثل « عصا») اللسان « فوه » ١٣/ ٥٢٧ ومجيئه في الشعر يدل على قلته ، وابن خروف يقولُ بكثرته .

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ، أبو زيد الأنصاريّ الخزرجيّ ، من أئمة اللغة والنحو والشعر ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء ، كان كثير السماع من العرب ، ثقة =

و « هَنٌ » كنايةٌ عن كلِّ اسمِ عاقلٍ نكرةٍ كفلانٍ في الأعلامِ ، وفيه لغتان : « هَنُوكَ » ، و « هَنُكَ » (١) كـ « يَدكَ » .

و « الأَحْمَاءُ » : قرابةُ زوجِ المرأةِ (٢) ، الواحدُ « حَمٌ » ، والخطابُ به للمرأةِ ، ولذلكَ كُسِرَتِ الكافُ ، و « الأَخْتَانُ » : قرابةُ المرأةِ ، و « الصِّهْرُ » يجمعُ الصِّنفينِ ، وفيهِ خمسُ لغاتٍ (٣) : « حَمُوكِ » - كـ « أَبُوكِ » - ، و « حَمُكِ » - كـ « يَدُكِ » - ، و « حَمْوُكِ » - كـ « دَلْوُكِ » - ، و « حَمْؤُكِ » - كـ « خَبْؤُكِ » - ، و « حَمَاكِ » - كـ « عَصَاكِ » - .

ووزنُ جميعِها « فَعَلٌ » ؛ لجمعِها على « أَفْعَالٍ » ؛ ولفتحِها . وهيَ معتلَّةٌ في التثنيةِ .

= ثبت غلب عليه اللغات والنوادر والغريب . لـه مؤلـفات كثيرة منها : « الإبل » ، و « خلق الإنسان » ، و « المطر » ، و« اللغات » ، و « النوادر » ، و « الجمع والتثنية » ، و« اللبن » ، و «الهمز» ، و « الفرق » ، و « فعلت وأفعلت » ، وغيرها . مات سنة ٢١٥هـ بالبصرة .

انظر ترجمته في : « أخبار النحويين البصريين : ٦٨ » ، و « الفهرست : ٨١ » ، و « تاريخ العلماء النحويين : ٢٢٤ » ، و « إنباه الرواة : ٣٠/٢ » ، و « وفيات الأعيان : ٣٧٨/٢ » ، و « إشارة التعيين : ١٢٨ » ، و « غاية النهاية : ٣٠٥/١ » ، و « بغية الوعاة : ٥٨٢/١ » . وما نسب إلى أبي زيد من جمع « فم » على « أفمام » هو في الجمهرة : ٤٨٤/٣ .

وجاء في اللسان (« فوه » ٥٢٦/١٣) أن « أفمام » ليس بجمع « فم » ، وإنما هو من باب ملامح ومحاسن .

(٣) انظر اللسان « هنا » ٣٦٥/١٥ .

(٣) جاء في اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ « وحَمْوُ الرجل : أبو امرأته أو أخوها أو عمها ، وقيل : الأحماءُ من قبل المرأة خاصة. والأَخْتَانُ من قبل الرجل ، والصهر يجمع ذلك كله » . وانظر المخصص ١٥٢/٣ .

(٤) انظر اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ .

النـــونُ : كلُّ فعلٍ مضـارعٍ أوْ مستقبلٍ اتصلَ به ضميرٌ مرفوعٌ - « واوٌ » أو « ألفٌ » أو « ياءٌ » ، - مثنىً أو مجموعًا ، أو مؤنثةٌ مخاطبةٌ ؛ فعلامةُ رفعهِ ثباتُ النونِ في آخرِه - إنْ لمْ يمنعْ منْ ذلكَ نونا التوكيدِ الثقيلةُ والخفيفةُ - نحو : «يَفْعَلاَنِ » و « تَفْعَلاَنِ » ، و يَفْعَلُونَ » و « تَفْعَلُونَ » ، و «تَفْعَلينَ » ، وحذفُها علامةُ الجزمِ والنَّصبِ . وهيَ مفتوحةٌ في الجمعِ والمؤنثِ ، ومكسورةٌ في التثنيةِ .

النَّصبةُ : علامةُ للنصبِ في كلٌّ ما دخلتهُ الرفعةُ علامةً للرفعِ لفظًا أوْ تقديرًا إلاَّ جمعِ المؤنثِ السالمِ فإنَّ الكسرةَ فيه علامةٌ للنَّصبِ بالحملِ على الجرِّ كما حُملَ نصبُ جمعِ المذكرِ السالمِ على جرِّه ، والتنوينُ فيه بإزاءِ النونِ في ذلكَ الجمعِ لا للصرفِ(1)، ودليلُه أنّكَ إذا سميتَ بهِ مذكرًا أوْ مؤنثًا أبقيتَ إعرابَه على حالِه في الجمعِ ، وأثبتَّ التنوينَ، ولوْ كانَ تنوينَ الصرفِ لمُنِعَ الصرفُ للتأنيثِ والتعريفِ؛ قالَ تعالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾(2)، ومنه:

* تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ * (3)

---

(1) ممن جعل التنوين في جمع المؤنث السالم للصرف الرَّبعيّ ، والزمخشريُّ. انظر الكشاف ٣٤٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٦/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

(2) البقرة : ١٩٨/٢ .

(3) البيت لامرئ القيس ، وتمامه :

.... وأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

ويروى : بكسر التاء بلا تنوين ، وبالفتح مع حذف التنوين لمنع الصرف ، والأشهر الكسر مع التنوين للصرف . ومعنى تَنَوَّرْتُها : أي إبصرت نارها ، وأَذْرِعات : بلد في أطراف الشام .

والبيت في ديوانه : ٣١ ، والكتاب : ٢٣٣/٣ ، والمقتضب : ٣٣٣/٣ ، والأصول : ١٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٢٤٩ ، وسر الصناعة : ٤٩٧/٢ ، وشرح المفصل : ٤٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٤/١ ، والهمع : ٦٨/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

هذا في اللّغةِ الشائعةِ (١).

وقدْ تقدمَ النَّصبُ بالياء (٢)، وبحذفِ النونِ (٣)، وليستِ الألفُ بعلامةِ نصبٍ.

الخفضةُ: علامةُ الجرِّ في كلِّ ما كانت فيهِ الرفعةُ علامةَ الرفعِ من الأسماءِ ممّا ينصرفُ، أوْ دخلتهُ الألفُ واللامُ والإضافةُ مما لاينصرفُ؛ نحو: «الأحمرِ»، و«أحمرِ القومِ».

والفتحةُ: علامةُ الخفضِ فيما لا ينصرفُ ما لمْ تدخلْه ألفٌ ولامٌ ولاأضيفَ. وقد تقدّمَ الخفضُ بالياءِ في تثنيةِ المنصوب وجمعِه (٤).

الجزمُ: كلُّ فعلٍ صحيحِ الآخرِ فجزمُه بسكونِ آخرِه. وكلُّ فعلٍ معتلِّ الآخرِ فجزمُه بحذفِ آخرِه. وكلُّ فعلٍ رفعُه بالنونِ فجزمُه بحذفِها. وعلامةُ النصب متكررةٌ في النصب والخفضِ، [والنصبِ] (٥) والجزمِ. وبقيَ في البابِ أشياءُ لذكرِها مواضعُ أولى بها من هذا الباب.

---

(١) وهي الكسر مع التنوين، وغير الشائع: الكسر من غير تنوين، والفتح وحذف التنوين.

(٢) انظر ص ٢٦٣.

(٣) انظر ص ٢٦٨.

(٤) انظر ص ٢٦٣.

(٥) إضافة يتحقق بها معنى التكرير في الأسماء والأفعال: في الأسماء الفتحة تكون للنصب والخفض. وفي الأفعالِ الحذف يكون للنصبِ والجزم.

بَابُ الأَفْعَالِ (١)

الأفعالُ حقيقةً : الأحداثُ ، وما اشتُقَّ منها للزمانِ يُسمّى أفعالاً وأمثلةً . وهيَ تنقسمُ بأقسامِ الزمانِ :

مثالٌ للماضي: كـ « فَعَلَ » . ومثالٌ مشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ : كـ « يَفْعَلُ » . ومثالٌ للمستقبلِ : كـ « اضْرِبْ » ، و « لِتَضْرِبْ » ، و« لا تَضْرِبْ » . وسكتَ أبو القاسمِ عنْ هذا غفلةً (٢) ؛ فلفظ الماضي قدْ ينتقلُ عن موضوعِه فيقعُ موقعَ الحالِ ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣) .

ويقعُ موقعَ المستقبلِ بعدَ حروفِ الشرطِ ؛ نحو:« إنْ قُمْتَ قُمْتُ» .

ولفظُ المشتركِ يقعُ للماضي مع أربعةِ أحرفٍ :« لَمْ » ، و « لَمَّا » ، و « لَوْ » ، و « رُبَّمَا » . وأمَّا :

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ / وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (٤) . [٨]

و ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (٥) .

---

(١) الجمل : ٧ .

(٢) أي أنّه سكت عن المشترك .

(٣) النساء : ٩٠/٤ .

(٤) الأنعام : ٢٧/٦ .

(٥) الحجر : ١٥/ ٢ .

ـ وإنْ كانا لم يقعا ـ فهما في تأويل الواقع . ويقعُ للحالِ بقرينةٍ وبغير قرينة ؛ فالقرينةُ « الآنَ » وما في معناها . وغيرُ القرينةِ قولُـه تعالى :

﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى ﴾ (١)

وهو الأغلبُ عليهِ . ويقعُ للمـستقبلِ بقرينةٍ ، وغـير قرينةٍ ، وقرائنهُ كـثيرةٌ ؛ المخصوصةُ به : « السينُ » ، و « سوفَ » ، ـ وحكى بعضُهم : «سَفَ أفْعَلُ » (٢) ـ ثمَّ القَسَـمُ ، وحروفُ النـصبِ كلُّها ، وحـروفُ الجزمِ إلاَّ «لَـمْ » ، و « لـمَّـا » ، وجـميعُ الجـواباتِ ، ولامُ الأمرِ ، و « لا » في النهـي ، والدُّعاءِ ، ونونا التَّـوكيـدِ ، وظروفُ الزمانِ المتعلقةِ بهِ . وغيرُ القرينةِ اللّـفظيةِ كثيرةٌ جدًا ؛ منها قولُه تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ (٣).

ومثـالُ المستقبلِ ـ وهـو فعلُ الأمرِ ، والنَّهيُ ، والدُّعـاءُ ـ لا قرينةَ له تُزيلُه عن موضوعـه .

فالـماضي منـها مبـنيٌّ على الـفتحِ لـفظًا أوْ تـقديرًا. ويَـصلُحُ مَعَـه«أمسِ» ، إلاَّ الأفعـالَ التي لاتتصرفُ، وهيَ: « ليسَ »، و « عـسى »، و« نِعمَ »، و« بئـسَ » ، وفعـلا التعـجبِ ، و « حبَّذا » ، ومـا وقعَ موقعَ الشـرطِ .

---

(١) القصص : ٢٨/٢٥ .

(٢) حكاها بعض الكوفيين . انظر الإنصاف ٢/٦٤٧ ، والجنى الداني : ٤٥٨ ، ،وقيل : إنَّ هذا الحذف ضرورة لا لغة . انظر الهمع : ٤/٣٧٦ .

(٣) يوسف : ١٢/٦ .

والمشتركُ ماكانَ في أوَّلِه إحدى الزوائدِ الأربعِ : « الـهمزةُ » ، و « النونُ » ، و « الياءُ »، و « التاءُ »؛ فـ « الهمزةُ »: للمتكلّمِ ـ ذكرًا كانَ أو أنثى ـ . و« النـونُ » : لتثنيتهمـا وجمعِهما ، وتكونُ للواحدِ المعظِّمِ نفسَـه . و « الياءُ »: للغائبِ وتثنيتِـه وجـمعِـه ، والغـائبـاتِ . و« التاءُ »: للخطابِ كـلِّه، والغائبـةِ ومثناهُما ؛ قـالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ (١) ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ ﴾ (٢).

وهـذا الصّـنفُ هو الـمُعْـربُ إلاَّ مـا دخلَـه نـونُ جـمـاعـةِ المؤنثِ ، ونونا التوكيدِ؛ وإنما أُعْرِبَ لشَبَهِـهِ بالأسماءِ (٣) ؛ وذلكَ : أنّه يقعُ للحـالِ والاستقبالِ كما أنَّ الاسمَ يقـعُ على أكثرِ مـن واحـدٍ ، فـوقعَ عمـومًا ثمَّ خُصِّصَ بالحرفِ المختصِّ بذلكَ فصارَ مستقبلاً ؛ نحوُ : « سَـوْفَ يَـخْرُجُ » ، و « سَيَخْرُجُ » ، كما خُـصِّصَ الاسمُ بالحرفِ فصـارَ واقعًـا على معيَّـنٍ ؛ نحـو : « الرَّجُلِ » ، فأُعـربَ لذلـكَ ودخلتـهُ لامُ التـوكـيدِ في خبرِ « إنَّ » ، ووقعَ مـوقعَ الاسمِ في « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُـومُ » . ورفعـهُ لعـدمِ الجـازمِ والنَّاصبِ لا لوقـوعِـه مـوقـع الاسمِ (٤) في

---

(١) في الأصل « من دونهما » تحريف .

(٢) القصص : ٢٣/٢٨ .

(٣) وهو رأي البصريين ، والكوفيون يرون أنه أعرب لدخـول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . انظر في علة إعراب المضارع : الكتـاب : ١٤/١ ، الإيضاح العـضدي : ٥٩/١ ، الإنصـاف (م ٧٣) ٥٤٩/٢ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١ ومابعدها .

(٤) الأول رأي أكثر الكوفيين ، واختاره ابن خروف وابن مـالك ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، والثاني مذهب البصريين . انظر : الكتاب : ٩/٣، ١٠ ، والإنصاف : ٥٥٠/٢ ، وشرح التسهيل ٥/٤ ، والمساعد ٥٩/٣ ، والهمع ٥٤/١ .

الصفةِ ، والحالِ ، والخبرِ ـ كما زعمَ الفارسي (١) ـ لأنَّ ذلكَ لا يطردُ لـهُ ولا يعمّ ، ولوْ لمْ يمثلْ بهذهِ الثلاثـةِ لوافقَ سيبـويهِ (٢) فـي كونِ الرفعِ فيهـا لـوقـوعِها موقعَ الأسماءِ ، ولبيانِـه موضعٌ غيـرُ هذا .

والـجازمُ : « لَـمْ » ، و « لَـمَّـا » ، ولامُ الأمـرِ ، و « لا » في النهي ، وحرفُ الشرطِ ؛ وهو « إنْ » وما وقعَ موقعَـهُ (٣)، وبيانُ أحكامِـها في مواضعِـها أولى .

والنواصبُ :عشرةٌ ؛أربعةٌ منها تَنْصِبُ بأنفسِـها « أنْ »، و« لَنْ »، و« إذَنْ » ، و « كَـيْ » ـ في أحدِ وجهَيْها(*) . [٠٠٠٠] (٤) بإضمارِ « أنْ » ، و « كي » في الوجهِ الثاني (٥) . ولها أحكامٌ كثيرةٌ ومعانٍ غريبةٌ تذكرُ في مواضعِها (٦) ـ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

والعربُ لا تجزمُ بـ « كَـيْـفَ »، و « كَـيْـفَمَا » البتَّةَ. وفيهما معنى الجزاء(٧).

---

(١) انظر الإيضاح العضدي : ٥٩/١ ، ٣١٨ غير أن الفارسي لم يحصر وقوع الفعل موقع الاسم في هذه الثلاثة فيما اطلعت عليه من كتب الفارسي . والأمثلة التي مثل بها الفارسي هي : « مررتُ برجلٍ يقومُ»، و « هذا رجلٌ يقومُ » ، و « رأيت رجلاً يقومُ » .

(٢) انظر الكتاب : ٩/٣ ، ١٠ .

(٣) يريدُ سائر حروف الشرط وأسمائه .

(*) وهي المصدرية .

(٤) غير واضحة في الأصل ، ويستقيم الكلام بنحو : « وستة تنصب بإضمار أن ، وهي : حتى، ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو ، ولام كي في الوجه الثاني » . وانظر ما سيأتي ص ٧٨٩ .

(٥) وهي التعليلية .

(٦) انظر ص ٧٨٩ من هذا الشرح .

(٧) ردّ على الزجاجيّ إذ عدّهما من حروف الجزاء وجزم بهما (انظر الجمل : ٢١١) وقد أجاز الكوفيون ذلك ، والبصريون لا يجيزونه إلاّ قطربًا . انظر الكتاب : ٦٠/٣ ، والإصلاح : ٢٦٤ ، والإنصاف : ٦٤٣/٢ ، والمغني : ٢٢٥/١ .

وقِسْمَـةُ الأفعالِ ثلاثـةُ أقسامٍ ؛ صحيحٌ (١) ، وما تقـدَّمَ له فـي أوَّلِ بـابِ مجـازٌ (٢) .

وقولُه: (**وفِعْلُ الحَالِ يُسَمَّى الدَّائِمَ**)(٣) صحيحٌ ، كقولِ سيبويهِ: « وما هو كائنٌ لَـمْ ينقطعْ » (٤)؛ يريدُ الحالَ التي قصدَها العربُ ؛ ولذلكَ تقولُ:« اخـْرُجِ الآنَ ».[وحقيقةُ الحالِ زمانٌ لا[يتمُّ فيه فعلٌ] (٥) ، [٩]

وهو الزمانُ الموجودُ الذي يقعُ فيهِ الحـدثُ ، شيئاً بعدَ شيءٍ ، ولولاَ وجودُه لَـمْ يقعْ حدثٌ ما ، وهو دقيقٌ جدًا .

واختُـلِفَ فـي الأسبقِ من الثلاثةِ ؛ أفعـلُ الحالِ ؟ أم المستقبلِ ؟ أم الماضي ؟ (٦) . وكلَّما اتَّسَـعَ به يخرجُ من البابِ في العبارةِ . وإيقاعُ العامٌ

---

(١) يشير إلى تقسيم أبي القاسم في الجمل : ص ٧ .

(٢) تقدم في أول كتاب الجمل : « والفعلُ ما دل على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل » (ص١)، ولم يذكر الحال وذكره هنا ، فتعقبه ابن السيد ، قال : « ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعال ، لأوهم كلامه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال ... » . (اصلاح الخلل : ١٧، ١٨) .

وقد أنكر وجوده جماعة من الفلاسفة أولعوا بالجدل واستخدام علم الكلام في تغيير الحقائق ، ولابن السيد في الرد على هذه الشبهة كلام حسن . انظر إصلاح الخلل : ٢٠،١٩ كما ردّ عليهم ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٧ .

(٣) في الجمل : ٧ « وفعل في الحال يسمى الدائم » . وقد تعقب عليه قوم هذا القول ، وردَّه عليهم ابن السيد . انظر الإصلاح : ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) الكتاب : ١٢/١ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر هذا الخلاف في الإيضاح : ٨٥ .

موقعَ الخاصِّ ؛ فلأنَّـه اتكلَ على المطرِّق (١) ، وذهبَ مذهبَ العربِ في الاختصارِ لفَهْمِ المعنى ، فلا تَعقُّبَ في مثلِ هذا ؛ لأنَّ غرضَـه بالبابِ بيانُ قسمةِ الأفعالِ لفظًا ومعنى ، وأسـمائِهـا ، وأحكامِهـا ومواضعِ حروفِ المضارعـةِ ، وذكـرِ الجوازمِ ، والنواصبِ ، والمشتركِ من غيرِ المشتركِ ، والمختصِّ .

قلتُ: ولا فائدةَ في ذكرِ تقديمِ نحو هذا في الأبوابِ، فلذلكَ سكتَ عنه .

(١) المُطرِّق : المعيِّد : وهو المدرِّس والأستاذ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (١)

ينقصُ من الترجمةِ التي على حدِّها : التثنيةُ في الأسماءِ والصفاتِ المتفقةِ اللّفظِ ، عوضٌ من العطفِ في المختلفةِ اللّفظِ ، تخفيفًا واختصارًا . وهوَ أنْ يلحقَ الاسمَ المفردَ الظاهرَ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا ، معربًا أو مبنيًّا ، زيادتان ؛ إحداهما : ألفٌ علامةٌ للرفعِ ، أوْ ياءٌ علامةٌ للجرِّ والنّصبِ (٢) . والثانيةُ : نونٌ مكسورةٌ (٣) للساكنينِ ، ثابتةٌ إلاَّ مع الإضافةِ لتضادٌ معنييهما . وليست عوضًا من الحركةِ (٤) ؛ لدخولها فيما لا حركةَ فيه ؛ ولأنَّ الألفَ والياءَ قد نابا منابَها ، بل دخلتْ لتُمكّنَ للمثنّى بلزومِ الإعرابِ إيّاهُ ، وفَقْدِ تثنيةِ الفعلِ (٥) ؛ ولذلكَ قالَ سيبويهِ - رحمَهُ اللّهُ - : « كأنّها عوضٌ لما مُنعَ من الحركةِ والتنوينِ » (٦).

فإنْ كانَ على حرفينِ ؛ نحوُ: « يد » ، و« دمٍ » بقيَ على حالِه - في الأشهرِ - وقدْ قيلَ : « يديانِ » ، و « دميانِ » (٧) .

---

(١) الجمل : ٩ .

(٢) انظر باب معرفة علامات الإعراب من هذا الشرح : ٢٦٣ .

(٣) البصريون لا يجيزون فيها إلاّ الكسر مطلقًا ، وأجاز الكسائي والفراء فتحها في حال النصب والجر ، قال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن فقعس . وقال الفراء : لغة لبني أسد وفتحها بعضهم في موضع الرفع أيضًا . وحكى أن من العرب من ضم النون في نحو : « الزيدان » ، و « العمران » ، ومنهم من يجعل الإعراب في النون . انظر : سر الصناعة : ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٢٥٦/١ .

(٤) نسب إلى الزجاج القول بأنها عوض من حركة الواحد . انظر الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٥) وانظر بقية الآراء حول نون التثنية في سر الصناعة ٤٤٩/٢ ، وما بعدها ، والارتشاف ٢٦٥/١ ، والهمع ١٦٣/١ ، ١٦٤ .

(٦) الكتاب : ١٨/١ .

(٧) قيل : شاذ . وقيل : ليس بشاذ وإنما هو على لغة القصر فيها مثل « فتىً » . انظر : الارتشاف: ٢٦٠/١ ، والهمع : ١٥٠/١ .

فإن كان معتلاً ما قبلَ علّتِه حرفٌ ساكنٌ ؛ نحو : « دَلْوٍ » ، و « نَحْيٍ » ، و « غَلْيٍ » جرَى مَجْرَى الصحيحِ .

فإنْ كانَ مقصورًا ، نحو : « عَصا » ، و « رحىً » رددتَ ألفَه إلى أصلِها ؛ نحو : « عصوين » (1) ، و « فَتَيَيْنِ » .

فإنْ زادَ على الثلاثةِ رددتَها ياءً أبدًا ؛ نحو قولكَ : « مَلْهَيَانِ » ، و« حُبْلَيَانِ » ، و « مَثْنَيَانِ » ، إلاّ « مِذْرَوَيْنِ » (2) فإنّه بُنيَ على التثنيةِ .

فإنْ كانَ منقوصًا أظهرتَ الياءَ مفتوحةً ؛ نحو قولك : « عَمِيَانِ » ، و « مِذْرَيَانِ » ، و « مَثْنَيَانِ » .

فإنْ كانَ ممدودًا، وكانت همزتُه أصلاً صحَّتْ ؛ نحو قولك : «قُرَّاءَانِ» (3).
فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيثِ قُلبتْ واوًا ؛ نحوُ قولك : « حَمْرَاوَانِ » ، وقد قيلَ : « حَمْرَايَانِ » بالياءِ شاذًا (4) . فإنْ كانتْ منقلبةً عن أصلٍ فالتحقيقُ الوجهُ ؛ نحو

---

(1) في الأصل : « عصيين » ـ بالياء ـ تحريف لأن أصله الواو . أمّا « رحىً » ففيه لغتان : رحوان ، ورحيان . والياء أكثر . انظر اللسان « رحا » ٣١٢/١٤ ، وشرح التسهيل ٩١/١ . وفي تمثيله خلل ؛ إذ بدأ بـ « عصا » ، و « رحىً » وثناهما على « عصوين » و « فتيين » إلاّ أن يكون سهو من الناسخ فاسقط من المفرد « فتى » ومن التثنية « رحيين » فالثلاثة متلازمة في التمثيل .

(2) مَثْنَيَان : واحدها « مثنى » ، وهو زمام الناقة . (انظر اللسان « ثنى » ١٢٠/١٤) .
ومِذْرَوَان : أطراف الإليتين ليس لهما واحد والواو فيه كـ « عنفوان » . انظر اللسان «ذرا» ٢٨٥/١٤ .

(3) مفردها قُرَّاءٌ ـ بضم القاف ـ وهو النّاسك . انظر اللسان : « قرأ » ١٣٠/١ . وقد تقلب الهمزة الأصلية واوًا فيقال : « قُرَّاوان » . انظر شرح التسهيل : ١٠١/١ .

(4) وهي لغة لبني فزارة . وأجاز الكوفيون في همزة « حمراء » القلب والإقرار . حكاه أبو حاتم ، وابن الأنباري . انظر ارتشاف الضرب : ٢٥٩/١ ، والهمع : ١٤٨/١.

قولكَ : « كِسَاءَانِ » (١) ، و « كِسَاوَانِ » . فإنْ كانتْ زائدةً للإلحاقِ فالتحقيقُ الوجهُ أيضًا ؛ نحوُ قولِكَ : « عِلْبَاوَانِ » ، و « عِلْبَاءَانِ » (٢).

فهذا هو المقصودُ بالتثنيةِ . وهي لفظٌ ومعنى ثمَّ قد تأتي لفظًا لا معنى ؛ نحو : « أَبَانَيْنِ (٣) ، و « الرَّقْمَتَيْنِ » (٤) لموضعٍ .

وتأتي معنىً لا لفظًا ؛ نحو : « هما » ، و« كما » ، و « أنتما » ، و« كلا » .

وتأتي في اللّفظينِ المختلفينِ ؛ نحو : « العُمَرَيْنِ » في أبي بكرٍ وعمرَ - رضي اللّه عنهما - و « القَمَرَيْنِ » في الشمسِ والقمرِ، وهو كثيرٌ مع شذوذِه عن القياسِ .

وتأتي لَمْ يستعملْ لها واحدٌ ؛ نحو : « عَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ » (٥)، و«مِذْرَوَيْنِ » لأطرافِ الأليتينِ ، ونحو منه : « أَلْيَانِ » ، و « خُصْيَانِ » .

وأمَّا « هذانِ » ، و « اللّتانِ » ، و « اللّذَانِ» (٦) فإنَّ كلَّ [كلمةٍ] (٧) قدْ حُذِفَ منها حرفٌ ساكنٌ ولمْ يحركْ قط ؛ فحذفوه للساكنين تخفيفًا .

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، وأجازوا قلبها واوًا . وورد قلبها ياءً ، فحكي « كسايان » لغة لبني فزارة وقاسه الكسائي ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .
انظر : ارتشاف الضرب : ١/٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/١٠٢ ، والهمع : ١/١٤٨.

(٢) العلباء : عصب العنق . انظر اللسان : « علب » ١/٦٢٧ . ورجح القلب في هذه الهمزة ابن مالك . انظر شرح التسهيل : ١/١٠٢ .

(٣) أَبَانَان : جبلان في البادية ، وقيلَ: الأسود منهما لبني أسد، والأبيض لبني فَزاره . وهو اسم علم لهما، وإنما قيلَ : أَبَانَانِ وأَبَانٌ أحدهما ، والآخر مُتالِعٌ ، كما يقال القمران فالتثنية في اللفظ والمعنى . انظر اللسان « ابن » ١٣/٥ ، ومعجم البلدان ١/٦٢ .

(٤) الرقمتان : موضع قرب المدينة . انظر معجم البلدان ٣/٥٨ .

(٥) غير مهموز ، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل . اللسان : «ثني» ١٤/١٢١ .

(٦) نُسِبَ للمحققين أنها صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي وعليه ابن الحاجب وأبوحيان . انظر شرح الكافية ٢/٤٧١ ، وارتشاف الضَّرب ١/٥٢٧ ، والهمع ١/١٤٠ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

* * *

والجمعُ جمعانِ : جمعُ تكسيرٍ وما ينوبُ منابَه / ـ وبيانُه في [١٠]
أبوابه ـ وجمعُ سلامةٍ ؛ وهو نوعانِ : مذكرٌ ، ومؤنثٌ بالألفِ والتاءِ ،
وهو أيضًا عوضٌ من العطفِ في الأسماءِ المختلفةِ ؛ وهو أنْ يلحقَ آخرَ
الاسمِ المفردِ المذكرِ صحيحًا كانَ أوْ معتلاً ، زيادتانِ ؛ إحداهما : واوٌ
مضمومٌ ما قبلَها في الصحيحِ والمعتلِّ المنقوصِ ؛ نحوُ قولِك : « زَيْدُونَ » ،
و « قَاضُونَ » ، و مفتوحٌ ما قبلَها في المعتلِّ المقصورِ نحوُ : « عِيسَوْنَ » ،
و « مُوسَوْنَ » و «مُصْطَفَوْنَ» . أوْ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها في الجرِّ والنَّصبِ
في الصحيحِ والمنقوصِ ، ومفتوحٌ ما قبلها في المقصورِ (١) ؛ نحو :
«عِيسَيْنَ » ، و « مُوسَيْنَ » ، و « مُصْطَفَيْنَ » .

وإنْ كانَ ممدودًا جرى مَجرى التثنيةِ في كلِّ ما ذكرنا في ثباتِ
الهمزةِ ، وقلبِها واوًا في حالِ التسميةِ به .

والثانيةُ : نونٌ كنونِ التثنيةِ مفتوحةٌ ـ في الأعرفِ (٢) ـ وحكمُها
حكمُها فيما ذُكرَ .

---

(١) أجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور كالصحيح والمنقوص . انظر الهمع : ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

(٢) وقد ورد كسرها عن العرب وقيلَ : ضرورة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء بخلاف حالة الرفع . انظر : الارتشاف : ٢٦٢/١ ، والهمع : ١٦٤/١ .

وشروطه : ألاَّ يتغيَّرَ لفظُ المفردِ إلاَّ أنْ يكونَ معتلاً أوْ مهموزًا ، لِمَا يطرأُ عليه مِن الاعتلالِ . وأنْ يكونَ عاقلاً و مُشبَّهًا به ؛ نحوُ :

﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (١) .

وأنْ يكونَ مذكرًا . وألاَّ يكونَ في مفردِه تاءُ التأنيثِ (٢).(*)

. . . .

وتنفردُ الصفاتُ بأنْ يُجمعَ مؤنثُها بالألفِ والتاءِ ـ في الغالبِ ـ لقولِهم : « صَنَعُونَ »، و « صِنْعُونَ » (٣)، و« قومٌ جُدُّونَ » (٤) للمَجْدُودِينَ، و« جَدُرُونَ »، و « نَدُسُونَ » (٥) ، و « يَقُظُونَ » (٦) ، وهو كثيرٌ .

وقدْ تأتي هاتانِ الزيادتانِ فيما لا يعقِلُ عوضًا مِن محذوفٍ مِن الكلمةِ [لفظًا] (٧) نحو : « سِنِينَ » ، أو تقديرًا ؛ نحو : « أَرْضِينَ »(*)ـ في الغالبِ ـ

---

(١) يوسف : ١٢/٤ .

(٢) أجاز الكوفيون في الاسم الذي في مفرده تاء التأنيث أن يجمع بالواو والنون نحو : « طلحة » طَلْحون » ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح العين فيقول : « طَلَحون » . انظر الانصاف : (م ٤) ٤٠/١ .

(*) في هذا الموضع من الأصل علامة إلحاق منعطفة شمالاً ا وفي الحاشية كتابة غير واضحة.

(٣) « صَنَعُونَ » : يقال : رجل صِنْعٌ : للحاذق الصَّنعةِ . وقوم صَنَعُون . وامرأةٌ صَنَاعٌ . اللسان « صنع » ٢٠٩/٨ .

(٤) « جُدُّون » : مفردها « جُدٌّ » أي محظوظ . اللسان « جدد » ١٠٧/٣ .

(٥) في الأصل : « قدسون » بالقاف تحريف . ورجلٌ نَدْسٌ ، ونَدُسٌ ، و نَدِسٌ : أي فَهِمٌ سريع السمع فَطِن . اللسان « ندس » ٢٢٩/٦ .

(٦) ذكر سيبويه أن ما كان على وزن « فَعُل » تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون وساق الأمثلة السابقة . انظر الكتاب : ٦٣٠/٣ .

(٧) إضافة يقتضيها السياق .

(*) أي الأصل أن تكون بالتاء .

لقولِهم : « إوَزُّونَ » ، و « إحَرُّونَ » (١) ، و « عِشْـرُونَ » وبابُـه ، وهوَ ضربٌ من جمعِ التكسيرِ وليسَ منه ، وقد يغيَّرُ له لفظُ الواحدِ إعلامًا بخلافِـه لجمعِ السلامةِ ؛ نحوُ : « ثِبُون » (٢) ، و« سِنُـونَ »، و« عِشْـرُونَ »، والذي لايغيَّرُ:« عِضُونَ » (٣) ، و « إحَـرُّونَ » ، و « ثَلاثُونَ » ، وما بعدَه .

وكما لا يُـجمعُ كثيرٌ من الأسماءِ المذكَّـرةِ العاقلةِ جمعَ السلامةِ ؛ كذلكَ لا يُجمعُ كثيرٌ من المؤنَّـثِ بالألفِ والتاءِ ؛ من ذلكَ : « فَعْلاءُ أَفْعَلُ » صفةً ، و «فَعْلَى فَعْلانُ » ، و « حائضٌ » ، و « طامثٌ » ، و « بازلٌ » (٤) ، وبابُه كثيرٌ مما استوى في لفظِه المذكـرُ والمؤنثُ ما دامـت صفـاتٍ ، فإذا انتـقلتْ إلى الأسـماءِ واستـعملتِ استعمالَ الأسماءِ ، جُمِعَـتْ بالألفِ والتاءِ؛ كـ « صَحْرَاوَاتٍ »، و « بَطْحَاوَاتٍ » .

وإذا كانَ المؤنثُ بغيرِ عـلامةٍ زدتَ ألفًا وتاءً . فإنْ كانَ بالتاءِ حـذفتَها . وإنْ كانَ [بالألفِ] (٥) قلبتَـها ياءً ؛ نحو : « حُبْلَيَـاتٍ » . وإنْ كانَ بالهمزةِ أبدلتـها واوًا كـ « بَطْـحَاوَاتٍ » .

(١) إحَرُّون : جمع الحَرَّة وهي أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أحرقت بالنار . اللسان «حرر» ١٧٩/٤ .

(٢) ثِبُون : واحدها « ثُبَةٌ » وهي الجماعةُ . الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة وأصله من الواو. انظر اللسان « ثبا » ١٠٧/١٤ .

ذكر سيبويه أن ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث إذا جمعوه بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم . انظر الكتاب : ٥٩٨/٣ .

(٣) عِضُون : واحدها عِضَـةٌ وهـي القِطْعَـة والفِرْقَـة ، وأصلها « عِضْوَة » فنقصت الواو . اللسان : « عضا » ٦٨/١٥ .

(٤) بازل : يقال : جمل بازل وناقة بازل : وهو أقصى أسنان البعير ، سمي بازلاً من البزل ، وهو الشَّقُّ ، وذلك أن نابه إذا طَلَع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته . انظر اللسان «بزل» ٥٢/١١ .

(٥) في الأصل « بالياء » .

بَابُ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِـهِ (١)

قد تقدّمَ رسمُ الفاعلِ(٢) ، فكلُّ فعلٍ ذُكِرَ على طريقةِ « فَعَلَ » ، و «يَفْعَلُ» ، طالب بفاعلٍ مذكورٍ مظهرٍ أوْ مضمرٍ ، ولادليلَ فيهِ على انفرادِه ولا تثنيتِه وجمعِه ؛ ولذلكَ قالَ بعضُهم : « قَامَا أَخَوَاكَ » ، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُـهْ *(٣)

فأتى بعلامـةِ للتثنيةِ والجمعِ في آخرِ الفعلين(٤).

فإنْ كـانَ مؤنثًا مـفردًا أوْ مثنىً بإزائِـه ذَكَرٌ ؛ دلَّ عليه بتاءِ التأنيثِ ساكنةً ؛ نحوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، وربّـما حذفتْ في قولِ سيبويهِ ؛ حكى عنِ العربِ : « قالَ فلانة » ، قالَ : « وأحسنُـه مع الفصلِ ؛ نحو : « حَضَرَ القَاضِيَ اليومَ امرأةٌ »(٥) .

---

(١) الجمل : ١٠ .

(٢) انظر ص ١٣ من هذا الشرح .

(٣) البيت بتمامه :

« ولكـــن دِيَافِيٌّ أبـــوه وأمُّـــهُ ... بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّـلِيطَ أقارِبُهْ » ،

وقائله الفرزدق يهجو عمرو بن عـفراء الضبيَّ بأنه قروي من « دياف » ، وهي قـرية بالشام ، والسليط : الزيت . وهو في ديوانه : ٤٦/١ ، وانظر : الكتـاب : ٤٠/٢ ، وشرح أبيات سيـبويه للنحاس : ١٤٨ ، والتكملة : ٨٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٥٦/١ ، وشرح المفصل : ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، و شرح الألفية لابن عقيل : ٨٠/٢ ، والهمع : ٢٥٦/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٥ .

(٤) هذه اللغة تسـمى « لغة أكلوني البـراغيث » وتنسب إلى بلحارث بـن كعب ، وطيىء ، وأزد شنوءه . وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبـون فيكم ملائكة ، ورده عليه السيوطي. انظر التسهيل ٢٢٦ ، والهمع ٢٥٧/٢ ، والاقتراح ١٨ ، ١٩ .

(٥) عبارة سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانـة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ... » ٣٨/٢ .

فإنْ كانَ جمعًا ، أو كانَ غيرَ حقيقيٍّ استوى الإتيانُ أيضًا بالعلامةِ وتركُها ؛ نحو : « مَالَ الشَّجَرَةُ » ، و « مَالَتِ الشَّجَرَةُ » .

فإنْ كانَ المضمرُ / عائدًا إلى مذكورٍ لزمتِ العلامةُ في هذا كلِّه ؛ [١١]
نحو : « الـمَرْأَةُ قَامَتْ » ، و « الشَّجَرَةُ مَالَتْ » - في الأعرفِ - لقولهم - :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *(١)

وهو مرفوعٌ أبدًا (٢) ، لفظًا أوْ تقديرًا ؛ فعلَ أوْ لَمْ يفعلْ ، في النفي والإيجاب؛الإيجابُ: « قَامَ زَيْدٌ » ، و « سَقَطَ الحَائِطُ »، والنفيُ : « مَاقَامَ زَيْدٌ » ، و « لَمْ يَسْقُطِ الحَائِطُ » .

---

(١) صدره : * فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *
وهو لعامر بن جوين الطائي (جاهلي) ، يصف أرضًا مخصبة لكثرة الغيث ، والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء ، والودق : المطر ، وأبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر .
والشاهد فيه : حذف التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض بمعني المكان. وقيل : حذفت لأن التأنيث ليس بحقيقي . ويروى : (ولا أرض ابقلتِ ابقالها) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على التاء . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥٦٠/١ . والبيت في الكتاب : ٤٦/٢ ، وشرح أبياته للنحاس ١٤٩ ، ولابن السيرافي : ٥٥٧/١ ، والتكملة : ٨٧ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، ونتائج الفكر : ١٦٨ ، وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والبسيط : ٢٦٥/١ ، ورصف المباني : ٢٤١ ، والمغني ٧٣١/٢ ، ٧٤٦، والخزانة : ٤٥/١ .

(٢) وقال ابن الطراوة : « إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت » انظر قوله ورد ابن أبي الربيع عليه في البسيط : ٢٦٣/١. وانظر القضية في المغني ٢ / ٧٨١ ، والهمع ٣ / ٨ ، و « ابن الطراوة النحويّ » ٢٤٧ - ٢٤٩ .

ويدخلُ عليهِ حرفُ الجرِّ في قولِهم: « مَا جَاءَ نِي مِنْ أَحَدٍ » ، و« بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، و « أَفْعِلْ بِهِ » - في التعجبِ ، في رأيِ البصريينَ(١).

فالمرفوعُ في اللّفظِ :« قَامَ زَيْدٌ»، وتقديرًا :« قَامَ [الفتى](٢)، والجَوَارِي » ، و « قَامَ هَذَا » ، و « قُمْتُ » ، وما في حكمِه مّما يقومُ مقامَه من المفعولاتِ المرفوعةِ (٣). ولا دلالةَ في الفعلِ على المفعولِ به ما لمْ يُعْلَمْ معناهُ . وأُضيفَ العملُ إلى الفعلِ مجازًا مِنْ حيثُ لزمَهُ ، والرّافعُ والنّاصبُ المتكلمُ ، ولوْ أُضيفتِ الأعمالُ كلُّهَا إلى المتكلمِ لَمْ يقعْ بيانٌ في تعلُّقِ الأشياءِ بعضِها ببعضٍ(٤).

ويختصُّ الفاعلُ بأشياءَ لا تكونُ في المفعولِ ؛ منها : أنّه لا يُستغنى عنه . ومنها : تسكينُ آخرِ الفعلِ لَهُ ؛ نحو : « ضَرَبْتُ » . ومنها : مجيءُ علامةِ الإعرابِ بعدَه في « يَفْعَلَانِ » ، و « يَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلِينَ » ؛ جاءتْ علامةُ

---

(١) البصريون يرون أن (أفعل به) لفظة لفظ الأمر ومعناه التعجب ، والجار والمجرور في موضع الفاعل ، والباء زائدة .
والكوفيون يرون أنه أمر حقيقة ، والجار والمجرور في موضع نصب مفعول ، والباء إما زائدة أو للتعدية .
وقال أبو حيان أنه مذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف (انظر ارتشاف الضرب : ٣٥/٣) . والذي يتضح من كلام ابن خروف في باب التعجب ٤٧٦ أنه يذهب مذهب البصريين في هذه القضية . وانظر في هذه القضية الأصول : ١٠١/١ ، وشرح المفصل : ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، والأشباه والنظائر : ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) أي المفعول الذي لم يسمّ فاعله .

(٤) يرد على ابن مضاء الذي اعترض على النحاة في تسميتهم للفعل بأنه « عاملٌ » مع أنّ العاملَ هو المتكلم . انظر الردّ على النحاة : ١٢ ومابعدها ، ٧٠ .

الإعرابِ بعدَ الفاعلِ . ومنها : أنّه لا بُدَّ من العِوَضِ منه إذا حُذِفَ من بابِ الفعلِ . ومنها : مرتبتُهُ التقديمُ .

وقدْ يُقدَّمُ المفعولُ عليهِ ، وعلى الفعلِ اهتمامًا به إذا دلَّ عليهِ دليلٌ منْ لفظٍ ـ وهو الإعرابُ ـ أوْ معنىً ؛ نحو : « أَكَلَ الْحُوَّارى[1] مُوسَى » ، أوْ صفةٍ ، أوْ بدلٍ ، أوْ غيرِ ذلكَ مما يدلُّ .

وقدْ يُقدَّمُ عندَ الحاجةِ إلى القافيةِ[2] ، وعندَ السَّجعِ .

وقدْ يجبُ تقديمُه لإعادةِ ضميرٍ عليهِ ، قدْ أُضيفَ الفاعلُ إليهِ ؛ نحو : « ضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ » ـ في الغالبِ ـ لقولِه :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ *[3]

---

(١) الحُوَّارى : أجود الدقيق ، وما حُوِّرَ من الطعام أي بُيِّضَ . اللسان « حور » ٢٢٠/٤ .

(٢) نحو قول النابغة :

وكانت لهم رِبْعِيَّةٌ يحذرونها إذا خضخضتْ ماءَ السماءِ القبائلُ

انظر مجالس ثعلب : ٩٥ ، وإصلاح الخلل : ٦٠ ، وشرح ابن عصفور على الجمل : ١٦٤/١ .

(٣) عجزه : * جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ *

نسبه ابن جني في الخصائص ٢٩٤/١ للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٩١ بصدر مختلف . وهو مما نسب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٢٤، وقيل : لعبدالله بن همارق . وهو في : الجمل : ١١٩ ، والحلل ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/١ ، والفصول والجمل ل ١٢٦ ، وشرح المفصل : ٧٦/١ ، واللسان « عوي » : ١٠٨/١٥ ، وشرح ابن عقيل : ٤٩٦/١ ، والهمع : ٢٣٠/١، والخزانة : ٢٧٧/١ .

والشاهد فيه « جزى ربُّهُ ... عديَّ » حيث قدم الفاعل (رَبُّهُ) المتصل بضمير المفعول (عديّ) ولم يقدم المفعول . والجمهور على أنه ضرورة ، وأجازه الأخفش وابن جني قياسًا قال لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار كالأصل (انظر الخصائص ٢٩٨/١) . كما أجازه أبو عبدالله الطُّوَال من الكوفيين ، وابن مالك (في التسهيل : ٧٩) ، وانظر الخزانة : ٢٧٧/١ .

وإذا كانَ مستـفهمًا عنه ، أوْ دخلَهُ معنى الشرطِ؛ نحو : « مَنْ تَضْرِبُ ؟ » ، و « مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ » .

وكـذلكَ إذا دخلتْ عليه « إلاَّ » في نحـو : « مَا ضَـرَبَ زيدًا إلاَّ عَمْـرٌو » ، ونحو هذا .

وإذا اتصلَ ضميرُ المفعولِ بالفعلِ ؛ نحوُ : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وشبهُه .

ولا يثنّى الفعلُ ولا يُجمعُ لأنَّـهُ وُضِعَ مبهمـًا للقليلِ والكثيرِ، بدليلِ قولِهم : « قَامَ رَجُلٌ » ، و« قَامَ أَلْـفُ رَجُلٍ » ، فأقلُّ ما قـامَ الرجلُ قومةٌ واحدةٌ ، وأقلُّ ماقامَ الرجـالُ ألـفُ قـومـةٍ ، فـإذا أرادوا الـقليلَ دلّوا عليـه [بالمرّة] (١) الواحـدةِ ، أوْ الاثنتينِ من المصدرِ ؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً »، و « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْـنِ ، و ضَرَبَاتٍ » ، و « ضَرَبْتُ ضَرْبًا كَـثِيرًا » ؛ فلولا صلاحـيتُه للقليلِ والكثيـرِ لَمْ يؤكَّدْ به ، ولمْ يقلْ أحدٌ : « قَامَـا زَيْدٌ » إذا أرادَ قيامينِ ، ولا « قَامُـوا زَيْدٌ » إذا أرادَ قيامًا كثيـرًا ، فدلَّ على أنّهم لمْ يجمعوا الفعلَ ، ومـا ذكرَه بعضُهم ـ منْ أنّـه لمْ يثنَّ ولمْ يجمعْ لأنَّ مـدلولَـه وهو المصـدرُ جنسٌ ولا يصـحُّ في الأجناسِ ؛ فـلا يصحُّ فـي الدليلِ (٢)ـ فاسدٌ بما ذكرناهُ .

فإنْ كانَ فيهِ ضميرٌ ثُنِّيَ ذلـكَ الضميرُ وجُمِـعَ ؛ نحو: « الزَّيْـدَانِ قَامَـا » ، و « الزَّيْدُونَ قَامُوا » ، وهو الذي أرادَ أبو القاسمِ ـ رحمهُ اللّـهُ ـ بقولِه :

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) عُـزِيَ هذا القول إلى أبي جـعـفر بن الزّبيـر في تعليـقه على كـتـاب سيبويه . انـظر الأشبـاه والنظائر : (٢٨٩/٢) .

(ثُنِّيَ وَجُمِعَ لِلضَّمِيرِ الَّذي يَكُونُ فِيهِ)[1] ، فاتسعَ في إضافةِ التثنيةِ والجمعِ إلى الفعلِ لاتصالِ الضميرِ به، وقدْ صرَّحَ بذلكَ في آخرِ الكتابِ[2]، فلا عُذرَ لهُ فيهِ إلاَّ الاتساعُ .ويمكنُ أنْ يجعلَ « اللامَ » عذرًا ؛ لأنَّهُ ثُنِّيَ وجُمِعَ مِن أجلِ الضميرِ الذي اتصلَ بهِ وقدْ صُيِّرَ من نفسِ الفعلِ فلحقتْهُ التثنيةُ .

وتقدّمَ « إبْرَاهِيمُ »[3] ـ عليهِ السلامُ ـ ليعودَ الضميرُ عليه . وكذلكَ « النّفسُ » في الآيةِ الثانيةِ[4]. وقدَّمَ اسمَهَ تعالى في الآيةِ الثالثةِ[5] / [١٢]
تشريفًا وتعظيمًا . و « اللُّحُومُ » مضافةٌ إلى ضميرِ « البُدْنِ »[6] .

(١) عبارة أبي القاسم : « وإنما قُلْتَ « قَمَ » ولم تَقُلْ « قَامُوا » وهم جماعة ؛ لأنَّ الفعلَ إذا تقدمَ الأسماءَ وُحِّدَ ، وإذا تأخر ثُنِّيَ وجُمِعَ الضميرُ الذي يكون فيه » الجمل : ١٠ . والنسخ تختلف ؛ ففي بعضها « للضمير » باللام ، وفي بعضها « الضمير » . وذكر ابن بزيزة أن الصحيح (الضمير) قال : « وقد بيّن ذلك أبو القاسم في غير هذا الكتاب » غاية الأمل : ٦٩/١ . وقد تعقبه النحويون في هذه العبارة . انظر إصلاح الخلل : ٥٥ ، ونتائج الفكر : ١٦٤ ، وغاية الأمل : ٦٩/١ ، والبسيط : ٢٧١/١ .

(٢) لم أقف عليه في الجمل .

(٣) أي في الآية الكريمة التي وردت في الجمل : ١١ :
(وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) البقرة : ١٢٤/٢ .

(٤) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(لا ينفع نفسا إيمانها) الأنعام : ١٥٩/٦ . وهي في ترتيبها في الجمل الثالثة .

(٥) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(إنما يخشى الله من عباده العلماء) فاطر: ٢٨/٣٥. وهي في ترتيبها في الجمل الرابعة .

(٦) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) الحج : ٣٨/٢٢ . وهي في ترتيبها في الجمل الثانية .

وذهبَ بعضُ أشياخنا إلى أنْ حروفَ المدِّ في الاثنينِ والجمعِ وخطابِ المؤنثِ ، حروفُ إعرابٍ (١) ، بمنزلتِها في الأسماءِ ، ودالةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعِه وتأنيثِه، وأنَّها ليستْ ضمائرَ، واستحسنَه ، ووجَّهَ قولَ أبي القاسمِ عليه ، ولأبي القاسمِ النزاهةُ عنْ هذِه السخافةِ ؛ لما فيها منْ قلةِ الفطنةِ ، فليتَ شعري !! هل هيَ علاماتُ رفعٍ ، أوْ نصبٍ ، أوْ جزمٍ ؟! ولِمَ حذفتِ النونُ في النَّصبِ والجزمِ؟ ولِمَ دخلتْ هذه الحروفُ على الماضي في « قَامَا » ، و «قَامُوا » ؟ إلى غيرِ ذلكَ ممَّا [يلزمه](٢) الفسادُ .

(١) النحويون في ألف الاثنين وواو الجماعة إذا اتصلت بالفعل المتقدم على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه وليست ضمائر .
الثاني : أنها ضمائر وما بعدها بدل منها .
الثالث : أنها ضمائر ومابعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر .
وسيبويه على الأول (انظر الكتاب : ٤٠/٢) وكذا السهيلي : (انظر نتائج الفكر: ١٦٦) ، وابن عصفور : (انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٦٨) ، وابن أبي الربيع (انظر البسيط : ٢٧١) ، وأبو حيان (انظر الارتشاف : ٣٥٤/١) . وانظر الهمع : ٢٥٧/٢ . أما الرأي الذي نسبه ابن خروف لبعض أشياخه – وهو أنها حروف إعراب – فقد نسبه ابن الطراوة – في كتابه الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح – للفارسي ولم أقف عليه في الإيضاح ، وقد ردَّ الدكتور عيّاد الثبيتي على ابن الطراوة. انظر الإفصاح ١٢ ، وابن الطراوة النحويّ ٩٣ .
(٢) غير واضحة في الأصل .

نَـوْعٌ مِـنْـهُ آخَـرُ (١)

يعني مِنَ الفـاعلِ والمفعـول بـهِ(٢). وفـصلَهُ من الأوّل من حيثُ جـعلَ أحـدَ الاسمين يعقلُ ، والثـاني لا يعقلُ ، وأحدَهما مبـهمًا ، والثاني غيـرَ مبهمٍ ؛ ولذلكَ صحَّ له التفريقُ الذي قـصدَ ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما إذا كانَ فاعلُـه غـيرَ عاقلٍ ، لَـمْ يكنْ مفـعولُـه إلاَّ عـاقلاً ؛ نحـو : « أسخَطَني » ، و « أرضَـاني » ، و « سرَّني » ولا يصحُّ أنْ يكونَ مفعولُها مـا لا يعقلُ ؛ لأنّـه لا يقعُ منهُ السَّخطُ والرِّضى والسرورُ .

ومن الأفعالِ مالايكونُ فاعلُهُ أبدًا إلاّ من يعقل؛ نحو :« أَحبَبْتُ »، و« اشْـتَهَيْـتُ »، و « كَرِهْتُ »، وأنتَ في هذهِ الأفـعالِ فاعلٌ ، فـاسـمُـكَ بالتاءِ ، وغيـرُكَ ممنْ يعقلُ مرفـوعٌ ، وأنتَ في الأوّلِ منصوبٌ فـاسمُـك بالنـونِ واليـاءِ (٣)، وغيـرُك ممنْ يعقلُ منصوبٌ .

ومسائلُه مبنيّـةٌ على « ما »، وهي لما لايعقلُ في مذهبِه(٤) ومذهبِ أصحابِـه، وهيَ عندَ سيبـويهِ والمحقـقينَ بمنزلةِ « الّذي » ، و « الّـتي » تقع على ما لا يعـقلُ ، ومنْ يعقلُ (٥)، ودليلُـه قولُـه تعالى :

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾(٦)

---

(١) الجمل : ١١ .

(٢) قال ابن أبي الربيع : « الهـاء عائدة على الباب ، ولو عادت على الفـاعل والمفعول لقال : نوع منهما » . البسيط : ١/٢٧٩ .

(٣) في العبارة تسامح فالاسم في « سرني » ونحوه « الياء » وحدها ، والنون للوقاية .

(٤) انظر الجمل : ١٢ .

(٥) انظر الكتاب : ٤/٢٢٨ .

(٦) الجمعة ٦٢/١ ، التغابن ٦٤/١ .

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾ (١)

و﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾(٢) وهو آدمُ ـ عليهُ السلام ـ.

وتقعُ على صفاتِ مَن يعقلُ(٣) ؛ كقولـه تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٤).

وعلى الأنواعِ ، كقولـه تعالى :

﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (٥) .

أيْ اثنتينِ أو ثلاثًا أوْ أربعًا .

والأسماءُ النواقصُ عشرةٌ : « الّـذي » ، و « الّـتي » ، و « أيٌّ » . ومؤنثُها ، ومثناها ، ومجمـوعـها : « اللَّذانِ » ، و « اللَّتَانِ » ، و « أيّـانِ » ، و « أيتانِ » (٦) ، و « الذِين » (٧) ، و « الّلاتــي » ـ و « الّلاتِ » ، و « الـلّواتِ » ، و « اللّواتي (٨) ،

---

(١) النحل : ١٦/٤٩ .

(٢) ص : ٣٨/٧٥ .

(٣) تعقب ابن بزيزة ابن خروف في هذا القول ، وقال : إن في كلامه سقوطًا من وجهين : الأوّل : أنها عنده في الآية واقعة على الصفة وليس كذلك . والثاني : قوله : « صفة من يعقل » وهو لفظ غير مباح اطلاقه على الحق تبارك وتعالى عند أهل السنة . انظر : غاية الأمل : ١/٧٩ وقد سبق ابن خروف إلى مثل هذا القول ابن السيد في إصلاح الخلل ٦٢ . وقال به بعد ابن خروف ابن أبي الربيع في البسيط ١/٢٨٦ ، وابن لب في تقييده ١/٨٣ . وانظر المسألة في نتائج الفكر ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣ ، وشرح المفصل ٣/١٤٥ ، والهمع ١/٣١٥ .

(٤) الشعراء : ٢٦/٢٣ .

(٥) النساء : ٤/٣ .

(٦) جاء في خصائص مذهب الأندلس النحوي ٨٨ ، ٨٩ أن تثنية (أيّ وأية) هو مذهب ابن خروف وهو من الأراء الجديدة للأندلسيين ، وانظر شرح المفصل ٤/٢٢ .

(٧) في الأصل « واللذين » .

(٨) في الأصل « اللاتي » معادة .

و « اللّاءِ »(١)، و « اللّائي » ، و « الأُلى »(٢) في معناها . و « مَنْ » . و « ما » . و « ذُو » - في لغة طيِّء (٣) - و « ذا » في حذف «ما» من « ماذا » . و « ما » المصدرية إذا قُدِّرتْ بـ « الّذي » .

والحروفُ الجاريةُ مَجراها أربعةٌ(٤) :

« أنْ » الناصبةُ للفعلِ ، والداخلةُ على الماضي ، وعلى الأمر في قولهم : « يُعْجِبُني أنْ تَقُومَ » ، و « أنْ قَامَ زَيْدٌ » ، و « أَمَرْتُ بِأَنِ افْعَلْ » . و « أنَّ » المشددةُ والخفيفةُ(٥) . و « الألفُ واللامُ » ، و « ما » في قولِ سيبويهِ والأخفش(٦) وغيرهما مِن المتقدمينَ - رحمَهمُ اللهُ - ومَن ذكرَ خلافًا بينهما أخطأ عليهما(٧) ،

---

(١) في الأصل « اللائي » وستأتي بعدها مباشرة .

(٢) في الأصل « الأولى » بالواو . قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٧٠/١ « وتكتب بغير واو » .

(٣) انظر شرح الكافية ٢٢/٣ .

(٤) الموصولات الحرفية المتفق على حرفيتها : « أنْ »، و « أنّ » ، والمختلف فيها : « ما »، «كي » ، و « ال » ، و « لو » . انظر شرح التسهيل : ٢٢٢/١ ، والهمع : ٢٧٩/١ .

(٥) أي « أنّ » المشددة التي سكنت نونها للتخفيف ، وليست الساكنة النون أصالة .

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة . أحذق أصحاب سيبويه ، وكان المرجع إلى فهم الكتاب . توفي سنة ٢١٥ وقيل : ٢٢١ هـ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٦ ، وطبقات الزبيدي ٧٢ ، وتاريخ العلماء النحويين ٨٥ ، والإنباه ٣٦/٢ ، والبغية ٥٩٠/١ .

(٧) جاء في المغني : « وزعم ابن خروف أنّ « ما » المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافًا ، والصواب مع ناقل الخلاف ... » ٣٣٨/١ .

والواضح من كلام ابن خروف غير ما ذكر ابن هشام ، فقد قال بأنها تحتمل الوجهين في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين ، فهي حرف إذا قدرت بلفظ المصدر ، وهي اسم إذا قدرت بـ « الذي » .

وما قاله ابن خروف إنّما هو استنتاج من كلام سيبويه والأخفش ، إذ أنهما لم يقولا بذلك صراحة ، فقد جاء في الكتاب عن الخليل أنّ قوله : « هذا القول لا قولك » نصبه كنصب « غيرَ ما تقولُ » لأن « لاقولك » في ذلك المعنى » (٣٧٨/١) وهي نفس أمثلة ابن خروف . وقال في موضع آخر : =

تقولُ العربُ : « هذا القولُ لا ما تقولُ » ، و « هذا القولُ غيرَ ما تقولُ » ، أي :(1) « هذا القـولُ لا قـولُـك » ، فـ « مَـا » في هذه المواضعِ(2) تحتملُ تأويلينِ في التقديرِ ؛ إنْ شئتَ جعلتَـها اسمًا بمنزلةِ « الذي » ، وإنْ شئتَ حرفًا موصولاً بمنزلةِ « أنْ » . وكلا القولينِ لسيبويهِ والأخفش ـ رحمهما اللّهُ ـ فلمَّـا قدّراها بـ « الذي » كانتْ اسمًا ، ولـمَّـا قـدراها بلفظِ المصدرِ كـانتْ حـرفًا / وهي مـع صلتِهـا اسمٌ ، و « الذي » واقـعـةٌ على المصـدرِ، [١٣] والمعنى: « لا الّـذي ، وغيرَ الذي تقول » ، و « لاقولَـك، وغيرَ قولِـكَ » . و« الّذي » تقعُ على كلِّ شيءٍ : حدثٍ وغيرِه ، فحينَ قدرَاها بـ « الّذي » جـعلاها اسـمًـا وهي مـصدرٌ هنا ، وحـين قدرَاها تقـديرَ « أنْ » والفـعلِ جعلاها حرفًا ، وحكى الفرّاءُ « أبُوكَ بالجَارِيـةِ الّذي يَـكْـفُـلُ » ، و « أبُوكَ

= « ائتني بعدمـا تفرغ » فمـا و « تفرغ » بمنزلة الفـراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في « الذي » إذا قلت « بعـد الذي تفرغ » ١١/٣ . وانظر أيضًا الكتاب : ١٠٢/٣ ، ١٥٦ . وانظر معاني القرآن للأخفش : ٤٠/١ ، ٤١ ، ١٠٢ ، ٢٠٩ ، ٣٠٧/٢ ، ٣٦١ ، ٥٣٩ . وانظر الأزهية في علم الحروف : ٨٧ .

إلا أنّ الخلاف بينهما مشهور ، وتناقله النحاة ، انظر شرح المفصل : ١٤٢/٨ ، وشرح الكافية ٤٢/٢ ، ٥٤ ، ورصف المبـاني : ٣٨١ ، وارتشـاف الضـرب : ٥١٩/١ ، والجنى الداني : ٣٣٢ ، والمغني : ٣٣٨/١ .

قال ابن بزيزة بعد أن ساق كلام ابن خروف : « والذي قاله حسن لولا أن الخلاف بينهما قائم ومشهور » غاية الأمل ٧٤/١ .

(1) في الأصل : « و » .

(2) في الأصل : هذه المواضع .

بالجَارِيةِ مَا يَكْفُلُ »، قالَ : « وهذا محمولٌ على المصدر »:(١) ، أيْ : « أبُوكَ بالجاريةِ كَفَالَتُهُ » ، فأوقعها على [المصدرِ]:(٢) ، وقدّمتِ الأخبارُ . وتقولُ : « أعْجَبَني ما قُلْتَ » ، يجوزُ في تقديره: « أعْجَبَني قَوْلُكَ »، و « أعْجَبَني الّذي قُلْتَ » فهي مصدرٌ في كلتا الحالتينِ ، وهي في تقديرِها بـ « الذي » اسم، وفي المصدرِ حرفٌ ، ولا خلافَ بينَهما .

وأمَّا « كَيْ » الناصبة فبمنزلةِ « إذَنْ » ، و « لَنْ » ، وليستْ في تأويلِ اسمٍ ، ولا ضرورةَ تحوجُ إلى ذلكَ .

* * *

ويُوصَلُ جميعُها من الأسماءِ بالجملِ كلِّها التي يدخلُها الصِّدقُ والكذبُ اسمياتٍ وفعليّاتٍ ، ولا بُدَّ منْ ضميرٍ يربطُها بالموصولِ ، وقد يحذفُ في الشائعِ إذا كانَ فَضْلَةً .

وتُوصَلُ بالظروفِ ، والمخفوضاتِ:(٣)، والجارِّ والمجرورِ ، وهيَ بتقديرِ جملٍ لتعلُّقِها بأفعالٍ .

وأمَّا « أنْ » فقدْ ذُكِرَتْ صلتُها :(٤).

---

(١) وهو أيضًا قول ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١.

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) كذا في الأصل ، ولم يتبين لي وجهه ، ولعلها « المختصة » ، وتتكرر هذه الكلمة فيما بعد ص ٣٠٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٩٤ .

و « أنّ » المشدّدة وخفيفتُها توصلان بالجملةِ الابتدائيةِ نصبًا للاسمِ ، ورفعًا للخبرِ .

والغالبُ على صلةِ « ما » الجملةُ الفعليةُ .

وأمّا « الألفُ واللامُ » فلا تُوصَلُ إلاّ باسمٍ مشتقٍ من فعلٍ ، وهو في تقديرِ فعلٍ ، نحو: « القائمِ »، و « القائمَةِ »، و « الضَّارِبِ »، و « الضَّارِبَة»، و« الحَسَنِ »، و « الحَسَنَةِ » ، و « الكَرِيمِ » ، و « الكَرِيمَةِ » ؛ والمعنى : «الذي قَامَ » ، و « التي قَامَتْ » ، و « الذي ضَرَبَ »، و « التي ضَرَبَتْ »، و « الذي حَسُنَ » ، و « التي حَسُنَتْ » .

ولها أحكامٌ كثيرةٌ ستذكرُ في بابِ الصلات:(١) - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - .

ولا يتقدمُ شيءٌ من الصلةِ على الموصولِ ، ولا يُحالُ بينَ بعضِها وبعضٍ بما ليسَ منها ، ولا يُعَامَلُ شيءٌ منها مُعَامَلَةَ اسمٍ تامٍ حتى تتمَّ بصلاتِها .

و « ما » في قولِه : ([ما]:(٢) **دَعَا زَيْدًا إِلَى الخُرُوجِ ؟**):(٢) استفهامٌ ، وهيَ اسمٌ تامٌ بلا صلةٍ ولا عائدٍ ، وأدخلَها في البابِ لكونِ الضميرِ العائدِ الذي في « دَعَا » هو الفاعلُ ، وكونِ الضميرِ المتكلمِ مفعولاً:(٣) ، ولا يجوزُ فيها غيرُ ذلكَ ؛ لأنّكَ تقولُ: « دعاني الأمرُ إلى كذا » ولا تقولُ : « دعوتُ الأمرَ إلى

---

(١) في الجزء الذي لم يحقق .

(٢) الجمل : ١٢ ، و« ما » ساقطة من الأصل .

(٣) لا يريد الضمير الموجود في العبارة وإنما أراد ضمير المتكلم في نحو : « ما دعاني إلى الخروج » انظر الجمل : ١٢ .

كذا » ، فلمَّا كنتَ مفعولاً في المسألةِ كانَ غيرُكَ في موضعِكَ منصوبًا ممن يعقلُ . ولوْ جعلتَ « ما » نفيًا لجازَ رفعُ « زيدٍ » ونصبُه ؛ فرفعُه على حذفِ مفعولٍ ، ونصبُه على إضمارِ فاعلٍ عائدٍ إلى غائبٍ ، ولا تكونُ من البابِ .

وكذلكَ : (مَا كَرِهَ أَخُوكَ مِنَ الْخُرُوجِ ؟):(١) ، « ما » مفعولةٌ لـ « كَرِهَ »، و « أخُوكَ » الفاعلُ ، ولا يجوزُ العكسُ ، فإذا جعلتَ ضميرَكَ عوضَ « الأخِ » كانَ بالتاءِ ؛ لأنّه فاعلٌ - كما تقدَّمَ - فتدبرْهُ .

---

(١) الجمل : ١٢ .

بَـــابُ الـــنَّـــعْـــتِ (١)

التـرجمةُ الأولى لأربعةِ أبوابٍ وهيَ مـا ذكرَ:(١) ، ثـمَّ رفعَ « بـابَ النعتِ » على التـبعـيضِ ؛ أيْ : من ذلكَ : بابُ النعتِ ، ومن ذلكَ : بابُ العطفِ ، ومن ذلكَ: بابُ التوكيدِ ، ومن ذلكَ : بابُ البدلِ . ونقصَ من بابِ / التـوابعِ عطفُ البيـانِ ، وقـدْ ذكـرَه في « بـابِ الاسـمينِ اللّـذيْنِ [١٤]
لفظُهُـما واحـدٌ والآخرُ مضـافٌ منهـما »:(٢) ، ولا يكونُ إلاَّ بـالأسـمـاءِ المعارفِ الجامدةِ ـ في قولِ بعضِهم:(٣)ـ ويجري على الاسمِ جريَ النعتِ في الاتساعِ ، ولوْلا بابُ النداءِ لَـمْ يوجـدْ عطفُ البيــانِ ، ولكــانَ بدلاً ؛ لأنّـكَ تـقولُ : « يا أُخَـانَا زَيْـدًا » ، ولـوْكانَ بدلاً لقلتَ : « يا أُخَانَا زيدُ » فـتضمُّ . فكـلُّ موضعٍ يكونُ فـيـه عطفُ البيانِ يجـوزُ فـيه البـدلُ إلاَّ في النّـداءِ:(٤) . وأمَّـا قولُهم : « مَرَرْتُ بالضَّاربِ الرَّجلِ زيدٍ » فـالأحسنُ فيهِ

---

(١) ذكر قبل باب النعت « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » وذكر فيه النعت ، والعطف والتوكيد والبدل . انظر الجمل : ١٣ .

(٢) الجمل : ١٥٧ .

(٣) وهم البصريون . وربما جاء في النكرات أثبته الكوفيون وجماعة . انظر الفصول لابن الدهان ٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٩١/٥ .

(٤) انظر المواضع التي يفترق فيها عطف البيان عن البدل في : إصلاح الخلل : ٦٧ ومابعدها ، وشرح المفصل : ٧١/٣ ومابعدها ، وشرح ابن الناظم: ٥١٧ - ٥١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٥/١ ومابعدها ، وارتشاف الضرب :٦٠٥/٢ وما بعدها ، والمغني : ٥٠٧/٢ ومابعدها ، وشرح ابن عقيل : ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، والهمع : ١٩٣/٥ ومابعدها .

العطفُ - ويجوزُ :(١) البدلُ - لأنَّ الأوّلَ لا يُنوى به الطرحُ فيحلَّ الثاني مَحلَّهُ؛ ودليلُ جوازِه : « ربَّ رجلٍ وأخيه » ، و « كلُّ شاةٍ وَسَخْلتِها »:(٢) ، و « زَيْدٌ ضَرَبْتُ أخاهُ وعمْرًا »، و « يا زَيْدُ والرَّجُلُ » ، وكلُّ هذا لا يجوزُ أنْ يحلَّ الثاني فيه محلَّ الأوّلِ . ويجري على الأوّلِ في جميعِ ما يجري فيه النعتُ ، إلاَّ التنكيرَ ؛ لأنَّه الأوّلُ بعينه . ولا يحتاجُ في وضعِه إلى أكثرِ من هذا .

وفائدةُ النّعتِ تخصيصُ النّكرةِ، ورفعُ الاشتراكِ المتوهمِ في المنعوتِ المعرفةِ.

ويجيءُ للتوكيد ؛ كقوله تعالى :﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾:(٣) ، و ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ :(٤) ، و ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾:(٥) ، و ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ :(٦).

ويجيءُ للمدحِ؛ كقوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾:(٧). وللذمِّ؛ كقوله :﴿ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ :(٨) . وبابُهما القطعُ .

---

(١) في الأصل : « ولا يجوز » . وفي الحاشية : « ولا يمتنع » .

(٢) السَّخْلَةُ : ولَدُ الشاة من المعزِ والضأن ، ذكرًا كان أو أنثى ، والجمع : سَخْلٌ ، و سِخَالٌ ، وسِخَلَةٌ ، والأخيرة نادرة ، وسُخلان . (اللسان « سخل » ١١/٣٣٢) .

(٣) البقرة : ١٦٣/٢ .

(٤) النحل : ٥١/١٦ .

(٥) البقرة : ١٩٦/٢ .

(٦) الحاقّة : ١٣/٦٩ .

(٧) الفاتحة : ٢/١ ، ٣ .

(٨) آل عمران : ٣٦/٣ ، النحل : ٩٨/١٦ .

وشرطُه : أنْ يكونَ مشتقًا أوْ في حكمِه ، ويكونَ هو المنعوتُ ، ويتبعُه في عشرةِ أشياء : الرفعِ ، والنَّصبِ ، والخفضِ ، والإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكيرِ والتأنيث ، والتنكير ، والتعريف .

وإنْ كانَ لسببِه لزمَ فيه الإعرابُ ، والتعريفُ ، والتنكيرُ - لا غيرُ - .

والعربُ تصفُ بكلِّ صفةٍ فيها مدحٌ ؛ نحو : « العاقلِ » ، و « الكريمِ » ، و « الشجاعِ » ، و « البطلِ » . أوْ فيها ذمٌّ ؛ كـ « الفاسقِ » ، و « الخبيثِ » و « اللّئيمِ » . أوْ العاريةِ منهما ؛ كـ « الضَّاربِ » ، و « القائمِ » ، و « الخيّاطِ » ، و « التّاجرِ » ، و « البزّازِ » ، و « البتّاتِ »:(1) ، فيجري جميعُها على الموصوفِ لفظًا و معنىً ، أو لفظًا لا معنى في السَّببيَّةِ :(2) ؛ تقولُ : « مَررْتُ برَجُلٍ أزرقَ » ، و « أبيضَ » ، و « أكحلَ » ، و « طويلٍ » ، و « قصيرٍ » ، و « جميلٍ » ، و « قبيحٍ » ، و « طويلٍ أبوه » ، و « جميلٍ غلامُه » ، و « مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ » و « قاعدٍ » ، و « قائمٍ أبوه » ، و « قاعدٍ غلامُه » ، و « برجلٍ شجاعٍ » و « كريمٍ أبوهُ » ، و « كريمٍ غلامُه » و« برجلٍ عالمٍ » ، و« فقيهٍ » ، و « عالمٍ أبوه » ، و « برجلٍ بزازٍ » ، و « خيّاطٍ » ، و « عوّاجٍ »:(3) ، و « عالمٍ » ، و «بزّازٍ غلامُه» ، و « عوّاجٍ أخوه » .

ويكونُ نسبًا ؛ كـ « رجلٍ قرشيٍّ » ، و « تميميٍّ » ، و « بصريٍّ أبوه » . وتستوي في هذا المعارفُ والنّكراتُ . وجميعُ هذا أربعةُ أقسامٍ :

---

(1) البتُّ : الطيلسان من خزٍ ونحوه . والبتّات والبَتّيُّ : الذي يعمله أو يبيعه . اللسان : ٨/٢ « بتت » .

(2) أي في النعت السببي ، وفي الأصل : « وفي السببيَّة » بزيادة الواو .

(3) العوّاج : بائع العاج . اللسان : ٣٣٤/٢ « عوج » .

ـ أنْ تكـونَ الصفـةُ فعـلاً للموصـوفِ أوْ لسببِـه ؛ نحـو : « ضاربٍ » ، و «شاتمٍ » .

ـ أو حليةً لهما ، كـ : « ظريفٍ » ، و « قصيرٍ » ، و « أحمرَ » .

ـ أوْ صناعـةً .

ـ أوْ نسبًا .

وتُوصَـفُ النكراتُ بـ « ذي » بمعنى : « صاحب » ، وتضافُ :[1] إلى الأجناسِ . وتوصفُ أيضًا بالجملِ كلِّهـا ، و بالجارِّ والمجرورِ ، والظرفِ والمخفوضِ :[2]؛ تقولُ: « مَرَرْتُ برجلٍ يقـومُ »، و« برجلٍ يضربُ عمرًا » ، و «برجلٍ يَخْـرُجُ غلامُـه » ، و « برجلٍ أخوه منطلقٌ » ، قالَ اللّـهُ تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ :[3] ،

فـ « أنزلنـاهُ » صفـةٌ للكتـابِ ، و « مـررتُ برجـلٍ في الـدَّارِ » ، و «برجلٍ عندَكَ » ، تقديرُه : « برجلٍ ثابتٍ أوْ كائنٍ أوْ مـستقرٍ عندَكَ وفي الدارِ » . والجملُ كلُّها نكراتٌ، وكذلك الجارُّ / و:[4] المجرورُ والظرفُ ، [١٥]
و [المخـتـصٌ من]:[5] الزّمـانِ والمكـانِ . وتوصفُ بـالأجناسِ التي في [معنى]:[6] المشتـقِّ ، نحـو :« مررتُ برجـلٍ أسـدٍ ، و أسدٍ أبـوه » ؛ أيْ :

(١) في الأصل : « ولا تضاف » .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها « المختص » وقد سبق ص ٢٩٥ .

(٣) الأنعام : ٩٢/٦ ، ١٥٥ .

(٤) في الحاشية كتابة غير واضحة .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) إضافة يقتضيها السياق .

« شديد » ، و « برجلٍ حمارٍ » ؛ أيْ : « بليدٍ »، و« بِسَـرْجٍ خَزٍ » ؛ أيْ : « ليِّنـةٍ » ، و « بجُبٍّ ثمانينَ قامـةً » ، أيْ : « عميـقٍ » ، و « بقـومٍ عربٍ أجمعـونَ » ، فـ « أجمعـونَ » تأكيـدٌ للمضـمرِ فـي « عربٍ » ؛ لأنَّ المعنـى: « فصحـاءُ » ، و « بقاعٍ عرفَجٍ كلُّـه»؛ أيْ :« خشنٍ »، و « كلُّـه » تأكيدٌ للمضمرِ في « عرفجٍ » .

والمعـارفُ أيضـًا توصفُ بـ « الّـذي » ، و بـ « الّتي » ، و بالمبـهمـاتِ ، بمـا فيه مـن معنى الإشارةِ ، و بـ « ذو » الطائيَّـة ؛ لأنَّـهـا مـوصولـةٌ كـ « الّـذي » ، و بـ « الألَـى » : (١) ، ويجمعُ ذلكَ كلَّـهُ أنْ تكونَ مشتقةً أوْ في حكمِ المشتقِّ .

ومِن شروطِها ألاَّ تتقدَّمَ على الموصوفِ .

وعلَّتـهم في منعِ صفـةِ النكرةِ بالمعرفـةِ ، والمعرفـةِ بالنّكرةِ:(٢) ـ وهي شِبْـهُ النكرةِ بالجموعِ لعمومِها ، وشِبْهُ المعرفةِ بالآحادِ للخصوصِ الذي فيها ؛ من حيثُ لَـمْ يوصفِ الواحدُ بالجمعِ ، ولا الجمعُ بالواحدِ:(٣) ـ علَّـةٌ فاسدةٌ ، ويلزمُـهم عليهِ ألاَّ يُبدلَ أحدُهما من الآخرِ بدلَ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ من حيثُ

---

(١) في الأصل : « الأولَى » انظر ص ٢٩٣ من هذا الشرح هامش رقم (٢) .

(٢) جوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبـل ذلك بالوصف ، وجعـل منه قولـه تعالـى : (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليـان) المائدة :١٠٧، قال : « الأوليان » صفة لـ « آخران » ؛ لأنه لما وصف تخصَّصَ . انظر معاني القرآن ٢٦٦/١ .

وجوز قوم عكسه أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقًا .

وجوز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًا بالموصوف لا يُوصفُ به غيره. واستنتج الدكتور عيّـاد الثبيتي أن السجستاني قـد سبق ابن الطراوة في ذلك . انظر (ابن الطراوة النحويّ ٢٠٥ ومابعدها) . والقضية بالتفصيل في الهمع ١٧٢/٥ ، ١٧٣ .

(٣) هذا التـعليل للفـارسي (انظر الإيضـاح : ٢٨٦/١) وقد اعـترض ابن بزيزة على ابن خـروف ردّه علي الفارسي (انظر غاية الأمل : ٩١/١) .

لا يكونُ الواحدُ جمعًا ، وقدْ قالوا : « مَرَرْتُ برجلٍ مُحَمَّدٍ » ، و « بأخيكَ رجلٍ صالحٍ » ولا فرقَ بينَ النعتِ في هذا والبدلِ .

والنَّكرةُ : كلُّ اسمٍ لا يُعيِّنُ واحدًا من أمتِه ، وتصلحُ فيه الألفُ واللامُ إلاَّ بابَ « أفعلَ من كذا » ، وتصلحُ إضافتُهُ وجريُهُ على النكرةِ ، ودخولُ « رُبَّ » عليه و « كَمْ » ، و « كُل » .

والمعرفةُ: خمسةُ أنواعٍ: المضمراتُ على أنواعِها، والأعلامُ، والمبهماتُ (*) ، ومادخلَه الألفُ واللامُ، والمضافُ إلى واحدٍ منهما إضافةَ تعريفٍ لامجازٍ وتخفيفٍ .

أصلُ المضمرِ أنْ تفسرَه المشاهدةُ ؛ نحو : « أنَا فَعَلْتُ » وما في حكمِه . وأنْ يتقدَّمَ مذكورٌ لفظًا أوْ معنىً يعودُ عليه ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ » ، و « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ » ، وما في حكمِه . ثمَّ يأتي مُفَسَّرًا بما بعدَه ؛ إمَّا بمفردٍ ـ نحو : « نِعْمَ رجلاً » ، و « بِئْسَ غُلامًا » ، و « رُبَّهُ رَجُلاً » ، و « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا » على إعمالِ الثاني ـ وإمَّا بالجملةِ ، وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ . وقدْ يفسرُه سياقُ الكلامِ والحالِ من غيرِ مذكورٍ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ (١) . و ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ (٢)، ونحو قولِه تعالى : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (٣) .

(*) أراد بالمبهم اسم الإشارة (انظر ص ٣٠٨) وبهذا أسقط الموصول .

(١) النور : ٤٠/٢٤ . أي الهاء في يده تعود على الإنسان ولم يرد له ذكر .

(٢) ص : ٣٢/٣٨ . الضمير في توارت يعود على الشمس ولم يرد لها ذكر .

(٣) المائدة : ٨/٥ .

أيْ : « العدلُ هو أقربُ للتقوى » ؛ كقولهم : « من كذبَ كانَ شرًّا له ».

وتنقسمُ المضمراتُ - من جهةِ الإعرابِ - ثلاثةَ أقسامٍ : ضمائرُ رفعٍ ، ونصبٍ ، وجرٍ ، كلُّها مبنيٌّ . المرفوعاتُ منها قسمانِ : منفصلٌ ، ومتصلٌ. والمنصوباتُ متصلةٌ كلُّها، وواحدٌ منفصلٌ، وهو: « إيَّاكَ »(١) . والمجروراتُ كلُّها متصلٌ ؛ إلاَّ أنَّ العربَ قدْ أكّدتْ ضمائرَ الجرِّ والنَّصبِ بضمائرِ الرَّفعِ المنفصلَةِ ؛ نحو : « رَأيْتُكَ أنْتَ »، و « مَرَرْتُ بكَ أنْتَ ». وأوقعتْها مواقعَ ضمائرِ الجرِّ؛ نحو قولِ بعضِهم وقدْ سُئلَ عن الصُّعْلُوك : « هو الغَداةَ كَأنَا » ، وهو قليلٌ .

فضميرُ الرَّفعِ المنفصلِ يقعُ في كلِّ موضعِ رفعٍ غيرَ أنَّه لا يكونُ فاعلاً ولا مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه مع الفعلِ إلاَّ بتوسطِ « إلاَّ » . ويكونُ تأكيدًا للمنصوبِ والمخفوضِ ، وفصلاً لا موضعَ لهُ من الإعرابِ .

والمرفوعُ المتصلُ لا يقعُ إلاَّ فاعلاً وما في معناه ؛ كاسمِ « كانَ » ، ومفعولٍ لمْ يسمَّ فاعلُهُ ، ولاعلامةَ لهُ إلاَّ « التاءَ » - مضمومةً ومفتوحةً ومكسورةً - والنونَ والألفَ في « فَعَلْنَاهُ » ، و « الألفَ » و « الواوَ » و « الياءَ » - في تثنيتِهِ/ و [جمعِهِ ومخاطبةِ] (٢) مؤنثِهِ - ونونَ جماعةِ المؤنَّثِ. [١٦]

---

(١) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « الكاف ، والهاء ، والياء » من « إيّاكَ ، وإيّاهُ ، وإيّايَ » هي الضمائر المنصوبة و « إيّا » عمادٌ . وذهب البصريون إلى أنَّ « إيَّا » هي الضمير ، ومازاد حروف لا موضع لها من الإعراب . وقيل : « إيّاك » بكمالها هي الضمير . انظر المسألة في الكتاب : ٣٥٥/٢ ، وسر الصناعة : ٣١٢/١ ، والإنصاف : ٦٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٢/٢ ، ورصف المباني : ٢١٥ ، والهمع : ٢١١/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

والصفةُ إذا جرَتْ على غيرِ مَنْ هيَ لَهُ عُوِّضَ منها ضميرٌ منفصلٌ مظهرٌ .

وضميرُ النَّصبِ المتصلِ يقعُ في كلِّ موضعٍ فيهِ الاسمُ الظاهرُ حقيقةً ومجازًا ما لَمْ يتقدّمْ، أوْ دخلتْ « إلاَّ » ، أوْ كانَ الفاعلُ هو المفعولُ ، إلاَّ «عَدِمْتُنِي » ، و « فَقَدْتُنِي » ، وبابَ الظنِّ أجمعَ ؛ نحو : « ظَنَنْتُنِي عَالِمًا » . وفي اتصالِه بالصفةِ التي فيها الألفُ واللامُ خلافٌ ؛ نحو : « الضَّارِبكَ » ، أفي موضعِ نصبٍ أمْ خفضٍ ؟ [1]. وقدْ يقعُ بعدَ « لَوْلاَ » ، و « عسى » ، وفيه خلافٌ [2] .وضميرُهُ المنفصلُ يقعُ مقدَّمًا بعدَ « إلاَّ »، وفي خبرِ «كانَ » وأخواتِها ، وفي كلِّ موضعٍ لايصلحُ فيهِ المتصلُ .

ونونُ الوقايةِ تلزمُ ياءَ المتكلِّمِ ، مع الماضي والمضارعِ المُعْرَبِ بالحركاتِ ، ولا تلزمُ في المُعْرَبِ بالنونِ ؛ نحو :﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [3]. وحكمُها مع « إنَّ » وأخواتِها يُذكَرُ في بابِها [4] .

---

(١) فيه ثلاثة مذاهب :
النصب ، وهو مذهب الأخفش والمبرد . والخفض ، وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد في القول الثاني .
وجواز الوجهين وذلك باعتبار الظاهر الذي ليس فيه الألف واللام ولا هو مضاف لما فيه الألف واللام .
وهو مذهب سيبويه .
انظر الكتاب : ١٨٢/١ ، ١٨٧ ، والمقتضب : ٣٩٨/١ ، والإرتشاف : ١٨٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٧/١ .

(٢) الكوفيون والأخفش على أن موضعه رفع بالابتداء . والبصريون على أن موضعه جر بـ « لولا » . ومنع أبو العباس المبرد أن يقال ذلك .
انظر المسألة في الكتاب : ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ ، والمقتضب : ٧٣/٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦٦٣/١ ، والإنصاف : ٦٨٧/٢ ، وشرح المفصل : ١١٨/٣ ، وشرح الكافية : ١٩/٢ .

(٣) الحجْر : ٥٤/١٥ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٥١ .

وضمائرُ الجرِّ تتصلُ بحروفِ الجرِّ ، والأسماءِ الجارَّةِ لها . ويدخلُ على بعضِها نُونُ الوقايةِ في « منِّي » ، و « عنِّي ». وأنتَ مخيَّرٌ في « قدْ » ، و « قَطْ » ؛ فتقولُ : « قَدْني » ، و « قَطْني » ، و « قَدي » ، و « قَطِي » .

الأعلامُ نوعانِ : علمٌ للعاقلينَ يمتازُ به مفردُهم ، وعلمٌ لغيرِ العاقلينَ يمتازُ به جنسُها من غيرِه ؛ نحو : « ثُعالةَ » للذئبِ ، و « أبي الحارثِ » للأسدِ ، ولا يمتازُ به واحدٌ منها إلاَّ ما استعملَه العاقلونَ بينهم كـ « الخيلِ »، و « الإبلِ » .والكُنيةُ أوْ اللّقبُ في العاقلينَ تجري مَجرى علمِهم .

ويكونُ محكيًا وغيرَ محكيٍّ ؛ فالمحكيُّ : « تَأَبَّطَ شَرًّا »، و « بَرَقَ نَحْرُهُ » . وغيرُ المحكيِّ يكونُ : مفردًا ، وغيرَ مفردٍ ؛ فغيرُ المفردِ : مركبٌ ، ومضافٌ ؛ فالمركَّبُ مُعربٌ ؛ كـ « حَضْرَمَوْتَ » ، و « بَعْلَبَكَّ » . والمضافُ : كُنيةٌ ؛ كـ « أبي بَكْرٍ » ، وغيرُ كُنيةٍ ؛ كـ « عَبْدِاللّهِ » ، و « زَيْدِ بَطَّةَ » . وهيَ على ضَرْبَيْنِ : منقولةٌ ، ومرتجلةٌ ؛ فالنقلُ مِن الأجناسِ ؛ كـ « عُمَرَ » ، و « جَعْفَرٍ » ، و « زَيْدٍ » ، و « فَضْلٍ » . أوْ مِن المشتقِّ منها ؛ كـ « مالكٍ » ، و «حارثٍ » . أوْ منقولٌ من الفعلِ ؛ كـ « يَزِيدَ » ، و « يَشْكُرَ » . أوْ منقولٌ من العجمةِ في العلميَّةِ كـ « إبراهيمَ » ، و « إسحاقَ » .

والمرتجلُ: ماليسَ لَهُ أصلٌ نُقِلَ منهُ؛كـ « زَيْنَبَ »، و « سُعادَ »، و[جَيْأَلٍ] (١) و « عِمْرَانَ »، و« مَرْيَمَ »، و « مَدْيَنَ »، و« مَكْوَزَةَ ». وصُحِّحَ معتلُّها مالمْ تجرِ على « فُعَلٍ» . وقدْ تكونُ « مريمُ » ، و « مَدْيَنُ » أعجميتينِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل . وجيْأل : الضَّبُع ، والضخم من كل شيء . اللسان «جأل» ٩٦/١١.

ومن المنقولِ ما تُرِكَ على أصلِـه لَـمْ يُغيَّرْ عندَ النّقلِ ، وهو الشائعُ الكثيرُ. ومنه ماغُيِّرَ فعُدِلَ عنهُ فَـمُنِعَ الصَّرفَ؛ كـ « عُـمَـرَ»، و« زُفَـرَ » (1) . ومنهُ ماغُيِّرَ عن قياسِـهِ بفكٍّ إدغامٍ ؛ كـ « حَيْوَةَ » ، و « مَحْبَبٍ » . و تَغيُّرِ حركـةٍ ؛ كـ « مَوْهَبٍ » ، و « مَوْجَلٍ » و « مَوْكَـهٍ » .

وقدْ يغلبُ الاسمُ على واحدٍ بعينِـهِ من سائرِ أمّتِـه فتدخلُـهُ الألفُ واللامُ، والإضافـةُ لغلبتـه على مسمَّـاهُ؛ نحو: « الثُّرَيَّـا » ، و « الدَّبـرَانِ » ، و « السِّمَـاكِ » (2) ، و « ابنِ عُـمَـرَ » ، و « ابنِ عبّـاسٍ » . وقـدْ يوافقُ لفظُ الصفـةِ معناهـا في المسمَّى ، فتـدخـلُ الألـفُ والـلامُ إعلامًا بالموافـقـةِ ؛ كـ « الحَسَنِ » ، و « الفضلِ » ، و « العبّاسِ » ، وما أشبـهَ ذلكَ. فإن لَـمْ يوافقْ لَمْ تدخلْ ، وهيَ التي تدخلُ لإبقاءِ معنى الصفةِ .

المُبْهَـمُ : هوَ المشارُ إليـه ؛ تقولُ للواحـدِ « ذا » ، وتثنيتُـه «ذان»، وجُمعُـهُ « أُولاءِ » . وتُـزادُ « هاءٌ » لتنبيه الـمُخَاطَبِ ؛ فيُـقالُ : « هذا » ، و « هذانِ »، و « هؤلاءِ ». وتُزادُ الكافُ للخطاب / وهيَ حرفٌ ؛ فيُقالُ : [17]
«ذاكَ» ، و « ذانكَ » ، و « أولئك »، و « أولاك ». ويُجمعُ بينهما تأكيدًا ؛ فيُقَـالُ :« هَذَاكَ »، و « هَذَانكَ » ، و « هؤلئك ». وتُزادُ اللامُ مع الكافِ لغفـلةِ المخاطَبِ وتراخيـهِ ؛ فيُـقَـالُ :« ذَلكَ »، و« ذانكَ »، و« ذانِّكَ » مشدودةً إنْ شـئتَ . والجـمعُ : « أولئـكَ » ، و « أولالكَ » وقـدْ تدخلُ بعضُها في التثنيةِ والجمعِ .

(1) زُفَرَ : الجمل الضخم ، والأسد ، والرجل الشجاع والجواد . انظر اللسان « زفر » ٣٢٥/٤ .

(2) انظر معناها ص ٢٤٦ من هذا الشرح .

وللمؤنثِ الواحدةِ « ذي » ، وتبدلُ مِن يائها الهاءُ ؛ فيقالُ: « ذهْ »، و « ذهِ » ـ ساكنةً ، ومكسورةً ـ وتُزَادُ عليها الياءُ تشبيهًا بضميرِ الجرِّ ؛ فيقالُ : « ذِهِي » ، والوقفُ بحذفِ الياءِ وسكونِ الهاءِ .

وتُزادُ الألفُ والهاءُ في أوَّلِها جُمَعَ ؛ فيقالُ لها : « هاذي » ، و « هاتا» ، و « هاتي » ، و « تيكَ » ، و « تلكَ » .

والمثنّى مِن جميعها «تا» ؛ فيقالُ: « تانِ »، و« هاتانِ »، و« تانِك»، و« تالك » في الرَّفعِ ، وبالياءِ في النصبِ والجرِّ .

ووقفُ تثنيةِ جميعِها على « تا » دليلٌ أنّ درجتَها في الإشارةِ واحدةٌ . وجمعُها كجمعِ المذكرِ سواءٌ .

الألفُ واللاّمُ : في الأسماءِ عهديةٌ ، وجنسيّةٌ ، وغلبيّةٌ ؛ فالعهديّةُ : ماتفيدُ معرفةَ معيّنٍ ، وتدخلُ على معهودٍ بالذكرِ أوِ العِلْمِ ، ولا يُستثنى منهُ إلاَّ أنْ يكونَ جمعًا .

والجنسيّةُ : بالعكسِ لا يتقدَّمُ ما تدخلُ عليهِ ذكرٌ ، ولا تُفيدُ معرفةَ معيَّنٍ ، ويجوزُ الاستثناءُ منه ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾(١).

والغلبيّةُ ما ذكرناه في « الثُّريّا » ، وتكونُ في الصفاتِ بمعنى « الّذي » ، و « الّتي » ، وهيَ الموصولةُ المتقدِّمُ ذكرُها (٢) ، ولإبقاءِ معنى الصفةِ كما ذكرنا في « الفضلِ » ، و « العبّاس » (٢) ، وكلُّ ما تدخلُ عليه معرفةٌ .

---

(١) العصر : ١٠٣ / ٢ ، ٣ .

(٢) انظر ص ٢٩٦ من هذا الشرح .

وأمَّا العِوَضُ التي ذكرَ ابنُ بابشاذ [1] في « حَسَنِ الوَجْهِ » ففاسدٌ ! وإنَّما هيَ للجنسِ كالتي في صفةِ « الطويلِ » .

وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذهِ الأربعةِ على جهةِ التخصيصِ يتعرَّفُ بهِ .

ومراتبها في التعريفِ : المضمرُ مقدَّمٌ على العلمِ عندَ بعضِهم - وسيبويهِ يسوّي بينهما [2] - وهو الحقُّ .

ثمَّ المبهمُ بعدَهُما - إلاَّ في قولِ الفرّاء ؛ فإنَّه مقدَّمٌ عندَه على العلمِ [3]، وتابعَه ابنُ السرَّاجِ [4]، فاحتجَّ : أنّه تعريفٌ من جهتينِ ، وقولُ سيبويهِ - رحمهُ اللّهُ - الصوابُ ؛ لأنَّ العَلَمَ لَمْ يفتقرْ إلى حضورٍ ولا إشارةٍ ؛ وإنَّما هو موضوعٌ على مسمَّاهُ وضعًا واحدًا .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٢٩٦/١ .

(٢) لم يصرح سيبويه برأيه في أعرف المعارف ؛ فتأول النحويون عباراته في الكتاب (انظر ٥/٢ - ٧) . والمشهور عنه أن المضمر هو أعرف المعارف . (انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١ ، والارتشاف ٤٥٩/١ ، والهمع ٩١/١ . كما نُسب إليه القول بأن العلم هو أعرف المعارف . انظر الهمع ١٩١/١.
ونُسب إليه التسوية بينهما ابن خروف - كما في النص - وشيخه ابن طاهر كما في غاية الأمل ٩٢/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٢٧/١ ، والهمع ١٩١/١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري . أخذ عن المبرد وغيره . وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . وانتهت إليه رياسة النحو بعد المبرد. من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، والأصول في النحو . توفي سنة ٣١٦ هـ .
انظر طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٠ ، والإنباه :١٤٥/٣، والبغية : ١٠٩/١ .
وانظر مذهبه في الأصول ٣٢/٢ .

والرَّابعُ : ما فيهِ الألفُ واللامُ .

والخامسُ : ما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ .

وسائرُ المضافاتِ تابعةٌ لِـمَـا أُضيفت إليهِ في الدرجةِ الثانيةِ منهُ (١).

فالمضمرُ لا يُوصَفُ (٢) لبيانِه بما يفسرُه ، ولا يُوصفُ بِهِ لكونِه غيرَ مشتقٍ ، ولا [نائبٍ] (٣) منابه .

والعلمُ يُوصفُ بجميعِ ما بعدَه ، ولا يُوصفُ به لعلَّة المُضْمَرِ من حيثُ كانَ جامدًا لا معنى فيهِ للصفةِ ، وقالَ ابنُ بابشاذ : لَمْ يوصفِ المبهمُ بالعلمِ لأنَّ العلمَ أعرفُ منهُ (٤) . ولامعنى هنا للتعريفِ ، والمانعُ لهُ من الوصفِ ما ذكرناهُ .

والمبهمُ على ضربينِ : مبهمٌ لا يوصفُ البتَّةَ ، ومبهمٌ يوصفُ (٥) بما فيهِ الألفُ واللامُ على طريقةِ الجنسِ ، ولا يُفصَلُ بينَه وبينَ صفتِه ؛ لا يُقالُ :

---

(١) نقل السيوطي عن ابن خروف أنّه يرى أنّ المضاف في مرتبة ما أُضيف إليه مطلقًا . (انظر الهمع : ١/١٩٣) .

(٢) أجاز الكسائي نعت مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم نحو : « مررت به المسكين» ، وقولهم : « اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم » وغيره يجعله بدلاً . انظر الارتشاف ٢/٥٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١ ، والهمع ٥/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٢٩٤ .

(٥) منع الكوفيون ، والزجاج ، والسهيلي أن ينعت اسم الإشارة أو ينعت به ، وأجازه أكثر البصريين وابن مالك مستشهدين بقوله تعالى : (بل فعله كبيرهم هذا) (الأنبياء ٢١/٦٣) . و (أرءيتك هذا الذي كرمت عليّ) (الإسراء ١٧/٦٢) . انظر الكتاب ٢/٧ ، ٨ ، والأصول ٢/٣٢ ، وإيضاح الفارسي ١/٢٩٠ ، ونتائج الفكر ٢١٤ ، وشرح المفصل ٣/٥٧ ، والارتشاف ٢/٥٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٠ ، والهمع ٥/١٧٧.

«مررتُ بهـذينِ : الغلامِ ، والرَّجلِ » ؛ لأنّكَ فصلتَ بينَ أحدِ الوصفينِ .

فإنْ كـانت الصفـةُ مشتقةً فـأحسنُـهُ أنْ تأتيَ بالنـوعِ / الأخصِّ ؛ نحو : [١٨]
«مَرَرْتُ بِهَذَا الْعَاقِلِ » ، ويَقْبُحُ « بِهَذَا الطَّـوِيلِ » .

وكلُّ مضـاف ممَّـا ليسَ فيـه ألفٌ ولامٌ يوصفُ بالمبـهمِ ، وبكلِّ مضافٍ ، وبما فيه الألفُ واللامُ .

وما فيه الألفُ واللامُ يُوصَفُ بمثلـه ، وبجميعِ المضافاتِ ؛ تقولُ : « مَرَرْتُ بالرَّجلِ صَاحِبِكَ ، و صَاحِبِ زَيْدٍ هَذا ، و صَاحِبِ الْـقَوْمِ » ، والمنعُ من مثلِ ذلكَ تكلُّفٌ(١).

وإنْ قلتَ : « رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الكَاتِبَ » ؛ فـإنْ أردتَ به الكُـنيـةَ لَـمْ تَنْعَتْ به « بكرًا » ونَعَتَّ المضافَ فنصبتَ « الكاتبَ » . وإنْ كانَ بكرٌ ابنَـه جازَ نعتُهما معًا ؛ فتقولُ : « رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الكَاتِبَ العَاقِلِ » ، وكذلكَ جميعُ نوعِـه .

واعلمْ أنَّ نَعْتَ النَّكِرَةِ إذا تقـدَّمَ عليها ينتـصبُ على الحالِ من الذي كانَ نعتًا لَـهُ ، والعاملُ فيه العاملُ في صاحبِها .

ونعتُ المعرفةِ إذا تقـدَّمَ عليـها أُعربَ بإعرابِهـا ، وصارتِ المعرفةُ بدلاً منهُ ؛ نـحـو : « جَاءَ ني زَيْدٌ العَـاقِلُ » ؛ فـإذا قـدَّمتَ « العَـاقِلَ » صيَّـرتَـهُ فاعلاً ، وجعلتَ « زيدًا » بدلاً منهُ . فـإنْ نُكِّـرَ نعتُها صارَ بدلاً ؛

(١) منعه الزمخشري . انظر المفصّل ١١٦ ، وشرحه ٥٨/٣ .

نحـوُ : « جَـاءَ نِي زَيْـدٌ رَاكِبٌ » ، على تقـديرِ : « جـاء نـي زَيْدٌ رَجُلٌ رَاكِبٌ » ، والنكرةُ لا تفيـدُ في البـدلِ لا النعت . وإنْ شـئتَ نصبتَـهُ على الحـالِ ، والمعـاني مـختلفـةٌ غيـرَ أنَّ النَّصبَ على الحـالِ أقربُ إلى موضـوعِ الكلامِ . وشروطُ الحـالِ وحكمُـه ستأتي في موضعـه - إن شاءَ اللّـهُ تعالى - .

وقـولُه : (وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُـوتُ) (١) لايلزمُ هـذا الشـرطُ ؛ بلْ إذا لم يُردْ(*) بالنّعتِ البـيـانُ قُطعَ عن الأوّلِ ، ورُفِعَ على خبـرِ الابتـداءِ ، ونُصبَ على إضمارِ فعلٍ لا يظـهرُ ؛ نحوُ : « أخُـصُّ » ، أوْ « أذكرُ » ، أوْ « أمدحُ » ، أوْ « أذمُّ » ، أوْ « أشتمُ » ، ونحو ذلك ، ولا يُقدَّرُ فيه « أعـني » ؛ لأنَّهُ ليسَ مـوضعَ بيانٍ (٢).

ولايكونُ المدحُ بكلِّ صفةٍ و[لا] (٣) الذمُّ. ولايُمدحُ بـ « البزّارِ »، و« التَّاجرِ » و « العطَّـارِ »، وماأشبهَ ذلكَ. وإنَّما يُمدحُ بـ « العالمِ »، و « الكريمِ »، و« العاقلِ » ، و « الظريفِ » ونحوِها .

ويجوزُ الإتباعُ كقولِه تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ (٤) .

---

(١) الجمل ١٥ . وتتمة العبارة : « فإن شئت أتبعتها الأوّل ، وإن شئت قطعتهـا منـه ، ونصبتهـا بإضمـار (أعني) ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ » . وقد اعترضه عليه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٨٠ .

(*) في الأصل : « إذا أريد » وصواب المعنى : « إذا أريد بالنعت البيـان وجب الإتباع ، وإذا لم يُرد به البـيان قطع عن الأول » وانظر اصلاح الخلل ٨٠ .

(٢) خلافًا للزجاجي . انظر الجمل ١٥ .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) الفاتحة : ١/ ١ ، ٢ ، ٣ .

جميعُها نعوتٌ على جهةِ المدحِ . ويجوزُ قطعُ بعضِها وإتباعُ بعضٍ إذا وقعَ بهِ البيانُ ، ولايجوزُ الإتباعُ بعدَ القطعِ ، وترفعُ منها ما شئتَ ، وتنصبُ ما شئتَ ؛ فالرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ لا يظهرُ، ويجوزُ القطعُ في أوّلِ صفةٍ كانت مفردةً ، أوْ مع غيرِها .

وقولُـه (١) :

(لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذينَ هُمُ   سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ (٢)
النَّـازِلِينَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ   والطَّيِّبُونَ مَعَاقِـدَ الأُزْرِ) (*)

البيتانِ لهِنْدِ بنت هِفَّانَ الْقَيْسِيَّةِ (٣)، ووقعَ في كتاب سيبويه(٤) ـ رحمهُ

---

(١) في الأصل : « وقوله البيتان » بإقحام « البيتان » .

(٢) الجمل ١٥ . وانظر ديوان الخرنق ٤٣ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، ٦٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١ ، والأصول ٤٠/٢ ؛ والمحتسب ١٩٨/٢ ، والحلل ١٥، والفصول والجمل ل ٦٦، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، ونتائج الفكر ٢٤٥ ، وشرح الكافية ٣١٦/١ ، والبسيط ٣١٧/١ ، ٣١٩، والهمع ١٨٣/٥ ، والخزانة ٤١/٥ .

(*) في الهامش كتابة لم أتبينها إلاّ بعد لأي شديد ، وهي :
« بعد هذين :

قوم إذا ركبوا ســـمعت لهم   لغطًا من التأييــه والزَّجْـرِ
إن يشربـوا يهبوا وإن يــذروا   يتواعظوا عـن منطـق الهَجْـرِ
والخالطين نحيتَهـم بنُضارِهـم   وذوي الغنى فيهم بذي الفقرِ
هذا ثنـــائي ما بقيــت لهـم   فإذا هلكــتُ أجنّني قبري » .

(٣) شاعرة جاهلية ، ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة . و « الخِرْنِق » ـ بكسر الخاء والنون وسكون الراء ـ لقبها ، ومعناه ولد الأرنب . انظر ديوانها ٢٨ ، والخزانة ٥١/٥ ، ٥٥ ، وأعلام النساء ٢٤/١ .

(٤) انظر الكتاب ٦٤/٢ .

اللّـه ـ للخِـرْنِـقِ ، وهيَ هـندٌ بنتُ بدرِ بنِ هِـفّـانَ بنِ مـالكِ بنِ تـيمِ بنِ ضُبَيْعَـةَ بنِ قيسِ بنِ ثعلبةَ ؛ أختُ طَرَفَـةَ (١) لأمِّـهِ . تَرثي زوجَها بِـشرَ بنَ عـمرو بنَ مَـرْثَد ، وابنَهـا علقمـةَ بنَ بِشرٍ وأخـويهِ؛ حـسانَ، وشَـرَحبـيلَ .

وقولُـها : « لا يَبْعَدَنْ » : دعاءٌ ، والماضي منهُ : « بَعِدَ » ـ بكسرِ العينِ ـ إذا هَلَكَ . وشَـبَّـهـهُـمْ بالسمِّ لكونهِ قـاتلاً ، يقـالُ : « سَمٌّ »، و « سُـمٌّ » ، وحكى الأخفش «سِـمٌّ » ـ بالكسرِ (٢). و « العُدَاةُ » : جـمعُ « عادٍ »؛وهو العدوُّ نفسُه ؛ قـالوا : « أشْمَتَ اللّهُ بِكَ عَـادِيكَ » أيْ: « عَدوَّكَ » ؛ وهو كـ « رَامٍ ، ورُمَاةٍ » ، [و « قاضٍ] (٣)، وقُضاةٍ » . و « آفَـةُ الجُزْرِ » ؛ أيْ : جـازروها للأضيـافِ ، و « الجُـزُر » : جـمعُ جَزُورٍ ؛ وهي مـا يُتّـخـذُ مِن الإبلِ للنحـرِ ، / وسُكِّنتِ الزايُ تخفيفًا كـ « رُسُـلٍ » و « رُسْـلٍ » . [١٩]

و « الـمَعْقِدُ » للإزارِ ، و«الحُـجْزَةُ » للسراويلِ (٤) ـ وهو المشهورُ .

ويعني بـ « النّازِلينَ بكلِّ مُعتَركِ » : نزولَـهُمْ عن الخيلِ إلى المضاربةِ بالسيـوفِ على الأقدامِ ، يَدْعُونَ حينئذٍ : « نَزَالِ نَزَالِ » فينزِلونَ. وقيلَ :

---

(١) هو طرفة بـن العبد بن سـفيـان ، واسـمه عمـرو . من شعراء المعلقات في المرتبـة الثانية بعد امريء القـيس . قال الشعر صغيرًا . وقـتل بإيعاز من ملك الحيـرة عمرو بن هند . انظر خبر موتـه صفحـة ٢٦٠ من هذا الشرح ، وسيـترجم له ابن خروف في صفحـة ٣١٧ ، وانظر طبقات الشعراء ١/١٣٧ ، والشعر والشـعراء ١/١٨٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١١٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٥ ، والخزانة ٢/٤١٩ .

(٢) في كتاب (إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/٣١٤) يُكسر ويُفتح ويُضم .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) انظر اللسان « حجز » ٥/٣٣٢ .

يفعلونَ ذلكَ مرتينِ : يفعلونَ ذلك حينَ ينزلونَ عن الإبلِ إلى الخيل ، وعن الخيلِ إلى الأرضِ (١) . ويجوزُ في « الّذينَ » أنْ يكونَ في موضعِ رفعٍ ، ونصبٍ على القطعِ ، وأنْ يكونَ تابعًا للنعتِ .

وشاهدُه في البيتِ :نصبُ « النّازلينَ » ، ورفعُ « الطيبينَ » ، ويروى بالعكسِ (٢) ، ويُروى نصبُهما معًا ، ورفعُهما (٣) ، وفي الكتاب العزيز :

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾(٤)، وفيه :

﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(٥).

فإنْ عطفتَ بعضَ النُّعُوتِ على بعضٍ جازَ لاختلافِ معانيها ؛ فإنْ كانت مجتمعةً على المنعوتِ في حالةٍ واحدةٍ لَمْ يكن العطفُ إلاَّ بالواوِ . وإن لَمْ تكن مجتمعةً عليه ؛ نحو قوله :

يا لهفَ زَيَّابَةَ للحارثِ الصَّابِحِ ، فَالغَانِمِ ، فَالآيِبِ (٦)

---

(١) انظر الحلل ٢٢ . والفصول والجمل ورقة ٦٨ .

(٢) قاله سيبويه عن يونس . انظر الكتاب ٦٥/٢ .

(٣) رفعهما على الإتباع لـ « قومي » أو على القطع بإضمار « هم » . ونصبهما بإضمار « أمدحُ » أو « أذكرُ » . ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكر . وعكسه على القطع فيهما . انظر أوضح المسالك ٣١٦/٣ وجميع هذه الأوجه في الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) النساء : ١٦٢/٤ .

(٥) البقرة : ١٧٧/٢ .

(٦) لابن زيَّابة ، واسمه عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذُهل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همّام ، وزيّابة أمّه . والحارث ، هو الحارث بن همام بن مُرّة بن ذهل بن شيبان . والبيت في البسيط ٣١٨/١ ، والهمع ١٨٤/٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٥/١ ، والخزانة ١٠٧/٥ .

جازَ العطفُ بجميعِ حروفِ العطفِ إلاّ « حتّى » ، و « أمْ » .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفَ إعرابُ الأسماءِ التي تنعتُ لاختلافِها . وأمّا الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفتِ العواملُ فلا يخلو أنْ تكونَ العواملُ ممّا يجوزُ أنْ يُعبَّرَ عنها بعاملٍ واحدٍ ، أوْ لا يُمكنُ ؛ فإنْ لَمْ يمكنْ ذلكَ فيها فلا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ ؛ نحو : « هَذَا زَيْدٌ ، وقَامَ عَمْرٌو » ؛ فأحدُ العاملينِ ابتداءٌ ، والثاني فِعْلٌ ، ولا يمكنُ جمعُهما إلى عاملٍ واحدٍ ، والممكنُ فيهِ ذلكَ قولُك : « قَامَ زَيْدٌ ، وقَعَدَ عَمْرٌو » ، و « خَرَجَ بكرٌ ، وأَكَلَ خالدٌ » ، و«مَشَى زَيْدٌ ، وتكلَّمَ عَمْرٌو » فيجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ في مثلِ هذا ؛ لأنّه يُمكنُ أنْ يُعبَّرَ عن الفعلينِ والأفعالِ بفعلٍ واحدٍ ؛ تقولُ : « فَعَلَ زَيْدٌ وعَمْرٌو » ، و « فَعَلَ بكرٌ وخالدٌ » ، وهذا كقولِهم : « هذا حُلْوٌ حَامِضٌ » ، وقد عادَ من الخبرينِ ضميرانِ مختلفانِ على المبتدأ ،

فلولا أنَّ المعنى: « هذا مُزٌّ » وتخلّصَ اللّفظُ إليهِ ؛لَمْ يَجُزْ ، وهذا مذهبُ جماعةٍ مِن النحويينِ منهُمْ سيبويه (١) ـ رحمَهُ اللّه ـ وهو حسنٌ . وفي الجمعِ بين النعتينِ خلافٌ لا يُحتاجُ إليه (٢) .

(١) انظر الكتاب ٢/٦٠ . ووافقه الكسائي والفراء . ومنعه المبرد وابن السراج والزجاجي . انظر المقتضب ٤/٣١٥ ، والأصول ٢/٤١ ، والجمل ١٦ .

(٢) انظره بالتفصيل في الهمع ٥/١٨٠ ومابعدها .

بَابُ الْعَطْفِ (١)

العطفُ معناهُ: الحملُ والرّدُّ ؛ يُقالُ: « عطفَ الفارسُ على قِرنِه » : إذا حَملَ عليه. وهو في عبارةِ النّحويينَ على وجهينِ :عطفُ بيانٍ، ونَسَقٍ.

فعطفُ البيانِ تابعٌ كالنّعتِ في المعنى، وكالبدلِ في اللّفظِ ؛ أمَّا كونُه كالنعتِ فلأنّه من تمامِه، والمقصودُ الأوّلُ، وجِيءَ بالثاني للبيانِ كالنعتِ. وأمَّا كونُه كالبدلِ فلأنّه جامدٌ مثلُه، ويخالفُهُ في أنَّ البدلَ مِن المجروراتِ(٢) ، بتكريرِ العاملِ في المجروراتِ ، والمقصودُ من البدلِ مجموعُ الاسمينِ .

ويُخالفُ النعتَ والبدلَ في كونِه لا يكونُ إلاَّ بالأعلامِ - في الأمثلِ من القولينِ(٣) - ولولا بابُ النّداءِ لَمْ يُفرَّقْ بينَهُ وبينَ البدلِ في قولِهم في البدلِ : « يا أُخَانَا زَيْدُ » - بغيرِ تنوينٍ - وفي عطفِ البيانِ: « يا أُخَانَا زيدًا » - بالنصبِ والتنوينِ -.

وأمَّا العطفُ بالحرفِ فهو بالأسماءِ المختلفةِ عِوَضٌ من التثنيةِ والجمعِ في الأسماءِ المتفقةِ . ويكونُ في الأفعالِ كما يكونُ في الأسماءِ . ويَشْرَكُ الثاني الأوَّلَ في الإعرابِ : الرفعِ ، والنَّصبِ ، والجرِّ ، والجزمِ . وقدْ يشتركانِ في المعنى / . [٢٠]

---

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) جاء في شرح الكافية ١/٣٠٠ « ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل إلاّ حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور » .

(٣) من النحاة من يجري عطف البيان في المعارف كلها ، ومنهم من قصره على العلم دون سائر المعارف ، ومنهم من أجازه في المعرفة والنكرة . انظر الهمع ٥/١٩١ ، ١٩٢ .

ولـهُ أدواتٌ تِـسْـعٌ (١) تنوبُ [منابَ] (٢) العامــلِ ، وتغني عنـهُ ؛ وهــيَ : « الواوُ » ، و « الفـاءُ » ، و « ثمَّ »، و « أوْ » ، و « أمْ » (٣) ، و « لا » ، و « بَـلْ » ، و « لكنْ » (٤) ، و « حتّى » . وأمَّـا « إمّا » فليستْ بحرفِ عطفٍ (٥) لاستعمالـها مع « الواوِ » ولا يدخلُ حرفُ عطفٍ على مثلِـه ، والمرادُ بدخولِ «الواوِ» هنا : أنَّ ما قبلَ « إمّـا » وما بعدَها قد اجتمعا في الشكِّ ، والإبهامِ ، والتخيـيرِ ، والإباحةِ ، وكلُّ موضعٍ كـانت فيهِ « أوْ » كـانتْ فيه « إمَّــا » . وتنفـردُ « إمَّـا » بتكريرِها في أوَّلِ الكلام ؛ ليكونَ بناءُ الكلامِ على المعنى الذي جيءَ بِها لـهُ .

---

(١) عدّ بعض النحاة من حروف العطف: « إمّا » ، و « ليس » ، و « أيْ » ، و « هلاَّ » ، و «إلاَّ» ، و « أينَ » ، و « لولا » ، و « متى » ، و « كيف » . انظر الهمع ٥/٢٢٣ – ٢٦٥ .

(٢) مطموسه في الأصل .

(٣) أنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن مسعود الغزنيّ ، وزعم ابن كيسان أن أصلها « أو » . انظر الجنى الداني ٢٠٥ ، والهمع ٥/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٤) أنكرها يونس ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤ ، والجنى الداني ٥٨٧ .

(٥) وهو مذهب يونس ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن السيد ، وابن مالك . ونقل ابن عصفور الإجماع على ذلك .
انظر : الإيضاح للفارسي ١/٢٩٧ ، وإصلاح الخلل ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ ، والمغني ١/٦٢ ، والهمع ٥/٢٥٢ ، ٢٥٣ .
ومن النحاة من قال بأنها عاطفة ؛ وهم : ابن السراج ، والزجاجي ، والصيمري ، والجزُولي . ونقل ابن مالك أنها حرف عطف عند أكثر النحويين . وكذا قال ابن هشام . وذكر المالقي أنه ظاهر مذهب سيبويه . انظر الأصول ٢/٥٦ ، والجمل ٦٧ ، والتبصرة ١/١٣١ ، والمقدمة الجزُولية ٧٢ ، وشرح التسهيل ٣/٣٤٤ ، والمغني ١/٦٢ ، ورصف المباني ١٨٢ ، ١٨٣ .

فـ « الواوُ » : تجمعُ بينَ الشيئينَ لفظًا ومعنىً ، وليسَ فيهـا دليلٌ على الأوّلِ منهما (١) .

و « الفـاءُ » : تُشْـرِكُ في اللّـفظ وفي المعنى ، غـيـرَ أنَّ الثـانـي بعـدَ الأوّلِ لازمانَ بينهما (٢)، وأمَّا قولُـه تعالى :

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾ (٣) .

ومـجيءُ « البأسِ » قـبلَ « الهـلاكِ » فعلى حـذفِ مـضافٍ تقـديرُه : «أردنا هلاكَها فجاء ها بأسنا » (٤)- واللّـهُ أعلمُ - وأمّـا قولُ الشاعرِ :

* بَيْـنَ الـدَّخُولِ فَـحَـوْمَـلِ * (٥)

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنهـا تعـطي الترتيب ، وقيل : لهـا معنيان : معنى اجتماع ، ومعنى اقتران . انظر رصـف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ ، والـهمع ٢٢٣/٥ ومابعدها .

(٢) هذا رأي البصريين ، وقيل : أنكره طائفة من الكوفيين ، وقيل : أنكره الفـراء مطلقًا ، وأنكره الجرمي في الأمـاكن والمطر . انظر رصف المبـاني ٤٤٠ ، والجنى الداني ٦٢ ، ٦٣ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهـمع ٢٣٢/٥ .

(٣) الأعراف : ٤/٧ .

(٤) وقيل : الفاء في الآية عاطفة للمفصّل على المجمل ، وقيل : للترتيب الذكرى أي في اللفظ دون المعنى . انظر الجنى الداني ٦٢ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهمع ٢٣٢/٥ . وقيل : هلاكًا من غير استئصال فجاء ها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . انظر شرح الجملِ لابن عصفور ٧٣٠/١ .

(٥) البيت بتمامه :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بسقْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو مطلع معلقـة امرىء القيس . وهو في ديوانه ٨ ، والكتـاب ٢٠٥/٤ ، ومجـالس ثعلب ١٤٠ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، وشرح القصائد السبع ١٥ ، وشرح القصـائد التسع ٩٨/١ ، وشرح القصائد العشر ٢٠ ، والمغني ١٧٤/١ ، والهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والخزانة ٦/١١ .

فكقولــه :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَـيْفٍ صَقِيلٍ بَيْـنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ (١)

لأنَّها مواضعُ مشتملةٌ على نواحيَ(٢) ، وجهاتٍ ، وعرصاتٍ .

و « ثُـمَّ » : مثلُ الفاءِ(٣) إلاَّ أنَّـها لتنفيسِ الزمن . فأمَّـا قولُـه تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٤).

وحواءُ مـخلوقةٌ من آدمَ - عليـهما السـلامُ - قبلَ ذريّتِـهمـا ، فليسَ العطفُ على « الخَـلْـقِ » بلْ هو عطفُ حديثٍ على حديثٍ ، وخبرٍ على خبرٍ ؛ كأنَّـه قالَ - واللّـهُ أعلمُ - :« أُخبرُكم بكذا وكذا »، و « اعلموا أنّي خلقتُكم من نفسٍ واحدةٍ ، ثمَّ اعلموا أنّي خلقتُ من تلكَ النفسِ زوجَها » (٥)

ومثلُـه قولُ الشاعرِ :

قُلْ لِـمَنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَـادَ بَعْدَ ذَلِـكَ جَدُّهْ (٦)

---

(١) لعديِّ بن الرعلاء الغسانيّ . وهو في الأزهية ٨٢ ، ٩٤ ، ورصف المبـاني ٢٧١ ، ٣٨٣ ، والمغني ١٤٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٠٤/١ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، والخزانة ٥٨٢/٩ .

(٢) هكذا في الأصل على لغة ضعيفة . انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ ، والقياس إعلالهـا إعلال « قاضٍ » .

(٣) انظر رصف المباني ٢٥٠ ، والمغني ١٢٤/١ - ١٢٦ ، والجنى الداني ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والهمع ٢٣٦/٥ .

(٤) الزمر ٦/٣٩ .

(٥) ذكر ابن هشـام أربعة أوجه أخرى في توجيه العطف في هذه الآية ، وذكر أنّـهـا أنفع من هذا الجواب . انظر المغني ١٢٥/١ ، ١٢٦ .

(٦) لأبي نواس ، الحسن بن هانيء ، ورواية الديوان ٤٩٣ :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه ==

أي : قلْ لمنْ سـادَ ، ثمَّ قلْ لمنْ أسادَ أبوه، ثمَّ قلْ بعدَ ذلكَ لمنْ سادَ جدُّه (١) .

ويجوزُ حَـمْلُ الجملةِ على « واحدةٍ » صـفةً للنفسِ ، قـالَـهُ الفرّاءُ (٢) ، وهو جيِّـدٌ .

ولا تكونُ « الـفـاءُ » إلاَّ لـتـرتيبٍ ، ولا تكونُ « ثـمَّ » إلاَّ للتـراخي (٣) . و«حتَّى» (٤) تشريكٌ في اللّـفظِ والمعنى أيضًا ، والثـاني بعدَ الأوّلِ (٥) . ولا يكون مابعدها إلاَّ جزءًا ممّـا قبلَها . ولاتُذْكَرُ إلاَّ في تعظيمٍ ، أوْ تحقيرٍ ، أوْ ضعفٍ، أوْ قوّةٍ . ولا تُعطَفُ بها الجملُ(٦). ويراعى بها اعتدالُ الكلامِ في بابِ الاشتغالِ . والعطفُ بها في الأسماءِ المفردةِ لغةٌ (٧) قليلةٌ .

== وهو في رصف المباني ٢٥٠ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١٢٥/١ ، والهمع ٢٣٦/٥ ، والخزانة ٣٧/١١ .

(١) قال ابن هشام : « وأجاب ابن عصفور عن البيت بأنَّ المرادَ أنَّ الجدَّ أتاه السؤددُ من قِبَلِ الأبِ ، والأبَ من قِبَلِ الابن ... » المغني ١٢٦/١ ، وانظر الجنى الداني ٤٢٩ .

(٢) قال الفراء : « والوجه الآخر : أن تجعل خَلْقَهُ الزوجَ مردودًا على (واحدة) كـأنّه قال : خلقكم من نفسٍ وَحْدَهَا ، ثمّ جعل منها زوجها . ففي (واحدةٍ) معنى خلقها واحدةً » معاني القرآن ٤١٥/٢ .

(٣) جاء في الهمع ٢٣٦/٥ ، ٢٣٧ ، أن التراخيَ فيها قد يتخلف .

(٤) انظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧/١ ، والهمع ٢٥٨/٥ .

(٥) أي للترتيب ، قال بذلك الزمخشري (انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٨) ، وقال ابن مالك « من زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه » (شرح التسهيل ٣٥٩/٣) .

(٦) أجازه ابن السيد (انظر إصلاح الخلل ١٦٤) ، وبذلك ينتفي شرط الجزئية لأنها لا تتأتى إلاّ في المفردات . انظر الجنى الداني ٥٥١ ، والمغني ١٣٦/١ ، والهمع ٢٥٩/٥ .

(٧) في الأصل « لعلة » . وانظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧ ، والهمع ٢٦٠/٥ .

وأمَّا « بَلْ » فلا يكونُ ما بعدَها إلاَّ مُوجبًا ، كانت بعدَ نفي أوْ إثباتٍ ، وكذلكَ « لا بَلْ » ؛ لذلكَ مُنِعَ النصبُ بعدَ « ما » الحجازيةِ في قولِهم : « ما زَيْدٌ قائمًا بَلْ قاعدٌ » ، فلو كانت لنفي حكمِ الأوَّلِ - كما زَعَمَ بعضُهم [(١)] - لَمْ يمنعِ النّصبَ مانعٌ ، والإجماعُ منعقدٌ على منعِه [(٢)] .

أمَّا « لكنْ » فما أظنُّكَ تجدُها يا نَحوِيُّ بغيرِ « واوٍ » [(٣)] ، فهي أذًا للاستدراكِ ، و « الواو » هيَ العاطفةُ - كـ « إمَّا » - ولا تستعملُ إلاَّ بعدَ نفي ، وما بعدَها موجبٌ ، قالَ سيبويه - رحمهُ اللّهُ - : « وأمَّا « لكنْ » فتوجِبُ بها بعدَ نفي ، وإنْ وقعتْ بعدَ إيجابٍ لَمْ يكن ما بعدَها إلاَّ كلامًا تامًا مضادًا لما قبلَها ؛ نحو : قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ قاعدٌ ، و هو زيدٌ قعدَ ولكنْ خرجَ عمروٌ » [(٤)] . وغَفَلَ أبو القاسم عن قولِه : « مضادًا لما قبلَها » - وهو مرادُه - وتمثيلُه يدلُّ عليه [(٥)] .

---

(١) وهو المبرد . انظر المقتضب ١٥٠/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١ ، ورصف المباني ٢٣١ ، والجنى الداني ٢٣٦ ، والمغني ١٢٠/١ ، والهمع ٢٥٥/٥ . وانظر أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم ٢١ – ٢٥ .

(٢) في حاشية الأصل : « وقد يجوز على الغلط ، في أنه أراد أن يقول : « ما زيدٌ قاعدًا » فغلط أو نسي فقال : « ما زيدٌ قائمًا » ، ثم أضرب فقال : « بل قاعدًا » ، أيْ : « بل ما زيدٌ قاعدًا » ، فالفعل منفيٌّ ، وذلك هو المقصود ... ... » وهذا قريب مما ذكره أبو حيان . انظر الارتشاف ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٣) اقتفى ابن خروف يونس ، وتابعهما ابن مالك في شرح التسهيل ، وناقض قوله في شرح الكافية الشافية وذكر زعم ابن خروف . وقد تعقب ابن بزيزة ابن خروف ورد عليه . انظر الجنى الداني ٥٨٨ ، والمغني ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٠/٣ ، ١٢٣١ ، وغاية الأمل ١١٤/١ .

(٤) عبارة الكتاب : « وأما لكن خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي » ٢٣٢/٤ . ولم أقف على بقية العبارة في كتاب سيبويه المطبوع . وانظر إصلاح الخلل ٩٣ .

(٥) ينظر عبارة سيبويه السابقة ، والجمل ١٩ .

وما بعدَ « لا » مخالفٌ لما قبلَها، ولا تقعُ إلاَّ بعدَ إيجاب، أوْ أمرٍ (١) ؛ نحوُ : « قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو » ، [و « اضْرِبْ] (٢) زَيْدًا لا بَكْرًا » ، ومنعَ في كتابِه في « معاني الحروف » (٣) العطفَ بها بعدَ الماضي، وهو فاسدٌ؛ لقولِ امرِيءِ القيس : / [٢١]

كأنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ   عُقَابُ تَنُوفى لاعُقَابُ القَوَاعِلِ (٤)

وقولِهم : « جَدُّكَ لا كَدُّكَ » (٥) ؛ أيْ : « المعوَّلُ عليهِ جَدُّكَ » ، وهو كثيرٌ.

ولـ « إمَّا » ، و « أوْ » أربعةُ مواضعِ : الشكُّ والإبهامُ ؛ وبابُهما الخبرُ . والتخييرُ والإباحةُ ؛ وبابُهما الأمرُ والنَّهيُ .

فالشكُّ : « قَامَ زَيْدٌ أوْ عَمْرٌو » .

[والإبهامُ] (٦) ؛ قالَ اللهُ تعالى :

---

(١) أو دعاء ، أو تحضيض أو نداء . انظر الهمع ٢٦٠/٥ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر حروف المعاني ٣١ . وانظر إصلاح الخلل ٨٩ – ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ، والهمع ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .

(٤) البيت في ديوانه ٩٤ . وفي مجالس ثعلب ٣٩٨/٢ ، والخصائص ١٩١/٣ ، وإصلاح الخلل ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٤/١ ، والبسيط ٢٣٩/١ ، والخزانة ١٧٧/١١ .

(٥) الأمثال لابن سلام ١٩٣ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٧٢/١ ، وفيه : « يروى بالرفع على معنى : جدُّك يغني عنك لا كدُّك ، ويروى بالفتح أي ابغ جدَّك لا كدَّك » .

(٦) الكلمة موضوعة في الهامش بتحويلة صغيرة ، وهي مقتضي تقسيمه السابق . وتعقبه ابن بزيزة في غاية الأمل ١١٣/١ زاعمًا أن الاية التالية مثال آخر على الشك ، وكلام ابن خروف اللاحق دليل على خلاف ما نبزه به ابن بزيزة . وانظر الجنى الداني ٢٢٨ ، والمغني ٦٤/١ ، والهمع ٢٤٧/٥ ، وانظر بدائع الفوائد لابن القيم ١٩٩/١ .

﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (١)

لأنَّـه ـ صلى اللّـهُ عليهِ وسلمَ ـ قدْ علم أنَّه على هدىً ، وأنَّهم على ضلالٍ ، ولوْ صرَّحَ لهم بذلكَ لسبّـوا واعتدوا .

والتخييرُ : « كلْ سَمكًا أوْ اشْرَبْ لَبنًا » .

والإباحـةُ : « جَالسِ الـحَسَـنَ أوْ ابنَ سِيرِيـنَ » ؛ خَيّـرَهُ في الأوَّلِ بينَ شيئـينِ ، وفي الثـاني أباحَ مجالسةَ أحَدِهـما من غيرِ تعيـينِ ، ومجالستَهما معًا .

وكُلُّ ما أتى في القرآنِ العظيمِ فلا يخرجُ عَنْ هذهِ المعاني ؛ فقولُـه تعالى :

﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ (٢)

جاءَتْ على الإبهامِ ـ واللّهُ أعلمُ ـ ويحتملُ أنْ يكونَ شكًّا في حقِّنا ؛ أيْ : أرسلناه إلى أمةٍ لوْ رأيتمُوها لقلتُم : هي مائةُ ألفٍ أو يزيدونَ (٣).

وقولُه تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (٤).

جاءَت على الإبهامِ (٥) ـ واللّـهُ أعلمُ ـ .

---

(١) سبأ : ٢٤/٣٤ .

(٢) الصافات : ١٤٧/٣٧ .

(٣) أي أنها تحتمل الشك والإبهام ، وبه قال ابن عصفور . انظر شرحه على الجمل ٢٣٦/١. وانظر معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٣/٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٧٨ ، والكشاف ٣٥٤/٣ ، والإنصاف ٤٧٨/٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، والجنى الداني ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والمغني ٦٧/١ .

(٤) الإنسان : ٣/٧٦ .

(٥) وقيل هي في الآية للتفصيل . انظر الجنى الداني ٥٣٠ ، والمغني ٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/٣ ، والهمع ٢٥٢/٥ .

والظاهرُ في قولـه تعالى :

﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ﴾ (١)

أنْ يكونَ على حكمِ الإباحةِ ، لأنَّه قدْ تكونُ وصيّةٌ ولا يكونُ دينٌ ، ويكونُ دينٌ ولا تكونُ وصيَّـةٌ ، وقدْ يكونانِ معًا غيرَ أنَّ هذا خبرٌ (٢) .

وكذلكَ قولُـهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ :

﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾ (٣)

جـاءَت على عـكسِ [الإباحـةِ] (٤) ؛ أيْ : لاتطعـهمـا مجتمعَيْـنِ ولا مفترقَيْـنِ .

---

(١) النساء : ٤/١١ .

(٢) ذكر ابن بزيزة أن ابن خروف حملَ آيات كثيرة على غير ما هي عليه في التأويل ، وذكر من بينها هذه الآية ، وأنّـه حملهـا على الإباحة . قال : « وليس كـذلك ؛ إذ ليس الموضع موضع إباحـة وإنما هو موضع تقسيم وتنويع وإخبـار عن الحكم » (غاية الأمل ١/١١٣). وقـد حملهـا على الإباحة قـبل ابن خروف علمـاء هم من أئمـة النحاة والمفسـرين ؛ منهم الزجـاج (انظر معاني القـرآن وإعرابه ٢/٢٣ ، ٢٤) ، والنحّاس (انظر معاني القرآن الكريم ٢/٣٢) ، والزمخشري (انظر الكشاف ١/٥٠٨) .

(٣) الإنسـان : ٧٦/٢٤ . وزعم ابن بزيزة أن ابن خـروف حـملهـا على الإبهـام . قـال : « وليس مـوضع الإبهـام بوجه من الوجـوه ، وأقرب مـا تكون بمعنى الواو ، والمعنى : النهـي عن طاعتـهمـا مجتمـعين أو مفترقين » (غاية الأمل ١/١١٣) ولم يحملها ابـن خروف على الإبهام – كما ذكر ابن بزيزة ، بل قال أنها « جاء ت على عكس الإباحة ، أي : لا تطعـهما مجتمعين ولا مفـترقين » . ولكن كلمة « الإباحة » غيـر واضحة في المخطوط ، ولعـلها تراء ت لابن بزيزة « الإبهام » ؛ والتـصويب من « تنقيح الألباب في شرح غـوامض الكتاب لابن خروف » إذ قـال في « باب أو في غير الاستفهـام » بعد أن ذكر عـدة أمثلة ومن ضمنها هذه الآية : « وأو في المسائل كلها التي قبل الآية وفي الآية وفي قوله « خذه بما عز أو هان » إباحة ... » إلى أن يقـول : « ودليله أيضًـا الآية ؛ لأنه عكْسُ الإباحـة ، والمعنى لا تطع واحـدًا منهـمـا منفردَيْن ، ولا مجتمعَيْـنِ » . ص ٤٩ مخطوط .

(٤) غير واضـحة في الأصـل والتصـويب من « تنقـيح الألبـاب في شـرح غـوامض الكتاب ص ٤٩ » . مخطوط .

وذكرَ بعضُهم (١) لها قسمًا خامسًا وهو التنويعُ ؛ كقولك : « لا يخلو الجسمُ أنْ يكونَ ساكنًا أوْ متحركًا » ، وهذا هوَ المعنىَ الذي للشكِّ ؛ لأنَّه علِمَ أحدَهما من غيرِ تعيينٍ ، كذلكَ هذا علِمَ أنَّه لا بُدَّ لهُ من أحدِهما من غيرِ تعيينٍ .

و « أمْ » على وجهينِ : منفصلةٌ ، ومتصلةٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ : معادلةٌ ، ومنقطعةٌ .

فالمتصلةُ؛ لايُعطفُ بها إلاَّ بعدَ همزةِ الاستفهامِ خاصةً . وتقعُ بينَ اسمينِ ، وجملتين: فعليتينِ واسميتينِ ، متصلتين ومنقطعتين . فالمفردُ: « أقَامَ زَيْدٌ أمْ عَمْروٌ ؟ » ، و « أزَيدٌ عِندَكَ أمْ عَمْروٌ ؟ » . والجملتانِ الفعليتانِ : « أقامَ زَيْدٌ أمْ قَعَدَ ؟ » ، و « أتَضرِبُ عَمرًا أمْ تَشْتُمُ زيدًا ؟». والاسميــةُ المنفصلةُ : « أزَيْدٌ قَامَ أمْ خَرَجَ مُحَمَّدٌ؟ » (٢) و « أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْروٌ في الدَّارِ ؟ » .

وأنْشدَ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ :

مَا أُبَالي أنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ   أمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ (٣).

فقدَّرَهُ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ فقالَ : « ما أبالي أيُّ الفعلينِ كانَ » (٤) ، وهما جملتانِ منفصلتانِ ، وتقدَّرُ بـ « أيُّهما » ، و « أيُّهم » . ولا يُلتَفتُ لمن خالفَ في ذلكَ (٥) لاستقامةِ التقديرِ ، وصحةِ المعنى .

---

(١) وهو ابن السيد . انظر « إصلاح الخلل ٨٧ » وأورد فيه المثال الذي ذكره ابن خروف .

(٢) هذا المثال على وقوع « أم » بين جملتين مختلفتين .

(٣) لحسان بن ثابت الأنصاري ، وهو في ديوانه ٤٣٤ ، وفي الكتاب ١٨١/٣ ، والنكت للشنتمري ٨٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٩٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣ ، والخزانة ١٥٥/١١ .

(٤) الكتاب : ١٨١/٤ .

(٥) وهم : أبو عبيدة ، فقد ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ، وابن كيسان فقد كان يقول بأن أصلها « أو » ، ومحمد بن مسعود الغزني الذي نفى كونها حرف عطف . انظر الجنى الداني ٢٠٥ ،

والجوابُ عن هذا كلِّه بتعيينِ أحدِ المسئولَيْنِ عنهما ، والأحسنُ في هذا البابِ أنْ يقعَ الاسمُ الذي لا يُسألُ عنهُ بينَ الفعلينِ المسئولِ عن أحدِهما ، والفعلُ الذي لا يُسألُ عنه بينَ الاسمينِ المسئولِ عن أحدِهما ، بتَوسطَةِ الذي لا يُسألُ عنه (١) ؛ كقولكَ : « أزَيْدٌ قامَ أمْ عمْروٌ » ، و « أقامَ زيْدٌ أمْ قَعَدَ » .

فإنْ لَمْ تقعْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ كانتْ منقطعةً ، ولا يكونُ بعدَها إلاَّ كلامٌ تامٌ لفظًا أوْ تقديرًا ، أوْ تقدَّرُ بـ « بَلْ » وهمزةِ الاستفهامِ ؛ كقولك : « إنَّهَا لإبِلٌ أمْ شاءٌ » تقديرُه : « بَلْ أهيَ شَاءٌ »؛ فـ « شاءٌ » خبرُ ابتداءٍ بمضمرٍ، وجوابُه : « نعم » ، أوْ « لا » ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ (٢).

المعنى - واللّه أعلم - : « بل أيقولونَ افتراه » ، وهوَ تقريرٌ ، ولا جوابَ عنه .

وقيلَ لها معادلةٌ لاستواءِ الطرفينِ /في السؤالِ (٣)عن تعيينِ أحدِهما . [٢٢]

= والارتشاف ٦٣١/٢ ، ٦٣٢ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، ٢٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوي حياته ، وآثاره ، وآراؤه ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١) « قال ابن الطراوة إنما تقدم الاسمين مضمومًا أحدهما إلى الآخر ، أو تؤخرهما ، ومنع من التوسط ، وقال غيره لا يجوز إلاَّ تقديم المستفهم عنه ، وتأخير ما ليس بمستفهم عنه، وقد مثل سيبويه بجواز الثلاثة » . الارتشاف ٦٥٤/٢ . وانظر الكتاب : ١٧٩/٣ ، ١٨٠ ، وابن الطراوة النحويّ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) السجدة (٣٢/١ ، ٢ ، ٣) . وجعلها أبو زيد في الآية زائدة . انظر الجنى الداني ٢٠٧ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والإجماع على أنها تقدر بيل والهمزة . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٣/٤ ، ومعاني القرآن الكريم للنحاس ٢٩٨/٥ .

(٣) قال ابن هشام : لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والستفهام في النوع الثاني . انظر المغني ٤٠/١ .

فإنْ وقعتِ الهمزةُ قبلها تقريرًا، [أوْ توبيخًا، أوْ إنكارًا] (١) لَمْ تكن متصلةً .

وكذلكَ إنْ قلتَ : « أقَامَ زَيْدٌ أمْ لا » لَمْ تكن متصلةً ؛ لأنَّكَ لَمْ تأتِ بما يُعادلُ الأوّلَ ، وبنيتَ كلامَكَ على الانقطاعِ .

ومدارُ الاتصالِ ، والانفصالِ على قصدِ المتكلِّمِ في ابتداءِ كلامِه .

وقولـه: (لأنَّ « أمْ » لاَ يُعْطَفُ بِهَا إلاَّ بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ) (٢)، يريدُ : بعدَ الهمزةِ التي مثّلَ بها واكتفى بالتمثيلِ .

وقولـه تعالى :

﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ (٣)

هي فيهِ منقطعةٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ قبلَها تقريرٌ، واعتقادُ الزيادةِ فيها فاسدٌ (٤) .

والمضمرُ المتصلُ المرفوعُ لا يُعطفُ عليهِ إلاَّ بعدَ التأكيدِ ، أو فصلٍ يقومُ مقامَه بأيِّ شيءٍ كانَ (٥) ، إلاَّ في الشعرِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الجمل : ١٩ .

(٣) الزخرف : ٥١/٤٣ ، ٥٢ .

(٤) وهو مذهب أبي زيد الأنصاري . انظر المقتضب ٢٩٦/٣ ، والمغني ٤٨/١ . وذهب إلى انقطاعها في الآية المبرد ، وابن الأنباري ، والعكبري . وأجازه الزمخشري . وبه أخذ ابن خروف . انظر المقتضب ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦ ، والكشاف ٤٩٢/٣ ، والبيان ٣٥٤/٢ ، والتبيان ١١٤٠/٢ . وبه قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٢/٨ . وانظر الارتشاف ٦٥١/٢ ، ٦٥٢ . وانظر أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم ٢٠٩/١ - ٢١٥ .

(٥) نحو قوله تعالى : (كنتم أنتم وآباؤكم) الأنبياء ٥٤/٢١ ، والمشهور عن الكوفيين جوازه بلا فصل اختيارًا ، نحو : « كنت وأبو بكر وعمر » . انظر الإنصاف المسألة ٦٦ (٤٧٤/٢) ، والهمع ٢٦٨/٥ . وقد نفى المختار أحمد ديره أن يكون هنا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة. انظر دراسة في النحو الكوفي ٣٥٨ .

وكذلكَ المجرورُ لا تُعطَفُ عليه إلاَّ بإعادةِ الخافضِ إلاَّ في الشعرِ(١) .

ومِن الأفعالِ ما لا يَستغني بفاعلٍ حتى يَشْرَكَهُ فيه غيرُه ؛ نحو : «الاقْتِتَالِ »، و« الاخْتِصَامِ ، و« الاصْطِلاَحِ »، و « التَّقَاتُلِ »، و«التَّضَارُبِ » و « التَّخَاصُمِ » ، إلاَّ أنْ يكونَ مثنىً أوْ مجموعًا ، فيكتفي الفعلُ ؛ نحو : « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ » ، و « تَقَاتَلَ الزَّيْدُونَ » . فإنْ كانَ أحدُهما معطوفًا فلا بُدَّ مِن « الواوِ » ؛ لأنَّها تجمعُ بينَ الفاعلينِ في الفعلِ ؛ نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، ولا يجوزُ « فَعَمْرٌو » ؛ لأنَّ الثاني لا يجتمعُ مع الأوّلِ ، وكذلكَ سائرُ حروفِ العطفِ ، وتقولُ على هذا : « إنَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ ، وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ » ، عطفتَ « الأخَ » على المُضْمَرِ في «المُصْطَلِحِ » بعدَ التأكيدِ، ووقعَ « الاصطلاحُ » من نفسينِ ، ولو قلتَ : « قائمٌ » لتمَّ الكلامُ دونَ المنصوبِ ، فلمَّا قلتَ : « مختصمانِ » احتجتَ إلى الاسمِ الثالثِ ليكونَ « الاختصامُ » بينَه وبينَ المصطلحِ مع أخيهِ ، فقلتَ : « وزيدًا » ، كأنَّكَ قلتَ : « إنَّ زَيْدًا وعَمْرًا مُخْتَصِمَانِ » ، ويجوزُ : « إنَّ المُصْطَلِحَ وأخَاهُ ، وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ » ، ويكونُ « الأخُ » مفعولاً معه؛ أيْ : إنَّ المُصْطَلِحَ مع أخيهِ وزيدًا مختصمانِ، فـ « زيدٌ » محمولٌ على اسمِ « إنَّ »، و « مختصمانِ» خبرٌ عنهما .

---

(١) نسب ابن الأنباري جواز العطف على الضمير المخفوض للكوفيين ، وتابعه السيوطي وأضاف إليهم يونس والأخفش . وأجازه الجَرْميّ والزياديّ إذا أكد .

انظر الانصاف (م ٦٥) ٢/٤٦٣ ، والهمع ٥/٢٦٨ ، ٢٦٩ . وقد نفى الدكتور محمد خير الحلواني أن يكون ثمة خلاف بين الفريقين . انظر الخلاف النحويّ ٢٥٧ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٣٥١ .

بَابُ التَّوكِيدِ(1)

يُقَالُ : « توكيدٌ » أوْ « تأكيدٌ » ؛ الأوَّلُ مصدرُ « وكَّدَ » ، والثاني مصدرُ « أكَّدَ » .

و « التَّأكيدُ » : تكريرُ لفظٍ أوْ معنى . وإثباتُ معنىً في النَّفسِ . ورفعُ [مجازٍ](2) يُحتملُ؛ بتكريرِ لفظٍ يكونُ في الكلمِ الثلاثِ ، والجملِ ؛ ومنهُ قولُه :

ألا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي
ثَلاثَ تَحِيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمِي(3)

معناهُ : التحيّةُ .

وتكريرُ المعنى؛ كقوله تعالى :﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾(4)، و « الغرابيبُ » : « السّودُ » ، وكقوله تعالى :

﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾(5)

و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾(6)

وكذلك قوله تعالى :﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾(7)؛ وقدْ تقدَّمَ «ثلاثة » ، و «سبعةٌ » ، ومعلومٌ أنَّها عشرةُ أيامٍ ، فذكرَ الأيامَ مع أحدِهما . وفائدةُ هذا

---

(1) الجمل : 21 .

(2) إضافة يلتئم بها الكلام .

(3) لحميد بن ثور ، ديوانه 133 وفيه : « بلى فاسلمي » . وهو بلا نسبة في الأصول 19/2 ، وشرح المفصل 39/3 ، ورصف المباني 514 .

(4) فاطر 27/35 .

(5) النساء 155/4 ، والمائدة 13/5 (ما) لتوكيد الأمر . انظر معاني القرآن للنحاس 127/2، 159 .

(6) آل عمران 159/3 . (ما) لتوكيد المعنى . انظر معاني القرآن للنحاس 482/1 .

(7) البقرة 196/2 وبداية موضوعها : (... فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ...) .

التكريرِ وقوعُ المعنى في النَّفسِ وتحقيقُهُ ؛ ومنهُ قولُهُ ـ عليه السلامُ ـ : « هيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ »[1] ، وهو كثيرٌ في كلامِ صاحبِ الشريعةِ ـ صلى اللّه عليهِ وسلّم ـ .

ويُرادُ بالتأكيدِ المقصودِ في هذا البابِ رفعُ المُحتَمِلِ ، وإثباتُ الحقيقةِ .

وهوَ بألفاظٍ سبعةٍ ؛ اثنانِ منها عزيزةُ الوجودِ ؛ وهما « أبْصَعُ » ، و« أبْتَعُ »[2].

و « النَّفسُ » ، و « العَيْنُ » لحقيقةِ الشيءِ . ومعنى الباقي إحاطة وعموم ، حقيقةً ومجازًا .

[٢٣] وفائدةُ ألفاظِ الحقيقةِ ؛ رفعُ التجوُّزِ من الكلامِ ، وموافقةُ / اللّفظِ المعنى .

وفائدةُ تكريرِ ألفاظِ العمومِ ؛ رفعُ الخصوصِ المحتملِ .

---

(١) أخرجه النسائي بسنده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ : « مَنْ صَلّى صَلاةً لَمْ يَقرأ فيهَا بأُمِّ القُرآنِ فَهِيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ » . سنن النسائي، كتاب الافتتاح ، « باب ترك قراءة بسم اللّه في فاتحة الكتاب » ١٣٥/٢ . وخداج : غير تامة .

(٢) عدّها بعضهم ستة، وبعضهم تسعة، وعد ابن عصفور منها : « نفسُه » ، « عينُه » ، « كلّه » ، « أجمع » ، « أكتع » . قال : « وزاد أهل الكوفة أبصع ، وأهل بغداد أبتع » شرح الجمل : ٢٦٤/١ .

و « أكْتَعُ » : مأخوذ من قولهم : أتى عليه حولٌ كَتِيعٌ ، أيْ : تامٌ ـ اللسان « كتع » ٣٠٥/٨

و « أبْتَعُ »: كلمة يؤكد بها . اللسان « بتع » ٥/٨ .

و « أبْصَعُ » : مأخوذ من البصْعِ ، وهو الجمعُ . اللسان « بصع » ١٢/٨ .

و « النفسُ »، و « العينُ » متقدمتانِ على جميعها ، و « كُلٌّ » بعدَه ، و «جُمَعُ » بعدَه ، و « أكتعُ » بعدَه ، و « أبصعُ » ، و« أبتعُ » آخرُها .

وتُستَعملُ مفرداتٍ ، ومجموعاتٍ . وتَتْبَعُ الاسمَ المؤكَدَ في جميعِ ما يَتْبَعُ فيه النَّعْتُ المنعوتَ إلاَّ التنكيرِ ؛ من حيثُ لَمْ تؤكِّدِ النّكرةُ ؛ لأنَّها أحوجُ إلى التعريفِ ، فإذا عُرِّفَتْ دخلَها اللَّبسُ فأُكدتْ . واللّبسُ الذي يدخلُها من جهةِ المجازِ أوْ العمومِ ؛ وذلكَ أنْ تقولَ : « جاءَني زَيْدٌ » ، ولمْ يجيء إلاَّ أمْرُه ، أوْ خبرُه . و « سَمَّعَهُ كَلَامَ زَيْدٍ » ، ولم يسمعْ [كلامه] (1) منْ فيهِ ، وإنّما قُرِيءَ عليهِ كلامُه . قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (2)

ولا يوصفُ تعالى بالانتقالِ ؛ وإنَّما جاءَ أمرُه ـ واللّهُ أعلم . وقال تعالى :

﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ (3)

ولَمْ يسمعْ إلاَّ حكايةَ كلامِه . وقالَ تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ (4)

وموسى سمعَ حقيقةَ الكلامِ . وكذلكَ قولُهم : « قَبَضْتُ المَالَ » يُحتملُ أنْ يقبضَ جميعَ المالِ ، أوْ بعضَه، فرفع اللّبسَ والخصوصَ بالتأكيدِ؛ فقالَ: «كُلَّهُ» ، أوْ العمومَ بالبدلِ ، فقالَ : « بعضَه » .

---

(1) غير واضحة في الأصل .

(2) الفجر ٨٩/٢٢ .

(3) التوبة ٩/٦ .

(4) النساء ٤/١٦٤ .

ولا يُؤكَّدُ بـ « كُلّ » وما بعدَها إلاَّ ما يتبعّضُ ، والتبعيضُ يكونُ في الاسمِ ؛ نحو : « قَامَ الْقَوْمُ » ، وفي الفعلِ ؛ نحو : « رَأَيتُ زَيْدًا » ، و «ضَرَبْتُ عَمْرًا» ، والرُّؤيةُ والضَّرْبُ يتبعّضانِ على المرئي والمضروبِ .

و « النَّفسُ » ، و « العينُ » يؤكدُ بهما ما تثبتُ حقيقتُهُ - تبعضَ أوْ لَمْ يتبعّضْ - وكانَ الأصلُ أنْ يقالَ : « جَاءَ نِي الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا » (١) فعدلَ بهما إلى الجمعِ أوْ المفرد لاجتماعِ تثنيتينِ وهُمَا شيئانِ منْ شيئينِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢). ولا يجريانِ على المضمرِ المتصلِ المرفوعِ إلاَّ بعدَ تأكيدِه ؛ نحو : « قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ » ، و « قُمْتَ أَنْتَ عَيْنُكَ » .

و « كِلاَ » للمذكرَيْنِ ، و « كلتا » للمؤنثَيْنِ . في حالِ الرَّفعِ بالألفِ ، وفي النَّصبِ والخفضِ بالياءِ في حالِ إضافتهما إلى المضمرِ . وليست مثنَّاةً (٣)،

---

(١) ذكر أبو حيان أنّ بدر الدين بن مالك قد أجاز هذا القول تابعًا لأبيه ، قال : « ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين » . الارتشاف ٦٠٨/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم على الألفية ٥٠١ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣ .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط أنّ القياس « أنْ يُعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » .

وقال : « والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع ، كما قال الشاعر :

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع » .

انظر البحر المحيط ٢٩٠/٨ - ٢٩١ ، والهمع ١٩٧/٥ .

فظاهر كلامه الجواز مع ترجيح الجمع فيكون بذلك موافقًا لابن مالك وولده - والله أعلم

وذكر ابن أبي الربيع أن من العرب من يقول : « قلباكما » . انظر البسيط ٣٦٥/١ وهذا دليل آخر على الجواز .

(٢) التحريم ٦٦/٤ .

(٣) أي أنها مفرده في اللفظ مثناة في المعنى وهو رأي البصريين . والكوفيون على أنها مثناة تثنية لفظية ومعنوية ، والألف فيهما للتثنية . انظر الإنصاف (المسألة ٦٢) ٤٣٩/٢ وما بعدها ، وانظر نتائج الفكر ٢٨١ ومابعدها ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ٥٥ . وانظر ما سيأتي صفحة ٨٨٦ من هذا الشرح .

ولـوْ كـانـتْ مثنّـاةً لرجعت الألـفُ إلى أصلِهـا ، فـقـالوا : « جـاء ني الرَّجُـلاَن كِـلَوَاهُمَا » ، ورأيْتُ الرَّجُلَيْـنِ كِلَوَيْهِمَا » كـ « عصىً » و « رحىً » لَـمْ يحذفْ .

وكذلكَ « كِلْتَاهُمَـا » لَوْ كانت مُثَنَّـاةً لم تُحذفْ ألفُ التأنيثِ ، كـما لَمْ تُحذَفْ ألفُ « حُبلى »، و « معـزَى » ، فكانوا يقولونَ : « كِلْتَيَاهُمَا » ، و «كِلْـتَيَيْهِـما » ، كـ « حُبْلَيَـان » ، و « حُـبْلَيَيْن » ؛ وإنّما أجـرَوْهما مع المضمـرِ مُجْرَى « على » ، فقالوا : « كِـلَيْهِـمَا » ، و « كِـلْتَيْهِـمَـا » ، كما قالوا : « عَلَيْهِما » .

فإذا أُضيفـتا إلى الظاهرِ لَمْ يُغيَّرْ لفظُهما ، ومعناهُمـا التثنيةُ ؛ تقولُ : « كـلاَ الرَّجُلَيْنِ جاءَني » ، و « [كلتا] (١) المرأتَيـنِ جاءَتْـني » . قـالَ اللّهُ تعـالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٢)

فأفردَ [الفعل] (٣) ، ومِن العربِ من يقولُ : « جـاءاني » (٤) فيثنّي ، قالَ الشاعرُ :

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الـجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي (٥)

فحملَ مرّةً على اللّفظ ، ومرّةً على المعنى، فقالَ: « أقلعا»، ثمَّ قالَ: «رابي » .

وأصلُها « كِلَوٌ » (٦) ثُمَّ أبدلت التاءُ من الواوِ كـ « تُرَاث » ، و « تُخَـمَة » ، وأصلُها « كِلوا » والألفُ للتأنيثِ ، وليست التاءُ للتأنيثِ لكونِها متوسطةً .

---

(١) في الأصل : « كلا » .

(٢) الكهف ٣٣/١٨ .

(٣) في الأصل : « العرب » تحريف أو سهو من الناسخ متأثرًا بما بعدها .

(٤) انظر الإنصاف ٤٤٦/٢ .

(٥) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه ٣٤ ، وفي نوادر أبي زيد ٤٥٢ ، وكتاب الشعر ١٤٦ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، ٣١٤/٣ ، والإنصاف ٤٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، والمغني ٢٢٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٥٢/١ ، والهمع ١٣٧/١ .

(٦) قال السهيلي أن من ادعى أن لامها « واو » « وأنه من غير لفظ « كل » فليس له دليل يعضده ، ولااشتقاق يشهد له ويؤيده » نتائج الفكر ٢٨٤ .

وإذا نسبتَ إليهما قلتَ : « كِلَوِيٌّ » فيهما في قولِ سيبويهِ والخليلِ (١) - رحمهما اللّهُ - .

وحكى أبو الحسن بن بابشاذ ، والفارسيّ أنّ إضافةَ « كلا » إلى ضميرِ الاثنينِ دليلٌ على إفرادِه ؛ قالَ : إنّهُ لوْ كانَ مثنّىً لفظًا أوْ معنىً لمْ يجزْ / إضافتُه إلى ضميرِ الاثنينِ لإضافةِ الشيءِ إلى نفسه ؛ لأنّه لا [٢٤]
يُقالُ : « [قامَ] (٢) الرّجُلان اثْناهُما » (٣) ، قلتُ : فيلزمُهُما ألاّ يُجيزا « قَامَ الْقَوْمُ ثَلاَثَتُهُمْ وَأَرْبَعَتُهُمْ » إلى العشرةِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو الثاني ، وكذلكَ « الثالثُ » و «الرّابعُ » والبابُ كلُّهُ (٤)، وكذلكَ : جاءَني الرَّجُلاَنِ أنفسُهُما أعينُهما » والأوّلُ هو الثاني لا محالةَ .

وقياسُ تثنيةِ « أفْعَلَ » ، و « فَعْلاَءَ » في هذا الباب (٥) قياسُ «أحمرَ » و «حمراءَ » ، ومنْ منعَ تثنيتَهُما فقدْ تكلَّفَ وادّعى ما لا دليلَ عليهِ (٦) ، ولَمْ يمنعْها أحدٌ من الأئمةِ فتتبعْه (٧)، وليسَ قلّةُ استعمالِها بمخرجِها عنِ القياسِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/٣ . وقيل : « كِلْتَوِيّ » . انظر غاية الأمل ١٢٤/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر كتاب الشعر للفارسي ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٥٥/١ ، ٥٦ .

(٤) انظر رد السهيلي على هذا القول في « نتائج الفكر » ٢٨٤ .

(٥) يريد : « أجمع » ، و « جمعاء » .

(٦) أمامها في الهامش الأيسر كتابة غير واضحة .

(٧) منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والأخفش . انظر إصلاح الخلل ٩٥ ، ٩٦ ، ونتائج الفكر ٢٨٧ ،والمقدمة الجزولية ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ ، وشرح الكافية ٣٣٤/١ ، والبسيط ٣٦٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ ، والهمع ١٤٤/١ .
وقد رد أبو علي الشلوبين على هذه المسألة ردًا مطولاً ثم قال : =

ولَمْ ينصرفْ « أَجْمَعُ » وما بعدَه للوزنِ وللتعريفِ ، و « جمعاءُ » وأخواتُها لهمزةِ التأنيثِ ، و « جُمَعُ » وأخواتُهـا للعدلِ والتعريفِ . ومعنى «ال عدل » : أنَّ « فَعْلاَءَ » إذا كـانتْ صفةً تُجمعُ على « فُعْلٍ » ، كـ « حمراءَ » ، و « حُمْرٍ » ، وإذا كانت اسمًا جُمعتْ على « فَعَالى »[1] ، كـ « صحراءَ » و «صحارى »[1] وهـذه أسماءٌ لاصفاتٌ فبابُها « فَعَالى » [1] : « جَمَاعى » ، و« كَتَاعى » ، فعُدِلَ [إلى] [2] «جُمَعَ » و« كُتَعَ » ، وإنّما « فُعَلٌ » جَمْعُ « فُعْلى»؛كـ « الفُضْلى »[3] و « الفُضَل » .

وتعريفُـها عندَ سيبويه ـ رحـمهُ اللّـهُ ـ بتقـديرِ الإضافة [4] ، واعتـرضَ عليهِ بعضُ المتأخرينَ[5] ؛ بأنَّها[6] لوْ كانـت في نيّـةِ الإضافـة لكانتْ مصروفـةً . قلتُ : وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ الإضافةَ لا توجبُ صرفًا ، كما لَمْ يوجبْهُ التصغير[7].

= « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف لم يلق لها بالاً ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم » شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٦٨٠ ، ٦٨١ .

(١) في الأصل : « فعـال » ، و « صحـارٍ » وهي جائزة لأن صحراوات تجمع على صحـارٍ وصحـارى وصحراوات. إلا أن ما أثبتُّهُ منظور فيه إلى تمثيله بـ « جَمَاعى» و« كتاعى» .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) في الأصل « كالغضى » تحريف .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٠٣ ، ٢/ ١١٥ ، ويوافقه السهيلي وابن مالك . انظر نتائج الفكر ٢٨٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٢ ، وانظر الهمع ٥/ ٢٠٢ .

(٥) وهو ابن بابشاذ . انظر شرحه على الجمل ١/ ٥٥ . وانظر البسيط ١/ ٣٧٥ .

(٦) في الأصل : « لأنها » .

(٧) اعترض ابن بزيزة على رد ابن خروف هذا بقوله : « وهذا الذي قاله غير محقق في النظر ؛ لأن التصغير والإضـافـة أولى أن يردا الاسم إلى أصله ، ويقطعا الشبـه العارض بينه وبين الفـعل ، وإذا قطعت الألف واللام ذلك وأبعـدت الشبـه لزم ذلك في سائر الخواص اللازمـة للأسمـاء ، إلاّ أنه ثبت عن العرب أنهـا اعتبرت في قطع هذا الشبه بعض الخواص دون بعض ، فيكون الرجوع للسماع لالمقتضى القياس » غاية الأمل ١/ ١٢٢.

وقـدْ قطعـوا من الإضافةِ . ويُنوى في « قَبْلُ » ، و « بَعْـدُ » ، وهيَ مرادةٌ . وقطعـوا عنها وأعـربوا ونَـوَّنـوا فـي « كُـلٌّ » ، و « بَعْضٍ » . فـإذا قطعـوا ولَـمْ ينووها[1] رَجَـعَ الاسمُ إلى نكرتهِ . وبعضُهم يجعلُها أعلامًا في هذا البابِ[2] .

ويلزمُ مِن قولِ ابن بابشاذ[3] فيها أنْ تكونَ معدولةً كـ « سحرَ » - ليومٍ بعينـه - فلا ينصـرفُ كـ « ضحىً » ، و « صـباحَ » ، و « مسـاءَ » ، و «ضحـوةَ » - ليومٍ بعينه .

ولا تعطفُ ألفاظُ التوكيدِ بعضُها على بعضٍ ، ولا على المؤكَّدِ ؛ لأنَّ الأوّلَ هو الثاني مِنْ غيرِ زيادةِ معنىً ، وقدْ تقدَّمَ لِـمَ جازَ في النّعتِ [4] .

وقدْ جاءَ تأكيدُ النّكرةِ ، والفـصلُ بينَ المؤكَّدِ والمؤكِّدِ ؛ وزعمَ الأصمعيُّ[5] أنَّ أعـرابيًـا نظرَ إلى جـاريةٍ حسـناءَ تحملُ صـبيًّا ، فـإذا بكى قـبَّلَـتْـهُ فـيسكت ، فأُعْجِبَ بِها ؛ فقالَ :

---

(١) في الأصل بواو واحدة .

(٢) كالغزني ، وابن الحاجب ، وابن أبي الربيع ، وأبي حيـان . انظر شرح الكافيـة ١/٤٣ ، والبسـيط ١/٣٧٦ ، وارتشاف الضرب ٢/٦١١ . وانظر الهمع ٥/٢٠٣ .

(٣) انظر شرحـه على الجمل ١/٥٤ . فقـد ذكر من أحكام التـوكيد : « أنهـا كلّها تجرّ في مـوضع الجرّ إلاّ أجمع وجمعاء وجُمع وأخواتهن ، فإنّـهنّ يكنّ في موضع الجرّ مفتوحات ، لأنهنّ لا ينصرفنّ » .

(٤) انظر ص ٣١٦ من هذا الشرح . وانظر غاية الأمل ١/١٢٨ .

(٥) هو عبدالملك بن قريب الباهلي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، وله مصنـفات كثيرة في اللغة ، منهـا : غريب القرآن ، والاشـتقاق ، ومـا اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتاب الفرق وغيرها . مات سنة ست عشرة - وقيل : خمس عشرة - ومائتين ، عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٧٢ ، والفهرست ٨٢ ، وطبقات الزبيدي ١٦٧ ، وتاريخ العلمـاء النحويين ٢١٨ ، وإنباه الرواة ٢/١٩٧ ، وطبقـات القراء ١/٤٧٠ ، ووفيـات الأعيان ٢/١٧٠ ، وإشارة التعيين ١٩٣ ، والبغية ٢/١١٢ .

يَا لَيْتَني كُنْتُ صَبيّا مُرْضَعَا ... تُرْضِعُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْني أرْبَعا ... إذًا ظللْتُ الدَّهْرَ أَبْكي أَجْمَعًا(١) .

فأكّدَ « حولاً » ، وفصلَ بـ « أبكي » . والكوفيونَ يجيزونَ تأكيدَ مثلِ هذهِ النّكرَةِ (٢) ؛ فيقولونَ : « قَبَضْتُ درهمًا كُلَّهُ » ، وهو من كلامِ العربِ .

ويُتْبعُ هذهِ الأبوابَ بعضُ الهوجِ بخزعبلاتٍ طويلةِ الذيلِ ، قليلةِ النيلِ ، نزَّهتُ الكتابَ عن ذكرِها .

---

(١) لم أقف للأبيات على نسبة ، وهي في الإرتشاف ٦١٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٥/٣ ، والبسيط ٣٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٩٧/١ ، والمغني ٦٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢ ، وتقييد ابن لب ١٥٧/١ ، والهمع ٢٠١/٥ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

(٢) بشرط أن تكون متبعضة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

بَابُ البَدَلِ (١)

معناهُ : إعلامُ السامعِ بمجموعِ الاسمين على جهةِ البيان(٢) . وقد يأتي على جهةِ التأكيدِ كـ « أجمعين » .

وهو على خمسةِ أضربٍ ؛ الأربعةُ كما ذكرَ (١) ، والخامسُ : بدلُ الإضراب ، ذكرَه سيبويه (٣) ـ رحمَه اللّهُ ـ ومعناهُ معنى العطفِ بـ « بَلْ » ، والثاني فيهِ غيرُ الأوّلِ . ويكونُ بَدَاءً (٤)، وغيرَ بَدَاءٍ ، وعليه يَدُلُّ قولُه تعالى :

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٥)

وهو فيهِ أظهرُ من بدلِ الاشتمالِ .

---

(١) انظر الجمل ٢٣ . وبجانب النص في المخطوط كتابة غير واضحة .

(٢) وبه قال ابن بابشاذ وابن عصفور ـ مع اختلاف يسير ـ واعترضه ابن الفخار . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٧/١ ، ولابن عصفور ٢٧٩/١ ، ولابن الفخار ٢٠٣/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٢/١ .

(٤) هو الإخبار بالثاني بعد الإخبار بالأوّل من غير إبطال له . انظر شرح كتاب الحدود في النحو ٢٦٩ . وقد فسر ابن أبي الربيع بدل الغلط بأنّه هو بدل الإضراب وجعله على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، وبدل بَدَاء . انظر البسيط ٤٠٨/١ ، وشرح ابن الفخار ٢٠٣/١ .

(٥) البروج ٨٥/٤ ، ٥ . ورأي ابن خروف في هذه الآية مخالفٌ لما عليه أكثر النحويين والمفسرين ، وزعم ابن مالك أنه مذهب الزجاجي ، قال : « وليس ما ذهب إليه بصحيح» (شرح التسهيل ٣٣٥/٣). وانظر معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٣ ، والمقتضب ٢٩٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٥ والإيضاح للفارسي ٢٩٤/١ ، والكشاف ٢٩٧/٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٣ ، والجامع ٢٨٧/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط ٤٥٠/٨ . وقد استنكر السهيلي على الفارسي بشدة قوله من أنه بدل اشتمال وحمل عليه دون سائر النحويين ، وجعله من بدل الشيء من الشيء ، واستحسنه ابن بزيزة. انظر نتائج الفكر ٣٠٨ ، وغاية الأمل ١٥٣/١ . وأجاز ابن الضائع فيه الوجهين : بدل الإضراب والاشتمال . انظر شرحه على الجمل ٢ (مخطوط) .

ولا بدّ في بدلِ البعضِ من الكلّ ، وبدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ منفصلٍ ، أو متصلٍ لفظًا أو تقديرًا (١) ؛ فالمقدّر : « مُطِرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ » ، و « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ والبَطْنَ » . ويجوزُ أنْ يكونَ هذا من بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدة ، وأجاز في هذا النوع ابنُ بابشاذ البدلَ / والتأكيدَ ؛ فأمَّا التأكيدُ ففاسدٌ ؛ لأنَّه ليسَ من ألفاظِ [٢٥]
التأكيد (٢) ، وإنَّما ذكرَ سيبويهِ التأكيدَ في المعنى(٣) ؛ أرادَ: بدلاً على جهةِ التأكيدِ ؛ أيْ عُلِمَ منهُ قبلَ البدلِ ما عُلِمَ منهُ بعدَه ـ وهو كثيرٌ .

وبدلُ الاشتمالِ يكونُ في المصادرِ ؛ نحو : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيةُ حُسْنُهَا » . ولغيرِ المصادرِ ؛ نحو : « سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، وثَوْبٌ لَهُ » ، و « سُرِقَ عَمْرٌو غُلامُهُ ، وغُلامٌ لـه » .

ويُبدلُ الفعلُ من الفعلِ ـ وهو في القرآنِ كثيرٌ .

ويتبعُ البدلُ المُبدَلَ منه في الإعرابِ ؛ في الرّفعِ ، والنّصبِ ، والجرِّ ، والجزمِ . ويزيدُ بدلُ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ الإفرادَ ،

---

(١) لم يشترط ابن مالك هذا الشرط ، قال : « ولكن وجوده أكثر من عدمه » شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٩/١ . وقد رد ابن بزيزة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ، فرده على سيبويه أولى ، لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سماه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأول كلام سيبويه ، وزعم أنه إنما ذكر التوكيد وأراد البدل؛ كذلك يتأول كلام ابن بابشاذ، وكيف يجهل ابن بابشاذ وغيره أنه ليس من ألفاظ التوكيد ؟» غاية الأمل ١٣٦/١ .

(٣) الكتاب ١٥٨/١ والعبارة فيه : « فالبدلُ أن تقول : ضرب عبدالله ظهرُه وبطنُه ، وضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُه وبطنُه ، ومُطِرنا سهلُنا وجبلُنا ، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا » .

والتثنيـة ، والجمعَ ، والتـذكيرَ ، والتـأنيثَ من حيثُ كـان الأوّلُ الثاني ، يتبعُـه في ثلاثةِ أشـياء .

ويُتـصورُ في هذه الأبدالِ مـسائلُ : مـعرفـةٌ من مـعرفـةٍ ، ونكرةٌ من نكرةٍ ، ومعرفةٌ من نكرةٍ ، ونكرةٌ من معرفةٍ .

وبدلُ المضـمـرِ من الظاهـرِ : « ضَـرَبْتُ زَيْدًا إِيَّـاهُ »(١) . وبدلُ الـظاهـر من المضمرِ قولُهم: « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ» بنصبِ « القومِ » - بنصٍّ سيبويهِ (٢) ، وأنشـدَ :

إِذَا هِيَ لَـمْ تَـسْـتَـكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ
تُنُخِّـلَ فَاسْتَاكَـتْ بِـهِ عُـودِ إِسْحِلِ(٣)

بخفضِ « العـودِ » وإضمارِ الفـاعلِ في « ضَرَبَنِي » ، والمفـعول الذي لم يسمَ فاعلُـه في « تُنُخِّلَ » على شريطةِ التفسيرِ .

---

(١) منعه ابن مالك ، قال : « لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلاً » شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ١/٧٨ ، ٧٩ .

(٣) المصدر السابق ، والبيت لعمر بن أبي ربيعة وقيل لطفيل الغنوي . وهو في ديوان عمر ٣٣٩ ، وفي ديوان طفيل ٣٧ ، والنكت للشنتمري ١/٢١٤ ، والإيضاح للفارسي ١/١١٠، وشرح شواهده ١/٩٧ ، وشرح المفصل ١/٧٩ ، والهمع ١/٢٣٢ .

والأَرَاك ، والإِسْحِل : شجر يستاك به . و « تُنُخِّلَ » اختيرَ .

والمعنى : أنها إذا لم تستك بعود أراكةٍ ، تُنخلَ عودُ إسحلٍ فاستاكت به أى أنّها تستاك دائمًا بأجود أنواع السواك .

والشـاهد فيه : إبدال الظاهر « عود إسْحِلٍ » من المضمر في « تُنُخِّلَ » . ورواية الكسر ذكرها عفيف الدين الكوفي ؛ فأجاز جرّ (عود إسحل) بدلاً من الضمير في (بـه) تفسـيرًا للفاعل المضمر . قـال : « وهو وجه مقبول يغني عن التقديم والتأويل » .

انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٦٥٣ هامش رقم (١) .

وبدلُ المضمرِ من المضمرِ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه إيَّاهُ » (١) ، ويقولُ : « ضربتُكَ يدَك ورأسي وجهي » (٢) .

ويجوزُ بدلُ الظاهرِ من ضميرِ المتكلِّمِ ، والمخاطبِ في كلِّ الأبدالِ إلاَّ في بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ الظاهرَ لا يقعُ فيه على وجهٍ ، مع عدمِ الفائدة . فإنْ أفادَ جازَ (٣) ؛ كقولِهم : « ادْخُلُوا أوّلُكمْ وآخرُكُم وصَغيرُكُم وكَبيرُكُمْ » ؛ لأنَّ معناهُ : « كُلُّكُمْ » .

وبدلُ النّكرةِ من النّكرةِ في القرآن كثيرٌ ؛ منه قولُه تعالى :

﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ (٤)

و﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ ﴾ (٥)

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ (٤٩) جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ (٦) .

ولا تبدلُ النّكرةُ من النّكرةِ ، ولا من المعرفةِ إلاَّ أن تكون موصوفةً ، أو بها إفادةٌ (٧).

ويجوزُ في بدلِ النكرةِ القطعُ على التبعيضِ ؛ كقولِه تعالى :

(١) منع مثل ذلك الكوفيون ، وحملوه على التوكيد . انظر الهمع ٥/٢١٩ ، ٢٢٠ ، وصححه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو غير متجه ، وقد تكون : « ضربتك يدك ، ورأيتني وجهي » وهو من بدل المظهر من المضمر .

(٣) أجازه مطلقًا الكوفيون والأخفش قياسًا على الغالب . انظر الهمع ٥/٢١٨ .

(٤) يوسف ١٢/٢٠ .

(٥) النبأ ٧٨ /٣١ ، ٣٢ .

(٦) ص ٣٨/٤٩ ، ٥٠ .

(٧) وهو رأي الكوفيين والبغداديين في بدل النكرة من المعرفة ، وأجازه الجمهور مطلقًا ، انظر الهمع ٥/٢١٨ ، وغاية الأمل ١/١٤٠ .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ (١)

أيْ : منها كذا ، ومنها كذا(٢) . وقُرِيءَ « كافرةٍ » بالخفض على البدلِ(٣).

فإن كانَ البدلُ أقلَّ من المبدلِ منه عددًا ، كانَ الرفعُ في البدلِ على التبعيض ؛ كقولِهم : « رأيْتُ آباءَك (٤) زيْدٌ وعَمْرٌو » ، وكقولِه :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها ... لِستَّةِ أعْوامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

رَمَادٌ كَكُحْلِ العَيْنِ لأيًا أُبِينُهُ ... ونُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ (٥)

فرفعَ « الرّمادَ» والبواقي على التبعيضِ ؛ أيْ : من الآيات رمادٌ ، ومنها نؤيٌ . ولا يجوزُ الإتباعُ إلاَّ أن يستوي العددُ .

وقولُه :

(وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ ؛ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ

وَرِجْلٍ رَمى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ) (٦)

---

(١) آل عمران ٣/١٣ .

(٢) في الأصل : « كذي » .

(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد . انظر شواذ القرآن لابن خالويه ١٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٥٠ ، والبيان لابن الأنباري ١/١٩٣ .

(٤) في الأصل : « أبويك » ولا يتحقق بذلك كون البدل أقل من المبدل منه عدداً .

(٥) البيتان للنابغة الذبياني ، وهما في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٢/٦٨ ، والنكت للشنتمري ١/٤٨٥ ، والمقتضب ٤/٣٢٢ ، والأصول ١/١٥١ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/٤٥٥، والصاحبي ١٤٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٠٨ .

(٦) الجمل : ٢٤ . وهو لكثيِّر عزّة من تائيته المشهورة ، وهو في ديوانه ٥٥ ، وانظر الكتاب ١/٢١٥ ، والمقتضب ٤/٢٩٠، والحلل ٢٦ ، والفصول والجمل ٧٠ ، وشرح المفصل ٣/٦٨ ، والمغني ٢/٥٢٤ ، والخزانة ٥/٢١١ . ويروى « رجلٌ صحيحةٌ ... ورجلٌ » على القطع .

البيتُ لكُثَيِّر(١) عزّة ينسبُ بها ، وهي أمُّ عمرو الضَّمْرِيّةُ (٢)، وبذكرِه لها في أشعارِه نُسِبَ لها .

والقصيدُ الذي منه هذا البيت من منتخباته . ويُكنى « أبا صَخْرٍ » ، من شعراء الدولةِ الأموية ، ولا يُعرفُ معنى البيتِ إلاَّ بما قبلَه ، وهو :

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَزَّةَ قُيِّدَتْ   بِحَبْلٍ ضَعِيفٍ غُرَّ مِنْهَا فَضَلَّتِ(٣)

تمنّى أنْ تضيعَ قلوصه، فيقيمَ عندها، فيكون كمن له رجلٌ صحيحة وبذهابِ قلوصه كمن له رجلٌ سقيمةٌ، ويقوّي مرادَه قولُه بعدُ :

أُرِيدُ الثَّوَاءَ عِنْدَهَا وَأَظُنُّهَا   إِذَا مَا أَطَلْنَا عِنْدَهَا الْمُكْثَ مَلَّتِ (٤).

وشاهدُه : بدلُ الرِّجلِ الصحيحةِ والسقيمةِ / من الرجلينِ . [٢٦]
ووقعت [الثانية بصفاتها « رمى » وما بعدها صفة للرجلِ الأخيرة .

واعتذاره](٥) عن « الكلّ » ، و « البعض » لا يحتاجُ إليه (٦) ؛ لأنّه جائزٌ كـ « الجزءِ » ، و « الربعِ » ، و « النّصفِ » ، وأخواتِها ؛ تستعملُ

---

(١) هو كُثَيِّرُ بنُ عبدالرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر ، خزاعي . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، والحلل ٢٦ ، والخزانة ٢٢١/٥ .

(٢) هي عزَّة بنت حُمَيْل بن حفص من بني حاجب بن غِفَار ، وكنيتها كما ذكر نسبة إلى قبيلة ضَمره ، وكثيراً ما يطلق عليها الحاجبية نسبة إلى جدها الأعلى .
انظر ترجمتها في وفيات الأعيان ١٠٧/٤ ، والخزانة ٢٢١/٥ ، والأعلام ٢٢٩/٤ .

(٣) انظره في ديوانه ٥٥ ، والخزانة ٢١٨/٥ .

(٤) ديوانه ٥٦ ، والخزانة ٢١٨/٥ ، ٢٢٣ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر الجمل ٢٤ ، ٢٥ . وقد تعقب النحويون الزجاجي في الاعتذار المشار إليه . انظر إصلاح الخلل ٩٦، وغاية الأمل ١٤٥/١ ، والبسيط ٤٠٠/١ ، وشرح قطر الندى ٣٠٩ .

نكراتٍ ومعارفَ ، بالألفِ واللامِ ، والإضافةِ ، غيرَ أنَّ العربَ قطعت « كلاً » و « بعضاً » عن الإضافة ، واستعملتها معارفَ ؛ تقولُ : « مَرَرْتُ بكُلٍّ قاعداً ، وبَعْضٍ قائماً » ، ومنه قولُه عزَّ وجلَّ :

﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾(1) .

﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(2) .

وهي كثيرةٌ في القرآن . ولا تدخلُ الألفُ واللامُ على هاتينِ المعرفتينِ لاحقيقةً ولامجازاً ؛ وإنّما تدخلُ عليهما قبل الإضافةِ في حالِ التنكيرِ ، كـ « النِّصفِ » و « الرُّبعِ » .

ونصبَ « الكلَّ » و « البعضَ »(3) على المصدرِ من المعنى ؛ على تقديرِ: « وإنّما قلنا هاتينِ الكلمتينِ بالألفِ واللامِ » ؛ لأنّكَ تقولُ : « قُلْتُ كلامَه » كما تقولُ : « قلتُ قولاً » ، والقولُ يقعُ على ما يفيدُ ، وما لا يُفيدُ . و (**مجازاً**) (4) منصوبٌ على المصدرِ في موضعِ الحالِ؛ أيْ: قلنا متسعينَ فيها. و(**مُسَامَحَةً**)(4) كذلك ؛ أيْ : مسامحينَ ، وهو حالٌ من (**الجماعةِ**) (4) .

ويجوزُ في « مَنْ » (5) ثلاثةُ أوجهٍ :

---

(1) الفرقان ٢٥/٣٩ .

(2) هود ١١/١١١ .

(3) انظر الجمل : ٢٤ .

(4) في عبارة الزجاجي : « وإنما قلنا البعض والكل مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحة » الجمل ٢٤ ، ٢٥ .

(5) في الاية التي ذكرها الزجاجي :

﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ آل عمران ٣/٩٧ .

ـ البدلُ من « النّاسِ »[1]، وهيَ موصولــةٌ ، والضميرُ محذوفٌ تقديــرُه : « منهم » . و « لِلّـهِ » خــبــرُ « حجّ » . و « عَلَى النَّاسِ » في مــوضع الحــالِ من المضـمـرِ الذي تضـمنَـه الخبرُ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « على النّاسِ » ؛ لأنَّ الجـارَّ والمجرورَ الأوّل إنْ جـعلتَه حالاً مـن الضميرِ الذي كانَ يحتـملُـه « على النّاسِ » ؛ كان العاملُ معنىً ، ولا يتقدّمُ الحالُ عليه ؛ لا يجوزُ « قَائمًا في الدّارِ زَيْدٌ » .

والوجهُ الثاني : أن تكون « مَنْ » فاعلةً بـ « حجّ »[2] ؛ لأنَّـه مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ ، تقديرُه : « أنْ يحج النّاس البيت من استطاعَ إليه سبيلاً » .

والثالث : أنْ تكونَ شرطًا ، وجوابها محذوفٌ تقديرُه : « مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً فعليه الحجُّ » ، وهو أضعفُه[3] ، ويُعزى هذا القولُ إلى الكسائي[4] ، والمعنى واحدٌ .

---

(١) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، ووافقهم ابن السراج . انظر الكتاب ١٥٢/١ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١ ، والأصول ٤٧/٢ ، والجمل ٢٥ ، ونتائج الفكر ٣٠٩ ، والبسيط ٤٠٤/١ .

(٢) نسبه ابن أبي الربيع إلى بعض الكوفيين (انظر البسيط ٤٠٣/١) ونسبه ابن الفخار وابن لب إلى الفراء (انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢١٢/١، وتقييد ابن لب ١٦٢/١) ولم أجده في معاني القرآن المطبوع، وأشار محققه في ٢٢٧/١ هامش رقم (١) إلى أن الكلام كأن فيه سقطًا .
ونسبه ابن هشام إلى ابن السيد . انظر المغني ٥٩٠/٢ . وانظر نتائج الفكر ٣١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، وتقييد ابن لب ١٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢١٢/١.

(٣) واستحسنه ابن عصفور (انظر شرحه على الجمل ٢٨٥/١) ، وصححه ابن الفخار ولكن رجح القول الأول (انظر شرحه على الجمل ٢١٤/١) ، واستبعده ابن أبي الربيع (انظر البسيط ٤٠٤/١) وانظر رد ابن بزيزة على من اختار هذا الرأي في (غاية الأمل ١٤٧/١) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة ، مولى بني أسد . أخذ عن الرؤاسي ، وأدب ولد الرشيد وهو من أئمة الكوفيين . توفي سنة تسع وثمانين ومائة . انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٧ . وانظر قوله في البحر المحيط ١١/٣ .

وقولـه :

(لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَــهُ

تُـقَـضَّـى لُـبَـانَاتٌ وَيَسْـأَمُ سَـائِمُ)(١)

البيت للأعشى ميمون بن قيس ، ويُكنى « أبا بصيرٍ » ، وهو جاهليٌّ ، لحقَ الإسلامَ ولمْ يُسلِم . وخبرُه مشهورٌ(٢) .

والبيتُ من قصيدٍ يُعاتبُ به يزيدَ بنَ مسهرٍ الشيبانيّ (٣) ، وأوّلُه :

هُرَيْرَةَ ودِّعْهَا وإنْ لامَ لائمُ　　　غَدَاةَ غَدٍ أمْ أنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ (٤)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ...　　　...................... البيت

و « الثَّواءُ » : الإقامةُ ، يُقالُ : ثوى بالمكانِ ، وأثوى . ويروى : «تَقَضّي لُبانات » بخفضِ « اللُّبَانَاتِ » ، وبضم « يسأمُ » (٥) . والنّصبُ بإضمارِ « أنْ »، وهي(٦) مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، ومعطوفٌ على « تَقَضِّي » ، وهو اسمُ « كان»؛ أيْ: كانَ قضاءُ حاجاتٍ ، وسآمةُ سائمٍ في حَوْلٍ . وأصلُ (٧) « تَقَضِّي» تَفَعُّل ، كُسِر « الضادُ » (٨) كـ « التّمني » وبابِه .

---

(١) الجمل ٢٦ . والبيت في ديوان الأعشى ١٢٧ ، والكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٩٧/٤ ، والأصول ٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٠/١ ، والحلل ٣٠ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، والبسيط ٤٠٧/١ ، والارتشاف ٦٢٣/٢ ، والمغني ٥٦٠/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٧٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٥٧/١ ، والخزانة ١٧٥/١ .

(٣) وهو ابن عم الأعشى وانظر خبره في الخزانة ٣٩٦/٨ .

(٤) في ديوانه ١٢٧ ، والحلل ٣١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ .

(٥) انظر جميع الروايات التي في البيت في الحلل ٣٢ ، والفصول والجمل ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) في الأصل : « وهو » .

(٧) في الأصل « وأسل » .

(٨) في الأصل : « الياء » .

ويُروى أيضًا : « تُـقَضَّى لُبَانَاتٌ » فـرفعَ « اللُّبانات » بـ « تُقَضّى » على ما لمْ يُسمَّ فاعلُه . ورفعَ « يسأمُ » على العطفِ على « تُقضَّى »[1] ، وهو خبرُ « كانَ » ، واسـمُها مـضمرٌ فيها ، وهـو ضميرُ الأمرِ ، وتفسرُه الجملةُ . و « في حولٍ » متعلق بالفعلِ الذي هو « تُقضَّى » .

والشاهـدُ : في بدلِ « الثَّواءِ » من « الحَوْلِ » ؛ وتقديرُه : لقـد كانَ في إقامةِ حـولٍ قَضَاءُ حوائجٍ ، وسآمةُ سـائم . و « السآمةُ » : المللُ ، وهو بدل اشتمالٍ ـ كما ذكرَ[2] ومن ذهبَ إلى أنَّـه بدلُ بـعضٍ من كل على حذفِ مضافٍ من لفظِ الزَّمانِ فقد عدلَ عن الصوابِ[3] .

واختُلفَ في المشتملِ / ما هو [فبعضُهم] [4] قالَ : [المشتمل][4] [٢٧] الأوّلُ . وبعضُهـم قالَ : [الآخرُ][4] . وبعضُهم : الخبرُ متقدمًا كانَ أو متأخرًا[5] . وهذا اختـلافٌ لا حقيـقة لهُ . والصَّوابُ أنْ يقـالَ : لـمَّـا لمْ يكن الثاني الأوّلَ ولا بعـضَــه وهو منه بسببٍ ؛ عبَّرَ النحـويونَ عنهُ بعبارةٍ لمْ يعـدوا بها المعنى ، فـقالـوا : بدلَ اشتـمالٍ ، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ الثـاني

(١) وهي رواية الخليـل ، قـال : « ولا أعرف فيـه غيـره ؛ لأن أول الكلام خبـر وهو واجب » الكتاب ٣٨/٣ .

(٢) انظر الجمل ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) نسبه ابن هشام لابن سيده . انظر المغني ٥٦٠/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) الأوّل مذهب الفـارسيّ في الإيضاح (٢٩٤/١) ، والرمـانيّ - كمـا في الهمع (٢١٣/٥) ، وابن السراج في الأصول (٤٧/٢) .

وعزي الثاني إلى الفارسيّ والرماني أيضًا ، انظر الهمع ٢١٤/٥ .

ونسب القول الثـالث إلى المبرد ، والسيـرافي ، وابن جني ، وابن البـاذش ، وابن أبي العافيـة ، وابن الأبرش ، انظر الهمع ٢١٤/٥ .

وهناك قول رابع : بأن كل واحد منها مشتمل على صاحبه . انظر البسيط ٣٩٢/١ ، وشرح ابن الفخار ٢١٥/١ ، والهمع ٢١٤/٥ .

بدلٌ من الاسمِ الأوّلِ ؛ فإنْ كانَ الاسمُ الثاني ممّا يحتوي عليه الأوّلُ فهو ذاكَ . وكذلكَ إنْ لمْ يُفهمْ من لفظِ الأوّلِ الاحتواءُ على الثاني وفُهمَ من المعنى - كانَ هناكَ فعلٌ أو لمْ يكنْ - ولهذا يجوزُ : « سُرِقَ زَيْدٌ غُلامُه» ، ولايجوزُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ أبُوهُ » ، ولا« أخوه » ، ولا« صاحبُه » ، وما أشبهَ ذلكَ .

و « ثويتُه » في موضعِ الصِّفةِ لـ « ثَواء » ، و « الهاءُ » عائدةٌ عليه ، وهي في موضعِ نصبٍ على المصدرِ ، والضميرُ الذي يعودُ من البدلِ محذوفٌ تقديرُه : « فيه » . فإنْ عادَ الضميرُ إلى « الحول » كان زمنًا منصوبًا على السَّعةِ ، والجملةُ صفةٌ لـ « الحولِ » إذا قمتَ فيه ، والأوّلُ أجودُ .

ومن روى « ثَواءً » بالنصبِ(١) ؛ فوجهُ روايةِ النّصبِ ؛ على المصدرِ لـ « ثويتُه » ، و « الهاءُ » ظرفٌ متسعٌ فيه تقديرُه : ثويتُ فيه ثَواءً .

وجميعُ هذه الأبدالِ على تقديرِ عاملٍ آخرَ ، وقد ظهَر في قولِه تعالى :

﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾(٢)

وفي قوله تعالى :

﴿مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرۡعَوۡنَۚ﴾(٣)

ولذلكَ بُنيَ المفردُ في النّداءِ على الضمِّ(٤) بعدَ المضافِ والمطوّلِ في قولِهم : « يا أخانا زَيْدُ » .

وأمّا(٥) بدلُ الغلط فقدْ يكونُ في الكلامِ الفصيحِ ، والقرآنُ مُنزّهٌ عنه ، وأكثرُه في غيرِ الفصيحِ .

---

(١) انظر هذه الرواية في الفصول والجمل ٧٤ .

(٢) الأعراف ٧/٧٥ .

(٣) الدخان ٤٤/٣٠ ، ٣١ .

(٤) في الأصل : « في الضم على النداء » .

(٥) في الأصل : « و الا » .

بَابُ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ في التَّعَدِّي (١)

زادَ بعضُهم في الترجمة : « وغيرِ التَّعدي » (٢) ؛ وليسَ في أصلِ الكتاب ؛ وإنَّما زادَ لـمَّا بَدأَ الكلامَ بغيْرِ التَّعدي ؛ وإنّما بدأ بغيرِ المتعدي ليبني عليه الأقسامَ المتعديةَ .

ومعنى التّعدّي : التّجاوزُ ، من قولهم : عَدَوْتُ مَوْضعَ كذا أيْ : جُزْتُهُ ، وعَدَا فلانٌ طَوْرَهُ أيْ : جاوزَهُ .

فالمتعدي مِن الأفعالِ : ما جاوزَ الفاعلِينَ إلى مفعولٍ به فأكثر - في اصطلاحِ النحويين - ولَمْ يرتبْهَا على ما يجب (٣) .

وهي ستةُ أقسامٍ :

أحدها : فعلٌ لا يتعدى إلى مفعولٍ به ، - نحو ما ذكرَ(٣)- وكذلك فعلٌ مختصٌّ بما لا يتعدى ، وكذلك لكلِّ فعلٍ فاعلٌ يدلُّ عليه بلفظه ؛ لأنه الذي يوقعه ، ولا يدلُّ على المفعولِ دلالته على الفاعلِ ؛ لأنَّ كثيرًا من الأفعالِ لا يُعلَمُ تعديها إلى ما تتعدى إليه إلاَّ بالسماعِ والاستعمالِ وفهمِ المعنى ؛ دليلُ ذلكَ أنّكَ تجدُ لفظَ الفعلِ يتعدى تارةً ولا يتعدى أخرى؛ نحو :« غاضَ الماءُ ، وغِضتُه» و « نَقصَ الشّيءُ ، ونَقَصْتُهُ» ، و « عَكَفَ الشيءُ ،وعَكَفْتُهُ» قالَ :

---

(١) الجمل ٢٧ .

(٢) في الأصل : « وغير المتعدي » ، لم أقف على من زادها من شراح الجمل . ولكن الزمخشري زادها في المفصل (٢٥٧) . وقد تعقب النحويون الزجاجي على هذه الترجمة (انظر إصلاح الخلل ١٠٢ ، وغاية الأمل ١/١٥٥) ، واعتذر عنه ابن أبي الربيع بنحو ما اعتذر عنه ابن خروف . انظر البسيط ١/٤١٢، ٤١٣ .

(٣) انظر الجمل ٢٧ .

* يَعْكِفْنَ مِثْلَ أَسَاوِدِ الـ بُـومِ لَمْ تَعْكِفْ بِزُورِ * (١)

وقـد يكـونُ الـفعلانِ بمعـنىً واحـدٍ ، وأحدهـما يتعـدى ، والـثاني لا يتعدى . وَذَكَرَ فيما لا يتعـدى « تفاعلَ »(٢) ، وقد يتعدى ، قال :

* تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعْشَرٍ * (٣) .

والثاني : فعلٌ يتعدى بحرفِ جرٍّ إلى مفعولٍ به ، نحو : « مررتُ بزيدٍ».

والثالثُ : ما يتعدى إلى مفعولٍ به ، نحو : « ضربت زيدًا . ويُحذفُ حرفُ الجرِّ من بعض الأوّلِ ويَلحقُ بهذا ، وذلكَ مسموعٌ لامقيسٌ (٤) .

والرابعُ : ما يتعدى إلى اثنين ، أحدُهما بحرفِ جرٍ ؛ نحو : « وهبتُ لَكَ دينارًا » ، و « اخترتُ / منَ الرِّجَالِ عَمْرًا » . [٢٨]

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) انظر الجمل ٢٧ . وقد تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل ١٠٢ ، وكذا ابن بزيزة في غاية الأمل ١٥٧/١ .

(٣) صدر بيت من معلقة امرىء القيس المشهورة . وعجزه :

* عَلَيَّ حِرَاصٌ لو يسِرّون مقتلي *

وللبيت عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . وهو في ديوانه ١٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٩ ، وإصلاح الخلل ١٠٢ ، وشرح الفصيح ١٨٥ ، وغاية الأمل ١٥٧/١ ، والبسيط ٤١٥/١ ، والمغني ٢٩٤/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٥١/٢ ، والخزانة ٤٩٦/٤ .

والشاهد فيه : استعمال « تجاوزت » متعديًا ، وقد ذكر أبو القاسم « تفاعل » فيما لا يتعدى .

(٤) نحو : « شكرت له ، وشكرته » ، و « نصحتُ له ، ونصحته » .

والخامس : ما يتعدى إلى مفعولين من غير حرفِ جرٍّ - وله [حكمان يفسران بعدُ] (١) - إن شاءَ اللّهُ تعالى - وهو : « أعطيتُ زيدًا درهمًا » ، و « ظننتُ زيدًا منطلقًا » .

ويُتسعُ فيما يتعدى إلى الثاني بحرفِ جرٍّ ، فيُحذفُ الحرفُ منهُ ، ويُنصبُ فيلحقُ (٢) بباب « أعطيتُ » ، نحو : « اخترتُ الرِّجَالَ زيدًا »، أوْ :

* أمـــرتُـــكَ الخـــيرَ * (٣)

وهو موقوف على السماعِ (٤) .

والسادس : ما يتعدى إلى ثلاثةٍ ، نحو : « أعلمتُ » وأخواتُه .

وقد يُنصبُ الظرفانِ والمصدرُ على السعةِ في جميعِ هذهِ الأفعالِ تشبيهًا بالمفعولِ بـهِ ، فيزيدُ بـه الفعلُ مفعولاً ، تقولُ : « اليومَ قمتُهُ » و « اليومَ ضربتُهُ زيدًا » و « اليومَ أعطيتُه زيدًا درهمًا » ، و « اليومَ ظننتُهُ زيدًا عَالِمًا » ، و « اليَومَ [أعلمتُهُ زَيْدًا] (٥) عَمْرًا أخَاكَ » ، والمعنى : قمتُ فيه ، وضربتُ فيه ، وأعطيتُ فيهِ ، وأعلمتُ فيهِ ؛ فلولا أنّهُ منصوبٌ على السَّعةِ لم يصلْ الفعلُ إلى ضميرِ الظرفِ بنفسِهِ ؛ لأنَّ مضمرَهُ لا ينصبُهُ الفعلُ على الظرفِ ، ولا بُدَّ فيهِ من حرفِ الجرِّ .

---

(١) مطموسة في الأصل . وانظر صفحة ٣٦١ .

(٢) في الأصل (فيحلق) تحريف .

(٣) سيأتي في ص ٣٥٨ بالتفصيل .

(٤) أجاز الأخفش الصغير – على بن سليمان – وابن الطراوة حذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه . انظر نتائج الفكر ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والهمع ١٨/٥ – ٢٠ .

(٥) مطموسة في الأصل .

ويجوزُ حذفُ المفعول بدليلٍ، وغيرِ دليلٍ، وكذلك الاثنانِ إذا كانَ الأولُ غيرَ الثاني في نحوِ: « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ».

ولا يجوزُ تقديمُ أحدِهما على الثاني، ولا على الفاعلِ إلاَّ بدليلٍ من لفظٍ أو معنىً؛ فدليلُ اللفظِ الإعرابُ، ودليلُ المعنى: « أَكَلَ الحُبَارَى موسى » و « ضربتْ ليلى عيسى »، والذي لا يُعلمُ إلاَّ بالترتيبِ لا يتقدَّمُ؛ نحو: « أعطى موسى عيسى زكريا »؛ فالترتيبُ يُعلِمُ الفاعلَ والمفعولَ الأوّلَ والثاني.

ونصبَ « ذَنْبَهُ [1] » و « قَوْمَه [1] » على السَّعةِ بعدَ إسقاطِ الحرفِ [2]، وكذلكَ « الرجالُ »[1] وهو المفعولُ الثاني. وبعضُهم يجعلُ « السبعينَ » [1] بدلاً من « القوم »[1] ويحذفُ المفعولَ[3]، وهوَ ضعيفٌ. **وقولُه:**

(أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ)[4].

---

(١) إشارة إلى الأمثلة التي أوردها في الجملِ وهي: « اِخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا » أي: من الرجالِ و « اِسْتَغْفَرَ زَيْدٌ رَبَّهُ ذَنْبَهُ » أيْ: من ذنبه.
وقوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) الأعراف ٧/١٥٥.
أيْ: من قومه. انظر الجمل ٢٨.

(٢) وهو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١/٣٧. وانظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/٦١٣.

(٣) ذكره ابن بزيزة وابن أبي الربيع ولم ينسباه. انظر غاية الأمل ١/١٦٣، والبسيط ١/٤٢٤. وذكر ابن لب في تقييده وجهًا ثالثًا؛ وهو أن يكون « سبعين » حالاً من « قومه ». واستحسن قول سيبويه « لقلة الحذف فيه وسلامته من المجاز » ١/١٨٥.

(٤) الجمل ٢٨. وهو في ديوان عمرو بن معدي كرب ٤٧، وديوان خفاف بن ندبه ١٢٦، وديوان العباس ٤٦، وهو في الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٥، ٣٢٠، والأصول ١/١٧٨، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٢/٤٦١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠٥، والحلل ٣٤، والفصول والجمل ورقة ٧٥، وشرح المفصل ٢/٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٥، والمغني ٢/٣٥٠، وشرح شواهده ٢/٧٢٧، والخزانة ١/٣٣٩.

اختلفَ في قائلـه ، فقيلَ : هو لعمرو بنِ معدي كرب(١) ، وقيلَ : للعباسِ بنِ مرداس(٢) ، وقيلَ : لزُرْعَةَ بنِ السَّائبِ (٣)، وقيلَ : لأعشى طرود من فَهْمٍ ، واسمُهُ إياس بن موسى (٤) يقوله لابنه .

فمن قالَ إنَّـه لعمروٍ أوْ العباسِ أنشدَ قبلَهُ :

فَقَالَ لِي قَوْلَ ذِي رَأْيٍ وَمقدرةٍ ... مُجَرَّبٍ عَاقِلٍ نَزْهٍ (٥) عَنِ الرِّيَبَ

أَمَرْتُكَ الْـخَيْرَ ...

ومن قالَ إنَّـه لأعشى طَرُود أنشدَ قبلَهُ :

لاَ تَبْخَلَنَّ بِمَالٍ عَـن مَـذَاهِبِهِ ... في غَيْرِ زَلَّةِ إِسْرَافٍ وَلاَ تَغَبِ (٦)

فَإِنَّ وُرَّاثَـهُ لَنْ يَحْمَدُوكَ بِـهِ ... إِذَا أَجَنُّوكَ بَيْنَ اللِّبْنِ وَالْـخَشَبِ

وقيلَ بعدَه :

---

(١) الزبيدي ، من مذحج . يكنى أبا ثور . من فرسان العرب وشعرائهم . انظر الشعر والشعراء ٣٧٢/١ .

(٢) يكنى أبا الهيثم ، وقيل : أبو الفضل . أحد فرسان الجاهلية وشعرائهم . أسلم قبل فتح مكة . وستأتي ترجمته ص ٦٢٣ . انظر الشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، ٧٤٦/٢ ، والأغاني ٦٢/١٣ ، ومعجم الشعراء ٩١، والإصابة ٤٣٣/٣ .

(٣) لم أقف على ترجمته .

(٤) شاعر إسلامي ، من قيس عيلان ، كنيته أبو الخطاب ، زاهد ورع ، كف بصره في كبره . انظر شرح شواهد المغني ٧٢٨/٢ ، والخزانة ٣٤٣/١ .

(٥) في الأصل : « في نزه » بإقحام « في » . والبيت في ديوان عمرو بن معديكرب ٤٦ .

(٦) في الأصل : « ولا يعب » - بالياء والعين - ولم أقف عليها بهذا اللفظ . والتصويب من الفصول والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ٣٤٢/١ .

فَاتْرُكْ خَلَائِقَ قَوْمٍ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ   وَاعْمِدْ لأَخْلاَقِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالأَدَبِ

قَدْ نِلْتَ مَجْدًا فَحَاذِرْ أَنْ تُدَنِّسَهُ   أَبًا كَرِيمًا وَجَدًّا غَيْرَ مُؤْتَشِبِ (١) .

المالُ عندَ العربِ : الإبلُ ، وقد يكونُ المواشيَ كلَّها ، والصحيحُ أنَّهُ جميعُ ما يملكُ ؛ لقولِه تعالى :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ (٢)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٣)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (٤)

﴿ وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (٥)

فلا تختص بشيءٍ دون شيءٍ .

وأما النّشبُ : فالصحيح أيضًا أنّه العقار مثل الدورِ والضياعِ ونحوها .

والتغبُ : جمعُ تَغْبَةٍ(٦) ، وهي السَّقطةُ وما يُعابُ بهِ . و « ذا » منصوبٌ على الحالِ ، ودخلت الفاءُ الثانيةُ لمكانِ الأمرِ الذي هو « افْعَلْ » ، والمعنى : إن

---

(١) البيتان في ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي ٤٧ ، وديوان العباس بن مرداس ٤٦ ، والفصول والجمل ورقة ٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٧ ، ٧٢٨ ، والخزانة ١/٣٤٢ ، ٣٤٣ مع اختلاف في الرواية .

(٢) النساء ٤/٥ .

(٣) النساء ٤/٢ .

(٤) البقرة ٢/١٨٨ .

(٥) النساء ٤/٣٨ .

(٦) في الأصل : « اليعب جمع يعبة » - بمثناة تحتيه فعين مهملة - ولم أقف عليها بهذا اللفظ في المعاجم . والتصويب من الفصول والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ١/٣٤٥ ، وانظر اللسان « تعب » ١/٢٣٢ .

فعلتَ ما أمرتُك به فحقٌّ لأنّي(١) تركتُكَ غنيّـًا . والفاءُ الأولى للترتيبِ ؛ حملَ جملةَ أمرٍ على جملةِ الخبرِ .

وشاهدُه : / حذفُ حرفِ الجرِّ من «الخيرِ» ، وقد أُظهرَ في «أمرْتَ». [٢٩]

وقولُه : (**وَفعلٌ يَتعدَّى إلى مَفْعولَيْنِ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما دونَ الآخَرِ**) (٢) فصلَه مِن الأوَّلِ لأنَّ أحكامَهُ مخالفةٌ لأحكامِ الذي قبلَهُ - وأحكامُ ذلكَ قَدْ ذكرها - وهمَا في التعديةِ سواءٌ ، وفائدتُه في الفعلِ والفاعلِ ، والمفعولانِ تبعٌ .

وفائدةُ هذا في المفعولينِ ، والفعلُ والفاعلُ مبنيّان عليهما ؛ لأنهما مبتدأٌ وخبرٌ كاسمِ « كانَ » و « إنَّ » وخبرِهما .

وكذلكَ جازَ في البابِ الإلغاءُ والإعمالُ والتعليقُ .

ولا يجوزُ حذفُ أحدِ المفعولَينِ لغيرِ دليلٍ - كما جازَ في [الأولِ] (٣)- وهوَ الذي يُسمى « اقتصارًا » . فإنْ كانَ فيه دليلٌ على المحذوفِ جازَ (٤) كما يجوزُ حذفُ المبتدأِ للدليلِ ، وكذلكَ الخبرُ .

---

(١) في الأصل « لأنك » .

(٢) الجمل ٢٨ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيزة أن حذف أحد المفعولين اقتصارًا ممتنع بنص سيبويه (انظر الكتاب ٣٩/١ ، وغاية الأمل ١٧٢/١) وفصّل ابن عصفور في ذلك ؛ فأجازه في باب « أعطيت » دون اشتراط الدليل ، ومنعه في باب « علمت » . انظر شرحه على الجمل (٣١٠/١ ، ٣١٢)$. وفي الهمع (٢٢٦/٢) جاء المنع مطلقًا .

والإعمالُ ، مع تقديم الفعلِ - لا غيرَ (١)- . ومع توسيطِ الفعلِ ، الإلغاءُ والإعمالُ ، والإلغاءُ أكثرُ(٢) . فإنْ تقدّمَ الفعلَ معمولٌ للخبرِ ، وفي الكلامِ الاستفهامُ ؛ جازَ الإلغاءُ ، نحو : « متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ » ، و « أينَ ترى زيدٌ سائرٌ ؟ » .

والمشهورُ من هذه الأفعالِ ثمانيةٌ ؛ ما ذكرَ (٣)، و« جَعَلْتُ » و « وَجَدْتُ » .
قالَ اللّـه تعالى :

﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾(٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾(٥)

وما بعده ،

﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾(٦) .

و « جعلَ » هذه بمنزلةِ السّبعةِ في الإعمالِ ؛ لأنَّ الثاني فيها الأولُ ، والمعنى : صَيّرَكُمْ ملوكًا . وليسَ قوْلُه تعالى :

﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾(٧) منه ؛ لقوله تعالى في الأخرى :

---

(١) وهو رأي البصريين . وأجاز الكوفيون والأخفش فيه الإلغاء ، وكذا ابن الطراوة إلاّ ان الإعمال عنده أحسن . انظر الهمع ٢٢٩/٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٦٥ ومابعدها .

(٢) وقيل : إعماله أولى . انظر الهمع ٢٢٨/٢ .

(٣) وهي : « ظَنَنْتُ ، وعَلِمْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، ورأيتُ ، ونُبّئتُ ، وأُعْلِمْتُ ، وأُنبِئْتُ » وما تصرف منها وفي بعض النسخ إضافة إلى هذه الأفعال : « تَوَهّمْتُ ، ووَجدتُ » . انظر الجمل : ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) المائدة ٢٠/٥ .

(٥) النبأ ٩/٧٨ .

(٦) الزخرف ١٩/٤٣ .

(٧) النساء ١٢٥/٤ .

﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾(١)، فالمعنى - واللّهُ أعلم - واتخذ اللّهُ [من](٢) إبراهيمَ خليلاً، ولقوله في الآية الأخرى: ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (٣)

فعدلَ إلى واحدٍ(٤).

والمفعول الثاني في هذا الفصلِ، هو ما يصلحُ أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ ممّا يدخُله الصدقُ والكذبُ:

ومنْ هذهِ الأفعالِ ما لايخرجُ منْ هذا البابِ إلى غيرِه، وذلكَ: «حَسِبْتُ، وخِلْتُ».

فأمّا «ظَنَنْتُ» في هذا البابِ فتكونُ بمعنيينِ؛ أحدُهما: العِلْمُ(٥)، وهي التي في قولِه تعالى:

﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ (٦)

﴿ فَظَنُّوٓاْ (٧) أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ (٨).

---

(١) الأعراف ١٤٨/٧.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) الكهف ٧٧/١٨.

(٤) نقل عن ابن برهان أن «تخذ» و«اتخذ» لا بد أن تتعدى إلى اثنين (انظر شرح التسهيل ٨٣/٢، والارتشاف ٦١/٣). وأنكره بعضهم (انظر الهمع ٢١٨/٢). وقال ابن مالك إذا كانت بمعنى «صيّر» تنصب مفعولين، وإذا كانت بمعنى «اكتسب» تنصب مفعولاً واحداً. (انظر شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢ - ٥٥٠).

(٥) في الأصل: «القلب».

(٦) التوبة ١١٨/٩.

(٧) في الأصل «وظنّوا» بالواو تحريف.

(٨) الكهف ٥٣/١٨.

والثاني : تردُدٌ بينَ شكٍ ويقينٍ ، فقد يغلبُ الشكُّ ، قالَ اللّـهُ تعالى :

﴿ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (١)

وعليه ينتصبُ قولُـه تعالى :

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٢)

وقد يغلبُ اليـقينُ ، وعليهِ ارتفعَ : ﴿ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ (٢) ، وهـيَ المستعملةُ مِن أحكامِ الشريعة ، أعني غلبة اليقينِ .

والثالثة : بمعنى التهمـةِ ، وهيَ تتعدى إلى واحدٍ كـ « علمتُ » . و«رأيتُ» بمعنيينِ : بمعنى « علمتُ » ، وهيَ رؤيـةُ القلبِ يتعدى إلى اثنينِ . والثانية : للبصر تتـعـدى إلى واحـدٍ كـ « أبصـرتُ » . وتكونُ رأيًا تقـولُ : « رأيتُ في الرأيِ كـذا وكـذا » . وتدخلُ في الباب [« أرى » مـركبًا](٣) للمفعـولِ ، كقولِهم : « كَـمْ تُرى الحَـرَوْرِيَّـةَ رجلاً » (٤) بمعنى : « تظنُ » .

---

(١) الحجرات ١٢/٤٩ .

(٢) المائدة ٧١/٥ .

قرئت « تكـونَ » بالـنصب على أنّ « حَسِبَ » على بابها من الشك كـ « خَشِيتُ » ، و «خِفْتُ» ، و« أنْ » هي الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل . وهي قراءة أهل الحرمين .

وقـرئت بالرفعِ على أن « حـسب » تفيـد اليقـين كـ « عَلِمْتُ » و « عَرفْـتُ » ، و « أنْ » مخـففـة من الثقيلة . وتقديره : وحـسبوا أنّـه لا تكون فتنة . وهي قراءة الكوفيين وأبي عمـرو والكسائي . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، وإعراب القـرآن للنحاس ٣٢/٢ ، ٣٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤١٦/١ ، والبيان ٣٠١/١ ، والتبيان ٤٥٢/١ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) الحَرَوْرِيّـة : جماعة من الخوارج تنسب إلى حروراء – مـوضع بظاهر الكوفة – لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا عليًا . انظر اللسان « حرر » ١٨٥/٤ ، ومعجم البلدان ٢٤٥/٢ .

و « علمتُ » بمعنىً واحد ، إلاَّ أنَّها في التعدي على وجهين : تكونُ مرةً كـ « عَرَفْتُ » تُعدى إلى واحد ، وأخرى على بابها تتعدى إلى اثنينِ كأخواتِها . والمعرفةُ علمٌ ، والعلمُ معرفةٌ .

و « وَجَدْتُ » المتعديةُ على معنيينِ : بمعنى « عَلِمْتُ » ، تتعدّى إلى اثنينِ ، تقولُ : « وَجَدْتُ زَيْدًا عَالـمًا وجودًا » ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ (١)

فـ « الهاءُ » المفعولُ الأوَّلُ ، و « خير » المفعولُ الثاني ، و « هو » فَصْلٌ بينهما ، ولا يكونُ إلاَّ بينَ المبتدأِ والخبرِ ، وفي نواسخِه .

والثاني: بمعنى « أصبتُ » ، تعدى إلى واحدٍ ، تقولُ : / « وجدتُ [٣٠]
الضالةَ » إنْ أصبتَها .

وتكون بمعنى « غضبتُ » ، وبمعنى « استغنيتُ » .

و«زعمتُ» تكونُ رأيًا، وهي للمتَّهم كـ «كذبَ» ؛ قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾ (٢) .

و « جَعَلَ » تُستعملُ على أربعةِ أوجهِ :

« جَعَلَ » بمعنى « عَمِلَ » ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ (٣) .

---

(١) المزمل ٧٣/٢٠ .

(٢) التغابن ٦٤/٧ .

(٣) الأنعام ٦/١ . وذكر النحاة والمفسرون أن جعل في هذه الآية بمعنى خلق ؛ قال النحاس : وجعل الظلمات والنور بمعنى خلق ، فإذا كانت جعل بمعنى خلق لم تتعد إلا إلى مفعول واحد » . إعراب القرآن ٢/٥٥ .

وقال ابن عطيّة : « وجعل هنا بمعنى خلق لا يجوز غير ذلك » (المحرر الوجيز ٦/٢) . =

وبمعنى « ألقى » ، قالَ عزَّ من قائل :

﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1]

أيْ : يُلقيه ، و « بَعْضَهُ » بدلٌ من الخبيثِ .

وتكونُ مِنْ أفعالِ المقاربةِ ، تقولُ : « جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كذا » .

وتكونُ بمعنى « صيَّرَ » ، وهيَ التي ذكرنا أنَّها تتعدى إلى مفعولَيْنِ كـ « ظننتُ » .

وقوله : ﴿ بِظَنِينٍ ﴾ [2] بمعنى « مظنون » ، أيْ : ما هو بمتهمٍ على إخفاءِ شيءٍ مِن الوحي ، وبالضاد ليْسَ مِن البابِ .

وظاهرُ كلامِ سيبويه ـ رحمَهُ اللّهُ ـ أنَّهُ لا يجوز الاقتصارُ في هذهِ الأفعالِ عن المفعولَيْنِ إلاَّ في « ظَنَنْتُ » و « حَسِبْتُ » و « خِلْتُ » [3] فقط[4]؛ لأنَّها مسموعةٌ ، والقياسُ أنْ لا يجوزَ ذلكَ فيهَا ؛ لأنَّ الفائدةَ في مفعولَيْنِ ، فإذا اقتصرتَ عنهما ذهبتِ الفائدةُ كـ « كانَ » و « إنَّ » وأخواتِهما ؛ فائدتُها في الاسمِ والخبرِ ، وقد بيَّنَ ذلك في الضمائرِ سيبويه [5] .

= قال القرطبي : « وعليه يتفق اللفظ والمعنى في النسق » . الجامع لأحكام القرآن ٣٨٦/٦. وذكر القرطبي لجعل معان أخرى غير التي ذكرها ابن خروف وهي : خلق ، وسمى ، وأخذ. انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١ .

(١) الأنفال ٣٧/٨ .

(٢) التكوير ٢٤/٨١ .

بالظاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي . وبالضاد قراءة الباقين على معنى «ببخيل » . انظر الإيضاح العضدي ١٦٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٦٤/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ .

(٤) في الأصل « قط » .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ومابعدها .

والسادسُ يتعدى إلى [ثلاثة][1] مفعولينَ . وذكرَ سيبويه [2] ـ رحمَهُ اللّهُ ـ أنّها ثلاثةُ أفعالٍ : « أعْلَمَ »، و« أرَى» ـ وهما منقولانِ من « عَلِمْتُ » و« رأيْتُ» ـ بالهمزةِ . والثالث : « نَبَّأتُ » . وأصلُهُ أنْ يتعدى إلى ثلاثة : اثنان منهَا بحرفي جرٍ ؛ تقولُ : « نَبَّأتُ زَيْدًا عَن عَمْرٍو بكَذَا » ، ثمَّ أُدخلتْ في هذا الباب ، فتعدتْ إلى ثلاثةٍ، وليسَ ذلك بقياسٍ عندَه ، وزادَ غيرُهُ « أنْبَأتُ»؛ لكونِ المعنى واحدًا [3] .

وزادَ غيرُهما « أخبرتُ » ، و « خبَّرتُ » و « حدَّثتُ »[4] ، قالَ الشاعرُ :

.... فَمَنْ حَدَّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ [5] .

فعدَّى إلى اثنينِ ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ في موضعِ المفعولِ الثالثِ . ويجوزُ أنْ يكونَ كالبيتِ الذي أنشدَهُ سيبويه [6] :

نُبئتُ عبدَاللّهِ بالجَوِّ أصْبَحَتْ كِرامًا مَوَالِيها لَئِيمًا صَمِيمُها [7]

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الكتاب ٤١/١ .

(٣) في الأصل : « واحدٌ » .

(٤) زاد ابن هشام اللخمي « أنْبَأ » وأفعال أخرى .

وزاد الفراء « خبَّر » ، و « أخْبَرَ » . وزاد الكوفيون والزمخشري وابن مالك « حدّث » . وزاد آخرون أفعال أخرى . انظر الهمع ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ .

(٥) البيت بتمامه :

أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلاَءُ

وهو للحارث بن حلزة اليشكري من قصيدته المشهورة . وهو في ديوانه ٤٣ ، وفي شرح القصائد العشر ٣٨٧ ، وشرح المفصل ٦٥/٧ ، ٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٦) الكتاب : ٣٩/١ .

(٧) البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٦/١ ، والبسيط ٤٥٣/١ ، ٤٥٥ ، وتقييد ابن لب ١٧٨/١ .

على تقدير : نُبِّئْتُ عَنْ عبدِاللّـهِ ، و « أصبَحتْ » تفسيرٌ للنبأ ، فلا تكونُ من البابِ ، وعليهِ قولُـه تعالى :

﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾ (١)

تقديرُهُ ـ واللّـهُ أعلم ـ من أنبأكَ بهذا ، فعدّى بحرفِ الجرّ ، ثُمَّ حذفَ . وما وُجدَ منها ، قد نصبَ ثلاثةَ مفعولينَ ـ وهُوَ عزيزُ الوجودِ ـ كانَ مِن البابِ عندَ الجميعِ . و « عبدَاللّـهِ » قبيلَةٌ (٢) .

وتكونُ « أعلمتُ » و « أرَيْتُ » (٣) من بابِ « أعطيتُ » ؛ الأوّلَ فيهـا غير الثاني ؛ إذا أردتَ النقلَ بالهـمزةِ من « علمتُ » المتعدية إلى واحـدٍ ؛ تقولُ : «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، ثمَّ تقولُ : « أعْلَمْـتُ زيدًا عمرًا » . وكذلك : « رَأيْتُ » الذي بمعنى « أبْصَرتُ » إذا نقلتَهـا بالهمزةِ ، تعدت إلى اثنينِ ، وأحدُهُما غيرُ الأوَّلِ ، تقولُ : «رأى زيدٌ عمرًا » ، ثمَّ تنـقلُ بالهمزةِ ، فتقولُ : « أريْتُ زَيْدًا عَمْرًا » ، ومنهُ قولُـهُ :

* أحَارِ تَرَى بَرْقًا أُريكَ وَميضَـهُ *(٤)

---

(١) التحريم ٦٦/٣ .

(٢) هم بنو عبـداللّـه بن دارم بن مـالك بن حنظلة بن مـالك بن زيد منـاة بن تميم . انظر جـمهـرة أنسـاب العرب ٢٢٩ .

(٣) في الأصل : « رأيْتُ » والصواب ما أثبت حتى يصح دخولها في الباب الذي ذكر .

(١) لامرىءِ القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* كلمع اليدين في حبى مكلّل *

وهو في ديوانـه ٢٤ ، والكتـاب ٢٥٢/٢ ، والمقتـضب ٢٣٤/٤ ، والكامل ٢٤٤/٢ ، والخـصـائص ٦٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ ، والإنصـاف ٦٨٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٩ ، ورصف المباني ١٤١ ، والحبى : السحاب . المكلّل : المتراكم .

ولا يتقدمُ أحدهما عن الآخرِ إذا التبسَ . والمفعولُ الثالثُ فيما يتعدَّى إلى ثلاثة هو الثاني فيما يتعدى إلى اثنينِ من بابِ الظنِّ .

والأمثلةُ التي ذكرَ - وهيَ : « نَصَحْتُ ، وشَكَرْتُ ، وكِلْتُ ، ووَزَنْتُ » (١) كلُّها من بابِ « اخترْتُ » ، و « أمَرْتُ » ، تتعدى إلى اثنين ، أحدهما بالحرف - فمن حذفِ الحرفِ من الثاني ، والمفعولُ الأوّلُ محذوفٌ؛ والتقديرُ : « شَكَرْتُ لَكَ صَنِيعَكَ » ، و « كِلْتُ لَكَ الطَّعَامَ » ، و « وَزَنْتُ / لَكَ البُرَّ » . و ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ ﴾(٢) بمعنى : أيْ اشكر ، [٣١] وهي حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ .

و [وقعَ] (٣) في الكتابِ : « رَكِبْتُ إِلَيْكَ » - بالباءِ - و « رَكَنْتُ » - بالنونِ - (٤) وكلاهُما صَوَابٌ ؛ أمَّا بالباءِ فبمنزلةِ « وَزَنْتُ لَهُ » و « شَكَرْتُ لَهُ » ، ويتعدى إلى اثنينِ ، أحدهما بحرفِ جرٍ . وبالنونِ لايتعدى [إلاَّ] (٥)إلى واحد، وكلاهما قد وصلَ الفعلُ إليهِ بالحرفِ .

---

(١) انظر الجمل ٣١ .

(٢) لقمان ١٢/٣١ ، ١٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الجمل ٣١ : « ركبت إلى أبيك» . وذكر ابن السيد أنها وقعت في بعض النسخ بالباء وفي بعضها بالنون ، قال : « والأشبه به أن يكون بالنون » . إصلاح الخلل ١٠٣ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بَابُ ما تَتَعدَّى إلَيْـهِ الأفْعَالُ الْـمُتَعَدِّيَةُ وَغَيْرُ الْـمُتَعَدِّيَة (١)

ذَكـرَ في هذا البابِ أربعةَ أشياء : المصدرَ ، والظرفينِ ، والحالَ .

وجميعُ ما يـتعدى من الأفعالِ وما لا يتـعدى فيما يتعدى إليـها سواءٌ ؛ لأنَّ كلَّ لفظةٍ يَدُلُّ عليها بلفظِهِ أوْ معناهُ .

وكذلكَ يتـعدى إلى التـمييـز ، وإلى المفعـولِ من أجلـه ـ إذا كانَ مـصدرًا ـ وإلى المسـتثنى بواسطةٍ ، وغـيرِ واسطةٍ ، نحـو : « قَامَ الْـقَـوْمُ إلاَّ زَيْدًا » ، و «قَامَ(٢) الْـقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » . وإلى المفعولِ معَهُ نحو : « جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَـةَ » .

وقد يـتعدى إلـى مفعـولٍ بعدَ إسـقاطِ الحـرفِ ، نحو : « شَكَرْتُـكَ » . وقد ذكرتُ تعديها إلى المصدرِ والظرفين على السعة ،(٣) إلاَّ ما لايتصرفُ من الأفعالِ ، فـإنَّـهُ لا يتـعـدى إلى أكثـرِ من هذهِ الأشـيـاءِ وهيَ : « نِعْمَ » ، و « بئسَ»، وفـعـلاَ التعجبِ ، و « حبَّذا » ، و « عسى » .

ومذهـبُ البصريـينَ اشتقـاقُ الفعلِ من المـصدرِ (٤) ؛ يريدُ : أنَّ الـفـعلَ من المصدرِ ، والمصدرُ أسبقُ منهُ (٥) ، ودَليلُهم أشياء منهَا : أنَّ الفعلَ لا يكونُ [إلاَّ] (٦) من الاسمِ . ومنهَا :أنَّـهُ يُضمَرُ في الفـعلِ ، والإضمارُ فرعٌ . وكذلكَ دَلالتُـهُ على الزمانِ ، والمصدرُ لا يدلُّ عليهِ ، وزيادةُ المعاني فرعٌ .

---

(١) الجمل ٣٢ .

(٢) في الأصل « قال » .

(٣) انظر ص ٣٥٧ .

(٤) انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ ، وأسرار العربية ١٧١، وانظر الخلاف بين النحويين ٢٠٣ ومابعدها .

(٥) يشير إلى قول الزجاجي في الجمل : ٣٢ « فأما المصدر : فهو اسم الفعل ، والفعلُ مشتق منه » .

(٦) تكملة يستقيم بها المعنى إذ مذهب البصريين اشتقاق الفعل من المصدر .

ومذهبُ الكوفيينَ (٢) اشتقـاقُ المصدر من الفعلِ ، ولا حُجَّـةَ لهمْ إلاَّ كونَه عاملاً فيه(٢) . قالوا : والعاملُ قبلَ المعمـولِ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يعملُ في اسمٍ غيرِ مـصدرٍ ، ليسَ بمشتقٍ منهُ ، والاسمُ أحدثَـهُ مع عمـلـه فـيه ؛ فإضافـةُ العملِ للفعلِ عبارةٌ مجازيّـةٌ للتفهيمِ .

ويريدُ بقوله : (**إِذَا أَطْلَقْتَ الْفِعْلَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ**)(٣) إذا جئـتَ به من لفـظِ الـفعلِ المقدَّمِ عليـه ، أو معناهُ ، والفـعلُ قد استغنى عنـهُ بمعمـولاته ؛ كـانَ منصوبًا عـلـى التأكيد . فـالذي من اللّـفظ : « قَعَدْتُ قُـعُودًا » . والذي من المعنى :« قَعَدْتُ جُلُوسًا »، و « ضَرَبْتُ سَـوْطًا، وقَضِيبًا» . ويكونُ محدودَ العدد للمـرّاتِ . وموصوفًـا . ومضـافًا . وهيئةً ؛ نحـو : « قَعَـدْتُ قَعْـدَةً » ، و « رَكِبْتُ رَكْبَةً » ، و « قَعَـدْتُ القُرْفُصـاءَ » ـ وهيَ قعْدَةٌ مُـجْتَمِعَةٌ ـ و«اشْتَمَـلَ الصَّـمَّـاءَ » و « رَجَعَ القَهْقَرَى »(٤) ومشبَّـهًا ؛ نحو : « ضَرَبْتُـه ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ » .

وتُضافُ أسماءٌ إلى هذه المصادرِ فتصيرُ مصادرَ (٥) ؛ نحـو : « أكلتُ بعضَ أكلٍ » ، و « كلَّ أكلٍ »، و « أيَّ أكلٍ » .

(١) انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١، وأسرار العربية ١٧١، وانظر الخلاف بين النحويين ٢٠٣ ومابعدها .

(٢) هناك حججٌ أخرى للكوفيين . انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ ومابعدها .

(٣) الجمل ٣٢ . بعد قوله : (وهو منصوب أبدًا) .

(٤) القُرْفُصَاء هي أن يجلسَ على إليتيـه ، ويلزقَ فخذيه ببطنه ويحتبي بيـديه . (اللسان : « قرفص » ٧١/٧).

ـ واشتمل لصَـمَّـاء : تجلل بثوبه ، ولا يرفعُ منه جانبًا ، وإنما قيلَ لها صماء لأنه إذا اشتمل بها سدَّ على يديه ورجليه المنافذ كلها . اللسان « صمم » ٣٤٦/١٢ .

ـ و « رجع القَهْقَرى » : رجع إلى الخلف . اللسان « قهقر » ١٢١/٥ .

(٥) في الأصل : « مصادرًا » بالتنوين بالفتح .

وإذا جئتَ به المرّةَ الواحدةَ ـ أو مافي معناها؛ نحو : « القَضِيب » ، و « السَّوط » ـ ثنّيتَ وجمعتَ من حيثُ ذكرتَ المرّةَ الواحدةَ ، وكذلكَ إذا اختلفَ أنواعُ الفعلِ، دلَّ بالتثنيةِ والجمعِ(١) على ذلكَ ـ وإنْ لَمْ يتعين ـ.

وظروفُ الزمانِ : ما احتوى عليه اللّيلُ والنهارُ . وله أسماءٌ كثيرةٌ ، منها : المبهمُ ، والمؤقتُ ، والمختصُّ ، وجميعها إليها سواءٌ .

وامتناعُ « سَحَرَ » من الصّرفِ ، للعدلِ والتعريفِ ؛ وذلكَ أنّهُ إذا أُريدَ/ من يومٍ بعينِه،كانَ من حقكَ أنْ تعرِّفَهُ بالألفِ واللامِ، وبالإضافة ، [٣٢] كما يتعرفُ في قولِهم : « خَرَجْتُ السَّحرَ الأعلى » ، و « كانَ سَحَرُنَا مباركًا » ، فعدلوه عن ذلكَ ، ونووا به التعريفَ ، فخرجَ عن أصلِه ، فمنعوهُ الصرفَ ، وهوَ غيرُ متصرفٍ(٢) .

و « غُدوةُ » و « بُكْرَةُ » علمانِ للساعتينِ من يومٍ بعينِه ، فامتنعتا مِن الصرفِ للتعريفِ والتأنيثِ(٣) ، وهما متصرفان .

---

(١) المصدر المعدود تجوز تثنيته وجمعه باتفاق .

وما ليس بمعدود سمع تثنيته وجمعه ؛ نحو : « الحُلوم والأشْغَال ، والألباب ، والعقول » ؛ فأجاز بعضهم القياس على ذلك منهم الزجاجي ، ومنعه بعضهم ووقف عند المسموع منه. وهو الظاهر من كلام سيبويه ، والفارسي .

انظر الكتاب ٦١٩/٣ ، والجمل ٣٣ ، والتكملة ١٧٥ ، والبسيط ٤٧٣/١ ، وتقييد ابن لب ٢٣٢/١ .

(٢) وذهب ابن الطراوة النحوي ، وصدر الأفاضل الخوارزمي إلى أن « سحر » مبنيّ واختلفا في علة بنائه . انظر « ابن الطراوة النحوي ٢٨٨ » ، والتخمير ٤٠٠/١ .

(٣) وذهب الخليل إلى جواز صرفهما معرفتين كـ « ضحوة » ، وحكاه أبو الخطاب عن العرب في « بكرة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، وتقييد ابن لب ٢٤٠/١ .

من غيرِ المتصرف أيضًا « سُحَيْرًا المعرّفةُ ، و « بُكَيْرًا » ، و « عِشَاءً » ، و « مَسَاءً » ، و « عَتَمَةً » ، و « ضَحْوَةً » ، و « عَشِيَّةً »[1] ، و « ضُحَىً » ، ونحوُها إذا أردتَها من يومٍ بعينِه وهي نكراتُ اللّفظ ، معرّفةٌ بالمعنى على غيرِ وجهِ التعريفِ[2] .

ولا يخرجُ واحدٌ منها من النصبِ على الظرفِ إلا فيما سُمِعَ . وإذا كانَ حالاً ، أو خبرًا ، أوْ صفةً ، أوْ صلةً ، تعلّقَ باستقرارٍ أو ما في معناهُ ، وفي سائرِ المواضعِ بظاهرٍ وما في حكمِه .

منها متصرفٌ منصرفٌ ـ وهو أكثرها ـ ومتصرفٌ لا منصرفٌ : « غُدْوَةُ ، وبُكْرَةُ » . وغيرُ منصرف ولا متصرف : « سَحَرَ » ليومٍ بعينِه . ومنصرفٌ غيرُ متصرف ، نحو : « ضُحَىً » ، و « صَبَاحِ » ، و « مَسَاءِ » ، و « ضَحْوَةِ » ، و « عَشِيّةِ » إذَا أردتَها من يومٍ بعينِه .

ومنها مبنيٌّ كـ « إذْ » ، و « إذَا » و « أمسِ »[3] و « الآنَ » .

وتقولُ في أيامِ الأسبوعِ : « الْيومَ الجُمُعَةُ » و « اليومَ السَّبْتُ » بالنصبِ على الخبرِ ؛ لأنَّ العملَ وقعَ فيهما ، وترفعُ في بقيةِ الأيامِ ؛ نحو : « اليومُ الأحدُ » ، و « الاثنان » ، و« الثلاثاءُ » ، و « الأربعاءُ » ، و « الخميسُ » ؛ لأنَّه لَمْ يقعْ فيها عملٌ .

---

(١) بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في « غُدْوة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٢) أجاز الكوفيون تصرف ما عين من هذه الظروف ، فتقول : « سِير عليه عَتَمةٌ ، وضحوةٌ ، وليلٌ ، ونهارٌ » الهمع ١٤٠/٣ .

(٣) في الأصل : « الأمس » و «ال» مقحمة .

وفي بنائه خلاف بين أهل الحجاز وتميم . انظره في شرح المفصل ١٠٦/٤ وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣ ، والارتشاف ٢٤٨/٢ .

وذكر ابن مالك عن ابن خروف أن « لا علة لبناء أمسِ إلاَّ إرادة التخفيف تشبيهًا بالأصوات » . شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ .

ويرادُ بالجمعةِ : الاجتماعُ ، وبالسبتِ : القطعُ ، أيْ : اجتمعتِ المخلوقاتُ فيه ، وانقطعَ العملُ .

وتقولُ : « الصِّيَامُ اليومُ » بالرفعِ إذا أردتَ العملَ في كلِّه على تقدير(١) حذفِ مضافٍ ، أيْ : « الصيامُ صيامُ اليومِ » ، كقولِه :

﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (٢)

ويجوزُ النصبُ ، فإنْ كانَ الصيامُ في بعضِه لَمْ يجزْ إلاَّ النصبُ؛ كقولِكَ: « الصِّيَامُ الْيَوْمَ » أيْ : « في الْيَوْمِ » ؛ كقولِكَ : « الأكلُ الْيَوْمَ » .

ومما لايقعُ العملُ في بعضِه أسماءُ الشهورِ ، كـ « الـمُحَرّمِ » ، و «صَفَر» ، وسائرِها ؛ تقول : « سِرْتُ الـمُحَرّمَ » ، ولا تقولُ : « لَقِيتُه المحرمَ »، فإنْ قلتَ : « لَقِيتُه شَهْرَ الـمُحَرّمِ » جازَ أنْ يقعَ العملُ فيه كلِّه ، أو في بعضِه ؛ لأنَّ « الـمُحَرّمَ » علمٌ للثلاثينَ يومًا ، فلا تنفصلُ(٣) - وليسَ الشهرُ كذلكَ(٤) - وكذلكَ « سِرْتُهُ السَّبْتَ » ، و « لَقِيتُهُ يومَ السَّبْتِ » ، وسائرُ أسماءِ الأيامِ كذلك .

---

(١) في الأصل : « تقدم » .

(٢) البقرة ١٩٧/٢ .

(٣) يوافق سيبويه والجمهور . انظر الكتاب ٢١٧/١ ، والزجاج لا يفرق بينهما فيجيز في كل منها أن يكون العمل في كله وفي بعضه . انظر الارتشاف ٢٣١/٢ ، والهمع ١٤٦/٣ ، وانظر نتائج الفكر ٣٨٢ ، والبسيط ٤٨٩/١ .

(٤) ذكر السيوطي في الهمع ١٤٦/٣ ، ١٤٧ رأي ابن خروف هذا واعتراض أبي حيان عليه بقوله : « وما زعمه باطل ، لأنّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة ، علمًا أو غيره ، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يومًا ، ولا يجوز أن يكون في بعضه . وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها من قبيل المختص غير المعدود ، ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء ، أضيف إليه يوم أم لا » ولم أجد في الارتشاف إلا رأي ابن خروف . انظر الارتشاف ٢٣١/٢ .

وما قُطعَ منها عن الإضافةِ ـ وهيَ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ـ لا تكونُ خبرًا ، ولاصفةً ، ولا حالاً .

وظروفُ المكانِ : ما أحاطَ بالشيءِ من جميع جهاتِه ، وهيَ ستُ جهاتٍ : « قُدّام » ، و « وَرَاء » ، و « تَحْت » ، و « فَوْق » و « شَمَال » ، و « يَمين » وما احتوتْ عليه من الأسماء .

وهيَ مبهمةٌ: كـ « عِنْدَ ». وموقتةٌ أيْ : معلومةُ المقاديرِ :كـ «ميلٍ» و«فَرْسَخٍ » و « بَريدٍ ». ومختصةٌ؛ نحو: « الدِّيارِ »، و« داخلِها »، و«خارجِها»، و« المسجدِ » ، و « البيتِ » ، و « السوقِ » ، و « الطريقِ » وما أشبَه ذلك .

ولا يتعدى الفعلُ من النوعِ المختصِّ إلاّ بالحرفِ إلاّ شاذًا يوقف فيه عند السماعِ ؛ نحو: « هو منّي مَعْقِدَ الإزارِ » ، و « مَقْعَدَ القابلَةِ » ، و « مَنَاطَ الثُّريَّا » ، و « مَزْجَرَ الكَلْبِ » [1] ، وأشباهَ ذلكَ . وكذلكَ : «دخلتُ البيتَ ، والدَّارَ ، والمسجدَ » ، عدُّوْه إلى جميعِ المختصة . وكذلكَ : « ذهبتُ الشّامَ » ، و«الكوفةَ » ، و« البصرةَ »، وزادَ الفراءُ « انطلقتُ »[2]، عدُّوهُما إلى جميعِ البلدانِ والنواحي . وما في الشعرِ مما حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ ، فموقوفٌ على السماعِ [3].

---

(١) كنايات عن القرب والبعد . وانظرها في الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٤ . والإيضاح العضدي ٢٠٧/١ ، والإرتشاف ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/١ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ ، والهمع ١٥٣/٣ .

(٣) وذلك كقول ساعدة بن جؤية الهذلي :

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

أيْ في الطريق . انظر الارتشاف ٢٥٤/٢ ، والهمع ١٥٤/٣ .

[٣٣] وأبو عُمرَ الجَرْمِيّ(١) / يجعلُ « دَخَلْتُهُ » متعدِّيًا(٢)، ويَرِدُ عليهِ قولُهم : « دخلتُ في الأمرِ » ، فلم يُعدُّوه إلاَّ بالحرفِ .

ويجوزُ قطعُها عن الإضافة ، وبناؤها كـ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ؛ كقولك : « قمتُ خَلْفُ ، ووَرَاءُ » . ويجوزُ نصبُها بتنوينٍ إذا لَمْ تُنوَ الإضافةُ .

ولا يصلُ الفعلُ إلى ضميرِ الظرفِ إلاَّ بالحرف ، إلاَّ أنْ يُنصبَ على السَّعة ، والنّاصبُ إذا كانَ خبرَ الابتداءِ يُذكرُ في بابِ الابتداء - إنْ شاءَ اللّه - .

ومنها متصرفٌ، وغيرُ متصرف ؛ وهو الذي لا يخرجُ عن الظرفِ ، ولا يدخُله رفعٌ ، ولا نصبٌ ، ولا جرٌّ .

ودلالةُ الفعلِ على المصدرِ دلالتانِ : لفظيةٌ ، ومعنويةٌ ؛ لأنَّه من لفظِه . ودلالتُه على الزمانِ دلالتانِ معنويتان : بناءُ لفظِه له ، وأنّه لا يقعُ من فاعلِه إلاّ في زمانٍ . ودلالته على المكانِ دلالةٌ واحدةٌ : أنَّه لا يقعُ إلاَّ في المكان .

---

(١) هو صالح بن إسحاق، مولى لِجَرْم بن ربّان . أخذ عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي . اختصر « الكتاب » ، توفي سنة ٢٢٥ هـ .
انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٧٤ ، وإنباه الرواة (٨٠/٢) .

(٢) وهو أيضًا مذهب الفارسي ومن وافقه . انظر الإيضاح العضدي ١٩٧/١ ، وانظر بقية الآراء في الارتشاف ٢٥٣/٢ ، والهمع ١٥٣/٣ . وانظر رد ابن بزيزة على الجرمي وابن السراج في غاية الأمل ١٨٦/١ .

وكذلك الحالُ ، دلالتُـه معنويـةٌ . ويتعدى الفعلُ إلى جميعـها تعدِّيًـا واحدًا على حسبِ الحاجةِ إليها . والقوّةُ والضعفُ لا معنى لهما[1] .

وقولُـه : (**أنَّ الزَّمَانَ حركةُ الفُـلْـك**)[2] تجوُّزٌ . والحركةُ غَيْرُ الزمانِ ، وإنّما الزمانُ ، المدةُ التي تقعُ فيها الحركـةُ . والحركةُ شيءٌ ، والزمانُ شيءٌ آخر . والزمانُ والدَّهرُ شيءٌ واحدٌ .

وأمّا الحالُ : فتـأتي لتبيينِ حالةٍ يكونُ عليها الخبـرُ . وتأتي متصلةً ومنفصلةً . وتكون صفةً مِن الصفاتِ ، وخبرًا من الأخبارِ ، فلا يلزمُ فيها الاشتقاق .

وبابُـه النـصبُ إذا كـانت مـفـردةً . وأنْ تكونَ نكرةً . وأنْ يتـمَّ الكلامُ قـبلَ مجيئـها . وأنْ تكونَ من معرفـةٍ . وأنْ تقدَّرَ بـ « في » . وشـرطَ المتأخـرونَ فيـها الاشتقاقَ والانتقالَ [3] ، وذلكَ فاسـدٌ ؛ أمَّـا الاشـتـقاقُ فلا حـاجَةَ إليـه إذا كانتْ خبرًا ، والخبرُ لا يلزمُ فيه الاشتقاقُ ، وتخيلُهم لما جاءَ منها غيرَ مشتقٍ باردٌ ولايمكن في كلِّ موضعٍ ، ولابنِ السِّـيد[4] فيها هذيانٌ طويلٌ [5] .

---

(١) إشارة إلى قـول الزجاجي – رحمه اللّـه – : « واعلم أن أقـوى تعدّي الإفعالِ ، إلى المصـدر ..» الجمل : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) الجمل ٣٥ . وقـد اعترض ابنُ السيـد على عبارة الزجاجي هذه . (انظر (إصلاح الخلل ١٠٤)، وكذا السهيلي (انظر نتائج الفكر ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، وقال ابن بـزيزة : « كلام فاتر وتشبيهٌ بعيد » غاية الأمل ١٨٧/١ . وانظر تقييد ابن لب ٢٤٤/١ .

(٣) منهم ابن السّـيد ، وابن عـصفور ، انظر إصلاح الخلل ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصـفور ٣٣٦/١ . ويوافق السـهيلي ابن خـروف في عدم اشتـراط الاشتـقاق (انظـر نتـائج الفكر ٤٠٢)، وأكثر النحاة على أن الغالب فيـها الاشتقاق والانتقـال وليس على الوجوب . انظر شرح التسهـيل ٣٣٤/٢ ، والبسيط ٥١٤/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٦٩/١ – ٢٧١ ، وتقييد ابن لب ٢٤٦/١ .

(٤) هو أبو محمد عبداللّه بن محمـد بن السِّـيد البطليوسيّ ، ولد في مدينة بطليوس سنة ٤٤٤ هـ . إمام في اللغة والنحو . من مؤلفاته إصلاح الخلل الواقع في الجـمل ، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرهما . توفي سنة ٥٢١ هـ . انظر ترجمته في الإنباه ١٤١/٢ ، والبغية ٥٥/٢ .

(٥) انظر إصلاح الخلل ١٠٨ .

وأمَّا الانتقالُ فلا يلزمُ فيها[1]: تكونُ منتقلةً كقولهم : « جاءَ زَيْـدٌ رَاكبًا » ، وغير منتقلة كقولهم : « خَلَقَ اللّـهُ الزَّرافـةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْـهَا » فـ « يَدَيْـها » بدلٌ مِن الزرافـةِ ، و « أطـولَ » منصـوبٌ على الحـالِ ، ولا ينتـقلُ الطولُ ، وقـالَ تعالى :

﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2]

ولا يزالُ مصـدِّقًا ، ومـا وجَّهَهُ ابـنُ بابشاذ [3] ، وغـيرُه هذيانٌ ، وكـذلكَ البطليوسيّ[4] . وقال تعالى :

﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[5]

والخلودُ دائمٌ ، وهو في القرآنِ كثيرٌ .

ثمَّ قد تأتي معرفـةً في كـثيرٍ من الكلامِ ، وليسَ ذلكَ بـقياسٍ عندَ الجـميعِ ؛ نحو :

* أَرْسَـلَـهَـا الْـعِـرَاكَ ... * [6].

---

(١) أفسد ابن عصفور هذا الزعم، وعلل مجيء « أطول » حالاً وهي صفة غير منتقلة؛ بمجيئه بعد « خَلَق » ، وقال بأن التصديق في الآية غير لازم للحق . انظر شرحه على الجمل ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ .

(٢) البقرة ٩١/٢ .

(٣) انظر شرحه على الجمل ٧٥/١ ، وتوجيهه للآية بأنها حال مؤكدة .

(٤) وهو ابن السِّيد . وتوجيهه للآية أن الحال فيها في حكم المنتقل ، لأنها كالهيئة الثابتة ، وقال : « والحق لا يفارقه التصديق ولكـن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقًا آخـر ، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر » . إصلاح الخلل ١٠٨ . وانظر نتائج الفكر ٣٩٧ ، والإرتشاف ٣٣٦/٢ .

(٥) هود : ١٠٨/١١ .

(٦) أي أرسل الإبل إلى الماء وهي معتركة؛ أي تتزاحم على وروده وهو جزء من بيت للبيد بن ربيعة، وهو :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

انظر ديوانه ١٦٢ و الكتـاب ٣٧٢/١ ، والمقتـضب ٢٣٧/٣ ، وشـرح المفصل ٦٢/٢ ، وإصـلاح الخلل ١٠٦ .

و « جَـاءُ وا الـجَـمَّـاءَ الـغَـفـيرَ » ، و « ادخُلـوا الأوّلَ فَالأوّلَ » ، و « طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ » ، و « كَلّمتـهُ فَاهُ إلى فِيَّ » . وقُرِيءَ :

﴿ لَيَخرُجنَّ الأعزُ منها الأذل ﴾ (١)

- بفتـحِ الياء ، وضمِّ الـزاي (٢) - أيْ : « لَيَخْـرُجَـنَّ الأعـزُّ منها ذَليـلاً » ، و « أرْسَلَها معتركةً » ، و « جَاءُوا جَميعًا » ، و « ادْخُلوا أولاً فأوّلاً » ، و «طَلَبْتَهُ مُجتَهِدًا » ، و « كَلّمْتُهُ مُشَافَهـةً » .

والمبردُ(٣) ومن تابعَـه - وهـم كثيـرٌ - ينصب مـا جـاء منهـا مـصـدرًا ، على المصـدرِ، لاعلى الحـالِ ، بفعلٍ مـضـمـرٍ مـن فعلـه، والجملةُ هـيَ الحـالُ عنده ، وتقديرُهُ: « طَلَبْتَـهُ تَجتَهِدُ جُـهْدَكَ »، و « أرْسَلَهَا تَعْتَـرِكُ عِرَاكًا »(٤). والمصدرُ هو الذي يدلُّ على فعلـه هنا ، فيلزمُ على هذا أن يكونَ ذلكَ في كلِّ مـصدرٍ ؛ لأنَّـه دلَّ على فعلـه ، معرفـةً كـانَ ، أوْ نكرةً . فمـجيئُـها في مـواضعَ معلومـةٍ لا يقاسُ

---

(١) المنافقون ٨/٦٣ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٣٦/٢ ، والتبيان ١٢٢٤/٢، ولم تنسب لقاريء .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري ، إمام النحو في زمانه ، أخذ النحو عن الجَرْميّ والمازنيّ . ومن أصحابه الزجاج وابن كيسان . من تصانيفه : المقتضب ، والكامل . ولد سنة ٢١٠هـ . وتوفي سنة ٢٨٦ هـ .

انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، وطبقات الزبيدي ١٠١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٣٦/٣ ومابعدها . وانظر الأصول ١٦٤/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ . وقال ابن أبي الربيع : « ولا أعلم خلافًا بين النحويين المتقدمين في هذا » البسيط ٥١٨/١ .

عليها دليلٌ على أنّ نصبَها على شيءٍ آخرَ لايدلُّ المصدرُ عليه ، والناصبُ لها / الفعلُ الظاهرُ . وانظر حقيقتَها في غيرِ هذا الموضعِ من [كلامه عنه][(١)] . [٣٤]

وقدْ تأتي من نكرةٍ ؛ نحو قولهم : « عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضًا » ، و « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا » - في أحدِ وجهيه[(٢)] - وقرِئَ :

﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[(٣)]

بالنصب ، وهو كثيرٌ .

وقدْ تأتي والكلامُ لم يتمْ ؛ وذلك من باب حذف الخبرِ[(٤)] ، نحو : «ضَربي[(٥)] زَيْدًا قَائِمًا » ، « فقائمًا » ، حالٌ سدَّ مسدَّ ما حُذفَ من الخبرِ ، والتقديرُ : « ضَرْبِي زَيْدًا إذْ كانَ قائمًا » ، أوْ إذَا كانَ قائمًا »[(٥)] ،

---

(١) غير واضحة في الأصل . وانظر المقتضب ٣/٢٣٤ ، ٢٦٩ فقد صرح بنصب المصدر على الحال ، قال : « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، واغنى غناءه وذلك قولهم : قتلته صبَرًا ؛ إنما تأويله : صابرًا أو مصبرًا ، وكذلك جئته مشيًا ، لأن المعنى : جئته ماشيًا » .

(٢) الوجهان هما : الحال ، والتمييز . انظر المقتضب ٣/٢٦٠ ، ٢٧٢ ، والمغني في قوله : «هذا مالُك ذهبًا » ٢/٥١٥ . وانظر غاية الأمل ١/١٨٩ .

(٣) فصلت ٤١/١٠ . ونصب « سواءً» على الحال قراءة الجمهور . والرفع قراءة أبي جعفر أي « هو سواءٌ » . والخفض نعتًا لأربعة أيام قراءة زيد بن علي ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعمرو بن عبيد ، وعيسى ، ويعقوب . انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٥٠ ، والبحر المحيط ٧/٤٨٦ .

(٤) في الأصل : « من حذف باب الخبر » . وانظر العبارة صفحة ١٤٩ .

(٥) في الأصل : « (ضربني) زيدًا (إذا) كان (قاعدًا) أو إذا كان قائمًا » وهو تحريف . والتصويب من كتب النحو : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٧٤ ، وإصلاح الخلل ١١٢، وشرح التسهيل ١/٢٧٩ .

وكذلكَ : «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا » [١] ، وشبهُهُ ، والظرفُ هو خبرُ المبتدأِ ، والحالُ التي سدَّت مسدَّ الخبرِ أتتْ والكلامُ ناقصٌ فتمّ الكلامُ بهَا ، وقولُه صلى اللّهُ عليهِ وسلَم : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِن رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »[٢]، فهذه جملةُ حالٍ سدَّت مسدَّ الخبرِ .

والعاملُ فيها يكون فعلاً ، وغيرَ فعلٍ ؛ فإنْ كانَ فعلاً تقدَّمتْ وتأخرتْ[٣] إنْ لَـمْ يمنعْ مانعٌ .

وإنْ كانَ غيرَ فعلٍ لَـمْ تتقدَّمْ عليه ، نحو : « هذا زيدٌ قائمًا »[٤] ، و «هذا قائمًا زيدٌ » ، و « ها قائمًا ذا زيدٌ » . ولا يجوزُ : « قائمًا هذا زيدٌ » [٥]. فمن قدَّمَ « قائمًا » على « ذا »[٦] منْ « هذا » كانَ العاملُ عندَهُ معنى التنبيه الذي دلَّتْ عليهِ « ها » . ومنْ اعتقدَ أنَّ العاملَ الإشارةُ التي دلَّ عليها « ذا » لَـمْ يُقدِّمْ .

---

(١) انظرها بالتفصيل في تقييد ابن لب ٢٨٢/١ .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، بشرح النووي ٢٠٠/٤ ، وسنن النسائي : كتاب التطبيق / باب أقرب ما يكون العبد من اللّه عز وجل ٢٢٦/٢ . حديث رقم ١١٣٧ .

(٣) أجازه البصريون سواء كان صاحب الحال ظاهرًا أم مضمرا . ومنعه الكوفيون مع الظاهر وأجازوه مع المضمر . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٦/١ ، والإنصاف (مسألة ٣١) ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، والهمع ٢٨/٤ .

(٤) أجاز الجمهور أن ينتصب (قائمًا) بحرف التنبيه ، أو باسم الإشارة ، أو بهما . ومنعه السهيلي . ووافقه ابن أبي العافية في حرف التنبيه ، ووافق الجمهور في اسم الإشارة . وفي كل هذه المذاهب لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها في هذا المثال . انظر نتائج الفكر ٣٩٨ ، وشرح التسهيل ٣٥١/٢ ، والهمع ٣٥/٤ .

(٥) اتفق البصريون والكوفيون على استحالته . انظر الارتشاف ٣٥٢/٢ .

(٦) في الأصل « ها » تحريف .

وكـذلكَ : « فِي الدَّارِ قَـائِمًـا زَيْدٌ » العامـلُ مافي الجـار والمجـرورِ مِـن معنى الاستـقرارِ الذي نابَ منابَهُ ؛ ولذلك لَمْ يجزْ تقـدُّمُـه عليه ، فلا تقولُ : « قـائمًا في الدارِ زيدٌ » ، ولا « زيدٌ قائمًا في الدارِ »(١). وقدْ جاءَ في بيتِ النابغة (٢):

رَهْـطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ (٣)

فقدّم الحالَ مع تقديمِ المبتدأ ، والعـاملُ الاستقرارُ الذي نابَ « فيهم » منابَـهُ ، وهو شاذٌ (٤) . وأجازَهُ قومٌ ، وليسَ بشيءٍ لتأخيرِ العملِ .

ومنعَ ابنُ بابشاذ (٥) ، وكثيرٌ مِن المتأخرينَ : « هو زيدٌ قائمًا » من كلِّ وجه ، وأجازَهُ سيبـويهِ ـ رحمَه اللّه ـ في موضعٍ على معنىً ، ومنعَـهُ في البابِ على معنىً آخرَ ؛ أجازَهُ مع الإفادةِ ، ومنعَـهُ مع عدمِها(٦) ، ذكر ذلكَ في « بابِ مـا ينتصبُ

---

(١) موافقًا لشيخه ابن طاهر . انظر الهمع ٣٢/٤ .

(٢) هو زياد بن معاوية ، أحد شعـراء الجاهلية وفحولهم . من بني ذبيان . انظر ترجمتـه في الشعر والشعراء ١٥٧ ، والخزانة ١٣٥/٢ .

(٣) البيت في ديوان النابغة ٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفـور ٣٣٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ ، وشرح التسهـيل ٣٤٦/٢ ، وتقييـد ابن لب ٢٨٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٢/٢ . ومعنـاه : جاعلوها خلفهم موضع الحقائب . وابن كوز : يزيد بن حذيفة ، وربيعة بن حذار : رجل من بني أسد .

(٤) يوافق البصريين ، وأجـازه الفراء والأخفش مطلقًا ، وأجـازه الكوفيون فيمـا كانت الحال فيه من مـضمر نحو : « أنت قـائمًا في الدار » . وأجـازه ابن مالك محكومًا بضـعفه . انظر شـرح التسـهيل ٣٤٦/٢ ، والهمع ٣٢/٤ ، ٣٣ ، وشرح الأشموني ٥٥١/٢ .

(٥) انظر شرحه على الجمل ٧٦/١ .ومنعه السهيلي . انظر الهمع ٣٦/٤ .

(٦) أجاز سيبويه « هو زَيْدٌ مَعْرُوفًا » في الكتاب ٧٨/٢ على جهة التوكيد لـمَا ذكرتَه وأخبرت به ، كما لو قلنا : « لا شك فيه » . فالقائم عليه المعنى « هو زيدٌ » ، و «معروفًا» بمثابة « لا شك فيه » فهي من باب الزيادة والتوكـيد . بينمـا منعـه في مـثل : « هو زيْدٌ مُنْطَلِقًـا » (في الكتـاب ٨١/٢) لأنه أراد أن يخبـره بالانطلاق ، وفائدة الخبر تنعقد بـ « منطلقًا » فهي ليست من باب الزيادة والتوكيد .

ومدار ذلك يتـوقف على المعنى الذي قصـده المتكلم . انظر النكت في كتـاب سيـبويه للأعلم ٤٨١/١ ومابعدها .

لأنّـهُ خبرٌ للمعروفِ المبني على ما قبلَهُ من الأسماءِ المبهـمةِ »(١) ـ ولبيـانه موضعٌ غير هذا ـ وهو من أبدعِ كلامـه .

وتقع الجملةُ الاسميةُ موقعَ الحالِ ؛ فإنّ كانَ فيها ضميرٌ يعودُ على صاحبها ، لم يفتقر إلى غيـرِهِ ، نحو : « جاءَ زيْـدٌ ثيَابُـه عليه » (٢) . فإنْ لَـمْ يكُنْ فيها ضميرٌ ، احتاجت إلى واو (٣) الحالِ ؛ نحو : « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ خارِجٌ » . ويجوزُ دخولُ الواوِ في الأوّلِ ، نحو : « جَـاءَ زيدٌ وَثِيَابُـه عَلَيْـهِ » ، وتُسـمى واو الابتداءِ ، وواو الحالِ .

وكذلكَ الفعليةُ إذا كانت ماضيةً لفظًا ومعنىً ، وكانَ فيها ضميرٌ لَـمْ تحتجْ إلى الواوِ ؛ نحو :

* نَسِيمَ الصَّـــبَا جَاءَ تْ بِرِيَّا القَرَنْفُلِ * (٤) .

وقالَ عزّ مَنْ قائل :

﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥)

---

(١) الكتاب ٧٧/٢ .

(٢) ذهب الفراء والزمخشري إلى أنه لا بد من الضمير والواو معًا ، وانفراد الضمير نادرٌ شاذٌ . وذهب ابن مالك إلى جواز خلوها منهمـا معًا ، وإفراد الضمير عنده أقيس من إفـراد الواو . وذهب أبو حيان في مثل ذلك إلى تقدير الضمير . وابن هشام إلى تقدير أحـدهما . وابن جني إلى تقدير الضمير عند وجود الواو منفردة. انظر الارتشاف ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ٣٦١/٢ ومابعدها . والهمع ٤٧/٤ ، ٤٨ .

(٣) في الأصل : « ضمير الحال » . وهو خطأ .

(٤) لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* إذا قامتا تضوع المسك منهما *

وهو في ديوانه ١٥ ، وشرح القصـائد السبع لابن الانباري ٢٩ ، وشرح القصـائد التسع لابن النحاس ١٠٧/١ ، والخزانة ١٦٠/٣ .

(٥) النساء ٩٠/٤ .

ولايحتاجُ فيها إلى « قد »(1)، وقراءة الحسن(2): ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُم ﴾، وليست بدعاء(3)، ونصبُها يدلُّ على الحالِ. وزعمَ ابنُ بابشاذ أنَّ سيبويهِ يجعل « حَصِرَتْ » صفةً لـ « قوم » (4)، ولَمْ يفعلْ ذلك سيبويه.

فإنْ لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ، احتجتَ إلى الواو، نحو: « جَاءَ زَيْدٌ، وَقَدْ خَرَجَ عَمْروٌ »، ولا بدَّ في هذا مِنْ « قَدْ ».

فإنْ كانت معنىً لا لفظًا؛ نحو: « جَاءَ زَيْدٌ ولَمْ يَخْرُجْ عَمْرٌو » احتاجتْ إلى الواوِ - كانَ فيها ضميرٌ، أوْ لَمْ يكنْ (5) -.

فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا؛ لَمْ تدخلْهُ الواو، ولزمَ الضميرُ، نحو: «جاءَ زيدٌ يضحك». فإنْ دخلتْ / [الواو كان على تقدير الجملة، [35]
وصارت الجملةُ اسمية](6).

(1) يوافق رأي الكوفيين، ويوافقهم ابن مالك وأبو حيان. وأوجب البصريون لجواز وقوع الماضي حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة أو بما يقربه من الحال « انظر الإنصاف (م: 32) 1/252 ». وقال ابن مالك: « وهذه دعوى لا تقوم عليها حجّة » (شرح التسهيل 2/373) وانظر رد ابن الفخار على ابن خروف وابن مالك، في شرحه على الجمل 1/257 - 259.

(2) في الأصل: « وقد من الحسن »، و« حصرت » بالتاء المفتوحة، والصواب ما أثبت. وفي الآية توجيهات كثيرة وقراءات أخرى انظرها في معاني القرآن للفراء 1/24، ومعاني القرآن للزجاج 2/89، ومعاني القرآن للنحاس 2/155، والبحر المحيط 3/317، والارتشاف 2/369، والهمع 4/49. والحسن هو الحسن البصري، أحد قراء البصرة (ت 110 هـ). وكذلك هي قراءة قتادة، ويعقوب الحضرمي. انظر البحر المحيط 3/317.

(3) كما قال المبرد. انظر المقتضب 4/124، ومعاني القرآن للنحاس 2/155.

(4) لم أجد ما يشير إلى ذلك في شرحه. والذي قبله: « والحال يكون بالمفرد وبالجملة؛ وجملته أن كل ما جاز أن يكون خبرًا جاز أن يكون حالاً، إلاَّ الفعل الماضي فإنه لا يحسن أن يقع حالاً إلاَّ ومعه « قد » لفظًا أو تقديرًا؛ فأما اللفظ فقولك: « هذا فلان قد ضحك » و « جاء زيد قد ظفر ». والمقدر مثل قوله عز وجل: (أو جاء وكم حصرت صدورهم) وهذا قول سيبويه » شرح ابن بابشاذ 1/78. وذكر ابن مالك ما قاله ابن خروف عن ابن بابشاذ ودفاعه عن سيبويه، ثم قال « صدق أبو الحسن - رحمه الله - وغفر لابن بابشاذ » شرح التسهيل 2/373.

(5) قال ابن مالك: « والمستعمل بخلاف ما قال » (شرح التسهيل 2/370) أي لا يحتاج إلى الواو، وردّه السيوطي بالسماع. انظر الهمع 4/48.

(6) غير واضحة في الأصل.

باب الابتداء (١)

الابتداءُ في اصطلاحِ النحويينَ : ذكرُكَ الاسمَ في أوّلِ الكلامِ مرفوعًا ، لتُسندَ إليه خبرًا ؛ وذلكَ الاسمُ مبتدأٌ ، فإنْ تقدمَ الخبرُ عليهُ ، لَمْ يزَلْ ذلكَ الاسمَ مِنْ أن يكونَ مُخْبَرًا عنهُ ؛ فالمبتدأُ هو المقصودُ بإضافةِ الفائدة إليه ، والخبرُ مظنّةُ الفائدةِ .

ويكونُ المبتدأُ معرفةً ، ونكرةً بشرطِ الفائدةِ فيها(٢)، وهيَ التخصيصُ معنىً .

وأكثرُ ما تحصلُ الفائدةُ في النكرةِ بتقديمِ الاستفهامِ ؛ نحو : « أفي الدّارِ رَجُلٌ ؟ » . وبتقديمِ حرفِ النفي ؛ نحو : « مَا أحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» . وبالصفةِ ؛ نحو : « رَجُلٌ مِنْ آلِكَ قَاصِدُكَ » .

وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ مع تقديمِ الخبرِ ظرفًا ، وجارًا ومجرورًا ؛ نحو : « في أخيكَ خَصْلَةٌ جَمِيلَةٌ » . وفي العمومِ ؛ نحو :

﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٣).

ويدخل معنى الدعاءِ فيها ؛ نحو : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ﴾ (٤) .

---

(١) الجمل ٣٦ .

(٢) عد بعضهم مواضع الابتداء بالنكرة ستة (انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٨١/١) . وجعلها ابن أبي الربيع عشرة (البسيط ٥٣٧/١) . وجعلها ابن لب ثمانية عشر شرطًا (انظر تقييده ٣٠٠/١ - ٣٠٤) . وجعلها ابن الفخار عشرين (انظر شرحه على الجمل ١ / ٢٦٦) وفي الهمع خمسة وعشرون (٢ / ٢٩ - ٣٠) . وضبطها بحصول الفائدة أبلغ وأوجز .

(٣) آل عمران ١٨٥/٣ ، الأنبياء ٣٥/٢١ ، والعنكبوت ٥٧/٢٩ .

(٤) مريم ٤٧/١٩ .

وقدْ يفيدُ بغيرِ قرينةِ لفظيةٍ ؛ قالَ - صلى اللّهُ عليه وسلم - : «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ » (١)، ومنهُ : « أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لأفيكَ » (٢) - وهو كثيرٌ - وجواز هذا على حصولِ الفائدةِ ؛ فما لَمْ يفدْ ، لَمْ يجزْ .

وخبرُ المبتدأ - وهو المحدَّثُ به عنهُ - كلُّ ما وقعتْ به الفائدةُ من اسمٍ مفردٍ نكرة ، أوْ معرفة ، أوْ جملةٍ اسمية ، أو فعلية (*) . وينقسمُ إلى نَيِّفٍ على(٣) سبعين قسمًا (٤)، ذكرتُها في غيرِ هذا الكتاب ، وهوَ (شرحُ سيبويه - رحمه اللّه -) (٥) .

والمحتاجُ إليه منها هنا أنّه ينقسمُ - أولاً - قسمين : مفردٌ ، وجملةٌ(٦).

فالجملةُ الاسميةُ: كُلُّ جملةٍ تقدّمَ فيها المبتدأُ على أنواعِها. وتُسمى عهدية .

والفعليةُ : كُلُّ جملةٍ تقدَّمَ فيها الفعلُ على أنواعِها مِنْ كونِها خبرًا موجبًا ؛ نحو : « خَرَجَ زَيْدٌ » ، و « يَخْرُجُ زَيْدٌ » . ونفيًا ؛ نحو : « مَا خَرَجَ زَيْدٌ » ،

---

(١) سنن النّسائي (باب المحافظة على الصلوات الخمس) ٢٣٠/١ ، والموطأ : كتاب الصلاة / الأمر بالوتر ٨٨ ، وجعل ابن الفخار جواز الابتداء بالنكرة في هذا الحديث لأنها مضافة (انظر شرحه على الجمل ٢٧٠/١) ، وقريب منه قول السيوطي إذ علله بأنها عاملة جرًا. (انظر الهمع ٢٩/٢) .

(٢) الأمت : الاعوجاج . ومعناه : الاعوجاج في الحجر لافيك. انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٠/١ . ونسب إلى سيبويه أنه جعله إخبارًا محضًا ، ولم يصرح بذلك في الكتاب .
وجعله المبرد خبرًا مرادًا به الدعاء . وقال ابن جني : ليس خبرًا في المعنى وإنما هو دعاء ومسألة . انظر الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٨/١ ، وانظر اللسان « أمت » ٥/٢. ونتائج الفكر ٤١٠ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، والبسيط ٥٤٠/١ .

(*) في الأصل : « وفعلية » .

(٣) هكذا في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيزة ذلك عن ابن خروف ، وقال : « وجعل في ذلك جزءًا مستقلاً بنفسه رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيبويه » غاية الأمل ١٦٧/١ .

(٥) وهو (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، وهو ليس في الجزء الموجود منه .

(٦) يوافق في تقسيمه ابن السّراج وتلميذه الفارسي (انظر الأصول ٦٢/١ ، والايضاح ٨٢/١) . وانظر رد ابن أبي الربيع (في البسيط ٥٤٧/١) على من خطأ قول النحويين بأن الخبر ثلاثة أنواع .

و « لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ » ، وشَرطًا ، وجزاءً . وقَسَمًا ، وأمرًا ، ونهيًا ، ودعاءً ، وعَرْضًا ، وتحضيضًا ، واستفهامًا ، وثناءً ، وذمًّا ؛ نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ » ، و « بِئسَ الرَّجُلُ » ، وتعجبًا ؛ نحو : « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ، ودعاءً ؛ نحو : « غَفَرَ اللّهُ لَكَ » . وطمعًا ؛ نحو : « لَعَلَّ زَيْدًا يَحُجُّ » . وإشفاقًا ؛ نحو : « لَعَلَّ الأَسَدَ يَأْكُلُ زَيْدًا » . وجميعُ هذا يكونُ خبرًا للمبتدأ لفظًا ومعنىً إذا كانَ الفعلُ لسببِه ؛ نحو : « زَيْدٌ ذَهَبَ أَخوه ، ولَمْ يَخْرُجْ غُلَامُهُ » وما أشبَه ذلكَ من جميعِ ما ذكرنا .

ولا بدَّ في جميعِ ذلكَ مِن ضميرٍ يربطُ الجملةَ بالابتداءِ الذي هو خبرُه ؛ لأنَّها غيرُه .

وترجعُ الضمائرُ على وفقِ المبتدأ ، غائبٌ لغائبٍ ، ومخاطَبٌ لمخاطب ، ومتكلِّمٌ لمتكلِّمٍ ؛ نحو : « أَنَا خَرَجْتُ » ، و « أَنَا أَخْرُجُ » . وكذلك التثنيةُ ، والجمعُ ، والتأنيثُ ؛ نحو : « هِنْدٌ تَقُومُ » ، و « الهِنْدَانِ تَقُومَانِ » (١) ، و « الهِنْدَاتُ يَقُمْنَ » ، و « أنتِ تَقُومينَ » ، و « أنتُنَّ تَقُمْنَ » ؛ كانَ الضميرُ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، ولا نُبالي مِن [أيٍّ] (٢) موضعٍ وقعَ في الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ ، فممّا عادَ فيه ضميرُ الغائبِ من صلةِ فاعلِ الجملةِ التي هيَ المبتدأ قولُه تعالى :

﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾ (٣)

عادَ ضميرُ الفاعلِ في « يُضِلُّ » على اسم « إنَّ » ، وهوَ الذي ربطَ الخبر بالمُخبَرِ عنهُ .

---

(١) في الأصل : « يقومان » – بالياء – .

(٢) في الأصل : من « أين » .

(٣) النحل ١٦/٣٧ .

وممَّا عادَ فيهِ ضميرُ [المخاطبِ] (١) مِن فَضلةِ الجُملةِ على المبتدأِ قولُهُ :

* وأنتَ إذَا اسْتَدبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ * (٢) .

عادت التاءُ في « استدبرتَه » على المبتدأ الذي هو « أنتَ » ، والظرفُ / الذي هوَ « إذا » وصلته ، متعلقٌ بـ « سدَّ فرجَهُ » ، والتقديرُ : «أنت سدّ الفرس فرجه إذا استدبرتَه » ، كقولكَ : « أنتَ يقومُ زيدٌ إذا أمرتَه». فإن جعلتها شرطًا ، كانت الجملةُ الخبرَ ، والمعنى : « وأنتَ إذا استدبرتَ الفرسَ ، رأيتَ له ذنبًا طويلاً » . [٣٦]

والخبرُ المفردُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : مفردٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرور . والظرف ظرفان : مكانٌ ، وزمانٌ ، وكلاهما يكونُ خبرًا عن الأشخاصِ ، والمعاني(٣) . ويكونانِ للمبتدأ ؛ نحو : « زيدٌ عندَك » ، ولسببه ؛ نحو : « عمروٌ عندَك أبوهُ » .

---

(١) في الأصل : « المتكلم » .

(٢) لامرىء القيس ، وعجزه :

* بِضَافٍ فُوَيْقَ الأرْضِ ليسَ بأعْزَلِ *

وهو في ديوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٩٠ ، وشرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس ١٧٤/٢ .

وفيها « ضليع إذا ... » ولا شاهد فيها على ذلك .

وانظر الرواية الأخرى في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩١ .

(٣) يوافق ابن الطراوة ، ويوافقهما ابن مالك في جواز وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة والجمهور على المنع ، وما جاء منه تأوله بعضهم وقيده بحصول الفائدة . وقد رد ابن أبي الربيع على ابن الطراوة . انظر نتائج الفكر ٤٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، والبسيط ٦٠٠/١ ومابعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، والهمع ٢٣/٢ ، و(ابن الطراوة النحوي ٢٣٧) .

فحتى يكونَ فيهِ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الشخصِ يقولُ القائلُ : « أيُّ زمانٍ نحن ؟ » و « أيُّ يومٍ نحن ؟ » ، و « أيُّ سنةٍ ؟ ، وأيُّ شهرٍ ؟ ، وأيُّ ساعةٍ ؟ » ؛ فجوابُه : « نَحْنُ زَمَانَ الصَّيفِ ، وزَمَانَ كَذَا ، وشَهْرَ كذا ، ويَوْمَ كذا ، وغُدْوَةَ ، وعَشِيَّةَ » ، وما أشبَه ذلك ، فقد وقعَ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الأشخاصِ حينَ أفادَ ؛ فما أفادَ يجوزُ ، وإذا كانَ الكلامُ كاملاً من جميعِ جهاتِه .

والجارُّ والمجرورُ يكونُ معرىً (١) للمبتدأ ، ولسببِه ؛ نحو : زيدٌ في الدارِ » ، و « عمروٌ في الدارِ أبوهُ » .

والاسمُ المرفوعُ ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ : جامدٌ . ومشتقٌ . ومُضمَّنٌ(٢) معناهُ . ومنزّلٌ منزلته .

فالجامدُ: « زَيْدٌ أَخُوكَ » ، وَ « عَمْرٌو أَبُو عَبْدِاللّهِ» ، ولا ضميرَ فيهِ لأنَّه الأوّلُ من غيرِ زيادةِ معنى فعلٍ .

والمشتق : يكونُ للأوّلِ ؛ نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، و « عَمْرٌو مَضْرُوبٌ » ، وفيهِ ضميرٌ لكونِه مشتقًا ، لا لكونِه خبرًا ؛ لأنَّ الجامدَ لا يحتاجُ إليه . ويكونُ لسببِه ؛ نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ » ، و « عَمْرٌو سَائِرٌ إِلَيْهِ » ، و « عمروٌ مُعْطٍ أَخَاهُ خَالِدًا » . ولا بُدَّ في هذا القسمِ من ضميرٍ في آخرِ معمولاتِه لكونِه للأوَّلِ لفظًا ، ولغيرِه معنىً . وهوَ لفظًا من قبيلِ الأسماءِ المفردةِ لتسلُّطِ العاملِ عليه من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ ، ولَوْ كانَ من قبيلِ الجملِ - كما زعمَ بعضُهم(٣) - لَمْ يَعملْ في لفظه عاملٌ ، وليسَ في الكلامِ إلاَّ جملةٌ أَوْ مفردٌ .

---

(١) في الأصل « معرًا » .

(٢) في الأصل : ومضمر .

(٣) وهو أبو علي الفارسيّ . انظر الإيضاح ٩٠/١ حاشية رقم (٢٢) . وانظر ما سيأتي صفحة ٣٩٥ .

والمضمن[1] معنى المشتق يكونُ للأوّلِ ولسببِه أيضًا، نحو: « زَيْدٌ تَميمِيٌّ »، و « قَيْسِيٌّ أبوهُ » و « هؤُلاَءِ عَرَبٌ أَجْمَعُونَ » ، و « أَعْرَابٌ آبَاؤُهُم » ، و « القاعُ عَرْفَجٌ كُلُّه » ، و « عَرْفَجٌ وَسَطُهُ » . والعرفجُ : الخشنُ . ورفعَ فاعلاً لتضمنه معنى الاشتقاق . وكذلك أُكِّد الضميرُ في « عربٍ » بـ « أجمعونَ » ، وفي « عرفجٍ » بـ « كُلُّه » .

والمنزلُ منزلَتَه[2] ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ : علمًا [3]، جنسًا ، مصدرًا ، صفةً.فالعلمُ: « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » و « زَيْدٌ زُهَيْرٌ » ، و « عَبْدُاللّه حَاتِمٌ » .

والجنسُ : « زَيْدٌ الأَسَدُ » ، والمصدرُ : « ما أنتَ إلاَّ سَيْرٌ » ، و « غمرٌ » ، و « صَوْمٌ » ، و « فِطْرٌ » ، و « زَوْرٌ » .

وكلٌّ واحد من هذه يتأوّل فيه وجهان : أحدُهما حذفُ مضافٍ ، أيْ : «أبو يُوسُفَ مثلُ أبي حَنِيفَةَ » ، و « زَيْدٌ مِثْلُ الأسدِ » ، و « مثلُ زُهَيْرٍ » ، و « مثلُ حَاتِمٍ سَخَاءً » ، و « ما أَنْتَ إلاَّ ذُو سَيْرٍ » ، و « ذُو صَوْمٍ » ، و « ذُو فِطْرٍ » ، و« ذُو زِيَارةٍ » . وكلُّها فيه ضميرٌ للمعنى الذي تضمنَه من المثليَّة .

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ الأوّلُ الثاني مبالغةً ، من غيرِ اعتقادِ حذفِ مضافٍ ، أيْ يغني غناهُ ، ويسدُّ مسدَّه ، ولا يكونُ حتى يكونَ الفعلُ واقعًا منه كثيرًا ، فحينئذٍ يُخبرُ به عنهُ لكثرة وقوعِه منهُ .

وأمَّا الصفةُ فنحو : « نهارُه صائمٌ ، وليلُهُ قائمٌ »، أخبروا عن الليلِ والنهارِ ، وهم يُريدونَ الصائمَ والقائمَ فيهما ، مبالغةً حيثُ كثُرَ ذلك من المخبَرِ عنه .

---

(١) في الأصل : « المضمر » .

(٢) أي منزل منزلة المبتدأ .

(٣) هكذا في الأصل منصوب ، وكذا ما بعده .

ويقعُ موقعَ الخبرِ أيضًا : الفاعلُ ، والجوابُ المجزومُ ، والحالُ ، وواو «مع » فما تدخلُ عليه مرفوعًا ، فيفيدُ كلُّ هذا ما يفيدُ الخبرُ . فالفاعلُ قولُهم : « أقائمٌ أخواكَ ؟ » ، والمعنى : « أيقومُ / أخواكَ ؟ » . والجوابُ [٣٧] المجزومُ : « حسبُكَ [١] ينَمِ النّاسُ » - والخطابُ للمؤنّثِ - أيْ : « اكتفِ[٢] ينَمْ » ، الفعلُ دائما أمرٌ بالسكوت .

وأمّا خبرُ المبتدإِ في الشرطِ فمجزومُ اللفظِ ، مرفوعُ الموضعِ ؛ نحو : مَنْ يَقُمْ » ومَنْ يخرجْ » . والحالُ « ضَرْبي زيدًا قائمًا » [٣] ، وهو من باب حذف الخبرِ وإبقاء بعضِه ، وأبينُ منهُ في هذا قولُه عليه السلامُ : « أقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ »[٤] ، فالجملةُ حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبرِ ؛ لأنَّ المعنى : « إذْ هوَ ساجدٌ » ، وبذلكَ قدَّرها سيبويهِ - رحمه اللّه - في قوله تعالى :

﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٥]

قال : « إذْ طائفةٌ في هذه الحالِ »[٦] .

---

(١) نسب إلى أبي عمرو بن العلاء والجَرميّ أن الضمة في (حسبُك) ضمة بناء وهو اسم فعل . والجمهور على أن الضمة فيه ضمة إعراب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : « حسبك السكوت ينم الناس » .

ونسب إلى جماعة منهم الأخفش أنه مبتدأ لا خبر له ، والتقدير : « اكتفِ » وهو اختيار ابن طاهر . انظر الارتشاف ٣٣/٢ ، والهمع ٤٤/٢ .

(٢) في الأصل : اكتفي .

(٣) هذه المسألة موضع خلاف بين النحويين وقد بسط القول فيها السيوطي . انظر الهمع ٤٤/٢ ومابعدها .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٨٢ .

(٥) آل عمران ١٥٤/٣ .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

وأمّا واو « مع » فقولُهم: « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ » (١) ، أيْ : « مع ضيعتِه » ، و « مـا زلتُ وزيدًا حتّى فعَلَ » (٢) ، وقـد نصَّ عليـه ـ رحـمَـه اللّه ـ في بعضِ أبـواب الأحـوالِ ، وهو بـابُ « فـاهُ إلى فيَّ »(٣). ولا يُحتـاج فيه إلى حذفِ خبرٍ لتمامِــه ، وصحةِ معناهُ ، فإن قدّرَ « مقرونانِ » (٤) فلبيان المعنى(٥) .

وجميعُ هذه الأخـبارِ ، العاملُ فيهـا المبتدأ (٦) ـ في قولِ سيبـويهِ ـ عملَ في الظرفِ نصبًا ، كما عملَ في المفـردِ رفعًا . وليسَ عملُـه النصبَ بأبعدَ من عـملِـه للرفعِ ، ونصَّ على ذلك في عـدّةِ مـواضعَ ، وشبّـه عملَه في الظـرفِ بـ « عـشرينَ درهمًا » ، وبقولِهم : « أنتَ الرجلُ علمًا » (٧) ، منها قولُـه فـي « باب ما ينتصبُ من الأمـاكنِ والوقتِ » قــالَ : « فـصـارَ هُوَ خَلْفَكَ ، وزَيْدٌ خَلْفَـكَ بمنزلة ذلك ، والعـاملُ في « خلفك » الذي هو مـوضعٌ له ، والذي هو في مـوضعِ خبـرِه ، كمـا أنكَ إذا قلتَ : عبدُ اللّـه أخوكَ فالآخر قَدْ رفعَه الأولُ ، وعملَ فيـه ، وبه استغنى الكلامُ »(٨) وكررَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ .

---

(١) في الكتاب ١/٢٩٩ .

(٢) في الكتاب ١/٢٩٨ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٩١ .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠ .

(٥) رد ابن مالك على ما ذهب إليه ابن خروف ، وعلى ما أوّل به كلام سيبويه ـ (وهو أنه قدر مقرونان لبيان المعنى لا لبيان الإعراب) ـ بأنّـه يلزمه « أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيـه حذف الخبر » شرح التسهيل ١/٢٧٧ ، ونحو منه ردّ التّنسي عليه في شرحه على التسهيل (مخطوط) ٩٤ أ .
وما ذهب إليه ابن خروف يؤول إلى مذهب الكوفيين بأن لاخبر محذوف لتمام الكلام وصحة المعنى.
انظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٢/٣٢ ، والهمع ٢/٤٤ .

(٦) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ٢/٢١ ، وانظر المسألة في الإنصاف (م٥)١/٤٤ .

(٧) الكتاب ١/٤٠٤ .

(٨) الكتاب ١/٤٠٦ .

وفائدةُ ذكرِ العاملِ هنا أنَّـه لا يُضمَرُ شيءٌ لشدةِ بيانِ المعنى ، ونيابة الظرف في بابـه، ثمَّ فسَّـرَ المعنى بالفعلِ حين احتاجَ إلى بيانـه، فقالَ: « استقرَّ في الدار » ، وقدْ تمَّ فلمْ يضفِ العـملَ للفعلِ(١) . وأبو الحسنِ الأخـفش ، ومن تابعَـه ، علّقَـهُ باسمِ فاعلٍ من لفظِ الاستقرارِ، أوْ الكونِ ، أوْ الثبوتِ(٢). والفارسيُّ علّـقَـهُ بفعلٍ ، واعتقدَهُ من قبيلِ الجملِ ، ذكرَهُ في إيضاحـه(٣). ولا فائدةَ للخلافِ في هذا ، إذْ العربُ تظهرُ ذلكَ على وجهِ التأكيد ، فتقولُ : « زيدٌ استقرَّ في الدارِ ، وثبتَ فيها ، ومستقرٌّ ، وثابتٌ » ومنهُ قولُـه تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ (٤)

ولوْ قالَ : « رآهُ عندَه » لكانَ المعنى واحدًا(٥) - واللّـه أعلم .

والحالُ والصفةُ في هذا كالخبرِ(٦) . والظاهرُ أنَّ الخبرَ ليسَ كالصفة ؛ لكونِ الخبرِ أصلُـه الاسمُ المفردُ ، والصفةُ أصلُها الفعلُ ؛ ولذلكَ يتجهُ وقوعُ الصفةِ موقعَ الموصوفِ ، والخبرُ ليسَ كذلكَ ، فالصـفةُ تطلبُ الفعلَ . والحالُ كالصلةِ والصلةُ كالفعل ، والثلاثةُ محمولةٌ على الفعلِ في المعنى ، والخبرُ ليسَ كذلكَ .

---

(١) انظر الكتاب ٨٧/٢. ومذهب ابن خروف أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ . وتـأوّل كلام سيبويه عليه. انظر رد ابن مالك على ابن خروف ، وعلى الأوجه التي احتملها كلام سيبويه في شرح التسهيل ٣١٤/١ - ٣١٨ .

(٢) تابعه ابن مالك وأبو حيان . انظر شرح التسهيل ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، والارتشاف ٥٤/٢ .

(٣) ٨٧/١ ، وانظر حاشية (٢٢) ص ٩١ منه .

(٤) النمل ٤٠/٢٧ .

(٥) رد ابن أبي الربيع على من احتجّ بهذه الاية على ظهور المقدر ، بأنَّ « مستقرًا » هنا بمنزلة « جالس » ، وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء . انظر البسيط ٥٤٩/١ . وانظر غاية الأمل ١٩٥/١ .

(٦) في الأصل : « الخبر » .

واختلفوا في عاملِ الخبرِ المرفوعِ أيضًا ، فمذهبُ سيبويه - رحمه اللّه - ما قدمتُ من المبتدأ وهو بمنزلةِ « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » في إعمالِ « لَمْ » في « يقمْ » ، و«يقمْ» في الاسمِ . وكذلكَ الابتداءُ عاملٌ في المبتدأِ، والمبتدأُ عاملٌ في الخبرِ (١) ؛ ووجهُ ذلكَ أنَّ الابتداءَ لما كانَ سببَ رفعِ المبتدأ ، نُسبَ الرفعُ إليه ، ولمَّا كانَ المبتدأُ سببَ رفعِ الخبرِ نُسبَ العملُ إليه ، كما أنَّ « لمْ » سببُ جزمِ الفعلِ ، والفعلَ سببُ رفعِ الاسمِ . والرافعُ المتكلمُ على هذهِ الصفةِ .

ومنْ أعملَ الابتداءَ والمبتدأَ (٢) فقد جعلَه بمنزلةِ « إنْ تقمْ أقمْ » ؛ جزمَ الفعلَ بـ « إنْ » ، وجزمَ / الجوابَ « بإنْ » والفعل معًا ؛ ووجهُ ذلكَ [٣٨] أنَّه لمَّا رأى الابتداءَ سببَ المبتدأ ، وهما جميعًا سببُ الخبرِ ، أضافَ العملَ إليهما ، كما كانَ حرفُ الشرطِ سببَ جزمِ الفعلِ الأوّلِ ، و « إنْ » والفعلُ سببُ جزمِ الفعلِ الثاني.

ومنْ أعملَ الابتداءَ في المبتدأ والخبرِ(٣) ، جعلَهُ بمنزلةِ الفعلِ الذي يعملُ في المرفوعِ وتابعِه ؛ ووجهُ ذلكَ أنّه لمَّا كانَ الابتداءُ سببَهما ، نُسبَ العملُ له ، كما كانَ الفعلُ سببَ رفعِ الفاعلِ وتوابعِه ، فأُضيفَ العملُ لَه . وسببُ السببيّةِ لهما أنّهُ لا يُوجدُ شيءٌ من ذلكَ إلاَّ على تلكَ الصفةِ .

---

(١) انظر الكتاب ١٢٦/٢ ، وانظر رد ابن الأنباري في الإنصاف (م٥)٤٧/١ ، ورد ابن عصفور في شرحه على الجمل ٣٥٧/١ .

(٢) وهو مذهب المبرد وابن السراج . انظر المقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ وانظر رد ابن عصفور في شرحه على الجمل ٣٥٧/١ .

(٣) وهو مذهب جماعة من البصريين . انظر الإنصاف ٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/١ .

ومنْ أعملَ المبتدأ(١) في الخبرِ ، والخبرَ في المبتدأ(٢) ـ وهوَ مذهبُ أبي زكريا الفراء ، وبهِ قالَ ابن جني(٣) ـ جعلَه بمنزلة « مَنْ تَضْربْ أضْربْ »، و « مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ » ، و : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (٤)

جزموا الفعلَ ، ونصبوا الاسمَ العاملَ فيه بالفعلِ المجزومِ به ؛ ووجهُ ذلك أنَّه لـمَّا رأى المبتدأ محتاجًا إلى الخبرِ ، والخبرَ محتاجًا إلى المبتدأ ، وأنَّ كلَّ واحد سببٌ للآخرِ ، نَسبَ العملَ لهما ، كما كانَ الشرطُ سببَ جزمِ الفعلِ ، والفعلُ سببَ نصبِ اسمِ الشرطِ الجازمِ .

ومنْ ذهبَ إلى الشبه بالفاعلِ ـ وهو أبو القاسم(٥) ـ أرادَ أنَّ رفعَهما من باب واحدٍ ، مِنْ حيثُ احتاجَ كُلُّ واحدٍ منهما إلى ما يحتاجُ إليهِ الآخرُ ، وهوَ تشبُّهُ الأصلِ بالفرعِ .

وذهبَ بعضُ العقلاءِ مِن المتأخرينَ ؛ أنَّ العاملَ في المبتدأ كونـهُ مبدوءًا بـهِ ، محتاجًا إلى خبرٍ . وأنَّ العاملَ في الخبرِ كونُه خبرًا محتاجًا إلى مبتدأ (٦) .

---

(١) في الأصل : « الابتداء » . انظر الانصاف ٤٤/١ ، وانظر ما سيأتي بعد .

(٢) وهو مذهب الكوفيين واختاره أبو حيان والسيوطي . انظر الإنصاف ٤٤/١ ، ٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، والهمع ٩/٢ ، ودراسة في النحو الكوفي ٣٢٤ . ورد بأنه يؤدي إلى التدافع . انظر غاية الأمل ١٩٥/١ .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، إمام في العربية ، صحب الفارسي وأخذ عنه ، صنف الخصائص ، وسر الصناعة ، وشرح تصريف الفارسي ، والمحتسب في شواذ القراءات . مات سنة ٣٩٢ هـ . وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في الإنباه (٣٣٥/٢) ، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ ، وانظر مذهبه في اللمع ١٠٩ ، ١١٠ وفيه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ .

(٤) الإسراء ١١٠/١٧ .

(٥) انظر الجمل ٣٦ .

(٦) وهو الظاهر من كلام الجزُولي على ما فسره الشلوبين ، قال : « ان الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ» شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٤٣/٢. وعلى هذا فلا أرى فرقًا بينه وبين مذهب سيبويه (انظر ما سبق ٣٩٦) وقريب منه مذهب ابن يعيش . انظر المفصل ٨٥/١ . وذكر ابن بزيزة ما ذكره ابن خروف عن بعض العقلاء ، قال : « وهذا لا يعقل » غاية الأمل ١٩٥/١ .

وكلُّها صحيحُ المعنى ، قريبٌ بعضُه من بعضٍ وإن اختلفت العبارةُ .

ويتقدّمُ الخبرُ على المبتدأ ، إلاَّ إذا كانَ فعلاً مفردًا فيه ضميرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فإنَّهُ لا يتقدمُ عليه[1] . فإذا قيلَ : « قَامَ زَيْدٌ » كانَ فعلاً وفاعلاً باتفاقٍ . فمن زعمَ أنَّهُ إذا تقدمَ يجوزُ أنْ يكونَ خبرًا ، ويحتجُّ لظهورِ الفاعلِ في التثنيةِ والجمعِ ، في قولهم : « يقومانِ الزيدانِ » و « يقومونَ الزيدون » [2]، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ * [3] .

و « أكلوني البراغيث »[4] ، و « يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ ... »[5]؛ فوجهُ تخطئتهِ ما يَقطعُ بهِ قولَه ؛ وذلكَ أنَّ الذي يثنّى ويجمعُ مع التقديمِ قليلٌ جدًا ؛ وذلكَ أنَّ العربَ لا تثنّي ولا تجمعُ ، فإفرادُه عند الجمهور دليلٌ قاطعٌ ، إذْ ليسَ بخبرٍ مقدّمٍ .

---

(١) ومنع قوم التقديم مطلقًا حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد لأنّه الأصل ، انظر المقتضب ١٢٨/٤ ، والإنصاف (م ٩) ٦٥/١ ، وأسرار العربية ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، والهمع ٣٣/٢ .

(٢) انظر هذا القول والرد عليه في إصلاح الخلل ٣٧ ومابعدها ، والهمع ٢٥٧/٢ .

(٣) في الأصل : « يعصرون » . وقد سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٤) لغة تنسب إلى بلحارث بن كعب ، وطيّء ، وأزد شنوءة . وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : « سمعتها من أبي عمرو الهذليّ في منطقه » مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . وانظر الكتاب ٧٨/١ ، ٢٠٩/٣ ، والأصول ٧١/١ ، وسر الصناعة ٦٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٣ . والذي نبه إلى نسبة هذه العبارة إلى الهذلي هو الدكتور محمود الطناحي -جزاه الله خيرًا- في كتاب الشعر للفارسي ٤٧٣/٢ حاشية رقم (٤) .

(٥) صحيح البخاري: كتاب التوحيد / باب قوله تعالى : (تعرج الملائكة والروح إليه) . وسنن النسائي : كتاب الصلاة / باب فضل صلاة الجماعة ٢٤٠/١. والموطأ : كتاب الصلاة/ باب جامع الصلاة ١١٨ .

وقولُ أبي القاسم : (**لأنَّ الفِعْلَ أقْوَى مِنْهُ**)[1] - يعني من الابتداء - لاحجةَ فيه ؛ لأنَّ الفعلَ لَوْ تقدَّمَ على ذلك لتقدَّم مشغولاً بفاعلِه ، فلا سبيل له إلى المبتدأ .

كما يتقدَّمُ إذا رفعَ[2] السببَ ، نحو : « قَامَ غُلاَمُهُ زَيْدٌ » ، وهو مشغولٌ بفاعله ، فيجوزُ : « قَائمٌ زَيْدٌ » ، وفي القرآن :

﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[3].

و « قائمٌ أبوهُ زيدٌ » ، و « أبوه قائمٌ زيدٌ » ، قالَ الفرزدق[4] :

إلى مَلِكٍ مَا أُمُّـهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أبوهُ ولاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[5].

أرادَ : « إلى ملكٍ أبوهُ مَا أمُّهُ من محاربٍ » فإنّه مبتدأ ، و « ما أمُّه من محاربٍ » خبرُه ، و « ما » نفيٌ . قدَّمَ الجملةَ وهيَ خبرُ الأبِ .

فإنْ كانَ الخبرُ معرفةً ، أوْ منزلاً منزلةَ المشتقِّ ، نحو : « زَيْدٌ أخُوكَ » ، و « زَيْدٌ القَائمُ » ، و « أبو يوسُفَ أبو حَنيفةَ »[6] ؛ لَمْ يجزْ تقديمُهُ للبسِ ، فإنْ

---

(١) الجمل : ص ٣٧ .

(٢) في الأصل : وقع .

(٣) القدر ٥/٩٧ .

(٤) هو أبو فراس همام بن غالب التميمي ، من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٧١ .

(٥) من قصيدة يمدح الوليد بن عبد الملك . وهو في ديوانه ٢٥٠/١ ، كتاب الشعر ١٠٩/١ ، والخصائص ٣٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١ ، والمغني ١٢٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٥٧/١ ، والهمع ٩١/٢ .

(٦) هذا المثل يجوز فيه تقديم الخبر لوجود قرينة معنوية وهي العلم بخبرية المقدَّم . انظر شرح التسهيل ٢٩٧/١ ، والمغني ٥٠٤/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٣/١ ، والهمع ٣٢/٢ ، وشرح الألفية للأشموني ٣١٤/١ ، وأبوحنيفة ، هو أبو حنيفة النعمان ، إمام المذهب المشهور (ت ١٥٠هـ) . =

تقدَّمَ كانَ مبتدأً واختلفَ المعنى، لأنَّ المجهولَ هو الذي تقعُ بهِ الفائدةُ ، وهوَ الخبرُ .

وضميرُ الأمرِ والشأنِ لا يتقدمُ خبرُه ، وكذلك ما دخلَه الشرطُ ، أوْ الاستفهامُ من المبتدآت .

وقد يتقدمُ الخبرُ ولا يجوزُ / تأخيرُه إذا دخلَه معنى الاستفهامِ ؛ [٣٩] نحو : « أينَ زَيْدٌ ؟ » ، و « كَيْفَ عَمْروٌ ؟ » . وكذلكَ إنْ كانَ في المبتدأ ضميرٌ يرجعُ إلى الخبرِ ؛ نحو : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » . وكذلكَ لا بُدَّ مِنْ تقديمِ الخبرِ فيها إذا كانت مبتدأةً .

ويُحذفُ المبتدأُ تارةً ، والخبرُ أخرى ، لازمًا ، وغير لازمٍ ؛ فمن اللازمِ : النعوتُ المقطوعةُ على المدحِ والذمِ . والخبرُ بعدَ « لولا » . وبعدَ المبتدأ في القسمِ . وخبر « ليتَ شِعري » .

ومن غيرِ اللازمِ قولُه تعالى :

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[(١)] ، ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[(٢)]

ويجوزُ أنْ يكونَ محذوفَ الخبرِ ، ومحذوفَ المبتدإِ ؛ فإنْ قدَّرتَ المبتدأَ قلتَ : « أمري صبرٌ جميلٌ » ، وإن قدَّرتَ الخبرَ قلتَ : « صبرٌ جميلٌ أمثلُ » ، ولا يُحذفُ واحدٌ منهما إلاّ بدليلٍ .

= انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤٠٥/٥ .

وأبو يوسف ، هو يعقوب بن إبراهيم؛ قاضي القضاة ، صاحب الإمام أبو حنيفة وتلميذه (ت ١٨٢هـ) . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ .

(١) سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - ٢١/٤٧ .

(٢) يوسف ١٨/١٢ .

وقولُـه : (**إلاَّ إذا كان فعلاً**) [١] ، يريدُ : فعلاً فيه ضمـيرُ المبتدأِ ، وبه مثّلَ وقد تقدمَ بيانُــه[٢] .

وقولُـه : (**لا يجيزُ سيبويه غير ذلك**)[٣]، قد ذكره سيبويه ـ رحمه اللّه ـ في بابِ الابتداءِ عن الخليل[٤]. والذي منعه لَـمْ يمنعْـه [٥] . والذي صرحَ بجوازِه ، أبو الحسنِ الأخفش[٦]، إذا كانَ بعدَ الاستفهام ؛ كانَ الوجهُ أنْ يكونَ مبتدأ ، ومابعدَهُ فاعلٌ بــه ؛ لقولِهم: « أقـائمٌ أخواكَ؟» [٧]، فلو كانَ خـبرًا مقدمًا، لكانَ مثنّى على وَفقِ المبتدأ . وتجـوزُ فيه التثنيةُ والجمعُ، على قولِ من قالَ: « أكلوني البراغيثُ » .

وقولُـه ، في ظروفِ الزمان : (**لا تكونُ أخبارًا عن الجُثَث**) [٨] ، على هذا مضى جـماعةُ النحـويينَ ، وقدْ قـدمتُ أن ذلكَ جائـزٌ ، وأثبتُّ بالأمثلة [٩] ، وإنما أطلقوا القولَ بذلكَ ؛ لأنَّ الإفادةَ بها قليلةٌ في هذا الكلامِ .

والجثـةُ : شخصُ الإنسانِ غيرَ قائمٍ .

---

(١) الجمل ٣٧ .

(٢) انظر صفحة ٣٩٩ .

(٣) الجمل : ٣٧ . والعبارة بأكـملها : (وإذا قلت : « قـائمٌ زيدٌ » ، قلت في التثنية : « قائمـان الزيدان » ، وفي الجميع : « قائمون الزيدون » ، ثنيت قائمًا وجمعته ، لأنه خبر مقدم ، ولا يجيز سيبويه ذلك) .

(٤) انظر رأي الكتاب ١٢٧/٢، وحاشية رقم (٢) من الإيضاح العضدي ٨٢/١ .

(٥) أي الذي منعه الزجاجي لم يمنعه سيبويه – وهو جعل « قائم » في نحو : قائم زيد مبتدأ بل أجازه على قبح قال سيبويه : « فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قبح لأنه اسم » الكتاب ١٢٧/٢ . قال ابن مالك : « ومن زعم أن سيبويه لم يُجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهامًا أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل » شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

(٦) انظر شرح المفصّل ٧٩/٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٢/١ ، والبسيط ٥٨٣/١ .

(٧) في الأصل : « أخوك » .

(٨) الجمل ٣٨ .

(٩) انظر ص ٣٩١ .

وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً ، والخبرُ معرفةً في قولِهم : « مَنْ زيدٌ ؟ » ، و « كَمْ مَالُك » ، و « كم جَرِيبًا [(١)] أرْضُكَ ؟ » ، و « ماراَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ » ، و « مَرَرْتُ برَجُلٍ خَيْرٌ منه أَبُوهُ » ، فـ « مَنْ » ، و « كَمْ » ، و « مُذْ » ، و « خَيْرٌ » ، نكراتٌ ، وهيَ المبتدأ وما بعدَها أخبارُها ، وهو قولُ سيبويه[(٢)] ـ رحمه الله ـ وهو القياسُ في جميعِها .

واسمُ الفاعلِ إذا جرى على غيرِ مَنْ هو له ، وجبَ إبرازُ الضميرِ الفاعلِ في الصفة ـ في قولِ البصريينَ [(٣)] ـ نحو قولِهم : « هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي » ، تنزّلَ منزلةَ : « هندٌ زيدٌ ضاربتُه أمُّها » ؛ لأنَّ الصفةَ خبرٌ عن زيدٍ ، والفعلُ لهندٍ ، والأمُّ هيَ فاعلةٌ . ولو كانَ فعلاً لم يظهرْ ، فتقولُ : « هندٌ زيدٌ تضرِبُهُ » ، لظهورِ الضميرِ الكائنِ في الفعلِ في التثنيةِ والجمعِ ، ولا يَظهرُ في الصفةِ التي ذكرَ في هذا البابِ مَنْ رَفَعَ الفاعلَ باسمِ الفاعلِ منْ غيرِ اعتمادٍ ؛ نحو : « قائمٌ زيدٌ » ، وهذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفش[(٤)] . والصوابُ ، ألاّ يرفعَ إلاّ إذا اعتمد ، واعتمادُهُ أنْ يكونَ صفةً ، أو حالاً ، أو خبرًا ، أو بعدَ همزةِ الاستفهامِ ، أوْ ما النافيةِ . والأخفش يرفع بالجارِّ والمجرورِ [(٥)] ، والفاعلُ بعدَه في قولِهم : « في الدارِ زيدٌ » ، ويجيزُ الرفعَ بالابتداء ، فلا يلزمُه ما رُدَّ بهِ عليهِ مِنْ تقدمِ الضميرِ في قولِهم : « في بيتِه زيدٌ » ، ولدخولِ « إنّ » عليه ، فتدبرهُ .

---

(١) الجَرِيبُ من الأرض : مقدارٌ معلومُ الذراع والمساحة ، ويقدر بـ ١٣٦٦,٠٤١٦مترًا مربعًا . انظر اللسان « جرب » ١/٢٦٠، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان (فهرست وحدات القياس٨٩).

(٢) انظر الكتاب ٢/١٦٠ .

(٣) انظر الإنصاف (م٨) ١/٥٧ .

(٤) انظر حاشية رقم(٢) من الإيضاح العضدي ١/٨٢ ، ونتائج الفكر ٤٢٥ ، والمراجع المذكورة في حاشية (٦) ص ٤٠١ من هذا الشرح .

(٥) انظر مذهب الأخفش في حاشية (٢٢) من الإيضاح العضدي ١/٩٠ ، ٩١، والبسيط ١/٥٨٥ .

بَابُ اشتغَال
الفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بضميره (١)

هذا البابُ مغيَّرٌ مِنْ بابِ الفاعلِ والمفعولِ به ؛ وهوَ أنْ يتقدمَ فيه اسمٌ مِنْ فضلاتِ الفعلِ الذي بعدَه ؛ للاهتمامِ بهِ والعنايةِ ، فيشتغلُ الفعلُ عنهُ بضميرِه، أوْ باسمٍ خافضٍ لضميرِه ، ويصلُحُ ذلكَ الفعلُ أنْ يكونَ / [٤٠] خبرًا عنهُ ، أوْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ في موضعِ خبرِه .

فالذي يشتغلُ بضميرِه : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، و « عَمْرٌو مَرَرْتُ بِهِ » ، و «بَكْرٌ اشْتَرَيْتُ لَهُ ثَوْبًا » ، و « خَالِدٌ نَزَلْتُ عَلَيْهِ » ، و « عَبْدُاللّه كَابَرْتُ عَلَيْهِ » ، وأصلُه: « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، و « مَرَرْتُ بِعَمْرٍو » ، و « اشْتَرَيْتُ لِبَكْرٍ ثَوْبًا » ، و « نَزَلْتُ عَلَى خَالِدٍ » ، و « كَابَرْتُ عَلَى عَبْدِاللّه » .

فما كانَ منصوبًا قُدِّمَ وشُغِلَ الفعلُ عنهُ ، وما كانَ مجرورًا حُذفَ الجرُّ وقُدِّمَ .

فمِنَ البابِ ما يكونُ فيهِ الرَّفعُ والنَّصبُ ، والرفعُ أحسنُ ، وهوَ ماذكرتُ لأمرينِ ؛ أحدُهما : كونُ الكلامِ جملةً واحدةً .

والثاني : ألاّ يكونَ في الكلامِ إضمارٌ أحسنُ من الإظهارِ(٢).

ومنهُ مايكونُ فيهِ النصبُ أحسنَ مِنْ الرفعِ على حكمينِ ؛ أحدُهما : طلبُ الموضعِ الفعلَ ، والثاني : اعتدالُ الكلامِ .

---

(١) الجمل ٣٩ . وهناك عدّة ردود واعتراضات على هذه التسمية لأن الفعل لا يشتغل بالضمير حتى يرتفع المفعول بالابتداء . والعذر لأبي القاسم أنه نظر في ذلك باعتبار الأصل . وانظر البسيط ٦١٥/٢ .

(٢) في الأصل : الإضمار .

ومنهُ ما يستويانِ فيه ، وهوَ على حكمين . ومنهُ ما لا يجوزُ فيه إلاّ الرفعُ ؛ وهوَ نوعانِ (١) . وذكرَ النحويونَ هذا القسمَ في البابِ وليسَ فيه شرائطُه .

فمن رفعَ في القسمِ الأوّلِ الذي تقدَّمَ فيه الاسمُ من غيرِ مراعاةٍ لشيءٍ قبلَه، ولا لهُ موْضعٌ يطلبُ الفعلَ وهوَ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فعلى الابتداءِ ، وما بعدَه خبرُه ، والجملةُ واحدةٌ . ومَنْ نصبَ راعى كونَهُ مفعولاً في المعنى لا غيْر ، ودلَّ عليهِ بلفظِ النَّصبِ ، وأضمرَ فعلاً لا يجوزُ إظهارُهُ ، وصارَ الفعلُ الظاهرُ بدلاً منهُ .

ودليلُ النصبِ في هذا قولُهم : « أيَّهم ترَهُ يأتكَ » (٢) - بالنّصب - و «خَطِيئَةَ يوم [لا](٣) أصيدُ فيه » ، فلمْ يتقدَّمْ شيءٌ يُعتمدُ عليه وهوَ بمنزلةِ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، والكلامُ جملتان ؛ لأنَّهُ في نيَّةِ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» - وإنْ لَمْ ينطقْ به - فإنْ أظهرتَهُ حذفتَ الثاني فقلتَ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ؛ فما تعدَّى إلى ضميره بنفسه تضمرُ له فعلاً منْ [لفظه](٤) . وما تعدَّى إليه بالحرفِ تضمرُ لهُ فعلاً منَ المعنى نحو : « جُزْتُ زَيْدًا » : مررتُ به ، أوْ « لَقِيتُ زَيْدًا » : مررتُ به ، و « كَسَوْتُ زَيْدًا » : اشتريتُ له ثوبًا ، و « قَصَدْتُ زَيْدًا » ،

---

(١) الأول : أن يقع الاسم قبل أداة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ نحو : زيدٌ أتضربه ؟ وعمروٌ كم مرة أهنته ، وزيدٌ إن تكرمه يكرمك .

والثاني : أن يكون الضمير الذي شغل به الفعل في موضع رفع ، نحو : زيدٌ ذُهِبَ به ، وضُرِب أبوه ، وانطُلق به .

انظر شرح المفصل ٣٥/٢ ، وغاية الأمل ٢٠٧/١ ، وتقييد ابن لب ٤٢٧/٢ .

(٢) في الأصل : « يأتيك » . من أمثلة سيبويه ٨٤/١ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام ، وهو من أمثلة الكتاب ٨٤/١ ، وكتاب الشعر للفارسي ٩٤/١ ، والبسيط ٨٦٤/٢ . وفي اللسان « خطأ » ٦٨/١ : « ويقال : خطيئةُ يوم يمر بي أن لا أرى فيه فلانًا ، وخطيئة ليلة تمر بي أن لا أرى فلانًا في النوم ، كقوله : طيل ليلة وطيل يوم » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

أو « زُرْتُ زَيْدًا » ، : نزلتُ عليه ، و « أكْرَمْتُ زَيْدًا » : كابرتُ عليه . وكذلكَ : «الخِوَانُ ، أكَلْتُ عَلَيه اللَّحْمَ » ، أصلُه : « أكَلْتُ اللَّحْمَ عَلَى الخِوَانِ » ، فلمَّا قدّمتَ ارتفعَ بالابتداء ، أو انتصبَ بفعلٍ مِنْ المعنى تقديرُه : لابستُ الخوانَ . ومنه :« زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَه » ، و « عمروٌ دخلتُ دارَهُ » أصلُهُ :جَلَسْتُ (١) عندَ زيد ، ودخلتُ دارَ عمرو . وتقديرُ الفعلِ الناصب له: قصدتُ أو زرتُ زيدًا : جلستُ عندَهُ ، وآثرتُ عمرًا : دخلتُ دارَه ، أو زرته .

والذي يشتغل الفعلُ عنهُ باسمٍ خافضٍ لضميره : « زَيْدٌ أكْرَمْتُ أخَاهُ » ، و « بَكْرٌ أهَنْتُ أخَاهُ » ، و « عَمْروٌ مَرَرْتُ بأبِيه » ، و « خَالدٌ اشْتَرَيْتُ لأخِيه ثَوْبًا » ، و « مُحَمَّدٌ جَلَسْتُ عِنْدَ أبِيه ، ونَزَلْتُ عَلَى أخيه، وكَابَرْتُ عَلَى صَاحِبِه » ، وأصلُ هذا أيضًا :« أكرمتُ أخا زيد ، [وأهنتُ أخا بكرٍ](٢) ، ومررتُ بأبي(٣) عمرو ، واشتريتُ لأخي خالد ثوبًا ، وجلستُ عندَ أبي محمد ، ونزلتُ على أخي محمد ، وكابرتُ على صاحبِ محمد » ، فقدَّمَ الاسمَ على الفعلِ ، وخلَفَهُ ضميرٌ يعودُ عليه مخفوضٌ . فبعضُهم رفعَ الاسمَ المتقدِّمَ ـ وهو الوجه ـ وبعضُهم نصبَه على ما ذُكرَ ، والنصبُ فيه على السَّعَة ؛ لأنَّ الفعلَ لَمْ يقعْ به ، وإنَّما وقعَ بسببه ، وهو أضعفُ مِن النصبِ / في الأوَّلِ . والنصبُ في [٤١] بعضِها أضعفُ مِنْ بعضٍ على حسبِ الإضمارِ وتفسيرِ الفعلِ باللَّفظ أو بالمعنى ؛ فما فُسِّرَ باللَّفظِ كانَ النَّصبُ فيه أقوى من النَّصبِ فيما فُسِّرَ

(١) في الأصل « دخلت » وما أثبت مناسب للمثال الذي مضى .

(٢) تكملة يتم بها ترتيب الكلام .

(٣) في الأصل : « بأخي » وما أثبت أنسب للمثال الذي سبق .

بالمعنى ، فالنصبُ في : «زيدٌ ضربتُهُ » أقوى مِن النَّصبِ في: « زيدٌ ضربتُ أخاهُ » و « عمرًا مررت بأخيهِ » .

وتقديرُ الفعلِ في هذا النوعِ مِن المعنى وإنْ اتفقَ الفعلُ في بعضها ؛ نحو : « أكرمتُ زيدًا : أكرمتُ أخاهُ ، وأهنتُ زيدًا : أهنتُ أخاهُ ؛ لأنَّ إهانةَ أخي زيدٍ إهانةٌ لزيدٍ ، ولابستُ زيدًا : مررتُ بأخيه ، وأكرمتُ زيدًا : اشتريتُ لأخيه ثوبًا . والملابسةُ صالحةٌ فيما لا يمكنُ فيهِ فعلٌ من اللَّفظِ ولا من المعنى .

وكلُّ ما تقدَّمَ يصلُحُ أنْ يكونَ خبرًا عن الاسمِ المتقدِّمِ . والذي هو خبرٌ للمبتدإِ في موْضعِ خبره :« عبدُ اللّهِ أنتَ تضربُه » ، و « زيدٌ أنتَ ترغبُ فيهِ » ، و « عمرٌو أنتَ ضاربُه غدًا » ، و « أنتَ مكرمٌ أخاهُ بعدَ غدٍ » ، و « أنتَ نازلٌ في دارِه الساعةَ » ، وأصلُ هذا : « أنتَ تضربُ عبدَ اللّهِ » ، و « أنتَ ترغبُ في زيدٍ » (١) ، و « أنتَ ضاربٌ زيدًا غدًا » ، و « أنتَ مكرمٌ أخا (٢) زيدٍ غدًا » ، و «أنتَ نازلٌ في دارِه الساعةَ » ، تقدمت الأسماءُ وخلَفَها ضميرُها فرُفعتْ ونُصبتْ على ما تقدَّمَ ، والرَّفعُ الوجهُ لما ذكرنا .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ بمعنى المضيِّ لَمْ يجز النَّصبُ في الأوّلِ ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ « غلام » و « صاحب » لا يعملُ شيئًا ، ولا يفسِّرُ ما يعملُ ، وتقديرُ الناصبِ في جميعها كالتقديرِ فيما تقدَّمَ .

والموضعُ الذي يكونُ فيهِ النَّصبُ أحسن مِن الرَّفعِ لطلبِ الموضعِ للفعلِ : الأمرُ ، والنهيُ(٣)، والعرضُ ، والتحضيضُ ، والدعاءُ ، وبعضُ الاستفهامِ ؛ نحو : «

---

(١) في الأصل (في عبداللّه) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٢) في الأصل (أبا) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٣) قسمهما ابن بابشاذ إلى أقسام . انظر شرحه على الجمل ٩٣/١ ، وانظر التبصرة ٣٣٤/١ وإصلاح الخلل ١٣١ ومابعدها ، والهمع ١٥٤/٥ .

زيدًا اضـربْـهُ »، و « السَّارِقَ فـاقْطَعْ يـدَهُ ، وكلَّ رَجُلٍ يأتيكَ فـأكْـرِمْـهُ »، و « عَبْدَاللّه لا تَشْـتـمْـهُ » ، و « زَيْدًا هَـلاَّ تَضْـرِبْـهُ » ، و « زَيْـدًا يَغْفِرُ اللّـهُ لـهُ » ، و « أَزَيْدًا ضَرَبْتَـهُ ؟ »(١) .

ومن الاستفهامِ ما يكونُ فـيه الرفعُ أجودَ مِن النَّصبِ ، وهو الذي بالأسماءِ ؛ نحو : أيُّـهم ضربتَـه ؟ » ؛ لأنَّ الموضعَ للابتـداءِ كـ « زيدٌ ضربتَـه » . وكذلكَ إذا فصلتَ ما بينَ الاستفهامِ والاسمِ الذي يجوزُ فيه الرفـعُ والنَّصبُ باسمٍ آخرَ؛ نحو « أأنتَ(٢) زيدٌ ضربتَـهُ ؟ » ، سيبويه يضعفُ فيهِ النَّصبَ(٣) ، والأخفشُ يقدِّمُـه على الرفعِ(٣) ، والقولُ قولُ سيبويهِ ـ رحمه اللّـه ـ ولبيانه موضعٌ غيرُ هذا .

وموضعٌ آخرُ لا يجوزُ فيهِ النَّصبُ وهو إذا تقـدَّمَ الاسمُ وتأخَّرَ الاستفـهامُ ، وقدْ ذكرتُـهُ بعد(٤) .

وإنما كـانَ النَّصبُ فـيمـا ذكـرنا أحـسنَ وأكثـرَ لطلبِـهـا الفـعلَ وبُعـدها من الابتداءِ، وكلُّ مـا جازَ فيمـا تقدَّمَ يجوزُ فيـها ، من اشتـغالِ الفعلِ بضميرِ الأوّلِ ، وبضميرِ السَّببِ ، وإنْ تعدّى الفعـلُ بنفسـه ، أو بحرفِ الجرِّ ، وذلكَ قولُهـم : « زَيْـدًا أكْرِمْـهُ ، وأكْرِمْ أخَـاهُ ، واشْـتَرِ لَهُ ثَوْبًا ولأخيـه ، وعَمْرًا أمرُرْ بأخيـه » .

وأمَّـا حروفُ العرضِ ، والتحـضيضِ ، والدُّعـاءِ إذا تقدَّمتْ على الأسـماءِ فلا يجوزُ فيـما بعدَها الابتداءُ ؛ فما انتصـبَ بعدها فبإضمارِ فعلٍ يفسّرُه ما بعدَه ؛

(١) في الأصل : « أضربته » ولا معنى لتكرير الاستفهام .

(٢) في الأصل : « أنت » بألف واحدة .

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٤ ، ١٠٥ ، وإصلاح الخلل ١٢٩ ، ١٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ ، وشرح الكافية ١/٤٥٩ ، والهمع ٥/١٥٥ .

(٤) انظر ص ٤١٠ .

نحو : « إنْ زيدًا تضربْـهُ يضربْكَ »(١) ، و « هلاَّ زيدًا تضربه» وما ارتفع(٢) فبإضـمارِ بفعلٍ أيضًا على المفعولِ الذي لَـمْ يُسمَّ فاعلُـه ؛ نحو : «إنْ زيدٌ تكرمْـهُ / يُكرمْكَ » ، تقديرُ الأوّلِ : « إنْ تضربْ زيدًا تضربْه يضربْك » ، [٤٢] وتقديرُ الثاني : « إنْ يُكرمْ زيدٌ(٣) تكرمْـه يكرمْكَ » ، والنَّصبُ أجودُ وهو الكثيرُ ، ومنهُ قولُـه :

إذا ابْنَ أبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِـهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصلَيْكِ جازرُ(٤)

يروى برفعِ « الابن وبلال » ونصبهما(٥) ، على تقديرِ : إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى ، وإذا بلغتِ ابنَ أبي موسى .

واتكل أبو القـاسمِ في بيانِ هذا الفـصلِ على المعلّمِ ؛ لأنّـه اختـصرَ على عادتـه .

وأمَّـا النَّصبُ لاعـتـدالِ الكلامِ فهـو بعـدَ الجـملةِ الفعـليةِ ، نحـو : «ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا أكْرَمْتُـهُ، ومَرَرْتُ بـه وأخَاهُ لقيتُـه»، وكذلكَ : «قَامَ زَيْدٌ ، و مُحَمَّدًا كرَّمْتُـه » (٦) لـمَّا تقدَّم الفعلُ وكانـت الجملةُ فعليةً قَبُحَ

---

(١) في الأصل : « إن زيدًا (إن) تضربه يضربك » بزيادة « إن » الثانية .

(٢) في الأصل : « وما انتصبَ » وانظر البسيط ٢/٦٣٧ .

(٣) في الأصل : « إنْ تكرم زيدًا » . والصواب مـا أثبت لأنّـه تقدير للمرفوع على المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ..

(٤) البيت لذي الرُّمّـة ، وهو في ديوانه ٢٥٣ ، وانظر الكتـاب ١/٨٢ ، والمقـتـضب ٢/٧٤ ، والخـصائص ٢/٣٨٠ ، والتبـصرة ١/٣٣٣ ، والنكت للشنتـمري ١/٢١٧ ، وأمـالي ابن الشـجري ١/٤٩ ، وشرح المفصّل ٢/٣٠ ، ٤/٩٦ ، والمغني ١/٢٩٨ ، وشرح شـواهده للسيوطي ٢/٦٦٠ ، والخزانة ٣/٣٢ ، ٣٧ .

(٥) انظر الخزانة ٣/٣٢ .

(٦) الأكثر : « محمدًا أكرمته » - بالهمزة - وقد آثرت المحافظة على الرسم . ولا يمكن أن تكون « محمدٌ أكرمته » لأنه صرح بقبح الرفع إذا عطفت جملة اسمية على فعلية .

الرَّفعُ بالابتداء في الجملةِ الثانيةِ ؛ لحملِ جملة اسميّةٍ على فعليةٍ ، فإذا انتصبَ كانت[1] الجملةُ فعليّةً فوافقتِ الأولى واعتدلَ الكلامُ ، والرَّفعُ مع ذلكَ جائزٌ .

وأمَّا استواءُ الرفعِ والنَّصبِ فأن يتقدّمَ المبتدأ ، وخبرُه فعلٌ ؛ نحو : « زيدٌ ضربتُه » ، وقد صارت الجملةُ محتويةً على جملتين ؛ الأولى: اسميةٌ ؛ وهيَ المبتدأ والخبرُ ، والثانيةُ : فعليةٌ ؛ وهوَ الخبرُ ، وتُسمى كبرى وصغرى ، فإنْ راعيتَ الكبرى وحملتَ عليها رفعتَ فقلتَ : « زَيْدٌ أكْرَمْتُهُ ، وعمروٌ ضَرَبْتُه » [2] ، وإنْ حملتَ على الصغرى وراعيتَها نصبتَ فقلتَ : « زيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وعَمْرًا أكْرَمْتُه » .

وجازَ حملُ الجملةِ الآخرةِ وليس فيها ضميرٌ يرجعُ إلى « زيد » على «ضربتُه» وهوَ خبرٌ لزيد ، كما جازَ « زيدٌ ضربتُه وعمرًا » ؛ عطفتَ « عمرًا » على الهاءِ في « ضربتُه » ، ولا يحلُّ محلَّه ، وهو في الجملة أحرى ؛ لأنَّها تستقلُّ بنفسها ولَمْ تدخلْ على الأولى في حكمِها ، وإنَّما عادلتَها بها ، والعطفُ على الجملةِ الكبرى[3] . وجعلها ابنُ بابْشاذ معطوفةً على جملة الخبرِ ، وقدَّرَ ضميرًا[4] ولا دليل عليهِ من لفظٍ ولا معنى . والرفعُ عند الفارسي أقوى من النَّصبِ فيحملُها على الكبرى[5] . وما ذكرتُه الصَّوابُ ، وهوَ مرادُ سيبويهِ ـ رحمَه اللّهُ ـ في بابه[6] .

---

(١) في الأصل : « كان » .

(٢) الأَوْلَى : « زيدٌ ضربتهُ ، وعمروٌ أكرمته » لأنه بدأ بذلك .

(٣) انظر رأي ابن خروف هذا في تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ . وردّه ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٨/١ .

(٤) انظر شرحه على الجمل ٩٥/١ .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨/١ : « وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة ، وهو الذي يعضده كلام العرب » وانظر البسيط ٦٥٠/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٩١/١ . (باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل) .

وكذلكَ الرفعُ والنصبُ في النفي مستويان ؛ نحو : « ما زيدًا ضربتُه » و « ما زيدٌ ضربتُه » ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه[1] ، لأنَّ الموضعَ لا يختصُّ بالفعلِ دونَ الاسمِ .

وأمَّا الذي لا يجوزُ فيه إلاَّ الرَّفعُ ؛ فأن يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخرَ فعلٌ يرفعُ ضميرَ الأوَّلِ أوْ شيئًا من سببه مضافًا إلى ضميره أوْ يسندُ إلى مجرورٍ فيه ضميرُه ؛ نحو : « زيدٌ قامَ » و « زيدٌ قامَ أبوهُ » و « عمروٌ انطُلِقَ به ، وانطُلِقَ بأخيه » فكلٌّ هذا مرفوعٌ لفظًا أوْ نيَّةً ، فارتفعَ الأوَّلُ .

وكذلكَ إنْ تقدَّمَ الاسمُ الذي يجوزُ نصبُه في هذا الباب ، وحالَ بينَه وبينَ فعله الذي يُسندُ إليه ؛ ما لا يجوزُ أنْ يعملَ [ما] [2] بعدَه فيما قبلَه ؛ لَمْ يجز النَّصبُ ؛ وذلكَ في الاستفهامِ ، والشرطِ ، و « كَمْ » وأشباهها من الموصولاتِ والصفات ، و « ما » في النفي .

وأمَّا « ليسَ » فمنْ حيثُ كانت فعلاً جازَ أنْ ينتصبَ قبلَها[3] ويُفسِّرَ عاملاً فيه « ليس » وما بعدَها ؛ كأنَّهُ « نافيتُ زيدًا ؛ لستُ مثلَه » ؛ في قولِ مَنْ قالَ : لا يقدّمُ خبرَه[4] ، وعليه يُحملُ قولُ سيبويه[5] - رحمهُ اللّهُ - .

---

(١) جاء في الكتاب ١٤٥/١ ، ١٤٦ : « وذلك قولك : ما زيدًا ضربتُه ... » ثم يقول : « وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى ... » انتهى . كما نسب إليه الرفع ابن عصفور وأبوحيان (انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/١ ، والارتشاف ١٠٨/٣) . وما اختاره ابن خروف من التسوية بين الرفع والنصب سبقه إليه ابن الباذش. والجمهور يختارون النصب، وإليه يذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١٤١/٢، والارتشاف ١٠٨/٣ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٣) أي الاسم .

(٤) وهم جمهور الكوفيين ، وبعض البصريين . انظر ما سيأتي صفحة ٤١٨ .

(٥) وهو : « ومثل ذلك أعبدَ اللّه كنتَ مثلَه ، لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله أزيدًا لست مثله ، لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك أزيدًا لقيت أخاه . وهو قول الخليل » الكتاب ١٠٢/١ . وانظر النكت ٢٣٢/١ .

وأمّا سائرُ حروفِ النفي فيجوزُ النَّصبُ مع التقديمِ كما يجوزُ مع التأخيرِ ؛ نحو : « زَيْدًا لَمْ أضْرِبْهُ ولا أضْرِبُه » / والتقديرُ مع « لا » ضعيفٌ . [٤٣]

والذي لا يجوزُ فيه النصبُ ؛ نحو : « زيدٌ هلْ رأيتَهُ ؟ » ، و « زيدٌ كم ضربةً ضربتَهُ ؟ » ، و « زيدٌ إن تكرمْهُ يكرمْكَ » .

وذِكْرُه [الجزاءَ](١) مع الأمرِ والنّهي(٢) فاسدٌ ؛ لكونِ الاسم بعدَه في حالِ نصبِه ورفعِه لإضمارٍ بفعلٍ . وقد بُيّن(٣) .

وقولُه :

(أصْبَحْتُ لاَ أحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ
أمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا
والذِّئْبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا)(٤)

هما للرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيِّ(٥) ، وسيأتي خبرُه. والبيتُ الأوّلُ كلُّه فعليّةٌ. و « وحدي » منصوبٌ على المصدرِ في موضعِ الحالِ ، تقديرُه :

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر الجمل ٣٩ .

(٣) انظر ص ٤٠٧ .

(٤) الجمل ٤٠ . وهما في الكتاب ٩٠/١ ، والنوادر ، ٤٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، والحلل ٣٧ ، والفصول والجمل ورقة ٧٦ ، والرد على النحاة ١٠٧ ، والخزانة ٣٨٤/٧ .

(٥) وهو شاعر جاهليّ ، وقيل من المخضرمين ، وهو من المعمرين . انظر ترجمته في الحلل ٣٧ ، والخزانة ٣٨٣/٧ . وسيأتي خبره صفحة ١٠٠١ من هذا الشرح .

منفردًا . وجوابُ الشـرطِ الأوَّلِ والثانـي محذوفـانِ لدلالـةِ ما قبلُ عليهمـا . و « الذئبَ » منصوبٌ بإضمار فعلٍ لتقدمِ الجملِ الفعليةِ . ويُروى: « أنْ يَقرًا »(١) ـ بفتحِ الهمزةِ ، والياءِ المفتوحةِ ، والقافِ المكسـورةِ ـ من « الوقـارِ » . والمعنى : « أنْ يسكنَ » فـ « أنْ » مع الـفعلِ بتـأويلِ المصـدرِ بدلٌ من « رأسِ البـعيـرِ » بدلُ اشتمالٍ . و « البعيرُ » يقعُ للذكرِ والأنثى(٢) تقولُ : « هذه بعيرٌ يا فتى » .

ولـمَّا تعـدَّى [« أعدَّ »](٣) إلى ضميـرِ « الظالمينَ » (٤) بحـرفِ جرٍّ قُدِّرَ لـ «الظالمينَ »(٥) فعلٌ متعدٌّ بنفسه بالمعنى وهو : « يعـذِّبُ » أوْ « عذَّبَ » ، وهوَ قطعٌ على مَنْ ماتَ منهم كافرًا . ومنهُ :

* وَتَيْـمَاءَ لَـمْ يَتْـرُكْ بِهَـا جِذْعَ نَخْلَـةٍ *(٦) .

تقديـرُه : « هدَّمَ تيماءَ ، و خـرَّب تيمـاءَ » بمعنى : « لمْ يتركْ » لأنَّـهُ تعدّى بالحرفِ لضميرِها .

---

(١) انظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٧٧ .

(٢) في اللسان « بعر » ٧١/٤ : « البعير : الجملُ البازل ، وقيل : الجَـذَعُ ، وقد يكون للأنثى، حكي عن بعض العرب : شربت من لبن بعيري وصرعتني بعيري أي نـاقتي » . وانظر أدب الكاتب ٣١٦ ، والبلغة ٧٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الأصل : « الفاعلين » .

(٥) يشير إلى الآية التي أوردها الزجاجيّ في الجمل ٤٠ ، وهيَ قولُه تعالى :
﴿ يدخل من يشـاء في رحمته ، والظالمين أعد لهم عذاباً أليما ﴾ الإنسان: ٣١/٧٦ .

(٦) صدر بيت من معلقة امرىء القيس في وصف السيل ، وعجزه :
* ولا أُطُمـًا إلاَّ مَشيدًا بجَنْدَلِ *
وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الانباري ١٠٥ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٩٦/١ .

واكتفى بالآيةِ عنْ أنْ يقدِّمَ منْ المسائلِ ما يشبهُها ، وردٌّ مثلِ هذا عليهِ لامعنى له(١) .

وردَّ عليه أيضًا ابنُ بابشاذ الأمرَ وقسَّمَه إلى ثلاثة أقسامٍ ، فقالَ : الأمرُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : قسمٌ يختارُ فيه الرَّفعَ ، وهوَ كلُّ أمرٍ يُرادُ بهِ العمومُ ، كقولِه تعالى :

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ ﴾ (٢)
﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾(٣)

فهذا القسمُ يُختارُ فيهِ الرفعُ لِمَا دَخلهُ مِن العمومِ والإبهامِ . وقسمٌ يُختارُ فيهِ النصبُ ، وهوَ كلُّ أمرٍ يرادُ بهِ الخصوصُ ، نحو : « زيدًا اضربْهُ». وقسمٌ لايجوزُ فيه إلاَّ الرفعُ ؛ وهوَ كلُّ أمرٍ كانَ بأسماءِ الأفعالِ ؛ نحو : « زيدٌ دراكِه » ؛ لأنَّ هذا النوعَ لا يعملُ فيه ما بعدَه(٤) . قلتُ : أمَّا الأوَّلُ ففاسدٌ ؛ لأنَّكَ تقولُ : « كلُّ رَجُلٍ يأتيني فاضْرِبْهُ » ، و « كُلَّ مَنْ يأتيني فأكْرِمْه » ، ولا خلافَ بينَ الجماعةِ أنَّ النصبَ فيه هوَ المختارُ ، وقد اجتمعَ فيه معنى الشرطِ والعمومِ والإبهامِ ، ونصَّ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ على أنَّ النَّصبَ فيما ذُكرَ أحسنُ من الرَّفعِ وأقوى (٥) .

---

(١) ردّه عليه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .

(٢) المائدة : ٣٨/٥ .

(٣) النساء : ١٦/٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٣/١ ، ٩٤ . وفي غاية الأمل ٢٠٣/١ : « وهذا الذي قاله مبني على أنه لا يفسّر إلاّ ما يعمل ، وهي قاعدة غير مسلمة » .

(٥) جاء في الكتاب في (باب الأمر والنهي ١٣٧/١ - ١٤٤) أنه يختار فيهما النصب ، ثم أورد الآيتين السابقتين بقراءة النصب ، وقال : « وهو في العربية [أي النصب] على ما ذكرت لك من القوّة . ولكن أبت العامّة إلاّ القراءة بالرفع » ١٤٤/١ .

وذكر بعضهم أنه يختار الرفع . انظر البسيط ٥٧١/١ ، ٥٧٦ ، وتقييد ابن لب ٣٦١/٢ .

والرَّفعُ في الآياتِ دليلٌ على الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ . وأمَّا أسماءُ الأفعالِ فمَنْ أعملَها فيما قبلَها أجازَ النَّصبَ[1]. وهو لَمْ يُجزْ عملَها فيما قبلَها كسيبويهِ[2] وإنما تفسرُ عاملاً . وقد حملَ عليه :

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[3]

- في أحدِ وجهيهِ[4] - وقالوا : « زَيْدٌ عليك » .

وقدْ حَملوا عليه قولَــه :

* يَاأَيُّهَا الـمَائِحُ دَلْـوِي دُونَكَـا *[5] .

- في أحدِ وجهيـهِ[6] - ، فـ « دلوي » منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه « دونك» وتقـديرُه : دونك دلوي دونكه ، فقـد تعدّى لضـميـر « الدلو » ، ونُصبَ « الدلْو » متقدمًا بفعلٍ مضمرٍ . والنهيُ عنده كالأمرِ فيما ذكرَ[7].

---

(١) وهـو الكسـائي وجماعة من الكوفيين . انظر الانصـاف (م٢٧) ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١٠٤/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٤/١ .

(٣) النساء ٢٤/٤ .

(٤) الأول نصب (كتاب) على أنه مفعول مطلق ، والثاني : نصبه على أنه مفعول به . ويجوز فيـه الرفع . انظر الكتاب ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، ومعـاني القـرآن للفراء ٢٦٠/١ ، وإعـراب القـرآن للنحاس ٤٤٥/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ .

(٥) لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . ونـسب لجارية من مازن . وهو في معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ ، والإنصـاف ٢٢٨/١ ، وشرح المفـصل ١١٧/١ ، وشـرح الجمل لابن عـصفـور ٢٨٧/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ ، والمغني ٦٧٤/٢ ، والخزانة ٢٠٠/٦ .

(٦) أحدهما : ما ذكر. والآخر: على أن (دلوي) مفعول به مقدم لدونك . ويجوز فيه الرفع على الابتداء . وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٤/١ .

بَابُ « كانَ » وأخواتِـهـا (١)

لا معنى لتسميةِ هذه الأفعالِ حروفًا ، إذ هيَ أفعالٌ حقيقيةٌ ، فأحكامُها أحكامُ الأفعالِ في كُلِّ شيءٍ / إلاَّ أنَّها لاتؤكَّدُ في مصادرِها ؛ [٤٤] لأنَّها لا فائدةَ في ذلكَ ، وهيَ مأخوذةٌ من أحداثِها ، بدليلِ أنَّ أخْواتِها تُستعملُ استعمالَها في الرفعِ والنَّصبِ بها ؛ تقولُ : « أعْجَبَني كَوْنُ زَيْدٍ عَالِمًا، و[كَوْنُ](٢) الخَالِقِ يَخْلُقُ مُسْتَحِيلاً » ، إلاَّ « لَيسَ » فإنَّها غيرُ متصرفةٍ ، لا يُستعملُ منها غيرُ لفظِها ، لكونِها مجرَّدةً للنفي ، كـ « ما » ، شُبهتْ بها ، فإنْ كانَ أُطلقَ عليها حروفًا كما يُطلقُ سيبويه - رحمهُ اللّهُ - على كلِّ كلمةٍ حرفًا ، فذلكَ جائزٌ لغةً لا اصطلاحًا .

وهذهِ الأفعالُ مِنْ نواسخِ الابتداءِ والخبرِ ، وليست محصورةً ، وجمعَ النحويونَ منها ثلاثةَ عشرَ فعلاً (٣) [سوى] (٤) أفعالِ المقاربة [...](٥) . ومنها قولُهم: «مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ؟ »(٦) ، أي: ما صارَت ؟ ، و « ما » استفهامٌ في موضعِ نصبٍ على خبرِ « جاءتْ » . وبعضُهم

---

(١) الجمل ٤١ . وفيه : « باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار » وقد تعقب النحاة الزجاجي في هذه التسمية . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٤ ، وغاية الأمل ٢٠٩/١ ، والبسيط ٦٦١/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣١١/٢ ، وتقييد ابن لب ٤٩٢/٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الإيضاح للفارسي ١٣٤/١ ، واللمع ٨٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١٧/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو من أقوال العرب ، وأوّل من تكلّم به الخوارج لابن عبّاس - رضي الله عنه - حين أرسله عليّ - رضي الله عنه إليهم ، انظر شرح المفصّل ٩١/٧ ، والهمع ٧٠/١ . وقد رواه سيبويه بالرفع عن يونس عن رؤبة . انظر الكتاب ٥١/١ . وانظر البسيط ٦٦٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣١٢/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

ينصبُ « الحاجةَ » ويؤنثُ على المعنى؛ لأنَّ « ما » هيَ « الحاجةُ » ، وهيَ مبتدأةٌ ، و « حاجتَكَ » خبرُ « جاءَتْ » .

وقالوا : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ »(١) بمعنى «صارتْ »، ولا يتعديان هذا الموضعَ فلا يكونُ « جاءَ » و « قعدَ » كـ « كان » في كلِّ موْضعٍ . وأمَّا « عادَ » ، و « غدا » ، و « راحَ » فلا تُستعملُ استعمالَ « كانَ » ، وإنْ انتصبَ مابعدها فعلى الحالِ(٢)، وتَعديها بحرفِ جرٍ ـ نحو: « عادَ إلى كذا » ، و « عادَ إليه » ، و « راحَ إلى المسجدِ » - يَدُلُّ على ذلكَ .

وأمَّا « آضَ » فلا سبيلَ إلى النصبِ بعدَها (٣) ، وإنما يقالُ : « آضَ إلى كذا » أيْ : رجعَ إليه (٤) .

ونقصَ أبو القاسمِ مِن الثلاثةَ عشرَ « دامَ »(٥) ، و « ما » فيها مصدريةٌ موصولةٌ ، تفتقرُ إلى كلامٍ تتعلقُ به ، ولا تكونُ إلاَّ للحالِ نحوَ ما تقدَّمَ ، أيْ «يدومُ » ، ولا يتقدمُ خبرُها عليْهَا ؛ لأنَّها في الصلةِ .

---

(١) حكاه ابن الأعرابي كما في التهذيب ٢٠١/١ ، واللسان « قعد » ٣٦٣/٣ . وانظر شرح المفصل ٩١/٧ ، والبسيط ٦٦٩/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٢) وهو مذهب الجمهور ، وألحقها بأفعال هذا الباب جماعة منهم الزمخشري ، والجُزُوليّ ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، والمقدمة الجُزُولية ١٠٤ ، وغاية الأمل ٢١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، ٧٣ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٣) أجازه ابن مالك وغيره من النحويين . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٤) في اللسان (« أيض » ١١٦/٧) عن الليث : « الأَيْضُ : صيرورةُ الشيء شيئًا غيره . وآض كذا أي صارَ . يقالُ : آض سوادُ شعره بياضًا » .

(٥) ذكر محقق الجمل أنها ساقطة من النسخة (م) (المطبوعة السابقة) انظر الجمل ٤١ . وأثبتها أكثر شراح الجمل . انظر إصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح ابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ .

ومعاني هذه الأفعالِ مختلفةٌ . وليست « كانَ » و « يكونُ » لمجردِ الزمان (١) بدليلِ قولِهم : « زَيْدٌ كَانَ أخَاكَ » ولا دلالـةَ فيها على زمان ؛ وكذلك « كَوْنُ زَيْد أخَاكَ أوْ مُنْطَلِقـاً » جِنسٌ لا دلالةَ فيـهِ على زمانٍ أيضـاً . وتقع للدوامِ بلفظِ الماضي ، نحو :

﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٢).

وقد يدخلُها معنى « صارَ » في نحوِ قولِهم :

* ... ... كَانَتْ فِرَاخـاً بيُوضُـهَا * (٣)

وكلُّ ما كانَ مبتدأً ، يكونُ اسمَ هذه الأفعالِ ، وكذلكَ كلُّ ما كانَ خبرًا لهُ مما يدخلُه الصدقُ والكذبُ يكونُ خبرَها ما لمْ يمنعْ منهُ مانعٌ من استفهامٍ أوْ غيرِه .

---

(١) أي أنها قد تدل على الحدث . ويوافقه أبو عبدالله بن أبي غالب ، وابن عصفور . ومنع دلالتها على الحدث جماعة منهم المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن بابشاذ ، والجرجاني ، وابن برهان ، وابن أبي الربيع .

وقد عرض ابن لب كلا المذهبين واحتجاج كل منهما بالتفصيل . انظر تقييده على الجمل ٥٧٥/٢ – ٥٨١ . وانظر المقتضب ٩٧/٣ ، والأصول ٨٢/١ ، والإيضاح ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٥/١ ، والمقتصد ٣٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ ، والبسيط ٦٦٤/٢ ، والهمع ٧٤/٢ .

(٢) النساء ٩٦/٤ ، ١٠٠ ، ١٥٢ . والفرقان ٧٠/٢٥ ، والأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ .

(٣) في الأصل * كانتْ لي فيها فراخاً بيوضها *

وسيأتي على الصواب صفحة ٤٣٨ .

وهو عجز بيت لابن أحمر الباهلي ، وتمام البيت :

« بتيهاء قفر والمطيّ كأنها قطا الحزن قد ... ... »

ونسبه ابن يعيش (١٠٢/٧) لابن كنزة ، ونسبه البغدادي في الخزانة (٢٠٥/٩) لابن أحمر، وهو في ديوانه ١١٩ ، والتكملة ١٥٨ ، وأسرار العربية ١٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ، وشرح الكافية ١٨٩/٤ .

ويتقدمُ الخبرُ تارةً على اسمِها وعليْها أخرى ما لمْ يمنعْ مِن ذلك مانعٌ كما منعَ في الابتداءِ[1] .

ومنعَ الفراءُ ، وغيرُه مِنْ تقديمِ خبرِ ما في أولِه حرفُ نفيٍ[2] مما هو ثابتٌ ، وهو « ما زالَ » و « ما برحَ » و « ما انفكَّ » ، و « ما فَتِيءَ » - بالكسرِ في التاءِ والفتحِ - وأجازَ ذلك الأخفش[3]، لكونِ الكلامِ موجبًا - وهو الصوابُ - .

وإذا كانَ الخبرُ استفهامًا أوْ شرطًا لزمَ التقديمُ .

وفي خبرِ «ليسَ» خلافٌ [4]،والذي يُتأوّل عليهِ قولُ سيبويهِ - رحمه اللّه - أنَّه لا يتقدمُ لعدمِ تصرفِها وشبهِها بالحرفِ ، ولا دليلَ في إجازته « أزَيْدًا[5]

---

(١) أجاز البصريون تقدم خبرها على اسمها ، ومنعه الكوفيون مطلقًا أما تقدم أخبارها عليها ففيه تفصيل . انظر الإنصاف (م ٩) ٦٩/١ ، وتقييد ابن لب ٥٤٣/٢ وما بعدها ، والهمع ٨٧/٢ ومابعدها .

(٢) موافقًا للبصريين . وأجازه الأخفش - كما ذكر ابن خروف - وابن كيسان ، وكثير من الكوفيين ، ووافقهم ابن خروف . انظر الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح المفصّل ١١٣/٧ ، والبسيط ٦٧٤/٢ ، وتقييد ابن لب ٥٥١/٢ ، والهمع ٨٨/٢ ، وابن كيسان النحوي (للدكتور محمد البنا) ١٨١ وما بعدها .

(٣) انظر هامش رقم (٢) السابق في هذه الصفحة .

(٤) أجاز تقديم خبر ليس عليها الأخفش - كما في الحلبيات - والفراء ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن برهان ، والزمخشري ، وابن عصفور . ومنعه المبرد - كما في الحلبيات ، والإنصاف ، والبسيط - وابن السراج ، والجرجاني ، وأبو البركات الأنباري، وابن مالك . ونسب الجواز للبصريين ، والمنع للكوفيين - وفيه نظر - واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب إليه المنع ، كما نسب إليه الجواز . ونسب السيوطي المنع للفارسي ، والمشهور عنه الجواز - كما في الإيضاح ، والحلبيات .
انظر الأصول ٨٩/١ ، ٩٠ ، والإيضاح ١٣٨/١ ، والحلبيات ٢٨٠، والمقتصد ٤٠٨/١ ، والإنصاف (م ١٨) ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح الكافية ٢٠٤/٤ ، والبسيط ٦٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ ، وتقييد ابن لب ٥٥١/٢ ومابعدها ، والهمع ٨٨/٢ .

(٥) في الأصل : « ان زيدًا » .

لَسْـتَ مثلَـه »(١)؛ لأنّـه يفسرُ ما لايعملُ فيه (٢) ؛ نحو: « زَيْدًا عَلَيْـكَ »، و « زَيْدًا ضَرْبًا » ؛ ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ (٣). وبابُـها النفي لما في الحال . وقدْ تكونُ آخرة (٤) .

وقولُه : (واعلمْ أنَّ كُلَّ شيءٍ كَانَ خَبَـرًا للمبتدأ ، فإنَّـه يَكُونُ خَبَـرَ هذهِ الحُروفِ ، مِن فـعلٍ ومـا اتصلَ بـه ، وظرفٍ وجملـةٍ) (٥) .

[٤٥] فيهِ تسامحٌ من وجهينِ ؛ أحـدُهما : أنّـه لمْ يسمِ الفعلَ وما اتصلَ / به جملةً ، كمـا سمى المبتدأَ والخبرَ ، وقد سَمّـاهُ جملةً في غيرِ موضعٍ ، والجـملُ عندَه وعندَ المحـقـقينَ : الفعلُ ومعـمولاتُـه ، والمبتدأُ وخـبرُه ، ومأأشبَـهَ ذلكَ . وأمَّـا الظروفُ والمجروراتُ فليـستْ مِن قبـيلِ الجملِ وإنْ عملتْ ؛ لأنَّـها اسمٌ(٦) مبنيّـةٌ على غيرِها ، مفتـقرةٌ إلى عاملٍ فيها ، وليسَ فيهِ تعقيبٌ عليه (٧) .

---

(١) انظر الكتاب ١٠٢/١ . وانظر غاية الأمل ٢١٨/١ .

(٢) ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ٢١٨/١) أنّ المتأخرين زعموا أن من مذهبه [أي سيبويه] أن يفسر ما لا يعمل . وذكر الأمثلة التي في النص ، قال : « وهذه كلها مواضع اختلاف واضطراب ، فلا تقوم بها حجة ، لاحتمال أن يكون المجرور فيها بيانًا لا موضع له من الإعراب ، أو معمولاً للعامل الظاهر ، أو لعامل يفسره الظاهر ، واللّه أعلم » .

(٣) يوسف ٢٠/١٢ .

(٤) هكذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه .

(٥) الجمل ٤٢ . وفيه : « ... من فعل وما اتصل به من فاعل ومفعول ... » .

(٦) كذا في الأصل . والمشهور : « أسماء » .

(٧) انظر إصلاح الخلل ١٤٥ . فقد تعقبه بنحو ما ذكر ابن خروف في الوجهين .

والوجهُ الثاني : أنَّ كلَّ ما كانَ خبرَ المبتدأ يكونُ خبرَ هذهِ الحروفِ ، فأطلقَ القولَ وينقصُهُ : « إلا ما منعَ منه مانعٌ من جهةِ المعنى » ، كالاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي(١) ونحوِها مما يُفسدُ المعنى . ولَمْ يَجْهلْه ، ولكنّه اتكلَ فيهِ على بيانِ المُطرِّقِ(٢) ، ولمْ يقصدِ الاستيعابَ فيلزم ذلكَ .

وإذا قلتَ : « كانَ في الدارِ زيدٌ قائمًا » (٣) جازَ فيهِ وجهانِ ، أحدُهما : أنْ يكونَ المجرورُ الخبرَ ، و « قائمًا » حالٌ مِن « زيدٍ » ، والعاملُ « كانَ » ، أوْ من المضمرِ في الخبرِ ، أعني الجارَّ والمجرورَ ، وعلى مذهبِ النحويينَ فالعاملُ الاستقرارُ ، ويجوزُ تقديمُه على « زيدٍ » ، ولا يجوزُ تقديمُه على المجرورِ ؛ لأنَّ الحالَ لا يتقدمُ على العاملِ إذا كانَ معنىً ، وإذا كانَ مِن « زيد» والعاملُ « كانَ » تقدمتْ وتأخرتْ .

والوجه الثاني : أنْ يكونَ الخبرُ « قائمًا » والمجرورُ متعلقٌ بهِ ، فالأحسنُ تأخيرُه عن الخبرِ ، لكونه لمعنىً .

وفيهِ وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَا خبريْنِ(٤) لـ « كانَ » كما كانا خبرينِ للمبتدأ ـ وهو الصوابُ ـ .

وإذا قلتَ : « كانَ زيدٌ قائمًا أبوهُ » كانَ النصبُ أحسنَ مِن الرفعِ ؛ لأنَّ « كانَ » تطلبُه بتقدمِها . ويجوزُ رفعُه على وجهينِ ؛ أحدُهما : الرفعُ على خبرِ

---

(١) انظر النصَّ مع بعض التغيير في غاية الأمل ٢١٨/١ .

(٢) المُطرِّق : المُعبِّد : وهو المدرِّس والأستاذ .

(٣) الجمل ٤٣ .

(٤) . أي « في الدار » ، و « قائمًا » في المثال السابق . وأجاز ذلك الخليل - كما في شرح ابن بابشاذ - وابن جني ومنعه ابن درستويه - كما في إصلاح الخلل ١٤٩ ، وغاية الأمل ٢٢٠/١ . وانظر الخصائص ١٥٨/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، ٩٩ ، والبسيط ٦٨٩/٢ .

« الأب » ، ويثنّى ويُجمعُ كما ذكرَ . الثاني : على الابتداءِ ، و « الأبُ » فاعلٌ بـه ، ويسـدُّ مسدَّ الخبـرِ ، والجملةُ خبرُ « كـانَ » - على مـذهب الأخفشِ - (١) ولايثنّى ولا يُجمعُ لأنَّـه كـالفعلِ المقـدَّمِ على فـاعلِـه ، إلاَّ في قـولِ مَنْ قـالَ : «أكلوني البراغيث » ، ومِن الدليل على تركِ تثنيتِـه وجمعِـه قـولُهـم : « أقـائمٌ أخواكَ ؟ » ، وقولُـه :

(فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا) (٢)

البيتُ لعبْدةَ بنِ الطبيـبِ ، واسمُ الطبيبِ : عَـبْدَةُ(٣) بنُ عمـرٍو . و «عبْدةُ» ساكنُ الباءِ . وليـسَ في الأسماءِ «عَبَدةُ» بتحريكِ الباءِ إلاَّ «علقمةَ بنَ عـبَدةَ»(٤) . وابنُ الطـبيـبِ مخضرمٌ لحـقَ الجـاهليّةَ والإسلامَ فـأسلمَ(٥) . والبيتُ من قطعـةٍ

(١) مذهبه هو عمل اسم الفاعل غير معتمد . انظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ ، شرح اللمحة البدرية ٩٠/٢ .

(٢) الجمل ٤٤ . وهو في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والأصول ٥١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٧٥/١ ، والحلل ٤٣ ، والفصول والجمل ٧٨ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ ، والبسيط ٦٩٨/٢ ، والخزانة ٢٠٤/٥ .

(٣) كذا في الأصل . والصواب : اسمه يزيد بن عمرو بن وعْله بن أنس بن عبدالله . انظرالفصول والجمل ٧٨ ، والأغاني ١٦٣/١٨ ، والإصابة ١١٢/٥ ، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

(٤) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس ، من بني تميم ، يلقب بالفحل . وهو شاعر جاهلي ، معاصر لامرىء القيس . انظر طبقات الشعراء ١٣٩/١ ، والشعر والشعراء ٢١٨/١ ، والخزانة ٢٨٢/٣ .

(٥) هو عبْدة بن يزيد (الطبيب) بن عمرو ، من تميم : شاعر ، فحل ، شجاع ، من لصوص الرباب . انظر الشعر والشعراء ٧٢٧/٢، والأغاني ١٦٣/١٨، والإصابة ١١٢/٥، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

يَرثي بهَا قيسَ بنَ عاصمِ المِنقَريّ[1] . و وَفَدَ قيس[2] على النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - ، فقالَ فيه: «هذا سيدُ أهلِ الوَبَرِ»، واستعملَهُ على بعض الأعمال [3] .

وحكى صاحبُ الأغاني[4] أنّ عبْدَة كانَ بينَه وبينَ قيسٍ لحاءٌ[5] فهَجَرَهُ قيسٌ ، ثم تحمّلَ عبْدةُ دماءً في قومه فخرجَ إلى أحياءِ العربِ يسألُ ما يَحملُ ، فجمَعَ إبلاً، فسألَ قيسٌ عَنْ شأنه فأُخبرَ ، فساقَ إليه الديةَ كاملةً من مالِه وقالَ : « قولوا لَهُ : ينتفعُ بما صارَ إليه ، ويدفعُ هذه بما تَحمَّلَ » ، فقالَ عبْدةُ : « لولا أنْ يكونَ صُلحي إياهُ بعَقِبِ هذا الفعلِ [عارًا][6] عليّ لصالحتهُ ، ولكنّي أعودُ فأصالحه » ، ومضى بالإبلِ ، ثُمَّ عادَ فوجَدَه ميّتًا ، فوقفَ على قبره[7] فقالَ :

عَلَيْكَ سَلَامُ اللّهِ قَيْسَ بنَ عَاصِمٍ ... وَرَحْمَتُهُ ما شَاءَ أنْ يَتَرَحَّمَا[8]

الأبيات التي فيها :

* فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ [9] *

---

(1) هو قيس بن عاصم بن سنان المنقري السعديّ التميميّ ، من أمراء العرب وساداتهم . كان حكيمًا ، عاقلاً ، شجاعًا ، شاعرًا . انظر الأغاني ١٤٣/١٢ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١ ، والإصابة ٤٨٣/٥ .

(2) في الأصل : « ابن قيس » .

(3) انظر الأغاني ١٤٥/١٢ ، والفصول والجمل ٧٨ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١ ، والاصابة ٤٨٣/٥.

(4) هو أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، من أئمة الأدب . من أشهر مؤلفاته كتاب الأغاني . توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة . انظر انباه الرواة ٢٥١/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٠٧/٣ .

(5) اللحاء : الشتم والمنازعة . انظر اللسان « لحا » ٢٤٢/١٥ .

(6) إضافة يلتئم بها الكلام . وانظر الفصول والجمل ٧٩ ، والخزانة ١٤٨/١٢ .

(7) انظر القصة في الأغاني ١٤٨/١٢ ، والفصول والجمل ٧٨ ، ٧٩ .

(8) البيت في الشعر والشعراء ٧٢٨/٢ ، والأغاني ١٤٨/١٢ ، والحلل ٤٤ ، والفصول والجمل ٧٩ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١ .

(9) سبق تخريجه ص ٤٢١ .

والهُلْكُ : الموتُ ، يُقالُ : هَلَكَ يهلِك هُلْكًا وهَلاكًا ، ومعنى البيتِ كمعنى بيت امرىءِ القيسِ :

فَلَوْ أنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً ... وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أنْفُسَا (١)

وقالت امرأةٌ من العرب :

ولَكِنَّ الرَّزِيَّةَ فَقْدَ حُرٍّ ... يَمُوتُ بموتِهِ / بَشَرٌ كَثِيرُ (٢) [٤٦]

[يقول : إنّه كان عزًا للعشيرةِ ، ومأوىً للأضيافِ والمساكين ؛ فكأنّهم هَلَكوا بهَلاكِهِ ، وضَربَ بهدمِ البنيانِ مثلاً لذلك. وشاهده :](٣) رفعُ « هُلك واحدٍ » ونصبُه ؛ فمن نصبَ أبدلَ « هُلْكَهُ » من « قيس » بدلَ اشتمالٍ ، و «هلكَ واحدٍ » الخبرُ . ومن رفعَ جعلَ « هلكَه » مبتدأً ، و « هلكُ واحد » خبرُه ، والجملةُ خبرُ كان ، وهذا [لا يصلح أن] (٤) يكونَ إلا في بدلِ الاشتمالِ ، وبدلِ البعضِ من الكلِّ .

وقوله : (وَإذا تَقدَّمَ اسْمُ « كانَ » عليْها رُفِعَ بالابتداءِ)(٥) فيه تسامحٌ ، [والوجه](٤) أنْ يقولَ : « وإذا كانَ الاسمُ الذي تدخلُ عليه « كان »

---

(١) البيت في ديوانه ١٠٧ وشرح القصائد التسع لابن الأنباري ٤٢٣، والفصول والجمل ٧٩ .

(٢) البيت في الفصول والجمل ٧٩ ، وسمط اللآلىء ٦٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/٣ ، وقبله :

لَعَمْرُكَ ما الرزيةُ فقدُ مالٍ ... ولا شاةٌ تموتُ ولا بعيرُ

(٣) ما بين المركنين تكملة من الهامش ، وهي غير واضحة في الأصل ، وفي نهايتها : « صحح من الأم » ، فاستعنت لقراءتها بالفصول والجمل ٧٩ إذ إن ابن خروف قد تأثر به كثيرًا في شرح الأبيات .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) الجمل ٤٤ . وقد تعقبه النحاة في ذلك . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٠/١ ، وإصلاح الخلل ١٥٠ ، والبسيط ٦٩٩/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٢٣/٢ .

متقدمًا عليها » ، ولَـمْ يُرِدْ أنَّ الاسمَ المرفوعَ بـ « كانَ» هو الذي تقدّمَ . هذا الحكمُ ثابتٌ في كلِ اسمٍ ارتفعَ والفعلُ قبلَـه ، فمتى تقدَّمَ على الفعلِ ارتفعَ بالابتداءِ ، أوْ أُضمرَ فيه الفعلُ مما يعودُ عليهِ مايحتاجُ إليهِ مِنْ فاعلٍ أوْ مفعولٍ لَمْ يُـسمَّ فاعلُـه(١) .

وتجوزُ زيادةُ « كانَ » مع التوسطِ ، فتقولُ : « أزيدٌ كانَ قائمٌ » ، وفيها ضميرُ « زيد » أوْ ضـميرُ المعنى ، كأنَّـه قـالَ : « زيدٌ قائمٌ كـانَ ذلك » ولا يُثنَّى على هذا ولا يُجمَعُ ، ومنعَ ابنُ بابشاذ أنْ يكونَ فيـه ضميرٌ(٢) ، وهوَ قولُ ابـنِ السرّاجِ (٣)، وليسَ بشيءٍ .

وكذلكَ قولُـه : (**لا يلي كانَ وأخواتِها ما انتصبَ بغيرِها**)(٤) فيهِ عـمومٌ ؛ لأنّـهُ يليـها متـقدّمًا عليـها ، لكـنَّـهُ اتكلَ فـي البيـانِ على ما مثَّلَ بـهِ . ويـجوزُ الفصلُ بالجارِّ(٥) والمجـرورِ، والظـرفِ ، وهــذا الحكمُ أيضًــا ثابتٌ في كلِّ فـعلٍ ، فـلا يُفصَلُ بيـنَـه وبينَ مرفـوعِــه بمعـمولِ غـيرِه ، مثـالُـه : « رأى زَيْدٌ الحُمّى تَأخُذُ عَمْرًا » ؛ فلو قدّمتَ « عـمرًا » قبلَ « زيــد » لَـمْ يَجُزْ ، وكذلكَ : « جَـاءَ رَجُلٌ ضَـارِبٌ زَيْدًا » ، لو قلتَ : « جَـاءَ زَيْـدًا رَجُلٌ ضَـارِبٌ » لَـمْ يَـجُـزْ ، فهذا الحُـكْـمُ لا يختَصُّ بهذا البابِ وحدَه دونَ غيرِه .

وسواءٌ قدّمتَ الخبرَ على الاسمِ أوْ أخرتَـهُ ، فعـلاً كانَ ، أوْ اسمًــا مشتقًــا : « كَانَت زَيْدًا (٦) الحُـمّــى تَأخُذُ ، أوْ تَأخُذُ الحُـمّى » ، و« كَــانَ طَعَامَك زَيْدٌ آكلاً

---

(١) مثل : « أزيدٌ قام » ، و « أزيدٌ قُتِلَ » .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٠٠ .

(٣) انظر الأصول ١/٨٧ .

(٤) الجمل ٤٥ . وقـد تعقبه النحـاة في هذهِ العبـارة . انظر شرح الجمـل لابن بابشـاذ ١/١٠١، وإصلاح الخلل ١٥١ .

(٥) في الأصل : « بين الجار » .

(٦) في الأصل : « كان زيد » .

و كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زَيْدٌ » ؛ كلٌّ هذا لا يجوزُ بنصٍّ سيبويه (١)ـ رحمه اللّـه ـ لأنَّ العلةَ كانَ ما انتصبَ بغيرها وليسَ باسمِها ولا خبرِها (٢) ، وأجازَ ابنُ بابشاذ : «كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ »(٣) ، ولا وجهَ لهُ، فإنْ أضمرتَ للأمرِ والشأنِ جازَ ، وكانت الجملةُ خبرًا مفسرةً لهُ .

وقد تقدَّمَ في الابتداءِ أنَّ الاسمَ يكونُ المعرفةَ ، والنكرةُ الخبرَ (٤) .

وإذا كانا معرفتينِ جازَ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما المبتدأ ، والآخرُ الخبرَ ، والمعنى الذي يقصدهُ المتكلمُ مختلفٌ ؛ لأنَّ الخبرَهو المستفادُ من الجملةِ ، فإذا قلتَ : « زيدٌ أخوكَ » « فالأخوةُ » هي المجهولةُ عندَ المخاطبِ ، و « زيدٌ » معلومٌ عندَه . وإذا قلتَ : « أخوكَ زَيدٌ » فـ « زيدٌ » هو المجهولُ ، و « الأخوةُ » معلومةٌ ، فعلمَ أنّ لكَ أخًا ، ولا يعلمُ أزيدٌ أمْ غيرُه(٥) ، على هذا [لا](٦) يكونُ قولُ ابنِ بابشاذ: «كانَ زيدٌ أخاك » أحسنَ من «كانَ أخوك زيدًا »(٧)؛ لأنَّ المعنى مختلفٌ .

---

(١) أجازه الكوفيون . وعلل الفارسي المنع بوقوع فاصل أجنبيّ بين كان واسمها .
انظر الكتاب ٧٠/١ ، والإيضاح ١٤٤/١ ، والبصريات ٤٣٤/١ ، والبسيط ٧٠٥/٢ ، والأشباه والنظائر ١١٩/٣ .

(٢) كذا في الأصل . ويريد : لأن العلة هي إيلاء كان ما انتصب بغيرها وليس باسمها ولا خبرها . ولعله سهو من الناسخ .

(٣) في الأصل : « زيدًا » . وانظر شرح ابن بابشاذ ١٠١/١ .

(٤) انظر ص ٣٨٧ من هذا الشرح .

(٥) رد أبو علي الشلوبين رأي ابن خروف في اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين ، وأثبت فساده بالأدلة ، كما أثبت صحة ما قاله ابن بابشاذ . وتابعه في ذلك ابن لب الغرناطي . انظر شرح المقدمة الجزولية ٧٥٠/٢ ، وتقييد ابن لب ٥٢١/٢ وما بعدها . ونسب أبو حيان (في الارتشاف ٨٩/٢) ، والسيوطي (في الهمع ٩٣/٢) إلى ابن خروف أنه يذهب إلى التخيير . وليس كذلك ؛ بل الذي يراه هو اعتبار المعلوم والمجهول لدى المخاطب ، ووافقه ابن عصفور (انظر شرحه للجمل ٣٩٩/١) .

(٦) تكملة يستقيم بها المعنى .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٢/١ .

وكذلكَ العَلَمُ مع المبهمِ ، والمبهمُ مع الألفِ واللامِ ، والألفُ واللامُ مع المضافِ ليسَ أحدُهُمَا أحسنَ من الآخرِ لاختلافِ [المعنى][(1)]، ولو اتفقَ المعنى لكانَ ما ذَكَرَ .

ونواسخُ الابتداءِ في هذا كالمبتدأ . وكونُ الاسمِ في هذهِ الأفعالِ ، أوْ المبتدأ نكرةً والخبرِ معرفةً فاسدٌ (٢) ؛ لأنَّه عَكَسَ موضعَ الكلامِ . [ولو كان][(3)] الاسمُ جنسًا وأفادَ تنكيرُهُ ما يفيدُ تعريفُهُ جازَ ، ولا يكونُ إلاَّ في [الشعرِ][(3)] لقباحةِ اللفظِ . وأمَّا قولُ حسان (٤):

(كَأَنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ) (٥)

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) أجازه سيبويه على ضعف ؛ قال : « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام » . الكتاب ٤٨/١ ، كما أجاز : « إن قريبًا منك زيدٌ » (انظر الكتاب ١٤٢/٢) .
وروى عن الأعمش ، عن عاصم أنه قرأ : (وما كان صلاتَهم عند البيت إلاَّ مكاءٌ وتصديةٌ) الأنفال ٣٥/٨ ، بالنصب في « صلاتَهم » ، والرفع في « مكاء ، وتصدية » فقيل للأعمش : « وإن لحن عاصم تلحن أنت ؟ » السبعة ٣٠٥ ، ٣٠٦ . كما أجازه أيضًا ابن مالك بشرط الفائدة . انظر شرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والارتشاف ٩٢/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) هو حسان بن ثابت بن منذر بن حرام ، من بني النجار ، شاعر الرسول - ﷺ - توفي سنة ٥٠ للهجرة . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٢١٥/١ والشعراء ٢٥٠/١ .

(٥) الجمل ٤٦ ، وانظر ديوان حسان ٥٩ ، والكتاب ٤٩/١ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٨٣/١، والمحتسب ٢٧٩/١، والمقتصد ٤٠٤/١ ، والنكت ١٨٦/١ ، والحلل ٤٦ ، والفصول والجمل ورقة ٧٩ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والبسيط ٧١٨/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، ٧٧٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ ، والهمع ٩٦/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨٩ .

فليسَ بضرورةٍ (١)؛ لأنَّهُ يجوزُ أنْ يرتفعَ « المزاجُ » ، و« العسلُ » على الابتداءِ / والخبرِ ، ويُضمرُ في « يكونُ » ضميرُ الأمرِ والشأنِ(٢) . [٤٧]
وهو مِنْ أحسنِ الكلامِ . ويجوزُ رفعُ « المزاجِ » ونصبُ « العسلِ » على الاسمِ والخبرِ ، ويرتفعُ « الماءُ » بإضمارِ [فعلٍ](٣) ، أيْ : « وما زَجَها مَاءٌ »(٤) . كما قالَ:

* .... إلاَّ مُسْحَتٌ أوْ مُجَلَّفُ * (٥)

وكما قالَ :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابن أصْرَمَ طَعْنَةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ (٦)

---

(١) استشهد به سيبويه على أنه ضرورة . وتابعه كثير من النحاة . وفي البيت توجيهات أخرى . انظر الكتاب ١/٤٨ ، ٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٠ ، والحلل ٤٨ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والخزانة ٩/٢٢٤ ومابعدها .

(٢) ذكره ابن السيرافي عن بعضهم برفع « مزاجُها » على الابتداء ، وقال بجوازه ، إلاَّ أنَّ سيبويه أنشدَه بالنصب على ما روته الرواة . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) نسبت هذه الرواية والتوجيه لأبي عثمان المازني . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٠ ، ٥١ ، والحلل ٤٩ .

(٥) جزء من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

وهو في ديوانه ٢/٢٦ ، والخصائص ١/٩٩ ، والجمل ٢٠٤ ، والحلل ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٢٥٩ ، والفصول والجمل ورقة ٨٣ ، والانصاف ١/١٨٨ . وفي البيت روايات أخرى . وشاهده : إرتفاع « مسحت » و« مجلف » بفعل محذوف . والتقدير : لم يبق من المال إلاَّ مسحت أو مجلف . ولعل الرواية المقصودة : « إلا مُسْحَتًا أو مجلّفُ » برفع «مجلف» على الابتداء والتقدير : أو مجلف كذلك . أو على الخبر ، والتقدير : أو هو مجلفٌ .

(٦) للفرزدق. وهو في ديوانه ١/٢٥٤ ، والجمل ٢٠٤ ، والحلل ٢٧٩ ، والإنصاف ١/١٨٧ .

أيْ : وحلت له الخمر .

« تكونُ » بالتاءِ مع رفعهما ، فيضمرُ « كأنّ » ما يعودُ إلى «السبيئة»، والجملةُ خبرٌ . ونصبَ بعضُهم « المزاجَ » على الظرف(١) ، وليسَ معهودًا في الظروفِ ، ولا دليلَ عليهِ . فإذا كانت هذهِ الأوجهُ حسنةً سائغةً فلا ضرورةَ فيهِ . والذي حسّنَ ما رُويَ أنّ تنكيرَ العسلِ يفيدُ ما يفيد تعريفه(٢) . و «السبيئةُ » : الخمرُ المشتراةُ للشربِ . وبيتُ رأسٍ : موضعٌ بعينه ، وقيلَ : رأسٌ : خمّارٌ . و « البيتُ » مضافٌ إليه . وقيلَ : أرادَ الرَّئيسَ ، وشرابُ الملوكِ أطيبُ مِن غيرِه ، والعسلُ يكسبُها حلاوةً، ويُزيلُ عنهَا بعضَ مرارتِها(٣) والماءُ يبردُها . وخمرُ الجنّةِ لذيذةٌ ، وبذلكَ وصفَها تعالى بقولِه :

﴿ لَّذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ ﴾(٤) .

ويُروى : « كأنّ سُلافةً » (٥) : وهوَ أولُ ما يسيلُ من ماءِ العنبِ . وخبرُ « كأن » البيتُ بعدَه وهو :

عَلَى أنْيَابِها أوْ طَعْمَ غَضٍّ   مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ الجَنَاءُ (٦)

---

(١) وهو أبو علي الفارسي كما في المغني ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والخزانة ٩/٢٨٣ ، ٢٨٤ ولم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفات الفارسي .

(٢) لأنّها من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥١ ، والمحتسب ١/٢٧٩ ، والحلل ٤٨ .

(٣) في الأصل « بضاعتها » وفي الفصول والجمل ٨١ « وأنّه يذهب بمرارتها » .

(٤) سورة محمد – صلى اللّه عليه وسلم – ٤٧/١٥ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ٤٧ ، والفصول والجمل ورقة ٨١ .

(٦) البيت في ديوانه ٥٩ ، والحلل ٤٩ ، والفصول والجمل ورقة ٨٠ ، والخزانة ٩/٢٢٧ .

ويُروى : « اجتناءُ »[1] . ويصفُ امرأةً يُشَبِّبُ بها ، وعطفَ « أوْ طعمَ غضٍ » على «سبيئةً»؛ شبّهَ ماءَ فيها بالخمرِ الموصوفةِ ، وبطعمِ الغضِّ من التفاحِ ، وزادَ الرائحةَ .

ويهجو بالقصيدةِ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ [2]، وكانَ هجا رسولَ اللّهِ صلى اللّه عليهِ وسلم ، وأولُه :

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالْجِوَاءُ   إلى عَذْرَاءَ منزلُهَا خَـلاَءُ [3]

ثم قالَ بعدَ أبيات :

لِشَعْثَاءَ الَّتِي قَدْ تَيَّمَتْهُ   فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ

كأنَّ سَبِيئَةً ... البيت

ويروى أنّه أنشدَه النبيَ ـ عليهِ السلامُ ـ فلمَّا انتهى إلى قوله :

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ   وَعِنْدَ اللّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

فقالَ رسولُ اللّهِ ـ صلى اللّهُ عليهِ وسلَم ـ : « جزاؤكَ على اللّهِ الجنّةُ ياحسان »[4] ، فلمَّا أنشدَ قولَه فيه :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي   لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ

---

(١) انظر الرواية في الخزانة ٩/٢٢٧ .

(٢) قيل : إن اسمه المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب . ابن عم النبي – صلى اللّه عليه وسلم– وأخوه من الرَّضاعة . من الشعراء المطبوعين ـ أسلم يوم فتح مكة وحسن إسلامه. ترجمته في وفيات الأعيان ٦/٣٥١ .

(٣) البيت وما بعده في شرح ديوان حسان ٥٧ ـ ٦٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٥٠ ـ ٨٥٣ ، والخزانة ٩/٢٣١ – ٢٣٢ .

(٤) انظر الفصول والجمل ٨٠ ، والخزانة ٩/٢٣٦ .

فقالَ رسولُ اللّه ـ ﷺ ـ : « وقاكَ اللّهُ يا حسان حرَّ النارِ » (١) . فلمَّـا أنشدَهُ :

أَتهْجُوه ولَسْـتَ لَـهُ بكُفْءٍ فَشرُّكُمَـا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

قالَ مَن حضر : « هذا أنصفُ بيتٍ قالتْـهُ العرب » (١) .

وكنيةُ حسانٍ ، أبو الوليـدِ ، وقيلَ : أبو الحسامِ ، وعـاشَ في الجاهليـةِ ستينَ سنة ، وفي الإسلامِ ستين سنة ، وماتَ في خلافةِ معاويةَ .

وكذلك البيتُ الثاني :

(قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا

ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا) (٢)

لاضرورة فيه(٣)؛ لأنَّـه كانَ يمكن أنْ يقولَ : « ولايكُ موقفي منكِ الوَدَاعَا » ، وقد رُوي(٤) . ولكنَّـهُ لـمَّـا أفادَ التنكيرُ ما كانَ يفيدُه التعريفُ جازَ ، وبقيَ فيه قبحُ اللّـفظ . والشاعرُ القَطامي(٥)، وهو عميرُ بنُ شُيَيْم ، ولُقِّبَ القُـطَـامِيُّ [ببيتٍ] (٦) قالَه وهو :

يَصُكُّهنَّ جَانِبًا فَجَانِبا صَكَّ القَطَامِيُّ القَطَا القوارِبَـا (٧)

---

(١) انظر المصدرين السابقين .

(٢) الجمل ٤٦ ، وهو للقطامي ، في ديوانه ٣٧ ، وفي الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٦ ، ولابن السيرافي ٤٤٤/١ ، والحلل ٥١ ، والفصول والجمل ورقة ٨٣ ، وشرح المفصل ٩١/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والبسيط ٧٢١/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٤٩/٢ ، والهمع ٩٦/٢ ، والخزانة ٢٨٤/٩ .

(٣) ذكره الزجاجي وجماعة من النحويين على أنه ضرورة . انظر الجمل ٤٦ ، والفصول والجمل ٨٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والبسيط ٧٢١/٢ ، والخزانة ٢٨٦/٩ .

(٤) ذكر هذه الرواية ابن السيد في الحلل ٥٢ .

(٥) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٢٣/٢ ، والأغاني ١١٨/١٩ ، والخزانة ٣٧٠/٢ . وتتكرر ترجمته ص ٥٤٢

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) البيت في الحلل : ٥٢ وفيه « صلّ » بدل « صك » ، وهو في الخزانة ٣٧١/٢ .

وضُباعةُ : اسمُ ممدوحتـه(١) ، ورخّـمَها . ويجـوزُ أنْ يقفَ عليها بالهـاءِ ، ثـمَّ أبدلَ الألفَ مِن الهـاءِ ، فـلايكـونُ فيـه ترخـيمٌ - في قـولِ بعضِهم - (٢) ، ومنعَ ذلكَ سيبويه(٣) .

وحـذفَ النونَ مِنْ « يَكُ » لكثـرةِ الاستـعـمـالِ ، وعـلامـةُ الجـزمِ سكونُها . ويجـوزُ أنْ يكونَ راغبًا ومستعطفًا ، ويجوزُ أنْ يكـونَ داعيًا ، أيْ : لا جـعلَ اللّــهُ ذلكَ الموقفَ منكِ آخرَ مـوقف . وعـطفَ ذلكَ على الأمرِ ؛ جـملةً على جملةٍ . وطلـبَ منها أيضًا نظـرةً يتزودُها(٤) حينَ أرادَ الرحيلَ عن أبيها .

يمدحُ به زُفَرَ بنَ الحـارثِ الكلابيّ (٥) / وكانَ أسـرَهُ ، فمنَّ عليـه ، [٤٨]
وأعطاهُ مائةً مِنَ الإبلِ ، وردَّ عليهِ مـالَـهُ ، فمدحَهُ القطاميُّ بهذا القـصيـدِ ، وبعدَه :

قِفِي فَادِي أُسِيرَكِ إنَّ قَوْمِي وَ قَومَكِ لا أرَى لَهُم اجْتِمَـاعَـا(٦)

---

(١) الممدوح هو زفر بن الحارث الكلابي ، وضبـاعة هي ابنته ، والقـصيدة في مـدح زفر ولكنه بدأها بالتشبيب بابنته على عادة الشعراء الجاهليين . وسيأتي ذكره ص ٥٤٢ .

(٢) نقل البغدادي عن الدّماميني في شرح التسهيل : « قد يقال : لا نسلم أن هذه الألف عوض عن التاءِ المحـذوفة ، بلْ هي ألف الإطلاق . وهذه المسـألة لا يستدل عليـها بالشعـر ، فإن ثبت في النثر مثلُ ذلكَ تمت الدعوى ، وإلاّ فلا » الخزانة ٣٦٧/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٢/٢ .

(٤) في الأصل : « بتزويدها » .

(٥) هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابيّ ، أبو الهذيل ، أمير ، من التابعين ، عاش في عصر بني أميّـةَ . ترجمته في الأغاني ١١٨/١٩ ، والخزانة ٣٧٢/٢ .

(٦) البيت والأبيات بعده في ديوانه ٣٩ والأغاني ١٣٨/١٩ ، والفصول والجمل ٨٤ ، والخزانة ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩.

وفيه حكمٌ كثيرةٌ منها قوله :

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهُبُّ سَاعَا

ومنها :

أُمُورٌ لَوْ تَلاَ فَاهَا حَلِيمٌ إِذًا لنهى وهيَّب ما استطاعا

ومنها :

وَلَكِنَّ الأَدِيمَ إِذَا تَفَرَّى [بلِىً وتَعيُّنًا غَلَبَ][1] الصَّنَاعَا

ومنها :

ومَعْصِيةُ الشَّفِيقِ عَلَيْكَ مِمَّا يَزِيدُكَ مَرَّةً مِنْه استِمَاعَا

ومنها :

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

وقوله :(مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ)، و(مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدًا) [2] ، كلاهما مَجَازٌ ؛ لأنَّك في الأوَّلِ : نفيتَ المثليّةَ عنه ، ولا يصحُّ نفيُها مِن كلِّ وجهٍ ، لأنَّها إن انتفتْ مِن وجهٍ لَمْ تنتفِ من وجهٍ آخرَ . وفي الثانية : نفيتَ البشريةَ عنه ، ولا يصحُّ ذلك حقيقةً ، ويصحُّ مجازًا على تعظيمِه وإدخالِه في جنسِ الملائكةِ ؛ إمَّا لأفعالِه ، وإمَّا لشخصِه الفائقِ ، كما قالَ تعالى :

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [3]

---

(١) في الأصل : « وبعسى علة » .

(٢) الجمل ٤٧ .

(٣) يوسف ٣١/١٢ .

فنفى عنه البشريةَ ، ولقد كانَ بشراً فصارَ ملكًا ، ولَمْ يَرَيْنَ منه أكثر من الشخص ومثلُه البيتُ المستشهدُ بهِ[1] . ويستعملُ أيضًا في التحقيرِ والكونِ من الشياطين وغيرِهم مما يُذَمُّ بهِ .

وقولُه :

(فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ ولكِنْ لِمَلأَكٍ
تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ)[2] .

البيتُ اختلفَ في قائلِه ؛ فمنهُم منْ قالَ : لعلقمةَ بنِ عَبَدَةَ ، وأثبتَه مع بيتٍ آخرَ بعدَ قولِه :

وفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحَقٌّ لِشَأْسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ [3]
تَعَالَيْتَ أَنْ تُعزَى إلى الإِنْسِ جَلَّةً ... وللإِنسِ مَنْ يَعْزُوكَ فَهُوَ كَذُوبُ [4]
فلستَ لإِنْسِيٍّ ... البيت

وبعدَه :

ومَا مِثْلُه فِي النّاسِ إلاَّ قَبِيلُه ... مُسَاوٍ ولاَ دَانٍ لِذَاكَ قَرِيبُ [5] .

وهذا البيتُ لا يُشبِهُ ما قبلَهُ ؛ لأنّهُ أوجبَ له الإنسانيةَ بعد نَفيِها عنهُ ، فجعلَ الذي يساويهِ من الناسِ قبيلَهُ .

---

(١) وهو الذي سيأتي بعد قليل .

(٢) الجمل ٤٧ . وهو في زيادات ديوان علقمة ٨٣ ، الكتاب ٣٨٠/٤ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٣٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧ .

(٣) البيت في شرح ديوان علقمة ٣١ ، الكتاب ٤٧١/٤ ، والشعر والشعراء ٢٢١/١ ، والنكت ١٢٦٨/٢ .

(٤) انظر شرح أبيات الشافية ٢٩٠ .

(٥) البيت في شرح ديوان علقمة ٣١ الفصول والجمل ٨٥ .

وحكى أبو عبيْدةَ (١) أنَّـهُ لرجـلٍ مـن عبْـدِ القيسِ ، في كلمـةٍ يمدحُ بهـا النعمانَ (٢) .

وحكى السيرافي(٣) أنّـه لأبي وَجْزَةَ السُّـلَـميّ (٤) ، من قصيـدةٍ يمدحُ بها عبدَاللّـهِ بنَ الزُّبَيْر(٥) ، وإنما جعلَـهُ من « الملكِ » لأنّ الناسَ لا يقـدرونَ على مثلِ أفعالـه . و « يصُوبُ » : ينزلُ من عُلُـوٍّ ، وهو في موضعِ الحالِ من فاعلِ « تَنزّلَ ». و « تنزّلَ من جوِّ السمـاءِ » : صفـةٌ « لملأكٍ » ، ويريدُ : أنّـه لا عـهدَ له بالمقـامِ مع البشرِ لئلا تلحقَـه طباعُـهم(٦). و « لملأكٍ »: معطوفٌ بـ « لكنْ» على « لإنْـسـيٍّ » ، و « لكنْ » يوجبُ بهـا بعدَ النـفي ، والمعنى : أنتَ لَـمَـلأكٌ(٧) ، وهـو مقلـوبٌ مِن « مَـألك » ؛ لأنّ الهـمزةَ فـاءُ الكلمةِ بقـولِـهم : « ألـوكـة » ، و « ألوك » وهـيَ

---

(١) هو مَعْمَر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني . صنف في غريب القرآن والحديث وأيـام العرب ومعاني القرآن وغيرها . مات سنة ٢١١ هـ . وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢ .

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني ، من ملوك آل غسان في الجاهلية . انظر تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨٦ .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبداللّه بن المرزبان ، نحويّ بصريّ . من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه ، وشرح شواهده ، وشرح إصلاح المنطق ، وأخبار النحويين البصريين . توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، ووفيات الأعيان ٧٨/٢ ، وبغية الوعاة ٥٠٧/١ .

(٤) هو يزيد بن عبيد من بني سليم . ونشأ في بني سعد كان شاعرًا راوية للحديث . توفي بالمدينة سنة ١٣٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٠٢/٢ ، والخزانة ١٨٢/٤ .

(٥) هو عبداللّه بن الزبير بن العوام القرشي الأسديّ ، من الخلفاء الفرسان الخطباء ، وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة . قتل بمكة عام ٧٣ هـ . انظرترجمته في الإصابة ٨٩/٤.

(٦) في الأصل : « ضباعهم » .

(٧) في الأصل « لملك » .

الرسالةُ، و « مَلَكٌ » مسهّلُ الهمزةِ بالنقلِ من « ملأك »[1] . وقيلَ : هو من « لأكَ » إذا أرسلَ [رسالة][2] وذهبَ القاسمُ بن سلام[3] أنّ وزنَـهُ : «مَـفْـعَـلٌ »[4] ، ولَـمْ تُـقلب العينُ ، ووزنُ « مـلائكـة » : مَـفَـاعِـلة . وذهب [غيره][5] إلى أنّـه « فَـعَلَ » من « مَلَكَ يَـمْلِـكُ »[6] ، فالهـمزةُ زائدةٌ كـ «شمأل» ، وهو بعيدٌ في اللفظِ والمعنى . والجوُّ : ما بينَ السماء والأرضِ . ويُروى : « ولكنّ ملأكًا »[7] على حذفِ الخبرِ ، أرادَ : أنتَ . وفيهِ الاسمُ نكرةٌ والخبـرُ معرفةٌ ، ويُحسّنُه حذفُ الخبرِ لأنّه لَمْ يَـتَـصَرَّحِ المنكّرُ .

واعلم أنّ « إلاّ » تُستعملُ في الاستثناءِ بعـد النفيِ والإيجابِ إذا تمَّ الكلامُ بمجموعـهما ، فإنْ لَـمْ يتم وكـانَ مفرّغـًا لما بعدَها لم تستعملْ إلاّ بعدَ النفيِ ، نحو : « ما رأيْتُ إلاّ زَيْـدًا » / و « ما قَـامَ إلاّ زَيْدٌ » ، و « مَا مَرَرْتُ إلاّ بزيْـــدٍ » . و « مَا انْـفَـكَّ زيْـدٌ » ، و « ما فـتِـيءَ عَمْـــرٌو » ، [٤٩]

(١) في الأصل من (ملك) والصواب مـا أثبت . وهو مذهب الكسـائي . انظر اللسان « ملك » ٤٩٦/١٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) هو أبو عـبـيـد القـاسم بن سـلاّم ، إمـام أهل عـصـره . أخـذ عن أبي زيد ، وأبي عـبـيـدة ، والأصـمـعي ، واليزيدي ، والكسـائي ، والفراء وغيرهم ... تصـانيفه : الغريب المصنف ، وغـريـــب القــرآن ، وغـريب الحـديث وغيرها . مـات سنة ثلاث – أو أربع – وعـشـرين ومائتين . انـظر ترجمتـه في طبقـات النحويين واللغـويين ١٩٩ ، وإنباه الرواة ١٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٥٣/٢ .

(٤) انظر الحلل ٥٥ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو مذهب ابن كيسان . انظر الحلل ٥٥ .

(٧) في الأصل : « ملكًا » . وانظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٨٦ .

و « مَازَالَ عَمْرٌو » ، و « ما بَرِحَ بَكْرٌ »، و « مَا دَامَ خَالِدٌ » ـ كلُّها معناها الإيجابُ ، أيْ : « ثبتَ زيدٌ » ، و الكلامُ لا يثبُتُ إلاَّ بخبرٍ ـ فلا يصحُّ دخولُ « إلاَّ » على خبرِ واحدٍ منها ، كما لا تدْخلُ على خبرِ « كانَ » وأخواتِها من غيرِ تقدّمِ حرفِ نفي ، وكما لا يُقالُ : « كانَ زيدٌ إلاَّ عالمًا »[1] ، ولا يثبتُ « زيدٌ إلاَّ عالمًا » ، لايقالُ هذا .

ويُريدُ بقولِه : (**تُوجِبُ بِقَوْلِكَ « ما انْفَكَّ » الْخَبَرَ**)[2] أيْ معنى « ما انفك » الإيجابُ ، ومعناهُ : ثبتَ ، وما بعدَ « إلاَّ » في الإيجابِ مخالفٌ[3] لما قبلَها في المعنى ، ألاَ ترى أنَّكَ إذا قلتَ : « قامَ القومُ ليسَ زيدًا » فزيدٌ منفيٌّ عنهُ القيامُ الذي وجبَ للأوّلِ ، فلَمْ يَجُزْ دخولُ « إلاَّ » في هذهِ الخمسةِ المواضعِ[4] ، وأمَّا قولُه :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً
على الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا[5]

فهيَ محمولةٌ على التمامِ[6] ، أيْ : ما تنفك إلاَّ في هذه الحالِ ، و « ما » فيها نفيٌ صريحٌ دخلَ على « تنفك» كما تقولُ : « ما خرجَ زيدٌ إلاَّ ضاحكًا » .

---

(١) أجازه بعض الكوفيين . انظر الإنصاف (م ١٧) ١/١٥٦ ، وغاية الأمل ١/٢٢٧ .
(٢) الجمل ٤٨ .
(٣) في الأصل : « مخالفًا » بالنصب .
(٤) في الأصل : « الخمسة مواضع » ، وهو ممتنع بإجماع من أهل البصرة والكوفة ، لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة . انظر الكتاب ١/٢٠٦ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمقتضب ٢/١٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧ . ويتكرر ذلك صفحة ٤٦٨ في قوله (الأربعة مواضع)، ولعله تحريف من الناسخ .
(٥) لذي الرُّمة . وهو في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٣/٤٨ ، والمحتسب ١/٣٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧٣ ، والإنصاف ١/١٥٦ ، وشرح المفصّل ٧/١٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨ ، والمغني ١/٧٦ ، والهمع ٢/٩٧ ، ٣/٢٧٤ ، والخزانة ٩/٢٤٧ .
(٦) وفي البيت تخريجات أخرى انظرها في الإنصاف ١/١٥٨ ، والخزانة ٩/٢٤٨ .

واعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ تكونُ على قسمينِ : ناقصةً وتامةً . والناقصةُ على وجهينِ : أحدُهما ما ذُكر ، والثاني : ما يُذكرُ بعدُ من دخولِها على جملةِ الأمرِ والشأنِ ، فيُضمَرُ فيها الاسمُ مذكرًا أو مؤنثًا ، بمعنى : الأمرُ ، والشأنُ ، والقصةُ .

ويكونُ الخبرُ جملةً اسميّةً وفعليّةً ؛ فالاسميّةُ : « كانَ زيدٌ قائمٌ » ، وقالَ اللهُ تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١)

والفعليّةُ : « كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾(٢).

ومواضعُ الأمرِ والشأنِ : الابتداءُ ، و« كانَ » وأخواتُها ، و « إنَّ » وأخواتُها ، والظنُّ وأخواتُه .

وإذا كانت الجملةُ المفسرةُ مذكرةً ، جازَ التأنيثُ في الضميرِ ، والتذكيرُ أجودُ . وإذا كانت مؤنثة جازَ التذكيرُ فيه ، والتأنيثُ أحسنُ (٣)، تقولُ : «كان هندٌ قائمةٌ » و «كانتْ هندٌ قائمةٌ » ، بتقديرِ : كانت القصةُ ، وكانَ الأمرُ ، و «كانَ زيدٌ قائمٌ » [وكانت زيدٌ قائمٌ] (٤) على تقديرِ : كانَ الأمرُ ، وكانت القصةُ أيضًا .

---

(١) الإخلاص : ١/١١٢ .

(٢) الحج ٤٦/٢٢ .

(٣) نسب إلى أهل الكوفة منع التأنيث إذا كان المبتدأ مذكرًا ، نحو : « كانت زيدٌ قائمٌ » ، والتذكير إذا كان المبتدأ مؤنثًا ؛ نحو : « كان هندٌ قائمةٌ » وهو جائز في القياس . انظر غاية الأمل ٢٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١١/١ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

ومعناها في الوجهين : الزمنُ ، والزيادةُ ، وقد يُرادُ بهـا ماضيـةً الدّوامُ بقرينة كقوله تعالى :

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾(١) .

وقدْ يدخلُها معنى « صارَ » كقولهم :

* . . . . كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا *(٢) .

والوجهُ الثاني(٣) : التامُّ ، وهو على حكمين : زائدةٌ ، وغيرُ زائدةٍ . وتكتفي باسمٍ واحدٍ يكونُ فاعلَها . وستُذكرُ الزائدةُ بعدُ . فغيرُ الزائدة يختلفُ معناها ؛ فتكونُ بمعنى الحدوثِ ، والوقوعِ ، والثباتِ ، والدوامِ ؛ يقالُ : « كانَ اللّه ، ولامكان »(٤) ، أيْ : دامَ ، وثبتَ .

وأمَّا « ليسَ » فإنَّها لا تكونُ تامةً؛ لأنَّها نفيٌ صريحٌ ، والمنفيُّ إنّما هو الخبرُ، كحرف النفي الذي هو « ما » ، فلا يقالُ : « ليسَ زيدٌ » كما لا يُقالُ : « مازيدٌ » ، فإنْ قلتَ : « ما قامَ زيدٌ » نفيتَ القيامَ عن زيد ، وكذلك تقولُ : « ليسَ زيدٌ قائمًا » ، نفيتَ القيامَ عن زيدٍ أيضًا . وهيَ فعلٌ ؛ لأنَّها جرت على حكمِ أخواتها في العملِ ، والإضمارِ فيها ، وإيصالها بالفاعل وتسكينِ الفعل له . ولَمْ تتصرفْ لكونها بمعنى حرفِ النفي . وأصلُها « لَيِسَ » فسُكِّنتْ تخفيفًا ، وكانَ قياسُها « لاسَ »(٥)، فتنقلبُ الياءُ ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها ، ومثلُها في

---

(١) الأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ . والفتح ١٤/٤٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) يريد : القسم الثاني . انظر التقسيم ص ٤٣٧ .

(٤) قالها عليٌّ بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه ـ عندما سُئل: أين كان ربُّنا قبلَ أن يَخْلُقَ السموات والأرض؟ فقال عليّ ـ رضي اللّه عنه ـ : « أين ، سؤال عن مكان، وكان اللّه ولا مكان» الكامل ٩٨/١.

(٥) في الأصل « ليس » والصواب ما أثبت . انظر في اعتلال « ليس » المنصف ٢٥٨/١، والممتع ٤٤٠/٢، واللسان « ليس » ٢١٢/٦ .

الإعتدال « صَيِدَ البعيرُ » لِصَادَ (١). وبعضُ العربِ - وهم بنو تميم - يُجرونها مُجرى النفي في الحرفيّة فلا يُعملُها ، فيقولونَ : «ليسَ الطيبُ إلاّ المسكُ »(٢) ، فيرتفعُ بالابتداءِ والخبرِ ، وأدخلت « إلاّ » على خبرِ المبتدأ / لمكان النفي ، كما تدخلُ في قولِه تعالى : [٥٠]

﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾(٣)

فلمْ يُعْمِلْها في شيءٍ . ورأى أبو عليّ أنّ « ليس » على بابِها ووجه هذا على حذفِ الخبرِ ، وما بعد « إلاّ » صفةٌ ، أوْ بدلٌ للطيبِ (٤) ، وهو قولُ سيبويهِ : « ومَا كَانَ الطيبُ إلاّ المِسْكَ » ، فنصبَ على الخبرِ بـ « كانَ » ، وهو الذي يقولُ : « ليسَ الطيبُ إلاّ المسكَ » ؛ فهو خبرٌ في الحالتين ، وبه يصحُّ المعنى . فإن جعلَ الخبرَ محذوفًا فسَدَ المعنى ، ولهذا جاء سيبويهِ بقوله : « وما كانَ الطَيبُ إلاّ المِسْكَ » (٥)، وهو بديعٌ .

وأمَّا « أصبحَ » ، و « أمسى » ، و « أضحى » الناقصةُ فثبتت لأسمائها الإخبارُ في هذه الأوقاتِ . وقد تقعُ للدوامِ ، ودليلهُ قولُه :

* أصْبَحَ المُلْكُ ثابتَ الأسَاسِ *(٦) ،

---

(١) في الأصل : « ضمير البعر لصادا » .

وصَيِدَ البعير : أصابه الصَّيَدُ ؛ وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها .

(٢) انظر هذه القضية في مجالس العلماء ٣ ، وإصلاح الخلل ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ٥/٥٢ ، والمزهر ٢/٢٧٧ .

(٣) الأحقاف ٤٦/٩ .

(٤ انظر المسائل الحلبيات ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والهمع ٢/٨١ .

(٥) انظر الكتاب ١/١٤٧ ، والنكت ١/٢٧٠ .

(٦) صدر بيت لشبل بن عبدالله مولى بني هاشم في التحريض على بني أمية ، وعجزه :

* بالبهاليل من بني العباسِ * انظر الكامل ٤/٨ .

وقوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ﴾[1] ، وقوله تعالى :

﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾[2]

﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ ﴾[3]

وكَثُرَ هذا في لفظِ « أصبحَ » لكونِها في ابتداءِ زمانٍ يُبتغى فيه فضلُ اللّهِ لأنصاره وأنسبته[4] .

و « ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا » : استقرت له الصفةُ نهاره .

و « باتَ » استقرَّ له ليلهُ .

وأمَّا قولُه تعالى :

﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[5]

فعلى الباب لظهورِ الصفةِ فيها نهارًا ، والمرادُ الدوامُ .

ومعنى «صار عالمًا» ثبتَ علمُه. وكذلك « مَازَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، و «ما فَتِيءَ » و « ما برِحَ » ، و « ما انفكَّ » . فإن ذكرت لفظَ المضارعِ والمستقبلِ ، فإنَّما أردتَ أن تخبرَ بما هو في الحالِ ، وما هو سيكونُ . ودخولُ الماضي فيما استعملَ

---

(1) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه : ﴿ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلهمْ بَشَرُ ﴾
وهو في ديوانه ١/١٨٥ و الكتاب ١/٦٠ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٦٢، وأسرار العربية ١٤٦ ، والهمع ٢/١١٣ ، ٣/٢٣٢ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

(2) الأحقاف ٤٦/٢٥ .

(3) القصص ٢٨/٨٢ .

(4) كذا في الأصل .

(5) النحل ١٦/٥٨ ، والزخرف ٤٣/١٧ .

منها للحالِ منعه بعضُهم (١)؛ وهي: « ليسَ » ، و « صارَ » ، و « ما زال » ، و « ما فتيءَ » ، و « ما انفكَّ » ، و « ما برِحَ » ، و « ما دامَ » . ولا يمتنع « أليسَ زيدٌ قامَ ؟ »(٢) .

ومنع بعضُهم من أن يقعَ الماضي في خبرِ « كانَ » ، و « أمسى » ، و « أصبح » ، و « أضحى » إلاَّ بـ « قد » (٣)، ويردُّ عليهم قوله تعالى :

﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾(٤)

و ﴿ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾(٥)، وقولُ عبدةَ :

* أمْسَتْ خَلاءً وأمْسَى أهْلُها احْتَمَلُوا *(٦)

---

(١) منعه ابن بابشاذ وابن السيد ، وابن مالك ، وذكر الاتفاق على هذا المنع أبو حيان و السيوطي .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، وإصلاح الخلل ١٤٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، والارتشاف ٨٥/٢ ، والهمع ٧٢/٢ .

(٢) منعه ابن بابشاذ ، وابن السيد . وروى ابن عصفور وأبو حيان الاتفاق على جوازه .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، وإصلاح الخلل ١٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١ ، والارتشاف ٨٥/٢ . وانظر الكتاب ١٤٧/١ ، والهمع ٧٣/٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الشرط إلى الكوفيين ، ولم يشترطه أبو حيان .
انظر الهمع ٧٣/٢ ، والارتشاف ٨٥/٢ .

(٤) يوسف ٢٦/١٢ .

(٥) يوسف ٢٧/١٢ .

(٦) للنابغة الذبياني ، ولم أجد من نسبه لعبدة غير ابن خروف . وعجزه :
* أخنى عليها الذي أخنى على لبد *
وهو في ديوان النابغة ١٦ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٣٩/٢ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٩ ، وإصلاح الخلل ١٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ ، والهمع ٧٦/٢ ، والخزانة ٥/٤ ، ٨ .

وقول الآخر :

* وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلى مُسْتَكِنَّةٍ *[1]

وهو كثيرٌ . وجميعُها إذا كانَ تامًّا تغيرَ المعنى ؛ فـ « أصبح » ، و «أمسى» ، و « أضحى » التامة معناها دخلَ في هذه الأوقات . وكذلك « ظَلَّ زَيْدٌ » « قَامَ نَهَارَه » . و « باتَ » : نامَ ليلَه . و « صَارَ زَيْدٌ إلى كذا» : انتقلَ إليهِ وتنحّى . و « زالَ » : « ذهبَ »[2] ، ومضارعُها « يزولُ » ، وإذا دخلت عليها « ما » فهي حرفُ نفي. وكذلكَ « ما انفك » ، يُقالُ :«انفككتُ عن كذا » ، و « ما انفككتُ عنه ». و « بَرِحَ الخَفَاءُ » [3]، و « ما برحَ »، و « لَمْ يبرحْ »، و:

﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ [4]

أيْ : لا أزولُ . ويثبت ، وما يثبت [5] .

وقوله : « نَظِرَةٌ » [6] مرفوعٌ على خبر ابتداء مضمر تقديره : فأمرُه نظرةٌ ، أو حكمُهُ نظرةٌ ، أو حكمُه أنْ يؤخرَ إلى أنْ يُوسِرَ ، وقوله :

---

(١) لزهير بن أبي سلمى . وعجزه : « فلا هو أبداها ولم يتجمجم »
وهو في ديوانه ١٠٨ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ١٤٦ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٣٣٦/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٨٧ ، وإصلاح الخلل ١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، والخزانة ٣/٤ .

(٢) في الأصل : « وذهب » .

(٣) أي انكشف الأمر وظهر السر . وأول من تكلم به شقّ الكاهن . انظر كتاب الأمثال ٥٦٠ / ومجمع الأمثال ٩٥/١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٧/٢ .

(٤) الكهف ٦٠/١٨ .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) من الآية التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٤٩ وهي قوله تعالى :
﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ البقرة ٢٨٠/٢ .

(إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي

فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ)(١)

هو للرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيّ ، وشاهدُه : تمامُ « كان » ، وما بعدَها فاعلٌ . ومعنى « أدفئوني » : دثِّروني بالثياب ، لقولِه في بيتٍ بعدَه :

فأَمَّا حينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبالٌ رَقِيقٌ أَوْ رِداءُ (٢)

ويهدمُه : يُضْعِفُه .

وتختصُّ « كانَ » وحدَها بالزيادةِ من بينِ سائرِ أخواتِها، إلاَّ ما حكى الأخفشُ : « ما أصبحَ أبردَها » ، و « ما أمسى أدفأها »(٣)، وهو ثقةٌ فيما نقلَ ، و « ها » في « أبردها » ضميرُ غدوةٍ ، وفي « أدفأها » ضميرُ عشيةٍ لَمْ يجرِ لهما ذكرٌ في المعنى .

ولا بدَّ لكانَ مِن فاعلٍ عائدٍ على مذكورٍ كالبيتِ ، أوْ يكونُ ضميرَ مصدرٍ يُقدَّرُ مِن معنى الكلامِ ، كقولِهم : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ مِن بَنِي عَبْسٍ / لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهم » (٤) ؛ أي : « لَمْ [٥١] يوجدْ مثلُهم كانَ ذلك » . وكقوله :

---

(١) الجمل ٤٩ ، وهو في الحلل ٤٠ ، ٥٧ ، وأسرار العربية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، والبسيط ٧٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(٢) البيت في الحلل ٥٧ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(٣) نسب إلى الكوفيين زيادة « أصبح » و « أمسى » . وانظر ما حكاه الأخفش في شرح المفصل ١٥١/٧، ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، والبسيط٧٥٤/٢، والهمع ١٠٠/٢.

(٤) قائله قيس بن غالب البدريّ ، في فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وهي إحدى المنجبات ، أنجبت : أنس ، وعمارة ، وقيس ، وربيع ؛ كل واحد منهم أبو قبيلة ، وأبوهم زياد بن عبدالله العَبسيّ . انظر الكامل ٢٢٦/١ ، ومجمع الأمثال ٤٠١/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٥٠ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٨٩/١ ، وللأشموني ٤٢٤/١ ، والخزانة ٣٦٤/٨ - ٣٦٦ .

سَــرَاةُ [بني](1) أبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا

عَلَــىَ كَــانَ الـْمُـسَـوَّمَـــةِ الـعِـرابِ (2)

أرادَ : على المسومةِ العرابِ كانَ ذلكَ . وذهبَ أبو بكر بن السراج إلى أنّها لا فاعلَ لها(3) . وهو قولٌ فاسدٌ ؛ لأنها فعلٌ ولا بدّ للفعلِ من فاعلٍ ولا شذوذَ في تقديرِ فاعلٍ كهذا (4) .

وقولُــه :

(فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَــوْمٍ

وَجِيــرانٍ لَنَا كَــانُوا كِـرامٍ) (5)

---

(1) سقطت من النص ، والبيت كما أثبت وهو مشهور .

(2) لم أقف على قائله ، وهو في سر الصناعة 298/1 ، وإصلاح الخلل 157 ، وأسرار العربية 136 ، وشرح المفصل 98/7، وشرح الجمل لابن عصفور 408/1 ، وشرح ابن عقيل 291/1 ، والهمع 100/2 ، والخزانة 207/9 ، 187/10 .

(3) وافقه الفارسيّ ، وكثير من النحويين . انظر الأصول 92/1 ، 258/2 ، وحاشية الإيضاح 135/1 . والرأي الآخر أن كان الزائدة لا بد لها من فاعل ، وعليه السيرافي ، والصيمريّ وهو رأي ابن خروف . واختلف العزو في شرح ابن عصفور عن بقية المصادر ففيه رأي الفارسي معزو إلى السيرافي ، والعكس . انظر التبصرة 192/1 ، وشرح المفصل 99/7 ، وشرح الجمل لابن عصفور 409/1، وشرح التسهيل 361/1 ، والارتشاف 96/2 ، وتقييد ابن لب 496/2 ، والهمع 101/2.

(4) في الأصل : « هكذا » .

(5) .الجمل 49 . وهو في ديوان الفرزدق 290/2، والكتاب 153/2 ، والمقتضب 116/4 ، وإصلاح الخلل 156 ، والحلل 59 ، والفصول والجمل 86 ، وشرح الجمل لابن عصفور 409/1 ، وشرح التسهيل 361/1 ، والبسيط 741/2 ، وشرح ابن عقيل 289/1 ، والخزانة 217/9 .

ويروى : « فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومٍ »[(١)]، ووقعَ في « الجملِ »[(٢)] مررتَ - بفتحِ التاء - ، والصوابُ ضمُّها ؛ لأنَّه يخبرُ عن نفسِه . والبيتُ للفرزدقِ ، من قصيد يمدحُ به هشامَ بنَ عبدِ الملكِ . وقبلَه وهو أوّلُ القصيد :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ

فَقَالُوا إِنْ فَعَلْتَ فَأَغْنِ عَنَّا ... دُمُوعًا غَيرَ رَاقِئَةِ السِّجَامِ

وبعدَه :

فكيفَ إذا مَرَرْتُ .... البيت

وبعدَه :

أُكَفْكِفُ عَبْرَةَ العينينِ مِنِّي ... ومَا بَعْدَ المَدَامِعِ مِنْ مَلَامِ[(٣)]

سَيُبْلِغُهُنَّ وحيَ القولِ عَنِّي ... ويُدْخِلُ هَامَهُ تحتَ القِرَامِ

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهَارًا ... من المتلقطي قَرَدِ القُمَامِ[(٤)]

والبيتُ الذي بعدَه يدلُّ على أنّه أرادَ نفسَه . و « أُسَيِّد » فاعل « سيُبْلِغُهُنَّ » ، وهو تصغيرُ « أسود » صغَّرَه بأصغره ، وهو الذي كانَ يوصلُ أخبارَه إليها على هذه الصفةِ . و « القَرَد » : ماسقط عن الإبلِ والغنمِ من الوبرِ والصوفِ. والقُمَامُ :

---

(١) وهي رواية الديوان ٢/ ٢٩٠ ، ورواية الخليل - كما في الكتاب ٢/ ١٥٣ - ، والمبرد في المقتضب ٤/ ١١٦ ، وهي رواية متصلة السند عن الفرزدق نفسه ذكرها علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيه على أغلاط أبي زياد الكلابيّ في نوادره . ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٩/ ٢٢١ .

(٢) الجمل ٤٩ . وهو ضبط قلم لا ضبط بالحروف .

(٣) الأبيات من أولها إلى هذا البيت في الخزانة ٩/ ٢٢٢ .

(٤) البيت في الخصائص ١/ ١٥٦ .

والأبيات من أولها إلى هذا البيت في الديوان ٢/ ٢٩٠ .

الكناسة . وشاهدُه : زيادةُ « كانَ » ، وضميرُها عائدٌ على « الجيرانِ » . ومذهبُ سيبويه ـ رحمَهُ اللّهُ ـ زيادتُها في البيتِ ، ولا يمنعُ عندَه أنْ تكونَ ناقصةً[1] ، وإنما قدَّمَ الزيادةَ فيها لأنَّ الجارَّ والمجرورَ الذي قبلَها قد اكتنفَهُ شيئان : منهما ما يطلبه لنفسه ؛ « الجيرانُ » يطلبُه بأنْ يكونَ صفةً له . و « كانَ » تطلبُه بخبرها ، والحكمُ لِلمتقدّمِ . ومثلُه كثيرٌ في الكلامِ ؛ ومنه قولُهم: « كَانَ زَيْدٌ قائمًا أبوهُ »؛ النَّصبُ فيه على خبرِ « كانَ » أحسنُ من الرفعِ على خبرِ « الأبِ ». ومنه : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدٌ به » [2] ارتفعَ « الصقرُ » بـ « مَعَه » لأنَّه في موضعِ الصفةِ لـ « رجلٍ » ولَمْ يرتفعْ على خبرِ « الصقرِ » .

وذهبَ أبو العباس ـ رحمه اللّه ـ إلى أنَّها ناقصةٌ وخبرُها « لنا »[3] ، والأوّل أوجَه .

وأمَّا ما ذهبَ إليهِ الفارسيّ وابن جنّي من أنّ الضمير في « كانَ » أصله أن يكونَ منفصلاً تأكيدًا للمضمرِ الذي تحمّلَه الجارُّ والمجرورُ الذي هو «لنا » لكونه صفةً ، ثمَّ دخلتْ عليه « كانَ » فاتصلَ بها فصارَ ضميرًا متصلاً[4] ؛ فهو[5] هذيانٌ من القولِ لا يُلتفت إليه ؛ لأن هذا المَوْضع لا معنى للتأكيد فيه . وما أقبحَ أنْ لوْ قالَ : « وجيرانٍ لنا هم كرام » ، وأيضًا فلم يعدلا عن الزيادةِ فيها . وإنما أدخلَ « كانَ » ليُعلَمَ [أنَّ][6] مجاورتَهم كانت فيما مضى ، وأكّدَ ذلكَ باتصالِها بضميرهم ، فعُلِمَ بذلكَ أنّ الإشارةَ إلى « الجوارِ » لا إلى « الكرامِ » .

---

(١) على قبح . انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والنكت ٥٢٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، والمسائل البصريات ٥٠٩/١ ، والبسيط ٩٩٧/٢ .

(٣) انظر المقتضب ١١٧/٤ ، والنكت ٥٢٣/١ ، والخزانة ٢١٧/٩ .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٧٦/٢ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) في الأصل : « وهذا » .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام .

وقولـه :

(إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفانِ : شَامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ) (١)

البيت للعُجَيْر(٢) ، واسمُهُ عمرُ بنُ عَبْدِاللّهِ بنِ سَلُول ، ويكنى أبا الفرزدق ، وأبا الفيل . من شعراءِ الدولةِ الأموية . مقلٌّ . وكانتْ له بنت عم يُحبُّها فخطبَها إلى أبيها ، ثمَّ خطبها رجلٌ من بني عامر موسرٌ ، فخيّرها أبوها فاختارت العامريَّ ، فقالَ العجيرُ القصيدةَ التي فيها البيت(٣) .

و « إذا » يجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا تعلقَ بـ « كان » و « متُّ » في موضعِ خفضٍ به . ويجوزُ أنْ يكونَ شرطًا يتعلقُ بـ « متُّ » وهو في موضعِ جزمٍ به ، و « كان » / جوابُها ، وهو أضعفُ الوجهينِ . و « الناسُ صنفان » مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ « كانَ » ، واسمُها مضمرٌ فيها ، والجملةُ خبرٌ لها مفسرةٌ للضميرِ . ويروى : « صِنْفَينِ » بالنصبِ على خبرِ « كانَ »(٤) . و «الناسُ» اسمُها . و « شامتٌ » ، و « آخرُ » مرفوعانِ على التبعيضِ . ويجوزُ بدلُها من « الصِنْفينِ » بدلَ الشيءِ من الشيءِ [٥٢]

(١) الجمل ٥٠ ، وهو في الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٤٤/١ ، والنكت ٢٠٨/١، والحلل ٦٤ ، وأمالي ابن الشجري ١١٦/٣ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والفصول والجمل ٨٨ وشرح المفصل ٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ ، والبسيط ٧٦٠/٢ ، والخزانة ٧٢/٩ .

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ، والأغاني ١٤٦/١١ .

(٣) انظر الأغاني ١٥١/١١ .

(٤) انظر الرواية في الحلل ٦٤ ، والفصول والجمل ل ٨٩ .

وهمـا لعينٍ واحـدة ؛ لأنَّــه جعلَ النـاسَ شَـامتينَ ومُثنينَ ، وأفردَهمـا لقولــه : « صـنفان » ، فأرادَ : صنفًا كذا ، وصنفًا كـذا . ويجوزُ فيها النعتُ ، وهو الأولى. و « أَصنعُ » خبرُ « كان » . والجملةُ صلةٌ لـ « الذي » ، والعائـدُ محذوفٌ ، أرادَ : « أصنعُـهُ » . و « مثنٍ » منقوصٌ ، أرادَ : « مثني » ، فحُـذفَت الضمةُ استثقالاً لها ، فاجتمعت الياءُ ساكنةً ، والتنوينُ ساكنٌ ، فحُذفَت الياءُ لالتقاء الساكنينِ ، وانتقلَ التنوينُ إلى النونِ ، فهوَ مرفوعُ الموضعِ . والجملةُ التي هيَ خبرُ ضميرِ الأمرِ والشأنِ لا يحتاجُ إلى ضميرٍ يعودُ منها لأنَّـها ضميرٌ في المعنى .

وقوله :

(هيَ الشِّفاءُ لِدائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَـا
وَلَيْـسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ) (١)

هو لهشـامٍ(٢) أخي ذي الرُّمَّـةِ (٣) ، و « الشفاءُ »: البرءُ ، و « الدّاءُ »: الألمُ ، و « مـبذولُ » من بذلَ يـبذلُ إذا وهبَ عن طيبِ نفسٍ . وأرادَ : وصـالُهـا شفـاءُ دائي ، ودواؤُه حبُّـها ؛ ولذلكَ أخـبرَ . تحدثَ عن الشـخصِ ، ثم وصفَـها بأنَّ ذلكَ منها غيرُ مـبذولٍ ، فلا يُوصلُ إليها لعفافِـها ، وبذلكَ يوصفُ النســاء ، ومنه قولُ امرِيءِ القيس :

(١) الجمل ٥٠ . وهو في الكتاب ٧١/١ ، والمقتضب ١٠١/٤ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٧٤ ، والنكت ٢٠٩/١ ، والحلل ٦٦ ، والفصول والجمل ٩٠، وشرح المفصل ١١٦/٣ .

(٢) هو هشام بن عقبة العدويّ ، أكبر من أخيه ذي الرمّة ، وهو الذي رباه وبينهما مساجلات في الشعر . انظر خبره في طبقات الشعراء ٥٥٧/٢ ، والشعر والشعراء ٥٢٨/١ ، ومجالس ثعلب ٣١/١ ، والأغاني ١٠٧/١٦ .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بُهَيْش ، ويكنى أبا الحارث . شاعر فحل من الطبقة الثانية من فحول الاسلام . انظر طبقات الشعراء ٥٤٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٢٤/١ ، ومجالس ثعلب ٣١/١ ، والأغاني ١٠٦/١٦ .

مَنَّيْتَنا بِغَدٍ وبَعدَ غَدٍ حتّى بَخِلْتِ كأسْوَإِ البُخْلِ[1]

وقالَ كُثَيِّرٌ :

كَأَنّي أُنادي صَخْرَةً حينَ أَعرَضَتْ

مِن الصمِّ لو تمشي بها العُصمُ زَلَّتِ

صَفُوحًا فما تَلْقَاكَ إلاّ بَخِيلَةً

فمنْ مَلَّ منها ذلكَ الوصلَ مَلَّتِ[2]

ومنه قولُ الأعشى :

وأخو[3] الغوانِ متى يَشَأْنَ صَرَمْنَهُ

ويَعُدنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[4]

أرادَ متى أظهرَ حبَّه لهن صرمْنَه ونفرنَ عنْهُ . وأشار بقولِه : «بُعَيْدَ وِدَادِ» إلى ما كانَ من قبلُ من أُنسٍ إليهنَّ ومجاورةٍ .

و « منها » متعلقٌ بـ « مبذولٍ » . وشاهدُه إضمارُ الأمرِ والشأنِ في « ليسَ » ، والجملةُ الخبرُ . ويجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ في الباب خبرًا لا عملَ لها كما في قولِهم : « لَيْسَ الطيبُ إلاّ المسْكُ » ، ومنعَ ابنُ بابشاذ من عملِ «كان» في

---

(١) البيت في ديوانه ٢٣٦ ، والفصول والجمل ل ٩٠ .

(٢) البيتان في ديوانه ٥٥ ، الخزانة ٢١٨/٥ .

(٣) في الأصل : « وأخ » .

(٤) انظر ديوان الأعشى ١٧٩ ، وهو في الكتاب ٢٨/١ ، والأصول ٤٥٧/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والنكت ١٥٦/١ ، والإنصاف ٣٨٧/١ ، ورواية الديوان وفي جميع المصادر : « متى يشأ يصرمنه » . ولم أقف على رواية ابن خروف .

الحالِ والظرفين(١) ، وأضافَ(٢) ذلك إلى المحققين(٣) . وليسَ كما زعمَ من حيثُ كانت فعلاً حقيقيًا . ومنعَ أيضًا من دلالتها على الحدثِ(٤) ، وليس كذلكَ ؛ لأنه قد استُعملَ حدثُها في الباب ؛ فاستعمالُها في قولهم : « يُعْجِبُني كونُ زَيْدٍ عَالِمًا » ، لكنّكَ لا تذكرهُ معها على جهةِ التأكيد ؛ لا يُقالُ : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا كونًا » لقلةِ الفائدةِ في ذلكَ . وقالَ : إنَّ « كانَ » ليست بزائدةٍ عندَ المحققينَ(٥) في قولِه :

* وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ * (٦)

وهي عندَ سيبويهِ ـ رحمه الله ـ زائدةٌ(٧) . والمبرّدُ قولُه فيه مشهورٌ(٨) . ولَمْ تُرَدّ « كانَ » وأخواتها إلى ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه(٩) للزومِ حذفِ الاسمِ ، وإبقاءِ الخبرِ لغيرِ دليلٍ ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما منْ غيرِ دليلٍ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٥ .

(٢) في الأصل : « أطاف » .

(٣) في الأصل : « إلى ذلك إلى المحققين » فـ « إلى » الأولى زائدة .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٧ .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٤ .

(٧) انظر الكتاب ١٥٣/١ ، والنكت ٥٢٣/١ ، وانظر الخزانة ٢١٧/٩ .

(٨) وهو أن « كانَ » فيه ناقصة . انظر المقتضب ١١٧/٤ .

(٩) بناء كان للمفعول فيه خلاف ؛ فمن النحويين من أجازه وهم : الكسائي ، والفراء والسيرافي ، وهشام ، ومنهم من منعه وهم : الفارسيّ ، والسهيليّ ، وابن طاهر ، وابن خروف ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وهو اختيار أبي حيان . تأوّل كل فريق كلام سيبويه وفق مذهبه . ونسب الصيمري المنع للبصريين ، والجواز للكوفيين . انظر أقوال النحويين في ذلك . وتوجيهاتهم لكلام سيبويه بالتفصيل في تقييد ابن لب ٥٨٤/٢ ـ ٥٩٢ . وانظر الكتاب ٤٦/١ ، والتبصرة ١٢٥/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٠ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ ، والبسيط ٧٧٣/٢ وما بعدها ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والهمع ٢٧١/٢ . وانظر ما يأتي ص : ٤٥٣، ٥٢٤ .

بَابُ الْحُرُوف
الّتي تَنْصِبُ الاِسْمَ وتَرْفَعُ الْخَبَرَ (١)

هذه حروفُ معانٍ . وهيَ خمسةٌ . و « أنَّ » مغيرةٌ من « إنَّ » . وهيَ مختصةٌ بالأسماءِ . وهيَ من نواسخِ الابتداءِ .

ومعنى « إنَّ » و « أنَّ » التأكيدُ . وكذلكَ / « لكنَّ » ، بزيادة [٥٣] الاستدراكِ . و « ليتَ » تمنٍ . و « كأنَّ » تشبيهٌ . و « لعلَّ » ترجٍ ، وتوقعٌ وهو التخوّفُ (٢) ؛ فالترجّي قولُهم : « لعلَّ اللّهَ [يغفر](٣) لنا » ، والتوقعُ: « لعلّ اللّهَ يعذّبُ زيدًا » .

وتُستعملُ بنونِ الوقايةِ وبحذفِها؛ يقالُ: إنّني وإنّي ، ولكنّني ولكنّي ، وكأنّني وكأنّي ، وليتني وليتي - أكثرُ بالنونِ - ولعلّني ولعلّي - أكثرُ بغيرِ نونٍ - . وفيها لغاتٌ سبعٌ (٤): لعلَّ ، ولعنَّ ، ولغنَّ، وعلَّ ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ وقد لمحَ بعضُهم فيها معنى التمني(٥)، وعليهِ قراءةُ عاصمٍ (٦) :

---

(١) الجمل ٥١ .

(٢) هكذا ، وفيه قصر التوقع على المخوف ، ويستخدم النحاة مكانه ترج وإشفاق وهو أدل . انظر الجنى الداني ٥٨١ ، والمغني ٣١٨/١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) وأوصلوها إلى ثلاث عشرة لغة . انظر الجنى الداني ٥٨٢ ، والهمع ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

(٥) قال الزمخشري: « وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطّلعَ بالنصب وهي في حرف عاصم» المفصل ٣٠٣ . وهي أيضًا قراءة الأعرج، وأبي حيوة ، وزيد بن علي ، والزعفراني ، وابن مقسم ، وحفص عن عاصم . انظر البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٩/٣ ، والكشف ٢٤٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، ورصف المباني ٤٣٥ ، والجنى الداني ٥٨١ ، والمغني ٣١٨/١ .

(٦) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود ، شيخ الإقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١٢٠ هـ . وقيل غير ذلك . انظر غاية النهاية ٣٤٦/١ .

﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[1]

بنصبِ « أطَّلعَ » على معنى التمني . واللامُ الأولى زائدةٌ [2] .

وعملتْ رفعًا ونصبًا لضعفِها عن الفعلِ ، وإنما عملت لشبهِ الفعلِ [3] لا بمعانيها كما ذهبَ إليه طائفةٌ من المتأخرين [4] ؛ لأنَّها لو عملتْ بما تضمنت من المعاني لعملَ جميعُ الحروفِ [5] ؛ كحروفِ النفي ، والاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي، والعرضِ ، وغيرِ ذلكَ مِنْ حروفِ المعاني ؛ لأنَّ معنى حرفِ النفي: أنفي ، وحرفِ الاستفهامِ : أستفهمُ ، وآمرُ ، وأنهَى ، وأعرضُ . وأدخلَها العربُ على مبتدأ وخبرٍ ، فنصبت المبتدأ ، ورفعتِ الخبرَ [6] تشبيهًا لها بالفعلِ الذي قُدِّمَ مفعولُه على فاعلِه تشبيهًا لفظيًا ، فجرتْ كالفعلِ في بعضِ أحكامِه . وحُرِّكَتْ أواخرُها لالتقاءِ الساكنينِ . وفُتحتْ تخفيفًا كما فُتحَ غيرُها مِن الحروفِ والأسماءِ والأفعالِ .

وماجازَ أنْ يكونَ مبتدأً مِن معرفةٍ ونكرةٍ ، وغيرِ ذلكَ جازَ أنْ يكونَ اسمَها - ما لَمْ يمنعْ مِنْ ذلكَ مانعٌ من استفهامٍ أوْ شرطٍ أوْ غيرِ ذلك .

وكلُّ خبرٍ يدخلُه الصدقُ والكذبُ يكونُ خبرَها ، من مفردٍ وجملةٍ - ما لَمْ يمنعْ من ذلكَ مانعٌ من طريقِ المعنى .

---

(١) غافر ٤٠/٣٦ ، ٣٧ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرونها أصليّة . انظر الإنصاف (م ٢٦) ١/٢١٨ .

(٣) انظر أوجه الشبه في شرح المفصل ١/١٠٢ . وانظر العلة في إعمالها في البسيط ٢/٧٦٨ وما بعدها .

(٤) منهم السهيلي . انظر نتائج الفكر ٧٤ ومابعدها ، ٣٤١ - ٣٤٥ .

(٥) انظر رد السهيلي على هذا الاعتراض في نتائج الفكر ٧٤ .

(٦) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها . انظر الإنصاف (م ٢٢) ١/١٧٦ .

وقولُه : (. . . **فهو كائنٌ ومكَوَّنٌ**)[1] استدلَّ به على تصرُّفِها ، وأنَّها فعلٌ ، وهو قولُ سيبويه[2] - رحمَهُ اللَّهُ - ولا يُقالُ : « مكونٌ » كما لا يقالُ : « كائنٌ » دونَ خبرٍ ؛ وإنَّما قصدَ إلى أنَّه يُستعملُ منها اسمُ فاعلٍ ، ولَمْ يقصدْ عملاً ولاغيرَه ، واسمُ المفعولِ من « كين » - لَوْ قيلَ -. ولَمْ يمنعْ منهُ ضعفُ « كانَ » عن التصرفِ ، والمانعُ منهُ أنَّها لا تُردُّ إلى ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه إلاَّ بحذفِ الاسمِ من غيرِ دليلٍ ، فكما لا يُحذفُ المبتدأُ إلاَّ بدليلٍ لا يُحذفُ اسمُها إلاَّ بدليل ، ولا دليلَ في بنيةِ المفعولِ على الفاعلِ .

وجازَ تقديمُ الخبرِ إذا كانَ ظرفًا أوْ مجرورًا لاتساعٍ فيهما ، والفصلِ بهما بينَ المضافِ والمضافِ إليه ؛ كقولهم :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ[3]

وكما قالَ أيضًا :

كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا   أوَاخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[4]

---

(١) جاءت هذه العبارة في الجمل ٥٢ لبيان مفارقة هذه الحروف لباب « كان » ، من حيث أنّ هذه الحروف لا تتصرف ، أمّا « كان » فتتصرف ؛ تقول : « كان يكون ، فهو كائن ومكون » .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١ . وانظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ومراجع هامش رقم (٩) .

(٣) لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيّ ، وهو في الكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والأصول ٤٦٧/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والنكت ٢٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، والخزانة ٤١٩/٤ .

(٤) لذي الرُّمَّة ، وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والأصول ٤٠٣/١ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والنكت ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٤٣٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والإيغال : الإبعاد . أواخر : أي أواخر الرحل الذي يستند إليه الراكب . والمَيْس : شجر يتخذ منه الرحال . يريد : أن أصوات أواخر الرحل إذا جد بهم السير كأصوات صغار الدجاج .

ففصلَ بـ « يوما » وبالجارَّيْنِ والمجرورَيْنِ بينَ « أصوات » ، و «أواخر»، وهوَ في هذهِ الحروفِ أحسنُ .

وقولُه : (**ولَوْ قُلْتَ : « إنَّ اليَوْمَ بَكرًا راحِلاً » ، و « إنَّ غدًا أخاكَ قادمًا » لَمْ يَجُزْ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ**)[1] يريدُ : أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الجُثَّة [2]، فكما لايجوزُ : « بكرٌ اليومَ » و «أخوكَ غدًا » لا يجوزُ نصبُ الحالِ بعدَها؛ لأنَّ الحالَ بعدَه لاتكونُ إلاَّ بعدَ تمامِ الكلامِ .

ويجوزُ حذفُ خبرِ « إنَّ » مع النكراتِ جوازًا حسنًا ، نحوُ قولِهم : «إنَّ مالاً، وإنَّ ولدًا »، وهو جوابٌ لمن قال: « إلكم مالٌ؟، وألكم ولدٌ ؟ »، فيقولُ القائلُ : « إنّ مالاً ، وإنَّ ولدًا » ، أيْ : « إنَّ لنا » . وقالَ :

إنَّ مَحَلاً وَ إنَّ مُرْتَحَلاً وَإنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَوْا مَهَلاً [3]

أيْ : « إن لنا » فحذفَ ، وقدْ جاءَ حذفُه مع المعارفِ في مثلِ قولِه ـ عليه السلامُ ـ للمهاجرين / : « ألستم تعرفونَ ذلكَ لهم ؟ قالوا : نعم . قالَ[4]: فإنَّ ذلكَ »[5]، حذفَ لدلالةِ المعنى، وفيهِ جوابُ التقريرِ بـ «نعم» ، وهوَ غريبٌ [6] . [٥٤]

---

(١) الجمل ٥٣ . وفيه : « عمرًا » بدلاً من « أخاك » .

(٢) أجازه ابن خروف، وأثبته بالأمثلة، وقيده بحصول الفائدة انظر ماسبق صفحة ٣٩١، ٤٠١ .

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٨٣، وفي الكتاب ١٤١/٢ والمقتضب١٣٠/٤،والأصول ٢٤٧/١، والخصائص ٧٣/٢، والمحتسب٣٤٩/١، والتبصرة٢١١/١، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٧٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، وشرح التسهيل١٥/٢، وشرح الكافية٣٧٦/٤،والهمع ١٦١/٢، والخزانة٢٢٧/٩، ٤٥٢/١٠ .

(٤) في الأصل : « قالوا » والصواب ما أثبت .

(٥) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧١/٢، والفائق للزمخشري ٦٢/١ ، والنهاية ٧٧/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٤/٢ ، وأمالي السهيلي ٤٦ ، وشرح الكافية ٣٧٧/٤ .

(٦) ورد مثله في كتاب سيبويه (١٩/٢) . وانتقده عليه ابن الطراوة، وردّ العلماء قول ابن الطراوة وحكموا بصحة استعماله . انظر ابن الطراوة النحويّ ٢١٥ ، وشرح الجمل =

واللامُ تدخلُ في خبرِ « إنَّ » ، وهيَ لامُ الابتداءِ التي في قولِهم : «لَزَيْدٌ[1] قائمٌ » ، فلمَّا دخلتْ « إنَّ » لَمْ يجتمعْ حرفانِ بمعنًى واحدٍ ، فأُخّرتِ اللامُ للخبرِ أوْ للاسمِ إذا تأخرَ . وقد اجتمعتا معًا في القسمِ ، وأبدلُوا من الهمزةِ هاءً ، وقالوا : « لَهِنَّكَ رَجُلُ صِدْقٍ »[2] . وأنشدوا :

* لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ * [3]

وتدخلُ على الخبرِ حيثُ كانَ ما لَمْ يتصلْ بـ « إنَّ » ، وعلى معمولِ الخبرِ إذا تقدَّمَ عليهِ ؛ نحوُ : « إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لَقَائمٌ »[4] . فإن تقدَّمَ الخبرُ مجرورٌ أوْ ظرفٌ ، وتأخرَ الاسمُ دخلتْ عليهِ حيثُ كانَ ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ ﴾ [5]

والمستفادُ من الجملةِ هوَ الخبرُ ، وهوَ المؤكَّدُ بـ « إنَّ » .

= لابن عصفور ٤٨٥/٢ ، ٤٨٦ ، والمغني ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ .

(١) في الأصل : « زيد » بدون لام .

(٢) من أمثلة الكتاب ١٥٠/٣ .

(٣) لرجل من بني نمير ، وصدره : * ألا يا سنى برق على قلل الحمى *
وهو في مجالس ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ ، والبسيط ٧٨٥/٢ ، والمغني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٠٢/٢ ، والهمع ١٧٩/٢ ، والخزانة ٣٣٨/١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ .

(٤) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ١٧٤/٢ . بينما ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ٢٤٢/١) عن ابن خروف منع دخول اللام على الفضلة تقدمت أو تأخرت ، وخطأه عليه ، وذكر أن هذا المنع مذكور في شرح كتاب سيبويه ولم أقف عليه في الموجود منه.
وانظر المسألة في سر الصناعة ٣٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١ ، والارتشاف ١٤٤/٢ ، ١٤٥ .

(٥) سورة ص ٤٠/٣٨ .

واللامُ لا تدخلُ على الماضي إذا وقعَ خبرًا لـ « إنَّ » [1] .

وقوله: (**وقالَ بعضُهمْ**)[2] يعني ثعلبًا [3]، وقد ذكرَه في غيرِ هذا الكتاب[4] . وهوَ معنًى مستحيلٌ ، وليسَ بلازمٍ ؛ وذلكَ أنَّ الإيجابَ قبلَ النفي ، كأنَّ قائلاً قالَ : « ما زيدٌ قائما » جوابًا لمن قالَ : « زيدٌ قائمٌ » ، فقيلَ له : « إنَّ زيدًا قائمٌ » ، فقيلَ له : « ما زيدٌ بقائمٍ » فأكّدَ بالباءِ النفيَ كما أكدَ الثاني الإيجابَ بـ « إنّ »، فردَّ عليه بقولِه: « إنَّ زيدًا لقائمٌ »، فصارت « إنَّ » بإزاءِ « ما » ، وصارت اللامُ بإزاءِ الباءِ .

ووقْفُ التأكيد[5]، واعتلالُه بمنعِ دخولِ اللامِ على سائرِ الحروفِ بانقطاعِها ممّا قبلَها ؛ فاسدٌ غيرُ متحققٍ ؛ لأنَّها علَّةٌ في دخولِ اللامِ على «إنَّ» ، ألا تراهُ يقولُ: (**وأمّا «إنّ» فهيَ صِلَةٌ للْقَسَمِ، وابْتِداءٌ لِكلامٍ مُسْتَأْنَفٍ**) [6] وابتداءُ الكلامِ المستأنفِ هو الانقطاعُ نفسُه ، وقدْ تكونُ صلةً للقسمِ وقد لا تكونُ . والذي أوجبَ ألاَّ تدخلَ على « إنّ »[7] كونُها مع ما بعدَها بتقديرِ اسمٍ

---

(١) وهو المشهور عند الجمهور . وقد ذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٤٢/١ هذا المنع عن ابن خروف وقال بجوازه موافقًا للكسائي وهشام .
وانظر المسألة في سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٧ ، وشرح التسهيل ٢٨/٢ ، والارتشاف ١٤٤/٢ ، والجنى الداني ١٢٥ ، والمغني ٢٥٢/١ .

(٢) الجمل ٥٤ . والعبارة بتمامها : « وإنما دخلت هذه اللام توكيدًا للخبر كما دخلت إنّ توكيدًا للجملة . وقال بعضهم : إنما هذا الكلام يقع جوابًا بعد النفي » .

(٣) هو أبو العباس ، أحمد بن يحيى ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، من مصنفاته «الفصيح» مات سنة إحدى وتسعين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٤١ ، وإنباه الرواة ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ .

(٤) انظر كتاب اللامات ٦٠ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٨ .

(٥) في قوله : « إنّما دخلت هذه اللام توكيدًا للخبر ، كما دخلت « إنّ » توكيدًا للجملة » الجمل ٥٤ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٩ .

(٦) الجمل ٥٤ .

(٧) في الأصل : « كان » .

معمولٍ لما قبلَه . والذي أوجبَ ألاَّ تدخلَ على « كأنَّ » ، و « ليتَ » ، و « لعل » ما دخلَها مِن المعاني فأزالَ عنها حكمَ الابتداءِ ؛ ولذلكَ لَمْ يجزِ الرّفعُ بعدَ أخبارِها إذا لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ .

وأمّا « لكنَّ » فلمْ يقوَ معنى الفعلِ فيها ، فجازَ الرفعُ بعدَ خبرِها ، وجازَ دخولُ اللامِ على خبرِها - نادرًا - كقوله :

* ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ * (١)

والأكثرُ الأعرفُ ألاَّ تدخلَ (٢) ؛ لتضمنِّها معنى الاستدراكِ ، واتصالِها بما قبلَها مِنْ طريقِ المعنى .

وأمّا « إنَّ » فلَمْ يُزَلْ معنى الابتداءِ عمَّا كانَ عليه ، ولَمْ يَحدثْ إلاَّ التأكيدُ ؛ فلذلكَ اختصتْ بما اختصَّ به الابتداءُ من اللامِ والرفعِ بعدَ الخبرِ ؛ ولذلكَ جازَ الرفعُ بعدَ الخبرِ في « أنَّ » لمَّا لَمْ يتغيَّرْ فيها معنى الابتداءِ ، ولَمْ تُدخِلْ في الخبرِ معنًى زائدًا ، ولَمْ يُراعَ كونُ الكلامِ(٣) معها بتقديرِ اسمٍ - كما ذهبَ إليه جماعةٌ من المتأخرينَ (٤) .

---

(١) لم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه . قال ابن هشام في المغني ٣٢٣/١ : « ولا يعرف له قائل، ولا تتمه ، ولا نظير » . وهو عجز بيت قيل : إن صدره :

* يلومونني في حب ليلى عواذلي *

وهو في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٨، ٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، والبسيط ٧٨٤/٢، والمغني ٢٥٧/١ ، ٣٢٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) وهو مذهب البصريين . وأجاز دخولها الكوفيون . انظر الإنصاف (م ٢٥) ٢٠٨/١ .

(٣) في الأصل : « الاسم » .

(٤) لم أقف - فيما اطلعت عليه - على من ذهب إلى ذلك من المتقدمين على ابن خروف . وانظر شرح المفصل ٧١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١ ، والبسيط ٨٣١/٢، ٨٣٢.

وأمّا العطفُ فيجوزُ قبلَ الخبرِ وبعدَه ، فمن قدَّمه على الخبرِ نصبَ وثنّى الخبرَ ؛ فقالَ : « إنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ » ، ويجوزُ : « إنَّ زيدًا وعمرًا قائمٌ » ، على قوله تعالى :

﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (١)

على أنْ يقومَ المفردُ مقامَ المثنّى في قولِ سيبويهِ(٢) ـ رحمَهُ اللّهُ ـ . وغيرُه بحذفِ خبرِ الأوّلِ لدلالةِ الثاني عليه . ويجوزُ الرفعُ مع التقديمِ على قولِهِ :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * (٣)

وغيرِه . ويُروى بالرفعِ على التقديمِ والتأخيرِ ، وهو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، ويُروى بالنصبِ (٤) ، ومثله قولُه [تعالى](٥) :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ ﴾(٦) الآيـة.

---

(١) التوبة ٦٢/٩ .

(٢) انظر الكتاب ٧٦/١ . قال بعد أن أورد بعض الأبيات : « فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد » الخ . وقال أيضًا بعد بيت للفرزدق : « ترك أن يكون للأوّل خبر حين استغنى بالآخر » الخ . فقال بكلا الرأيين كما نرى . وقد تنبه ابن بزيزة إلى ذلك ، وأشار إليه في غاية الأمل ٢٤٤/١ ومابعدها .

(٣) عجز بيت لضابيء بن الحارث البُرجميّ ، وصدره :

* فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله * وهو في ديوانه ٣٦٩ (ضمن مجموعة شعر بني تميم)

و في الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، والنوادر ١٨٢ ، والأصول ٢٥٧/١ ، والإنصاف ٩٤/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١ ، والمغني ٥٢٧/٢ ، ٦٨٨ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٦٧/٢ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ .

(٤) وهي رواية الكتاب ٧٥/١ ، وهي أيضًا في معاني القرآن ٣١١/١ ، والنوادر ١٨٢ ، وفي أغلب المصادر بالنصب .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) المائدة : ٦٩/٥ .

رفعَ « الصَّابئيـنَ » على التقديمِ [والتأخيرِ][1]/ وهو المبتدأ ، وخبرُه [٥٥]
محذوفٌ يدلُّ عليهِ «من آمن» جملةُ الشرطِ وجوابُه، وهيَ خبرُ «الذينَ» .

فإذا تأخـرَ المعطوفُ جازَ فيهِ الرَّفـعُ والنَّصبُ ؛ النصبُ على حذفِ الخبرِ ، وحمله على اسمِ « إنَّ » ، والرَّفعُ على وجـهينِ إن كانَ في الخبرِ ضميرٌ ؛ فأحدهما : العطفُ على ذلكَ الضميرِ ، وأحسنُ ذلكَ أنْ يؤكَّدَ ، أوْ يوقعَ بعـدَه شيءٌ يقومُ مـقامَ التـأكيـدِ ؛ نحو : « إنَّ زيدًا قـائمٌ في الدارِ وعمـرٌو» ، و « إنَّ زيدًا ضاربٌ عمـرًا وخالدٌ » . والوجهُ الـثاني : أنْ يرتفعَ بالابتداءِ ويضمرُ الخبرُ لدلالةِ ما قبلَـه[2] عليـهِ ، ويراعى في « إنَّ » حكمُ الابتداءِ . والوجهانِ ذكرهما سيبويهِ وغيرُه من المحققينَ [3] .

و « أنَّ » مثلُهـا في هذا الحكمِ حيثُ لَـمْ يتـغيْر مـعنى الابتداءِ وإنْ تغيَّرَ في اللفظِ .

وكذلكَ « لكنَّ » لَـمْ يتـغيرْ فـيها مـعنى الابتداءِ كلَّ التغـييرِ فـيدلُّ خبرُهـا على الخبرِ المحذوفِ ، ولَـمْ يزدْ مـعنًى يُخـرِجُ الكلامَ عن مـعنى الابتداءِ كما زادَ في التمني والتشبيهِ والترجّي .

فإنْ لَـمْ يكنْ في أخـبارِها ضـميرٌ لَـمْ يجـزْ في المرفوعِ بعدَ الخبرِ إلاَّ الابتداءُ وإضمارُ الخبرِ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « ما بعده » .

(٣) انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ . وانظر شـرح الجمل لابن عصـفور ٤٥٥/١ ، والبسيط ٧٩٣/٢ .

وأمَّا « كأن » و « ليتَ » ، و « لعلَّ » ، فإن كانَ في أخبارِها ضميرٌ جازَ الرَّفعُ على العطفِ على ذلكَ الضميرِ كما تقدَّمَ ، وإنْ لَمْ يكنْ فيه ضميرٌ لَمْ يجزِ الرَّفعُ البتّةَ ؛ لأنَّه [لا](١) خبرَ له ، ولا ما يدلُّ عليه ؛ لأنَّ الخبرَ مُتمنّى في «ليتَ»، ومشبّهٌ في « كأنَّ » ، ومترجّىً ومتوقعٌ في « لعلَّ » ، ولا يدلُّ خبرٌ في هذه الصفات على خبرٍ ليست فيه ، وبذلك زالَ عنها مراعاةُ الابتداءِ ، وهذا المعنى أوجبَ الرفعَ بعدَ « إنَّ » ؛ الرفعُ على الابتداءِ لدلالةِ الخبرِ على خبرِ الثاني ؛ لأنَّه في معناه ، وخلطَ فيها كثيرٌ من المتأخرين .

والوجهُ الثاني الذي ذكرَه أبو القاسم ، هو وجهُ الرفعِ بالابتداءِ (٢) ؛ لأنَّه لو كانَ من عطفِ المفرداتِ لثنّى الخبرَ ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ من عطفِ الجملِ ، وخبرُه محذوفٌ فرَجَعَ الأمرُ إلى الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ ، واستغنى عن إظهارِه ، بالذي ظهرَ بمنزلةِ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو » . وتشبيهُه بالمعطوفِ على خبرِ « ليسَ » فاسدٌ (٣) ؛ لأنَّ ذلك مفردٌ محمولٌ على مفردٍ داخلٌ في حكمِه ، وقبلَه ما يطلبُه بالعملِ فيه ؛ وهو « ليسَ » يطلبُه بالنّصبِ ، فحملَ مرّةً على لفظِ المجرورِ قبلَه، و [مرّةً] (٤) على موضعِه ، واستقلَّ الكلامُ ، وليسَ هنا ما يطلبُ الموضعَ غيرُه . إنَّ الكلامَ معناه معنى الابتداءِ ، ولا يستقلُّ المفردُ فيهِ حتى يكونَ لهُ خبرٌ كالأوّلِ

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الجمل ٥٥ . وانظر إصلاح الخلل ١٧٠ ، والبسيط ٨٠٢/٢ .

(٣) في الشاهد الذي سيأتي قريبًا :

* فلسنا بالجبال ولا الحديدا *

انظر الجمل ٥٥ ، وانظر الكتاب ٦٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١ ، ٤٥٦ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

الذي حُـملَ عليـهِ ، ألا ترى أنَّ الاسم لا يُنعتُ على الموضعِ ، ولا يُبـدلُ منهُ ، ولايُؤكـدُ لَـمَّـا لَـمْ يكن له مـوْضعٌ على انفـرادِهِ ، فكذلكَ لا يُعطفُ عليـهِ عطفَ المفرداتَ .

وقولُـه :

(مُعَاوِيَ إِنَّـنَـا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

فَلَسْـنَـا بِالجِبَالِ ولاَ الحَدِيدَا) [1]

رواه سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ منصوبًا[2] ؛ وردَّ النصبَ المبردُ[3]، وقالَ هوَ مخفوضٌ . والبيتُ من قصيدتينِ إحداهما لعقيبةَ الأسديِّ [4] ، الذي دفعهُ لمعاويةَ [5]، وهذا البيتُ أولُـهُ ، وبعدَه :

فَهَبْنَا أُمَّـةً هَـلَكَتْ ضَيَاعًا   يَزِيدُ أَمِيرُهَـا وأَبو يَـزِيدِ [6]

---

(١) الجمل ٥٥ ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسديّ ، ونسب إلى عبداللّه بن الزّبير ، الأسديّ وروي بخفض القافية أيضاً . انظر الكتاب ٦٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٤ ، والحلل ٦٨ ، وإصلاح الخلل ١٧١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، والفصول والجمل ٩١ ، والبسيط ٨٠٠/٢ ، والمغني ٥٣٠/١ ، وشرحه للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ ، ١٦٥/٤ ، ٣٠١/١٠ ، ٣٩٧/١١ .

(٢) انظر الكتاب ٦٧/١ .

(٣) استشهد المبرد بالبيت السابق منصوباً حملاً على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب (٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١) ، ولم أقف على رد النصب فيه وكذا ذكر البغدادي عن المبرد أنه ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب قال : وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٤) شاعر مخضرم ، وفد على معاوية بن أبي سفيان ، ودفع إليه القصيد الذي منه بيت الشاهد ، فقضى حوائجه . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٥) كذا في الأصل . ويريد : « من القصيد الذي دفعه لمعاوية » .

(٦) البيت في الحلل ٧٠ ، والفصول والجمل ٩١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ .

ولا يجوزُ هنا النصبُ .

والقصيدُ الثاني لعبداللّـه بنِ الزَّبيرِ الأسديّ (١) :

رَمَى الحَدَثَـانِ نِسْـوَةَ آلِ زيدٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ لَـهُ سُمُودَا

فردَّ شُعُورَهُنَّ السُّـودَ بيضًـا ... وردَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودَا (٢)

ومعنى« اسْجِحْ » : سَـهِّـلْ وأرفقْ ، ومنه :هي ناقةٌ سُجُحٌ ، أيْ سـهلةُ المشي، ومنـه قـولُ عـائشـةَ ـ رضـي اللّه عنهـا ـ :« قـد ملكتَ فأسجِحْ »(٣) / والشـاهدُ فيـه عطفُ المنصوبِ على مـوضعِ « بالجبـالِ » ؛ [٥٦]
لأنَّـه في موضعِ نصبٍ على خبرِ « ليسَ » . وقد رُوِيَ بعدَ البيتِ :

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُم ... ولا تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيدَا (٤)

وإنْ لَـمْ يكنْ البيتُ منْ هذا القصيدِ فـسيبويهِ أعلمُ بما روى ، والثقةُ فيما روى ، ولا تردُّ روايةُ الثقاتِ بإنكارِ منْ أنكرَها لقلةِ حفظِه .

ووقعت الآيةُ في كتابِ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّـه ـ :

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (٥)

---

(١) هو عبداللّه بن الزَّبير بن الأشيم بن الأعشى بن بجرة . و « الزَّبير » - بفتح الزاي وكسر الموحدة - شاعر كوفيّ من شعراء الدولة الأمويّة ، مات في خلافة عبدالملك بن مروان . انظر الخزانة ٢/٢٦٤ .

(٢) البيتان في ديوانه ١٤٣ ، و الحلل ٧٠ ،والفصول والجمل ٩٢ ، والخزانة ٢/٢٦٤ .
وفي الحلل : « آل عمرو » ، وفي الخزانة : « آل حرب » .

(٣) قالته لعليّ ـ رضي اللّه عنه ـ يوم الجمل ، حين ظهر على النّاس . انظر كتاب الأمثال ١٥٤ ، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٣ ، والمستقصى في أمثال العرب ٢/٣٤٨ ، والفائق ٢/١٥٧ ، واللسان « سجح » ٢/٤٧٥ .

(٤) البيت في ديوانه ١٤٥ ، الحلل ٧٠ ، والخزانة ٢/٢٦٢ .

(٥) التوبة ٩/٣ .

بالفتحِ والضمِّ[1] على الوجهينِ جميعًا[2] . وجاءَ في شعرِ الحماسةِ حملُ جملةِ الابتداءِ والخبرِ على « أنَّ » واسمِـها وخبرِها ، قالَ :

فَلاَ تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلْعِدَى
بَشَيْءٍ وَلاَ أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
وَلاَ أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ
وَلاَ أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ (٣)

فحملَ جملةَ الابتداءِ على « أنَّ » ، ثمَّ ثنّى بـ « أنَّ » مفتوحةً . ويُروى :

* وَلاَ أَنَّ نَفْسِي يَزْدَهيها وَعِيدُكُمْ * (٤)

والرفعُ بالابتداءِ[5] في الآيةِ أحسنُ من العطفِ بغيرِ تأكيدٍ فاعلمْـهُ .

وبقيَ في البابِ أشياء يجبُ ذكرُها فيهِ وهو عملُ هذهِ الحروفِ مخففةً ، والفرقُ بينها .

---

(١) في الأصل : والكسر .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٣٨ ، ٢/١٤٤ ولم يذكر فيهما إلاّ الرفع .
قرأ الجمهور « رسوله » بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن عليّ بالنصب . وقرىء بالجر شاذا ورويت عن الحسن ، وخُرّجت على العطف على الجوار ، وقيل هي واو القسم .
انظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٨/٧٠ ، والبحر المحيط ٥/٦ .

(٣) لجعفر بن عُلْبَة الحارثيّ . وهو في شرح ديوان حماسة أبي تمام ١/٥٨ ، ٥٩ ، وإصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمريّ (٣٨٥هـ) في معاني أبيات الحماسة ٣٢ ، والخزانة ١٠/٣٠٣ .

(٤) انظر شرح الحماسة للتبريزي ١/٢٨ .

(٥) في الأصل : « في الابتداء » .

فأمَّا « إنَّ » فعلى وجهين : من العربِ من يعملُها إذا خففَها عملَها مثقلةً ، وهم أهلُ المدينةِ ، وقيل : [منها][1] قراءةُ نافعٍ [2] :

﴿ وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾ [3]

يشبِّهُها بالفعلِ المحذوفِ . وسائرُ العربِ لا يعملُها ، ويدخلُها على الجملِ الاسميّةِ والفعليّةِ ؛ فيقولُ : « إنْ زيدٌ [4] لقائمٌ » ، و :

﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [5]

و ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [6] ،

و « نم [صالحًا][7] قد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا » [8] . وتلزمُها اللامُ التي في خبرِ « إنَّ » فرقًا بينَها وبين « إنْ » التي للنفي في نحوِ قولِه تعالى :

﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [9] .

وأمَّا « أنْ » المخففةُ فكلُّ العربِ يعملُها في كلِّ مضمرٍ . وتقعُ بعدَها الجملُ الاسميّةُ والفعليّةُ ، وهيَ في موضعِ خبرِها ؛ فالاسميّةُ :

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبعة ، مات سنة تسع وستين ومائة . انظر ترجمته في غاية النهاية ٣٣٠/٢ .

(٣) هود ١١١/١١ . وهي أيضًا قراءة ابن كثير ، وأبي بكر . وقرأ الباقون بالتشديد. انظر الكشف ٥٣٦/١ ، والتيسير ١٢٦ .

(٤) في الأصل : « زيدًا » .

(٥) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٦) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

(٨) من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الوضوء / باب من لم يتوضأ إلا من الغَشْي المُثْقِل) ٥٨/١ . والرواية فيه : « نم صالحًا ، فقد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا » . وانظر الارتشاف ١٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/١ ، وتقييد ابن لب ٦٨٥/٢ ، والهمع ١٨٢/٢ ، وشرح الأشموني ٥٨١/١ .

(٩) يونس ٦٨/١٠ .

﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، معناه : « أنّه الحمدُ للّه » ، والفعليّةُ :

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[2]،

و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[3].

و « علمتُ أنْ قدْ قامَ زيدٌ » . وأكثرُ استعمالِها بالفصلِ بـ « السينِ » وبـ « سوفَ » مع الإيجابِ ، وبـ « قدْ » مع الماضي ، وبـ « لا » مع النفي . وقدْ تُستعملُ بغيرِ حرفٍ ؛ نحو : « علمتُ أنْ تقومُ » ، ولا يقعُ إلاَّ بعدَ أفعالِ العلمِ والتحقيقِ بخلافِ الناصبةِ للفعلِ .

ولا تعملُ « لكنَّ » إلاَّ مثقّلةً ، و « كأنَّ » تعملُ مثقّلةً ومخففةً ؛ نحوُ قولِه :

* كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارِقِ[4] السَّلَمْ * [5]

محذوفُ الخبرِ ، ويُروى بالخفضِ على زيادةِ « أنْ » ، وبالرفعِ على خبرِ « أنْ » وإضمارِ اسمِها[6] ، أيْ : « كأنّها ظبيةٌ » .

---

(١) يونس ١٠/١٠ .

(٢) المزمّل ٧٣/٢٠ .

(٣) طه ٢٠/٨٩ .

(٤) في الأصل : « تعطوا » بألف ، و « ورق » بدون ألف .

(٥) لبَاعِث بن صُرَيْم اليَشْكُرِيّ ، وقيل : لعلباء بن أرقم اليشكريّ :

* ويومًا توافينا بوجهٍ مقسّمٍ *

وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصمعيات ١٥٧ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والمغني ٣٢/١ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٩ ، والهمع ١٨٨/٢ ، والأشموني ٣٠٤/١ ، والخزانة ٤١١/١٠ .

(٦) ذكر المبرد الروايات الثلاث في الكامل ٨٣/١ عن التَّوَّزِيِّ عن أبي زيد عن العرب .

وحكى الكوفيونَ نصبَ « كأنَّ » و « ليتَ » لمعمولين[1] .

وأمّا إذا دخلتْ عليـهَـا « ما » أجمع ، كـانتْ كافةً لها عن عملهـا إذا وليتْها الجملُ الاسميّةُ، وإنْ وليتْها الفعليّـةُ كانت مهيئةً لدخولها على الفعلِ . ومن العربِ من يعملُهـا في الاسمِ بعدَها ، كحالهـا قبلَ دخولِ « ما » ، ويجعلُ « ما » زائدةً ، كقولـه :

. . . ألاَ لَيْتَمَـا هَذَا الْـحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَـا ونِصْفُـهُ ، فَقَدِ[2]

يُروى بالنصبِ والرفـعِ ، على المذهبينِ[3] ، إلاّ أنَّها لـمْ يَحـكِ سيبويـهِ ـ رحمَـهُ اللّـهُ ـ فيها إلاّ الإلغاءَ[4] .

وتسامحَ في البابِ في عباراتٍ لا مزيَّـةَ لهـا كما فعلَ في غيرِه[5] . وخلطَ ابنُ بابشاذ في مواضعَ منهُ ، وقد نبّـهتُ عن أكثرِها .

---

(١) في الأصل : « بمفعولين » . وانظر مذهب الكوفيين في رصف المباني ٣٦٦ ، والجنى الداني ٤٩٢ .

(٢) أول البيت : « قالت : ألا ليتما » ، وفيه « أو نصفه » .

وهو للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٥ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، والمغني ٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، والهمع ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٢) انظر الروايتين في شرح المفصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، والمغني ٣١٦/١ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) انظر الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) بمثل ذلك تعقبه ابن السيد ، انظر إصلاح الخلل ١٦٢ ومابعدها .

باب الْفَرْقِ بَيْنَ « إنَّ » وَ « أنَّ » (١) /

« أنَّ » مغيَّرةٌ منْ « إنَّ » (٢) ، وكلاهُما حرفُ تأكيدٍ ؛ لأنَّ « إنَّ » وما عملت فيه بتقديرِ جملةٍ منْ مبتدأٍ وخبرٍ، قدْ تكونُ في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجر ، فسائرُ الجملِ على حسبِ الموضعِ الذي تقعُ فيه . و « أنَّ » وما عملتْ فيه بتقديرِ اسمٍ مفردٍ يقعُ موقعَ الأسماءِ المفرداتِ منْ كونها فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً .

وكلُّ موضعٍ صلحَ فيه ذلكَ وقعت فيه المفتوحةُ ، إلاَّ أنْ تدخلَ اللامُ في خبرِها فتعودَ إلى الكسرِ ؛ نحو : « علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ »، والموضعُ للاسمِ المفردِ .

وكذلكَ بعدَ « لو » ؛ فإنَّها وقعتْ مفتوحةً أيضًا وهوَ منْ مواضعِ الجملةِ الاسميّةِ ، ولا يكونُ هذا إلاَّ في هذينِ الموضعينِ .

وكلُّ موضعٍ للجملتينِ الاسميّةِ والفعليّةِ ؛ وقعتْ فيهِ « إنَّ » مكسورةً ؛ فمنْ ذلكَ: وقوعُها في أوَّلِ الكلامِ؛ نحو : « إنَّ زيدًا قائمٌ » . وفي خبرِ المبتدأِ، وفي الصلةِ . وبعدَ القسمِ . وبعدَ القولِ إذا لمْ يكنْ ظنًا . وبعدَ واوِ الحالِ . وبعدَ « حتَّى » . وبعد « ألاَ » ؛ قال الله تعالى :

﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (٣) .

---

(١) الجمل : ٥٧ .

(٢) وهو مذهب الجمهور . وقيل : المفتوحة أصل للمكسورة . وقيل : كلاهما أصل . انظر الجنى الداني ٤٠٣ ، والمغني ٣٩/١ ، والهمع ١٧٠/٢ .

(٣) البقرة ١٣/٢ .

وبعدَ «أمَـا» - في إحدى اللّغتين[1] -. وبعدَ « إذا » ؛ كـقولهم: « مررتُ به فإذا إنَّـه يقولُ كذا » وهي التي للمفاجآت ، و تُفتحُ بعدَها على معنًى آخرَ[2]. وإذا كـانت اللامُ في خـبرهـا ؛ لأنَّـها مـواضعُ تقعُ للـجملِ كلِّـها ، وهيَ راجـعـةٌ إلى الابتداءِ . فاكتفى بذكرِ الأربعةِ المواضعِ[3] عَنْ تَعدَادِهـا[4] . ومن فتحَ فـي موْضعٍ [من][5] هذه المواضع فعلى تأويلِ المفردِ .

ولا يجوزُ فتحُها في القسَـمِ - لا سماعًا ولا قياسًا[6] .

وللعربِ في القولِ ثلاثُ لغـاتٍ ، إحدَاها : حكايةُ الجـملِ بعدَه بألفـاظِها - وهو الأكـثرُ . والثـانيـةُ مثلُ الأولى إلاَّ أنّ هـؤلاءِ يخالفـونَ الأولينَ[7] في النصبِ بشرطِ أنْ تكونَ بعدَ الاستفهامِ ، وللمخاطبِ بلفظِ المستقبلِ ، مفردًا كانَ أوْ مثنًى

---

(١) وهي التي تكون فيها « أمَـا » حرف استفتاح ، واللغة الثـانية التي تفتح معها « أنّ » فتكون بمعنى « حقًا » . انظر الكتاب ١٢٢/٣ ، والجنى الداني ٤١٢ .

(٢) وهو إذا قُدِّرت مع ما بعدها بمفرد ؛ نحو : « فإذا قوله كذا » .
انظر الجنى الداني ٤١١ .

(٣) في الأصل : « الأربعة مواضع » انظر ما سبق ص ٤٣٦ هامش (٤) .

(٤) انظر الجمل ٥٧ ، ٥٨ . وأربعة المواضع هي : الابتداء ، وإذا كان في خبرها اللام ، وبعد القسم ، وبعد القـول . وانظر أيضاً اعـتـراض ابن السيـد في إصلاح الخلل ١٧٧ – ١٨٠ ، واعتـذار ابن أبي الربيع في البسيط ٨٢٨/٢ .

(٥) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٦) وهو مذهب البـصريين . وأجـاز الكوفيون الفـتح إذا وقعت جـواباً للقسم دون لام ، واختـاره الكسـائي والبغـداديون ، وأوجبـه الفراء . وذكر المرادي قول ابن خروف هذا ووافقه عليه ، وخطأه عليه ابن بزيزة . انظر الأصـول ٢٧٠/١ ، ومعـاني الحروف المنسـوب للرماني ١١٠ ، وغاية الأمل ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٤١٣ ، والهمع ١٦٦/٢ .

(٧) في الأصل : « الأولون » .

أوْ مجموعًا ، أوْ مذكرًا أوْ مؤنثًا ؛ نحو : « أتقولُ : زيدًا منطلقًا ؟ ، وأتقولينَ : زيدًا قائمًا ؟ ، وهلْ تقولُ : عمرًا ذاهبًا ؟ ، وأينَ تقولُ : زيدًا ؟ » ، فإذا أدخلوا « أنَّ » هنا فتحوهَا - وهمُ الأقلُّ . والثالثةُ : إجراؤها مُجرى الظنِّ في كُلِّ موْضعٍ ، فينصبون[1] به مفعولا[2] ، فإذا دخلتْ « أنَّ » فتحُوها - وهمْ بنو سُليْم[3] .

واتفقَ الجميعُ على أنَّه إذا وَقعَ بعدَه اسمٌ مفردٌ من لفظِه أوْ معناه نصبوهُ على المصدرِ ؛ نحو : « قلتُ قولاً » ، و « قلتُ حقًا » ، و « قلتُ خيرًا » ، و « قلتُ صوابًا » .

وقولُه : (**وإنّما كانَتْ مُقَدَّرةً قَبْلَ « إنَّ »**)[4] ، يريدُ : أنهما يجريان لمعنًى واحدٍ ، دخلا لتأكيدِ الخبرِ كما دخلتِ « اللامُ » في الابتداءِ لتأكيدِ الخبرِ و « اللامُ » كذلك[5] أيضًا مع « إنَّ » ، فتُرِكَتْ « إنّ » أولاً وأُخِّرَتِ « اللامُ » استقباحًا للجمعِ بينَهما . وقد تقدَّمَ أنّ قولَه في « إنَّ » لتأكيدِ الجملة مجازٌ[6] . ولمّا دخلتِ اللامُ في الآية[7] على خبرٍ ، وجبَ كسرُ « إنَّ » ، و « العِلْمُ » معلَّقٌ

---

(١) في الأصل : « فينتصبون » .

(٢) ذكر ابن عصفور ان ابن خروف يذهب إلى إجراء القول مُجرى الظنّ في العمل خاصةً ولم يتغير المعنى عما كان عليه . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ .

(٤) الجمل : ٥٧ .

(٥) في الأصل : « وكذلك » - بزيادة « الواو » - .

(٦) انظر ما سبق صفحة ٤٥٥ . قال : « والمستفاد من الجملة هو الخبر ، وهو المؤكد بإنّ » . وانظر الجمل ٥٤ .

(٧) يشير إلى الاية التي أوردها أبو القاسم - رحمه اللّه - في الجمل : (ص ٥٧) ، وهي قوله تعالى : ﴿ **أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير** ﴾ العاديات ٩/١٠٠ ، ١٠ ، ١١ .

عليـها ؛ فهي إمَّـا في موضعِ مفعولٍ واحدٍ ، أوْ مفعـولين لـ « يَعْلَمُ »[1] . و « في القبـورِ » صلةٌ لـ « ما » ، والعائدُ الضميـرُ الذي تحمّلـه الاسـتقرارُ ، وكذلكَ « في الصدورِ » . ولا شاهدَ لهُ في آية الطور[2] ؛ لأنَّ فيهَـا شيئينِ أوجبَ كلٌّ واحدٍ منهما كسرَها ، فإنْ قالَ : كُسِـرَتْ للقسمِ ، قيلَ : بل كُسِـرَتْ للاّمِ ، وبالعكسِ . وشاهدُ كسرِها للقسمِ قولُـه تعالى :

﴿ حمٓ ۞ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ﴾[3]

﴿ حمٓ ۞ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[4]

فـكسرَها للقسمِ بغيرِ لامٍ ، ولـمْ يُسمعْ فتحُها بعدَ اليمينِ ، ولاوجهَ لَـهُ / في القياس . [٥٨]

والكلمةُ هي عيسى ـ عليهِ السلامُ ـ[5] وسماهُ تعـالى بـ « كلمةٍ » من حيـثُ كانَ من عـباراتٍ ، بقـولِه « كُـنْ » . و « منه » صـفةٌ للكلمـةِ .

---

(١) في الأصل : « لعلمت » .

(٢) وهي التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٥٨ ﴿ والطور وكتاب مسطور ﴾ ثم قـال : ﴿ إن عـذاب ربـك لواقع ﴾ الطور : ١/٥٢ ، ٢ ، ٧ . وانـظر تعـقب ابن بـزيزة لابن خروف في غاية الأمل ٢٥٧/١ .

(٣) الدخان ١/٤٤ ، ٢ ، ٣ .

(٤) الزخرف ٤٣ / ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥) إشارة إلى الآية التي أوردها الزجاجي في الجمل ٥٨ ، وهي قوله تعالى : ﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح ﴾ آل عمران ٤٥/٣ .

والضميرُ المضافُ إليه الاسمُ عائدٌ إليها ، على النبيِّ [1] الذي هوَ عيسى - صلى اللهُ عليهِ وسلَم .

مسألة من هذا الباب : « أوّلُ ما أقولُ : إنّي أحمدُ اللّهَ »[2] - بفتح الهمزِ من « أنّ » وكسرِها - فمن فتحَ جعلَها بتأويلِ المصدرِ ، خبرًا عن « أوّل » كأنّهُ قالَ : أوَّلُ قولي حمدُ اللّهِ ، أخبرَ بمعنًى عن معنى ، و « ما » مصدريةٌ ، أوْ نكرةٌ موصوفةٌ [3] ، أوْ موصولةٌ والعائدُ محذوفٌ وهو مفعولُ القولِ ، ويجوزُ إظهارُهُ .

ومنْ كسرَ الهمزةَ جعلَ « إنَّ » وما بعدَها خبرَ « أوّلُ » على الحكايةِ ، فكأنّهُ قالَ : أوّلُ قولي الحمدُ للّهِ ؛ كقوله عليه السلامُ : « أفْضَلُ ما قلته أنا والنبيونَ من قبلي لا إلهَ إلاَّ اللّه »[4] ، دليلُه أنّكَ تقولُ : أوّلُ ما قلتُه . فإذا ظهرَ الضميرُ لم يكن في « إنَّ » إلاَّ الكسرُ على الحكايةِ ، ولا سبيلَ إلى حذف خبرٍ ؛ لأنّهُ يتغيرُ المعنى ، والكلامُ تامٌّ دونَه ، و « ما » على ما كانت عليه في القبحِ ، وعلى هذا حملَها سيبويهِ[5] . وكثيرٌ من المتأخرينَ - رحمَهم اللّهُ - لمْ يصنّفوا فيها شيئًا .

---

(١) فذكّره مراعاة للمعنى .

(٢) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضاح العضدي ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ ومابعدها ، والهمع ١٦٩/٢ .

(٣) ذكر أبو حيان قول ابن خروف هذا . وقال : « والصحيح منعه » الارتشاف ١٤١/٢ وأجاز ابن الفخار أيضاً أن تكون نكرة موصوفة . انظر شرحه للجمل ٣٥٣/٢ .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب القرآن ٣٢ ، والحج ٢٤٦ .

وانظر شرح الكافية الشافية ٣٤٤/١ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، وشرح الكافية ٣٤٥/٤ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

بَابُ حُروفِ الْخَفْضِ (١)

تقدَّمَ أنَّ الخفضَ مِنْ خواصِّ الأسماءِ (٢). ولَهُ أدواتٌ؛ حروفٌ، وأسماءٌ - ظروفٌ، وغيرُ ظروفٍ -. ومنها ما يلزمُ الإضافةَ، ومنها ما لا يلزمُها، وستأتي الأسماءُ بعدُ - إن شاءَ اللّهُ.

والأصلُ في الخفضِ للحروفِ مظهرةً. ومقدَّرةً في الإضافةِ (٣).

وبدأ بالحروفِ، وهيَ ثمانيةَ عشرَ حرفًا، منها:

« مِنْ »؛ وهيَ لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ؛ نحو: « خرجتُ مِن الدارِ ».

وتكونُ في الزمانِ (٤)؛ نحو: « صمتُ مِنْ يومِ الخميسِ إلى يومِ الخميسِ »، فـ « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ، ولانتهائها. وتقولُ في الأسماءِ إذا كتبتَ كتابًا: « مِنْ فلانٍ إلى فلانٍ ».

وتكونُ للتبعيضِ (٥)؛ نحوُ: « هذا مِن الثوبِ »، و « هذا منهم »، أيْ بعضُهُم.

وتكونُ لتبيينِ الجنسِ؛ كقولِه تعالى:

---

(١) الجمل: ٦٠.

(٢) انظر صفحة ٢٦٩ من هذا الشرح.

(٣) خطأه في ذلك ابن بزيزة مستدلاً بكلام سيبويه والفارسي.
انظر غاية الأمل ١/٢٥٩. وانظر الكتاب ١/٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٩، والإيضاح العضدي ١/٢٦٤.

(٤) وهو مذهب الكوفيين، وجماعة من البصريين، وصححه ابن مالك. وتأول البصريون ما ورد منه. انظر: الإنصاف (م ٥٤) ١/٣٧٠ ومابعدها، وائتلاف النصرة ١٤٢، وشرح المفصل ٧/١٠، ١١، وشرح التسهيل ٣/١٣٠، وشرح الكافية ٤/٢٦٣ ومابعدها، وجواهر الأدب ٣٣٦، والجنى الداني ٣٠٨، ٣٠٩، والهمع ٤/٢١٢.

(٥) أنكره بعض النحويين. انظر الأصول ١/٤٠٩، وغاية الأمل ١/٢٦٠، والجنى الداني ٣١٥، والهمع ٤/٢١٣.

﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ (١).

وتكونُ غـايـةً ، كـقـولِكَ : « رأيتُ مِنْ ذلكَ المـوْضعِ » ، أردتَ الابتـداءَ والانتهـاءَ ؛ وتقولُ : « شـممتُ مِنْ داري الريحانَ مِن الطـريقِ » ، الأوَّلُ للابتداءِ ، والثاني للانتهاءِ .

وتكونُ زائدةً لاستغراق الجنسِ بعدَ النفي والاستفهامِ (٢) ، تدخلُ على الفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ؛ نحو: « ما جاءَ ني من أحدٍ » ، و « ما رأيتُ مِن أحدٍ » ، و « هلْ في الدارِ منْ أحدٍ ؟ » . قالَ سيبـويهِ : « لأنَـهُ موضعُ تبعيضٍ ؛ أرادَ أنّـهُ لَـمْ يأتِـه بعضُ الرجـالِ ، وكذلكَ : ويحَـهُ مِن رجلٍ ، تعـجّبَ مِن بعضِ الرجلِ ، ولي ملؤُه (٣) مِنْ عسلٍ ، مبعضـةً . قال : وكذلكَ هوَ أفضـلُ مِنْ زيدٍ ، أرادَ أنْ يفضّلَـهُ على بعضٍ ولا يَعُمُّ . وجعلَ زيدًا المَوْضعَ (٤) الذي ارتفعَ منه ؛ نحو: خيرٌ من زيدٍ . أو سَفَلَ (٥) منهُ؛ نحو: شرٌّ من زيدٍ. وكذلكَ: أخزى اللّهُ الكاذبَ منّي ومِنْكَ (٦) ، و« مِنْ » ليستْ بزائدةٍ في هذيْنِ المَوْضعينِ؛ لأنّـها تُوصلُ الأمرَ إلى مابعدَها» (٧).

---

(١) الحج ٢٢/٣٠ . وأنكره أكثر المغاربة ، وقالوا هي في الاية لابتداء الغاية . انظر الجنى الداني ٣١٠ ، والهمع ٤/٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) يوافق مذهب البصريين . والكوفيون يشترطون لزيادتها تنكير مجرورها . والكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط . وهو مذهب الأخفش وابن مالك . انظر الإنصاف ١/٣٧٦، وشرح التسهيل ٣/١٣٧ – ١٣٩ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والهمع ٤/٢١٥ .

(٣) في الأصل : « منه » .

(٤) في الأصل : « في الموضع » .

(٥) في الأصل : « وأسفل » .

(٦) في الأصل : « من بيني وبينك » .

(٧) العبارة محرفة كما ترى ، والتصويب من الكتاب ٤/٢٢٥ ، وانظر الأصول ١/٤١٠ فالنص منقول فيه أيضًا .

وتكـونُ زائـدةً في الإيجابِ في الفاعلِ والمفعولِ ـ في قولِ الأخفش[1] ـ وعليه يُحملُ قولُه تعالى :

﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[2]

وليس موضعَ تبعيضٍ [3] .

[و« إلى » : منتـهىً لابتداء الغـاية ، تقول :« من كـذا إلى كذا»] [4]، وتقولُ : « إنّـما أنا إليكَ » أيْ « إنّـما أنت غايتي » .

وتدخلُ « حتّـى » معهـا في ابتـداءِ الغـايةِ ، / ولا تدخلُ هنا . وهيَ [٥٩] أعمُّ مِن « حتّـى» في الكلامِ ، تقـولُ : « قمتُ إليـهِ » فتجعلُـه غـايتَكَ مِن مكانِـكَ ، ولا تقولُ : « حتّـاهُ » فتضيفُها إلى المضمرِ .

و « على » معناها : الإتيانُ مِن فوق ، وقالَ :

* كَـجُلْمُودِ صَـخْرٍ حَـطَّـهُ السَّـيْـلُ مِـنْ عَـلِ * [5]

---

(١) انظرجـواهـر الأدب ٣٣٤، و شـرح التـسـهـيـل ١٣٨/٣ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والهـمع ٢١٥/٤ .

(٢) الأحقاف ٣١/٤٦.

(٣) في الأصل : « بتبعيض » .

(٤) إضافة يقتضيها السياق والكلام عن « إلى » بأكمله يوافق عبارة الكتاب ٢٣١/٤ .

(٥) لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* مِكَرٍّ مَفَرٍّ مقبل مدبر معًا *

وهو في ديوانه ١٩ ، والكتـاب ٢٢٨/٤ ، وشـرح القـصـائد السـبع الطوال الجـاهليـات ٨٣ ، وشرح شذور الذهب ١٠٧ ، والهـمع ١٩٦/٣، والخزانة٣٩٧/٢ ، ١٥٨/٣ ، ٢٤٢، ٢٤٣ ، ٥٠٦/٦.

وتقولُ : « قعدتُ عليه » أيْ : فوقَه .

و « عَنْ » لِـمَـا عَـدَا الشيءَ ، تقـولُ : « رميتُ عن القـوْسِ » أيْ : «عَـدَا السهمُ القوسَ »[(١)] ، و « أخذتُ عنه » أيْ : عَدَا مـا عندَهُ إليَّ ، وتقولُ : «أطعمَـهُ عَنْ جوعٍ » ، و « كـساهُ عَنْ عُرْيٍ » ، و « سقـاهُ عَن العَيْـمَـةِ » [(٢)] ؛ جعلَ الجوعَ والعُـرْيَ تاركـةً لـهُ . و « جلسَ عن يمينـه » : تركَ أمامَـهُ ، وعدلَ عـنه إلى يمينه ؛ وكذلكَ : « اضربتُ عنهُ » ، و « أعرضتُ عنـهُ » : تركتُـه وجاوزتُـهُ إلى غيرِه .

وقد تقومُ[(٣)] « مِنْ » هذا الموقعَ ؛ يُقـالُ : « أطعـمَـهُ مِنْ جـوعٍ » ، و «كسـاهُ مِنْ عُرْيٍ » ، و « سقاهُ من عَيْـمَـةٍ »[(٢)] .

و « في » للوعاءِ ؛ تقـولُ : « هذا في الكيسِ » ، و « هذا في البيتِ » ، و « في بطنِ أمِّـهِ » . وإن اتسعتْ في الكلامِ فهيَ على هذا فإنّـما يكونُ كالمثلِ يجاءُ بهِ فتقاربُ الشيءَ وليسَ مثلَـهُ .

و « رُبَّ » حرفُ جـرٍّ زائدٌ معناهُ التقليلُ والتكثيرُ ، وقد بُيِّنَ أمرُهُ ، وسـيأتي بيانُـه أيضًا [(٤)] .

---

(١) لم يثبت لها البصريون سوى هذا المعنى ، وجعلها ابن مـالك في هذا المثال للاستعانة كالباء . انظر شرح التسهيل ١٦٠/٣ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمغني ١٥٧/١ ، ١٥٩ .

(٢) العَيْـمَـة : شهوة اللبن . والغَيْـمَـة : شدة العطش .

انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، واللسان « غيم » ٤٤٦/١٢ .

(٣) في الأصل : « تقدّم » .

(٤) انظر ص ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

و « حاشا » حرفُ خفضٍ في الاستثناءِ ، ومعناها معنى « غير » ، وقد تكونُ فعلاً في قولِ بعضهم[1] ، وحكى أبو عمرو الشيباني[2]: « حَاشَا الشَّيْطانَ وأبا الأصْبَغ »[3] ، فنصبَ بها ، ـ وسيأتي بيانُ ذلكَ في الاستثناء . وتكونُ حرفًا وفعلاً في الاستثناءِ[4].

و « مُنذُ » لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ ـ وسيأتي بيانُ ذلكَ في بابه[5] إنْ شاءَ اللّهُ تعالى ـ .

و « الباءُ » للإلصاقِ والاختلاطِ ؛ نحو : « مررتُ بزيدٍ » ، و « ضربتُ بالسوْطِ »، و « كتبتُ بالقلمِ » . وفيها استعانةٌ ، فما اتسعَ منها فهذا أصلُه .

---

(1) « قد » مقحمة ؛ يريد : « وتكون فعلاً ... » وهو مذهب الكوفيين ، وسيبويه يرى أنها حرف أبدًا . ومن النحاة من يرى أنها حرف ، وقد تكون فعلاً وهم أبو زيد ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج .

انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والإنصاف (م ٣٧) ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٨ ، ٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٢٤ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٢٩/١ وما بعدها ، والهمع ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٤٢٠ ومابعدها .

ونسب إلى الزجاج اسميتها . وصححه ابن مالك وابن هشام .

انظر شرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، والجنى الداني ٥٦٠ ، والمغني ١٣٠/١ .

(2) هو إسحاق بن مرار الكوفي ، واسع العلم باللغة والشعر . صنف كتاب الجيم والنوادر. مات سنة ست ـ أو خمس ـ ومائتين وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٩٤ ، البغية ٤٣٩/١ .

(3) في الأصول ٢٨٨/١ حكاه المازني عن أبي زيد ونصّه : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » . وانظر شرح المفصل ٤٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٣١/١ .

(4) انظر ص ٩٥٩ .

(5) انظر ص ٦٦١ .

وتكونُ زائدةً لتأكيدِ النفيِ كـ « مِن » ؛ في نحو : « لستُ بزيدٍ » . وقد تزادُ لغيرِ هذا في الفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ؛ نحو :

﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [1] ،

﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [2] ،

و « بحسبِكَ أنْ تفعلَ » . وقال امرؤ القيس :

* فإنَّكَ ممَّا أحدثَتْ بالمُجَرَّبِ * [3]

وتكونُ للمصاحبةِ ؛ نحو : « جاءَ زيدٌ بثيابه » . وعزوًا لوقوع الأمرِ[4] كاللامِ . وتقع في موضعِ [في] [5] ؛ نحو : « زيدٌ بالبصرةِ » . و « **الكافُ** » للتشبيهِ . وتكونُ زائدةً ؛ نحو قوله :

* فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكُولْ * [6]

و « **اللامُ** » للملكِ حقيقةً ومجازًا. والاستحقاقِ ، والتخصيصِ؛ نحو: «العبدُ لزيدٍ » ، و « السَّرجُ للدَّابَّةِ » ، و « البابُ للدّارِ » ، و « الأخُ [لزيدٍ][7]» ، والصاحبُ

---

(1) الرعد ٤٣/١٣ ، والإسراء ٩٦/١٧ .

(2) البقرة ١٩٥/٢ .

(3) صدره : * فإن تنأ عنها حقبةً لا تُلاقِها *

وهو في ديوانه ٤٢ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ .

(4) كأنّه يريد معنى التعليل ؛ نحو : (فكلاً أخذنا بذنبه) العنكبوت ٤٠/٢٩ . وانظر معاني الباء في شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٣ ، والجنى الداني ٣٦ ومابعدها .

(5) إضافة يقتضيها السياق .

(6) لرؤبة ، وقيل : لحميد الأرقط . وقبله : * ترميهم حجارةٌ من سجيل *

وهو في ملحق ديوان رؤبة ١٨١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٣/١ ، والمقتضب ١٤١/١ ، ٣٥٠ ، والأصول ٤٣٩/١ ، وسر الصناعة ٢٩٦/١ ، والمغني ١٩٦/١ ، وشرح أبياته للسيوطي ٥٠٣/١ ، والهمع ٢١٧/٢ ، والخزانة ١٨٤/١٠ .

(7) مطموسة في الأصل .

لِعمروٍ » ، هو بمنزلةِ : « عبــدِكَ » ، و « بــابِ الــدارِ » ، و « صاحبِ عمروٍ » ، و « أخِي زيدٍ »، والمعنى في ذلكَ واحدٌ. ويدخلُها التعجبُ في بابِ القسمِ أيضًا ، وستأتي في بابِها(١) ـ إنْ شاءَ اللّـه .

و «الواو» المصاحبة لـ « رُبَّ » ، تُحذَفُ معهـا« رُبَّ » كثيرًا، فنسبتْ إليها ، وليست الخافضةَ(٢) ، لأنّها قد حُذفتْ « رُبَّ » مع « الفاء » ؛ نحو :

* فَمِـثْلِـكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ * (٣)

وحُذِفَتْ مع « بل » ، قالَ :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِـجَاجِ قَتَمُـهْ * (٤)

وتحذف من غيرِ شيءٍ يكونُ قبلَها ، قالَ :

* رَسْـمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِـهْ *(٥)

فدلَّ كلُّ هذا أنَّ « الواو » ليستِ الخافضةَ .

---

(١) انظر ص ٥٠١ من هذا الشرح .

(٢) يوافـق البصريين . ويرى الكـوفيـون والمبرد أنّ الخـفض بها لا بـ « رُبّ » المحذوفة . انظـر الإنصـاف (م ٥٥) ٣٧٦/١ ، وائتلاف النصرة ١٤٥ ، والجنى الداني ١٥٤ ، والمغني ٤٠٠/١ .

(٣) لامرىء القيس من معلقته ، وتكملته :

* .... ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول *

وهو في ديوانه ١٢، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩، وشرح القصائد التسع للنحاس ١٢٠/١، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٣ ، والجنى الداني ٧٥ ، والمغني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٢/١ .

(٤) لرؤبة بن العجّاج . وبعده : * لا يشترى كتانه وجهرمه *

وهو في ديوانه ١٥٠ ، والإنصاف ٥٢٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢ .

(٥) لجميل بن معمر . وعجزه : * كدت أقضى الحياة من جللهْ *

وهو في ديوانه ٥٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩ ، وسر الصناعة ١٣٣/١ ، =

و « حتى » لانتهاءِ الغايةِ كـ « إلى » ، ولا تجرُّ مضمرًا ، وتُذكرُ في بابِها [1] .

ومِنها ما يَشتركُ لفظُهُ بينَ الاسمِ والحرفِ ؛ نحو : « عَنْ » و «على» [2] ؛ إذا خفَضتا كانتا حرفينِ ، وإنْ [دخلَ عليهما خافضٌ] [3] كانتا اسمينِ ، ودليلُ ذلكَ ما ذُكرَ [4] .

و « مذْ » و « منْذُ » إذا خفضَا كانَا حرفينِ ، وإن ارتفعَ ما بعدَهما كانَا اسميْنِ [5] . / ولا يدخلانِ إلاَّ على الزمانِ ، ويقعانِ لابتداءِ الغايةِ ، ولاستيفاءِ الغاية ، ويذكرانِ في بابهما بعدُ . [٦٠]

و « الكافُ » أيضًا تكونُ اسمًا وحرفًا . دليلُ الجرِّ فيها قولُهم : «مَرَرْتُ بالذي كزيدٍ » ؛ فوقعتْ صلةً للجارِّ والمجرورِ ، ولو كانت اسمًا لـمْ تقعْ صلةً في جميعِ كلامِهم ؛ لأنّها كـ « مثل » ، وكانت فيه اسمًا ، ولا يقعُ المثلُ صلةً في الشائعِ مِنْ كلامِهم ؛ لأنَّهُ مفردٌ .

= والإنصاف ٣٧٨/١، وشرح المفصل ٢٨/٣ ، ٧٩ ، ٥٢/٨، ورصف المباني ٢٣٣ ، ٢٦٩ ، ٣٢٧ ، ٤٥٠ ، والجنى الداني ٤٥٥ ، والمغني ١٢٩/١ ، ١٤٥ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٦٥/١ ، ٤٠٣ ، والخزانة ٢٠/١٠ .

(١) انظر ص ٤٩١ .

(٢) نقل بعض النحويين لابن خروف رأياً آخر ، وهو أنّ « على » اسم ، ولا تكون حرفًا . انظر الارتشاف ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ١٨٨/٤ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

(٣) في الأصل : « ارتفع ما بعدهما » . وكأنه سهو من الناسخ سببه انتقال النظر .

(٤) انظر الجمل ٦٠ . فقد ذكر فيه بيت القطاميّ ، الذي فيه : « من عن يمين الحبيا » وسيأتي.

(٥) بعده في الأصل : « لابتداء الغاية ولاستيفاء الغاية، ويذكران في بابهما ». ويتكرر هذا بعد ؛ فهو سهو من الناسخ .

ومنها ما يكونُ حرفًا وفعلاً نحو : « خلا » ؛ هيَ حرفٌ إذا خفَضت ، وفعلٌ إذا نَصَبَتْ ما بعدَها . وكذلكَ « حاشا » في قولِ بعضِهم[1] .

وتقولُ : « على زيد ثوبٌ » ، و « علا زيدٌ الجبلَ » ، و « جئتُ من عليه » ، أيْ من فوقِه . وفيها لغاتٌ ؛ يقالُ : « جئتُ مِنْ عليه » ، و « مِنْ علاهُ » ، و «مِنْ عَلْوِ » ، و « عُلْوِ » ، و « عِلْوِ » ، و « مِنْ مُعَالِ » ، و « مِنْ عَالِ » ، و « مِنْ عَلِ » ، و « مِنْ عَلِ »[2] .

ومِنْ حروفِ الجرِّ « لولا » في قولِ سيبويه[3] - رحمَهُ اللّه - إذا دخلتْ على المضمرِ في « لولاك » ، و « لولاي » ، وقولُه :

(فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ) [4]

البيت للقَطَاميّ ، وقد تقدَّمَ اسمه ، ولِمَ لُقبَ به[5] . و «الركبُ » : اسم جمعٍ [6] كـ « نَفَرٍ » و « رَهْطٍ » ، وهو واقعٌ على كُلِّ راكبٍ ؛ قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ [7] .

---

(١) انظر ما سبق صفحة ٤٧٧ .

(٢) بالإضافة إلى ما ذكر يجري على الواو مع سكون اللام الحركات الثلاث فيقال : « من عَلْوَ ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوِ » . تنظر هذه اللغات في إصلاح المنطق ٢٥، ٢٦ ، وشرح المفصل ٣٤/٣ ، واللسان « علا » ٨٣/١٥ .

(٣) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الضمير بعدها في موضع رفع . انظر الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف (م ٩٧) ٦٨٧/٢ ، ودراسة في النحو الكوفي ٣٦٤ .

(٤) الجمل ٦٠ . وهو في ديوانه ٥ ، والحلل ٧٥ ، والفصول والجمل ٩٣ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، والبسيط ٨٤٨/٢ ، ٨٧٢، ورصف المباني ٤٢٩ ، والجنى الداني ٢٤٣ .

(٥) انظر صفحة ٤٣٠ .

(٦) وهو مذهب سيبويه . وعند الأخفش جمع راكب . انظر الكتاب ٦٢٤/٣ ، والحلل ٧٥ ، وشرح الشافية ٢٠٣/٢ .

(٧) الأنفال ٤٢/٨ .

ولَـمْ يكونوا إلاَّ أصحابَ خيلٍ لا أصحابَ إبلٍ في ذلكَ اليومِ، وهوَ يومُ بدرٍ.

و « علا » في البيتِ فعلٌ ماضٍ . و « أنْ » زائدةٌ . و « الباءُ » في « بهم » للتعدِّي كـ « البـاءِ » في : ذهبتُ به » بمعنى أذهبتُـهُ ؛ أيْ : أعلتْـهُمُ النظرةُ ، بمعنى : جعلتهمْ يَعْلُونَ . و« الحُبَيَّا » موْضعٌ بناحيةِ الشامِ . و« النظرةُ » فاعلةٌ بـ « علا» . و « قَبَلُ » مستقبلةٌ المنظورَ إليه ، ويقالُ : هيَ المتابعةُ التي لـمْ يتقدمْها نظرةٌ [1] . و « قَبَـلُ » : نعتٌ للنظرةِ . ويُروى « عَلَتْ » [2] بتأنيثِ « النظرةِ ». و « علا» ؛ لكونِ التأنيث غيرَ حقيقيٍ . وجوابُ « لـمَّـا » محذوفٌ لدلالةِ ما تقدّمَ من الكلامِ عليه . وبعدَ البيت :

أَلَـمْحَـةً مِنْ سَـنَا بَـرقٍ رأى بَـصَرِي

أَمْ وَجْـهَ عَاليـةَ اخْـتَـالَـتْ بِـهِ الكِلَـلُ [3]

والبيتُ محكيٌّ للقولِ ، والتقديرُ : « لَـمَّـا أنْ عَلَـتْ بِهِمْ نظرةٌ قلتُ لهم : ألمحةً ... البيت

وقولُـه :

(غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ [4] بَعْدَمَا تَمَّ ظِـمْـؤُهَا

تَصِلُّ وَعَنْ قَيْـضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَلِ) [5]

---

(١) قاله ابن السيد في الحلل ٧٥ ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ٩٣ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٧٦ ، والفصول والجمل ورقة ل ٩٣ .

(٣) ديوان القطامي ٥ ، و الحلل ٧٥ .

(٤) في الأصل : « غدت عليه من عليه » بزيادة « عليه » الأولى .

(٥) الجمل٦١.والبيت في الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، والحلل ٧٨، والفصول والجمل ل٩٤ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، =

البيتُ لمزاحمِ بنِ الحارثِ العُقَيْلي ، شَاعِرٌ إسلاميٌّ[1] ، وصفَ قطاةً في قوله قبلَه :

أذَلِكَ أمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ[2]

واستعارَ « الظِّمْءَ » للقَطاةِ وهو للإبلِ خاصةً . و « تَصِلُّ » : يُصوِّتُ جَوْفُها مِنْ شدةِ العطشِ ، وهو صوتُ الشيءِ اليابسِ[3] ، قالَ :

* صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدْنَ بِعَبْقَرَا *[4]

وقيلَ : هو صوتُ جناحِها في طيرانِها ، والأوّلُ أشبهُ بمعنى « تصلُّ » . و «القيض » : قشرُ البيضِ الأعلى، ويُقالُ له : « الخِرْشَاءُ » . و «الغِرْقِيءُ»: القشرُ الرقيقُ الذي تحتَهُ ، و « الآحُ » : بياضُها ، و « الْمُحُّ » و « الْمَاحُ»: صُفرتُها[5] . و « زيزاء » موضعٌ - بكسرِ الزاي ، والإضافةِ إلى « مجهل » -، وهو في موضعِ الصفةِ « للقيض »[6] . ويروى : « ببيداءَ »[7] ، وهيَ القفراءُ التي تُبيدُ مَنْ دخلَها ،

= والبسيط ٨٧٣/٢ ، ورصف المباني ٤٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٥/١ ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

(١) جعله ابن سلام في الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين. وانظر ترجمته في طبقات الشعراء ٧٦٩/٢ ، والأغاني ١٥٠/١٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

(٢) البيت في الحلل ٧٨ ، وشرح المفصل ٣٩/٨ ، والخزانة ١٥٠/١٠ .

(٣) قاله أبو زيد (في نوادره ٤٥٤) ، وأبو حاتم . انظر الحلل ٨٠ ، والفصول والجمل ل ٩٤ .

(٤) لامرىء القيس ، صدره : * كأن صليل المروحين تطيره *
والزيوف : الدراهم .
والبيت في ديوانه ٦٤ ، والمحتسب ٣٠٦/٢ ، وأسرار البلاغة ١٨٧ ، والبسيط ٨٧٤/٢ .

(٥) انظر اللسان « خرش » ٢٩٤/٦ ، و « محح » ٥٨٩/٢ .

(٦) كأنما يريد أن الجار والمجرور « بزيزاء » في موضع الصفة .

(٧) وهي رواية سيبويه في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمبرد في المقتضب ٥٣/٣ وابن السيد في الحلل ٧٨ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

وقيلَ : سُـمِّيَ بذلك لسُـكنى البيدِ فيهِ وهيَ الوحوشُ . و«زِيزَاء» فِعْلال كـ « زِلْزَال » ، و بعضُـهم يرويه : « بزَيْـزَاءَ » - بفتح الهـمزة والزاي[1] - غيرَ مصروفٍ ، هـو « فَعْـلاَءَ » ، وامتنـعَ مِن الصرفِ لهـمـزةِ التأنيثِ كـ « بَيْـدَاءَ » . و « مـجـهلٍ » نعتٌ لهَـا ، ومن قـالَ : « بزيزاءَ » - بكسـرِ الزاي وفتحِ الهـمزةِ - فـوجهُهُ أنْ يكونَ « فـعْلاَلاً » مـضاعفًـا كالأوّلِ ، ومَنعَ الصرفَ لتأنيثِ البقعةِ والتَّعريفِ ، و « مَجْـهَلٍ » : بدلٌ منهُ إن صحَّ ما زعمَ . ولمْ يأتِ « فِعْلاَءَ » / ولا « فُـعْلاءَ » - بكسرِ الفاء[2] وضمّـه - [٦١] والهمزةُ للتأنيثِ في الكلامِ ، وأجازَهُ قومٌ مِن الكوفيينَ[3] ، والقياسُ يمنعُهُ والسماعُ ، واحتجوا بقولِـه تعالى : ﴿ مِن طُـورِ سِـينَـآءَ ﴾[4] ،

ولا شاهدَ فيهِ لأنَّـهُ من المضاعَفِ أو ملحقٌ ، وامتنعَ صرفُـهُ [في][5] التـأنيثِ لأنَّهُ بـقـعـةٌ. و « الكُدْرِيَّةُ »: نوعٌ مِن القطـا ولونُهـا يضـربُ إلى السوادِ . و« اللَّقَى»: المطروحُ المهملُ. و« شَرَوْرَى »:موْضِعٌ . و« المعيَّـل » : الفقـيرُ ، مِن عالَ يعيـلِ عَـيْـلةً . وشبَّـهَ الفـرخَ بالفقيـرِ اليتيـمِ حينَ أفردتـهُ القطاةُ. والقطاةُ لا تتخذُ عرشًـا[6] في شجرةٍ إلاَّ في الأرضِ في مفاحصَ

---

(١) وهي لغة هذيل . انظر شرح المفصل ٣٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٧/١ .

(٢) في الأصل : « العين » .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٣ ، والحلل ٨١ .

(٤) المؤمنون ٢٣/ ٢٠ . وسِـيناء - بكسر السين قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو . وبفتحها - قراءة عاصم ، وابن عامر ، وحمزة والكسائي .
انظر السبعة ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢ .

(٥) في الأصل : « من » .

(٦) كذا في الأصل ، ولعله « عـشًـا » فهو الذي للطائر .

ونُقرِ ؛ ولذلكَ قالَ : « لَقىً بِشَرَوْرَى » . وقيلَ للأصمعيِّ : « كيفَ قالَ : « غدتْ من عليه » ، والقطا إنّما تذهبُ للماءِ ليلاً ؟ » ، فقالَ : لَمْ يُرِدْ الغدوَّ وإنَّما ذكرَهُ مثلاً للتعجيلِ ، والعربُ تقول : « بَكِّرْ إليَّ العشيةَ » [(١)]، وأنشدوا :

* بكرَت تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في النَّدَى * [(٢)]

ومعنى « مِن عليهِ » : مِن فوقِهِ، وقيلَ : مِن عنده، وهوَ قولُ أبي عبيدةَ [(٣)] ، وقصدَ شرحَ المعنى ؛ لأنَّها بعدَ خروجِ الفرخِ مِن البيضةِ [انتقلَ من الفوقية إلى العنديّة][(٤)] ، فصارت عندَه لا عليه . قلتُ : بل الفوقيةُ ثابتةٌ ما دامَ صغيراً ، وإن لَمْ [يكنْ تحتها ، فالفوقيةُ] [(٥)] بجَنَاحَيْها .

وفي البيتِ شاهدان : كون «على» اسمًا لدخولِ حرفِ الجرِّ عليها[(٦)] ، وكون « عن » اسمًا لعطفِها ، على تقديرِها : « ومِنْ عَنْ قيضٍ » ، ويجوزُ أنْ يكونَ حرفًا ، ولا يُريدُ الحملَ على حرفِ الجرِّ ، أيْ : غدتْ عن قيضٍ .

---

(١) انظر القصّة في الحلل ٧٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧/١ ، والخزانة ١٥١/١٠.

(٢) لضمرة النهشلي ، وعجزه : * بسلٌ عليك ملامتي وعتابي *

وهو في ديوانه ٢٨٢ و الحلل ٨٠ ، واللسان « بسل » ٥٥/١١ ، والخزانة ١٥٢/١٠ .

(٣) انظر الحلل ٧٩ ، والفصول والجمل ٩٤ .

(٤) في الأصل : « انتقلت الغرقية إلى القشرية » تصحيف .

(٥) في الأصل : « تكن تحملتها ما أقويته » تصحيف . وما أثبت في النص منظور فيه إلى ما في الخزانة ١٤٧/١٠ .

(٦) نسب المرادي إلى الزُّبيدي ، وابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن معزوز ، والشلوبين – في أحد قوليه – القول بأن « على » اسم ولا تكون حرفًا . قال : « وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه » ، ثم أوضح صواب مذهب سيبويه . وتبعه البغدادي في ذلك . والذي قاله ابن خرُوف هو أنها اسم في بيت الشاهد . وقد صرح – فيما سبق ص٤٨٠ – بأنها مما يشترك لفظه بين الاسم والحرف . انظر الكتاب ٣٨/١ ، ٤٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة ١٢٧ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

واعلمْ أنَّ « وَسْط » بسكونِ السينِ ظرفٌ، وبفتحِها اسمٌ [1] لاينصبُها الفعلُ ولا يصلُ إليـهـا إلاَّ بحرفِ الجرِّ ؛ تقولُ : « جَلَسْـتُ وسْطَ الدَّارِ » أيْ : في موْضعٍ من الوَسَطِ؛بالسكونِ يقعُ على كلِّ جزءٍ من الوَسَط ـ بالتحريك. [وهو][2] بالتحـريكِ اسمٌ لجميعِ ما تحويهِ حيطانُ الدارِ . وتقولُ : « حـفرتُ وسْطَ الدارِ » أيْ : جزءاً منهـا ، ولاتقولُ : « حفرتُ وسَـطَ الدارِ بئـرًا » ـ بفتحِ السِّـينِ ـ إلاَّ أنْ تَعُمَّ ما يقعُ عليهِ الاسمُ بالحفرِ .

و « بينَ» لا يقعُ إلاَّ بينَ شيئينِ؛ فلذلكَ لَمْ يُعطفْ على مخفوضِها إلاَّ بالواوِ .

فأمَّا قولُـه :

* بَيْـنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَـلِ * [3]

فبمنزلةِ قولِ الآخرِ :

* بَيْنَ بُـصْـرَى وَطَعْـنَـةٍ نَـجْلاَءِ * [4]

أرادَ : بين نواحي بُصرى .

و « حِذاءَ » و « إزاءَ » بمعنىً واحدٍ : « جلستُ حِذاءَك » : إلى جانبِـك .

---

(١) وقال الفراء : إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا ، وإن لم يحسن فاسم . وقريب منه قول ثعلب إذ جعل الساكن لما تتفرق أجزاؤه ، والمتحرك لما ليس كذلك . وبقية الكوفيين لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين .

قال السيوطي : ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، والسكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . انظر الهمع ١٥٧/٣ . وانظر شرح الفصيح ١٧٦ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٢١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٢٢ .

و « تِلقاءَكَ » : أمامَك ، وعندَك ، ومعَك ؛ يحتملُ الجهاتِ كلَّـها .

و « المِثْلُ » و « الشبيـهُ » قدْ يكونانِ بمعنى التشبيهِ بالمبالغـةِ ، وبابُهما ألاَّ تكونَ فيهما مبالغةٌ في الشَّبَـهِ .

و « الخِدْنُ » و « اللِّـدَةُ » و «التِرْبُ » و « التَرْبُ » بمعنىً واحدٍ وهو الذي على سِـنِّـكَ .

وقدَّمَ المبتدأَ في قوله : (زَيْـدٌ عَلَـى فِـرَاشِـكَ)[1] ، ولا تـدخلُ تحتَ الفصلِ لأنَّـه معرفـةٌ ، وكلُّ ما مثَّـلَ بـهِ في الفصلِ نكرةٌ .

والمخفـوضُ بـ « رُبَّ » في قولك : « رُبَّ رجلٍ لقيتُـهُ » في موضعِ ابتـداءٍ ؛ لأنَّ « رُبَّ » حـرفٌ زائدٌ ، والفـعلُ بعدَهـا في موضعِ الخبرِ ، ويجـوزُ أنْ يكـونَ فـي موضعِ نصبٍ مِن بابِ الاشتـغالِ، والفعلُ في موْضعِ التفسيرِ ـ وسيأتي بيـانُ ذلكَ[2] إن شاءَ اللّـهُ .

والحكمانِ اللذانِ ذُكرا لـ « خلا » و « حاشا »[3] ؛ أنْ ينصبا مفعولاً في بابِ الاستثناءِ . وسيذكرانِ[4] ـ إن شاءَ اللّـه تعالى ـ .

و « سوى » بمعنى « غير » .

---

(١) الجمل ٦٢ ، وفيه : « زيدٌ على فراشه » . واعتـرض عليه ابن السيد في هذا المثال ، قال : «كان يجب أن يقـول : على فراشـه زيدٌ ، فيقدّم المجـرور ؛ لأنه أراد أنْ يخبـرنا أن ما بعـد المجرور يرتفع بالابتداء إلا أن يدخل عليه عامل . وهذا شيء جرى مجرى السهو » الحلل ١٨١ .

(٢) انظر صفحة ٥٤٨ .

(٣) اشارة إلى ما جاء في الجمل ٦٢: (ولـ « خلا وحاشا » حكم آخر يذكر في باب الاستثناء إن شاء اللّـه) وانظر ص ٩٥٩ من هذا الشرح .

(٤) انظر ما سيأتي صفحة ٩٥٩ .

وقد ذُكرت الإضافة بعدُ(١) ، وهيَ على قسمينِ : محضةٌ ، وغيرُ محضةٍ ، فالمحضةُ : ما أفادتْ تعريفًا ، أو تخصيصًا .

وغيرُ المحضة : ما لمْ تُفدْ ذلكَ ، وهيَ على أقسامٍ وقد بينّاها في بابها. ومهما أضفتَ اسمًا إلى اسم فلابدَّ منْ حذفِ التنوينِ والنونِ / من [٦٢] الأوّلِ وخفضِ الثاني لماذكرَ (٢). ويُسمى الأوّلُ مضافًا والثاني مضافًا إليه.

ويجري الأوّلُ بوجوهِ الإعرابِ إنْ كانَ [غير](٣) معتلٌ الآخرِ ، ويدخلُه الجرُّ إنْ كانَ لا ينصرفُ ؛ فإنْ كانَ معتلاً بقيَ الآخرُ على سكونه أُضيفَ إلى ظاهرٍ أوْ مضمرٍ إلاَّ أنْ تكونَ حركتُه نصبًا ؛ نحو : « رأيتُ قاضيَ مصرَ » .

فإنْ أضفتَ الصحيحَ إلى ياءِ المتكلّمِ كسرتَ آخرَهُ أبدًا ، وفتحتَ الياءَ وسكّنتَها .

فإن أضفتَ المعتلَّ إليها ؛ إنْ كانَ الآخرُ ألفًا تركتَها على حالِها ؛ فقلتَ : « فتايَ وعصايَ » ، ويجوزُ : « فَتيَّ ، وعَصيَّ » (٤) تَقْلبُ الألفَ

(١) انظر ما سيأتي صفحة ٦٧٥ .

(٢) قال الزجاجي : « لأنها مؤدية معنى التنوين وعوض منه » الجمل ٦٣ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) وهي لغة بعض قيس وهذيل (انظر شرح أشعار الهذليين ٧/١) ، ورواها الفراء عن بعض سُليم (انظر معاني القرآن ٣٩/٢) وعُزيت لطيّء - (في اللسان « هوا » ٣٧٢/١٥ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١١/٤ ، والفائق للزمخشري ٩١/٣ ، والنهاية لابن الأثير ٩٤/٤) - ، وعزيت لقريش (في شرح الألفية للأشموني ٢٨٢/٢) وعزيت لحمير وأهل السرّاة . انظر ذلك في كتاب (من تراث لغويّ مفقود) للدكتور أحمد علم الدين الجندي صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

ياءً وتُدغمُـهـما ، إلاّ ألفَ التثنيـةِ فلا سبيـلَ إلى قلبِـها للالتبـاسِ بالمنصـوب . فإنْ كانَ الآخرُ ياءً أُدغـمتْ في الياءِ ؛ نحو : « قاضِيّ ، وغازِيّ وغلاميّ ، ومُسلميّ » في جمعِ السلامةِ منصوبةً ومخفوضةً .

فـإن كانَ الآخرُ واوًا قلبتَـها وأدغـمـتَ ، فقلتَ في « مسلمون » : «هؤلاءِ مُسْـلميَّ » كما قلتَ في الأوّلِ .

وأمَّا « أخـوكَ » وبابُـه فإضافـتُـه إلى اليـاءِ كإضافةِ « يَـدٍ » و « دَمٍ » من غيرِ ردٍّ ؛ تقولُ : « هذا أخي ، وأبي[1] ، وحَمِي ، وهَني » . إلاَّ « الفَـمُ » فإنّـكَ تقولُ فيه : « فَـمِـي » ، وإن شئتَ « فيَّ » في الأحوالِ الثلاثةِ ، لأنَّ الحرفَ المعتلَّ فيه ؛ عينُ الكلمةِ ، فلمْ تحذفْ إلاَّ مع العِوَضِ ، فجرى بالميمِ مجرى الصحيحِ ، ومن قالَ « فِـيَّ » . كـسَـرَ الفـاءَ إتباعًـا للكسرةِ التي أوجـبتْها ياءُ المتكلمِ قبلَ الإدغامِ ، ثمَّ سُـكِّنتْ وأُدغمتْ في ياءِ المتكلّـم .

وأمّـا« ذو » فلا تضـافُ [إليها][2] . كمـا لا تجتمعُ في الإضـافةِ معـها ؛ لـمْ يجتمعْ واحدٌ منهما مع الثاني مراعاةً لذلك .

واجتمعت الواوُ والنونُ مـع الألفِ واللامِ ؛ لكونِـها مصاحبةً لعلامةِ التثنيةِ والجمعِ ، وقوّتها بالحركـةِ .

---

(١) في الأصل : « وابني » .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

وقـد ثبتت الألفُ واللامُ مع الإضافـةِ في موضـعينِ : في الصفـةِ المشبَّـهـة لِـمَـا يأتي ذكـرُه في بابِهـا[١] . وفي اسمِ الفـاعلِ المثنى والمجمـوعِ[٢] ، وما جـرى مَـجْـرَاهُ ؛ نحو : « هُـمَـا الضَّارِبَـا زَيْـدٍ » ، و « هُم الضَّـارِبُو عـمروٍ » مِن حـيثُ ثبتت النون [٣] معها في هذا النحو ولمْ يجتمع تعريفان .

وقولُـه : (**ولايَـجْـتَـمِـعُ عَـلى الإسْمِ تَعْرِيفَـانِ مُخْتلفان**)[٤] [و][٥] لا متفقانِ ، فيدخلُ على الاسمِ علامتا تعريفٍ ، وقد تقدمتْ إضافةُ هذا الجنس .

---

(١) انظر باب الصفة المشبهة ٥٦٣ .

(٢) انظر باب اسم الفاعل ٥٣٣ .

(٣) من حيث ثبتت النون مع الألف واللام في نحـو هذه الأمثلة ؛ فيجوز « هما الـضاربانِ زيدًا » ، و « هم الضاربون عمرًا » . راجع الجمل ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) الجمل ٦٤ . وفيه : « ولا يُجْـمَـعُ » .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بابُ « حَتَّى »
في الأسْمَاءِ والأفْعَالِ والْجُمَلِ (١)

« حَتَّى » حرفٌ مِن حروفِ المعاني ، ومعناها انتهاءُ الغايةِ ، ولها ثلاثةُ أحكامٍ (٢) :

- تكونُ حرفَ ابتداءٍ تدخلُ على الجملِ الاسميّةِ والفعليّةِ فلا تؤثرُ فيها.

- وتكونُ حرفَ عطفٍ في بعضِ اللغاتِ (٣) ؛ تعطفُ المفرداتِ ولا تعطفُ الجملَ ، ولكن تُعادلُ ما بينَ الجملِ في بابِ الاشتغالِ (٤) .

- وتكونُ حرفَ جرٍّ كـ « إلى » ؛ وهيَ في هذا القسمِ على وجهينِ :

- ينتصبُ الفعلُ بعدَها بإضمارِ « أنْ » ، و « أنْ » مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، وهو (٥) في موضعِ خفضٍ بها ، وتقدّرُ بـ « إلى » و « لِكيْ » ، وسيأتي بيانُ هذا في بابهِ (٦) - إن شاءَ اللّهُ تعالى .

---

(١) الجمل ٦٦ . وفيه : « باب حتى في الأسماء » .

(٢) عند البصريين ، وزاد الكوفيون حكمًا رابعًا ، وهو أن تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا ، وهي التي بمعنى الفاء . انظر الجنى الداني ٥٤٢ وما بعدها .

(٣) أنكر العطف بها الكوفيون ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . وروى العطف بها سيبويه وغيره من أئمة البصريين ، ولم يذكر أنها لغة . انظر الكتاب ٩٦/١ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، وانظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧/١ ، والهمع ٢٦٠/٥ .

(٤) وتكون عندئذ ابتدائية وليست عاطفة ؛ وذلك نحو : « ضربتَ القومَ حتى زيدًا ضربته » ؛ فزيدًا منصوب بفعل مضمر يفسره المذكور ، والتقدير : ضربت زيدًا ضربته . وللنصب وجه آخر ؛ وهو أن تكون « حتى » عاطفة ، و « ضربته » توكيدًا . انظر الجنى الداني ٥٥١ . وأجاز ابن السيد عطفها للجمل . انظر الحلل ٨٧ . وانظر الجنى الداني ٥٥٧ ، والمغني ١٣٦/١ .

(٥) في الأصل : « وهي » .

(٦) انظر باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة ، وباب من مسائل « حتى » في الأفعال.

ـ والوجهُ الثاني : خفضُ الأسماءِ بها .

وتُسمى في هذين الموضعين غايةً .

ولاتقعُ في العطفِ إلاّ بعدَ جمعٍ ؛ نحو : « قامَ القومُ حتّى زيدٌ » ، ويكونُ ما بعدَها داخلاً فيما قبلَها . والخافضةُ يكونُ ما بعدَها جزءًا مما قبلَها ؛ نحو : « قامَ القومُ حتّى زيدٍ » .

ولا تذكرُ هذه إلاّ لتعظيمٍ ، أو تحقيرٍ (١) ؛ فالتعظيمُ : « ماتَ النّاسُ حتى الأنبياءُ » . والتحقيرُ : « قدمَ الحُجّاجُ حتّى المشاةُ » . وهيَ التي يجوزُ / فيها العطفُ ، ويدخلُ ما بعدها فيما قبلَها . قالَ ابنُ بابشاذ : [٦٣]
«فإنْ قلتَ: رأيتُ القومَ حتّى زيدًا أيضًا، كانَ الأولى نصبَه؛ لأنَّ « أيضًا » مؤذنةٌ بأنَّ زيدًا قد دخلَ في الرؤيةِ فجعلَها عاطفةً » (٢) .قلتُ :هذا الكلامُ يدلُّ على أنَّ الخافضةَ لا يدخلُ ما بعدَها فيما قبلَها ، والنبيُّ ـ صلّى اللّهُ عليهِ وسلمَ ـ يقول : « كلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ والكَيْسِ » (٣) ـ بالخفض ـ وفي الحديثِ أيضًا : « حتّى الجنّةِ والنّارِ » (٤) . ويجوزُ ألاَّ يدخلَ إذا جرَّت .

---

(١) التي لا تذكر إلاّ لتعظيم أو تحقير هي العاطفة ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياءُ ، وقدم الحجاجُ حتى المشاةُ . انظر الأزهية ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، ٩٦ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٨ .

وكلام ابن خروف فيما بعد يشير إلى أنها الجارة ؛ بقوله : « وهي التي يجوز فيها العطف » .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٥/١ .

(٣) رواه ابن عمر – رضي اللّه عنه – وهو في الموطأ ٦٤٨ كتاب الجامع / النهي عن القول بالقدر . وفيه : « كل شيء بقدر حتى العجزِ والكيْس » .

(٤) روته أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي اللّه عنهما ـ عن النبي ﷺ . وبدايته =

وقد تقعُ الجارّةُ بعدَ مفردٍ ؛ نحوُ قولِهم : « صمتُ النهارَ حتّى الليلِ ، وصمتُ النهارَ حتّى يومِ الفطرِ »، ولادليلَ في لفظِها على ذلكَ إلاّ من الشرعِ(١)، ولو قالَ :« سرتُ النهارَ حتى الليلِ » لكانَ الظاهرُ أنَّه سارَ الليلَ ، لِمَا يدخلُ «حتّى » من معنى التعظيم ، فإذا دخلَ ما بعدَ « إلى » فيما قبلَها ؛ فـ « حتّى» أحرى بذلك . وقولُه :

(فيا عجبًا حتّى كُليبٌ تَسُبُّنِي
كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ) (٢)

شاهدُه : رفعُ ما بعدَ « حتّى » بالابتداءِ والخبرِ ، فـ « حتّى » حرفُ ابتداءٍ ، وهي هنا للتحقيرِ . والمعنى : كلُّ الناسِ يسبُّني حتى كليبٌ على حقارتِها . ولو خفضَ « كليبًا » على المعنى لجازَ(٣). ومعناها كمعنى الجارّةِ . ونصبُ « عجبًا » على المصدرِ تقديرُه : [يا] (٤) هؤلاءِ اعجبُوا عَجَبًا » .

= « ما من شيء كنت لم أرَه إلا قد أريته في مقامي هذا ، حتى الجنّة والنار » . وهو في الموطأ ١٢٨ ماجاء في صلاة الكسوف ، وصحيح البخاري كتاب العلم ٣٢/١ ، وكتاب الوضوء ٥٧/١ ، وكتاب الجمعة ٢٣٢/١ ، وباب الصلاة في كسوف الشمس ٢٦٧/١ ، وكتاب الاعتصام ٥٥٦/٣ .

(١) كذا في الأصل وكأنما في الكلام نقص ، والمراد : أن عدم دخول ما بعدها فيما قبلها مستفاد من المشروع في الصوم .

(٢) الجمل : ٦٦ . والبيت للفرزدق . وهو في ديوانه ٤١٩/١ ، والكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ٩٥ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، ٦٢ ، والبسيط ٩٠٦/٢ ، والمغني ١٣٧/١ ، وشرح شواهده ١٢/١، ٣٧٨ ، والهمع ١٦٩/٤ ، والخزانة ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ .

(٣) انظر الخزانة ٤٧٦/٩ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

ويمكنُ أنْ يكونَ منادى منكورًا ، فيــه مـعنى العـجبِ الذي يـدخلُ في الاستغاثةِ ، كأنَّـه قالَ : « يا عجبًا تعالَ فهذا وقتُك لأجلِ سبِّ كليبٍ إياي على حقارتِها ، كأنَّها تَرْجِعُ إلى نَـهْشَـلٍ أو مُجَاشِـعٍ » .

و « كليـبٌ » : قبيلـةُ جريرٍ [١] . و « نَهْشَـلٌ أوْ مُـجَاشِعٌ » : أبنـاءُ دارمَ و «مُجَاشِـعٌ » :قبيلةُ الـفرزدقِ . و« نَهْشَلٌ »: أعمامُه وهما أشـرفُ مِن كليبٍ .

ويُروى : « فياعجبَـا » ـ من غيرِ تنوينٍ ـ على الإضافة وقلبِ الياءِ ألفًا [٢].

والبيتُ للفرزدقِ يهجو جريرًا . وقبلَـه :

إِذَا قِيـلَ أيُّ الـنَّـاسِ شَرٌّ قَبِيلَــةً

أَشَـارَتْ كُلِيـبٌ بالأَكـفِّ الأَصَابِعُ [٣]

« قَبيلةً » : منصوبٌ على التمييزِ لـ « أَفْعَـلَ » ، و « الأصابـعُ » : فَاعلـةٌ بـ « أشَـارَتْ » ، و « كُـلَـيْـبٌ » : خبرُ ابتـداءِ مـضمـرٍ ، أيْ أشَـارَتِ الأصـابعُ مع الأكفِ : هي كليبٌ . فنابَ « أشارت [٤] منابَ « قُلْ » [٥]، كأنَّـه قيلَ : قلْ [٦]: كليـب ، وأوّلُ القصيدةِ :

---

(١) هو جرير بن عطيـة بن حذيفة الخطفيّ الكلبيّ اليربوعيّ من تميم ، شاعر إسلاميّ من شعـراء النقائض ، هجاءٌ لم يثبت أمامـه سوى الفرزدق والأخطل . انظر ترجمتـه في طبقات الشـعراء ٣٧٤/١ ، والشـعر والشعراء ٤٦٤/١ ، والأغاني ٣٥/٧ ، والحلل ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ورقة ٩٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٢٠/١ ، و شرح شواهد المغني ١٢/١ .

(٤) في الأصل : « أشارة » .

(٥) في الأصل : « قول » .

(٦) في الأصل : « أول » .

مِنَّا الـذي اختيـرَ الرِّجَالَ سَـمَاحَـةً

وجُـودًا إِذَا هَـبَّ الـرِّيَـاحُ الـزَّعَـازِعُ (١)

أرادَ : اختيرَ مِن الـرِّجالِ .

وقولُـه :

(سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَوْنَ بِأَرْسَانِ) (٢)

البيتُ لامرِىء القيسِ (٣) . والقيـسُ : الشـدةُ ، لغـةٌ يمنيّـةٌ (٤) . واسمُـه جُنْدُحٌ ، ويُكنّى أبا الحارثِ ، وأبا وَهْبٍ . وأمّهُ فاطمةُ بنتُ ربيعةَ بنِ الحارثِ ، أختُ مهلهلٍ (٥) . ومِن خـالِـه أتاهُ الشعـرُ ، والذينَ أتـاهُم الشعـرُ مِن أخوالِـهم جماعـةٌ ، منهم : امـرؤُ القيسِ هذا ، وزهير (٦) خالُـه بشامةُ (٧) ، ومنهم الأعـشى

---

(١) انظر ديوان الفرزدق ٤١٨/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٢/١ .

(٢) الجمـل ٦٧ ، وهـو في ديوان امرىء القيس ٩٣ ، الكتـاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، والمقتـضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٦ ، والفصول والجمل ٩٦ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، ١٩ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهده ٣٧٤/٢ ، والهمع ٢٥٩/٥ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥١/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ٦٠/٨ .

(٤) رواهاعلي بن حمزة البصريّ ، وقيل : اسم صنم . انظر الحلل ٨٦ ، وانظر اللسان « قيس » ١٨٧/٦ .

(٥) هو عدي بن ربيعة أخو كليب الذي هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب ، وهو جد عمرو بن كلثوم ، أبو أمه ليلى . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٧/١ .

(٦) هو زهير بن ربيعة بن قُرْط ، راوية أوس بن حجر ، في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ١٣٩/٩ ، والخزانة ٣٣٢/٢ .

(٧) هو بشامة بن عمرو بن هلال المريّ ، جاهليّ من شعراء المفضليات ، ولد مقعدًا ولا ولد له . انظر المفضليات ٥٥ ، ٤٠٧ ، وطبقات الشعراء ٧٠٩/٢ .

وخالُـه أبو الفـضَّةِ ؛ المسيّب بن عَـلَـس (١) ، ودريدُ بنُ الصِّمة (٢) وخالُـه عمرو بن معدي كرب (٣) . وقـيلَ : إنَّ أمَّ امرِيءِ القيسِ تمـلك (٤) .

ويقالُ : سَرَى ، وأسْرَى ، والسُّرَى : مشيُ الليلِ . ويروى : مطوتُ بهم (٥) ، ومددتُ بهم أيْ : أكثرتُ السيرَ . والضـميرُ في « بهـم » عائدٌ إلى «الـمَجْـرِ» (٦) في البيتِ قبلَـه (٧) ، وهو الجيشُ العظيم . و « تكلُّ »: تُعْيِي. والجيادُ : الخيلُ العتاقُ، واحدُها جوادٌ . ويريدُ: أنّـها لاتقادُ لشدة إعيائها . وشاهدُه : وقوعُ الجملةِ بعدَ « حتّـى » فهيَ حرفُ ابتداءٍ ، ولا يمكنُ فيها غيرُ ذلـكَ - وإن كـانَ معناها كـمعنى الأوّل - لأنها في تأويلِ :« وحتّـى تكلَّ الجيادُ » ، فمعناهما واحدٌ. وفيهِ شاهدٌ آخرَ ، وهو نصبُ الفعلِ بعدَها بإضـمارِ « أنْ » وهـو بتأويل المصـدرِ / في مـوضعِ خـفض بـ « حتّـى » ، [٦٤]

ويروى :« غُزَاتُـهم » (٨) جمعُ غازٍ .

---

(١) واسمه زهير بن عَـلَـس بن عمرو بن قُـمامة ، من شعراء بكر بن وائل ، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء ١٧٤/١ .

(٢) هـو دريد بن الصِّـمَّـة بن بكر بن علقمة ، أحد الفرسان الشعراء ، أدرك الإسلام ولم يسـلم . ترجمته في الشعر والشعراء ٧٤٩/٢ ، والأغاني ٢/٩ . وستأتي ترجمته وأخباره صفحة ٨٢٦ .

(٣) هو عمرو بن معدي كـرب الزُّبيدي ، من مَـذْحِـجٍ ، ويُكنَى أبا ثور ، وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر التـميـميّ واختـه ريحانـة أم دريـد بن الصِّـمه . وهو أحـد الفرسـان الشعراء ، أدرك الإسلام وأسلم . ترجـمتـه في الشعـر والـشعراء ٣٧٢/١ ، والاشـتـقـاق ٤١١ ، والمؤتلف والمختلف ١٥٦ ، ومعجم الشعراء ٢٠٨ .

(٤) انظر الأغاني ٦٠/٨ .

(٥) وهي رواية الديوان ٩٣ . وانظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٩٧ .

(٦) في الأصل : « المذكور » .

(٧) وهو قوله : ومَـجْرٍ كـغُـلاّنِ الأُنَـيْـعِـمِ بَـالِـغٍ   ديارَ العَدوِّ ذي زُهـاءٍ وأركـانِ

(٨) انظر الرواية في الحلل ٨٦ ، والفصول والجمل ل ٩٦ .

وقولُه: (**ولا تَقَعُ في الوَجْهَيْنِ إلاَّ بَعْدَ جَمْعٍ**) [1] لما ذكرنا [2] .

وقوله : (**وتقولُ: «ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ »**) [3]، يجوزُ في هذه المسألةِ ثلاثةُ أوجهٍ : النصبُ ، والرفعُ ، والخفضُ ؛ فالنصبُ فيها مِن وجهينِ :

أحدُهما : إضمارُ فعلٍ يفسرُه « ضربتُهُ » ، وهو مِن بابِ الاشتغالِ ، وهوَ أجودُ مِن الرفعِ لتقدمِ الفعلِ ، و « حتَّى » في هذا الوجهِ حرفُ ابتداء ؛ لأنَّها دخلت على جملةٍ .

والوجهُ الثاني من النصبِ : العطفُ على « القومِ » ، و « ضربته » تأكيدٌ لـ « ضربتُ » الأولى .

والرفعُ على الابتداءِ والخبرِ ، و « حتَّى » حرفُ ابتداءٍ .

والخفضُ على الغايةِ ، و « ضربتُ » تأكيدٌ أيضًا لا موضعَ له مِن الإعرابِ .

وقولُه : (**كان(*) الوَجْهَ الخَفْضُ**) [4]، يريدُ :أنَّ العطفَ بـ «حتَّى» لغةٌ قليلةٌ [5] . والرفعُ لا يجوزُ مِن غيرِ خبرٍ ، وأجازَه الكوفيونَ [6]، ولا وجهَ لجوازِه لمجيءِ « حتَّى » على ما لا يَستغني أنْ تكونَ عليهِ ، والرأسُ مأكولٌ .

---

(١) الجمل ٦٧ . وفيه : « في كلا الوجهين » . والوجهان هما الخفض والعطف .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٩٢ من هذا الشرح .

(٣) الجمل ٦٨ .

(*) في الأصل : « لأن » .

(٤) الجمل ٦٨ . والعبارة بتمامها : (فإن قلت : أكلت السمكةَ حتى رأسِها ، كان الوجه الخفض) .

(٥) نصّ السيوطي على أن العطف بها قليل ولم يذكر أنه لغة . انظر الهمع ٥/٢٦٠ ، وانظر ما سبق صفحة ٤٩١ .

(٦) انظر إصلاح الخلل ١٨٧ .

وقولُـه :

(أَلْقى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) (١)

يُروى بثلاثةِ أوجهٍ : الرَّفعُ على الابتداءِ والخبرِ . والخفضُ على الغايةِ . والنصبُ على العطفِ (٢) . و « ألقاها » في الوجهينِ تأكيدٌ . والوجهُ الثاني في النصبِ : أنْ يكونَ بإضمارِ فعلٍ وهوَ أجودُها . وإنْ كانَ ما بعدَ « حتَّى » لايدخلُ فيما قبلَها لَمْ يصح تأكيدُه .

والبيتُ للمُتَلَمِّس (٣)، واسمُه جريرُ [بنُ] (٤) عبدِ المسيحِ بن عبداللّه ، وقيلَ: ابن عبد العزّى (٥)، ويُكنّى أباعبدِاللّه، ولُقبَ بالمتلمّس. ووزنُه «مُتَفَعِّل» مِن اللّمسِ ؛ لبيتٍ قالَه ، وهو :

هَذَا أَوَانُ العِرْضُ حَيٌّ ذُبَابُهُ ... زَنَابِيرُهُ وَالأَزرَقُ المُتَلَمِّسُ (٦)

---

(١) الجمل . وهو في ديوانه ٣٢٧ ، والكتاب ٩٧/١ ، والحلل ٨٩ ، والفصول والجمل ٩٧ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ ، والبسيط ٩٠٨/٢ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٧، ٥٥٣ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٧٠/١ ، والهمع ١٧١/٤ ، والخزانة ٢١/٣ ، ٤٧٢/٩ .

(٢) انظر الروايات الثلاث في الحلل ٩٢ ، والفصول والجمل ل ٩٨ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٥/١ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ، والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة محقق ديوانه ٨ ومابعدها .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل : « عبد العزيز » . وانظر الشعر والشعراء ١٨١/١، والاشتقاق ٣١٧، والأغاني ١٢٢/٢١، والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة الديوان ٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٢٣ وطبقات الشعراء ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء ١٨١/١ ، والاشتقاق ٣١٧ ، ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ، والخزانة ٢٩١/٧ وفي جميعها : « حيّ » كما في النصّ . وفي الشعر والشعراء ١٨١/١ ، والأغاني ١٢٠/٢١ « جُنّ » .

و « الزنابيرُ » ، بدلٌ من « الذُّباب » . وأضافَ «أوان» (١) إلى جملةِ المبتدأ والخبرِ في قولِ مَن رفعَ « العِرْضُ » . والبيتُ مرفوعٌ كلُّه في هذهِ الروايةِ .

والبيتُ لمْ يوجد ـ وهو المستشهدُ به ـ في شعرِه . وقيلَ : هو لابنِ مروانَ النّحويّ (٢) ـ شيخِ سيبويهِ ـ يذكرُ فعلَ المتلمسِ بالصحيفةِ ، وبعدَ البيتِ :

وَمَضَى يَظُنُّ بَريدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ   خَوْفًا وفَارَقَ أرْضَهُ وقَلاهَا (٣)

وللبيتِ خبرٌ ؛ وذلكَ أنَّه كانَ ينادمُ عمرو بن هند هو وطَرَفَةُ بنُ العَبْدِ فهجواهُ ، فكتبَ لهما كتابينِ إلى عاملِه على البحرين ، أوهمَهُما أنَّه أمرَ لهما بجوائزَ ، وهو قدْ أمرَه بقتلهما ، فلمَّا بلغا بعضَ الطريقِ مرًّا بشيخٍ يُحْدِثُ ، ويأكلُ ، ويتناولُ القملَ من ثيابِه فيقتلُها ، فقالَ المتلمِّسُ : « ما رأيتُ كاليوم شيخًا أحمقَ ! » ، فقالَ له الشيخُ : « ما رأيتَ من حمقي ؟ أُخرجُ الدَّاءَ ، وآكلُ الدّواءَ ، واقتلُ الأعداءَ ، أحمقُ ـ واللّه ـ مني مَنْ يحملُ حتفَهُ بيده » ، فاسترابَ المتلَمِّسُ من قولِه ، وطَلَعَ عليه غلامٌ حيريّ ، فقالَ لهُ المتلمسُ : « أتقرأُ ياغلام ؟ » قال : « نعم » ، ففكَّ الصحيفةَ ودفعَها إليه ، فقرأ فيها : « إذا وصلَ إليكَ المُتَلَمِّسُ فاقطعْ يديهِ ورجليهِ ، وادفنهُ حيًّا » ، فقالَ لطَرَفَةَ : « ادفعْ إليهِ صحيفتَك ففيها مِمَّا في صحيفتي » ، فقالَ طَرَفَةُ : «لمْ يك ليجترِيء عليّ،

---

(١) في الأصل : « الأوّل » .

(٢) قاله سيبويه في الكتاب ٩٧/١ ، وابن السيد في الحلل ٨٩ ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ورقة ٩٧. وفي الخزانة ٢٥/٣عن ابن خلف أنه « لأبي مروان النحوي » . وفي معجم الأدباء ٢٦٩٨/٦ أنه لمروان بن سعيد .

وترجمته : مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين فيه . انظر معجم الأدباء ٢٦٩٨/٦، وبغية الوعاة ٢٨٤/٢ .

(٣) البيت في ديوانه ٣٢٧ ، والحلل ٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١ ، والخزانة ٢٢/٣ .

فإنّ قبيلتي ليسُوا كقبيلتك » ، فرمى المتلمسُ صحيفتَه في نهرِ الحيرةِ ومضى وجهتَه ، قالَ :

قَذَفْتُ بِهَا فِي النَّهْرِ مِنْ جَنب كَافِرٍ
كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطٍّ مُضَلِّلِ (١)

وضُربَ المثلُ بصحيفته ، ومشى طَرَفَةُ إلى البحرين فقُتِلَ بها ، وخُيِّرَ في القتلِ فاختارَ أنْ يُسقى شرابًا ويفصدُ في الأكحلِ ، ففُعِلَ به ذلك فماتَ / نزفًا ، ورويَ أنَّ العاملَ لمَّا دخلَ إليه وقرأَ [٦٥]
كتابَه قالَ له : « أرءآكَ أحدٌ حينَ دخلتَ ؟ » قال : « لا » فقال له : انجُ بنفسِكَ ، فإنَّ الأميرَ قد أمرَ بقتلِكَ » فقالَ : « لا واللّه إنّما تريدُ أخذَ جائزتي » فلمّا رؤيَ عندَه أمرَ بسَجنِه ، وكتبَ إلى عمروٍ : « إني لا أقتلُ طرفةَ » واستعفاهُ فوجّهَ إلى الحيرةِ (٢) مَن قتلَه .

و « الصحيفةُ » الكتابُ ، ويُروى : « الحقيبة » (٣) ، وهيَ ما يكونُ خلفَ الراكبِ، ويُروى، « الحشيّة » (٣) وهيَ البَرْذَعةُ لأنّها محشوةٌ ، ويريدُ : ألقاها في النهرِ ، وبالغَ بالقاءِ الزادِ والنعلِ ليخفَّ من الفرارِ من العاملِ الذي وُجهَ إليه .

---

(١) البيت في ديوانه ٦٥ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، والحلل ٩١ ، والخزانة ٢٣/٣ . وفي الأصل : « قذفتها ... من حيث » .
وكافر : نهر بالحيرة . (معجم البلدان ٤٣١/٤) . وأقنو : أجزي وأكافيء (اللسان « قنا » ٢٠٣/١٥) والقطّ : الكتاب (اللسان « قطط » ٣٨٢/٧) .

(٢) كذا ذكر السيوطي أيضًا في شرح شواهد المغني ، والثابت أنه قتل في البحرين ، والذي أمر بقتله هو عمرو بن هند اللخميّ ملك الحيرة . انظر القصة في الشعر والشعراء ١٧٩، والحلل ٩٠ ، والفصول والجمل ل ٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١ ، والخزانة ٤١٩/٢ ، ٣٤٥/٦ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٩٢ ، والفصول والجمل ل ٩٨ .

بابُ الْـقَسَمِ (١)

القسمُ جملةٌ يؤكدُ بها الخبرُ ، وهو الجوابُ ؛ فـهما جملتانِ تكونان اسميتينِ وفعليتينِ ؛ يُقَـالُ : أقسَـمَ الرجلُ ، وحَلَفَ ، وآلى . والمقسِـمُ : هو الحـالِـفُ . والمقسَـمُ بِـه : هو المحْلُـوفُ بِـه . والـمقسَـمُ عليهِ : هو الجوابُ .

فمثالُ كونِ الجملةِ الأولى فعليـةً : « أقسِـمُ باللّـهِ ، وأحلفُ ، وأولي » .

ويُحذفُ الفعلُ كثيرًا ، ويبقى المقسَـمُ بهِ ، فيقالُ : « بـهِ لأفعلنَّ » .

وتُبدَلُ من الواوِ التاءُ (٢) ؛ نحو : « تاللّهِ » - وقد يدخلُها معنى التعجبِ - ولا يدخلُ إلاَّ على « اللّهِ » وحدَه - أعني هذا اللّفظَ - وحَكَوْا أنَّ بعضَهم كانَ يقولُ : « تربّي » (٣) .

وتدخلُ اللامُ أيضًـا ، ويلزمُ الـتعـجبُ معـهـا ، فـيـقـالُ : « للّـهِ لأفـعلنَّ » ، ولاتدخلُ في غيرِ هذا الاسمِ أيضًا .

وتدخلُ « مِن ، ومُن » - بالكسرِ والضمُّ أكثرُ - على رأيٍ ، فيُـقالُ : «مِنْ ربي لأفعلنَّ »، وبعضُهُم يقولُ: « مُنُ اللّهِ » (٤). وقد يُقالُ :« تاللّهِ » ، و«باللّهِ لأفعلنّ » ، و « أمَـا اللّـهِ » ، و « لاها اللّـهِ » . ويُقالُ : « اللّهِ » مِن غيرِ حرفِ جرٍ ولا غيرِه .

---

(١) الجمل ٧٠ . وفيه : « بابُ القسمِ وحروفِـه » .

(٢) في الأصل : « وتبدل من التاء الواو » .

(٣) حكى الأخفش دخولها على « الرب » ؛ قالوا : « تربِّ الكعبةِ ». وقالوا : « تَالرحمنِ »، و « تَحياتك». وهو شاذ . انظر الجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٢٣/١ ، والهمع ٢٥٣/٤ .

(٤) مذهب سيبويه أنها حرف جر بمنزلة الواو والباء . ومـذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مـقصورة من « أيمن » ، ومكسورتها مقصورة من « يمين » . انظر الكتاب ٤٩٩/٣، وشرح الشافية ٣٠٠/٤ .

ويُحذفُ المقسَمُ به ، ويبقى الفعلُ ، وقدْ يُحذفُ . وقد يحذفُ مع الفعلِ ويبقى الجوابُ ؛ قالَ اللّهُ تباركَ وتعالى :

﴿ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾ (١) ، و ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ (٢)
و ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (٣) .

ومثالُ كون الجملةُ اسميّةً : « لَعَمْرُكَ ، وأَيْمُنُ اللّه ، ويَمينُ اللّه ، وعَهْدُ اللّهِ وأَمانَتُه » وما أشبَه ذلكَ ؛ الأسماءُ مبتدأةٌ ، وأخبارُها مضمرةٌ مقدرةٌ لدلالةِ المعنى، والتقديرُ : « لَعَمْرُ اللّه ما أحلفُ به » ، و «أيمنُ اللّه ما أقسمُ به » ، و « أمانةُ اللّه لازمةٌ لي ، وعهدُ اللّه » .

ولا بُدَّ للجوابِ ممّا يُتلقى به ، ويُسمى ذلكَ وُصْلَةً ، وهو اللامُ ، والنونُ الشديدةُ والخفيفةُ، أوْ « إنّ » أوْ «ما»، أوْ « إنْ » الساكنةُ بمعناها، أو اللامُ و« قد ».

فإنْ كانتْ جملةُ الجوابِ اسميّةً موجبةً دخلتْ عليها اللامُ و« إنَّ » ؛ فيقالُ: « واللّه لزيدٌ قائمٌ » ، و « واللّه إنَّ زيدًا قائمٌ » .

وإنْ كانتْ منفيّةً دخلت عليها « ما » ؛ نحو: « واللّه ما زيدٌ قائمٌ، وقائمًا » على اللغتين (٤) .

وإنْ كانت فعليةً فلا تخلو أنْ تكونَ موجبةً ، أو منفيّةً . فإنْ كانت موجبةً فلا يخلو أنْ يكونَ الفعلُ ماضيًا أو مستقبلاً . فإنْ كانَ ماضيًا دخلت عليه « لقد » ؛ نحو قولـه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ (٥).

---

(١) الأعراف ١٢٤/٧ ، والشعراء ٤٩/٢٦ .
(٢) العلق ١٥/٩٦ .
(٣) يوسف ٣٢/١٢ .
(٤) الرفع على اللغة التميمية ، والنصب على اللغة الحجازية .
(٥) الأنعام ٩٤/٦ .

وربما حُذفت اللامُ ؛ قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ (١)، وربما حذفت « قدْ » ؛ قال امرؤ القيس :

* لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَاصَالِ * (٢)

وربما حذفتا معًا ، قالَ تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ (٣) ثم قالَ :

﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ (٤).

فإنْ كانَ الفعلُ مستقبلاً دخلتْهُ اللامُ والنونَ ؛ نحو : « واللّهِ لَيَقُولَنّ » ، / وربما حُذفتِ اللامُ في الشعرِ (٤) قالَ : [٦٦]

* وَقَتِيلِ مُرَّةَ [أَثأَرَنَّ فإنَّهُ * (٥)

---

(١) الأعلى ١٤/٨٧.

(٢) صدره : * حَلَفتُ لَهَا باللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ *

وذكر ابن هشام أن (قد) فيه مضمرة . انظر ديوان امرىء القيس ٣٢ ، والأصول ٢٤٢/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١ ، والبسيط ٩١٥/٢ ، ٩٣٠ ، والمغني ١٨٨/١ ، ٧٠٨ ، والهمع ٢٤٨/٤ ، والخزانة ٧١/١٠ .

(٣) البروج ١/٨٥ .

(٤) البروج ٨٥ / ٤ .

(٥) هذا رأي البصريين . والكوفيون أجازوه في غير الضرورة ووافقهم الفارسيّ . انظر الإيضاح ٢٧٧/١ ، وضرائر الشعر ١٥٧ ، وشرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٦) صدر بيت لعامر بن الطفيل العامريّ ، وعجزه :

* فرْغٌ وإن أخاهمُ لم يُقْصَد *

وهو في ديوانه ٥٦ ، والمفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات ٢١٦ ، وضرائر الشعر ١٥٧ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والخزانة ٦٠/١٠ .

وأنشدوا] (١) :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ (٢)

وربما حُذِفتْ النونُ في الشعرِ أيضًا ، قالَ :

تآلَى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إلى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ (٣)

وأنشدوا في حذفِ اللام :

لَيْتَ شِعْرِي وأَشْعُرَنَّ إذا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً ودُعِيتُ (٤)

وربما جاؤوا في الشعرِ بجوابِ الشرطِ عوضًا مِن جوابِ القسمِ ، قالَ:

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقًا

أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيًا (٥)

وأنشدَ الفرّاءُ :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ (٦)

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) للكميت بن معروف . وهو في معاني القرآن للفراء ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وشرح الكافية ٣١٢/٤ ، والخزانة ٦٨/١٠ .

والشاهد فيه : اكتفاء المضارع الواقع جوابًا للقسم باللام لدلالته على الحال، والمعنى: « لَيَعْلَمُ الآن ربي »

(٣) لزيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي (جاهلي) . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١ ، وشرح الكافية ٣١٢/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والخزانة ٦٥/١٠ .

(٤) للسموأل بن عاديا ، وهو في ديوانه ٨١ ، والهمع ٤٠٢/٤ .

(٥) البيت لامرأة من عقيل ، وهو في معاني الفراء ٦٧/١ ، ١٣١/٢ ، وشرح الكافية ٤٥٧/٤ ، والمغني ٢٦١/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦١٠/٢ ، والهمع ٢٥٢/٤ ، والخزانة ٣٣٦/١١ .

(٦) لم أقف له على نسبة ، وهو في معاني القرآن للفراء ٦٩/١ ، ٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١ ، ١٩٩/٢ ، وشرح الكافية ٤٥٧/٤ ، الخزانة ٣٤١/١١ .

ألغى القسمَ لجوابِ الشرطِ ولمْ يأتِ باللامِ والنونِ ، وهو شاذٌ . وقد قرأ قُنْبُلٌ (١) : ﴿ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) وهيَ قراءةٌ شاذةٌ (٣) ؛ لأنّ النون لا تحذفُ في السَّعةِ .

وإنْ كانت الجملةُ منفيّةً والفعلُ ماضٍ ؛ دخلتْ عليها « ما » ، و « إنْ » النافيةُ ؛ نحو : « واللّهِ ما قامَ زيدٌ » ، و « واللّهِ إنْ قامَ إلاَّ زيدٌ » ، ولا تصلحُ هنا « ما » .

فإنْ كانَ الفعلُ مستقبلاً دخلتْ عليهِ « لا » ، ويجوزُ دخولُ « ما » ؛ ولذلكَ قالَ : (**وَرُبَّما حُذِفَتْ « ما » أَوْ « لا »**) (٤) ، وجازَ حذفُ إحداهما لما ذُكرَ ، والأشهر « لا » .

وقولـه :

(فَحَالِفْ فَلاَ واللّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً

مِنَ الأَرْضِ إلاَّ أنْتَ لِلذُلِّ عَارِفُ) (٥)

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد ، أبو عمر المخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، روى القراءة عن البزيّ ، توفي سنة واحد وتسعين ومائتين . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٦٥ .

(٢) القيامة ٧٥/١ . بحذف الألف من « لا » على أنّ اللام لام القسم حذفت نونه شذوذاً .

(٣) حملها ابن جني على أن اللام لام الابتداء ، أي : لأنا أقسم بيوم القيامة ، قال : لأن حذف النون هنا ضعيف خبيث . انظر المحتسب ٢/٣٤١ . وانظر البيان لابن الأنباري ٢/٤٧٦ ، والإقناع ٢/٧٩٨ .

(٤) الجمل : ٧٠ .

(٥) الجمل : ٧١ ، وهو لـلُـقَيط بن زُرَارَة ، وذكر في الحلل ٩٣ أنه نسب توهماً لمزاحم العقيلي وهو غير موجود في ديوانه . وانظر الكتاب ٣/١٠٥ ، وشرح شواهده لابن السيرافي ٢/١٣٣ ، والفصول والجمل لابن عصفور ١/٥٢٩ ، ٢/١٩٩ ، وشرح الكافية ٤/٤٥٧ ، الخزانة ١١/٣٤١ .

البيتُ للُقَيْطِ بنِ زُرَارةَ[1]. ومعنى « فحالفْ »: عاقدْ وعاهدْ. و«التَّلْعةُ»: مجرى الماءِ من فوقُ إلى أسفلَ. يقولُ: « حالفْ مَنْ تعتزُّ بهم، فلا يلحقُك ذُلٌّ ولا ضيم، فإن لَمْ تفعلْ لحقَك الذلُّ والضيمُ ». و« للذلِّ » متعلقٌ باسمِ الفاعلِ. وما بعدَ«إلاَّ» جملةٌ في موضعِ الحالِ مِن الضميرِ في « تهبطُ »، واستغنى عَنْ واو الحالِ بالضميرِ الذي في الجملةِ، وهوَ « أنتَ ». وشاهدُه: حذفُ الوُصْلَةِ التي هيَ « لا » مِنْ « تهبط »، و « لا » الأولى دخلتْ للتأكدِ، وليُعْلمَ أنَّ القسمَ على شيءٍ منفيٍّ قبلَ ذكرِ الجوابِ. وادعاءُ تقدّمِ « لا » الوُصْلَةِ على المقسمِ به فاسدٌ[2]. ويجتمعانِ فيقالُ: « لا واللهِ لا أفعلُ »، قالَ:

رَآى بَرْقًا فَأوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلاَ بِكِ مَا أَسَالَ ولاَ أَغَامَا[3]

و « تَلْعَةً » منصوبةٌ على الظرف.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ اَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾[4]

فـ « مصرًا » منصوبٌ على المفعولِ به؛ لأنَّ الهبوطَ هنا ليسَ على حقيقتِه؛ لأنَّه ليسَ مِن علوٍّ، والمعنى: اقصِدوا مصرًا من الأمصارِ، وأتوا مصرًا، يُقالُ: «هبطتُ مِن الباديةِ أوْ جئتُ، أوْ أتيتُ»، والعربُ تكني عن الانتقالِ بالهبوطِ.

---

(١) شاعر جاهلي، من أشراف تميم، قتل يوم جبلة عام مولد النبي صلى الله عليه وسلم. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧١٠.

(٢) ذكر هذا الادعاء ابن بزيزة وابن أبي الربيع وردّاه، ولم يعينا صاحبه. انظر غاية الأمل ١/٢٨٣، والبسيط ٢/٩٢٢.

(٣) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة، وهو في النوادر ٤٢٢، والإيضاح العضدي ١/٢٦٨، والخصائص ١/١٩، وسر الصناعة ١/١٠٤، ١٤٤، وإصلاح الخلل ١٨٩، وشرح المفصّل ٨/٣٤. ٩/١٠١.

(٤) البقرة ٢/٦١.

وقولُـه :

(تـاللّـهِ يـَبقى عـلـى الأيـامِ ذُو حِـيَـدٍ

بمشـمخِرٍّ بـه الظَّـيَّـانُ والآسُ) (١)

البيتُ لمالك الخُـنَاعي(٢) ، من هُذيل ، وفيهِ خلافٌ، وثبتَ في ديوانِ شعرِه ، وقبلَـه :

يَامَيُّ إنْ تَفْقِدي قَــوْمًا وَلدْتِهِمُ   أو تُخْلَسِـيهِمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلاَّسُ

عَمْرٌو وعَبْدُ مَنَافٍ والذِي عَهِدَتْ   ببطنِ مكَّـةُ آبي الضَّـيمَ عَـبَّاسُ

يَامَيُّ إنَّ سِـبَاعَ الطيرِ هَالِـكَـةٌ   والعُفْـرُ والأُدْمُ والآرَامُ والنَّـاسُ (٣)

تاللّهِ يبقى .... البيت

ويروى : « للّــهِ »(٤) ، وفيـهِ معنى التعجب ، و « ذو حَـيَـدٍ » : الوعلُ ، و«الحَيَـدُ »: اعوجاجٌ في قرنِـه. وقيلَ : قرناه . وقيلَ : مصدر حَادَ يَحِـيدُ حَيْدًا ،

---

(١) الجمل : ٧١ . كمـا نسب إلى أبي ذؤيب الهـذليّ ، وإلى عبدمناف الهـذليّ ، وإلى أمية بن أبي عـائذ الهذليّ ، وإلى أبي زبيد الطائيّ ، وإلى الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

وهو في الكتـاب ٤٩٧/٣ ، والمقتـضب ٣٢٣/٢ ، والحلل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، وأمـالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٩٨/٩ ، والبسيط ٦٧٢/٢ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ورصف المبـاني ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٢٩٦ ، والجنى الـداني ٩٨ ، والمغني ٢٣٦/١ ، وشـرح شـواهده للسيوطي ٥٧٣/٢ ، والهمع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، والخزانة ١٧٦/٥ ، ٩٥/١٠ .

(٢) انظر ترجمته في الخزانة ١٧٨/٥ .

(٣) الأبيات في الحلل ٩٨ ، والخزانة ١٧٤/٥ ، ٩٥/١٠ . والأول من هذه الثلاثة في شرح أبيـات الكتاب لابن السيرافي ٤٩٧/١ .

(٤) وهي رواية سيبويه ٤٩٧/٣ ، وانظر الرواية في الحلل ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

ففتحَ ضرورةً ، ويُروى: « حِيَداً »(١) ؛ جمْع حَيْدةٍ ،كحيضةٍ وحِيَضٍ ، وهيَ العقدةُ في قرنهِ . و « المشمخر »: [الجبل](٢) العالي . و« الظيّان » : ياسمين البَرِّ . والآسُ ـ هنا ـ قالوا : هي بقيةُ العسلِ في موضعِ النحلِ ، سُمّيَ بذلك كما سُمّيَ بقيّةُ [السمنِ] (٣) في النِّحي كعبًا ، والآسُ أيضًا : المشمومُ ، ولا يَمتنعُ أن يريدَه هنا. والآسُ أيضًا : بقيةُ الرمادِ في الأثافيّ(٤)./ وشاهدُه حذفُ « لا » مِن الجوابِ . [و « بمشمخرٍ » : [٦٧] في موضعِ صفةٍ] (٢) لـِ « ذي حَيَدٍ » . و « به » في موضعِ الصفةِ لـ «مُشْمَخرٍ» . و « الظيّانُ » فاعلٌ به . أقسمَ أنَّ الموْتَ مدركٌ كلَّ حيٍّ حتّى هذا التيسَ الجبَليّ الذي لا يُدْرَكُ ، متعجبًا لذلكَ .

وقولُه:(**واعْلمْ أنَّ الواوَ والباء**)(٥) إلى البيتِ قد بُيِّنَ . و«الباءُ» هيَ الأصلُ؛ لأنَّها التي تُذكرُ مع الفعلِ، وهيَ الحرفُ الذي يَجُرُّ .

و « التُراث»(٦) أصلُه « وُراث »؛ لأنَّه من « وَرِثْتُ » . و«التُخَمَةُ»(٦) أصلُها من « وَخُمَ الطعامُ (٧) وَخامَةً » إذا لَمْ يُستمرأ ؛ يُقالُ: استوخمتُه ، وتَوَخّمْتُه ، يُقال : تَخَمَ يَتْخِمُ ، و تَخِمَ يَتْخَمُ .

---

(١) انظر الرواية في الحلل ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل « النحي » .

(٤) انظر الجمهرة ١٨٠/١ ، واللسان « أوس » ١٩/٦ .

(٥) الجمل : ٧١. وتتمة العبارة : « تدخلان على كل محلوف به » . والبيت قبل هذه العبارة وليس بعدها .

(٦) كلمتا « التراث » و « التخمة » وردتا في الجمل ٧٢ تنظيرًا لإبدال التاء من الواو في «تالله» .

(٧) في الأصل : « العظام » وهو تحريف . انظر اللسان : « وخم » ٦٣١/١٢ .

ونَصْبُ « أمانةَ اللّـهِ »(١) على وجهينِ : على المفعولِ الأوّلِ ، والثاني مُضمرٌ - كـمـا ذكـرَ - ، وأصلُـه حـرفُ الجرِّ ، فلـمَّـا حُـذفَ ونُصبَ أُضـمـرَ له فـعلٌ من المعنى(٢) . والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ من بابِ « اخترتُ » ،(٣) و :

* أَمَرْتُـكَ الْـخَيْرَ *(٤)

وبقولِ الأوّلِ (٥) رفعُهَـا بالابتداءِ ، وإضمارِ الخبرِ على معنى النصبِ .

وليستْ ألفُ الاستفـهامِ عوضًـا من الخافضِ (٦) ؛ وإنَّـمـا دخلـتْ لمعناها لا للعوضِ ، وقدْ حالت ألفٌ (٧) بينها وبينَ المقسمِ بهِ في قولِـهم : « آللّـهِ » ، ونَصبُ اسمِ اللّهِ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ لا غير(٨) .

---

(١) يشير إلى تقدير أبي القاسم : « ألزمُ نفسي أمانةَ اللّـه » مع أنّ تقديرَه يقتضي أن تكون « أمانةَ اللّـه » هي المفعول الثاني وليس الأوّل كما ذكر ابن خروف . انظر الجمل ٧٢ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤/١٠ : « وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه ، تقديره : ألزم نفسي يمين اللّـه . ورُدّ بأنّ « ألزم » ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس » . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١.

(٣) أي على نزع الخافض .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٨ .

(٥) إشارة إلى ما جاء في الجمل ٧٢ : « ومنهم من يقول : عهدُ اللّـه لأخرجنّ ، ويمينُ اللّـه وأمانةُ اللّـه يرفعه بالابتداء ويضمر الخبر » .

(٦) يعترض على أبي القاسم في قوله : « وربما جعلوا ألف الاستفهام عوضًا من الخافض ، فخفضوا بها ، فقالوا : « آللّـه لأخرجنّ » . الجمل : ٧٢ .

وقد ذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٨٤/١ ذلك عن ابن خروف ، وقال بصحته .

(٧) في الأصل : « الفا » .

(٨) قال ابن هشام في المغني ١٦٩/١ : « وقولهم : (لا غير) لحن » . وقد استخدمه الفراء في المقصور والممدود ٣٩ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق ١١٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩١/٢ .

وقولـه :

(فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً

وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي)[1]

البيتُ لامرىءِ القيسِ ، ويقالُ إنَّه وفدَ على قيصرَ فرأى بنتَه حينَ دخولهِ عليها فَعَلِقَها ، وأرسَلَ إليها فأجابَتْه إلى ما أرادَ فلمَّا حصلَ في قصرِها خافتْ عليه ، فأمرتهُ بالانصرافِ ، فأبى عليها حتَّى يصلَ منها مرادَه.

و« الأَوْصَالُ »: جمعُ « وُصل » بالكسرِ، ويقالُ بالضمّ ، وهيَ الأعضاءُ.

وشاهدُه : حذفُ « لا » من « أبرح »[2] ، كما حذفتْ في قوله تعالى :

﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[3]

وحُذِفَتْ في الأفعالِ الأربعةِ التي بمنزلةِ « كانَ » ، قالوا : لشبهِ لفظِها بلفظِ المنفيةِ . كما أدخلوا اللامَ في قولـه :

* لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانتصحني *[4]

---

(١) الجمل : ٧٣ . وهو في ديوان امرىء القيس ٣٢ ، الكتاب ٥٠٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٢٠/٢ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والحلل ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٣٧/٨، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ، والبسيط ٩٢٩/٢ ، والهمع ٢٣٣/٤ ، والخزانة ٢٣٨/٩ ، ٤٣/١٠ .

(٢) استشهد أبو القاسم بهذا البيت على جواز الرفع والنصب في (يمينُ الله) ، لا على حذف حرف النفي من « أبرح » كما ذكر ابن خروف متابعًا لابن بابشاذ . انظر الجمل ٧٣ ، وشرح ابن بابشاذ ١٥٠/١ .

(٣) يوسف ٨٥/١٢ .

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني ، عجزه : * وكيف ومن عطائك جُلُّ مالي * وهو في ديوانه ٩٧ ، والأصول ٤٣٥/١ ، والمغني ٧٥٧/٢ .

و « ما » نفيٌ ؛ لشبهها بلفظِ الموصولةِ . وكما قالَ الآخرُ :

رُبّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ [١]

وقالوا أيضًا : أدخلَ النونَ الخفيفةَ مراعاةً لِلَفْظِ « ما » النافيةِ [٢] ، - وإنْ كانتْ في البيتِ زائدةً -، قلتُ:وهذا كلُّهُ فاسدٌ؛ لأنَّ النونَ الثقيلةَ والخفيفةَ لا تدخلانِ على صريحِ النفيِ؛ فالعلةُ فاسدةٌ؛ وإنّما حُذفتْ «لا» في أربعةِ مواضعَ[٣] ، كما حذفتْ مع النفيِ الصريحِ لعدمِ اللبسِ بالإيجابِ، والعلةُ واحدةٌ لا الشبهِ اللّفظِ .

ونَصبُ « يمينَ اللّهِ » على أحدِ الوجهينِ المتقدمينِ في « أمانةَ اللّهِ »[٤]. ورفْعُه على إضمارِ الخبرِ ، وهو ملتزَمٌ إضمارُه في القسمِ .

و « أيمنُ اللّه » ، و « لعمرُ اللّهِ » لايكونانِ في القسمِ إلاّ مرفوعينِ بالابتداءِ ، والخبرُ مُلتزَمٌ حذفُه أيضًا ، تقديرُه : « لعَمْرُكَ ما أقسمُ بهِ » ، ولا يقالُ في القسمِ إلاّ مفتوحَ العينِ ، وفيهِ في غيرِ القسمِ لغتانِ : « عَمْرٌ » ، و « عُمْرٌ »[٥] .

---

(١) لجذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وهو في الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٥٣٦ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨١/٢ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، ورصف المباني ٤٠٠ ، والمغني ١٤٣/١ ، ١٤٦ ، ٣٤٣ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٩٣/١ ، ٧٢٠/٢ ، ٧٦١ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والخزانة ٤٠٤/١١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٠٢ . وانظر الخزانة ٤٠٤/١١ . ونسب السيوطي هذا الرأي للفارسي في شرح شواهد المغني ٣٩٤/١ . وجعلها النحاة ضرورة . وذكر الشيخ محمود محمد شاكر في حواشي طبقات الشعراء ٣٨/١ انها لغة قديمة لم يجلبها اضطرار .

(٣) أربعة المواضع هي التي في الأبيات الثلاثة السابقة ، والآية ؛ وهي : «تهبط» ، و «يبقى»، و « أبرح » ، و « تفتأ » . وقد تكون : « لا يزال » ، و « لا يبرح » ، و « لا يفتأ » ، و « لا ينفك » .

(٤) انظر صفحة ٥٠٩ .

(٥) في اللسان « عمر » ٦٠١/٤ أنهما لغتان فصيحتان. وذكر لغة ثالثة وهي :« العُمُر » بضم العين والميم .

ولا يُستعملُ « أَيْمُن » إلاَّ في القسمِ ، ولكونِه غيرَ منصوبٍ ، فُتحتْ همزتُه تشبيهًا بهمزةِ الحرفِ المعربِ ، فخُولِفَ بحركتِها حركةُ جميعِ همزاتِ الوصلِ .

وفي « أيمن » لغاتٌ : « أَيْمُنُ » ، « إِيمُنُ اللّهِ » ، « أَيْمُ اللّهِ » ، « إِيْمُ اللّهِ » ، « أَمُ اللهِ » ، « مُ اللّهِ »، « مِ اللّهِ » (١)، وبعضُهم يقولُ: « هَيمُ اللّهِ » أبدلَ من الهمزةِ هاءً .

والهمزةُ عندَ سيبويهِ همزةُ وصلٍ . وهو الصوابُ (٢) ؛ فحذفُها ؛ في كلِّ لغةٍ في الموصولِ، وإثباتُها في الابتداءِ .ولادليلَ في كسرِها لأنَّها لغةٌ . ويزعُمُ الفراءُ أنَّها ألفُ قطعٍ في الجمعِ ، وواحدُها « يمين » (٣) . ومعناهُ صحيحٌ ، غيرَ أنَّ حذفَها في الموضعِ الذي / تحذفُ فيه همزةُ الوصلِ، [٦٨] ورثباتَها في الموضعِ الذي تثبتُ فيه دليلٌ قاطعٌ. ووزنُه « أَفْعُل » ، وليسَ في بناءِ المفرداتِ « أَفْعُل » في مذهبِه ، والقولُ أنَّهُ ثابتٌ في الكلامِ ، مِنْ حكايةِ غيرِه(٥)، وذلكَ « أَسْنُمَةٌ »(٦). وأيضًا فهمزةُ الوصلِ في الأسماءِ

---

(١) انظر اللسان « يمن » ١٣/٤٦٢ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرون أنّها همزة قطع . يراجع لهذه المسألة: الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٥٠٣ ، وإصلاح الخلل ١٩٠ ، والإنصاف (م ٥٩) ١/٤٠٤ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١/١٠٥ ، وائتلاف النصرة ٥١ .

(٣) انظر الجمل ٧٤ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) يراجع في هذه القضية الإنصاف ١/٤٠٨ . وانظر (من تراث لغويّ مفقود ٧٥) .

(٦) أَسْنُمَة : اسم موضع ، وقيل : جبال من الرمل كأنها أسنمة الإبل . انظر معجم البلدان ١/١٩٠ .

غير المصادرِ نادرةٌ ، ولا يُعتدُّ بما هي فيهِ بناءً ، ألا ترى إلى « امريء » و « ابنم » في حالِ الرّفعِ لا نظيرَ لها ؛ ليسَ في الكلامِ « أُفْعُل » ولا « فُعُلُ » فهذا بتلكَ المنزلةِ. ولا يُعْتَدُّ بهمزةِ الوصلِ في الأبنيةِ ، إلاَّ إذا زيدتْ مع غيرِها فيما زادَ منَ الأفعالِ على الثلاثةِ . ولوْ كانتْ ألفَ قطعٍ لَمْ تُكسرْ . وهو حسنٌ . وقولُه :

(فقَالَ فريقُ القومِ لمّا نشدْتُهُمْ

نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما ندْرِي) (١)

البيتُ لِنُصَيْبِ بن رباح الأكبرِ(٢) ، وكانَ عبدًا أسودَ لرجلٍ من أهلِ القرى (٣) ، فكاتبَ على نفسه ، ثمَّ أتى عبدَ العزيز بنَ مروانَ (٤) فمدحَه [وآجرَه] (٥) ، وأدّى عنه كتابتَه . وقيلَ : إنّه من « بَلِيّ » (٦) ، وكانتْ أمُّهُ [أمةً] (٧) سوداءَ ، وأبوهُ حرٌّ ، فماتَ ، فباعَهُ عمُّه من عبدِ العزيزِ بنِ مروانَ .

---

(١) الجمل ٧٣ . وهو في ديوانه ٩٤، الكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤، والمقتضب ٣٦٣/١، ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والأصول ٤٣٤/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨٨/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، والأزهية ٢١ ، والحلل ١٠٠ ، والفصول والجمل ل ١٠٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، والبسيط ٩٤٢/٢ ، ورصف المباني ١٣٣ ، والمغني ١٠٦ ، والهمع ٣٢٩/٤ .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٦٧٥/٢، والشعر والشعراء ٤١٠/١، والأغاني ١٢٥/١، والحلل ١٠٠ .

(٣) أيْ : وادي القُرى : وهو وادٍ بين الشام والمدينة ، وفيه منازل قضاعة ثم جُهَينة وعذرة وبَليّ . انظر معجم البلدان ٣٣٨/٤ .

(٤) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وأحد خلفاء بني أميّة . ولي مصر ، ومات فيها سنة ٨٥ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في الأعلام ٢٨/٤ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) قبيلة عظيمة من قضاعة ، من القحطانية ، تنسب إلى بَليّ بن عمرو بن الحافي بن قضاعة . انظر جمهرة أنساب العرب ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٧) إضافة يقتضيها السياق . وهي مضافة في الفصول والجمل ل ١٠٢ فوق السطر فلم يتنبه لها .

وقيلَ غيرَ ذلكَ . وقيلَ : لـمَّا وُلدَ قـالَ سيدُه : ائتونا بمولودنا أنظرُ إليـه ، فلـمَّا رآهُ قالَ إنَّـه لـمُنصبُ الخَلْقِ فسمّاه نُصَيْبًا . ويُكنَى : أبا مِحْجَنٍ ، وقيلَ : أبا حُجْنٍ . وكانَ مسلمًا من شعراءِ بني أميّـةَ . حجازيًا . ورُويَ أنّـه لـمَّا أنشدَ سليمانَ بنَ عبدِ الملكِ (١) القصيدَ الذي منه هذا البيتُ :

فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بالّذي أَنْتَ أَهْلُهُ ... وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ(٢)

قيلَ للفرزدقِ : وكيفَ تراهُ ؟ ، فقال الفرزدقُ : هو أشعرُ أهلِ جلدتِـه ، فقالَ سليمانُ : وأهلُ جلدَتِكَ ، فخرجَ الفرزدقُ وهو يقولُ :

فَخَيْرُ الشِّعْرِ أَشْرَفُـهُ رِجَالاً ... وشَرُّ الشِّعْرِ مَا قَالَ العَبِيدُ(٣)

وقبلَ البيتِ المستشهد به :

ظَلِلْتُ بذي دَوْرانَ أَنْشُدُ بَكْرَتي ... ومالي عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ(٤)

وما أَنْشُدُ الرُّعيانَ إلاّ تَعِلَّةً ... بواضحةِ الأنيابِ طَيِّبةِ النَّشْرِ

فَقَالَ ليَ الرُّعيانُ لم تَلْتَبِسْ بنا ... فقلتُ:بلى، قدكنتُ منها على ذُكْرِ

وقد ذُكِرَتْ لي بالكَثِيبِ مُؤالِفًا ... قِلاصَ سُلَيْمٍ أوْ قِلاصَ بني وَبْرِ

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ .... البيت

فالمنشودةُ هيَ محبوبتُـه . ورُويَ « بذكر البَكر » ، ويروى :

---

(١) هو سليمان بن عبدالملك بن مروان ، الخليفة الأموي ، كان عاقلاً فصيحاً ، ومدّة خلافته سنتان وثمانية أشهر توفي سنة ٩٩ هـ . انظر ترجمته في تاريخ الطبري ١٢٦/٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٥٩ ، و الشعر والشعراء ٤١١ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ ، واللسان « حدث » ١٣٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠ .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٤١١ ، والأغاني ١٣٠/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ .

(٤) الأبيات في ديوانه ٩٣ ، ٩٤ ، و الأغاني ١٣٥/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨٨/٢ ، والحلل ١٠٣ .

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لا ، وفَرِيقُهُمْ   نَعَمْ ، وفَرِيقٌ قَالَ :وَيْحَكَ مَا نَدْرِي(١)

ولا شاهدَ فيه . و « الفريقُ » : الجماعةُ ، قالَ تعالى :

﴿ فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴾(٢) .

ويُقالُ : نشدتُ الضالةَ : إذا طلبتَها ، وأنشدتَها : إذا عرّفتَها(٣)، قالَ :

تُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَاعُهُ   إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ(٤)

و « نعم » حرفُ جوابٍ ، معمولُ القولِ ؛ لأنّه في موضعِ « ندري » ، وهو مع الماضي تصديقٌ ، ومع المستقبلِ عِدَةٌ . وشاهدُه : حذفُ الهمزةِ في الوصلِ .

وأمّا « جَيْرِ » : فحرفُ تأكيدٍ بمعنى « حقًا » (٥). ولاتستعملُ إلاّ في القسمِ كـ « إيْ » بمعنى حقًا ؛ يقالُ : « إيْ واللّهِ لأفعلنَّ » ، و « جَيْرَ واللّهِ » - بالفتحِ والكسرِ - ، ويُقالُ : « إيْ لأفعلنَّ » ، و « جَيْرِ لأفعلنَّ » . والمقسَمُ بهِ محذوفٌ ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾(٦)

---

(١) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٩١/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ .

(٢) الشورى ٧/٤٢ .

(٣) اللسان « نشد » ٤٢١/٣ .

(٤) للمثقب العبديّ . وهو في ديوانه ٤١ ، والكامل ٦٠٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٢ .

(٥) وقال قوم حرف جواب بمعنى « نعم » ، وصححه ابن مالك ، وقال إلحاقها بنعم أولى . وقال قوم اسم فعل واختاره ابن أبي الربيع وأبو حيان . وقال قوم ظرف بمعنى أبدًا . انظر شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، والبسيط ٩٤٦/٢ ، والارتشاف ٤٩٤/٢ ، والمغني ١٢٨/١، والهمع ٢٥٩/٤ .

(٦) يونس ٥٣/١٠ .

و « جَيْرِ » في هذا القولِ حرفٌ لاعتقادِ إضمارِ المقسَمِ بهِ . وإنْ لمْ يعتقدْ ذلكَ جازَ أنْ يكونَ اسمًا مقسمًا به - وهوَ قولُ سيبويهِ رحمهُ اللّه[1] - إنَّها اسمٌ . وإنْ صحَّ ما حكى بعضهم من تنوينِها في بيت[2] فيكونُ شاذًا كشذوذِه في « فداءٍ لك » ، وإن كانَ اسمًا للفعلِ في الخبرِ ، ويمكن أنْ يكونَ تنوينَ ترنمٍ / عوضٌ ممَّا لا بدّ منه[3] في الوزنِ ، [٦٩] كقولهِ :

« . . . [4] ، و « عساكا »[5] ، و « العتابا » [6]

ومنهم منْ يقولُ : « إيَ واللّه » ، بفتحِ الياء ، وسكونُها أحسنُ ، وحذفها ؛ فهيَ ثلاثُ لغاتٍ ، ويُقالُ : « إي لَعَمْرِي » « إيْ هاللّه ذا » .

---

(١) انظر الكتاب ٢٩٩/٣ ، ١٥٢/٤ ، ١٥٣ .

(٢) وهو البيت الذي يُنسب إلى ذي الرُّمَّة ، وليس في ديوانه ، وهو :

وقائلة : أسيتَ ، فقلتُ : جَيْرٍ ... أسيٌّ إنّني من ذاكَ إنّه

وانظر توجيه هذا البيت في الجنى الداني ٤٣٥ ، والمغني ١٢٨/١ ، والخزانة ١١١/١٠ ومابعدها .

(٣) في الأصل « منها » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) جزء من بيت هو : * يا أبتا علك أو عساكا * نسب إلى رؤبة في الكتاب ٣٧٥/٢ ، وكتاب الشعر ٤٩٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وفرحة الأديب ١١٩ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٧١/٣ ، وسر الصناعة ٤٠٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢ .

قال البغدادي : « والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج لا للعجاج » الخزانة ٣٦٨/٥ . وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ .

(٦) جزء من بيت لجرير ، وهو :

أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو في ديوانه ٨١٣/٢ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، والأصول ٣٨٦/٢ ، وكتاب الشعر ١٤/١ ، ١٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢ ، وسر الصناعة ٤٧١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤١/٢ ، والخزانة ٦٩/١ .

وأمَّا « عَوْضُ » [1] ففيها الفتحُ والضمُّ ، وحكى المازنيُّ الكسرَ [2] . وهيَ مِن أسماءِ الدهرِ[3] . وهيَ في موضع نصبٍ على الظرفِ ، وبُنيتْ كـ « حيثُ » في الحالتين ، والدليلُ على أنّها ليست بمقسَمٍ بهِ بناؤها واجتماعُها مع المقسَمِ بهِ في البيتِ الذي أنشدَهُ ، ولا علّةَ لبنائها[4] ، وهو قولُه :

(رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالَفَا

بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ) [5]

البيتُ لأعشى بكْرٍ ـ وقدْ تقدَّمَ اسمُه وكنيتُه في بابِ البدلِ ـ [6] يمدحُ بهِ المحلَّقَ[7] . وسميَ المحلَّق لأنَّ بعيرَه عضَّه [8] في وجهِه فتركَ به أثرًا كالحلقة . وقيلَ : اكتوى بحلقةٍ . وكانَ المحلَّق خاملَ الذكرِ ، وكانَ له بناتٌ لا يُخْطَبْنَ رَغبةً عنهنَّ ، فمرَّ بهِ الأعشى ، فأحسنَ قِرَاهُ ، ونحرَ لهُ ناقةً لَمْ يكنْ عندَه غيرُها ،

---

(١) قال أبو حيان : « عوض » في القسم مذهب كوفي ، والبصريون لا يعرفون القسم به » انظر الارتشاف ٤٩٤/٢ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ١٩٥ ، والإنصاف ٤٠٢/١ .

(٣) انظر الأزمنة وتلبية الجاهلية ٥٩ .

(٤) قيل : إنّها بنيت لشبهها بالحرف في إبهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٥) الجمل ٧٥ ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٧٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والصاحبي ٢٣٥ ، والحلل ١٠٤ ، والإنصاف ٤٠١/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٤ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، والبسيط ٩٤٧/٢ ، والمغني ١٦١/١ ، والهمع ٢١٢/٣ ، والخزانة ١٣٨/٧ .

(٦) انظر ص ٣٥١ .

(٧) هو عبد العُزّى بن حَنْتم بن شدّاد بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كان سيدًا في الجاهلية . انظر ترجمته في الخزانة ١٥٣/٧ .

(٨) في الأصل : « عض » . وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ١٠٤ .

فلمَّا أصبحَ قالَ لهُ الأعشى : ألكَ حاجةٌ ؟ قالَ : نعمْ ، تُشيدُ بذكري فلعليّ أُشْهرُ ، ويُرغَبُ في بناتي ، فنهضَ الأعشى إلى « عكاظ »[1] ، وأنشدَ هذه القصيدةَ ، فلمْ يُمسِ حتّى خُطِبَ إليه بناتُه [2]. وقبلَ البيتِ :

لَعَمْري لَقَدْ لاحَتْ عيونٌ كَثيرةٌ إلى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تَحَرَّقُ [3]

تُشَبُّ لِـمَقْرُورَيْنِ يصْطَلِـيَانها وباتَ على النارِ النّدى والمحلَّقُ

رَضِيعَيْ لِبَانٍ .... البيتَ

« اليَفَاع » :مرتفعُ الأرضِ ، وهوَ أشهرُ للنارِ لقصدِها . و « تُشَبُّ » : تُوقَدُ . و « المقرور »: الذي أصابَه القُرُّ وهو البردُ.« يصطليانها»: يسخنانِ بها.« النّدى » : الكرمُ . و « رضيعيْ لبانٍ » منصوبٌ على خبرِ « باتَ » ، و « على النارِ » خبرٌ ثانٍ أوْ في موضعِ الحالِ . ويجوزُ أنْ يكونَ « رضيعيْ لبانٍ » منصوبٌ على المدحِ ، وأضافَ إلى المفعولِ وهو فعيلٌ للمبالغةِ . و «اللِّبَانُ » ؛ لبني آدمَ ، قالوا : ولايُقالُ فيهِ « لبن » ؛ وإنّما اللّبنُ لسائرِ الحيوانات [4]، وهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ النبيَّ - صلّى اللّهُ عليه وسلمَ - جاءَ عنه: « اللّبنُ للعجلِ »[5] ، والعجلُ هنا الزوجُ ، لكنَّ اللّبانَ في بني آدمَ أكثرُ ويُروى « ثديَ أمٍّ » بالنصبِ والخفضِ ؛ فمنْ خفضَ أبدلَ من اللّفظِ ، ومنْ نصبَ أبدلَ على الموضعِ ؛ وكلاهما حذفُ مضافٍ .

---

(١) في الأصل : « عكاك » .

(٢) انظر القصة في الفصول والجمل ل ١٠٤ ، والخزانة ١٤٥/٧ .

(٣) في ديوانه ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، و الحلل ١٠٥ ، والخزانة ١٤٤/٧ .

(٤) انظر الخزانة ١٦١/٧ .

(٥) في النهاية ٢٢٧/٤ : « إن لبن الفحل يحرِّم » . وفي فتح الباري ٥٤/٩ كتاب النكاح ، ٢٢ باب لبن الفحل .

ويجوزُ النصبُ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه : « رضع ثديَ أمٍ » . و « الأسحمُ »: الأسودُ ، واختُلِفَ في معناهُ ، والأشهرُ أنْ يُرادَ بها « اللَّيلُ » ويريدُ بذلكَ وصفَه ، وهو المقسم به . و «عَوْضَ » منصوبٌ على الظرف متعلّقٌ بـ « نتفرّق » ، أيْ : لا نتفرّقُ أبدًا ، ويؤيدُه قولُ العربِ : لا أفعلُ ذلكَ عَوْضَ العائضينَ »[1] . وقالوا : « عَوْض » : اسمُ صنمٍ لبكْرٍ [2] ، قبيلةُ الأعشى ، ولا يصلُحُ هنا لذكرِ المقسمِ قبلَه ولبنائِه ، ولا علةَ له في البناء [3] .

وأيضًا لا يجوزُ حذفُ أحرفِ الجرِّ من المقسَمِ به إذا ذُكرَ الفعلُ ؛ لا يُقالُ : « أقسمُ اللّه » لا مخفوضًا ولا منصوبًا . ولا يجوزُ : « لَعَمْرُ لأفعلنّ » بالرَّفعِ ، إلاَّ أنْ يكونَ مضافًا ؛ نحو : « عهدُ اللّه » ، و « أمانةُ اللّهِ » ، و «أيمنُ اللّه » . وقالَ : « لا نتفرَّقُ » على الحكايةِ ، ولو جاءَ بهِ على الإخبارِ عنهما على لفظِ « تحالفا » لقالَ : « لا يتفرَّقانِ » ، كقولِه تعالى :

﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾[4] ، ثمَّ قالَ: ﴿ لَيَخْرُجُنَّ ﴾[4] والأوّلُ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ﴾[5]

ولو كانَ على القَسَميَّةِ لقالَ : « لَتُبَيِّتُنَّهُ » بالتّاءِ[6] وضمِّ التّاء [الأخرى][7] .

---

(١) انظر اللسان « عوض » ١٩٣/٧ .

(٢) المرجع السابق . الصفحة نفسها . وانظر الأصنام لابن الكلبي ٧٦ .

(٣) قيل : بني لشبهه بالحرف في إبهامه ، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزّمان . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٤) النور ٥٣/٢٤ .

(٥) النمل ٤٩/٢٧ .

(٦) في الأصل : « بالهاء » .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام ، والمراد تاء الخطاب .

ومما أُلحِقَ بباب القسمِ وليسَ منه وإنّما هيَ استعطافاتٌ : « عَمْرَكَ اللّـهَ إلاّ فعلت »، و « قعْدَكَ اللّـهَ لَـمَا[1] فعلتَ»، و « نشدَكَ اللّـهَ أنْ لو فعلتَ » ، و « قعيدَكَ اللّـهَ افعلْ ولا تفعلْ / وهلْ فعلتَ ؟ » . ولا يكونُ [٧٠] فيها إلاّ النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ . وتتلقى أجوبتُها بأحدِ ستةِ أشياءَ وهيَ : الأمرُ ، والنّهيُ ، والاستفهامُ ، و « إلاّ » ، و « لَـمَا ـ مخففةً ـ ، و « أنْ » على ما مثّلنا ؛ والمعنى : ما أسألُك إلاّ كذا » وهيَ مضافاتٌ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ حقيقةَ التقديرِ : « أسألك بوصفِك للّـهِ في البقاءِ »[2] .

---

(١) في الأصل : « ما » .

(٢) انظر هذا التقدير وما يتعلق به من الملحق بالقسم في الارتشاف ٤٩٦/٢ ومابعدها .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه (١)

هذا البابُ مغيّرٌ من بابِ الفاعلِ ، وفيه ثلاثُ تغييراتٍ : حذفُ الفاعلِ ؛ ولايُحذفُ إلاَّ لمعنىً ، والمعاني التي يُحذفُ لها كثيرةٌ . وتغييرُ الفعلِ من بناءٍ إلى بناءٍ . ورفعُ المفعولِ أوْ ما يقومُ مقامَه ؛ فإذا رُفعَ جرَتْ عليه أحكامُ الفاعلِ كلُّها .

فإذا كانَ الفعلُ الماضي ثلاثيًا ، صحيحَ العينِ ، أوْ رباعيًا فأكثرَ ـ بدون زيادة ـ ضُمَّ أولُه ، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه ؛ نحو : « ضُرِبَ ، وأُكْرِمَ ، ودُحْرِجَ ، وانطُلِقَ ، واسْتُخْرِجَ » .

وإنْ كانَ مستقبلاً : ضُمَّ أولُهُ ، وفُتحَ ما قبلَ آخرِه ؛ نحو: « يُضرَبُ ، ويُكْرَمُ ، ويُدَحرَجُ ، ويُنطَلَقُ ، ويُستخرَجُ » .

وإن كانَ معتلَّ العينِ ثلاثيًّا؛ كانَ فيه ثلاثُ لغات (٢) : مَنْ قالَ :« قِيلَ ، وبِيعَ » ، فكسرَ الأوّلَ ، وسكّنَ الثاني ؛ حذفَ ضمةَ الأوّلِ ، ونقلَ إليه حركةَ الثاني ؛ لأنَّ الأصلَ : « قُوِلَ ، وبُيِعَ » ـ كما ذكرنا في الصحيحِ ـ ولما كَسرَ القافَ من « قُوِلَ » ، وسكَّنَ الواوَ صارَ « قِوْلَ » فقلبَها ياءً ؛ لأجلِ الكسرةِ قبلَها ، كما قالوا : « مِيزَان » ، وأصلُها « مِوْزان » ، قلبوا الواوَ ياءً لـمَّا انكسرَ ماقبلَها ؛ لأنَّهُ من « وَزَنَ » .

ومَن أشمَّ الضمَّ أشارَ إلى ضمٍّ شفتيهِ عندَ آخرِ نطقِه بكسرِ القافِ والباءِ ، ليُعلَمَ أنَّ أصلَها الضمُّ ، وكيفيتُهُ تُعلَمُ بالمشافهةِ .

---

(١) الجمل : ص ٧٦ .

(٢) انظر المنصف ١/٢٤٨ ، والممتع ٢/٤٥١ ، وشرح المفصل ٧/٧٠ .

واللغةُ الثالثةُ : « قُولَ ، وبُوعَ » تَرَكَ الضمةَ على حالِها، وسكَّنَ الثاني، فصارَ « قُيلَ ، وبُيعَ » فقلبَ مِن الياءِ واوًا لانضمامِ ما قبلَها، كما قالوا : « مُوقِن » وأصلُه : « مُيْقن » لأنَّه مِن « أيْقَنَ » ، وهذه لغةٌ قليلةٌ .

وإنْ كانَ المعتلُّ زائدًا على الثلاثةِ نُقلتْ حركةُ عينه إلى ماقبلَها، وسُكنتْ ، فقيلَ : « أُصيبَ ، وأُختيرَ ، واستُجيرَ » ، وأجازَ فيه الإشمامَ (١) .

وإنْ كانَ مضارعًا قلبت عينه ألفًا بعدَ نقلِ حركتِها إلى ما قبلَها ، فقيلَ : « يُقالُ ، ويُباعُ ، ويُصابُ ، ويُختارُ ، ويُستجابُ » .

وقولُه : (**فإذا كانَ الفعلُ غيرَ مُتَعَدٍّ إلى مَفعولٍ لَمْ يَجُزْ رَدُّه إلى مَالَمْ يُسَمَّ فاعِلُه عِنْدَ أكْثرِ النَّحْوِيِّين**). (**وَقدْ أجازَهُ بَعْضُهُمْ على إضمارِ المَصْدَرِ ، وهو مَذْهَبُ سيبويهِ**) (٢) ، فاسدٌ كلُّه (٣) ؛ من ذلكَ إطلاقُه أنَّ ما لا يتعدَّى لا يُردُّ إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه ، وليسَ المانعُ مِن ذلكَ كونُه لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ، بلْ يُرَدُّ إلى ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه إذا كانَ مع الفعلِ جارٌّ ومجرورٌ (٤) ، أوْ ظرفٌ ، أوْ مصدرٌ محدّدٌ أو موصوفٌ ، وقد ذَكرَ ذلكَ بعدُ (٥)، والذي يُخَرِّجُ قولَه عليه أنْ يُريدَ بالتعدّي هنا أنْ يصلَ الفعلُ إلى هذه الأشياءِ ، ولَمْ يتقدمْ لهُ في بابهِ ، بلْ التعدّي عندَه الذي ينصبُ مفعولاً به فأكثرَ .

---

(١) انظر الجمل ٧٦ .

(٢) الجمل ٧٧ ، وفيه : « فإن كان الفعل » . وانظر الكتاب ٣٤/١ ومابعدها ، ٢٢٨ ومابعدها .

(٣) اعترضه ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ بنحو ذلك . وذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٩٢/١ اعتراض ابن خروف ، واعتراض غيره ، وقال إن اعتراضهم عليه تعسف .

(٤) في الأصل : « أو مجرور » .

(٥) انظر الجمل ٧٩ ، ٨٠ .

ومن ذلكَ قولُه فيه : (**عِنْدَ أكثرِ النَّحْوِيينَ**) (١) ، ولا يجيزُ أحدٌ مِن النحويينَ ردَّ الفعلِ إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه على إضمارِ المصدرِ المؤكِّدِ(٢) في مثلِ ما ذكرَ (٣) ؛ لمْ يَجزْ « قُعِدَ ، وضُحِكَ » من غيرِ شيءٍ يكونُ بعدَ الفعلِ . ثمَّ ادعاؤهُ أنَّه مذهبُ سيبويهِ (٤) ـ رحمَهُ [٧١]
اللّهُ ـ فاسدٌ / ؛ لأنَّ سيبويهِ لايجيزُ إضمارَ المصدرِ المؤكِّدِ في هذا ، والذي أجازَه سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّهُ ـ لا يمنعُهُ بشرٌ ، وهو إضمارُ المصدرِ المعهودِ(٥) ، يُقالُ ذلكَ لمنْ يتوقعُ فعلاً وينتظرُه ، فيقالُ لهُ : « قدْ فُعِلَ وقُعِدَ وخُرِجَ ، وسُوفِرَ ، وقُعِدَ القعودُ، وخُرِجَ الخروجُ ، وفُعِلَ الفعلُ ، وسُوفِرَ السفرُ الذي يُنتظرُ وقوعُه » ، والفعلُ لا يدلُّ على هذا النوعِ مِن

(١) الجمل ٧٧ .

(٢) ذكر ابن السيد جوازه عن الكسائي ، والفراء ، وهشام . انظر تفصيل ذلك في إصلاح الخلل ١٩٦ .

كما أنكر ابن بزيزة على ابن خروف قوله بأن إضمار المصدر المؤكد لا يجيزه أحد من النحويين ، قال : « وليس كذلك ، فقد أجازه بعض البصريين، وهو ظاهر كلام أبي القاسم ، وابن بابشاذ وغيرهما » غاية الأمل ٢٩٣/١ . وانظر الجمل ٧٧ ، وشرحه لابن بابشاذ ١٥٤/١ .

(٣) في الأصل : « ماكر » تحريف .

(٤) ردَّ النحاة على أبي القاسم هذه النسبة ؛ قال ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ : « والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ، ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتابه المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه » . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٩٦٨/٢ : « لا يثبت ، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك ؛ لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره ، ولا بدّ من تأويله ؛ لأن الصبغة تخالفه على حسب ما ذكرته » .

(٥) انظر الكتاب ٣٤/١ ، ٢٢٩ . وشرح عيون كتاب سيبويه لهارون بن موسى ١٠٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١ .

المصادرِ، والذي يدلُّ عليهِ أمرٌ آخرُ ، فقولُه : (**لأنَّ الفعلَ يدلُّ على مَصْدَرِهِ**)(١) فاسدٌ .

ولا يجوزُ ردُّ « كانَ » وأخواتِها إلى ما لمْ يُسمَّ فاعله (٢) ، لحذفِ المبتدأِ مِن غيرِ دليلٍ عليهِ .

ولا رفعُ الحالِ ولا التمييزِ على ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه .

ولا يجوزُ إقامةُ شيءٍ مِن الفضلاتِ مقامَ الفاعلِ وفي الكلامِ مفعولٌ بهِ ، إلاَّ ما جاءَ في الشعرِ مِن قولِه :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكِلاَبَا (٣) .

فنصبَ المفعولَ (٤) بهِ ، وأقامَ الفضلةَ - إمَّا الجارَّ والمجرورَ ، أو المصدرَ (٥) المقدَّرَ - مقامَ الفاعلِ .

وأحسنُ ذلكَ أنْ تنصبَ « الكلابَ » على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ ؛ لمَّا أضمرَ السبَّ وجعلَه المسبوبَ مبالغةً واتساعًا في كثرةِ وقوعِ الفعلِ ؛ أخرجَ « الكلابَ » على التفسيرِ لبيانِ حقيقةِ المسبوبِ ، فنصبَهُ على التشبيهِ ، كما جاءَ :

---

(١) الجمل : ٧٧ . وهذا التعليل لمن أجاز ردّ الفعل اللازم إلى ما لم يسمّ فاعله على إضمار المصدر .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ، ٤٥٣ .

(٣) نسب لجرير وليس في ديوانه . وهو في تأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٤/٤ ، والحجّة لابن خالويه ٢٥٠ ، والخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥١٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والهمع ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٣٣٧/١ .

(٤) في الأصل : المعمول .

(٥) في الأصل : « والمصدر » .

« أنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ » (١)، والأصل : أنَّ امرأةً كانت تُهراقُ دماؤها ، فلما جُعِلت المرأةُ هيَ المُهْرَاقةُ مبالغةً ، رُفِعَ ضميرُها بـ « تُهرَاق » ، و نُصِبَ « الدِّماءُ » على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ على جهةِ البيانِ لحقيقةِ « المهراق » .

ونصبَ ابن بابشاذ « الكلابَ » بـ « وَلَدَت » ، ونصبَ « جروَ كلبٍ » على النِّداءِ (٢) ، فقدْ أفسدَ اللّفظَ والمعنى ؛ تأوَّلَ اللَّفظَ على غيرِ موضعِه ، وجعلَ جوابَ « لَوْ » غيرَ مرتبطٍ بها ، وقلبَ المعنى ؛ لأنَّهُ جعلَ « الكلابَ » هيَ المولودةُ ، والمسبوبَ غيرَها بسببِ الجارِّ والمنادى (٣) ، كأنَّه قالَ : « لوْ وَلَدَت قُفَيْرَةُ الكلابَ لسُبَّ السبُّ بكَ ياجروَ كلبٍ » . وحقيقةُ المعنى الذي وُضِعَ له اللفظُ : « لَوْ ولَدَت القفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ الكلابُ به » .

(٤) و يجوزُ في « سِيرَ بزَيْدٍ يَوْمَيْنِ ، فَرْسَخَيْنِ » أنْ ترفعَ أحدَ الظرفينِ وتنصبَ الثاني على الظرفِ وعلى المفعولِ على السَّعةِ ، وهو التشبيهُ الذي ذكرَ (٥) . ويجوزُ نصبُهما معًا على الظرفِ ، وعلى المفعولِ على السّعةِ ، والمفعولُ الذي لَمْ يُسمَّ فاعلُه الجارُّ والمجرورُ ، أوْ المصدرُ مُضْمَرًا يدلُّ عليه الفعلُ

---

(١) أخرجه النسائي بسنده عن أم سلمة – رضي اللّه عنها – وهو في سنن النسائي : كتاب الحيض ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة ١/١٨٢ وفيه : تهراق الدم وهو في النهاية ٥/٢٦٠ ، والموطأ / كتاب الطهارة / باب المستحاضة ٥١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٥٥ .

(٣) كذا في الأصل . وقد تكون تحريفًا صوابه : « الجرو المنادى » .

(٤) في الجمل ٨٠ بداية (باب من مسائل ما لم يسم فاعله) .

(٥) انظر الجمل ٨٠ وفيه : « تقول : سير بزيد يومان فرسخين ، فتقيم اليومين مقام الفاعل، وتنصب الفرسخين على الظرف ، وإن شئت على التشبيه بالمفعول به » .

كأنَّــه قالَ : « سيرَ السيرُ بزيدٍ يومينِ فرسخين » ، وجازَ لفائدة الكلامِ بغيره . وكذلكَ لَوْ جاءَ مُظْـهرًا لرُفِعَ أيضًا ، ونصبُه على الظرفِ وعلى السّـعةِ ؛ وقُرِيءَ : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (١)

بالرفعِ والخفضِ ، على اللّفظِ ، وعلى الموْضعِ . ولا يجوزُ الرفعُ في : « سيرَ بزيدٍ » على الموْضعِ ، لا يجوزُ « سيرَ بزيدٍ العاقلُ » على الموضعِ ؛ لأنَّـه لاموضعَ له على انفرادِه ، والموضعُ للجارِّ والمجرورِ بجملتِـه ؛ فالباءُ ليست بزائدةٍ هنا ، و « منْ » زائدةٌ هناكَ ، فالاسمُ هوَ المرفوعُ في المعنى . وإنْ كانَ المصدرُ محدودًا أو موْصوفًا كانَ رفعُه أولى مِن رفعِ الظّرفينِ والجارّ والمجرورِ ، وكلُّه اتساعٌ ومجازٌ (٢) .

وقولُه : (**أعْطِيَ المُعْطَى دينارَيْنِ ، ثلاثين**)(٣)، يجوز فيه سبعةُ أوجهٍ ، وتَمتنعُ ثلاثةٌ، أحسنُها ما ذكرتُ ؛ وذلكَ أنَّ المسألةَ مركّبةٌ مِنْ عاملينِ يطلبُ كلُّ واحدٍ منهما / مرفوعًا ومنصوبًا أحدُهما : [٧٢]
«أعْطِيَ» وهو يطلبُ مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه، ومفعولاً ثانيا . [والعاملُ] (٤) الثاني: « المُعْطَى » وهوَ اسمُ مفعولٍ مِنْ « أعْطى » ، ويَطلبُ مفعولاً

---

(١) الأعراف ٥٩/٧ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

قرأ الكسائي بالخفض ، جعله صفة لـ « إله » ، ولموافقة اللفظ المعنى ، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من « إله » ، و دخلت (من) مؤكدة .

انظر الحجة لابن خالويه ١٥٧ ، ولأبي زرعة ٢٨٦ ، والكشف ٤٦٧/١ .

(٢) في الأصل : اتساعًا ومجازًا .

(٣) الجمل : ٨٢ .

(٤) مطموسة في الأصل .

ثانيًا ، ولَمَّا دخلتِ الألفُ واللامُ - وهي بمعنى « الذي » - صارتْ موصولةً ، وهيَ حرفٌ مِن حروفِ المعاني فأُضمِرَ في « المُعْطَى » مرفوعُهُ ، ويعودُ على مادخلتْ عليه الصفةُ مِن الموصوفِ ، ونَصبَ مفعولَه الثاني - وهو « دينارين » - فتمَّ « المُعْطَى » بصلتِه ، وصارَ مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « أُعْطِيَ » ، وانتصبَ « الثلاثونَ » على المفعولِ الثاني لـ « أُعْطِيَ » ، فصارتِ المسألةُ بمنزلةِ « أُعطِيَ زيدٌ درهمًا » .

ومن رفعَ « الدرهمَ » ونصبَ « زيدًا » قالَ : « أُعْطِيَ المُعْطَى إيَّاهُ ديناران ، ثلاثون دينارًا » ؛ رفعَ « الدينارينِ » لأنَّه جعلَهما مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « المُعْطَى » ، ونَصبَ الضميرَ الذي [كانَ] (١) في « المُعْطَى » مرفوعًا ، فأبرزَه على المفعولِ الثاني له ، ورفعَ « الثلاثينَ » لأنَّه جعلَ « المُعْطَى » مفعولاً منصوبًا لـ « أُعْطِيَ » ، ورفعَ « الثلاثينَ » على المفعولِ الذي لمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « أُعْطِيَ » .

ويجوزُ رفعُ « الثلاثينَ » مع نصبِ « الدينارينِ » . ورفعُ « الدينارينِ » مع نصبِ « الثلاثين » ، فمنْ جعلَ هذا خالفَ بينَ المسألتين ، وصارَ « للمُعْطى » - في هذا الوجهِ - « الديناران » و « الثلاثون » .

فإن أدخلتَ حرفَ الجرِّ على أحدِهما رفعتَ الثاني ، ولا بدّ له [من] (١) مفعولٍ به ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارينِ ثلاثون » رفعتَ « الثلاثون » لمَّا خفضتَ « المُعْطَى » فصارَ كقولِهم : « أُخِذَ من زيدٍ درهمٌ » .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

وتقولُ : « أُعطيَ الـمُعطَى به ديناران ، ثلاثون ديناراً » ، رفعتَ «الدينارين» لـمَّا خفضتَ الضميرَ الذي كانَ في « الـمُعْطَى » .

وتقـولُ : « أعْطِيَ بالـمُعْطى به ديناران ، ثلاثون دينـاراً » رفـعتَـهـمـا لـمَّا خفضتَ « الـمُعْطَى » والضميرَ لما ذكرنا .

فلو أقمتَ المجرورَ مع نصبِ المفعولِ لكانَ في المسألةِ ثلاثةُ أوجُـهٍ ، وهيَ التي لا تجوزُ .

و « الباءُ » في هذهِ المسائل كلِّها باءُ السببِ ، فإذا أدخلتها على «الـمُعْطَى» لَـمْ يكنْ له إلاَّ « الديناران » . وإنْ أدخلتَها على الضـميرِ الذي في «الـمُعْطَى» لمْ يكنْ لـه إلاَّ « الثلاثـون » . وإنْ أدخلتـهـا في الموْضعينِ لَـمْ يكنْ لـهُ شيءٌ ؛ لأنَّ « الثـلاثين » أعطيتْ بسببـهِ ، و « الدينـارين » أيضًـا كـذلكَ ؛ لأنَّ المفـعولَيْـنِ الأوَّلَيْنِ لـ « أُعْـطِيَ » و « الـمُعْطى » محذوفانِ ؛ كأنَّـه قالَ : «أُعْطِيَ زيـدٌ ثلاثون بسببِ الـمُعْطَى عمرو بسببِـه دينارين » .

فإنْ حـذفتَ مِن المسألةِ المفعـولَ جازَ فيـها أوجهٌ ؛ تقـولُ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى ديناران ثلاثينَ ديناراً » على حذفِ المفعولِ الأوّلِ من « الـمُعْطَى » .

ويجـوزُ حذفُ الـثاني مع الإضـمـارِ في « الـمُعْطَى » ، فتـقـولُ : «أُعْطِيَ الـمُعْطَى ثلاثين ديناراً » .

ويجوزُ نصبُ « الـمُعْطَى » ورفعُ « الثلاثين » في المسألتينِ .

ويجوزُ حذفُ « الثلاثينَ » ؛ فتقولُ: « أُعْطِيَ الـمُعْطَى ديناران » على حذفِ مفعولِ «المُعطَى» الأوّل. و« أُعطِيَ المُعطَى ديناران» على الإضمارِ في «الـمُعْطَى» .

ويجوزُ حذفُهما ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى » مِن غيرِ ذكرِ المفعولَيْن ، فهذهِ سبعُ مسائلَ أيضًا جائزةٌ .

ويجوزُ أيضًا مع دخولِ الباءِ على « الـمُعْطَى » ثلاثةُ أوجهٍ سواء ؛ وهيَ: «أُعْطِيَ بالـمُعْطَى إياهُ والـمُعْطَاهُ ديناران ثلاثون دينارًا » . و « أُعْطِيَ بالـمُعْطَى دينارين ثلاثون دينارًا » على أنْ يكونَ في « الـمُعْطَى » ضميرٌ . و «أُعْطِيَ بالـمُعْطَى ثلاثون » وفي « الـمُعْطَى » ضميرٌ .

فإنْ أدخلتَ الباءَ على ضميرِ « الـمُعْطَى » جازَ فيه : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به ديناران ثلاثين » ـ وهي / المتقدمةُ ـ و « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به [٧٣]
ديناران ثلاثون دينارًا » ، على « أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ » ، و « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به ديناران » . ولا تدخلُ الثلاثينَ كما تقدّمَ . فهذهِ خمسُ مسائلَ جميعُها تسعَ عشْرةَ مسألةٍ فتدبرْها .

وقولُه :(**كُسِيَ الـمَكْسُوُّ**)(١) بمنزلةِ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى » ، جميعُ ما جازَ فيها يجوزُ في هذه ، فتدبرْها بالإعرابِ .

ويجوزُ في « زادَ » أنْ يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، ويتعدّى إلى اثنينِ ؛ تقولُ : « عمروٌ زادَ اللّهُ في رزقِه عشرينَ دينارًا » . و « عمروٌ زادَهُ اللّهُ في رزقِه عشرينَ دينارًا » . فإذا رددتَ إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه ؛ قلتَ : « عمروٌ زِيدَ في رزقِه عشرون دينارًا » فرفعتَ « العشرين» ؛ لأنَّه لا مفعولَ معه غير «العشرين » . وإن رددتَ الثاني إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه ؛

---

(١) الجمل : ٨٣ .

قلتَ : « عمروٌ زيدَ في رزقِه عشرين ديناراً » ، فأضمرتَ في « زيدَ » المفعولَ الأوَّلَ ، ويظهرُ في التثنيةِ والجمعِ .

وقولُه : (**لأنَّهما يتعاقبانِ**)(١) يعني أنَّ الهمزةَ تُعدِّي الفعلَ إلى مفعولٍ ، والباءُ تُعديه إلى ذلكَ المفعولِ ؛ تقولُ : « ذهبَ زيدٌ ، وأذهبتُه » ؛ فصيَّرَتِ الهمزةُ الفاعلَ مفعولاً . وتقولُ : « ذَهَبْتُ بزيدٍ » صيَّرَتِ الباءُ الفاعلَ مجروراً [في](٢) اللفظِ ، مفعولاً في المعنى . ومعنى « ذهبتُ به » هنا: أذهبتُه ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ (٣)،

والمعنى : « أذهبَ سمعَهُم » ، فلا يجتمعُ الهمزةُ والباءُ ؛ لأنَّ هذه تنصبُ وهذهِ تجرُّ ، ولا يجتمعُ في الاسمِ الواحدِ نصبٌ وخفضٌ .

---

(١) الجمل : ٨٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) البقرة ٢/ ٢٠ .

بَابُ اسمِ الْـفَـاعِـلِ [1]

اسمُ الفـاعلِ المقـصـودُ في هذا البـابِ ـ في اصطلاحِ النحـويين ـ كلُّ صـفـةٍ جـاريةٍ على الفعلِ المضـارعِ المتعدي ، جـرتْ عليهِ في عـددِ حـروفِـه وحركـاتِـه وسكناتِه ؛ الساكنُ بإزاءِ الساكنِ ، والمتـحركُ بإزاءِ المتحركِ [2] ؛ نحوُ : «ضَارِبٍ، وقَاتِلٍ ، ومُكرمٍ ، و مُعْطٍ ، ومُعلِـمٍ ، و مُـسْتَخْرِجٍ » .

ومـا كـانَ على مثـالِ هذا وفعلُـه غيـرُ مـتـعـدٍّ؛ فليسَ منْ هذا البـابِ ، وتُسمى [3] صفاتِ الفـاعلِ اصطلاحًا ، وأسماءَ الفـاعلينَ لغةً [4] ؛ نحو : « قـائمٍ، وقَاعـدٍ ، ولاحقٍ » ، فهيَ بمنزلة : « كريمٍ ، وظـريفٍ ، وحسنٍ » وأشبـاهِها ، وهيَ لاحقةٌ ببابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، وفيهِ تُذكرُ .

ويدخلُ في البابِ أسماءُ المفعولين من الفعلِ المتعدي [إلى واحدٍ أو][5] إلى اثنين ، جـاريًا كـانَ فـعلُـه المـاضي أوْ غـيرَ جـارٍ ؛ علـى نحـوِ: « مُكْرَمٍ ، ومُعْلَمٍ ، ومُسْـتَخرَجٍ ، ومَكْـسُورٍ ، و مَظْنُونٍ » وما أشبَهَ ذلكَ .

---

(١) الجمل : ٨٤ .

(٢) ينظر في حدّه ، شرح الكافية ٤١٣/٣، وكتاب التعريفات ٤٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو١٨٦ .

(٣) في الأصل « تسم » .

(٤) هذه تسميته وتسمية شيخه ابن طاهر . والمتقدمون وأكثر المتأخرين يسمون هذه الصفات « اسم الفاعل» لغة واصطلاحًا . قال ابن بزيزة في غاية الأمل : ٢٩٧/١ « وأول من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيبويه والفارسي والزجاجي والزمخشري وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي » .

وانظر الكتاب ٢٨٠/٤ – ٢٩٩ ، والإيضاح ١٤١/١ ومابعدها ، وشرح المفصل ٧٨/٦ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

وعَملَ الجاري بالشبَه المذكور (١) ، وعَمِلَ غيرُ الجاري بالحملِ عليهِ مِنْ حيثُ كانَ من فعلٍ متعدٍ ، وعُدِلَ بلفظِه عن الجاري .

ولا يعملُ شيءٌ منها رفعًا أوْ نصبًا إلاَّ أنْ يكونَ تابعًا على أصلِه على أيِّ نوعٍ كانَ الإتباعُ(٢) مِنْ كونِه صفةً ، أوْ حالاً ، أو خبرًا لمبتدأ ، أوْ بعدَ نفيٍ أوْ استفهامٍ ؛ نحو : « ما ضاربٌ أخوكَ زيدًا » ، و « أضاربٌ أخواك عمرًا ؟ » ، أو تكونَ فيهِ الألفُ واللاّمُ ؛ نحو : « الضاربُ ، والقائمُ » .

ولايعملُ شيءٌ منها مصغرًا (٣) ولا موْصوفًا ، ويجوزُ أنْ يُوصفَ بعدَ العملِ .

وإنْ تعدَّى اسمُ الفاعلِ إلى اثنينِ تعدَّى اسمُ مفعولِه إلى واحدٍ ، ودخلَ في الباب .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ لِمَا مَضَى لَمْ يعملا في مفعولٍ (٤) ، وضَعُفَ رفعُهما للظاهرِ(٥) ، وأضيفا إلى ما بعدهما كـ [« شاتمِ] (٦) زيدٍ ، وصاحبِ عمرٍو » .

---

(١) - وهو مذهب سيبويه وطائفة من النحويين ؛ لذا لا يعمل في مذهبهم إذا كان بمعنى الماضي .
- وذهبت طائفة أخرى إلى أنه عمل لأنَّه في معنى الفعل ؛ ولهذا أعملوه إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي . انظر الكتاب ١٦٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ .

(٢) يوافق البصريين في إعمال اسم الفاعل بهذه الشروط . وأجاز الكوفيون والأخفش إعماله مطلقًا دون اعتماده على شيء . انظر شرح المفصل ٨٠/٦ و وائتلاف النصرة ٨٦ ، والهمع ٨١/٦ .

(٣) يوافق البصريين والفراء . والكوفيون - ووافقهم النحاس - يجيزون إعمال اسم الفاعل مصغرًا . انظر شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والهمع ٨١/٥ .

(٤) خلافًا للكسائي ومن وافقه على جواز النصب أيضًا . انظر الجمل ٨٤ ، وشرح التسهيل ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٤١٧/٣ ، والهمع ٨١/٥ .

(٥) نسب السيوطي (في الهمع ٨٢/٥) إلى ابن خروف وشيخه ابن طاهر المنع ، قال : «ومنع قوم رفعه الظاهر ، وقوم رفعه المضمر أيضًا ، قاله ابن طاهر وابن خروف ، وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله » .

(٦) غير واضحة في الأصل .

وحكمُ مثنّاهُ ومجموعِه جمع السلامةِ والتكسيرِ كحكمِ مفردِه .

وإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ للحالِ / أو الاستقبالِ جَرَيًا على [٧٤] فعلِهما المضارعِ في العملِ، فنُوِّنَا ونُصِبَ بهما واحدٌ أوْ اثنان(١) أو ثلاثةٌ ، كفعلِهما الذي أُخذا منه ؛ نحو : « هذا ضاربٌ زيدًا » ، و « معطٍ عمرًا درهمًا » ، و« مُعْلِمٌ أخاكَ عمرًا مُنْطلقًا »، و« هو مُعطيكَ درهمًا» ، و«هذا مُعْلِمٌ أخاكَ ذاهبًا » . ويجوزُ حذفُ التنوينِ وإضافتُه تخفيفًا ، وكذلكَ تثنيتُهما وجمعُهُمَا ، ويجوزُ فيهِ الوجهانِ .

فإذا دخلتِ الألفُ واللامُ فيهما؛ لَمْ يجزْ فيما بعدَهما إلاَّ النصبُ ؛ كان بمعنى الماضي أوْ المضارعِ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في جميعِ الصفاتِ بمعنى « الذي » و« التي » موصولةٌ، والصفةُ في موضعِ الفعلِ ؛ فـ «الضاربُ » بمعنى : الذي ضربَ أوْ يضربُ و « الضاربةُ » بمعنى : « التي ضربتْ أو تضربُ » ، و « المضروبُ » ، بمعنى : « الذي ضُرِبَ أوْ يُضْرَبُ » ، و «المضروبةُ» ، بمعنى: « التي ضُرِبَت أو تُضْرَبُ » ؛ فعَملا بالموضعِ لا بالشَّبَه.

فإنْ دخلتِ الألفُ واللامُ على مفعولِه ، جازَ فيهِ الخفضُ تشبيهًا بـ «الحسنِ الوجهِ » ؛ نحو « هذا الضَّاربُ الرَّجلِ » .

فإذا ثنيتَ وجمعتَ هذا الذي فيهِ الألفُ واللامُ ؛ جازَ على ثلاثةِ أوجهٍ: إثبات النونِ والنصبِ ، وعليه أنشدَ :

---

(١) في الأصلِ : « واحدًا أو اثنين » بالنصب .

* (**الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا**) (١) *

وحذف النونِ والخفضِ ، وعليهِ أنشدَ :

* (**الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ**) (٢) *

والثالثُ : حذف النونِ والنصبِ ، وعليهِ أنشدَ :

* (**الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ**) (٣) *

وإنّما أُضيفَ ما فيه الألفُ واللامُ إلى ما ليست فيه في نحو : « هما الضاربا زيدٍ » ، و « هم الضاربو زيدٍ » ، لـمَّا ثبتتِ النونُ مع الألفِ واللامِ ، حُذفتِ النونُ وعاقبَتْها الإضافةُ ، فلَمْ تُعاقِبِ الألفُ واللامُ الإضافةَ .

---

(١) الجمل : ٨٩ ، وهو جزء من بيت للقطاميّ ، وتمامه :

* .... عن بيوتهم بالتلّ يوم عمير ظالم عادي *

وهو في ديوانه ١٣ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١١٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٠/١، والفصول والجمل ل ١١١ . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٢) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت نسبه سيبويه لرجل من بني ضبه ، ورواه « الفارجي » بالنصب ، وينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه ، وتمامه :

* .... المبهم *

وهو في الكتاب ١٨٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمل ل ١١٣ . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٣) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت لقيس بن الخطيم وتمامه :

* لا يأتيهم من ورائنا وكف *

وهو في ديوانه ١١٥ ، ٢٣٨ ، ونسب لرجل من الأنصار . ولعمرو بن امرىء القيس . وللحارث بن ظالم المري . ولشريح بن عمرو من بني قريظة . ولمالك بن العجلان . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد . وانظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والمنصف ٦٧/١ ، والفصول والجمل ل ١١٣ ، والبسيط ١٠٠٦/٢ ، ١٠٠٧ ، والهمع ١٦٨/١ ، والخزانة ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٦/٦ ، ٢٠٩/٧ ، ٢٩/٨ ، ٢١٠ .

وأنشدَ لزهير :

(بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا) (١)

ويُروى في كتابِ سيبويهِ ـ رحمَه اللّهُ ـ لِصرْمَةَ الأنصاريّ (٢) ، ولزهيرِ . وهو زهيرُ(٣) بنُ أبي سُلْمى ، واسم أبي سُلْمى ، ربيعة من مزينة، وكذا ذكرَهُ كعبٌ (٤) ابنُه في شعرِه ، وكانَ بيتُه وحلولُه في غَطَفَان، وليسَ في العربِ «سُلْمى» ـ بضمّ السينِ ـ غيرُهُ ، وعاشَ مائةً وعشرين سنةً . وهو جاهليٌّ . وقيلَ : لقيَهُ رسولُ اللّهِ ـ صلى اللّهُ عليهِ وسلَم ـ فقالَ : « اللَّهُمَّ عُذْني مِن شَيْطَانه » (٥) ، فما لاكَ بيتًا حتّى ماتَ . والبيتُ مِن القصيدِ الذي أولُه :

---

(١) الجمل ٨٦ ، وهو في ديوان زهير ١٠٧ ، والكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والحلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١ ، ٦٩٥/٢ ، والهمع ٢٧٨/٥ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٣٥/٤ ، ٤٩٢/٨ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ١٠٠/٩ ، ٢٩٣/١٠ ، ٣١٥ .

(٢) هو صرمة بن قيس بن مالك النجاريّ الأوسيّ ، شاعر جاهليّ ، أسلم عام الهجرة .
انظر ترجمته في الإصابة ٤٢٢/٣ . وانظر الأعلام ٢٠٣/٣ .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٥ .

(٤) شاعر فحل مجيد ، أسلم أخوه بجير قبله ، فأرسل كعب إليه ينهاه عن الإسلام ، فتوعده رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم ، ولكنه ما لبث أن قدم كعب إليه وأسلم ، ومدحه فأهداه الرسول صلّى الله عليه وسلم بردته .
انظر طبقات الشعراء ٩٩/١ ، والشعر والشعراء ١٥٤/١ .

(٥) انظر الأغاني ١٤٠/٩ .

* أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى * (١)

وشاهدُه : نصْبُ « شيئًا » بعدَ تنوينِ « سابقٍ » بمعنى المضارعِ . وفيهِ شاهدُ الإضافةِ ، وهيَ إضافةُ « مدرك » إلى ما بعدَه . ومَنْ خفضَ « سابقًا » عَطفَه على إرادةِ الباءِ في « مدرك » ؛ لكثرةِ دخولِها في خبرِ «ليس» . والرفعُ فيهِ على خبرِ ابتداءٍ ؛ أيْ : « ولا أنا سابقٌ شيئًا » . و « إذا » متعلقةٌ بـ« سابقٍ » ؛ لأنَّها ظرفُ زمانٍ ، و « أنَّ » وماعملت فيهِ فاعلُ « بدا »، أيْ: « بدا لي مَنْعُ إدراكِ ما مضى » ، ولا مصدرَ لـ « ليس » فقُدِّرَ من المعنى .

وأنشدَ لامرِىءِ القيسِ بن حُجْر في روايةِ الطوسيِّ (٢) ، وقيلَ : لامرىءِ القيسِ بن عابس الكِنْديِّ (٣) ، من روايةِ أبي عمرٍو الشيبانيِّ (٤) :

(إنِّي بِحَبْلِكَ واصِلٌ حَبْلِي وبِرِيشِ نَبْلِكِ رائِشٌ نَبْلِي)(٥)

---

(١) عجزه : * من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا *
وهو في ديوانه ١٠٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٧ ، والخزانة ٤٩٢/٨ .

(٢) هو أبو الحسن ، علي بن عبدالله بن سنان الطوسيّ ، عالم راوية لأخبار القبائل وأشعار الفحول ، من أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلام ، من أعلام الكوفة ، أخذ عن ابن الأعرابي ، وكان شاعرًا .
انظر ترجمته في الفهرست ١٠٦ ، ومعجم الأدباء ١٧٧٩/٤ ، وإنباه الرواة ٢٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٧٢/٢ .

(٣) هو امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن امرىء القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية. من كندة شاعر مخضرم من أهل حضرموت . صحابي . مات في الكوفة .
انظر ترجمته في الإصابة ١١٢/١ ، والخزانة ٣٣٥/١ . وانظر الأعلام ١٢/٢ .

(٤) انظر الروايتان في الفصول والجمل ورقة ١٠٨ .

(٥) الجمل ٨٦ ، كما ينسب للنمر بن تولب . وهو في ديوان امرىء القيس ٢٣٩ ، وفي ملحق ديوان النمر بن تولب ١٣٥ ، والكتاب ١٦٤/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠ ، ولابن السيرافي ٤٠٦/١ ، والحلل ١١٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٨ ، والبسيط ٣٦٠/١ ، ١٠٢٣/٢ ، ١٠٢٧ .

يُروى بفتحِ الكافِ وكسرِها [1]. و [كـذا] [2] في الأبياتِ التي قبلَ البيتِ وبعدَه ؛ فمن كسرَ [فهوَ على خطابِ] [3] المرأةِ المتقدمةِ الذكرِ ، بدأ بذكرِها وختمَ بذكرِها . ومن فتحَ رَجَعَ إلى « الأخِ » المذكورِ في قولِـه :

* وأخي إخَاءٍ ذِي مُحَافَظَةٍ [4] *

وهوَ على قولٍ محذوفٍ ، أيْ : قلتُ لهُ :

إني بحبلك .... البيـــت

وحذفُ القولِ كثيرٌ ؛ كقولـه تعالى :

﴿ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾ [5] ،

و ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [6] ،

و ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [7] .

و « الحبلُ » / يكنى بـه عن العَـهْدِ والوَصْلِ ، وبالريشِ [عن] [8] المحافظـةِ . وقالوا : معنى [البيت] [9] : « واصلٌ حَبلي بمَـنْ وصلتِ به [٧٥]

(١) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ١٠٨ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) عجزه : * سَهْلِ الخَليقَةِ ، مَاجِدِ الأَصْلِ * ديوان امرىء القيس ٢٣٩ .

(٥) الأنعام ٦/٩٣ .

(٦) الأنعام ٦/٥٤، والأعراف ٧/٤٦، والنحل ١٦/٣٢، والقصص ٢٨/٥٥ ، والزمر ٣٩/٧٣ .

(٧) غافر ٤٠/٧ .

(٨) في الأصل : « و » .

(٩) إضافة يستقيم بها الكلام . وذكر هذا المعنى ابن السيد . انظر الحلل ١١٢ .

حبلَك ، ورائشٌ نبلــي بمن رِشتِ (١) بـه نبلَكِ » وشاهدُه : تنويـنُ « واصـلٍ » و «رائشٍ »، والنَّصبُ بهـما، وأضـافَ مفـعولَيْـهما إلى نفسِـه فلَـمْ يُظهِـرْ إعـرابًا فيهـما . وعَطَفَ « رائشًا » على « واصلٍ » ، خبرًا على خبرٍ . و « بريشِ نبلِـك » متعـلقٌ بـ « رائشٍ » ، و « بحبلِـك » متعلـقٌ بـ « واصلٍ » . وقـدَّمَ المجـرورَ الثاني لتـقـدُّمِ المجـرورِ الأوّلِ للمـجانسـةِ، واعتـدالِ الكلامِ، وأصلُه: « إني واصلٌ حـبلي بحبلكِ (٢) ، ورائشٌ نبلي بريشِ نبلِكِ » .

وأنشدَ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

(وَكَمْ مَالِيءٍ عَيْنَيْـهِ مِنْ شَيْـءِ غَيْرِهِ
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى) (٣)

هو عُمر بنُ عبدِاللّهِ بنِ أبي ربيعةَ (٤). واسم أبي ربيعةَ ، عُمر بنُ المغيرةَ (٥) . ويُكنى عُـمر ؛ أبا الخطّـاب ، ولُدَ يومَ ماتَ عُـمر بـنُ الخطاب ـ رضيَ اللّهُ عنهُ ـ وسُـمِّيَ باسـمِـهِ ، وتابَ قبلَ موتِـهِ وتنسَّـكَ ـ رحـمَهُ اللّهُ ـ قالَـهُ في بنتِ مروانَ

---

(١) في الأصل : « ريشت » .

(٢) في الأصل : « بوصلك » .

(٣) الجمل ٨٧ ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ١٨ ، والكتاب ١٦٥/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠، ولابن السيرافي ١٧٨/١ ، والحلل ١١٤، والفصول والجمل ل ١٠٩، والبسيط ١٠٢٨/٢.

(٤) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ ، والأغاني ٢٨/١ ، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٣/١ ، والخزانة ٣٢/٢ .

(٥) في الأصل : « واسم ابن أبي ربيعة ، عمر بن المغيرة » بإقحام « ابن » . وفي الفصول والجمل ل ١٠٨ : « واسم أبي زبيعة عمر بن المغيرة » . وفي شرح شواهد المغني ٣٣/١: «عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة عمر بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم ...» . وفي الأغاني ٢٨/١ : « هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة . واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة » .

بنِ الحكمِ (١) . و « كمْ » خبريةٌ مرفوعــةٌ بالابتداءِ ، وخبرُه محــذوفٌ تقديرُه : « فـي مِنى » (٢) ، ودلَّ عليهِ بقيـةُ البيتِ . و « الرَّواحُ » : الخروجُ بعــدَ (٣) الزوالِ . و « الجمرة » : واحدةُ الجِمَـارِ ؛ وهيَ الحـصباءُ التي يُرمَـى بها . و « البيضُ » : النساءُ ، وهيَ فـاعلةٌ بـ « راحَ » . و « الدُّمَـى » : جمعُ دُميةٍ ، وهيَ صُوَرُ الرُّخامِ ، والجارُّ والمجرورُ في مـوضعِ الحـالِ مِن «البيض» ، تقديرُه : « كـائنةٌ كـالدُّمَـى » .

وجعلَ بعضُ المتأخرينَ (٤) « راحَ » مِن أخـواتِ « كـانَ » ، ومنعَ أنْ تكونَ تامـةً ، وأخطأ مِن وجهينِ ؛ أحـدُهما : إدخالُهـا في بابِ « كانَ » ، والثاني : منعُـها من التمـامِ ؛ فأمَّـا دخـولُها في بابِ « كانَ » فـلا سبيلَ إليـه ؛ لأنَّ معناها : خَـرَجَ بعدَ الزَّوالِ ، وسارَ بعـدَ الزَّوالِ ، فلا يُقالُ « راحَ زيدٌ عـالمًا » ، ولا « راحَ زيدٌ أخاكَ » ، فليستْ كـ « صارَ » التي بالصاد .

وأمَّا منعُ التمامِ فيها ؛ فلأنَّ العربَ تقولُ : « رُحْنا » أيْ : خرجْنا بالعَشــيِّ ، قالَ امرؤُ القيس (٥) :

* ورُحْنَا وراحَ الطَّرْفُ يَنْفُضُ رأسَــهُ * (٦)

---

(١) انظر الحلل ١١٤ .

(٢) وهي المذكورة في البيت قبله : وكم من قتيل لا يُبَاءُ به دمٌ ومن غلقٍ رهنًا إذا ضمَّه مِنَـى

(٣) في الأصـل : « قبل » . وانـظر اللسـان « روح » ٤٦٤/٢ . وسيأتي تفسيره لها فيما بعد .

(٤) كالزمخشري ، وأبي البقاء ، والجُزُوليّ .

انظر شرح المفـصل ٩٠/٧ ، والمقدمة الجـزولية ١٠٤ . وانظر شرح الجـمل لابن عـصفـور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ . وانظر ص ٤١٦ من هذا الشرح .

(٥) في الأصل : امريء .

(٦) عجزه : * متى ما تَرَقَّ العينُ فيه تَسَـفَّلِ *

وفيه عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . انظر ديـوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السـبع لابن الأنباري ٩٨ ، وشـرح القـصـائد السبع للنحاس ١٨٥/١ ، وشـرح المعلقـات العشـر للزوزني ٧٣ ، وشـرح القصائد العشر للتبريزي ٨٢ . والخزانة ٢٤٣/٣ ، ٢٥١ .

قالَ : « ورحنا » واكتفى .

وشاهدُه : تنوينُ « مـالـئٍ » ، ونصبُ « عينيْـهِ » وفعـلُـه : مَلأَ يَـمْـلأُ فـهوَ مالـئٌ ، ومعنى البيتِ : كثيرٌ ممن يملأُ عينيهِ مِن النظرِ لِـمنْ لا يحلُّ - تمتعًا بهِ - في ذلكَ الموضعِ . والعاملُ في « إذا » « مالئ » .

وقولُه : (**ولايجـوزُ النّـصْبُ مـع حَذْفِ التنـوينِ إلاّ فـي المعطوفِ بإضمارِ فِعْلٍ**)(١) ؛ أمَّـا النصبُ مع حـذفِ التنوينِ في الأوَّلِ فلا سبيلَ إليهِ ؛ وإنَّـما يجوزُ الخفضُ والنصبُ في المعطوفِ على الذي أُضيفَ إليهِ اسمُ الفاعلِ .

ولا يخلو اسمُ الفـاعلِ أنْ يكونَ بمعنى المضيِّ أوْ المضـارعِ ؛ فإنْ كـانَ بمعنى المضيِّ ، كانَ الخفضُ في المعطوفِ أحسنَ مِن النَّصبِ للحملِ على اللَّـفظِ ؛ لأنَّـه لا فعلَ معكَ . والنّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسرُه لفظُ « ضارب »(٢) وإنْ لَـمْ يعملْ ؛ ولذلكَ ضَعُفَ ، ولا يكـونُ الفعل إلاَّ ماضيًا(٣) ، إلاَّ أنْ يكونَ هـناكَ دليلٌ عـلى غيرِه ؛ نحـو : « هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا غدًا » ، وفيـهِ تعقبٌ على أبي القاسمِ لإجازتِــه إيَّـاهُ من غيرِ دليلٍ(٤).

وإنْ كانَ بمعنـى المضارعِ استـوى الخفضُ والنصبُ ؛ الخـفضُ على اللفظِ ، والنَّـصبُ على الموْضعِ؛ لأنَّـهُ ناصبٌ بالقُوَّةِ والأصل ، وسـيبويهِ يضمرُ فيـه فِعْلاً(٥)

(١) الجمل : ٨٧ .

(٢) في نحو : « هذا ضَارِبُ زيدٍ أمسِ وعمرًا » .

(٣) قال ابن بزيزة معقبًا عليـه : « وهو تحكم لأن المقصـود صورة العـملية مطلـقًا » انتهـى . وابن خروف مسبوق بابن السـيد الذي تعقـب الزجاجي في إجازتـه إضمار فـعل مضـارع من غير دليل عليه . انظر الجمل ٨٥ ، وإصلاح الخلل ٢٠٤ ، وغاية الأمل ١/٣٠٠ .

(٤) انظر إصلاح الخلل ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وانظر رد ابن أبي الربيع في البسيط ٢/١٠١٧ على ابن السيد .

(٥) انظر الكتاب ١/١٧١ .

مراعاةً لعمله في اللّفظِ خفضًا، فلاينبغي أنْ يعملَ في الثاني نصبًا وقدْ عملَ خفضًا - وهو نظرٌ سديدٌ - فإنْ فصلتَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ ؛ نحو : « هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا » ، و « هذا معطي زيْدٍ / [٧٦] درهمًا وعمرًا » كانَ النصبُ الوجهَ ، وضَعُفَ الخفضُ للفصلِ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، وكذلكَ : « هذا ضاربُ زيدٍ ، وغدًا عمرًا » للفصلِ بينَ حرفِ العطفِ الذي نابَ منابَ الجارِّ وبينَ المخفوضِ ، فكأنَّكَ فصلتَ وهذا أحْرَى ، ومنعَه ابن بابشاذ (١) ، ولا يَمتنعُ مع ضعفِه .

وأمَّا ما أنشدَه وهو :

(هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا
أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَاعَوْنِ بْنِ [مِخْرَاقِ](٢)) (٣)

فيجوزُ فيهِ الوجهانِ ؛ النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ ، وعليهِ أنشدَه سيبويهِ(٤) ، والعطفُ على موضعِ « دينار » ؛ لأنَّه في موضعِ نصبٍ ؛ لأنَّ

---

(١) انظر شرحه للجمل ١/١٦٤ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ٨٧ . نسب البيت إلى جرير - وليس في ديوانه - وإلى جابر بن رألان السنبسي ، وإلى تأبط شرًا وهو في ديوانه ضمن ما نسب إليه من أشعار ٢٤٥ ، وقيل : مصنوع . و« دينار » ، و « عبد ربّ » ، و « أخاعون » ، و « مخراق » رجال . وقيل : دينار : واحد الدنانير . وهو في الكتاب ١/١٧١ ، والمقتضب ٤/١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٩٥ ، والحلل ١١٨ ، والفصول والجمل ل ١١٠ ، والبسيط ٢/١٠٣٦ ، والخزانة ٨/٢١٥ .

(٤) الكتاب : ١/١٧١ .

« باعث » بمعنى المستقبلِ ، و « دينـار » اسمُ رجلٍ ، ويجوزُ أنْ يُريدَ أحد الدنانيرِ ، كما قالَ :

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلاً وَأَنْـتَ بِهَـا كَلِـفٌ مُغْـرَمُ
فَأَرْسِـلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِـه فَذَاكَ الْحَكِيمُ هُوَ الدِّرْهَمُ (١)

والأوَّلُ أظهرُ لقولِـه : « أَوْ عَبْدَ رَبٍّ » .

ومَنْ خـفضَ « ابن » حملَ على «عـون» ، ومَنْ نصبَهُ حـملَـهُ على «الأخ» ، والمعنى واحد ، ولـمَّـا لَـمْ يُعلَـمْ تأويلُـه قيلَ فيهِ مصنوعٌ ، وقيلَ : هو لجرير .

وأنشدَ في البابِ :

(الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِهِمُ
بِالتَّـلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِي) (٢)

البيت للقُطامي ، وهو عـميـرُ بنُ شُييمِ بنِ عمرو بـنِ عبادٍ ، ولُقِّبَ القُطاميُّ لبيتٍ قالَـه (٣) يمدحُ زُفَرَ بنَ الحارثِ . وعميرٌ الذي ذكرَ ؛ هو عميرُ بنُ الحُباب (٤) السُّلَمِيُّ (٥)، وكانتْ لَهُ غَـاراتٌ على تَغْلِبَ ؛ قبيلةٌ . يصفُ أنَّهمْ أعزّاءُ مـانعونَ

---

(١) البيتـان لأحمد بن فارس بن زكـريا اللّغويّ في ترجمتـه في معجم الأدباء ٤١٣/١، ووفيات الأعيان ١١٩/١ ، وبغية الوعاة ٣٥٢/١ . وانظر الخزانة ٢١٨/٨ .

(٢) الجمل ٨٩ ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٣) انظره ص ٤٣٠ .

(٤) في الأصل : « حباب » بدون « ال » تصحيف .

(٥) هو عمير بن الحُبَاب بن جعدة السلميّ ، رأس القيسية في العراق ، وأحد الأبطال الدهاة . قتله بنو تغلب . انظر الأعلام ٨٨/٥ .

حريمَهم وحِمَاهم ، وأنَّ عميراً غزا عليهم . و« التلُّ »: دونَ الجبلِ . و« العادي » : المعتـدي . وشـاهدُه : إثبـاتُ النونِ والنَّصبِ مع الجمعِ ، وأضـافَ « يوم » إلى الجـملةِ الابتدائيـةِ ، و « عـادٍ » خبرٌ بعـدَ خبرٍ ، أو نعتٌ لـ « ظالم » ، و « بالتلِّ » متعلقٌ بـ « الضاربينَ » ، والباءُ بمعنى « في » .

وأنشدَ :

(الْفَـارِجُو بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ) (١) .

البيتُ لرؤبةَ بنِ العَـجَّاجِ (٢) ، واسمُ العَجَّاجِ : عبدُالله بنُ رؤبةَ ، ويُكَـنَّـى : أبا الجـحَّاف ، وأبـا العَـجَّاجِ . وأنشدَهُ سيبويـه (٣) ـ رحمَهُ اللّهُ ـ لرجلٍ من ضبَّةَ. و «الفارجـون » : جمعُ فارجٍ ، وهو الفـاتحُ . و « الْمُبْهَم » : المغلَقُ . يقولُ : إنَّهم لا يُحجَبُونَ عَن أبوابِ الملوكِ إذا وَفَدُوا . وقبلَـه :

* الضَّارِبُو بالسَّيْفِ كُلَّ غَشَمْشَمِ * (٤)

وفيـه النصبُ مع حذفِ النونِ كالبيـتِ الذي بعدُ، وذكـرَه سيـبويه بالنصبِ (٥) على القطعِ ، والنصبِ بإضمـارِ فعلٍ ، وشـاهدُه : حـذفُ النونِ ، والخفضُ على القياسِ . وأنشدَ :

---

(١) الجمل : ٨٩ . سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٢) هو أبو الجحَّاف ، بن العجَّاج عبداللّه بن رؤبة بن لبيد بن صخر . هو وأبوه شاعران ، كل منهما له ديوان رجز . من شعراء الدولة الأموية والعباسية . انظر وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، والخزانة ٨٩/١ ، والأعلام ٣٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٥/١ . وفيه : « الفارجي » .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) انظر الكتاب ١٨٥/١ .

(الحافظو عورةَ العشيرةَ لا

يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ) (١)

البيتُ لقيس بنِ الخَطيمِ بنِ عَديٍّ (٢)، ويُكنَى: أبا [يزيد] (٣)، و«العورةُ» : المكانُ الذي يُخافُ منه العدوُّ ، و « الوكَفُ » : العيبُ ، ونحوُهُ «الوَطَفُ» ، ويُروَيَانِ جميعًا (٤) ، ويُريدُ : إنَّهم يحفظونَ عورةَ عشيرَتِهم فلا يُعابونَ بتضييعِ ثغرِهم . ومَنْ رَوَى: « من ورائهم » (٥) أخرجَ الضميرَ على الغَيْبَةِ على «الحافظو»؛ لأنَّهُ في تقديرِ : « الذينَ يحفظونَ » ، والألفُ واللامُ وإنْ كانت بمعنى « الذي » فهيَ حرفٌ ، وهيَ المعروفةُ في كلِّ موضعٍ ، وإنَّما هيّ لامٌ ، زِيدتْ همزة الوصلِ بلا خلافٍ في هذا . والضميرُ إنَّما يعودُ على ما دلتْ عليهِ الصفةُ من الموصوفِ ، لا على الألفِ واللامِ . وشاهدُه : حذفُ النونِ ، والنصبُ، وهيَ لغةٌ فاشيَةٌ (٦) ، حُذِفَتْ لطولِ الصلةِ ، وحذفُهَا أطولُ مِن حذفِها من الموصولِ في قولِهم :

---

(١) الجمل ٨٩ ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٢) هو قيس بن الخطيم بن عديّ الأوسيّ ، أبو يزيد . شاعر الأوس . أدرك الإسلام ، وقتل قبل أن يدخل فيه . له ديوان مطبوع .

انظر الخزانة ٣٤/٧ ، والأعلام ٢٠٥/٥ . والبيت في الخزانة ٢٧٥/٤ ينسب إلى عمرو بن امرىء القيس الخزرجي .

(٣) في الأصل : « زيد » .

(٤) كما يروى « نطفُ » بالمعنى نفسه . انظر الحلل ١٢٣ ، والخزانة ٢٧٤/٤ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ١٢٣ ، والفصول والجمل ل ١١٣ ، والخزانة ٢٧٤/٤ .

(٦) تنسب إلى بني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة . انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٠٩/١ ، والخزانة ١٤/٦ . وانظر (اللهجات العربية في التراث ٦٩٠/٢ - ٦٩٢) ، و (اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية ٥٧٣) .

أَبَني كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللّـذا قَتَلا الـمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالا (١)

حَـذَفَ من الموصـولِ . والأَوَّلُ حـذفَ مِن الصـلةِ . أرادَ : « نحن الحافظون » .

وقولُـه : (فَأَضَفْتَـهُ إِلى نَكِرَةٍ تَنكَّـرَ) (٢) .

صـوابُـه : بقـيَ على نكرتـه . والـمـعرفـةُ لا تضافُ ، فـإِنْ أردتَ إضافتَـهـا / سلبتَ عنها التعريفَ وأضفتَ فلَـمْ تُضفْ إِلاَّ نكرةً . [٧٧]

ودليلُ التنكيـرِ في جـميـعِ مـا جاءَ نكـرةً وهو بلفظِ المعـرفةِ كـثـرةُ جريـانِـها على النّـكرةِ ، ودخـولُ « رُبَّ » عليهـا ، و « كَـمْ » و « كُـلّ » مع المفردِ . وجميعُ مـا استُعْمِلَ نكرةً وهو بلفظِ المعرفـةِ يكونُ معرفةً إِلاَّ « حـسنُ الوجهِ » ؛ فـإِنَّـه لا يتعـرفُ أبدًا إلاَّ بالألفِ واللامِ بنصِّ سيـبـويهِ ـ رحمَـهُ اللّـه ـ في بابِ الجرِّ (٣) .

وأنشـد :

(يَارُبَّ غَابِطِنَـا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنكُمْ وَحِرْمَانَا) (٤)

---

(١) من قصيدة للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرًا . ونسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه. وهو في ديوان الأخطل ٢٤٦ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وسر الصناعة ٥٣٦/٢ ، وإصلاح الخلل ٢٠٥ ، والخزانة ٦/٦ . وفيه روايات لا تؤثر في موضع الاستشهاد .

(٢) الجمل ٩٠ . والعبارة بأكملها : (واعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ فأضفته إلى نكرة تنكر ، وإن أضفته إلى معرفة تعرّفَ) . وقد ردّه عليه ابن أبي الربيع في البسيط ١٠١٠/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٤/١ .

(٤) الجمل ٩١ . وهو في ديوان جرير ١٦٣/١ ، وفي الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، والحلل ١٢٤ ، والفصول والجمل ل ١١٤ ، وشرح المفصل ٥١/٣ ، والبسيط ١٠٤٦/٢ .

البيتُ لجريرِ بنِ عطيةَ بنِ الخَطَفيِّ (١) - وهو حذيفةُ بنُ بدرٍ - .

و « الجريرُ » : الحبلُ الشديدُ الفتلِ مِن أَدَمٍ (٢) ، سُمِّيَ به ، وجمعُه «أجِرَّةٌ » في القليلِ ، و « جُرُرٌ » في الكثيرِ ، وله خبرٌ : رُوِيَ أنَّ أُمَّه رأتْ وهيَ حاملٌ به كأنَّها وَلَدَتْ حَبْلاً من شَعْرٍ ، فنزلَ فوقعَ في عُنُقِ رجلٍ فخنقَهُ ، ثمَّ هوى إلى جماعةٍ فخنقَهم ، فقيلَ لها تلدينَ غُلامًا ذا شرٍّ وشكيمةٍ ، فولدَتْهُ فسمَّتْهُ جريرًا (٣) ، يهجو بهذا البيتِ الأخطلَ ، وقبلَه :

إنَّ العُيُونَ التي في طَرْفِهَا حَوَرٌ قَتَلْنَنَا ثُمَّ لا يُحيينَ قَتْلانَا

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حتَّى لا حراكَ به وهنَّ أضْعَفُ خَلْقِ اللّهِ أرْكَانا (٤)

يا رُبَّ غَابطنا .... البيت

وفي القصيدِ :

يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيَّان من جَبَلٍ (٥) .... البيت

وفيه :

هَبَّتْ شَمَالاً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُم

عِنْدَ الصَّفَاةِ الّتي شَرْقِي حَوْرَانا (٦)

---

(١) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٤ .

(٢) انظر اللسان « جرر » ١٢٧/٤ .

(٣) القصة في الحلل ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(٤) ديوان جرير ١٦٣/١ .

(٥) عجزه : * وحبذا ساكن الريّان من كانا * ديوان جرير ١٦٥/١ .

(٦) ديوان جرير ١٦٥/١ .

« الغابط »:الذي يتمنّى مثلَ ما لغيرِه ، وهو جائزٌ شرعًا. و «الحاسد» : الذي يتمنّى ما لغيرِه لنفسِه ، أوْ يتمنى أنْ يذهبَ عنهُ وإنْ لم يصِرْ لـه ، وهو حرامٌ ، وتُسَمَّى الغِبْطَةُ حَسَدًا ؛ لقولِه ـ صلى اللّه عليهِ وسلم ـ : « لا حسدَ إلاَّ في اثنتينِ » (١) . و « المباعدَةُ » : البعدُ . و « الحرمانُ » : المنعُ . والمعنى : لو طلبكم الذي يغبطُنا فيكم ويحسدُنا عليكم للاقى مباعدةً منكم وحرمانا . و « يا » حرفُ تنبيهٍ ، أو حرفُ نداءٍ ، والمنادى محذوفٌ ؛ يريدُ : يا قومي . و « رُبَّ » : حرفٌ زائدٌ مختصٌ بخفضِ النّكرات ، ولا موْضعَ لها مِن الإعرابِ ، ومعناهُ : التقليلُ والتكثيرُ أيضًا في قولِ الأئمةِ ـ سيبويهِ (٢) وغيرِهِ؛ قالَ صاحبُ العيْن : « و « رُبّتَ » كلمةٌ تعني بها التكثيرَ » (٣) .

---

(١) تمامه : « رجل آتاهُ اللّه مالاً فسلطه على هلكته في الحق ، ورجل آتاه اللّه الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . صحيح البخاري / كتاب العلم / باب الاغتباط في العلم والحكمة ٢٨/١ .

(٢) لم أجد في كتاب سيبويه ما يدل على ذلك صراحة . وذكر المرادي في الجنى الداني ٤٤٥ أن ابن مالك نسبه هو وابن خروف قبله لسيبويه واستدلا بقوله في باب كم : « ومعناها معنى ربّ » (الكتاب ١٥٦/٢) . وبقوله في الباب : « واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ ؛ لأن المعنى واحد ، إلاّ أن كم اسم وربّ غير اسم » (الكتاب ١٦١/٢) . وانظر شرح التسهيل ١٧٧/٣ .
وانظر رد ابن درستويه ، والفارسي ، والرماني ، والشلوبين ، والمرادي على قول ابن خروف وابن مالك في الجنى الداني ٤٤٦ ، ٤٤٧ .
واختلف النحويون في معناها على عدة أقوال . والأكثر على أنها للتقليل . والقول الرّاجح أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير وإنما ذلك مستفاد من السياق .
انظر البسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ ومابعدها ، والمغني ١٤٣/١ ، والهمع ١٧٤/٤ ومابعدها .

(٣) وكذا جاء في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢١/٢ ، والبسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٤٠ .ولم أقف على ذلك في كتاب العين ، والذي وقفت عليه : « وربّ كلمة تفرد واحدًا من جميع ، يقع على واحد يُعنى به الجميع ، كقولك : رب خير لقيته ... » العين ٢٥٨/٨ .

ولا يفتقرُ مخفوضُها إلى صفة (١) لتضمنِها إحدى المعنيين ، وتغني عن الصفةِ . وموضعُ المخفوضِ بها نصبٌ . أو رفعٌ بالابتداءِ (٢) في قولهم : « رُبَّ رجلٍ قالَ ذلكَ » . و « رُبَّ رجلٍ رأيتُه » ، ويجوزُ في هذا النَّصبُ على الاشتغالِ ، والمفعولِ ، و « رُبَّ رجلٍ ضربتُ » ، و « رُبَّ رجلٍ لقيتُ » ؛ والمعنى : كثيرًا من الرجالِ لقيت . وفي الأوّل : كثيرٌ من الرجالِ قالَ ذلك ، أو قليلٌ .

ودليلُ زيادتِها ذِكْرُها مع كلِّ فعلٍ ؛ وهذا مقتضى نصِّ كلامِ الأخفشِ أبي الحسنِ سعيد بن مسعدة (٣) ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه (٤) ـ رحمَه اللّه ـ ولذكرِ بيانِ حججِ ما ذكرتُ ، وكلام سيبويهِ فيه موضعٌ غيرُ هذا . وكلامُ أبي العباسِ ، ومن تابعه فيها فاسدٌ (٥) كلُّه لا يعوَّلُ عليه .

---

(١) جاء في شرح التسهيل ١٨٤/٣ : « قال ابن خروف : « والمتأخرون مختلفون في رب ؛ منهم من تبع المبرد على مذهبه كابن السراج والفارسيّ ، وهو فاسد ؛ لأنه ألزم مخفوضه الصفة ، وحذف ما يتعلق به، وألا تدل إلاّ على التقليل » . وانظر الأصول ٤١٨/١ .
وذكر ابن أبي الربيع أن وجوب وصف مخفوضها منسوب إلى البصريين . (انظر البسيط ٨٦٤/٢ ومابعدها) . وذكر أبو حيان عدم لزوم وصف مخفوضها عن الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقّشي وابن طاهر وابن خروف ، قال : « وهو ظاهر كلام سيبويه » . الارتشاف ٤٥٧/٢ . وانظر الجنى الداني ٤٥٠، والهمع ١٧٨/٤ .

(٢) وهو مذهب أكثر النحاة ، خلافًا للزجاج ومن وافقه ، إذ يرى أنّه دائمًا في موضع نصب . انظر الارتشاف ٤٥٨/٢ ، والمغني ١٤٥/١، والهمع ١٨٢/٤ .

(٣) قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ (الحجر ٢/١٥) «وأدخل مع « رُبَّ » « ما » ليتكلم بالفعل بعدها » معاني القرآن ٣٧٨/٢ .

(٤) في الكتاب ١١٥/٣ : « جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكرَ بعدها الفعل» . وفيه أيضًا : « فما تجيىء لتسهل الفعل بعد رُبَّ » ٥١٨/٣ .

(٥) نسب إلى المبرد أن ربّ إذا كُفت بما ، جاز أن يليها الجملتان ؛ الاسمية والفعلية . وتابعه الزمخشري . والجمهور على أنّه لا يليها إلاّ الجملة الفعلية . انظر المفصل ٢٨٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٨ ، والارتشاف ٤٦٤/٢ ، والجنى الداني ٤٥٦ .

وشاهدُ البيتِ : خفضُ « غابط » بـ « رُبَّ » ، ولولا أنَّه نكرةٌ لَمْ يدخلْ . و « يطلبكم » : خبرُ « كانَ » . و « منكم » متعلقٌ بـ « لاقى » ، أوْ في موضعِ الصفةِ للمباعدةِ ، و « لاقى » : جوابُ [« لو » ، وحَذَفَ اللامَ] (١) التي يُتَلَقَّى بها الجوابُ . وموضعُ المخفوضِ بـ « رُبَّ » مبتدأً ، والخبرُ « لَوْ » وجوابُها .

ولا يجوزُ ثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ المثنَّى والمجموعِ إذا كانَ بعدَه مضمرٌ ؛ نحو : « الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِكَ ، وضارِبُونَكَ » إلاَّ في الشعرِ (٢) ، وذلك في الفعلِ حسنٌ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) نحو :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خَشُوا من محدث الأمرِ معظما

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٩ .

بابُ الأمْثِلَةِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ (١) /

هذهِ الأمثلةُ الخمسة (٢) نادرةٌ ، ويُزادُ إليها « فِعِّيلٌ » (٣) ، نحو : «شِرِّيب » .

و [عملت في] (٤) مفعولٍ ، لأنَّها للمبالغةِ من فِعْلٍ متعدٍ ، فعملتْ عملَ فعلِها كما عملَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ بالألفِ واللامِ بحلولِه محلَّ الفعلِ بمعنى الماضي والمضارعِ .

وتعملُ هذه الأمثلةُ بمعنى الماضي(٥) والمضارعِ ، وبعضُ الأبياتِ التي أنشدَ (٦) تشهدُ لذلكَ ، ولأنَّها لَمْ تعملْ لشبهِ الفعلِ . ومنعَ ابنُ بابشاذ ، ومَنْ قالَ بقولِه من عَملِها بمعنى الماضي(٧) . وتعملُ بمعنى

---

(١) الجمل : ٩٢ . وإعمال هذه الأمثلة مذهب بصريّ ، والكوفيون يقولون بأن النصب بفعل مضمر . انظر مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ .

(٢) وهي : « فَعُولٌ » ، و « فَعَّالٌ » ، و « مِفْعَالٌ » ، و « فعِلٌ » ، و « فعيلٌ » .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٦٢/٢ « ورأيت بعض المتأخرين قد زاد فيها فِعِّيلاً» إلى آخر ما ذكر . ثم قال : « وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحدًا من المتقدمين قاله ، ولا سمعت أن فعِّيلاً يعمل » إلى آخر ما قال . وذكر أبو حيان في الارتشاف ١٩٣/٣ عن ابن ولاّد ، وابن خروف إعمال « فعِّيل » - بالكسر والتشديد - فأجازا زيد شِرِّيب الخمر ، وطِبِّيخ الطعام . وانظر الهمع ٨٨/٥ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) انفرد ابن خروف وشيخه ابن طاهر بالقول بأن هذه الأمثلة تعمل وإن كانت بمعنى الماضي . انظر غاية الأمل ٣٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١ ، والبسيط ١٠٥٧/٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ .

(٦) انظر الجمل ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) في الأصل : « بمعنى الماضي والمضارع » . « والمضارع » في ظني مقحمة .

الماضي ، والمضارعِ على حكمِ اسمِ الفاعلِ (١)، وليسَ الأمرُ كما توهموا .

ويتقدمُ معمولُها ويتأخرُ كاسمِ الفاعلِ . ولا يعملُ شيءٌ معها إلاَّ إذا أُريدَ به المبالغةُ ، وكثرةُ الفعلِ ، وقدْ نصَّ سيبويهِ في مواضعَ مِن كتابه (٢) أنَّ العربَ استعملتْ جميعَها للمبالغةِ مِن الفعلِ المتعدي وغيرِ المتعدي ، ولا يدخلُ في هذا البابِ إلاَّ المتعدي .

والأكثرُ في البابِ « فَعُولٌ » ، و « مِفْعَالٌ » ، و « فَعَّالٌ » (٣). واستشهدَ سيبويه على إعمالِ « فَعِلٍ » ، و « فَعِيلٍ » (٤) ، وكلُّها صحيحٌ ، ووردَ في شعرِ زيدِ الخيلِ بنِ مُهَلْهِلٍ الطائيِّ (٥) إعمالُ « فَعِلٍ » ، ولا مَدْفَعَ فيه :

أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا خَبَرًا أَتَانِي ... أَبُو الكَسَّاحِ جَدَّ به الوَعِيدُ (*)

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرضِي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَها فَدِيدُ (٦)

---

(١) الذي منعه ابن بابشاذ وغيره من النحويين هو عملها عمل اسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي كما مر في اسم الفاعل . فعندئذ لا يكون فيها إلاَّ حذف التنوين والجر على الإضافة . أما إذا كانت بمعنى الحال والاستقبال فإنها تعمل عمله بشروطه المذكورة . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٧ .

(٣) وهي التي اتفق عليها أهل البصرة . وأهل الكوفة ينصبون ما بعدها بفعل مضمر . انظر مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ .

(٤) انظر الكتاب ١١٣/١ ، ١١٤ . ومنعه المازني والمبرد وابن السراج ، وأجاز الجرمي فَعِلاً دون فعيل . انظر المقتضب ١١٣/٢ ، ١١٤ ، والأصول ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ .

(٥) هو زيد بن مهلهل الطائي . جاهليٌّ . أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ، وسماه « زيد الخير » مات في السنة التاسعة للهجرة وهي السنة التي أسلم فيها . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٦ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٦٢٢/٢ ، والسيرة النبوية لابن هشام ٢٢٤/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٥ .

(*) في الأصل: « يرسل بالوعيد » ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها وهو مخالف للقافية.

(٦) مَزِقُون : جمع مَزِق مبالغة مَازِق من المزق وهو شق الشيء . والكِرْمِلَيْن – مثنى كِرْمِل -: اسم ماء في جبلي طيِّئ. والفديد : الصوت . والبيتان في ديوان زيد الخيل ١٦١ ، والحلل ١٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١ ، والبسيط ١٠٥٩/٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٩٦/٢ والخزانة ١٦٩/٨ .

فأعملَ « فَعِلاً » الذي [هو][1] « مزقون عرضي » . ومؤنثُـها يعملُ عملَها وكذلكَ مثناها ومجموعُها جمعَ السلامةِ والتكسيرِ .

وأنشدَ :

(ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ)[2]

البيت لأبي طالب ، عم النبي ـ صلى اللّـه عليه وسـلم ـ واسمُـه عبدُ مَنافِ بنِ عبدِ المطلبِ بن هاشم [3] ، بنِ عبدِ مَنافِ ، بنِ قصيٍّ . واسمُ عبدِ المطلبِ ، شَيْبَةُ . واسمُ هاشمٍ ، عمرو [4]. واسمُ عبدِ منافٍ ، المُغيرةُ. واسمُ قصيٍّ ، زيدٌ [5] . والتي اشتهروا بها ألقابٌ .

والبيتُ من قصيدةٍ يَرثي بها [أبا][6] أميّـةَ بن المغيرةَ بنِ عبدِاللّـهِ [7]، وكانَ صهرَه ، خرجَ تاجرًا إلى الشامِ فماتَ في طريقِـه .

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٢) الجمل ٩٢. وهو في ديوان أبي طالب ٤٦، و الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢ ، والحلل ١٢٧ ، والفصول والجمل ل ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ .

(٣) في الأصل « هشام » وهو تحريف . وكذا في الفصول والجمل ل ١١٥ . وانظر ما سيأتى ص ٦١٠ .

(٤) في الأصل « عمر » .

(٥) انظر السيرة النبوية ١/١ ،والمعارف ١١٧ ، وجمهرة أنساب العرب ١٤ ، والخزانة ٧٥/٢ .

(٦) إضافة يستقيم بها المعنى. واسمه أبو أميّة بن المغيرة بن عبداللّـه بن عمر بن مخزوم . انظر الحلل ١٢٧، والخزانة ٢٤٨/٤ . ونفس الخطأ ورد في الفصول والجمل ل ١١٥ .

(٧) هو أبو أمية بن المغيرة بن عبداللّـه بن عمر بن مخزوم ، زوج عاتكة بنت عبدالمطلب . انظر المحبر ٦٢ .

وقالَ الأعلمُ[1] : يمدحُ بها مسافرَ بنِ أبي عمروٍ القرشيّ[2]، والأوّلُ أصحُّ .

و « نصل السيف » : حديدُه ، و « ظُبَتُه » : حدُّه[3] ، و « ذُبَابه » : طرفُه[4]. و « الضروب » : الكثيرُ الضربِ . و « السُّوق » : جمعُ ساقٍ . يقولُ : إنّه يطعمُ الطعامَ ، وينحرُ سمانَ الإبلِ في وقتِ الحاجةِ . وشاهدُه : نصبُ سوقٍ بـ « ضروب » ، وهوَ خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه : « أنتَ ضروبٌ » ، لقولِه : « فإنَّك عاقرٌ » . ودخلتِ الباء لما في « إذا » مِن معنى الشرطِ ، وهي متعلقةٌ بـ « عدِموا » ، وما بعدَ الفاءِ جوابُ « إذا » .

وأنشدَ :

(حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ) [5]

---

(١) هو أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمريّ المعروف بالأعلم ، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار . له كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح أبياته وأبيات الجمل . توفي سنة ٤٧٦ هـ . انظر ترجمته في الصلة ٦٤٣ ، إنباه الرواة ٦٥/٤ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، و بغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٢) هو مسافر بن أبي عمرو ، واسمه ذكوان بن أميّة بن عبد شمس . شاعر من سادات بني أمية وأجوادهم في الجاهلية . رثاه أبو طالب وكان نديمًا له . انظر المحبر ١٣٧ ، ١٧٤ ، والأعلام ٢١٣/٧ . وانظر ما نسبه ابن خروف للأعلم في تحصيل عين الذهب ٥٧/١ ، والفصول والجمل ١١٥ .
وذكر ابن الشجري في أماليه ٣٤٦/٢ أنها في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وردّه البغدادي وغلّط من قال بأنها في مدح مسافر . انظر الخزانة ٢٤٤/٤ .

(٣) في الأصل : « حدته » .

(٤) انظر اللسان « نصل » ٦٦٢/١١ ، و « ظبب » ٥٦٨/١ ، و « ذبب » ٣٨٣/١ .

(٥) الجمل ٩٣ . والبيت من الكامل . ويروى أيضًا لابن المقفع (انظر النكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١) وهو من شواهد الكتاب ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، والنكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، وإصلاح الخلل ٢٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٧/١ ، والفصول والجمل ل ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ١٦٩/٨ .

البيتُ مجهولٌ ، أنشدَهُ سيبويهِ (١) ـ رحمه اللّٰه ـ في إعمالِ «فَعِل» ، وهو صحيحُ الروايةِ والمعنى ، قالَ أبو عثمانَ المازنيّ : « زعـمَ لي أبو يحيى الـلاَّحِقيّ (٢) أنّ سـيبويهِ لحقَه فقـالَ له : هـلْ تحفـظُ في إعمالِ « فَعِل » شيئًا ؟ فـصنعتُ له هذا البيتَ » ، وفي هذا الخبرِ إقـرارُ اللاّحـقيّ على نفسِـه بالكذبِ فلا يُصدّقُ في الثانيـةِ . والبيتُ صحيحٌ بالمعنى ، وبإنشادِ سـيبـويه له ، وببيتِ زيدِ الخيلِ . وقـد نصَّ في مـواضعَ من كـتـابه أنَّـه يكـونُ للمبالغـة(٣) . [و «حذر» على وزنِ « فَخذ »] (٤)، و « الحذرُ » : الخائف . وهو خـبرُ ابتـداءٍ مضمـرٍ . « لا تَضيرُ » يُقـالُ : ضارَه يَضيـرُه ، وضَـرَّه يَضُرُّه بمعـنى . و « آمن » اسمُ فاعلٍ عـاملٌ في « مـا » . و « منجٍ » مضافٌ إلى مفعـولـه ، وهو خبرُ «ليس» / ويريدُ بـ « ليسَ » الماضي هنا . [٧٩]
و « من الأقدارِ » تبيين لـ « ما » ، وهو جمعُ «قَدَر» .

---

(١) انظر الكتاب ١١٣/١ .

(٢) هو أبان بن عبـدالحميـد اللاّحقي . شاعـر مطبوع من شـعراء هارون الرشيـد . وهو بصريّ لكنه مطعون في دينه (انظر الخزانة ١٧٣/٨) .

وبعـده في الأصل : « عـلى نفسـه بالكذب » وهو خـطأ نشـأ من انتـقـال نظـر الناسخ إلى «اللاحقي » الآتية . وانظر القصة في النـكـت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمل ل ١١٦ ، وشـرح الجـمل لابن عـصفـور ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ، والبـسـيط ١٠٥٩/٢ ، والخزانة ١٧١/٨ .

(٣) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) مطموسة في الأصل .

وأنشدَ :

(ثُمَّ زادُوا أنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ

غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ)(١)

البيتُ لطَرَفَةَ بنِ العبْدِ ، مِن قصيدِه المشهورِ الذي أولُه :

* أصحَوْتَ اليَوْمَ أمْ شَاقَتْكَ هِرٌ * (٢)

ويُكنى أبا عمرو ، وقيلَ : اسمه عمرو ، ولُقِّبَ طَرَفَةَ ببيتٍ قالَه(٣) ، وقُتِلَ من خمسٍ وعشرين سنة ، لقولِ أختِه :

عَدَدْنَا لَهُ خَمْساً وَعِشْرِينَ حِجَّةً

فَلَمَّا تَوَافَاها استوى سَيِّداً ضَخْماً (٤)

وخبرُ قتله مشهورٌ(٥) . مدحَ بعض قومِه ، وأخبرَ أنهم زادوا عليهم بما ذكرَ من الحِلْمِ والتواضُعِ . و « غُفُرٌ » جمعُ غَفورٍ ، وأعملَه عملَ واحدِه ، فنصبَ بهِ « ذنبَهم » وهو شاهدُه. و « فُخُر» جمعُ فخورٍ ؛ وهو المتمدحُ بأفعالِه الحسنةِ .

---

(١) الجمل ٩٣ . والبيت في ديوان طرفة ٥٥ ، والكتاب ١/١١٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٦٨ ، والحلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والبسيط ٢/١٠٦٤ ، والهمع ٥/٨٨ ، والخزانة ٨/١٨٨ .

(٢) عجزه : * وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ * . انظر ديوانه ٥٠ .

(٣) وهو : لا تَعْجَلا بِبكاء اليوم مُطَّرِفا ولا أميريكُما بالدارِ إذ وقفا

والبيتَ ليس في ديوانه . وهو في المزهر ٢/٤٤١ . وقد سبقت ترجمة طرفة صفحة ٣١٥ .

(٤) البيت في ديوان الخرنق ٣٢، وفي الخزانة ٢/٤٢٣ وفيه « ستّاً وعشرين » و « توفّاها » .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٩٩ .

ويُروى « فُخُر » : « فُجُر » بالجيمِ [1] ، وهو جمعُ فاجرٍ . و «غُفُر» خبر « أنَّ » ، و « غيرُ فُخُر » خبرٌ ثانٍ ، و « أنَّ » واسمُها وخبرُها مفعولٌ لـ « زَادُوا » .

واستدركَ في هذا البابِ مؤنثَ اسمِ الفاعلِ ، وجمْعَهُ المكسّرِ والمسلّمِ [2] ، إذ لَمْ يذكرْه في بابِه . ولَمْ يذكرِ الخلافَ في « فَعِل »[3] و «فَعِيل» ، والخلافُ فيهما معًا .

---

(1) انظر هذه الرواية في الحلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والخزانة ٨/١٨٩ .

(2) انظر الجمل ٩٣ .

(3) ذكر الزجاجي الخلاف في « فَعِل » وفي بعض النسخ « فَعِل » و « فعيل » . وتعقبه النحاة في ذلك . انظر الجمل ٩٣ . وانظر إصلاح الخلل ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/٤٦٧ . وانظر البسيط ٢/١٠٦٦ .

بَابُ الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفاعِلِ (١)

والصفةُ في هذا البابِ ما ذكرنا في بابِ اسمِ الفاعلِ من غيرِ المتعدي ، جارٍ وغيرُ جارٍ . ومِن المتعدي غيرِ الجاري لغيرِ المبالغةِ .

فالصفةُ نحو : « قائمٍ ، وقاعدٍ ، وقارِيءٍ ، ولاحقٍ ، وحسنٍ ، وكريمٍ ، وظريفٍ ، وأحمرَ ، وأصفرَ ، ومضروبٍ » ، والأمثلةُ الخمسةُ من المتعدي إذا لَمْ يُردْ بها مبالغةٌ ، وما أشبهَ ذلك . وهيَ تكونُ للماضي وللحالِ والاستقبالِ (٢) ، وفيها خلافٌ .

وجميعُها يرفَعُ الفاعلَ ، و [يكونُ] (٣) المفعولُ مضمرًا ومظهرًا ؛ [فالمضمر] (٣) نحو : « مررتُ برجلٍ حسنٍ ، وكريمٍ ، ولاحقٍ ، وقاعدٍ ، ومضروبٍ » ، والمظهرُ (٤) : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه ، وكريمٍ أبوه ، ولاحقٍ بطنُه ، وفارهٍ عبدُه ، وقاعدٍ غلامُه ، ومضروبٍ عبدُه » .

ثُمَّ تتسعُ العربُ فيها فتجعلُ الصفةَ للأوَّلِ مجازًا ، وتُضمِرُ فيها اسمَه ، وتزيلُ الضميرَ المتأخرَ ، وتضيفُ الصفةَ إلى الذي كانَ مرفوعًا بها ، وتُدخِلُ عليه

---

(١) الجمل ٩٤ . وفيه « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه » .

(٢) موافقًا لشيخه ابن طاهر . قال ابن بزيزة (في غاية الأمل ٣١٣/١) : « وهو بعيد ؛ ومقتضى الشبه يوجب لها الاختصاص بحكم المشبه به ، أو الضعف عن مرتبته » . وفي المسألة خلاف كما ذكر ؛ فالسيرافي على أنها أبدًا بمعنى الماضي . ومنعه ابن السراج والفارسي . انظر الأصول ١٣٣/١ ، والارتشاف ٢٤٢/٣ ، والهمع ٩٣/٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « والمضمر » .

الألفَ واللامَ كالعِوَضِ من الضميرِ، فتقولُ : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ » ؛ والأصلُ : « حسنٍ وجهُهُ ، ومضروبٍ أبوهُ » ، فصيَّرتَ الضربَ للرجلِ ، والضربُ واقعٌ بِه ، وهما في المعنى للثاني .

ويجوزُ نقلُه نكرةً بعدَ حذفِ الضميرِ ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ ، ومضروبِ أبٍ » ، وعليهِ أنشدَ :

* (لاحِقِ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ)[1] *

ويجوزُ الخفضُ مع بقاءِ الضميرِ على وجهِه ، وهيَ مسألةُ سيبويهِ التي خطأه أبو القاسمِ فيها [2] ، فهذهِ ثلاثةُ أوجهٍ في الخفضِ .

وتتسعُ العربُ أيضًا في هذهِ الصفاتِ من وجهٍ آخرَ فتردُّها إلى الأوَّلِ ، وتحذفُ الضميرَ ، وتأتي بالألفِ واللامِ ، وتنصبُ الذي كانَ مرفوعًا للتشبيهِ بنصبِ اسمِ الفاعلِ ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهَ ، وفارهِ العبدَ ، ومضروبِ الغلامَ » ، والمعنى معنى الخفضِ . ويجوزُ تنكيرُ « الوجه » فتقولُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » . ويجوزُ : « مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهَهُ [بالنّصبِ وإبقاء][3] الضمير ، والفاعلُ مضمرٌ ، وهو ضعيفٌ كضعفِ « حَسَنِ وجهِهِ»، وأحدُهما يقوّي جوازَ الآخرِ . وأنشدوا في ذلك :

---

(١) الجمل ٩٥ . وهو لحميد الأرقط كما سيذكر المؤلف فيما بعد . وهو في الكتاب ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤ ، والأصول ١٣٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٤/١ ، والحلل ١٣٤ ، والفصول والجمل ل ١١٨ ، والبسيط ١٠٨٢/٢ ، واللسان « رزن » ١٧٩/١٣.

(٢) وهي : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهِهِ » - بإضافة «حسن » إلى « الوجه » ، وإضافة «الوجه» إلى الضمير العائد إلى الرجل . وستأتي ص ٥٦٥ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

أنعَتُهَا إنّي / [مِنْ نُعّاتِهَا .... [٨٠]

.... كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً ضرّاتِها (١)](٢)

فنصبَ « ضَرّاتِها » بـ « وَادِقَةِ » ، والأصلُ : « وادقةَ ضرّاتِها » ، وهذه (٣) ثلاثةُ أوجهٍ في النّصبِ .

ويجوزُ في الرفعِ : « مَرَرْتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ » ؛ بحذفِ الضميرِ من «الوجهِ » وإدخالِ الألفِ واللامِ عوضًا منه ؛ وهيَ مسألةُ الخلافِ الذي ذكرَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ (٤) ، ولا ينبغي أنْ يُجعلَ بينهما خلافٌ ؛ لأنَّ سيبويهِ قد جعلَ الألفَ واللامَ عوضًا مِن الضّميرِ في قولِه في بابِ البدلِ : « ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ » (٥) ، يريدُ : « ظهرُه ، وبطنُه » ، ولَمْ يقلْ : « الظهرُ منه » ، ولا « البطنُ منه » .

---

(١) لعُمَر بن لجأ التيميّ ، يصف إبلاً . والأبيات هي :

أنعتُها إني من نُعّاتها ... مُدارةَ الأخفاف مُجمرّاتِها

غُلْبَ الأفارَى وعفرْنَياتها ... كُومَ الذُّرَى وادقَةً ضرّاتِها .

ويروى : « سُرّاتِها » . وجاء في الخزانة ٢٢٣/٨ أنهم جمعوا بين البيت الأول والبيت الرابع للاختصار، ولظهور المعنى إجمالاً .

وهو في ديوانه ١٥٣ ، ١٥٥ و المسائل البصريات ٣٥١/١ ، وإصلاح الخلل ٥١٣ ، وشرح ابن عصفور على الجمل ٥٧٥/١ ، والبسيط ١١٠٠/٢ ، والخزانة ٢٢١/٨ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : « وهو » . أما الأوجه الثلاثة فهي : « مررت برجل حسنِ الوجهَ » ، و «مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا » ، و « مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ » .

(٤) المسألة هي في قوله : « مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ » فقد ذكر الزجاجي أن أهل البصرة يضمرون ما يعود على « الرجل » ، وتقديره : « مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ منه » وأهل الكوفة يقولون : « الألف واللام في هذا الباب عَقِيبُ الاضافة » . انظر الجمل ٩٧ .

(٥) انظر الكتاب ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

وكذلك : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (١)

و ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (٢)

فلا خلافَ بينَ الأئمةِ فيها .

ومن المتأخرينَ من ذهبَ إلى حذفِ العائدِ (٣) ، ولا يُحتاجُ إليهِ ، ويحتجونَ بقولِه :

رَحيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المتجرَّدِ(٤)

فجمعَ بينَ الألفِ واللامِ والضمير .

وحملَ أبو علي الفارسيّ (٥) وغيرُه من المتأخرينَ (٦) هذا المرفوعَ ، على البدلِ مِن ضميرٍ في الصفةِ ، ولا يطّرد لهم ذلك في مثلِ : « مررت برجلٍ كريمٍ

---

(١) النازعات ٧٩/٤١ .

(٢) النازعات ٧٩/٣٩ .

(٣) وهو مذهب الزجاجي وشيخه ، وابن عصفور ، وهو الذي عليه الأكثر كما ذكر ابن يعيش انظر الجمل ٩٧ ، وشرحه لابن عصفور ٥٧١/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ .

(٤) لطرفة بن العبد ، من معلقته المشهورة .

والرحيب : الواسع . وقِطابُ الجيبِ : مخرج الرأس من الثوب .

والشاهد : « قطاب الجيب منها » حيث اجتمعت الألف واللام في (الجيب) ، والضمير في (منها) .

والبيت في ديوانه ٣٠ ، وشرح الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٤٣/٣ ، والبسيط ١٠٩٤/٢، والخزانة ٣٠٣/٤ .

(٥) انظر الإيضاح ١٧٨ .

(٦) وهو ابن طاهر ، وابن أبي الربيع . (انظر غاية الأمل لابن بزيزة ٣١٥/١ ، والبسيط ١٠٩٦/٢) . وبذلك يكون ابن خروف قد خالف شيخه في هذه المسألة .

الأبِ ، وظريفِ الأخِ ، وحسنِ وجهِ الأخِ » ، ولا في : « مررت بامرأةٍ حسنِ السوجهِ » ، ولا « بجاريةٍ كريمِ الأبِ » هذا كلُّه لا سبيلَ إلى البدلِ فيه ، فإذا لَمْ يكنْ سبيلٌ إلى البدلِ فالبابُ كلُّه إلى ما يذهبُ إليه الأئمةُ ، وأيضًا فإنَّ البدلَ يلزمُ فيهِ مِن الضمير العائدِ على المبدلِ منهُ ما يلزمُ في الفاعلِ فيقعُ فيما فرَّ منه[1] .

فهذه ثماني مسائلَ ؛ اثنتان[2] للرفعِ ، وثلاثٌ للنصبِ ، وثلاثٌ للخفضِ ، فإن عرَّفتَ « الحَسَنَ » لَمْ يكن في الرفعِ إلاَّ الوجهانِ المذكوران . ولا مع النصبِ إلاَّ الثلاثةُ الأوجُه أيضًا . ويسقطُ مع الخفضِ وجهانِ ، وهما : « مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، والحسنِ وجهِه » لكونِ الألفِ واللامِ في الأوّلِ ، وليستا في الثاني ، فهذه ستٌّ ، وهيَ الأولُ بأعيانها فاجتمعَ من ذلكَ أربعَ عشرةَ مسألةً ، وامتنع أربعٌ : تنكيرُ « الوجهِ » في حالِ رفعِه مع تنكيرِ الصفةِ ، وتعريفِها ؛ نحو : « حسنٍ وجهٌ » ، و « الحسنِ وجهٌ » ، وأجازَها ابن بابشاذ ، وضعَّفها[3] . ولا سبيلَ إلى جوازِها[4] .

والوجهانِ اللّذانِ امتنعا في الخفضِ مع الألفِ واللامِ :« الحسنِ وجهٍ » ، و « الحسنِ وجهِهِ » .

---

(١) قال ابن الطراوة في الإفصاح ٦٣ : « فالذي فرَّ عنه فيه وقع » وقال ابن بزيزة : « فرَّ أبو علي من الأقبح إلى ما هو أقل قبحًا منه » غاية الأمل ٣١٥/١ . ونحو منه ردُّ ابن أبي الربيع . انظر البسيط ١٠٩٦/٢ .

(٢) في الأصل : « اثنان » .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٢/١ .

(٤) ذكر ابن الضائع هذا المنع عن ابن خروف . انظر شرحه للجمل ٢٩ أ .

وتُفارقُ هذه الصفاتُ اسمَ الفاعلِ في منعِ تقدّمِ منصوبِها عليها . ولا يكونُ منصوبُها إلاّ مرفوعًا . ولا تتعرّفُ أبدًا بما تضافُ إليه . وأنّها لا يُعطفُ على المجرورِ بها مرفوعٌ ولا منصوبٌ .

وأنشدَ :

* (لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ) [1] *

البيتُ لحُمَيْدَ الأرْقَط [2] بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة ، أنشدَه مرفوعًا ، وهو في شعرِه مخفوضٌ [3] تابعٌ لحمارِ وحشٍ ، وهو قولُه :

كأخدريٍّ العَانةِ الشَّنُونِ ... أحْقَبَ شَحَّاجٍ مِسَلٍّ عُونِ [4]

غَيْرَانَ مِيفَاءٍ عَلَى الرُّزُونِ ... لا خَطِلِ [5] الرَّجْعِ ولا قَرُونِ

و « الرَّجعُ »: [....] [6] ، شبَّه ناقتَه به ، و « اللاحقُ البطنِ » : الضامرُه . و « القرَا » : الظَّهرُ ، وهو من ذواتِ الواوِ ، لقولِهم في الأنثى : قَرْوَاء . فإنْ كانَ

---

(١) الجمل ٩٥ . وقد سبق تخريجه ص ٥٦٠ .

(٢) شاعر إسلاميّ ، من شعراء الدولة الأموية ، وأحد بخلاء العرب . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٢٢٥/٣ ، والخزانة ٣٩٥/٥ .

(٣) يريد أن الزجاجي روى (لاحق) بالرفع – وكذا ضبطه أكثر المحققين – وصوابه بالجرّ لأنه صفة لحمار الوحش المتقدم الذكر وبه وقعت الرواية ، وقد سبقه إلى هذا التعقيب ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ٣ .

(٤) في الأصل : « وفعل بيت الانفشا » . والأبيات في الفصول والجمل ل ٣ .

(٥) في الأصل : « خطر » وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في الأصل . والرّجْع : الخطو . ورد الدابة يديها في السير ونحوه . اللسان « رجع » ١١٧/٨ .

ممدودًا فهو ما يطعمُه الضيفُ ، وإنْ كسرتَ القافَ انصرفَ(١) .

وشاهدُه : حذفُ الألفِ واللامِ من « البطن » ، وأضافَ الصفةَ إلى نكرة ، والأصلُ : « لاحقٍ بطنُه بِقرًا » . و « بِـقَرًا » متعلقٌ بـ « لاحق » .

وقولُه : (**أجازَهُ سيبَويْهِ - رحمهُ اللّهُ - وحدَهُ**) (٢) وهمٌ ؛ بل أجازَه / طائفـةٌ لا يُحصَوْن ، ولَمْ يخالفْه جميعُ الناسِ كما ذكرَ ولا [٨١] اتفقوا على [أنَّه خطأٌ](٣) ، وسيبويهِ قد ضعَّفَهُ (٤) ، ومنعَه المبرد - ومن تبعه - وخالفَه ، وخرّجَ البيتَ الذي حملَه سيبويه - رحمَه اللّه - على ذلك ، على غيرِ ما حملَه عليه سيبويهِ ، وتأويلُ المبرّدِ ضعيفٌ (٥) من جهةِ المعنى ، ولبيانِـه موضعٌ غيرُ هذا ، وبيتُ التأويلِ :

---

(١) القَرَاء - بفتح القاف والمد - والقِرى - بكسر القاف والقصر - : ما يطعمه الضيف . انظر اللسان « قرا » ١٧٩/١٥ . وانظر المقصور والممدود للفراء ٣١ ، ولابن ولّاد ٨٦ .

(٢) الجمل : ٩٨ . والعبارة بأكملها : (والوجه الحادي عشر ، أجازه سيبويه وحده ، وهو قولك: « مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ » بإضافة « حسنٍ » إلى « الوجه » ، وإضافة « الوجه » إلى الضمير العائد على الرجل . وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . وهو كما قالوا) .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) قال في الكتاب ١٩٩/١ « وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنةِ الوجه وذلك رديء » . وانظر ردود النحاة على الزجاجي وتبرئة سيبويه في : إصلاح الخلل ٢١٦ ، وأمالي السهيلي ١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، والبسيط ١١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٨٤/٢ ، والهمع ٩٨/٥ .

(٥) لم أقف عليه في المقتضب ، والكامل ، والفاضل .

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيْهِما جَارَتَا صَفًا

كُمَيْتَا الأَعَالِي جَونَتَا (١) مُصْطَلاَهُمَا (٢)

والبيتُ فيه إضافةُ « الجونتينِ » إلى « مصطلاهُما » ، مع إضافتِه إلى الضميرِ العائدِ إلى الموصوفِ بالجونتينِ ، و« الجَوْنَةُ » هنا : البيضاءُ (٣)، ويعني بالجونتينِ : الأُثْفِيَّتَيْنِ . و « الصفا » : الجبلُ ، وهو ثالثُ الأثافي . و « الكُمَيْت » : الذي يضربُ إلى السوادِ . و« المصطلى»: موضعُ النارِ . وأرادَ بـ « الأعالي » : الأعلَينِ . وشاهدُ سيبويهِ في إجازةِ ذلكَ وحملِ البيتِ عليهِ مع صلاح المعنى ؛ ماجاء من ذلكَ في الكلامِ الفصيحِ ؛ منْ قولُ الصاحبِ في صفةِ النبيّ - عليهِ السلامُ والصلاةُ (٤)- : « شَثْنُ أَصَابِعِهِ » (٥)، وفي الحديثِ الثاني من قولِ عائشةَ -

---

(١) في الأصل : « جونة » تحريف .

(٢) البيت للشماخ ، مَعْقِل بن ضرار الغطفاني ، والشاهد في قوله :«جونتا مصطلاهما » ؛ حيث أضاف الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمولها وهو (مصطلاهما) في حال إضافته إلى ضمير موصوفه وهو في ديوان الشماخ ١٠٨ ، والكتاب ١٩٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٧/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، والصاحبي ٣٤٦ ، وإصلاح الخلل ٢١٣ ، وأمالي السهيلي ١١٧ ، وشرح المفصل ٨٦/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، والبسيط ١١٠٠/٢ ، والهمع ٩٨/٥ ، والخزانة ٢٩٣/٤ .

(٣) جاء في الخزانة أن الجوْن : الأسود ، ويأتي بمعنى الأبيض . قال : « وليس بمراد هنا . ومن الغريب قول النّحاس أن الجون هنا هو الأبيض » ٢٩٥/٤ .

(٤) كذا في الأصل بتقديم السلام على الصلاة . ويتكرر ذلك صفحة ٥٧٩ .

(٥) لم أقف على هذه الرواية التي نسبها للصاحب - إلا عند ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣ ، والذي وقفت عليه : « شثن الكفين والقدمين » ، وهي رواية الحسن بن علي عن خاله هند بن أبي هالة - رضي اللّه عنهم - ورواية علي بن أبي طالب - رضي الله عنه . انظر صحيح البخاري / كتاب اللباس /باب الجعد ٢١٠/٧ ، وغريب الحديث للهرويّ ٢٤/٣ ، وأمالي القالي ٦٩/٢ ، والفائق في غريب الحديث ٢٢٧/٢ ، ٣٧٦/٣ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤٤/٢ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب ١٦١/١ ، ١٧٤ . =

رضيَ اللّهُ عنهـا : « صِفْـرُ وشـاحِهـا ، ومِلءُ ردائِهـا » [1] ، وهو كالبيتِ الذي أنشَـدْنا على النـصبِ مع إضافته إلى الـضميرِ ، وإنَّمـا ضَعُـفَ في القيـاسِ لنقلِ الضميرِ للصفةِ ، ورفعِـهِ بها ، ثمَّ بقائـه في موضعِـه فكأنَّـه جمعَ بينَ المتعاقبينِ .

وأمَّـا تعليلُـه المنعَ [2] بإضافةِ الشيءِ إلى نفسه [3] فغفلة ؛ فإضافةُ الشيءِ إلى نفسِـه موْجودةٌ في كلِّ مضافٍ في البابِ ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ » ، و « الحسنِ الـوجهِ » ؛ لأنَّ الذي حَسُـنَ في الحقيقةِ هو الوجـه ؛ فهـو هو ، والمعنى المعنى [4] في « حسنِ وجهِهِ » لا محالة ، و « الوجهُ » غيرُ الضميـرِ المضـافِ إليـه « الوجهُ » ، فكلامُـه في هذه المسألةِ فاسدٌ كلُّـه ، وإنَّمـا جازَ إضافةُ « حَسَـنٍ » إلى « الوَجْـهِ » في اللفظِ لـمَّـا صارَ الفاعلُ غيرَه ، مضمرًا في الصفةِ .

وبابُ « أفعـلَ من كذا » يقبحُ جريانُـه على الأوَّلِ ، ورَفْعُ الثاني به ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وأفضلَ منه أخوه » فلا يدخلُ في هذا البابِ ، ومنعَ مِن الرفعِ بهـا ابن بابشاذ [5] ، وهو جائز مع ضعفه ، وقدْ نصَّ عليه سيبويهِ [6] في غيرِ موضعٍ .

= وشثن الكفين والقـدمين : أي يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل : الغلظ بلاقصر ويحمـد ذلك في الرجال؛ لأنه أشد لقبضهم، ويذم في النساء . انظر اللسان (شثن) ١٣/٢٣٢ .

(١) صحيح البخاري / كتاب النكاح/ باب حسـن المعاشرة مع الأهل ٣٧/٧ ، والنهاية ٣٦/٣ وفيه : « صِفْرُ ردائها ومِلء كسائها » .

(٢) في الأصل : « بالمنع » .

(٣) إشارة إلى ماجاء في الجمل: ٩٨(وقالوا :هو خطأ ، لأنّه قد أضافَ الشيءَ إلى نفسه . وهو كما قالوا) .

(٤) في الأصل : « النفي » ، ولم يتضح له وجه ، ويريد أن المعنى نفسه .

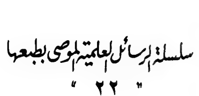
(٥) انظر شرحه للجمل ١٧٠/١ .

(٦) انظر الكتاب ٣١/٢ ، ٣٤ .

مطابع جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة





شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

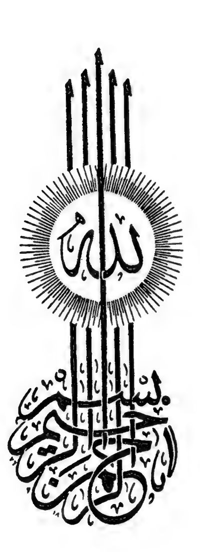
سلوى محمد عمر عرب

الجزء الثاني

١٤١٩هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .
الإشبيلي ، علي بن محمد بن علي بن خروف
شرح جمل الزجاجي / تحقيق سلوى محمد عمر عرب - جدة
١٢٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠
١ - اللغة العربية - النحو أ - عرب ، سلوى محمد عمر (محقق)
ب - العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٨ / ٠٦٤٧
رقم الايداع : ١٨ / ٠٦٤٧
ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولـــى


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان (شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ » « تحقيق ودراسة » من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) كلية اللغة العربية بمكة المكرمة : قسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

بابُ التَّعَجُّبِ (١)

قالُوا : التعجبُ استعظامُ زيادةٍ في فعلِ الفاعلِ ، يعنونَ به جميعَ صفاتِه وأفعالِه خفي سببُها ، وخرجَ منها المتعجَّبُ(٢) منه عن نظائرِه .

والتعجبُ كثيرٌ في كلامِهم بغير اللَّفظِ الموضوعِ له . والموضوعُ لهُ مثالَانِ : « ما أفعلَه » ، و « أفعِل بهِ » ، وزادَ ابن بابشاذ « أفعلُ منه » ، و « أفعلُهما »(٣) ، وليسا مِن التعجبِ في شيء ، وفيهما معًا صفةٌ ، وبناؤهما معًا يُعطي أنَّهما لا يكونانِ إلاَّ مِن فعلٍ ثلاثيٍّ كفعلِ التعجبِ ، ولذلكَ أُدخلا في البابِ .

ولا يُبنى إلاَّ مِن فعلٍ ثلاثيٍّ بغيرِ زيادةٍ في القياسِ والشائعِ في كلامِهم. وبناؤه مِن « فَعِلَ » و « فَعَلَ » مردودَيْنِ إلى « فَعُلَ » لأنَّها لا تتعدّى، فتتعدّى بالهمزةِ فتنصبُ الفاعلَ .

وهو فعلٌ واقعٌ(٤) ، ودائمٌ ، وماضٍ ؛ لأنّ التعجبَ لا يكونُ ممَّا ثبتَ ، وفيهِ خلافٌ(٥) .

---

(١) الجمل : ٩٩ .

(٢) في الأصل : « التعجب » .

(٣) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٧٣/١ : « فالتعجب طريقه أربعة ألفاظ وهي : ما أفعله، وأفعل به ، وهو أفعلُهما ، وهو أفعلُ منه » . ورد ابن بزيزة في غاية الأمل (٣١٨/١) إعتراض ابن خروف على هذا بأن المبرد قد سبق ابن بابشاذ في إلحاق الصيغتين المذكورتين بالتعجب ولم يزد ابن بابشاذ شيئًا من عنده . والذي قاله المبرد في المقتضب ١٨٢/٤ : « ومثل هذا قوله : هذا أحسن من هذا وهذا أضرب من ذا ، وهذا أشدّ عوراً من ذا ، وأشد حولاً من ذا ؛ لأن هذا والتعجب من باب واحد » . وانظر الإيضاح ١٣٣/١ .

(٤) الفعل الواقع : هو الفعل المتعدي إلى مفعول به أو أكثر . سمي بذلك لوقوعه على المفعول به . وهو مصطلح كوفي . انظر التعريفات للجرجاني ٢٥٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية ٢٤٥ . وسيأتي ص ٨٦٧ .

(٥) يشير إلى الخلاف فيما يثبت من الخِلَق وغيرها . انظر الهمع ٤٣/٦ .

وإنَّما يُتَعَجَّبُ مِمَّا زادَ على / الثلاثةِ بـ « أَفْعَلَ » ، أو « أَفعِلْ » مِن [٨٢] فعلٍ ثلاثيٍّ في المعنى ، وتُضيفُ الذي تريدُ التعجبَ منه إلى صاحبِ الصفةِ وانصبْهُ ، واخفضِ المنصوبَ بفعلِ التعجبِ الذي جئتَ به ، والمخفوضَ بحرفِ الجرِّ ؛ نحو : « ما أحسنَ استخراجَ زيدٍ ودحرجتَه ، وأشدَّ احمرارَه، وأَحْسِنْ باستخراجِه ، ودحرجتِه، وأشدِدْ باحمرارِه » .

ولا يُتَصَرَّفُ واحدٌ منهما في نفسِه، ولا في معمولِه في تقديمٍ وتأخيرٍ، ولا فَصلٍ (١) - في قولِ الشيوخِ والمحققينَ -ويعملُ في الظرفينِ والحالِ.

وأجازَ سيبويه - رحمَه اللّهُ - التعجبَ مِن الفعلِ الرباعيِّ بالهمزةِ (٢) [قياسًا] (٣)؛ نحو : « أكرم ، وأعطى ، وأعلمَ ، وأخرجَ ، وأولى » لكثرةِ جريِهِ في كلامِهم مَجرى الثلاثيِّ، وهو : « ما أعطاهُ للدراهمِ ، وأولاهُ [للمعروف] (٤)، وآتاهُ » ، و « ما أضيعَه » من « أضاعَ » ، وقالَ عمرُ - رضيَ اللّهُ عنه -: « فهو لِمَا سواها أضيع » (٥)حُذفتِ الهمزةُ فرُدَّ إلى

(١) وهذا الرأي عليه أكثر النحويين . وأجاز الجرمي ، وهشام ، وابن كيسان ، وابن مالك الفصل. وذكر ابن مالك أنه اختيار ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . انظر شرح المفصل ١٥٠/٧ ، وشرح التسهيل ٤٢/٣ ، والهمع ٦١/٥ .

(٢) انظر الكتاب ٧٣/١ ، ٩٩/٤ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) روى مالك عن نافع مولى عبداللّه بن عمر ، أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله : « إن أهم أمركم عندي الصلاة ، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ... » الموطأ / كتاب أوقات الصلاة / باب وقوت الصلاة صفحة ١٥ .

« فَعُلَ » ثمَّ تعجّبَ فلَمْ يكن فيه كبيرُ عملٍ ، ودخلتِ الهمزةُ فكأنَّ اللّفظَ لَمْ يتغيَّرْ ، ونصَّ على ذلكَ في بابٍ في أوّلِ كتابهِ ، وهو : « هذا بابُ ما يعملُ عملَ الفعلِ ، ولَمْ يجرِ مَجرى الفعلِ ، ولَمْ يتمكنْ تمكنَه » ، قال فيه : « وبناؤُه أبدًا من فَعَلَ ، وفَعِلَ ،وفَعُلَ ، و أَفْعَلَ ، هذا لأنَّهم ...» (١) . والنُسَخُ كلُّها على هذا إلاَّ في روايةِ أبي إسحاق الزَّجاج (٢) ، وتبطُلُ روايتُه بما ذكره سيبويهِ في آخرِ كتابِه ، في باب « ما يُستغنى فيه عمَّا أفعله بما أفعَلَ فِعْلَه » وهو قولُه : « وذلكَ في الجوابِ ، ألا ترى أنَّك [لا] (٣) تقولُ : ما أجوبَه ؛ إنَّما يقولونَ : ما أجودَ جوابَه ! ، ولا يقولونَ : هو أجوبُ منه ، ولكنْ هو أجودُ منه جوابًا » (٤) . فلولا أنَّ القياسَ عندَه في « أجابَ » « ما أجوبَه » لَمْ يقلْ : « استغنوا عنه بما أجودَ جوابَه » ؛ فاستغنوا بغيرِ المقيس ؛ كما استغنوا بـ « ما أكثرَ قائلتَه » عن « ما أقيلَه » ، والقياسُ « ما أقيلَه » ، فاستغنوا عنه بغيرِ المقيسِ ، وهذا يردُّ روايةَ الزَّجاجِ وهي : « وبناؤه أبدًا من « فَعَلَ » ، و « فَعِلَ » و « فَعُلَ » . و « أَفْعَلَ » فيها قليلٌ جدًّا ؛ هذا لأنَّهم ... » (٥) وهذه الروايةُ في الكتابِ على مذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ ؛ لأنَّه

---

(١) الكتاب ٧٣/١ .

(٢) هو إبراهيم بن السريّ بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج . شيخ الزجاجي ، وتلميذ المبرد له تصانيف منها : معاني القرآن ، وشرح أبيات سيبويه ، ومختصر النحو وغيرها . توفي سنة إحدى عشرة وثلثمائة . انظر ترجمته في طبقات النحويين ١١١ ، وإنباه الرواة ١٩٤/١ ، و بغية الوعاة ٤١١/١ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) الكتاب ٩٩/٤ ، ،وفيه « تقول » بدلاً من « يقولون » .

(٥) تختلف رواية الزجاج عن الرواية التي اعتمدها ابن خروف بقوله : « وأَفْعَلَ فيها قليل جدًا » ، ومن هنا اضطربت النقول عن سيبويه فمنهم من نسب إليه السماع ، ومنهم من نسب إليه القياس في =

يمنعُ القياسَ في «أفعَل»، ويقفُ على السماعِ (١). وخلطَ ابن بابشاذ في المسألة(٢)، ولَمْ يعلمْ شيئًا مِن مذهبِ سيبويهِ - رحمَه اللّـهُ - ولا ممَّـا ذكرنا.

وقولُه: (**وأمَّا العَرجُ والعَمَى، فَخَلقٌ ثابتَة، كَالْيَدِ، والرِّجْلِ، والرَّأسِ، لا يكونُ منها فِعلٌ، وهِيَ مَعَ ذلِكَ على حالٍ واحدة**) (٣) فاسدٌ لأنَّـه يُقالُ: عَـرِجَ يَعْرُجُ، وعَمِيَ يَعْمَى، وهي عاهاتٌ؛ وإنَّما لَـمْ يُتَعَجَّبْ منها؛ لأنَّ فعلَها في التقديرِ زائدٌ على الثلاثةِ، بدليلِ تصحيحِ «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، و«الياءُ» و«الواو» إذا تحركتا وانفتحَ مـا قبلَهمـا في هذا النحوِ، انقلبتـا ألفيْنِ؛ فتصحيحُها دليلٌ على أنَّ أصلَها «احوَلَّ»، «اعوَرَّ»، وكذلك جميعُ العاهاتِ.

ولا معنى لقولِـه: (**وهِيَ مَعَ ذلِكَ على حالٍ واحدة**) (٤). وكذلك قوله (**و «كانَ» خبر الابتِداءِ**)(٥)، فاسدٌ أيضًا، بلْ هيَ زائدةٌ، وهوَ مذهبُ

= هذه المسألة. انظر شرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح الكافية ٢٣٠/٤. وقد نقل ابن مالك كلام ابن خروف - دون عزو إليه - ليدلل على كونه مقيسًا عند سيبويه. انظر شرح التسهيل ٤٦/٣.

(١) نقل أبو حيان (في الارتشاف ٤٢/٣) عن الأخفش المنع والجواز. ونقل عنه القياس ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٧، والرضي في شرح الكافية ٢٣٠/٤. فاضطرب النقل عنه كما اضطرب عن سيبويه.

(٢) انظر شرحه للجمل ١٧٧/١. ونصه فيه: «ومنه حكاية صاحب الكتاب (يعني كتاب سيبويه) ما أبغضني، وهو من أبغض يبغض، ووجهه أن يقدر له فعل ثلاثي، وكأنك قلت: بغض». ثم قال في موضع آخر (١٧٨/١) عن قول سيبويه: (استغنوا عنه بما أجود جوابه). «والعذر لسيبويه أنه يمكن أن يكون من القوم الذين يجيزون التعجب من الفعل الرباعي بزيادة».

(٣) الجمل ١٠١. وفيه: وأما العرج والعمى (وما أشبههما)، وهي مع ذلك (ثابتة).

(٤) الجمل ١٠١.

(٥) الجمل ١٠٣. وفيه: (و «كان»: فعل ماض في موضع خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها). وذلك في نحو: «ما كانَ أحسنَ زيدًا».

الشيوخِ (١) ، وفيها ضميرُ المصدرِ ، وموضعُها حيثُ وقعت زائدةً ، آخرُ الكلامِ ووَسَطُه ، وتقعُ فصلاً في موقعٍ لا يقعُ فيه غيرُها ؛ نحو قولِه : « [وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُبِّ] (٢) الكَمَلَةَ مِن بَنِي عَبْسٍ ، لَمْ يُوجَدْ ـ كانَ ـ مِثْلُهُم »(٣) ؛ ففصلَ ما بينَ الفعلِ ومرفوعِه ، وتقديرُ الفاعلِ : « كانَ ذلكَ » ، ومنهُ قوله :

سَرَاةُ بَنِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ (٤)

/ [ففصلَ بـ « كانَ »] (٥) بينَ الجارِّ والمجرورِ . [٨٣]

وقولُه: (**والنَّصْبُ جائزٌ على قُبْحِه**) (٦) وتابعه ابن بابشاذ(٧)، يريدُ : تقبيحُ وقوعِ « ما » على مَنْ يعقلُ ؛ لأنَّ « زيدًا » إذا كانَ خبرَ «كانَ» فالضميرُ فيها هو « زيدٌ » ، وهو عائدٌ على « ما » ، وقدَّمَ في بابِ الفاعلِ أنَّ « ما » لما لا يعقلُ (٨) ، وتقدَّمَ مِنْ كلامِنا أنَّها مثلُ « الذي » في

---

(١) اعترض ابن السِّيد أيضًا على الزجاجي ، وذكر المذاهب في « كان » هذه . واستحسن زيادتها ، وذكر أنه مذهب الفارسي . انظر إصلاح الخلل ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٤٤ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) الجمل : ١٠٣ . والعبارة بأكملها : (فإن أخرتها [أي كان] فقلت : « مَا أحسنَ ما كانَ زيدٌ » ، فالوجهُ الرفعُ ، والتقدير : ما أحسنَ كونَ زيدٍ ، تكون « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والنصبُ جائز على قبحه ، على أن تجعله خبر « كان » ويضمر اسمها فيها) .

(٧) انظر شرحه للجمل ١/١٨٢ .

(٨) انظر الجمل ١٢ .

الوقوعِ على مَنْ يعقلُ، وعلى ما لا يعقلُ، واحتججتُ عليهِ (١). وأقوى الأدلةِ قولُه تعالى:

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (٢)

و ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٣)، ولا محيص عنه.

وأنشدَ:

(جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ (٤) بَنِي إِبَاضِ) (٥)

الشاعرُ: رؤبةُ بنُ العَجَّاجِ، والرؤبةُ التي سُمِّيَ بها: القطعةُ التي يُرْأَبُ بها الشَّيْءُ، أيْ يَصْلُحُ ويشتدُّ، ولا يجوزُ غيرُ ذلكَ؛ لأنَّ اسمَه مهموزٌ. وقبلَه:

لَقَد أتى في رمضانَ الماضي	جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ (٦)
تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ	أَبْيَضُ مِن أختِ بني إِبَاضِ

---

(١) انظر ص ٥٩١ من هذا الشرح.

(٢) الجمعة ٦٢/١، والتغابن ٦٤/١.

(٣) ص ٣٨/٧٥.

(٤) في الأصل: «بخت».

(٥) الجمل ١٠٢. وهو في ملحقات ديوانه ١٧٦، والحلل ١٣٨، والإنصاف ١٤٩/١، والفصول والجمل ل ١١٨، وشرح المفصل ٩٣/٦، ١٤٧/٧، وشرح الكافية ٤٥٠/٣، والخزانة ١٥٦/١، ٢٣٠/٨.

(٦) وهذه رواية ابن جني كما قال اللخمي في الفصول والجمل ١١٨، وانظر الخزانة ٢٣٣/٨.

ويُروى على غيرِ ذلكَ(١) . و « جاريةٌ » : فاعلةٌ بـ « أتى » ، وقالَ : « في رمضانَ » ، وهو يريدُ : « شهرَ رمضانَ » الذي أُنْزِلَ فيهِ القرآنُ ؛ لأنَّ القرآنَ إنَّما أُنْزِلَ في ليلةِ القدرِ ثمَّ نزلَ على النبيِّ - صلى اللّه عليهِ وسلمَ - في رمضانَ وغيرِه في أوقاتٍ مختلفةٍ ، فإذا أردتَ العملَ فيهِ كلِّه قلت : «صمتُ رمضانَ» ، و « سرتُ المحرَّمَ » ، وعليهِ قولُه - عليه السلامُ والصلاةُ -(٢) : « مَن قامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذنبِه» (٣)، قالَ سيبويهِ - رحمَه اللّهُ - : « لأنَّ المحرَّمَ ورمضانَ وجميعَ أسماءِ الشهورِ؛ أسماءٌ للثلاثينَ يومًا، والشهرُ ليسَ كذلكَ ، يقعُ على الثلاثينَ يومًا ، وعلى كلِّ جُزْءٍ منها ، وكذلكَ الأيامُ كالشهورِ ، وأسماؤها كأسمائها(٤) .

و « الدِّرعُ»: القميصُ ، و« الفضفاضُ » الواسعُ، ومعنى « تُقَطِّعُ الحديثَ » : أيْ إذا نظرتْ إلى المحدِّثينَ شغلتْهُم بحسنِها فقطعُوا الحديثَ ويمكنْ أنْ يُشبِّه

---

(١) وهي رواية ابن الأعرابي في نوادره :

يا ليتني مثلك في البياض ... أبيض من أخت بني إباضِ
جارية في رمضان الماضي ... تقطع الحديث بالإيماضِ

وانظر الحلل ١٣٨ ، والفصول والجمل ل ١١٨ ، والخزانة ٢٣٣/٨ .

(٢) هكذا في الأصل بتقديم السلام على الصلاة . وسبق مثل ذلك ص ٥٦٦ .

(٣) رواه أبو هريرة . وهو في صحيح البخاري في كتاب الإيمان - باب تطوع قيام رمضان من الإيمان .

(٤) الكتاب ٢١٧/١ ، والعبارة فيه : (ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم ، وصفر وجمادى ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة ، لأنهم جعلوهنّ جملة واحدة لعدة أيام كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يومًا . ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة) . وانظر ما سبق ص ٣٧٥ .

[تبسـمَـها] (1) بوميضِ البـرقِ ؛ أيْ إذا نظروا إلى بريقِ ثناياها وتـنوّرِ وجـهِـهـا شغلَـهـمْ عن حديثِـهم . ويمكن أنْ يريدَ : تقطعُ حـديثَـهـا بالتّبسمِ ، فـشبَّـه ذلكَ بالوميضِ . و « في درعِـها » : صفـةٌ لـ « الجارية » . وشـاهدُه : استعمالُ « أبيض » في موْضعِ « أشدُّ بياضًا » ؛ كـقولِهم : « أسودُ مِنْ حَلَكِ الغُرابِ » (2)، و « أسـودُ مِنْ القَارِ » (3) ، وهو كثيرٌ مع شذوذِه عَن القياسِ .

وأنشدَ :

(إذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشْـتَدَّ أكْـلُـهُـمُ

فَأَنْـتَ أَبْـيَـضُـهُـمْ سِـرْبَالَ طَبَّاخِ) (4)

هـوَ لطَرَفَـةَ بنِ العبْـدِ ، وقدْ تقـدَّمَ ذكرُه وخبرُه (5)، يهجُو عمروَ (6) بنَ هندٍ قاتلَـه ، وقبلَـه :

---

(1) في الأصل : « نفسها » .

(2) هذا القول لأمّ الهيثم . ويقال : حلك ، وحنك ؛ والحلك : شدة السواد ، والحنك : المنقار . انظر اللسان « حلك » ١٠/٤١٥ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٨ ، والإرتشاف ٣/٤٥ .

(3) رواه أبو هريرة . وهو في الموطأ كتاب الجامع / باب ما جاء في صفة جهنم ٧٠٣ . رقم الحديث ١٨٢٦ والحديث بتمامه : (أترونها حمراء كناركم هذه ، لَهِيَ أسود من القارِ) . والقارُ : الزيت .

(4) الجمل ١٠٢ . وهو في الحلل ١٣٦ ، والإنصاف ١/١٤٩ ، والفصول والجمل ل ١١٩ ، وشرح المفصل ٦/٩٣ ، والخزانة ٨/٢٣٠ . وهو في ديوان طرفة ١٨ برواية مختلفة .

(5) انظر ص ٤٩٩ .

(6) في الأصل « عمر » .

أَنْتَ ابنُ هِـنْدٍ فَأَخْبِرْ مَنْ أَبُـوكَ إِذًا .

لا يُصْلِحُ الـمُـلْـكَ إِلاَّ كُـلُّ بَـــذَّاخِ (١)

إِنْ قُلْتَ نَصـرٌ فَـنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتىً

قِـدْمًا (٢) وأَبْـيَـضَـهُمْ سِـرْبَالَ طَـــبَّاخِ

ويُروى :

أَمَّـا الـمُـلُوكُ فَأَنْـتَ الـيَـوْمَ أَلأَمُـهُـمْ

لُـؤْمًـا وأَبْـيَـضُـهُـمْ سِـرْبَالَ طَبَّـاخِ (٣)

و « الأُكْلُ » ـ بضمِّ الهمزةِ ـ القوّةُ (٤)، ومعنى « اشتدَّ أُكلُـهُـم » : غَـلَـتْ أَسعـارُهم . وهو بفتـحِ الهمزةِ : المـأكولُ . و « السِّربـالُ » : القمـيصُ . يقولُ : إنَّ طباخَكَ أبيضُ الثيابِ لقلة إطعامك الطعـامَ في هذا الوقت . وشاهدُه : استعمــالُ « أَفْـعَـل » مِن الفعلِ الزائدِ على الثلاثة كما تقدَّمَ .

وذهبَ بعضُ المتأخرينَ من أشياخنا إلى أنَّ هذه الصفات هنا ، هي الصفات المستعـملة في الألوانِ ، نحو: « ثوبٍ أبيضَ ، وأحمرَ ، وأخـضرَ ، وأ[سودَ ...] (٥)

---

(١) في الأصل : أنت من هذا ... إذ . ..... للملك ..... .

(٢) في الأصل : .... قدمًا وأنت ......

والبيتـان كمـا في النص رواية أبي محـمـد بن رستم عن يعقـوب . انظر الحلل ١٣٦ . وانظر الرواية في الفصول والجمل ل ١٢٠ .

(٣) وهي روايـة الفراء عـن الكسـائي . انظر الحلل ١٣٦ . وانظر الروايـة في الفصول والجمل ل ١٢٠ .

(٤) جاء في الخزانة ٢٣٧/٨ : « أراد بالأُكـل (القوت) ، وهو مضموم الهمزة ؛ أي غلت أسعارهم » . وفي اللسان « أكل » ٢٢/١١ : « ... وقال أعرابيّ : أريد ثوبًا له أُكْل ؛ أي نفس وقوّة » .

(٥) مطموسة في الأصل .

ونصبَ ما بعدَها على التمييزِ ، أو على التشبيهِ . وهو في غايةِ البيانِ ؛ لأنَّ قولَهم : رجلٌ أبيضُ وأسودُ ، كرجلٍ حسنٍ ، وظريفٍ ، / وقائمٍ ، [٨٤] وقاعدٍ ، فكما لا يجوزُ « هذا رجلٌ حَسَنُ الناسِ وجهًا [وظريفُ القومِ ثوبًا » ولا ... ...] (١) كذلكَ لا يجوزُ : « ثوبُكَ أبيضُ الأثوابِ ثوبًا » ، ولا « أسودُها جبّةً » . فمنْ قالَ : « أبيضُهم سربال » ، و « أسودُ مِنَ القارِ ، ومِنْ حَلَكِ الغرابِ » فإنَّما أرادَ بابَ المفاضلةِ لا محالةَ .

فإن أجريتَ الصفاتِ على حكمِ « حسن » ، و « كريم » ؛ قلتَ : «مررتُ برجلٍ أبيضَ وجهُه ، وأسودَ وجهُه ، وأحمرَ عينُه » ، و « أبيضَ الوجهِ ، وأسودَ الشعرِ ، وأبيضَ العينِ ، وأحمرَ العينِ » . و « أسودَ الشعرِ » كـ « حسنٍ وجهُهُ، وحسنِ وجهِهِ ، وحسنِ الوجهِ .

و « الرجالُ » : فاعلونَ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه « شَتَوْا » ؛ تقديرُه : « إذا شتا الرجالُ » ، وهو مذهبُ سيبويهِ - رحمَه اللّه (٢) . وأبو الحسن الأخفش يرفعُه بالابتداءِ بعدَ « إذا » (٣) ، وخبرُه : « شَتَوْا » ، ودخلتِ الفاءُ لِمَا (٤) دخلَ « إذا » مِنْ معنى الشرطِ ، وما بعدَها جوابُها ، وهي متعلقةٌ به . فإنْ جعلتَها شرطًا كانتْ متعلقةً بالفعلِ الذي يليها . وما بعدَها في القولِ الأوَّلِ في موضعِ خفضٍ بها .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣) انظر معاني القرآن ١/٧٨ . وانظر الكتاب ١/٨٢ حاشية رقم (٤) ، والمغني ١/٩٧ .

(٤) في الأصل : « لمن » .

وإذا قلت : « ما كـانَ أحسنَ زيدًا » فـ « كـانَ » فيـه زائدةٌ ، وفاعلُـها المصـدرُ ، تقـديرُه : « ما أحسنَ زيدًا كـانَ ذلك » ، ودلتْ بدخولـها على أنَّ التعجبَ مِنْ شيءٍ كانَ وانقضى . و « كانَ » الثانيةُ تامَّةٌ إذا ارتفعَ « زيدٌ » ، و «ما» مـفعولةٌ بـ « أحسن » ؛ تقديرُه : « ما أحـسنَ كونَ زيدٍ » . ومَنْ نـصبَ جعلَها ناقصةً ، وأعـادَ الضميرَ في « كـان » على « ما » وهيَ الخبرُ ، فـأوقعَ «ما» على مَنْ يعقلُ ، وهذا هو القبحُ الذي ذكرَ(١) ، وقدْ تقدمَ جوازُه(٢) .

ويجوزُ في الاستفهامِ مِنْ قولِهم : « ما أحسَنَـنَا » الادغامُ مَعَ الاستفهامِ ؛ كقولِـه تعالى :

﴿ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾(٣)

اتفقَ القراءُ على إدغامِـه وإشـمامِـه (٤) لأنَّـه مرفوعٌ ، وهو استفهامٌ .

ويجوزُ الإدغـامُ في فعلِ التعـجبِ مَعَ المفردِ ، نحو : « ما أحسنّي ! » ، لأنَّ اللبسَ بالاستـفهـامِ ، وقدْ زالَ بكونِـه نونًا واحدةً ، ولا يجوزُ في الجمعِ لالتباسِـه بالنفي .

وقولُـه : (أي : هؤلاءِ ممَّنْ يَجِبُ أنْ يُقالَ لَهُمْ هذا)(٥) حسنٌ ؛ وذلكَ أنَّ التعـجبَ لا يجوزُ على البـاري تعـالى ؛ لأنَّـه لا يخفى عـليـهِ شيءٌ ،

(١) انظر الجمل ١٠٣ .

(٢) انظر ص ٥٩١ ، ٥٧٧ من هذا الشرح .

(٣) يوسف ١١/١٢ .

(٤) انظر التبصرة في القراءات ٢٢٧ ، والتيسير ١٢٧ .

(٥) الجمل ١٠٤ . وذلك عن قوله تعالى : ﴿ أبصر بهم وأسمع ﴾ (مريم : ٣٨) .

وكذلكَ جميعُ ما في القرآنِ من دعاءٍ وغيرِه ممَّا لا يليقُ به تعالى ، فرَجَع ذلكَ في حقِّ المخلوقِ بالتأويلِ .

وقولُهم : « أفعِلْ بـه » لفظُـه لفظُ الأمرِ ، ومعناهُ التعجبُ ، والجارُّ والمجرورُ هو الفاعلُ (١) ، ولا ضميرَ في الفعلِ ، ولو كانَ فيهِ ضـميرُ المخاطبِ لظهرَ في التثنيةِ والجمعِ ، ومخـاطبةُ المؤنثِ بقولِـهم : « يا هندُ أحسنْ بعـمرٍو » دليلٌ على ذ لكَ ، وكذلكَ : « يا زيدونَ أحسنْ بعمرٍو » .

والكوفيـونَ يقولونَ : الجارُّ والمجرورُ في مـوضعِ نصبٍ ، والفاعلُ مضـمرٌ في الفعلِ ولا يظهـرُ ، ولا يؤنَّـثُ الفعلُ ، وتقديرُ الكلامِ عندَهم : « مـا أفعَلَـهُ » ، لَـمْ يختلفوا في ذلكَ (٢) ، ودليلُهم على كـونِـه في مـوضعِ نصبٍ حـذفُ المجـرورِ في قولِـه :

* وَإِنْ يَسْـتَغْنِ يَـوْمًا فَأَجْدِرِ * (٣)

و ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِـرْ﴾ (٤)

---

(١) وهو مذهب البصريين . انظر الأصول ١٠١/١ ، وشرح المفصّل ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، والارتشاف ٣٤/٣ ، ٣٥ ، والأشبـاه والنظائر ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ . وذكـر أبو حيـان في الارتشـاف (٣٥/٣) أن الفـراء ، والز جاج ، والزمـخشـري ، وابن خروف يرون أن (أفْـعِل) في التعـجب أمر حـقيقـة والهمـز للنقل . وهو خلاف ما صرح به ابن خروف في النص .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) لعروة بن الورد ، وهو بتمامه :

فذلك إنْ يلقَ المنية يلقها حميدًا وإن يستغنِ يومًا فأجدرِ

والشاهد في قوله (فأجدر) حيث حذف الجار والمجرور ، وحقه (فأجدر به) . وهو في ديوان عروة ٥٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٥٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ .

(٤) مريم ٨/١٩ .

وبمجيئِه منصوبًا بعدَ إسقاطِ حرفِ الجرِّ في قولِـه :

* فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا * (١)

وهو قولٌ لا دليلَ على خطئه .

ومنَ الأفعالِ ما لا يُتَعَجَّبُ [منه] (٢) لِمَا تقدمَ ، فإن كانت بمعنى آخرَ ، لها فعلٌ ثلاثيٌّ ، غيرَ مُغَيَّرٍ من الزائدِ ، تُعجبَ به ؛ نحو : «ما أحمَره » من الحِمَاريَّةِ ؛ لقولِهم : « حَمِرَ » ، و « ما أسودَه » منْ السؤددِ ؛ لقولِهم : « سادَ »، و« ما أعماهُ » من عمى القلبِ ، و «ماأبيضَه » مِن « باضَ يَبِيضُ » ، و « ما أيداه » من « يد النّعمةِ » ؛ لقولِهم : « [يَدَيْتُ عِنْدَهُ] (٣) يدًا » ، و « ما أوجَهَهُ » من الوجاهة / [... ... [٨٥]
و« ما أرأسَه» من رأستُ](٣) عليهم» وما أشبهَ ذلكَ . وقالوا : « ماأبغضني [له](٤) » و « ما أبغضني إليه »؛ اللامُ مع الفاعلِ ، و « إلى» مع المفعولِ ؛ في الأولِ : أنتَ المبغِضُ ، وفي الثاني : أنتَ المبغَضُ ؛ لأنَّ « اللامَ » للملكِ، وهو الفاعلُ، و«إلى» لانتهاءِ الغايةِ ، والانتهاءُ للمفعولِ .

---

(١) لابن أحمر . صدره : * وإمَّا زال سرج عن مَعَدٍّ * وهو في ديوانه ٨٧ ، والمنصف ١٩/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٨٤/١ . وهو في غاية الأمل ٣٢٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٥٠٨/٢ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

بَـابُ « مـا » (١)

« مـا » حـرفٌ مِن حـروفِ المعاني فـي هذا البـاب ، ولها تسعـةُ مـواضعَ ، وتتفرَّعُ إلى أكثر مِن ذلكَ ، وقدْ ذُكِرَتْ في بابِـها بأبدعِ بيانٍ (٢) .

والتي في هذا الباب هيَ النافيةُ ، وهيَ حـرفٌ ، وتدخلُ على الجملِ الفعليةِ والابتدائيـة، وهيَ للحالِ. فإذا دخلت على الابتداءِ والخبرِ، أعملَها أهلُ الحجازِ (٣) عملَ « ليسَ » بثلاثةِ شروطٍ :

أحدُها : ألاَّ يتقدَم خبرُها على اسمِـها كائنًا ما كانَ .

والثاني : ألا تدخلَ عليها « إنْ » النافيةُ مؤكِـدةً .

والثالثُ : أنْ يكونَ خبرُها منفيًا ، فإنْ صارَ إيجابًا (٤) ـ بأيٍّ وجهٍ كـانَ ـ لَمْ تعملْ . وإنْ تقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ ـ كائنًا مـا كانَ ـ أوْ دخلتْ عليها « إنْ » النافيةُ لَـمْ تعـملْ أيضًا . وغيـرُهُم مِنَ العربِ ـ وهـم بنو تميمٍ وغيـرُهم ـ لَـمْ يعـملوها في شيءٍ على حالٍ(٥) ، وهو قيـاسٌ لضعفِـها عن العـملِ ، ألا ترى أنَّ الذي أعملَـهـا يبطِـلُ عملَها بما ذكرنا ؟ .

---

(١) الجمل : ١٠٥ .

(٢) وهو « باب من مواضع " ما " » ، ولم يدخل ضمن الدراسة .

(٣) انظر الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، وشرح المفصّل ١١٤/٢ ، والارتشاف ١٠٣/٢ ، والجنى الداني ٣٢٢ .

(٤) في الأصل : « إيجاب » .

(٥) انظر المراجع السابقة ، هامش رقم (٣) .

وجميعُ العربِ يُعملُ « إنَّ » مِن غيرِ شرطٍ .

ويتقدمُ خبرُ « إنَّ » ظرفًا ومجرورًا على اسمِـها (١) .

فمثالُ كونِ الخبرِ موجبًا قولُـهم : « ما زيدٌ إلاَّ منطلقٌ » ، و :

﴿ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (٢) ،

و « ما زيدٌ قـائمًا بل قـاعدٌ » ، و « ما كـانَ زيدٌ ذاهبًا ولكن خـارجٌ » ؛ لـمَّـا جئتَ بـ « إلاَّ » صـارَ الخبرُ مـوجبًا ، ولـمَّـا جـئـت بـ « بلْ » و « لكن » صارَ الخبرُ الثاني موجبًا فبَطَـلَ نصبُـه ، وعملتْ في الأوَّل ،

وقدْ جاءَ الخبرُ منصوبًا مع « إلاَّ » ، قالَ :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِه   وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا (٣)

---

(١) يبدو أنّ سبب ذكـر « إنَّ » هنا هو الحديث عن تقدم خبر « مـا » إذا كان ظرفًا أو مجرورًا على اسـمها ؛ فقد أجازه البصريون قياسًا على «إنَّ» . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١ .

(٢) الشعراء ١٥٤/٢٦ .

(٣) ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني (٢٢٠/١) عن ابن جني أن قـائله بعض بني سعـد ، وفي الخزانة (١٣٢/٤) عن ابن جني أنه لبعض العرب .

وفي المحتسب (٣٢٨/١) « أرى الدهر » وعليها فلا شاهد فيه هنا .

والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه .

والمعنى : إنّ الدهـر كـدولاب يتقلب بأهله يرفعهم تارة ويخفضهم أخرى . وهو مـن شـواهد شرح الجمـل لابن عـصفـور ٥٩٢/١ ، ورصـف المباني ٣٧٨ ، والجـنى الـداني ٣٢٥ ، والمغني ٧٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢١٩/١ ، والهمع ١١١/٢، وانظر الخزانة ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩.

فنصبَ « منجونًا » علـى خبـرِ « ما » . وادِّعـاءُ نصبِـه على المصـدرِ فاسـدٌ لمباينته المصادرَ (١) .

ويؤنسُ بجوازه متقدمًا(٢) قولُ الفرزدقِ :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّـهُ نِعْـمَـتَهُـمْ   إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٣)

فنصبَ « مثلَهم » على خبرِ « ما » مع تقديمه . ولا يجوزُ فيه الظرفُ الذي ذُكِرَ (٤) ؛ لأنَّ « مثل » إنّمـا تضافُ إلى شـخصٍ ، وإنّـما تفسرُ بما تضـافُ إليه ، وإنّما تضـافُ إلى العاقلين . ولا يـجوزُ نصبُـه عـلى الحالِ (٥)، لكونِ الحالِ العاملُ فيها الخبرُ ، وهو معنىً . ولا يجوزُ عملُـه مـحذوفًا . كما لا يجوزُ عـملُـه مؤخرًا . و« إذ » في البيتِ متعلقةٌ بـ « أعادَ اللهُ نعمتَهم»، ودخلَها معنى العودِ كقوله تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾(٦)

---

(١) في الأصل : « في المصادر » . وفي نصب « منجنون » عدة توجيهات : على المصـدر ، وعلى الحال ، وعلى إسقاط الخافض . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٨٦، والجنى الداني ٣٢٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٠ .

(٢) في الأصل : « موجبًا » .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .

(٤) الذي ذكر فيها الظرفية الكوفيون . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٣ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

(٥) وهو قول المازني والمبرد . انظر المقتضب ٤/١٩١ ، ومجالس العلماء ٩٠ .

وفيـها توجيـهات أخرى . انظر النكت ١/١٩٥ ، وشرح الجـمل لابن عـصفـور ١/٥٩٣ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

(٦) الزخرف ٤٣/٣٩ .

ولذلكَ عملَ فيها « ولن ينفعكم » ، وهيَ لما مضى ، والمعنى : « ولن ينفعكم اشتراككم في العذابِ مِن أجلِ ظلمكم في الدنيا » ، ومنه قولُه :

* فَدَعْهَا عَنْكَ إِذْ شَطَّتْ نَوَاهَا * (١)

فدخولُ هذا المعنى فيها أوجبَ اجتماعَها مع الأفعالِ المستقبَلَة .

وأمَّا نصبُ « معذبًا » في البيتِ المتقدِّمِ فعلى المصدرِ ، أيْ : « وما صاحب الحاجاتِ إلاَّ معذبًا » فعدَّها كقولِه تعالى :

﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ (٢) .

وتدخلُ « الباءُ » زائدةً لتأكيدِ النفي في اللغتينِ جميعًا (٣) .

وإذا كانت « إنْ » نفيًا عملتْ عملَ « ما » في لغةِ الحجازيينَ ، كقولِهم : « إنْ زيدٌ قائمًا » ، بمعنى : « ما زيدٌ قائمًا » ، ولا تعملُ إلاَّ فيما تعملُ فيه « ما » ، قالَ الشاعرُ :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الـمَجَانِينِ (٤)

---

(١) عجزه: * وَلُجْتُ مِنْ بِعَادِكَ في غَرَامِ *

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٣٣، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٢٥١/١.

(٢) سبأ ١٩/٣٤ .

(٣) وقيل : دخلت بإزاء اللام في خبر « إنّ » . والكوفيون يقولون دخلت للتمييز بين المذهبين . والجمهور على أنها تدخل في اللغتين التميميّة والحجازية . ومنع الزمخشري من دخولها على الخبر في لغة تميم. انظر أسرار العربية ١٤٥ ، وشرح المفصل ١١٦/٢ ، وشرح ابن عصفور ٥٩٥/١ .

(٤) لم ينسب إلى قائل . وهو في الأزهية ٤٦ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/١ ، والارتشاف ١٠٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣١٧/١ ، والهمع ١١٦/٢ ، والخزانة ١٦٦/٤ .

[٨٦] ولَـمْ يتعـرَّضْ سيبويهِ ـ رحـمَـهُ اللّهُ ـ / [في البابِ] (١) لعملِـها ولا لغيـرِه ، إلاَّ أنَّـه قـالَ في بابِ « إنَّ » و « أنَّ » : « وتـكونُ بمنزلة " مـا " ، [قالَ اللّـهُ عزّ وجلّ] (١) : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ (٢) ، أي : « مـا » ، وتَصـرفُ « ما » إلى الابتداء كـمـا صـرفتهـا « مـا » إلى الابتداءِ » (٣) ؛ يريدُ : أن « مـا » لا تعملُ إذا دخل عليـها « إنْ » ، كـمـا لاتعملُ « إنَّ » إذا دخلتْ عليها « مـا » ، وفيهِ دليلٌ أنَّ « إنْ » تعملُ إذا لَمْ تدخلْ عليها « ما »(٤) فتدبَّرْه .

وتدخلُ على الحجازيةِ والتميميّـةِ ، والموضعُ مختلفٌ .

وزعم ابن بابشاذ أنَّ قولَـه تعالى في هذه الآية :

﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ ﴾ (٥)

تميميّـةٌ (٦) ، والصوابُ أنَّـها تكونُ على اللّـغتينِ ، وهو فعلُ حالٍ ؛ لأنَّـها للحالِ في المذهبينِ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) الملك ٢٠/٦٧ .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ وفيه : « وتكون في معنى " ما " » . قال اللّـه عز وجل : « إنِ الكافرون إلاَّ في غرور » أي : ما الكافرون إلاَّ في غرور . وتصرف الكلام إلى الابتداء كـما صرفتها ما إلى الابتداء » .

(٤) وكذلك ذكر ابن مالك عن سيبويه الإعمـال وساق دليلاً من كلامه في « باب عدة ما يكون عليه الكلم». انظر الكتاب ٢٢١/٤ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/١ .

(٥) النمل ٨١/٢٧ . والروم ٥٣/٣٠ .

(٦) في شرح ابن بابشاذ ١٨٩/١ : « وقراءة حمـزة – رضي اللّـه عنه – « وما أنت تهدي العمي عن ضلالتـهم » فـ « ما » على قراءة الأكثـر حجازية ، وعلى قراءة حـمزة تميمـية ، فعلى هذا تقيس ما أنت بقائم، وما أنت تقوم » . وانظر الكشف ١٦٦/٢، والتيسير ١٦٩ .

بَابُ « نِعْمَ » وَ « بِئْسَ » (١)

لَمْ تستعملْ « نعم » و « بئس » في هذا البابِ إلا للماضي ؛ لأنَّ المَدْحَ والذَّمَّ إنّما يكونانِ بما ثبتَ ؛ ولذلكَ لَزِمَ فعلُ التعجبِ الماضي ، وأصلُهما : « نَعِمَ » و « بَئِسَ » . وكلُّ فعلٍ واسمٍ على « فَعِلَ » - بكسرِ العين - مِمَّا عينُه حرفُ حلقٍ يجوزُ فيه أربعُ لغاتٍ (٢) « نِعْمَ » و بِئْسَ بكسرِ الفاء وسكونِ العينِ ، فاستُعملَ في هذا الباب « نَعِمَ » و « بَئِسَ » على الأصلِ قليلاً ، قالَ :

* نَعِمَ السَّاعُونَ في القَوْمِ الشُّطُرْ * (٣)

والكثيرُ « نِعْمَ » و « بِئْسَ » بكسرِ الفاءِ ، والسكونِ ، وبالهمزِ وتسهيلِه.

وفاعلُهما على وجهينِ : مضمرٌ على شريطةِ التفسيرِ ، وظاهرٌ بالألفِ واللامِ ، أوْ مضافٌ إلى ما فيه الألفُ واللامُ ، وهُما فيهِ للجنسِ . والمفسِّرُ اسمٌ ، منصوبٌ ، نكرةٌ ، ويُقَدَّرُ الفاعلُ مِن لفظِه .

وقدْ جاءَ الفاعلُ فيهما بغيرِ ألفٍ ولام (٤) ، قالَ :

---

(١) الجمل ١٠٨ .

(٢) هي : نَعِمَ وبَئِسَ ، ونَعْم وبَئْس ، ونِعِم وبِئِس ، ونِعْم وبِئْس .

(٣) لطرفة بن العبد ، وصدره : * ما أقلت قدمي إنهم * ويروى غير ذلك . والشطر : البعداء والغرباء .
وهو في ديوانه ٥٨ ، وفي الكتاب ٤٤٠/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، وابن الشجري ٢٦٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١ ، والهمع ٢٨/٥ ، والخزانة ٣٧٦/٩ .

(٤) لا يكون فاعل نعم وبئس نكرة إلا في الضرورة وهو رأي الجمهور ، وأجازه أبو الحسن الأخفش ، وقاسه الكوفيون .
انظر شرح التسهيل ١٠/٣ ، الهمع ٣٦/٥ .

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ
فَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا (١)

وقالَ : * بِئْسَ قَرِينَا يَفَنٍ هَالِكٍ * (٢)

اليفن : الشيخُ الكبير .

وقالَ أخرُ :

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ دَانَت مَذَاهِبُهُ   وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلاَنِ (٣)

والاسمُ الواقعُ قبلَهما أوْ بعدَ فاعلِهما أوْ مفسرِه مرفوعٌ بالابتداءِ كما ذهبَ إليه سيبويه (٤) - رحمَه اللّهُ - وفي نصِّه في ذلكَ غموضٌ . ولا يجوزُ مع التأخيرِ أنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ كما زعمَ النّحويونَ في أحدِ قوليهم (٥) ، فهو متأخرٌ

---

(١) نسب لكثير بن عبداللّه النهشليّ المعروف بابن الغريرة ، وإلى أوس بن مغراء ، وإلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه . وهو في شرح المفصل ١٣١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ ، والهمع ٣٦/٥ ، والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) مجهول النسبة . وعجزه : * أم عبيد وأبو مالك * وهو في المخصص ١٧٦/١٣ ، ١٨٦ ، واللسان « ملك » ٤٩٦/١٠ ، والدرر اللوامع ١١٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ ، والهمع ٣٦/٥ .

(٣) البيت في مدح بشر بن مروان ، أخي الخليفة عبدالملك . ولم ينسب إلى قائل . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ ، وشرح التسهيل ١١/٣ ، والهمع ٣٧/٥ ، والخزانة ٤١٠/٩ .

(٤) انظر الكتاب ١٧٦/٢، ١٧٧ ، ونصه فيه غموض - كما ذكر ابن خروف - ومن هنا اضطربت النقول عن سيبويه ؛ قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٣ : « وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار » . وانظر التعليقه للفارسي ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

(٥) في مخصوص نعم وبئس مذاهب ؛ أحدهم : ماذكر ، والآخر : مبتدأ خبره جملة نعم أو بئس . وقيل : خبر مبتدأ محذوف . وقيل : بدل من الفاعل .

كما كانَ متقدِّمًا ، والدليلُ على ذلك أنَّ نواسخَ الابتداءِ تدخلُ فتنصبُه وترفعُه(1) ؛ كـقـولـهِم : « نعم الرجـل كنت » ، و « نعم الرجـلُ وجـدت » ، و « نعـمَ الرجلُ ظننتُكَ » ، و « بئسَ الرجلُ علمتُكَ » . قالَ زهيرٌ :

يَـمِينًا لَـنِـعْمَ السَّـيِّدَانِ وُجِدتما ... على كلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ (2)

فأدخلَ « وَجَـدَ » على المبتدأ وهو مؤخـرٌ ، وصيّـرَه مفعـولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُـه ، هو كـما تقـولُ : « نعْـمَ الرجلُ كُـنْـتَ » ، و « نعْم الرجلُ ظَـنَـنْـتُـكَ » . و « نعْم السَّـيِّدَانِ » في موضعِ المفعولِ الثاني ، كما تقولُ : « منطلـقًا كانَ زيدٌ » ، وكانَ قبلَ دخـولِ « وُجدَ » : « نعم السيدانِ أنتـما » ، فلو كانَ خبرَ ابتـداءٍ مضـمرٍ لَـمْ يَدخلْ عليـهِ فعلٌ مِن هذه الأفـعالِ فـيعـمل فيـه ، فوجبَ أنْ يكونَ مـبتدأً لـدخولِ النواسخِ عليهِ .

وتقديمُ هذا المقصودِ بالمدحِ كثيرٌ(3) جدًا ، ومنهُ قولُـه تعالى :

﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ الْعَبْدُ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (4)

= انظر التبصرة 275/1 ، والمقتصد 367/1 ، وشرح المفصل 134/7 ، وشرح الجمل لابن عصفور 605/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك 16/3 ، والارتشاف 24/3 ، 25 .

(1) ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل 339/1) عن ابن خروف هذا الدليل ، وقال : « وقول ابن خروف في ذلك ضعيف ؛ لأنه جاء على أحد الجائزين » .

(2) من معلقته المشهورة ؛ يمدح الحارث بن عوف وهرم بن سنان لسعيهما بالصلح بين عَبْس وذُبيان والسَّحِيل : الذي لم يحكم فتله . والمُبْرَم : الذي أحكم فتله . أي : في السهولة والشدّة ، وهو في ديوانه 79 ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري 260 ، وشرح القصائد التسع للنحاس 318/1 ، وشرح التسهيل 17/3 ، وشرح الكافية 244/4 ، والخزانة 6/3 ، 387/9 .

(3) في الأصل : (كثيرًا) .

(4) ص 44/38 .

و « الهاءُ » في « وجدناهُ » هـو المقصودُ بالمدحِ ، و « نِعم العبدُ » تابعٌ [لـ « صابرٍ »] (١) حُملَ على ما حُمِلَ عليهِ ، وهـو في مـوضعِ المفعـولِ [لـ « صابرٍ »] الثاني لـ « وجدناه » ، وكذلكَ قولُه تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ (٢)

و « سليمان » هو الممدوحُ ، وقدْ تقدمَ منصوبًا ، ولا يحتاجُ إلى / [٨٧] [تكريرٍ . وكذلك] (١) قولُ اللّـهِ تعالى :

﴿ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ (٣)

محمولٌ على ما حُملَ عليهِ ، فهو محمولٌ بعدَ خبرٍ ، والثاني معطوفٌ عليه ، وكذلك :

* انا نعم أخلاس القوافي * (٤)

ولا يجوزُ حذفُ المقصودِ بالمدحِ إلاّ أنْ يتقدمَ له ذكرٌ(٥) فيما لا بدَّ من حذفِه ، وكلُّ ما ذَكَرَ فيهِ المتأخرونَ فاسدٌ (٦) .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) ص ٣٨/٣٠ .

(٣) الحج ٢٢/٧٨ .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) أكثر النحويين لا يشترطون في جواز الحذف أن يتقدم ذكره . انظر الارتشاف ٣/٢٤ ، والهمع ٥/٤٢ .

(٦) ذكر ابن عصفور أنه يجوز حذف المخصوص إذا فهم المعنى . ولا يجوز الحذف إذا كان المخصوص أعم أو مساويًا لفاعل نعم وبئس . انظر شرحه على الجمل ١/٦٠٢ .

ومن قـالَ : « نعم المـرأة هندٌ » فـذكّـرَ ، أرادَ الجنسَ ، ومَـنْ أنَّثَ ، فـعلى اللّـفظِ ، وعلةُ أبي القاسم بعدمِ التصرفِ فاسدَةٌ (١) ، بلْ تُوجبُ ضدَّ ذلكَ .

والضميرُ العائدُ مِن الخبرِ على المبتدأ في قولِهم: « زيدٌ نعم الرجلُ » ، و «نعم الرجلُ زيدٌ» (٢) عـائدٌ على المعنى؛ لأنَّ الـرجلَ جنسٌ دخلَ تحتَـه « زيدٌ » وغيـرُه ، والمعنى : زيدٌ ممدوحٌ جميعُ جنسِـه بسببِـه ، فقدْ دخلَ في الممـدوحينَ مِنْ حيثُ كانَ بالألفِ واللامِ ؛ ولهذا مثّلَـهُ سيبويهِ بـ « ذَهَبَ أخوه » (٣) .

(١) قال في الجمل ١٠٩ : « وتقول في المؤنث : نعْـمَـتِ المرأةُ هند ، ونعـمت الجاريةُ جاريتُـك ، وإن شئت قلت : نعم المرأة هند ، لـمّـا لم يتصرف أجازوا فيه التذكير والتأنيث » .

وكلامه معترض بـ « ليس » فهي فعل جامد وتلزمه علامة التأنيث في نحو مـا ذكر . والصواب والذي عليه أكثر النحـويين أن الفاعل هنا جنس فـمن أنث اعتبر اللفظ ومن ذكر اعتبر المعنى . انظر التعليـقة للفارسي ٣٢٥/١ ، وشرح المفصل ١٣٦/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١ .

(٢) انظر الجمل ١٠٩ .

(٣) انظر الكتاب ١٧٦/٢ .

بَابُ « حَبَّـذَا » (١)

إعرابُ « حبَّـذَا » كإعرابِ « نِعْـم الرَّجـلُ زَيْـدٌ » ، « حَـبَّ » : فعلٌ ماضٍ غيـرُ متصرفٍ أيضًا ، و « ذا » : فاعلُها، و « زيـدٌ » : مبتـدأ، وخبـرُه : « حَبَّـذا » ، [هـذا] (٢) قولُ سيبويهِ (٣)ـ رحمَه اللّـهُ ـ وأخطأَ مَن زعمَ عليهِ غيرَ ذلكَ (٤) .

ولا يتغيَّرُ عنْ هذا اللّفظِ للاثنينِ والجمعِ والمؤنثِ. ولا يُفصلُ بينهما بشيءٍ . وخُصت بـ « حبَّ » لكونِـها مِنْ أفعـالِ القلوبِ . و « ذا » : مشارٌ إليه . وأصلُها « فَعُلَ » ؛ لأنَّـها فعلُ غريزةٍ (٥) . ولها بابٌ آخرَ تتصرفُ فيه .

ولا يتقدَّمُ المبتدأُ عليها . ومَنْ أعـربَ « حَبَّـذا » مبتدأ ، و « زيدٌ » خبرَه (٦) ، أوْ « حَبَّـذَا » فـعـلاً مـاضيًـا ، و « زيدٌ » فـاعـلاً بـهِ (٧) فـلا وجـهَ لـهُ ؛ لأنَّـه ضمَّ

---

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) الكتاب : ١٨٠/٢ .

وفي إعراب (حبذا) مـذاهب . انظر شرح المفصل ١٣٩/٧ ، شرح التسـهيل ٢٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١ - ٦١١ ، والارتشاف ٢٩/٣ .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣ : « وزعم قوم منهـم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده » . وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٥٣٧/٢ ومابعدها .

(٥) في الأصل : « عزيزة » . وذكـر ابن يـعـيش بأنهـا من « حَبَبَ » مـفـتـوح العين . انظر شـرح المفـصل ١٣٨/٧، والهمع ٤٥/٥ .

(٦) وهو المبرد ، وابن السـراج ، وابن عـصـفور . وحكـم الـنحويون بـفسـاده . انظر المقـتـضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ ، وشرح التـسهيل ٢٣/٣ ومابعدها ، والمساعد ١٤١/٢ . واختاره ابن الفخار ورد على ابن مالك . انظر شرحه على الجمل ٥٣٤/٢ ومابعدها .

(٧) وهو الأخفش ، وخطّـاب الماردي ، ونسب إلى ابن درستويه ، ورده عليهم النحويون . انظر الارتشاف ٢٩/٣ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢ .

الكلمتين بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وغلّبَ الاسمَ تارةً ، والفعلَ أخرى لغيرِ ضرورةٍ دعت (١) إلى ذلكَ .

وأنشدَ أبو القاسم :

(يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا) (٢)

البيتُ لجريرٍ ، وبعدَه :

وحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانًا (٣)

و « الريّان » : أرضٌ لبني عامر بن صعصعة ، وحلّتْ محبوبتُهُ محلَّ هذا الجبل ، فلذلكَ أحبَّهُ ومَنْ فيه ويُروى أنَّ الفرزدقَ قالَ لجريرٍ : « وإنْ كانَ ساكنُهُ مرْوَدًا ؟ » قالَ جريرٌ :« إنَّما قلتُ : « مَنْ » يعني إنَّما أردتُ مَنْ يعقلُ ، لوقوعِ « مَن » على مَنْ يعقلُ (٤) .

و « يا » : حرفُ نداءٍ ، والمنادى محذوفٌ تقديرُهُ : « يا قوم » . ويجوزُ أنْ يكونَ حرفَ تنبيهٍ ، و « مِنْ جبلٍ » تبيينٌ لـ « ذا » على جهةِ التأكيدِ ، ودخلتْ

---

(١) في الأصل : « ضمت » .

(٢) الجمل ١١٠، وهو في ديوانه ١٦٥ ، والحلل ١٤٠ ، والفصول والجمل ورقة ١٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ ، والهمع ٤٥/٥ ، والخزانة ١٩٧/١١، ١٩٩.

(٣) ديوانه ١٦٥ ، والهمع ٤٥/٥ .

(٤) انظر القصة في الفصول والجمل ورقة ١٢١ .

عليه « مَنْ » ولا تدخلُ على مميّز « نعم » و « بئس » لكونِ فاعلِها جنسًا ، و « مَنْ كانا » : خبرٌ كان مقدَّمٌ ؛ لأنَّها استفهامٌ ؛ تقديرُه : « أي الناسِ كان » . ويجوزُ أنْ تكونَ « مَنْ » موصولةً ، والعائدُ عليها محذوفٌ ، وهي بدلٌ مِن « ساكن الريّان » ، والأوَّلُ أجودُ .

وإذا كانَ ما بعدَها جنسًا كانَ تمييزًا ، وكانَ الأحسنُ أنْ تتقدمَ على المقصودِ بالمدحِ . وإذا كانَ مشتقًا كانَ حالاً [1] ، واستوى التقديمُ والتأخيرُ ، والعاملُ فيها « حَبَّ » .

---

(١) المنصوب بعد (حبذا) فيه خلاف :

- فذهب الأخفش ، والفارسي ، والربعي ، وخطاب الماردي ، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال سواء كان جامدًا أم مشتقًا .

- وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز سواء كان جامدًا أم مشتقًا . وأجاز ذلك الكوفيون وبعض البصريين .

- وفصل بعضهم فقال : إن كان مشتقًا فهو حال ، وإن كان جامدًا فهو تمييز . وهو اختيار ابن خروف ، وأبي حيان .

انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ ، والارتشاف ٣٠/٣ .

بَابُ الفَاعِلَيْنِ المَفْعُولَيْنِ (١)

الترجمة : هذهِ الترجمةُ لا تعمُّ البابَ، وأحسنُ التراجمِ ما ترجمَ بهِ أبو الحسن ؛ الأستاذ ابن الأخضر(٢) بلديُّنا ـ رحمَهُ اللّهُ ـ وهو : « بابُ العاملَيْن اللذَيْن يسوغُ(٣) لكلٍّ واحدٍ منهما أنْ يعملَ في الاسمِ لتقدُّمهما عليهِ لفظًا ، وتعلّقِهما بهِ / منْ طريقِ المعنى » ، وهيَ حسنةٌ(٤) . [٨٨]

وموضوعُ هذا البابِ أنْ يتقدَّمَ فيهِ [عاملانِ أو أكثر اسمان أوْ فعلان وبعدهما] (٥) معمولٌ واحدٌ يصحُّ لكلٍّ واحدٍ منهما أن يعملَ فيهِ متفقانِ أوْ مختلفان .

فالمتفقانِ : « قام وقعدَ [زيدٌ » ، و « أكرمْت](٥)، ومدحتُ أخاكَ» .

والمختلفانِ : « قَامَ وضَرَبْتُ زَيْدًا » ، و « ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيْدًا » .

---

(١) الجمل ١١١ . وفيه : (باب الفاعلَيْن والمفعولين اللّذَيْن يفعلُ كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل به الآخر) . وهو باب التنازع .

(٢) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي ، أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي ، مقدمًا في العربية واللغة ، أخذ عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم ، وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض . توفي بإشبيليه سنة أربع عشرة وخمسمائة . انظر إنباه الرواة ٢/٢٣٢ ، ٢٨٨، والبغية ٢/١٧٤ .

(٣) في الأصل : « يصوغ » بالصاد .

(٤) ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ١/٣٤٣) اعتراض ابن خروف على ترجمة الزجاجي ، واختياره لترجمة ابن الأخضر ، وقال : « لكنه اختار في الترجمة غير مختار ، ووقع فيما فرّ منه » ، ثم قال : « وزعم أن ترجمة سيبويه عامة » . وترجمة سيبويه هي : « هذا باب الفاعلَيْنِ ،والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك » الكتاب ١/٧٣ .

(٥) مطموسة في الأصل .

والعربُ تُعملُ الثاني وتعملُ الأوّلَ كما ذكرَ(١) ، فاختارَ الكوفيونَ إعمالَ الأوّلِ (٢) ، وأُنشدَ في مراعاة الأوّلِ :

نَقّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شئْتَ منَ الهَوى   مَا الحُبُّ إلاَّ لِلْحَبيبِ الأوَّلِ (٣)
كَمْ مَنْزِلٍ فِي الأرْضِ يَألَفُهُ الفَتَى   وحَنِينُهُ أبَداً لأوَّلِ مَنْزِلِ

واختارَ البصريونَ إعمالَ الآخرِ(٢) ، وأنشدُوا في مراعاةِ الآخرِ :

افخرْ بآخرِ مَنْ كَلِفْتَ بحُبِّهِ   لا خيرَ في حبِّ الحبيبِ الأوّلِ
أتشُكُّ في أنَّ النّبيَّ مُحمَّداً   سَادَ البَريّةَ وهو آخرُ مُرْسَلِ

فإذا أعملت الثاني - وهو الأكثرُ في كلامِهم - حذفتَ منَ الأوّلِ المفعولَ ومايحتاجُ إليهِ من الفَضَلاتِ ممّا عملَ فيهِ الثاني ، وأضمرتَ الفاعلَ على شريطةِ التفسيرِ .

وإذا أعملتَ الأوّلَ أضمرتَ في الثاني ما يحتاجُ إليهِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ ومجرورٍ ؛ لتقدُّمِ ذكرِ ما يعودُ عليه .

تقولُ في إعمالِ الثاني: « قَامَ وقَعدَ زَيْدٌ » ، ترفعُ « زيداً » بـ «قعدَ » ، وتضمرُ في « قامَ » فاعله على شريطةِ التفسير، وتُثَني (٤) فتقولُ:« أقَامَا وقَعَدَ(٥) الزيدانِ ؟ » ، و « قاموا وقعدَ الزيدونَ » .

---

(١) الجمل ١١١ . وفي النسخة ت : « وكلٌّ قد جاء عن العرب » .
(٢) انظر الإنصاف (م ١٣) ٨٣/١ ، وائتلاف النصرة ١١٣ .
(٣) البيتان لأبي تمام ، وهما في ديوانه ٢٥٣/٤ وانظر الخصائص ١٧١/٢ ، ودلائل الإعجاز ٣١١ ، وأسرار البلاغة ١٣٧ .
(٤) في الأصل : « وتثنا » .
(٥) في الأصل : « وقعدا » ، و « أقاما » هكذا بألف في أولها . ولا لزوم للاستفهام هنا .

وتقولُ في إعمـالِ الأوّلِ : « قـامَ وقعـدَ زيـدٌ » ، ترفعُ « زيـدًا » بـ « قـامَ » ، و تضمرُ في «قعدَ» الفاعـلَ تُرجعُ إلى «زيدٍ »؛ لأنَّه في نيَّةِ التقديمِ ، وتثنّي وتجمعُ ؛ فـتـقولُ : « قـامَ وقـعـدا الزيدان »، و « قامَ وقـعـدُوا الزيدونَ » أيْ : « قـامَ الزيدونَ وقعدوا » .

وتقولُ على إعـمالِ الثاني في المسألةِ الثـانية (١) :« أكرمتُ ومـدحتُ زيدًا» بحذفِ مفعول « أكرمت » .

وعلى إعـمالِ الأوَلِ : « أكرمت ومـدحتـه زيدًا » ، تقديرُه : « أكـرمتُ زيدًا ومدحتُه » .

وتقـولُ في عكسِ « ضربـتُ وضربني » على إعـمـالِ الثاني : « ضَـرَبَني (٢) وضَرَبْتُ زَيْدًا » ؛ تضمرُ في « ضربني » الفاعلَ على شريطةِ التفسيرِ . وتثني وتجمع فتقـولُ :« ضرباني وضـربتُ الزيدَيْنِ »، و «ضـربوني وضربتُ الزيدينَ » ، والفـرَّاءُ يجيزُها ولا يقيسُ عليها (٣) ، وقدْ استُـشهِدَ على جوازِها بحكايةِ أبي القاسم (٤) .

---

(١) وهي التي مثل لها بـ « ضربني وضربت زيدًا » . انظر الجمل ١١٢ .

(٢) في الأصل : « وضربني » بزيادة الواو .

(٣) نُقل عن الفراء وجوب إعمال الأول في هذه المسألة . كما نُقل عنه جوازها وقصرها على السماع وعدم القياس عليها . كما نقل عنه أيضًا أن تصحيحهـا بتأخير الضمير منفصلاً ؛ نحو : « ضربني وضربت زيدًا هو » (انظر الهمع ١٤١/٥) . وذكـر ابن بزيزة ما ذكره ابن خروف عن الفـراء وقال : « وهو خطأ لأن النقل عنه بامتناعها ثابت من الثقـات » . غاية الأمل ٣٤٦/١ . وانظر الجمل ١١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، والارتشاف ٩١/٣ ، والهمع ١٤١/٥ .

(٤) انظر الجمل ١١٢ .

وابنُ بابشـاذ منْعُـهُ لهـا فاسدٌ [1]، وكيفَ يمنعُـها وقدْ أنْشـدَ فيهـا أبيـاتًا ؟ والكسائيُّ يحذفُ الفاعلَ ولا يثني ولا يجمعُ [2]، وعليهِ جاءَ قولُ النابغـةِ :

تَعفَّقَ بالأَرْطَى لَـهَـا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَـهُـمْ وَكَـلِـيبُ [3]

ولو كانَ على إعمالِ الأوَّلِ للزِمَ أنْ يَقولَ : « وأرادوها رجال » ، أيْ : «تعفَّقَ وأرادُوها » ؛ لأنَّـه ضميرٌ عائدٌ على جمعٍ ، وهذا لا محيصَ عنه .

ولوْ كانَ على إعـمالِ الثاني رفعتَ « الرجالَ » بـ « أرادَهـا » ، واحتجتَ إلى ضميرِ الجمعِ في « تعفقَ » ، لقـولِهم : « ضربوني وضـربتُ قومَكَ » ، فـأفردَ في موضعِ الجمـعِ ، وهو جائزٌ ، وقدْ أجازَ سيبويهِ - رحمهُ اللّـه - « ضـربني وضربتُ قومَكَ » أرادَ : « ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ وضَرَبْتُ قومَكَ » [4] ، فوحَّدَ على الأوَّلِ .

---

(١) لم أقف على ما يدل على منعه لهذه المسألة ، بل إن كلامه عنهـا يدل على جوازها . انظر شرحه على الجمل ٢٠١/١ .

(٢) وهو المشهور عنه . ونقل عنه أبو حيـان أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، والارتشاف ٩١/٣، والهمع ١٤٠/٥ .

(٣) تبعه ابن عـصفور في نسبـة البيـت إلى النابغة (انظر شرحـه للجـمل ٦١٩/١) . وليس في ديوانه . والصواب أنه لعلقمة بن عبدة الفحلِ ، يمدح الحارث بن جبلة الغسانيّ .
و « تعفّق » استتـر . و « الأرطى » : جمع أَرْطَاة وهو نوع من الشجر يدبغ بـه . و «بذت» : سبقت وفاقـت و « كليب » : جمع كلب كـعبيد . والمعنى : انهم استـتروا بالشجـر ليرمـوها ففاقت نبلهم في السـرعة وأفلتت منهم . والبيـت في ديوان علقـمة ٢٦ ، والمفضّليـات ٣٩٣ ، والنوادر لأبي زيد ٢٨١ ، والمخـصص ٨٢/١٢ ، والمقرب ٢٥١/١ ، وشرح الجـمل لابن عـصفـور ٦١٩/١ ، وشـرح التسـهيل ١٧٤/٢ ، واللسـان « عـفق » ٢٥٤/١٠ ، و «زبي» ٣٥٣/١٤ ، وشرح الألفية للأشـموني ٢٩٠/٢ ، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٤) انظر الكتاب ٧٩/١ ، ٨٠ .

وإنْ أعملتَ الأوَّلَ في المسألةِ الأولى (١) قلتَ : « ضربني وضربتُه زيدٌ ».

فإن أعملتَ الثاني في عكسِ مسألةِ « مررتُ ومرَّ بي » قلتَ : « مرَّ بي ومررتُ بزيدٍ » ، فأضمرتَ في « مرَّ » الفاعلَ على شريطةِ التفسيرِ .

وإنْ أعملتَ الأوَّلَ قلتَ : « مرَّ بي ومررتُ به زيدٌ » ، أيْ : « مرَّ بي [زيد] (٢) / ومررتُ بـه » . [٨٩]

فـإنْ أعـملـتَ الثـاني في عكسِ مسـألةِ الإعطاءِ قلتَ:«أعطاني وأعطيتُ زيدًا درهمًا » ؛ أضمرتَ في الإعطاءِ الفاعلَ ، وحذفتَ مفعولَه الثاني .

فإنْ أعملتَ الأوَّلَ قلتَ : « أعطاني وأعطيتُه إيَّاه زيدٌ درهمًا » ؛ رفعتَ «زيدًا » بـ « أعطاني » ، ونصبتَ به « الدرهمَ » ، واضمرتَ في « أعطيتُ » مفعولَيْـهِ .

وإنْ أعملتَ الثاني في عكسِ مسألَةِ الظنِّ قلتَ : « ظنَّني وظننتُ (٣) زيدًا شاخصًا » أضمرتَ في « ظنَّني » الفاعلَ ، وحذفتَ مفعولَه الثاني للدلالةِ عليهِ ، ونصبتَ المفعولَيْنِ بـ « ظَنَنْتُ » . وإنْ ثنيتَ قلتَ : « ظنّاني وظننتُ الزيدَيْنِ شاخِصَيْنِ » . و « ظَنُّوني وظننتُ الزيدينَ شاخِصِينَ » .

---

(١) .وهي التي مثل لها بقوله : « ضربت وضربني زيد » . انظر الجمل ١١١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « وظننته » والصواب ما أثبت لأنّه أعمل الثاني فنصب المفعولين به . ولاحاجة لإضمار أحد المفعولين .

وإنْ أعملتَ الأوَّلَ قلتَ : « ظنَّني وظننتُه إياهُ زيدٌ [1] شاخصًا » ، تقديرُه : « ظنَّني زيدٌ شاخصًا وظننتُه إياهُ » . وفي التثنية : « ظنَّني وظَنَنْتُهُمَا شَاخِصَيْنِ الزيدان شاخصًا » . وفي الجميع : « ظنَّني وظننتُهم شاخصينَ الزيدونَ شاخصًا » ، تقديرُ الكلامِ : « ظنَّني الزَّيْدُونَ شَاخِصًا ، وظننتُهُمْ شَاخِصِينَ » ؛ وإنَّما أظهرتَ ضميرَ النَّصبِ في التثنيةِ والجمعِ ولَمْ تُضْمِره لأنَّ المفعولَ الذي يعودُ عليهِ مفردٌ ، وهو « شاخصٌ » ، ولا يرجعُ مثنًى ولامجموعٌ على مفردٍ ، ولَوْ ثنيْتَ ضميرَك - وهو « ني » - لثنيتَ مفعولَه الثاني ، فيلزمُ التثنيةَ والجمعَ في الضميرِ الثاني فكنتَ [لا] [2] تقولُ : « ظَنَّنَا وظننْتُهما إيَّاهما الزيدانِ شاخصين » ، ولا « ظَنَّنَا وظننْتُهم إياهم الزيدونَ شاخصينَ » . وهكذا يُفعلُ في التي فعلَ أبو القاسم - رحمه اللّه - .

ويجوزُ الإعمالُ فيما يتعدّى إلى ثلاثةِ مفعولين على هذا الذي ذكرتُ ، وفي الظروفِ والمصادرِ والمجروراتِ . ويكونُ العاملُ بحرفِ العطفِ أسماءً وأفعالاً وأكثر من اثنين ؛ نحو قولِه - صلّى اللّه عليهِ وسلّم - : « كما صليتَ ورحمتَ وباركتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ » [3] ، وهذا على إعمالِ الثالثِ . ولَوْ أعملَ الثاني لقالَ : « كما صليتَ ورحمتَ وباركتَ عليهم آلَ إبراهيمَ » . ولَوْ أعملَ الأوّلَ لقالَ : « كما صلَّيتَ ورحمتَهم وباركتَ عليهم آل [4] إبراهيمَ » .

ولايجوزُ الإعمالُ في بابِ التعجُّبِ لحذفِ المفعولِ والفصلِ [5] ؛ لَوْ قلتَ : « ما أحسنَ وأجملَ زيدًا » على إعمالِ الثاني لحَذَفْتَ المفعولَ . ولو قلتَ :

---

(١) في الأصل : « زيدًا » بالنصب . والصواب الرفع لأنه أعمل الأول فارتفع زيدٌ به .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) الموطأ : كتاب الصلاة / باب ما جاء في الصلاة على النبي ١١٥ وهو بغير هذا اللفظ .

(٤) في الأصل : « على » .

(٤) ذكره ابن مالك (في التسهيل ١٧٧/٢) عن بعض النحويين . وقال : « والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني » . ونقل أبو حيان جوازه عن المبرد . انظر الارتشاف ٩٤/٣ .

« ما أحسنَه وأجملَـه زيدًا » لفصلتَ ، وكلاهما لا يجوزُ في قولِ سيبويهِ (١) - رحمَهُ اللّهُ - وهو الصوابُ .

وأنشدَ :

(ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ) (٢)

البيتُ للفرزدقِ مِنْ قصيدٍ يهجو جريرًا ، وقبلَه :

وليسَ بِعَدْلٍ أنْ أسُبَّ مُقَاعِسًا بِآبَائِيَ الشُّمِّ الكِرَامِ الخَضَارِمِ (٣)

ولكنّ نَصْفًا .... البيت

ويُروى : « عدلاً » (٤) .

أُولئكَ أحْلاَسِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ وأعْبُدُ أنْ أهْجُو عَبِيدًا بِدَارِمِ (٥)

---

(١) ذكر سيبويه في باب التعجب (ما أحسن عبداللّه) وقال : « ولا يجوز أن تقدم عبداللّه وتؤخر « ما » ولا تزيل شيئًا عن موضعه » الكتاب ٧٣/١ .

وأجاز المبرد والرضي الإعمال في باب التعجب . انظر المقتضب ١٨٤/٤ ، وشرح الكافية ٢١٣/١ .

(٢) الجمل ١١٥ . وهو في ديوانه ٣٠٠/٢ ، وفي الكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والإيضاح للفارسي ١١٠/١ ، والحلل ١٤٢ ، والفصول والجمل ل ١٢٢ ، والإنصاف ٨٧/١ ، وشرح المفصل ٧٨/١ .

(٣) ديوانه ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والحلل ١٤٢ ، والفصول والجمل ل ١٢٢، والخزانة ٢٨٥/٩.

(٤) انظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ١٢٢ .

(٥) ديوانه ٨٤٤ ، والحلل ١٤٢ ، والفصول والجمل ل ١٢٢ .

و « النِّصفُ » : الإنصافُ والتسويةُ . يريدُ : أنَّ العدلَ أنْ أسبَّ بني عبدِ شمسٍ ، وبني هاشمٍ الذينَ هُمْ أكفائي ، وآنفُ مِن هجوِ عبيدٍ ، وهو ابنُ مقاعسٍ الذي ذكرَهُ . و « دارمٌ » هو جدُّ الفرزدقِ الأكبرُ الذي تُنْسَبُ القبيلةُ إليه ، وهو كقولِ حسَّانَ :

لا تَسُبَّنَّنِي فَلَسْتَ بِسِبِّي   إنَّ سِبِّي مِنَ الرِّجَالِ الكَرِيمُ (١)

وهذا المعنى في أشعارِهم كثيرٌ .

والشاهدُ فيه : إعمالُ الثاني ، وهو « سبَّني » ، وحذفُ مفعولِ الأوَّلِ ، ولَوْ أعملَ الأوَّلَ لقالَ : « سببت وسبوني بني عبدِ شمسٍ » وأرادَ : من بني عبدِ مَنَاف ، فحَذَفَ للعِلْمِ ، وقالوا في النَّسبِ : مَنَافيٌّ . و « هاشمُ » معطوفٌ على «عبدِشمسٍ » ؛ لأنهما ابنا عبدِ مَنَافٍ ، وقدْ بيَّنَ ذلكَ الفرزدقُ في قولِه / لسليمان(٢) ابنِ عبدِ الملكِ : [٩٠]

وَرِثْتُمْ ثِيَابَ الْمَجْدِ غَيْرَ كَلالَةٍ
عن ابنَيْ مَنَافٍ : عَبْدِ شَمْسٍ وهَاشِمِ (٣)

واسمُ عبدِ منافٍ الـمُغيرةُ ، وهاشمٌ عمروٌ (٤)، وعبدُ شمسٍ صَيفيٌّ ، ولُقِّبَ هاشمًا لتهشيمِه الثريدَ (٥) ، قالَ الشاعرُ :

(١) ينسب إلى حسان وليس في ديوانه ، كما نسب في اللسان « سبب » ٤٥٦/١ إلى ولده عبدالرحمن يهجو مسكينًا الدارمي .
وانظر الفصول والجمل ل ١٢٢ ، والخزانة ٤٧٨/٩ ، ١٥٨/١١ .

(٢) كذا أيضًا في ديوانه ٣٠٧/٢ ، و الفصول والجمل ورقة ١٢٣ . وذكر ابن السيد أنه في مدح هشام ابن عبدالملك . انظر الحلل ١٤٣ .

(٣) ديوانه ٣٠٩/٢.

(٤) ذكر أسماءهم فيما مضى صفحة ٥٥٣ .

(٥) انظر السيرة النبوية ١٤٣/١ .

عَمْرُو الّذِي هَشَـمَ الثَّرِيـدَ لِقَـوْمِـهِ   وَرِجالُ مَكَّـةَ مُسْـنِتُونَ عِجَافُ(١)

وجوابُ « لَوْ » محذوفٌ أغنت عنه « لكنَّ » واسمُها ، و « لَوْ » في موضعِ خبرِ « لكنَّ » فأغنى كلٌّ واحدٍ منهما عَنْ صاحبه : أغنت « لكنَّ » عن جوابِ « لَوْ » ، وأغنت « لو » عَنْ خبرِ « لكنَّ » ، وتمَّ المعنى فيهما (٢) .

وأنشدَ :

(وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَها

جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ) (٣)

البيتُ لطفيلٍ الغَنَوِيّ (٤) ، وكُنْيَتُهُ : أبو قُرَّان ، ويُسمى : مُحَبِّرًا لجودةِ شعرِه ، وهو جاهليٌّ ، أنعتُ الناسِ للخيلِ ، وقبلَه :

---

(١) نسب في اللسان « سنت » ٤٧/٢ لعبدالله بن الزبعريّ . كما نسب في اللسان أيضًا «هشم» ٦١١/١٢ لابنة هاشم بن عبد مناف ، وينسب لمطرود بن كعب الخزاعي .
وهو في ديوان ابن الزبعري ضمن ما نسب إليه ٥٣ ، وفي نوادر أبي زيد ٤٦٤ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، والسيرة النبوية ١٤٤/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ ، والخزانة ٣٧٦/١١ .

(٢) ذكر ابن الفخار (في شرحه للجمل ٥٥٥/٢) هذا الإعراب عن بعض الناس ، وقال : «والأولى أن تكون لو حرفًا مصدريًا هو خبر لكن » ، وقال : « فليست لو هاهنا مما يحتاج إلى جواب فيقال فيها ماقاله ذلك المعرب » . وقال ابن السيد : « لو سبيت وسبني » جملة في موضع خبر لكن محمول على المعنى كأنه قال : ولكن الإنصاف أن أسب بني عبد شمس » الحلل ١٤٣ .

(٣) الجمل ١١٦ ، وهو في الكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإيضاح للفارسي ١٠٩/١ ، والإنصاف ٨٨/١ ، والحلل ١٤٦ ، والفصول والجمل ل ١٢٣ ، وشرح المفصل ٧٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١ .

(٤) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٥٣ ، والأغاني ٨٥/١٤ ، ١٤٦ ، والحلل ١٤٦ ، والفصول والجمل ل ١٢٣ .

حَلَبْنَا مِنَ الأعْرَافِ أعْرَافِ عَمْرَةٍ

وأعْرَافِ محي الخَيْلِ يَا بُعدَ مَحْلَبِ

بَنَاتِ العرَابِ والوَجِيهِ ولاحِقٍ

وأعوجَ يُنمى يُشْبِهُ المُتَنَسِّبِ

وِرَادًا وحُوًّا مشرِفًا حُجُبَاتُهَا

بناتُ حِصَانٍ قَدْ تقدَّمَ مُجْنَبِ (١)

وكمتامدماة .... البيت

عطفَ « كُمْتًا » على « وِرَاد » ، « فالكُمْتُ » : جمعُ « أكمتٍ » على القياسِ وإن لَمْ يُسْتعملْ ، فاستُغنِيَ عنه بمصغرِه ، وهو تصغيرُ الترخيمِ كـ « زُهَيْر » من « أزهرٍ » ، وليسَ « كمتًا » بجمعٍ له ؛ لأنَّ المصغَّرَ لا يُكسَّرُ لذَهَابِ علامةِ التصغيرِ، والكمتةُ :حمرةٌ مُشْبَعةٌ تَضْربُ إلى السوادِ ؛ فالكميتُ أشدُّ حُمْرَةً مِن الوردِ(٢) - لا ما ذكرَ ابنُ قتيبةَ (٣) - وبهذا فسَّرَه

---

(١) الأبيات في الحلل ١٥١ .

(٢) في الأصل : « الور » .

(٣) هو أبو محمد عبداللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي ، عالم باللغة والأخبار والأيام ، صنف في علوم القرآن والحديث ، ومن تصانيفه كتاب الخيل ، والفرس ، وأدب الكاتب وغيرها . توفي سنة ست وسبعين ومائتين . انظر إنباه الرواة ١٤٣/٢ ، والبغية ٦٣/٢ .

وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ، باب ألوان الخيل ١٤٣ : « فَرْقُ ما بين الكُمَيْت والأشقر بالعرف والذنب ؛ فإن كانا أحمرين فهو أشقر ، وإن كانا أسودين فهو كميت » .

سيبويهِ [(١)] - رحمَـهُ اللّـهُ - . و « المدمَّاةُ » : هي الشديدَةُ الحمرَةِ ؛ يُقالُ : « كميتٌ مدمًّى » ، ويُقـالُ : « كميتٌ أحْمَـرُ » ، وهوَ أشدُّ الخيلِ حـافرًا وجلدًا ، وهوَ الذي تَضْرِبُ حمرتُـهُ إلى السَّـوادِ ، و « كميتٌ مُذْهَـبٌ » : وهوَ الـذي تعلُوه صفرةٌ .

و « المتـونُ » : الظهـورُ ، وحقيقةُ الـمَـتْنِ لحمَـةُ الظهـرِ ، وفـيه [متنتـانِ] [(٢)] .

و « استشعرت » : لَـصِـقَ بجلودِها ، ويريدُ : ألوانهـا ؛ لأنَّـها في الجلودِ ؛ يشبهُهَا بالثوبِ الذي يلي الجسدَ . ويُريدُ بـالمذْهَبِ : اسمَ الذَّهبِ ، أوْ يكونُ صفةً لمحذوفٍ بتقديرِ : لونِ شيءٍ مُذْهَبٍ . ويُرْوَى : « واستَشْـرَبَتْ »[(٣)] ، أيْ : أُشرِبَتْ حُمرةً .

وشاهدُه في البيتِ : إعمـالُ الثاني ، وفاعله [(٤)] ، المضمـرُ في « جرى » على شريطةِ التـفسيرِ ، ونَصَبَ « لون مُذْهَب » بـ « استـشعرت » ، وتقـديرُه : «جرى فوقَها لونُ مُذْهب ، واستشعرت لونَ مُذهب » .

ولوْ أعمَـل الأوّلَ لقالَ : « جرى فوقَها واستشعرتْـهُ لونُ مُذْهب » .

ويجـوزُ حـذفُ الهـاءِ مع رفعِ اللونِ على إعمَــالِ الأوَّلِ ، وهوَ ضـعيفٌ . والضميرُ في « استشعرت » يعودُ إلى « المتونِ » ، وكذلكَ الضميرُ الذي أُضيفَ إليهِ « فوق » .

ويجـوزُ نصبُ « لونَ مذهب » مـع الضميرِ المنصـوبِ على إعـمالِ الثـاني ، ويكونُ « اللون » بدلاً منـه ، ويفسـرُه الضـميـرُ مع الفـاعلِ في « جـرى » ، وهذا

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٧٧ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ١٢٤ .

(٤) في الأصل : « وشاهده » .

المنصـــوبُ يجـوزُ أنْ يكونَ في « جـرى » على إعـمـالِ الأوّلِ ، ويـكونُ بدلاً مِن الفاعلِ المضمرِ في « جرى » ، وكلاهما قولُ سيبويهِ [1] ـ رحمَه اللّهُ ـ .

وأنشدَ في البابِ :

(فَـرَدَّ عـلى الـفُـؤادِ هَـوىً عَـمِـيداً
وَسُـوئِـلَ لَـوْ يُـبِـيـنُ لَـنَـا السُّؤَالا
وَقَـدْ نَغْـنَـى بِـهَـا وَنَـرى عُـصُـوراً
بِـهَـا يَـقْـتَـدْنَـنَـا الْخُرُدَ الخِـدالا) [2]

وقعَ هذانِ البيتانِ في الجملِ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ ، ووقعَ في بعضِ نسخِـه[3] : وقالَ عمرُ بنُ أبي ربيعةَ :

إذا [هِيَ][4] لَـمْ تَستَـكْ بِعُودِ أَرَاكـةٍ
تُـنُـخِّلَ فاستَـاكَـتْ بـهِ عُودُ إسْـحِـلِ[5]

---

(١) انظر الكتاب : ١/٧٧ .

(٢) الجمل ١١٦ . والبيتان للمرار بن سعيد الأسديّ ، وهما في ديوانه ضمن مجموع شعراء أمويون ٢/٤٧٦ ، و الكتاب ١/٧٨ ، والمقتضب ٤/٧٦، ٧٧ ، والحلل ١٥٢ ، والفصول والجمل ل ١٢٤ ، والإنصاف ١/٨٥ ، ٨٦ .

(٣) رده عليه أيضًا ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٢١٨ ، وانظر تعليق محقق الجمل على هذا الخطأ في صفحة ١١٦ ، هامش رقم (٢، ٣) . وهو سهو تسبب عن انتقال نظر الناسخ إلى البيت الذي يليه .

(٤) سقطت هذه الكلمة من البيت . والتصويب من شرح ديوانه ٤٩٨ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٤٥ .

وتابعَه ابن بابشاذ(١) على [أنهما](٢) لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ ، وليس بشيءٍ . و تفسير البيت الأوّل : « الأراك » : شجرٌ معلومٌ يُستاكُ به ، وكذلكَ «الإسحِل» ، والبيتُ على إعمالِ الأوّلِ ـ كما ذكرَ ـ و « عود إسحِلٍ » مرفوعٌ بـ « تُنُخِّلَ » ، و « به » معمولٌ لـ « استاكت » / [أيْ : [٩١]
تُنُخِّلَ عودُ إسْحِلٍ فاستاكت به»، ولو](٢) أعملَ الثاني لقالَ :« تنخلَ فاستاكت بعود(٣) إسحِلٍ». و « عود » مُضْمَرٌ في « تُنُخِّلَ » ، مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه على شريطةِ التفسيرِ . ويجوزُ خفضُ « عود إسحِل » مع بقاءِ المجرورِ على حالِه ، ويكونُ على إعمالِ الثاني ، والمفعولُ في « تُنُخلَ » مضمرٌ ، و « العودُ » بدلٌ من الهاء المجرورةِ ، ويكونُ البدلُ هو المفسِّرُ ـ كما مضى في البيتِ الأوَّلِ ـ ، كقولِ سيبويه : «ضَرَبُوني وضَرَبْتُهم قَوْمَكَ » (٤) أبدلَ « القومَ » مِن الضميرِ المنصوبِ ، وفسَّرَ الضميرَيْنِ .

والبيتانِ بعدَه للمَرّارِ بنِ سعيدٍ الأسَديِّ (٥) ، ويُكنى : أبا حسّانَ ، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ ، والمرارونَ مِن الشعراءِ سبعةٌ (٦): هذا ، والعدويُّ ، والعجليُّ ، والطائيّ ، والشيبانيُّ ، والكلبيُّ ، والجَرَشيُّ .

---

(١) انشر شرحه للجمل ٢٠٠/١ .
(٢) غير واضحة في الأصل.
(٣) هذه الكلمة مكررة في الأصل .
(٤) في الأصل : « وضربت » . وانظر الكتاب ٧٩/١ .
(٥) هو المـرّار – بفتح الميم وتشديد الراء – بن سعيد بن حبيب الأسديّ الفقعسيّ ، كان يهاجي المساور بن هند ، وهو من شعراء الدولة الأموية ، انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ ، والأغاني ١٥١/٩ ، ومعجم الشعراء ٣٠٤ ، والخزانة ٢٨٨/٤). وانظر بقية المراجع في الأعلام ٢٠٠/٧ .
(٦) العدوي : هو المـرّار بن منقذ من صُدَيّ بن مالك بن حنظلة العدويّ الحنظليّ ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، كان يهاجي جريرًا . =

يقـولُ : ردَّ الـمنزلُ الخالي على قلبـهِ ما كانَ سلا عنهُ من هوى محبوبتِـه .
« الهوى » الحبُّ مقصورٌ ، و « الهواء » بين السماءِ والأرضِ ، و «العميد»: الشاقّ ، وأصلُـه في « سَـنَـامِ البعيرِ » ، يقـالُ : « هوى عميـدٌ » : أيْ عامـدٌ للقلبِ كما تَعْـمَـدُ الحملُ الثقيلُ بسنامِ البعيـرِ ، أيْ يشدَخُـه ، وقلبٌ عميـدٌ ومعمودٌ كـجريحٍ ومـجروحٍ ، وفعلُــه : « عَـمِـدَ يَعْـمَـدُ » بكسـرِ العينِ في الماضـي وفتحِـها في المستقبلِ . وإذا كـانَ بمعنى القـصـد ؛ قيلَ : « عَـمَـدَ » بفـتحِ العينِ في الماضي ، وكسـرِها في المستـقبلِ . و « غَنَيْتُ بالمكانِ » : أقمتُ بـه و «الْـمَغْنَى» : المنزل ، و«العُصُورِ » : الدُّهُورِ ، وهيَ متعلقـةٌ بمعنى تعلُّقِ الظرفِ . و «يقتدننا» : يُـعَـذِّبْـنَـنَـا ويُـمِـلنَـنَــا إلى الصِّـبَا . و « الخُـرُدُ » : جمعُ خـريدةٍ ؛ والخريدةُ : هي الحَـسَـنَـةُ الحسبِ . و « الخِدَالُ » : جمعُ خَدْلَـةٍ ، وهيَ الممتلئـةُ الساقِ . و « قَـدْ » في البيتِ بمعنى « ربَّـمَـا » ؛ أيْ : أقـمنا بـهِ كثيرًا على مـا يُعجـبُ ، فلـمَّـا رأيناهُ على هذهِ الحالِ مِن التغيير ذكرنا ما كـنَّـا عـهدنا فيه . وردَّ الضميرَ في « بها » على المواضعِ وما يشتملُ عليهِ مِن النواحي والعرَصَــات ، أوْ على الدارِ .

وشاهدُه فيه : إعمـالُ الأوَّلِ وهو « نرى » ، أيْ : نَرى الخُرُدَ الخِـدَالا يقتدننا بها . ولَــوْ أعملَ الثاني(1) لقال : ونرى عصورًا بها تقـتادُنَـا الخُـرُدُ الخِدَالُ ، فيرفعُ

= انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٩٧/٢ ، ومعجم الشعراء ٣٠٤ ، والخزانة ٢٥٣/٥ .
والعجلي : هو المرار بن سلامة العجليّ وهو إسلامي . انظر معجم الشعراء ٣٠٥ ، والخزانة ٢٥٦/٥.
والشيباني : هو المرار بن بشير من بني صخر بن ثعلبة بن سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة .
والجرشي : هو المرار بن معاذ بن بدر بن علي بن هند الجرشي .
ولم أقف على نسب الطائي والكلبي . انظر المؤتلف والمختلف ١٧٦ .

(1) في الأصل : « الأول » .

« الخُرُدَ » بـ « تقتادُ » ، ويحذفُ مفعولَ « نرى ». و «السُّؤالا» منصوبُ « يُبـينُ » على حذفِ الضمير ، ويُريدُ: جوابَ السؤالِ . ونَصْـبُـه على المصدرِ لـ « سُـوئلَ » بعيدٌ لا فائدَةَ فيهِ (٢) . و « بها » متعلقٌ بـ « يقتـدْنَنـا » والجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني لـ « نرى » ، والرؤيـةُ مِن القلبِ.

(١) نصبّه على المصدر لسوئل ابن درستويه ، ومفعول « يُبينُ » محذوف ، كـأنّه قال : وسُوئل السُّؤال لو يُبينُ لنا الجوابُ . وكـان يقول : من نصبّ « السُّؤال » بـ « يُبينُ » فقـد أخطأ ، لأن السُّؤال لا يتبينُه . إنما يتـبينه السائل . انظر الحلل ١٥٤ .

بابُ ما يَجوزُ تَقْديمُهُ مِنَ الْمُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ ومَا لا يَجُوزُ (١)

تقدَّمَ الكلامُ على المضمراتِ في بابِ النعتِ (٢) ، وهيَ اثنانِ وستونَ ، قالَ بعضُ المتأخرين وهو ابنُ الطراوةِ (٣) : « وجميعُ من يقعُ عليهِ معنًى لا لفظًا أحدٌ وتسعونَ » ، قالَ : « منها ضمائرُ رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ ، مذكَّرةٍ ومؤنثةٍ ، فهذهِ ستةٌ ، وتكونُ ضمائرَ [الرفعِ](٤) منفصلةً ، ومتصلةً ، وكذلكَ النَّصبُ ، وضمائرُ الجرِّ متصلةٌ؛ خمسةٌ يجتمعُ مِنْ ضربِ بعضِها في بعضٍ ثلاثونَ، ومثنَّاها بثلاثينَ ، ومجموعِها بثلاثينَ ، فهذهِ تسعونَ ، والياءِ في « تفعلين» (٥) ، أحدَ وتسعونَ ، أكثرها بلفظٍ واحدٍ ، وبعضُها لا لفظَ له » .

قلتُ : وهذهِ قسمةُ سُوءٍ ولا أصلَ إلى ماذكرَ ، وجميعُها اثنانِ وستونَ ، فتدبَّرْها .

---

(١) الجملُ : ١١٧ .

(٢) ص ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٣) هو أبو الحسين ، سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي ، كان مبرّزًا في علوم اللسان نحوًا ولغةً وأدبًا . توفي سنة ٥٢٨ هـ . من تصانيفه : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، والإفصاح ، وغيرها . ولم يصل إلينا منها سوى الإفصاح ، طبع بتحقيق الدكتور عيّاد الثبيتي .
انظر البغية ٦٠٢/١ ، و (ابن الطراوة النحوي ٣٤) ، وانظر مقدمة الإفصاح ٨ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل : « والياء في ثلاثين » تصحيف .

وقولُه : (**اتَّصَلَ باسمٍ مَخْفُوضٍ أوْ مَنْصُوبٍ**) (١) ليسَ على العمومِ ؛ لمنعِهم « أعطيتُ صاحبَها الدارَ » ، و «ضربَ غلامُهُ زيدًا » (٢) ؛ لأنَّ « الصاحبَ » هوَ المفعولُ الأوّلُ ، لا يُنوى به التأخيرُ ، وكذلكَ « الغلامُ »(*) .

[٩٢] وكذلك / قولُه : (**لاتِّصالِ المَكْنيِّ بالمَرْفُوعِ**) (٣) ليسَ على العمومِ أيضًا ؛ لأنكَ تقولُ : [« أبوه منطلقٌ](٤) زيدٌ » . وقدْ تقدَّمَ [مثلُه](٤) في بابِ الابتداءِ(٥) ، وهوَ متصلٌ بمرفوعٍ ، وهو مبتدأٌ وخبرٌ في موْضعِ خبرِ « زيدٍ » ، والنيَّةُ التأخيرُ .

وأنشدَ في البابِ :

---

(١) الجمل ١١٨ . والعبارة فيه بتمامها : (كلُّ مضمرٍ اتصلَ باسمٍ منصوب أو مخفوض ؛ فإنه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر) . مع ملاحظة التقديم والتأخير في (منصوب أو مخفوض) .

(٢) في الأصل : « أعطيته صاحب الدار » ، و « ضرب غلامه زيد » وهذان المثالان على هيئتهما غير محررين في الباب ، ولا يتأتى بهما الاعتراض على الزجاجي ، ولعل ما أثبته يحل التضارب ـ وإن كان المثال الثاني قد اتصل فيه الضمير بمرفوع وكلامه فيما اتصل بمخفوض أو منصوب ـ وجاء في غاية الأمل ١/٣٥٤ ما نصه : « واعترض عليه ابن خروف، لأنك لاتقول : أعطيت صاحبها الدار ، وقد اتصل بمنصوب . وكذلك اعترض الضابط الذي ضبط به في المرفوع ، لأنك تقول : زيدٌ أبوه منطلق ، ومقصد أبي القاسم ليس ماذكره» فكما نرى صواب المثال الأول . أما الثاني فليس له ذكر .

واعترض ابن السيد باعتراض ابن خروف نفسه . (انظر إصلاح الخلل ٢١٩) وكذا ابن الضائع (انظر شرحه للجمل مخطوط ٣٨ أ) .

(*) لعله يريد : لا ينوي به التأخير ، لأن الضمير فيه يعود على متأخر لفظًا ورتبة ، وهو ممنوع .

(٣) الجمل ١١٨ . والعبارة بتمامها : (وكذلك لو قلت : غلامه ضرب زيدًا لم يجز لاتصال المكني باسم مرفوع) .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) انظر ص ٣٨٧ .

(جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِـمٍ

جَزَاءَ الكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ) [١]

البيتُ لعبدِ اللّه بنِ هُمَارِق الغَطَفَانيِّ [٢] ـ فيما زعمَ أبو عبيدةَ [٣] ـ وقالَ الأعلمُ [٤] : هوَ لأبي الأسودَ الدؤليِّ [٥] يهجو عَدِيَّ بنَ حاتمٍ الطَّائي [٦] ، وقيلَ : هوَ للنابغةَ الذُّبيانيِّ .

والجزاءُ يكونُ في الخيرِ والشرِّ ، وحكى ابنُ جنيٍّ عن الزّجاجِ أنّهُ يُقالُ في الخيرِ « جَـزَيْت » ، وفي الشرِّ « جَازَيْتُ » [٧] ، واستدلَّ بقولِ اللّه تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [٨] ، قلتُ : وهـذا فاسدٌ لأنَّ اللّهَ تعالى يقول : ﴿ ... ... ﴾ [٩].

وقيلَ في قولِه : « جزاءَ الكلابِ العاوياتِ » قولانِ ؛ أحدُهما : أنَّ العُواءَ للسباعِ ، والنُّبَاحَ للكلابِ ، ولا يُستعملُ لها العُواءُ إلاّ عندَ تداعيها للسِّفَادِ ؛ فهو

---

(١) الجمل ١١٩ . وقد سبق تخريجه ص ٢٨٦ .

(٢) شاعر من بني عبدالله بن غطفان . انظر الخزانة ٢٨٨/١ .

(٣) انظر الفصول والجمل ل ١٢٦ .

(٤) المرجع السابق . ل ١٢٧ .

(٥) هو ظالم بن عمرو بن سفيان . ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من المشايعين لعلي بن أبي طالب . توفي سنة ٦٩ هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٢١ ، والخزانة ٢٨١/١ .

(٦) هو عدي بن حاتم الطائي ، كان سريًّا شريفًا خطيبًا فاضلاً كريمًا . مات سنة ٦٧ هـ . انظر الخزانة ٢٨٦/١ .

(٧) انظر المحتسب ١٨٨/٢ . وقد رواه عن شيخه أبي علي عن الزجاج . وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٤ .

(٨) سبأ ١٧/٣٤ . والقراءة بالياء ، والبناء للمجهول ، ورفع (الكفور) قراءة أكثر القراء . وبالنون والبناء للمعلوم ، ونصب (الكفور) قراءة حفص وحمزة والكسائي . انظر الكشف ٢٠٦/٢ .

(٩) بياض في الأصل ، ويستقيم الكلام بنحو قوله تعالى : (وكذلك نجزي المجرمين) الأعراف ٤٠/٧ .

يدعو عليه بالفاحشة في نفسه[1]. وقيلَ: يعني بـ « العاويات» : المَسْعُورة [2]، ومنْ شأنِها إذا أُريدَ بَرْؤُهَا[3] أنْ يُدْخَلَ سُفُّودٌ في أدبارِها[1]. ثمَّ قالَ: «وقدْ فعل»، أيْ: « قدْ فعلَ ما دعوتُ بـه عليه » ، وهذا يدلُّ على القـوْلِ الأوّلِ . وشاهدُه : إعادةُ الضميرِ على « عَدِيٍّ » وهو متقدِّمٌ عليه ، وفي موضعِه قالوا : والذي آنَسَ بذلكَ كثرةُ تقدُّمِ المفعولِ على الفاعلِ[4] فكأنَّه نوى به التأخيرَ ، وهي كقولهم :

.... لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَـيْئًا .... [5]

بالعطفِ ؛ لأنَّه عطفَ على تخيلِ دخولِ « الباءِ » في الخبرِ[6]، [وجازَ][7] ذلكَ وإنْ كان فرْعًا. ويجوزُ أنْ يكونَ عائدًا على المصدرِ الدالِّ عليه الفعل[8] ؛ كقوله تعالى :

﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[9]

أيْ : « العدلُ أقربُ للتقوى » . والأوّلُ أجودُ ، والبابُ بيِّنٌ - إنْ شاءَ اللّهُ عزَّ وجلَّ - .

---

(١) انظر الفصول والجمل ل ١٢٧ ، والخزانة ٢٨٠/١ .
(٢) في الأصل : « المسفـودة » وهـو تحريف . والتصويب من الفصل والجمل ل ١٢٧ ، والخزانة ٢٨٠/١ .
(٣) في الأصل : « ليدبرها » وهو تحريف . والتصويب من الفصول والجمل ل ١٢٧ .
(٤) انظر الخصائص ٢٩٥/١ .
(٥) جزء من بيت سبق تخريجه ص ٥٣٥ . وفي الأصل هنا : « سابق شيء » ولا يستقيم البيت وزنًا ولااستشهادًا .
(٦) انظر ما سبق صفحة ٥٣٦ .
(٧) إضافة يستقيم بها الكلام .
(٨) أي : « ربُّ الجزاء » . انظر الحلل ١٥٦ ، والفصول والجمل ل ١٢٧ ، والخزانة ٢٧٩/١ .
(٩) المائدة ٨/٥ .

بَابُ إضافَةِ الْمَصْدَرِ إلى مَا بَعْدَهُ (١)

المصدرُ على أربعةِ أقسامٍ : مصدرٌ مؤكِّدٌ ؛ نحو : « ضربتُ ضربًا » ولا مدخلَ له في باب العملِ .

ومصدرٌ بمنزلةِ الفعلِ في الأمرِ ؛ نحو : « ضربًا زيدًا »(٢) ، فيعملُ عملَ فعلِه الذي يقدَّرُ بهِ ؛ إنْ كانَ غيرَ متعدٍ رفعَ فاعلَه ، وإنْ كانَ متعديًا نصبَ مفعولاً وأكثرَ ؛ نحو : « أعجبَني إعلامُ زيدٍ عمرًا أخاكَ منطلقًا » .

ويجري هذا المَجْرَى المصدرُ المشبَّهُ بهِ ؛ نحو : « ضربتُ زيدًا ضربَ الأميرِ اللصَّ » لأنَّه يقدرُ بـ « أنْ » والفعلِ .

وعَمَلُ المصدرِ بحقِّ الأصلِ؛ لأنَّهُ يطلبُ ما يطلبُه الفعلُ المأخوذُ منهُ. ويفارقُ الصفاتِ كلَّها لأنَّه يُحذفُ فاعلُه ولا يُضْمَرُ(٣) . ويتعرَّفُ بما يُضافُ إليهِ . وليسَ بوصفٍ . ويعملُ تابعًا وغيرَ تابعٍ . ولا يُعتبَرُ في عملِه الزمانُ . ويُضافُ إلى الفاعلِ والمفعولِ . ولا يتقدمُ شيءٌ من معمولاتِه عليه . ويُحمَلُ المخفوضُ على مخفوضِه ؛ مرَّةً على اللَّفظِ ، ومرَّةً على الموْضعِ ، بخلافِ الصفةِ المشبَّهةِ .

وهذا المصدرُ على ثلاثةِ أقسامٍ : يعملُ منونًا . وبالألفِ واللامِ - وهو أضعفُها . وبحذفِ التنوينِ منه .

---

(١) الجمل : ١٢١ .

(٢) يبدو أن بعدها سقطاً تقديره : [ومصدرٌ يقدرُ بـ « أنْ » والفعلِ] حتى يتحقق التقسيم الذي بدأ به .

(٣) مذهب الكوفيين أنه مضمر في المصدر . انظر الارتشاف ١٧٤/٣ .

ويُضافُ تارةً إلى الفاعلِ، وتارةً إلى المفعولِ؛ نحو: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، وضربُ عمرٍو زيدٌ».

ويجوزُ الفصلُ بينَه وبينَ المضافِ إليه بالمفعولِ(1) لكونِه في غيرِ مَحَلِّه، فهو في نيَّةِ التأخيرِ، ولا يجوزُ في الفاعلِ لكونِه في مَحَلِّه، فيثبت الفصلُ بالفصلِ بالمعمولِ؛ / نحو: «أعجبَني ضربُ عمرًا زيدٍ» (2) - [93]
[ولا يجوز(3) «أعجبني ضربُ زيدٌ عمرٍو». وعليه قراءةُ ابنِ عامر (4):

﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (5)

وعليه أنشدوا:

فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه (6)

(1) نسب ابن الأنباري - ومن بعده - هذا الرأي للكوفيين، وهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، ونسب المنع للبصريين. انظر الإنصاف (م 60) 2/427، والهمع 4/294. وقد تتبع الدكتور محمد خير الحلواني هذه المسألة، ونفى نسبة هذا الرأي للكوفيين، وأثبت عنهم المنع أيضًا. انظر الخلاف النحوي 244 - 251، وانظر: دراسة في النحو الكوفي 337 - 341.

(2) في الأصل: «زيد عمرًا».

(3) مطموسة في الأصل.

(4) هو عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبيّ، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة ثمان عشرة ومائة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 1/423.

(5) الأنعام 6/137. وقراءة ابن عامر في السبعة 270، وإعراب القرآن للنحاس 2/98، وإعراب القراءات السبع 1/171، والحجة لابن خالويه 150، والكشف 1/453، والكشاف 2/54، والجامع لأحكام القرآن 7/91، والبحر المحيط4/229، والنشر2/262.

(6) لا يعرف قائله، ونسب لبعض المولدين. والمزجّ: الحديدة التي تركب أسفل الرمح. والقلوص: الناقة الشابة. وأبو مزادة: كنية الرجل. وهو في الخصائص 2/406، والإنصاف2/427، وشرح المفصل 3/19، والخزانة4/415.

وأنشدَ أبو عبيدةَ :

وَحلَقِ المَاذيِّ والقَوانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ (١)

وأنشدَ أيضًا :

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ بِالْقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ (٢)

فصلَ في الأوّلِ بينَ المصدرِ ومُضافِه الفاعلِ ، بالمفعولِ . وفي الثاني بـ « الحصادِ » بينَ المصدرِ وفاعلِه ، بالمخفوضِ بهِ . وفي الثالث بـ « القطنِ » بينَ المصدرِ وفاعلِه المخفوضِ بهِ أيضًا . ولا يكونُ هذا الفصلُ إلاّ في المصادرِ .

وتجوزُ إضافتُها مرَّةً إلى الفاعلِ ، ومرَّةً إلى المفعولِ ويُحذَفُ فاعلُه ، ولا يُضمرُ إذا كانَ دليلٌ عليه (٣) ؛ نحو قوله تعالى :

﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (٤)

تقديرُه ـ واللّه أعلمُ ـ : أوْ إطعامُ الإنسانِ . ومنه قولُه :

---

(١) لعمرو بن كلثوم ، وهما في الأشموني ٢٠٨/٢ ، والعيني ٤٦١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣. الماذي: الخالص ، والمقصود الدروع . والقوانس : أعلى البيضة من الحديد .

(٢) لأبي جندل الطهوي . من قصيدة يصف بها الجراد . وهما في العيني ٤٥٧/٣ ، واللسان «حندج » ، « كنفج » وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ .

والكنافج : الممتلىء . والمحالج : جمع محلج وهو الآلة التي يحلج بها القطن .

(٣) وإليه ذهب ابن عصفور . وذهب السيرافي إلى أنه يجوز ألاّ يقدّر فاعلٌ البتّة ، مع نصب المفعول . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة ، ولم يسمع من العرب . وذهب هشام إلى أن المصدر المنون لا يعمل أصلاً .

انظر شرح المفصّل ٦١/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢ ، والارتشاف ١٧٥/٣ ، ١٧٦ ، والهمع ٧٤/٥ ، ٧٥ .

(٤) البلد : ٩٠/ ١٤ ، ١٥ .

بِضَرْبٍ[1] بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ [2]

أرادَ : « بِضَرْبِ نحن » ، فحذفَ الفاعلَ .

قالوا : و ممَّا جاءَ في القرآنِ منْ إعمالِ المصادرِ بالألفِ واللامِ قولُه تعالى :

﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [3]

تقديرُه ـ واللّهُ أعلمُ ـ « لايحبُّ اللّهُ أنْ يَجهَرَ بالسوءِ منْ القولِ إلاَّ المظلومُ » ، وحمْلُهُ على الاستثناءِ المنقطعِ أولى ؛ لأنَّه لا يدخلُ ، والمعنى : «لايحبُّ اللّهُ أن يُجْهَرَ بالسوءِ من القولِ » ، ثمَّ قالَ : لكن منْ ظُلِمَ فلَه أنْ يَجْهَر » ، وفي القولِ الأوَّلِ هو فاعلُ « الجهرِ »[4] ـ وإنْ كانَ الحُبُّ راجعًا إلى الإرادةِ ـ وليسَ بينَ المعنيين ـ في الآيةِ ـ كبيرُ فرقٍ .

وأنشدَ في البابِ :

(أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ) [5]

---

(١) في الأصل : « اضرب » .

(٢) للمرار بن منقذ التميميّ . وهو في الكتاب ١١٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٣/١ ، وللنحاس ٦٥ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، وشرح المفصل ٦١/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢ .

(٣) النساء ١٤٨/٤ .

(٤) في الأصل : « الحب » .

(٥) الجمل ١٢١ ، وهو في ديوان الأقيشر ٦٠ ، و الحلل ١٥٨ ، والفصول والجمل ل ١٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، والمغني ٥٩١/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٩١/٢ ، والخزانة ٤٩١/٤ .

البيتُ للأُقَيْشِرِ(١) ، واسمُـه المغيرةُ بنُ عـبدِاللّـهِ ، ويكنى أبا مُـعْرِض ، [وأبا مُعَرِّضٍ](٢) ، والأوَّلُ أصحُّ لذكرِه في شعرِه بالتخـفيفِ(٣) . وهوَ شاعـرٌ إسلاميٌّ ، ولُـقِّبَ بالأقيشر ؛ لأنَّـه كانَ أحمرَ أقشرَ (٤) . و « التِّلادُ » : المالُ الـقديمُ مِن تراثٍ وغيرِه ، و « النَـشَـبُ » : المالُ الثابتُ كالعَقارِ . و «القواقيزِ»(٥) : ضربٌ مِن الكؤوسِ الصغارِ ، واحدُها « قَاقُوزة »(٦) ، وقالوا : « قـازوزة وقوازيـز » ، وأجـازَ بعضُهـم « قَاقُزَّة »(٧) ، وأنكرها الأكثرونَ . و« الأباريقُ »: جمعُ إبريقٍ ، وهو كوزٌ له عُروَةٌ ، طويلُ العُنُقِ ، يُشبَّـهُ بطيرِ الماءِ ، والكُـوْبُ : الذي لا عُرْوَةَ لـه .

يقولُ : « أفنى جميعَ مالي شربُ الخمرِ » . وشاهدُهُ : إضـافةُ المصدرِ إلـى «القـواقيزِ » ، وهي فـاعلةٌ ، ونصبَ بها « الأفواهَ » ، ويُروى برفعِ «الأفـواهِ » على أنْ تكونَ « القواقيـزُ » مفعولةً ، و « الأفواهُ » الـفاعلـةَ كـما ذكرَ(٨) . و « تِلادِي »

---

(١) جاء في الأصل مكبراً . والمشهور ما أثبت . وانظر المؤتلف والمختلف ٥٦ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق . وانظر الفصول والجمل ل ١٢٧ .

(٣) وهو قـوله (وإن أبا مُـعْرِضٍ إذ حَسَـا من الراح كـأسـاً على المنبـر) . انـظر الأغـاني ١٠/٨٠ ، والفصل والجمل ل ١٢٧ .

(٤) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٤٦٣ ، والأغـاني ١٠/٨٠ ، ومعجم الشعراء ٢٤٤ ، والخزانة ٤/٤٨٧ .

(٥) جاء في المعرَّب للجواليقي (٣٢١ ، ٣٢٢) : « القـاقُـزَّةُ : إناء من آنيـة الشـراب . وهي القَـاقُـوزَةُ ، والقَازُوزَةُ أيضًا . ويقال أنها معرّبةٌ . وليس في كلام العرب ما يفصلُ ألف بين حرفين مثلين مما يرجع إلى بناء « قفز » ونحوه » .

وانظر إصلاح المنطق ٣٣٨ . واللسان « قزز » ٥/٣٩٥ .

(٦) في الأصل : « قاقزة » تصحيف والتصويب من الحلل ١٦٠ ، والفصول والجمل ل ١٢٨ .

(٧) في الأصل : « قـازة » ولـم أقف عليهـا بهـذا اللفـظ . والتـصـويب مـن الحلـل ١٦٠ ، والفـصـول والجمل ل ١٢٨ .

(٨) انظر الجمل ١٢٢ . وانظر الفصول والجمل ل ١٢٨ .

مفعولٌ لأفنى ، وفاعلُه « قَرعُ » . و« ما » بمعنى « الذي » معطوفةٌ على « التلادِ » ، وما بعدَها صلتُـها .

وأنشدَ أيضًا :

(وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَـاءَهُ
بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِـزُ)[1]

البيتُ للشمَّـاخِ[2] مَـعْـقِـلِ بنِ ضِـرارٍ ، وقيلَ : الهيثم [3] ، والأوَّلُ أشهـرُ. وذكرَ ابنُ دريدٍ [4] أنَّـه يُكنى أبا سعيدٍ [5] . وهوَ « فَعَّـالٌ » مِن « شمخَ بأنفـهِ»: إذا رفـعَـهُ . يصف حِـمَـارًا وأُتُنًا . و « هنَّ » عـائدٌ علـى الأُتُنِ التي ذكـرَها في البيتِ قبلَـه[6] . و « وقوفٌ » يجوزُ أنْ يكونَ مصـدرًا على حذفِ مضافٍ ، أيْ : « ذات

(١) الجمل ١٢٢ ، وهو في ديوان الشماخ ٦٤ ، و الحلل ١٦٣ ، والفصول والجمل ل ١٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥/٢ ، والمغني ٥٩٥/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٩٥/٢ .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٣٢/١ ، والشعر والشعراء ٢٣٢/١ ، والأغاني ٩٧/٨ ، والحلل ١٦٣ ، والإصابة ٣٥٣/٣ ، والخزانة ١٩٦/٣ .

(٣) انظر الأغاني ٩٨/٨ ، والفصول والجمل ل ١٢٩ ، والإصابة ٣٥٤/٣ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، أعلم أهل زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها ، روى عن أبي حاتم السجستاني ، والرياشي ، وروى عنه السيرافي ، وأبو الفرج الأصبهاني. من مؤلفاته: الجمهرة ، والاشتقاق ، وغيرهما . مات سنة إحدى وعشرين وثلثمائة . انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٨٥ ، والبغية ٧٦/١ .

(٥) انظر ما ذكره ابن دريد في الحلل ١٦٣ ، والفصول والجمل ل ١٢٩ .

(٦) وهو قوله : كأن قتودي فوق جأب مطرّد ... مِن الحُقْب لاحته الجِدادُ العَوَارِز
والقتود : أعواد الرحل . والجأب : الحمار الغليظ . والمطرّد الذي طرده القناص عن الماء . والحُقب : جمع أحقب وهو الذي موضع الحقيبة منه بياض . ولاحته : غيرته . والجداد العوارز : الأتن قليلات اللبن .

وقوف » ، ويجوزُ أنْ يكونَ جمعَ « واقفةٍ » على حذفِ « الهاءِ » ، لأنَّ « فاعلاً »[1] يُجْمَعُ على « فُعُولٍ »، كـ « قاعدٍ » و « قعودٍ » / و« جالسٍ » [٩٤] و«جلُوسٍ» . و « الضاحي » : الظاهرُ البارزُ للشمسِ . و « العَذَاةُ » : الأرْضُ [البعيدةُ][2] من [الماءِ][2] ؛ يُقَالُ : أرضٌ عَذَاةٌ لا تشرَبُ إلاَّ مِن السماءِ . و « ضامزٌ » : ساكتٌ لما هو فيه مِن شدَّةِ العطشِ ، وحذرِه [3]من الصائد . شبَّهَ ناقتَهُ بهذا الحِمَارِ لشدَّةِ نشاطِه . وشاهدُه : إضافةُ « القضاءِ » إلى الفاعلِ ، وردُّه ضميرَ جرٍّ ، ونصبُ « الأمرِ » بـ « القضاءِ » ؛ والتقديرُ : « ينتظرنَ أنْ يَقْضيَ أمرَه » ، يعني : الحمارَ . و « بضاحي عَذَاةٍ » متعلقٌ بـ « القضاءِ » ؛ لأنَّه الموضعَ الذي يرقبُ فيه الحمارُ ، وينظرُ إليه الأتنُ . « وهوَ ضامزٌ » [4] : جملةٌ في موضعِ الحالِ من ضميرِ الحمارِ. و« ينتظرنَ» في موضعِ الحالِ مِن الضميرِ في «وقوفٍ » ، أوْ خبرٌ بعدَ خبرٍ .

وأنشدَ أيضًا :

(**لَقَدْ علِمَتْ أولى الْمُغيرةِ أنَّني**

لَحِقْتُ فلَمْ أنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا) [5]

---

(١) في الأصل : « فاعل » .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « وعدره » .

(٤) في الأصل : « طامر » .

(٥) الجمل ١٢٤ ، وهو في ديوانه ضمن شعراء أمويون ٤٦٤/٢ ، و الكتاب ١٩٣/١ ، وشرح شواهده لابن السيرافي ٦٠/١ ، والإيضاح للفارسي ١٨٧/١ ، والحلل ١٦٨ ، والفصول والجمل ل ١٣٠ ، وشرح المفصل ٦٤/٦ ، والخزانة ١٢٩/٨ .

البيتُ للمَرَّار الأسديّ ، وعَزَاهُ أبو عمر الجَرْميّ إلى مالكِ بنِ زُغْبَةَ الباهليّ[1] .

و « أولَى المغيرة » : الخيلُ المتفرقةُ للانتهابِ . و «لَمْ أنكُلْ» : أجْبُنَ ، يقالُ في ماضيه « نَكَلَ » ـ بالفتحِ والكسرِ ـ و « مِسْمَعٌ » : اسمُ رجلٍ .

ويُروى : « لَحِقْتُ »[2] . وشاهدُه : نصبُ « مِسْمَعٍ » بـ « الضربِ »، وهو على إعمالِ الثاني ، وحذفِ مفعولِ « لحقتُ » . ولَوْ أعملَ الأوَّلَ لقالَ : «عن الضرب إياه مِسْمَعًا » ، بتقديرِ : « لحقتُ مِسْمَعًا فلمْ أنكُلْ عن الضَّربِ إياه » .

ويروى : « كررتُ » فينتصبُ « مِسْمَعًا » بـ « الضربِ » ، ولا سبيلَ إلى « كررتُ عليه » لتعديه بحرفِ جرٍّ . ولَوْ كانَ على إعمالِ الأوَّلِ بروايةِ «كررتُ» لقالَ في الكلامِ :« كررتُ فلمْ أنكلْ عن الضربِ إيّاه على مِسْمَعٍ » ، أيْ : « كررتُ على مسمعٍ » .

ويقبحُ عملُ المصدرِ غيرِ الجاري[3] ، نحو « الكلامِ » ، و « العطاءِ » ، فلا يُقالُ : « أعجبني عطاؤك زيدًا درهمًا ، وكلامُك عمرًا » إلاَّ في الشعرِ .

---

(١) شاعر جاهليّ . انظر الخزانة ١٣٤/٨ .

(٢) وهي رواية الجمل ١٢٤ ، والحلل ١٦٨ ، والفصول والجمل ل ١٣٠ . والرواية الثانية : «كررت» وهي رواية بعض نسخ الكتاب ١٩٣/١، والخزانة ١٢٩/٨ . وانظر الحلل ١٦٨، والفصول والجمل ل ١٣١ .

(٣) وهو مذهب البصريين . وأجازه الكوفيون والبغداديون قياسًا . انظر الهمع ٧٧/٥ .

بَابُ الْعَدَدِ (١)

العددُ المصدرُ ، والعددُ اسمُ الألفاظِ التي يُعَدُّ بها ؛ وهيَ اثنا عشرَ اسمًا : مِن واحدٍ إلى عشرةٍ ، والمائةُ . والألفُ .

فـ « الواحدُ » و « الأحدُ » للمذكرِ ، وتدخلُهما علامةُ التأنيثِ ؛ فيقالُ للمؤنَّثِ : « واحدةٌ » و « إحدى » .

ولا يُثنَّى الواحدُ بلفظِه(٢) ؛ لأنَّه لا ثانيَ لَه (٣) ، ولَوْ كانَ له ثانٍ لَمْ يُقَلْ لأحدِهما : « واحدٌ » ولَمْ يستحق هذا الاسمَ ، فإذا طرأ عليه ثانٍ قيلَ فيهما : « اثنانِ » ولَمْ يُقَلْ : « واحدانِ » ، وإنْ وقعَ « واحدٌ » على كلٍّ واحدٍ منهما فمجازيٌّ .

وأمّا (٤) « أحدٌ » المستعملُ في النَّفي ، فلا يثنَّى ولا يُجمعُ ولا يؤنث ، وهو مع الواو كالذي تقدَّمَ ، وزعمَ ابن بابشاذ أنَّ أصلَه الهمزةُ (٥) ـ وهو دعوى ـ.

---

(١) الجمل : ١٢٥ .

(٢) سمعت تثنيته وجمعه بالواو والنون . انظر اللسان « وحد » ٤٤٦/٣ . وانظر التكملة ٦٧ ، وشرح الكافية ٢٨٤/٣ .

(٣) علل ابن بزيزة امتناع تثنيته باستغنائهم بقولهم : اثنان عن أن يقولوا : واحدان . وخطأ ابن خروف في اعتلاله المذكور . انظر غاية الأمل ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ .

(٤) في الأصل : « وإنما » .

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٢٤/١ .

وانظر شرح المفصل ١٧/٦ ، وشرح الكافية ٢٨٤/٣ .

وفي الحديثِ : « اثنتان » ، و « ثنتان » [1] ، فإذا أردتَ ثالثًا قلتَ : «ثلاثةٌ » في المذكرِ ، و «ثلاثٌ » في المؤنثِ كذلكَ إلى العشْرَةِ . وتضيفُها إلى الجمعِ القليلِ ، وإلى الكثيرِ - إنْ لَمْ يكنْ للمعدودِ جمعُ قليلٍ - وأثبتَّ «التَّاءَ» في العددِ مع الأصلِ ، وإنْ شئتَ مع [الأخفِّ][2] ، وحذفتَها مِن الأثقلِ الذي هو المؤنثُ ، وإنْ شئتَ مِن الفرعِ ؛ لأنَّ التأنيثَ فرعٌ عَنِ التذكيرِ[3] .

والعقودُ مِن « عشرينَ » إلى « تسعينَ » مذكرةٌ كلُّها ، و « المائةُ » مؤنثةٌ و « الألفُ » مذكرٌ تقعُ كلُّها للمذكّرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ .

وقولُه :(**والعدد من« أحدَ عشرَ» إلى«تسْعَةَ عشرَ**)[4] جعلَ الاسمَيْنِ فيهما كاسمٍ واحدٍ ، وبنى الأوّلَ على الفتحِ لأنَّه صارَ وسَطَ الكلمةِ وبنى الثاني على الفتحِ أيضًا لتضمُّنِه حرفَ عطفٍ ، إذ أصلُه أنْ يكونَ / معطوفًا ، واختصاصُ الفتحِ للتخفيفِ . [٩٥]

(١) الحديث عن شداد بن أوس قال : « اثنتان حفظتهما عن رسول اللّه ﷺ ...» وفي رواية : « ثنتان » . انظر سنن النسائي ، كتاب الضحايا ، باب الأمر بإحداد الشفرة ، وباب حسن الذبح ٢٢٧/٧ ، ٢٣٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر تعليل ابن الأنباري لزيادة التاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة مع المذكر في أسرار العربية ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٤) الجمل ١٢٦ . وفيه : (واعلم أن العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر مبنيٌّ على الفتح غير معرب) . مع ملاحظة أن « من » في بعض النسخ وكما أثبتها ابن خروف أصح من «مابين » في النسخ الأخرى ؛ لأنّها تدخل « أحد عشر » ، و « تسعة عشر » في الحكم ، أما « بين » فتحصر الحكم فيما بينهما .

فأمَّا « اثنا عشرَ » ومؤنَّثُه فالأولُ فيهما معربٌ لمكانِ التثنية (١)، والثاني بُنِيَ لتضمنه أيضًا معنى(٢) حرفِ العطفِ ، وحُذِفَتِ « النونُ » لأنَّ « عَشَرَ » ، و «عَشْرَةَ » قامَتا (٣) مَقَامَ المضافِ إليه ، ونابَتا عنه ، وليسَ واحدٌ منهما يضافُ فصارَ كالعوضِ منه ، ولَوْ كانَ مضافًا إليه لأُعْرِبَ ، ودخلَه التنوين ، وفيه شَبَهٌ مِن قولِهم : « لا أبا(٤) لكَ »؛ لأنَّ « الألفَ » دلتْ على الإضافة ، و« اللامَ » على الانفصالِ ، كما دلَّ حذفُ النونِ هنا على الإضافةِ دلَّ بناءُ « عَشَرَ » و «عشْرةَ » على الانفصالِ ؛ ولهذا لَمْ يُضَفْ « اثنا عَشَرَ» إلى شيءٍ وهو عددٌ ؛ لأنَّكَ لَوْ أضفتَهُ للَزِمَ حذفُ [« عَشَرَ »] (٥) إذْ نابَ مَنابَ النونِ ، ولا يُضافُ ما فيهِ « النونُ » أو ما ينوبُ منابَها ، فإنْ حذفتَ التبسَ بغيرِ المركبِ .

وكذلكَ لا تَنْسبُ إليه لأنَّه لا بُدَّ من حذف « عَشَرَ » كما تقولُ : «بلاليٌّ » ، و « راميٌّ » في « بلال أباك » (٦)، و «رامَ هُرمز» (٧) . فيلتبسُ بالمفردِ .

---

(١) وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أنه مبنيٌّ - على الألف والياء - كأخواته المركبات . انظر الهمع ٣١١/٥ ، و (ابن كيسان النحوي ١٥٠) .

وانظر توضيح ابن الأنباري لعدم بنائه في أسرار العربية ٢٢٠ .

(٢) في الأصل : « معها » .

(٣) في الأصل : « قامت » .

(٤) في الأصل : « امل » . وسيأتي ص ٧١٤، ٧٦٦، ٨٦٠ .

وهو في الكتاب ٢٧٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٣/٤ ، والكامل ٢١٦/٣ ، والمسائل البصريات ٥٣٤/١ - ٥٣٦ ، والخصائص ٣٤٢/١ - ٣٤٥ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) كذا في الأصل ولعل صحته جلال أباذ . انظر معجم البلدان ١٤٩/٢ .

(٧) مدينة بنواحي خوزستان . وهي فارسية مركبة من « رام » أي : المراد والمقصود . و «هرمز» : أحد الأكاسرة والمعنى : مقصود هرمز ، ومراد هرمز . انظر معجم البلدان ١٧/٣ .

فإنْ أضفتَـهُ أوْ نَسَـبتَ إليـه بعدَ التسميةِ جازَ ، وتحذفُ فيهمـا الثاني كما فعلتَ في المركباتِ والمضافاتِ ، ولا تبالي اللَّبسَ .

ويُقالُ: « أَحَدَ عَـشَرَ »، و « إحدى عَـشْرَةَ » ، وبنو تميمٍ يكسِـرونَ «الشينَ» في المؤنَّث [1]، وكـذلكَ تقـولُ :« اثْنَـا عَـشَـرَ » ، و « اثنـتَـا عَـشْـرَةَ » ، وإنْ شئتَ « عَـشِـرَةَ » ، وفي النَّصبِ والخفضِ بالياءِ . و «ثَـلاثَةَ عَـشَـرَ » ، و «ثَلاثَ عَـشْـرَةَ » كذلك يصلُحُ إلى « تِـسْـعَـةَ عَـشَـرَ » ، و « تِـسْـعَ عَـشْـرَةَ ».

ومابعدَ العشرينَ من الآحادِ على حكمِ العطفِ، وإثباتِ « التاء » في المذكرِ ، وحذفِها مِن المؤنّـثِ ؛ تقولُ : « أحدٌ وعشرونَ » ، و « إحدى وعشرونَ»، و « اثنانِ واثنتانِ وعشرونَ » ، و « ثلاثةٌ وعشرونَ » ، وفي المؤنثِ : « ثلاثٌ وعشرونَ » إلى « تسعةٍ وتسعينَ » و « تسعٍ وتسعينَ » .

وتفسيرُ المركبِ والمعطوفِ ، بواحدٍ منصوبٍ .

وفي « ثمان[2] عَـشَـرَ» ثلاثُ لغاتٍ [3] : تفتحُ « النون » مِن غيرِ« ياءٍ » ، وتُـكسَـرُ من غيرِ « ياءٍ » [4] ، وبالياءِ الساكنةِ مع كسرِ النون . وبفتحِ الياءِ .

---

(١) انظر الكتاب ٥٥٧/٣ ، و اللسان « عشر » ٥٦٨/٤ . والمشهور عن تميم الميل إلى التسكين والحجازيين الميل إلى التحريك إلا أنهما في العدد خالفا لهجتيهما . انظر توجيه ذلك في المحتسب ٨٥/١ ، وشرح المفصّل ٢٧/٦ ، واللهجات العربية في التراث ٢٤٧/١ ومابعدها .

(٢) في الأصل : « ثمانية » .

(٣) « ثمانيَ » بفتح الياء . و « ثمانِيْ » بإسكانها . و « ثمانَ » ، بحذفها . وفتح النون وكسرها . انظر الهمع ٣١١/٥ ، ٣١٢ .

(٤) في الأصل : « وتأتي الساكنتين غير ياء » .

وتفسيرُ « المائـة » ، و « الألفِ » بواحدٍ مخفـوضٍ ؛ لأنَّـه اجتمع فيه ما فُسِّرَ بالجمعِ المخفوضِ ، والمفردِ المنصوبِ . فإنْ عددتَ « المـئينَ » فالأصلُ أنْ تقولَ : « ثلاثَ مئاتٍ » ، و « ثلاثَ مئينَ » إلى « تسعِ مـائـةٍ » ، لأنَّ المُفسَّرَ هنا الآحادُ ، فاستغنتِ العربُ عن الجمعِ بالإفرادِ ، فقالتْ : « ثلاثَ مائـةٍ » إلى « تسعِ مائـةٍ » ، وبقيت « الألـفُ » على أصلِها .

وقولُـه تعالى حكايةً عن المَلَكَيْـنِ :

﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً ﴾ (١)

« الأخ » فيهِ بدلٌ مِن « هذا » ، أوْ عطفُ بيـانٍ عليه ، أو خبـرٌ بعـدَ خبـرٍ ، كقولِـه :

مَن يكُ ذا بَتٌّ فهذا بَتّي　　　مقَـيِّظٌ مصيِّفٌ مشتّي (٢)

« فهذا » مبتدأٌ ، وما بعدَه أخبارٌ لَـهُ كلُّـها ، و « البتُّ » : الكساءُ .

---

(١) ص ٣٨/٢٣ .

(٢) البيتـان لرؤبة في ملحق ديوانـه ١٨٩ ، والعينيّ ١/٥٦١ ، والدرر ١/٧٨ ، ٢/٨٤ . وبلا نسبـة في الكتاب ٢/٨٤ ، ومجاز القرآن ٢/٢٤٧ ، والأصول ١/١٥٤ ، والنكت ١/٤٨٣ وأمالي ابن الشجري ٢/٥٨٦ ، والإنصاف ٢/٧٢٥ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، واللسان «بتت» ٢/٨ ، و « قيظ » ٧/٤٥٦ ، و « صيف » ٩/٢٠١ ، و « شتا » ١٤/٤٢١ . وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٢٧ ، والهمع ٢/٥٣ ، ٤/٣٥٥ .

بَابُ تَعْرِيفِ الْعَدَدِ (١)

الذي ذكرَ أبو القاسمِ من تعريفِ الأوَّلِ والثاني في الآحادِ، وتعريفِ الثلاثةِ في المركباتِ، والمعطوفاتِ، والمئينَ، والألفِ (٢)؛ نحو: « الثلاثِ المائةِ الدِّرْهمِ »، و« الثلاثةِ الألْفِ الدينارِ »، و« الخمسةَ عشرَ الدِّرْهمِ » كلُّه مِن كلامِ العربِ، حكاهُ أئمةُ اللغويينَ (٣)، وهو ضعيفٌ. والأشهرُ ما بدأ به، وهو القياسُ؛ وهوَ تعريفُ الآخرِ من المضافاتِ، والأوَّلِ من المركَّباتِ، والمعطوفِ والمعطوفِ عليه. وجعلَها ابنُ بابشاذ مسألةَ خلافٍ بينَ الكوفيينَ والبصريينَ (٤)، ولَمْ يعرفْ أنَّ العربَ هيَ التي اختلفتْ في ذلكَ. وأجازَ بعضٌ (٥) تعريفَ الكُلِّ حتَّى التمييزِ، ومنعَ بعضٌ (٦) ما لا قياسَ فيهِ، وهم الأفصحُ الأكثرُ.

وأنشدَ في البابِ: / [٩٦]

---

(١) الجمل: ١٢٩.

(٢) انظر الجمل ١٣٠.

(٣) حكى الكسائي: « الأحد العشر الألف الدرهم »، و« الخمسة الأثواب ».
وخطأ ذلك المبرد. انظر إصلاح المنطق ٣٠٢، والمقتضب ١٧٣/٢، وشرح المفصل ٣٣/٦.

(٤) انظر شرحه للجمل ٢٣٠/١. وبنحو منه اعترض عليه ابن بزيزة (انظر غاية الأمل ٣٧٦/٢) وقد ذكر اللغويون الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده. (انظر إصلاح المنطق ٣٠٢، والإنصاف (م ٤٣) ٣١٢/١، وشرح المفصل ٣٣/٦).

(٥) وهو الكسائي - كما ذكر ابن السكيت - وجماعة من الكتاب. انظر إصلاح المنطق ٣٠٢، وشرح المفصل ٣٣/٦.

(٦) وهم البصريون. انظر المقتضب ١٧٥/٢، والإنصاف ٣١٢/١.

(وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ الْبَلاقِعُ) [١]

البيتُ لذي الرُّمَّةِ ، واسمُه : غَيْلان، وكنيتُهُ: أبو الحارثِ؛ شاعرٌ إسلاميٌّ ، و « ذو الرُّمَّةِ » لقبٌ دعتْهُ به امرأةٌ فجرى عليه ، وخبرُه مشهورٌ[٢]، وقبلَه :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ [٣]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ .... البيت

« التسليمُ » : مصدرُ سلَّم[٤]، و « السلامُ » الاسمُ، كالتكليمِ[٥] والكلامِ . و « يكشفُ » : يُزيلُ . و « العمى » : الحيْرَةُ مِن الحبِّ - هنا - ، وحذفَ إحدى

---

(١) الجمل ١٢٩ . وهو في ديوانه ٣٣٢، والمقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، والحلل ١٧٠ ، والفصول والجمل ١٣١ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢ ، ١٧/٥ ، ٣٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ ، والهمع ٣١٤/٥ ، والخزانة ٢١٣/١ .

(٢) انظر ترجمته وخبره في طبقات فحول الشعراء ٥٤٩/٢ ومابعدها ، والشعر والشعراء ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٠٦/١ .

وانظر آراء أخرى في تلقيبه في الحلل ١٧٠ ، والخزانة ١٠٦/١ .

(٣) ديوانه ٣٣٢ ، والكتاب ١٧٨/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٥٥٢/٢ ، وشرح كتاب سيبويه لابن السيرافي ٣٦٣/٢ ، والحلل ١٧٣، والفصول والجمل ل ١٣١. وفي الأصل : « أمنزلتي مني » - بالنون - و« هل الأزمان » - بالمد .

(٤) في الأصل : « سلام » .

(٥) في الأصل : « والتكليم » .

الياءين مِن « الأثافيّ » - [« كالأواقيّ »][1] ، و « الأمانيّ » جمعُ : « أُثفيَّة » ، و « أُوقيّة » ، و « أمنيّة » . وهيَ أحجارُ القدرِ ، وقدْ تكونُ اثنتينِ والجبلُ ثالثُهما ؛ ولذلكَ قالوا : « رماهُ اللّه بثالثة الأثافيّ »[2] . و «البلاقعُ» الخاليةُ ، [الواحدُ][3] بلقعٌ . والشاهدُ فيه : دخولُ الألفِ واللامِ على المضاف إليهِ الآخَرِ ، وهي إضافةُ تخصيصٍ ؛ لأنَّ الأوَّ[هو الثاني][4] ؛ ولذلكَ أضيفَ إلى الجمعِ القليلِ ، فإنْ أضفتَ إلى الكثيرِ ، وله جمعٌ قليلٌ كانت الإضافةُ أحسنَ ؛ كقولهم : « ثلاثةُ [5] كلابٍ » ، قالَ سيبويهِ : « أرادوا : ثلاثةً مِن كلابٍ »[6] . و « التسليمُ » : مفعولٌ بهِ لـ « يَرْجِعُ » ، و « ثلاثُ الأثافيِّ » فاعلٌ بـ « يكشفُ » . وفاعلُ « يَرْجِعُ » مضمرٌ فيهِ على شريطةِ التفسيرِ ، ولوْ كانَ على إعمالِ الأوّلِ لقالَ : « وهلْ يرجعُ التسليم أو تكشف العمى » بالتاءِ في « تكشفُ » ؛ لأنَّ الضميرَ عائدٌ إلى « ثلاث الأثافي » ، فيجبُ التأنيثُ مع تأخيرِ الفعلِ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) مثل يُضرب لمن رُمي بداهية عظيمة ، ويُضرب لمن لا يبقى من الشر شيئًا . انظر مجمع الأمثال ٢٨٧/١ .

(٣) غير واضحة في الأصل . والتصويب من الفصوب والجمل ١٣١ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) في الأصل : « ثلاث » .

(٦) الكتاب ٥٦٩/٣ . وفيه : « وقد يجيء خمسةُ كلابٍ ، يراد به خمسةٌ من الكلاب » وفي حاشيته : « يراد به خمسة من كلاب » . يعني أن جمع الكثرة وهو « كلاب » قد يستعمل في معنى القلة على إرادة عدد من الجنس .

وأنشدَ :

(مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ)[1]

البيتُ للفرزدقِ يمدحُ يزيدَ بنَ المهلَّبِ بنِ أبي صفرة[2] وإخوتَه ، وأوَّلُ القصيد :

فلأَمْدَحَنَّ بني المُهَلَّبِ مِدْحَةً ... غَرَّاءَ ظَاهِرَةً على الأَشْعَارِ[3]

وقبلَه :

وإذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[4]

وبعدَ البيتِ المستشهدِ به :

يُدنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي ... فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْعَجَاجِ مُثَارِ[4]

ومعنى « سَمَا » : زادَ ونما . و « أدركَ خمسةَ الأشبار » : يريدُ السيفَ ، وهو أطولُه ، وهي عصا الخطابةِ ، وكانت للملوكِ ، والمعنى : « ما زالَ مِن صغرِه

---

(١) الجمل ١٢٩ . وهو في ديوانه ٣٠٥/١ ، والمقتضب ١٧٦/٢ ، والحلل ١٧٥ ، والفصول والجمل ورقة ١٣٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، والمغني ٣٧٣/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٧٥٥/٢ ، والهمع ٣١٤/٥ ، والخزانة ٢١٢/١ .

(٢) أمير من القادة الشجعان ، ولي خراسان بعد وفاة أبيه (سنة ٨٣ هـ) ، وقتل بعد حروب كثيرة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٧٨/٦ . والخزانة ٢١٧/١ .

(٣) البيت في ديوانه ٣٠٣/١ ، والخزانة ٢١١/١ .

(٤) البيتان في ديوانه ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ ، والحلل ١٧٥ ، ١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢ .

إلى كبرِه سيدًا كريمًا شجاعًا . و « مُذْ » مضافةٌ إلى الفعلِ كسائرِ ظروفِ الزمانِ ، وهيَ حرفُ خفضٍ بتقديرِ : « مُذْ زمان عقدَتْ » وعلى حكمِ إضافةِ ظروفِ الزمانِ إلى الفعلِ ، وسيأتي بيانُ « مُذْ » و « منذُ » في بابهما - إن شاءَ اللّهُ تعالى - وخبرُ « ما زالَ » ، في قولِه : « يدني .... البيت » . والاسمُ (١) مضمرٌ . وشاهدُه : دخولُ الألفِ واللامِ في المعدودِ على القياسِ .

وزعمَ ابنُ بابشاذ أن منتهى العددِ هو عشرة الآلافِ (٢) كما فعلَ ابنُ قتيبةَ ، ووجَّه قولَه على أنّه أرادَ في حسابِ الكفِّ ، وذلكَ بعيدٌ .

---

(١) في الأصل : « والسببُ » .

(٢) انظر شرحه للجمل ٢٢٩/١ .

بابُ ثانِي اثْنَيْنِ وَ ثَالِثِ ثَلاثَةٍ (١)

اسمُ الفاعلِ في هذا البابِ على وجهينِ : اسمٌ يضافُ إلى ما بعدَه مِن جنسِه ؛ نحو : « ثالثُ ثلاثةٍ » ، و « عاشرُ عَشَرَةٍ » وما بينهما - ولايكونُ فيهِ غيرُ الإضافة(٢) ؛ كاسمِ الفاعلِ بمعنى المضيِّ ، ولا يُستعملُ منه : فَعَلَ ذلكَ ؛ لا يقالُ : « ثَلَثْتُ الثلاثةَ »(٣) ، ولا « سَدَسْتُ السِّتَّةَ» ، ولا « عشَرْتُ العشرةَ » . والمعنى : « واحدٌ مِن [ثلاثةٍ »](٤) ، و« واحدٌ مِن عشرةٍ » ، وكلٌّ مَن [أضفتَ](٤) إليهِ فهو ذلكَ ، فلا وجهَ لهذا في العملِ .

[٩٧] والثاني : اسمٌ مشتقٌ مِن فعلِه / ولا يكونُ العددُ الذي يضافُ إلاَّ مِن غيرِ فعلِه ؛ نحو : « ثالثُ اثنينِ » ، و « عاشرُ تسعةٍ » ، وما بينهما . والمؤنّثُ : « ثالثةُ اثنتينِ » ، و [عاشرةُ](٥) تسعٍ » .

---

(١) الجمل : ١٣١ .

(٢) أجاز فيه التنوين والنصب به الأخفش - في أحد قوليه - والكسائي وثعلب وقطرب . انظر الارتشاف ٣٦٧/١ ، والهمع ٣١٥/٥ .

(٣) أجازه ثعلب ؛ فقد حكى ابن سيده عن ابن كيْسان أنه قال لثعلب : « إذا أجزت ذلك [أي ثالثٌ ثلاثةً بالنصب] فقد أجريته مُجرى الفعل ، فهل يجوزُ أن تقول : ثلثتُ ثلاثةً ؟ قال : نعم على معنى أتممتُ ثلاثةً » . المخصص ١٠٩/١٧ . قال ابن السيد : « وهذا شاذ عما عليه الجمهور » ، إصلاح الخلل ٢٢٤ . وحكم ابن عصفور بخطئه وفساده . انظر شرحه للجمل ٤٠/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) مطموسة في الأصل .

ويجوزُ إثبـاتُ التنوينِ والنَّـصبُ ـ عندَ بعضِ النحويينَ (١) ـ نحو : «ثالثُ اثنينِ» ، و «عاشرٍ تسعةً» ، و «ثالثةِ اثنتينِ» ، و «عاشرةٍ تسعًا» . والمعنى فيهما ـ منونًا وغيرَ منون(٢) ـ «ثالث اثنينِ» ، و«عاشر(٣) تسعة» ، و «ثالثة(٤) اثنتين» ، و «عاشرة(٥) تسعًا» . وإضافةُ هـذا النـوعِ عندَهم أكثرُ، ومعناهُ فـي الوجهينِ : «هو الذي صيّرَ اثنينِ ثلاثةً»، و «يصيّـرُ تسعةً عشرةً ، وتسعًا عشرًا» في المؤنثِ . ولا يُشارُ بهذا إلاَّ الذي كمّلوا بـه «ثلاثةً» أو «عَـشَـرَةً» .

ولَـمْ يذكرْ سيبويهِ النصبَ فيهِ، ولَـمْ يزدْ على الإضافةِ ، وقالَ: «وقلّما تقولُـه العربُ» (٦) ـ يعني هذا النوعَ الـذي خالفَ فيـهِ الأوَّلُ الثـاني ـ وقـالَ في «بابِ ذكركَ الاسمَ الـذي تُبيّـنُ بـهِ العـدَّةَ كم هيَ» : «وتقـولُ : «هذا خامسُ أربعةٍ ، وذلكَ أنّـكَ تريدُ :خَـمَـسَ الأربعـةَ ، كـما تقـولُ : خَـمَـسْتُـهم ، ورَبَعتُـهم،

---

(١) الجمهور على جـواز التنوين والنصب إذا أريد به الحال أو الاستقبال . انظر المقتضب ١٧٩/٢ ، والجمل ١٣١ ، وشرحه لابن بابشاذ ٢٣١/١ ، وإصلاح الخلل ٢٢٢ ، وشـرح المفصل ٣٦/٦ ، وشرح التسهيل ٤١٢/٢ ، وشرح الكافية ٣١٥/٣ ، والهمع ٣١٧/٥ .
ونسب ابن الضـائع إلى ابن خروف القـول بأن التنوين والنصب لم يحكه أحد . انظر شرحه للجمل ٤٢ ب (مخطوط) . وقد صرح ابن خروف بأن سيبويه لم يذكره وذكره غيره . انظر ما سيأتي بعد .

(٢) كـذا في الأصل ، ولم يأت الخبـر ، فكأنه سـاقط ، ووجه الكلام : «والمعنى فيـهـما منونًا وغيـر منون واحد» . والكلام بعد «منون» معاد وكأنه تكرار من الناسخ سببه انتقال النظر .

(٣) في الأصل : «وعشرة» .

(٤) في الأصل : «وثلاث» .

(٥) في الأصل : «وعشرة» .

(٦) الكتاب ٥٥٩/٣ . وفيه : «وقلما تريد العربُ هذا وهو قياس» . وسيأتي النص .

وتقولُ في المؤنثِ : خامسةُ أربعٍ ، وكذلكَ جميعُ هذا من الثلاثةِ إلى العشرةِ ؛ إنَّما تريدُ: هذا الذي صيَّرَ أربعةً خمسةً ، وقلّما تريدُ العربُ هذا ـ وهو قياسٌ »(١) ـ انتهى نصه . فلمْ يَذكرِ النصبَ ـ وذكرَه غيرُه ـ (٢) ، ولمْ يقدِّرِ الإضافةَ إلاَّ بالماضي ، ولَمْ يُجْرِه على حكمِ اسمِ الفاعلِ ، ولمْ يقعْ في القرآنِ منوّنًا ، ولاأعلمُهُ في شعرٍ ، وينبغي أنْ يوقفَ عندَ السماعِ .

وقالَ في آخرِ البابِ : « وتقولُ : هذا خامسُ أربعٍ إذا أرادَ : أنَّه صيَّرَ أربعَ نسوةٍ خمسًا ، ولا تكادُ العربُ تتكلمُ به » (٣) ، فكرَّرَ أنَّ هذا الجنسَ قليلٌ في كلامِ العربِ ، ولَوْ كانَ عندَها جاريًا على حكمِ [اسم](٤) الفاعل الماضي والمضارع لمْ يقلْ ذلكَ . ولمّا كانَ عندَه على حكمِ الإضافةِ أبدًا ، أجازَه في المركباتِ قياسًا على المضافِ لجنسِه ، وبعضُ المتأخرينَ يُجْريهِ مُجْرَى اسمِ الفاعلِ (٥) ، وليسَ في النَّصِّ ما يُجيزُه ، وخلَطَ أبو القاسمِ وغيرُه(٦) .

واتفقَ النحويونَ على استعمالِ مااتفقَ لفظُه من هذا البابِ في المركباتِ(٧) ؛ نحو : « حادي عشرَ أحدَ عشرَ » إلى « تاسعِ عشرَ تسعةَ عشرَ » ، وفيهِ ثلاثةُ

---

(١) الكتاب ٥٥٩/٣ .

(٢) انظر ما سبق ص ٦٤٤ حاشية رقم (١) .

(٣) الكتاب ٥٦١/٣ .

(٤) إضافة يقتضيها المعنى .

(٥) كأنه يريد ابن بابشاذ . انظر شرحه للجمل ٢٣١/١. وانظر ما سبق ص ٦٤٤حاشية رقم (١).

(٦) انظر الجمل ١٣١ . وانظر ما سبق ص ٦٤٤ حاشية رقم (١) .

(٧) انظر الكتاب ٥٦٠/٣ ، والمقتضب ١٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٦ .

أوجه ؛ أحدُها : « هذا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عَشَرَ » ، و«تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ » ، و « ثالثةَ عشرَ ثلاثَ عشرةَ » .

والثانية : « ثالثُ ثلاثةَ عشرَ » ، و « تاسعُ تسعةَ عشرَ » ، وإنْ شئتَ : « عَشِرَة » - بكسرِ الشينِ - في المؤنث ، - وهيَ لغةٌ لتميمٍ[(1)] - ، فتَحذفُ « عَشَرَ » مِن المذكَّرِ ، و « عَشْرَةَ » مِن المؤنثِ الأولَيْنِ ، وتُزيلُ الفتحَ مِن الاسمِ ، وتُعربُ لزوالِ موجبِ البناء .

والثالثُ : أنْ تحذفَ العَجُزَ مِن الصدرِ ، والصدرَ مِن العجزَ ، فتقولُ : « هذا ثالثُ عَشَرَ » ، و « ثالثةُ عشْرةَ » حذفَ المتوسطينِ - عجُزَ الأوّلِ ، وصدرَ الثاني - وبنى الثاني (٢) لا غير (٣) .

وزعمَ بعضُهم أنَّ الإعرابَ في هذا جائزٌ ؛ لأنّهُ محذوفٌ فيُراعى الانفصالُ (٤) .

---

(١) انظر ص ٦٣٤ حاشية رقم (١) .

(٢) في الأصل : « الأول » .

(٣) عزاه ابن السيد والرضي إلى الكوفيين ، وحكاه الكسائي عن العرب . انظر المخصص ١١١/١٧ ، وإصلاح الخلل ٢٢٦ ، وشرح الكافية ٣١٩/٣ . وقال أبو حيان : « وهو الوجه ... وأصحابنا عدوا هذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه » ، الارتشاف ٣٧١/١ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٨/٢ .

(٤) جوز هذا الوجه ابن عصفور وذكره أبو حيان . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١/٢ ، والارتشاف ٣٧١/١ . وفي المسألة ثلاثة أوجه :

١ - إعراب الأول وبناء الثاني . ٢ - إعرابهما . ٣ - بناؤهما .

وأجازَ سيبويهِ ـ رحمَه اللّهُ ـ قياسًا استعمالَ اسمِ الفاعلِ المختلفِ في المركّباتِ ؛ لأنَّه ـ عندَه ـ فيه مضافٌ كالأوّلِ ؛ ولذلكَ أجازَه ؛ نحو : «ثالثَ عشرَ اثني عشرَ» ، و« تاسعَ عشرةَ ثماني عشرةَ » ومابينهما(١) . وكذلك في المؤنثِ .

وتحذفُ العَجُزَ من الأولِ ـ لا غيرَ ، فتقولُ : « هذا رابعُ ثلاثةَ عشرَ ، وتاسعُ ثمانيةَ عشرَ » . ولا يجوزُ الحذفُ مِن الأوّلِ والثاني ، فتقولُ : « رابعُ عشرَ » ، و« تاسعُ عشرَ » ، للإلتباسِ بالأوّلِ (٢) . ومعنى هذا معنى (٣) « رابعِ ثلاثةَ » / أيْ : صيّرَ اثني عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، [٩٨] وثمانيةَ عشرَ تسعةَ عشرَ بنفسِه ، وهو في الأوّل الذي أضيف ؛ أي : واحدٌ من اثني عشرَ ، وواحدٌ من تسعةَ عشرَ ، وهذا مسموعٌ بنصِّ سيبويه(٤) ـ رحمه اللّه .

وأشارَ أبو القاسمِ إلى نحو ما ذكرت ، ولَمْ يحقّقْهُ ، وزعمَ أن مافوقَ « العشرة » من الوجهينِ مقيسٌ (٥) ، ـ وليسَ كما زعمَ ـ وتابعَه ابن بابشاذ ، ونصَّ عليه (٦) ـ وقدْ بيّنّاهُ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٦١ .

والأخفش والمازني والمبرد وابن الحاجب وغيرهم لا يجيزون استعمال اسم الفاعل المختلف في المركب .

انظر المقتضب ٢/١٨١ وانظر رد ابن ولاد في حاشية الصفحة ، وإصلاح الخلل ٢٢٧ ، وشرح المفصل ٦/٣٦ ، وشرح الكافية ٣/٣١٦ .

(٢) في الأصل : « لالتباس الأول » .

(٣) في الأصل : « المعنى » .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٥) انظر الجمل ١٣٢ .

(٦) انظر شرحه للجمل ١/٢٣٢ .

بابُ ما يُحْمَلُ مِنَ الْعَدَدِ عَلَى اللَّفْظِ لا على المعنى (١)

أكثرُ هذا البابِ في أسماءِ جموعِ ما لا يعقلُ ، وفيما بينَه وبينَ واحدِه « التاءُ » ؛ نحو : « الخيلِ ، والإبلِ ، والبقرِ ، والغنمِ ، والشاءِ ، والبطِّ » ؛ لأنَّها كلَّها مؤنَّثةٌ ، وليسَ ذلكَ في جموعِ التكسيرِ ؛ لأنَّها محمولةٌ على المعنى ، ولا يُراعى فيها اللفظُ كما رُوعِيَ في هذا البابِ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا ، والبابُ متسعٌ .

وكذلكَ إذا تقدَّمَ المؤنثُ ؛ نحو : « له من البطِّ ثلاثُ ذكورٍ » وحُمِلَ على التأنيثِ ؛ فإذا جاوزَتِ الصفةُ الموصوفَ ، وبعُدَ الثاني ، ولَمْ يتصلْ بالعددِ ، وتبينَ التذكيرُ ؛ لَمْ يجزِ التأنيثُ ؛ نحو : « له ثلاثةُ ذكورٍ مِن البطِّ ، وخمسةُ ذكورٍ مِن الإبلِ » ، ولا سبيلَ إلى حذفِ التاءِ .

---

(١) الجمل : ١٣٣ .

باب « كـــم » (١)

« كـم » اسمٌ مبنيٌّ مبهمٌ ، له في الكلامِ موضعانِ : الخبرُ ، والاستفهامُ .

وتقعُ للقليلِ والكثيرِ . ولها صدرُ الكلامِ : تكونُ مبتدأةً وما بعدَها خبرُها ، ومفعولةً بما بعدَها ، و مجرورةً بحرفِ جرٍّ يتعلّقُ بما بعدَها .

فالمبتدأةُ : « كمْ رجلٍ جاءَكَ ؟ » . والمفعولةُ : « كمْ غلامًا ملكتَ ؟ » . والمجرورةُ : « بكمْ رجلٍ مررتَ ؟ » .

وبُنيتْ في الاستفهامِ لتضمنِها معنى الهمزةِ ، وفي الخبرِ تشبيهًا بـ « رُبَّ » في مَلْكِهَا صدرَ الكلامِ ، وتضمنِها القليلَ والكثيرَ ، والخفضُ بها أولى ؛ لأنَّ لفظَها لفظُ الاستفهاميّةِ . كما بنيت في الصفةِ ، و « ما » في الصفةِ أيضًا ، وفي التَّمامِ - في مثل : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٢) - وفي التعجبِ ؛ إذ كانتا بلفظِ « مَنْ » و « ما » في الاستفهامِ والخبرِ أو الصلةِ (٣) .

ومميزُها في الاستفهامِ مفردٌ (٤) منصوبٌ أبدًا ، لا يجوزُ خفضُه إلاَّ إذا دخلَ عليها حرفُ خفضٍ ؛ نحو : « بكمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ ؟ » ؛ لأنَّها محمولةٌ في العملِ على عددٍ مركبٍ ومعطوفٍ مِنْ « أحدَ عشرَ » إلى « تسعةٍ وتسعينَ » .

---

(١) الجمل : ١٣٤ .

(٢) البقرة ٢٧١/٢ .

(٣) كذا في الأصل ، والمراد بيان أن علة بناء كم الخبرية لأن لفظها لفظ الاستفهامية . ونظر لها بما التعجبية والواقعة صلة إذ بنيت لأن لفظها لفظ الاستفهامية والموصولة .

(٤) وأجاز الكوفيون كونه جمعًا مطلقًا . ورد بعدم السماع . وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافًا من الغلمان . انظر الأصول ٣١٧/١ ، وشرح الكافية ١٥٥/٣ ، والهمع ٧٩/٤ .

وإذا قالَ السائلُ : « كمْ رجلاً جاءَكَ ؟ » فيجوزُ في جوابِه : « رجلٌ واحدٌ ، واثنانِ ، وعشرة ، ومائة » وأكثرُ من ذلكَ ؛ لأنَّها محتويةٌ على جميعِ الأعدادِ .

ومميزُها إذا كانتْ خبريةً - أعني غيرَ استفهاميةٍ - مخفوضٌ ، ويكونُ مفردًا وجمعًا؛ لأنَّها بمنزلةِ عددٍ يخفِضُ مابعدَه من « ثلاثةٍ » إلى « عَشْرَةٍ »، ومن « المائةِ » فصاعدًا .

ويجوزُ في مميزِها النصبُ ، وأكثرُ ذلكَ مع الفصلِ والخفضِ . والخفضُ مع الفصلِ جائزٌ كما جازَ فيما ظهرَ إعرابُه ، وفي « كم » أحسن لعدمِ الإعرابِ فيها والتنوينِ ، وبابُه الشعرُ .

فمن الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ فيما ظهرَ إعرابُه قولُه :

كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ (١)

ومنه قولُه :

كَأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا
أوَاخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (٢)

أرادَ : « أصواتَ أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ » ففصلَ بالجارَّيْنِ والمجرورَيْنِ بين المضافِ والمضافِ إليهِ .

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥٣ .

ومنه قراءةُ ابنِ عامرٍ :

﴿ وكَــذَلِـكَ زُيِّنَ لِكَثِيـرٍ / مِّنَ الْـمُــشْـرِكِينَ قَــتْلُ أَوْلاَدَهُمْ [٩٩]
شُـركَائِهِمْ ﴾ (١)؛ ففصلَ بالمفعولِ بين المضافِ والمضافِ إليه ، والمضافُ المصدرُ والمضافُ إليـه الفـاعلُ . وهو فـي هذا أحسنُ منه في الأبيـاتِ . ولايجوزُ الفصلُ بالمفعولِ في غيرِ المصدرِ ؛ لأنّ الفعلَ أشدُّ طلبًا لفاعلـه مِن غيرِه ، ومن حيثُ كانَ يرتفعُ مـرَّة ويُضافُ إليـه أخرى ، وقدْ جاءَ من ذلكَ أبياتٌ ـ وقد ذُكـرَتْ (٢) .

ولا يجوزُ الفصلُ بينَ المصـدرِ والمفعـولِ بالفاعـلِ ؛ فلا يُقـالُ : « عجبتُ مِن ضربِ عمروٌ زيدٍ » لما ذكرنـا ـ وقد تقدَّمَ بيانه (٢) .

وقولُـه فـي البابِ : (إلاَّ أنْ يَدْخُلَ عليْهـا حَرْفُ خَفْضٍ) (٣) ؛ يريدُ : أنّ « كَـمْ » لا يُخفضُ مميـزُها في الاستفهامِ ، إلاَّ أن يـدخلَ عليها حرف خفضٍ ، فيكونُ فيما بعدَهـا الخفضُ والنَّصبُ ؛ فالخفضُ بإضمارِ حـرفِ [جـرّ ، وآنسَ](٤) بحـذفِـه الحـرفُ الأوَّلُ ـ وهو مـذهبُ الخليل وسيبويهِ والجماعة(٥) .

---

(١) الأنعام ١٣٧/٦ . وانظر ما سبق ص ٦٢٤ .

(٢) انظر ص ٦٢٤، ٦٢٥ .

(٣) الجمل ١٣٥ .

(٤) غير واضحة في الأصل . ويريد : أنّ الخفض بإضمار حرف جر حذف تخفيفًا وأنيب منابه الحرف الأوّل .

(٥) مذهب الخليل النّصب . ولكنّه بيّن وجه الجرّ عند الذين جرّوا ؛ قال سيبويه : « وسألته عن قولِه : على كم جذعٍ بيتك مبنيّ ؟ فقال : القياسُ النصبُ ، وهو قول عامة الناس ، =

وزعم ابن باشاذ أنّه ليسَ بمذهبِ المحققينَ (١)، وقولُه فاسدٌ وإضمارُ الحرفِ نصٌ مِن جميعِهم إلاَّ الزَّجَّاجَ وحدَه(٢)، وقدْ أُضمِرتْ حروفُ الجرِّ في مواضعَ منها « رُبَّ »، وحرفُ القسمِ، وفي قولِ رؤبةَ : « خيرٍ ـ عافاك اللّه » حينَ قيلَ لَهُ : « كيفَ أصبحتَ ؟ »(٣)، وقولُه تعالى :

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ ﴾ (٤) قراءةُ حمزة (٥)، أيْ « وبالأرحامِ » ـ في قولِ سيبويهِ(٦) رحمَه اللّه ـ وهوَ في الشعرِ كثيرٌ.

= فأمّا الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها » الكتاب ١٦٠/٢ . وهو أيضًا مذهب الجماعة، قال المبرد بعد أن ذكر النّصبَ : « والبصريون يجيزون على قبح : على كم جذعٍ، وبكم رجلٍ ؟ يجعلون ما دخل على كم من حروف الخفض دليلاً على من، ويحذفونها ويريدون : على كم من جذعٍ، وبكم من رجل ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لايجوز الإضمار . وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوي . وإنما إجازته على بعد . وما ذكرتُ لك حجّةُ من أجازه » المقتضب ٥٧/٣ . وانظر الهمع ٧٩/٤ .

(١) انظر شرحه للجمل ٢٣٩/١ . وفيه : « لأن حروف الجر لا تضمر والجر بنفس كم » ، وقال : «وليس في حكاية الخليل : على كم جذع بيت، دليل له؛ لأن الجر يحتمل أن يكون بالإضافة» . وانظر ماسبق هامش (٢) .

(٢) فمذهبه أنه مجرور بالإضافة لا بإضمار (من) . وذكر ابن السيد أنه اختيار الفارسي وجماعة، إلا أن الفارسي قد صرح بإضمار (من) . انظر المسائل المنثورة ٨١، وإصلاح الخلل ٢٢٩، وشرح الكافية ١٥٤/٣، والمغني ٢٠٢/١، والهمع ٧٩/٤ .

(٣) انظر قول رؤبة في الخصائص ٢٨٥/١، والمغني ٧١٢/٢ .

(٤) النساء ١/٤ .

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٦ هـ . انظر ترجمته في غاية النهاية ٢٦١/١ . وقراءته بخفض (الأرحام) على العطف على الضمير في (به) هي أيضًا قراءة النخعي وقتادة والأعمش . وضعفها قوم، ولا يجوز تضعيف القراءة ما دامت متواترة . انظرإعراب القراءات السبع وعللها ١٢٧/١، ومعاني القراءات للأزهري ٢٩٠/١، و الكشف ٣٧٥/١، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥، والبحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٦) لم ترد هذه الآية في كتاب سيبويه، إلا أنه أجاز عطف الظاهر على المضمر المرفوع والمجرور في ضرورة الشعر . انظر الكتاب ٣٨٢/٢ . وانظر قضية العطف على الضمير المخفوض في الإنصاف (م ٦٥) ٤٦٣/٢ .

وقولـه :(**ولا خـلافَ في هذا بين النّحـويينَ أجـمـعين**) (١) وقدْ حكى النّـحّـاسُ (٢) عن شيـخـه أبي إسحـاقَ أنّـه كـانَ يـخـفضُ هنا بـ « كمْ » ولايحذفُ شيئًا (٣) . ولا يمكنُ الخفضُ بها لأنّـهـا بمنزلةِ عـددٍ ينصبُ ما بعدَه ، ولايجوزُ فيهِ الخفضُ ، فكذلكَ ما حُملَ عليهِ وجُعلَ بمنزلتـه .

وقولُـه:(فَتَجْرِي مَجرى « رُبَّ » فِي الإعْـمَـالِ)(٤) وفي المعنى ؛ يـريدُ : أنّـها تقعُ للقليلِ والكثيرِ ، ولا يمكنُ أنّـها للقليلِ كـ « رُبَّ » - في مذهبِ مَن يرى أن « رُبَّ » للقليلِ (٥) ـ ؛ لأنّهم لَـمْ يختلفوا أنّ « كمْ » للكثيرِ وللندرةِ . وقدْ بيّنتُ « رُبَّ » وأحكامَها في غيرِ هذا الموْضعِ فيما تقدم(٦) بأبدعِ بيانٍ ـ والحمدُ للّـهِ .

وأنشـدَ :

---

(١) الجمـل ١٣٥ . وفيه : « وإنما جـاز إضمـار (مِنْ) هاهنا وإن كـانت حروف الخفض لا تضمر لأنـه قد عرف موضعها وكثر استعمالها فيه ، فجاز إضمارها لذلك كما أضمروا رُبَّ ، قال سيبويه : ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين » .

(٢) هو أبو جعفر ، أحمـد بن محمـد بن إسماعيـل بن يونس المرادي النحوي المصري ، أخـذ عن الأخفش الأصغر ، والمبرد ، ونفطويه ، والزجـاج، له مصنفات كثيـرة منهـا : إعراب القـرآن ، ومعاني القـرآن ، والكافي ، وشرح أبيـات الكتاب . توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة. انظـر ترجمته في طبقـات النحويين واللغويين ٢٢٠ ، وإنباه الرواة ١/١٣٦ ، وبغية الوعاة ١/٣٦٢ .

(٣) انظر رواية النحاس عن شيخه في إصلاح الخلل ٢٢٩ . وانظر ص ٦٥٤ حاشية (٢) .
ولم أقف على هذه الرواية فيما اطلعت عليه من مؤلفات النحاس .

(٤) الجمل ١٣٦ .

(٥) وهو مذهب الجمهور ، ونسب إلى سيبويه . انظر الكتاب : ٢/١٥٦ ، ١٦١ ، والجنى الداني ٤٤٠ ، والبسيط ٢/٨٥٩ . وانظر ما سبق صفحة ٣١٠ .

(٦) انظر ص ٤٧٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

(كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلاَ
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ) (١)

يُروى برفعِ « المقرف » ونصبه وجرِّه ، وكذلكَ « كريمٌ » (٢) ؛ فمن خفضَ فعلى الأصلِ ؛ لأنَّ « كَمْ » خبريةٌ ، وفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه - كما تقدمَ - ، و « كَمْ » مبتدأةٌ ، و « نالَ العلا » خبرُها ، و « كريمٌ » معطوفٌ على « مقرف » في اللّفظ ، على تقديرِ : « وكم كريمٍ » وهو في المعنى مبتدأ ، و « بخلُه قد وضعه » خبرٌ عنه ، تقديرُه : « كم مقرف نالَ العلا بجود ، وكمْ كريم الآباءِ شريف الحسبِ بخلُه قد وضعه » ، فعطفَ المجرورَ والخبرَ على المجرورِ والخبرِ ، أيْ كثيرٌ من هذا الصنف ارتفعَ بالجودِ ، وكثيرٌ من هذا الصنفِ اتضعَ بالبخلِ .

ومَنْ نصبَ ، فللفصلِ بينَ « كمْ » وما تعملُ فيه ، والإعرابُ والمعنى واحدٌ .

ومَن رَفعَ « مقرفًا » فمبتدأ ، و « نالَ العلا » خبرُه ، و « كريمٌ » مبتدأ أيضًا ، و « بخلُه قد وضعَه » خبرُه ، و « بجودٍ » متعلقٌ بـ « نالَ » ، و « كم » منصوبةٌ على الظرفِ ، ومميِّزُها محذوفٌ ، تقديرُه : « كَمْ مرّةً » . وإنْ قدرتَهُ مصدرًا كانت مصدريةً بتقديرِ : « كمْ نيْلَةً » ، فانتصبَ على المصدَرِ . و «المقرفُ» :

---

(١) الجمل ١٣٦ . وهو في الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والأصول ٣٢٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٣ ، ولابن السيرافي ٣٠/٢ ، والحلل ١٧٧ ، والفصول والجمل ل ١٣٣ ، والإنصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ ، وشرح الكافية ١٥٥/٣ ، والخزانة ٤٦٨/٦ . وسيأتي قائله .

(٢) انظر الرواية في الكتاب ١٦٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٣٤ .

الوضيعُ الأبِ ، و « الهجين » : الوضيعُ الأمِّ ، والبيتُ لأنسِ بن زُنَيْم(١) ، مِن قصيدٍ قالَه لعبيد اللّه بن زياد (٢) ، وقبلَه :

سلْ أسيري ما الَّذي غَيَّرَهُ عَنْ وِصَالِي اليومَ حتى وَدَعَهْ

لا تُهِنِّي بَعد أنْ أكْرَمْتَني فَشَدِيد عادة مُنْتَزَعَهْ

لا يكنْ وعدُكَ بَرْقًا خُلَّبًا إنَّ خيرَ الْبَرْقِ ما الماءُ مَعَهْ (٣)

/ وأنشدَ : [١٠٠]

(كَمْ عَمَّةٍ [لَكَ](٤) يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ

فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي) (٥)

---

(١) هو أنس بن زنيم الكنانيّ ، شاعر وصحابي مشهور ، هجا النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم أسلم يوم الفتح واعتذر فعفا عنه . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٣٧ ، والإصابة ١/١٢٢ ، والخزانة ٦/٤٧٣ .

كما نسب البيت أيضًا لعبداللّه بن كريز، ولأبي الأسود الدؤلي - ولم أقف عليه في ديوانه - انظر الخزانة ٦/٤٧٣ .

(٢) هو عبيداللّه بن زياد بن أبيه ، وال ، فاتح ، من الشجعان ولاّه معاوية عمه على خراسان ثم البصرة . انظر ترجمته في الطبري ٦/١٦٦ ، وعيون الأخبار ١/٣٣٣ .

(٣) الأبيات في ديوان أبي الأسود ٣٦ ، ٣٧ ، و الأغاني ٢١/١٧ ، والحلل ١٧٧ ، والفصول والجمل ل ١٣٣ ، والخزانة ٦/٤٧١ .

(٤) سقطت من الناسخ .

(٥) الجمل ١٣٧ . وهو في ديوان الفرزدق ١/٣٦١ ، و في الكتاب ٢/٧٢ ، ١٦٢ ، والمقتضب ٣/٥٨ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٥٥ ، والحلل ١٧٩ ، والفصول والجمل ل ١٣٤ ، وشرح المفصل ٤/١٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩ ، والمقرب ١/٣١٢ ، والخزانة ٦/٤٨٥ .

البيتُ للفرزدقِ . و « الفدعاءُ » : مِن « الفدعِ » وهو زيغٌ بينَ الكفِّ وعظمِ الساعدِ ، وفي القدمِ زيغٌ بينها وبينَ عظمِ الساقِ ، وأكثرُ ما يكونُ في الإماءِ لابتذالهنَّ . و « العِشَارُ من الإبلِ » : جمعُ عُشَرَاءَ ؛ وهيَ التي أتى عليها عشرةُ أشهرٍ مِن وضعِها ، وقيلَ : التي مضتْ لها عشرة أشهرٍ من حملِها ، ثم يبقى عليها الاسمُ إلى أنْ تنتجَ ، وزيادة أيامٍ ، وكلا التفسيرينِ ممكنٌ في البيتِ . يصفُه بأنَّه منْ أهلِ الفقرِ وخساسةِ الهمةِ والضَّعةِ ، وعماتُه وخالاتُه يُمْتَهَنَّ – فيما ذكرَ – ، كما قالَ السُّلَيْكُ (1) :

أَشَابَ الرَّأْسَ أَنِّي كُلَّ يَوْمٍ ... أَرَى لِي خَالَةً وَسْطَ الرِّجَالِ

يَعِزُّ عَلَيَّ أَنْ يَلْقَيْنَ ضَيْمًا ... وَيَعْجِزُ عَنْ تَخَلُّصِهِنَّ مَالِي (2)

و « كَمْ » في البيتِ خبريةٌ في الأحوالِ الثلاثةِ (3) ، وهي في الخفضِ والنَّصبِ مبتدأةٌ ، والخبرُ : « قد حلبت عليّ عشاري » ، و « كَمْ » للتكثيرِ هنا ، وردَّ الضميرَ الذي في « حلبت » مُفْرَدًا على لفظِ « العمةِ » و « الخالةِ » .

والخفضُ على أصلِ « كَمْ » الخبريةِ ، والنَّصبُ على الجوارِ ، وأكثرُه مع الفصلِ ، ويجوزُ مع النَّصبِ أن تكونَ استفهامًا على معنى التقريرِ والتوبيخِ ، أيْ :

---

(1) هو السُّلَيْكُ بن سُلَكة السعدي ، منسوب إلى أمه « سُلَكَةَ » وكانت سوداء . واسم أبيه عمرو بن يثربيّ . وهو من صعاليك العرب وشعرائهم . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٦٥ .

(2) البيتين في ديوان السليك (ضمن مجموعة شعر بني تميم) ٥٦ ، ٥٧ ، و الخزانة ٦/٤٩١ ، ٤٩٢ . والفصول والجمل ل ١٣٤ .

(3) وهو مذهب الفارسي . أما السيرافي فيرى أنها في حالة النصب استفهام . انظر التعليقة ١/٣٠٤ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وإصلاح الخلل ٢٣٢ . واختيار ابن خروف كاختيار ابن هشام اللخميّ في الفصول والجمل ل ١٣٥ .

« كثيرٌ مِن العماتِ لك ، ومِن الخالاتِ كنَّ لي أجيراتٍ ، فلكثرتهنَّ خرجَ عن بالي عَدَدُهنّ فأخبرني بذلكَ » - يتهكمُ به - .

وحملَ سيبويهِ النَّصبَ على الخبريةِ لتوافقَ الخفضَ والرفعَ (١). و « لك » في موضعِ الصفةِ لـ « عمة » ، وأرادَ : « وخالة لك » فحذفَ للدلالةِ .

ومَن رفعَ في « العمّة » و«الخالة» رفعما بالابتدائية (٢)كما فعلَ في «مقرف» ، و الخبرُ ، « قد حلبت عليَّ عشاري » ، وقالَ : « حلبت » وهو يريدُ : « حلبتا » ، لفهم المعنى ، و « كمْ » منصوبةٌ على الظرفِ إنْ قدرتَ زمانًا ؛ تقديرُه : « كَمْ مرّةً » ، أو على المصدرِ إن قدرتَ حدثًا ؛ وتقديرُه : «كَمْ حَلْبةً » . و « فدعاء » صفةٌ للخالةِ ، ويمكنْ أنْ يَصِفَ [العمة](٣) بالفدعِ كالخالة ، واستغنى بصفةِ الخالة كما استغنى بـ « لك » الأولى عن الثانية . و « العمةُ » و « الخالةُ » في حالِ الرَّفعِ يحتَملُ أنْ يريدَ : « عمّةً واحدةً وخالةً واحدةً » . ويقوم (٤) إخبارُه عن كثرةِ فعلهنّ بالحلبِ مقام كثرةِ العماتِ والخالاتِ ، ويمكن أنْ لا يريدَ واحدةً ، من حيثُ كانتا جنسينِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) انظر الحلل ١٨٠ ، والفصول والجمل ل ١٣٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « وتقدم » .

وقولُـه : (**ومن نَصَبَ جَعَلَهَا اسْتِفْهَامًا**) [١] صحيحٌ ، ولا يَفْسُدُ المعنى لما ذكرنا ، وإذا قلتَ : « بكم ثوبُك مخيطٌ ؟ » فالسؤالُ عن ثمنِ الخياطةِ . وإذا قلتَ : « مخيطًا ؟ » فالسؤالُ عن الثوبِ المخيطِ . وكذلكَ ؛ « على كَمْ جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ ، ومبنيًا ؟ » [٢] ؛ المعنى مختلفٌ ، والمجرورُ في حالةِ الرفعِ متعلقٌ بالخبرِ ، وفي حالةِ النَّصبِ متعلقٌ باستقرارٍ .

---

(١) الجمل ١٣٨ . وفيه : « ومن نصبها » . وصحح ابن خروف النصب على الاستفهام على جهة الاستهزاء وهو مذهب السيرافي . فتوسط في المسألة - كالربعي - بين السيرافي والفارسي . انظر إصلاح الخلل ٢٣٢ .

(٢) في الأصل : « وما » . وانظر المقتضب ٥٦/٣ .

بَابُ « مُـــذْ » وَ « مُنْـذُ » (١)

قالَ أبو الحسنِ سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ الأخفشُ : « مُـنْـذُ » لغةُ أهلِ الحجازِ(٢) ؛ يَجرُّ عندَهم كلَّ شيءٍ مِن المعرفةِ والنّكرةِ . وهي حرفُ جرٍّ ؛ فإذا خفضتَ ما أنتَ فيهِ ، قُدِّرتْ بـ « في » .

و « مُذْ » لغـةُ بني تميمٍ وغيرِهـم ، وما بعدَها رفعٌ ، يقـولونَ : « لَـمْ أرَه مُـذْ يومـانِ ، ومُـذْ يومُنـا ، ومُـذْ عـامُنا » ؛ فـ « مُـذْ » اسمٌ مـبـتـدأٌ ، ومابعدَها خبـرُها ، تقديرُه : « أولُ ذلكَ يومـانِ » ، أو أمـدُ ذلكَ يومـانِ » ـ وهوَ جوابُ « كَـمْ». والعملُ فيه كلِّـه ـ .

وتقـولُ :« مُذْ يـومُ الجمـعـةِ » ـ وهوَ جوابُ « متى » ، والعـملُ في بعضِـه ـ.

والكلامُ مع الرفعِ جملتان ، ولا موْضعَ للثانيةِ من الإعرابِ .

وهي في الجرِّ جارٌ ومـجرورٌ [متعلقـان](٣) / بالجـملةِ الأولى . [١٠١]
وأكثر الـعربِ يجـرُّونَ بـها ما أنتَ فـيهِ (٤) ؛ نحو : مُذ الـيومِ ، ومُـذ السـاعـةِ ، ومُذ اللّـيلةِ ، ومُـذْ العـامِ ، ومُـذْ يومينِ ، ومُـذْ شـهـرِنا ، ومُـذْ

---

(١) الجمل : ١٣٩ .

(٢) انظـر شـرح الكافيـة ٢٠٩/٣ ، والـلسان « منذ » ٥١٠/٣ ، والمزهـر ٢٧٦/٢ ، وانظـر (اللهجات في الكتاب لسيبويه ـ أصواتًا وبنية ـ ٥٧١) .

(٣) النصف الأخير من الكلمة مطموس .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢ ، والجنى الداني ٥٠٠ .

عامنا . ويقدِّرونَها بـ « في » . فإذا كانَ قدْ مضى ، رفعوا ؛ فيقولونَ : « لَمْ أَرَهُ مُذ اليومُ الماضي » ، و« مُذ اليومانِ الماضيانِ » ، و « مُذْ خمسةُ أيامٍ » ، و « مُذْ غُدْوةُ » .

وهيَ أبدًا غايةٌ في الزَّمانِ ، وأهلُ الكوفةِ ، والفرّاءُ وغيرُه يجيزونَ إدخالَ «مِنْ » في موضعِ « مُنْذُ » ؛ فيقولونَ : « ما رأيتُه مِنْ يومينِ » ، ويستشهدونَ بالآيةِ والبيت[1] . وأهل البصرة يقدرونَ في الموْضعينِ حذفَ مضافِ مصدرٍ [2] ، كأنَّه : « مِن مرِّ حِججٍ » ، و «مِنْ مرِّ دهرٍ » ، و « مِنْ تأسيسِ أوّلِ يومٍ » ، ولايُدخلونَ « مِنْ » على الزمانِ .

ومَنْ رَوى : « مُذْ حِججٍ » [3] كان على لغةِ مَنْ يخفضُ بها ما مضى وما أنتَ فيه . وإنّما قَدَّرَ بـ « بيني وبين لقائه يومانِ »[4] لَمّا جعلَ الزمانَ مبتدأً ، و « مُذْ » الخبرَ ، ولا يصلحُ ذلكَ في كلِّ موْضعٍ .

---

(١) الآية والبيت التي ذكرهما الزجاجي في الجمل ١٣٩ ؛ فالآية هي قوله تعالى :
﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ التوبة ١٠٨/٩ .
والبيت ، هو بيت زهير بن أبي سُلْمَى الذي سيذكر فيما بعد ، وهو :
لمن الديار بقنة الحجر   أقوين من حجج ومن دهر

(٢) انظر مذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف (م ٥٤) ٣٧٠/١ ومابعدها ، وشرح المفصل ١٠/٧ ، ١١ ، وشرح الكافية ٢٦٣/٤ ومابعدها ، والجنى الداني ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
والقول ما قاله الكوفيون ؛ فهو الأظهر لسلامته من التأويل ، ولكثرة ما جاء منه ، حتى قال الفارسي : « هذا مما ينظر فيه ، فإن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تؤول » (انظر شرح ابن عصفور للجمل ٤٨٩/١) . ويقويه تأييد كثير من النحويين ؛ منهم : المبرد ، وابن درستويه ، وابن خروف (انظر ص ٢٣٣ من هذا الشرح) ، وابن مالك ، والرضي .
انظر شرح المفصل ١١/٧ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٦٣/٤ ، والجنى الداني ٣٠٩ .

(٣) انظر الرواية في الحلل ١٨١ ، والفصول والجمل ل ١٣٧ .

(٤) إشارة إلى تقدير أبي القاسم لقولك : « ما رأيته مذ يومان » الجمل ١٤٠ .

وتُضافُ « منذُ » إلى الفعلِ كما تضافُ ظروفُ الزمانِ إليه ؛ فيقالُ : « ما رأيته منْذُ كانَ عندي »(١) .

وأنشدَ :

(لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ)(٢)

البيتُ لزهيرِ بنِ أبي سُلْمَى يمدحُ هَرِمَ بنَ سنان(٣)، وفيه أبياتٌ حِسَانٌ منها :

دَعْ ذَا وَعدِّ القَوْلَ في هَرِمٍ خيرِ البُدَاةِ وَسَيِّدِ الحَضرِ (٤)

ويُروى أنَّ عمرَ بنَ الخطّابِ - رضي اللّه عنه - قالَ لابنةِ هرم(٥) بن سنان : « ما كانَ أبوكِ أعطى زهيرًا في مَدْحِه إيَّاهُ ؟ فقالت : أعطاهُ مالاً يَفْنَى ، وثيابًا تَبْلَى، ومَطَايا تَنْضَى ، فقال لها عمر : لكن ما أعطاكموه لا يُبليه الدهرُ »(٦) .

---

(١) وهو رأي سيبويه (انظر الكتاب ١١٧/٣) ذكره ابن مالك ، وذكر شرح ابن خروف له ، وأنه موافق لشرح السيرافي ، ثم قال : « فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه » شرح التسهيل ٢١٦/٢ .

(٢) الجمل : ١٣٩ . وهو في ديوانه ٢٧ ، والحلل ١٨١ ، وإصلاح الخلل ٢٣٣ ، والفصول والجمل ل ١٣٦ ، والانصاف ٣٧١/١ ، وشرح المفصل ١١/٨ ، وشرح الكافية ٢٦٤/٤ ، ورصف المباني ٣٨٦ ، والمغني ٣٧٣/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٧٥٠/٢ ، والهمع ٢٢٦/٣ ، والخزانة ٤٣٩/٩ .

(٣) هو هرم بن سنان بن أبي حارثة المزيّ، من أجواد العرب في الجاهلية، يضرب به المثل وهو ممدوح زهير .

(٤) ديوانه ٢٧ ، والحلل ١٨٢ ، والفصول والجمل ل ١٣٦ ، والخزانة ٤٤٣/٩ .

(٥) في الأصل : « عمرو » تحريف .

(٦) انظر القصة - مع اختلاف يسير - في الشعر والشعراء ١٤٤/١ ، والفصول والجمل ل ١٣٦، والخزانة ٣٣٥/٢ .

ودخلتِ الألفُ واللامُ على « الحِجْرِ » زائدتينِ ، كما دخلتْ في قولِه :

* يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي[1] *

أرادَ : « أمَّ عمرو » . وفي قولِ الآخر :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[2]

أرادَ : « يزيد » . وقدْ كرَّرَه بالألفِ واللامِ في قولِه :

* وهُمْ قَتَلُوا الطَّائيَّ بِالحَجْرِ عَنْوَةً[3] *

وهو حَجْرُ اليمامةِ[4] . و« القُنَّةُ » : أعلى الجبلِ ، وكذلكَ القُلَّةُ ، والجمعُ : « قِنَانٌ » و« قُنَنٌ » ، و « قِلاَلٌ » ، و « قُلَلٌ » . و « أقوينَ »: خلَوْنَ . و« الحِجَجُ » : جمعُ حِجَّةٍ ، وهيَ السَّنَةُ . و « الدَّهرُ » : الأبدُ . ومن روى: « شهر » أرادَ الجنسَ فوضعَ الواحدَ موضعَ الجمعِ[5] .

---

(١) مجهول القائل . وبعده : * مكانَ من أشتى على الركائبِ *
وهو في إصلاح المنطق ٢٦٢ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، والمخصص ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، والإنصاف ٣١٦/١ ، وشرح المفصل ٤٤/١، ورصف المباني ١٦٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .

(٣) للنابغة الذبياني ، وعجزه :
* أبا جابر واستنكحوا أُمَّ جابرِ *
ديوانه ٦٧ ، والخزانة ٤٤٣/٩ .

(٤) الحَجْر - بالفتح - هي مدينة اليمامة . وبالكسر - ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام . وبالضم - قرية باليمن . انظر معجم البلدان ٢٢١/٢ ، ٢٢٣ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ١٨١ ، والفصول والجمل ل ١٣٦ .

وأنكرَ الديارَ لِمَا طرأ عليها مِن التغييرِ بالأمطارِ والرِّياحِ فسألَ عنها.

وشاهدُه فيه : دخولُ « مِنْ » على الزَّمانِ ، وقدْ تقدَّمَ بيانُه (١) ، و « الدِّيارُ » مبتدأً ، والخبرُ في المجرورِ قبلُ ، والمجرورُ الذي بعدَها في موْضعِ الحالِ منها ، وكذلكَ « أقْوَيْنَ » ، و « مِنْ حِجَجٍ » متعلقٌ بـ « أقْوَيْنَ » .

ووقعَ بعدَ البيتِ غلطٌ ، وصوابُه : (**وَرَوَى بَعْضُهُمْ « مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرٍ » ، وكانَ مِنْ لغتِه أنْ يَخْفِضَ بـ « مُذْ » على كلِّ حالٍ ، ويَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ « مِن »**)(٢) ، ثمَّ رَجَعَ فقالَ : (تقديرُه : « مِنْ مرِّ حِجَجٍ ... »)(٢) ، يريدُ : فتقديرُ البيتِ : « مِنْ مرِّ حِجَجٍ ، ومِنْ مرِّ دهرٍ » .

واحتجَّ ابن بابشاذ بكونِ « مُذْ » مبتدأةً لا خبرًا مقدَّمًا بقولِهم : « ما رأيتُه مُذْ أنَّ اللّهَ خلَقَني » ، قالَ : « فلو كانَ ما بعدَ « مُذْ » يرتفعُ بالابتداءِ لكانت « أنَّ » المفتوحةُ تقعُ مبتدأةً ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأنَّ المفتوحةَ إنَّما تقعُ خبرًا ، ولا تقعُ مبتدأةً » (٣) ، وهذا فاسدٌ لأنَّ سيبويهِ ـ رحمه اللّهُ ـ قدْ نصَّ على أنَّها تكونُ مبتدأةً

---

(١) انظر صفحة ٦٦٢ .

(٢) الجمل ١٤٠ . والعبارة فيه : « وروى بعضهم : مذ حجج ومذ دهر ، (وقال) : وكان من لغته أن يخفض بمذ على كل حال ، ويجعلها بمنزلة (منذ) ، فتقديره (عنده) : من مرّ حجج ومن مرّ دهر » . مع ملاحظة الكلمات التي بين الأقواس الكبيرة . والغلط الذي ذكر هو في تقديمه لبعض الكلام على بعض ؛ فكلام أبي القاسم يوهم بأن الذي روى « مذ حجج ومذ دهر » هو الذي من لغته أن يخفض ، وهو الذي يجعلها بمنزلة منذ ، وهو الذي يقدرها بـ « من مرّ حجج ... »

والصواب أن يقول – بعد البيت – فتقدير البيت عنده : « من مرّ حجج ومن مرّ دهر » . وروى بعضهم مذ حجج ومذ دهر ، وقال [أي الراوي] : وكان من لغته [أي زهير] أن يخفض بـ « مذ » على كل حال ، ويجعلها بمنزلة « منذ » . وانظر إصلاح الخلل ٢٣٤ .

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٤٢/١ .

فـي أثنـاءِ الكـلامِ ، مثـلُ : « في الدَّارِ أنَّكَ قـائمٌ » ، و « حـقـًا أنَّـك منطلقٌ »(١) ؛ وإنَّـما امتنعَ فيها الابتداءُ ، إذا ابتُدِيءَ بها .

وإذا قلتَ : « ما رأيتُـهُ مُذْ خَرَجَ زَيْـدٌ » فيَحتَـمِلُ أنْ يكونَ الفعلُ في مـوضعِ جرٍّ ورفعٍ ، فإنْ عطفتَ عليهِ / [اسـمًا](٢) قلـت : « ويومُ [١٠٢] الخميسِ » - بالخفضِ والرَّفـعِ - على حسبِ ما تعتقدُ فيها .

ويكونُ الظرفُ متقدِّمًا على زمنِ [الخبرِ](٢) ، كقولك : « مارأيتُـه مُذ يومِ الجمعةِ ويومِ الخميسِ»، ولايجوزُ « مُذْ يومِ الخميسِ ويومِ الجمعةِ» ؛ لأنَّ الخبرَ قد [عُـلِـمَ](٢) بالمتقدِّمِ ، وعلى هذا فقسْ .

---

(١) انظر الكتاب ١٣٩/٣ .
وقد ذكر ابن بزيزة رد ابن خروف على ابن بابشاذ ، وقال : « ورده عليه لا حجّة فيه ، لاحتمال أن يرفعها بالظرف غير المعتمد - كما يقوله الأخفش - فلا تكون حينئذٍ أن مبتدأة كما أعربها ابن خروف »، غاية الأمل ٣٩٢/٢ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ « إِنَّ » وَ « كَانَ » (١)

إذا جعلتَ « كانَ » زائدةً ، يجوزُ لكَ أن تُضْمِرَ فيها ضميرَ الأوّلِ ؛ فتثنّي وتجمعُ؛ وتقولُ: « إنَّ الزَّيْدَيْنِ كَانَا قَائِمَانِ » و « إنَّ الزيدينَ كانُوا قائمونَ » (٢) .

ويجوزُ أنْ تُضمرَ المصدرَ تقديرُه : « كانَ ذلكَ » ، فلا تثنّي ولا تجمعُ ، فتقولُ : « إنَّ الزَّيْدَيْنِ كانَ(٣) قائمانِ » ، و « إنَّ الزَّيدينَ كانَ قائمُونَ » ، أيْ : « إنَّ الزيدينَ قائمونَ كان ذلكَ » ؛ لأنَّها متأخرةٌ في التثنية كقولِهم : « ولَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ مِن بني عَبْسٍ ، لَمْ يوجدْ كانَ مثلُهم »(٤) ، والتقديرُ : « لَمْ يوجدْ مثلُهم كانَ ذلكَ » ، فقدَّمَ وأخَّرَ ؛ وكقولِه :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ (٥)

ففصلَ بينَ « على » ومخفوضِها بـ « كانَ » .

ويجوزُ أنْ تؤخرَ « كانَ » وتنصبَ « قائماً » وترفعَه ؛ النصبُ على إضمارِ [اسم] (٦) « كانَ »، والجملةُ خبرُ « إنَّ ». والرَّفعُ على زيادةِ « كانَ » مع التأخيرِ .

---

(١) الجمل ١٤١ .

(٢) في الأصل : « الزيدون » ، و « قائمين » ، والصواب ما أثبت ؛ لأنه أورد المثال على زيادة كان . وابن خروف من مذهبه أن كان الزائدة لا بد لها من فاعل مذكور ، أو ضمير مصدر يقدر من معنى الكلام . انظر ص ٤٤٣ .

(٣) في الأصل : « كانا » ، وقد ذكر عدم التثنية والجمع إذا أضمر المصدر .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٤٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٤٤ وانظر ص ٥٧٧ .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام .

فـإنْ جعلتَـهـا زائدةً في المسألةِ الثـانيـةِ قلتَ : « إنَّ القائـمَ أبوهُ كانَ منطلقـةٌ جاريتُـه » ؛ رفعتَ « منطلقةٌ » على خبرِ « إنَّ » ، و « كانَ » زائدةٌ .

ويجوزُ رفعُ « منطلقةٌ » على خبرِ الجاريةِ ، والجملةُ خبرُ « كـانَ » ، واسمُـها مضمرٌ عائدٌ على « القائمِ » .

ويجوزُ في فـاعلِـها ـ إذا كانتْ زائدةً ـ ما تقـدَّمَ إنْ عادَ [على][1] الاسم ؛ فإنْ ثنَّيْـتَ وجمعتَ قلتَ [2] : « كانا » و « كـانوا » . وإنْ جعلتَـه ضميـرَ المصدرِ لَـمْ تثنِّ ولَـمْ تجمعْ ؛ فتقولُ : « إنَّ القـائمَ أبواهـمـا كانـا منطلقـةٌ جاريتُهمـا » ، و « إنَّ القائمَ آباؤهـم كانـوا منطلقةٌ جواريهـم »[3] ؛ ولَـمْ تثنِّ « القائمَ » ولا « المنطلقةَ » لرفـعِهِما الظاهرَ . ومَن ثنَّى الفـعلَ المتقدِّمَ على فاعلِه وجـمَعَـهُ ، ثنَّى وجمعَ [4] .

ومنع ابن بابشاذ : « كانَ إنَّ زيدًا قـائمٌ » بكسرِ « إنَّ » ، قالَ : «لعدمِ اسمِ كانَ » »[5] . ولا يمتنعُ على ضميرِ الأمرِ والشأنِ .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « إن [بدون فاء] ... ... فقلت [بفاء] » . والصواب ما أثبت .

(٣) هذان المثالان على أن فـاعل كان الضمير . ولم يمثل على إضمار المصـدر وهي الحالة التي لا يكون فيـها تثنية ولا جمع .

(٤) وهو على لغة « أكلوني البراغيث » .

(٥) انظر شرحه للجمل ٢٤٥/١ .

بَابُ الْفَصْلِ (١)

المرَادُ بالفصل التَّفْرِقةُ بينَ النعتِ والخبرِ (٢) ، فالفصلُ يؤذِنُ بالذي يأتي بعده [أنه](٣) خبرٌ لا نعتٌ .

ولا يكونُ إلاَّ بضمائرِ الرفعِ المنفصلةِ ، وتأتي على وَفْقِ الاسمِ المتقدِّمِ ؛ نحو : « كانَ زيدٌ هو القائمَ » ، و « كانَ الزيدانِ هما القائمينِ »(٤) ، و « كانَ الزيدونَ همُ القائمينَ » ، و « كنتَ أنتَ القائمَ » ، و « كنتِ أنتِ القائمةَ » ، و « كنَّا نحنُ القائمينَ ، والقائماتِ » ، و « كانتْ هي القائمةَ » ، و « كانت الهندانِ هما القائمتينِ » ، و « كنَّ هنَّ القائماتِ » ، وما أشبهَ ذلكَ .

ولا يقعُ الفصلُ إلاَّ في بابِ الابتداءِ والخبرِ ، ونواسخِهما ؛ وهيَ : «كانَ» وأخواتُها ، و « إنَّ » وأخواتُها ، والظنُّ وأخواتُه ، وقدْ قُرِئَ :

﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ (٥) - بنصبِ «أطهرَ» - وأوقعَ الفصلَ بينَ الخبرِ والحالِ ،ولُحِّنَ قارئُها - وهو ابنُ مروانَ القارئُ المدينيّ - (٦) ولَمْ

---

(١) الجمل ١٤٢ . وفيه : (باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد) .

(٢) ذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٣٩٦/٢ هذه الفائدة عن ابن خروف ، وقال : « وهذا لا يطرد لوقوعه بعد المضمر الذي حكمه ألاّ ينعت » .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « القائمان » .

(٥) هود ٧٨/١١ . وانظر القراءة في المحتسب ٣٢٥/١ ، والكشاف ٢٨٣/٢، والبحر المحيط ٢٤٧/٥.

(٦) هو محمد بن مروان القارىء المدني ، وروي عن أبي حاتم السجستاني أنه قال : ابن مروان قارىء أهل المدينة (انظر غاية النهاية ٢٦١/٢) ، وقال السيرافي : « أما محمد بن مروان فكوفيّ » حاشية الكتاب ٣٩٦/٢ .

يكنْ ليقرأَ إلا بما رُوِيَ(١) ، ووَجْهُـهُ أنَّ الحالَ هنا أفادتْ ما أفادَ الخبرُ ، وبهِ تمتِ الفائدةُ ، ولَـمْ تقع الفائدةُ بالبناتِ دونَ ذكرِ الحالِ ، فقدْ أفادتْ ماأفادَ الخبرُ ، وبها تمتِ الفائدةُ فجازَ لذلكَ .

ورَوَى بعضُهم : « أكثرُ أكلي التفاحَ(٢) هو نضجةً » ، وأوقعَ الفصلَ بينَ المبتدأِ والحالِ / وهي نكرةٌ ، وكوْنُ الحالِ [هنا](٣) سادةً مسدَ الخبرِ ، حسَّنَ(٤) ذلكَ بعضَ الحُسنِ . [١٠٣]

ولا يكونُ الفصلُ إلاَّ بينَ معرفتينِ ، أو بينَ معرفةٍ ونكرةٍ تقاربُ المعرفةَ وهيَ بابُ « أفْعَلَ مِنْ كذَا » ، وقيلَ : إنَّـها نكرةٌ تقاربُ المعرفةَ لأنَّـها لا تتعرفُ ما دامتْ معها« مِنْ » ، فإنْ زالتْ عنها « مِنْ » ولَـمْ تُنْوَ تعرَّفَتْ بالألف واللامِ ، والإضافةِ .

---

(١) رويت هذه القراءة أيضًا عن سعيد بن جبير ، والحسن البصريّ ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر الثقفي . وذكر ابن جنّي والزمخشريّ وأبو حيان أن سيبويه ضعّفها (انظر المحتسب ٣٢٥/١ ، والكشاف ٢٨٣/٢ ، والبحر المحيط ٢٤٧/٥) ولم يصرح سيبويه بذلك في الكتاب .

وجاء في الكتاب ٣٩٦/٢ : « فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وقال : احتبى ابن مزوان في ذه في اللحن » .

وقال المبرد : « أما قراءة أهل المدينة : (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربيّة » المقتضب ١٠٥/٤ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي غاية الأمل ٣٩٦/٢ « التفاحة » .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الأصل : لحسن .

ويجوزُ الاعتمادُ على الضمائرِ فترْفَعُ بالابتداءِ وما بعدَها خبرُها ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ ، فتكونُ الجملُ في موضعِ رفعٍ بعدَ المبتدأ وبعدَ « إنَّ » . [و][1] في موضعِ نصبٍ بعدَ « كانَ » وأخواتِها ، وبعدَ « ظننتُ » وأخواتِها ؛ لأنَّها في موضعِ المفعولِ لـ « ظننتُ » .

وأنشدَ في البابِ :

(تُبَكِّي علَى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا

وَكُنْتَ عليْهَا بِالْمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ) [2]

البيتُ لقيس بنِ ذريح العامريّ [3] ، صاحبُ لبنى ، وكانَ مِنْ خبرِه أنَّه لـمَّا تزوجَ لبنى وشغَفَ [4] بها قهرَه أبوه على تطليقها فأبى ، فألقى نفسَه في رمضاءِ مكةَ وقالَ : يا قيسُ واللّهِ لا أريمُ هذا المكانَ حتَّى تطلّقَ لبنى أو أموت، وعذلَه قومُه على ذلكَ ، فطلّقها ثمَّ ندمَ ، وقالَ فيها شعرًا كثيرًا ، ثمَّ خُبِلَ فلمْ يزلْ مخبولاً حتى ماتَ . وبعدَه :

---

(1) إضافة يستقيم بها الكلام .

(2) الجمل ١٤٣ . وهو في ديوانه ٤٤ ، والكتاب ٣٩٣/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، وشرح شواهد الكتاب للنحاس ٢٠٧ ، ولابن السيرافي ٢٤٤/١ ، والأغاني ١٢١/٨ ، والحلل ١٨٥ ، والفصول والجمل ل ١٣٧ ، وشرح المفصل ١١٢/٣ . وفي الأصل : أتبكى وفي جميع المصادر تبكى .

(3) المعروف أنّ العامريّ هو قيس بن الملوّح ، أمّا قيس بن ذريح فهو من بني كنانة . وقد تبع ابن خروف ابن هشام اللخميّ في هذه النسبة ، ولم أقف على هذه النسبة عند غيرهما فيما اطلعت عليه .
انظر ترجمة قيس بن ذريح في الشعر والشعراء ٦٢٨/٢ ، والأغاني ١٠٧/٨ ، . وانظر قصته وخبره فيما سبق وفي الحلل ١٨٦ ، والفصول والجمل ل ١٣٧ .

(4) في الأصل : « شغفت » .

فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا بِلُبْنَى تَغَيَّرَتْ فَلِلدَّهْرِ وَالدُّنْيَا بُطُونٌ وَأَظْهُرُ (١)
لَقَدْ كَانَ فِيهَا لِلأَمَانَةِ مَوْضِعٌ وَلِلنَّفْسِ مُرْتَادٌ وَلِلْعَيْنِ مَنْظَرُ
وَلِلْحَائِمِ الْعَطْشَانِ رِيٌّ بِرِيقِهَا وَلِلْمرحِ الرَّيَانِ خَمْرٌ ومُسْكِرُ

ومنْ قوله فيها :

أقولُ لِخُلّتي من غَيْرِ جُرْمٍ ألا بيني بِنَفْسيَ أنْتِ ! بيني (٢)
فَوَاللّه العظيمِ لَنَزْعُ نَفْسي وَقَطْعُ الرِّجْلِ مِنّي وَالْيَمِينِ
أَحَبُّ إليَّ يا لُبْنى فِراقا فبكّي لِلفراقِ وَأسْعِدِيني
ظَلَمْتُكِ بالطَّلاَقِ لغَيْرِ جُرْمٍ فَقَدْ أَذْهَبْتُ آخِرَتي وَدِيني

فلمَّا سمعت ذلكَ لبنى أنشأتْ تقولُ :

رَحَلْتُ إلَيْهِ مِنْ وَطَني وَأَهْلِي فَجَازَاني جزَاءَ الخَائِنِينَا
فَمَنْ رَآني فَلاَ يَغْتَرّ بَعْدي بِحُلْوِ القَوْلِ أَوْ يَبْلُو الدّفِينَا

قالوا : فلمَّا انقضت عدتَّها ارتحلتْ إلى أهلها ، فجعلَ يقبِّلُ موْضعَ قدمِها من الأرضِ ، وحولَ خبائها ، وقالَ :

وَمَا حُبِّي لِطِيبِ تُرَابِ أَرْضٍ وَلَكِنْ حُبّ مَنْ وَطِئَ التُّرَابَا (٣)
فَهَذَا فِعْلُ شَيْخَيْنَا جَمِيعًا أَرَادَا لِيَ البَلِيّةَ والْعَذَابَا

يعني أباه وأمَّه .

---

(١) الأبيات في ديوانه ٤٥ وما بعدها ، والأغاني ١٢١/٨ ، والفصول والجمل ل ١٣٧ ، ١٣٨ والأول والثاني منها في الحلل ١٨٦ .
(٢) هذه الأبيات وبيتا لبنى التي بعدها في ديوانه ٧٩ ، وأمالي القالي ٧٥/٢ ، والفصول والجمل ل ١٣٨ .
(٣) البيت في ديوانه ٢٧ ، والأغاني ١١١/٨ ، وأمالي القالي ٧٦/٢ ، والفصول والجمل ل ١٣٨.

وقولُـه : « تُبَكِّي » يجوزُ في معناه وجهانِ ؛ يريدُ : تكثرُ البكاءَ ، والثاني : تجعلُ غيركَ يَبْكِي لكثرةِ بكائكَ لِمَا رأى من حُزْنِك ، يقالُ : بكّيتُ : أكثرتُ البكاءِ ، وبكَّيتُ غيري . والجملةُ التي هي : « أنت تركتها » متعرضٌ [1]. كقولِه :

* أَلَـمْ يأتِـيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِـي *[2]

ويجوزُ أنْ تكونَ في موضعِ الحالِ ، والمعنى : وأنتَ سببُ تركِها ، وهو معنًى حسنٌ . و « المَلاَ »: موْضعٌ[3] هنا ، وأصلُه: الواسعُ مِن الأرضِ . و « أنتَ أقدرُ » جملةٌ في موضعِ خبرِ « كنتَ » . و « أقدرُ » : أفعلُ منكَ على بابه ، أيْ : كنتَ حينَ طلاقِها أقدرُ على إمساكِها منكَ الآن[4] على صرفها منكَ . و « بالملا » متعلقٌ بـ « كنتَ » ، و « عليها » مِنْ تمامِ « أقْدرُ » وتقدَّمَ عليه كما تقدَّمَ الجارُّ والمجرورُ في قولِه تعالى :

﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[5].

و ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[6].

---

(١) كذا في الأصل . ولعله يريد : جملة اعتراضية . وستأتي ص ٩٧٨ .

(٢) لقيس بن زهير العبسيّ ، وعجزه :

* بما لاقت لبونُ بني زيادِ *

وهو في الكتاب ٣١٦/٣ ، والجمل ٤٠٧ ، والإيضاح للزجاجي ١٠٤ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، وسر الصناعة ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، والحلل ٤١١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٨/١ .

(٣) انظر معجم البلدان ١٨٨/٥ .

(٤) في الأصل : « لأن » .

(٥) يوسف ٢٠/١٢ .

(٦) الأعراف ٢١/٧ .

فلـمَّا تقدَّم قدَّرَ له ما يعـملُ فيه ، والألفُ واللامُ موصولةٌ في الآيتينِ بمعنى « الذي » فيقدَّرُ للمـجروراتِ ما يعملُ فيها ، ومـثلُ هذا كثيرٌ وليسَ بالقياسِ .

وقـولُـه : « وكنتَ عليـهـا بالملا أنتَ أقـدرُ » كـقـولِ الفـرزدقِ حينَ طلّـقَ النوّار ثمَّ تبعتها [نفسُــه][1] :

نَدِمْتُ نَدَامَـةَ الْـكُـسَـعِيِّ لـمَّـا ... غَدَتْ مِـنِّي مُطَـلَّـقَـةً نَوَارُ [2]

وَكَـانَتْ جَنَّتِي فَخَرَجْتُ مِـنْـهَا [3] ... كآدمَ حيـنَ أَخْرَجَه الضِّـرَارُ

/ وَلَوْ أَنِّي مَلَكْتُ يَدِي وَنَفْسِـي ... لَكَانَ عَـلَـيَّ لِلـقَـدَرِ الخِـيَـارُ [١٠٤]

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) الأبيات في ديوانه ١/٢٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٣٩ .

(٣) في الأصل : « عنها » والتصويب من الديوان ١/٢٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٣٩ .

بَابُ الإِضَـــافَـــةِ (١)

الإضـافـةُ : الإمالةُ والإسنـادُ . يقالُ أضـفتُ ظهـري إلى الحـائطِ ، وأملتُـه، وأسندتُهُ إليهِ بمعنًى واحدٍ .

ولا يضافُ الاسمُ إلى غيرِه حتَّى يُحذفَ مِن الأوَّلِ التنوينُ ، ويُجرَّ الثاني .

وسُـمِّيَ الأوَّلُ : مضافًا ، والثاني : مضافًا إليه .

والإضافةُ على أربعةِ أقسامٍ :

القـسمُ الأوَّلُ على ثلاثـــةِ أضـربٍ : إضـافــةُ ملكٍ ؛ كـ « غـلامِ زيدٍ » . وإضافةُ استحقاقٍ؛ كـ « سَرْجِ الدَّابّةِ »، و « بابِ الـدَّارِ » . وإضافـةُ تخصـيصٍ ؛ كـ « صــاحبِ زيدٍ » ، و « أخي عـــمـرو » ، و « أبي بكـرٍ » ، و « اسمِ زيدٍ » . وجميعُها تقدَّرُ باللامِ .

والقسمُ الثاني : إضافةُ الشيءِ إلى نفسه ؛ كـ « مسجدِ الجامعِ » ، و﴿ دَارُ الآخِـرَةِ ﴾ (٢) ، و ﴿ جَانِـبِ الْغَرْبِـيِّ ﴾ (٣)

و « صلاةِ(٤) الأولى » ، و ﴿ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (٥) ، و « عرقِ النَّسَـاء » ، و « يومِ السبتِ » ، و « يومِ الأحـدِ » ، و « شهرِ المحرَّمِ » ؛ ومـا أشبهَ ذلكَ . ويُعبَّرُ فيها بالثاني عَنِ الأوَّلِ .

---

(١) الجمل : ١٤٤ .

(٢) يوسف ١٠٩/١٢ ، والنحل ٣٠/١٦ وفيهما : (ولدار الآخـرةِ) .

(٣) القصص ٤٤/٢٨ وفيها : (بجانب الغربيّ) .

(٤) في الأصل : « الصلاة » بـ « ال » التعريف .

(٥) ق ١٦/٥٠ .

والقسمُ الثالثُ : إضافةُ تخفيفٍ ، كـ « ضاربِ زيدٍ غدًا » ، و « حسنِ الوجهِ » . ويتقدّرُ بالانفصالِ ، وعَمِلَ الأوّلُ في الثاني نصبًا ورفعًا .

والقسمُ الرابعُ : إضافةُ الشيءِ إلى جنسِه ؛ نحو : « هذا ثوبُ خزٍّ » ، و « بابُ ساجٍ » ، و « خاتمُ حديدٍ » ، و « ثلاثةُ أثوابٍ ، إلى العشرةِ » ، و « مائةُ درهمٍ ، إلى الألفِ » . وكذلكَ الأصنافُ ، وتقدَّرُ بـ « مِنْ » ، ويُعبَّرُ في بعضِها بالثاني عن الأوّلِ ، وغيرُ المحضةِ منها .

وإنْ أضفتَ إلى معرفةٍ - أربعةُ أنواعٍ : أسماءُ الفاعلينَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ ، والصفةُ المشبَّهةُ بها وما في حكمِها مِن الأسماءِ ؛ نحو : « شبهِك و مثلِكَ » وأخواتِهما ، والمضافِ إلى صفتِه ؛ نحو : « مسجدِ[1] الجامعِ » ، و « جانبِ الغربيِّ » ، و « أفعَلُ » إلى ما هو بعضٌ له . هذا مذهبُ طائفةٍ منهم [2]: ابن السرَّاج[3] ، والفارسيّ[4] ، وابن بابشاذ[5] . وليس الأمرُ كذلك فالإضافةُ منها قسمانِ : اسمُ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ . والصفةُ

(١) في الأصل : « المسجد » .

(٢) وهو أيضًا مذهب عبدالقاهر الجرجاني ، والجزولي ، وابن عصفور ، وذكر أنه مذهب سيبويه . انظر المقتصد ٨٨٤/٢ - ٨٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٢/٢. وانظر شرح الكافية ٢٤٧/٢ ومابعدها ، والهمع ٢٧٢/٤ .

(٣) انظر الأصول ٦/٢ .

(٤) انظر الإيضاح ٢٨١/١ .

(٥) انظر شرحه للجمل ٢٤٩/١ . وذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ٤٠٥/٢) إعتراض ابن خروف هذا وذكر إلحاقه « مثلك » وأخواته بالصفة المشبهة . ثم قال : « وإلحاقه باسم الفاعل - بمعنى الحال والاستقبال - أولى كما أن التعرف ثابت فيهما من حكاية الخليل ويونس ، وغير محكيٍّ في الصفة المشبهة إجماعًا » .

المشبهــةُ (١)، و « مثلكَ » و « شبهــكَ » وأخواتهما . وأمَّـــا « يــومُ الخميسِ » ، و «شهرُ المحرَّمِ » ، وسائرُ الأيامِ والشهورِ فكلُّــها معارفُ . والذي أوقعَهم في تنكيرِ « أفعلَ » أنَّ مِن العـربِ مَنْ يقدِّرُ فيـهـا « مِنْ » إذا أضافَ ، فـلا يثني ولا يجمـعُ ولايؤنثُ ، وعليهِ قولُـه :

وميَّـةُ أحْسَـنُ الثَّقَلَيْنِ جيـــدًا وسَـالِفَةً وأحْسَـنُـهُ قَذَالاً (٢)

وتقديرُهم : « صـلاةُ الساعةِ الأولى » ، و « مسـجـدُ الموضـعِ الجامـعِ » ، و « جانبُ المكانِ الغربيِّ » ، [فاسدٌ] (٣) ولا يطّـردُ لهم في الأيـامِ والشهـورِ ، و « عـرقُ النَّسـا » ، و « حبلُ الوريدِ » ؛ وإنَّـمـا أضيـفَ هذا النوع لاختـلافِ اللَّـفظين(٤) ، ومِن الإضافةِ ما فيهنَّ فاتبعْهُ ، واعلمْـهُ (٥).

وقولُ ابنِ بابشاذ في « دارِ الآخرةِ » وشبهه : « فلذلكَ كانت إضافتُـها غيرَ محضةٍ ، لكنَّـها تتعرفُ بما تضافُ إليه » (٦) فاسدٌ ! وكيفَ يتمُّ التعريفُ مع تقدير الانفصالِ ؟ ! هذا تناقضٌ .

---

(١) قال ابن الفخار : « ويلزم على قـول ابن خروف الإطلاق في الأمثلة ؛ أعني في كل الأزمـنة » شرحه للجمل ٦٤٨/٢ .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة . والسالفة : أعلى العنق . والقـذال : جماع مؤخر الرأس . وهو في ديـوانه ٤٣٦ ، والكـامل ٥٤/٣ ، والخصـائص ٤١٩/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٦ ، والخزانة ٣٩٣/٩ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) يوافق الكوفيين . والبصريون يمنعون ذلك ، وما ورد منه تأولوه . انظر الإنصاف (م٦١) ٤٣٦/٢ .

(٥) في الأصل : « فاعلمه » .

(٦) شرح الجمل ٢٤٩/١ .

ولاتضافُ المعارفُ ، فإنْ أردتَ إضافةَ شئٍ منها نكّرتَه ثمَّ أضفتَه؛ وذلكَ في إضافةِ الاسمِ العلمِ إلى اللّقب؛وذلكَ أنْ تلقبَ «زيدًا» ببطّةَ ، فتنكّرُ « زيدًا» وتُضيفُه إلى« بطةَ » ، فيتعرّفُ به . وكذلكَ « قيسُ قفةَ»، و « سعيد كرزٍ » ، و « ثابتُ قطنةَ »[1] ، وإنّما أضافت العربُ أحدَهما إلى الثاني لأنّه لا يكونُ عندَهم اسمانِ مفردانِ إلاّ نادرًا ؛ فإمّا أنْ يكونا مضافين، أوْ أحدُهما مضافًا [والآخرُ / مفردًا] [2] . [١٠٥]

وقولُه : (**ويتنكّرُ بالمضافِ إليه**) [3] اتساعٌ ومجازٌ ، ولَمْ تصحَّ إضافتُهما حتّى ذكروا الألفَ واللامِ ؛ فإضافتُهما مع الإضافةِ على أربعةِ أقسامٍ [4] :

أحدُها : ألاّ يكونَ الألفُ واللامُ في الأوّلِ ، ولا في الثاني ؛ نحو : «غلامُ رجلٍ » ، و « غلامُ زيدٍ » .

والثاني : أنْ يكونا في الثاني لا في الأوّلِ ، كـ « غلامِ الرجلِ » ، و « زوجِ المرأةِ » .

والثالثُ : أنْ يكونا في الأوّلِ والثاني ؛ نحو : « الحسنِ الوجهِ » ، و « الكريمِ الأبِ » ، و « الكثيرِ المالِ » ، و « الخمسةِ الأثوابِ » ، و « المائةِ الدرهمِ» ، وقدْ تقدّمَ شرحُ ذلكَ في بابِه[4] .

---

(١) هو ثابت بن كعب بن جابر العتكي ، من الأزد ، كنيته أبو العلاء ، من شجعان العرب وأشرافهم ، أصيبت عينه فجعل عليها قطنة فعرف بها . وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية ، له ديوان مطبوع توفي عام ١١٠ هـ .
انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٣٠/٢ ، والأغاني ٤٧/١٣ ، والخزانة ٥٧٨/٩ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ١٤٤ . وفيه : (ويتنكّرُ ويتعرّفُ بالمضاف إليه) .

(٤) انظر باب تعريف العدد ص ٦٣٧ .

والرَّابعُ : أنْ يكونـا في الأوَّل لا في الثـاني ، وليس ذلـكَ في شيءٍ مِن كـلامِ العـربِ إلاَّ في اسـمِ الفـاعـلِ المثنى والمجمـوعِ بالألفِ واللامِ ، نحـو : «الضـاربـي زيـدٍ »[1]، و « الضاربِي عمرٍو » ، وما جرى مَجْرَاهُما من الصفاتِ المثناةِ والمجموعةِ بالألفِ واللامِ ، وقدْ تقدَّمتْ علَّـةُ ذلكَ [2] ـ والحمدُ للّـه .

(١) في الأصل : « الضاربين زيدًا » .

(٢) انظر ص ٥٣٤ .

باب التاريـــخ (١)

التاريخُ : حصرُ جزءٍ مِن الزَّمانِ بالعـددِ . وأرَّختِ العربُ بالليالي لأنَّ الشهرَ قمريٌّ مبْـدَؤُه باللّيلِ عندَهم ، فاللّيـلُ سابقُ النَّـهارِ فـي دخولِ الشهـرِ ، فخـصّوا اللّيـالي بالذِّكـرِ لذلكَ ، ولو أرَّخـوا بالأيَّـامِ لعُلِمَ أنَّ مع كلِّ يومٍ ليلةً متـقـدِّمـةً لكونِها السَّـابقـةَ في دخولِ الشهـرِ ، وليسَ في هذا تغليبُ مؤنثٍ على مـذكَّرٍ في لفظٍ(٢) ؛ لأنَّـك إذا قلتَ : « كتبتُ لخمسِ ليـالٍ » لَـمْ تُدْخلِ الأيامَ تحتَ لفظِ هذا العددِ ، بلِ الأيامُ خـمسةٌ غـيرُها لَـمْ تُذْكرْ لِـدلالَةِ المعنى علـيْـها ، ولا يكونُ ذلكَ في غـيـرِ العددِ ؛ لأنَّـه ليسَ مِن ليلةٍ إلاَّ وبعـدَها يومٌ ، فـدلّتْ كلُّ ليلةٍ على يومِـهـا وأدرجَتْـهُ ؛ وليسَ كـذلكَ « الفواطمُ وزيدٌ(٣) خـرجـوا » ؛ لأنَّ « زيدًا » داخلٌ في الضميرِ الرَّاجعِ إلى ما تقدَّمَ ، فوقعَ الخبرُ عنهما معًا .

وكـذلكَ إذا قلتَ : « كـتبتُ لعشـرٍ بينَ يومٍ وليـلةٍ » ، إنَّما أردتَ « عـشـرًا وعشـرةَ أيامٍ » ، ودخلتِ الأيامُ بالمعنى حينَ عُلِـمَتْ(٤)، وجئتَ بالمجرورِ والمعطوفِ تأكيدًا ؛ ولوْ قلتَ : « عشرًا بينَ عبدٍ وأمـةٍ » لَـمْ يجزْ إلاَّ « عشرةٌ » ، ولا يكونُ إلاَّ خمـسةَ ذكـورٍ ، وخمسَ إناثٍ فـاعلَمْهُ بنصِّ سيبـويهِ(٥) ـ رحـمَـهُ اللّهُ ـ في كلِّ ماذكرتُ .

---

(١) الجمل : ١٤٥ .

(٢) كأنما يرد على ابن بابشاذ إذ يرى أن باب التاريخ مما غلب فيه المؤنث على المذكر . وذكر ابن بزيزة رأي ابن خروف ورده على ابن بابشاذ واستحسنه ، وقال به ابن عصفور ، وابن مالك . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٢٥٠، وغاية الأمل ٢/٤٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٨ ، وشرح التسهيل ٢/٤١٠ .

(٣) في الأصل : « وزيدًا » بالنصب .

(٤) في الأصل : « عملت » .

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٦٣ ، ٥٦٤ .

فإذا بدأتَ بأوَّلِ الشهرِ قلتَ : « كتبتُ غُرَّةَ شهرِ كذا » ، و « مستهلَ شهرِ كذا » ، أوْ « لليلةِ خلتْ » ، و « لِلَيْلَتَيْنِ خلَتَا » ، و « لِثَلاَثِ ليالٍ خَلَوْنَ » إلى العشرِ .

وإنْ شئتَ حذفتَ الليالي فقلتَ : « لِثَلاَثٍ خلوْنَ » ، و « عشرٍ خلونَ » . وإنْ شئتَ قلتَ : « خلتْ » ، و « بَقِيَتْ » ، ولفظُ الجمعِ أحسنُ مراعاةً للفظِ [التمييز](١)، وكذلكَ تقولُ : « لعشرينَ لَيْلَةً خَلَتْ أوْ بَقِيَتْ » ، و« لإحدى عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ » ، و « لِخمسَ عَشْرَةَ » ، و « لِتسعَ عَشْرَةَ مَضَتْ » ، إنْ شئتَ حذفتَ اللَّيْلَةَ ، وإنْ شئتَ قلتَ : « خَلَوْنَ » ، أو « بَقِيْنَ » ، والإفرادُ أحسنُ مراعاةً للفظِ التمييز [الذي](١) هو مفردٌ .

وكذلكَ قوْلُك : « كتبتُ لعشرينَ ليلةً خلَتْ أو بَقِيَتْ » ، و « لِثَلاَثٍ وعِشْرِينَ » إلى « تِسْعٍ وعِشْرِينَ » ، والأحسنُ أنْ تقولَ : « بَقِينَ » و « بقيتْ » إذا بَقِيَ الأقلُّ .

وتقولُ في نصفِ الشهرِ إنْ شئتَ: « كتبتُ منتصفَ شهرِ كذا » . أو آخره : « مُنْسَلَخَ شهرِ كذا » ، أوْ « عَقِبَ شهرِ كذا » ، وفي الثلاثِ الباقيةِ وما دونَها - فاعلمْ ذلكَ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

بَابُ النِّــــدَاء /(١)

المنادى مدعوٌّ، ومفعولٌ للمنادِي بفعلٍ مضمرٍ، يُعَوَّضُ عنهُ - في الأمرِ العامِّ - حرفُ النِّداءِ - في القولِ الأسَدِّ(٢). وهو منصوبٌ لفظًا أو تقديرًا، إلاَّ أنْ يكونَ مفردًا علمًا، أوْ مفردًا مقصودًا، أوْ مبهمًا، [فتلزمه «يا»](٣)؛ نحو: «يا زيدُ»، و«يا رجلُ»، و«يا أيُّها»، و«يا هذا»، و«فَعَالِ» نحو: «يا قَطَامِ»، أو اسمَ اللّهِ تعالى بغيرِ «هم» في السّعةِ، وبالهمز في الضرورةِ(٤)؛ للزومِ الألفِ واللامِ إيَّاهُ؛ فتقولُ: «يا اللّهُ» بإثباتِ الهمزةِ والمدِّ، وبالمدِّ وحذفِ الهمزةِ، وبحذفهما، وما شُبِّهَ به في الضرورةِ؛ نحو قولِه:

مِن اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالْوُدِّ عَنِّي(٥)

---

(١) الجمل: ١٤٧.

(٢) وهو قول سيبويه والجمهور. انظر الكتاب ١٨٢/٢، والهمع ٣٣/٣. وقيل: ناصبه حرف النداء. وقيل: معنى التنبيه. انظر شرح الكافية ٣٤٦/١، والهمع ٣٣/٣.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) في الأصل: «وفي الهمز بالضرورة».

(٥) مجهول القائل. وهو في الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والأصول ٤٦٣/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٨، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح المفصل ٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٠/٢، وشرح الكافية ٣٨٣/١، والهمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٣/٢. وشاهده: النداء بـ«التي» ضرورة إذ كانت الألف واللام لازمة لها. وشبهها بـ«يا ألله».

وقولـه :

فَـيَا الغُـلامَانِ الْلـذَانِ فَــرَّا إِيَّاكُـمَـا أَنْ تُـكْـسِبَانا شَـرًّا (١)

فجمعَ على [...](٢) مبنيٌّ على(٣) الضمِّ لفظًا وتقديرًا . فما لحقتْ مِنْ هذا كلِّـه ألفُ التثنيةِ ، [وواو الجـماعة](٤) ؛ نحـو : « يـا زَيْدَان » ، و « يَا زَيْدُونَ » ؛ نابَ الحرفانِ منابَ الضـمةِ كما نابت الياءُ في « لا مـسلـمَيْنِ ولا مسلمِـينَ لك » منابَ فتـحةِ البناءِ ، والأسماءُ الظـاهرةُ فيهِ وقعت في مـوقعِ حرفِ الخطابِ ؛ لأنَّ المنادى مخاطبٌ .

ولـمَّا كـانَ العلمُ ، والمفردُ المقصودُ قـصدَه مفردَيْنِ [مـعرَّفينِ](٥) بُنِيَـا كما كانَ المضمرُ الذي وقعا موقعَـه مبنيّـًا وهو معرفةٌ مفردٌ (٦) .

---

(١) لا يعرف قـائلهما . وهما في المقتضب ٢٤٣/٤ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، وشرح المفـصل ٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٠/٢ ، وشرح الكافية ٣٨٣/١ ، والهمع ٤٧/٣ ، والخزانة ٢٩٤/٢.

قال المبـرد: « إنشاده على هذا غيـر جائز ، وإنما صوابه : فـياغلامـان اللّـذان فرّا ؛ كـمـا تقول : يا رجل العاقل ، أقبل » . المقتضب ٢٤٣/٤ .

ووجـهه ابن الأنبـاري ـ هو وسابقه ـ على حـذف الموصـوف وإقامة الصـفة مقـامه . انظر الانصـاف ٣٣٨/١ .

(٢) « فـجـمع على » هكذا في الأصل ؛ ولعـله يريد : جـمع بين النداء والألف واللام . ومـا بين المعقـوفين كلمة مطموسة .

(٣) في الأصل : « في » .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وقيل : لأنه صار غـاية ينقطع عندها الصوت فأشـبه الأصوات ، والأصوات مـبنية فكذلك ما أشبـهها . انظر أسرار العربية ٢٢٤ .

وبُنِيا على حركة ؛ مزيّةً على ما لَمْ يُعربْ مِن الأسماءِ (١) ؛ نحو : « كَمْ » ، و « مَنْ » .

وخُصَّا بالضمِّ لأنَّها حركةٌ لا تكونُ إعرابًا في المناديات (٢). وقولُهم : « يا رجلاً » منادى منكورٌ ، و « يا راكبًا مستعجلاً » منادى موصوفٌ ، و « ياغلامَ زيدٍ » منادى مضافٌ ، و « يا قاصدًا بلدًا » ، و « يا ضاربًا رجلاً » ، و « يا خيرًا مِن زيدٍ » منادى ممطولٌ . ويجوزُ أنْ يكونَ المطولُ معرفةً ونكرةً ؛ على حسب مايقصدُه المنادِي مِن الاختصاصِ أوْ العمومِ .

وأنشدَ :

(فيَا راكِبًا إمَّا عرَضْتَ فبلِّغَنْ

نَدامايَ مِنْ نَجْرانَ ألاَّ تلاقِيا) (٣)

البيتُ لعبدِ يغوثَ بنِ الحارثِ (٤)، وكانَ أُسِرَ يومَ الكُلاب (٥) ، أسرَه تيمُ

(١) انظر هذه العلة في أسرار العربية ٢٢٤ .

(٢) نفسه ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٣) الجمل ١٤٨ . والبيت لعبد يغوث بن الحارث - كما ذكر ابن خروف - وقيل : لمالك بن الريب . إلاَّ أن البغدادي (في الخزانة ١٩٥/٢) ذكر بيتًا لمالك بن الريب يشبهه ، وقال : وهذا غير ذاك قطعًا . وهو في المفضليات ١٥٦ ، والكتاب ٢٠٠/٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، والأصول ٣٣١/١ ، ٣٦٩ ، والأغاني ٧٢/١٥ ، والخصائص ٤٤٨/٢، والحلل ١٨٧، والفصول والجمل ل ١٤٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٥٧/١ ، والخزانة ١٩٤/٢ .

(٤) هو عبد يغوث بن الحارث بن وقاص القحطانيّ . من شعراء الجاهلية . كان فارسًا وسيدًا لقومه . انظر ترجمته في الأغاني ٦٩/١٥ ، والخزانة ٢٠٢/٢ .

(٥) الكُلاب - بضم الكاف - من أيامهم المشهورة ، وهما يومان : يوم الكُلاب الأول ، ويوم الكُلاب الثاني . والكُلاب : اسم ماء بين الكوفة والبصرة .
=

اللاتِ (١) وكانوا يطلبونَـه بدمِ رجلٍ منهم ، فعرضَ لهم في فدائِـه ألفَ ناقـةٍ فأبوا إلاَّ قتلَـه ، وكانوا شدُّوا لسانَـه لئلا يهجوَهم ، فرغبَ أنْ يخلُّوه لينوحَ على نفسِـه ، ويلومَ أصحابَـه ، وعقدَ لهمْ ألاَّ يهجوَهم ، فخلّوه (٢) ، وقالَ لهم هذاالقصيدِ .

و « الرَّاكبُ » :اسم فـاعلٍ مِن « ركِبَ » ، يُقالُ :ركـبتُ الفرسَ ، والبـغلَ ، والحـمارَ ، والبعيرَ ـ وكلَّ شيءٍ يركـبُ ـ والبحرَ . وهو اسمُ الفاعلِ مِنْ كلِّ راكـبٍ ، وليسَ اختصاصُه بالبعيرِ بصحيـحٍ (٣) ، غيرَ أنَّهم إذا أطلقـوا اللّـفظَ وقالوا : « رأيتُ راكبًـا » فما يعنُونَ « بعيرٌ »(٤) ـ في الأعـرفِ . واسمُ الجمـعِ « ركبٌ » ، وليسَ بجمـعِ تكسيرٍ لتصغيـرِه علـى « رُكَيْـبٍ » بلفظِـه ، ولَوْ كـانَ مكسَّـرًا لرُدَّ إلى واحدِه (٥)، وقدْ قالَ تعالى :

= انظر معجم البلدان ٤٧٢/٤ ، والخزانة ٤١٠/١ وبين الدهناء واليمامة موضع آخر يقال له الكُلاب أيضًا. انظر اللسان « كلب » ٧٢٧/١ . وانظر أيام العرب في الجاهلية ٤٦ ، ١٢٤ .

(١) كـذا في الأصل ، والمعروف أن الذين أسـروه هم تيم الرباب . انظر الأغاني ٧٠/١٥ ، والحلل ١٨٧ ، والفصول والجمل ل ١٤٠ ، والخزانة ١٩٦/٢ .

(٢) في الأصل : « فخلوهم » .

(٣) في الأصل : « تصحيح » - بالتاء - .

(٤) في الأصل : « بعيرًا » . و ممن خصّه بالبعير ابن السكيت ، والنحاس ، وابن هشام اللخمي والعكبريّ . انظر إصلاح المنطق ٤٠ ، ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢ ، والمشرف المعلم ٣٠٩/١ ، انظر اللسان « ركب » ٤٢٩/١ . وذكر ابن بزيزة قول ابن خروف هذا ، وحكم بصحته . (انظر غاية الأمل ٤١٧,٢) .

(٥) وهو رأي سيبويه . وعند الأخفش ، والنحاس وغيرهما : جمع . انظـر الكتـاب ٦٢٤/٣ ، وإعـراب القرآن للنحـاس ١٨٨/٢ ، والمخصص ١٢٠/١٤ والفصـول والجمل ل ١٤٠ ، وانظر اللسان « ركب » ٤٢٩/١ .

﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ (١) .

قالَ المفسرونَ : « وكانوا أصحابَ خيـلٍ » (٢) وجمـعُ التكسيرِ : « ركبانٌ » . و « راكب البحرِ » جمعُه : « رِكّابٌ » لا غيرَ ، ولا يقـالُ فيهم « ركبٌ » .

ومعنـى « عرضْتَ » : تعرَّضْتَ (٣) ، وهـو فـي موْضعِ جـزمٍ بـ « إمَّـا » . و « بلِّغنْ » أمرٌ مؤكَّـدٌ بالنونِ الخفيفةِ ، في موْضعِ جزمٍ على الجوابِ . والوقـفُ عليها بالألـفِ ، والفـاءُ رابطـةٌ جـوابَ الشـرطِ . و « الندامى » : جـمعُ ندمـانٍ ؛ وهو الصاحبُ على الخمـرِ ، وقـيلَ : الصاحبُ على الإطلاقِ ، ووزنُـه « فَعْلاَنُ » من « نَدِمَ يَنْدَمُ » . و « النَّديمُ » كـ « النَّدِمِ » . و « نداماىَ » مـفعولٌ بـ « بلِّـغْ » . و « أنْ » مـخـفـفـةٌ من الثـقيلـةِ ، واسمُـها مضمرٌ فيـها . و « لا » نفـيٌ وتبرئـةٌ و « تـلاقيَـا » منصوبٌ بـها ، والألـفُ للقافيـة . وخبـرُ « لا » محذوفٌ تقديرُه : « لا تـلاقيَ لنا » . والجملـةُ : خبرُ « أنْ » . و « أنْ » وما عملتْ فيه مـفعولٌ ثانٍ لـ « بلِّـغـا » . وأرادَ : مِن أهلِ نجـرانَ . [ومن] (٤) نجرانَ ، في موضعِ الحالِ مِنْ « نداماىَ » (٥) ؛ وكانَ أهـل نجران نصـارى ، وقد ذكرهم في البيتِ / بعدَه : [١٠٧]

---

(١) الأنفال ٤٢/٨ .

(٢) حكاه ابن بزيزة عن ابن خـروف . وقـال : « والمقصود به عير أبي سفيان » . غاية الأمل ٤١٧/٢ . وانظر معـاني القرآن للفراء ٤١١/١ ، ومعـاني القرآن وإعرابـه للزجاج ٤١٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢ ، والكشاف ١٦٠/٢ .

(٣) أي أتى العَروض وهي مكـة والمدينة وما حولهما . انظر معجم البلدان ١٠٣/٤ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) في الفصول والجمل ل ١٤١ : « في موضع نصب على الصفة لنداماي » .

أَبَا كَرِبٍ وَالأَيْهَمَيْنِ كِلَيْهِمَا وَقَيْسًا بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اليَمَانِيَا[1]

وشاهدُه : نصبُ « راكب » لـمَّا جعلَه شائعًا نكرةً .

وأنشدَ :

(أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ)[2]

نسبَ البيتَ بعضُهم للأحوص[3] . و « ذات عرق » : موضعٌ بالحجاز. سلَّمَ على النخلةِ وهو يريدُ محبوبتَه ، فكنَّى بها عنها . ويمكنُ أنْ يريدَ النخلةَ حيثُ كانتْ في محلِّ أحبته ، فطالتْ بالصفةِ فنصبَها ، وهيَ مقصودةٌ في المعنى لأنَّه لَمْ يُرِدْ إلاَّ نخلةً معينةً وإلاَّ استباح[4] . وهي كلمةٌ واحدةٌ غيرُ مركبةٍ[5]، وإنْ سَمَّى بها مذكرًا عُرِّفَتْ وصُرِفتْ ، وتُركَ صرفُها في تسميةِ المؤنثِ بها ، وقدَّمَ المعطوفَ على المعطوفِ عليه كما قالَ :

---

(١) البيت في المفضليات ١٥٧ ، والأغاني ٧٢/١٥ ، والحلل ١٨٨ ، والفصول والجمل ل ١٤١، والخزانة ١٩٨/٢ .

(٢) الجمل ١٤٨ . وهو من شواهد الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٦٦/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢، والحلل ١٨٩، والفصول والجمل ل ١٤١ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١ ، ٨٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٥٦/١ ، والمغني ٣٩٥/١ ، ٧٣٥/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٧٧٧/٢ ، والخزانة ٣٩٩/١ .

(٣) جاء في الخزانة ٤٠١/١ : « وقال شراح أبيات الجمل وغيرهم : بيت الشاهد لا يعرف قائله ، وقيل هو للأحوص ، والله أعلم » . وليس في ديوانه . وذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ٤١٧/٢) أن ابن خروف نسبه للأحوص . ولم ينسبه ابن خروف . والأحوص هو : الأحوص بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الأنصاريّ ، من أهل المدينة . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥١٨/١ . وانظر تعليق محقق الديوان على نسبة البيت للأحوص ٢٣٩ .

(٤) كذا في الأصل .

(٥) يريد « ذات عرق » .

جَـمَـعْـتَ وَ فُـحْـشًـا غِـيْـبَـةً ونَمِيـمَـةً

خِـصَالاً ثَـلاَثًا لَـسْـتَ عَـنْـهَا بِمُرْعَـوِي (١)

وعطفَ ابنُ جني « ورحمةُ اللهِ » على الضميرِ في الجارِّ والمجرورِ ؛ لأنَّـه خبرُ السلامِ ، وصفتُـه (٢). وفيهِ مِن القبحِ أكثرُ ممَّـا في تقديمِـه على المعطوفِ عليهِ ، مع ما فيهِ مِن العطفِ على المضمرِ بغيرِ تأكيدٍ .

ويجوزُ نصبُ « فحشًا » على المفعولِ معه(٣) ، وأنشدَ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّـهُ ـ مِن تقديمِ المعطوفِ :

كـأَنَّا عَـلَى أَوْلاَدِ أَحْقَـبَ لاحَـهَا ... ورَمْيُ السَّفَا أَنْفَاسَها بِسِـهَامِ(٤)

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وأَنْزَلَتْ ... بَهَا يَوْمَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيامِ (٥)

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي . وهو في ديوانه ضمن مجموع شعراء أمويون ٢٧٧/٣، و المسائل البصريات ٢٩٢/١ ، والخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١ ، والخزانة ١٣٠/٣ ، ١٤١/٩ .

(٢) انظر الخصائص ٣٨٦/٢ . وقال ابن جني : « وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه » . وقال ابن هشام في المغني ٧٣٥/٢ : « أما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لإطلاقهم ولقول أبي الفتح » . وقد جعله ابن هشام من باب تقدم المعطوف على المعطوف عليه في حرف الواو (انظر المغني ٣٩٥/١) وكذا ابن الشجري . انظر أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١ ، والخزانة ٣٩٩/١ ، ١٣٠/٣، ١٣١ . والصفة عند الفراء الجار والمجرور . وعند ثعلب الجار والمجرور والظرف انظر معجم المصطلحات النحوية ٢٤١ .

(٣) انظر الخصائص ٣٨٣/٢ ، والخزانة ١٣٠/٣ .

(٤) في الأصل : « كان ... الأولاد ... لاحقًا

... ... بســـــلام

... ... التناحي ...

... ... دولت السب ... »

(٥) الكتاب ٩٩/٢ ، ١٠٠ . وهما لذي الرُّمَّة في ديوانه ٦١٠ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٦٣ ، ولابن السيرافي ٤٨٣/١ .

=

قدَّمَ « رميُ السَّفَا » على « جنوب » وهو معطوفٌ عليه ؛ أيْ : « لاحها جنوبٌ ورَمْيُ السفا » ، وجازَ التقديمُ مع الواوِ لكونِها غيرَ مرتِّبَةٍ .

وأنشدَ :

(أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرَقْرَقُ)[1]

البيتُ لذي الرُّمَّةِ ، وهو أولُ القصيدِ . والهمزةُ للنِّداءِ . و « دارًا » منادى مطوّلٌ بالصفةِ ، وهيَ مقصودٌ قصدَه ، «حُزوى »: موضعٌ[2] . و « هِجْتِ » : هيجتِ وحرّكتِ ، و « العَبرةُ » : الدمعةُ على أيِّ حالٍ كانت . ويعني بـ « ماءِ الهوى » : الدمعَ ؛ لأنَّه يبعثُه[3] ، و « يرفَضُّ » : يسيلُ بعضُه في إثْرِ بعضٍ ، و « ترقرق » : تحيّرَ في العينِ مِنْ غيرِ سيلانٍ .

وأنشدَ :

= وأولاد أحقب : الحمر الوحشية ؛ سميت بذلك لأن موضع الحقيبة منها بياض .
والسَّفا : شوك البُهْمَى . وأنفاسها : أنوفها . والسهام : شوك البهمى .
يريد : أن الريح اقتلعت السَّفا فرمت به أنوف الحمير .

(١) الجمل ١٤٨ . وهو في ديوان ذي الرّمة ٣٨٩ ، والكتاب ١٩٩/٢ ، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح أبيات الكتاب لابن النحاس ١٧٨ ، ولابن السيرافي ٤٨٨/١ ، والحلل ١٩١ ، والفصول والجمل ل ١٤٣ .

(٢) موضع بنجد في ديار تميم . انظر معجم البلدان ٢٥٥/٢ .

(٣) غير واضحة في الأصل ، والتصويب من الفصول والجمل ل ١٤٣ .

(أَلاَ يَا عِبَادَ اللَّـهِ قَلْبِـي مُتَيَّـمٌ
بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ)(١)

وروى الجاحظ (٢) أنْ رجلاً جميلاً خطبَ امرأةً ، وخطبها معه رجلٌ دميمٌ مليءٌ ، فتزوجتِ الذميمَ لماله (٣) ، وتركتِ الجميلَ لقلَّتـه ؛ فقالَ :

* أَلاَ يَا عِبَادَ اللَّـهِ * ... البيت .

وبعدَه :

يَنَامُ إِذَا نَامَتْ عَلَى عُكْنَاتِهَا   وَيَلْثَمُ فَاهَا كَالسُّلاَفَةِ أَوْ أَحْلَى
يَدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ   دَبِيبَ الْقَرَنْبَى بَاتَ يَقْرُو نَقًا سَهْلاَ (٤)

« المتيمُ » : الذي تيَّمَهُ الحبُّ ، أيْ : عبَّدَهُ واستبعدَه . و « قلبي متيمٌ » مبتدأٌ وخبرٌ . ويعني بـ « أحسنِ » : المرأةَ . و « مَنْ » لفظُها مذكرٌ مفردٌ ، وتقعُ للاثنينِ والجميعِ ، والمؤنثِ ومثناه ومجموعه ؛ ولذلكَ قالَ : « وأقبحِهم » فأعادَ الضميرَ على المعنى الذي هو الجمعُ . و « بعلاً » تمييزٌ . و « البعلُ » الزوجُ وعليهِ يعودُ الضميرُ الذي في « ينامُ » ، و « يدبُّ » . ومَن رواه : « فِعلاً » فقد صحَّفَ وحَرَّفَ (٥) لما ذكرناه . وشاهدُهُ : نصبُ « عبادَ اللَّهِ » والمنادى مضافٌ .

---

(١) الجمل ١٤٩ . قال ابن السيد : « لا أعلم قائله » ، ونسبه الزجاجي للأخطل وليس في ديوانه . وهو في الكامل ٧٤/٢ ، والحيوان ٥٢٥/٣ ، والحلل ١٩٣ ، والفصول والجمل ل ٤٣ ، وشرح قطر الندى ٢٠٢ .

(٢) هو أبو عثمان ، عمرو بن بحر بن محبوب ، الجاحظ . من أهل البصرة . واسع العلم كثير التبحر . معتزلي له مصنفات كثيرة منها : البيان والتبيين ، والحيوان ، والبخلاء . مات سنة خمس وخمسين ومائتين . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢١٠١/٥ .

(٣) في الأصل : « لما له الذميم لماله » ، « لماله » الأولى مقحمة والتصويب من الفصول والجمل ل ١٤٣ .

(٤) البيتان في الحيوان ٥٢٥/٣ ، والثاني في الكامل ٧٤/٢ ، والحلل ١٩٣ ، والفصول والجمل ل ١٤٤ ، ولم أقف لهما على نسبة .

(٥) سبقه إلى هذا القول ابن السيد وابن هشام اللخمي . انظر الحلل ١٩٣ ، والفصول والجمل ل ٤٤

تَوَابِعُ الْمُنَادَى (١)

خمسةٌ : النعتُ ، وعطفُ البيانِ ، والتأكيدُ ، والبدلُ ، والعطفُ بالحرف.

كلُّ ما كانَ مضافًا أوْ في تقديرِ المضافِ وحكمِه ؛ فهو منصوبٌ ، ولا يُنظرُ إلى ما قبلَه إلاَّ بابَ « الحَسَنِ الوجْهِ » ؛ فإنَّه يجري نعتًا على المنادى المبنيِّ مرفوعًا أوْ منصوبًا ؛ لأنَّه في تقديرِ المفردِ ؛ نحو : « يا زيدُ الحسنُ(٢) الوجهِ » .

[١٠٨] فإن / كانَ المنادَى منصوبًا لفظًا أوْ تقديرًا ، والنعتُ ، وعطفُ البيانِ ، والتأكيدُ مفرداتٍ لَمْ تكن إلاَّ منصوبةً .

فإنْ جرتْ مفرداتٌ على مفرداتٍ ، كانَ فيها الوجهانِ ؛ الرَّفعُ والنَّصبُ ؛ وإنَّما جازَ فيها الرَّفعُ والمنادى مبنيٌّ مِنْ حيثُ اطَّردَ فيه شِبْهُ الرَّفعِ ، وهو الضمُّ .

فإنْ كانَ البدلُ ، والعطفُ بالحرفِ مفردَيْنِ ؛ بُنيا على الضمِّ على نداءٍ ثانٍ ، ولمْ [يُنظرْ](٣) إلى ما قبلَهما ، إلاَّ المعطوفَ - الذي فيه الألفُ واللامُ - على المفردِ ؛ نحو : « يا زَيْدُ والرَّجُلُ » . و « يا زيدُ والحَارِثُ » ، و ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾(٤)

---

(١) هذا الموضوع في الجملِ مدرج مع « باب النداء » ولم يفردْه بعنوان مستقل كما فعل ابن خروف . انظر الجمل : ١٥١ ومابعدها .

(٢) في الأصل : « يا زيد والحسن الوجه » - بزيادة واو - .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) سبأ ١٠/٣٤ .

ففيه الوجهانِ ؛ الخليلُ ، وسيبويهِ ، والمازنيّ - رحمَهمُ اللّهُ - يختارونَ فيهِ الرَّفعَ (١) . وأبو عمرو بن العلاء (٢)، وعيسى (٣)، ويونُس (٤) - رحمَهمُ اللّهُ - والجَرميّ - رحمَهُ اللهُ - يختارونَ النَّصبَ (٥) . وفيهِ تفرقةٌ لأبي العباس ؛ يختارُ الرَّفعَ فيما لزمتْهُ الألف واللامُ كـ « الحارثِ » ، و « العباسِ » ، والنصبَ فيما لَمْ تلزمْه(٦) كـ « الرجلِ » (٧) و « الظّهرِ » وما أشبهَ ذلكَ .

ويجوزُ أن يقالَ : « يا الرجلُ » ، و« يا الغلامُ »(٨) وقدْ جاءَ ذلكَ في الشعرِ ، قالَ :

فَيَا الْغُلامَانِ اللّـذَانِ فَـرّا ... إيّاكُمَـا أنْ تُكسِبَاني شَـرًّا (٩)

---

(١) انظر الكتاب ١٨٧/٢ وشرح المفصل ٣/٢ . وانظر اللمع ١٧٣ . ورويت قراءة الرفع عن عاصم وأبي عمرو . انظر النشر ٣٤٩/٢ . وجاء في غيث النفع ٢٠٨ : « وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لايقرأ به لضعفه في الرواية » .

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء المازنيّ النحويّ المقرىء . أحد القراء السبعة . وإمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة . مات سنة أربع - وقيل : تسع وخمسين - ومائة . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٦ ، البغية ٢٣١/٢ .

(٣) هو أبو عمرو ، عيسى بن عمر الثقفي . إمام في النحو والعربية والقراءة . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبدالله بن أبي اسحاق . صنف الإكمال والجامع . مات سنة ١٤٩ هـ وقيل : ١٤٥ هـ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٩ ، والبغية ٢٣٧/٢ .

(٤) هو يونس بن حبيب البصري . بارع في النحو . من أصحاب أبي عمرو بن العلاء . سمع من العرب وروى عنه سيبويه وسمع منه الكسائي والفراء . مات سنة ١٨٢ هـ . انظرترجمته في أخبار النحويين البصريين ٥١ ، والبغية ٣٦٥/٢ .

(٥) انظر شرح المفصل ٣/٢ . وانظر توجيه قراءة الرفع والنصب في البيان ٢٧٥/٢ .

(٦) انظر المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ .

(٧) في الأصل : « والرجل » .

(٨) يرد على الزجاجي في منعه ذلك . انظر الجمل ١٥٠ .

(٩) سبق تخريجه ص ٦٨٤ .

وأمَّا قولُهم : « يا اللّه » ؛ ففعلوا ذلكَ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاهُ ؛ ولذلكَ حذفوه ؛ فقالوا : « لاهِ أبوكَ » ، و « لهى أبوكَ » ، أرادَ بهما : « للهِ أبوك » . وقدْ تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في البسمله(١) .

وقولُه : (**ولا يَتَعَرَّفُ الاسْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ**) (٢) فاسدٌ ؛ لأنَّ العربَ لَوْ قالتْ: « يا الرجلُ » لكانَ بمنزلةِ « يا زيدُ» حيثُ كانَ علمًا مقصودًا ، وقدْ تعرَّفَ مِنْ وجهينِ (٣)؛ وكذلكَ كلُّ مضافٍ إلى معرفةٍ؛ نحو: « عبدِ عمرٍو » ، و « أخي زيدٍ » ، قدْ وقعَ النّداءُ عليهِ وهو معرفةٌ ؛ فالإضافةُ قَدْ تُعرِّفُ مِن وجهينِ مختلفينِ ؛ مع أنَّ حروفَ النّداء ليست بآلةِ التعريفِ ، وإنَّما يدخلُ التعريفُ النّداءَ بالقصدِ ؛ كانَ بحرفِ نداءٍ أوْ لَمْ يكنْ .

وقولُه : (**هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَأَصْحَابِهِ**) (٤) يروى أنَّ الرفعَ أحسنُ عندَ الخليلِ (٥) ، والنصبُ أحسن عندَ أبي عمرو بن العلاء (٥) ، وكلاهما مِن كلامِ العربِ .

وأنشدَ :

---

(١) انظر ص ٢٤٦ .

(٢) الجمل ١٥١ .

(٣) رد ابن بزيزة على ابن خروف هذا الاعتراض بقوله : « واعتراضه عليه فاسد لما ذكرناه من أنه قد سلب أحد التعريفين » . غاية الأمل ٤٢٨/٢ ، وانظر ص ٤٢٤ منه .

(٤) الجمل ١٥١ . والكلام فيه عن حكم المعطوف ذي الألف واللام على المنادى المفرد .

(٥) انظر ما تقدم ص ٦٩٤ .

(قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا

وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ) (١)

البيتُ للأعشى ميمونٍ ، وقَدْ تقدَّمَ خبرُه (٢) في قولِه :

* لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٌ ثَوَيْتُهُ * (٣) ... البيت .

وهو مِن قصيدٍ يعاتبُ فيه يزيدَ بنَ مسهر الشيبانيّ ، وقبلَ البيتِ :

مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ

خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَطِلُ (٤)

يُضَاحِكُ الشَّمْسَ مِنْهَا كَوْكَبٌ شَرِقٌ

مُؤَزَّرٌ بِعَمِيمِ النَّبْتِ مُكْتَهِلُ

يَوْمًا بِأَطْيَبَ مِنْهَا نَشْرَ رَائِحَةٍ

وَلا بِأَحْسَنَ مِنْهَا إِذْ دَنَا الأُصُلُ

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلاً

غَيْرِي وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

(١) الجمل ١٥٣ . وهو في ديوانه ١٠٧ ، والمحتسب ٢/٢١٣ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٢/٧٠٠ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٣١٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٦ ، والحلل ١٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٤٤ ، وشرح المفصل ١٢٩/١ ، والخزانة ٣٥٢/١١ .

(٢) انظر ص ٣٥١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥١ .

(٤) القصيدة بأكملها في ديوانه ١٠٥-١١٣ ، و شرح القصائد التسع للنحاس ٦٨٥/٢ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٣١٤ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤١٨ ، والفصول والجمل ل ١٤٤ ، ١٤٥ .

صَـــدَّتْ هُـرَيْرَةُ عَنَّـا مَا تُـكَلِّـمُنَــا

جَـهْلاً بِأُمِّ خُلَيْـدٍ حَبْلَ مَنْ تَـصِــلُ

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـــلاً أَعْشَى أَضَرَّبِــهِ

رَيْـبُ الـمَنُونِ وَدَهْرٌ متبـل(١) خَبِـلُ

قَـالَـتْ هُرَيْـرَةُ . . . البيـت

ثمَّ قالَ بعدَ أبيات :

كَنَـاطِـحٍ صَخْـرَةً يَوْمـًا لِيوهِنَـهَــــا

فَلَـمْ يَضِـرْهَــا وَأَوْهَـى قَـرْنَـهُ الوَعِـلُ

أَتَـنْـتَهُونَ وَلَنْ يَـنْـهَى ذَوِي(٢) شَطَطٍ

كالطَّعْـنِ يَذْهَـبُ فِـيهِ الزَّيْتُ والْـفُـتُـلُ

وفيها يقولُ :

في فِـتْيَـةٍ كَـسُـيُـوفِ الهِـنْـدِ قَدْ عَلِـمُوا

أَنْ هَـالِـكٌ كُلُّ مَنْ يَحْـفَى ويَـنْـتَعِلُ

وكلُّها مستشهدٌ بـهِ .

هريرةُ : اسمُ المرأةِ ، ويَحتـملُ أنْ تُـسمّى بهـا مُصَغَّـرةً ، وأنْ تُصغَّرَ بَعدَ التسميةِ ؛ فإنْ كانَ التصغيـرُ بعدَ التسميةِ ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ الـمُكبَّرُ هِرًا، و هِـرّةً .

---

(١) كذا في الأصل ولم أقف على هذه الرواية ، وفي الديوان : « مُفْنِدٌ » .

(٢) في الأصل : « ذو » .

و« لـمَّـا» [تدلُّ / على وجـوبِ](١) الشَّـيءِ لوجوبِ غيرِه . و« زائرَهَا» [١٠٩]
منصوبٌ على الحالِ ، وهو في تقديرِ الانفصالِ ، أيْ : زائرًا [إيَّاها] (١).
ومعنى «ويلٍ» : فضيحةٌ ، و « ويس » عندَ الأصمعيِّ تصغيرٌ وتحقيرٌ (٢)،
وعندَ غيرِه كلمةُ استملاحٍ وحنان ، و « ويحٌ » - يُزعَمُ - عطفٌ عندَ الخليلِ
واستملاحٌ(٣) . يقـولُ : « لَمَّـا جئـتُهـا زائرًا خافتْ عليَّ وعلى نفسِـهـا ،
فقالتْ : عليكَ ويلي ؛ أيْ أخافُ عـليكَ أنْ يُـشْـعَرَ بكَ فتُـقْـتَـلَ ، و ويلي
منكَ إنّي أخافُ على نفسي مِن أجلِـكَ أنْ أُفْـتَضَحَ معكَ » .

والشَّـاهدُ فيه : بناءُ « يا رجلُ » على الضمِّ ؛ لأنَّه مقصودٌ قَصْـدُه ،
والمعنى : « يا أيُّـها الرَّجلُ » .

[و « لـمَّـا » عنـد أبي] (٤) عليٍّ ظرفٌ ، والعاملُ فـيها جـوابُها ،
وتقديرُها : « حينَ جئتُ » ، قالت(٥) كذا » . وهذا فاسدٌ لعدمِ اطرادِه ؛

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) عند الأصمعي : الويل : قُبُوح ، والويح : ترحم ، والويس : تصغيرها . انظر الفصول والجمل ل ١٤٥ ، واللسان ويح ٦٣٩/٢ ، و « ويس » ٢٥٩/٦ ، و « ويل » ٧٣٩/١١ .
وعند أبي زيد : الويل : هلكه. والويح : قُبُوح. والويس: ترحم . اللسان « ويل » ٧٣٩/١١ .

(٣) في العين ٣١٩/٣ : « فأما ويح فيقال إنه رحمة لمن تنزل به بليّة » وفيه : « ويس : كلمة في موضع رأفة واستملاح ، كقولك للصبيّ : ويسه ما أملحه » . العين ٣٣٢/٧ وانظر اللسان : « ويح » ٦٣٩/٢ .

(٤) في الأصل : « والمعنى عندي » . وهو تحريف ؛ إذ ليس المعنى عند ابن خروف على الظرفية ؛ بدليل قوله فيما بعد : « وهذا فاسد » . وقوله في الصفحة التالية « فليس المراد بها الظرف » . كما أن هذا الرأي هو لأبي علي الفارسي .
انظر الإيضاح ٣٢٨/١ ، والفصول والجمل ل ١٤٥ .

(٥) في الأصل : « قال » .

ألا ترى أنَّـكَ تقـولُ : « ضـربتُكَ الآنَ لـمَّـا كلَّـمتَ فـلانًا أمسِ » ، و « لـمَّـا شتمتني العامَ الـمـاضي جـازيتُـكَ الآنَ » ، و « لـمَّـا أكرمتني أمسِ قضيتُ الآنَ حاجتَك » ، و « لـمَّـا أمرَ اللّهُ بالصَّلاةِ والصِّيامِ والحجِّ والزَّكـاة فعَلْنَـا ذلكَ » .

ولا يصحُّ في شيءٍ مِن هذا « حينَ كـانَ كـذا أمسِ ، كانَ الآنَ كـذا » ، ولَـمْ يقعِ الصَّـومُ والصَّـلاةُ والحجُّ والزَّكـاةُ في حينِ الأمـرِ ، فالظَّرفُ فيـها فـاسدٌ ؛ وإنَّمـا يصلُحُ فيـها « حينَ » في بعضِ المواضعِ مِن حيثُ كـانت « حينَ » قدْ يدخلُ فيـها معنى الشَّرطِ والسَّببِ ، فـليسَ المرادُ بهـا الظرفَ ، ولا وُضِعَتْ لَـهُ ، وإنَّـمـا دلَّتْ(١) بدخولِـها ، على أنَّ وجـودَ الفعلِ الأولِ سببٌ لوقوعِ (٢) الثاني ، وهيَ في المعنى الذي قُصِـدَ بها ؛ بمنزلةِ « لوْ » في المعنى الذي قُـصِـدَ بها، وبمنزلةِ « لَـوْلاَ » أيضًا ؛ ولذلكَ سُـمِّـيَ ما بعدَها جوابًا ، فليسَ المقصودُ منهـا أنَّ الفعلَ الثاني وقعَ في حينَ وقـوعِ الأوَّلِ ؛ بلِ المرادُ وقـوعُ الفعل الثـاني ـ الذي هو الجـوابُ ـ بسببِ وقوعِ الأوَّلِ في زمانٍ واحدٍ أو زمانينِ .

وقولُـه : « ويلي عليكَ » مبتدأٌ وخبرٌ ، وكذلكَ « ويلي منكَ » . ويجوزُ أنْ يكونا منصوبينِ على المصدَرِ ، وقد رُوِيا(٣) بالنَّصبِ : « ويـلاً عليكَ » ، و «ويلاً منكَ » ، ونصبُهما بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ ، والجملتانِ في مصدر القولِ (٤) .

---

(١) في الأصل : « دخلت » وهو تحريف سببه الالتباس بالكلمة التي تليها .

(٢) في الأصل : « كوقوع » . وهو تحريف . وانظر ما بعده من الكلام .

(٣) في الأصل : « روايا » وانظر الرواية في الحلل ١٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٤٥ .

(٤) كذا في الأصل ، ولعله يريد : في موضع نصب مقول القول . وهذا منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ١٤٦ .

وأنشدَ في البابِ :

(حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْصَرَفَتْ

فَحَيِّ - وَيْحَكَ - مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا

مَكَانَ « يَا جَمَلاً » حُيِّيتَ يَا رَجُلُ) (١)

البيتانِ لكُثَيِّرِ عَزَّةَ ، وقدْ تقدَّمَ اسمُه ونسبُه (٢) ، والشاهدُ فيهما : بناءُ « يا جملُ » ، و « يا رجلُ » ؛ لأنَّهما مقصودٌ قصدُهما ، وروى أهلُ الأخبارِ أنَّ عَزَّةَ حَلَفَتْ ألاَّ تُكلِّمَ كُثَيِّرًا ، فلمَّا تفرَّقَ الناسُ مِنْ منًى لقيتْهُ فحيَّتِ الجملَ ولَمْ تحيِّهِ ، فقالَ البيتَ الأوَّلَ (٣) ، وقالَ بعدَه :

لَوْ كُنْتَ حَيَّيْتَها مَا زِلْتَ ذَا مِقَةٍ

عِنْدِي ، وَلاَ مَسَّكَ الإِدْلاَجُ والعَمَلُ (٤)

فَحَنَّ مِنْ وَلَهٍ إِذْ قُلْتُ ذَاكَ لَهُ

وَظَلَّ مُعْتَذِرًا قَدْ شَفَّهُ الْخَجَلُ

---

(١) الجمل ١٥٣ . وهما في ديوانه ١٦٣ ، والشعر والشعراء ٥١١/١ ، والحلل ١٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٤٦ ، والهمع ٤٢/٣ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٨ .

(٣) انظر الحلل ١٩٥ .

(٤) البيت في الشعر والشعراء ٥١١/١ ، والحلل ١٩٥ ، والفصول والجمل ل ١٤٦ وانظر جميع الأبيات في ديوان الشاعر ١٦٣ .

وَرَدَّ مِنْ جَزَعٍ مَا كُنْتُ أعرِفُهَـا

ورَامَ تَكْلِيمَهَا لَوْ تَنْطِقُ الإبِلُ (١)

ليتَ التَّحِيَّةَ كانت لي ... البيت .

ويُروى أنَّ كُثَيِّرًا سلَّمَ علَيْها فردَّتِ السَّلامَ على الجملِ (٢).
وقولُه في البيتِ : « حيَّتْكَ عَزَّةُ » وأمرُه لَهُ بالرَّدِّ عليها يبطلُ تلكَ الرِّوايةَ ، ويُروى : « بَعْدَ النَّفْرِ »(٣) يريدُ : بَعْدَ نَفْرِ النَّاسِ مِنْ منًى إلى عرفات . ويُروى : « فأشْكُرَهَا » ، و« فأقْبَلَهَا »(٤) ، و « التحيةُ » هنا السلامُ ، قالَ اللّهُ تعالى:

﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾(٥)

[١١٠] و « الهجرُ » :/ ضدُّ الوصلِ . و « ويحَكَ » منصوبٌ على المصدَرِ .
و« مَنْ » مفعولةٌ بـ « حيِّى » ، و « حيَّاكَ » صِلَتُها ، وردَّ الضميرَ الفاعلَ في « حيٌّ » على لفظِ « مَنْ » ، أو ردَّه على المعنى لـ « أنتَ » ؛ فقالَ : « حيَّتْكَ » ؛ لأنَّ المُرَادَ بها « عزَّةُ » . وقولُه : « فأشْكُرَهَا » منصوبٌ بإضمارِ « أنْ » بعدَ الفاءِ في جوابِ التمني . و « مكانَ » منصوبٌ على خبرٍ ثانٍ بـ « كانَ » ، أيْ : كانت لي بدلَ قولِها :« يا جملاً حُيِّيْتَ

---

(١) البيت في الحلل ١٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٤٦ .

(٢) انظر الشعر والشعراء ٥١١/١ .

(٣) انظر الرواية في الحلل ١٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٤٦ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) النساء ٨٦/٤ .

يا رجلُ »؛ والمعنى : « ليتها قالت : حُيِّيتَ يا رجلُ بدلاً من قولها : حُيِّيتَ يا جملُ فأشكرَها » ، و نصبَ « جملاً » حينَ اضطُرَّ - لمَّا نوّنه - فأجراه كالعلمِ في النَّصبِ . ويجوزُ رفعُه ، وتنوينهُ مع رفعه ، فدلَّ على أنَّه مقصودٌ قصْدُه . وليسَ بمطوَّلٍ (١) ؛ لأنَّه لَمْ يلحقْهُ ما يطوّلُ به ؛ فإنَّما هو كالعلمِ إذا لحقَه التنوينُ .

وأنشدَ :

(ألاَ يا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرا

فَقَدْ جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ) (٢)

قائلُه مجهولٌ ، وشاهدُه : عطفُ « الضَّحاكِ » بالرَّفعِ ، وفيه الألفُ واللامُ على العلَمِ . ومعنى « جَاوَزْتُمَا » : جزتما و« الخَمَرُ » : ماسترَ من الشجرِ وغيرِه ؛ لأنَّه يُغطي ما دخلَ فيه ويسترُه ؛ لأنَّ معنى « التخميرِ » : التغطيةُ ، ومنهُ الخِمَارُ لأنَّه يسترُ . و « الضَّرَاءُ » (٣): ما وارَاكَ مِنْ شجرٍ وستركَ [بطوله] (٤)؛ يقولُ : اسرِعا في السيرِ ، فقدْ جزتما عمَّا يمنعكما من الإسراعِ في السيرِ . ومَنْ نصبَ

---

(١) كأنما يرد على ما جاء في الفصول والجمل ل ١٤٧ وهو : « وكان بعض شيوخنا يعرب قوله يا جملاً بمنادى ممطول ، ويقول مطلَ بالصفة ، والتقدير لفظ النكرة - وإن كان معرفة بالقصد . وكذلك كان يعرب « يا حليمًا لايعجل »، ويقول : هو منادى ممطول مطل بالصفة ، والتقدير : ياحليمًا غير عاجل » .

(٢) الجمل ١٥٣ . والبيت مجهول القائل . وهو في الحلل ١٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٤٧ ، وشرح المفصل ١٢٩/١ ، والهمع ٢٨٢/٥ .

(٣) في الأصل : « الصرا » . وانظر اللسان « ضرا » ٤٨٣/١٤ .

(٤) مطموس نصفها .

« الضَّحَّاكَ » عطفَ على موْضعِ المنادى ، وهو نصبٌ كما تقدَّمَ ، وجازَ فيهِ النَّصبُ وهو مفردٌ لكونِ الألفِ واللامِ يَمنعُ مِنْ ندائهِ .

وتفرقةُ المبرِّدِ بينَ ما تدخلُهُ الألفُ واللامُ للجنسِ والعهدِ ، وبينَ ما تدخلُه للغلبةِ وإبقاءِ معنى الصفةِ (١) ـ نحو: « الضَّحَّاكِ »، و «العبَّاسِ»، و« العيُّوق» (٢)، و « النَّجْمِ » ـ غيرُ صحيحٍ ؛ لعدمِ (٣) الفائدةِ في ذلكَ ، واستعمالِ العربِ لها في جوازِ النَّصبِ والرَّفعِ في الكلِّ .

ودخلتِ الفاءُ في قولِه : « فقدْ جاوَزْتُما » لمكانِ الأمرِ المتقدِّمِ ، وفيهِ معنى : « إنْ أسْرعتما واجتهدتُمَا في السَّعي أمكنكما ، لأنَّ المانعَ قدْ زالَ » .

وأنشد :

(فمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى
بأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا) (٤)

البيتُ لجريرٍ مِنْ قصيدٍ يمدَحُ به عمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ ـ رضي اللّه عنه ـ وقبلَه :

---

(١) انظر المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ ، وانظر ما سبق صفحة ٦٩٤.

(٢) في الأصل : « الغبوق » – وهو الشرب بالعشي – والصواب ما أثبت ، وهو كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء ؛ سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا . اللسان « عوق » ٢٨٠/١٠ .

(٣) في الأصل « في عدم » .

(٤) الجمل ١٥٤ . وهو في ديوانه ١٠٧ (ط . دار بيروت) وفي المقتضب ٢٠٨/٤ ، والكامل ٢٣١/١ ، والأصول ٣٦٩/١ ، والحلل ١٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢ ، ٤٤/٣، والفصول والجمل ل ١٤٨ ، والمغني ١٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٦/١ ، والخزانة ٤٤٢/٤ .

يَعُـودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَـلَى قُرَيْشٍ
وَتَفْرُجُ عَنْهُـمُ الْكُـرَبَ الشِّدَادَا

وَقَـدْ أَمَّنْـتَ وَحْشَهُمُ بِرِفْـقٍ
وَيُعْيِي النَّاسَ وَحْشُكَ أَنْ يُصَادَا

وتَبْنِي الْمَجْـدَ يَا عُمَـرَ بنَ لَيْلَى
وتَكْفِي الْمُمْحِلَ السَّنَةَ الجَمَادَا (١)

وتَدْعُـو اللّهَ مُجْتَهِدًا لِيَرْضَى
وَتَـذْكُرُ فِـي رَعِيَّتِـكَ الْمَعَادَا

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى ... البيت

وبعدَه :

تَعَوَّدْ صَـالِحَ الأَخْـلاَقِ إِنِّـي
رَأَيْتُ الْمَرْءَ يَأْلَفُ مَا اسْتَعَادَا (٢).

وكعبُ بنُ مامةَ هو الإيَاديُّ ، وكانَ مِنْ أجودِ العربِ ، وهوَ الذي جادَ بنفسِه كرمًا ؛ حدَّثَ المُبَرِّدُ أنَّهُ سافرَ هوَ ورفيقٌ له من النَّمِرِ بنِ قَاسِطٍ ، فقلَّ ماؤهما ، فتصافناه ، والتصافنُ : أنْ يُطْرَحَ في الإنـاءِ حجرٌ يقـالُ له «المَقْلَةُ» - بفتحِ الميمِ - يصبُّ عليهِ مِنَ الماءِ ما يغمرُه لئلاَّ يتغابنوا ، فجعلَ النَّمريُّ يشربُ

(١) في الأصل : «الجماعا» .
(٢) الأبيات في ديوانه ١٠٧ ، وفي الكامل ٢٣١/١ ، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٥٧/١ .

نصيبَه ، فإذا أخذَ كعبٌ ليشربَ قالَ اسقِ أخاكَ النَّمَرِيَّ ، فيُؤثِرُه حتَّى جُهِدَ كعبٌ ، ورُفعت له أعلامُ الماءِ ، ثمَّ قيلَ له : رِدْ كعبُ لأنّك ورّادٌ ، ولا ورد به ، فماتَ عطشـًا (١)، وفي ذلكَ يقولُ أبو دؤادِ الإياديُّ (٢) :

أَوْفَى عَلَى الْـمَـاءِ كَعْبٌ ثُـمَّ قِيلَ لَهُ
رِدْ كَعْبُ إِنَّـكَ ورَّادٌ فَـمَـا وَرَدَا (٣)

و « ابنُ سُعدى » : هو أوسُ بنُ حارثةَ / بن لأمٍ الطَّائيُّ ، وكانَ [١١١]
مِن الأجوادِ (٤) ، وفيهِ يقولُ بِشْرُ بنُ أبي خازمٍ (٥) الأسديُّ :

إلـى أوسِ بـنِ حَارِثَـةَ بنِ لأمٍ ... لِـيَقْضِي حَاجَتِي فِيمَنْ قَضَاهَا
وَمَا وَطِئَ الثَّرَى مِثْلُ ابنِ سُعْدَى ... وَلاَ لَبِسَ النِّعَالَ ولاَ احْتَذَاهَا (٦)

وحكى أبو العبَّاسِ المبردُ أنّه « وفدَ هو وحاتمُ الطائيُّ على عمرو(٧) بنِ هنْدٍ ، فدعا أوسًا فقالَ لَهُ : أنتَ أفضلُ أمْ حاتمٌ ؟، فقالَ : أبيتَ اللّعنَ !

(١) انظر القصة في الكامل ١/٢٣٠ ، ٢٣١ ، والحلل ١٩٨ ، والفصول والجمل ل ١٤٨ .
(٢) اختلفوا في اسمه ؛ قيل : جارية بن الحجاج . وقيل : حنظلة بن الشرقي . شاعر جاهلي . عاصر كعب بن مامة . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٣٧ ، والخزانة ٩/٥٩٠ .
(٣) البيت في الكامل ١/٢٣١ ، والحلل ١٩٩ ، والفصول والجمل ل ١٤٨ .
(٤) انظر خبره في الشعر والشعراء ١/٢٧١ ، والكامل ١/٢٣٢ ، والخزانة ٤/٤٤٢ .
(٥) في الأصل : « حازم » – بالحاء – تحريف .
وهو شاعر جاهلي ، شهد حرب أسد وطيء ، كان قد هجا أوس بن حارثة الطائي ، فقدر عليه أوس ولكنه عفا عنه ، فامتدحه . انظر الشعر والشعراء ١/٢٧٠ ، والخزانة ٤/٤٤١.
(٦) البيتان في ديوانه ١٥٠ ، و الكامل ١/٢٣٢ ، والحلل ١٩٧ ، ١٩٨ ، والفصول والجمل ل ١٤٨ .
(٧) في الأصل : « عمر » .

لَوْ ملَكَني حاتمٌ وولدي ولُحْمَتي لوهبَنا في غداةٍ واحدةٍ . ثم دَعَا حاتمًا فقالَ لَهُ : أنتَ أفضلُ أمْ أوسٌ ؟ فقالَ : أبيتَ اللّعنَ ! إنّما ذُكِرْتُ بأوسٍ ، ولأحدُ ولدِه أفضلُ مني »(١) .

وشاهدُه في البيتِ : نصبُ « الجوادِ » على النعتِ لـ « عمرَ » على الموْضعِ . و « كعبٌ » اسمُ « ما » . و « ابن سُعدى » معطوفٌ على « كعب » . و « بأجود » الخبرُ ، و « الباء » زائدةٌ لتأكيدِ النّفي . و « منك » من صلةِ «أجود» .

وأنشدَ في البابِ :

(سَلامُ اللّهِ يَا مَطَرُ عليْهَا

وليْسَ عليْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ) (٢)

البيت للأحوصِ بنِ عبدِاللّه ، شاعرٌ إسلاميٌّ (٣)، وكانَ يهوى أختَ امرأتِه ، ويكتمُ ذلكَ ، ويُشببُ بها ولا يفصحُ ، فتزوَّجَها مطرٌ ، فغلبَهُ الأمرُ وأنشأ يقولُ هذهِ القطعةَ التي منها هذا البيتُ (٤)، وبعدَه :

---

(١) انظر الكامل ٢٣١/١ ، والفصول والجمل ل ١٤٨ .

(٢) الجمل ١٥٤ . وهو في ديوانه ٢٣٧ ، وفي الكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، ومجالس ثعلب ٧٤ ، ٤٧٤ ، والأصول ٣٤٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، وأمالي الزجاجي ٥٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٦٠٥/١ ، ٢٥/٢ ، والمسائل البصريات ٦٣٦/١ ، ٦٨٥ ، والحلل ٢٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢ ، والفصول والجمل ل ١٤٩ ، والانصاف ٣١١/١ ، والمغني ٣٧٩/١ ، وشرح شواهده ٧٦٦/٢ ، والخزانة ١٥٠/٢ .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٦٨٨ .

(٤) انظر القصة في أمالي الزجاجي ٥٢ ، والخزانة ١٥٢/٢ .

فـلا غـفرَ الإلَـهُ لـمنكِـحِـيهَا ذُنُوبَـهُـمُ وَلَوْ صَلُّـوا وَصَامُـوا

كأنَّ الـمَالِـكينَ نِكَاحَ سَـلمى غَـدَاةَ يرُومُهَا (١) مَطَرٌ نيَـامُ

فإنْ يَكُـنِ النِّكَاحُ أحَلَّ شيْـىءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَـا مَـطَرٌ حَـرَامُ

فَلَوْ لَـمْ ينكحوا إلاَّ كـفيئـاً لَكَانَ كَـفِـيَّـهَـا الـمَلِكُ الهُـمَامُ

فَطَلِّـقْـهَا فَـلَـسْـتَ لَـهَا بِـكُـفءٍ وإلاَّ عَضَّ مَفْرِقَـكَ الْـحُسَـامُ (٢)

خـاطبَ زوجَـهـا وواعـدَهُ . والشـاهـدُ في بيتِ الكتـابِ : تـنوينُ « مطرٍ » وإبقاؤه على رفعِه ، وهو الذي يختارُ الخليلُ ، وأصحابُـه (٣) . وأبو عمرو يُـنشدُه بالنَّصبِ (٤) ، وكلاهما من كلامِ العربِ ، وكلاهما لـهُ وجهٌ (٥) . وفصلَ بالمنادى بينَ المبتدأِ(٦) وخبرِه في موْضعينِ ، وذلكَ حسنٌ شائعٌ .

وأنشدَ :

---

(١) في الأصل : « يرويها » .

(٢) الأبيـات في ديوانه ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وأمالي الزجـاجي ٥٢ ، ٥٣ ، والفصـول والجمل ل ١٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، والخزانة ١٥١/٢ .

(٣) انظر الكتاب ١٩٩/٢ ، ٢٠٢ .

(٤) وكذا عيسى بن عمر . انظر الكتاب ٢٠٣/٢ .

وانظر مذهب أبي عمرو في المقتضب ٢١٣/٤ ، ٢١٤ ، وأمالي الزجاجي ٥٣ ، والجمل ١٥٤ . والمبرد يرى أن الرفع هو الوجه ، والزجاجي يرى النصب .

(٥) قال سيبويه : « وكان عيسى بن عمر يقول : « يا مطرًا » يشبهه بقوله يا رجلاً ، يجعله إذا نون وطال كالنكرة . ولم نسمع عربيًا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة » ٢٠٣/٢ .

(٦) في الأصل « بالمنادى بين المنادى » .

([ضَرَبَتْ] (١) صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي) (٢).

البيتُ لـمُهَلْهِلٍ (٣)، واسمُه امرُؤ القيسِ ، وقيلَ : عَدِيٌّ ، وهوَ خالُ امرئِ القيسِ ، ولُقِّبَ مُهَلْهِلاً لأنَّهُ أوَّلُ مَنْ أَرَقَّ الشِّعرَ ، وقيلَ : ببيتٍ قالَه ، وهو :

لَمَّا تَوَعَّرَ فِي الغُبَارِ هَجِينُهُمْ

هَلْهَلْتُ [أَثْأَرُ] (٤) جَابِرًا أَوْ صِنْبِلاً (٥)

« توعَّرَ » : مِن الوعورةِ (٦) ، يعني بـ « هجينهم » : امرأ القيسِ بنَ حُمامٍ الكلبيَّ (٧)، وكان لأمَةٍ . و « جابرٌ » ، و « صِنْبِل » : رجلان (٨) . ويُروى :

---

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الجمل ١٥٥ ، وهو في ديوانه ٥٨ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، والحلل ٢٠١ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/٢ ، والفصولُ والجمل ل ١٥٠ ، وشرح المفصل ١٠/٨، ١٠ ، والخزانة ١٦٥/٢ .

(٣) انظر ترجمته والأقوال في اسمه ولقبه في طبقات فحول الشعراء ٣٩/١ ، والشعر والشعراء ٢٩٧/١ ، ومعجم الشعراء ٧٢ ، والخزانة ١٦٤/٢ .

(٤) فراغ في الأصل .

(٥) في الأصل « توعري في » ، « لهلهلت » ، « جابرا وحنبلاً » .
والبيت في ديوانه ٦٦ ، والاشتقاق ٦١، والعمدة ٨٦/١ ، والحلل ٢٠٢، واللسان « هلل » ٧٠٦/١١، والمزهر ٤٣٤/٢ ، والخزانة ١٦٥/٢ .

(٦) في الأصل : « من العورة » والتصويب من اللسان « هلل » ٧٠٦/١١ .

(٧) وهو الذي قتل جابرًا وصنبلاً فتبعه مهلهل يوم كُلاب ليثأر لهما ففاته ابن حمام بعد أن أصابه مهلهل بالرمح . وفي لقبه اختلاف قيل : حمام ، وحذام ، وخذام .
انظر في ذلك العمدة ٨٧ ، والخزانة ٣٧٦/٤ .

(٨) في الأصل : « رجلا » . وفي الخزانة (٣٧٨/٤) رجلان من بني تغلب .

« توقّلَ » (١) ، و « تحصّنَ » . ويُروى : « في الكُراعِ » (٢): وهوَ أخفُّ الجري. ويكنى أبا(*) ربيعة ، وهو أخو كليبِ الذي هاجتْ بمقتله حربُ بكرِ بنِ وائلٍ وتَغْلبَ ، وأسر مرات ؛ يقولُ : ضربتْ صدرَها إليَّ متعجبةً مِنْ نجاتي (٣) إلى هذهِ الغايةِ ـ مع ما لقيتُ مِن الحروبِ ، والأسرِ ، والخروجِ عن الأهلِ ـ وهوَ مِنْ فعلِ النِّساءِ . كما قالَ الآخرُ :

* تَقُولُ وَصَكَّت صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا *(٤)

و « الأواقي »: جمعُ « واقية»، وهو مايمنعُكَ ما يضرُّكَ ، ووزنُها « فواعل » ، والأصلُ : « وواقٍ »(٥) فقلبتِ الواوُ همزةً لاجتماعِ الواوينِ ، والمعنى : نجَّتْكَ المقاديرُ مِن القتلِ . وشاهدُه : كالشاهدِ في البيتِ قبلَه ، وتقديرُ الكلامِ : « ضربتْ صدرَها لأجلي ، وضربت صدرها مشيرةً إليَّ » . وما بعدَ القولِ جوابُ قسمٍ محذوفٍ ، والجملةُ معمولةٌ للقولِ . ويُروى :

...... وقالت : يا امرأَ القَيْسِ حَانَ وَقْتُ الفِرَاقِ (٦).

ولا شاهدَ فيه .

---

(١) انظر الرواية في العمدة ٨٦ ، والخزانة ٣٧٨/٤ .

(*) في الأصل : « أبو » .

(٢) انظر ديوانه ٦٦ ، والعمدة ٨٦ ، والخزانة ٣٧٨/٤ .

(٣) في الأصل : « نجابتي » ، انظر الفصول والجمل ل ١٥٠ .

(٤) عجزه : * أبعلي هذا بالرَّحى المتقاعسُ *

وهو في الكامل ٣٥/١ لأبي مُخَلَّم السعديّ ، وفي الحماسة للمرزوقي ٦٩٦ لهذلول بن كعب العنبري، وبلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨٢ ، والخصائص ٢٤٥/١ .

(٥) في الأصل : « أواق » . وانظر شرح المفصل ٨/١٠ .

(٦) انظر الرواية في سمط اللآليء ١١١ .

وحروفُ النِّداءِ سبعةٌ : / « وَا » ، و « يَا » ، و « أَيا » ، و « هَيَا » ، [١١٢]
و « أيْ »(١) ، و « آيْ » ، و « أ » (٢) . تنفردُ النُّدبةُ منها بـ « وا » ، وتكونُ « وا » في غيرِ النُّدبةِ ؛ كما قالَ عمرُ بنُ الخطّابِ - رضي الله عنه - : « واعجبا منكَ يا ابنَ العاص !! » (٣) وذكرها المتنبي(٤) في غيرِ النُّدبةِ في قولِه :

* وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ * (٥)

لكنَّ التعجُّبَ لا يفارقُها ، وإنْ فارقتْهَا النُّدبةُ . و « يا » عامّةٌ (٦) في كلِّ منادى، وهيَ غالبةٌ في الاستغاثةِ . وأكثرُ ماتكونُ « الهمزةُ »، و« أيْ » للقريبِ . و « يَاأيُّها » لتبعيدِ مسافةٍ ، أوْ غفلةٍ في الأمرِ العامِّ .

---

(١) في الأصل : « واوي » .

(٢) إضافة يكتمل بها العدد الذي ذكر . وزاد أبو الحسن الأخفش « آ » ممدودة . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢ .

(٣) أخرج الإمام مالك بسنده عن عبدالرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاص - من حديث طويل - إلى أن قال : فقال عمر بن الخطاب : «واعجبًا لك يا عمرو بن العاص » . الموطأ : كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب للصلاة ٤٤ .

(٤) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين ، من شعراء الدولة الحمدانية ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٠/١ .

(٥) في الأصل : « بلغاه من قبله شيم » تحريف . وهو مطلع قصيدة ، يعاتب فيها سيف الدولة الحمداني ، وعجزه : * وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالي عِنْدَهُ سَقَمُ *
والشَبِم : البارد .
وقد عيب عليه هذا البيت لإثباته هاء السكت في الوصل وتحريكها. وحمل على الضرورة. وأجاز ذلك الفراء . انظر ديوانه بشرح العكبري ٣٦٢/٣، وسر الصناعة ٥٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/١٠ وشرح قطر الندى ٢٢٣ ، وشرح التصريح ١٨٣/٢ .

(٦) في الأصل : « عمة » .

وتحذفُ كلُّها مع المقبلِ عليكَ ؛ كقوله تعالى :

﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾[1].

وربّما تُحذفُ « يا » إلاَّ في[2] الاستغاثةِ، ومع المبهمِ فإنَّها لا تحذفُ منهما . وفي المقصودِ قصدُه خلافٌ في حالِ السَّعةِ[3] ؛ الصَّوابُ الحذفُ ، وأنشدَ :

(أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَا

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ) [4]

البيتُ لكُثَيِّر - فيما زَعَمُوا - [5] ، وبعدَه :

بَكَيْنَ فَهَيَّجْنَ اشْتِيَاقِي وَلَوْعَتِي وَقَدْ مَرَّ مِنْ عَهْدٍ عَلَيَّ دُهُورُ [6]

و « عَبْدَةُ » اسمُ امرأةٍ ، فرخّمَهَا ، ويُسمَّى بها الرَّجلُ؛ من ذلكَ: « عَبْدَةُ بنُ الطَّبيبِ » . ويروى : « في رنقِ الضُّحا » أيْ : أوَّلُ الضُّحا ، وقيلَ: اعتدالُها وانبساطها . و « الحمامات » هنا : القماري . و « الهديرُ » : صوتُها ، وقيلَ : هو مستعارٌ لها مِن الإبلِ . وشاهدُه: النداءُ بـ « أيْ ». و« البكاءُ » مفعولُ « تسمعي » .

---

(١) يوسف ٢٩/١٢.

(٢) في الأصل : « وربما تقبل « ها » إلاّ في الأفي » .

(٣) سيأتي ذكره فيما بعد صفحة ٧١٥ .

(٤) الجمل ١٥٥ . وهو في ديوانه ١٠١ ، ومعاني الحروف للرماني ٨٠ ، والحلل ٢٠٤ ، ورصف المباني ٢١٤ ، واللسان « رنق » ١٢٨/١٠ ، والمغني ٨٠/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢٣٤/١ ، والهمع ٣٥/٣ .

(٥) قال ابن السيد في الحلل ٢٠٤ : « هذا البيت لا أعلم قائله ، وزعم قوم أنّه لكثيِّر » .

(٦) ديوانه ١٠١ ، والحلل ٢٠٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤/١ . وفيها : « من عهد اللقاء » .

و « في رونقِ الضحا » متعلقٌ بـ « تسمعي » ، ولا يتعلقُ بـ « البكاءِ » ؛ لأنّه مصدرٌ ، ولا تتقدمُ الصلةُ ، والمعنى واحدٌ لوْ تعلّقَ به ؛ لأنّه إذا سمعها في ذلكَ الوقت ، فقدْ بكتْ فيه . و « الهديرُ » : فاعلٌ بالجارِّ والمجرورِ [1] ؛ لأنها في موْضعِ الصفة بمنزلة قولِهم : « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ » ، فـ « الصقرُ » - عندَ سيبويهِ - [2] مرفوعٌ بـ « معَه » ؛ لأنَّه صفةُ « الرَّجلِ » وقدْ رفعَه بعضُهم على الابتداءِ [3]، والأوَّلُ الصوابُ .

وأنشدَ في البابِ :

(أعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبَـاً

أَلُؤْمَـاً لاَ أَبَا لَكَ واغْـتِرَابَـاً) [4]

البيتُ لجريرٍ ، منْ قصيدٍ يهجو بهِ البَعيثُ ، خِدَاشَ بنَ بِشْرٍ المجاشعيّ [5] . ولُقِّبَ « البَعيثَ » لبيتٍ قالَه ؛ وهو :

---

(١) ذكر ابن الشجري عن قولهم: « معه صقر » - وهو بمنزلته - أن الصقر إما أن يكون مبتدأ والظرف خبره . أو يكون « صقر » مرتفعًا بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله . انظر أماليَ ابن الشجري ١٤/٣ . ويتكرر ارتفاع الفاعل بالظرف ص ٨٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، والتعليقة ٢٥٢/١ . وانظر المقتضب ٢٦١/٣ ، والأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري ١١٨/١ ، ١٤/٣ .

(٣) وهو السيرافي وغيره ، فقد ذكر أنّ « معه صقر » جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل وصائد به صفة أخرى إذا حملته على رجل . انظر حاشية الكتاب ٤٩/٢ . وانظر المصادر السابقة .

(٤) الجمل ١٥٦ ، وهو في ديوانه ٦٥٠/٢ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، والمقصور والممدود للفراء ١١ ، والحلل ٢٠٦ ، ورصف المباني ١٤١ ، والخزانة ١٨٣/٢ .

(٥) يُكنى أبا مالك ، خطيب ، شاعر ، من أهل البصرة ، هاجى جريرًا، وقال الشعر بعدما أسنّ . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٣٣/٢ ، و الشعر والشعراء ٤٩٧/١ ، والمؤتلف والمختلف ٥٦ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٣١ .
وقيل : البيت في هجاء العباس بن يزيد الكندي ، وقيل : في هجاء الراعي النميري . انظر الحلل ٢٠٦ .

تَبَعَّثَ منّا ما تَبَعّثَ بَعْدَمَا　　　أُمِرَّتْ حِبَالِي كُلّ مِرَّتِها شَزْرًا (١)

وقبلَ بيتِ الكتابِ :

إذا جَهِلَ الشَّقيُّ ولَمْ يُقَدِّرْ　　　لِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

سَتَطْلُعُ مِنْ قُرَى شُعَبَى قَوَافٍ　　　عَلَى الْكِنْدِيِّ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا (٢)

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى ....　　　.......................... البيت

« حلَّ » : نزلَ ، « في شُعَبَى » : بلدٌ مِن بلادِ فزارةَ (٣). ويعني بـ «العبدِ» البَعيثَ؛ فوبَّخَهُ على مايستعملُه مِن اللؤمِ في حالِ اغترابه. شاهدُه: النداءُ بالهمزةِ. و « عبدًا » منادى منكورٌ مُطَوَّلٌ بالصفةِ التي هيَ الجملةُ بعدَه . و « غريبًا » حالٌ مِن الضميرِ في « حلَّ » . ويجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ تقريرًا (٤) و « عبدٌ » منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كأنَّه قالَ : أتفتخرُ(٥) عبدًا ؟ ، فينتصبُ على الحالِ ، وكلاهما قولُ سيبويهِ (٦) ـ رحمَه اللّه ـ والهمزةُ الثانيةُ للإنكارِ والتوبيخِ . و « لؤمًا » منصوبٌ على

---

(١) في الأصل : « مريها » بالياء . تحريف . وهو في طبقات فحول الشعراء ٥٣٣/٢ وعنه في المزهر ٤٤٢/٢ : « تبعث مني » . وهو بعجز آخر في الشعر والشعراء ٤٩٧/١ ، واللسان « بعث » ١١٧/٢ . والمِرَّة : قوة الخَلْق وشدته . والشزر : شدة الفتل . انظر اللسان « مرر » ١٦٨/٥ ، و « شزر » ٤٠٤/٤ .

(٢) الأبيات في ديوانه ٦٥٠/٢ ، والحلل ٢٠٧ ، والخزانة ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

(٣) انظر معجم البلدان ٣٤٦/٣ .

(٤) في الأصل : « تقرير » .

(٥) في الأصل : « أتعجز » والتصويب من الكتاب ٣٣٩/١ .

(٦) انظر الكتاب ٣٣٩/١ .

المصدَرِ ، وكذلكَ « اغترابًا » ، كأنَّـه قالَ : أتلؤمُ لؤمًا وتغتـربُ اغترابًا ؟ .

ويجوزُ نـصبُهـما على المفعـولِ به(١) ؛ أي : تجـمـعُ لؤمًـا واغـتـرابًا ، وانتصبَ « الأبُ » بـ « لا » ، وهـو في موضعِ ابتـداءٍ . و « لكَ » خبرُه . و « اللامُ » مقحمةٌ زائدةٌ، والألفُ دليلُ الإضافةِ ، واللامُ دليلُ الانفصالِ، فـفـيهِ الجـمعُ بينَ النقـيـضينِ ، وجـرى في كـلامِـهم في المثلِ ، ولَمْ تُرَاعَ الإضافةُ، والأصلُ : « لا أبَ لكَ »(٢)؛ لأنَّ « لا » لا تنصبُ إلاّ النّكرات، ثمَّ تكلمتِ [العربُ بـ « لا] (٣) أباكَ » مضافًا فكأنَّ « اللامَ » دخلتْ على هذا ، ولَمْ يُتكلـم بـ « لا أخـاك » و « لا » فـيـه / مـضـافـةً . ولَـمْ [١١٣] يَقْـصِـدُوا بـ « لا أبا لـكَ » الذَّمَّ](٣) ـ كمـا زعمَ بعضُـهم ـ (٤) لإنَّـه يُستعملُ في مواضعَ لا يجوزُ فيهـا الذَّمُّ . واللامُ هيَ الجارَّةُ وإنْ كـانتْ مقحمةً .

---

(١) في الأصل : « المفعول فيه » .

(٢) سبق ص ٦٣٣ ، وسيأتي ص ٨٦٠ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) قال المبرد: « وهذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها الجُفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ... » الكامل ٢١٦/٣.

وجـاء في الخصائص ٣٤٣/١ : « (لا أبا لك) كلام جـرى مجـرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أبـاه ، وإنما تخرجه مُخرج الدعـاء ؛ أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه ... » .

وفي الخزانة ١٨٤/٢ : « لا أبا لك جملة معترضـة ، وهذا يكون للـمـدح : بأن يـراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه . ويكون للذم : بأن يراد أنه مجهول النسب وهذا هو المراد هنا » .

ويجوزُ حذفُ حرفِ النّداءِ مع الأسماءِ المفرداتِ المقصودِ قصدها ؛ نحو : « يا رجلُ - وفيه [خلافٌ للمبرد (١) -] (٢) . وقالوا في السَّعةِ : « أَصْبِحْ لَيْلُ » (٣) ، و :

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا ... إنَّ النَّعَامَ في القُرَى (٤) .

و« افْتَدِ مَخْنُوقُ » (٥). وفي حديث موسى - عليه السلامُ - : « ثَوْبي حجرُ، ثَوْبي حجرُ (٦) أرادَ : « يا حجرُ » ، إذ (٧) فرَّ الحجرُ بثوبهِ . و « كرا » ترخيمُ « كروان » ، وهو طائرٌ .

---

(١) المبرد والجمهور على المنع ، وما جاء من ذلك محذوفًا منه حرف النداء موقوف على السماع ، وفي الشعر للضرورة ، وأجاز قوم من الكوفيين : « هذا أقبل » على إرادة النداء .
انظر الكتاب ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ ، والمقتضب ٤/٢٥٨ ، ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٢/١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨ ، وشرح الكافية ١/٤٢٦ ، ٤٢٧ .

(٢) مطموسة من الأصل .

(٣) أي أدخل في الصباح وصِرْ صبحًا . قالته أم جندب زوجة امريء القيس تبرمًا به . فجرى مثلاً يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر . انظر مجمع الأمثال ١/٤٠٤ .

(٤) في الأصل : « بالقرا » ، و « الكرا » ترخيم كروان . وهي رقية يصيدون بها الكرا ، يقولون : « أطرق كرا إن النعام في القرا ، ما إن أرى هنا كرا » فيسكن ويطرق حتى يصاد .
والمعنى إن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى . ويضرب للذي ليس عنده غَنَاء ، ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.
انظر مجمع الأمثال ١/٤٣١ ، ٤٣٢ ، والمستقصى ١/٢٢١ ، وشروح الكافية ١/٤٢٧ .

(٥) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السلكة وهو نائم مستلق فخنقه ، وقال : افتد مخنوق . ويضرب لكل مشفوق عليه مضطر .
انظر مجمع الأمثال ٢/٧٨ ، وشرح الكافية ١/٤٢٧ .
وجميع الأمثال السابقة من شواهد الكتاب ٢/٢٣١ ، والمقتضب ٤/٢٦١ .

(٦) صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، (باب ٧٥) ١/٢٦٧ ، وهو في صحيح البخاري « ثوبي يا حجر » كتاب الغسل / باب من اغتسل عريانًا ١/٧٨ .

(٧) في الأصل : « إذا » .

وحذفُها مع المؤنثِ أكثرُ، نحو : « يا جارتي » (١) . وإذا ناديتَ مثلَ « قاضٍ » فقولُ سيبويهِ - رحمَه الله - والأكثرين ثباتُ الياءِ ، ويونُس بحذفِها(٢) ، والمسموعُ الإثباتُ ، وأمَّا مثل « بلى » ، و « شتَّى » وما أشبَهَ ذلكَ إذا سميتَ بِهِ فلا يُخْتَلَفُ في إثباتِ الياءِ ؛ للإخلالِ بالكلمةِ .

---

(١) لعله أراد « جاري » من بيت العجاج :

* جـاري لا تستنكري عَذِيري *

بحذف حرف النداء . انظر الكتاب ٢/٢٣١ ، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، وشرح المفصل ٢/١٦ .

(٢) الظاهر من كلام سيبويه أنه يرى حذف الياء من « قاض » في النداء - موافقًا ليونس - وهو خلاف ما ذكره ابن خروف . وعبارة الكتاب ٤/١٨٤ : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار يا قاضي ، لأنه ليس بمنون ، كما أختار هذا القاضي . وأمَّا يونس فقال : يا قاضْ . وقول يونس أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف » . ولكنه قال في نهاية الباب : « وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين . وهذا جائز عربي كثير » . الكتاب ٤/١٨٥ .

بَابُ الاسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ وَالآخَرُ مُضَافٌ مِنْهُمَا (١)

ذكرَ في هذا البابِ مسألتينِ ؛ إحداهما : يُعيدُ التأكيدَ على جهةِ الإقحامِ - في أحدِ أوجُهِهَا - .

والثانيةُ : لا سبيلَ فيها إلى ذلكَ .

فالأولى: « يا زَيْدُ زَيْدَ عَمْرٍو » ترفعُ الاسمَ الأولَ ، وتنصبُ الثاني . والثانيةُ : « يا زيدُ [بنَ] (٢) عمروٍ » ؛ برفعِ الاسمِ أيضًا ونصبِه .

فأمَّا الأولى فيجوزُ فيها ثلاثةُ ألفاظٍ :

« يا زيدُ زيدَ عمروٍ » . الأولى: على الإضافةِ المحضةِ من غيرِ زيادةٍ . والثانيةُ : على البناءِ على الضمِّ على الأصلِ . والاسمُ المكررُ المنصوبُ بدلٌ، أوْ عطفُ بيانٍ، وحركةُ الدالِ الأولى إتباعٌ (٣) لحركةِ الدالِ الثانيةِ .

والوجهُ الثالث (٤) : أنْ يكونَ الأوّلُ منادى مضافًا إلى « عمروٍ » ، و « زيدٌ » الثاني مقحمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ على جهةِ التأكيدِ ، وهنا يَحذفُ

---

(١) الجمل ١٥٧ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : « إتباعًا » .

(٤) في الأصل : « الثاني » .

أبــو العبـاس مِن الأوَّل المضافَ لدلالةِ الثاني عليهِ فـلا يكونُ إقحامٌ [1] ، وكذلكَ كلٌّ ما يكونُ فيهِ الاسمُ بلفظِـه .

وأمَّـا : « يا زيدُ بنَ عمرو » ـ بضم الدالِ ـ فمنادى مفردٌ ، و « ابن » نعتٌ له على الموْضعِ على مُـقْـتَـضَى البـاب ، [وتُحذفُ][2] الألفُ في الخطِّ . ومَنْ فـتحَ الدالَ أتبعَ حركتَـها حـركةَ النونِ مِن « ابن » ، ولا يُفعلُ ذلكَ إلاَّ في الموضعِ الذي يُحذفُ فيهِ التنوينُ والألفُ مِنْ « ابن » إذا وقعَ بينَ علمينِ، أوْ كُـنْيَتَيْـنِ ، أوْ لقبينِ ، وكانَ نعتًا للأوَّلِ منهما .

وأمَّـا الإقـحـامُ الذي ذكـرَ أبو القـاسمِ في « الابن »[3] فلا سـبيلَ إليهِ لفـسادِ المعنى[4] ؛ وإنَّما جازَ ذلكَ فيما تكررَ لفظُـه ؛ نحو :

* يَا تَيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ *[5]

وأشباهِـه ، ولَمْ يذكرْ أبو القاسمِ عطفَ البيانِ إلاَّ في هذا البابِ .

---

(١) اشتهر الخلاف بين سيبويه والمبرد في تقدير هذه المسألة وهي « يا زيدَ زيدَ عمرو » فكلاهما يرى أن الأصل : « يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو » إلا أن سيبويه : يقدر حذف «عمرٍو» الثانية وتقديم « زيد » الثانية وإقحامها بين المضاف والمضاف إليه .
والمبرد : يقدر حذف « عمرو » الأولى لدلالة الثاني عليه .
والحقيقة أن المبرد قد ذكر كلا المذهبين ، بل انه قدم مذهب سيبويه في الذكر وبدأ به إلاَّ أنه أخذ بالمذهب الآخر في بيتي الأعشى والفرزدق . انظر المقتضب ٢٢٧/٤ وما قاله المحقق فيه ، وانظر الكتاب ٢٠٦/٢ وقول السيرافي في حاشيته ، والنكت ٥٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر الجمل ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) وكذا قال ابن عصفور ونسب هذا الرأي للمبرد . انظر شرحه على الجمل ٩٨/٢ ، وكذا قال ابن الضائع في شرح الجمل ٥٣ أ ، وابن الفخار ٧٠٢/٢ .

(٥) سيأتي البيت بعد قليل .

وأنشـدَ :

(يـا تَيْـمَ تَـيْـمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُـمُ
لاَ يُلْـقِـيَـنَّكُمُ فِـي سَـوْأَةٍ عُـمَـرُ) (١)

البيتُ لجريرٍ يهجو بهِ عمرَ بنَ لجأ (٢) وقومَـه ، وقبلَـه :

والتَّـيْـمُ عَـبْـدٌ لأَقْـوَامٍ يَـلُـوذُ بِـهِـم
يُـعْـطِـي الـمَقَادَةَ إِنْ أَوْفَوا وإِنْ غَدَرُوا (٣)

ثمَّ قالَ بعدَ بيتِ الاستشهادِ أيضًا بأبياتٍ :

خَلِّ الطَّـرِيقَ لِـمَنْ يَـبْـنِـي الـمَنَارَ بِـهِ
وابْرُزْ بِـبَـرْزَةَ حَيْـثُ اضْطَرَّكَ الـقَـدَرُ (٤)

أضافَ « التيمَ » إلى « عديٍّ » ليفرقَ بينَ الذينَ هجاهُمْ (٥) وغيرهم من التيـميينَ ؛ كـتيمِ مُرَّةَ مِنْ قُرَيشٍ ، / وتيمِ غالبٍ أيضًـا ، وتيمِ قيسِ بنِ [١١٤] ثعلبةَ (٦) ، وتيمِ شيبانَ ، [وتيمِ ضبّـةَ . وعَدِيٌّ المذكورُ هو أخو](٧) تيمٍ ،

---

(١) انظر الجمل : ١٥٧ . وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والكامل ٢١٧/٣ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والحلل ٢٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥١ ، وشرح المفصل ١٠/٢ ، والمغني ٥١٠/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٨٥٥/٢ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والخزانة ٢٩٨/٢ ، ٩٩/٤ .

(٢) هو من تيم بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، من بطن يقال لهم « بنو أيسر » . كان يهاجي جريرًا . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٨٠/٢ .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٢/١ ، والفصول والجمل ل ١٥١ . وفي الأصل : « أوفى » .

(٤) البيت في ديوانه ٢١١/١ ، والحلل ٢٠٩ ، والفصول والجمل ل ١٥١ ، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٨٥٦/٢ .

(٥) في الأصل : « هجاهم شيبان وغيرهم » بإقحام كلمة « شيبان » .

(٦) في الأصل : « تغلب » تحريف .

(٧) غير واضحة في الأصل .

وهما ابنا (١) عبد مناة (٢) . والمـرادُ بـ « لا أبا لكـم » الغِلْظَـةُ في الخطابِ ، وتكرَهُ العربُ « لا أمَّ لكَ » ؛ لأنَّها لا تنسبُ إلى الأمِّ ولا تعتمدُ عليها وإنَّما تعتمدُ على الآباءِ مع ما في نفي الأب مِن الحبِّ (٣) ، وقدْ استسهلت المجازَ فيه .

و« السوأةُ » : الفعلةُ القبيحةُ . يقولُ لقومه : إنْ تنهَوا سفيهَكم عن سيِّيءِ فعلِه هجوتُكم . كقولِ حسان بن ثابت لتيم مُرَّة :

يا آلَ تيـمٍ ألا تَنْهـوا سَـفيهَكُـمُ

قَبْلَ القِـذَافِ بقولٍ كَـالجَلامِيـدِ (٤)

فلمَّا توعَّدَ جريرٌ قومَ عمر بن لجأ ، شدُّوه وأتَوا به إلى جريرٍ، وحكَّموه فيه (٥) ، فأضربَ عَنْ هجوهم .

والشاهدُ فيه : نصبُ « تيم عديّ » الأوَّلَ ، وإعرابُه على ما تقدَّمَ ، وإنْ جعلتَـه مضافًا كانَ عندَ سيبويهِ - رحمَه الله - مضافًا إلى « عَـدِيٍّ » ، و «تَيْـمُ»

---

(١) في الأصل : « ابنراء » .

(٢) تيم مرة : قبيلة من العدنانية تنتسب إلى تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

تيم غالب : بطن من قريش الظواهر من العدنانية ، وهم بنو تيم بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر .

تيم قيس : بطن من بكر بن وائل من العدنانية ، وهم بنو تيم بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل .

تيم ضبّة : تقيم في العالية وهي ما جاوز الرُّمَّة إلى مكه .

تيم بن عبد مناة : قبيلة من طابخة من العدنانية تنتسب إلى تيم بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة . انظر معجم قبائل العرب ١/١٣٧ - ١٣٨ .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) انظر ديوانه بشرح البرقوقي ١٩١ ، والفصول والجمل ل ١٥١ .

(٥) في الأصل : « فيهم » وانظر صوابه في الفصول والجمل ل ١٥١ .

الأوسطُ مقحمٌ (١). وهوَ عندَ المبرِّدِ مضافٌ إلى محذوفٍ ولا إقحامَ فيه ؛ أرادَ : « يا تيمَ عديٍّ تيم عديٍّ » فحذفَ الأوّلَ لدلالةِ الثاني عليه ، وفيه وضعُ الظاهرِ موْضعَ المضمرِ ؛ لأنّه في تقديرِ : « يا تيم عدي تيمه » . وأجازَ مذهبَ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّه ـ (٢) .

وقالَ بعضُهم : وفي مذهبِ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّه ـ صَنْعَةٌ حسنَةٌ (٣)، والحركةُ فيها حركةُ إعرابٍ عندَ الجميعِ ؛ لأنَّ الأولَ عندَ سيبويهِ (٤) مضافٌ إلى « عديّ » ، والثاني مضافٌ إلى مضمرٍ محذوفٍ . والأوّلُ عندَ المبرِّد (٥) مضافٌ إلى محذوفٍ ، والثاني مضافٌ إلى « عَديّ » . ومذهبُ سيبويه غيرُ هذا ؛ وذلكَ أنَّه لا يومي مضافًا ؛ زاد تأكيدًا (٦) للأوّلِ مقدّمًا من تأخيرٍ ؛ كأنَّ الأصلَ : « يا تيمَ عديٍّ تيمًا » فلمَّا قدَّمَ حملَ على لفظِ الأوّلِ من غيرِ تنوينٍ ؛ ولذلكَ شبَّهَهُ بـ « يا طلحةَ » ، و « لا أبا لكَ » (٧) .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٢٧ .

(٣) وفي شرح ابن الفخار (٢/٧٠٠ ، ٧٠١) : « قال أبو بكر بن عبيدة : وهو قول حسن » .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٥) انظر المقتضب ٤/٢٢٧ .

(٦) « لا يومى مضافًا زاد تأكيدًا للأول » كذا في الأصل ، ولم يتأت لي وجهه بهذا اللفظ ... ولعل صواب العبارة « أنّه لا يراه مضافًا بل جاء تأكيدًا للأول » . وهذا هو مذهب سيبويه .

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

و « لا يُلْقِيَنَّكُمُ » مبنيٌّ مؤكدٌ بالنونِ الشديدَةِ . وبعضُهم يقولُ : « لا يُلْفِيَنَّكُمْ » (١) بالفاءِ ، وهو تصحيحٌ لما ذكرْنا، والنّهيُ في اللّفظِ لـ«عمرَ» ، وهوَ يريدُ [للمخاطبين] (٢) ، أيْ : لا تساعدوه على شيءٍ يُلقِيَنّكم في سوأةٍ . ومثلُه قولُهم : « لا أرَينَّكَ هاهنا » ، أيْ : « لا تتعرض لي فأراكَ » . ومثلُه قولُه تعالى :

﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾ (٣)

فوقعَ النَّهيُ على سليمانَ وجنودِه والمعنى : لا تتعرّضوا (٤) لطريقهِ فيَحْطِمَنّكم . ومثلُه في المجازِ :

﴿ لَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (٥)

فالنَّهيُ في اللّفظِ واقعٌ في المعنى على غيرِ الإسلامِ ، والمعنى : دوموا على الإسلامِ حتى يلقاكم الموتُ عليهِ ، وجازَ جميعُ هذا لفهمِ المعنى .

---

(١) قال ابن سيدة : « من رواه بالفاء فقد صحّف وحرّف » الخزانة ٢٩٨/٢ ، ويروى : « لا يوقعنكم » انظر الفصول والجمل ل ١٥٢ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) النمل ١٨/٢٧ .

(٤) في الأصل : « لا تتعرض » .

(٥) آل عمران ١٠٢/٣ والآية : (ولا تموتن ...) .

بَابُ إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ (١)

لَمّا (٢) خالفتِ الإضافةُ لياءِ المتكلمِ في النداءِ سائرَ(٣) المضافاتِ بَوَّبَ على ذلك .

ولغاتُ العربِ (٤) خمسٌ :

فتحُ الياءِ ، وسكونُها ، وحذفُها وقلبُها ألفًا ، وبناءُ الكلمةِ على الضمِّ بعدَ الحذفِ (٥) : « يا غلاميَ » ، و يا « غلاميْ » ، و « يا غلامِ » ، و « يا غلامَا » (٦) ، - فإذا وقفَ زادَ هاءً في « يا غلامَ » (٧) إنْ شاءَ مع الفتحِ ، وهي في بابِ « غلامَاه » لازمةٌ - و « يا غلامُ » .

فمنْ فتحَ فعلى الأصلِ . ومنْ سكَّنَ خفَّفَ واكتفى بذلكَ . ومنْ حذفَ - زادَ الكلمةَ تخفيفًا - و [هذا الموضعُ] (٨) يُحذفُ منه التنوينُ - ومنْ قلبَ إنّما أرادَ التخفيفَ أيضًا ، والبناءُ [على الضمِّ شاذٌ] (٨) قليلٌ .

---

(١) الجمل ١٥٩ وفيه « إلى ياء المتكلم » .

(٢) في الأصل : « إذا » .

(٣) في الأصل : « إلى سائر » .

(٤) فوقها في الأصل : « الباب » . وانظر هذه اللغات في الكتاب ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ ، والمقتضب ٢٤٥/٤-٢٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢ .

(٥) في الأصل : « فتح الياء ، وسكونها ، وقلبها ، وحذفها ، وقلبها ألفًا ، وبناء الكلمة على الضم بعد الحذف » ولا يخفى ما فيها من الاضطراب .

(٦) قلب كل ياء قبلها كسرة ألفًا هي لغة طيئيّة فاشية (انظر النوادر ٣٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢ ، واللسان « نصا » ٣٢٧/١٥ .

(٧) ذكر الأخفش حذف الياء والفتح قال : « وقد فتح قوم كأنهم أرادوا يا أبتا فحذفوا الألف كما يحذفون الياء » معاني القرآن ٧٢/١ . قال ابن عصفور : « وهذا خارج عن القياس » شرح الجمل ١٠٠/٢ .

(٨) مطموسة في الأصل .

[وقرأ (١) أبو جعفر(٢) : ﴿ قُـلَ رَبُّ احْـكُـم ﴾ (٣) .

وأمَّـا « يا صاحِ » في « يا صاحِبي » فغُيِّـرَ لكثرةِ استعمالِـهم / [١١٥]
إيَّـاهُ ، وهو لـمَّـا [كَثُـرَ استعمـالاً كَثُرَ] (١) تغييرًا ، فحُذِفَتِ ، الياءُ
فصارَ «ياصاحبُ » ، ثمَّ بُنِيَ على الضَّـمِّ ورُخِّـمَ .

فإنْ أضفتَ مثلَ « مقلى » إلى نفسِـكَ [أثبتّ] (١) اليـاءَ مفتوحـةً ؛
نحو : « يا مـقلايَ »(٤)، و « يا فتـايَ »، و « عصـايَ » ، و « رحـايَ » .
ويجوزُ القلبُ والإدغامُ(٥) ؛ كما أنشدوا :

* سَبَـقُوا هَوَيَّ وَأَعْـنَـقُوا لِـهَـوَاهُـمُ * (٦)

ولا يجوز ذلكَ في المثنَّـى للّبسِ ، ولأنَّـها علامةُ إعرابٍ .

وكذلكَ مثلُ « قـاضٍ » ، و « عمٍ » ، و « مهتدٍ » لا بدَّ فيـهِ من الادغامِ وفتحِ
الياءِ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، أحد القراء العشرة ، تابعي ، عرض على ابن عباس وغيره ، وروى عن نافع . توفي سنة ١٣٠ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر غاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٣) الأنبياء ١١٢/٢١ . وقراءة الجمهور بكسر الباء من « ربِّ » . وقراءة أبي جعفر بضمها . وقرأ ابن عباس وعكرمة والجحدري وابن محيصن « ربي » بإسكان الياء . انظر تفسير البحر المحيط ٣٤٥/٦، والنشر ٣٢٥/٢. وانظر المقتضب ٢٦٣/٤ .

(٤) في الأصل : « يا مقلى » .

(٥) وهي لغة لهذيل . ورواها الفراء عن بعض بني سليم . انظر معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٧/١ ، واللسان « هوا » ٣٧٢/١٥ .

(٦) لأبي ذؤيب الهذليّ . وعجزه : * فتخرموا ولكل جنب مصرع *
وهو في شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وإعراب القرآن للفراء ٣٩/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢٩/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٣ . وأعنقوا : أسرعوا .

فإنْ كانَ مثلُ هذا منسوبًا فتحتَ(*) الياءَ مشددةً ، فقلتَ : « يا قاضيَّ » - بفتح الياءِ ، وتشديدها(**) - كما تقولُ : « فميَّ » ، « وصَبيَّ » إذا أضفتَ إليكَ .

وأنشدَ في البابِ :

(يَا ابْنَـةَ عَمَّا لاَ تَلُومِـي واهْجَعِـي) (١)

البيتُ لأبي النَّجم العِجْليّ (٢) ، وقبلَه :

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ الْـخيار تَـدَّعي   عليَّ ذَنْبًا كُلُّـه لَمْ أَصْنَـعِ (٣)

ومشى في القصيدِ ، ثمَّ قالَ بعدَ البيت :

* أَلَـمْ يَكُـنْ يَبْيَـضُّ لَوْ لَـمْ يَصْلَـعِ * (٤)

يقولُ لامرأتـه: لا تلوميني على صلعِ رأسي ، فإنَّه كانَ يبيضُّ لَوْ لَـمْ يصلعْ ، والصلعُ خيرٌ مِن البياضِ .

والهجوعُ : النومُ في الليلِ خاصةً . وشاهدُه : إبدالُ الألف من الياءِ ، أرادَ : « يا بنةَ عمي » . وهذا البيتُ من البابِ الذي بعدُ ، [ومما] (٥) القلبُ فيهِ ضرورةٌ . والبدلُ في الياءِ قولـه :

(*) في الأصل : « كسرت » .

(**) في الأصل : « وسكونها » .

(١) الجمل ١٦٠ ، وهو في النوادر لأبي زيد ١٨٠ ، والكتاب ٢١٤/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، والأصول ٣٤٢/١ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والحلل ٢١٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، والهمع ٣٠٢/٤ ، والخزانة ٣٦٤/١ .

(٢) هو الفضل بن قدامة ، أحد رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، وقيل إنه أبلغ من العجاج في النعت . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٠٢/٢ ، والخزانة ١٠٣/١ .

(٣) انظر الكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٩/١ ، ١٣٩ ، ٧٢/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ ، ٩٠/٦ ، والخزانة ٣٥٩/١ .

(٤) البيت في الفصول والجمل ل ١٥٣ ، والخزانة ٣٦٤/١ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق ؛ لأن الضرورة في البيت التالي .

* فَهْيَ تُنَادِي بِأبِي وَابْنِيمَا * (١)

و « اهجعي » أمر معطوفٌ على نهي ؛ كقوله :

* لا تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ * (٢)

ويروى : « بأبا وابناما » وما هو بصواب (٣) ؛ لأنّ قوافي القصيد بالياءِ ، ولا يدخل الألف معها .

---

(١) في الأصل : « منادى بابا وابناما »
وهو لروبة بن العجّاج ، ضمن ما نسب إليه في ديوانه ١٨٥ ، وفي الكتاب ٢٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، واللمع ١٧٥ ، والنكت ٥٦٤/١ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، واللسان « بنى » ٩٠/١٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥١ .

(٣) في الأصل : « وأي ما هو للصواب » . وانظر الرواية في الكتاب ٢٢٣/٢ ، والنكت ٥٦٤/١ . وقال الأعلم : « والألف لا تجوز في القافية المردفة بالياء ... » .

بَابُ مَا لاَ يَجُوزُ فِـيهِ إلاَّ إثْبَاتُ الْيَـاءِ (١)

ولـمَّـا خالـفَ هـذا البابُ أيضًا التي قبلَه وسائرَ المضافاتِ ، بوّبَ عليـهِ . [وسائرُ](٢) المواضعِ يُحذفُ فيهِ التنوين .

ولغاتُـه ثلاثٌ :

- يشتركُ مع غيرِه في الفتـحِ والسكونِ ، نحـو : « يا غُـلامَ غُلاَمِـيَ » ، و « يا غلامَ غلامِي » .

- ويشتركُ مع البـابِ المتقدِّمِ في القلـبِ ألفًا ، وهو يَشِـذُّ ، وعليهِ البيتُ المتقدِّمُ .

وأمَّـا « ابْنَ أُمّ » ، و « ابْنَ عَـمّ » فـفـيـهمـا ثلاثُ لغـاتٍ ؛ - المذكـورةُ - وزادَ اللّغتينِ لكثـرةِ استعمالِهـما ؛ إحداهُما : البناءُ على الفتحِ في الاسمينِ على حكمِ التركيبِ : « يا ابنَ أمَّ » ، و « يا ابنَ عمَّ » .

والثـانيةُ : نصبُ الأوّلِ ، وحـذفُ اليـاءِ مِن الثاني على الإضـافةِ ، وإبقـاء الكسرة يدلُّ عليها حملاً على المفردِ ، على توهُّمِ التركيبِ قبلَ الإضافةِ .

والبناءُ على الفتحِ وهَذه أضعفُها؛ لأنّـه موضعٌ لا يُحذَفُ فيه التنوينُ .

وأنـشـــدَ :

(١) الجمل : ١٦١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(يَا ابْنَ أُمِّي ، وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي

أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ) (١)

البيتُ لأبي زُبَيْدٍ (٢) الطائيّ ، واسمُه حرملةُ بنُ المنذرِ ، وكانَ نصرانيًّا ماتَ على ذلكَ ، وقالَ الطبريّ (٣) : ماتَ مسلمًا ، ولحقَ الجاهلية (٤). وكان طولُه ثلاثةَ عشرَ شبرًا ، وكانَ إذا دخلَ مكةَ تنكرَ لجمالِه . والبيتُ من قصيد يَرثي بهِ أخاهُ . و « شُقَيِّقُ » [تصغيرُ] (٥) « شقيقٍ » ؛ يريدُ : القربَ ؛ يقولُ : يا أخي تركتني لدهرٍ شديدٍ أكابدُه بعدَكَ ، وكنتَ [لي عونًا وسندًا](٥) ألجأُ إليهِ . وشاهدُه : إثباتُ الياءِ ساكنةً في الموضعينِ . وفي « ابن أمّ » خمسُ لغاتٍ ، و [في « يا شُقَيِّقَ] (٥) نفسي » ثلاثُ لغاتٍ كما ذكرنا .

وأنشدَ أيضًا :

---

(١) الجمل : ١٦١ ، وهو في ديوان أبي زبيد ٥٩٧ ضمن مجموعة شعراء إسلاميين والكتاب ٢١٣/١ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣٧٩/٢ ، والحلل ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٣ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، والهمع ٣٠١/٤ .

(٢) في الأصل : « زيد » تحريف . وأبو زبيد الطائي ، شاعر جاهلي نصراني أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو من المعمرين عاش ١٥٠ سنة . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥٩٣/٢ ، والشعر والشعراء ٣٠١/١ ، والأغاني ٢٣/١١ ، ومعجم الأدباء ١١٦٧/٣ ، والخزانة ١٩٢/٤ .

(٣) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر : المؤرخ المفسر الإمام ، له « أخبار الرسل والملوك » ويعرف بتاريخ الطبري ، و « جامع البيان في تفسير القرآن » ويعرف بتفسير الطبري . توفي سنة ٣١٠ هـ . انظر غاية النهاية ١٠٦/٢ .

(٤) انظر تاريخ الطبري ٦٠/٣ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(يَا ابنَ أُمِّي ، وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ

عُو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ) [١] / [١١٦]

البيتُ لمعدي كرب [٢] ، عم امرىء القيس بن حُجْر [يرثي أخاهُ شُرحبيل وكان قتلَ] [٣] يومَ الكُلابِ [الأوّلِ] [٣] ، وقبلَه :

إِنَّ جَنْبِي عَنِ الفِرَاشِ لَنَابِ كَتَجَافِي الأَسرِّ فَوْقَ الظِّرَابِ [٤]

وبعدَه :

لَتَرَكْتُ الْحُسَامَ تَجْرِي ظُبَاه مِنْ دِمَاءِ الأَعْدَاءِ يَوْمَ الْكُلَابِ [٥].

يقولُ : لَوْ شهدتُك إذْ تدعو تميمًا ، وهم لا يجيبونكَ لنصرتُك . وجوابُ « لو » ؛ في قولِه : « لتركتُ الحُسامَ » . والجملةُ التي هي : « وأنتَ غيرُ مُجَابِ » في موْضعِ نصبٍ على الحالِ . و « إذْ » متعلقةٌ بـ « شهدتُك » . وعطفَ قولَه : « ولَوْ شهدتُك » على كلامٍ في نفسِه ، ومِن النحويينَ مَنْ يجعلُ الواوَ هنا زائدةً .

---

(١) الجمل ١٦٢ ، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣١١/٢ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، والأغاني ٦٢/١١ ، والبصريات ٥٦١/١ ، والحلل ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢ ، ٤٨٠ ، والفصول والجمل ل ١٥٤ ، ورصف المباني ١٦٠ ، وفي الحلل أن ابن النحاس نسب البيت لمهلهل ، قال ابن السيد وهذا غلط .

(٢) هو معدي كرب بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار الكنديّ ، من قحطان ، ملك جاهليّ يماني ، ويلقب بغلفاء . انظر المحبر ٣٧٠ ، والحلل ٢١٧ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) البيت في الأغاني ٦٠/١١ ، والحلل ٢١٨ ، والفصول والجمل ل ١٥٤ . وفي الأصل : « الضراب » بالضاد . والظراب : ما نتأ من الحجارة وحدّ طرفه . وفي الحلل ٢١٨ ، واللسان « ظرب » ٥٦٩/١ : « الأسير » بدلاً من « الأسرّ » . وهو البعير والناقة التي يأخذها الداء في سرتها فإذا تركت تجافت . وهذه الكلمة أشبه بالمعنى .

(٥) البيت في الأغاني ٦٢/١١ ، والفصول والجمل ل ١٥٤ .

بَابُ مَا لاَ يَقَعُ إِلاَّ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً (١)

ذكرَ في هذا البابِ ألفاظًا لَمْ تُستعملْ إلاَّ في النِّداءِ خاصةً ، منها معدولٌ ، وغيرُ معدولٍ . وكلُّها شاذٌ عن القياسِ إلاَّ المعدولَ على « فُعَلٍ » في المذكَّرِ ، وعلى « فَعَالِ » في المؤنثِ ؛ فإنَّه مقيسٌ من الفعلِ الثلاثي(*) ؛ نحو: « يا غُدَرُ »، و «يا فُسَقُ»، و « يا غَدَارِ »، و « يا فَسَاقِ » ، في الذَّمِّ(٢). وسيذكرُ على كم قسمٍ يكونُ « فُعَلُ » ، وعلى كمْ قسمٍ يكونُ « فَعَالِ » في بابِ ما لا ينصرفُ - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - و « فَعَالِ » في بابِها .

وقولُه : (يا هَنَاهُ) (٣) معناهُ : يا إنسانُ(٤) . وهو منادى مفردٌ ، والمؤنَّثُ : « يَا هَنَتَاهُ » ، وهو و « هَنٌ » بمعنًى، وهو اسمٌ على حرفين [كـ](٥) «كمْ» ، وزيدَ فيه الألفُ في النِّداءِ ، وضُمَّت « الهَاءُ » ، وأُثبِتَ في الوصلِ تشبيهًا بالضميرِ المنصوبِ والمخفوضِ(٦) ؛ كقولِه :

* يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةْ * (٧)

---

(١) الجمل ١٦٣ ، وفيه بعدَه : « ولا يستعمل في غيره » .

(٢) في الأصل : « إلاّ في الذم » بإقحام « إلاّ » .

(*) في الأصل : « الثاني » .

(٣) الجمل ١٦٣ .

(٤) وانظر معانيها الأخرى وتأنيثها ، وتثنيتها ، وجمعها في اللسان « هنا » ١٥/٣٦٥ .

(٥) إضافة يستقيم بها المعنى .

(٦) وهو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وأبي الحسن الأخفش ، وأبي زيد الأنصاري ، ورده ابن جنّي ، وحكم بضعفه ابن الشجري ، وابن يعيش . انظر سر الصناعة ٢/٥٦٢ ، والتصريف الملوكي ٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، وشرح الملوكي في التصريف ٣١٠ ، ٣١١ .

(٧) لا يعرف قائله ، وبعده : * إذا دنا قربته للسانية *
وهو في المنصف ٣/١٤٢ ، والخصائص ٢/٣٥٨ ، وشرح الملوكي ٢٠١ ، وشرح المفصل ٩/٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٥ ، والممتع ١/٤٠١ ، والخزانة ٢/٣٨٧ .

يروى بضمِّ الهاءِ وكسرِها (١).

ومنهم منْ يجعلُهُ معتلَّ اللامِ من قولهم : « هَنُوكَ » ؛ فالألفُ عندَه منقلبةٌ من الواوِ (٢)، ولا دليلَ على ما زعمَ . وهو كنايةٌ عن نكرةِ مَنْ يعقِلُ ؛ كقولِهم : « فلانٌ » في الأعلامِ . والصوابُ ما ذكرنا .

قالَ ابن بابشاذ : فإنْ ثنيْتَ قلتَ : « يا هنانيه » ، جئتَ بالياءِ عوضَ الألفِ آخرًا لانكسارِ ما قبلَها ، ووقفْتَ بالهاءِ ، قالَ : وكذلكَ تقولُ في الجمعِ : « يا هَنُونَاه » (٣) ، جعلتَها واوًا لانضمامِ ما قبلَها . ووقفَ على قياسِ النُّدبة . قلتُ : وليس هنا في هذا لبسٌ ، فتبقى الألفُ على حالِها ، ويُفتحُ ما قبلَها « يا هَنَانُوه » . و « يا هَنُونَاهُ » في الجمعِ . وقالوا : « خطاه » (٤)، كما قالوا: « يا أميرَ المؤمنيناه » ، و « يا زيداه » ، و « يا غلاماه » ، فيمن قالَ : « يا غلامَا » بفتحِ الكسرةِ حين لَمْ يلتبسْ . وكذلكَ فعلَ في تثنيةِ المؤنث، وزعمَ أنَّ النحويينَ أغفلُوه، وكشفَه(٥) . وأيضًا فإنّه ليسَ مما يُجمعُ جمعَ السلامةِ إلا بالسماعِ .

---

(١) انظر الخزانة ٣٨٨/٢ .

(٢) وهو مذهب ابن جني ، وجماعة من البصريين . انظر سر الصناعة ٥٦١/٢ ، وشرح الملوكي ٣٠٩ .

(٣) في الأصل : « يا هنانوه » . وهو تحريف بدليل قوله بعدها : « جعلتها واوًا لانضمام ما قبلها » . وهي في شرح ابن بابشاذ ٢٦٧/١ كما أثبت . وانظر أمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢ ، وغاية الأمل ٤٤٢/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٧١٥/٢ .

(٤) كذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه .

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٦٧/١ . وعبارته : « فإذا ثنيت قلت : يا هنتانيه أقبلا ، وإذا جمعت قلت : يا هناتُوه أقبلن ؛ قلبت ألف هناه واوا لانضمام التاء ، كما قلبتها ياء لانكسار نون التثنية ، وهذا موضع يغفله النحويون لإشكاله ، وقد كشفته » .

وذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٤٤٢/٢ أن ابن بابشاذ علله ، ورده عليه ابن خروف .

وكلُّ ما في هذا الباب من « مَفْعَلَان » يُرِيدُ به المبالغةَ . وقالَ بعضُهم : لايكون للمدحِ ، ولا يكون للذَّمِّ (١) ؛ كقولهم :« يا مَكْرَمَانِ » ، و « يا مَخْبَثَان».
ووقعَ في الأصلِ « مَكْرَمَانِ »(٢) ، قالوا : وصوابُه : « مَكْذَبَان » (٣) . قلتُ : وهذا خطأ؛ بلْ يكون هذا للمدحِ والذمِّ، و« مَكْرَمَانِ » صحيح، والأنثى « مَكْرمانة » ؛ حكاها أبو الحسن الأخفش(٤)، وأبو العباس المبرد (٥)، وغيرُهما، و « مَكْرَمَان » في كتابِ سيبويهِ (٥) ـ رحمه اللّه ـ كذلك نُقِلَ – ويُرادُ بها المبالغةُ ، ولايُستعملُ شيءٌ منها في غيرِ النّداءِ إلاّ في الشعر .

وأنشدَ في البابِ :

(وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا
هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ) (٦)

---

(١) لعلّه أراد أن هذا البناء لا يختصُّ بالمدح ولا يختصُّ بالذمّ ؛ وإنما يكون لهما . وذكر أبو حيان أنه أكثر مايأتي في الذم. وجعل ابن السيد « يامكرمان » تصحيف، وإنما هو مكذبان ـ كأنه يمنع جوازه للمدح ـ .
انظر : إصلاح الخلل ٢٣٧ ، والارتشاف ١٥٠/٣ . وانظر شرح ابن الفخار ٧١٧/٢ .

(٢) في الجمل ١٦٣ المطبوع : « يا مَكْذَبَان » . وفي بعض النسخ : « يا مكرمان » . انظر الهامش رقم (٣) فيه .

(٣) قاله ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٢٣٧ ، ورده عليه ابن الفخار ٧١٧/٢ .

(٤) انظر الارتشاف ١٥٠/٣ . وفيه : « وقال الأخفش في الأوسط ... » .
وانظر شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، ٤٢٠ ، واللسان « كرم » ٥١١/١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٧١٧/٢ ، والمساعد ٥٤٤/٢ ، والهمع ٦٢/٣ .

(٥) لم أقف عليه في الكتاب ولا المقتضب .

(٦) الجمل ١٦٣ . وهو في ديوان امرىء القيس ١٦٠ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٦٦/١ ، ٥٦٠/٢ ، والحلل ٢١٨، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٤ ، وشرح المفصل ٨/١ ، ٤٢/١٠ ، ورصف المباني ٤٦٤ ، والخزانة ٣٧٥/١ ، ٢٧٥/٧ .

البيتُ لامريءِ القيسِ الكِـنْـديّ . ويُقـالُ : « رابَ » إذا أوقعَ / [١١٧]
الرِّيبـةَ [بلا شك . و« أراب » إذا لـمْ يصـرحْ] (١)بالرِّيبـةِ، ومنهمْ مَنْ يجعلُهما بمعنًى واحدٍ - وهوَ الصحيحُ - فالرِّيبةُ في البيْتِ ثابتةٌ . وقولُـه : « ألحقتَ شرًّا بشر » : أيْ ألحقتَ تهمةً بتهـمةٍ ؛ يريدُ أنَّـها كانتْ متهمةً ، فكلَّـما أتى إلى موضعِها حقَّـقَ التهمةَ ، والمنادى وما بعدَه مقولٌ للقَوْلِ ؛ ويعني « أمَّ الحُويرث » (٢)؛ وهيَ التي يتشببُ بها، وكانتْ زوجَ أبيهِ حُجْر، وكانَ أبوه يطردُه وينفيهِ ، قالُوا : وَهَمَّ بقتلِـه بسببِـها (٣) .

وأنشدَ أيضًا :

(فِي لَجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُلَانًـا عَنْ فُـلِ) (٤)

البيتُ لأبي النّجمِ الفضلِ بن قـدامه ، يمدحُ هشـامَ بنَ عبـدالملك ، وأوّلُـهُ:

الحمدُ للّـهِ الوَهُوبِ الـمُجْزِلِ ... أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ ولَمْ يُبَخَّلِ

---

(١) غير واضحة في الأصل والتصويب من الفصول والجمل ل ١٥٥ .

(٢) في الأصل : « الحويرة » . والصواب مـا أثبت . واسمها « هرّ » - كما في بعض أبيات هذه القصيدة ـ انظر الديوان ١٠٩ ، والخزانة ٣٧٥/١ .

(٣) في الأصل : « لسببها » .

(٤) الجمل ١٦٤. وهو في الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤ والأصول ٢٧٧/١ ، والمنصف ٢٢٥/٢، وأمـالي ابن الشجـري ٣٣٧/٢ ، والحـلل ٢١٩، والفـصـول والجمل ل ١٥٥ ، وشرح الجمل لابن عـصـفـور ١٠٦/٢ ، والمقـرب ١٨٢/١ ، والهـمع ٦٠/٣ ، والخـزانة ٣٨٩/٢ .

وفيها يقولُ :

* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *

وفيها يقولُ :

* أَقَبُّ مِنْ تَحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ *

وفيها يقولُ :

* والشَّمْسُ قَدْ صَارَتْ كَعَيْنِ الأَحْوَلِ * (١)

وكانَ أبو النّجم قدْ ذهبَ بِهِ الرَّوِيُّ عن التفكّرِ في عين هشام ؛ لأَنَّهُ كانَ أحولَ ، فلمَّا أنشدَه القصيدَ ، وأتى إلى هذا البيت أغضبَهُ ، فأَمَرَ به فطُرِدَ ، ثمَّ قرَّبَه بعدَ ذلكَ وحباهُ (٢) ، ويتصلُ بالبيتِ :

تَدافُعَ الشِّيبِ ولَمْ تِقِتِّلِ　　　في لَجَّةِ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ (٣)

و « اللَّجَّةُ » - بالفتحِ - : اختلاطُ الأصواتِ في الحربِ ، وبضمِّ اللاَّمِ: مُعظَمُ الماءِ . وشبَّهَ تزاحمَ هذهِ الإبلِ وتدافُعَها بشيوخٍ في لَجَّةٍ ، دافعَ بعضُهم بعضًا ، ويقولونَ : أمسكْ فلانًا عن فل ، أيْ : احجزْ بينهم (٤)، وإنَّما خصَّ

---

(١) الأبيات في الشعر والشعراء ٦٠٤/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٥ ، والخزانة ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ ، وأقبّ : ضامر .

(٢) القصة في الشعر والشعراء ٦٠٤/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٦ ، والخزانة ٣٩١/٢ .

(٣) انظر الحلل ٢٢٠ ، والفصول والجمل ل ١٥٦ ، والخزانة ٣٩٠/٢ .

(٤) في الأصل : « منهم » . والتصويب من الفصول والجمل ل ١٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/٢ .

الشيوخَ لقلةِ جريهم (١) في القتالِ ، والشبابُ مسرعــونَ إلى القتل ؛ ولذلكَ قالَ : « تَدَافُعَ الشِيبُ » ، وقدْ غلِطَ الأعلم في معنى البيتِ (٢) .

والشاهدُ فيـهِ :استعـمـالُ « فُـل » ؛ ولا يخلو مِن وجـهيْنِ : - إمَّا أن يكونَ الذي يُكَـنَّـى فيهِ عن العَلَمِ ، وحـذفَ الألفَ والنونَ ضرورةً ، أيْ : « أمسك زيدًا عن عمرٍو » فيكونُ الثاني على وفقِ الأوَّلِ . - ويكونُ « فل » المستعملُ في النداءِ ، أيْ : « أمسكْ زيدًا وعمـرًا عن الذي ينادى بـ «فل» ، ومـعناهُ :يا رجلُ . وهو عندَ سيبويهِ محذوفٌ مِنْ « فُلاَنٍ » (٣) .

وأنـشـدَ أيضًا :

(أُطَـوِّفُ مَـا أُطَوِّفُ ثُـمَّ آوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِـيدَتُـهُ لَكَـاعِ) (٤)

البيتُ لـلحُطَيْئَةَ جَـرْوَلِ بنِ أوْسٍ ، ويُـكنى : أبا مُلَيْكَـةَ (٥)، ولُقِّبَ الحطيئةَ لقصره ، وقُربِـه مِـن الأرضِ . و « الحطيئةُ » تصغيرُ « حَطأة » ؛ وهــيَ الضرطــةُ .

---

(١) في الأصل : « عجزهم » . أراد : لعجزهم وقلة جريهم في القتال . وانظر المعنى في الفصول والجمل ل ١٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/٢ .

(٢) انظر تحصيل عين الذهب ٣٣٤/١ ، والفصول والجمل ١٥٦ ، وقال البغـدادي في الخزانـة ٣٩٩/١ : « وقد غفل عن هذا المعنى الأعلم الشنتمري في شرح أبيات سيبويه فقال : إن معناه : خذ هذا بدم هذا وأسر هذا بهذا » .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٤) الجمل ١٦٤ . وهو في ديوانه ٢٥٦ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والكامل ٢٦١/١ ، والحلل ٢٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٧/٤ ، والهمع ٦٣/٣ ، والخزانة ٤٠٤/٢ .

(٥) في الأصل : « ابن أبي مـليكة » وهو خطأ . انظر تـرجـمـتـه في الشعـر والشـعـراء ٣٢٢/١ ، والكامل ١٨٥/٢ ، والحلل ٢٢٠ ، والخزانة ٤٠٦/٢ .

وهو جاهليٌّ إسلاميٌّ ، واختُلِفَ في إسلامه في زمانِ النبيِّ - عليه السلامُ - وحكى المبرِّدُ أنّهُ لمَّا استعدى عليه الزِّبرقان بن بدر [1] عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في هجائه إيَّاهُ ، سجنَهُ عمرُ ، ثمَّ استعطفَهُ وتوجَّه إليه بشعرٍ أوّلُه :

مَاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ ... حُمْرِ الْحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَرُ [2]

فرقَّ له عمر - رضي اللّه عنه - فأمرَ بإخراجه ، وأمرَ بكرسيٍّ فوُضِعَ ، وقعدَ عليه ، وأجْلَسَ الحُطَيْئَةَ بين يديْه ، ودعا بإشْفَى [3] وشفرَةٍ يوهمُه قطعَ لسانه ، فضجَّ من ذلكَ ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ ، واللّه لقدْ هجوتُ أبي وأمي ونفسي وزوجتي . فتبسمَ عمرُ ، فقالَ : ما الَّذي قلتَ ؟ فقالَ : قلتُ لأبي وأمي ، والخطابُ لأمي :

وَلَقَدْ رَأَيْتُكِ فِي النِّسَاءِ فَسُؤْتِنِي
وَأَبَا بَنِيكِ فَسَاءَنِي فِي المَجْلِسِ [4]

وقلتُ لها أيضًا :

تَنَحَّيْ فَاقْعُدِي مِنِّي بَعِيدًا ... أَرَاحَ اللَّهُ مِنْكِ العَالَمِينَا
أَغِرْبَالاً إِذَا اسْتُودِعْتِ سِرًّا ... وَكَانُونًا عَلَى المُتَحَدِّثِينَا [5]

---

(١) هو الزبرقان بن بدر التميمي السعدي . صحابي من رؤساء قومه ، قيل : اسمه الحصين ولقب بالزبرقان ، كان فصيحاً شاعراً توفي في أيام معاوية . ترجمته في الإصابة ٢/٥٥٠ ، والخزانة ٣/٢٨٧ .

(٢) انظر ديوانه ١٦٤ ، والشعر والشعراء ١/٣٢٨ ، والكامل ١ / ٦٠ ، ٢ / ١٩٣، والفصول والجمل ل ١٥٦ .

(٣) الإشفى : مثقب الإسكافي الذي يثقب به الجلد . انظر اللسان « شفي » ١٤/٤٣٨ .

(٤) البيت في ديوانه ١١٠ ، والكامل ٢/١٩٣ ، والفصول والجمل ل ١٥٧ .

(٥) البيتان في ديوانه ١٢٣ ، والشعر والشعراء ١/٣٢٣ ، والكامل ٢/١٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٥٧ ، والخزانة ٢/٤٠٩ .

/ [وقلت لامرأتي :] (١)

أطوِّفُ ما أُطَوِّفُ ....البيت

فقالَ عمرُ - رضي اللّه عنه - : وكيفَ هجوتَ نفسَكَ ؟ فقالَ : اطّلَعْتُ في بئرٍ ، فرأيتُ وجهي فاستقبحتُه ، فقلتُ :

أَبَتْ شَفَتَايَ اليومَ إلاَّ تَكَلُّمًا ... بِحَقٍّ فَمَا أَدْرِي لِمَنْ أَنَا قَائِلُه

أَرَى لِيَ وَجْهًا قَبَّحَ اللّهُ خَلْقَهُ ... فَقُبِّحَ مِنْ وَجْهٍ وَقُبِّحَ حَامِلُه (٢)

فضحكَ عمرُ ، وأمرَ [بإطلاقِه] (٣) .

وقيلَ : إنَّه لمَّا وجّهَ إليهِ بالشعرِ مستعطفًا ، أمرَ بهِ فأخرجَ إليهِ فقالَ له : ويحكَ يا حطيئة ! بعني أعراضَ المسلمينَ ، فاشتراها منه ، فلمْ يهجُ بعدَ ذلكَ أحدًا (٤) .

يقولُ في البيتِ المستشهدِ به : أُكْثِرُ التَطوافَ (٥) نهاري في طلبِ الرِّزقِ ، وأرجعُ إلى بيتِ رقيبتِه وملازمتهُ أُميمةُ .

وشاهدُه : استعمالُ « لكاعِ » في غيرِ النِّداءِ ، وجاءَ في الحديثِ أنَّ النبيَّ - صلى اللّه عليهِ وسلم - دخلَ على فاطمةَ - رضي اللّهُ عنها - فقالَ :

---

(١) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من الفصول والجمل ل ١٥٧ .

(٢) البيتان في ديوانه ٢٥٧ ، والشعر والشعراء ٣٢٤/١ ، والكامل ١٩٤/٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٧ ، والخزانة ٤٠٩/٢ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) القصة في الشعر والشعراء ٣٢٨/١، والكامل ١٩٣/٢، والفصول والجمل ل ١٥٦، ١٥٧ .

(٥) في الأصل : « التطاوف » . وانظر اللسان « طوف » ٢٢٦/٩ .

« هاهنا لُكَعُ ؟ » (١)يعني الحسن - رضي اللّهُ عنه - وفُسِّرَ بأنّه الصَّغيرُ الضَّعيفُ ، ولا تقتضيه اللُّغةُ ، ووقعَ في كتبِ اللُّغة أنّهُ يُستعملُ في غيرِ بابِ النداءِ ، وصُرِّفَ فعلُه ؛ يُقالُ : لَكِعَ الرَّجلُ يلْكَعُ إذا لَؤُمَ (٢) . و « ما » مصدريةٌ ، أيْ : « أطَوِّفُ تَطْوَافِي » ، أو منصوبةٌ على الظرفِ ، أيْ : « أطَوِّفُ مدَّةَ تَطوافي » ، و « قَعيْدَتُهُ لَكَاعِ » مبتدأٌ وخبرٌ في مَوْضعِ الصِّفةِ للبيْتِ .

والميمُ المشدَّدَةُ في اسمِ اللّهِ تعالى زائدةٌ للتأكيدِ، وعِوَضٌ منْ « يا » (٣) ، ولا تُسْتَعْمَلُ معها إلاّ في الشعرِ .

وذهبَ الفرّاءُ إلى أنَّ الميمَ بقيّةٌ من « أُمَّنَا » كأنَّ الأصلَ « يا اللّه أُمَّنَا » ، فحذفَ وبقيت الميمُ مشددةً (٤) ، والصوابُ مذهبُ البصريينَ ؛ لأنَّ الميمَ تستعملُ فيما لا يصلحُ فيه « أُمَّنَا » ، وذلكَ كثيرٌ ؛ كقولِه تعالى :

﴿ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٥) ، وكذلك قولـه :

---

(١) لم أقف على هذه الرواية ، وقد تابعه فيها ابن بزيزة (انظر غاية الأمل ٢/٤٤٤) .

والحديث رواه أبو هريرة ، وهو في صحيح البخاري / كتاب البيوع / باب ما ذكر في الأسواق ٥٣٠/١، و الفائق ٣٢٢/٨ ، واللسان « لكع » ٣٢٢/٨ . وهو في جميعها « أثمَّ لُكَعُ » وبهذه الرواية الأخيرة أعاده فيما بعد ص ٦٩٤ .

(٢) انظر اللسان « لكع » ٣٢٢/٨ .

(٣) وهو مذهب البصريين . انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والتبصرة ٣٤٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، والإنصاف (م ١٥١) ٣٤١/١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢، ١٠٧ .

(٤) انظر إعراب القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، وانظر الإنصاف ٣٤١/١ .

(٥) الزمر ٤٦/٣٩ .

﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١)

ولا يصلح معها « أُمَّنا » في كلِّ موضع .

وأنشدَ في الباب :

(وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا) (٢)

وبعدَه :

* فَإِنَّنَا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُعْدَمَا * (٣)

قائلُ الأبياتِ مجهولٌ ، و « التسبيحُ » : قولُ : « سبحان اللّه » ، وهو تنزيهٌ لِلّه . و « التهليلُ » : قولُ : « لا إله إلاّ اللّه » . و « ما » مبتدأ معناهُ : الاستفهامُ ، والخبرُ في الجارِّ والمجرورِ ، تقديرُهُ : أيُّ شيءٍ عليكِ في أنْ تقولي وقتَ سبحتِ ؛ فأمرَها بالدعاءِ له بالسلامةِ في الأوقاتِ التي تسبِّحُ فيها ، وتنفردُ بالعبادة . و « ما » في « كلَّما » نكرةٌ موصوفةٌ ، وهيَ في الخطِّ موصولةٌ بـ « كلّ » . و « سبّحتِ » في موضعِ الصِّفةِ لها ، و « مسلَّما » منصوبٌ على الحالِ

---

(١) الأنفال ٨/٣٢ .

(٢) الجمل ١٦٤ . والأبيات من الرجز ، مجهولة القائل - كما ذكر - وهي في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والحلل ٢٢٢ ، والفصول والجمل ل ١٥٧ ، والإنصاف ٣٤٢/١، وشرح الكافية ٣٨٤/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢ ، ورصف المباني ٣٧٣ ، والهمع ٣٤٧/٥ ، والخزانة ٢٩٦/٢ .

(٣) البيت في الحلل ٢٢٣ ، والفصول والجمل ل ١٥٨ ، والخزانة ٢٩٦/٢ .

مِن [« الشيخ »](١) ؛ وشاهدُه : الجمعُ بينَ الياءِ والميمِ في(٢) « يا اللّـهمَّ » لـمَّا خصَّ به النداءَ .

وأمَّا « يَا أَبَتِ » ، و « يَا أُمتِ » ففيهما تسعُ (٣) لغاتٍ ؛ الخمسةُ المتقدِّمـةُ في « يا غلامي » (٤) قبـلَ دخولِ التـاءِ ؛ وهي : « يا أبيَ ، و يا أميَ » ، و « يا أبِـي ، ويا أمِـي » ، و « يا أب ، و يا أمِّ » ، و « يـا أباه ، ويـا أمـاه » ، و «يـا أبُ ، ويا أمُّ » . والثلاثُ : « يا أبتَ ، و يا أمتَ » - بضمِّ التاءِ ، وفتحِها ، وكسرِها(٥) . والتاسعـة « يا أبتا » بزيادة الألفِ بعدَ التاءِ ، وليست التي أبدلت مِن الياءِ(٦) ، قال (٧) :

* يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا * (٨)

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « و » .

(٣) ذكر ابن هشام أن فيها عشر لغات ؛ ولم يذكر ابن خروف : « يا أبُ ، ويا أمُّ » بالضم وبدون ياء . انظر أوضح المسالك ٣٨/٤ .

(٤) انظر ما سبق صفحة ٧٢٣ .

(٥) بعدها في الأصل : « وضم التاء » وهي معادة مقحمة .

(٦) في الأصل : « من التاء » . وفي الألف التي بعد التاء قولان ؛ أحدهما : أنها مبدلة من ياء المتكلم . والثاني : أنها مزيدة . وهو رأي ابن خروف . انظر التبصرة ٣٥٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٣/١ ، والخزانة ٣٦٦/٥ .

(٧) في الأصل : « قل » بدون ألف .

(٨) البيت لرؤبة بن العجاج . وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ ، و الكتاب ٣٧٥/٢ ، ٢٠٧/٤ ، والمقتضب ٧١/٣ ، والأصول ٣٨٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٥ ، وكتاب الشعر للفارسي ١٤/١ ، ٧٩ ، ٤٩٤/٢ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والمحتسب ٢١٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢ ، ٣٤٢ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١٢٠/٣ ، ١٣٢/٧ ، والمغني ١٦٢/١ ، ١٦٥ ، ٧٨٠/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٤٣/١ ، والخزانة ٣٦٢/٥ .

[والوقفُ] (١) على التاءِ بالهاءِ ، وكتبُـها معلقة . ومَنْ وقفَ بالتاءِ كتبها (٢) ممدودةً (٣) .

وقوله : (**وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ عَلاَمَةِ التَأْنِيثِ وَ « يَاءِ » الإِضَافَةِ**) (٤)؛ يعني [في الكلمتين] (١) اللّتين تكلّمَ فيهما ، فلا تَعَقُّبَ عليهِ في ذلكَ (٥) . / [١١٩]

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « كتب » .

(٣) الوقف بالهاء مذهب البصريين ، والوقف بالتاء مذهب الكوفيين . انظر الكتاب ٢/٢١١ ، والمقتضب ٤/٢٦٣ ، والأصول ١/٣٤٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٣ .

(٤) الجمل ١٦٥ . وتتمة العبارة : « في نداء ، ولا غيره » .

(٥) تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٣٨ ، قال : « إنما يمتنع الجمع بين علامة التأنيث ، وياء الإضافة في يا أبت ويا أمت ، خاصة . وكلام أبي القاسم يوهم أن ذلك ممتنع فيهما ، وفي غيرهما » .

ورد ابن الفخار في شرحه ٢/٧٢٢ بنحو ما رد به ابن خروف .

بَابُ الاسْتِغَاثَـةِ (١)

في البـابِ أربعةُ [أشياء] (٢) : مستـغاثٌ ، ومستـغاثٌ بـه ، ومستـغاثٌ من أجلِـه ، واستغاثـةٌ .

وهي طلبُ النَّـصرِ والعونِ مِن المستغـاثِ بهِ ؛ وهو المنادى ، والـمُستـغاثُ : هو المنادِي للنَّصرِ ، أو لمعنًى آخرَ ، وهو التعجبُ .

والمستغاثُ مِن أجلِـه : هو الذي يُطلَـبُ العونُ عليه ، أوْ التَّعجُب منهُ .

وعلامةُ الاستغاثةِ : اللامُ المفتوحةُ في المنادى ، والألفُ في آخرِهِ . ولا يُجْمَعُ بينَهما . ويُوقَفُ على الألفِ بالهاءِ .

وعلامةُ المستغاثِ منْ أجلِـه ـ وهو الذي يُطلَبُ العونُ عليهِ أوْ التعجبُ منهُ ـ اللامُ في أوَّلِـهِ مكسورةً ؛ للفرقِ بينَهما .

وخُـصَّتِ الأولى بالـفتحِ؛ لأنَّ المنادى في مـوضعِ الـمُـضْـمَرِ (٣)،ودخولُها على الـمُضـمَرِ يوجبُ فتحَها، وأيضًا فإنَّها زائدةٌ(٤) في المنادى فكانَ فتحُها أوْلى.

---

(١) الجمل : ١٦٦ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) وقيل : فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله .
انظر الأصول ٣٥١/١ ، والمسائل البصريات ٥١٢/١ ، وسر الصناعة ٣٢٩/١ .
وجمع بين التعليلين المبرد وتبعه ابن خروف وابن مالـك والرضي . انظر المقتضب ٢٥٤/٤، ٢٥٥ ، والكامل ٢٧٠/٣ ، وشرح التسهيل ٤١٢/٣ ، وشرح الكافية ٣٥٢/١، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ .

(٤) ذكـر سـيبويه عـن الخليل « أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكـون في آخر الاسم إذا أضـفت؛ نحـو قولك : يا عجباه ويا بكراه إذا استغثت أو تعجبت ، فـصار كل واحد منهما يعاقب صـاحبه » الكتاب ٢١٨/٢ ، وانظر شرح الكافية ٣٥٤/١ .
=

ودخولُها في التّعجُّبِ نحو : « يا لَلعجبِ ! » ، و :

* فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ * (١)

تعجَّبَ من طولِه فاستغاثَ به لَهُ ، كما قالَ :

* يا لَقَوْمي لِفُرْقَةِ الأَحْبَابِ * (٢)

وكما قالَ :

لَخُطَّابُ لَيْلَى يَالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ
أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ (٣).

وقدْ ينادي في الشعرِ في الاستغاثةِ بغيرِ زيادةٍ ، وبغيرِ « ياء » مِن حروفِ النِّداءِ :

= ونسب إلى المبرد زيادتها . انظر المغني ٢٤٠/١ ، وانظر تعليق محقق المقتضب ٢٥٥/٤ . كما نسبت الزيادة لابن الطراوة . انظر شرح ابن الفخار على الجمل ٧٢٣/٢ . وأكثر المصادر على أن الذي قال بزيادتها هو ابن خروف (انظر الارتشاف ١٤٠/٣ ، والهمع ٧٢/٣) .

(١) لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وهو بتمامه :

فيالك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وهو في ديوانه ١٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٧٩ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١٦٢/١ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٣٦ ، والارتشاف ١٤١/٣، والمغني ٢٣٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٧٤/٢، والخزانة ٢٦٩/٣ .

(٢) مجهول القائل ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، وشرح أبياته للنحاس ١٨٣ ، والنكت ٥٦٣/٢ ، والهمع ٧٣/٣ .

(٣) نسب لفرّار الأسدي ، ولمجنون ليلى . تعجب من كثرة خطّاب ليلى من قبيلة برثن وإفسادها عليه ، فشبههمن بسليك المقانب ، وهو سليك ابن السلكة السعدي في حذقهم ودقة حيلتهم في الفساد . ثم استغاث بعضهم على بعض ، والمقانب : جماعات الخيل .

والبيت في ديوان مجنون ليلى ٦١ ، و الكتاب ٢١٧/٢ ، والأصول ٣٥٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٠٤/٢ ، والنكت ٥٦٢/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والأشباه والنظائر ٢٣/٦ .

تَمَقَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامِ لَكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنَ سَعْدِ (١)

فاستغاثَ بـ « عامرٍ » مِن غيرِ زيادةٍ ، ورخَّمَهُ (٢) ، ونادى بالهمزةِ ، وحرفُ الاستغاثةِ « يا » .

وإذا عطفتَ على المستغاثِ مِن أجلِه اسمًا كسرتَ لامَه ، كقولِهِمْ :

* يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ * (٣)

وأنشدَ في البابِ :

(يا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلِيقَهْ

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَهْ) (٤)

« الفَلِيقَةُ » : الدَّاهيةُ . و « القُوَبَاءُ » : التي تُسمِّيها العامَّةُ الحَزَازَةَ . وفيها لغتانِ : فتحُ الواوِ (٥) وتركُ الصرفِ ، وهمزتُها للتأنيثِ . و « قُوْبَاء » بسكونِ الواوِ

(١) لشريح بن الأحوص الكلابي ، وفي بعض المصادر ، الأحوص بن شريح ، وكان لقيط بن زرارة قد توعده وتمنى أن يلقاه فيقتله ، فقال الأحوص هذا متعجبًا لقومه بني عامر من ذلك .

وفي بعض المصادر : « تمناني ليلقاني » ، وهو في الكتاب ٢٣٨/٢ ، وشرح أبياته للنحاس ١٨٥ ، والنكت ٥٧٣/١ ، وشرح التصريح ١٨٤/٢ ، والهمع ٧٨/٣ .

و « تمقاني » من مقا يمقو مقوًا : أي جلا ونقى . انظر اللسان « مقا » ٢٨٩/١٥ .

(٢) المشهور بين النحاة عدم ترخيم المستغاث مطلقًا ، وأجازه ابن خروف ، وذكره عنه ابن الضائع في شرح الجمل ٥٧ أ .

(٣) البيت بتمامه :

يَبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب

وسيأتي ص ٧٤٧ .

(٤) الجمل ١٦٦ . والبيتان لابن قنّان الراجز – كما في اللسان « قوب » ٦٩٣/١ ، وهما في المنصف ٦١/٣ ، والحلل ٢٢٥ ، والفصول والجمل ل ١٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١١/٢ ، والمغني ٤١١/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٧٩١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٩/٤ .

(٥) في الأصل : « الهاء » تحريف . وانظر اللغتين في الحلل ٢٢٥ ، والفصول والجمل ل ١٥٩ .

والصرفِ (١)، وهمزتُـها منقلبـةٌ عن « ياء » للإلحاق بـ «قُسْطَاس». و « الـريقةُ » : القطعةُ مـن الريقِ ؛ يقولُ : من العجـبِ أنْ يُذهِبَ الريقُ القوباءَ ؛ لأنّهم يزعـمونَ أنَّ ريقَ الصائمِ يُذهبُ القوباءَ ، ويُروى: « هَلْ تَـغْلِبَنَّ »(٢). ويُروى : « يا عجبًا » من غيرِ تنوينٍ (٢) ؛ فمن نوَّنَـه جعلَـه مستغاثًـا به ، وحـذفَ الزِّيـادةَ ؛ أرادَ : يا لَلعجبِ . ويجوزُ أنْ تكونَ « يا » تنبيهًـا أوْ حرفَ نداءٍ ، و « عـجبًا » منصوبًا على المصدرِ (٣) بفعلٍ تقديرُه : يا قومِ اعجبوا عجبًا .

ومَن لَـمْ ينوِّنْ زادَ في آخرِه الألفَ بمنزلةِ « يا زيدا » ، وتقفُ بالهاءِ . ويجوزُ أنْ يكونَ منادى مضافًا ، وأبدلَ الياءَ ألفًـا وهو ضعيفٌ . وشاهدُه : كسرُ اللامِ مِن « لِهذِه » ، و « الـفَـلِـيقَـة » نعتٌ لـ « هذِه » ، و « القوبـاء » مفعـولةٌ، و « الريقـة » الفاعلُ .

وأنشدَ في البابِ :

(تَـكَـنَّـفَـنِـي الْـوُشَـاةُ فَأَزْعَـجُـونِـي

فَيَا لَلنَّاسِ لِلْـوَاشِـي الْـمُـطَـاعِ) (٤)

---

(١) وأجاز الكوفيون ترك صرفها مع سكون الواو ، ولا يجيز البصريون ذلك . انظر الحلل ٢٢٥ .

(٢) انظر الحلل ٢٢٦ ، والفصول والجمل ل ١٥٩ .

(٣) في الأصل : « على الحال » ، ولا يتأتى على التقدير المذكور .
وانظر الحلل ٢٢٦ ، والفصول والجمل ل ١٥٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠/٤ .

(٤) الجمل ١٦٦ . وهو في ديوان قيس لبنى ١٠٨ و الكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٩ ، والشعر والشعراء ٦٢٩/٢ ، والكامل ٢٧١/٣ ، والأصول ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٥٣١/١ ، والحلل ٢٢٧ ، والفصول والجمل ل ١٥٩ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/٢.

البيتُ لقيس بن الذريح (١) العامريّ ، وقدْ تقدَّمَ خبرُه في باب الفصل ، وما يتصلُ بالبيتِ ، ومعنى « تكنَّفني » : أحاطوا بي ، و « الوشاةُ » : جمعُ واشٍ ، وهو النَّمَّامُ ، وأصلُه من الوشْيِ ؛ لأنَّهم يزينونَ الباطلَ . ويُروى : «فأوعدوني» (٢). ومعنى « أزعجوني » : خوَّفوني ، و« أوْعدوني » : هددوني. ويعني بـ « الواشي المطاعِ » : أبويه ؛ لأنَّهما أمراهُ بتطليقِ زوجِه ، وقد تقدَّمَ خبرُه (٣) ؛ ولذلكَ جعلَ الواشي هنا مطاعًا ؛ لما يلزمُه من طاعتهما فيما يجبُ . والألفُ واللامُ في « الواشي » للجنسِ ؛ ولذلكَ ذكرَهُ بلفظِ الإفرادِ ، وقدْ تقدَّمَ مجموعًا .

وشاهدُه : فتحُ لامِ الاستغاثةِ ، وكسر [.. لام] (٤) / المُسْتَغَاثِ [من أجلِه] (٤) . [١٢٠]

وأنشدَ في البابِ :

(يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدارِ مُغْتَرِبٌ
يَا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ) (٥)

---

(١) كذا في الأصل ، ولم أقف عليه في كتب التراجم معرفاً بالأداة . مع ملاحظة تكرار نسبته إلى بني عامر هنا والمعروف أنها نسبة ابن الملوح ، أما ابن ذريح فهو من بني كنانة كما في مصادر ترجمته ، وانظر ما سبق ص ٦٧١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٥٩ .

(٣) انظر ما سبق صفحة ٦٧١ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) الجمل ١٦٧ . ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، كما نسب إلى أبي زبيد الطائي وليس في ديوانيهما . انظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٦٨/١ .
وهو في المقتضب ٢٥٦/٤ ، والكامل ٢٧٢/٣ ، والأصول ٣٥٣/١ ، والحلل ٢٢٩ ، والفصول والجمل ل ١٦٠ ، والمقرب ١٨٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٠/٢ ، والهمع ٧٢/٣ ، والخزانة ١٥٤/٢ .

[قائل] (١) البيتِ مجهولٌ ، و « يَبْكِيكَ » : يَبكي عليكَ ، يُقالُ : «بكيتُ عليهِ » . و « أبكيتَه » : [صنعت به ما يبكيه] (١) . و « ناءٍ » : اسمٌ من « ناءَ » ؛ أيْ : « بَعُدَ » . و « مغتربٌ » : غريبٌ . و « الكهولُ » : جمعُ كهلٍ . و « الشبّانُ » : جمعُ شابٍّ . قالَ بعضُهم (٢) : يسمّى الرّجلُ كهلاً سبعَ عشرةَ سنةً ؛ من أربعٍ وثلاثينَ إلى أحدَى وخمسين ، ثم هوَ شيخٌ إلى أنْ يموتَ ، وذلك خلافٌ بينَ اللغويينَ (٣). و « ناءٍ » فاعلُ « يَبكيكَ » وهو منقوصٌ . و « بعيدُ» نعتٌ لَـهُ .

يقولُ : إنَّ الرجلَ إذا ماتَ في وطنهِ يبكي عليهِ الغريبُ والأجنبيّ ، ويُسَرُّ بموتِه القريبُ الذي يرثُه ، فتعجّبَ لذلكَ فاستغاث بالكهولِ والشبّانِ، للعجبِ من ذلكَ ؛ كما قالَ الآخرُ :

يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ
وذُو قَرَابَتِهِ فِي الْبَيْتِ مَسْرُورُ ! (٤)

وأدخلَ البيتَ شاهدًا على الفتحِ في اللامِ ، وكسرِها في المستغاثِ بهِ المعطوفِ ، و « بعيدُ الدارِ » في نيّةِ الانفصالِ ، أيْ : بعيدةٌ دارُه .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) وهو ابن حبيب كما في الفصول والجمل ل ١٦٠ ، والخزانة ١٥٤/٢ ، وانظر كتاب الفرق لابن فارس ٨٦ .

(٣) انظر : الخلاف بين ثابت وابن حبيب في الفصول والجمل ل ١٦٠ . وانظر المراجع السابقة.

(٤) البيت في الحلل ٢٢٩ ، والفصول والجمل ل ١٦١ ، ولم يذكر قائله .

بَابُ التَّرْخِيمِ (١)

يُقالُ : « رَخُمَتِ الجاريةُ » إذا لانَ مَنْطِقُها ، والترخيمُ في اصطلاحِ النحويينَ مِنْ هذا ، يُريدونَ تسهيلَ اللَّفظِ بالحذفِ .

ولا يكونُ الترخيمُ إلاَّ في النِّداءِ ، إلاَّ لضرورةٍ . ولا يُرخَّمُ إلاَّ العلمُ المفردُ [و] (٢) المركبُ ؛ نحو : « رَامَ هُرْمُز » ، والمحكيُّ ؛ نحو : « تأبَّطَ شَرّاً »، و « بَرَقَ نَحْرُهُ » .

ولا تُرَخَّمُ النَّكرةُ المقصودُ قصدها ، إلاَّ على لغةِ مَنْ ينوي(٣) ... ... (٤)، وذلكَ دعوى .

والحذفُ فيما كثُرَ استعمالُه منَ الأعلامِ أكثرُ من الحذفِ فيما لمْ يكثرْ.

ولا يُرَخَّمُ اسمٌ إلاَّ أنْ يكونَ أكثرَ مِن ثلاثةِ أحرفٍ - في قولِ البصريينَ(٥) - إلاَّما فيه تاءُ(٦) التأنيثِ ؛ نحو : « ثُبَةٍ » ، و « عِدَةٍ » - علميْنِ ، مقصودٌ (٧)

---

(١) الجمل ١٦٨ .

(٢) إضافة يستقيم بها المعنى

(٣) في الأصل : « ينو » بدون « ياء » .

(٤) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات ، ويلتئم الكلام بنحو : « ذكره ابن بابشاذ » ؛ لأن ابن بزيزة ذكر في غاية الأمل ٤٤٨/٢ أن ابن خروف نقل عن ابن بابشاذ أنها لا ترخم [أي النكرة المقصودة] إلاَّ على لغة من ينوي ، وقد نص فيها على جواز الترخيم على الوجهين . ولم أقف على هذا النص . ومذهب ابن بابشاذ هو مذهب أكثر النحويين ، انظر شرحه للجمل ٢٧٩/١ ، وانظر المقتضب ٢٤٣/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ .

(٥) وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .
انظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، والأصول ٣٦٥/١ ، والإنصاف (م ٤٩) ٣٥٦/١ .

(٦) في الأصل : « ياء » .

(٧) في الأصل : « ومقصود » .

قصدُهما ـ وإنَّما أجازوا ترخيمَـه وإن كانَ الباقي مِن حرفينِ، لأنَّ التاءَ دخلتْ على حرفينِ ، فلمَّـا حُذِفَتْ بقي الاسمُ على مـا كانَ عليه كـ « يـدٍ »، و « دمٍ » . وقدْ حذفـوا مِن الـمـفردِ الـمقصودِ قصدُه ؛ فقالوا :

« أطـــرقْ كـــرا » [1]

ترخيم « كروان » ، وهوَ قليلٌ .

والترخيمُ قبلَ المحذوفِ[2] على مـا كانَ عليهِ مِنْ حركـةٍ أوْ سكونٍ أوْ غيرِ ذلكَ ، إلاَّ أن يجتمعَ ساكنانِ ، فيحـركُ للساكنينِ ، وإنْ كان له أصلٌ في الحركةِ ؛ دلَّـتْ [3] عليهِ ضمًّـا أوْ فتحًا أوْ كسـرًا ؛ نحـو : « مُسَـابٌّ » ، و « مُـرَادٌّ » ، و « مُضَـارٌّ »[4] أيضًا للفاعلِ والمفعولِ .

ومَـنْ رخَّـمَ ولَـمْ ينـوِ المحـذوفَ ؛ ضمَّـه[5] للبناءِ ؛ فقـالَ في « حَارِثٍ » « يَا حَـارُ » ، وفي « جعـفرٍ » « يا جَعْفُ » ، وفي « هِرَقْلٍ » « يا هِـرَقُ » ، وفي « بُرْثُنٍ » [6] « يا بُرْثُ » . وهذِه الضـمَّـةُ التي في [آخرِه][7] غيرُ الضَّـمَّـةِ التي كـانتْ قبلَ المحذوفِ ؛ لأنَّ تلكَ كـانتْ لبناءِ الكلمةِ ، وهذِه لبـناءِ الآخـرِ للنِّداءِ كحركـةِ « يا زيدُ » ، وعلى هذا تقـولُ في « ثمـودٍ » إذا رخمتَ علـى لغـةِ مِنْ

---

(١) سبق تخريجه ص ٧١٥ .

(٢) يريد أن المرخم على ما كان عليه قبل الحذف .

(٣) في الأصل : « ودلت » بزيادة الواو .

(٤) في الأصل : « مضاف » . وانظر الأصول ٣٦٤/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٧/٢ .

(٥) في الأصل : « وضمه » بزيادة الواو .

(٦) البرثن : مخلَبُ الأسدِ . وقيل : الكف بكمالها . اللسان « برثن » ٥٠/١٣ .

(٧) مطموسة في الأصل .

لا ينوي المحذوفَ « يا ثَمِي » فتُكْسَرُ الميمُ ، وتنقلبُ الواوُ ياءً ؛ لأنّـه ليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ في آخره واوٌ قبلها ضمّـة، فإنْ طرأ في الكلامِ مثالهُ ، غُيِّـرَ إلى الكسرةِ والياءِ ،مثلُ «جَـرْوٍ (١)، وأجْرٍ » ، و « حَـقْوٍ (٢)، وأحْقٍ »، و « دَلْوٍ ، [وأدْلٍ] (٣)[كلّـه أصلُه] (٤)« فَعْلٌ » كـ « فَـلْسٍ و أَفْلُسٍ » ، فلـمَّا صارتِ الـواوُ يـاءً ، أوْ قُلبتِ الـواوُ ياءً / فـانقلبتِ الضمّـةُ كسرةً [١٢١] [وصارَ](٤)« أجريًا » و « أحقيًا » و « أدليًا » ، فـاعتـلَّ اعتلالَ « قاضٍ » و « غازٍ » ؛ استُثقلتِ الحركةُ على اليـاءِ [في الرَّفعِ والجرِّ](٤) فحُذفَتْ ، فاجتـمعَتِ الياءُ(٥) والتنوينُ سـاكنينِ فـحـذفَتِ اليـاءُ فـانـتقـلَ التنوينُ إلى الحرفِ قبلَها ، فقالوا : « أجرٍ » في الرَّفعِ والخفضِ ، وصححوا في النَّصبِ فقالوا : « رأيتُ أجريًا ، وأدليًا ، و أحقيًا » .

ومـثلُ ذلكَ « عَـرْقُـوَةٌ » ، و « قَلَـنْسُـوةٌ » ، و « قَـمَـحْـدُوَةٌ » (٦) ، وتقولُ في جمعِها: «عَرْقٍ » و « قَلَنْسٍ» و« قَمَحْدٍ » في الرَّفـعِ والخفض ، وتُصَحِـحُ في النَّـصبِ فتـقولُ : « رأيتُ قَمَحْدِيًا » . فإذَا رخمـتها ـ على لغةِ مَنْ ينوي ـ قلت : « يا عَرْقُوَ» ، و « يا قَلَنْسُـوَ » (٧) ، و« يا قَمَحْدُوَ» .

(١) الجرْوُ : الصغير من كل شيء . اللسان « جرا » ١٣٩/١٤ .
(٢) الحَقْوُ و الحِقْوُ : الخصر ، ومشدّ الإزار . اللسان « حقا » ١٨٩/١٤ .
(٣) إضافة يتسق بها الكلام .
(٤) مطموسة في الأصل .
(٥) في الأصل : « الواو » .
(٦) العَرْقُوَةُ : خشبة معروضة على الدلو . اللسان « عرق » ٢٤٨/١٠ .
والقَلَنْسُوَةُ : غطاء للرأس . اللسان « قلس » ١٨١/٦ .
والقَمَحْدُوَةُ : ما أشرف على القفا من عظم الرأس . اللسان « قمحد » ٣٦٨/٣ .
(٧) في الأصل : « ياعرقوا ، وياقلنس » وهو خطأ .

وعلى لغة مَنْ لاينوي قلتَ: « يا عَرْقِي » ، و« يا قَلَنْسِي » ، و « يا قَمَحْدِي » ؛ لوقوعِ الواوِ طرفًا قبلَها ضمّةٌ .

وكذلكَ إن رخّمتَ(١) رجلاً اسمُهُ « حَوْلَايَا »(٢) و « بَرْدَرَايَا »(٣) ، [و«حَوَايا »](٤)، و « عَطايا » ـ على لغةِ من ينوي (٥) ـ حذفتَ ألفَ التأنيثِ وتاءَ التأنيثِ ، وتُبقي ما قبلَها على حالِه . وعلى لغةِ مَنْ لا ينوي «يا بَرْدَراءُ »(٦) ، و « يا حَوْلَاءُ » ، و « يا حَوَاءُ » ، و « يا عَطَاءُ » ؛ لأنَّ الياءَ صارت طرفًا بعدَ ألفٍ زائدة فلا بُدَّ من قلبِها همزةً ؛ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ الفصيحِ (٧) ياءٌ ولا واوٌ قبلهما ألفٌ زائدةٌ ، فإذا أدّى إلى ذلكَ قياسٌ غُيِّرَتِ الواوُ والياءُ إلى الهمزةِ .

وكذلكَ إنْ سميتَ « شاةً » ورخّمتَ على لغةِ مَنْ ينوي قلتَ « يا شا » . ولا ينبغي أنْ يجوزَ (على لغةِ مَنْ لا ينوي؛ لأنَّهُ يلزمُ(٨) ردُّ الهاءِ التي(٩) هيَ لامُ الكلمةِ لبقاءِ الاسمِ على حرفينِ أحدُهما حرفُ علّةٍ ، فصرتَ إلى الثقلِ)(١٠) ،

---

(١) في الأصل : « ترخمت » .

(٢) حَوْلَايَا : قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن . معجم البلدان ٣٢٢/٢ .

(٣) بَرْدَرَايا : قال ياقوت : موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد . معجم البلدان ٣٧٧/١ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق . والحَوَايا : جمع حوية ، وهو كساء محشو حول سنام البعير، والحوايا الأمعاء. وهو ماء من نواحي اليمامة لضبة وعُكل . معجم البلدان ٣١٦/٢.

(٥) في الأصل : « ينو » بدون ياء .

(٦) وزعم الكوفيون أن الزوائد أجمع تحذف فتقول : يا بردَ . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢ .

(٧) في الأصل : « النصب » ولا يستقيم المعنى .

(٨) في الأصل : « لا يلزم » . وصححها عندما أعاد العبارة .

(٩) في الأصل : « إلى » بدل « التي » .

(١٠) العبارة التي بين القوسين أعادها مرة أخرى بعد قوله : « كما لا يرخم طيلسان على لغة من لا ينوي » وهو خطأ نشأ من انتقال نظر الناسخ .

فلا يجوزُ أنْ يُرخَّم كما لا يُرخَّـمُ « طَيْلِسان »(١) ، فلا ينبغي أنْ ترخم تلكَ اللّغة لعدمِ « فيْعِل » - في الصحيح - (٢) .

و « أسمـاءُ » وزنُـها - في قولِ سيبويهِ رحـمَـهُ اللّـه - « فَعْلاء » ، وهمزتُـها للتأنيثِ(٣) . وهيَ في قـولِ الفرّاء : « أفعـالٌ » ؛ الهمـزةُ منقلبةٌ ؛ جمعُ اسمٍ (٣) .

ولَـمْ تُـصرفْ للمؤنثِ للتـأنيثِ والتعريفِ ، ولَـمْ تصرفْ عندَ يَحْيـى في تسمية المذكـرِ بهـا ؛ لأنَّـهـا غلبتْ على المؤنَّثِ ، فـصارتْ من أسـمـائه كـ« زينب » . والأظهرُ قولُ سيبويهِ - رحـمَـه اللّـهُ - وترخيمُها بحذفِ الألـفِ [و](٤) الهمـزةِ - في القولينِ - .

[فإنْ بقي] (٤) حـرفانِ لَـمْ يُحـذَفُ إلاّ الحرفُ الواحـدُ ؛ نحو قـولِـك : «ثُبـون » ، و « يدان » ، و « دمـان » و « عُـمَـان » ، وكـانَ مِن حقِّـهِ أنْ يقـولَ : **(وكذلك إنْ كـانَ فـي آخـرِ الاسمِ زيادتان زيدتا مـعًا [حذفتـهـما مـعاً] (٥) فـي الترخيم)** (٦) إلاَّ أنْ يبقى بعدَ المحذوفِ حرفانِ (٧).

---

(١) جاء في اللسـان : الطيلسان - بفتح اللام وضمهـا وكسرها - ضـرب من الأكسية « والعامة تقول : الطيلسان ، ولو رخمت هذا في موضع النداء لم يجز ؛ لأنه ليس في كلامهم «فَيْعِل» بكسر العين إلا معتلاً نحو سيد وميت والله أعلم » . « طلس » ١٢٥/٦ .

(٢) « قال أبو عمرو : سألت أبا عثمان كيف ترخم طيلسانًا - على لغة من لم ينوِ ؟ فقال : أقول : يا طيلسُ أقبل . فقلت له : ألم تزعم أنه لا يكون فيْعِل في الصحيح ؟ فقال لي : قد علمت أني أخطأت ، إنما أقول : « يا طيلس » ، قال ابن عـصفور : « والصحيح أن يجوز ، لأن الأوزان لا تراعى في الترخيم ، ألا ترى أن حـارٍ إنما هو فـاعٍ وذلك لا يوجد » شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٥٨/٢ ، وانظر كلام الشنتمري في الهـامش . والقضيّة في أمالي ابن الشـجري ٣١٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٤٠٢/١ ، وانظر ما سبق صفحة ٢٤٤ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) إضافة يستقيم بها الكلام ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وصوابها من الجمل ١٧١ .

(٦) الجمل ١٧٠ ، ١٧١ .

(٧) تعقبه ابن السيد بنحو من ذلك . انظر إصلاح الخلل ٢٣٩ - ٢٤٢ .

وينبغي أنْ يقولَ في فصلِ مصدّرٍ :إذا كانتِ الياءُ والواو [غير](*) ساكنتين ، نحو « يا » من « حوايا » وشبهه ، وكذلكَ ياءُ النَّسب(١) ؛ فلا يُحذفُ [غيرُهما](٢) وهما كتاءِ التأنيثِ ، وكذلكَ كلُّ حرفٍ زائدٍ تابعٍ لحرفٍ(٣) أصلي لا يُحذفُ الزائدُ منهُ إلاَّ أنْ يبقى بعدَ حذفه ثلاثةُ أحرفٍ، نحو : « منصور » . وأمَّا « مختارٌ »، و « مروان »(٤) ممَّا حرفُ العلةِ فيه أصلٌ فلاسبيلَ إلى حذفه مع الآخر، ولايُحذفُ مع تاء التأنيث غيرُها .

ويُحذفُ من المركَّبِ الاسمُ الثاني ، ومن المحكيِّ ؛ نحو : « برقَ نحرُه » تقولُ : « يا بَرَقُ أقبلْ » .

وأنشدَ في الباب :

(حَارِ بْنَ كَعْبٍ ألاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ

عَنَّا وأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيـرِ) (٥) / [١٢٢]

البيت لحسّانَ بنِ ثابتٍ ، يهجو بني عَبْدِ المُدَانِ ؛ وهم بنو الحارثِ بنِ كَعْبٍ ، لمشادة النّجاشيّ - قيسِ بنِ عمرو - (٦) وعبدالرحمن بنِ حسانَ ، وبعدَه :

(*) إضافة يقتضيها السياق .

(١) تعقبه ابن السيد بنحو من ذلك . انظر إصلاح الخلل ٢٣٩ - ٢٤٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « بحرف » .

(٤) في الأصل : « مردان » .

(٥) الجمل ١٦٩ . وهو في شرح ديوانه ٢٦٩ ، وفي الكتاب ٧٣/٢ ، والمقتضب ٢٣٣/٤، والحلل ٢٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢ ، والفصول والجمل ل ١٦١ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، والخزانة ٧٢/٤ .

(٦) هو الشاعر المعروف بالنجاشي ، قيس بن عمرو بن مالك ، من بني الحارث بن كعب ، وكان ضعيف الدين . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٢٩/١ ، والإصابة ٥٣٧/٥ ، والخزانة ٧٦/٤ .

لا بَأسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ

جِسْمُ البِغَالِ وأحْلامُ العَصَافِيرِ (١)

فلمَّا بلغَ لهمْ ذلكَ [شدوا](٢) كتافَ النجاشيِّ ، وأتوا به حسان ، ومَثَلُوا بينَ يديهِ ، فعفا عنه ، وقالوا : كنَّا نفخرُ بعِظَمِ أجسامنا فصيرتَ ذلكَ هجوًا لنا !(٣) ؛ فقالَ حسانُ :

وقَدْ كُنَّا نَقُولُ إذَا رَأَيْنَا لِذِي جِسْمٍ يُعَدُّ وذِي بَيَانِ

كَأَنَّكَ أيُّهَا المُعْطَى بَيَانًا وجِسْمًا مِنْ بَنِي عَبْدِالمدَانِ(٤)

وشاهدُه : ترخيمُ « حارث » على لغةِ مَن ينوي المحذوفَ ، ويجوزُ فيه البناءُ على الضمِ ، والفتحُ إتباعًا لحركةِ النونِ في « ابن » في لغةِ مَنْ يضمّ ؛ كقولِهم : « يا زيدُ بنُ عمرو » والهمزةُ للاستفهامِ [المضاف لتقريرِ](٥) معنى ، و « لا » للنفي ، و « الأحلام : العقولُ هنا، وهي منصوبٌ [بـ « لا »] (٦) ، و « تزجركم » خبرُها . و « الجُوفُ » : جمعُ أجوفَ ، وهو العظيمُ الجَوْفِ . و « الجَمَاخِيرُ » : جمعُ جُمخورٍ ، وهو العظيمُ ، والجملةُ معطوفةٌ . وقدْ بُيِّنَ معنى البيتِ بالبيتِ الذي بعدَه ، ومثلُه قولُه :

---

(١) شرح ديوان حسان ٢٧٠ ، والكتاب ٧٤/٢ ، والحلل ٢٣٢ ، والفصول والجمل ل ١٦٢ ، والخزانة ٧٢/٤ .

(٢) مطموسة من الأصل .

(٣) انظر القصة في الحلل ٢٣٣ ، والخزانة ٧٤/٤ ومابعدها .

(٤) انظر الحلل ٢٣٣ ، والخزانة ٧٦/٤ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) في الأصل : « بلمّا » .

وَقَدْ عَظُمَ البَعيرُ بِغَيْرِ لُـــبٍّ　　　فَـلَـمْ يَسْتَغْـنِ بالعِظَمِ البَعَيرُ (١)

وأنشــدَ :

(ياحَارِ لاَ أُرْمَـيَـنْ مِـنْـكُمْ بِدَاهِـيَـةٍ

لَـمْ يَـلْـقَـهَـا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ) (٢)

البيتُ لزهــيرِ بنِ أبي سُلْـمى ، مِن القـصيدِ الذي يخـاطبُ به الحارث ابن ورقاءَ (٣) ، وكـانَ قدْ أغـارَ على بني عـبدالله بن غطفـان ، فـغنمَ وأخذَ إبلَ زهيـرٍ وراعيَــةُ يسـارًا ، فطلبَ منهُ زهيرٌ أنْ يَـرُدَّ عليه ما أخذَ لـهُ ، وتوعـدَه بالهـجاءِ ، فلَـمْ يفعلوا حتَّى هجاهُم فردُّوا عليه غـلامَـه وابنَـهُ . وكانَ الأصمعيّ يفضّـلُـها ، ويقولُ : ليسَ على الأرضَ كافيَّــةٌ مثلُـها(٤) . والشاهد فيه : ترخيــمُ « حارث » . و « لا » نهيٌ . والفـعلُ مؤكّـدٌ بالنونِ الخـفيـفةِ ، في موضعِ جـزمٍ بـ « لا » ، ونهى نفسَــه وهو يريدُ مخاطبتـه ، وقدْ تقدَّمَ الكلامُ في مثلِـه . و « الـدَّاهيــةُ » هنا : ألاَّ يردُّوا عليـه مـا أخذوا منـه . و « الـسُّــوقَـةُ » : مَنْ دُونَ الـمَلِكِ ، وقـيلَ : أوسـاطُ النّـاسِ .

وأنشدَ في البابِ :

(١) للعباس بن مرداس. وهو في ديوانه ضمن ما نسب إليه ١٧٣، الفصول والجمل ل ١٦٣، والخزانة٤/٧٣.

(٢) الجمل ١٦٩. وهو في ديوان زهير ٥١ ، واللمع ١٧٧ ، والحلل ٢٣٤ ، وأمـالي ابن الشجري٢/٣٠٢ ، والفصول والجمل ل ١٦٢ ، وشرح المفصل ٢/٢٢ ، والخزانة ٥/٤٥٤ .

(٣) هو الحارث بن ورقاء ، أخو بني الصيداء بن عمرو بن قُعَين الأسديّ . الخزانة ٥/٤٥٣ .

(٤) انظر القصة وقول الأصمعي في الفصول والجمل ل ١٦٢، والخزانة ٥/٤٥٣ .

(أعايِشَ مَا لأَهلِكِ لاَ أَرَاهُمْ

يُضيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ) (١)

البيتُ للشماخ ، وهو أوّلُ القصيدِ . وشاهدُه : ترخيمُ « عائشة » على لغةِ من ينوي . وترخيمُ ما فيهِ تاءُ التأنيثِ على لغةِ من لا ينوي المحذوفَ قليلٌ.

يريدُ أنّها عاتبتهُ على تركِ إنفاقِ مالِه للأضيافِ ، فقالَ لها : أرى أهلَكِ لا يضيعونَ مالهم ، ويقومونَ عليها ، ويتعهدونَها إصلاحًا واستكثارًا ؛ فأنا لا أنفق [إلاَّ](٢) ما يجب .

و « الهجانُ » : كرامُ الإبلِ ، وهي البيض أيضًا ، ولفظُ الواحدِ والجمعِ فيها سواءٌ ؛ [كقولهم](٢) : « درعٌ دِلاصٌ » ، و « أدرعٌ دلاصٌ » ، و هيَ البرّاقةُ . و « الفُلْكُ » للواحدِ ، و « الفُلْكُ » للجميعِ .

وأنشدَ في الباب :

(يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ) (٣)

---

(١) الجمل ١٧٠ . وهو في ديوان الشماخ ٧٥ ، الصاحبي ٢٦٢ ، والأزهية ١٥٦ ، والحلل ٢٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٩/٢ ، والفصول والجمل ل ١٦٣ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ١٧١. وهو ضمن المنسوب للبيد في ديوانه ٢٣٣، وضمن ما نسب إلى أبي زبيد في ديوانه ٥٣، وانظر الكتاب ٢٥٨/٢، وشرح أبياته للنحاس ١٩٠، ولابن السيرافي ٤٣٥/١، والتبصرة ٣٦٩/١، والحلل ٢٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/٢، والفصول والجمل ل ١٦٤، وشرح التصريح ١٨٦/٢ .

البيت لأبي زبيد الطائي[1] مِنْ قطعةٍ يَرثي بها عبيدَالله[2] بن عبدالله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ويعزي [أمَّه أسماء][3]، وكانَ في جيشِ معاوية، فقتلَ في صفِّينَ، وقبلَه:

يَرَى الكَثيرَ قَليلاً حِينَ تَسْأَلُهُ ... وَلاَ يُكَاثِرُهُ المَخْلُوجَةُ الكُثُرُ[4]/ [١٢٣]

وشاهدُه فيه: ترخيمُ «أسماءَ». و «صبرًا»، منصوبٌ على المصدرِ، أيْ: اصبري صبرًا على ما يحدثُه الله تعالى، ولا تجزعي[5].

و «الحدثُ»: مايقعُ مِن الحوادثِ على الإنسانِ، و«الحوادثُ» متعاقبةٌ، منها ما وقعَ ومنها ما يقعُ. و «مَلْقِيٌّ» مبتدأ وخبرُه محذوفٌ، وكذلكَ «منتظرُ»، والجملةُ خبرُ «إنَّ»، والتقديرُ: «إنَّ الحوادثَ منها ما وقعَ، ومنها ما لَمْ يقعْ» فرفعَ على التبعيض.

---

(١) وكذا نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٤٣٥/١، وابن السيد في الحلل ٢٣٦، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ٦٤ وغيرهم. ونسب في كتاب سيبويه للبيد، والأول أشبه بالصواب؛ وذكر محقق ديوان لبيد (هامش صفحة ٢٣٣) أنه منسوب للبيد لأن فيه (يا اسم) وهو موافق لاسم ابنه لبيد، قال: «ولكن يبدو أنها لأبي زبيد الطائي». وقال الإمام النووي عند ترجمته لعبيدالله بن عمر بن الخطاب: «ورثاه أبو زبيد الطائي» تهذيب الأسماء واللغات ٣١٥/١.

(٢) في الأصل: «عبدالله» والصواب ما أثبت لأن عبيدالله هو الذي قتل في صفين ورثاه أبو زبيد الطائي، واسم أمه مليكة وليست أسماء ولعل أسماء هذه هي إحدى المرأتين اللتين جعلهما تنظران إلى فعله في صفين. (انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣١٦/١، ١٥/٢) وخلط محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٤٣٥/١ هامش «٢»). بين عبيدالله بن عمر بن الخطاب الذي قتل بصفين سنة ٣٧ هـ، وبين عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المتوفى سنة ١٤٧ هـ.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) البيت في ملحقات ديوان لبيد ٢٣٣، وضمن ما نسب إلى أبي زبيد في ديوانه ٥٣ والفصول والجمل ل ١٦٤.

(٥) في الأصل: «لا تجزع» بغير ياء.

وأنشدَ في البابِ :

(يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتي مَحْبُوسَةٌ

تَرْجُو الحِباءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ) (١)

البيتُ للفرزدقِ ، وقصدَ المدينةَ مستجيرًا بسعيد بنِ العاصِ (٢) ، من زيادِ بن أبيه(٣) ، فامتدحَ سعيدًا ، ومروانُ(٤) عندَه ؛ فقالَ :

تَرَى الغُرَّ الجَحَاجِحَ مِنْ قُرَيْشٍ إذَا مَا الأَمْرُ بالمَكْرُوهِ عَالاَ

قِيَامًا يَنْظُرُونَ إلى سَعِيدٍ كَأَنَّهُمُ يَرَوْنَ بِهِ هِلاَلاَ (٥)

فقالَ له مروانُ : « قعودًا » يا غلامُ . فقالَ : لا واللّهِ يا أبا عبدالملك(٦) إلاَّ « قيامًا »(٧) ، فغضبَ مروان ، وكانَ معاوية يعادي بين مروان وبين سعيد ، فلمَّا

(١) الجمل ١٧٢ . وقد قدم هذا الشاهد على الذي بعده . وهو في ديوانه ١/٣٨٤ ، والكتاب ٢/٢٥٧ ، واللمع ١٧٧ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٩٠ ، ولابن السيرافي ١/٥٠٥ ، والتبصرة ١/٣٦٩ ، والحلل ٢٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٣ ، والفصول والجمل ل ١٦٥ ، وشرح المفصل ٢/٢٢ ، والخزانة ٦/٣٤٧ .

(٣) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص ابن أمية الأمويّ القرشيّ صحابي من الأمراء الولاة الفاتحين ، ولاه عثمان – رضي اللّه عنه – على الكوفة ، وولاه معاوية على المدينة (ت٥٩هـ) . انظر ترجمته في الإصابة ٣/١٠٧ .

(٣) أمير من الدهاة الفاتحين ، والخطباء المفوهين اختلفوا في اسم أبيه فقيل : عبيدالثقفي . وقيل : أبو سفيان ، الحقه معاوية بنسبه وولاه البصرة والكوفة وسائرالعراق (ت٥٣هـ) . ترجمته في وفيات الأعيان ٦/٣٥٦ .

(٤) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبدشمس بن عبد مناف، أبو عبدالملك خليفة أمويّ وإليه ينسب بنو مروان ودولتهم المروانية (ت ٦٥ هـ) . ترجمته في الإصابة ٦/٢٥٧ .

(٥) ديوانه ٢/٧٠ ، ٧١ ، والفصول والجمل ل ١٦٥ ، والخزانة ٦/٣٤٧ .

(٦) في الأصل : « يا عبدالملك » .

(٧) في الأصل : « إلاَّ ناسًا » .

صارَ الأمرُ إلى مروانَ ، قصدَه الفرزدق ، فكتبَ له كتابًا(١) إلى عاملِه يغريهِ أنْ يعذِّبَ الفرزدقَ إذا أتاهُ ، فلمَّا انصرفَ بالكتابِ (٢) على أنَّهُ جائزتُه ، ندمَ مروانُ على ما فعلَ منْ ذلك ، فكتبَ إلى الفرزدقِ :

قُلْ لِلْفَرَزْدَقِ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا
إنْ كُنْتَ تَارِكَ مَا أمرتُكَ فَاجْلِسِ
وَدَعِ المَدِينَةَ إنَّهَا مَرْهُوبَةٌ
وَاعْمَدْ لِمَكَّةَ أوْ لِبَيْتِ المَقْدِسِ (٣)

[فردَّ عليه الفرزدق](٤) :

يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ
تَخْشَى عَلَيَّ بِهَا حِبَاءَ(٥) النِّقْرِسِ
ألْقِ الصَّحِيفَةَ يَا فَرَزْدَقُ لا تكنْ
نَكْرَاءَ مِثْلَ صَحِيفَةِ المُتَلَمِّسِ (٦)

فلم يقرُبِ الفرزدقُ مروانَ ولا عبدَالملكِ ولا معاويةَ ولا الوليدَ في أيَّامهم .

روي(٧) أنَّ مروان عهدَ إلى الفرزدقِ ألاَّ يهجوَ أحدًا ، وكتبَ إليه :

---

(١) في الأصل : « كتبًا » .

(٢) في الأصل : « بالكتب » .

(٣) البيتان في ديوان الفرزدق في مقدمة قصيدته السابقة ٣٨٤/١ ، وفي الحلل ٢٤١ ، والفصول والجمل ل. ١٦٥ ، والخزانة ٣٤٨/٦ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٥) في الأصل : « حتى » .

(٦) البيتان للفرزدق ، وقد خلطهما ابن خروف مع بيتي مروان السابقين . انظر ديوانه ٣٨٤/١ ، والفصول والجمل ل ١٦٥ ، والحلل ٢٤١ ، والخزانة ٣٤٧/٦ .

(٧) في الفصول والجمل ل ١٦٥ « ورُوِيَ من طريق أخرى » ، وكذا في الخزانة ٣٤٨/٦ .

قُلْ لِلْفَرَزْدَقِ .... البيتين

فأجابَه الفرزدقُ بالأبياتِ الأخر .

وشاهدُه : ترخيمُ « مروان » . و « المطيّةُ » : التي يُمتطى ظهرُها ؛ وقيلَ التي يمرَسها (١) . و « الحِبَاءُ » : العطاءُ ، و « الربُّ » هنا : السَّيِّدُ المالكُ . و « اليأسُ » : نقيضُ الرَّجاءِ ، وأضافَ الرجاءَ إلى الناقةِ مجازًا وهو يعني نفسَه ، ومعنى البيت(٢) .

ويُروى : « مروانُ إنّ مطيتي »(٣) ، ولا شاهدَ فيه ، و « ترجو الحباءَ » في موضعِ رفعٍ على خبرِ « إنَّ » ، و « ربُّها لَمْ ييأسِ » جملةٌ في موضعِ الحالِ مِن فاعلِ « ترجو » .

وأنشدَ في البابِ :

(قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ(٤) هَلْ تَعْرِفِينَهُ
أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ) (٥)

البيتُ لعمرَ بنِ أبي ربيعة ، وقبلَه :

أَلِكْنِي إِلَيْهَا بِالسَّلَامِ فَإِنَّهُ ... يُشَهَّرُ إِلْمَامِي بِهَا وَيُنَكَّرُ
بِآيَةِ مَا قَالَتْ غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... بِمَدْفَعِ أَكْنَانٍ : أَهَذَا الْمُشَهَّرُ (٦)
قِفِي فَانْظُرِي ...... البيت

---

(١) المرس : الدَّلْك . اللسان « مرس » ٢١٥/٦ .

(٢) في الكلام نقص يمكن رأبه بنحو ممّا في الفصول والجمل ل ١٦٥ : « ومعنى البيت : إنه يقول : إنّ مطيتي محبوسة ترجو حباءك وربّها طامع غير يائس » .

(٣) انظر الرواية في ديوانه ٣٨٤/١ ، والفصول والجمل ل ١٦٦ .

(٤) في الأصل : « يا أسماء » .

(٥) الجمل ١٧١ . وموضعه في الجمل قبل بيت الفرزدق السابق . وهو في ديوانه ١٢١ ، والكامل ٢٢٩/٣ ، وفي الحلل ٢٣٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/٢ ، والفصول والجمل ل ١٦٦ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ ، والخزانة ٣١٣/٥ .

(٦) ديوانه ١٢١ ، والفصول والجمل ل ١٦٦ ، والخزانة ٣١٣/٥ .

ثمَّ قالَ بعدَ أبياتٍ :

فَقالَتْ لأُخْتَيْهَا:أعينا(١) عَلَى فَتًى ... أتى زائرًا والأمْـرُ للأمْـرِ يُقْـدَرُ
فَأقْبلَتَا فارْتَاعَتَا ثُمَّ قَالَتَـا ... أقِلِّي عَلَيْكِ اللَّوْمَ فَالخَطْبُ أيْسَرُ
يَقُومُ فَيَمْشِي بَيْنَنَا مُتَنَكِّـرًا ... فَلاَ سِرُّهُ يُفشَى وَلاَ هُوَ يَظْهَـرُ
فَكَانَ مجنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقِي ... ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ(٢)

ويُروى أنَّ نافعَ بنَ الأزرقِ الخارجي(٣) جاءَ إلى ابنِ عبَّاسٍ (٤) - رضي اللّه عنه - فسألَه حتَّى أملَّه، فأظهرَ عبدُاللّه الضجرَ، فجاءَ ابنُ أبي ربيعةَ وكان يومئذ غلامًا، فسلّمَ وقعدَ، فقالَ لَهُ ابنُ عبَّاسٍ: ألا تنشدُنا شيئًا من شعرِك ؟ فأنشده هذه القصيدةَ، وهيَ ثمانونَ [بيتًا، حتَّى أتى على آخرِها](٥)/ فقالَ له [نافع] (٥): للّه أنتَ يا ابنَ عباس !! [١٢٤]
نضربُ إليكَ أكبادَ الإبلِ نسألُكَ عن الدين فتعرض، [ويأتيك](٥) غلامٌ منْ قريشٍ ينشدُكَ سَفَهًا فَتَسْمَعُه! فقالَ لهُ عبدُاللّه : [تاللّهِ](٥) ماسمعتُ سَفَهًا، فقالَ له : أما أنشدك :

رأتْ رَجُلاً أمَّا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فيخْـزى وَأمَّا بالْعَشِيِّ فَيَخْصَـرُ (٦)

---

(١) في الأصل : « اعيني » .
(٢) الأبيات في ديوانه ١٢٥ ، ١٢٦ ، والفصول والجمل ل ١٦٦ ، والخزانة ٣٢٠/٥ .
(٣) هو نافع بن الأزرق الحنفيّ الخارجي الحروريّ، تنسب إليه طائفة الأزارقة ، كان شجاعًا، مقدمًا في فقه الخوارج ، وله مع ابن عباس مسائل كثيرة ، مات سنة ٦٥ هـ . انظر الكامل ١٨٤/٣ .
(٤) هو عبداللّه بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة ، وهو فقيه ومفسِّر ، ولم يكن في زمانه أعلم منه. توفي بالطائف سنة ٦٨هـ . انظر غاية النهاية ٤٢٥/١ ، والإصابة ١٤١/٤ .
(٥) مطموسة في الأصل .
(٦) البيت في ديوانه ١٢١ ، وشرحه ٩٤ ، والكامل ٢٢٩/٣ ، والأغاني ٣٣/١ ، والفصول والجمل ل ١٦٦ ، والخزانة ٣١٥/٥ .

فقالَ لهُ ابنُ عباس : ما هكذا قالَ ، إنّما قالَ : « فَيَضْحَى ، وأمَّا بالعشي فَيَخْصَرُ » ، فقالَ نافعٌ : أو تحفظُ الذي قالَ ؟ فقالَ له عبدُاللّهِ بن عبّاس : واللّهِ ما سمعتُها إلاَّ ساعتي هذهِ ، ولَوْ شئتَ أنْ أردَّها لرددتُها ، فقالَ له نافعٌ : فرُدَّها ، فأنشدَه إيَّاها(١) .

ويعني بـ « المغيريّ » نفسَه ؛ لأنَّه من ولدِ المغيرةِ بن عبدِاللّهِ بنِ عمرَ ابنِ مخزومٍ . ويريدُ بـ « الذي كانَ يُذْكَرُ » بالجمالِ وحلاوةِ الشمائل ، والذي بعدَه يدلُّ عليهِ ، وقيلَ : الذي يشببُ بالنِّساءِ ، ويمدحُهنَّ .

وشاهدُه: ترخيمُ « أسماء ». و « قفي » أمرٌ وفاعلٌ ؛ وكذلكَ « انظري » . و« هلْ » استفهامٌ عُلِّقَ عليهِ « انظري » ، و« الهمزةُ » للاستفهامِ أيضًا . و« هذا » مبتدأٌ ، وخبرُه « المغيريّ ». و «يُذْكَرُ» خبرُ «كان »، والجملةُ : صلةٌ لـ « الذي » ، و « الذي » نعت لـ « المغيريّ » .

وأنشدَ في البابِ :

(كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

وليْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ) (٢)

---

(١) انظر القصة في الكامل ٢٢٨/٣ ، ٢٢٩ ، والأغاني ٣٢/١ ، والفصول والجمل ١٦٦ ، والخزانة ٣١٥/٥ .

(٢) الجمل ١٧٢ . وهو في ديوانه ٤٠ ، والكتاب ٢٠٧/٢، ٢٧٧ ، وشرح أبياته للنحاس ١٨١ ، والحلل ٢٤١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، والفصول والجمل ل ١٦٧، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية ٣٩٢/١ ، والهمع ٩١/٣ ، والخزانة ٣٢١/٢ .

البيتُ للنابغة الذبياني، وقصيدُه يمدحُ بِهِ عَمْرو بنَ الحارثِ الأعرجِ بنِ الحارثِ الأكبرِ أبي شَمِر(1). واسمُ النابغةِ: زيادُ بنُ معاوية، وقيلَ: زياد بن عمرو بن معاوية، جاهليٌّ، وكُنيتهُ: أبو أمامة، وأبو عقرب، كني بابنتينِ والنابغةُ لقبٌ لهُ، لأنَّه لَمْ يقلْ شعرًا حتّى صارَ رجلاً فنبغَ عليهم بالشعرِ بعدَ ما كبرَ، فلُقِّبَ به، وقيلَ: لُقِّبَ بذلكَ لبيتٍ قالَه (2)، وهو:

وحَلَّتْ في بَنِي القَيْنِ بنِ جَسْرٍ ... فَقَدْ نَبَغَتْ لَهُمْ مِنْها شُؤُونُ (3)

والنوابغُ من الشعراءِ ثمانيةٌ: هذا، ونابغةُ بني الدَّيَّان، ونابغةُ الشيبانيّ، ونابغةُ الجعديّ، ونابغةُ الغنويّ، ونابغةُ العدوانيّ، ونابغةُ بني جديلة، ونابغةُ التغلبيّ (4)، وكلُّهم إسلاميٌّ.

و «كليني» معناهُ: دعيني وهمي. و «ناصبٌ»: متعبٌ من النَّصَبِ، وهوَ التعبُ، وعلى النَّسبِ أيْ: ذو نصبٍ، وهو صفةٌ لـ «همٌّ»، و «أقاسيه»: أكابدُه؛ أكابدُه لطولِه، وهو في موضعِ الصفةِ لـ «ليلٍ»، وصفَ بالجملةِ، ثمَّ وصفَ بالمفردِ؛ كقولِه تعالى:

---

(1) خبره في الخزانة ٣٢٢/٢.

(2) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٥٧/١.

(3) البيت في ديوان النابغة ٢١٨، و الشعر والشعراء ١٦٤/١، والحلل ٢٤٢.

(4) نابغة بني الدَّيّان: هو يزيد بن أبان بن عمرو بن حزن بن زياد بن الحارث بن مالك بن كعب بن الحارث بن كعب، شاعر محسن. انظر المؤتلف والمختلف ١٩١.
النابغة الشيباني: هو عبدالله بن المخارق بن سليم بن حضيرة بن قيس من بني شيبان. شاعر أمَوي توفي سنة ١٢٥ هـ. انظر الأغاني ١٠٦/٧، والمؤتلف والمختلف ١٩٢.
النابغة الجعديّ: قيل: هو قيس بن عبدالله بن عُدَس بن ربيعة الجعديّ العامريّ صحابي من المعمرين توفي سنة ٥٠ هـ. انظر طبقات الشعراء ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٢٨٩/١، ومعجم الشعراء ١٧٦، =
واللباب ٢٨٢/١.

﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١)

ولَوْ قدَّمَ المفردَ وأخَّر الجملةَ لجازَ ؛ كقوله تعالى :

﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ (٢) .

ووصفَ نجومَه بطولِ المقامِ ، وبُطْءِ السيرِ ، ووصفَها امرؤُ القيسِ بالثَّباتِ ؛ كقولِه :

* شُدَّتْ بِيَذْبُلِ * (٣) .

و « يذبل » : جبلٌ (٤).

= النابغة الغنوي : وهو النابغة بن لأي بن مطيع بن كعب بن ثعلبة بن سعد بن عوف بن كعب بن جلان بن غنم بن غنى . شاعر فارس . انظر المؤتلف والمختلف ١٩٢ .

النابغة العدواني : قيل : هو من بني وابش بن زيد بن عدوان بن عمرو بن قيس بن عيلان . من الشعراء . انظر المؤتلف والمختلف ١٩٢ .

نابغة بني جديلة : لم أقف له على ترجمة .

النابغة التغلبيّ : وهو الحارث بن عدوان أحد بني زيد بن عمرو بن غنم بن تغلب . من الشعراء . انظر المؤتلف والمختلف ١٩٢ .

(١) الأنعام ٦/٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) الأنبياء ٢١/٥٠ .

(٣) جزء من معلقة امرىء القيس في وصف الليل . والبيت بتمامه :

فيا لك من ليلٍ كأن نجومَــه بكلِّ مُغارِ الفتلِ شُـدت بيذبُـلِ

وهو في ديوانه ١٩ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٧٩ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ١/١٦٢ ، والخزانة ٢/٣٢٦ . وقد مرَّ صدره صفحة ٧٤٤ .

(٤) جبل مشهور بنجد . انظر معجم البلدان ٥/٤٣٣ .

وشاهدُه : ترخيمُ « أميمةَ » ، وإقحامُ التاءِ بعدَ الحذفِ . والإقحامُ : وضعُ الحرفِ في موضعٍ لا يستحقُّهُ ولا يحتملُه ، وليسَ مِن شرطِه أنْ يكونَ بينَ شيئين [١] .

وذهبت طائفةٌ من المتأخرينَ إلى أنَّ الإقحامَ لا يكونُ إلاَّ بينَ شيئين[٢]، وليسَ كما زعموا ؛ إنَّما الإقحامُ وضعُ الشيءِ في موضعٍ لايستحقُّه[٣] ، وقدْ نصَّ على ذلكَ في بعضِ أبوابِ التنوينِ [٤] ، فلمَّا رخَّمَ مِن « أميمَةَ » التاءَ المضمومةَ في النِّداءِ ؛ ردَّها مضمومةً لتأكيدِ التأنيثِ ، [وردها][٥] بمثلِ حركةِ الحاءِ [٦] ، وصارت الكلمةُ بفتحِ التاءِ أخفَّ مِن الأصلِ . والدليلُ على محافظتِهم على التأنيثِ وقفُهم [بالهاءِ إذا] [٥] حذفوها في الأصلِ ، نحو : « يا طلحَ » ، فإذا وقفوا قالوا : « يا طلحَه » ، ويُقوِّيه إقحامُ / اللامِ في « لا أبا لكَ » ، و : [١٢٥]

---

(١) بعدها في الأصل : « وليس كما زعموا » وليس هذا مكانها ، وستأتي في السطر الذي يليه ، وهو خطأ نشأ من انتقال نظر الناسخ .

(٢) وهو مذهب ابن بابشاذ (انظر شرحه للجمل ٢٨٢/١) وهو أحد قولي الفارسي (كما في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٨٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢ ، والارتشاف ١٦١/٣ ، والهمع ٩٢/٣. وانظر غاية الأمل ٤٥٤/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٧٤١/٢. وذكر ابن مالك أن أبا علي قال في الجامع : « تاء الإقحام لا تكون إلاَّ مفتوحة لأنها وقعت آخر الاسم الذي لايكون إلاَّ مفتوحًا بعد حذف التاء فعوملت معاملة الآخر» شرح الكافية الشافية ١٣٧٠/٣.

(٣) نقله ابن بزيزة في غاية الأمل ٤٥٤/٢ ، وابن الضائع في شرحه للجمل ٥٨ ب واستحسنه ابن الفخار في شرحه للجمل ٧٤٣/٢ .

(٤) لم أقف على نص الزجاجي في ذلك – فيما اطلعت عليه .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) أي الحاء من « طلحة » ويريد : الميم من « أميمَة » .

* يا بؤسَ للجهـلِ ... *[1]

[ونحو][2] :

* يا تيـمَ تيمَ عـديٍّ ... *[3]

ولا [يَدَيْ بِهَالَكَ][4] ولَوْ قالَ [الزجاجي][5] بأنَّ التاءَ المفتـوحةَ هي التاءُ المضمومةُ غُيِّرت حـركتُـها تخفيفًا للكلمةِ حينَ كانت أثقلَ مِن المذكـرِ فيما كَثُرَ استعـمالُـه ـ فلمْ يحذفوا شيئًا ، ولا [ردوه][4] كمـا قالوا : « يا زيدُ بنَ عـمرٍو ، ويا زيدَ بنَ عمـرٍو » ، ففتـحـوا إتباعًا لحركـةِ النونِ ، وفتحـوا هنالكَ إتباعًا لحـركةِ الحاءِ، والإتباعُ يكونُ لماقبلُ ولما بعدُ؛وهما لغتانِ ـ لم يكنْ لخَصمِـه ما يردُّ بهِ قولَه .

وذُكـرَ عن أبي الحسن بن الأخـضـر ـ رحمَـه اللّـه ـ فلي هذا البابِ سـخافةٌ لاينتحلُـها مثلُـه ، ذكرَها ابنُ هشامٍ[6] في شرحِ الأبيات[7] .

---

(١) البيت بتمامه :

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام . وسيأتي ص ٧٦٨

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٧١٩ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) هو أبو عبداللّه محمد بن أحمد بن هشام اللخميّ اللغويّ السَّبتيّ ، من مؤلفاته : الفصول والجمـل في شـرح أبيات الجمـل ، وشـرح الفصيح ، وشـرح مقصورة ابن دريـد . توفي سنة ٥٧٧ هـ . انظـر ترجمته في البغية ٤٨/١ . وانظر مقدمة شرح الفصيح صفحة ١٤ .

(٧) قـال ابن هشام اللخـمي في الفـصول والجـمل ١٦٨ : « وصورة الإقـحـام في (يا أميمة) ، مـا حكى الأستاذ أبو الحسن بن الأخضر – رحمـه اللّـه – وذلك أنه أراد تكرير الاسم للتأكيد، فخشي الإطالة ، فأقحمه بين الاسم والتاء ؛ فكأنه قال : (يا أميمَ أميمـتـُةُ) ، ثم فتح التاء الأولى ؛ بأن ما قبل تاء التأنيث مفتـوح ؛ فقال (يا أميم أميمـتَـةُ) ، فاجتمع تأنيثـان ، فحذف التـاء الثانية ، ثم حـذف (أميم) الثاني ، ونقل التاء إلى الأول مفـتـوحة ، فدل بفتحها على التأكيد ، وأنها للاسم المحذوف » .

وانظر مذهب ابن الأخضر في شرح الجمل لابن الفخار ٧٤٢/٢ .

وأنشدَ :

(قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ) (١)

البيتُ للنابغة الذبيانيّ ، وقوله : « خالوا » أمرٌ وفاعلٌ ، ومعناه : فارقوا بني أسدٍ ؛ يُقالُ : خالى يُخالي مخالاةً ، وخِلاءً ، وقولُهم للمرأةِ : « خليّةٌ » مِن هذا ، ويعني بـ« بني عامر » : عامر بن صعصعة(٢) ، لقوله لزُرعة بن[عمرو](٣) العامريّ حيثُ بعثَ بني عامرٍ إلى حِصنِ بن حذيفةَ بنِ بدرٍ (٤)، وإلى عيينةَ بنِ حِصنٍ أن (٥) اقطعوا ما بينكم و [بين](٦) بني أسدٍ مِن الحِلْفِ ، وألحقوهم بكنانةَ بنِ خُزَيْمةَ (٧)، بني عمِّهم ، ونحالفكم ، فإنّا بنو أبيكم .

---

(١) الجمل ١٧٢ . وهو في ديوانه ٨٢ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، ٢٧٨ ، والأصول ٣٧١/١ ، والبصريات ٥٥٩/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، ٢١١ ، والحلل ٢٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٦٩ ، والإنصاف ٣٣٠/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والهمع ٤٠/٣ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، ٣٣/١١ .

(٢) هو عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفه بن قيس عَيْلان بن مضر . انظر جمهرة أنساب العرب ٢٧٢ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق . وهو زرعة بن عمرو بن خويلد ، أخو يزيد بن عمرو بن الصَّعِق الكلابي كان هجاء للنابغة . انظر الخزانة ٣١٥/٦ .

(٤) هو حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جويه بن لوذان بن ثعلبة بن عديّ بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عَيْلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . انظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٦ .

(٥) في الأصل : « أي » وانظر العبارة في الخزانة ١٣٢/٢ .

(٦) إضافة يقتضيها السياق .

(٧) هو كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . انظر جمهرة أنساب العرب ١١ ، ومعجم قبائل العرب ٩٩٦/٣ .

فلمَّا همَّ عيينةُ بذلكَ ، قالت لهمْ بنو ذبيان : اخرجوا مَنْ فيكمْ مِن الحلفاءِ ، ونخرجُ مَنْ فينا ، فأبَوا مِنْ ذلكَ ، فذكرَ النابغةُ قولَ بني عامرٍ ، ثم قالَ :

* يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقْوامِ *

أيْ : الجهلُ يضرُّ أقوامًا ، ويسفِّهُ أحلامَهم ؛ يريدُ : إنهم جُهَّلٌ في قولِهم .

وشاهدُ البيتِ : إقحامُ اللامِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، والعاملة(1).
و « بؤسَ » منادى ومضافٌ ، ومعناهُ التعجُّبُ ؛ أيْ : ما أبأسَ الجهلَ وأضرَّهُ على أهلِه . و « ضرَّارًا » حالٌ مِن الجَهلِ ، واللامُ زائدةٌ في قولِه « لأقْوامِ » ؛ لأنَّ « فعَّالاً » بنيَةٌ للمبالغةِ ، فدخولُها هنا كدخولِها في قولِه تعالى :

﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾(2) »(3) .

وأنشدَ في البابِ :

(يَا بُؤْسَ لِلْحربِ الَّتِي
وَضَعَتْ أراهِطَ فَاسْتَراحُوا)(4)

---

(1) كذا في الأصل ، وكأنها مقحمة .

(2) النمل ٢٧/٧٢ .

(3) أي إن اللام في « لأقوام » زائدة ، وكان حكمه أن يكون « ضرّارًا أقوامًا » ؛ لأن فعّالاً متعد بنفسه فدخلت في المفعول كما دخلت في الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (عسى أن يكون ردف لكم) ، وإنما هو (ردفكم) ؛ لأنه متعد بنفسه .
انظر الفصول والجمل ل ١٧٠ . وانظر المقتضب ٤/٢٥٣ ، ٣٧٣ .

(4) الجمل ١٧٣ . وهو في الكتاب ٢/٢٠٧ ، والمقتضب ٤/٢٥٣ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، والمحتسب ٢/٩٣ ، والحلل ٢٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢١ ، ٢/٣٠٧ ، والفصول والجمل ل ١٧١ ، وشرح المفصل ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٤/٣٦ ، ٥/٧٢ ، والمغنى ١/٢٣٨ ، والخزانة ١/٤٦٨ ، ٤٧٣ .

البيتُ لسـعد بن مالـك[1] ، جـدِّ طَرَفَـةَ ، ووقـعَ في كتـابِ سيبويـهِ [2] ـ رحمه اللّه ـ أنّـهُ للحـارثِ بنِ عُبَاد [3] ، والظاهرُ أنّـهُ لسعدٍ لما يأتي بعدَه ؛ لأنَّ بعدَه :

والْـحَرْبُ لاَ يَبْقَـى لِجَـاحِمِهَا التَّخَيُّلُ وَالْـمِراحُ

إلاَّ الْـفَتَى الصَّبَّارُ في النَّجَـداتِ والفرسُ الْـوَقَـاحُ [4]

يريدُ : أنَّ الحربَ أسقطتْ أقوامًا ، ووضعتْ شرفَهم حيثُ تركوها وضعفوا عنها ، فعرّض للحارث بن عُبَاد ، وكانَ لما قُتلَ كليب اعتزلَ[5] ، وقالَ : لستُ مِن هذا ولا جملي ولا رحلي ، وجعلَ يُخذِّلُ مَنْ يُريدُ القتالَ ، فعندَ ذلكَ قالَ سعدُ بنُ مالك الشعرَ .

والشاهدُ فيهِ كالشاهدِ في الذي قبلَه . و « يا بؤسَ » منادى مضافٌ ، وفيهِ مِن التعجُّبِ مافي الأوَّلِ . و« الحربُ » مؤنثـةٌ ، وتصغيرُها بغيرِ هاءٍ كـ « القوسِ » ، و « النّابِ » مِنَ الإبلِ ، و « درعِ الحديدِ » ، و « الفرسِ » ، والعربُ تصغِّرُها بغيرِ هاءٍ . و « أراهط » جمعُ الجمعِ ؛ يُقالُ : « رهطٌ » و « أرهطٌ » و « أراهط » على

---

(١) هو سعد بن مالك بن ضبيعة ، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية . كان شاعرًا . انظر ترجمته في الخزانة ١/٤٧٤ .

(٢) لم يذكر سيبويه – في النسخة المطبوعة – اسم الشاعر .

(٣) هو أبو منذر ، الحارث بن عباد بن قيس بن ثعلبة البكريّ : سيد جاهليّ حكيم شاعر . انظر الأعلام ١٥٦/٢ .

(٤) البيتان في الحلل ٢٤٦ ، والخزانة ٤٧٠/١ .

(٥) في الأصل : « اعزل » والتصويب من الحلل ٢٤٥ ، والفصول والجمل ل ١٧١ ، والخزانة ٤٧١/١ .

القياسِ[(١)] كـ « أوطُب » و « أواطب » [(٢)] .

والاسمُ الثـانـي مِن الاسـمينِ المركـبينِ بمـنزلةِ تاءِ التـأنيـث ، فكمـا تُحذَفُ التـاءُ وحـدَها ؛ فكذلـكَ يُحـذَفُ الاسمُ الآخـرُ مـن الاسـمينِ المركبينِ ، ولايُحذَفُ منه شيءٌ حتّى يكونَ عَلَمًا ؛ تقولُ: « يا معديَ » ، و« يا رامَ »، فإنْ كـانَ الإعرابُ فـي الأوَّلِ علـى حكـمِ الإضافـةِ لَـمْ [يرخَّم][(٣)] . وأطلقَ أبو القاسمِ / - رحـمه اللّـهُ - [الحكمَ] [(٣)] ، ولَـمْ [١٢٦] يفرِّقْ بـينَ المركَّبِ منْـهُ والـمضافِ إليـه [اتكالاً] [(٣)] على قولـه في [أولِ] [(٣)] الباب :(**[ولا يرخمُ][(٣)] مضافٌ**) [(٤)].

قال ابن بابشاذ : « فإنْ سميتَ بـ « حمرَاويّ » رخمتَ على لغةِ مَنْ ينوي المحذوفَ . ولا يجـوزُ ترخيـمُـهُ على لـغـةِ من لا ينـوي ؛ فـإنَّـهُ يُـؤدِّي إلـى قلبِ الواوِ [هـمزةً] [(٥)] ، وهمزةُ التـأنيثِ لا تُقلبُ ، ومن

---

(١) أكثر النحويين يرون أن « أراهط » هي جمع « رهط » جاء على غير القياس . فنبه ابن خروف على أن « رهط » جمعها « أرهط » ، و « أراهط » هي جمع الجمع جـاء على القياس .
وقد ذكره سيبويه - رحمه الله - في (باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ، ولم يكسر هو على ذلك البناء ٦١٦/٣) ، وانظر الأصول ٢٩/٣ ، والتكملة ١٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٤/١ . وذكره ابن الحاجب في شواذ الجمع . وقال الرضي : « قيل : وجاء أرهط ، قـال : * وفاضح مفتضح في أرهطه * فهـو إذن قياس » شرح الشافية ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ وانظر الحلل ٢٤٧ ، والخزانة ٤٦٩/١ ، واللسان « رهط » ٣٠٥/٧ .

(٢) أوطب ، وأواطب : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجَذَع فما فوقه . انظـر اللسان « وطب » ٧٩٧/١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) الجمل ١٦٨ .

(٥) مطموسة في الأصل .

قلبها[1] عادتْ همزةً »[2] ، واستحسنه . قلتُ : والواو هنا منقلبةٌ عن همزةِ التأنيثِ ، فلمَّا زالَ الموجبُ لقلبِها عادتْ همزةً ، كما كانت ، وإنْ شئتَ قلتَ : لـمَّا وقعتْ واوٌ بعدَ ألفٍ زائدة قلبتَها همزةً فصارت كهمزةِ الإلحاقِ في اللفظِ ، وتكونُ ملحقةً بـ «خزْعَال» [3] ، وهو مثالٌ صحيحٌ . قالَ : « وكذلكَ إنْ سميتَ بـ « حُبلويّ » . قلت : « يا حبلوِ » [4] في الترخيمِ على لغةِ « يا حارِ » ، ولَمْ يجزِ الترخيمُ على يا حارُ ؛ لأنَّهُ يؤدي إلى قلبِ الواوِ ألفًا ، وألفُ التأنيثِ لا تقلبُ من الواو »[5] . وهذا أيضًا كالأوّلِ . قلتُ : لـمّا صارَ اسمًا على حيالِه وآخرُه واوٌ قبلها فتحةٌ[6] ، والواوُ في نيّةِ البناءِ على الضَّمِّ ، قلبتَها ألفًا لانفتاحِ ماقبلها ، وصارت كالـملحقِ بـ « فُعْلَلَ » ؛ نحوُ : « جُخْـدَبٍ [7] ، و« بُرْقَـعٍ » [8] ، و« ضُفْدَعٍ »، و« طُحْلَبٍ » [9]. ونسبَ القولَ بذلك للفارسي، وابن جنّي[10] ، فاستحسنَ غيرَ مستحسَنٍ .

---

(1) في الأصل : « من لقبها » .

(2) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٨٥/١ ، ونصّه : « وكذلك رجل سميته بحمراويّ ، تقول فيه : ياحمراوِ أقبل . وعلى اللغة الأخرى : يا حمراوُ أقبل ، فلا تحذف منه سوى ياء النسب ، إلاّ أن أصحابنا المحققين يقولون : إذا سميت بحمراوي من هذا المرخمة صرفت في النكرة ؛ لأن همزتها ليست منقلبة عن ألف التأنيث ؛ وإنما هي منقلبة عن ألف منقلبة عن واو منقلبة عن همزة منقلبة عن ألف . وهذا مما نبّه عليه أبو عليّ ، وحققه أبو الفتح فاعرفه تصب إن شاء اللّه » . وانظر اللمع ١٧٧ .

(3) الخَزْعال : مرض يصيب الناقة . انظر اللسان « خزعل » ٢٠٥/١١ .

(4) في الأصل : « يا حبلويّ » بالياء .

(5) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٨٧/١. والنص منقول بالمعنى . وانظر المسألة في أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢ .

(6) في الأصل : « همزة » .

(7) الجُخدَب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين . انظر اللسان « جخدب » ٢٥٤/١ .

(8) في الأصل : « ترمع » .

(9) الطُحلَب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه . انظر اللسان « طحلب » ٥٥٦/١ . وقال ابن الشجري في أماليه ٣٣٣/٢ : « قيل : إنما روى الفتح في لامات هذه الأسماء الأخفش أبو الحسن ، وأبى سيبويه إلاّ الضّمّ » .

(10) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٨٥/١ .

بَابُ مَا رَخَّمَت الشُّعَرَاءُ في غَيْرِ النِّدَاءِ اضْطِرَارًا (١)

هذا البابُ يدخلُه الترخيمُ على وجهين : إرادةُ المحذوفِ وغيرُ إرادتِه في مذهب سيبويهِ (٢) ـ رحمهُ اللّه ـ ، وأبو العبّاس لا يُجيزُ الترخيمَ فيه على لغةِ مَن ينوي المحذوفَ (٣) ، وقولُه مردودٌ بما سُمِعَ مِنْ ذلكَ ؛ نحوُ قولِه : «أُمَامَا» (٤) ، تركَ الميمَ مفتوحةً ، ولا حُجَّةَ لهُ في روايةِ (٥) :

* وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا *

لأنَّ الروايةَ لا تُرَدُّ بالاختيارات . والشواهدُ كثيرةٌ ، واطلبْ تجدْ .

وأنشدَ في البابِ :

(١) الجمل : ١٧٤ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٦٩/٢ ومابعدها .

(٣) انظر المقتضب : ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ وقد ألمح إليه إلماحًا . ولم يصرح به ، ولعله في كتبه التي لم تصل إلينا. ومذهب المبرد في ذلك مشهور تناقلته كتب النحو . وذكر السيرافي (في كتاب ضرورة الشعر ٨٧) تعليلات المبرد على كل شاهد . وقال : « والقول عندي ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين » . وانظر رد ابن الشجري على كل منها (في أماليه ٣١٧/٢).

وانظر النوادر ٢٠٧ ، والنكت ٥٩٣/١ ، والحلل ٢٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، والخزانة ٣٦٤/٢ .

(٤) وهي رواية الديوان ٤٠٧ . والبيت سيأتي عن قريب .

(٥) هذه الرواية ذكرها أبو زيد في نوادره (٢٠٧) عن الأخفش عن المبرد عن عُمَارة بن عقيل بن بلال بن جرير . وفي أمالي ابن الشجري ٣١٧/٢ أن المبرد قال عن رواية سيبويه : «هكذا وضعه سيبويه ، ولاوجه له » . قال الأعلم الشمنتري : « وسيبويه أوثق من أن يُتَّهَمَ فيما رواه » . وقال ابن مالك في (شرح التسهيل ٤٣٠/٣) : « وللمبرد إقدام في رد ما لم يروِ » .

(أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا) [1]

البيتُ لجريرٍ ، وبعدَه :

إِذَا سَفَرَتْ فَمَسْفرها جميلٌ ويُرْضِي العَيْنَ مَرْجِعُهَا اللِّثَامَا [2]

و « الحبالُ » : جمعُ « حبلٍ » ، وهو « العهدُ » هنا ، قالَ اللّـهُ تعالى:
﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [3] أيْ بعهدِه .

و « الرِّمَامُ » : جمعُ « رُمَّةٍ » ، وهيَ القطعةُ الباليةُ مِن الحبلِ ، و « الرِّمةُ » أيضًا العظامُ الباليةُ . و « الشاسعةُ » : البعيدةُ ، و « أُمامةُ » اسمُ امرأةٍ . يقولُ : ما كانَ بيني وبينَكُم مِن أسبابِ المواصلةِ قدِ انقطعَ . ثمَّ خاطبَ نفسَه بِبُعدِ محبوبتِه عنه .

وشاهدُه : ترخيمُ « أُمامةَ » في غيرِ النداءِ على لغةِ منْ ينوي .

ويجوزُ عندَ بعضِهِم أنْ يكونَ وَقَفَ بالهاءِ ثمَّ أبدلَ منها ألفًا [4] ، ولايكونُ فيهِ شاهدٌ ، وهي اسمُ « أضحتْ » . و « شاسعةً » خبرُها . و « منكَ »

---

(١) الجمل : ١٧٤ . وهو في ديوانه ٢٢١/١ ، والكتاب ٢٧٠/٢ ، والنوادر ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩١ ، وضرورة الشعر ٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩٤/١ ، والنكت ٥٩٢/١ ، والحلل ٢٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٢ .

(٢) ديوانه ٢٢١/١ .

(٣) آل عمران : ١٠٣/٣ .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٤/٢ .

متعلقةٌ بـ « شاسعةٌ » . و « ألا » حرفُ تنبيهٍ ، ويُستفتحُ بهِ الكلامُ . و « حبالُكُمُ » اسمُ « أضحتْ » الأوَّلُ . و « رِمَامًا » خبرُها . ويُروى :

* وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا * (١)

وفيهِ حُسْنٌ : ذَكَرَ العهدَ في الصدرِ ثمَّ ثنَّى بهِ في العجزِ ، وهو نوعٌ مِن البديعِ (٢) ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾ (٣) .

وأنشدَ في البابِ :

(ألاَ ما لِهذا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ
عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ
وَهَـذا رِدائِـي عِنْـدَهُ يَسْتَعِيـرُهُ
لِيَسلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ) (٤)

---

(١) انظر ما سبق صفحة ٧٧٣ ، حاشية (٥) .

(٢) قريب من قول ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ١٧٢ : « وهذه الرواية أليق بنظم البيت ؛ لأنه ذكر العهد في صدره ، ثم ردَّ العجز على الصدر بتكرير ذكر العهد ، وهو نوع من أنواع البديع ، يعرف برد الأعجاز على الصدور » ثم ذكر الآية . وانظر كتاب الصناعتين ٤٢٩ ، والعمدة ٣/٢ .

(٣) النساء ٣٨/٤ .

(٤) الجمل ١٧٤ . وهو في الكتاب ٢٤٦/٢ والنوادر ٤٤٧ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٧ ، ولابن السيرافي ٤٦٣/١ ، والحلل ٢٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٦/٢ ، والفصول والجمل ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٦/٢ .

البيت للأسود / بن يَعْفُر(١) ، ويقالُ : [يُعفُر] (٢) - بضمِّ الياءِ - [١٢٧]
شاعرٌ جاهليٌ مقدمٌ ، ليس بالمكثرِ ، وهو من [العُشْي](٣) وكان أسودَ
اللّون ، وله قصيدٌ مشهورٌ مختارٌ ، وأوله :

نَامَ الخَلِيُّ فَلَمْ أُحِسَّ رُقَادِي
وَالهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وِسَادِي (٤)

مِن غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي
هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي

وَلَقَدْ عَلِمْتُ - لَو أنّ عِلْمِي نَافِعِي -
أنَّ السَّبِيلَ سَبِيلُ ذِي الأعْوادِ

« ألاَ » في البيتِ استفتاحٌ . و « هلْ » (٥) استفهام . و « الدهرُ »
نعتٌ لـ « هذا » . و « مِنْ » زائدة لاستغراق الجنسِ ، وموضعها مع(٦)

---

(١) ترجمته في طبقات الشعراء ١/١٤٧ ، والشعر والشعراء ١/٢٥٥ ، والأغاني ١١/١٢٨ ، والخزانة ١/٤٠٥ .

(٢) مطموسة في الأصل . وفي طبقات الشعراء ١/١٤٧ : « أخبرني يونس أن رؤبة كان يقول : يُعْفُر - بضم الياء والفاء - فقال يونس : يقال : يُونُس ويُونِس ، ويُوسُف و يُوسِف » .

(٣) مطموسة في الأصل . والتصويب من الفصول والجمل ١٧٢ . وانظر الأغاني ١١/١٢٨ ، والخزانة ١/٤٠٦ .

(٤) الأبيات الثلاثة في المفضليات ٢١٦ ، والفصول والجمل ل ١٧٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤ .
والأول منها في طبقات الشعراء ١/١٤٧ ، والخزانة ١/٤٠٦ . وفي جميعها « فما أحس » أو « وما أحس » .

(٥) الرواية التي ذكرها للبيت هي : « ألا ما لهذا الدهر » ، وفسرّه برواية أخرى وهي : « ألا هل لهذا الدهر » . وانظر الحلل ٢٥١ .

(٦) في الأصل : « لمع » .

الاسمِ ابتداءٌ ، والخبرُ في الجارِّ والمجرورِ [قبلَها](1) . و « على النّاسِ » متعلّقٌ بـ «متعلّلِ » .

ومن روى : « ألا ما لهذا الدهرِ من مُتَعَلَّلِ » ـ بكسرِ اللامِ ـ فهي الرّوايةُ المشهورة (2) . وهي بمنزلةِ :

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّد * (3)

جعلَ « ما » مبتدأً . و « لهذا الدهرِ » خبرُها . و « من مُتَعَلِّلِ » نسق(4) .

وإنْ أخرجتَ « مِن » نصبتَ ، وجازَ فيه الحالُ والتمييزُ كما جازَ في « جارةٍ » مِن قولِه :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *(5)

و * ... مَا [أَنْتَ](6) مِنْ سَيِّدِ * (7)

---

(1) مطموسة في الأصل .

(2) انظر الرواية في الحلل ٢٥١ ، والفصول والجمل ل ١٧٣ .

(3) للسفاح بن بكير اليربوعي ، وعجزه :

* مُوطَّإِ الأكنافِ رَحْبِ الذّراعْ *

وهو في معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢ ، والإيضاح للفارسي ٢٣٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨ ، وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ٤٢/٣ ، والخزانة ٩٦/٦ .

(4) كذا في الأصل ، ولا يتأتى فيها ذلك . وإنّما هي في موضع رفع على الابتداء . وانظر الفصول والجمل ل ١٧٣ .

(5) للأعشى ، وعجزه : * بَانت لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ * وهو في ديوانه ٢٠٣ ، والإيضاح للفارسي ٢٣٣/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٤/١ ، والخزانة ٣٠٨/٣ .

(6) إضافة يقتضيها السياق .

(7) سبق تخريجه .

إذا أخرجْتَ « منْ » نصبتَ « سيداً » ، وهو استفهامٌ فيه معنى التعظيم [والتبجيل] (١) . و « متعلِّل - بكسر اللام - اسمُ فاعلٍ وبالفتح مصدرٌ ؛ أي : « ما شأنُ هذا الدهر يتعللُ بفعلِ ما شاءَ » . و « مهما » مفعولةٌ بـ « شاء » ، ومعناه الشرطُ . و « بالنّاسِ » متعلق [بـ « شاء »](٢) . والعامل مبتدأة بما دخله من معنى الإشارةِ والتنبيه.

وأجودُ من هذا أن يكونَ « ردائي » بدلاً من « هذا » أو عطف بيانٍ ، والخبرُ في عنده . و « يستعيره » في موضعِ الحالِ من الضمير في الخبرِ ، واللامُ لام كي ، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمارِ « أنْ » ، ويجوزُ ظهورها ؛ قالَ تعالى :

﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ (٣)

و « نفسي » مفعولٌ ثانٍ (٤) لـ « يَسْلُبَنِي » ، والهمزةُ للنّداء . و « أمالِ » منادى مرخمٌ على لغةِ من ينوي المحذوفِ، ولوْ لمْ ينوِه لبناهُ على الضمِّ. وأجازَ (٥) بعضُهم فتحه إتباعًا لحركةِ النونِ (٦) من « ابن » ؛ نحو : «يا زيدَ بنَ عمر »

---

(١) في الأصل : « والتهيل » .

(٢) بياض في الأصل ، وممكن تقديره بما أثبت . والكلام بعده مضطرب ، وكأن في الكلام نقص ؛ ولكي يستقيم الكلام ويتضح لنا معنى التفاضل الذي ذكره في الفقرة التالية ؛ يمكننا رأبه بنحو مما في الفصول والجمل ١٧٤ : « هذا : مبتدأ ، وردائي : الخبر . وعنده: في موضع نصب على الحال من الرداء ، وكذلك يستعيره ، والعامل فيهما ما في (ها) من معنى التنبيه ، أو ما في (ذا) من معنى الإشارة . والتقدير : وهذا ردائي مستقرًا عنده مستعارًا » .

(٣) الحديد ٢٩/٥٧ .

(٤) في الأصل : « ثاني » بالياء .

(٥) في الأصل : « وأجازه » .

(٦) انظر الحلل ٢٥٣ . وفي الفصول والجمل ل ١٧٤ : « ويجوز أمال بالفتح على الاتباع لحركة النون في ابن ، ذكر ذلك مبرمان وحده في المرخم في هذا وأمثاله » .

وينبغي ألاَّ يجوزَ بعدَ الترخيمِ ؛ لأنَّ مثلَ هذا لم يكثرْ في كلامِهم . وعلّةُ الإتباعِ كثرةُ الاستعمالِ .

ورخّمَ « حنظلةَ » على غيرِ النّداءِ على لغةِ من لا ينوي ؛ وهو الشاهدُ في البيتِ . يقولُ : ما شأنُ هذا الدّهر يتعللُ بالنّاسِ ما شاءَ أن يفعلَ بهم [يفعل][1]، وهو كقولِ امرِيءِ القيس :

* إلى عرْقِ الثّرَى وَشجَت عُرُوقي *[2] الأبيات

واستعارَ « الرداء » للشبابِ ؛ أي : ليسلبني شبابي شيئًا بعدَ شيءٍ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) لامريء القيس ، وعجزه :

* وهذا الموتُ يسلُبُني شبابي * وبعده :

ونفسي سوف يسلُبُها وجرْمي فيُلحقُني وشيكًا بالترابِ

انظر ديوانه ٩٨ ، والفصول والجمل ل ١٧٣ .

بَـابُ النُّـدْبَـةِ (١)

النُّـدْبَةُ ـ في اصطلاح النّحويين ـ أن تكونَ من قـولِهم : ندبتُ القومَ إلى الشيءِ ؛ فيكونَ معناها : ندبتُ من يسمعني ليتفـجعَ معي . ويجوزُ أن يكونَ من النَّدبِ ؛ وهو أثرُ الجرحِ، فاستعملت في الحزنِ؛ وهو التفجع.

والمندوبُ : منادى على وجـهِ التفـجعِ عليهِ ، ولا يُرادُ منهُ إجـابةً . والأكثرُ دخولُ حرفِ النُّـدبَةِ في آخرِه .

والوقفُ عليــهِ بزيادةِ هاءِ السكتِ ، فإن خيفَ لبسٌ بين مـذكـرٍ ومؤنثٍ ، وتثنيةٍ وجـمعٍ في مضـمرٍ قُلبت الألفُ ياءً أو واوًا ، ـ وقد مثّلَ ذلكَ (٢) ـ وتحذفُ لساكنٍ بعدَها ، ولا تحرّك .

فإن كانَ المندوبُ مضافًا أو موصولاً لحقت الألفُ في المضافِ إليهِ، وآخرِ الصّـلة .

وتختصُّ / بالنُّـدبَـةِ من حروفِ النّداءِ «وا »، وتدخلُ عليها « يا » . [١٢٨]

وقوله: (**لأنـكَ تذكرُ المندوبَ بأشهرِ أسمائـه**) (٣)؛ يريدُ : كلَّ اسمٍ يُعلمُ بهِ اتصالُ المتـفجّعِ عليهِ بالمتفـجّعِ [لقربـه] (٤) منه ؛ حتى يكونَ له عذرٌ في تفجعهِ عليهِ .

---

(١) الجمل : ١٧٦ .

(٢) انظر الجمل ١٧٧ . والأمثلة هي : « واغلامكُـمَـاه » ، « واغلامكُمُوه » ، « واغلامكِـيَه » .

(٣) الجمل ١٧٦ . وفيه : « لأنك إنما ... » .

(٤) مطموسة في الأصل .

وموضعُ النُّـدبَةِ أن يعـدِّدَ النادبُ مصابَـه ؛ قـالَ الأخفشُ : وأكثـرُ ما يكونُ في كلامِ النِّساءِ(١) .

والذي حفـرَ بئرَ زمزم عبـدالمطلب جدّ النبيّ – عليه السـلام ، وهو في نهايةٍ من الشهرةِ (٢) .

ولا تلحقُ ألفُ النُّدبةِ الصفةَ ؛ فلا يقالُ : « يازيد الظـريفاه » ، ولا « يا عمرو البطلاه »(٣) . ويونسُ يجيزُ ذلك ، ولم تتكلمْ بهِ العربُ(٤) .

---

(١) انظر اللّمع ١١٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢ .

(٢) يشير إلى ما ذكره الزجاجي في الجمل ١٧٦ : « وامن حفرَ بئرَ زمزمَاه » .

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه . انظر الكتاب ٢٢٦/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢٢٦/٢ . وذكر يونس أن العرب تكلمت به فحكى أن رجلاً ضاع له قدحان فقال : « واجمجمتيّ الشاميتيناه » ، والجمجمة القدح . وحكى الكوفيون : وارجلاً مسجّاه . انظر شرح السيرافي في حاشية الكتاب ٢٢٦/٢ ، وشرح الكافية ٤٢٢/١ .

بَابُ الـمَعْرِفَـةِ والنَّـكِـرَةِ (١)

« شيءٌ » يطلقُ على الموجودِ والمعدومِ . وهو عامٌّ ، والعمومُ قبلَ الخصوصِ ؛ فالنكرةُ قبلَ المعرفـةِ .

فالموجودُ المحدثُ يكونُ جوهرًا وعرضًا . ثمّ الجوهرُ مركبٌ وغيرُ مركبٍ . ثمّ المركبُ - وهو الجسمُ - جمادٌ(٢) وحيوانٌ . ثمّ الحيوانُ عاقلٌ وغيرُ عاقلٍ . ثمّ العاقلُ إنسانٌ وغيرُ إنسانٍ . ثمّ الإنسانُ رجلٌ وامرأةٌ ؛ فـ « شيءٌ » أعمُّها ؛ لأنّه احتوى على الجميع ، و « رجلٌ » أخصُّها ؛ لأنّه لا نوعَ تحتَه يَشْرَكُه ، وهو مع ذلك نكرةٌ .

و « شمسٌ » ، و « قمرٌ » نكرتانِ وإن لم يدخلْ تحتَهما نوعٌ .

وأسماءُ الباري - تعالى - كلُّها نكراتُ اللّفظِ حتّى تَتَعَرَّفَ بأسماءِ التعريفِ إلاّ اسم اللّـه تعالى ؛ للزومِ الألفِ واللامِ إياهُ .

فإن وقع الاسمُ على آحادٍ من النوعِ دونَ الكلِّ فهو المعرفةُ . وتنقسمُ خمسةَ أقسامٍ : - وهي التي ذكرَ -(٣) .

ويريدُ بقولِـه: (**خَـمْـسَـةُ أَجْـنَـاسٍ**)(١) أنواعاً ؛ لأنَّ المعارفَ ليست أجناسًا ، فاتسعَ .

---

(١) الجمل ١٧٨ .

(٢) في الأصل : « جمادى » .

(٣) انظر الجمل ١٧٨ .

والمضمرُ والعلمُ عندَ سيبويه بمنزلةِ واحدةٍ في التعريف (١) ، وكلاهما أعرفُ من المبهمِ وما فيهِ الألفُ واللامُ بعدَ المبهمِ .

والخامسُ : المضافُ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ .

وأمّـا المضافُ إلى العلم ، والمـضمرِ فبـمنزلةِ المبهمِ . وما أضيـفَ إلى المبهمِ فبمنزلة ما فيهِ الألف واللامُ ؛ لأنّـه نقصَ درجةً عن المبهم .

وفي هذا كلّـه خلافٌ(١) ـ والصواب ما ذكـرنا ـ [وكلُّها] (٢) ستذكرُ في غيرِ هذا الكتاب إن شاءَ اللّهُ تعالى .

وأمّـا تعريفُ الجنسِ الذي ذكرَ(٣) ؛ نحو « ابن قِـتْـرَةَ » ، و « سَـامٌ أبْرَصَ » ، و « أبي الحَارثِ » ، و « ابنِ آوَى »(٤) ؛ فأكثرُ ما يكونُ في الحيواناتِ البريّـةِ ؛ لأنّـه لاحاجةَ إلى تعيينِ آحادها كما احتيجَ إلى تعيينِ ما يستعملُ ؛ مثل الخيلِ ، والإبلِ ، والكلابِ ، وما أشبهَ ذلك .

والدليلُ علـى تعـريفِ الجنسِ أنّ الألفَ واللامَ لا تدخـلُ على اسمٍ منهــا ، ولذلك استُـدلَّ على تنكـيرِ « ابـن اللّـبـونِ » ، و « ابن المخاض » بدخـولِ الألفِ واللامِ عليها . ولا يدخلُ عليها « ربّ » ولا « كم » .

(١) انظر ما سبق صفحة ٣١٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الجمل ١٧٩ .

(٤) ابن قترة : ضـرب من الحيات . وهو من القِتر : وهو سـهم صغيـر . انظر اللسان (قتر) ٧٣/٥ سام أبرص: الوزغـة .
أبو الحارث: كنية للأسد ، وقال ابن خالويه : « واسمه الحارث » انظر أسماء الأسد لابن خالويه ١٣ .
ابن آوى : دويبة . وجمعه بنات أوَى . انظر اللسان (أوا) ٥٥/١٤ .

و « ابن آوى » ضربٌ من السباع ، ودليلُ معرفته ترك صرفـه .

وأسماءُ الأجنـاسِ كثيرةٌ، وكلّها أعلامٌ . وجـعلَ ابن بابشاذ منها « سبحان » وليس بشيء(١) ؛ وإنّمـا هو مـصـدرٌ منقـوص الزيـادة من « سبّـحَ » ، ومـعناهُ : التنزيهُ والبراءةُ .

وأنشدَ في البابِ :

(وابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ) (٢) .

البيت لجرير ، من قصيدةٍ يهـجو بها عَـديّ بن الرّقـاع (٣) ، ويعـرّضُ به ، وقبلـه :

لا يَسْـتَـطِيعُ امتِـنَاعًا فَـقْـعَ قَـرْقَــرَةٍ
بَيْنَ الطَّـرِيقَـيْـنِ بِالبِيــدِ الأمَـالِيسِ (٤)

وابن اللبون ....

....

وفيه :

(١) انظر شرحه للجمل ٢٩٤/١ . وفيـه : أن الأعلام تكون أسماء للأشخاص ، ولغير الأشخاص « من نحو: سبحان اسم لضرب من التنزيه والتبرئة » .

(٢) الجمل ١٧٩ . وعجزه : * لَمْ يستطع صولة البُزلِ القناعيس *
وهو في ديوانه ٢٥٠ ، ط دار بيروت ، والكتاب ٩٧/٢ ، والمقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، والحلل ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٣٥/١ ، والمغني ٥٣/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ١٦٧/١ .

(٣) هو عَديّ بن الرقاع العاملي ، شاعر محسن ، كان في خلافة الوليد ثم سليمان بن عبدالملك انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٦٩٩/٢ ، والشعر والشعراء ٦١٨/٢ . وفي شرح أبيات المغني (١٦٧/١) ذكر السيوطي انها في هجاء عمر بن لجأ . وفي الحلل ٢٥٤ ، والفصول والجمل ل ١٧٤ كما ذكر ابن خروف .

(٤) ديوانه ٢٥٠ ، والحلل ٢٥٥ ، والفصول والجمل ل ١٧٤ ، والقرقرة : المكان المستوي من الأرض . والبيد : الصحارى .

هَـلْ مِـنْ حُلُـومٍ لأقْـوَامٍ فَتُـنْـذِرهُـم

مَا جَـرَّبَ النَّـاسُ مِـنْ عَـضِّي وَتَـضْرِيسِي[1]

[١٢٩] / و « ابنُ اللبونِ »:الداخلُ في السنةِ الثالثةِ؛ لأنَّ أمَّـهُ فيها ذاتُ لبنٍ ، ولهُ أُنثى « بنتُ لبونٍ » . و « ابنُ الـمَخَاضِ »:الذي أكملَ حولاً ودخلَ في الثانيةِ؛ لأنَّ [أمَّـه][2] فيها مِن الـمَخَاضِ ، والأنثى « بنتُ مخاضٍ » ، وهو في الرابعةِ « حِـقٌ » ، والأنثى « حِـقَّـةٌ » ؛ لأنهما استحقا أن يُحملَ عليهما ، وبقيّـةُ الأسنانِ في كُتُبِ الأدبِ وغيرِه[3].

ومعنى « لُـزَّ » : شُـدَّ ورُبِـطَ . و « القَرَنُ » :حبلٌ يُشـدُّ به البعيرانِ يُقْرَنَانِ معًا . و « القناعيسُ » : العِظامُ الأجسامِ ، واحدُها « قِنعاسٌ » .

وضَربَ هذا البيتَ مثلاً لمن هاجاهُ ورامَ إدراكَـه .

وشـاهدُه : دخـولُ الألـفِ واللامِ في « ابنِ اللَّـبُـونِ » فـدلَّ على نكرتِـه . و «ما» في البيتِ زائدةٌ . و« لَـمْ يستطعْ » : خبرُ « ابنِ اللَّبُونِ » . و « إذا » متعلقةٌ بـه . و « صولةً » : مفعولُ « يستطعْ » .

وأنشدَ في البابِ :

(**وَجَـدْنَا نَهْشَلاً** ...)[4] .

---

(١) ديوانه ٢٥١ ، والفصول والجمل ١٧٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٦٨/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٥٨١/٢ ، و المخصص ٢١/٧ .

(٤) الجمل ١٧٩ . والبيت بتمامه :

وجدنا نهشلاً فَضَلَتْ فقيـمًـا   كفضلِ ابن المخاض على الفصيلِ

وهو في ديـوانه ٩٦/٢ ، والكتـاب ٩٨/٢ ، والمقـتـضـب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، والحلل ٢٥٧ ، والفصول والجمل ل ١٧٥ ، وشرح المفصل ٣٥/١ .

للفرزدقِ - وقيلَ لغيرهِ (١) - وهو الأصحُّ ؛ لأنَّ « نهشلاً » أعمامُه ، وقد افتخرَ بهم في قولِه :

* كَـأَنَّ أَبَـاهَـا نَهْشَـلٌ أَوْ مُجَاشِـعُ *(٢)

والبيتُ المستشهدُ به هجوٌ ؛ لأنَّهُ قرنَ « نهشلاً » بـ « فُقَيْمٍ » (٣) ، وهو فُقَيْمُ بنُ عديٍّ بنُ عامر بنُ ثعلبةَ (٤) ، وإليه نُسبت القبيلةُ . ولَمْ يجعلْ بينهما من الشرف إلاَّ مقدارَ مابين [ابن](٥) المخاضِ والفصيلِ، وكلاهما لاخيرَ فيه ولا منفعةً، و « وجدَ » هنا المتعدّيةُ إلى مفعولين من بابِ العلمِ ، ومفعولُه الأوّلُ « نهشلاً » ، والثاني « فَضَلَتْ فُقَيْمًا » ، والكافُ صلةٌ لمصدرٍ محذوفٍ . وأضافَ « الفضلَ » إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ تقديرَه : « كما فَضَلَ ابنُ المخاضِ » . و « الفصيلُ » : الذي فُصِلَ عن الرَّضاعِ ، وقبلَه « الرُّبَعُ » ، و « الهُبَعُ » ، و « الحُوَارُ » (٦) .

(١) جاء في اللسان « مخض » أنه لجرير . وفي المقتضب ٤٦/٤ قال قبل البيت : « وقال أيضًا » بعد أن ذكر بيتًا لجرير . وليس في ديوان جرير .

وقال ابن هشام اللخمي : « قد تقدم أن البيت للفرزدق ولم أجده في ديوان شعره والصحيح أنه لغيره ... » . الفصول والجمل ل ١٧٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٩٣ .

(٣) سبقه ابن هشام اللخمي في هذا القول . انظر الفصول والجمل ل ١٧٥ .

(٤) هو فقيم بن عدي بن عامر بن ثَعلبة بن الحارث بن كعب بن خزيمة بن مدركة بن إلياس ابن مضر . انظر معجم قبائل العرب ٩٢٦/٣ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

(٦) الرُّبَعُ : الفصيل الذي ينتج في الربيع ، وهو أوّل النتاج ، سمي رُبَعًا ؛ لأنه إذ مشى ارتبع وربع أي وسع خطوه وعدا . انظر اللسان « ربع » ١٠٥/٨ .

والهُبَعُ : الفصيل الذي ينتج في الصيف ، وهو آخر النتاج ، سمي هبعًا ؛ لأنه يهبع إذا مشى أي يمد عنقه ويتكاره ليدرك أمّه . انظر اللسان « هبع » ٣٦٦/٨ .

والحُوَار : ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل . انظر اللسان « حور » ٢٢١/٤. والفرق لابن فارس ٨٧ ، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٥٨١/٢ ، والمخصص ٢٠/٧ .

وشاهدُه : كالأوَّلِ . ويُقالُ في بقيةِ الشيءِ « فَضَلَ يَفْضُلُ » ، و «فَضِلَ يَفْضَلُ » ، و « فَضِلَ يفضُلُ » بالكسر في الماضي والضمّ في المستقبلِ ، وهو شاذٌّ(١)، ومثلُه « نَعِمَ يَنْعُمُ » في الفاظٍ (٢) قليلةٍ تذكرُ بعدُ في بابِ الأفعالِ ، وأمَّا البيتُ فـ « فَضَلَتْ » بفتحِ الضادِ ، يُقالُ مِن المُفَاضلةِ : « فاضلتُ فلانًا ففضَلْتُه » ولا يُقالُ غيرُها .

وأمَّا « نَحْوُكَ » ، و « ضَرْبُكَ » ، و « هَدُّكَ » ، و « كَفْيُكَ » ، و «تِرْبُكَ» ، و « لِدَتُكَ » ، و « قِرْنُكَ » فمعناها واحدٌ ، وجميعُ ما ذَكرَ(٣) مما جاءَ بلفظِ المعرفةِ وهو نكرةٌ يجوزُ أنْ يكونَ معرفةً إلاَّ « حَسَنَ الوجهِ » خاصةً فإنَّه لا يتعرّفُ أبدًا إلا بالألفِ واللامِ ، و « شبيهُكَ » لَمْ تستعملْهُ العربُ نكرةً في حالِ الإضافةِ فهو على الأصلِ .

(١) الواضح أن هذا من باب تداخل اللغات .

(٢) في الأصل : « في الباط » .

(٣) انظر الجمل ١٨٠ .

بَابُ الْحُرُوفِ الّتِي تَنْصِبُ الأفْعَالَ (١)

نواصبُ الأفعالِ عشرةٌ ، وجميعُها تخلِّصُ للاستقبالِ . والذي ينصِبُ منها بنفسِه أربعةٌ : « أنْ » ، و « لنْ » ، و « إذنْ » ، و « كي » - في قولِ مَنْ يُدخلُ عليها حرفَ جرٍّ (٢) ، فيقولُ : « جئتُك لكي تكرمَني » . ومَن أدخلَها على «ما» الاستفهاميةِ فقالَ: «كيمه ؟» كما يقولُ: « لِمَه؟» ، وقالَ : « جئتُكَ كي تكرمَني»؛ نصبَ بعدَها بإضمارِ « أنْ »؛ لأنَّها في قولِه حرفُ جرٍّ كاللامِ (٣) .

والستةُ : « حتّى » ، و « لامُ كي »، و« لامُ الجحودِ » ، - وهيَ حروفُ جرٍّ - و « الفاءُ »، و « الواوُ » ، و « أوْ » ، - وهيَ حروف عطفٍ - وجميعُها يُنْصَبُ بعدَه بإضمارِ « أنْ » .

ولا تظهرُ « أنْ » مع « لامِ كي » ، وزعمَ ابنُ بابشاذ أنَّ « لام كي » تنصبُ بنفسِها إذا لَمْ تظهرْ معها « أنْ » (٤) . وظهورُ « أنْ » بعدَها دليلُ النصبِ / بها مضمرةً ، وقدْ أقرَّ بأنَّها الناصبةُ مع غيرِها مضمرةً (٥) . [١٣٠]

---

(١) في الجمل : ١٨٢ « باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة » .

(٢) وهم الكوفيون . انظر الجنى الداني ٢٦٢ ، والمغني ١/٢٠٠ .

(٣) وهو قول الأخفش . انظر الجنى الداني ٢٦٤ ، والمغني ١/١٩٩ .

(٤) انظر شرحه للجمل ١/٣٠٣ عند كلامه عن كي قال : « وأما كي فعلى ضربين تكون في موضع ناصبة بنفسها ، وفي موضع ناصبة بغيرها ، فإذا دخلت عليها لام الجر من نحو : « لكيلا » كان النصب بها بنفسها [يعني كي] ، ولم تكن حرف جر لأن حرف الجر لايدخل على مثله غالباً، فإذا قلت : جئت لكي أكرمك ، كان التقدير : جئت لأن أكرمك. والموضع الذي ينصب فيه بإضمار أن هو الموضع الذي تكون فيه حرف جر ، من نحو : جئت كي أكرمك . وهي هاهنا بمنزلة لام الجر ، كأنك قلت : جئت لأكرمك ، وأنت لو جئت باللام لكان النصب بإضمار أن لابنفس اللام، لأنها من حروف الجر؛ فكذلك كي » .

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٠٣ .

ولـهـا [أحكـامٌ] (١) قـدْ ذكـرَهـا فـي أبوابِها ، وتـزدادُ بيانًا - إنْ شـاءَ اللّـهُ - .

ولا يرتفعُ الفعلُ بعدَ « حتى » حتّى يكونَ [ما قبلَها](٢) سببـًا لما بعدَها ، وهيَ إذا رَفَعتْ حرفُ ابتداءٍ .

و « لامُ الجحودِ » لا تكونُ إلاَّ بعدَ النفي في خبرِ « كـانَ » ، أوْ ما كانَ في معناها ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ (٣)

فإذا قلتَ : « ما جئتُ [لأهنئك](١) » كانَ « لام كي » .

وأنشدَ في البابِ :

(أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودانَ حَتَّى
[أُحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ](١)) (٤)

ذُكِـرَ أنَّ البيتَ لكُثَيِّر ، ولَمْ يقـعْ في ديوانِ شعرِه (٥) . ويروى « إِحبُّ » - بكسرِ الهمزةِ - ، وهـي لغـةٌ فـي كسرِ حروفِ المُضَارَعـةِ ، إلاَّ الياءَ فإنَّها لا تُكسرُ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) المائدة ٥/٦ .

(٤) الجمل ١٨٢ . وهو في الحلل ٢٥٩ ، والفصول والجمل ل ١٧٦ ، وغاية الأمل ٢/٤٦٢ ، وشرح المفصل ٩/٤٧ ، والخزانة ٧/٢٧٣ ، ١١/٤٥٩ .

(٥) كذلك قال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ١٧٦ .

ومعنى البيتِ مفهومٌ ، واللامُ لامُ العلةِ .

وشاهدُه : رفعُ الفعلِ بعدَ « حتَّى ، و يرتفعُ الفعلُ بعدَها على معنيينِ ، أحدُهما : وقوعُ الفعلينِ ، والثاني : وقوعُ الأوّلِ مع كونِ الثاني فعلَ حالٍ ، وسيُبَيَّنُ - إنْ شاءَ اللّهُ .

بَـابُ الـفَــاء (١)

الفاءُ ينتصبُ الفعلُ بعدَها لخلافِ الأوَّلِ للثاني ، فإنْ وافقَـهُ في المعنى حُمِلَ عليـهِ في إعرابـه فـعُطِفَ عليهِ لفظًا ومـعنى ، وقالَ النحـويونَ : ينتصبُ بعـدَها في جوابِ سبعةِ أشياءَ (٢) ، وهيَ : الأمر ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والجحدُ ، والتمني ، والعـرضُ ، والتـحـضيضُ . وسـمّـاهُ النحـويونَ جـوابًا لدخـولِ مـعنى الشـرطِ في بعضِــها ، وهيَ في جميعِ ذلكَ عاطفةٌ معنًى لا لفظًا .

ولا يدخلُ الشرطُ في النفي، ولا في بعضِ النهي، ولا يُجزَمُ لها جوابٌ .

فـمـمَّـا يدخلُـه معنى الجزاءِ : « زُرْنِي فـأُحْسِـنَ إليكَ » تقـديرُ العطفِ : «لتكنْ منكَ زيارةٌ فـإحسانٌ مني » . وتقـديرُ الشـرطِ فيـه : « إنْ زرتَـني أحـسنتُ إليكَ » وهــو أمرٌ دخلَـه معـنى الشرطِ ، ولذلكَ انجزمَ بعدَ حذف الفاءِ ، تقولُ : « زُرْنِي أُحْسِـنْ إليكَ » .

وكـذلك : « ليتَـهُ عندنـا فنكرمَـه » ؛ تقـديرُ العطفِ : « ليـتَ كـونَـه عندنا فإكـرامًا لَـهُ » . وتقـديرُ الشرطِ : « إنْ يكـنْ عندنَا أكرمْـنَـاه » ؛ تمنّى كـونَـه عندَه وجعلَ لهُ جزاءً إنْ وقعَ .

وكذلـكَ : « ألاَ تَنْزِل فتُـصيـبَ خيرًا » ؛ تقـديرُ العطفِ : « ألا يكونُ نزولٌ فإكرامٌ » . وتقديرُ الشرطِ : « إنْ نزلتَ أكرمْنَاكَ » .

(١) . الجمل : ١٨٥ وفيه « بابُ الجواب بالفاءِ » .

(٢) زاد ابن الفخـار في (شرح الجـمل ٧٦٥/٢) « الدعاء » ، و « الترجي » . وزاد السيوطي في (الهمع ١٢٠/٤) « الدعاء » ، وهو في الحقيقـة داخل في باب الأمر والنهي ، عند النحاة ، لا عند الأصوليين . انظر شرح الكافية ٦٣/٤ .

والاستفهامُ : « مَن يقصدُني فأكرمَهُ ؟ » يصلُحُ فيهِ التقديرانِ ؛ تقديرُ العطفِ : « أيكون قصدٌ فإكرامٌ ؟ » وتقديرُ الشرطِ : « إنْ [كانَ من][1] أحدٍ قصدٌ أُكرمْه » .

وأمَّا قولُه : (**لاَ تَشْتُم عَمْرًا فَيُسِيءَ إِلَيْكَ**) [2] ، تقديرُ العطفِ فيه : « لا يكنْ منكَ شتمٌ فإساءةٌ منه » ، ولا يجوزُ فيهِ الشرطُ لفسادِ المعنى ؛ لأنَّ التقديرَ : « إلاَّ يكنْ شتمٌ تكنْ إساءةٌ » .

[ومثلُه][1] « لا تدنُ من الأسد فيأكلَك » ، تقديرُ العطفِ : « لايكنْ دنوٌّ فأكلٌ » ، ولا يجوزُ الشرطُ لفسادِ المعنى ؛ لأنَّه يجعلُ تباعدَه منهُ سببًا لأكلِه ؛ ولذلكَ لَمْ يجزِ الجزمُ ، ولا بدَّ مِن تقديرِ حرفِ النهي في الشرطِ .

وكذلكَ الآيةُ الكريمةُ [3] لايجوزُ فيها الجزمُ لفسادِ المعنى بتقديرِ الشرطِ . وتقديرُ العطفِ فيها: «لايكونُ افتراءٌ منكم فسحتٌ منه تعالى» - وهو أعلم .

فإنْ قلتَ : « لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك » جازَ الجزاءُ لصلاحِ المعنى ، ولا يجوزُ النصبُ لفسادِ المعنى بتقديرِ العطفِ ؛ وتقديرُه :«إلاَّ تفعلْ يكنْ خيرًا لكَ».

[والجحدُ][1] :« ما لَكَ عندي مالٌ فأقضيَكَ » / والتقديرُ: «ما لكَ عندي مالٌ فقضاءٌ».وسيزادُ بيانًا في مسائلِ الفاءِ - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى . [١٣١]

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) الجمل ١٨٥ .

(٣) وهي المذكورة في الجمل : ١٨٥ ، قوله تعالى:﴿ **لا تفتروا على اللّه كذبًا فيسحتكم بعذاب** ﴾ - طه ٦١/٢٠ .

بَابُ « أوْ » (١)

وهيَ حرفُ عطفٍ . وينتصبُ الفعلُ بعدَها إذا خالفَ الثاني الأوَّلَ في المعنى ، فإنْ وافقَهُ في المعنى حُمِلَ عليه . وقدْ يرتفعُ على القطعِ والابتداءِ ، والنصبُ على تأويلِ العطفِ في المعنى ، ويُقدَّرُ بـ « إلاَّ أنْ » ، و بـ « إلى أنْ » ، ويصلحُ فيها « كي » في بعضِ المواضعِ ، كما يجوزُ فيها التقديراتُ الثلاثُ ؛ « لألْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حقِّي » ، و « لأسِيرَنَّ في البِلَادِ أوْ أسْتَغْنِيَ » يجوزُ في تقديرِهما: « إلاَّ أنْ تَقْضِيَنِي حقي » ، و « إلاَّ أنْ استغنيَ » و « إلى أنْ » ، و « كي » .

وتقديرُ العطفِ : « ليكوننّ لزومٌ أوْ قضاءٌ » و « لَيكوننّ سيرٌ أوْ استغناءٌ » ، وهيَ على بابِها مِن أحدِ الشيئين .

وأنشدَ :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا (٢)

[البيت] (٣) لامرِيءِ القيسِ بنِ حُجْرٍ ، والضميرُ في « له » عائدٌ إلى

---

(١) الجملُ : ١٨٦ .

(٢) الجمل ١٨٦ . وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٣/٤٧ ، والمقتضب ٢/٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧١ ، والأصول ٢/١٥٦ ، ومعاني الحروف للرماني ٧٩ ، واللمع ١٩٠ ، والخصائص ١/٢٦٣ ، والحلل ٢٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٨ ، والفصول والجمل ل ١٧٧ ، وشرح المفصل ٧/٢٢ ، والخزانة ٤/٤١٢ ، ٨/٥٤٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

صاحبه عمرو بنِ قَميئةَ (١) الشاعرِ ، وكانَ صحبَه في سفرِه ذلك ، ولَمْ يُعلمْه بمرادِه ، ولا أينَ يقصدُ ، وكانَ مرادُه قيصرَ ليعينَه على بني أسد لمَّا قتلوا أباهُ ، فلمَّا وصلَ إلى « الدّرب » وهو ما بينَ بلادِ العربِ والعجمِ أيقنَ أنَّه يريدُ قيصرَ ملكَ الرومِ .

ومعنى « نحاولُ » : نطلُبُ ، ويُروى : « فنُعْذِرا » - بكسرِ الذالِ (٢) - أيْ « نُبْلِغُ العذرَ » .

يقولُ : لا تبكِ فإنَّ سفري إنّما يبلّغني إلى ملْكٍ ، أيْ بإعانةِ الملكِ إيايَ ، أوْ تدركني منيّتي دونَه فيقومَ لي العذرُ عندَ النّاسِ ؛ كقولِهم :

* ومُبْلِغُ نَفْسٍ عُذْرَهَا مِثْلُ مُنْجِحِ * (٣)

وشاهده: نصبُ « نموتَ » بإضمارِ « أنْ » لخلافِ الأول الثاني في المعنى .

وتقديرُ العطفِ فيه : « إنّما تكونُ محاولةُ ملكٍ ، أوْ موتٌ فعذرٌ » . وتقدير المعنى : « إلاّ أنْ نموتَ » ، و « إلى أنْ نموتَ » ، ولا يجوزُ فيه « كي » لفسادِ المعنى .

---

(١) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، شاعر جاهلي . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٦/١ ، والخزانة ٤١٢/٤ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٢٦٠ ، والفصول والجمل ل ١٧٨ .

(٣) لعروة بن الورد ، صدره :

* ليبلغ عذرًا أو يصيب رغيبة *

وهو في ديوانه ٢٦ ، والخصائص ١٧٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٥ ، والفصول والجمل ل ١٧٨ .

ويجوزُ الرَّفعُ فى « نموتُ » على القطعِ بتقديرِ : « أوْ نحنُ نموتُ » ويكونُ النَّصبُ في قولِه « فنُعذرا » على قولِه :

* والْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَريحَا *(1) .

(1) صدره : * سأتركُ منزلي لبني تميم *

وهو في ديوان المغيرة بن حبناء ضمن شعراء أمويون ٢/٨٣ ، و الكتاب ٣/٣٩ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢/٢٢ ، والأصول ٢/١٨٢ ، ٣/٤٧١ ، وضرورة الشعر ١٩٥ ، والإيضاح للفارسي ١/٣٢٢ ، المسائل المنثورة ١٤٦ ، والمحتسب ١/١٩٧ ، والتبصرة ١/٤٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٥١ ، والمغني ١/١٩٠ ، وشرحه للسيوطي ١/٤٩٧ .

ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٤٧) ، والسيوطي في شرح شواهد المغني للمغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلي – شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية هاجى زيادًا الأعجم – وقال البغدادي في الخزانة ٨/٥٢٤ : « وقد رجعت إلى ديوانه – وهو صغير – فلم أجده فيه .. » .

وشاهده : نصب (فاستريحا) بعد الفاء فيما ليس فيه معنى النفي ضرورةً . أو على معنى سأترك منزلي معناه لا أقيم به ورد الأخير بأن جواب النفي منفيٌّ . انظر الخزانة ٨/٥٢٢ .

بَابُ « الْـوَاوِ » (١)

« الواوُ » ينتصبُ الفعلُ بعدَها بخلاف(٢) الثاني الأوّلَ في المعنى أوْ اللّـفظِ ؛ فخلافُ اللّـفظِ قوْلـه :

* لَـلُـبْـسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْـنِـي * (٣)

ومخالفةُ المعنى :

* لاَ تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ * (٤)

لأنّـه لَـمْ يُردْ النهيَ عنْ إفرادِ كلٍّ واحدٍ منهـما ، وإنَّما أرادَ النهيَ عن الجمعِ بينَهـمـا ؛ فـإذا قـالَ : « لا تأكلِ السـمكَ وتشـربَ اللّبنَ » - بـالنصبِ - فـالمعنى : لاتجمعْ بينَهما .

وإذا قــالَ : « لا تأكلِ السـمـكَ وتشـربِ اللـبنَ » نهى عن أكلِ السـمـكِ ، وشُربِ اللبن ، مُـفْـترِقَـيْـنِ ومُـجْـتَـمِـعَـيْـنِ ، ومثَّـلَ بما لا يُجمعُ بينه .

وأنشــدَ :

---

(١) الجمل : ١٨٧ .

(٢) انتصاب الفعل المضارع بعد (الفاء ، وأو ، والواو) بعـامل الخلاف ، هو مذهب الكوفيين والبصريون ينصبونه بأن مضمرة ، والجرميّ ينصبه بالحرف نفسه .

انظر الإنصاف ٢/٥٥٥ ، وشرح المفصل ٧/٢١ ، وشرح الكافية ٤/٥٤ ، وفي عبارته ما يشـعر بأنه يذهـب مذهـب الكوفيين ، وانظر ما سـبق في الفـاء (صفحة ٧٩٣) ، وأو (صفحة ٧٩٥) .

(٣) عجزه : * أحبّ إليّ من لبس الشفوف * .

وسيأتي ص ٨٠٤ .

(٤) وعجزه : * عار عليك إذا فعلت عظيم * .

وسيأتي ص ٨٠٠ .

* (لاَ تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ) *[1]

وقعَ في كتابِ سيبويه ـ رحمَـهُ اللّـهُ ـ البيتُ للأخطلِ[2]، ونسبَه القاسم بن سلاّم ، والأصبهاني[3] للمتوكلِ الكنانيّ[4] ، ثمَّ الليـثـيّ ، ويُروى لأبي الأسـود الدؤلي ، قالوا : وهو أصحُّ .

وقالَ الأصبهـاني : « إنَّ الأخطلَ وردَ الكوفةَ ، فاجتمعَ معـه المتوكّلُ ، وقالَ له : يا أبا مالك أنشـدْنا ، فأبى عليهِ ، فـقالَ له المتوكل : أنشـدنا أيّـها الرجلُ ، ثمَّ

(١) الجمل ١٨٧ . وعجزه : * عار عليك إذا فعلت عظيم *
وهو ضمن ما نسب لأبي الأسود في ديوانه ١٣٠ ، وهو في الكتاب ٤٢/٣ ، والأمثال لأبي عبيد القاسم بن سـلام ٧٤ ، ومعـاني القـرآن للفـراء ٣٤/١ ، والمقتضب ٢٥/٢ ، والأصـول ١٥٤/٢ ، والإيضـاح للفارسي ٣٢٣/١ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٢ ، والأزهية ٢٣٤ ، وفرحة الأديب ١٣٤ ، والرد على النحاة ١٢١ ، والحلل ٢٦٠ ، والفصول والجمل ل ١٧٩ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، والمغني ٣٩٩,١ ، وشرح شواهده للسيوطي /٧٧٩٢. والخزانة ٥٦٤/٨ .
وقد اختلف في قائل هذا البيت ، فبالإضـافة إلى الأخطل ، والمتوكل ، وأبي الأسود الدؤلي ، فقد نسب لسابق البربريّ ، وللطرمّاح ، ولحسان (انظر شرح شواهد المغني ٧٨٠/٢) .
قال ابن هشام اللخمي : « والصحيح انه لأبي الأسود » الفـصول والجمل ل ١٧٩ . وبعد أن ذكر القصة التي رواها الأصبهاني قال : « فإن صحّ ما ذكر عن المتكلم فإنما أخذ البيت عن أبي الأسود – والشعراء كثيرًا ما تفعل ذلك » الفصول والجمل ل ١٨٠ .
وقال السيوطي : « وقد وقع في قـصيدة للمتوكل بن عبداللّه الليثيّ ، فعزاه بعـضهم إليه ، فإمّا أن يكون من توارد الخواطر ، أو سرقة منه ؛ فإنّـه متأخر عنه » شرح أبيات المغني ٧٧٩/٢ .
وذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٤٦٨/٢ ان ابن خروف نسبه للأخطل وليس بصحيح .
(٢) انظر الكتاب ٤١/٣ . وليس في ديوان الأخطل .
(٣) انظر الأمثال لابن سلام ٧٤ ، والأغاني للأصبهاني ٣٧/١١ .
(٤) في الأصل « الكندي » . وهو المتوكل بن عبداللّه الكناني الليثي، شاعر إسلامي، في عصر بني أمية . ترجمته في الأغاني ٣٧/١١ ، والخزانة ٥٦٥/٨ .

قالَ : واللّـهِ لا أنشدتني قصيدةً إلاَّ أنشدتُك مثلَها أوْ أشعرَ منها، فقالَ لَهُ : ومَـنْ أنتَ ؟ فـقالَ : المتـوكلُ ، فقـالَ : ويحكَ / أنشـدْني مِنْ شعـرِكَ ، [١٣٢] فأنشدَه المتوكلُ (١) :

* لِلْغَانِيَـاتِ بِذِي الْـمَـجَازِ رُسُـومُ * (٢)

وفيهِ :

* لا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ *

قـالوا : والصحيحُ أنّه لأبي الأسودِ الدؤليّ ؛ ظالم بن عمرو من قصيده الذي أولُه :

تَلْقَى اللَّبِيبَ مُحَسَّدًا لَمْ يَجْتَرِمْ
شَتْمَ الرِّجَالِ وعِرْضُهُ مَشْتُومُ
حَسَدُوا الفَتَى إذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ
فَالنَّاسُ أعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ
وَإِذَا عَتَبْتَ عَلَى الصَّدِيقِ ولُمْتَهُ
فِي مِثْلِ مَا يَأْتِي فَأَنْتَ سَلِيمُ

(١) انظر القصة في الأغاني ٣٧/١١ ، والفصول والجمل ل ١٧٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٨/١ ، والخزانة ٥٦٦/٨ .

(٢) عجزه : * فببطن مكة عهدهنّ قديمُ *
وهو في الأغاني ٣٧/١١، والفصول والجمل ل ١٣٩ ، وإيضاح شواهد اللإيضاح ٣٤٩/١ ، والخزانة ٥٦٦/٨ .

وَابْـدَأْ بِـنَفْسِـكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّـهَـــا

فَإِذَا انْتَـهَـتْ عَـنْـهُ فَـأَنْـتَ حَـكِيـــمُ

فَـهُـنَـاكَ يُـسْـمَـعُ مَـا تَـقُولُ وَيُـقْـتَـدَى

بِالقَـوْلِ مِنْكَ وَيَـنْـفَـعُ التَّـعْـلِيـــمُ

وَإِذَا طَـلَـبْـتَ إِلَـى كَـرِيـمٍ حَـاجَـــةً

فَلِقَـاؤُهُ يُـغْـنِيــكَ وَالـتَّـسْـلِيـــمُ

وإِذَا طَـلَـبْـتَ إِلَـى لَـئِـيـمٍ حَـاجَـةً

فَـأَلِـحَّ فِـي رِفْـقٍ وَأَنْــتَ مُـدِيـــمُ

والْـــزَمْ قُـبَـالَـةَ بَـيْـتِـهِ وَخِبَائِــــهِ

بِـأَشَـدِّ مَـا لَـزِمَ الْـغَـرِيـمَ غَـرِيـمُ

وَعَـجِـبْـتُ لِـلدُّنْـيَـا وَحِـرْفَـةِ أَهْلِـهَـــا

والـــرِّزْقُ فِـيهَـا بَـيْـنَـهُـمْ مَـقْـسُـــومُ

ثُـمَّ انْـقَـضَـى عَـجَـبِـي لِعِلْـمِي أَنَّــــهُ

رِزْقٌ مُــوافٍ وَقْـتُـهُ مَـعْـلُــومُ (١).

ويَحتمـلُ أنْ يكونَ المتوكلُ أخذَ البيتَ مِن هذا ، ويمكنُ أنْ يقعَ الحـافر على الحافر .

---

(١) الأبيات في ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٢٩-١٣٢ ، والفصول والجمل ١٧٩ ، ١٨٠ ، والخزانة ٥٦٧/٨ - ٥٦٩ .

وأبو الأسود تابعيٌّ ، شاعرٌ ، نحويٌّ ، وهو أوّلُ مَنْ وضعَ عواملَ من النحوِ ، وشَهِدَ مع عليّ صِفينَ ، ووَلِيَ البصرةَ لابن عبّاس (١) .

ومعنى البيتِ مِن قولِه تعالى :

﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٢) ، يقولُ :

* لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَه * (٣)

أيْ : لا تفعلْ مثلَ ما تنهى عنه .

ولا يجوزُ الجزمُ في « تأتي » لأنَّه لا يؤدي إلى ألاَّ يَنْهَى عن القبحِ ولا يفعلَه ، كأنَّه : لا تنهَ عن خُلُقٍ ولا تأتِ مثلَه(٣) ، والشرعُ قدْ نهى عن هذا بقولِه :

﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٤) الآية .

فالأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ واجبٌ على كلِّ قادرٍ إلى ذلكَ مِن أيِّ النّاسِ كانَ ، فعلَ المنكرَ أوْ لَمْ يفعلْهُ ، لأنَّه إنْ تَرَكَ [النَّهيَ](٥) عمَّا يفعلُه ، كانَ عاصيًا من جهتينِ . وأرادَ الشاعرُ : لا تجمعْ بينَهما . وقدْ ذمَّ اللّهُ تعالى طائفةً مِن الكفّارِ بقولِه :

---

(١) انظر ترجمته ص ٣٧١ .

(٢) البقرة ٢/٤٤ .

(٣) في الأصل : « مثلها » .

(٤) الحج ٢٢/٤١ .

(٥) إضافة يستقيم بها الكلام .

﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ (١)

ثمَّ قالَ تعالى :

﴿ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾ (٢)

فعبّر به قولُه :

﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ (٣) .

والرَّفعُ جائزٌ على خبرِ ابتداءٍ [مضمرٍ] (٤)، والجملةُ في موضعِ الحالِ مِن المضمرِ في « تنهى » ، والتقديرُ : لا تنهَ (٥) عن خلقٍ وأنتَ تأتي مثلَه .

وشاهدُه : نصبُ « تأتيَ » على الحملِ على المعنى ، أيْ : لا يكنْ نهيٌ وإتيانٌ ، أيْ لا تجمعْ بينَهما في حالةٍ . و « عارٌ » خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ ؛ أيْ هو عارٌ عليكَ . و « عليك » في موضعِ الصفةِ لـ « عار » . و « إذا » ظرفُ زمانٍ متعلقٌ بما تتعلقُ به الصفةُ ؛ أيْ : ذلكَ عارٌ ثابت عليكَ إذا فعلتَ .

وأنشدَ :

(لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرُّ عَيْنِي
[أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ) (٦)

---

(١) المائدة ٧٨/٥ .

(٢) المائدة ٧٩/٥ .

(٣) المائدة ٧٨/٥ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) في الأصل : « تنهى » .

(٦) الجمل ١٨٧ . وهو في الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، والحلل ٢٦١ ، والفصول والجمل ل ١٨١ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، والخزانة ٥٧٤/٨ .

البيتُ] (١) لميسون بنت بحدلِ الكلبيّةِ (٢) ، [أمّ] (٣) يزيدَ بنِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ ، وكانتْ مِن البادية ، فلمّا سكنت القصورَ ، ولبستِ / الشُّفوفَ - وهيَ الثيابُ الحسانُ الرِّقاقُ ، وسُميتْ [١٣٣] بذلكَ ؛ لأنَّه يُستشفُّ ما وراءَها ، أيْ يُبصَرُ ، الواحدُ : « شَفٌّ » ، و « شِفٌّ » - ورأتِ (٤) الجواريَ الحسانَ عندَ معاويةَ ؛ غارتْ لذلكَ ، فقالتْ متمنيةً الكونَ في موضعِ بيتِها :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ　　　أَلَذُّ إليَّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ (٥)

ثمَّ قالت بعدَه :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وروايةُ الواوِ ثابتةٌ على هذا ، ولا تمتنعُ روايةُ اللامِ (٦)، وهيَ لامُ الابتداءِ . و « لُبْسُ » مبتدأً . و « تقرَّ » منصوبٌ بـ « أنْ » مضمرةً ، وهي بتقديرِ المصدرِ ، وهو معطوفٌ على « لُبْسٍ » . و « العباءةُ » : ثوبُ صوفٍ . و « أحبُّ » خبرُ الابتداءِ ، وتقديرُ البيتِ : [لُبْس] (٧) عباءةٍ

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) ترجمتها في الخزانة ٥٠٣/٨ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الأصل : « ورابت » .

(٥) البيت في الحلل ٢٦٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٣/٢ ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، وفيها جميعها « أحب إليّ » .

(٦) انظر الفصول والجمل ل ١٨١ ، والخزانة ٥٠٤/٨ ، وجاء فيها : « وقوله : ولبس عباءة ، في غالب كتب النحو للُبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة » .

(٧) غير واضحة في الأصل .

مع قُـرَّةِ (١) العينِ أحبُّ إليَّ مِنْ لُـبسِ رفـيعِ (٢) الثيابِ مع عـدمِ قرَّةِ العينِ . يقالُ : قَـرَّتِ العـينُ ، إذا رَضِـيتْ ، وسَـخِـنَـتْ إذا حَـزِنَ صاحبُـهـا ولَـمْ يرَ ما يسـرُّهُ ، أحدهما مِن البـردِ ، والثاني مِن الحرِّ ، كما قالَ :

....(٣)

وكما قالوا :

« أكباد الأعداء أعيـن الأحبـاء » (٤)

ومثلُ هذا العطفِ قولُـه :

* تُـقَـضَّـى لُـبَانَـاتٌ وَيَـسْـأَمَ سَـائِـمُ * (٥)

على روايةِ النَّـصبِ في « يَـسْـأَمَ » بعدَ « تُـقَـضَّـى » .

---

(١) في الأصل : « تقر » .

(٢) كذا في الأصل . ولعلها « رقيق » .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٣٥١. وانظر الرواية فيه .

بَابُ « وَحْدَهُ » (١)

« وَحْدَهُ » مصدرُ وَحُدَ الشَّيءُ ، ووَحِدَ يَوْحُدُ وَحَادَةً وَوَحْدَةً ووَحْدًا .

واستعملته العربُ منصوبًا على [المصدر وعلى] (٢) الحالِ ، مضافًا إلى الضمائرِ على حسبِ مَنْ تعودُ عليهِ ؛ فمعنى قولِهم : « مررتُ بالقومِ وحدَهم » : أفردتُهم في مروري إفْرَادًا . وتقديرُ الحالِ: «مررتُ بهم منفردينَ لَمْ أمرَّ بغيرِهم » ، ويونسُ ينصبُ على الظرفِ ؛ أيْ عَلى حيالِه (٣). ويُقالُ للغائبِ : « جاءَ زيدٌ وحدَه » ، وللاثنينِ : « وحدَهما » ، وللجماعةِ : « وحدَهم » ، وللمُخَاطَبِ : « وحدَكَ » ، و « وحدكما » ، و « وحدكم » ، و للمتكلّمِ : « وحدِي » ، و « وحدَنا » للاثنينِ والجميعِ ، والمؤنثِ على حسبِ ضميرِها .

وأضافوا إليهِ في مواضعَ قليلةٍ ؛ قالوا في المدحِ : « هو نسيجُ وحدِه » ، و « رُجَيْلُ وحدِه » ، و « قَرِيعُ وحدِه » .

وقالوا في الذَّمِ : « عُيَيْرُ وحدِه » ، و « جُحَيْشُ وحدِه » .

وقالوا : « جاءَ زيدٌ على وحدِه » .

فقولُهم : « نسيجُ وحدِه » يريدونَ أنَّه كالثوبِ الرَّفيعِ الذي لا يُنسجُ على منوالِه غيرُه .

---

(١) الجمل ″ ١٨٩ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٧ ، ٣٨٨ .

و « رُجَيْلٌ » : تصغيرُ « رجلٍ » على التعظيمِ . و « القَريعُ » : الفحلُ مِنَ الإبلِ ، وشُبِّه بهِ الرجل كما يُقالُ : قرْمٌ [1] . و « عُيَيْرٌ » : تصغيرُ «عَيْرٍ» وهو الحِمَارُ . و « جُحَيْشٌ » : تصغيرُ « جَحْشٍ » ، وهو ولدُ الحمارِ .

ومعنى « على وحدِه » : على حيالِه ، أيْ منفردًا ، وهذا مسموعٌ .

وأمَّا « خمستُهم » وأخواتُها ، وهيَ مِنَ الثلاثةِ إلى العشرةِ ؛ فلها حكمانِ :

النصبُ على المصدرِ في موضعِ الحالِ كـ « وحدَه » ؛ فمعنى « مررتُ بالقومِ ثلاثتَهم » : أفردتُهم في مروري إفرادًا ، أيْ : لَمْ أمرَّ بغيرِ الثلاثةِ .

والثاني : الإتباعُ على البدلِ الذي يُرادُ بهِ التأكيدُ ، كأنَّهُ يقولُ : « مررتُ بالقومِ كلِّهم » ، فإعرابُها كإعرابِ ما تجري عليهِ ، ويجوزُ أنْ تُفْرِدَهم في مرورِك ، وأنْ تمرَّ بهم وبغيرِهم .

---

(١) القرْم : الفحل الذي يُترك من الركوب والعمل ، ويُودع للفِحْلة . اللسان « قرم » ١٢/٤٧٣ .

بَابٌ مِنْ مَسَائِلِ « حَتَّى » (١)

نصبُ الفعلِ بعدَ « حتَّى » جائزٌ في كلِّ موضعٍ بمعنى « كي » ، وبمعنى « إلى أنْ » . ولا يُرفعُ بعدَها حتى يكونَ الفعلُ / الأوّلُ سببًا [١٣٤] للثاني وموجباً لوقوعه ؛ كقولهم : « مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ » ، و « شربتِ [الإبلُ](٢) حتَّى يجيءُ [البعيرُ](٢) يجرُّ بطنَهُ » (٣) . ولا بدَّ أنْ يكونَ الفعلانِ قدْ وقعا؛ الأوّلُ في اللّفظِ والمعنى ، والثاني في المعنى لا في [اللّفظِ](٢) ، وجيءَ بلفظِ المضارعِ على حكايةِ الحالِ . أو الأوّلُ قدْ وقعَ ، والثاني في حالِ وقوعٍ ، أيْ « مَرِضَ ولَمْ يُرجَ » ، أو « مَرِضَ وهو الآنَ لا يُرجى » ؛ ولذلكَ لَمْ يجزِ الرفعُ بعدَ النفي ، ولا في قولهِم : « سرتُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ » ، ولا« سرتُ حتَّى يؤذِّنَ المؤذِّنُ » ، ولا « سرتُ حتَّى يدخلَها زيدٌ » (٤) لأنَّ طلوعَ الشمسِ لا يؤديهِ سيرُك ، ولا يكونُ سببًا له ، وكذلكَ أذانُ المؤذنِ ، ودخولُ زيدٍ إذا لَمْ يكنْ سببًا لدخولك .

وكذلكَ التقليلُ الذي يُرادُ به(٥) النفي . وكذلكَ الاستفهامُ عَن الفعلِ ؛ لأنَّهُ لَمْ يثبتْ فعلٌ .

---

(١) الجمل ١٩١ . وفيه : « باب من مسائل « حتى » في الأفعال » .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) من أمثلة الكتاب ١٨/٣ ، ٢٠ .

(٤) من أمثلة الكتاب ٢٥/٣ .

(٥) في الأصل : « بها » .

وإذا كانتْ خبرًا لَمْ يصحَّ بعدَها الرَّفعُ لكونِها جارّةً لِمَا بعدَها ، ولايكونُ ذلكَ إلاَّ مع النَّصبِ .

ولا خللَ في ذكرِ أبي القاسمِ منعَ بعضِ المواضعِ ، وسكوتِه على بعضٍ [1] ، فالنفيُ أعمُّها ، أوْ ما يؤدي إليهِ .

وإذا ارتفعَ [ما][2] بعدها كانتْ حرفَ ابتداءٍ ، وإذا انتصبَ ما بعدَها كانتْ حرفَ الجرِّ الخافضةِ للأسماءِ .

ويجوزُ الرَّفعُ في قولِهم : « حتى أسمعُ الأذانَ » ؛ لأنَّ سيرَك يقربُكَ مِن موضعِ الأذانِ فتسمعَه .

---

(١) تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٥٠ . وقال بأن « الأسباب المانعة من الرفع كثيرة . وهذا الأصل الذي أصله أبو القاسم يوهم أنّه لا مانع من الرفع إلاّ النفي وحده » . وانظر الجمل ١٩٢ .

(٢) إضافة يستقيم بها المعنى .

بَابٌ مِنْ مَسَائِلِ « الْفَاءِ » (١)

الفاءُ ينتصبُ الفعلُ بعدَها في المواضعِ التي تقدَّمتْ على ما بُيِّنَ في بابِ الفاءِ .

وتَنْصِبُ في هذهِ المسألةِ التي مثَّلَ بها وأشباهِها مِنَ النفيِ على أحدِ معنيين ، [وتَرْفَعُ](٢) - أيضًا - على أحدِ معنيين ؛ فأحدُ معنيي الرفعِ : العطفُ على الفعلِ الأوَّلِ ؛ إنْ تقدَّمَ فعلٌ مرفوعٌ يُحْمَلُ عليه لفظًا ومعنى .

والثاني : القطعُ مِنَ الأوَّلِ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ ، والمرادُ بهِ النفي في المعنى ، والفاءُ ربطتِ الجملةَ بما قبلَها وأبقتِ السببيّةَ ؛ كقوله :

وَلَقَدْ تَرَكْتِ صَغِيرَةً مَرْحُومَةً
لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ (٣)

فرفعَ مع بقاءِ السببِ (٤)، أيْ : « لَوْ دَرَتْ لَجَزَعَتْ » ، و « لوْ أتيتَ لحدّثتَ »(٥). ويجوزُ « فأنتَ الآنَ تحدّثُ » ، فأوجبَتِ الحديثَ في الحالِ ، وحملت الفاءُ جملةً على جملةٍ .

---

(١) الجمل : ١٩٣ .

(٢) في الأصل : « وتابع » .

(٣) البيت لمويلك المزموم في رثاء امرأته أم العلاء . وهو في المحتسب ١٩٣/١ ، وشرح ديوان حماسة أبي تمام ٥٤٤/١ ، والمغني ٥٣٤/٢ ، وشرح أبياته للسيوطي ٨٧٢/٢ ، والخزانة ٥٣١/٨ .
ومويلك المزموم ربعي ذهلي من شعراء البحرين الإسلاميين . وقال البغدادي في الخزانة ٥٣٧/٨ : « لم أقف على نسبه حتى أكشف عنه في الجمهرة ولا على ترجمته » .

(٤) ذكر ابن هشام في (المغني ٥٣٤/٢) عن ابن خروف أنه أجاز فيه الاستئناف على معنى السببيّة .

(٥) يشير إلى المثال الذي أورده الزجاجي في الجمل ١٩٣ : « ما تأتينا فتحدثنا » .

وأحدُ معنيي النصبِ نفيُ الحديثِ لا نفيُ الإتيانِ ، وهو الذي قدَّرَه بـ « ما تأتي محدِّثًا » (١) ، أيْ : « إنكَ تأتي ولا تحدِّث » .

والمعنى الثاني : نفيُ الإتيان لا قصدُ نفيِ الحديثِ (٢) ، فانتفى الحديثُ بانتفاءِ الإتيانِ ، وهو الذي قدَّرَهُ بـ « ما تأتيني فكيفَ تحدِّثُ » (٣) ؛ أيْ: « لو أتيتَ لحدثتَ » ، فقصدُه نفيُ الإتيانِ لا نفي الحديثِ ، فقد خالفَ الثاني الأوَّلَ في الوجهينَ فانتصبَ . وتقدَّمَ معنى النَّصبِ في غير النفي بابدعِ بيانٍ (٤) .

والرَّفعُ في قوله : « فأُنفقُ منه » (٥) على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ بتقديرِ : « فأنا أنفقُ لو وهب (٦) لي » .

والرَّفعُ في الآيةِ (٧) على وجهينِ ؛ أحدُهما : العطفُ على « نُرَدُّ » ، وهو

---

(١) انظر الجمل ١٩٣ . وانظر المغني ٥٣٣/٢ .

(٢) في الأصل : « نفي الحديث ، لا قصد نفي الإتيان » وهو خطأ . بدليل قوله فيما بعد : «فقصده نفي الإتيان لا نفي الحديث » .

(٣) انظر الجمل ١٩٣ .

(٤) انظر باب الفاء ص ٧٩٣ .

(٥) إشارة إلى المثال الذي أورده الزجاجي في الجمل ١٩٤ ، وهو : « ليت لي مالاً فأُنفق منه ».

(٦) في الأصل : « لو هب » .

(٧) وهي التي وردت في الجمل ١٩٤ ؛ قوله تعالى :
﴿ يا ليتنا نُردّ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون ﴾ الأنعام ٢٧/٦ .
والرفع في « نكذب » ، و « نكون » : قراءة ابن كثير ونافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر .
والنصب فيهما : قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص .
ورفع الأول ونصب الثاني : قراءة رويت عن ابن عامر . انظر السبعة ٢٥٥ ، والبحر المحيط ١٠٢/٤ .
ونصب الأول ورفع الثاني : قراءة رويت عن بعض القراء . انظر البحر المحيط ١٠٢/٤ . وانظر قراءة الرفع والنصب في معاني القرآن للزجاج ٢٣٩/٢ ، وللنحاس ٤١٣/٢ ، والسبعة لابن مجاهد ٢٥٥ ، والكشف ٤٢٧/١ ، والبحر المحيط ١٠٢/٤ ، والنشر ٢٥٧/٢.

داخلٌ في التّمني ، وزعموا أنّــهُ مذهبُ عيسى بنِ عمرَ ، واحتَجَّ بأنَّ التمني يدخلُه الصِّدقُ والكَذِبُ (١) / [وأنشدَ](٢) قولَ عنترةَ (٣): [١٣٥]

وَقَـدْ كَـذَبَـتْـكَ نَـفْسُـكَ فَـاكْـذِبَـنْـهَـا
لِـمَـا مَـنَّـتْـكَ تَـغْـرِيـراً قَـطَـامِ (٤)

واحتجَّ لهُ ابنُ السِّـيدِ البَطَلْيَـوسِي في خللِه(٥)، وأيَّدَه بقولِ الآخَـرِ :

* وأَكْـثَـرُ آمَـالِ الوِصَـالِ كَوَاذِبُ * (٦)

وبقولِ الآخَرِ :

مُـنَـىً إنْ تَـكُـنْ حَـقّـاً تَـكُـنْ أَحْـسَـنَ الْـمُـنى
وَإِلاَّ فَـقَـدْ عِـشْـنَـا بِـهَـا زَمَـنـاً رَغْـداً (٧)

---

(١) الذي زعم هذا هو ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٥٥ . وانظر احتجاج عيسى بن عمر فيه ص ٢٥٦ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) هو عنترة بن عمرو بن شدّاد العَبْـسيّ ، من شعراء العرب وفرسانهم في الجاهلية ، ومن شعراء المعلقات . ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٢/١ ، والشعر والشعراء ٢٥٠/١، والأغاني ١٤١/٧ ، والخزانة ١٢٨/١ .

(٤) ديوان عنترة ٦٦ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٣٦/٢ ، وإصلاح الخلل ٢٥٦ .

(٥) انظر إصلاح الخلل ص ٢٥٦ .

(٦) لأبي تمام من قصيدة يرثى بها غالب بن السعديّ . وصدره :

* هو الدّهر لا يُشوي وهنّ المصائبُ *

وهو في ديوانه ٤٠/٤ ، وإصلاح الخلل ٢٥٦ وفيها : « ... آمال الرجال ... » .

(٧) لرجل من بني الحارث . وهو في شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي ١٩٠/٣ ، وإصلاح الخلل ٢٥٦ .

قالَ : « وإذا جـازَ أنْ تُوصفَ المنى بأنَّـها حقٌ ، جازَ بأنْ تـوصفَ بأنَّـها باطلٌ وكذبٌ » [1] .

قلتُ : وهذه غـفلةٌ عظيـمَـةٌ ؛ لأنَّ التكذيبَ لَـمْ [يقعْ] [2] على التمني ، ولا التصـديقُ ؛ وإنّما وقعَ على المتـمنى والموعودِ [3] به . والمؤمَّـلِ ؛ لَـمَّـا وقعَ في النفسِ وجودُها وتـعلقتْ بذلك ثمَّ لَـمْ تقعْ ؛ شُـبِّـهَـتْ بالكذبِ ، فـقيلَ فيـما وقعَ منهـا : صادقٌ ، وفيـما لَـمْ يقعْ : كاذبٌ ، وأمَّـا التمني فـلا يقعُ عليهِ صـدقٌ ولا كذبٌ . وتمنيهم في الآيةِ [4] حقٌ لأنَّـهم تمنَّـوا، ولَـو أخبـرَ عنهم أنَّـهم تمنَّـوا ولَـمْ يتمنَّـوا لكانَ كذبًا ، ولَوْ وُعِدُوا بوجودِ ما تمنَّـوا وتبعتْـهُ نفوسُـهم ثمَّ لَـمْ يقعْ لكانَ مثلَ الأبياتِ .

والثاني [5]: القطعُ بتـقـدير : « ونحنُ لا نكذِّبُ ونـكونُ ... » وهوَ ليسَ مِنَ العطفِ بـلْ لا يكونُ إلاَّ مـقـطوعًـا ـ واللّـهُ أعلم ـ لأنَّ التـمني لايدخلُه الصـدقُ والكذبُ ، واللّـه تعالى قدْ كذَّبـهم بقولِـه : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [6] .

---

(١) إصلاح الخلل ٢٥٦ . وفيه : « أن تكون المنى » .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « التمني » ، و « الوعود » .

(٤) وهي قوله تعالى : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) الأنعام ٢٧/٦ .
وانظر توجيه ذلك في البحر المحيط ١٠٢/٤ .

(٥) أي الوجـه الثاني من وجـهي الرفع في الآية السابقـة . وقد ذكـر ابن السِّيد في إصلاح الخلل ٢٥٥ أنه مذهب سيبويه . وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٠٢/٤ : « ورجّح سيبويه هذا الوجه وشبـهه بقوله : دعني ولا أعودُ ؛ بمعنى وأنا لا أعود ، تركـتني أو لم تتركني » . وانظر الكتاب ٤٤/٣ .

(٦) الأنعام ٢٨/٦ .

ومَنْ نصبَ « نكذِّبَ » ، رفعَ « ونكونُ » على القطعِ . ومَنْ نصبَ الجميعَ (١) دخل تحتَ التمني ، وجاءَ التكذيبُ بعدَ التمني لِمَا دخلَه منْ معنى الشرطِ ؛ لأنَّهم تمنَّوا ، واشترطوا ، فدخلَ التكذيبُ في شرطِهم . ودليلُ دخولِ الشرطِ في التمني جزمُ الفعلِ في جوابِه ؛ كقولِهم : « ليتَ لي مالاً أُنفقْ منه» والشرطُ خبرٌ محضٌ .

وأنشدَ :

* (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ)(٢) *

لجميلِ بنِ عبدِاللّهِ بنِ مَعْمَر (٣)- وقيلَ : مَعْمَرٌ أبوه - وهوَ منْ شعراءِ الدولةِ الأمويّةِ ، صاحبُ بثينةَ بنتُ الحَبَا (٤) ، وبعدَه :

بِمُخْتَلَفِ الأَرْوَاحِ بَيْنَ سُوَيْقَةٍ
وَأَحْدَبَ كَانَتْ بَعْدَ عَهْدِكَ تَخْلَقُ

---

(١) انظر ما سبق ص ٨١٢ هامش (٧) .

(٢) الجمل ١٩٤ . والبيت بتمامه :

ألم تسأل الربع القواء فينطق   وهل تخبرنك اليوم بيداء سَمْلَقُ

وهو في ديوانه ٤٧ ، والكتاب ٣٧/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧/١ ، ٢٢٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٤ ، والحلل ٢٦٣ ، والفصول والجمل ل ١٨١ ، والرد على النحاة ١٢١ ، وشرح المفصل ٣٧/٧ ، ورصف المباني ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، والجنى الداني ٧٦ ، والمغني ١٨١/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٧٤/١ ، والخزانة ٥٢٤/٨ .

(٣) ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٤/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٤٤٩ ، ووفيات الأعيان ٣٦٦/١ ، والخزانة ٣٩٧/١ .

(٤) هي بثينة بنت حبا بن ثعلبة بن الهوذ بن عمرو بن الأحب بن حُنّ بن ربيعة . شاعرة من بني عذرة . انظر تاج العروس ١٣٥/٩ ، وجمهرة أنساب العرب ٤٤٩ . وفيهما « بنت حبا» دون أداة تعريف .

أضَـرَّتْ بِـهَـا النَّـكْـبَـاءُ كُـلَّ عَـشِـيَّـةٍ
وَنَـفْـحُ الصَّـبَـا وَالوَابِـلُ الـمُـتَـبَـعِّـقُ (١)

« الرَّبعُ » : المنزلُ في كلِّ زمانٍ . و « المَرْبَع » : المنزلُ في الرّبيعِ خاصةً . والهمزةُ للتقريرِ . و « البيداءُ » فاعلةُ « تخبرنْكَ » ، ويُروى : «يُخْبِرَنْكَ » (٢) بالياء على المعنى ؛ لأنَّ البيداءَ قفرٌ .

وشاهدُه : رفعُ « ينطقُ » على القطعِ ، وليسَ قبلَه ما يُعطفُ عليهِ . وجعلَ ما فيها مِنَ الآثارِ ناطقةً لخَلائِه من أهلِه ، وقِدَمِ عهدِه اتساعًا ، ثمَّ أنكرَ مخاطبةَ الجمادِ وسؤالَه . و « البيداءُ » : القفرُ المبيدُ مَن سلكَه . و «السَّمْلَقُ» : التي [لا نباتَ فيها] (٣) ، وقيلَ : المستويةُ ، و « القَوَاءُ » : الخالي .

---

(١) البيتان في ديوانه ٤٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٢ ، و شرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/٨ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٨٢ .

(٣) مطموسة في الأصل .

بَـابُ « إِذَنْ » (١)

« إِذَنْ » حرفُ جـوابٍ ينصبُ الفعلَ المستقبلَ إذا كانَ جوابًا ، ولَـمْ يتقدمْهُ شيءٌ ، ولَـمْ يَـحُلْ بينَـه وبينَ فعلِه شيءٌ إلاَّ القسَـمُ وحدَهُ .

[١٣٦] فـإنْ تقدمَـه « واوُ » العطفِ أو فـاؤُهُ جازَ إعـمالُـهُ وإلغـاؤُهُ ؛ / (٢) فمنْ أعملَ لَمْ يراعِ (٣) حرفَ العطفِ ؛ لأنَّـه ليْس [معتمدًا على حرفِ العطفِ . ومنْ لـمْ يُعْملْ] (٤) اعتمـدَ على الحرفِ وراعاه ، ولَـمْ ينظرْ إلى ما قبلَـها ؛ [يقولُ القائلُ : زيدٌ] (٤) يقومُ » ، فتقولُ : فإذَنْ أخرُجُ ، وإذَنْ أخرُجُ » ، وهو [قائلٌ: «أنَا آتـيكَ » ، فَتَقُـولُ :« فإذَنْ] (٤) أُكرِمُكَ ، وإذَنْ أُكرِمَكَ » - بالرفعِ والنصبِ - وليس [..... ....]

---

(١) الجمل ١٩٥ . وفيه : (بابٌ مِنْ مسائل « إذَنْ ») .

وقـد كـتـبـت فـي الأصل بالألف في جـمـيع المـواضـع . وذكـر ابن بزيـزة (في غـاية الأمـل ٤٧٤/٢) : « قـال المبـرد : لو وجدت مـن يكتبهـا بالألف لكسـرت يده » قـال : « وهذه حماقة ولو فعلَ لزمه القود » ، ونحو من ما ذكر المرادي في (الجنى الداني ٣٦٦) . وجاء في المغني (١٦/١) أن الجمـهـور يكتبـونها بـالألف . والمازنيّ والمبرّد بالنون . وعن الفرّاء إن عملت كتبت بالألف ، وإلاَّ كتبت بالنون . قال : وتبعه ابن خروف . انتهى .

ورسـمهـا في المصحف بالألف ، وأجـمـع القـراء على الوقف عليـها بالألف المبدلة من النون (انظر المقنع في رسم مـصـاحـف الأمـصـار ٥٠ . و الإتقـان ١٩٦/١) . والأولى أن تكتب بالنون للفرق بينها وبين « إذا » الظرفية .

(٢) هذه الصفحة مطموس نصفها بالسواد طوليًا ، وكذا الصفحة التي تليهـا ، فظهرت أنصاف السطور ، وأبهمت أنصافها الأخرى ، فحـاولت ترقيع النص ، وبذلت قصارى جهدي ليلتئم الكلام بما يتوافق معه ومع المعنى .

(٣) في الأصل : « يراعي » بإثبات الياء .

(٤) مطموسة في الأصل .

....] (١) فإن اجتمعتْ فيهِ شروطُ النَّصبِ فتقول : [....

....] (١) إذن يحلف يا رسول اللّه » (٢) ، ونحو منه ما أنشدوا :

[أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاَ يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا
إِذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ (٣)] (١)

و : لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا (٤)

[فأعملها الأوّل ....] (١).

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) جزء من حديث في صحيح البخاري / كتاب الايمان والنذور/ باب قول اللّه تعالى : ﴿ ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ...... ﴾ ، وباب الرهن في الحضر ٦٣٢/٣ .

(٣) البيت لعبداللّه بن عنمة الضبّيّ ، ومكروب : أي شديد الفتل . والمعنى : أردد نفسك عن التعرض لنا وإلأ رددناك مضيقًا عليك .
والبيت في الكتاب ١٤/٣ ، والمقتضب ١٠/٢ ، والمفضليات ٣٨٣ ، وشرح الحماسة للأعلم ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ١٦/٧ ، ورصف المباني ١٥٢ ، والخزانة ٤٦٤/٨ .

(٤) البيتان من الرجز ، مجهول قائلهما . والشطير : الغريب .
وهما في معاني الحروف للرماني ١١٦ ، والإنصاف ١٧٧/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، ورصف المباني ١٥٤ ، والجنى الداني ٣٦٢ ، والمغني ١٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٧٠/١ ، والخزانة ٤٥٦/٨ .
وفي شرح الجمل لابن الضائع ٧٨ ب : « وزعم من تأوله أنه على حذف خبر (إني) ، أي (إني لا) ، فرد على ذلك : (إذن أهلك) . وزعم ابن خروف أن هذا لا يجوز ، وهو صحيح لأنه لو قال : (إني) وسكت لم يدل دليل على ما يريد ، فالأولى أن يقال : إنه ضرورة ».

كـمـا ألغاها الثـاني مـبـتـدئـًا ، ويؤنس بـه قـولهم في الجواب [. . . .
. . . .] (1)
لأكرمنّـك » . وإذا كانَ الفـعلُ فعلَ حالٍ ارتفعَ [الفعلُ بعـدَه ، فلم يجزِ النّصبُ؛ لأنّ عواملَ] (1) الأفـعال لا تنصبُ الحـالَ ، فلـمَّـا دخلتْ « إذَنْ » على الحـالِ [ارتفعَ الفعلُ بعدَها ؛ كقولِـك لِـمَـنْ يُـحَدِّثُـكَ :] (1) « إذَنْ أظنُّـكَ صَـادقًا » .
وأنشدَ :

(لـئـنْ عَـادَ لـي عَـبْـدُ الْـعَزِيزِ بِـمِـثْـلِـهَـا
وَأمْـكَـنَـنِـي مِـنْـهـا إذاً لاَ أُقِـيلُـهَـا) (2)

[البيت لكُثَيِّر - راويةِ جميلٍ - من قصيدٍ] (1) يمدحُ بِه عبدَالعزيزِ بنِ مروانَ ، ولـمَّـا أنشدَه قولَه فيه :

[إذَا ابْـتَـدَرَ النّاسُ الـمَكَـارِمَ بَـذَّهُـمْ] (1)
عُـرَاضَــةُ أخْـلاقِ ابنِ لَـيْـلَى وَطُولُـهَـا(3) .

فأعجب (4)[بذلك ، فقالَ له :حكمكَ يـا أبا صخر. فطلب أن يكون](1) كاتبَـهُ وصاحبَ سِـرِّه عِوَضَ كاتبِـه ، فقالَ لـه عبدالعزيز : [ما حملك على هذا

(1) مطموسة في الأصل .

(2) الجمل ١٩٥ . وهو في ديوان كثير ١٧١ ، والكتاب ١٥/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، والحلل ٢٦٦ ، والفصول والجمل ل ١٨٢ ، وشرح المفصل ١٣/٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٠، والمغني ١٥/١ ، وشرح شواهده ٦٣/١ ، والخزانة ٤٧٣/٨ .

(3) البيت والأبيات التي تليه في ديوان كثير ١٧١ ، والحلل ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ ، والخزانة ٤٧٦/٨ ، ٤٧٧ .

(4) القصة في الخزانة ٤٧٧/٨ .

ولا علم لك بالكتابةِ ، ولا] (١) بالخراجِ ؟ فأخرجَه . فندمَ كُثَيِّرٌ على ذلكَ ، فلمْ يزلْ يستعطفُه حتى دخلَ عليهِ فأنشدَه :

عَجِبْتُ لِتَرْكِي خُطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَمَا
[بَدا لِيَ مِنْ عَبْدِ العَزِيزِ قَبُولُهَا] (١)

وأمِّي صَعْبَاتِ الأُمُورِ أرُوضُهَا
[وقَدْ أمْكَنَتْنِي يَوْمَ ذَلَّ ذَلُولُهَا] (١)

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ (٢) إلى مِنَى
[يَغُولُ البِلادَ نَصُّهَا وذَمِيلُهَا] (١)

فَهَلْ أنْتَ إنْ رَاجَعْتُكَ القَوْلَ مَرَّةً
[بِأحْسَنَ مِنْهَا عَائِدٌ فَيُقِيلُهَا] (١)

فقالَ له عبدُ العزيزِ : أمَّا الآنَ فلا ، ولكنْ قدْ أمرتُ لكَ [بعشرينَ ألفَ دِرْهَمٍ . ولَيْسَ مَا ذَكَرَ الأعْلَمُ] (١) في سبب البيت بصحيح ، بأنَّه كان أعطاهُ جارية فلم يقبلها (٣) .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) الراقصات : هي الإبل لأنها ترقص براكبها .

(٣) كذا في الأصل ، ولم يذكر الأعلم هذا السبب في تحصيل عين الذهب ٤١٢/١ ، ولا في النكت ٦٩٩/١ ، والذي ذكره هو ابن سيدة في شرح أبيات الجمل ٥٨ (مخطوط) ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٧٧/٨ ، وذكره أيضًا ابن السيد في الحلل ٢٦٦ .

[وشـاهدُه : الفـصل بين الجـواب وشـرطِـه ، واعـتمـاده] (١)على القسم الذي دلّـت عليهِ اللام . وقد لايتخرّجُ به [في البيت قبله ، فيرفع « لاأقيلُها »] (٢) على جـوابـه ، وأغنى عن جـوابِ الشـرطِ . ويريدُ : « لإن عـادلي عـبـدالعـزيز » بقولِـه مثل قولـه : حكمـكَ . ويروى : لا أفيلُـها ، أيْ لا أفيل (٣) رأيـي فيها .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « أقيلها » ، و « أقيل » والتصويب من الفصول والجمل ل ١٨٣ .
وفالَ رأيه يفيل فيلولة : أخطأ وضعف . اللسان « فيل » ٥٣٤/١١ .
وانظر تحصيل عين الذهب ٤١٢/١ .

بَابٌ مِنْ مَسَائِلِ « أنْ » الخَفِيفَةِ (١)

« أنْ » على أربعةِ أقسامٍ :

زائدةٌ : نحو قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ (٢) .

وتكونُ حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ ؛ / [نحو قوله تعالى : [١٣٧]

﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ (٣)] (٤) .

وتكونُ مصدريةً ؛ تدخلُ على الفعلِ [المضارعِ فتخلّصُهُ للاستقبالِ؛ نحو :] (٤) « أوعزتُ إليكَ أن تفعلَ » . وتدخلُ على المستقبلِ ؛ [لذلك فلا يجمع بينها وبين السين وسوف .

وتكون] (٤) مخففةً مِن الثقيلةِ، ويلزمُ إضمارُ اسمِها فيها، [وما بعدَها من الفعلِ في موضعِ](٤) خبرِها ؛ كقولِه تعالى :

﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٥)](٤).

---

(١) الجمل ١٥٧ . وفيه : « باب مسائل « أنْ » الخفيفة الناصبةِ للفعلِ المستقبلِ » .

(٢) يوسف ٩٦/١٢ .

(٣) ص ٦/٣٨ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) يونس ١٠/١٠

والمستعملُ الفصلُ بينَها وبينَ الفعلينِ ؛ الفعلِ الواقعِ [قبلَها ، والفعلِ الواقعِ بعدَها بـ « قد » ، و « السين »][(1)] و « سوف » ؛ نحو قولـه :

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم [مَّرْضَىٰ ﴾[(2)] . وفي النفي بـ « لا » ؛ نحو قوله][(1)] تعالى :

﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[(3)] .

وإنْ [كان ماضيًا موجبًا فبـ « قد» ؛ نحو: « علمتُ أنْ قد قمتَ »][(1)] .

وإن كانَ نفيًا فبـ « لم » ؛ نحو : « علمتُ أنْ لَمْ تَقُمْ » ؛ بتقديرِ : [« أنَّكَ قَدْ قُمْتَ » ، و « أنَّكَ لَمْ تَقُمْ » . وأثبتَّ النونَ] [(1)] في الخطِّ ؛ لأنَّك قد حذفتَ الاسمَ ، ولا يثبتُ نونٌ [مع « أنْ » الناصبةِ لتقدمِ الحرفيّةِ . ولا تقعُ المخففةُ من][(1)] الثقيلةِ إلاَّ مع أفعالِ العلمِ واليقينِ . والناصبةُ [بعد أفعالِ الطمعِ والرجاءِ ، وتجزمها ؛ لأنَّها][(1)] للاستقبالِ ، والخفيفةُ والثقيلةُ للحالِ ، وقد وقعت [« أنْ » المخففةُ من الثقيلةِ في غير ذلك ؛ قرأ بعضُهم:][(1)] ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ** ﴾ [(4)] ، وعليه قوله :

---

(1) مطموسة في الأصل .

(2) المزمل ٢٠/٧٣ .

(3) طـه ٨٩/٢٠ .

(4) البقرة : ٢٣٣/٢ . و « يتمُّ » – بالرفع – قراءة نسبها ابن هشام في (المغني ٢٨/١) لابن محيصن . ونسبها النحويون إلى مجاهد – كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢١٣/٢ ؛ قال : « وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر ، أنشد الفراء – رحمه اللّه تعالى : =

[أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ](١) لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا(٢) .

وقوله : « علمت أنْ يقومُ زيد » [من غير فصل جائز عند قوم وهو قليل . ومنه](١) قوله تعالى :

﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا ﴾ (٣) ،

[قال ابن بابشاذ : إنه دُعَاءٌ(٤) . ولا معنى للدعاءِ فيه](١) .

وقوله : (فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا الظَّنُّ) (٥) يريدُ : [والحُسْبَانُ .... ، لأنَّها ترددتْ بَيْن شكٍ ويقينٍ] (١) فاستغنى بذكرِ الظنِّ ، فإنْ غلبتْ فيها جهةُ [اليقينِ ، وقعتْ بعدَها المخففةُ من الثقيلةِ . وإنْ غلبتْ](١) الجهةُ الثانيةُ ، وَقَعتْ بَعدَها الناصبةُ [للفعلِ ؛ كقوله تعالى :

= أن تهبطين بلاد قـــــو م يرتعون من الطـــلاح

وقال آخر : أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تبلغا أحدا

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع ، وترك إعمالها حملاً على أختها في كون كل منهما مصدرية ، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة » .

وقال : « ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلاَّ في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد . وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة » . انتهى .

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) البيت مجهول القائل . وهو في مجالس ثعلب ٣٢٢/١ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٥/٧ ، ورصف المباني ١٩٤ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والمغني ٢٨/١ ، والخزانة ٤٢٠/٨ .

والشاهد فيه : أنّ « أنْ » المخففة قد لا تنصب المضارع .

(٣) النمل ٨/٢٧ .

(٤) انظر شرحه للجمل ٣٠٠/١ وفيه : « فإنما جاء بغير عوض لأنه دعاء » .

(٥) الجمل ١٩٨ .

﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(١) قُرِيءَ] (٢) بالرفعِ والنصبِ ؛ الرفعُ على غلبةِ العلمِ ، [والنصبُ على غلبةِ الشكِّ .

فإنْ خرجتْ] (٢) إلى اليقينِ والعلمِ من غيرِ تَرَدُّدٍ بينَ شيئينِ لـمْ يقعْ [بعدَها إلاَّ المخففةُ من الثقيلةِ ؛ وعليه أنشد :] (٢)

* (فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ)(٣) *

[لدُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ(٤) ، واسمُ الصِّمةِ معاويةُ بنُ الحارثِ](٢) . والصِّمَّةُ : الأسدُ والشُّجَاعُ أيضًا (٥) ، وهو لقب له [من قصيدٍ يرثي به أخاهُ عبدَاللّه ، وكانت فَزَارةُ](٢) قَد قتلتْه يومَ اللِّوى(٦) ، فقتلَ دريدُ ذؤابَ [بنَ أسماءَ يومَ الصُّلَيْعَاءَ(٧) ، فقالَ في ذلك :

---

(١) المائدة : ٧١/٥ . قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » ، وقرأ الباقون بنصبها . انظر الكشف ٤١٦/١ ، والتيسير ١٠٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ١٩٩ . وعجزه : * سَرَاتُهمُ بالفارسيِّ المسرَّدِ *
وهو في الجمهرة ٥٨٧/١ ، والأغاني ٤/٩ ، والمحتسب ٣٤٢/٢، والحلل ٢٦٧، وشرح المفصل ٨١/٧، والخزانة ٢٧٩/١١ .
ويظهر تأثره الشديد بابن هشام اللخمي في (الفصول والجمل ل ١٨٣ ومابعدها) في هذا البيت كما سنرى فيما بعد .

(٤) ترجمة في الشعر والشعراء ٧٤٩/٢ ، والأغاني ٢/٩ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٥٦/٢ .

(٥) انظر أسماء الأسد لابن خالويه ٢٥ ، واللسان « صمم » ٣٤٦/١٢ .

(٦) لغطفان على هوازن ، واللوى وادٍ من أودية بني سليم . انظر معجم البلدان ٢٣/٥ ، وأيام العرب في الجاهلية ٢٩٣ .

(٧) الصليعاء : في ديار غطفان بين الرمثة والمغيثة كانت فيه وقعة لهم . انظر معجم البلدان ٤٢٢/٣ .

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللّهِ]^(١) خَيْرَ لِدَاتِهِ

ذُؤَاب(٢) [بنَ أَسْمَاءَ بنِ زَيْدِ بنِ قَارِبِ (٣)](١)

وكانَ دريدُ [فارسَ هوازن(٤) ، وأمُّهُ ريحانةُ] (١)بنتُ معدي كرب المقولُ فيها :

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ

يُؤَرِّقُنِي وأَصْحَابي هُجُوعُ (٥) .

وهو مصغرُ أدردِ على الترخيمِ ، وهو الذي تحاتَّت أسنانُه ، والأنثى درداءُ ، وكنيتُه أبو قُرَّة ، وقبلَ البيتِ : / [١٣٨]

أَمرْتُهُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرجِ اللِّوى

فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلاَّ ضُحَى الغَدِ (٦)

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « دوابا » .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٢/٥٢ ٧ ، والاشتقاق ٢٩٢ ، والأغاني ٦/٩ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ .

(٤) في الأصل : « غطفان » وكذا في الفصول والجمل ل ١٨٣ وفي الاشتقاق ٢٩٢ .وغطفان هم قتلة أخيه عبدالله . أما دريد فهو من بني غَزِية وهم فخذ من جُشَم بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عَيْلان . انظر مصادر ترجمته ص ٢٥٦

(٥) لعمرو بن معدي كرب الزبيدي أخو ريحانة أم دريد بن الصمة . والبيت في الأغاني ٢/٩، والفصول والجمل ل ١٨٣ .

(٦) الأبيات الثلاثة في الشعر والشعراء ٢٧٦ ، والأغاني ٤/٩ ، والجمهرة ٥٨٩/١ ، وشرح الحماسة للأعلم ٤٨٤/١ ، وللتبريزي ١٥٧/٢ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ ، والخزانة ٢٧٩/١١.

فلمَّا عَصَوني كُنْتُ فيهِمْ وَقد أرَى
غَوَايَتَهُمْ أوْ أنني غَيْرُ مُهْتَدِي

وَلاَ أنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ
غَوَيْتُ وَإنْ تَرشُدْ غَزِيَّةُ أرشُدِ

وقولُه : « ظنُّوا » معناهُ : أيقنُوا ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾ (1) ،

و ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ﴾ (2) ،

وهو شاهدُه في البيتِ .

و « المدجَّج » : التامُّ السِّلاحِ ، ففرّقَ بعضُ اللّغويينَ بينَ «المدجَّج» - بفتحِ الجيمِ وكسرِها - ؛ فبالكسرِ هو الفارسُ ، والفتحِ الفَرَسُ (3) .

و«سَرَاتُهم» :ساداتُهم، جمعُ سَرِيٌّ، وهو اسمُ جمعٍ بدليلِ جمعِه على سَرَواتٍ.

« الفارسيّ » : دُرُوعٌ تُنسَبُ إلى فارِس. و« المُسَرَّدُ » : المحكمُ النّسجِ ، وقيلَ الرّقيقُ الثَّقبِ .

وكانَ عبدُاللّهِ قدْ غَنِمَ منْ غَطَفَانَ إبلاً كثيرةً ، فقالَ له أخوهُ دُرَيدٌ : النجاةَ ، فقد غَنِمْتَ ، فأبى عليه ، فقال : لا حتَّى أُطعِمَ أصحابي منْهَا ، وأُقسِّمَ

---

(1) التوبة ١١٨/٩ .

(2) البقرة : ٤٦/٢ .

(3) ذكر ذلك ابن السيد في الحلل ٢٦٩ . وانظر الخزانة ٢٨٢/١١ .

ما أصبتُ عليهم ، فأقامَ ، فاتبعتْهُ فَزارةُ ، فقاتلوه فقُتِلَ عبدُ اللّه ، فأقبلَ دُرَيْدٌ فقاتلَ حتّى طُعِنَ وصُرِعَ (١)؛ فذلكَ قولُه : « أمرتُهم أمري » في البيتِ ، ومثلُه قولُ الكلحبة(٢) :

أمَرتُهُمُ أمْرِي بِمُنقَطِعِ اللِّوَى
وَلاَ أمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلاَّ مُضَيَّعَا (٣)

وتمثّلَ عليُّ بنُ أبي طالب - رضي اللّه عنه - بقولِ دريد في خطبةٍ خطبَها في قصّةِ الحكمينِ ، فقالَ فيها : « وقدْ كنتُ أمرتُكم في هذهِ الحكومةِ بأمري ، ونخلت لكم رأيي ، لَوْ كانَ يُطاعُ لنصيحٍ أمرٌ ، ولكنكم أبيتم ، فكنت وأنتم كما قالَ أخو هوازن (٤) :

أمَرْتُكُمُ أمْرِي بِمُنْعرجِ اللِّوَى .... الأبيات

إلاَّ أنَّ هذَيْنِ اللَّذَيْنِ اخترتموهما نبذا حكمَ الكتابِ وراءَ ظهورِهما فأماتا ماأحيا القرآنُ ، وأحييا ما أماتَ ، واتبعَ كلُّ واحدٍ منهما هواهُ فحَكَمَ بغيرِ حجةٍ بيِّنةٍ ، ولا سنّةٍ ماضيةٍ ، واختارا في حكمهما فكلاً لَمْ يرشدِ اللّهُ . استعدُّوا للجهادِ ، وتأهبوا للمسيرِ ، فأصبحوا في عسكركم يومَ الاثنينِ»(٥).

---

(١) القصة في الأغاني ٣/٩ ، وشرح الحماسة للشنتمري ٤٨٣/١ ، وللتبريزي ١٥٦/٢ ، والحلل ٢٦٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٤ ، والخزانة ٢٨٠/١١ .

(٢) وهو هبيرة بن عبد مناف ، العُرَنيّ ، اليربوعيّ ، شاعر من فرسان بني تميم وساداتها . والكلحبة لقب له ، وقيل : اسم أمه . ومعناه صوت النار ولهيبها .
انظر المؤتلف والمختلف ١٧٣ ، والخزانة ٣٩٢/١ .

(٣) البيت في المفضّليات ٣٢ .

(٤) وهو دريد بن الصِّمّة .

(٥) الخطبة في نهج البلاغة ٣٨ ، ٣٩ ، والفصول والجمل ل ١٨٤ .

يروى « مدجّج » - بكسر الجيمِ وفتحِها (١) ؛ فمن كسرَ رفعَ « سَراتِهم » على الفاعلِ بـ « مدجِّج » بمنزلةِ « حَسَنٌ وَجْهُه » ، ومَنْ فتحَ الجيمَ رَفعَ به « سَرَاتهم » على ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه كـ « رَجُلٍ مَضْرُوبٍ غُلامُه » ، ويجوزُ رفعُ « سَرَاتُهم » على الابتداءِ ، والخبرُ في الجارِّ والمجرورِ في الرِّوايتينِ تقديرُه : سَرَاتُهم كائنونَ بالدّروعِ الفارسيَّة ، أيْ : لابسوها ، والمعنى على هذا أنّ جميعَهم تامٌّ السلاحِ ، وأنَّ السَّرَاةَ منهم مختصُّونَ بالدروعِ .

والمعنى في الإعرابِ الأوّلِ : أنَّ السَّرَاةَ هم المدجَّجُونَ ولابسو الدّروعِ. والجارُّ والمجرورُ في موضعِ الحالِ ، أيْ : كائنينَ بالدّروعِ الفارسيّةِ .

وقالَ أبو عبدِاللّهِ بنِ أبي العافيةِ(٢) - رحمَه اللّهُ - : « الذي لا يجوزُ غيرُه أنَّ « سَراتَهم » مرتفعٌ بالابتداءِ ، وخبرُه في الجارِّ والمجرورِ بعدَه ، ولا يجوزُ رفعُهُ بـ « مُدجَّجٍ » على مَنْ رواهُ على بناءِ ما لَمْ يُسمّ فاعلُه ، قالَ : والقولُ فيه عندي أنَّ « مدجَّجًا » بناءُ ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه ، ويجوزُ إخراجُه إلى بابِ « الحسنِ الوجْهِ » فيعملُ في ضميرِ الأوَّلِ ، فيُقالُ : « مررتُ / بفارسٍ مدجَّجٍ » كما يُقالُ : «مررتُ بفارسٍ حسن » ، [١٣٩]

(١) انظر الروايتين في الفصول والجمل ل ١٨٥ ، والحلل ٢٦٩ .

(٢) هو محمد بن أبي العافية ، أبو عبداللّه ، النحويّ المقريء الإشبيليّ ، إمام بجامع إشبيلية، أخذ الأدب عن أبي الحجاج الأعلم . وتوفي سنة ٥٠٩ هـ .
انظر ترجمته في إنباه الرواة ٧٣/٣ ، ١٩٥/٤ .

ثمَّ تعمله فيما كانَ سببَ الأوّلِ، فتقولُ : « مررتُ برجلٍ مدجَّجٍ غلامُه» كما تقولُ :« مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه » ، ويُتسعُ فيه كما يُتسعُ في « حسنٍ » ؛ فتقولُ :« مررتُ برجلٍ مدجَّجِ الغلامِ » ، و « مدجَّجٍ غلامًا » ، و« مدججِ الغلامُ » إلى سائرِ وجوهِ « حسنٍ وجهُه » . فجوازُ « حسنٍ وجهُه » على توهمِ جوازِ « حسنِ الوجْهِ » ، وعلى توهمِ جوازِ سائرِ الوجوهِ ، فلا يجوزُ منها واحدٌ إلاَّ حيثُ يجوزُ سائرُها . و « مدجَّجٌ » مثلُ « حسنٍ » لا فرق بينهما ، فإذا قلت : « مدجَّجٌ غلامُه » جرى مَجْرى «حَسَنٌ وجهُهُ » ، فإن نقلتَ الضميرَ المضافَ إليه «الوجهَ» إلى « حسنٍ » جازَ نقلُ الضميرِ المضاف إليه «الغلامَ» إلى « مدجَّجٍ » ، فيستكنُّ ذلكَ الضميرُ في كلٍّ واحدٍ منهما ، ثمَّ تضيفُ « حسنًا » ، و « مدججًا » إلى « الوجهِ » ، وإلى « الغلامِ »، ثمَّ تثنِّي كلَّ واحدٍ منهما؛ فتقولُ : « مررتُ برجلين(١) حسنَيْ الوجوهِ » ، و « برجلين(١) مدجَّجَيْ الغلامَيْنِ » ، و « برجالٍ [حَسَنِي](٢) الوجوهِ ، أوْ حسانِ الوجوهِ » ، و « برجالٍ مُدَجَّجِي الغِلْمَانِ » ، فتُثَنِّي « حسنًا » ، و « مدجَّجًا » على حسبِ تثنيةِ الضميرِ المنقولِ إلى كلٍّ واحدٍ منهما ، وكذلكَ تجمعُهما ؛ فإذا قلتَ : « بألفيْ مدججٍ سَرَاتُهم » على هذا ، ونقلتَ ضميرَ « سَرَاتِهم » إلى «مدجَّجٍ» ، و جُمعَ « مدجَّجٌ » لجمعِ الضميرِ المنقولِ إليه، فتقولُ:« بألفي مدجَّجي السَّرَاةِ» . و « المدجَّجُ » في البيتِ قدْ أضيفَ إليه « الألْفانِ » . والألْفُ ، والمائةُ ، ونحوُهُما لا يُضافُ شيْءٌ منها إلى لفظِ جمعٍ ؛ فلا يُقَالُ : « ألفُ رجالٍ » ، ولا « مائةُ

---

(١) في الأصل : « برجلي » والتصويب من الفصول والجمل ل ١٨٥ .

(٢) مطموسة في الأصل .

رجالٍ » . فإذا كانَ الأمرُ كما ذكرتُ لكَ فقولُه : « بألفي مُدَجَّجٍ سَرَاتُهم » لا يجوزُ البتَّةَ ، إلاَّ على توهمِ جوازِ « بألفَيْ مدجَّجِ السَّرَاةِ » ، وهذا لا يجوزُ ، لما فيه من التدافعِ والتنافي ؛ لأنَّ نقلَ ضميرِ « سَرَاتِهم » المجموعِ ، إلى « مُدَجَّجٍ » يُوجبُ جمعَ « مُدَجَّجٍ » . وإضافةُ « ألفَيْ » إلى « مدججٍ » يُوجبُ إفرادَ « مُدَجَّجٍ » ، فلمَّا تنافى الحكمانِ ، وتدافعَ التقديرانِ لَمْ يجزِ البتةَ إلاَّ « بألفي مُدَجَّجٍ سَرَاتُه »؛ لأنَّكَ إذا احتجتَ إلى نقلِ الضميرِ إلى « مُدَجَّجٍ » ، بقي « مدججٌ » على إفرادِه حيثُ نقلتَ إليه ضميرَ مفردٍ فكنتَ تقولُ : « بألفَيْ مُدَجَّجِ السَّرَاةِ » فسلم الكلامُ مِنَ التدافُعِ والتنافي ، فتأملْه ، فإنَّهُ حسنٌ جدًا »(١). قال الأستاذ أبو الحسن : طوّلَ في هذه المسألة ، ولَمْ يأتِ بشيءٍ .

والذي لزمَ في « مُدَجَّجٍ » المبنيِّ للمفعولِ يلزمُه في « مُدَجِّجٍ » المبنيِّ للفاعلِ ؛ لأنَّه إذا لَمْ يجُزْ - في زعمِه - « بألفَيْ مُدَجَّجِ السَّرَاةِ » لا يجوزُ « بألفَيْ مُدَجِّجِ السَّرَاةِ » « فمُدَجَّج سَرَاتهم » لِبنْيَةِ الفاعلِ والمفعولِ بمنزلةٍ ، يجوزُ فيه ما يجوزُ فيه ، وكلاهُما جائزٌ ؛ وذلكَ أنَّ « الألْفَ » يطلبُ بالإضافةِ إلى [المفردِ](٢) لفظًا ، وهو مجموعٌ معنًى ، فالضميرُ الذي يعودُ عليه ينبغي أنْ يكونَ مفردًا لرجوعِه على مفردِ اللَّفظِ وهو بغيرِ « الألْفِ » . ويجوزُ جمعُه على المعنى ، وتقديرُ البيتِ : « بألْفَيْ فارسٍ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهم » ، و « مُدَجَّج

---

(١) نص ابن أبي العافية منقول كما هو من الفصول والجمل ل ١٨٥ ، وحكاه ابن الضائع فى (شرح الجمل ٨١) عن ابن خروف ، عن ابن أبي العافية . وذكره ابن الفخار في (شرح الجمل ٣/٧٩٥) بقوله : « ويحكى عن ابن أبي العافية » وردّه عليه .

وقال ابن بزيزة في (غاية الأمل ٢/٤٧٩) : « وأطال ابن أبي العافية في إعراب ذلك ، ورده عليه ابن خروف في شرحه ، فانظره فيه ، ولا حاصل لما ذكراه » .

(٢) مطموسة في الأصل .

سَـرَاتهم » حَمَلَ على المعنى ، ولو حَمَلَ على اللّـفظِ لقالَ : «سَرَاتُه» في الرِّوايتينِ . ولا يجوزُ الحـملُ على المعنى في مسـألته ؛ لأنَّ « الرّجلَ» مـفردٌ لفظًـا ومـعنًى ، فإنْ ثـنَّـى الصفـةَ وجمعَ ، صـارتِ التـثنيةُ والجمعُ لفظًا ومعنًى / فلا بُدَّ مِن تثنيةِ الضميرِ وجمعِهِ كان مستترًا في الصفةِ في حالِ [١٤٠]
الإضافةِ ، أوْ مضافًا إليهِ في حالِ رفـعِـه ؛ فيجوزُ في البيتِ ما لا يجوزُ في المسـألةِ ، لكـونِ الموصـوفِ المحـذوفِ ، وهو « الفـارسُ » مـفـردَ اللّـفظ مجموعَ المعنى ؛ لأنَّـه في موضعِ « من الفرسـان » ، فيجوزُ فيه : « مررتُ بألفِ رجلٍ كـريمٍ وكريمٍ أبوه » ، و « بـألفِ رجلٍ كرامٍ ، وكـرامٍ آباؤهم ، وكريمٍ آباؤهم » على المعنى . ويُحذفُ الموصوفُ وتُقـامُ الصّـفةُ مقامَـه ، ويبـقى اللّـفظُ في كلٍّ على مـا كـانَ عليهِ مِن جـمعِ الضـميرِ العـائدِ إلى المعنى ، وإفراده على اللّـفظِ ـ وهو أكثر .

ولا يلزمُ إذا نُـقلَ الضمـيرُ إلى الصفـةِ في مثلِ هذا ، أنْ يكونَ على وفقه مؤخرًا ؛ لأنَّـكَ قدْ تقولُ : « مررتُ بألفِ رجلٍ كريمٍ آباؤهم » ، فإذا نقلتَ الضميرَ إلى الصفةِ ، وحذفتَ الضميرَ المضافَ إليه ؛ جازَ أنْ تذكرَه في الصفـةِ مفـردًا حملاً على اللّـفظِ ، وقدْ كنتَ حملتَـه في حالِ الرَّفعِ على المعنى ، فـتقولُ : « بألفيْ مُـدجَّـجِ السَـرَاةِ » . وفي قولـه : « مدجَّجٍ سَرَاتُـهُمُ » حـملتَ على اللّـفظِ وعلى المـعنى . وكلٌّ سائغٌ . ولا يجـوزَ فيما(١) مثّل به أبو عبداللّـهِ من قولِهـم : « مررتُ برجلٍ حسنٍ وجُهُـه » إذا جُمعَ ؛ لما ذكرنا .

---

(١) في الأصل : « به فيما مثل به » .

وقدْ جاءت صفةُ المفردِ مُفَسِّرةً على المعنى في مثلِ ما ذكرنا، قالَ عنترةُ:

* فيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً .... *[1].

وقدْ جاءتِ «المائةُ» مفسَّرةً بجميعٍ؛ قالَ تعالى:

﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾[2]

بإضافةِ «المائة» إلى التفسيرِ على قراءةِ حمزةَ والكسائي[3]. وهو جمع من حيث كان المفردُ في معنى الجمعِ، وكذلكَ مفسرُ الألفِ في موضعِ جمعٍ، فاستغنى به عنه للعلمِ به، وهذا أبعدُ من جمعِ الضميرِ العائدِ إلى مفسِّرِ «المائة» و «الألف». فرفْعُ «سَرَاتِهم» بـ «مُدَجَّجٍ في الروايتينِ حسنٌ، وليسَ فيه أكثرُ من ردِّ الضميرِ على المعنى، لأنَّ المفردَ في موضعِ الجمعِ أضفتَ إلى الضميرِ، أوْ أضفتَ إليه كما ذكرنا. فتدبره فهو بديعٌ.

---

(١) وتمامه: .... كخافية الغراب الأسحم.

وهو من معلقته المشهورة. يقول: إن فيها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، ووصفها بالسَّواد لأنها أنفس الإبل. والخوافي: أواخر ريش الجناح.

وهو في ديوانه ١٧، وشرح المفصل ٥٥/٣، وشرح شذور الذهب ٢٥١، والخزانة ٣٩٠/٧.

(٢) الكهف ٢٥/١٨.

(٣) انظر السبعة ٣٩٠، والكشف ٥٨/٢، والنشر ٣١٠/٢.

بَابُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ (١)

« عسى » وحدَها مِن البابِ غيرُ متصرفةٍ ، لا يستعملُ منها غيرُ الماضي ، وفيها لغتانِ إذا اتصلتْ بضميرِ الفاعلِ ؛ نحوُ : « عَسَيْتُ » ، و « عَسِيتُ » ، و « عَسَيْنَا » ، و عَسِينَا » (٢) .

ويُستعملُ فاعلُها على وجهينِ ، أحدُهما : « أنْ » وصلتُها، كقولهِم : « عسى أنْ يقومَ زيدٌ » ، قالَ تعالى :

﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٣) .

والثاني : أنْ يكونَ اسمًا مفردًا ، وتقعُ بعدَه « أنْ » موصولةً ، كقولِهم : « عسى زيدٌ أنْ يقومَ » ، و :

﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ (٤)

فـ « أنْ » في هذا الوجهِ في موضعِ نصبٍ بالحملِ على المعنى ؛ لأنَّه في تقديرِ : « قاربَ زيدٌ القيامَ » ، واللّفظُ : على تقديرِ اللامِ ، كأنَّه : « عسى زيدٌ للقيامِ » .

ويجوزُ في قولِهم : « عسى أنْ يقومَ زيدٌ » أنْ يكونَ على التقديمِ والتأخيرِ ، ولا يجوزُ ذلكَ في قولِه :

---

(١) الجمل : ٢٠٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢ .

(٣) البقرة : ٢١٦/٢ .

(٤) المائدة : ٥٢/٥ .

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ (١)

للفصل بينَ بعضِ الصِّلةِ وبعضٍ بأجنبيّ ، ولزمتْها « أنْ » لتراخيهَا ، وكونها للاستقبالِ .

ولا يجوزُ أنْ تكونَ [« أنْ »](٢) وصلتُها خبرًا لـ « عسى » ؛ لأنَّ المعنى لا يكونُ خبرًا عن الجثةِ(٣) .

وقدْ تُحذفُ « أنْ » فيُقالُ : « عسى زيدٌ يقولُ » ، وأكثرُ ذلكَ في الشعرِ(٤) بالحملِ على « كاد » ، والمرفوعُ بعدَها اسمُها. والفعلُ/ [١٤١] [« عسى»](٥) كسائرِ أفعالِ المقاربةِ بمنزلةِ « كانَ » .

وأفعالُ المقاربةِ على ثلاثةِ أقسامٍ ؛ منها للتراخي ، وهي : «عسى» ، و « يُوشكُ » .

ومنها للأخذِ في الشيءِ ، وابتداء الفعلِ ، وهيَ :« جعلَ » ، و « أنشأَ»، و [« أخذَ »](٥) ، و « طَفِقَ » .

---

(١) الإسراء١٧/٧٩ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٣) ردّه عليه ابن بزيزة في (غاية الأمل ٢/٤٨٦) ، وقال : « وهذا الذي قاله غير صحيح ؛ لأن الكلام محمول على المعنى ، والمعنى : قارب زيد القيام » . كما ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل ٢/١٧٨) عن المبرد ، ورده عليه .

(٤) نحو قول هدبة بن خشرم :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكون وراءه فرج قريبُ

وانظر الكتاب ٣/١٥٨ .

(٥) مطموسة في الأصل .

ومنهـا لمقاربـةِ الفعلِ ؛ وهـيَ: « كـادَ » ، و « كَـرَبَ » ، و « اخلولقَ » ؛ ونحوها .

فما كانَ منها لغيرِ التراخي ، استُعْمِلَ بغيرِ « أنْ » - إلاّ « اخلولقَ »؛ فإنَّها كـ « عسى » ، و « يوشك » - ويستعملُ شاذّاً في الشعرِ بـ « أنْ » (١)حملاً على « عسى » .

وكلُّها تطلبُ اسمًا وخبرًا ، إلاّ ما دخلتْ عليه « أنْ » ، ولا يكونُ خبرُها إلاّ فعلاً ، أوْ جملةً من مبتدإٍ وخبرٍ ؛ كقوله :

وقَـدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابنَي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ (٢)

فـ « مَرْتَعُهَا قَرِيبُ » خبرُ « جعل » . وقدْ جاءَ الخبرُ اسمًا منصوبًا ؛ قالَ تأبّطَ شرًا (٣):

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وكَمْ مِثلِهَا لاقَيْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ (٤)

وقالَ الآخر :

(١) نحو قول رؤبة : * قد كان من طول البِلَى أن يمصحا * . وانظر الكتاب ١٦٠/٣ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو في شواهد التوضيح ١٣٧ ، وشرح التصريح ٢٠٤/١ ، والمغني ٢٥٩/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٠٦/٢ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣٥٢/٩ .

(٣) هو أبو زهير ، ثابت بن جابر بن سفيان ، من الشعراء الصعاليك العدّائين .
ترجمته في الشعر والشعراء ٣١٢/١ ، والأغاني ٢٠٩/١٨ ، والخزانة ١٣٧/١ .

(٤) أي كم خطة وشدّة مثل هذه الشدة لاقيتها وتخلصت منها ، وهي تصفر ندمًا حين فتُّها. والبيت في ديوانه ٩١ ، والخصائص ٣٩١/١ ، وإصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري للغندجاني ٣٤ ، وشرح الحماسة للشنتمري ٢١٢/١ ، والإنصاف ٥٥٤/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢٥/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا   لاَ تُكْثِرَن إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا [1].

وقالوا : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا » [2] .

وقدْ أُضمرَ في « كادَ » الأمرُ والشأنُ ، قالَ تعالى :

﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [3]،

فالجملةُ التي هي« يَزِيغُ » في موضعِ خبرِ«كادَ»، وهيَ مفسِّرةٌ للاسمِ . فإذا دخلَ النفيُ على « كادَ »، كانَ القياسُ ألاَّ يقعَ الفعلُ ، ولا يقاربَ الوقوعَ ؛ لأنَّ معنى« كادَ يفعلُ » :« قاربَ الفعلَ » ، فينبغي أنْ يكونَ معنى« ما كادَ » : « ما قاربَ » ، وعلى هذا جاءَ قولُه تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [4] ، على هذا حملَه المفسرونَ [5] ، والاستعمالُ فيها بعدَ النفي على وقوعِ الفعلِ بعدَ بُطْءٍ ؛ قال تعالى :

﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [6]، وكقوله :

---

(١) البيتان لرؤبة ، وهما في ديوانه ضمن ما نسب إليه ١٨٥ ، و الخصائص ٩٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، ١٢٢ ، والمقرب ١٠٠ ، والمغني ١٦٤/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢٤/١ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٨ ، ٣١٦/٩ .

(٢) قالته الزبّاء حين قدم قَصير من العراق ومعه الرجال .
والغوير تصغير غار . والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدّة ؛ أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . انظر الأمثال لابن سلام ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال ١٧/٢ .

(٣) التوبة ١١٧/٩ .

(٤) النور ٤٠/٢٤ .

(٥) انظر مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/٤ ، ومعاني القرآن الكريم للنحاس ٥٤٢/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٥/١٢ .

(٦) البقرة : ٧١/٢ .

* وَمَا كِدْتُ آئِبًا * (١)

وكقوله تعالى :

﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ (٢) ،

والكلامُ كلُّه على هذا المعنى فتدبرْهُ .

وأنشدَ :

* (عَسى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ)(٣) *

لِهُدْبَةَ بنِ خَشْرَم(٤) ، وكانَ فصيحًا مقدمًا مِن باديةِ الحجازِ ، وكانَ راويةَ الحطيئةِ ، كما كانَ جميلٌ راويتَهُ ، وكُثَيِّرٌ راويةَ جميلٍ ، وقبلَه :

يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أَبِي نُمَيْرٍ ... وَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ (٥)

فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللّهُ مَهْلًا ... وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٨٣٧ .

(٢) الكهف ٩٣/١٨ .

(٣) الجمل ٢٠٠ . وعجزه : * يكون وراءه فرج قريب *

وهو في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والكامل ١٩٦/١ ، واللمع ٢٠٥ ، والحلل ٢٧١ ، والفصول والجمل ل ١٨٦ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، والمقرب ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/٢ ، والمغني ٦٤/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢٧/١ ، والهمع ١٤٠/٢ ، والخزانة ٣٢٨/٩ .

(٤) ترجمته في الشعر والشعراء ٦٩١/٢ ، والأغاني ١٦٩/٢١ ، والخزانة ٣٣٤/٩ .

(٥) البيتان في الحلل ٢٧٣ ، والخزانة ٣٣٠/٩ .

يخاطبُ ابنَ عـمِّـه أبا نُمَيْـر ، وكانَ معه في السجنِ . ويجـوزُ فتحُ التاءِ وضـمُّهـا ؛ الضمُّ لَـهُ ، والفتحُ لابنِ عَـمِّـه ، وكانَ هُدبةُ قـدْ قَتَلَ ابنَ عَـمِّـه[1] زيادةَ ابنَ زيدِ الحارثيِّ ، فحُمِلَ إلى معاويةَ ، فتقدَّمَ عبدُالرحمنِ أخو زيادةَ إلى معاويةَ ، فادّعى عليه قتلَ أخيه ، فقالَ لهُ معاويةُ : ما تقولُ يا هُدبةُ ؟ فقالَ : أتريدُ أنْ يكونَ الجوابُ شعرًا أمْ نثرًا ؟ قالَ : شعرًا ، فإنَّـه أمتعُ ، فقالَ هُدْبَـةُ مرتجلاً القصيدَ الذي أوّلُـه :

أَلاَ يا لَـقَـــوْمِـي لِلنَّــوائِبِ وَالـدَّهْـرِ
وللمرءِ يُرْدِي نَفْسَـــهُ وَهْـــوَ لاَ يَدْرِي[2]

وقالَ بعدَه :

فَـلاَ ذَا جَـــلاَلٍ[3] هِـبْـنَـهُ لِـجَـلاَ لِـــهِ
وَلاَ ذَا ضَـيَـاعٍ هُنَّ يتركـنَ لِلْفَقْرِ

وقالَ بعدَه :

فإنْ تَـكُ في أَمْـوَالِـنَـا لا نَضِـقْ[4] بها
ذِرَاعـًا وإنْ صَـبْـرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْـرِ

فقالَ معاويةُ : أراكَ قدْ أقررتَ ! فقالَ هُدبَـةُ : هو ذاكَ ، فطلبَ منهُ عبدُالرَّحمنِ أنْ يقيدَهُ منهُ ، فكَرِهَ معاويةُ / قتلَ هُدْبَـةَ ، ووجـهَ بهِ إلى [١٤٢]

---

(١) انظر القصة في الحلل ٢٧٢ ومابعدها ، والفصول والجمل ل ١٨٦ ومابعدها .

(٢) البيت ، والأبيات التي تليه في الأغاني ١٧٣/٢١ ، والفصول والجمل ل ١٨٦ ، والخزانة ٣٣٧/٩ .

(٣) في الأصل : « داخلاً » .

(٤) في الأصل : « يضربها » .

المدينةِ يحبسُ بها حتَّى يبلغَ ابنُ زيادةَ . فقالَ الشعرَ الذي منه بيت الاستشهادِ في السجنِ ، فبلغَ ابنُ زيادةَ ووالي المدينةِ سعيدُ ابنُ العاصِ ، فعُرِضَتْ عليه عشرُ دياتٍ فأبى إلاَّ القَوَدَ ، فدفعَهُ إليه فقتلَهُ صبرًا ، فقالَ ابنُ المسيّبِ(١) : هُدْبَةُ أوّلُ مصبورٍ قُتلَ بالمدينةِ بعدَ النبيِّ - صلى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ - وسيأتي سببُ قتلِه لزيادةَ في بيتِه الآخرِ وهو :

* متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا * (٢)

وشاهدُه في البيتِ : حذفُ « أنْ » من الفعلِ بعدَ « عسى » ، وهو قليلٌ، وهو في موضعِ خبرِ « عسى » ، و « الكربُ » اسمُها ، و « الذي » نعتٌ لـ « الكربِ » والتاءُ مفتوحةٌ للخطابِ ، ويجوزُ ضمُّهَا يخبرُ عن نفسِه ، و «فرجٌ» اسمُ « كانَ » ، و الخبرُ في الظرفِ ، ويجوزُ أنْ تكونَ تامَّةً ، و « فرجٌ » فاعلٌ بها .

ولمَّا حذفَ « أنْ » بعضُهم جاءَ بدلها بالسينِ ؛ لأنَّها للاستقبالِ(٣) ، فقالَ :

عسى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ
سَتُطْفِئُ غُلاَّتِ الكُلى والجَوَانِحِ (٤)

(١) هو سعيد بن المسيِّب المخزومي القرشيّ ، أبو محمد . سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع . توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ . وقيل غير ذلك . ترجمته في وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ .

(٢) وبعده : * والجلّةَ النّاجيةَ العَيَاهِما *

والقُلُص : جمع قَلُوص وهي الفتية من الإبل . والرواسما : الإبل التي تسير سيرًا فوق العَنَق . والبيت في الأغاني ١٧١/٢١ ، والخزانة ٣٣٦/٩ .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٨/٧ ، وشرح الكافية ٢١٩/٤ .

(٤) البيت لقَسَّام بن رواحَةَ السُّنْبِسِيِّ ، وهو في شرح الحماسة للشنتمري ٤٧٩/١، وشرح المفصل ١١٨/٧ ، وشرح الكافية ٢١٩/٤ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣٤١/٩ .

وأنشـــدَ :

* (قَـدْ كَـادَ مِنْ طُولِ الْبِلَـى أنْ يَـمْـصَـحَـا) (١) *

يُروى لرؤبةَ ، ولَـمْ يـقعْ في ديوانِ شعرِه ، يصفُ ربعًـا درستْ آثارُه لبعـدِ عـهدِه بـالسُّكنى ، يُـقـالُ : « مَـصَـحَ الشيءُ » : إذا ذهبَ - بالصـادِ والسينِ - ، والأمسـحُ : الأملسُ ، ومنهُ قيلَ للمفازةِ مَـسْـحاء .

وشاهدُه : دخولُ « أنْ » على « كادَ » تشبيهًا بـ « عـسـى » ، و « مِنْ طولِ » متعلـقٌ بـ « كادَ » ، لا بـ « يمصحُ » ؛ لأنَّـه في الصلةِ حينئذٍ ، و « أنْ » ومـا بعدَها في موضعِ نصبٍ بمنزلةِ «أنْ» بعد « عـسـى» ، ولايجوزُ أنْ تكونَ خبرًا لـ «كادَ » ، ولا لـ « عـسـى » ؛ لأنَّـها حدثٌ مع صلتِها، والحدثُ لايكونُ خبرًا عنِ الشخصِ ، لا يُقالُ : « عـسى زيدٌ القيام » ، ولا يكونُ خبرًا عنه اتساعًا إلاَّ في موضعِ المبالغةِ ؛ كقـولـهم : « إنما أنتَ أكلٌ وشربٌ » ، و « زيدٌ صَـوْمٌ وفِطْرٌ » ، ولا تقعُ « أنْ » وصلتُها خبرًا عنِ الشخصِ في مثلِ هذا إلاَّ قولهم :

* لَعَلَّ الَّـذي قَادَ النَّوَى أنْ يَرُدَّهَا * (٢)

فزادها في الشعرِ في خبرِ « لعلَّ » وهو شـاذٌّ .

---

(١) الجمل ٢٠٢ . وهو في ديوان رؤبة ضمن ما نسب إليه ١٧٢ ، الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والإيضاح ١٢١ ، والحلل ٢٧٤ ، والفصول والجمل ل ١٨٧ ، وشرح المفصل ١٢١/٧ ، والهمع ١٣٩/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٩ .

(٢) لم أقف عليه .

بَابٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَحْمُولِ على الْمَعْنى (١)

المفعولُ المحمولُ على المعنى ، من بابِ الاتساعِ والمجازِ ؛ لفهمِ المعنى . وهو كثيرٌ جدًا ؛ ومنهُ : « خَرقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ » ، و « أُدْخِلَ القَبْرُ زَيْدًا » ، و « أدخلتُ القَلَنْسوةَ في رأسي »(٢) ، و « أُعطِيَ درهمٌ زيدًا » ، و « وُلِدَ لَه سِتُّونَ عامًا »(٣) ؛ أيْ : وُلِدَ له الأولادُ في ستينَ عامًا .

فقولُه: (**قَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ**) (١) غيرُ سديدٍ ؛ لأنّه قصرَهُ على الشعرِ .

وأنشدَ :

* (**مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ**) (٤) *

للأخطلِ (٥) ، واسمُه : غياثُ بنُ غوثٍ ـ في قولِ ابنِ قتيبةَ (٦) ـ وقال غيرُه : غويثٌ، أحدُ بني مالكِ بنِ بكرٍ، ويُكنَى: أبا مالكٍ ، ولقبهُ: دَوْبَلٌ ، والدَّوبل :

---

(١) الجمل : ٢٠٣ .

(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٢٣/١ ، والأصول ١٩٤/١ ، ٢٥٥/٢ .

(٤) الجمل ٢٠٣ . وعجزه : * نجران أو بلغت سوءاتهم هَجَرُ *
وهو في ديوانه ٢٠٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤/١ ، ومجاز القرآن ٣٩/٢ ، والمحتسب ١١٨/٢ ، والحلل ٢٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/٢ ، والفصول والجمل ل ١٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/٢، ورصف المباني ٤٥٢ ، والمغني ٧٨١/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي ٩٧٢/٢ ، والخزانة ٢٧١/٩ .

(٥) ترجمته في طبقات الشعراء ٤٥١/١ ، والشعر والشعراء ٤٨٣/١ ، والأغاني ١٦١/٧ .

(٦) انظر الشعر والشعراء ٤٨٣/١ .

الحمارُ القصيرُ (1)، وزعموا أنَّ جريرًا لقبَّه بذلكَ . ولقّبَهُ «الأخطلَ» ، كعبُ بنُ جُعيلٍ(2) فيما جرى بينهما ، وقيلَ : إبنا جُعيلٍ ، وخبرُهم مشهورٌ (3).

والبيتُ من قصيدٍ يمدحُ بهِ عبدَالملكِ بنَ مروانَ، ويهجو قيس عيلان وجريرًا ، وقبلَه :

أَمَّا كُلَيْبُ بنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا ... عِنْدَ التَّفَاخُرِ إِيرَادٌ وَلاَ صَدَرُ (4) / [١٤٣]

إلى إمامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ ... أَظْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنَأْ لَهُ الظَّفَرُ

الخَائِضِ الغَمْرَ والْمَيْمُونِ طَائِرُهُ ... خَلِيفَةِ اللّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

« القنافذُ » جمعُ « قُنْفُذ » - بفتح الفاءِ ، والذالِ المعجمةِ - وهيَ دابّةٌ لا تنامُ الليلَ . و « الهدجُ »: المشيُ الرَّقيقُ . و « نجرانُ »، و « هَجَرُ »: بلدانِ . و « السوءآتُ » جمعُ سوأةٍ ، وهيَ الفعلةُ القبيحةُ .

---

(1) في الفصول والجمل ١٨٧ : الدوبل : الحمار القصير الذنب . وفي اللسان « دبل » ٢٣٥/١١ : ولد الحمار ، والحمار الصغير لا يكبر .

(2) هو كعب بن جعيل بن قمير التغلبيّ ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية . ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤٩/٢ ، ومعجم الشعراء ٢٠٨ .

(3) ذكر ابن السيد في الحلل ٢٧٦ أن ابني جعيل وأمَّهما اختصموا وتحاكموا إليه ، فقال :

لعمرك إنني وابني جُعَيل ... وأمهما لأستارٌ لئيمُ

فقالوا له : إنك لأخطل ، فغلب ذلك عليه . وفي الأغاني ١٦٢/٧ أن ابن جعيل هو الذي قال ذلك.

(4) الأبيات في ديوانه ١٩٦/١ - ٢٠٨ . والثاني منها في الكامل ٧٢/٤ ، وجميعها في الفصول والجمل ل ١٨٨ ، ١٨٩ .

شبهَهُمْ بالقنافذِ في مشيهمْ بالليلِ بالنميمةِ والفسادِ ويروى: « نَجرانُ » - بالرَّفعِ والنصبِ (١) - فمنْ رفعَ فعلى الفاعلِ لـ « بَلَغَتْ » ، وحذفَ المفعولَ ، ونصبَ « السوءاتِ » بـ « بَلَغَتْ » الثاني .

وشاهدُه فيه : القلبُ؛ صيّرَ الفاعلَ مفعولاً ، والمفعولَ فاعلاً في الموضِعَيْنِ .

ومَنْ نصبَ « نجرانَ » أضمرَ الفاعلَ في « بَلَغَتْ » على شريطةِ التفسيرِ ؛ تفسّرُه « السوءاتُ » ؛ أيْ : « بلغتْ سوءاتُهم نجرانَ » ، ثمَّ قلبَ في الثاني فجعلَ هَجَرَ هي التي بلغتْ سوءاتِهم على القلبِ مجازًا لفهمِ المعنى .

وحملَه المبرّدُ على الاتساعِ في البلدين ، وجعلَ الفعلَ لهما (٢) ، فيوجبُ ذلكَ أنْ يرتفعَ « نجرانُ » كما ارتفعَ « هَجَرُ » ، والرِّوايةُ بالنَّصبِ ، والحقيقةُ : بلغتْ سوءاتُهم نجرانَ أو هَجَرَ .

وقوله تعالى :

﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ (٣) ، أيْ : لَتَنُوءُ العُصْبَةُ بالمفاتيحِ ، أيْ : تنهضُ بها مثقلةً .

و « مِثْلُ » ، خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ ، وكذلكَ « هدّاجُونَ » .

وأنشدَ :

---

(١) انظر الحلل ٢٧٨ ، والفصول والجمل ل ١٨٩ .

(٢) انظر الكامل ١/٢٧٠ .

(٣) القصص ٢٨/٧٦ .

* (غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ)[1] *

للفرزدقِ ، مِنْ قصيدٍ يمدحُ أخوالَه بني ضَبَّةَ ، وقبلَه :

وَيَوْمٍ عَلَى ابنِ الجَوْنِ جَالَت جيَادُهُم

كَمَا جَالَ في الأَيْدِي المُفَوَّهةُ العمرُ [2]

وبعدَه :

بِهَا فَارَقَ ابنُ الجَوْنِ مُلْكًا وسُلِّبَتْ

نِسَاءٌ على ابنِ الجَوْنِ جَدَّعَهَا الدَّهْرُ

وكانَ حُصَيْنُ بنُ أصرم ضبيًّا ، وكانَ قدْ نذرَ ألاَّ يأكلَ لحمًا ، ولا يشربَ خمرًا حتَّى يقتلَ ابنَ الجَوْنِ الكِنديَّ ، ويأخذَ بثأرِه ، وكانَ نازلاً في بني ضِرارٍ مِن بني ضَبَّةَ ، فقتلَه في جوارِهم ، فحلَّ لهُ ذلكَ .

و « العبيطُ »: الطَّرِيُّ من اللحمِ . و « السَّديفُ » : السنامُ المقطَّعُ ، وقيلَ : شحمُهُ ، وهذا كما قالَ :

* حَلَّتْ لِي الخَمْرُ وَكُنْتُ امْرءًا * [3]

وهذا كثيرٌ في أشعارِهم .

---

(١) الجمل : ٢٠٤ . وعجزه : * حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخمرُ *
وهو في ديوانه ١/٢٥٤ ، والكامل ١/٣٧٠ ، ومجالس العلماء ٢٠ ، والحلل ٢٧٩ ، والفصول والجمل ١٨٩ ، والإنصاف ١/١٨٧ ، وشرح المفصل ١/٣٢ ، ٨/٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٢ .

(٢) البيت والذي بعده في ديوانه ٢٥٣ . ٢٥٤ ، الفصول والجمل ل ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣) في الأصل : « وكانت امرا » . تحريف .
لامريء القيس ، وعجزه : * عن شربها في شغلٍ شاغلِ *
وهو في ديوانه ٢٥٨ ، والفصول والجمل ل ١٩٠ .

وشاهدُه : نصبُ « الطعنةِ » ، ورفعُ « العبيطاتِ » و « الخمرِ » ، و «الطعنةُ » هيَ التي أحلّتْ له ما ذكرَ حينَ أخذَ بثأرِه ، فقلبَ فنصبَ الفاعلَ ، ورفعَ المفعولَ وما عطفَ عليهِ ، وهو « الخمرُ » لفهمِ المعنى .

ولقيَ يُونسُ الكسائيَّ فقالَ لهُ : كيفَ تنشدُ بيتَ الفرزدقِ « أحلّت » ؟ فأنشدَه برفعِ « الطعنةِ » ونصبِ « العبيطاتِ » ورفعِ « الخمرِ » ، وقالَ : لمَّا تمَّ الكلامُ حمَلَ « الخمرَ » على المعنى ورفعَ ؛ أيْ : وحلت له الخمرُ .

فقالَ يُونُس : ما أحسنَ ما قلتَ ، غير أنَّ الفرزدقَ أنشدَنيه على القلبِ ؛ فنصبَ « الطعنةَ » ، ورفعَ « العبيطاتِ » و « الخمرَ » .

قالَ المبرِّدُ : والذي قالَ الكسائي في العربيةِ أحسنُ وإنْ كانَ أنشادُ الفرزدقِ جيّدًا(١) .

ويجوزُ رفعُ « الخمرِ » على الابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ . و « غدَاةَ » تتعلقُ بالبيتِ الأوّلِ .

وأنشدَ :

* (وعَضُّ زَمَانٍ) (٢) *

---

(١) انظر القصة في الكامل ٣٧٠/١ ، ومجالس العلماء ٢٠ ، والفصول والجمل ل ١٩٠ .

(٢) الجمل ٢٠٤ ، وتمامه : * .... يا ابن مروانَ لم يدع من المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ *
وهو في ديوانه ٢٦/٢، ومجاز القرآن ٢١/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٢/٢، والشعر والشعراء ٨٩/١ ، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٠/٢ ، والاشتقاق ٥٠٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢ ، والخصائص ٩٩/١ ، والمحتسب ٣٦٥/٢ ، والحلل ٢٨١ ، والإنصاف ١٨٨/١ ، والفصول والجمل ل ١٩١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، ١٠٣/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/٢ ، والخزانة ١٤٤/٥ .

للفرزدقِ ، وقبلَه :

إلَيْــــكَ أميرَ المُؤْمِنِـــينَ رَمَتْ بِنَا
هُمُومُ المُنَى والهَوْجَلُ المُتَعَسَّفُ[1]/ [١٤٤]

يمدحُ عبدَ الملكِ بنَ مروانَ ، ويشكو إليهِ كَلَبَ الزمانِ وشدَّتَه .
وعطفَ « وعَضُّ زمانٍ » على « همومُ المُنَى » و « عضُّ الزَّمانِ » : شدتُهُ ، ويكتبُ بالظاءِ [2] ، وكلُّ عضٍّ محسوسٍ بالضادِ ، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ غيرَ المحسوسِ يجوزُ فيهِ الوجهانِ ، والصوابُ ما تقدَّمَ .
و « المُسْحَتُ » : المستأصلُ ، سحتَه وأسحتَه اللّه : أهلكَه .
و «المُجَلَّفُ » : الذي قُشِرَ[3] .

وشاهدُه : رفعُه على الابتداءِ وحذفِ الخبرِ ، كأنَّه :« ومُجَلَّفٌ كذلكَ » في روايةِ نصبِ [4] « المُسْحَتِ » .

(١) ديوان الفرزدق ٢٦/٢ ، والحلل ٢٨١ . والهوجل : الفلاة التي لا أعلام فيها يهتدى بها .

(٢) ذكر ابن السيد في الحلل ٢٨٢ أن « العض » ، و « العظ » - بالضاد والطاء - شدّةُ الزمان .
وذكر ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ١٩١ عن الخليل بن أحمد « العض » كله بالضاد معجمة ، إلاَّ عظَ الزمان والحرب . وقيل : إن العضّ كله بالضاد مجازيًا كان أو حقيقيًا . وانظر الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد ١٦٣ .

(٣) في الحلل ٢٨٢ الذي ذهب معظمه وبقي منه يسير . وانظر اللسان « جلف » ٣٠/٩ .

(٤) انظر الحلل ٢٨١ ، والفصول والجمل ل ١٩١ .

وحملَهُ الكسائيُّ على المُضْمَرِ في « مُسْحَتٍ » مِن غيرِ تأكيدٍ ، فهو مفعولٌ لَمْ يُسمَّ فاعلُه[1].

وحملَه الفارسيُّ على « عَضّ » ، وجعلَه مصدرًا كـ « مُمَزَّقٍ » يُرادُ بهِ « تجليفٌ » [2].

ومَنْ رفَعَ « مُسْحَتٌ » عطفَه عليهِ ، ورفعَ « المُسْحَتُ » بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفسرُه المعنى ، لأنَّه إذا قالَ : « لَمْ يدعْ مِن المالِ شيئًا » فكأنه قالَ : « لَمْ يبقَ منه شيءٌ » ، فأضمرَ « لَمْ يبقَ » ، فارتفعَ بهِ ما بعدَ « إلاَّ » فصارَ ما بعدَ إلاَّ مفرغًا لما قبلَهَا ، وحُملَ على المعنى[3]، ولا يُلتفتُ إلى تمامِ الكلامِ ولا نقصِه .

وقدْ أنشدَ سيبويهِ من ذلكَ أبياتًا حملَ فيها على المعنى قبلَ تمامِ الكلامِ[4] ، ولِلّه [درُّه] [5] .

ولا يُلتفتُ أيضًا إلى من تعقّبَ كلامَ أبي القاسمِ في البيتِ[6] .

---

(١) حكاه هشام عن الكسائي - كما في الحلل ٢٨٣، وإصلاح الخلل ٢٦٢، والخزانة ١٤٨/٥ .

(٢) انظر المسائل العضديات ٧٦ ،أشار البغدادي إلى أنه في تذكرة الفارسي . انظر الخزانة ١٤٧/٥ - واختاره ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٦٢ .

(٣) وهو رأي الخليل ، والفارسي كما في الإفصاح ٢٩٥ للفارقي ، وبه قال ابن جني في المحتسب ٣٦٥/٢ . وانظر كتاب الشعر ٥٣٨/٢ - ٥٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ١٧٢/١ - ١٧٤ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٦٠ ، قال : « كلام أبي القاسم في هذا البيت مبهم ، لأن قوله : (أو مجلّف كذلك) يوهم أنه ذهب فيه مذهب الفراء والكسائي ،... الخ » .

وروى ابنُ النحّاسِ ، عنِ الفرّاءِ(١)، عن الرُّؤاسيّ(٢)، قالَ لي عن أبي عمرو بنِ العلاء ، أنَّ الفرزدقَ مرَّ على عبدِ اللّه بنِ أبي إسحاقَ (٣) فأنشدَهُ إيَّاه ، فقالَ : علامَ ترفعُ « إلاَّ مُسْحَتٌ » ؟ فقالَ : على ما يسوؤكَ وينوؤكَ .

وروى أبو حاتمٍ (٤) أنَّ الفرزدقَ سُئِلَ : لمَ رفعتَ « أو مُجَلَّفُ » ؟ فقال : سلوا عنه ابنَ أبي إسحاق .

قالَ ابن جنى: ويُروى: « لَمْ يَدعْ » (٥) مِن الدَّعةِ، وارتفعَ بهِ « المُسْحَتُ » . وبعضُهم يقولُ : « لَمْ يُدَعْ » (٦) على حذفِ الواوِ من « يُودَعُ » ، و «مُسْحَتٌ » مرفوعٌ بهِ ، وحذفَ الضميرَ العائدَ إلى الزَّمانِ مِن الصِّفةِ ، وهيَ الجملةُ ، وهيَ روايةٌ ضعيفةٌ لبعدِها مِن القياسِ .

---

(١) لم أقف على ما رواه النحاس في كتبه المطبوعة ، وذكره المستملي - محمد بن الجهم - في إعراب القرآن للفراء ٢/١٨٢ عن أبي العباس عن محمد عن الفراء عن الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء . وانظر القصة في الإفصاح للفارقي ٢٩٣ ، وإصلاح الخلل ٢٦٢ .

(٢) وهو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة النحويّ ، أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو ، وهو أستاذ الكسائي والفراء ، وتلميذ أبي عمرو بن العلاء . ترجمته في طبقات النحويين ١٢٥ ، وتاريخ العلماء النحويين ١٩٤ وانباه الرواة ٤/١٠٥ ، وبغية الوعاة ١/٨٢ .

(٣) هو عبداللّه بن زيد بن الحارث الحضرميّ البصريّ ، أبو بحر بن أبي إسحاق . أحد الأئمة في القراءات والعربية . توفي سنة ١١٧ هـ . ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٢ ، وإنباه الرواة ٢/١٠٤ ، وطبقات القراء ١/٤١٠ ، وبغية الوعاة ٢/٤٢.

(٤) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السجستاني ، إمام في علوم القرآن واللغة والشعر . قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وكان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي . توفي عام ٢٥٠ هـ . وقيل غير ذلك . ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٩٤ ، وإنباه الرواة ٢/٥٨ ، وبغية الوعاة ١/٦٠٦ .

(٥) الخصائص ١/٩٩، والمحتسب ٢/٣٦٥. وذكر ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٦١، أنها رواية الأصمعي ، وذكر البغدادي في الخزانة ٥/١٥٠ أن صاحب التنبيهات نسبها إلى أبي عبيدة ، وأن ابن الأنباري نسبها في شرح المفضليات إلى عيسى بن عمر .

(٦) انظر الرواية في المصادر السابقة ، ولم ينسبها أحد إلى راوٍ .

وأنشـدَ :

(قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منهُ الْقَدَمَا) (١).

للعَجَّاجِ ، وقيلَ : لِمُسَاوِرِ العَبْسيِّ (٢) ، يذكرُ رجلاً بخشونَـةِ القَـدمَيْنِ .

و « الأُفْعُوانُ » : ذكرُ الأفاعي ، و « الشجاعُ » : ضربٌ مِن الحيّاتِ، وقيلَ : الذكرُ منها . و « الشَّجْعَمُ » : الطويلُ العظمِ ، وقيلَ : الجري . و « ذات قرنين » : حيّةٌ لها قرنانِ في رأسِها مِن لحمٍ ، وقيلَ : هيَ العقربُ ، و «الضَّموزُ» : الساكنةُ الخبيثةُ ، وهيَ أخبثُ الحيَّاتِ . و « الضِّرزِمُ »: الشديدةُ العضِّ، وقيلَ : المُسِنَّةُ .

ويُروى برفعِ « الحياتِ » ونصبِها(٣) ؛ فمن نصبهـا أبدلَ منها ما بعدَها من المنصوباتِ ، وجعلَ « الْقَدَمَا » مثنّى، وهما فاعلُ «سالمَ» وحذفَ النونَ ضرورةً ، كما قالَ الآخرُ :

* لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا ... * (٤)

---

(١) الجمل ٢٠٥ . وبعده فيه : الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما . وذاتَ قرنينِ ضموزًا ضِرْزِما.
وهو في الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١١/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٥ ، وكتاب الشعر ٥٠٠/٢ ، والخصائص ٤٠٣/٢ ، والحلل ٢٨٤ ، والفصول والجمل ل ١٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/٢ ، و رصف المباني ٣٧٤ ، والمغني ٧٨١/١ ، والخزانة ٤١١/١١ .

(٢) وقيل : لابن جُبَابَة اللّص ، وقيل لأبي حيّان الفقعسيّ .
ومساور العبسيّ ، هو مساور بن هند بن قيس بن زهير بن خزيمة العبسيّ ، وكنيته أبو الصَّمْعاء ، شاعر شريف فارس ، مخضرم إسلاميّ .
انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٤٨/١ وفيه : « المساور » ، وانظر الخزانة ٤١٨/١١ ، ٤١٩ .

(٣) انظر الحلل ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والخزانة ٤١٥/١١ .

(٤) لامرىءِ القيس ، وتمامه : * .... كما أكبَّ على ساعديهِ النَّمِرْ *
وهو في ديوان امرىء القيس ١٦٤ ، والمخصص ٨٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٦ ، والخزانة ٥٠٠/٧ . والمتنتان : مكتنفا الصلب ، وخظاتان : مكتنزتان . شبه المتنين بساعديّ النَّمر في غلظهما .

أرادَ : « خَطَاتَانِ » . وكما قالَ :

* هُمَـا خُطتا : إمَّـا إسارٌ ومِـنَّـةٌ * (1)

فرفعَ « الإسارَ » [على](2) البدلِ من « الخُطَّتَيْـنِ » وأنشدُوا :

« بَيْضُكِ ثِنْتَـا وبَيْضِي مِائتَـا » (3)

أراد : « ثِنتانِ » ، و « مائتانِ »(4) .

وأمَّا الآيةُ (5) فليست مِن الباب إلاَّ في رفعِ الفاعلِ بإضمارِ فعلٍ بالحملِ على المعنى ، كما رفعَ « الـمُجَلَّفَ » بالحملِ على المعنى ؛ لأنَّـه جاءَ بِهِ شاهدًا على رفعِ « الخَمْرِ » في البيتِ الأوّلِ على المعنى .

وفي الآيةِ أربعُ قراءاتٍ (6) :

---

(1) لتأبط شرًا ، وعجزه : * وإمَّا دَمٌ ، والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ *
وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمغني ٧٨١/٢ ، والخزانة ٤٩٩/٧ .

(2) في الأصل : « من » .

(3) هذا مما ينسبونه إلى كلام الطير ، فممَّا جاء عن الأزهريّ قوله : « سمعت بعض العرب يقول : قالت القطا للحَجَل : حَجَلْ حَجَلْ ، تَفِرُّ في الجبل ، من خشيةِ الوَجَل . فقالت الحجل للقطا : قَطَا قَطَا ، بيضُكِ ثنتا ، وبيضي مائتا » اللسان « حجل » ١٤٣/١١ ، وانظر الخصائص ٤٣١/٢ ، والخزانة ٥٠٠/٧ ، وهو من النثر وليس من الشعر .

(4) ذكر ابن الضائع (في شرح الجمل ٨٥ أ) عن ابن خروف القول بأن حذف نون التثنية كثير في الشعر . قال : « وليس كما زعم بأنه كثير في الشعر بل هو من الضرائر القليلة » وليس في نص ابن خروف ما يشير إلى ذلك بل ذكر أنه ضرورة .

(5) إشارة إلى الآية التي أوردها الزجاجيّ في الجمل ٢٠٦ وستأتي بعد قليل .

(6) انظرها في السبعة ٢٧٠ ، واعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٥٠ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والكشاف ٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٧، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، والنشر ٢٦٣/٢ .

قراءةُ الجماعةِ : « زَيَّـنَ » .

وقراءةُ ابن عامر :

﴿ زُيِّـنَ لِكَثِيرٍ مِّـنَ الْـمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَـائِهِمْ ﴾ (١) .

أضافَ « القــتلَ » إلى « الشركاءِ » ، / [وهم الفاعلُ] (٢) لــه ، [١٤٥]
ونصبَ « الأولادَ » بــه ، وفصلَ بالمفعولِ بينَ المصــدَرِ وفاعلِــه ، ورفــعَ « القتلَ » بـ « زُيِّـن » ، ولا يجـوزُ الفصلُ بالمفـعولِ بينَ المضافِ والمضافِ إليـهِ إلاَّ في المصـدَرِ ، مِن حيـثُ يضـافُ مـرَّةً إلى الفـاعلِ ، وأخـرى إلى المفعولِ ، وقدْ تقدَّمَ الإنشادُ عليه(٣).

وكثيرٌ مِن المتأخرينِ خطَّئُـوا القراءةَ حينَ لَمْ يعلموا وجهَها(٤) .

والقــراءةُ الثـالثـةُ : « زُيِّـنَ » علــى بناءِ المـفعـولِ ، ورفعِ « القـتلِ » وإضافته إلى «الأولادِ»، وخفضِ « الشركاءِ » على البدلِ مِن « الأولادِ » .

---

(١) الأنعام ١٣٧/٦ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) انظر ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ .

(٤) خطأ هذه القـراءة الفـرّاء (في معـاني القـرآن ٣٥٨/١) ، والنّـحّـاس (في إعـراب القـرآن ٩٨/٢) ، وابن خالويه (في الحجة في القراءات السبع ١٥١) ، ومكّيّ بن أبي طالب (في الكشف ٤٥٤/١) ، والزمـخـشـريّ (في الكشـاف ٥٤/٢) ، وابن الأنبـاريّ (في البيـان ٣٤٢/١) ، والعكبري (في إملاء ما من به الرحمن ٢٦٢/١) ، ومن المفسرين الطبري (في تفسيره ٣٣/٨) ، وابن عطية (في المحرر الوجيز ١٥٨/٦) .
وهاجم ابن بزيزة (في غاية الأمل ٤٩٦/٢) ابن خـروف لردّه على من ضعّف هذه القراءة ، قال : « وقول ابن خروف في ذلك خطأ بنصّ الجماعة » . =

والقراءَةُ الرَّابعةُ : هـيَ التي ذكرَ[1] . ومثلُـها قـراءةُ ابنِ عـامـرٍ ، وأبـي بكر[2] : ﴿ يُسَبَّحُ لَـهُ فِيهَـا ﴾ [3] ، ومثلُـه :

لِـيُبْكَ يَـزِيـدُ ضَارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ
ومختبِـطٌ مِـمَّـا تُـطيـحُ الطَّـوائِـحُ [4]

ارتفعَ « الشـركـاءُ » و « الرِّجـالُ » في الآيتينِ [5]، و « الضـارعُ » في البيتِ بأفعـالٍ مُضـمرَةٍ ، فكلٌّ واحـدٍ منها فـاعلٌ لذلكَ الفعـلِ المضمرِ ، يفسِّرُه مـا تقدَّمَ عليها ؛ تقـديرُه في الآيةِ الأولى : « زيَّنَـهُ شُركاؤهم » ، وفي الثانيـةِ : « يُسبِّحُـهُ رجالٌ » ، وفي البيتِ : « ليبكِـهِ ضارعٌ » .

= وقـد دافع عن هذه القـراءة ابن مـالك (في شـرح التسـهيل ٣/٢٧٧) ، وأبوحـيـان (في البحـر المحيط ٤/٢٣٠) ، وابن الفخار (في شرح الجمل ٣/٨١٦) ، وابن الجزري (في النشر ٢/٢٦٣) وغيرهم . وانظر الدفاع عن القرآن ضدّ النحويين والمستشرقين ١٠٤ فقد عرض الدكتور الأنصاري كل ما قيل عن هذه الآية عرضًا موسعًا وافيًا وخطأ من خطأ هذه القـراءة . وانظـر نظرية النحـو القرآني ٧٩ ، والنحـو القرآني قواعد وشواهد للدكتور جميل ظفر ٤٥٣ .

(١) انظر الجمل ٢٠٦ . وهي قراءة الحسن - « زين » بضم الزاي - « قتلُ » بالرفع . «أولادِهم» بالخفض . « شركاؤُهم » بالرفع .
انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٩٧ ، ٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٧/٩١ .

(٢) هو أبو بكر أحمـد بن موسى بن العباس بن مـجاهد التميـميّ البغداديّ ، شيخ الصنعـة ، وأول من سبع السبعة ، توفي سنة ٣٢٤ هـ . ترجمته في غاية النهاية ١/١٣٩ .

(٣) النور ٢٤/٣٦ والقراءة هي بفتح الباء من (يسبِّح) للبناء للمجهول .
وهي قراءة ابن عامر وعاصم . انظر السبعة ٤٥٦ .

(٤) للحارث بـن نهيك - في رثاء يزيد بن نهـشل - ونسب لنهشل بن مـريّ ، وللبيد ، ولمزرد ، وللحارث بن ضـرار النهـشلي . وهو في الكتـاب ١/٢٨٨ ، ومـجاز القـرآن ١/٣٤٩ ، والأصـول ٣/٤٧٤ ، والإيضاح للفارسي ١١٥ ، والخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، وشرح المفصل ١/٨٠ .

(٥) آية الأنعام ٦/١٣٧ ، والنور ٢٤/٣٦ .

بَابُ الْجَزْمِ (١)

حروفُ الجزمِ خمسةٌ : « لَمْ » ، و « لـمَّا » ، و « لامُ الأمرِ » ، و « لا » في النهيِ ، وحرفُ الجزاءِ ؛ وهو « إنْ » وما حُمِلَ عليه .

فقولُهم : « لَمْ يَفْعَلْ » نفيٌ لـ « فعلَ »، و لـمَّا يفعلْ » نفيٌ لـ « قدْ فعلَ » ، و « قدْ » لتقريبِ الماضي مِن الحالِ .

و لـ « لـمَّا معنىً آخرِ يُذكرُ في بابِ « لَوْ » .

(١) الجمل ٢٠٧ . وفيه : « بَابُ الْحُروفِ التي تَجْزِمُ الأفْعَالَ الـمُسْتَقْبَلَةَ » .

بَابُ الأَمْرِ وَ النَّهْيِ (١)

الأمرُ للمخاطبِ على ضَربينِ : معربٌ ، ومبنيٌّ . فالمبنيُّ منهما ؛ ما كانَ للمخاطبِ بغيرِ لامٍ؛ نحو : « اِضْرِبْ »، و « اخْرُجْ »، و « اسْمَعْ » ، و« اقْضِ » ، و « اغْزُ » ، و « اخْشَ » ؛ سكنَ الصحيحُ منه للبناءِ . وحُذِفَ آخرُ المعتلِّ للبناءِ أيضًا فى مذهبِ البصريينَ (٢) ؛ ودليلُهم حذفُ حرفِ المضارعةِ ، ودخولُ همزةِ الوصلِ ، ولَوْ كانَ معربًا كما يقولُ الكوفيونَ (٢)، لَمْ تُحذفْ حروفُ المضارعةِ ، ولا زِيدَ فيه همزةُ الوصلِ .

وقدْ بُنِيَ فعلُ جماعةِ النِّساءِ وما دخلتْهُ النونُ الثقيلةُ والخفيفةُ ، ولَمْ تُحذفْ منهُ حروفُ المضارعةِ، نحو : « يَخْرُجْنَ » ، و « يَضْرِبْنَ » ، و « لَتَخْرُجَنَّ » ، و « لَتَخْرُجَنْ »(٣) .

والمعربُ منها ما دخلتهُ اللامُ ؛ لغائبٍ كانت ، أوْ لمخاطبٍ ، وهيَ مع الغائبِ أكثرُ ، وعلاماتُ إعرابِ هذا قدْ تقدَّمت (٤) .

وقدْ حُذفتِ اللامُ في الشعرِ ، قالَ :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا (٥).

---

(١) الجمل : ٢٠٨ .

(٢) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبنيّ . ومذهب الكوفيون أنه معرب .
انظر الإنصاف (م ٧٢) ٢/٥٢٤ ، وشرح المفصل ٦١/٧ .

(٣) في الأصل : و « لتخرجًا » بالألف .

(٤) انظر باب « معرفة علامات الإعراب » .

(٥) نسبه الرضي في شرح الكافية ١٢٥/٤ لحسان رضي الله عنه وليس في ديوانه .

أرادَ : « لِتفدِ » ، ولَمْ يحذفِ التاءَ مِن حيثُ كانَ معربًا ، وحذَفَ اللامَ ضرورةً ، وهو ضعيفٌ .

والنهيُ لا يكونُ إلاَّ بحرفِ النهيِ ، وهوَ « لا » ، ولا يجوزُ حذفُها لِلَّبْسِ بالموجِبِ - أعني الأمرَ - كما كانَ النفيُ بحرفٍ .

ومعنى الأمرِ ، الوجوبُ إذا كانَ لِلأدنى . فإنْ كانَ للأعلى ، فهو الدُّعاءُ ، والرَّغبةُ ، والطَّلبُ(1). وتدخلُه القرائن ، / ويخرجُ إلى ماتدلُّ [١٤٦] القرينةُ عليه من النَّدبِ ، والإباحةِ ، والتخييرِ .

وقدْ يقعُ الأمرُ [بلفظ الخبرِ كقوله] (2) تعالى :

= ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ٢١١ لأبي طالب يخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم . وهو في ديوانه ٦١ ، وفي الخزانة ١٤/٩ نسبه بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل للأعشى وليس في ديوانه . والتّبال : سوء العاقبة . وأصله الوبال أبدلت تاؤه من الواو وهو في الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، والأصول ١٧٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وأسرار العربية ٣١٩ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٢٤/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/٢ ، ١٩١ ، وشرح الكافية ٨٥/٤ ، ١٢٥ ، وشرح شذور الذهب ٢١١ ، والخزانة ١١/٩ .

(1) رد ابن بزيزة في غاية الأمل (٤٩٩/٢) على ابن خروف ذلك وقال : « وهذا التقسيم ليس جاريًا على مذهب الأشعرية ، لأنهم لا يشترطون في الأمر العلو ولا الاستعلاء ، ومذاهب الأصوليين فيه ثلاثة : فمنهم من اشترط العلو ، وهو مذهب المعتزلة ، ومنهم من شرط الاستعلاء ، ومنهم من لم يشترط واحدًا منهما ، ودلائل هذه المذاهب مستفادة من اللسان ، ولا عيب على ابن خروف في هذا إذ لم يكن له قدم في علم الأصول » .
ولا وجه لاعتراض ابن بزيزة ؛ لأن ابن خروف نظر إلى المسألة من وجهة نظر النحويين لامن وجهة نظر الأصوليين . وانظر تقسيم النحويين في الأصول لابن السراج ١٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٧ ، وشرح الكافية ١٢٣/٤ .

(2) مطموسة في الأصل .

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ (١) ، وقولـه :
﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٢) .

وعلاماتُ الجزمِ قد تقدمت (٣). والنَّهيُ كالأمرِ في الوجوبِ وغيرِه .

و « ما » في قولِه : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ ﴾ (٤) بمعنى « الذي » ، و « أنت قاضٍ » صلةٌ ، والعائدُ محذوفٌ ، وهو مفعولُ « قاضٍ » ، أيْ : « اقضِ الذي أنتَ قاضيه » .

وأمرُ المخاطبِ باللامِ قليلٌ ، وبابُه الغائبُ ، والأمرُ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه ؛ لأنَّه أمرٌ لغائبٍ ، وكذلكَ أمرُ الإنسانِ لنفسِه ، نحو : « لأقُمْ » و « لأخرجْ » .

وقدْ يجزمونَ على جوابِ الأمرِ والنهي إذا دخلهما معنى الشرطِ . وقدْ يضمنونَ الأسماءَ معنى الأمرِ ، فيجزمونَ الجوابَ ؛ نحو قولِهمْ : « حَسْبُكَ ينَمِ النَّاسُ » ، والمعنى : « اكتفِ ينَمِ النَّاسُ » .

وقدْ يكرّرونَ الجزمَ على الفعلِ المجزوم (٥) ؛ نحو : « لَمْ أُبلِه »(٦)، والأصلُ : « لَمْ أُبالِ » بحذفِ الياءِ للجزمِ ، ثمَّ توهَّموا أنَّهُ غيرُ مجزومٍ ، فكرروا عليهِ الجزمَ في التقديرِ ، وحذفوا الألفَ ليسلمَ سكونُ اللامِ ، ثُمَّ زادوا الهاءَ على الحركةِ ،

---

(١) البقرة : ٢٣٣/٢ .

(٢) الواقعة ٧٩/٥٦ .

(٣) انظر « باب معرفة علامات الإعراب » .

(٤) طه ٧٢/٢٠ وقد وردت في الجمل ص ٢٠٩ .

(٥) في الأصل : « المجزم » .

(٦) انظر توجيهها في المسائل البصريات ٢٥١/١ .

ولَمْ يحذفوها ، فدلُّوا بحذفِ الألفِ على إرادةِ الجزمِ ، وإبقاءِ الحركةِ على أنَّه على الأصلِ ، فصارَ بمنزلةِ « لا أبَالَكَ »(١)، و « لا يَدَى بِهَالَكَ » (٢) ، وقولُ أبي عليّ (٣) ، وابن بابشاذ (٤) من(٥) أنَّ « الهاءَ » دخلتْ بعدَ سكونِ اللامِ فاسدٌ ؛ لأنَّ « الهاءَ » لا تدخلُ للوقفِ إلاَّ على متحركٍ ، إلاَّ الألفُ وحدَها ، وهو نصُّ سيبويهِ (٦) - رحمه اللّه - أعنى ما ذكرتُ مِن التعليلِ .

---

(١) انظر ما سبق ص ٦٣٣ ، ٧١٤ ، ٧٢١ ، ٧٦٦ .

(٢) أصله : لا يدين بهَالكَ . وإثبات النون قول الخليل وسيبويه . وتركها قول يونس . انظر الكتاب ٢٧٩/٢ - ٢٨١ .

(٣) انظر التكملة ٨ ، والمسائل البصريات ٢٥١/١ .

(٤) انظر شرحه للجمل ٣٢٦/١ .

(٥) كذا في الأصل . وهي زائدة لا لزوم لها .

(٦) انظر الكتاب ٤٠٥/٤ .

بَابُ مَا يُجْزَمُ مِنَ الْجَوَابَاتِ (١)

كلُّ جوابٍ يُجزمُ ، فلتضمُّنِ الكلامِ معنى الشرطِ ، والنفيُ لا يدخلُه معنى الشرطِ فلا يُجزمُ له جوابٌ ، ووهم أبو القاسم في جزمِ جوابِ النفي وإدخالِه في الباب (٢) .

ومعنى قولِهم : « اقْصِدْ زَيْدًا يُحْسِنْ إِلَيْكَ » ، « إنْ تَقْصِدْهُ يُحْسِنْ إِلَيْكَ » أمرَهُ ، وشرطَ له الإحسانَ على الامتثالِ ، فصارَ أمرًا بشريطةٍ . وكذلكَ : « لاَ تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ » ، و « لاَ تَقْصِدْ زَيْدًا تَنْدَمْ »(٣)؛ المعنى : « إنْ لَمْ تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ » ، و « إنْ لَمْ تَقْصِدْ زَيْدًا تَنْدَمْ » .

ولا يجوزُ النصبُ في هاتينِ المسألتينِ لفسادِ المعنى في العطفِ .

ولا بُدَّ مِن تقديرِ حرفِ النهي في تقديرِ الشرطِ (٤) ؛ فإنْ قلتَ : « لا تدنُ من الأسدِ فيأكلَكَ » ، لَمْ يصح فيه الجزمُ البتَّةَ لفسادِ المعنى في تقديرِ الشرطِ ؛ لأنَّ

---

(١) الجمل ٢١٠ .

(٢) قال أبو القاسم : « اعلم أن جواب الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والجحد مجزوم على معنى الشرط » . الجمل ٢١٠ .
وقد رده عليه النحويون ؛ لأن الجحد لا يجزم له جواب ؛ إنما يكون منصوبًا بإضمار «أنْ» بعد الفاء ، أو بالفاء نفسها .
انظر إصلاح الخلل ٢٦٣ ، وغاية الأمل ٥٠٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢ ، ولابن الضائع ٨٨ ب ، ولابن الفخار ٨٢٨/٣ .

(٣) قال ابن عصفور : « فأمّا المثال الذي أتى به أبو القاسم بجزم جواب النهي ، وهو : لاتقصد زيدًا تقدم . فالظاهر أنّه أخذ مذهب أهل الكوفة ، لأنه لم يرد إنْ لاتقصدْ زيدًا تندمْ ؛ وإنما أراد : إنْ تقصدْ تندمْ » . شرح الجمل ١٩٣/٢ ، ١٩٤ . وانظر الجمل ٢١٠ .

(٤) وهو مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أنّه يجوز جزم جواب النهي إذا صحّ معنى الشرط ، وصحّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط . انظر الكتاب ٩٧/٣ ، =

تقديرَه : « إنْ تَدْنُ من الأسدِ يأكُلْكَ » ، وتقديرُ النصبِ : « لا يكنْ دنوٌّ فأكلٌ » ، وكذلكَ الآيةُ(١) تقديرُها : « لا يكنْ افتراءٌ فسُحْتٌ » ، ولا يجوزُ الجزمُ ؛ لأنَّ التقديرَ : « إلاَّ تفتروا على اللّه كذبًا يُسحتَكم » ، وقدْ تقدَّمَ منعُ [سيبويه] (٢) للجزمِ (٣) في هذا؛ فيجوزُ النَّصبُ بالفاءِ بعدَ النهي في موضعٍ لايجوزُ فيهِ الجزمُ . وهذا [يجوزُ] (٤) الجزمُ فيهِ في موضعٍ لايجوزُ فيهِ النصبُ. وهذا غريبٌ فتأمَّلْهُ .

والكسائي يجيزُ الجزمَ ، ولا يقدِّرُ في الشرطِ « لا » (٥)، ولَمْ تقلْه العربُ ؛ لأنَّه لا سبيلَ إلى حذفِ « لا » فيستوي مع الأمرِ .

وقولُهم : « أينَ بيتُك أزرْكَ » (٦) استفهمَ وشرطَ له الزيارةَ إنْ أعلمَه مكانَ بيتِه ، والمعنى : « إن أعلمتني مكانَ بيتِك زرتُكَ » .

== والأصول ١٨٠/٢ . وانظر شرح المفصل ٤٨/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢ ، وشرح الكافية ١٢١/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٢/٢ .

(١) وهي المذكورة في الجمل ١٨٥ ، في (باب الجواب بالفاء) وهي قوله تعالى : ﴿ لا تفتروا على اللّه كذبًا فيسحتكم بعذاب ﴾ طه ٦١/٢٠ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) تقدم منع الجزم في هذه الآية صفحة ٧٩٤ من هذا التحقيق ، وليس فيه ذكر لسيبويه . وانظر الكتاب ٣٤/٣ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٥) انظر مذهب الكسائي والكوفيين في إصلاح الخلل ٢٦٣ ، وشرح الكافية ١٢١/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٢/٢ .

(٦) انظر الجمل ٢١٠ .

وكذلكَ : « مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ مَعَكَ ؟ »(1) . وكذلكَ التمني شرطَ فيه الإنفاقَ إنْ حصلَ ما تمناه (2). وكذلكَ العرضُ ، والتحضيضُ شرطَ فيهما جزاءً إنْ / [وقعَ ما] (3) عرضَه أو حضَّ عليه . [١٤٧]

والنَّصبُ بعدَ جميعِ هذِه جائزٌ بتقديرِ العطفِ والجزاءِ أيضًا .

والذي أوقعه في جزمِ جوابِ النَّفي قولُه : (**وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ جَوَابُهُ بِالْفَاءِ مَنْصُوبًا ، كَانَ بِغَيْرِ الْفَاءِ مَجْزُومًا**) (4) ، من حيثُ أطلقَ عليها جواباتٍ ، وهوَ وهمٌ لخروجِ الجحدِ عن ذلكَ وما بعدَه ليس بجوابٍ لا لفظًا ؛ ولا معنًى ، فالفعلُ ينتصبُ بعدَه بخلافِ الثاني الأوَّلَ بتقديرِ العطفِ ، ولا يجوزُ الجزمُ ؛ لأنَّ [العطف] (3) لَمْ يضمنْه معنى الشرطِ . وقدْ تقدَّمَ بيانُ النَّصبِ (5).

والجازمُ للجوابِ الفعلُ الأوَّلُ ؛ لأنَّه نابَ منابَ « إنْ تفعلْ » ، وهما الجازمُ لجوابِ الشرطِ (6).

وقولُه تعالى :

---

(1) انظر الجمل ٢١٠ .

(2) إشارة إلى ما جاء في الجمل ٢١٠ : « ليت لي مالاً أنفقْ منه » .

(3) مطموسة في الأصل .

(4) الجمل : ٢١٠ .

(5) انظر صفحة ٧٩٣ من هذا التحقيق .

(6) وهو مذهب الخليل والمبرد . وانظر بقية المذاهب في العامل في الشرط والجزاء في شرح الكافية ٩١/٤ ، والهمع ٣٣١/٤ ، ٣٣٢ .

﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(١)

المعنى : « قلْ لهم أقيموا وأنفقوا ، يقيموا وينفقوا» ، فانجزمَ « يقيموا » على جواب « قلْ » ، أيْ : إنْ قلتَ لهم أقاموا ، ويجبُ على هذا اللَّفظ ألاَّ يوجدَ مأمورٌ بالصلاة وما بعدَها إلاَّ مطيعًا ؛ لأنَّ المعنى : « إنْ أمرتَهم فعلوا » ، وقدْ أمرَ ولَمْ يقعِ [المأمورُ](٢) به من بعضِ المأمورين ، وخبرُه تعالى صدقٌ ؛ فالمعنى إذنْ - واللّهُ أعلم - : « قلْ لهم أقيموا ، يجبْ عليهمُ الأمرُ » ؛ لأنَّ الأمرَ على الوجوبِ ؛ أيْ إنْ أمرتَهم ، وجبَ عليهم فعلُ المأمورِ بهِ ، فعبَّر عن ذلكَ بقولِه : ﴿ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٣) الذي هو الامتثالِ .

ومنه قولُهم : « مرْه يحفرْها »(٤) ، أيْ : إنْ أمرتَه بالحفرِ فعلَ للزومه إياهُ ، وهذا حسنٌ غريبٌ في بيانِ أنَّ الأمرَ على الوجوبِ .

وحكى الكوفيونَ الجزمَ في جوابِ « الذي »(٥) ؛ أنشدَ الفرّاءُ :

كذاكَ الْذي يَبْغي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا
تُصِبْهُ عَلَى رغْمٍ عَوَاقِبُ مَا فَعَلْ(٦)

---

(١) إبراهيم ١٤/٣١ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) إبراهيم ١٤/٣١ .

(٤) من أمثلة الكتاب ٣/٩٩ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٠٥ ، وشرح التسهيل ٤/٨٣ ، والبحر المحيط ١/٧٧ ، ٨/١٦ ، والأشباه والنظائر ٣/١٠١ .

(٦) لسابق البربريّ وليس في ديوانه . وهو في أمالي الزجاجي ١١٦ ، وغاية الأمل ٢/٥٠٣ ، وشرح التسهيل ٤/٨٣ ، والبحر المحيط ١/٧٧ ، ٨/١٦ ، والمساعد ٣/١٥٧. وفي جميع هذه المراجع «ما صنع» . وقبله : ولا تحفرن بئرًا تريدُ أخًا بها فإنك فيها أنت من دونه تقع

جزمَ « تصبْ » على جوابِ « الذي » لما كـانت بمعنى « مَنْ » ، وقدْ دخلت « الفـاءُ » في خبرِها أيضـًا، فالَّـذي جزمَ ، راعى ذلكَ وصرَّحَ بالجـزمِ . والبصريونَ يروونَه : « كذلك مَنْ يـبغي » (١) ، ولا تَرُدُّ روايــةٌ على روايـةٍ ؛ لأنَّ كلاً صحيحٌ ، ولكنَّ الجزمَ بعدَها شاذٌّ .

(١) انظر أمالي الزجاجي ١١٦ .

بَابُ الْجَزَاءِ (١)

هذا البابُ مركبٌ مِن جملتينِ فعليتينِ ؛ الأولى جملةُ الشرطِ ، والثانيةُ جملةُ الجزاءِ .

وجميعُ أدواتِه : أسماءٌ - ظروفٌ ، وغيرُ ظروفٍ - وحرفانِ : « إنْ » ، و « إذْما » - في قولِ سيبويهِ ، وأكثرِ النحويينَ (٢) .

فالأسماءُ غيرُ الظروفِ : « مَنْ » ، و « ما » ، و « أيٌّ » ، و « مهما » . وسائرُها ظروفٌ .

ولجميعِها صدرُ الكلامِ . ولا يَعملُ فيها إلاَّ الابتداءُ أوْ ما بعدَها ؛ فما كانَ منها ظرفًا فهو متعلقٌ بالفعلِ الذي انجزمَ بهِ ، نحو : « أيْنَ تَكُنْ » ، فـ « أيْنَ » ظرفٌ للفعلِ المجزومِ بها .

وما كانَ منها غيرَ ظرفٍ ، فهو مبتدأٌ إنْ كانَ الفعلُ لهُ ، والمجزومُ في موضعِ خبرِه ؛ لفظُه مجزومٌ ، وموْضعُه مرفوعٌ .

وإنْ كانَ الفعلُ المجزومُ واقعًا (٣) ، فاسمُ الشرطِ ، كانَ منصوبًا بهِ ، فَعَمِلَ كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبِه ؛ عملَ الاسمُ في الفعلِ جزمًا ، وعَمِلَ الفعلُ في الاسمِ نصبًا ؛ كقولِكَ : « مَنْ تضربْ » ، و « مَنْ تَقْصِدْ » .

---

(١) الجمل : ٢١١ .

(٢) انظر الكتاب ٥٦/٣ ، والمقتضب ٤٥/٢ ، والإيضاح العضديّ ٣٣٠ - ٣٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢ .

(٣) أي متعديًا إلى مفعول به أو أكثر ، انظر ما سبق ص ٥٧٣ .

وأمّا « كَيْفَ » فلمْ يَجزمْ بها أحدٌ منَ العربِ (١) ؛ كانت موصولةً بـ « ما » أوْ لَمْ تكنْ . وقدْ يدخلُها معنى الشرطِ ؛ نحوُ قولِهم : « كيفَ تصنعُ أصنعُ » .

قالَ سيبويهِ : « وسألتُ الخليلَ عن قولِه : كيف تصنعْ أصنعْ، قالَ : هيَ مستكرهةٌ ، وليست مِن حروفِ الجزاءِ ، ومخرجُها على الجزاءِ ؛ لأنَّ معناها : « على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ » (٢) يريدُ أنَّ العربَ لَمْ تجزمْ بها ، وإنْ / دخلَها معنى الجزاءِ ، والفعلانِ بعدَها مرفوعانِ (٣) ، وهي التي في [١٤٨] قوله تعالى : ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ (٤) .

و « مهما » في قولِه : (مَهْمَا تَصْنَعْ) (٥) مفعولةٌ (٦) بـ « تَصْنَعْ » ، و [ما](٧) في قولِه تعالى : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ ﴾ (٨) مفعولةٌ بـ « يَفْتَح » ، والثانيةُ مفعولةٌ بـ « يُمْسِكْ » .

---

(١) هذا مذهب البصريين . وأجاز الكوفيون وقطرب الجزم بها .
انظر إصلاح الخلل ٢٦٤ ، والإنصاف (م ٩١) ٢/٦٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٦، وشرح التسهيل ٤/٧٠ ، والهمع ٤/٣٢١ .

(٢) الكتاب ٣/٦٠ .

(٣) في الأصل : « والفعلان بعدها مرفوعان بعدها » . بتكرار كلمة « بعدها » .

(٤) المائدة : ٥/٦٤ .

(٥) الجمل ٢١١ .

(٦) يشير إلى إسمية « مهما » . وقال السهيلي بأنها قد تخرج من الاسمية وتكون حرفًا . انظر في ذلك الجنى الداني ٦١١ ، والمغني ١/٣٦٧ ، والهمع ٤/٣١٩ .

(٧) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٨) إشارة إلى الآية التي وردت في الجمل ٢١١ ، قوله تعالى : **﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا مرسل له من بعده ﴾** فاطر ٣٥/٢ .

وجوابُ الشرطِ فعلٌ مستقبلٌ مجزومٌ ، والجازمُ لـه « إنْ » والفعلُ الأوَّلُ ، في قولِ الخليلِ وسيبويه (١) .

وغيرُهما يَجْـزِمُ بـ « إنْ » الشرطَ والجزاءَ (٢).

وزعمَ ابن بابشـاذ أنَّ الذي يرفعُ الخبرَ بالمبتدأ والابتـداء معًا هـو الذي يجزمُ الجوابَ بـ « إنْ » وفعلِ الشرطِ . وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ سيبويهِ يرفعُ الخبرَ بالمبتدأ فقط ، ويجزمُ الجوابَ بـ « إنْ » والفعلِ معًا ، وقد نصَّ عليه (٣) .

فإنْ دخـلتِ الفاءُ عليـهِ ارتفعَ ، والجملةُ في مـوضعِ جزمٍ ، وقـدْ تدخلُ على الجملةِ الاسـميةِ فـتكونُ في موضعِ جـزمٍ أيضًا . وفائدةُ الـفاءِ اتصالُ الجـزاءِ بوقوعِ فعلِ الشرطِ مِن غيرِ مهلةٍ .

وقدْ تحذفُ الفاءُ ويبقى الفعلُ مرفوعًا في الشعرِ ، وعليهِ قولُ زُهير:

---

(١) انظر الكتاب ٦٢/٣ . وفـيه : « واعلم أنّ حـروفَ الجزاء تجزم الأفعـال ، وينجزم الجـوابُ بما قبله . وزعم الخليل أنّـك إذا قلت : إنْ تأتني آتِـك ، فـآتِـكَ انجزمت بإنْ تأتني ، كـما تنجـزم إذا كانت جـوابًا للأمر حين قلت : ائتني آتِك » . انتهى .

واختـلف فهم النحـويين لقوله : « ينجـزم الجواب بما قـبله » فمـا قبله يصـدق على الحرف فـقط ، وعلى الفعل فـقط ، وعليهـما مـعًا . انظر ما ذكـره ابن بزيزة عن ذلك ، ورده على ابن خروف فـي غاية الأمل ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

(٢) نسـب إلى السيـرافي ، والجزولي ، وابن عصفـور ، والمحققين من البـصريين . وقيل : الجزم بفـعل الشرط ، وهو مـذهـب الأخفش وابن مـالك . وقيل : جـازمه الجـوار وهو مذهب الكوفـيين وقيل : إنه مـبنيّ وهو مذهب المازني . انظر الإنصـاف (م ٨٤) ٦٠٢/٢ ، وشرح التسـهيل ٧٩/٤ ، وشرح الكافـية ٩١/٤ ، والهمع ٣٣١/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٦٢/٣ . وانظر ما سبق هامش رقم (١) من هذه الصفحة .

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْألَةٍ   يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ (١)

ويجوزُ أنْ يكونَ على التقديمِ والتأخيرِ ، أيْ : « يقولُ كذا إنْ أتاهُ خليلٌ » ، وأجودُ ذلكَ مع تركِ الجزمِ في الأوّلِ كالبيتِ . ومثلهُ في حذفِ الفاءِ ، قولُه :

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * (٢)

يريدُ : « فاللَّهُ يشكرُها » .

وتدخلُ « إذا » على الجملةِ في الجوابِ ، قالَ اللَّهُ تعالى :

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(٣) ، معناه : « قنِطوا » ، وهي « إذا » التي للمفاجآت ، وهيَ على بابِها من الزَّمانِ - وسيأتي ذكرُها .

والأجودُ في فِعلَيِّ الشرطِ كونُهما مستقبلينِ ، ثمَّ ماضيين، لاعتدالِ الكلامِ ، ثمَّ الأوّلُ ماضيًا والثاني مستقبلاً ؛ لأنَّك تقويهِ بالعملِ في الفعلِ الآخرِ بعدَ تضعيفِه ، وأضعفُها عكسُه ؛ لتضعيفِه بعدَما قويتَهُ بالعملِ .

---

(١) البيت لزهير يمدح به هرم بن سنان والخليل ذو الخلة . وهو الفقير . لا حَرِم : أي غير ممنوع عنك وهو في ديوانه ٩١ ، والكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب ٦٨/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، والمحتسب ٦٥/٢ ، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، وشرح المفصل ١٥٧/٨ ، والهمع ٣٣٠/٤ .

(٢) عجزه : * والشرُّ بالشرِّ عند اللَّه مثلان *

نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، ونسبه أبو زيد عن سيبويه لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت ، ونسبه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري .

وهو في الكتاب ٦٥/٣ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٧ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٦١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ٩/ ٢ ، ٣ ، والهمع ٣٢٨/٤ ، والخزانة ٤٩/٩ .

(٣) الروم ٣٦/٣٠ .

وقولُـه : ﴿ فَيُضَـٰعِفَهُ ﴾ (١) ليسَ فيهِ عطفٌ على جوابٍ ، وإنَّما هو مِن بابِ النَّصبِ بالفاءِ في جوابِ الاستفهامِ . والرَّفعُ فيـه على القطعِ ، أيْ : « فـهوَ يُضاعفُـهُ » ، و [الفاءُ] (٢) فيه سببيّةٌ ، كقولِـه :

وَلَـقَـدْ تَـرَكْـتِ صَـغِـيرَةً مَرْحُـومَــةً
لَـمْ تَـدْرِ مَـا جَـزَعٌ عَـلَـيْكِ فَتَجْـزَعُ (٣)

يريدُ : لَوْ درت لجزِعـت .

وقولُـه :(**يـجـوزُ فـي « يُعَذِّبُ ») الثـلاثـة** (٤) ، صحيحٌ ، غيرَ أنَّ الأَولى أنْ يقولَ : في« يَغْـفـرُ » ؛ لأنَّ « يعذّبُ » معطوفٌ عليهِ ، و « يَغْفـرُ » هو المحمولُ على الجـوابِ ، وهو شاهدُه ؛ فـالجزمُ حـملاً على اللَّـفظِ ، ومَنْ نصبَ حـملَ على المعنى ، وإنْ لَـمْ يجزِ النَّـصبُ في جـوابِ الشـرطِ ؛ لكنَّـهُ نصبَ للخـلافِ كمـا انتصبَ في الأبوابِ المتقدِّمـةِ .

---

(١) إشارة إلى الآية الكريمة التي وردت في الجمل : ٢١٣ :

﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفـه له أضعافا كثيــرة ﴾ البقرة ٢٤٥/٢ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٣) سبق تخريجه ص ٨١١ .

(٤) إشارة إلى ما ذكره الزجاجي في الجمل : ٢١٣ عن الآية الكريمة :

﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾ البقرة ٢٨٤/٢ .

وانظر القراءات فيها في (معاني القرآن للأخفش ٦٠ ، والسبعة لابن مجاهد ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، وغيرها) .

وقد ذكر أبو القاسم بأنه « يجوز في (يغفر) ، و (يعذب) الرفع ، والنصب ، والجزم»، وقد سقطت يغفر من بعض النسخ .

والرفعُ على القطعِ ، أيْ : « فهو يغفرُ » .

وإذا وقعَ الفعلُ بالواوِ والفاءِ بينَ الشرطِ والجوابِ نحوُ : « إنْ تَقْصِدْني وَتُحْسِنَ إليَّ أكرمْكَ » ، جازَ فيه الجزمُ بالعطفِ ، والنصبُ بإضمارِ « أنْ » لخلافِ الثاني الأوّلَ .

وقدْ تقدَّمَ أنّ أسماءَ الجزاءِ لها صدرُ الكلامِ ، فلا يعملُ فيها إلاَّ الابتداءُ ومابعدَها من الفعلِ (١) ، فإنْ دخلَ عليها عاملٌ صارتْ موصولةً بمعنى « الذي » ، [و] (٢) ارتفعَ الفعلُ الذي بعدَها والجوابُ ، وصار في موضعِ خبرِ العاملِ في الاسمِ الموصولِ ، كقولهم : « إنَّ مَنْ يكرمُني أكرمُهُ » ، و « يكرمُني » في موْضعِ الصلةِ ، و « أكرمُه » خبرُ « إنَّ » .

/ فإنْ [جئتَ](٣) لـ « إنَّ » باسمٍ ، بقيتْ « مَنْ » شرطًا ، كقوله [١٤٩] تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ (٤) ، والجوابُ خبرُ « إنَّ » . والضميرُ المنصوبُ بـ « إنَّ » ضميرُ الأمرِ والشأنِ . و « مجرمًا » حالٌ من الضميرِ في « يأتي » . و « لا يموتُ فيها ولا يحيى » في موضعِ الحالِ من الضميرِ الذي تضمنه « له » بالاستقرارِ ، و « له » خبرُ « إنَّ » تقديرُه : « إنَّ جهنَّم مستقرَّةٌ له غيرَ ميتٍ فيها ولا حيٍّ » .

(١) انظر صفحة ٨٦٧ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) طه ٢٠/٧٤ ، وتكملتها : ﴿ فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى ﴾ .

وأنشدَ :

* (مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ) *(١)

للحطيئةَ يمدحُ بَغيض بن شماس السعديّ(٢) ، وقبلَه :

يَرى الْجُودَ لاَ يُدْنِي مِنَ الْمَرْءِ سَبْقَه
ولا البُخْلُ والإمْسَاكُ ليس بمُخْلِدِ(٣)
كَسُوبٌ ومِتْلاَفٌ إذَا مَا سَأَلْتَهُ
تَهَلَّلَ واهْتَزَّ اهْتِزَازَ الْمُهَنَّدِ

قالَ الأصمعيّ(٤) : « عشوتَ إليهِ » : أتيتَه على غيرِ هدايةٍ ، وقالَ غيرُه :

---

(١) الجمل ٢١٤ . وعجزه : * تجد خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ *
وهو في ديوان الحطيئة ٥١ ، والكتاب ٨٦/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، ومجاز القرآن ٢٠٤/٢ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٩٩ ، والحلل ٢٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٢/٣ ، والفصول والجمل ل ١٩٢ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢ ، والخزانة ٧٤/٣ ، ٢١٠/٥ ، ١٥٦/٧ ، ٩٢/٩ .

(٢) هو بغيض بن عامر بن شماس بن لأي بن أنف الناقة . كان ينازع الزبرقان بن بدر الشرف والسيادة ، وأغرى الحطيئة ليترك جوار الزبرقان ويأتي لجواره .
انظر طبقات الشعراء ١١٥/١ ، والأغاني ٥٠/٢ ، والخزانة ٢٨٧/٣ .

(٣) رواية الديوان :
يرى البخلَ لا يُبقي على المرء مالَه ... ويعلم أنَّ البخلَ غيرُ مخلَّدِ
والبيتان في ديوانه ٥١ ، والفصول والجمل ل ١٩٢ ، والخزانة ٩٤/٩ .

(٤) نقل ابن خروف قول الأصمعي من الفصول والجمل ل ١٩٢ ولم يشر إلى ذلك . ونقله البغدادي في الخزانة ٩٢/٩ ، وأشار إلى أخذه عن ابن هشام اللخمي . ويتكرر ذلك كثيرًا في أبيات الشواهد .

على غـيرِ بصرٍ ثابتٍ فيهتدي بنارِه ، والمعنى متقاربٌ . وقالَ ابنُ قتيبةَ[١] : قصدَها بليلٍ ، ثمَّ سمَّى كلَّ قاصدٍ عاشيًا [٢].

ولـمَّا أنشدَه عمرَ بنَ الخطابِ ، قالَ : كـذبتَ تلكَ نارُ موسى - عليهِ السلامُ[٣] .

شاهدُه: « تعشو» في موضعِ الحالِ من ضميرِ الفاعلِ في « تأتِه». و« متى » ظرفُ زمانٍ معناهُ الشرطُ . و « تأتِه » مجزومٌ بـهِ ، والظرفُ منصوبٌ بـهِ .

ومعنى « تَجِدْ » : تُصِبْ ، مِن وُجدانِ الضَّالةِ . و « خيرُ مُوقِدٍ » مبتدأٌ ، وخبرُه « عندَها» ، والجملةُ صفةٌ لـ « نارٍ » . والأجودُ أنْ يرتفعَ « خيرُ » بالظرفِ [٤] على الفاعلِ ؛ لأنَّ الظرفَ في موضعِ الصفةِ للنارِ ، كقولِـهم : «مررتُ برجلٍ في الدارِ أبوه »، و « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ بـه » ، ولايجوزُ عندَ سيبويـه[٥] [غيره][٦] .

وأنشـدَ :

* (إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا) *[٧]

---

(١) كذا في الأصل . وفي الفصول والجمل ل ١٩٢ : « وقال القُتَبيّ » . وكذلك نقله البغدادي في الخزانة ٩٢/٩ عن ابن هشام اللخمي . وانظر اللباب في تهذيب الأنساب ١٥/٣ .

(٢) انظر اللسان « عشا » ٥٧/١٥ .

(٣) انظر ذلك في الأغاني ٥٩/٢ ، والفصول والجمل ل ١٩٢ ، والخزانة ٩٤/٩ .

(٤) انظر ما سبق ص ٧١٢ وهو قوله : « فاعل بالجار والمجرور » .

(٥) انظر الكتاب ٤٩/٢ . وانظر ما سبق ص ٧١٢ .

(٦) إضافة يقتضيها السياق .

(٧) الجمل : ٢١٥ . وعجزه : * يَلْقَ فيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ *
وليس في ديوان الأخطل ، وهو في الحلل ٢٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٩/٢ ، والفصول والجمل ل ١٩٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، والمقرب ١٠٩/١ ، =

للأخطل . ويُقالُ لموضعِ تعبّدِ النصارى « كنيسةٌ » ، و « الجُؤْذَرُ » : ولـدُ البقرةِ الوحشيةِ ، والكوفيونَ يفتحونَ ذالَه ، ولَمْ يروِه البصريونَ ، وليسَ في الكلامِ عندهم « فُعْلَل »، وأثبتَه الكوفيونَ (١) بهذا، وبـ « ضُفْدَعٍ »، و« طُحْلَبٍ » ، و « بُرْقَعٍ » ، و « جُخْدَبٍ »(٢). وشبَّه أولادَ النَّصارى ونساءَهم بالظباءِ ، وقيلَ : أرادَ بها الصورَ التي يصورُونها في كنائسِهم .

أرادَ « إنَّه » فحذفَ اسمَ « إنَّ » ، وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، وجملةُ الشرطِ والجوابِ خبرُ « إنَّ » ، وحذفُه جائزٌ في الكلمِ للدلالةِ عليهِ ، ولأنَّه مبتدأٌ . و « الكنيسةُ » ظرفٌ لـ « يدخلُ » ، ولا يتعدى إلاَّ بالحرفِ(٣) كما تقدَّمَ .

وأنشدَ :

= ٢٢٧ ، وضرائر الشعر ١٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١ ، والبسيط ٤٣٥/١ ، ٩١٣/٢ ، ورصف المباني ١٩٩ ، والمغني ٣٦/١ ، ٦٥١/٢، وشرح شواهده للسيوطي ١٢٢/١ ، والخزانة ٤٥٧/١ ، ٤٢٠/٥ ، ١٥٥/٩ ، ٤٤٨/١٠ .

(١) كما أثبته الأخفش أيضًا . وهو من الأوزان التي استدركها الزبيدي على سيبويه ، والمشهور الضم . قال الرضي : « فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته » شرح الشافية ٤٨/١ ، وانظر إصلاح المنطق ١٠٢، والاستدراك على سيبويه للزبيدي ٢٨ .

(٢) الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال .

(٣) ذكر ابن هشام اللخمي أن هذا مذهب سيبويه ، وقال : « ومذهب غيره أنه يتعدى بنفسه » الفصول والجمل ل ١٩٣ . وانظر الكتاب ٣٥/١ ، ١٥٩ .

وقال الفارسي في الإيضاح ١٩٧ : « ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جر فيتسع فيه ويحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول به بغير حرف جر ، فمن ذلك قولهم : دخلت البيت ، والأصل : دخلت إلى البيت ، يدل على ذلك أن مصدره على فعول ، وأنك قد تنقله بالهمزة فتقول : أدخلته وبحرف الجر فتقول : دخلت به » .

* (وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ) *[1]

و« الخليقةُ » : الطبيعةُ ، والسجيّةُ ، والسَّليقةُ[2] ، والنقيبةُ ، والغريزةُ ، والشيمةُ[3] ، والخِيمُ سواءٌ ، وحقيقةُ النقيبةِ : يُمْنُ الفعلِ[4] .

يقولُ : مَن استمرَّ على خليقةٍ مِن خيرٍ أوْ شرٍّ ، وقدّرَ أنَّها لا تُعلم فقد ظنَّ باطلاً . فهو كما جاءَ في الحديثِ : « من أسرَّ سريرةً ألبسه اللّهُ منها رداءً يعرفُ به » ، ويروى : « ألبسه اللّهُ رداءها إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًا فشرٌ »[5].

وشاهدُه : كون « مهما » شرطًا ، وهيَ اسمٌ ، بإعادةِ الضميرِ عليها في قولِه تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾[6] .

والهاءُ في « بهِ » عائدةٌ إلى « مهما » ، وهيَ مبتدأٌ في البيتِ . و« تكنْ » مجزومٌ بها ، وهو في موضعِ خبرِها ، واسمُ « كانَ » مضمرٌ فيها يعودُ

---

(١) الجمل : ٢١٥ . وهو لزهير بن أبي سُلمى ، وعجزه : * ولو خالَهَا تخفى على الناس تُعلَم *
وهو في ديوانه ٨٨ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٨٩ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٣٥٤/١ ، والحلل ٢٨٨ ، والفصول والجمل ل ١٩٣ ، والمغني ٣٥٨/١ ، ٣٦٧ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٨٦/١ ، والهمع ٢١٦/٤ ، ٣١٩ .

(٢) في الأصل: «السابقة» ولم أجدها بمعنى الخليقة، والتصويب من الفصول والجمل ل ١٩٤.

(٣) في الأصل: « السقيمة». وانظر المخصص «كتاب الغرائز » ١٤٩/٢. وانظر الفصول والجمل ل ١٩٤.

(٤) في الأصل : « من الفعل » والصواب ما أثبت . انظر اللسان « نقب » ٧٦٨/١ .

(٥) الحديث في الفصول والجمل ل ١٩٤ ، ونقله عنه ابن خروف ونقله عن ابن خروف ابن بزيزة في غاية الأمل ٥١٨/٢ . ولم أقف عليه في كتب الحديث .

(٦) الأعراف ١٣٢/٧ . والآية بتمامها :
﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ .

إلـى « مَهْمَا» . و « من خليقةٍ » تبيينٌ لـ « مهمـا » ، كما هـو في قولـه تعالى :﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (١) ، و﴿ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ (٢) . و «عِنْـدَ امْرِيءٍ » خبرُ « كانَ » . و « تخـفى » فـي موضعِ المفـعـولِ الثاني لـ « خالها » / [١٥٠] و جوابُ « لَـوْ » محذوفٌ ، نابَ منابَه جوابُ الشرطِ . والمعاملةُ أبدًا في مثلِ هذا مع الأوّلِ [لا غيـرَ] (٣) متـى اجتمعَ شـرطٌ وقسَـمٌ ، أوْ قـسَمٌ وشرطٌ ، أوْ قسَمٌ ومبتدأٌ ، أوْ مبتدأٌ وقسَمٌ ، ونحوُ ذلكَ فـالعاملُ ؛ الأوّلُ في سعـةِ الكلامِ . ويجوزُ معاملةُ الثاني فـي الشِّـعرِ ، ويُحذفُ مـا يطلبُـه الأوّلُ .

و « مَـهْمَا » عندَ الخليلِ مـركبةٌ من « مـا ، ما » ؛ فـ « مـا » الثانيـةُ للتوكيدِ ، واستُقْبِحَ اللفظُ بهما فأبدلَ من الألفِ الهاءَ (٤) .

وأجازَ سيبويهِ أنْ تكونَ « مَـهْ » ضَمتْ إليهـا « ما » فركبتْ معها ، فصـارت اسمًـا معناهُ الـشرطُ (٥) . وكـلاهما حسنٌ . فـإذا سُمِيَ بهـا حُكيتْ في القولينِ .

---

(١) الأعراف ١٣٢/٧ .

(٢) فاطر ٢/٣٥ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) انظر معجم العين ٣٥٨/٣، والكتاب ٥٩/٣، ويوافقه الرماني. انظر الرماني النحوي ٢٩٦ ، والجنى الداني ٦١٢ ، ورده ابن عصفور . انظر شرحه على الجمل ١٩٦/٢ ، وشرح الكافية ٨٨/٤ .

(٥) انظر الكتاب ٦٠/٣ . وذكر المـرادي (في الجنى الداني ٦١٢) أنه مـذهب الأخفش ، والزجاج ، والبغداديين ، ولكن على أنها مركبة من « مه » بمعنى اسكت ،و «ما » الشرطية . ورُدّ بأنه لم يقصد بهـا معنى زائدًا عن الشـرطية . انظر المسائل البغداديات ٣١٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٨٣٥/٣ .

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها غيرُ مركبةٍ (١)، ووزنُها « فَعْلى » ألفُها للإلحاقِ، وذهبَ التنوينُ للبناءِ.

وقيلَ: ألفُها للتأنيثِ، وإنْ سميتَ بها لَمْ تُصرفْ (٢) في القولينِ.

ونسبَ ابنُ بابشاذ (٣) القولَ بتركيبِها من « مَهْ » و « ما » للأخفشِ، ولَمْ يعلمْ أنَّه قولُ سيبويهِ (٤). وقدْ جعلَها بعضُهم استفهامًا (٥)، فقالَ:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْما لِيَهْ ... أَوْدت بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ (٦)

أرادَ: « مالي ».

وأنشدَ:

---

(١) انظر هذا الرأي دون نسبة في شرح المفصل ٤٢/٧، والجنى الداني ٦١٢. وهو مذهب أبي حيان، وابن هشام من المتأخرين عن ابن خروف. انظر الارتشاف ٥٤٧/٢، والمغني ٣٦٨/١.

(٢) انظر هذا الرأي دون نسبة في شرح الكافية ٨٨/٤، والارتشاف ٥٤٧/٢، والجنى الداني ٦١٢.

(٣) انظر شرحه على الجمل ٣٣١/١. كما نسبه المرادي في الجنى الداني ٦١٢، ٦١٣ للأخفش ولسيبويه.

(٤) انظر الكتاب ٥٩/٣، ٦٠. قال ابن بزيزة في غاية الأمل ٥٠٨/٢ بعد أن ذكر كلام ابن خروف هذا (ظاهر الكتاب أنه من كلام سيبويه من غير قطع، لأنه وقع في الكتاب مسبوق بسؤال سيبويه للخليل عنها، فقال - بعد أن ذكر جواب الخليل إنها مركبة من ما ما -: « وقد يجوز أن يكون مَهْ كإذ ضُمَّ إليها ما، فقوله: « وقد يجوز » يحتمل أن يكون من زيادات الأخفش، وما هو بأول زياداته في الكتاب، ولعل ابن بابشاذ اطلع على ذلك من كتاب الأخفش، وثبت عنده أنها طرّة للأخفش أدخلها في الكتاب » انتهى. وكلامه على ما ترى من التأويل على الاحتمالات، ولا يرد به مثل قول ابن خروف وأكثر النحاة ينسبون هذا إلى سيبويه. انظر شرح التسهيل ٦٨/٤، والارتشاف ٥٤٧/٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٨٣٤/٣.

(٥) ذكره ابن جماعة منهم ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٦٩/٤، والجنى الداني ٦١١، والمغني ٣٦٩/١.

(٦) لعمرو بن ملقط. وفي جميع المصادر: « أودى ».
وهو في شرح التسهيل ٦٩/٤، والجنى الداني ٦١١، والمغني ٣٦٩/١.

* (إذْ مَا أتَيْتَ علَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ)(١) *

للعبّاس بنِ مرداسٍ بنِ عامر السُلميّ ، مِن بني سُلَيْم بن منصور ، وهو مخضرمٌ ، وأمُّهُ الخنساءُ(٢)، في قولِ أبي الفرجِ (٣)، قالوا : ولَمْ تلدِ الخنساءُ إلاَّ شاعرًا (٤) . وقيلَ : هيَ أمُّ إخوته (٥) ، وبعدَه :

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطِيَّ وَمَنْ مَشَى

فَوْقَ التُّرَابِ إذا تُعَدُّ الأنْفُسُ (٦)

إنَّا وَفَيْنَا بالّذي عَاهَدْتَنَا

والخَيْلُ تُقْدَعُ بِالكُمَاةِ وتُضْرَسُ

وهو الذي ردَّ ما أعطاهُ النبيُّ - صلى اللّهُ عليه وسلّمَ - حينَ أعطى المؤلفةَ قلوبُهم مِن نفلِ حُنَيْن(٧) مائةً مائةً مِن الإبلِ ، وأعطاهُ أبا عرَ فسخِطَهَا ، وقالَ :

(١) وعجزه : * حقًا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ *

وهو في ديوان العباس ابن مرداس ٨٨ ، و الكتاب ٥٧/٣ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والخصائص ١٣١/١ ، والحلل ٢٨٩ ، والفصول والجمل ل ١٩٤ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٢٩/٩ .

(٢) هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، صحابية شاعرة ، من بني سليم . ترجمتها في الشعر والشعراء ٣٤٣/١ ، والأغاني ١٢٩/١٣ ، والإصابة ٦١٣/٧ .

(٣) انظر الأغاني ٦٢/١٣ ، والخزانة ٤٣٤/١ .

(٤) كذا « ولم تلد الخنساء إلاّ شاعرًا » والعبارة نفسها في الخزانة ٤٣٤/١ ، ولا ينهض دليلاً على كونها أمه .

(٥) وهو قول الكلبي كما في الخزانة ٤٣٤/١ . وفي جمهرة أنساب العرب ٢٦٣ : « وكان أبوه مرداس بن أبي عامر تزوج الخنساء الشاعرة فولدت له هبيرة وجزءاً ومعاوية » ولم يذكر أنها أمّه .

(٦) البيت الأول في الحلل ٢٩٠ . والبيتان في ديوانه٨٨، و السيرة النبوية لابن هشام ١١٠/٤.

(٧) في الأصل: خيبر.

وانظر القصة في المصادر المشار إليها.

أَتجْعَــــلُ نَهْبِـي وَنَهْـبَ العُبَيْـــدِ بَـيْنَ عُيَـيْنَـةَ والأقْـرَعِ (١)

وَقَدْ كُنْتَ في الْحَـرْبِ ذَا تَدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًـا ولَمْ أُمْنَـعِ

وَمَا كَـانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِـسٌ يفُوقَـانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَـعِ

وَمَـا كُنْتُ دَونَ امـرِيءٍ مِنْهُـمُ وَمَنْ تَضَعِ الحَرْبُ لا يُرْفَـعِ

فقـالَ - عليهِ السلامُ - : « اقطعـوا عني لسانَه » (٢) ، فزادوه حتّى رضيَ .

وقيلَ : أُكمِلَ له المائةَ ، وبقي بالمجلسِ أهلُه .

وشـاهدُه : المجازاة بـ « إذْمَـا » ، ولا تكونُ شـرطًا إلاَّ بها ، وهيَ حـرفٌ عندَ الخليلِ وسيبويهِ (٣) ، وأكثرِ النحويين . والفاءُ رابطةٌ للجوابِ ، و « حقًا » منصوبٌ على المصدرِ المؤكدِ ؛ أيْ : « أُحقُّ عليكَ ذلكَ حَقًا » ، و « إذا » متعلقةٌ بـ « قُل » ، ومفعولُ القولِ ما بعدَ البيتِ .

وأنشـدَ :

* (فأَصْبَحْتَ أنَّى(٤) تَأْتِهَا تَشْـتَجِرْبِهَا)(٥) *

---

(١) الأبيـات في ديوانه ١١١ ، ١١٢ و السيـرة النبـوية ١٣٦/٤ ، والشعـر والشعـراء ٧٤٨/٢ ، والأغاني ٦٤/١٣ ، والفصول والجمل ل ١٩٥ .

(٢) انظر القصة في المصادر السابقة .

(٣) انظر الكتاب ٥٧/٣ . وهي اسم عند المبرد وابن السراج والفـارسي . انظر المقتضب ٤٦/٢، والأصول ١٥٦/٢ ، والإيضاح ٣٣٢ .

(٤) في الأصل : « ما » تحريف .

(٥) الجمل ٢١٦ .
وعجزه : * كلا مَركَبَيْهَا تحتَ رِجلكَ شَاجرُ * ويروى « رجليك » وهو في ديوانه ٩٢ ، والكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والحلل ٢٩٠ ، والفصـول والجمل ل ١٩٥ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، ٤٥/٧ ، والخزانة ٩١/٧ ، ٤٥/١٠ .

للبيدِ بنِ ربيعةَ بنِ مالكٍ (١) ، وأعمامُـه أربعةٌ (٢):

عَـامـرُ بنُ مَـالك ـ أبو بَـرَاء ـ ، وطفـيلُ بـنُ مالـك « مُلاعِبُ الأسِنَّةِ » (٣) ، وعُبَيـدَةُ بن مالك ؛ [وهو] (٤) « الوضّـاح » . ومُعـاويةُ بن مالك ؛ وهو « مُعَوِّدُ الحُـكماءِ » (٥). وأبو لَبِـيد ، ربيعـةُ ؛ وهو « رَبِيعُ المُـقْـتـرِينَ » (٦) خـامسٌ لهم ؛ وكلُّـهم أولادُ مالك . وأمهم (٧) أمُّ البنينَ بنتُ ربيعةَ بنِ عـمرِو بنِ عامرٍ (٨) ، وهيَ التي عنى بقولـه :

---

(١) انظر ترجمتـه في طبقات الشعـراء ١/١٣٥ ، والشعر والشعـراء ١/٢٧٤ ، والأغاني ١٤/٩٠ ، والخزانة ٢/٢٤٦ .

(٢) عدهم ابن حزم سبعة ، وثامنهم أبو لبيد . انظر الجمهرة ٢٨٥ .

(٣) هكذا في الأصل ولا يبعد أن يكون من خلط الناسخ سببه انتقال النظر ، فعامر بن مالك ـ أبو براء ـ هو « ملاعب الأسنة » وقد ذكر هذا فيما بعد ص ٨٧٩ . أما طفيل بن مالك فهو « فارس قرزل » . وقرزل : فرس كانت له ، وهو أبو عامر بن الطفيل الشاعر . ولـم يذكـر محمـد بن حبيب عبيـدة بن مالك « الوضـاح » وذكـر سُـلمى « نزال المضـيق » . انظر المحبـر ٤٥٨ ، وانظر الشعر والشعـراء ١/٢٧٧ ، والإصابة ٣/٥٩٩ ، والخزانة ٩/٥٥٤ .

(٤) في الأصل : « أبو » تحريف . وانظر الفصول والجمل ل ١٩٥ ، والخزانة ٩/٥٥٤ .

(٥) لُقِّبَ بهذا لقوله :

أُعوِّدُ مثلَها الحكماءَ بعدي   إذا ما الحقُّ في الأشياعِ نابا

انظر الخزانة ٩/٥٥٤ .

(٦) لقب بهذا لسخائه . انظر الشعر والشعراء ١/٢٧٤ .

(٧) في الأصل : « واسم » وهو تحريف ، والتصويب من الفصول والجمل ل ١٩٥ .

(٨) واسمهـا ليلى بنت عمرو بن عـامر بن ربيعة بن صـعصعة ، وكـانت تحت مالك بن جعفر بن كلاب . انظر المحبر ٤٥٨ ، والخزانة ٩/٥٥٤ .

* نَحْنُ بَنُو (١) أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَهْ * (٢)

لما اضطرته القافيةُ قالَ : « أربعة » ، وهمْ خمسةٌ ، ولَبيد شاعرٌ جاهليٌّ / [إسلاميّ ،] (٣) عاشَ مائةً وخمسًا وأربعينَ سنةً ؛ تسعينَ في [١٥١] الجاهلية ، وخمسًا وخمسينَ في الإسلامِ ، وقالَ حينَ بلغَ سبعًا وسبعينَ :

بَاتَتْ تَشَكَّى إِلَيَّ النَّفْسُ مُجْهِشَةً

وَقَدْ حَمَلْتُكِ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينِ (٤)

فَإِنْ تُزَادِي ثَلاثًا تَبْلُغِي أَمَلاً

وَفِي الثَّلاثِ وَفَاءٌ لِلثَّمَانِينِ

فلمَّا بلغ التسعين قالَ :

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً

خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا (٥)

---

(١) في الأصل : « بنى » تحريف .

(٢) البيت من الرجز للبيد بن ربيعة . وبعده :

* ونحن خير عامر بن صعصعة *

قاله للنعمان بن المنذر معرضًا بالربيع بن زياد . وهو في ديوانه ١٠٩ ، ومجالس ثعلب ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، والأغاني ٩٢/١٤ ، والخزانة ٥٤٨/٩ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) البيتان في ديوانه ٢٦٢ ، والأغاني ٩١/١٤ ، وفي الفصول والجمل ل ١٩٥ ، والخزانة ٢٥١/٢ ، وفيها القافية منصوبة وفيها ألف الإطلاق .

(٥) البيت في ملحقات ديوانه ٢٨٦ ، والأغاني ٩١/١٤ ، وفي الخزانة ٢٥١/٢ ، وفيهما « وقد جاوزت » ، وفي الفصول والجمل ل ١٩٥ « وقد خلفت » كما في النص أعلاه .

فلمّا بلغَ مائـةً وعشراً قالَ :

أَلَيْـــس فِي مَائـــةٍ قَـدْ عَاشَـهَا رَجُـــلٌ
وَفِـــي تَكَامُـــلِ عَشْـــرٍ بَعْدَهَـا عُـمُـرُ (١)

فلمَّا بلغ عشرين ومائـة قالَ :

وَلَقَـــدْ سَـئِمْتُ مِنَ الْحَيَـــاةِ وَطُولِهَـــا
وَسُـــؤَالِ هَـذَا النَّفْـسَ كَيْفَ لَبِيـــدُ ؟ (٢)

فلمَّا حضرتْهُ الوفاةُ قالَ لابنتيـه :

تَمَنَّى ابْنَتَـــايَ أَنْ يَعِيـشَ أَبُوهُمَـــا
وَهَـلْ أَنَا إِلاَّ مِـنْ رَبِيعَـــةَ أَوْ مُضَـــرْ (٣)
فَإِنْ حَـــانَ يَوْمَـا أَنْ يَمُـوتَ أَبُوكُمَـــا
فَـلاَ تَخْمِـشَا وَجْهـاً وَلاَ تَحْلِقَا شَـــعَرْ
وَقُـــولاَ هُـو الْـمَـرْءُ الَّـذِي لاَ خَلِيلَـــهُ
أَضَاعَ وَلاَ خَـــانَ الصَّدِيـــقَ وَلاَ غَـــدَرْ
إِلى الْـحَـوْلِ ثُـمَّ اسْـم السَّـلاَمِ عَلَيْكُـمَا
وَمَـنْ يَـبْـكِ حَوْلاً كَامِـلاً فَقَـدِ اعْـتَـــذَرْ

(١) البيت في ديوانه ٧٦ ، الأغاني ٩١/١٤ ، والفصول والجمل ل ١٩٦ ، والخزانة ٢٥١/٢ .
(٢) البيت في ديوانه ٦٤ ، والأغاني ٩١/١٤ ، والفصول والجمل ل ١٩٦ ، والخزانة ٢٥١/٢ .
(٣) الأبيات في ديوانه ٧٣ ، والأغاني ٩٨/١٤ ، والفصول والجمل ١٩٦ .

وكـان يكنى أبا عَـقيل ، وكـانَ نذرَ ألاّ تهُبَّ الصَّبَـا إلاّ نحـرَ وأطعمَ حـتى تنقـضي ، فهبتْ في الإسلامِ وهو بالكوفـةِ ، مُقْترٌ مُـمْلِقٌ ، فعلمَ بذلكَ الوليـدُ بنُ عقبةَ بنُ أبي معيط (١) ، وكانَ واليها لعثمانَ بنِ عفانَ - رضيَ اللّـه عنه - فخطبَ الناسَ فقالَ : إنكم قد عرفتم نذرَ أبي عَقيل وما وكّدَ على نفسـه، فأعينوا أخاكم . ثمَّ نزلَ فبعثَ إليهِ بمائةِ ناقةٍ ، وبعثَ الناسُ ، فقضى نذرَه ، فلذلكَ قالتِ ابنتُـه :

إِذَا هَـبَّـتْ رِيَـاحُ أَبِـي عَـقِـيـلٍ
دَعَـوْنَا عِـنْـدَ هَبَّتِـهَـا الْـوَلِيـدَا (٢)

وقبلَ بيتِ الشاهدِ :

لِـيَ النَّـصرُ مِنْكُـمْ وَالْـوَلَاءُ عَلَيْكُـمُ
وَمَا كُـنْـتَ فَقْعًـا أَنْبَتَـتْـهُ الْقَرَاقِـرُ (٣)

وأنْـتَ فَـقيـرٌ لَـمْ تُـبدِّلْ خَلِيـفَـةً
سِـوَاكَ ولَـمْ تَلْحَـقْ بَنُـوكَ الأَصَاغِرُ

---

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، أبو وهب ، الأموي القرشي ، أخـو عثمان بن عفان رضي الله عنه - لأمه . أسلم يوم الفتح . رثى عثمان وحرض معاوية على الأخذ بثأره . ترجمته في الأغاني ٤/١٧٥ ، والإصابة ٦/٦١٤ .

(٢) انظر الشعر والشعراء ١/٢٧٦ ، والأغاني ١٤/٩٤ ، والفصول والجمل ل ١٩٦ ، والخزانة ٢/٢٤٩ .

(٣) الأبيات في ديوانه ٩١ ، ٩٢ ، والحلل ٢٩١ ، والخزانة ٧/٩٢ .
الفقع : نوع من الكمأة ، وهو شرها . والقراقر : جمع قرقر وهي الأرض المستوية .
والمعنى : لم أكن ذليلاً ، وفي المثل : « أذل من فقع بقرقر » .
و « ازدجر أحناء طيرك » أي انظر عاقبة أمرك . والفاقرة : الداهية التي تكسر فقار الظهر .

فَقُلْـتُ ازْدَجِـرْ أحْنَـاءَ طَيْرِكَ واعْلَـمَنْ

بِأنَّـكَ إنْ قَـدَّمْـتَ رِجْلَكَ عَاثِـرُ

وإنَّ هَـوَانَ الجَـارِ لِلْجَـارِ مُؤْلِـمٌ

وَفَاقِـرَةٌ تَأْوِي إلَيْهَا الْفَوَاقِـرُ

يصفُ به داهيةً عظيمةً ، شبهها بالدَّابّـةِ الشموسِ التي[1] إذا ركبَها الرّاكبُ أسقطتْـهُ ، ويُقالُ : شجـرَ الرّاكبُ : إذا خالفَ بينَ رجليـهِ فرفعَ إحداهما ووضعَ الأخرى ، وهيَ ركبةٌ سريعةُ السقوطِ .

ويروى : « تبتئس »[2] من البؤسِ ، و « تلتبس »[3] و« مركباها » : ناحيتاها . وقيلَ : إحداهـما : الرَّحْلُ ، والثـاني : موضعُ الرِّدفِ ، يُوَطَّأُ «بالكِفْلِ» وهو كسـاءٌ يُدارُ وراءَ الرَّحلِ ، يَركبُ عليـهِ الرَّديفُ . و«يشتجر» : يشتبكُ ، و « شَاجِرٌ » : مُشْتَبِكٌ . وقيلَ : « شَاجِرٌ » : مضطربٌ غيـرُ ثابـتٍ ، ويروى : « شَاغِرٌ »[4] بمعنى « شَاجِرٌ » .

يعاتبُ بالقصيدةِ عمَّـهُ ـ عامرَ بن مـالك ـ / « ملاعبُ الأسنة » ، [١٥٢] وكانَ قدْ ضربَ جارًا للَبيد بالسيفِ فغضبَ لبيدٌ لذلكَ ، وفي القصيدةِ ما يدلُّ عليه .

---

(١) في الأصل : « الذي » . ويجوز فيها التذكير ، إلاّ أن التأنيث أنسب ، لعود الضمير في « رَكِبَها » على مؤنث ، ولوجود التاء في « أسقطَتْهُ » .

(٢) وهي رواية الديوان ٩٢ .

(٣) وهي رواية الكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والمفصل ١٧٥ ، وانظر الحلل ٢٩٢ ، والفصول والجمل ل ١٩٦ ، والخزانة ٩٣/٧ .

(٤) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ١٩٦ ، والخزانة ٩٣/٧ .

وشاهدُه : الجزاءُ بـ « أنّى » .

وتكونُ بمعنى « أَيْنَ » ، وبمعنى « كَيْفَ » ؛ قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ (١)، وهيَ بمعنى « أَيْنَ ». وبمعنى « كَيْفَ » في قوله : ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾(٢)، وفي قولِه تعالى : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ ﴾(٣) أظهرَ فيه « كَيْفَ » ، وهيَ في موضع « أنّى » ، وكذلكَ قولُه : ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾(٤) .

و « أنّى » منصوبةٌ على الظرفِ بـ « تأتِها » وهو مجزومٌ بها . و « كلا » مبتدأٌ وخبرُه « شاجرُ » . و « تحت رجلك » متعلق به ، و « كلا » اسمٌ مفردٌ في اللّفظِ ، مثنّىً في المعنى ، والألفُ فيه بدلٌ من واوٍ ، والألفُ في « كلتا » للتأنيثِ ، والتاءُ بدلٌ مِن الواوِ . دليلُ إفرادهما عودُ الضميرِ عليهما مفردًا (٥) ؛ قال اللّـه تعالى :

﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٦) ، وقال عَبْدَةُ (٧) :

كِـلاَ يَوْمَـيْ أُمَامَـةَ يَوْمُ صَدٍّ
وإنْ لَـمْ تَـأْتِـهَـا إلاَّ لِـمَـامَـا (٨)

---

(١) آل عمران : ٣/٣٧ .

(٢) المائدة : ٥/٧٥ .

(٣) النساء ٤/٥٠ .

(٤) البقرة : ٢/٢٢٣ .

(٥) انظر في « كلا » ، و « كلتا » ما سبق صفحة ٣٣٦ ومابعدها .

(٦) الكهف : ١٨/٣٣ .

(٧) هذا البيت ليس لعبدة ، وإنما هو لجرير . وهو في ديوانه ٢/٧٧٨ ، ومنسوب له أيضاً في التكملة ٤٣ ، وكتاب الشعر ١/١٢٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٩٥ ، ٤٠٣ ، واللسان « كلا » ١٥/٢٢٩ . وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٤٤ ، وشرح المفصل ١/٥٤ .

ومن قالَ :

* كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيِ بَيْنَهُمَـا قَـدْ أَقْـلَعَـا ... * (١)

فثنى الضميرَ العائدِ عليها ؛ ردًّ على المعنى ، ودليلُ ذلكَ إفرادُه في عجْزِ البيتِ :

* ... وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي *

فردًّ على اللّفظِ . ويستعملانِ بالألفِ في كلِّ أحوالِهما إلاَّ مع المضمرِ في موضعِ النّصبِ والجرِّ تشبيهًا لها بـ «على» في قولِهم: « رأيتُ الرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا » ، و « المرأتَيْنِ كِلْتَيْهِما » ، و « مَرَرْتُ بِهِمْا كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا .

يقولُ : إنّكَ فعلتَ أمرًا لاتخلص منهُ ، وشبهَهُ بمن ركبَ ناقةً صعبةً لا يقدرُ على ركوبِ مركبِها لصعوبتِها ، ولا يقدرُ على النزولِ عنها سالمًا لصعوبتِها.

وأنشدَ :

* (إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا)(٢) *

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٣٧ .

(٢) الجمل ٢١٧ . وعجزه : * خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ *

وهو في زيادات ديوان قيس بن الخطيم ٢٧٦ ، والكتاب ٤٣٤/١ ، والمفضليات ٢٠٧ ، ومجاز القرآن ٢٥٩/٢ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، وشرح الحماسة للشنتمري ١٥٢/١ ، والحلل ٢٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢ ، والفصول والجمل ل ١٩٧ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ ، والخزانة ٢٥/٧ .

وقد اختلف في نسبة هذا البيت ، فنسب إلى الأخنس بن شهاب – بقافية مرفوعة ، وإلى قيس بن الخطيم ، ولرُقيم أخي بني الصادرة ، ولسهم بن مرّة المحاربي ، ولضرار بن الخطاب الفهري . قال الأنباري (٣٠٥ هـ) « وهو للأخنس بن شهاب ، قال : « هو أول العرب وصل قصر السيوف بالخطى » . قال البغدادي : « وهذا هو الصحيح ؛ لأنه قاله قبل أن يخلق هؤلاء بدهر » . الخزانة ٣١/٧ . وقال ابن هشام اللخمي : « القوافي مرفوعة وإنما اتبع أبو القاسم في ذلك سيبويه ، ولعل سيبويه رواه مقوىً » . الفصول والجمل ل ١٩٨ .

للأخنسِ بنِ شهابِ التغلبي (١)، ويروى :« إلى القـومِ الذينَ نُضَـارِبُ » (٢).

وبعدَه :

فَللَّــهِ قَــوْمٌ مِثْـلُ قَوْمِــي عِـصَابَـــــةً
إِذَا اخْتَلَفَتْ عِـنْـدَ الـمُـلُوكِ العَـصَـائِـبِ (٣)

وهو مشهورٌ . ومن رواه لقيس بن الخطيم ، إنّما بعدَه :

أُجَالِدُهُــــم يَـــوْمَ الحَدِيقَـــةِ حَاسِـــرًا
كَــأَنَّ يَدِي بِالسَّــيْفِ مِخْـرَاقُ لاعِــبِ (٤)

وَيَــوْمَ بُعَــاثٍ أَسْـلَـمَتْـهُ سُـيُوفُنَـــــا
إِلــى نَسَـــبٍ فِي جِــذْمِ غَسَّانَ ثَاقِبِ

وأوّلُـــه :

أَتَعْــرِفُ رَسْــمًا كَالطِّــرازِ المُذَهَّـبِ
لِعَمْــرَةَ وَجْهًـا غَيْـرَ مَوْقِفِ رَاكِــــبِ (٥)

دِيَــارَ الّتــي كَادَتْ وَنَحْــنُ عَلَى مِنًـى
تَحُلُّ بِنَـا لَـوْلاَ نَجَـاءُ الرَّكَائِـــــبِ

---

(١) هو الأخنس بن شهاب بن ثمامة بن أرقم التغلبي ، شاعر جاهلي من أشراف تغلب وشجعانها . انظر جمهرة أنساب العرب ٣٠٧ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧ ، والخزانة ٣٧/٧ .

(٢) وهي رواية المفضل الضبي . انظر المفضليات ٢٠٧ .

(٣) البيت في المفضليات ٢٠٧ ، وشرح الحماسة للشنتمري ١٥٢/١ ، وفيه : « إذا احتفلت » من الاحتفال وهو الاجتماع .

(٤) البيتان وما بعدهما في الفصول والجمل ل ١٩٧ . والأول منها في زيادات ديوان قيس بن الخطيم ٢٨٠ .

(٥) الأبيات الثلاثة الأول في الخزانة ٢٧/٧ والأول منها في زيادات ديوان قيس بن الخطيم ٢٨١ .

تَبَـدَّتْ لَنَا كَالشَّـمْـسِ تَـحْتَ غَـمَامَـةٍ

بَـدا حَاجِـبٌ مِنْهَا وَضَنَّتْ بِحَاجِـــبِ

وَلَـمْ أَرَهَـــا إِلاَّ ثَـلاثـــًا عَلَى مِنًـــــى

وَعَـهْــدِي بِهَـــا عَـذْرَاءُ ذاتُ ذَوَائِـــبِ

يقولُ : إذا قَصُـرَتْ أسيـافُنا عن أنْ تصلَ إلى من نقاتلُ ، وصلناها بالقربِ منهم حتَّى نضاربَ بها ، وذلكَ لإقدامِنا وجرأتِنا .

وشاهدُه: الجزمُ، إذْ جزمَ «نُضَارِب» بالعطفِ على موضعِ «كانَ » ، وهيَ جـوابُ الشـرطِ ، ولولا أنَّهـا في موضعِ جـزمٍ ، لَـمْ يعطفْ عليـهـا مـجـزومًا . وجـاءَ بـ « كـانَ » لأنَّ الأوّلَ وهو « قَـصُـرَتْ » مـاضٍ ، فـأتى بماضيينِ ثمَّ حملَ على الموضعِ ، وكسرَ الباءَ للقافيةِ ، وأتى بياءِ الإطلاق .

وأنشدَ سيبويهِ في جزمِ / جوابِ « إذا » : [١٥٣]

تَرْفَـعُ لِـي خِنْـدَفٌ واللَّــهُ يَرْفَـعُ لِـــي

نَارًا إِذَا خَـمَــدَتْ نِيرَانُهُــمْ تَقِـدِ (١)

---

(١) الكـتـاب ٣/٦٢ . والبيت للفـرزدق ، وهو في المقـتـضب ٢/٥٥ ، وأمالي ابـن الشجـري ٢/٨٢ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤١١ ، وشرح المفصل ٧/٤٧ ، وضرائر الشعر ٢٩٨ ، والخزانة ٧/٢٢ .

وخندف : هي أم مدركة بن اليـاس ، وطابخة بن الياس ، وقمعـة بن الياس . وهي خندف بنت الحاف بن قضاعة – امرأة من اليمن واسمها ليلى . ينتمي نسب تميم إليها . والخندفة : مشية كالهرولة .

والمعنى : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهـرة كالنار الموقدة ، إذا قعـدت بغيري قبيلته . انظر الخزانة ٧/ ٢٣ ، ٢٤ .

وفي شعرِ زهير :« إذا لـقِحَتْ » (١) ، ثمَّ قالَ : «تجدْهـم على» (١).

قال : « والأجودُ الرَّفعُ » . ولا يجوزُ الجزمُ بها عندَه في الكلامِ (٢).

ومَنْ رفعَ « نضاربُ » لَـمْ يجعلْها شرطًا . و « إلى أعدائنا » متعلقٌ بـ «كان » أو في موضعِ الحالِ مِن «الخُـطَـا» ، ويجوزُ أنْ تتعلقَ بـ « الخُطَا » وإنْ كانَ جمعًا ؛ لأنَّ المعنى : « نخطو إلى أعدائنا » . ويريد بـالأسيافِ هنا ، السيوفَ ، لأنَّـها جمعُ قلة ، والأحسنُ هنا جـمعُ الكثرةِ ، ولا يُعـدَلُ عنهُ للقليلِ إلاَّ مع عدمِ بِنْيـةِ الجمعِ الكثيرِ .

وأمَّا « حيثُ » فهيَ ظرفُ مكانٍ، ولاتضافُ إلاَّ إلى الجملِ، ولذلكَ بُنيت ، وقدْ أضيفتْ إلى المفردِ في قَـوْلـه :

* حَيْـثُ لَـيِّ الْـعَـمَـائِـمِ * (٣)

---

(١) وهو قول زهير بن أبي سلمى :

(إذا لقحت) حرب عـــوان مضرة	ضروس تهر النـاس أنيابها عـصـل
قضاعية أو أختـــهـا مضريـــــة	يحرق في حافاتـها الحطب الجـزل
(تجدهم هلى) ما خيلت هم إزاءهـا	وإن إفسد المـال الجماعات والأزل

ديوانه ٦٠ . وهو ليس من كلام سيبويه ولا مما استشهد به سيبويه .

(٢) انظر الكتاب ٦١/٣ ، ٦٢ ، وفيه : « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب » . ثم أنشـد بيت الأخنس بن شهـاب وقد نسبه إلى قيس بن الخطيم ، وأنشد بيت الفرزدق ، وبيتًا ثالثاً لبعض السلوليين . ثم قال : « فـهذا إضطرار وهو في الكلام خطأ ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير :

وإذا ما تشـــــــاء تبعـث منها	مغرب الشمس ناشـــطًا مذعورًا

يريد : أن الأجود الرفع .

(٣) جزء من عجز بيت هو :

ونطعنهم حيث الحبُا بعد ضربهم	ببيض المواضي حيث لَيِّ العمائم

وهو شاذٌ قليلٌ (١).

وأمَّا ما أنشدَه ابنُ بابشاذ (٢) :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ

حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ (٣)

فلا حجةَ فيه لأنَّها ظرفُ مكانٍ على أصلِها ؛ والمعنى : حيثُ كانَ وتصرفَ من البِلادِ . ولا تَجزمُ إلاَّ ومعها « ما » ولا تخرجُ في الشرطِ بها عن الظرفيةِ ويُتسعُ فيها فتُنْصبُ نصبَ المفعولِ على السَّعةِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ (٤)

وهي منصوبةٌ بإضمار فعلٍ لا بـ « أعلم » لأنَّه لا يعملُ في مفعولٍ(٥).

= والحِبُا : جمع حبوة ، وهي أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته أو بيديه . وهو في شرح الكافية ١٨٣/٣ ، وشرح المفصل ٩٢/٤ ، والمغني ١٤١/١ ، وشرح التصريح ٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٨٩/١ ، و الهمع ٢٠٦/٣ ، والخزانة ٥٥٣/٦ ولم ينسبه أحد .

(١) والكسائي يقيسه . انظر المغني ١٤١/١ ، والهمع ٢٠٦/٣ .

(٢) انظر شرحه على الجمل ٣٣٠/١. وقد احتج به ابن بابشاذ على أنها للزمان ، وسبقه في ذلك الأخفش . انظر كتاب الشعر ١٨٢/١ ، والهمع ٢٠٧/٣ . وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٣/٢ : « ولاحجة فيه الإمكان إرادة المكان وجميع شراح البيت جعلوه للمكان . انظر الخزانة ٥١/٧ .

(٣) البيت لطرفة بن العبد وهو في ديوانه ٨٦ ، ومجالس ثعلب ١٩٧ ، وكتاب الشعر ١٨٢/١، وأمالي ابن الشجري ٥٩٩/٢ ، وشواهد التوضيح ٢٤٠ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧.

(٤) الأنعام ١٢٤/٦ . و « رسالاته » بالجمع وكسر التاء – قراءة الجمهور . وبالإفراد ونصب التاء قراءة ابن كثير وحفص . انظر الكشف ٤٤٩/١ ، والتيسير ١٠٦ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١٤٠/١ : « وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولاً عليه (بأعلم) ، لا (بأعلم) نفسه ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به » .

بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ (١)

أنشدوا في العللِ المانعةِ من الصرفِ ، وهيَ عَشْرٌ (٢):

مَوانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَاكَهَا
مُلَخَّصَةً إنْ كُنْتَ فِي العِلْمِ تَحْرِصُ (٣)

فَجَمْعٌ ، وَتَعْرِيفٌ ، وَعَدْلٌ ، وَعُجْمَةٌ
وَوَصْفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ

وَمَا زِيدَ فِي « عَلْقَى » وَ« عِمْرَانَ » فَانْتَبِه
وَعَاشِرُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

---

(١) الجمل : ٢١٨ .

(٢) جعلها بعضهم تسع ، وأوصلها بعضهم إلى اثنتي عشرة كما في غاية الأمل ٢/٥٢٤ .

(٣) نسب ابن بزيزة هذه الأبيات للرماني مع بعض التغيير ، ففيه :

موانع صرف الاسم تسع ....

والبيت الثالث :

وما زيد في عمران من بعد رائه — وتاسعها التركيب هذا ملخّصُ

وقال : « قال ابن خروف : وألحق أبو بكر بن طاهر ألف الإلحاق . قلت : ما أعجب ! كيف يضاف لابن طاهر الحاقها ، وسيبويه قد ذكرها ، وبين ذلك في الكتاب أتم بيان !» غاية الأمل ٢/٥٢٤ .

وأقول : ابن خروف لم يقصد أن ابن طاهر زاد في علل الصرف ، وإنما زاد هذه العلة في الأبيات وغيرها . قال في تنقيح الألباب (مخطوط ٥٤) : « وغير ابن طاهر الأبيات التي قيلت في موانع الصرف ، وزاد فيها علة ، وهي ألف الألحاق » ثم ذكر الأبيات .

وقد أورد السيوطي هذه الأبيات عن ابن خروف عن إستاذه ابن طاهر ، وأورد معها أبياتًا أخرى في العلل المانعة من الصرف . انظر الأشباه والنظائر ٣/٦٠ - ٦٢ .

ملحوظة : من بداية الأبيات إلى صفحة ٩٠١ منقول بالحرف في المنتخب ، من صفحة ٦ منه إلى صفحة ١٢ ، مع بعض التغييرات الطفيفة التي لا تكاد تذكر . ولم يشر إلى ذلك .

وأصلُ الأسماءِ التذكيرُ والتنكيرُ ، وألاّ يكونَ وصفًا ، وألاّ يخرجَ عن أوزانِ الآحادِ إذا جُمِعَ ، وألاّ يركّبَ الاسمُ مع غيرِه ، وألاّ يكونَ معدولاً عن شيءٍ .

ونقدِّمُ هنا مقدِّمةً تشتملُ على بيانِ جميعِ البابِ - إنْ شاءَ اللّهُ - وذلكَ أنَّ النحويين - والفضلُ للمتقدمِ - لمّا رأوا ما لاينصرفُ يُقاربُ في الكثرةِ ماينصرفُ ، نظروا في الأصلِ منهما ، فوجدوا مالا ينصرف يفتقر إلى موجبٍ يمنعُه الصرفَ ، وما ينصرفُ لا يفتقرُ إلى ما يصرفُه فعلموا أنَّ الأصلَ الصرفُ ، فبحثوا عن الموجباتِ ، فوجدوها عشْرَةً(١) ؛ سبعةٌ إذا اجتمعَ في الاسمِ منها سببانِ ، مُنِعَ التنوينُ ، وهما :

التعريفُ والعُجمة ؛ نحو : « إبراهيمَ » ، و « إسماعيلَ » .

والتعريفُ والعدلُ ؛ نحو : « عُمَرَ » ، و « زُفَرَ » ، و « سَحَرَ » - من يوم بعينه .

والتّعريفُ ووزنُ الفعلِ المختصّ ؛ نحوُ : « فُعِل » ، و « فُعِّلَ » ، و « فَعَّلَ » ، و « فُوعِلَ » .

والتعريفُ - أيضًا - ووزنُ الفعلِ الغالبِ ؛ نحوُ : « أَحْمَدَ » و « يزيد » .

والتعريفُ والتأنيثُ ؛ نحوُ : « عائشةَ » ، و « زَيْنَبَ » .

---

(١) هذا الفصل كأنما يرد فيه على السهيلي إذ يرى أن العلل التي ذكرها النحويون لمنع الصرف فاسدة وأنها تشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض . انظر أمالي السهيلي ١٩ - ٣٩ .

والتعريفُ / [والألفُ](١) والنونُ [الزائدتان](١) ، [١٥٤] نحوُ : « عثمانَ » ، و « سلمانَ » .

والتعريفُ والتركيبُ ؛ نحوُ : [« بَعْلَبَكَّ »](٢)، و « رَامَ هُرْمُزَ »(٣).

والتعريفُ وألفُ الإلحاقِ ؛ نحوُ : « أرطى » (٤) في حالِ التسميةِ بها .

والصفةُ ووزنُ الفعلِ ؛ نحوُ : « أحمرَ » ، و « أصفرَ » .

والصفةُ والعدلُ؛ نحوُ : « مثنى »، و « ثلاثَ »، و « مَوْحَدَ » ، و « ثُنَاءَ » ، و « رُبَاعَ » .

وجميعُ هذا لا يَمنعُ الصرفَ إلاَّ إذا كانَ على هذهِ الصفةِ ؛ فإذا اجتمعَ التأنيثُ والصفةُ ؛ نحوُ : « ضاربةٍ » ، و « قائمةٍ » لَمْ يُمْنَعَا منَ الصرفِ ، مِنْ حيثُ كانَ التأنيثُ غيرَ لازمٍ في مثلِ هذا ؛ لأنَّكَ

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) غير واضحة في الأصل .

وبعلبك : مدينة قديمة . وهي مركبة من « بعل » اسم صنم . و « بكّ » : من بكّ عنقه أي دقها ، وتباكّ القوم ؛ أي ازدحموا . فإمّا أن يكون نُسب الصنم إلى بكّ ، وهو اسم رجل . أو جعلوه يبُكُّ الأعناق - إن كان عربياً . وإن كان أعجمياً فلا اشتقاق .

انظر معجم البلدان ١/٤٥٣ .

(٣) اسم مدينة بنواحي خوزستان ، ويختصرونها « رامز » ، ومعنى رام بالفارسية : المراد والمقصود . وهرمز : أحد الأكاسرة ، فهي مركبة ومعناها : مقصود هرمز أو مراد هرمز .

انظر معجم البلدان ٣/١٧ .

(٤) الأرطى : شجر ينبت في الرمال يدبغ به . انظر اللسان « أرط » ٧/٢٥٤ .

تُخرجُ التاءَ ؛ فتقولُ : « ضاربٌ » ، ولا يكونُ ذلكَ في العَلَمِ ؛ لأنَّكَ لا تقولُ في « عائشَةَ » - العَلَمِ - « عائشُ » (١)، فالمذكَّرُ لا يَشْرَكُها في هذا اللّفظ مادامتْ علمًا ، فلَمْ يُعتدَّ بالتأنيثِ علّةً إلاّ في الموضعِ الذي يلزمُ فيه .

وكذلكَ إذا اجتمعَ التعريفُ والعُجْمةُ ؛ نحو : « آجُرٍ » ، و « لِجَامٍ » في حالِ التسميةِ بهما ، لَمْ يُمْنَعَا من الصرفِ ؛ لأنَّ العربَ ردَّتْ مثلَ هذا إلى أوزانِ كلامِها ، واستعملتْها نكراتٍ ، فخفّتْ عليها ، ولَمْ تُراعِ العُجْمَةَ فيها . وليسَ كذلكَ الأعجميُّ المنقولُ من العلميّةِ إلى العلميّةِ ، نحوُ : « إبراهيمَ » ، و«إسماعيلَ » ، وجميعِ بابِهما ؛ لأنَّها لم تُدْخِلْها في كلامِها بأكثرِ من هذا ، ولَمْ تستعملْها أجناسًا نكراتٍ [كما استعملتْ](٢) تلكَ ، فبقيتْ على ثقلِها .

والوصفُ والعُجمةُ بهذهِ المنزلةِ في نحوِ : « سِفْسِيرٍ »(٣)، و « بُنْدَارٍ »(٤)؛ لأنَّها استعملتها أجناسًا ، وتصرَّفَت في ذلكَ كـ « آجُرٍّ » ، فخَفَّتْ عليها .

وكذلكَ الجمعُ الذي يُشبِهُ الآحادَ ، لا يكونُ علةً على حالٍ ، ألا ترى أنَّ الجمعَ الذي لا يشبهُ الآحادَ إذا أشبهها في اللّفظِ صُرِفَ ؟ ، نحو : « ملائكة» .

---

(١) إلاّ في الترخيم .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) السِّفْسِير - بالفارسية : السمسار . وقال مؤرخ - السدوسي من أصحاب الخليل - هو العبقري ، الحاذق بصناعته . والحاذق بأمر الحديد . انظر المعرب للجواليقي ٢٣٤ .

(٤) البُنْدَار - دخيل - : واحد البنادرة ؛ وهم التجار الذين يلزمون المعادن . اللسان « بندر » ٨١/٤ .

والثلاثُ الباقيةُ التي تمنعُ واحدةٌ منها الصَّرفَ ، ألِفَا التأنيثِ - مقصورةً وممدودةً - نحوُ : « حمراءَ » ، و « حُبلى » ، والألفُ والنونُ في « فَعْلاَن ، فَعْلى » ، نحوُ : « سَكْرَانَ » ، و « غَضْبَانَ » ، والجمعُ المتناهي الذي لا نظيرَ لهُ في الآحادِ .

فهذهِ الثلاثُ إذا وُجِدَ منها واحدةٌ في الاسمِ امتنعَ من الصّرفِ البتَّةَ في المعرفةِ والنّكرةِ ، وقامتْ مفردةً مقامَ شيئينِ ممّا تقدّمَ ، لوجودِ معناهما فيها ؛ وهو اللزومُ .

فجميعُ ما لا ينصرفُ قد انحصرَ إلى قياسٍ يُعملُ عليهِ ، ثمَّ لا تجدُ شيئاً ممّا مُنعَ صرفُه إلاَّ وفيهِ ما ذكرنا ، ولا يُصرفُ شيءٌ ممَّا هيَ فيهِ إلاَّ ضرورةً في شعرٍ أوْ فاصلةٍ ، وربّما نُوِّنَ إتباعاً - نحوُ قولهِ :

﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ (1) - الثاني .

فما وجدَ غيرَ منونٍ ، وليسَ فيه علّةٌ لمْ يثبتْهُ البصريون ، وأثبتَه الكوفيونَ ، ورَووْهُ عن العربِ ؛ كقولهِ :

---

(1) الإنسان ١٦/٧٦ . وهذه الآية وما قبلها :

﴿ **يطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا (١٥) قواريرا من فضة قدروها تقديرا (١٦)** ﴾ - التنوين فيهما قراءة نافع ، والكسائي ، وأبي بكر . فتنوين « قواريرا » - الأول - بدل من ألف الإطلاق ؛ لأنه فاصلة . وتنوين « قواريرا » - الثاني - لإتباعه الأول . (انظر الكشاف ١٩٨/٤) .

وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول ، وبغير تنوين في الثاني . وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما . قال الزجاج: « وهذا الاختيار عند النحويين البصريين ؛ لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف » (إعراب القرآن ٢٦٠/٥ . وانظر الكشف ٣٥٤/٢ ، والتيسير ٢١٧ ، والبحر المحيط ٣٩٧/٨ .

* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ *[1].

وأبياتٍ غيرِه[2]، وهو محمولٌ على منعِ صرفِ ما ينصرفُ ضرورةً، شبهتِ العربُ فيه الأصلَ بالفرعِ كما مدتِ المقصورَ.

قلتُ: فبهذا الذي ذكرَ النحويونَ قَرُبَ حصرُ البابِ، وسَهُلَ حفظُهُ، واستُغْنِيَ بهِ عن حفظِ جميعِ ما تشتملُ عليه هذه الأنواعُ التي لا يمكنُ حصرُها بالحفظِ، فلا فرقَ إذًا بينَ قولِكَ:

« كلُّ اسم اجتمعَ فيهِ العجمةُ والتعريفُ، والعدلُ والصفةُ لا ينصرفُ »، وبينَ قولِكَ: « كلُّ فاعلٍ ومبتدأٍ مرفوعٌ، وكلُّ مضافٍ إليهِ مخفوضٌ أبدًا ».

فهذهِ عللٌ موجِبَةٌ مطَّرِدَةٌ[3]، وهكذا مقصدُ النحويينَ - رحمهم اللّه -، فإذا عُلِمَ هذا جازَ أنْ يوقفَ عندَ ذلكَ مؤديًا لكلامِ العربِ، عالماً به، وجازَ أنْ يتجاوزَ ذلكَ، ويبحثَ عن أصولِ تلكَ العللِ لأيِّ شيءٍ صُيِّرتْ عللاً، فإذا وُفِّقَ لذلكَ ناظرٌ فيه وعرفَه [، كانَ أعظمَ قدرًا][4]، وأكثرَ تصرفًا، [وأنبَه خاطرًا، وأوفى

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٨٠. والشاهد فيه منع « مرداس » الصرف. والبصريون يروونه « يفوقان شيخي ». انظر المسألة في ضرورة الشعر ٤٥، والإنصاف (م ٧٠) ٤٩٣/٢، وضرائر الشعر ١٠٢، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، والخزانة ١٤٧/١.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) يقول السهيلي: « وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل؛ لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها » الأمالي ١٩، ٢٠.

(٤) مطموسة في الأصل. وتصويبها من تنقيح الألباب ٥٤ (مخطوط)، والمنتخب ١٠/١.

علمًا] (١) من الأولِ فكلباهما متبعٌ ما وجدَ من كلامِ العربِ ، متصرفٌ فيمـا / تصرفوا فيه . [١٥٥]

ثمَّ رأى النحويونَ هذهِ الأنواعَ مُنعَت التنوينَ وهيَ معربةٌ فخرجتْ عن أصولِهـا ، نظروا ما ليسَ فيـهِ تنوينٌ وإعرابُـه فـرعٌ ، فوجـدوا الفـعلَ المضـارعَ فاعتـقدوا أنَّ الاسمَ محمـولٌ عليـهِ في تركِ التنوينِ من حيثُ خرجَ إليـهِ في الثقلِ بالعللِ(٢) التي دخلتْـهُ ، كمـا أنَّ الفعلَ محـمولٌ على الاسمِ في الإعـرابِ ؛ لـمَّـا أشبـهَـه أعـربَ ، ولـمَّـا دخلَ الاسمَ هذانِ السببانِ، أوْ سببٌ يقومُ مقامَهما فخرجَ عنْ أصلِه، وصارَ فرعًا من جهتينِ ؛ حُمِلَ على الفعلِ ، إذِ الفعلُ ثانٍ عن الحدثِ من جهاتٍ ؛ منها :

الإضمارُ فيه ، والحدثُ لا يُضمرُ فيه .

ومنها : الدلالةُ على الزّمانِ المعيّـنِ، وبناءُ لفظِه له، والحدثُ لا يَدُلُّ عليهِ.

فلمَّا أشبـهَـه لخروجِه عن أصلـه كما خـرج عن أصلِه ؛ ثَقُلَ عندَهم كثقلِه ؛ فمُنِعَ ما مُنِعَـهُ من التنوينِ .

ولـمَّا لَمْ يكنِ الفعلُ فرعًا عَن الحدثِ في العملِ ؛ لَمْ يكنِ العملُ في الصفاتِ وأسمـاءِ الفاعلينَ علّةً تمنعُ الصَّـرفَ . فهذا هو الشبَـهُ الذي قصدَ النحـويونَ ، وليسَ حملُ الاسمِ في هذا على الفـعلِ بأبعدَ من حـملِه على الحرفِ في البناءِ .

---

(١) مطموسة في الأصل . وتصويبها من تنقيح الألباب ٥٤ (مخطوط) ، والمنتخب ١/ ١٠ .

(٢) في الأصل « في العلل » .

والدليلُ على أنَّ الفعلَ أثقلُ مِن الاسمِ معنىً ؛ قِلَّـةُ أبنيـةِ الأفعالِ ، وكثرةُ أبنيـةِ الأسمـاءِ ؛ فـأبنيـةُ الأفعـالِ نيفٌ على ثلاثـينَ ، وأبنيـةُ الأسمـاءِ نيفٌ على ثلاثمائة(١) سوى ما زيدَ على سيبويهِ مِمَّا صحَّ .

وحروفُ الأفعالِ تنقصُ عن حروفِ الأسماءِ لأنَّها تكونُ ثلاثيّةً ورباعيّةً ، وتبلغُ بالزيادةِ ستَّةً ـ نحو : « احرَنجمَ »(٢) ـ لا تتجاوزُ ذلكَ . وتكونُ الأسماءُ ثلاثيّـةً ، ورباعيَّةً ، وخماسيّـةً ، وتبلغُ بالزّيادةِ سبعةَ أحرفٍ ؛ نحو: « اشهيباب » .

فهذا دليلُ ثقلِ الفعلِ وخفّةُ الاسمِ ، وهذا معنى الثقلِ والخفّة عندَ النحويينَ وهو بديعٌ ؛ فالفعلُ الثلاثيٌّ أثقلُ مِن الاسمِ السباعيِّ معنىً ، والاسمُ الثلاثيُّ مِمَّا لا ينصرفُ أثقلُ مِن الاسمِ السباعيِّ المنصرفِ مِن هذا الوجهِ ، ثمَّ الثلاثيُّ المتحركُ الأوسطِ أثقلُ لفظًا مِن الساكنِ الأوْسطِ ، و « حمراءُ » أثقلُ من « حُبْلَى » ، وكذلكَ ما عدّتُه أربعةُ أحرفٍ أثقلُ مِمَّا عدّتُه ثلاثةٌ مِن جهةِ اللفظِ ، فاعلمْ ذلكَ .

ثمَّ لـمَّا حذفوا التنوينَ حملاً على الفعلِ أتبعوه الجرَّةَ من حيثُ لَمْ تكنْ في الفعلِ أيضًا فصارَ زوالُها تبعًا للتنوينِ ، فإذا جاءَ موضعٌ لا يدخلُه التنوينُ عادَ

---

(١) بعدها في المنتخب ١١/١ : « قال هذا ابن خروف – رحمه الله » .
وجاء في المزهر ٤/٢ عن ابن القطاع في كتاب الأبنية قوله : « قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال ، وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها وأول من ذكرها سيبويه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة ، وعنده أنه أتى به ، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه ، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً . وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة ، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة ، ومامنهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر .
والذي انتهى إليه وسعنا ، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد ، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة » .

(٢) « احرنجم » : ارتد واجتمع بعضه إلى بعض . انظر اللسان « حرجم » ١٢/١٣٠ .

الخفضُ إليهِ حيثُ أمنوا التنوينَ ؛ وذلكَ معَ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، وهو على حالهِ غيرُ منصرفٍ ، ودليلُ ذلكَ أنَّ المصغّرَ نحو: « أحيمدَ » ، و«أحيمرَ » غيرُ مصروفٍ ، وقدْ دخلَه التصغيرُ كما دخلتِ الألفُ واللامُ الإضافةُ ، وكلُّها من خواصِّ الأسماءِ فلمْ تقاومْ إحدى العلتينِ .

فإنِ ادّعى مدّعٍ أنّ [الفعل] (١) قدْ صُغِّرَ في التعجبِ ، فليردُّ قولَه الثاني ؛ بأنَّ الألفَ واللامَ قدْ دخلتِ الفعلَ في :

* الحِمَارِ اليُجَدَّعُ * (٢)

و « الصَّبِيّ اليُخَدَّعُ » ، وقدْ أضيفَ إلى الفعلِ جميعُ ظروفِ الزَّمانِ ، وكلٌّ ذلكَ خارجٌ عنْ أصلِه ، ولا فرقَ بينَ إضافةِ الفعلِ ، والإضافةِ إليهِ ؛ لأنَّ كلاً ليسَ من بابِه ، ولهذا قالَ سيبويه : « وأمِنُوا التنوينَ » (٣) لأنَّه لوكانَ منصرفًا عندَه لَمْ يُفِدْ قولُه : « وأمِنُوا التنوينَ » شيئًا فاعلمْ ذلكَ(٤) .

واعلمْ أنَّ الجمعَ لا يكونُ علّةً حتّى يخرجَ عن بناءِ الآحادِ ، وهو الذي ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدَها حرفانِ أوْ ثلاثةٌ ساكنُ الأوسطِ ، وهو الذي ذكرَه(٥)./ [١٥٦]

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) سلبق تخريجه ص ٢٥٦ .

(٣) الكتاب : ٢٣/١ ، ٢٢١/٣ .

(٤) إلى هنا يتوقف الخفاف عن النقل عن ابن خروف (انظر المنتخب ١٢/١) ولم يعزه ، ولم يشر إلى نقله عنه .

(٥) انظر الجمل ٢١٩ .

والمرادُ بالتعريفِ ، هو تعريفُ العلميَّةِ ، وقدْ يكونُ تعريفَ الألفِ واللامِ المقدَّرةِ ، أوْ الإضافةِ المنويَّةِ في « سحرَ » ، والإضافة في « أجْمَعَ » ، و «جَمْعَاءَ» ، و« أكْتَعَ » ، و « كَتْعَاءَ » ، و « جُمَعَ » ، و « كُتَعَ »(١).

والعدلُ يكونُ مع العلميَّةِ في نحوِ : « عُمَرَ » ، ومع التعريفِ في : « سَحَرَ » ـ ليومٍ بعينه ـ،ومعَ الصفة في« مَثْنَى»، و« ثُلاثَ »، و « رُبَاعَ »، [و« أُحَادَ »](٢) ، وبُابه العدلُ ، وهو تركُ شيءٍ إلى شيءٍ ، فـ « عمرُ » وأخواتُه غيرُ موجودةٍ في النّكرات المنقولِ منها الأعلامَ ، والموجودِ فيها « عامرٌ »، و « زافرٌ » ، و« قاثمٌ » (٣) ، فعُدِلتْ عن ذلكَ اللّفظِ في حالِ التسميةِ بها ، ولَوْ كانتْ مرتَجَلَةً لكانت مصروفةً لا محالةَ ، وكذلكَ المعدولُ عن العددِ ، نحُو : « مثنى » ، و « ثُلاثَ » ؛ لأنَّ المرادَ بقولِهم : « مررتُ بالقومِ مثنى ، وثُلاثَ ، ومَوْحَدْ ، وثُنَاءَ ، و رُبَاعَ ، وخُمَاسَ ، وعُشَارَ » ؛ نحو : « مررتُ بهم اثنينِ اثنينِ ، وثلاثةً ثلاثةً ، كذلكَ إلى العشرةِ ، وأكثرُ النحويينَ يَطْرُدُ القياسَ إلى العشرةِ في الّلفظينِ(٤) ، وهو الصّوابُ ،

---

(١) كُتَع : من ألفاظ التوكيد مأخوذة من قولهم : أتى عليه حول كتيع أي تامٌ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الزُّفَر : السيد ، وبه سمي الرجل زُفَرَ . وهو الجمل الضخم ، والأسد ، والرجل الشجاع ، والجواد . انظر اللسان « زفر » ٣٢٥/٤ .

قاثم : وهو المعطي . وقُثَم : اسم رجل بمعناه . اللسان « قثم » ٤٦٢/١٢ .

(٤) أي « فُعَال » ، و « مَفْعَل » وحكى سماع الأول عن العرب أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار، وحكاه أبو عبيدة في مجاز القرآن . وقاسه الزجاج أما الثاني فقصره على السماع ، وحكاه أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيباني .

فالنحويون فيه على ثلاثة مذاهب : =

فعُدلت عن ذلكَ اللّفظِ ، وتضمّنتْ معناه[1]؛ فقولُه تعالى :

﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [2]

[أيْ :][3] لينكحْ بعضُكم اثنينِ وبعضُكم ثلاثةً وبعضُكم أربعةً ، مَن شاءَ فعلَ مِن هذا ما شاءَ. ولا يجوزُ الجمعُ بينَ الأعدادِ لا لغةً ولا شرعاً ، وحكى بعضُهم عن أبي محمد بن حزم[4] القولَ بذلك [5]، وهو دليلُ قِلَّةِ أنسٍ باللسانِ العربي ، فاستدلَّ بما جهلَ على الشرعِ ، [وأحلَّ ما حرمَ اللّهُ تعالى ، ونقض ابن حزم هذا القول ، ورجعَ عنه في بعض مؤلفاته ومثل هذا وأشنع منه عجائب ... في المصالح .

= البصريون يمنعون قياسه ، والكوفيون يجيزونه ، والرأي الثالث : يقاس على ما سمع من « فُعَال » لكثرته، دون « مَفْعَل » لقلته . انظر الهمع ١/٨٤ وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١١٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ ، وشرح المفصل ١/٦٢ ، ٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٠ ، وشرح الكافية ١/١١٤ .

(١) في الأصل : « معناها » .

(٢) النساء ٤/٣ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) هو أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، كان فقيهًا حافظًا ، وهو عالم الأندلس في عصره . ينتسب إلى مذهبه خلق كثير يقال لهم « الحزميّة » . انتقد كثيرًا من العلماء فمالؤا عليه وأبعد . من مصنفاته : « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، و « المحلى بالآثار » ، و « الإحكام لأصول الأحكام » وغيرها . توفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر اللباب ١/ ٣٦٣ ، ووفيات الأعيان ٣/٣٢٥ .

(٥) قال القرطبي في تفسير الآية السابقة : « اعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة ... وقال : والذي صار إلى هذه الجهالة ، وقال هذه المقالة ، الرافضة وبعض أهل الظاهر ... وقال : وذهب بعض أهل الظاهر أيضًا إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة ، تمسكًا منه بأن العدل في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع ... الخ » الجامع لأحكام القرآن ٣/١٧ . أمّا ابن حزم فلم أجد في كتابه « المحلى » ما يدل على ذهابه هذا المذهب، بل نصّ صراحة على تحريم ذلك ، قال في كتاب النكاح : « ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة ... » وأورد الآية برهانًا على ذلك . انظر « المحلى بالآثار » ٩/٥ .

والعجمة أصل][1]، والعجمةُ لا تكونُ علةً إلا مع العلميّة - كما تقدّمَ . وكذلكَ تاءُ التأنيثِ لا تكونُ علّةً إلاّ معَ العلميَّة أيضًا .

ووزنُ الفعلِ على ثلاثةِ أضربٍ :

وزنٌ لا يختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ ، ولا بالفعلِ دونَ الاسمِ ، فهذا ليس بعلّةٍ .

ووزنٌ يغلبُ على الفعلِ ؛ نحوُ : « أفْعَل » ، وكلٌّ فعلٍ مضارعٍ على أنواعه .

ووزنٌ يختصُّ بالفعلِ ،لا يكونُ في الأسماء، نحو: « فُعِل » ، و « فُعِّل » ، و«أُفْعِل » ، و « فَعَّل » ، و « انْفَعلَ » ، و « افْتَعَل » ، وعامةِ الأفعالِ التي لا مثالَ لها في الأسماءِ ، ولا يكونُ علةً إلاّ مع العلميّةِ ، وكذلكَ ألفُ الإلحاقِ في نحوِ : « تترى » لا تكونُ علّةً إلاّ مع العلميَّةِ .

والألفُ والنونُ تكونُ في ضربين :

ضربٌ لا تدخلُه تاءُ التأنيث ، ومؤنثُه على غيرِ بناءِ مذكره ؛ نحو : «سكرانَ» ، و « سكرى » ، فأشبهتْ ألفَ « حمراءَ » من حيثُ جاءَ مذكرُها على غيرِ بناءِ مؤنثها ، ولزمتِ الهمزةُ كما لزمتِ الألفُ والنونُ ، واستويا في العدّةِ والزنَة ، واختصَّ المذكرُ بالألفِ والنونِ ، كما اختصَّ المؤنثُ بعلامةِ التأنيثِ التي هي الألفان ، واستويا أيضًا في التصغيرِ ، تثبتُ فيه الألفُ والنونُ كما تثبتُ الألفانِ

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل وهو غير واضح .

فيه ، قالَ سيبويهِ : « فلمّـا ضارعَ « فعلاء » هذهِ المضـارعـةِ أُجْرِيَ مُجْـرَاها »[١]، وبهذا سمّـاها بدلاً منها .

ونَسَـبَ القولَ ببدلِ الألفِ والنونِ مِن الهمزةِ ابنُ بابشاذ[٢] إلى المبـرِّد[٣] ، وهوَ قولُ سيبويهِ[٤] ، غير أنَّ سيبويه أرادَ بالبدلِ ما ذكرنا ، وأبوالعبّاسِ جعلَهُ بدلاً محضًا ، ولذلكَ شبّـهَهُ بـ « بهرانيّ » ، و « صنعانيّ »[٥] ، وهوَ فاسدٌ ؛ لأنَّ الهمزةَ لا مناسبةَ بينها وبينَ النونِ .

---

(١) الكتاب ٢١٦/٣ . وانظر (باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث ، أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان) ٤٢٤/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣٤١/١ .

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/١ ، ٣٥٤ ، ٣٣٥/٣ .

إذ يقول في ٣٥٤/١ : « وأما بدلها من الألف فقولك في بهراء : بهراني ، وفي صنعاء : صنعاني . وكذلك فعلان الذي له فعلى إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » . وانظر تعليق الشيخ عبدالخالق عضيمة – رحمه الله – في المقتضب ٢٠٢/١ هامش (٢) إذ اعتبر القول بالمشابهة والبدل اضطراب من سيبويه والمبرد .

(٤) عبّر به سيبويه صراحة في ٤٢٠/٣ ، ٢٤٠/٤ . قال في ٤٢٠/٣ : « وكذلك؛ فعلان الذي له فعلى عندهم ؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء ، لأنها بدل من الألف » .

وقال في ٢٤٠/٤ : « والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى ، وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف » وقال في (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة) ٢١٥/٣ : « وذلك نحو عطشان وسكران ، وعجلان واشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها » . فهذا تخصيص لما سبق ، لأنه قد أحال عليه ، وحمل كلامه عليه . فكأنما أراد أن النون في فعلان بمنزلة الهمزة في فعلاء ، وليست بدلاً منها حقيقة .

(٥) انظر ما سبق هامش (٣) .

والضربُ الثاني : نحوُ : « سرحانَ » ، و « عثمانَ » ، وتدخلُ عليْها تاءُ التأنيثِ فصارتِ الألفُ والنُّون فيه كتاءِ التأنيثِ ، لا تكونُ علَّةً إلاَّ معَ التعريفِ / ولا يمنعُ دخولُ التاءِ في الكلمةِ ، فأشبهت « سكران » [١٥٧] في المعرفــةِ .

وينقسمُ البابُ قسمين : [قسمٌ][1] لاينصرفُ في معرفةٍ ولانكرةٍ؛ وهو خمسةُ الأقسامِ التي ذكرَ .

وقسمٌ لا ينصرفُ في المعرفةِ ، وينصرفُ في النكرةِ ، وهو الاثنا عشرَ نوعًا التي ذكرَ ، وقد بيّنَ أنواعَها[2] ، غير أنّه لَمْ يربطْ أكثرَ الأقسامِ ربطًا صحيحًا [...][3] .

وقسّمَها ابنُ بابشاذ اثني[4] عشرَ قسمًا ؛ ستةٌ لما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وستةٌ لما لا ينصرفُ في معرفةٍ وينصرفُ في النكرةِ ، ثمَّ تكلّمَ على غيرِ ما قسّمَ عليه[5] ، ولَمْ يأتِ بشيءٍ في القسمةِ ، وجعلَ الألفَ المقصورةَ قسمًا ، والممدودةَ قسمًا آخرَ[6]، وبذلكَ صارتْ ستةً .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر الجمل : ٢٢٠ وما بعدها .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « اثنا » .

(٥) قسمها ابن بابشاذ تقسيمًا مجملاً على حسب ما يراه هو ، لخص فيه العلل المانعة من الصرف وعددها ، ثم تكلم عنها على حسب ما وردت في عبارة أبي القاسم في الجمل ، ومن هنا جاء كلامه مخالفاً للتقسيم الذي بدأ به . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٣٧/١ ، ومابعدها ، وانظر الجمل ٢٢٠ ومابعدها .

(٦) انظر شرحه ٣٣٧/١ .

وذكروا تسعَ عللٍ ، وهيَ عشرٌ بألفِ الإلحاقِ ، وذكروها في الأبوابِ عندَ ذكرِ المسائلِ(١) .

وقولُه: (**منها « أَفْعَلُ » إذَا كَانَ نَعْتًا ؛ نحو: أحْمَر**)(٢) صحيحٌ، غيرَ أنَّهُ ينبغي لـه أنْ يزيدَ : « ولَـمْ تلحقْـهُ تاءُ التأنيـثِ »(٣)، تحرزًا مِن قولِهم : رجلٌ أرملٌ » ، و « نسوةٌ أربعٌ » ؛ فإنَّهُ مصروفٌ في النّكرةِ . أوْ يقـولَ : ومؤنثُـه « فَعْلى » أوْ كانَ معه « مِن » ملفوظاً بها أوْ مقدَّرةً ، ولَـمْ يُحذفْ أولُه - تحرزًا مِن « خيرٍ » و « شرٍ » - أو شيءٍ منه ؛ لِقولهم: « أُحَيٌّ » لـمَّا نقصَ دخلَه التنوينُ ، وهو تصغيرُ « أحْوى»، وفيهِ ثلاثةُ أوجهٍ : « أُحَيـيٌّ »، و« أُحَيٌّ » و « أُحَيْوِ »(٤) .

---

(١) انظر - على سبيل المثال - الأصول ٢/٨٠ ، والإيضاح العضدي ٣٠١ ، واللمع ٢٠٩ .

(٢) الجمل : ٢١٨ .

(٣) ذكر ابن بزيزة هذا الرأي لابن بابشاذ وابن خروف ، ثم علق عليه قائلاً : « وهذا التقييد لازم لسيبويه أيضًا ؛ لأنه صدّر باب أفعل فقال : اعلم أن (أفعل) إذا كان نعتًا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة (الكتاب ٣/١٩٣) ، واكتفى بالتمثيل عن زيادة التقييد ، وعلى ذلك مضى أبو القاسم رحمهما الله » غاية الأمل : (٢/٥٢٦) . وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٣٨ . وإصلاح الخلل ٢٦٩ . وانظر تنقيح الألباب (باب أفعل) لـ ٥٤ وما بعدها .

(٤) الحُوَّةُ : وهي سواد إلى الخضرة ، وقيل : حمرة تضرب إلى السواد . اللسان « حوا » ١٤/٢٠٦ . وفي تصغيرها خلاف ؛ فتصغيره : « أُحَيْوِ » في لغة من قال : أسيود .
واختلفوا في لغة من أدغم ؛ قال عيسى بن عمر : « أُحَيٌّ » بحذف الياء الثالثة وهي لام الكلمة نسيًا ، ووزنه « أُفَيْـعٍ » ، ويصرفه ، ومثله سيبويه إلاّ أنه لا يصرفه .
ومذهب أبي عمرو بن العلاء « أُحَيٍّ » يحذف الياء الثالثة مع التنوين حذف ياء « قاضٍ » ومع اللام والإضافة يردها « كالأُحَيِّ » .
ويونس : يقول : « هذا أُحَيُّ » : أي : بالضم بدون تنوين .
انظر في هذه المسألة : الكتاب ٢/١٣٢ ، وشرح الشافية ١/٢٣٢ ومابعدها ، والمسائل البصريات ١/٣١٥ وما بعدها وفيها يذهب الفارسي مذهب سيبويه ويونس .

أمَّا تركُ صرفِه في النكرةِ فللوزنِ الغالبِ والصفةِ . وأمَّا في التعريفِ فللتعريفِ والوزنِ . فإن نُكِّرَ بعدَ التسميةِ لَمْ ينصرفْ أيضًا في لغةِ جميعِ العربِ ، وهو الذي حكى سيبويه وجماعةُ النحويينَ (١) ، وهو القياسُ في الظاهرِ من قولِ سيبويه ، قالَ : « وإنّما مُنعَ من صرفِ « أحمرَ » في النكرةِ وهو اسمٌ ، أنّهُ ضارعَ الفعلَ ، فـ « أحمرُ » إذا كانَ صفةً بمنزلةِ الفعلِ قبلَ أنْ يكونَ اسمًا - يعني في الصفة - فإذا صارَ اسمًا ثمَّ جعلتَهُ نكرةً فإنَّما صيّرتَه إلى حالِه إذا كانَ صفةً »(٢) انتهى نصُّه . يريدُ : أنّكَ إذا جعلتَه نكرةً بعدَ التسميةِ تردُّه إلى حالِه التي كانَ عليها ، مِن حيثُ كانَ اللّفظُ اللّفظَ ، وكانتِ العربُ ربّما اعتقدتْ فيه في حالِ التعريفِ معنى الصفةِ ، ولذلكَ أدخلتْ عليهِ الألفَ واللامَ ، لإبقاءِ معنى الصفةِ إذا وافقَ اللّفظُ المعنى ؛ كقولِهم : « الحسنُ » و « العبّاسُ »، ولذلكَ جمعوه على « فُعْل » ، جمعِ الصفةِ ، وبابُه في الاسميّةِ « أفاعل » ، و « أفعلون » ، قالَ :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا (٣)

---

(١) انظر الكتاب ١٩٨/٣، والمقتضب ٣١١/٣، والأصول ٨٢/٢، والإيضاح العضدي ٣٠٤، واللمع ٢١٦ .

(٢) الكتاب ١٩٨/٣ وفيه اختلاف يسير في بعض الألفاظ ، والمعنى واحد .

(٣) البيت للأعشى الكبير ، من قصيدة نفّر فيها عامر بن الطفيل على ابن عمه علقمة ابن علاثة - رضي الله عنه - (أي قضى له على ابن عمه بالغلبة ، وتكون في الحسب) .
والحوص والأحاوص : أولاد جعفر بن الأحوص ، وهم قوم علقمة .
والرواية في جميع ما اطلعت عليه من المراجع : « فيا عبد عمرو » ، ولم أقف على الرواية التي في الأصل. انظر ديوان الأعشى ١٩٩ ، وإصلاح المنطق ٤٠١ ، والمخصص ١٠٢/١ ، ٢٢٧/١٣ ، وشرح المفصل ٦٢/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١١/٢ ، وشرح شواهد الشافية للرضي ١٤٤/٤ ، واللسان « حوص » ١٩/٧ ، وتذكرة النحاة ٦٣١ ، والخزانة ١٨٣/١ .

فجمعَ على « حُوصٍ » مراعاةً للصفةِ ، ومنهُ قراءةُ بعضهم :

﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً ﴾(١) ، نصبَ « نزاعةً » على الحالِ ، والعاملُ فيها ما في « لظى » مِن معنى « التلظي »، مع كونِها علمًا .

ووقعَ في كتابِ سيبويهِ طرّةٌ للأخفشِ مخالِفَةٌ لمذهبِ سيبويهِ ، وهيَ ؛ قالَ أبو الحسنِ : « تُصرفُ « أحمرُ » وما أشبهَهُ في النّكرةِ إذا كانَ اسمًا ؛ لأنَّه إنّما منعه من الصرفِ أنَّه صفةٌ ، فقدْ ذهبَ عنه الذي كانَ يمنعُه »(٢) انتهت الطرّةُ . وهيَ مخالفةٌ لما في كتابهِ ، ولكلامِ العربِ ، وخلافُ العربِ لا سبيلَ إليه .

قالَ في كتابهِ الأوسطِ : « وما كانَ مِن « أفعل » صفةً فهو لاينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ؛ نحو : « آدمَ » ، و « أحمرَ » ، وإنّما يكونُ معرفةً إذا سميتَ به رجلاً، ولَمْ ينصرفْ في المعرفةِ / ولا النّكرةِ »(٣) ، [١٥٨] قالَ : « والقياسُ أنْ ينصرفَ في النّكرةِ »(٣) ، فهذا نصٌّ منه بما ذهبَ إليهِ سيبويهِ ، ثمّ قالَ : « [ولا يضطرب](٤) فيه قياسٌ على قولِ سيبويهِ [في (بابِ جمعِ](٤) الرِّجالِ والنّساءِ » : « ولا تقلْ الحُمْر »(٥) يعني في

(١) المعارج ٧٠/١٥ ، ٦ . وقراءة النصب هي قراءة حفص . وقرأ الجميع بالرفع . انظر الكشف ٣٣٥/٢ ، والتيسير ٢١٤ .

(٢) انظر هامش الكتاب ١٩٨/٣ .

(٣) انظر نص الأخفش في تنقيح الألباب ل ٥٦ . وانظر قول الأخفش - في طرره وفي الأوسط - في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣ ، ٩٨٣ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) الكتاب ٣٩٨/٣ .

« الأحمرِ » إذا سميتَ به ـ؛ لأنّ قياسَــه « أحامرُ » ، أو « أحمرون » . فصرفُه قياسٌ مِن وجهٍ، وتركُ صرفِه قياسٌ مِن وجهٍ آخرَ ، ولا [قياس ينفي][1] ما أجمعتْ عليه العربُ ، فكلُّ مَنْ حكى عن الأخفشِ الصرفَ أخطأ عليه[2] ، وكتابُه يردُّ عليهم .

[وكلُّ الصفاتِ][3] التي مؤنثُها « فُعْلى » إذا سميتَ بها ثمّ نُكِّرتْ ؛ صُرفتْ ؛ لأنّها لا تكونُ صفةً إلاّ بـ « مِنْ » وهيَ في بابِها أقربُ إلى الأسماءِ منها إلى الصفةِ ، ولذلكَ ضَعُفَ رفعُها للأسبابِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) حكى الصرف عن الأخفش أبو إسحاق الزجاج ، وابن بابشاذ عن أبي عثمان .

قال الزجاج : « وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً ، نحو « أحمر » لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة » (ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧) . وقال بأن المبرد يختار مذهب الأخفش ، واختار هو مذهب الخليل وسيبويه . قال : « وكلاهما عندي مذهب » ما ينصرف وما لا ينصرف ٨ . وانظر الكتاب ١٩٣/٣ ، والمقتضب ٣١٢/٣ .

ونقل ابن بابشاذ : « أن أبا عثمان سأل أبا الحسن الأخفش عن « أحمر » إذا نكر بعد أن سمى به ، فقال : أصرفه ، لأن الوصف قد ارتفع عنه الاسمية ، فلم أعده إلى أصله .

فقال : فما تصنع بقولك : مررت بنسوة أربع ؟ فقال : أصرفه . فقال : ولِمَ؟ فقال : لأن أصله أن يكون عددًا كربعة وخمسة فحملته على أصله. فقال : ألافعلت ذلك في « أحمر» ؟ فلم يأت بمقنع » . شرحه على الجمل ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ .

ورد ابن بزيزة على ابن خروف وأبي علي الشلوبين قولهما في تخطئة من نقل عن الأخفش الصرف . انظر غاية الأمل ٥٢٧/٢ . وانظر تنقيح الألباب ل ٥٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣ ، ونقل الرضي (في شرح الكافية ١٧٧/١) عن الأخفش أن خلافه في نحو : « أحمر » إنما هو في مقتضى القياس . وأما السماع فهو على منع الصرف .

(٣) غير واضحة في الأصل .

وكذلكَ « أَجْدَلٌ » ، و « أَخْيَـلٌ »(١) إذا سميتَ بهـما ثمّ نُكِّرتْ صُـرِفتْ ، لاستعـمالِهـما استعـمالَ الأسـماءِ ، ألا ترى إلى صـرفِ بعضِ العربِ لهـما قبلَ التسميةِ .

وأمَّـا قوله : (**ومنْهَا كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُ حُروفِهِ ألِفٌ وبَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ ثَلاَثَـةٌ ، أو حرفٌ مُـشَـدَّدٌ ، - فَإِنَّـه لاَ يَنْـصَرِفُ - إِلاَّ مَـا كَانَ فِي آخِرِهِ هَاءُ التَّأنيثِ**)(٢).

ينقصُـهُ مـن رسمه أنْ يقولَ: « أوْ يـاءُ النّسبِ الحقيـقيّ مثل: « مَدَائنيّ »(٣) ، أَوْ يكونَ معتلَّ الآخرِ(٤)؛ نحـو : « جـوارٍ » ؛ وإنّمـا [صُرِفَ مـا آخـره](٥) التّاءُ وياءي النّسبِ ، لأنَّـه أشبهَ المفـرداتِ ؛ لقولِهم : « الكراهيَـةِ » ، و « الرفاهيَـةِ » ، و « العلانيَة » . والنّـسبُ يردُّ لفظَ الجمعِ إلى المفردِ ، وأمَّـا إذا اعتلَّ الآخـرُ فيؤدي إلى حذفِ الياءِ ، وينقصُ البناءُ ؛ فيعودُ إليـهِ الصرفُ ، وسيأتي بيانه . وأمَّا زيـادةُ

(١) الأجدل : الصقر . والجدْل : شدة الخُلُق . انظر اللسان « جدل » ١٠٣/١١ .
والأخيل : طائر ذو خيلان – جـمـع خال – وهي النقطة المخالفة لبقية البدن . انظر اللسان « خيل » ٢٢٩/١١ .

(٢) الجمل : ٢١٩ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٣) نسبة إلى مدينة مكونة من عـدة مدائن بالقرب من بغداد ، وهي مسكن الأكاسرة الساسانية – وأيضًا : اسم قريتين من نواحي حلب . انظر معجم البلدان ٧٤/٥، ٧٥ .

(٤) بمثل ذلك اعتـرضـه ابن السيـد وابن بابشـاذ . انظر إصلاح الخلل ٢٧٠ ، وشـرح الجـمل لابن بابشـاذ ٣٤٤/١ .

(٥) مطموسة في الأصل .

ابن بابشاذ : « أوسطها ساكنٌ » (١) فلا يُحتاجُ [إليها] (٢) ، لأنّه لا يوجدُ إلاّ كذلكَ ، ولا يكونُ الحرفُ الأوسطُ إلاّ حرفُ علةٍ ، فاسْتُغْنِيَ عن ذكرِه .

وأمّا ما جاءَ مِن المفردات على « التَّفَاعِل »(٣) في المصادرِ المعتلة فأصلُه « تَفَاعُل » بالضمِّ ، وانكسرَ للياءِ .

وأمّا « كرسيّ » ، و « بُخْتيّ »(٤) فجمعُه لا ينصرفُ ؛ لأنّه كُسِّرَ على ياءِ النّسب ، وكذلكَ « أمنيّة» ، و « أوقيّة » ، وليس بنسبٍ حقيقيٍّ ، وفارقتْ هاتانِ الياءانِ ياءي النّسبِ الحقيقيّ ، وتاءَ التأنيثِ لثبوتهما في الجمعِ ، وبناءِ الكلمةِ عليهما . فإنْ سميتَ بشيءٍ من هذا الجمعِ الذي لا ينصرفُ ، لَمْ ينصرفْ في المعرفةِ ولا في النكرةِ ؛ لأنَّ الموجبَ مراعاةُ اللّفظِ الّذي ليسَ على بناءِ الآحادِ ، وعلّةُ ابن بابشاذ : أنّه أشبَهَ الأعجميةَ التي لا يكونُ عليها الآحاد(٥) ، وهيَ فاسدةٌ ؛ لأنَّ من الأعجميةِ كثيرٌ على أبنيةِ كلامِ العربِ وأوزانها، وليستْ علّةُ الأعجميّةِ مخالفةُ أوزانِ العربيّ ، بل منها كثيرٌ على أوزانِ كلامِ العربِ ، كـ « يَعْقُوبَ » ، و « إسحاقَ » ، و « نوحٍ » ، و « لوطٍ » .

---

(١) شرحه للجمل : ٣٤٤/١ . وقد زادها قبله ابن السيد . انظر اصلاح الخلل ٢٧٠ .

(٢) إضافة يلتئم بها السياق .

(٣) نحو : « التعاطي » ، أصله : « التعاطُي » - بضم الطاء - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢ .

(٤) بُخْتي : نسبة إلى البُخت والبختية : - دخيل معرّب - وهي الإبلُ الخراسانيّةُ . وبعضهم يقول : إن البخت عربيّ . انظر اللسان « بخت » ٩/٢ .

(٥) انظر شرحه للجمل : ٣٤٦/١ .

وأمَّا المعدولُ عن العددِ ، نحوُ : « أُحَادَ » ، و« مَوْحَدَ »، و« ثُنَاء » ، و « مَثنى » ، و « ثُلاَثَ » ، و « رُبَاعَ » إلى العشرةِ - في قولِ الأكثرينَ(١) - تكونُ صفاتٍ للنكرةِ ، وأحوالاً للمعرفةِ ؛ نحوُ قوله تعالى :

﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾(٢) ، وقوله :

﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾(٣) ،

المعنى : انكحوا من النّساء اثنين اثنينِ إن شئتم ، أوْ ثلاثًا ثلاثًا إنْ شئتم ، أوْ أربعًا أربعًا إن شئتم، فأباحتِ الآيةُ للرجلِ اثنينِ أوْ ثلاثًا أوْ أربعًا ، وهيَ المنتهى(٤) . وجميعُها لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، للعدلِ عَن هذا المعنى والصّفةِ . فإنْ سُمِّيَ بشيءٍ منها لَمْ ينصرفْ في التّعريفِ في رأي سيبويهِ(٥) ، للفظِ المعدولِ ؛ لأنّه يُنقَلُ مِن جنسٍ كانَ فيه منصرفًا ، ولايمكنُ صرفُه في المعرفةِ ، وهو لاينصرفُ في النّكرةِ ، وإنْ نُكِّرَ رجعَ إلى حالتِه/ التي كانَ عليها في النكرةِ ، كـ « أحمرَ » رُوعيَ فيهِ الأصلُ، وليْسَ [١٥٩] إلأَطائفةٌ وجماعةٌ من المتأخرينَ يصرفونَه في المعرفةِ والنّكرةِ ، قالَ ابنُ

(١) انظر ما سبق صفحة ٩٠٢ .

(٢) فاطر ١/٣٥ .

(٣) النساء : ٣/٤ .

(٤) الكتاب : ٢٢٥/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٢٥/٣ ، وتنقيح الألباب ل ٦٧ .

بابشاذ عن الفارسيّ، أنّه كانَ يصرفُهُ في التعريفِ والتنكيرِ(١)، [وهذا الرأيُ] (٢) يعزى لأبي الحسن الأخفش (٣)، قالَ ابنُ بابشاذ : « وهذا مِن المواضعِ العجيبة(٤) ، لا ينصرفُ في النكرةِ ، وينصرفُ في المعرفةِ ! » (٥) .

وقَدْ قالَ في فصلِ الجمعِ المتناهي ؛ أنَّه إذا سُمِيَ بهِ لَمْ ينصرفْ ، كما لَمْ ينصرفْ في النكرةِ ، قالَ : « وأحرى ألاَّ ينصرفَ في المعرفةِ »(٦) . والصّوابُ قولُ سيبويهِ ، ويحميه السماعُ والقياسُ ؛ لأنَّـه لَمْ يُنْقَل إلاَّ مِن معدولٍ فجرى عليهِ حكمُه ، كما لزمَ في « مساجدَ » وإنْ لَمْ يكنْ جمعًا ، ما لزمَ فيه إذا كانَ جمعًا .

وأمَّا « زفَـرُ » ، و « قُثَمُ » ونحـوُهمـا من الأسـماءِ (٧) المعدولة عن الأعلامِ ؛ فأصلُها صفاتٌ سُمِّيَ بها فعُدلتْ عنها ، فاجتمعَ فيها العدلُ والتعريفُ فلَمْ تصرف ، فإنْ زالَ عنها التعريفُ انصرفتْ ، قالَ أبو محمدِ بنِ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٣٤٩/١ . وإيضاح الفارسي ٣١٠/١ ، ٣١١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر إعراب القرآن للأخفش ٢٢٥/١ ، وشرح المفصل ٦٣/١ .

(٤) في الأصل : « العجمية » ، والتصويب من شرح ابن بابشاذ ٣٤٩/١ ، والمنتخب ٤٠/١ .

(٥) شرح الجمل ٣٤٩/١ .

(٦) ذكر ابن خروف هذاالرأي للأخفش في تنقيح الألباب في « باب ما جاء على مثال مفاعل ومفاعيل » ل ٧٠ وفيه : « قال أبو الحسن في الأوسط : لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وكذلك إن كان اسمًا لشيء لم ينصرف فيهما » . أراد ابن خروف أن يبين أنه وافق سيبويه في الجمع المتناهي ، وخالفه في المعدول من العدد .

(٧) انظر ما سبق ص ٩٠٢ .

السِّيد في خلله(٨) في فصلِ « عُمَر » : إنَّه يَحتاجُ إلى تقييدٍ ، لأنَّ « فُعَل » الذي في النِّداء ؛ نحوُ : « يا فُسَقُ » إذا سُمِّيَ به ينصرفُ على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّه إنّما عُدِلَ في النّداءِ ، قالَ : فينبغي أنْ ينصرفَ ؛ لأنَّه قدْ فارقَ تلكَ الحالَ ، وحكى عن سيبويهِ في الموضعِ نفسِه أنّ « جُمَعَ » لا ينصرفُ في حالِ التسميةِ به(٢) ، وهو أيضًا رأى سيبويهِ في « أُحَادَ » ، و « ثُلاثَ » ، و « مثنى » ، لا ينصرفُ في التعريفِ والتنكيرِ(٣) ، كـ « أحمرَ » ، وكلاهُما معدولٌ في غيرِ التسميةِ ، ثمَّ نُقلا إلى التسميةِ . يا ليت شعري !! ما الموجبُ لصرفِ أحدِهما ، ومنعِ الثاني من الصَّرفِ ؟ !! بلْ كلاهُما غيرُ مصروفٍ في التعريفِ والتنكيرِ ، أعني : المعدولَ منَ العدَدِ ، والمعدولَ من ألفاظِ التأكيدِ، ولايزولُ حكمُ العدلِ إلاّ بزوالِ حكمِ البناءِ إذا صُغِّرَ، كـ « عُمَيْر»، و « أُخَيْر » . وكذلكَ « غُدَرُ » ، و « فُسَقُ » وبابُهما غيرُ مصروفةٍ في حالِ التسميةِ بها لبقاءِ لفظِ المعدولِ ، ولَمْ يُنقلْ منْ شيءٍ هيَ فيهِ أصلٌ ، فإنَّما أصلُها في النكراتِ كأصلِ « عُمَرَ » في النكراتِ ، فلمْ تُنقلْ عنْ أصلٍ كانتْ فيهِ أصلاً نكرةً .

والأعلامُ كلُّها منقولةٌ ومرْتجلةٌ؛ والمنقولةُ إمَّا من جنسٍ، كـ «زَيْد» و« عَمْرو». وإمَّا مِن صفةٍ ؛ كـ « مالكٍ » ، و « حارثٍ » . وإمَّا مِن أعجميٍّ ؛ كـ « إبراهيمَ » ، و « إسْحَاقَ » . وإمَّا مِن فِعْلٍ ؛ كـ « يَزِيدَ » ، و « تَغْلبَ » ، و « كَعْسَبَ »(٤) .

---

(١) انظر إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٤/٣ وإصلاح الخلل ٢٧٦ وفيه : « وأما سيبويه فقال : سألت الخليل عن جمع وكتع فقال: هما معرفتان بمنزلة كلهم،وهما معدولتان عن جمع جمعاء وكتعاء، وهما منصرفان في النكرة» .

(٣) انظر الكتاب : ٢٢٥/٣ وعزاه للخليل – رحمه الله – .

(٤) من الكعسبة ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا . انظر الكتاب ٢٠٦/٣ .

والمرتجلةُ ؛ كـ « زينبَ » ، و « سعادَ » ، و « جُمْلَ » ، وما سوى هذا فراجعٌ إليه ، فلا فرقَ بينَ « لُكَعَ » ، و « فُسَقَ » ، و « جُمَعَ » ، و « كُتَعَ » ، و « أُخَرَ »، و « مثنى »و « ثُلاثَ » ؛ وبينَ بابِ « عُمَرَ » ، و « زُفَرَ » .

وقَدْ قالَ في « فَعَالِ » من النِّداءِ : إنَّ جميعَ أنواعها يُبنى في التسميةِ بها[1] على ما نُقلَ منهُ ، في مذهبِ أهلِ الحجازِ ؛ لبنائها عندَهم في كلِّ موضعٍ ، ولا علةَ فيها للبناءِ مستحكمةً إلاَّ اسمَ الفاعلِ ؛ ولذلكَ أعربَ بنو تميم بعضَها ، وزعمَ عن أبي الحسن الأخفش أنّه يصرفُ جميعَ ذلكَ من المعدولات في حالِ التسميةِ بها معارفَ ونكراتٍ[2] . والسماعُ والقياسُ يمنعانِ ذلك ؛ [فربطُ][3] أبي القاسم صحيحٌ لاتعقُّبَ عليه[2] فيه .

و « فُعَل » في الكلامِ على ثمانيةِ أقسامٍ ، أربعةٌ مصروفةٌ غيرُ معدولةٍ ، وأربعةٌ معدولةٌ ؛ فغيرُ المعدولةِ : اسمُ جنسٍ ؛ كـ « جُرَذٍ »[4] . ومصدرٌ ؛ كـ « تُقَىً » ، و « هُدَىً » . [وجمعٌ ؛ كـ « ظُلَمٍ » . وصفةٌ ؛ / كـ « حُطَمٍ »][3] . [١٦٠]

---

(١) الظاهر أنه يرد على ابن السيد ولم أجده في مظنته من إصلاح الخلل . وانظر الكتاب ٢٧٧/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٧١/١ .

(٢) انظر إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) الجرذ : الذكر من الفأر . اللسان « جرد » ٤٨٠/٣ .

وغيرُ المصروفةِ : منها المعدولُ في العلمية ؛ كـ « عُمَرَ » ، و« زُفَرَ »(١)، ومنها المعدولُ في التأكيدِ . ومنها المعدولُ عَنِ الألفِ واللامِ ، كـ « أُخَرَ » ولا نظيرَ لهُ ، ومنها المعدولُ في النِّـداءِ ؛ كـ « فُسَـقَ » ، و « غُدَرَ » [وكلُّه](٢) غيرُ مصروفٍ إلاَّ الذي في النِّـداءِ ، لكونـه منـادى مقصوداً قصدُه ، بُنِيَ على الضمِّ .

[ويَجدرُ بـه في](٢) شـروطِ الأعجميَ أنْ يقولَ : كلُّ أعجميٍّ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ(٣) وقعَ في كلامِهم [علمًا ، ملحقًا منقولاً ، وليس](٢) مِن النكراتِ الأعجميةِ ؛ نحو: « اللِّجام »، و « الآجُرِّ »؛ لأنَّها تنصرفُ إذا سُمِيَ بشيءٍ منها .

والثلاثيُّ منها ينصرفُ متحركَ الأوسطِ كانَ ، أوْ ساكنَهُ،نحوُ: « نُوحٍ » ، و « لُوطٍ » ، و « بَلْخٍ » ؛ لأنَّ المؤنثَ أثقلُ مِن الأعجميِّ ؛ ولذلكَ امتنعَ المؤنثُ الساكنُ الوسطِ مِنَ الصرفِ .

فإنْ كانَ الأعجميُّ لـهُ نظيرٌ في كلامِ العربِ جازَ لكَ الصرفُ ، وتركُه ؛ مثلُ : « يعقوبِ » ؛ إنْ أردتَ اسمَ النبيِّ لَمْ تصرفْ ، وإنْ أردتَ ذَكَرَ الحَجَل(٤) صرفتَ . وكذلكَ « إسحاقُ » ، لَمْ تصرفْ في اسمِ النبيِّ ، وإنْ أخذتَهُ مِن المصدرِ(٥) صرفتَ . وكذلك ما أشبَه ذلكَ .

---

(١) انظر ما سبق صفحة ٩٠٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الجمل ٢٢٠ وقد اقتصر على قوله : « كل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف » وبنحو منه تعقبه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٢٧١ .

(٤) الحَجَل : ضرب من الطير . انظر اللسان « حجل » ١١/١٤٣ .

(٥) الإسحاق : إرتفاع الضرع ، ولزوقه بالبطن . اللسان « سحق » ١٠/١٥٣ .

ومِن أسماءِ العجمِ ما وافقَ أوزانَ العربِ ؛ نحو : « اللِّجامِ » ، و «السَّمَادِ» ، و « إسْحَاقَ » ، و « يَعْقُوبَ » ، وهيَ كثيرةٌ ، فتوزنُ وتَجري على حكمِ أوزانِ كلامِ العربِ .

ومنها ما لَمْ يوافقْ ، ولا رَدَّتْهُ العربُ إلى أوزانِها ، فيبقى على حالِه ؛ نحو : « الآجُرِّ » ، و « إبراهيمَ » ، وغيرِهما .

وقولُ ابن بابشاذ أنَّها لا توزنُ ، وأنَّها معرَّبةٌ بعضَ التعريبِ(١) فاسدٌ ، بلْ تُوزَنُ إلاَّ أقلَّها ، وجميعُها مُعربٌ كالعربيةِ .

وأما « بُنْدَارٌ »(٢) ؛ فكـ « سمسارٍ » إذا سميتَ بهِ انصرفَ ؛ لأنَّه نكرةٌ صفةٌ ، ولَمْ يُنقلْ علمًا ، فليسَ قولُ ابن بابشاذ فيه بشيء (٣) .

وقولُ ابنِ بابشاذ : « لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن الباقي لا يمنعُ التعريفَ »(٤) يعني : الألفَ ، والنونَ ، والتأنيثَ ، والتركيبَ ، والعُجمةَ التي في« أذربيجان » . ثمَّ قال : « وإنَّما اختصَّ التعريفُ بذلكَ لأنَّه فرعٌ منقولٌ معه في أصلِه ، وهو كثيرُ الدورِ في الكلامِ ، ألا ترى أنَّ شرطَ ما لا ينصرفُ معقودٌ بالعلميةِ ؟ ، فكانَ لهُ مِن الحكمِ

---

(١) انظر شرحه للجمل ٣٥١/١ .

(٢) بُندار : واحد البنادرة ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن . (انظر ما سبق ص) . وبندار بن عبدالحميد بن لرّه ، من علماء اللغة ، راوية للشعر ، لزمه المبرد وآخاه . انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٠٨ ، وإنباه الرواة ٢٩٢/١ ، ومعجم الأدباء ٧٦٥/٢، وبغية الوعاة ٤٧٦/١ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣٥١/١ . ونصه : « ومما ينصرف ، ولا ينصرف : « بندار » ، من أدخل عليه الألف واللام كما أدخلها على العباس والحارث [جعلها] زائدة ؛ صرفه . ومن لم يدخل عليه الألف واللام ؛ بل قال : بندار مثل عباس ؛ لم ينصرف ؛ لأنه أعجمي ، وعباس عربي » .

(٤) المصدر السابق ٣٥٢/١ .

والتأثيرِ ما ليسَ لغيره »(1) ، وهذا كلُّه فاسدٌ ؛ لأنَّ العلميّةَ لَمْ تختصَّ بذلكَ لما ذكرَ ؛ بلْ لما قدمناهُ في صدرِ البابِ مِن إتياننا للعللِ فيما يصحُّ فيه ذلكَ ، فانظرْه حيثُ ذكرناه(2) .

وقولُه : (**وَمِنْهَا كُلُّ اسمٍ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ**)(3) ، لزِمَهُ ابنُ السِّيدِ أنْ يقولَ : « لا ضميرَ فيه »(4) ، ولا يلزمُه ذلكَ ؛ لأنَّه لَمْ يقلْ : « كلّ فعلٍ مستقبلٍ » ، وإنّما قالَ : « كلّ اسم على وزنٍ » ، والذي يجبُ أنْ يقولَ : كلُّ فعلٍ أوْ اسمٍ سميتَ بهما ، تختصُّ أوزانُهما بالفعلِ ، أوْ تغلبُ عليه ؛ فإنَّهُ غيرُ مصروفٍ في المعرفةِ .

والأوزانُ على أربعةِ أضربٍ : وزنٌ يختصُّ بالأسماءِ لا يكونُ في الفعلِ . ووزنٌ يستوي فيه الاسمُ والفعلُ ، فهذان لا حكمَ لهما في الأسماءِ . ووزنٌ يختصُّ بالفعلِ أوْ يغلبُ عليه ، فهذان يمتنعُ الاسمُ بهما من الصرفِ في حالِ التعريفِ ، مع عللٍ معلومةٍ قدّمناها قبلُ في أوّلِ البابِ(5) ، وهذا يكونُ في الأفعالِ الماضيةِ ، والمضارعةِ ، وهيَ كثيرةٌ جدًا ، فالغالبُ مافيه حرفُ مضارعةٍ ؛ نحوُ : « أَحْمَدَ » ، و « يَزِيدَ » ، و « يَشْكُرَ » ، و « يَنْطَلِقَ » ، [و « يَخْرُجَ » ،](6) و « يستخرج » ، و « يُكْرِم » ، وعامتها .

(1) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٥٢/١ .

(2) انظر ص ٨٩٦ .

(3) الجمل ٢٢٠ .

(4) انظر إصلاح الخلل ٢٧٣ .

(5) انظر ص ٨٩٤ من هذا الشرح .

(6) غير واضحة في الأصل .

والمختصُّ ؛ نحـو : « فُعِـلَ » ، و « انفَعَـل » ، و « فُـعِّـل » ، و « اسْتَفْعلَ » ، و « فَعَّـلَ » ، ولا يُعتـدُّ / [بـ « بَقَّـمَ » (١)] (٢) ، [١٦١] و « شَـلَّم - وهو اسمُ بيتِ المقدسِ (٣) - و « خَـضَّمَ » ، - اسمُ العنبر ، رجلٌ من بني تميم - [و« بَذّر» - اسم ماء - لكونها](٤) أعجميات(٥) .

وهذا المختصُّ كثيرٌ ما لَمْ يطرأ فيـها تخفيفٌ باعتلالٍ ، أوْ سكونٍ ، أوْ إدغـامٍ ؛ نحـوُ : « عَلْمٍ » ، [غُـيِّـرَ بالإسكانِ لا](٤) بالتّسميةِ . وقيلَ

---

(١) البقم : صِبْغ أحمر معروف ، وهو العَنْدَمُ . وهو فارسيّ معرّب .

(٢) غير واضحة في الأصل .

انظر المعرب للجواليقي ١٠٧ ، واللسان « بقم » ٥٢/١٢ .

(٣) « وقيل : اسم قـرية من قراها » انظر معجم البلدان « شلم » ٣٥٩/٣ . وقـال الجوهري : «هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية وهو لا ينصـرف للعجمة ووزن الفعل » الصحاح « شلم » ١٩٦١/٥ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) خضّم : هو العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القـبيلة ، يزعمون أنهم إنما سموا بذلك لكثرة الخَضْم، وهو المضغ بالأضراس. وخضم أيضًا اسم بلد . انظر معجم البلدان ٣٧٧/٢، واللسان «خضم » ١٨٤/١٢ . وانظر نسب العنبر في الاشتقاق ٢٠١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٠٧ .

وبَذّر : اسم بئـر بمكة لبني عـبدالدار ، حـفرها هاشم بن عبـد مـناف ، وهي البئـر التي عند خطم الخندمة جبل على فم شعب أبي طالب . وبذّر من التبذير ، وهو التفريق ، فلعل ماءها قد كان يخرج متفرقـاً من غير مكان . انظر معجم البلدان « بذر » ٣٦١/١. والظاهر من المعنى أن « بقم » ، و« شلم » أعجميان . أما « خضم » ، و « بذّر » فعـربيان منقـولان من الفعل . وانظر اللسـان « بقم » ٥٢/١٢ ، وشرح الكافـية ١٦١/١ ، وكرر ابن خروف القول بأنها أعجميات في تنقيح الألباب ل ٦٠ .

بالبَدلِ والإدغـام : « ردٌّ » ، و « شدٌّ » (١). وجميعُ هذا مـصروفٌ ؛ لزوالِ الوزن [في النّكرات](٢) .

والمنقوصُ الآخرِ من المضارعِ بعدَ التسميةِ وقبلَها؛ نحو: « يَـغْزُ »، و« يَدْعُ » ، و « يرمِ » غيرُ مصروفٍ على أصلِه ـ وإنْ حُذِفَ ـ ؛ لأنّ أحرفَ المضارعـةِ أحرزتِ الوزنَ ، ألا ترى أنَّ « يَضَع » ـ اسمًا ـ غيرُ مصروفٍ ، وقد نقصَ البناءُ ؟

وكذلك إن ضـممتَ الأوّلَ من « يُغفرُ » ، وكلٌّ مـضارعٍ مِن الثلاثةِ صرفـتَه لزوالِ الوزنِ ، وفيه خلافٌ(٣) ، والأوّلُ الصّـوابُ .

وأفعالُ الأمرِ كلُّها بمنزلةِ سائرِ الأفعالِ إذا لَمْ يشتركِ البناءُ؛ نحو: «اِضْرِبْ» ، و « اقتدِرْ » ، و « أكرِمْ » ، و « احمِدْ »(٤) ، وتقطعُ همزةُ الوصلِ .

وإنْ سميتَ بـ « اقتدرتُ » ونحوِها قطعتَ الألفَ ، ورددتَ التاءَ [إليـها](٥) في الـوقفِ ، ولَـمْ تَصـرفْ ، ولمْ يُصـرفْ فعلٌ إلاّ إذا كـانَ خـاليًا عن الضـميرِ ، وعيسى لا يَصْـرفُ جميعَ الأفعالِ في التسميةِ(٦) ، ويحتجُّ بقولِـه :

---

(١) إذا سُـمي بالفعل منهما .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سيبويه يصرفه لخروجه إلى شبه الاسم . والأخفش يمنعه الصرف لعروض الضمة فلا اعتداد بها . انظر الكتاب ١٩٤/٣ ، ٢٠٨ ، والهمع ٩٩/١ .

(٤) في الأصل : « أحمر » .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر الكتاب ٢٠٦/٣ وتنقيح الألباب . ورقة ٥٩ .

* أنـا ابْـنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا * (١)

وحـملَه سـيبـويهِ على الحكايـةِ ـ وهو الصّـوابُ ـ وسَـمِعَ من العـربِ «كَعْ بَـاً»(٢) اسمُ رجلٍ مصروفًا ، وهوَ في أصلِـه فعلٌ ماضٍ .

وأمَّا التَّسميةُ بحرفٍ مِن كلمةٍ بعينِها ؛ فبعضُـهم يردُّ الحرفَ المتصلَ بهِ ؛ نحوُ: الراءِ مِنْ « ضَرَبَ » ؛ فيقولُ:« رَبٌ »، وبعضُهم يردُّ الضادَ فيقولُ:« ضَبٌ » ، وبعضُهُم يردُّ الكلمةَ كلَّها فيقولُ : « ضَرَبٌ » .

فإنْ سميتَ بحرفٍ متحركٍ مِن غيرِ كلمـةٍ معينةٍ فإنَّكَ تُشبعُ الحـركةَ ، فتـزيدُ ألفًا بعـدَ المفتوحِ ، وواوًا بعـدَ المضمـومِ ، وياءً بعدَ المكسـورِ ، ثمَّ تضعّفُ ؛ فتقولُ في المفتوحِ : « رَآ » ، وفي المضمومِ : « رَوٌّ » ، وفي المكسورِ « رِيٌّ » .

فإنْ أردتَ النطقَ بـهـذا الحرفِ وحدَه زدتَ عليـهِ « الهاء » التي للسـكتِ ، فابتدأتَ بمتحركٍ ، ووقفتَ على ساكنٍ ، كقولِهم : « رِهْ » ، و « لـِهْ » .

فـإنْ أردتَ النُّطـقَ بالساكنِ زدتَ في أوّلـِه همزةَ الوصلِ ، فقلتَ : « إرٌ » .

وشـروطُ فـصـلِ الألفِ والنونِ التي تمنع الـصـرفَ مع التـعـريفِ أنْ تكونا زائـدتينِ لا غيرَ ، ولا يُحتاجُ إلى ذكرِ التضعيفِ ؛ لأنَّ النونَ في المضاعفِ أصلٌ .

---

(١) لسحيم بن وثيل شاعر مخضرم وعجزه : * متى أضع العمامة تعرفوني *
قال المبرد في الكامل ٣٨٣/١ : « أنا ابن جلا » إنما يريد : المنكشف الأمر ، ووافق سيبـويه في عدم الصرف على الحكاية . والبيت في الكتـاب ٢٠٧/٣ ، ومجـالس ثعلب ١٧٦/١ ، وشـرح المفـصل ٦١/١ ، ٣ /٥٩ ، ٦٢ ، ١٠٥/٤ ، وشرح الجمل لابن عصـفور ٢٠٦/٢ ، والمغني ١٧٢/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٥٩/١ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، ٤٠٢/٩ .

(٢) من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تداني الخطا . وانظر الكتاب ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ .

واشترطَ ابنُ بابشاذ أنْ يكونَ قبلَها ثلاثةُ أحرفٍ، تحرزًا من« يدان» ، و « دَمَانِ » إذا سُمي بهما ؛ قالَ : « لأنَّ هذا النوعَ مصروفٌ »(١) ، وليسَ كما زعمَ ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ زائدتانِ لامحالةَ ، وما قبلَهما اسمانِ متمكنانِ مِن حرفينِ صحيحينِ، فكما يمتنعُ الصرفُ إذا قلتَ: « دَمَيَانَ » ، و « يَدَيَانَ » في هذهِ اللّغةِ ؛ كذلكَ يمتنعُ الصرفُ إذا كانَ كلٌّ واحدٍ منهما مِن حرفينِ ، ولمْ يمتنعِ الصرفُ في شيءٍ ممّا هما فيه إلاَّ لمجرّدِ زيادتهما ، والتعريفِ ، لا لكونِ الكلمةِ على « فَعَلاَن » كما زعمَ(٢) ، وكما لايُصرفُ كلٌّ ما فيه تاءُ التأنيثِ طالَ أو قصُرَ؛ كذلكَ هذا النوعُ .

وأمَّا « أُخْتٌ » ، و « بِنْتٌ » ، و « هَنْتٌ » ؛ ونحوها(٣) فينبغي أنْ يكونَ فيها الخلافُ ؛ مَنْ قالَ : « أختيّ » ، و « بنتيّ »(٤) صرفَ ؛ لأنَّه فرّقَ بينهما وبينَ التاءِ المفتوحِ ما قبلَها .

ومَنْ قالَ : « أخويٌّ » ، و بنويٌّ » في النّسبِ إليهما (٥) لايصرفُ ، ولذلكَ جُمعتْ بالألفِ والتّاءِ ، فلوْ لَمْ تكنْ بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ/ لَمْ يحذفْها سيبويهِ (٦) وغيرُه في النّسبِ ولا جمعتْ بالألفِ [١٦٢]

---

(١) انظر شرح الجمل ١/٣٥٥ . ونصه : « ولو سميت بقولك : دمان ، ويدان ، ولم تحك التثنية لصرفت ؛ لأنه ليس بوزن فعلان » .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٥٥ .

(٣) انظر المسألة في الخصائص ١/٢٠٠ .

(٤) وهو يونس ، قال سيبويه : « وليس بقياس » الكتاب ٣/٣٦١ .

(٥) وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وهو القياس و تعليل ذلك أنه عندما يجمع تحذف هذه التاء ويرد إلى الأصل ثم تضاف الألف والتاء لجمع المؤنث السالم فيصير « أخوات » كما تحذف الهاء من « فاطمة » فالنسب أرد له إلى الأصل (انظر الكتاب ٣/٣٦١) .

(٦) انظر الكتاب ٣/٣٦١ .

والتـــاءِ [فثبتَ أنّ التاء فيها هـي تـاء (١) الإلحـاق ، وأنّهـا كالتـاءِ المفتـوح ما قبلها (٢) .

وفصل المؤنث [فلا يخلو أنْ يكون متحرك الأوسطْ](٣) أو ساكن الأوسط؛ فالمحركُ الوسطِ فلاسبيـلَ إلى صرفـه في العلميّـة (٤)[وذلك نحـو : « قَـدَم » و « سَـقَر » ؛ لأن الحـركة](٣) تنزلت منزلةَ الحرفِ الرّابـعِ ، بدليـلِ الحـذفِ من « جَـمَزَى(٥) » في [النّسبِ ؛ فقالوا : جمزِيّ](٦) لا غير ، و « حبلى » ، و « حبلويّ » ؛ لثقلِ المتحرّكِ ، وخفـةِ الساكن .

[ولا يخلو الاسم أن يكون منقـولا](٦) مـن مذكرٍ أو مؤنّـثٍ إلـى التّسميةِ به ؛ فإن كان مـن مؤنثٍ فالصرفُ ، وتركُ الصرفِ ؛ نحو [: « شمس » ، و « كتف » ...](٦) إذَا سُـمِّـيَ بهـا . وإنْ كـانَ مـذكـرًا في الأصلِ ، ونُقلَ إلى

---

(١) ركن الصفحة ١٦٢ من المخطوط به تآكل فظهرت الصفحة التي تحته . وقد حاولت ترقيع النص اجتهادًا مني على قدر الاستطاعة ، اعتمادًا على تنقيح الألباب ، وشروحات الجمل الأخرى ، وما لم أستطع تركته فراغًا .

(٢) جاء في تنقيح الألباب في (باب ما ينصرف في المذكر البتة) ل ٦٦ : « وأما بنت وأخت وهنت وهنتان فالتاء فيها للإلحاق ، وتدل على التأنيث ، وليست كتاء التأنيث في الأحكام ، فإذا سميت بشيء منها صرفت ، ولم تغير التاء في الوقف » .

(٣) تآكل في ركن الصفحة .

(٤) ذكر ابن الفخار أن ابن خروف انفرد بامتناع صرفه نحو : قَدَم علمًا لمذكر . قال « وإنما أتى عليه في المسألة من حيث قالوا : إن حركة الثاني في حكم الحرف ، فألحقه لذلك بالرباعي العدد كما ألحقوا نحو جمزيٌّ في النسب بالخماسي العدد ، والصواب ما ذكرناه أولاً » . شرح الجمل لابن الفخار ٩٠٩/٣ ، ٩١٠ . وذكره عنه السيوطي في الهمع ١١٠/١ .

(٥) جَمَزَى : هو عَدْوٌ دون الحُضْرِ الشديد ، وفوق العَنَقِ . وحمار جَمَزَى : وثاب سريع . انظر اللسان « جمز » ٣٢٣/٥ .

(٦) تآكل في ركن الصفحة .

تسميةِ المؤنثِ به؛ لمْ ينصرفْ في حالِ التعريفِ ؛ نحو :« عِـدْلٍ » ، و « قُـفْـلٍ » ، و « زَيْدٍ » ، و « عمْرٍو » ، وما أشبَـهَ ذلـكَ .

وأمَّـا منع أبي إسحاقَ مـن صرفِ[1] « هِـنْدَ » ، و [« جُـمْلَ »][2] فعلى هذا القياسِ[3]؛ لأنَّ « الهندَ » قبلَ التّسميـةِ به ، مذكرٌ ، وكذلكَ « جُمْلٌ » ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ في [جميعِ أبوابه][4]؛ أنـَّه إذا نُقلَ من لفظ أصلُه التذكيرُ لمْ ينصرفْ ، وإذا نـقـلَ مـن مؤنثٍ كانَ فيهِ الصرفُ وتركُه[5] ، وابنُ بابشاذ غافلٌ عنْ هذا القـدْرِ ، وحكى قـولَ الزَّجاجِ ولمْ يُحـطْ به عـمـًا [6] ، وأدخلَ سيبويه فـي تمـثيـلِ ما فـيه الصـرفُ وتركُه ؛ « هنْـدًا » ، و « جُـمْلاً » ، والعـذرَ فيـه أنَّه غلبَ على المؤنـثِ ، فـصـارَ بمنزلـةِ مـا أصلُه مـؤنثٌ . وتتـبّعْ كـلامَ سيـبـويهِ في الأبوابِ تجدْهُ كما ذكرتُ لكَ .

وفي التَّسميةِ بـ« زيدٍ » ، و « عمـرٍو » ، ونحوهما خلافٌ لعيسى[7] فإنَّه يتـركُهُ علـى الأصلِ الأوّلِ ، وهو فاسـدٌ لنقلِه مِن الأخفِّ إلى الأثـقلِ ، وأنَّه مذكّـرٌ كسائرِ المذكَّراتِ .

---

(١) في الأصل : « من منع صرف » بزيادة كلمة « منع » .

(٢) في الأصل: « حبلى » والتصويب من كتاب ما ينصرف وما لاينصرف ٤٩ . وانظر السطر الذي يليه .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ .

(٤) انظر الكتاب ٢٤١/٣ ، وتنقيح الألباب ل ٧٤ .

ونص الكتاب : « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنثًا ، أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه . وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند » .

(٥) انظر الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٦) انظر شرح ابن بابشاذ ٣٥٦/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٢/٣ .

وأمَّا الذي على أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ فينبغي أنْ يزيدَ في الشروطِ (١) : « وألاَّ يكونَ أصلُه التذكيرَ ، وتأنيثُه حقيقيٌّ »(٢) فهذا لا ينصرفُ في معرفةِ لمذكرٍ كانَ أوْ لمؤنثٍ. فإن كانَ أصلُه مذكرًا ونُقِلَ إلى التأنيث ؛ نحو: «حائضٍ» ، و « طاهرٍ» انصرفَ في تسميةِ المذكرِ به ، وكذلكَ « إماءٌ » ، و « نساءٌ» ينصرفُ في تسميةِ المذكرِ بها ؛ لأنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ ، وإنْ كانَ ممّا يخصُّ المؤنثَ وأصلُه التذكيرُ، وهو صفةٌ ، فلمْ يُراعَ التأنيثُ فيه .

وقدْ تقدَّمَ فصلُ الكلامِ على « عُمَرَ »(٣). وتأتي أقسامُ « فُعَل » على كم قسمٍ هي مع « فَعَالِ » في بابِها (٤) .

والكلامُ على التسميةِ بالفعلِ الماضي قدْ تقدمَ أيضًا(٥) .

فإنْ سميتَ بـ « ضَرَبَا » ، أوْ « ضَرَبُوا » ، و « يَضْرِبُوا » ، أوْ «يضرِبَا» المجزومينَ في لغةِ مَن جعلَها حروفًا ، زدتَ في الماضي نونًا كأنَّها عوضٌ من الحركةِ والتنوين اللّذين يكونانِ في المفرد إذا كان اسمًا ، ورددتَها في المضارعِ ؛ لأنَّها محذوفةٌ للنّصبِ أوْ للجزمِ ، ثمَّ لكَ أنْ تُجريَها مُجْرَى التثنيةِ والجمعِ في الأسماءِ ، فتجعلَ الإعرابَ في الحروفِ؛ فتقولَ : « جاءني ضَرَبَانِ » ،

---

(١) انظر الجمل ٢٢٢ .

(٢) بمثل ذلك اعترضه ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٧٥ . ورد اعتراضه ابن الفخار . انظر شرحه للجمل ٩١٣/٣ .

(٣) انظر صفحة ٩٠٢ ، ٩١٤ ، ٩١٦ .

(٤) انظر ما سيأتي صفحة ٩٤٧ .

(٥) انظر صفحة ٩١٩ .

و « رأيتُ ضَرَبَيْـنِ »، و« قامَ ضَرَبُونَ »، و« رأيتُ ضَرَبِين »، وإنْ أعربتَ النونَ قلتَ «جاءني ضَرَبَانُ»، و« رأيتُ ضَرَبَانَ » ـ كـ «عُثْمانَ» ـ ، وفي الجمعِ : « جاءَني ضَرَبِينٌ » ، و « رأيتُ ضَرَبِينًا » ، و « مررتُ بضَرَبِينٍ » كـ « زَيْدِينَ » .

وحكمُ المضارعِ حكمُ الماضي ، إلاَّ أنَّكَ لا تصرفُ إذا جعلتَ الإعرابَ في النونِ للوزنِ والتعريفِ .

فإن سميتَ بـ « ضَرَبْنَ » ، و « يَضْرِبْنَ » أعربتَ لا غيرَ ، ولَمْ تصرفْ لوزنِ الفعلِ / [والتعريفِ ، ولم تغيِّر منه][1] شيئًا ؛ لأنكَ [١٦٣]
سميتَ [بفعل وفاعل] [1] .

والأسماءُ المركبةُ [للعربِ في التسميةِ بها وجهانِ ؛ أحدهما : أنْ تضيفَ][1] الأوّلَ إلى الثاني ، ويجري الأوّلُ بوجوهِ الإعرابِ كسائرِ المضافات، [ويجر الثاني إنْ كانَ ممّا ينصرف ؛ نحو : «حضرموتٍ » ، و « بعلبكٍّ ». وإنْ كانَ ممّا يمنعُ][1] الصرفَ ، مُنعَ ؛ نحو : «رَامَ هُرْمُزَ » .

والثاني : أنْ تجعلَهما اسمًا واحدًا [فتبني الأوّل على الفتح ما لم يكنْ حرفَ علةٍ ،][1] وتعربُ الآخر ولا تصرفُه في التعريفِ . فإنْ كانَ آخرَ [الأوّل حرف علة ، لم يكن إلاّ ساكنًا كـ « مَعْدِي كَرِب »][1] .

(١) هذه الصفحة بها تآكل ، فظهر ركن الصفحة التي تحتها (١٦٥) . وأكملت النقص اجتهادًا مني ، معتمدة على ما جاء في تنقيح الألباب وشروحات الجمل .

فإن نكرتَ ، صرفتَ لبقاءِ علّةٍ واحدةٍ . فإن كانت العلةُ ممّا تمنع الصرفَ وحدَها من العللِ الثلاثِ المذكورةِ ؛ لمْ ينصرفْ في النّكرةِ أيضًا كما لمْ ينصرفِ الاسمُ المفردُ غيرُ المركبِ إذا سميتَ بمثلِ « مساجدَ » ، و « حَمراءَ »، و « حُبلى » ، و « سكرانَ » في المعرفةِ والنكرةِ ؛ فكذلكَ إذا كانَ آخرُ المركبِ أحدَ هذهِ الأسماءِ ؛ نحو : « حَضَرَ مَسَاجِدَ » و « بِلالَ مزّاءَ »، و «رَام سكرانَ » ؛ فالاسمُ الأوّلُ مفتوحٌ والثاني يجري في وجوه الإعرابِ غيرَ مصروفٍ ، ولا مخفوضٍ بالكسرةِ في المعرفةِ والنكرةِ ؛ لأنّكَ لمّا نكّرتَه بقيتْ به علّةٌ ، لاينصرفُ الاسمُ الذي هي(١) فيه أبدًا ، سواءٌ كانَ مركبًا أوْ غيرَ مركبٍ ، والمانعُ له مِن الصّرفِ في حالِ التعريفِ العلةُ الواحدةُ التي تقومُ مقامَ علّتينِ ، كما كانَ ذلكَ في التّسميةِ بها مفردةً ، ولا حكمَ للتعريفِ مع هذهِ العللِ ؛ دليلُ ذلكَ أنكَ إذا سميتَ بـ « حمراءَ » ، و « حبلى » ، و « دراهمَ » ، و « سكرانَ » ، ثمَّ نكرتَ لَمْ تصرفْ ، ولوْ كانَ المانعُ التعريفَ لصرفتَ في النّكرةِ .

والمركبُ على حكمِ المفردِ ، وكذلكَ إذا أضفتَ في هذا البابِ إلى ما فيهِ هذهِ العللِ لَمْ تصرفْ في المعرفةِ ولا النّكرةِ ؛ فإذا قلتَ : « جاءَني رَامَ هُرْمُزَ » لَمْ تصرفْ للتعريفِ والتركيبِ، فإذا نكرتَ صرفتَ. فإنْ قلتَ في الإضافةِ : «جاءَني حَضَرَ مَسَاجِدَ » ، و « بِلاَلَ حَمْرَاءَ » ، و « رَامَ سَكْرَانَ » لَمْ تصرفْ بانفرادِ أصلِه ، ولم تراعِ التركيبَ ؛ لأنّها عللٌ لا ينصرفُ الاسمُ بها أبدًا ؛ لا في تعريفٍ ولا تنكيرٍ ، وصَرْفُ مثلِ هذا في النّكرةِ خطأٌ(٢) .

(١) في الأصل : « هو » .

(٢) صرفه في النكرة ابن بابشاذ . انظر شرحه على الجمل ٣٦٠/١ .

وكذلكَ تثنيةُ « حمراءَ » في التركيبِ كتثنيتِها قبلَ التركيبِ ، وإثباتُ الهمزةِ في تثنيتِها فاسدٌ لا دليلَ عليه(١) .

وتشبيهُ ابنِ بابشاذ أيضًا هذا المركّبَ بـ «صياقلة »(٢) لا وجهَ لَـهُ ، لأنّ التاءَ دخلتْ على الاسمِ الأوّلِ ، ورُكِّبَ معها ، ومنعتْه ما يكونُ فيهِ إذا لَمْ تدخلْ عليهِ ، و « مَسَاجدُ » ، و « حَمْراءُ » ،و « سكرانُ » لم يدخل عليها شيءٌ ، وهيَ آخرُ الكلامِ فلَمْ يجرِ عليها حكمُ ما تدخلُـه تاءُ التأنيثِ . والذي هو بمنزلةِ « صياقلة » الاسمُ الأوّلُ مِنْ هذهِ المركّباتِ ، وعزا القولَ بذلكَ لأبي الحسن(٣) ، وهو فاسدٌ ، قالَـه مَـنْ قالَـه .

وأمّا « صاحِبُ سَرْحَانَ » فلا ينصرفُ في الإضافةِ ولا في التركيبِ إذا سُمِّيَ بهِ ، وليسَ فيه مع التعريفِ إلاَّ علةٌ واحدةٌ ، فإذا نكّرتَ صرفتَ . ولايُجمعُ إلاَّ بالواوِ والنونِ كما ذكرَ ابنُ بابشاذ (٤) ؛ لأنَّـهُ خرجَ مِن بابه إلى علميّةِ العاقلينَ .

وأمّا ألفُ الإلحاقِ فمشبهةٌ بألفِ التأنيثِ في حالِ التّسميةِ بالاسمِ الذي هيَ فيهِ ، لأنّها مَنَعَتْ تاءَ التأنيث أنْ تدخلَ عليها في تلكَ الحالِ ، فأشبهتْ ألفَ

---

(١) أثبت ابن بابشاذ همزة « حمراء » في التثنية إذا ركبت . انظر شرحه على الجمل ٣٦٠/١ .

(٢) انظر شرحه على الجمل ٣٦٠/١ .

(٣) ظاهر كلام ابن خروف أن إبن بابشاذ عزا شبه المركب بصياقلة للأخفش ، ونص ابن بابشاذ هو : « فإن لم ترد بهذا كله التسمية ، وإنما أردت الإضافة أجريت كل شيء على أصله . وهذا ما نبه عليه أبو الحسن الأخفش – رحمه الله » . شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٦٠/١ .

(٤) انظر شرحه على الجمل ٣٦٠/١ .

التأنيث ، فإنْ [نَكَّرْتَ](١) / صَرَفْتَ ؛ لأنَّها [عادتْ](١) إلى حالٍ [١٦٤]
كانت فيه نكرةً مصروفةً كـ « أحمرَ » بعد التّسمية، ويلزمُ [الأخفش](١)
أنْ يكونَ قياسُها تركَ الصرفِ ؛ [لأنّ](١) التّاءَ لا تدخلُ عليها في
حالِ التّنكيرِ بعدَ التّسميةِ ، وشبهُ [التنكيرِ](١) باقٍ فيها ، ولَمْ يقلْ ذلكَ .

وقولُه : (**انصَرَفَ**) (٢) ، صوابُه « انجرَّ » ، لِمَا تقدَّمَ ذكرُه .

ووقعَ في [الكتابِ « حَشٌّ »(٣)](١) بالخاءِ والحاءِ ، وهو بالحاءِ
المفتوحة غيرِ المعجمةِ ، والجمعُ « حَشَّانٌ » ؛ وهو جماعةُ النخلِ ،
و « الدَّلُّ »: [دلالُ المرأةِ بغنجٍ إذا](١) أدلَّتْ في حسْنٍ ، و « الخانُ » :
بيتُ الخمَّارِ(٤) .

وأنشدَ(٥):

* (**لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا**)(٦) *

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) الجمل ٢٢٠ .

(٣) انظر الجمل ٢٢٠ ، وهو في كتاب سيبويه المطبوع بالحاء المهملة فقط . انظر الكتاب ٢٢١/٣ ، ٥٧٨ ، ٥٩٣ . في اللسان معناه كما ذكر ابن خروف ، وبالخاء المعجمة : الطيب - فارسي معرب - انظر اللسان « حش » ٢٨٦/٦ ، و « خش » ٢٩٨/٦ .

(٤) دلْ - بالفارسية - : الفؤاد . وقد تكلمت به العرب وسمت به المرأة فقالوا : دَلٌّ ، ففتحوه لأنهم لم يجدوا في كلامهم دلاً أخرجوه إلى ما في كلامهم ، وهو الدَّلُّ الذي هو الدَّلال والشَّكلُ والشَّكْلُ . اللسان « دلل » ٢٥٠/١١. والخان : الحانوت أو صاحب الحانوت ، فارسي معرب ، وقيل : الخان الذي للتجار . اللسان « خون » ١٤٦/١٣ .

(٥) من هنا إلى نهاية الباب منقوب في المنتخب ٥٤/١ - ٥٥ دون أن ينسبه لابن خروف .

(٦) الجمل ٢٢١ . وعجزه : * دعدٌ ولم تُسقَ دعدُ في العلبِ *
وهو في ديوان جرير ١٠٢١/٢ ، والكتاب ٢٤١/٣ ، والكامل ٣١٤/١ ، =

لجرير بن عطيّة بن عبداللّه. ويريدُ: أنَّ دعدًا نشأتْ في الرّفاهيةِ ليستْ بدويةً تتلفعُ للابتذالِ والهِنَةِ، - و «التلفعُ»: الاشتمالُ في الثوبِ والالتفافُ فيه - ولا تشربُ في أواني جلودِ الإبلِ، وهذا ضدُّ ما مدحَ به الآخرُ في قولـه:

لَعَمْرِي لأعرابيةٌ في عباءةٍ
تَحُلُّ دِمَاثًا من سُوَيْقَةَ أوْ فَرْدَا
أحَبُّ إلى القَلْبِ الذي لَجَّ في الهوى
من اللّابسَاتِ الخَزَّ يُظْهِرْنَهُ كَيْدَا (١)

وشاهدُه: صرفُ «دَعْدٍ» الأوّلِ لخفتِه كما صرفَ الأعجميَّ إذا كانَ بهذِه العدَّةِ قَوْلاً واحدًا، ولا يُلتفَت إلى قولِ من رأى تركَ صرفه من النحويينَ(٢). وتركَ الثاني غيرَ مصروفٍ على حكمِ التأنيثِ - وإنْ كانَ الاسمُ خفيفًا - واستعملَ في إحداهُما لغةَ غيرِه، وكرّرَ ذكرَها استطابةً لهُ، مع أنَّ تكريرَ الاسمِ إذا لَمْ يكنْ في موضعِ مضمرٍ يربطُ الكلامَ، جائزٌ حسنٌ؛ كقولـه تعالى:

﴿قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾(٣)، وقال تعالى:

= والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، والمنصف ٧٧/٢، والتبصرة ٥٥٢/٢، والمقتصد ٩٩٤/٢، والحلل ٢٩٤، والفصول والجمل ل ١٩٨، وشرح المفصل ٧٠/١.

(١) البيتان دون نسبة في الحلل ٢٩٦، والفصول والجمل ل ١٩٨، ١٩٩، واللسان «فرد» ٣٣٢/٣، والمنتخب ٥٤/١، وفي الخزانة ٥٠٥/٨ منسوب لبعض الأعراب.

(٢) وهو أبو إسحاق الزجاج. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩.

(٣) الأنعام ١٢٤/٦ «ورسالاته» - بالجمع وكسر التاء - قراءة الجمهور. وقراءة ابن كثير وحفص بالتوحيد وفتح التاء. انظر التيسير ١٠٦.

﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾(١) إلى آخرها ، فإذا جاءَ مثلُ قولِهم : « زيدٌ ضربتُ أبا زيدٍ » ، و « أبو زيدٍ أبوهُ » لَمْ يجزْ إلاَّ في الشِّعرِ وكذلكَ قولُه :

* لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ * (٢)

وأشباهُه كثيرٌ . ويروى: « في العُلب » ، و « بالعلبِ » (٣)، والمعنى واحدٌ ؛ لأنَّها أوْعيةٌ يُشربُ فيها ، و « دعدٌ » الأولى فاعلةٌ ، والثانيةُ مفعولةٌ لَمْ يُسمَّ فاعلُها لـ « تُسْقَ » و يُروى : « تُغْذَ »(٤) مِن « الغِذَاءِ »(٥) .

---

(١) الناس ١١٤/ ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) نسبه سيبويه لسواده بن عدي بن زيد العبادي ، ونسب لأبيه عدي بن زيد . وقال البغدادي : « وهو الصحيح » كما نسب لأمية بن أبي الصلت . وعجز البيت :

* نغص الموت ذا الغنى والفقيرا *

وهو في الكتاب ٦٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٢/١ ، والخصائص ٥٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٧٠/١ ، ٦/٢ ، والمغني ٥٥٤/٢ ، والخزانة ٣٧٩/١ .

(٣) انظر الحلل ٢٩٥ ، والفصول والجمل ل ١٩٩ .

(٤) انظر الفصول والجمل ل ١٩٩ .

(٥) إلى هنا ينتهي نقل الخفاف في المنتخب ٥٥/١ .

بَابُ أَسْـمَاءِ الْقَبَائـلِ وَالأَحْيَـاءِ وَالسُّـوَرِ وَالْبُلْـدَانِ (١)

خلَّـطَ ابنُ بابشاذ في أوّلِ هذا البـابِ ، فخلَطَ الآباءَ ، والأحياءَ ، والقبـائلَ ، والأمهاتِ بعضَها ببعـضٍ ؛ فأوّلُ ذلكَ قولُـه : « فكـلُّ ما جُعـلَ اسمًا للقبيلة ، وعُنِيَ به الأمُّ ، لَـمْ ينصرفْ ، وذلكَ : « تَميمُ » ، و « سَدُوسُ » ، و « تَغْلبُ » ، و طَيِّـىءُ » ، و « جُـذامُ » ، و « قَيْسُ »(٢) ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ هذه الأسماءَ لاتكونُ أسماءً للأمهاتِ ، وإنّما تكونُ أسـماءً للآباءِ ، وللقبائلِ على السَّعة (٣) . وكذلكَ « بَاهِلَةُ » ، لا تكونُ اسمًا للأبِ ، وإنّما تكونُ اسمًا للأمِّ ، و(٤) القبيلةِ أوْ الحيِّ على السَّعةِ أيضًا ، والصوابُ الذي قـالَـهُ سيبويه(٥) ، ولا بدَّ منه أنْ يقالَ(٦) : من أسمـاءِ القبـائلِ ما أصلُـه أنْ يكـونَ اسمًا للأبِ الأوّلِ ؛ نحوُ : « تميمَ » ، ومنهـا ما أصلُه أنْ يكونَ اسـمًا للأمِّ ؛ نـحوُ : « بَاهِلَـةَ »(٧) ، وفي هذينِ مضـافٌ إليهـما ،

---

(١) الجمل : ٢٢٤ .

(٢) شرح ابن بابشاذ ٣٦١/١ ، وفيه « تيم » بدلاً من « تميم » . وزيادة « تنوخ » بعد « طيّىء » .

(٣) ردَّ الخفاف (في المنتخب ٥٨/١) على ابن خروف بقوله : « إذا جاز على الاتساع ، فلا ينبغي أن يقدم على ذلك ما أمكن تصحيح كلامه ، والفضل للمتقدم » .

(٤) في الأصل « أو » .

(٥) انظر الكتاب ٢٤٦/٣ ومابعدها .

(٦) كذا في الأصل .

(٧) تميم : هو تميم بن مر بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر . انظر جمهرة أنساب العرب ٢٠٦ . وذكر سيبويه عن يونس أن بعض العرب يقول : « هذه تميم بنت مر » ويقول : « فإنما قال : بنت حسين جعله اسما للقبيلة » . الكتاب ٢٤٩/٣ . وباهلة : هي باهلة بنت أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر . (انظر اللباب ١١٦/١) . وفي الكتاب ٢٤٩/٣ : « ومثل ذلك قوله : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ولكنه جعله اسمًا للحيّ ، فجاز له أن يقول ابن » .

فيُقالُ : بنو فلانٍ ، وبنو فلانةٍ ، كـ « بني تميمَ » ، و «بني أسدٍ » ، ثمَّ يُوقعُ ذلكَ الاسمُ على الحيِّ ، وعلى القبيلةِ ، فيسمونها باسمِ الأبِ ، واسمِ الأمِّ ، فإنْ غلبَ ذلكَ الاسمُ على الحيِّ انصرفَ ؛ لأنّه لا علةَ فيه إلاَّ التعريفُ . وإنْ غلبَ على القبيلةِ لَمْ ينصرفْ للتأنيثِ / والتعريفِ ، فإنْ [١٦٥] اجتمعَ فيهِ علّتانِ غيرُ التأنيثِ المعنويِّ ، أوْ أكثرُ لَمْ ينصرفْ ؛ نحوُ : « تَغْلِبَ» ، و « باهَلةَ » ، [و « يَشْكُرَ »](١) ، و « يَعْمَرَ » ؛ لأنَّ فيها التعريفَ ووزنَ الفعلِ ، والتعريفَ والتأنيثَ بالعلامةِ ، فهذا النوعُ غيرُ منصرفٍ عنيتَ الحيَّ أو القبيلةَ .

ومنها ما هو اسمٌ للقبيلةِ أوْ الحيِّ لا للأبِ والأمِّ ، وهذا لا يُقالُ فيهِ : بنو فلانٍ ، ولابنو [فلانة ، نحو :](٢)« قريشٍ » و « ثَقيفٍ » ، و « مَعَدٍّ » ، فإنْ أردتَ الحيَّ صرفتَ إنْ لَمْ تكنْ فيهِ علةٌ سوى التعريفِ ، وإنْ أردتَ القبيلةَ لم تصرفْ ؛ للتأنيثِ وللتّعريفِ . وقدْ يغلبُ على بعضِها التذكيرُ ، وعلى بعضِها التأنيثُ في الاستعمالِ ، وهذا موقوفٌ على السماعِ . وذِكْرُه « تَغْلِبَ » فيما ينصرفُ(٣) خطأٌ ؛ لأنّه غيرُ مصروفٍ في حالِ التعريفِ ، عنيتَ أبًا أوْ حيًّا ، للتعريفِ ، ووزنِ الفعلِ .

وأنشدَ :

---

(١) مطموسة في الأصل . وانظر الكتاب ١٩٨/٣ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الجمل ٢٢٤ . وقد تعقبه بمثل ذلك ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٧٩ .

* (فَإِن تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا)(١) *

للأخطلِ ، وقدْ تقدَّمَ اسمُه(٢) .

ويروى أنَّ الأخطلَ أتى الغَضْبانَ بن القَبَعْثَرَى الشَّيبانيَّ(٣) بالكوفةِ فسألَه في حَمَالةٍ(٤) .

فقالَ له : إنْ شئتَ أعطيتُكَ ألفَيْنِ ، وإنْ شئتَ درهمين .

فقالَ : ما بالُ الألفينِ ، والدِّرهمينِ ؟

فقالَ : إنْ أعطيتُكَ ألفينِ لَمْ أُعطكَ إلاَّ قليلاً ، وإنْ أعطيتُكَ درهمينِ لَمْ يبقَ بكريٌّ إلاَّ وأعطاكَ درهمينِ ، وكتبنا لكَ إلى إخوانِنا بالبصرةِ فلَمْ يبقَ بكريٌّ بها إلاَّ وأعطاكَ درهمينِ فخفَّتْ عليهمُ المؤنةُ ، وكثُرَ النَّيْلُ .

وقالَ : فهذه بغالٌ نجمعُها لكَ إلى أنْ ترجعَ إلينا ، وكتبَ له إلى سُوَيْدٍ السَّدُوسيِّ(٥) بالبصرةِ ، فأتاهُ فأخبرَهُ بحاجتِه ، فقالَ له : نعم ، فأقبلَ على قومِه ، وقالَ لهم : هذا أبو مَالكٍ قدْ أتى ويسألكم أنْ تجمعوا له ، وقدْ هجاكم بقولِه :

---

(١) الجمل ٢٢٤ . وهو صدر بيت ، وعجزه : * فإنَّ الريحَ طيبةٌ قبول *
وهو في ديوان الأخطل ٣٧٣/١ ، والكتاب ٢٤٨/٣ ، وطبقات الشعراء ٤٦٨/١ ، والأغاني ١٧٤/٧ ، والخصائص ١٧٦/٣ ، والتبصرة ٥٧٧/٢ ، والحلل ٢٩٧ ، والفصول والجمل ل ٢٠٠ .

(٢) انظر ص ٨٤٣ من هذا الشرح .

(٣) سيد بكر بن وائل . انظر طبقات فحول الشعراء ٤٦٦/٢ . وانظر القصة فيه ، وفي الأغاني ١٧٤/٧ ، وفي الحلل ٢٩٩ ، والفصول والجمل ل ٢٠٠ .

(٤) الحمالة – بفتح الحاء – الدِّيَةُ والغرامة . اللسان « حمل » ١٨٠/١١ .

(٥) هو سويد بن منجوف السدوسي ، زعيم بكر بن وائل بالبصرة . انظر طبقات الشعراء ٤٦٧/١ .

إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ صَالَحْتُ بَكْرًا

أَبَى الْبَغْضَاءُ والنَّسَبُ البَعِيدُ (١)

. . . . . الأبيات

فقالوا فلاها اللّه ذا ، لا نفعل .

فقالَ الأخطلُ :

* فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ .... *

وبعدَه :

تَواكَلَني بنو الْعَلاَّتِ مِنْهم

وغالَتْ مَالِكًا ويزيدَ غُولُ (٢)

يريدُ : مالكَ بنَ مِسْمَعٍ(٣) ، ويزيدَ بنَ رُوَيم الشيبانيّ (٤) .

---

(١) البيت في ديوانه ٥٢٢/٢ ، وفي طبقات الشعراء ٤٦٧/١ ، والأغاني ١٧٤/٧ ، والحلل ٣٠٠ ، والفصول والجمل ل ٢٠٠ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٧٣/١ وهو قبل بيت الشاهد ببيت وليس بعده كما ذكر متابعاً لابن هشام اللخمي . وهو في طبقات الشعراء ٤٦٨/١ بعده مباشرة ، وكذا في الأغاني ١٧٤/٧ ، والحلل ٣٠١ ، وانظر الفصول والجمل ل ٢٠٠ .

(٣) هو مالك بن مسمع الجحدري البكري الربعي ، سيد ربيعة في زمانه . انظر الإصابة (رقم ٨٣٦٥) ٢٧٥/٦ ، وانظر طبقات الشعراء ٤٦٩/٢ .

(٤) هو يزيد بن الحارث بن رويم الشيباني ، قائد من الأمراء .
ترجمته في الاصابة (رقم ٩٢٥١) ٦٥٢/٦ . وانظر طبقات الشعراء ٤٦٩/٢ .

ويُـروَى: « فـإنْ تَمْـنَـعْ سَـدُوسٌ دِرْهَـمَـيْـهَـا » (١)، وهو سَـدُوسَ بـنِ شَـيْبَانَ (٢).

ويريدُ : إنْ تبـخلْ بالدِّرهمينِ اللَّذَيْنِ جُعِـلا لي على كلِّ واحدٍ منهم ، فـإنني مـستغنٍ عنهم بما عندَ اللّـه تعالى ، وكنّى بـالريحِ عن الرجوعِ إلى بـلَدِه استغناءً عنهم . وخصَّ « القـبولَ » ؛ لأنَّهـا التي تَرِدهُ مِن البـصرةِ في العـراقِ إلى موضعـه بالجزيرةِ ، حيثُ بنو تَغْـلـبَ قومُـهُ .

وشاهدُه في البيتِ منعُ « سَـدوسَ » مِن الصـرفِ ؛ لأنَّه أرادَ القبيلةَ ، ولذلكَ أعادَ الضميرَ مؤنثًا .

وأرادَ في الروايةِ الأخرى الحيَّ فصرفَ .

و « طَـيِّبَةٌ قَـبُولُ » خبرُ « إنّ »، و « قَبُولُ » بدلٌ مِن « طَـيِّـبَـةٌ » لا صفةٌ لها ؛ لأنَّ « القبولَ » مِنْ أسمائِـها وليستْ بصفةٍ (٣).

وردَّ المبرِّدُ على سيبويه « سَدُوسَ »، و « سَـلُولَ » وقالَ : هما مـؤنَّثانِ ، فإذا قلتَ: « بَنُو سَدُوسَ »، و « بَنُو سَـلُولَ » لَمْ تصرفْ(٤) . قالَ السيرافي عن أشياخِه ،

---

(١) وهي رواية الديوان ٣٧٣/١ ، وطبقات الشعراء ٤٦٨/١ ، والفصول والجمل ل ٢٠٠ .

(٢) هو سـدوس بن شـيبـان بن ذهل بن ثـعلبـة بن عكابة بن صـعب ، من بني بكر بن وائل ، جـد جـاهلي نسبت إليه القبيلة . انظر جمهرة أنساب العرب ٣١٧، واللباب ١٠٩/٢، واللسان « سدس » ١٠٥/٦.

(٣) القبول من الرياح : الصبا لأنها تستدبر الدبور وتستقبل باب الكعبة وهي تكون اسمًا وصفة عند سيبويه . انظر اللسان « قبل » ٥٤٥/١١ . وانظر الكتاب ٢٣٧/٣ .

(٤) انظر المقـتضب ٣٦٤/٣ . ونصـه : « وكذلك سلول وسـدوس فليس من هذا مـصروفًا إلاَّ في النكرة ، وإنما ذلك بمنزلة باهلة . وخندف وإن كـان في باهلة عـلامة التـأنيث » . وانظر رد السيـرافي في هامش الكتاب ٢٤٦/٣ ، وانظر تنقيح الألباب ل ٧٧ .

عن محمد بن حبيب(١)، في كتاب « مختلف القبائل »(٢) : «سَدُوسُ بن دَارِم، وسَدُوسُ بن ذُهْل، وفي طيِّىء سُدوس بن أَصْمَع »(٣). وعن غيره من نسب بني تميم سَدُوسُ بنِ دَارِم. وقالَ ابنُ حبيب (٤) : « في قيس، سَلُولُ بنُ مُرَّة، وفي قُضَاعةَ، سَلُولُ بنتُ زَبَّان، وفي خُزَاعَةَ، سَلُولُ بنُ كعب »(٥).

وأنشــدَ :

* (بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنكَرَ جِلْدَهُ)(٦) * / [١٦٦]

---

(١) هو أبو جعفر، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب، راوية للغة، ثقة. توفي سنة ٢٤٥ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ١٥٥، وطبقات النحويين ١٣٩، وإنباه الرواة ١١٩/٣، والبغية ٧٣/١.

(٢) انظر صفحة ٢٩٢ منه وانظر الإيناس في علم الأنساب ١٦٩.

(٣) سدوس بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. جمهرة أنساب العرب ٢٢٩. وسدوس بن ذهل من ربيعة – سبقت ترجمته ص ٦٨٢. وسُدوس – بالضم – في طيِّىء هو سدوس بن أصمع بن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان الطائي. انظر جمهرة أنساب العرب ٤٠٤، واللباب ١٠٩/٢، واللسان « سدس » ١٠٥/٦.

(٤) انظر مختلف القبائل ٢٤، ٣٧، ٣٨.

(٥) في قيس : بنو سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر. ويعرفون بأمهم وهي سلول بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. انظر الجمهرة ٢٧١. وفي قضاعة : سلول بنت زبان بن امرىء القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة بن القين بن الجرم بن قضاعة. انظر اللباب ١٣١/٢، واللسان « سلل » ٣٤٣/١١. وفي خزاعة : سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة. انظر الجمهرة ٢٣٥، واللباب ١٣١/٢، واللسان « سلل » ٣٤٣/١١.

(٦) الجمل ٢٢٥. وعجزه : * وعجَّت عجيجًا من جُذامَ المطارفُ #
وهو في الكتاب ٢٤٨/٣، والمقتضب ٣٦٤/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٧، والأغاني ١٣٣/٨. والتبصرة ٥٧٧/٢، والحلل ٣٠٢، والفصول والجمل ل ٢٠١.

لحميدةَ بنتِ النعمانِ بنِ بَشيرِ الأنصاريّ[١]، وكُنيتُها أمُّ جَعْفَرٍ، وكانت زوجًا للحارثِ بنِ [خالد المخزومي][٢]، وكانَ قبيحًا فهجتْهُ، ثمَّ تزوّجَهَا رَوْحُ بنُ زِنبَاعٍ [٣]، فهجتهُ، وقالتْ :

* بكى الخــز ... البيــت

ثمَّ تزوجَـهَا الفيضُ بنُ أبي عُقَيْل الثقفيّ[٤]، فهجتْهُ، وخبرُها مشهورٌ [٥].

و « عجّتْ » : صاحتْ، و « عَجيجًا » : [مصدرٌ مؤكّدٌ، تريدُ:][٦] تشقّقتْ، وعبّر[٧] عن ذلكَ بـ « عجّتْ » مجازًا، وفيه تأكيدُ المجازِ[٨]. و « جُذَامُ » قبيلةُ رَوْحٍ، و « الجذمُ » : [القطعُ] [٩] يقالُ : إن جُذَامًا لطمَ أخاه لخمًا، فجذمَ لخمٌ يدَه أيْ قطَعها، فلزِمَهُ الاسمُ [١٠]، و « المطارِفُ » : جمعُ « مِطْرَفٍ » بكسرِ

---

(١) في الحلل ٣٠٢ نسب البيت لهند أختها . وترجمة حميده وخبرها في الأغاني ١٣٣/٨، ومعجم الأدباء ١٣٣/٣ .

(٢) مطموسة في الأصل . وهو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم . انظر الأغاني ١٣٢/٨ .

(٣) هو روح بن زنباع الجذامي، أمير فلسطين، وسيد اليمانية في الشام وقائدها وخطيبها وهو من خيار التابعين . انظر اللباب ٢٦٥/١ .

(٤) هو الفيض بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل، وكان شابًا جميلاً . انظر خبره في الأغاني ١٣٥/٨ .

(٥) انظر الأغاني ١٣٢/٨ ومابعدها، والفصول والجمل ل ٢٠١ .

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) كذا في الأصل ويريد : « عبّرت » .

(٨) في الأصل : « المجازم » .

(٩) مطموسة في الأصل .

(١٠) انظر ذلك في الفصول والجمل ل ٢٠٢، ووفيات الأعيان ١٦٧/١ .

الميمِ وضمِّها - تميمٌ تكسرُ ، وقيسٌ تضمُّ[1] ، وهو ثوبٌ حولَه علمانِ ، وبعدَ البيتِ :

وقَـالَ الْعَبَـا : نحن كُنَـا ثِيَـابَهُـمْ
وأَكْسِـيَـةٌ مَضْرُوجَـةٌ وقَـطَـائِـفُ[2]

وقالَ رَوْح رادًّا عليها :

وَمَا نَحْـنُ إلاَّ قَدْ عَهِدْنَا لباسَـهـا
وكـل فجـار لي وأَهْلِـي مُـؤَالِـفُ [3]
وَإِنْ تَبْـكِ مِنَّـا تَبْـكِ مِمَّـنْ يُهِينُهَـا
وَمَا صَانَهَـا إلاَّ اللِّئَـامُ المقَـارِفُ

وشاهدُ البيت : تركُ صرفِ « جُذَام » حيثُ أرادَ القبيلةَ .

وأمَّـا أسماءُ البُلدانِ فما كانَ فيهِ علتانِ منها [من غير][4] تأنيثٍ معنويٌّ لَمْ ينصرفْ ، نحوُ : « خُرَاسَانَ » ، و « بغدادَ » ، و « دمشقَ » .

---

(١) وبفتحها أيضًا . انظر اللسان « طرف » ٩/٢٢٠ . وانظر الفصول والجمل ل ٢٠٢ .

(٢) البيت في الأغاني ١٣٣/٨ ، والحلل ٣٠٢ ، ومعجم الأدباء ١٢٢٨/٣ وفيها :
« وقال العبا : قد كنت حينًا لباسكم » . وفي الفصول والجمل ل ٢٠١ كما رواه ابن خروف وهو ناقل عن اللخمي .

(٣) كذا في الأصل ولم يتجه لي وجهه وكذا في الفصول والجمل ل ٢٠١ . وفي الحلل ٠٣ برواية تختلف عن هذه . والثاني منهما في الأغاني ١٣٤/٨ ، ومعجم الأدباء ١٢٢٨/٣ مع اختلاف في الرواية .

(٤) مطموسة في الأصل .

وما لا علامةَ فيه إلاَّ التعريفَ؛ فإنْ جعلتَـه اسمًا للبقعة، أوْ البلدةِ ، أوْ المدينة، لَمْ ينصرفْ . فإنْ جعلتَه اسمًا للموْضعِ ، والمكانِ ، والبلدِ ، والمصرِ ، صرفتَـه . ثمَّ تُغَلِّبُ العربُ التذكيرَ على بعضِـها فتصرفُ، والتأنيثَ على بعضِـها فلاتصرفُ ، كما ذكرَ[1] ، مثلُ : « عُـمَـانَ » ، و « الزّابَ »[2] .

و « حَجْرٌ » هو حَجْرُ اليـمامةِ ، وهو حصنٌ يذكّرُ ويؤنـثُ [3] . وليسَ فـي « فَـلْـجٍ » [4] إلاَّ التذكيرُ . وكذلـكَ « واسطٌ » وأصلُـه الصفةُ ؛ لأنَّـه بينَ الكوفةِ والبصرةِ ، ومنهم مَنْ يؤنِّثُ ، وهم قليلٌ [5] .

واجتمعَ في « بغدادَ » التـعريفُ ، والتركيبُ ، والعُجْـمةُ ؛ فـإن عنيتَ البقعةَ كانتْ فيهِ أربعُ عللٍ .

وفي « خُرَاسَانَ » الألفُ والنونُ ، والعجمةُ ، والتعريفُ سوى التأنيث .

وفي « أَذَرْبِيجَـانَ » خمسُ عللٍ : التـعريفُ ، والتركـيبُ ، والألفُ والنونُ ، والعُجْـمَـةُ ، والتأنيـثُ ، ومع هـذا فهـوَ معرَبٌ ، وفيهِ ردٌّ على مَنْ زعمَ أنَّ زيادةَ [العِلَلِ][6] توجبُ البناءَ[7] .

---

(١) انظر الجمل ٢٢٦ .

(٢) الزاب : اسم لعدة أنهر بالعراق ، حفرها أحد ملوك الفرس القدماء وهو زاب بن توركان فسميت باسمه ، حولها مدن وقرى كثيرة . انظر معجم البلدان ٣/١٢٣ .
قال سيبويه ٣/٢٤٤ : « ومنها ما لا يكون إلاَّ على التأنيث ؛ نحو : « عُمَان والزاب » .

(٣) في معجم البلدان ٢/٢٢١ : « وحَجْر : هي مدينة اليمامة ، وأم قراها » . وانظر الكتاب ٣/٢٤٤ .

(٤) في اللسان « فلج » ٢/٣٤٩ « موضع بين البصرة وضريّة ، مذكرٌ » . وانظر الكتاب ٣/٢٤٤.

(٥) في الكتاب ٣/٣٤٣ : « وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر ، وإنما سمي واسطًا ، لأنه مكان وسط البصرة والكوفة . فلو أرادوا التأنيث قالوا : واسطة . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف » .

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) وهو أبو العباس المبرد ، إذ يرى أن توالي العلل المانعة للصرف يوجب البناء فعلة بناء « فَعَالِ » هي اجتماع ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وهي : التعريف والتأنيث والعدل . قال في =

وأنشـــدَ :

* مِنْهُـــنَّ أَيَّامُ صِـدْقٍ قَـدْ ... * [1]

أنشـــدَه للأخطل[2] ، والبيتُ للفـرزدقِ ، من قصيدٍ تـرثي عمرَ بنَ عبيدِاللّهِ بنَ معمـر التيميّ [3] ، وكـانَ شريفًـا ، بطلاً ، فاضـلاً ، وأرسلَ إليـه عبدُالملكِ بنُ مـروانَ حينَ خرجَ [عليـه][4] ابنُ الأشـعثِ[5] فتـوجَّهَ إليـهِ ، فماتَ بالـطّاعونِ في طريقهِ إلى الشامِ ، فرثاهُ بالقصيدِ الذي فيه البيتُ ، وكانَ والياً لعبدِالملكِ ، وكانَ له ظَـفَـرٌ على أعدائه في واسِـطَ وهَـجَـرَ[6] .

والشاهـدُ في البيتِ : تركُ صـرفهـما[7] . و « قـد عُـرِفْتَ بِهَــا » جـملةٌ في موضعِ الصـفةِ للأيَّامِ . و « أَيَّامُ واسِـطَ » بدلٌ منِ « الأيام » ، و « الأيامُ » الأخيرةُ

= المقتضب ٣٧٤/٣ : « لأن الحركة والتنوين حق الأسمـاء فإذا أذهب العدل التنوين لعلة ، أذهب الحركة لعلتين » . وقد رد عليه ابن جني في الخصائص ١٧٩/١ - ١٨٠ ، وابن الشجري في أماليه ٣٦١/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٧٣/٢ - ٧٤ بمثل ما رد عليه ابن خروف .

(١) الجمل ٢٢٦ . وتمامه :

« .... عُرِفتَ بها أيامُ واسطَ والأيامُ من هَجَرَا »

وهو في الكتـاب ٢٤٣/٣ ، والحلل ٣٠٥ ، وإصلاح الخلل ٢٩٠ والفـصـول والجمل ل ٢٠٣ . وفي جميعها أنه للفرزدق . انظر ديوانه ٢٣٥/١ ، وليس في ديوان الأخطل .

(٢) لم ينسبه الزجاجي في الجمل المطبوع . ونسبه في نسخة أخرى للأخطل .

(٣) القرشيّ ، سـيد بني تيم في عـصره ، ومن كبار القادة ، كان من رجال مـصعب بن الزبير أيام ولايته في العراق ، ومن أجواد الإسلام . انظر المحبر ٦٦ ، ١٥١ ، والعقد الفريد ٤٧/٤ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٥) هو عبدالرحـمن بن محمد الأشعث ابن قـيس الكندي ، أمير من القادة الشـجعان الدهاة . انظر تاريخ الطبري ٣٩/٨ .

(٦) انظر القصة في الفصول والجمل ل ٢٠٣ .

(٧) في الأصل : « صرفها » .

معطوفةٌ على « أيّامُ واسطَ » ، وسُـمـيَ « واسطًا » لأنّه وَسَطُ البصـرةِ والكوفةِ ، وكـانَ صفةً فصُيّرَ علمًا ؛ ولذلكَ كانَ الصرفُ فيـه أكثـرَ ، وشبَّهَـهُ سيبويـهِ بـ « نابغةَ »[1] .

وأمَّـا أسماءُ السورِ فهـيَ على ثلاثة أقسـامٍ[2] : قسمٌ محكيٌّ ، نحـو : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾[3] ، و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾[4] ؛ لأنَّـها جملٌ .

[١٦٧] والقسمُ / [الثاني: الأسماءُ][5] المفردةُ مِن السورِ، مثلُ :« نوحٍ » ، و « هودٍ » ، و « يُونُسَ » ، و « يُوسُفَ » ، وهيَ على ضَربينِ : إنْ جعلتَها أسمـاءً للسورِ من غيرِ حذفِ مضافٍ لَمْ تَصرفْ ـ كـانتْ مصـروفةً في مواضعِها من السورِ ، أوْ لَمْ تكنْ ـ ، تقولُ: « هذه هودُ ، ونوحُ ، ويونسُ ، ويوسفُ » .

فـإنْ أردتَ حـذفَ مضافٍ أبقيتَها على ما هيَ عليـهِ في السورةِ مِنْ صرفٍ [أو تركـه][5]؛ كـقـولك : « هـذه هودٌ ، ونوحٌ ، ويونسُ ، ويوسفُ » ، تريدُ : سورةَ هودٍ ، وسـورةَ نوحٍ ، وسـورةَ يونُسَ ، وسـورةَ يوسُفَ ، أبقيتَ كلاً على ما كانَ عليهِ ؛ لأنكَ لَمْ تجعلْها أسماءً للسورَةِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢٤٣/٣ ، ٢٤٤ .

(٢) يستمر نقل الخفاف (في المنتخب ٦٥/١) من ابن خروف ، ولكنه وضع له عنوانًا : هـو «مبحث في أسماء السور وهي ثلاثة أقسام » .

(٣) القمر ١/٥٤ .

(٤) المزمل ١/٧٣ .

(٥) مطموسة في الأصل .

و « هودٌ » ، و « نوحٌ » مصروفان ، و « يونُسُ » ، و « يُوسُفُ » غيرُ مصروفين ، للتعريفِ والعُجْمةِ .

والضّربُ الثالثُ : حروفُ الهجاءِ التي في أوائلِ السورِ ، منها ما لا يكونُ فيه إلاَّ الحكايةُ ، نحوُ ﴿ الٓر ﴾[١] ، و ﴿ الٓمٓر ﴾[٢] و ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾[٣] ، و ﴿ حمٓ ١ عٓسٓقٓ ﴾[٤] .

ومنها ما يُحكى، ويجوزُ فيه الإعرابُ، كـ(ص)[٥]و (ق)[٦] ؛ مَنِ اعتقدَ التذكيرَ في الحروفِ منعَ الصرفَ ، ومَنْ أنَّثَ صرفَ ولَمْ يصرفْ[٧] ، وكذلكَ ﴿ حمٓ ﴾[٨] ، و ﴿ يسٓ ﴾[٩]، و﴿ طسٓ ﴾[١٠]، يحكي إنْ شاءَ ، ويُعربُ إنْ شاءَ ، ويجعلُها كـ « هابيلَ » ، و « قابيلَ » من الأعجميةِ ولا يصرفُ[١١] . ويضعُها في الوجهينِ إذا التبست ؛ تقولُ : « قرأتُ

(١) يونس ١/١٠ ، هود ١/١١ ، يوسف ١/١٢ ، إبراهيم ١/١٤ ، الحجر ١/١٥ .

(٢) الرعد ١/١٣ .

(٣) مريم ١/١٩ .

(٤) الشورى ١/٤٢ .

(٥) ص ١/٣٨ .

(٦) ق ١/٥٠ .

(٧) أي يجوز فيها الوجهان ؛ لأنها أسماء حروف . انظر الكتاب ٢٦٠/٣ .

(٨) غافر ١/٤٠ ، فصلت ١/٤١ ، الشورى ١/٤٢ ، الزخرف ١/٤٣ ، الدخان ١/٤٤ ، الجاثية ١/٤٥ ، الأحقاف ١/٤٦ .

(٩) يس ١/٣٦ .

(١٠) النمل ١/٢٧ .

(١١) في الكتاب ٢٥٧/٣ : « وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه ؛ لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ؛ نحو : هابيل وقابيل » .

حـــا ميـم السجدة » ، ومنها ما تكونُ فـيهِ الحكايةُ ، والتركيبُ أيضًا ؛ إذا أعربتَ تقولُ : « هذهِ طا سين ميم » ، و « قرأتُ طا سين ميم » ، و [« تبركت](1) بطا سين ميم » ، والإضافةُ جائزةٌ كـ « حضرموتَ » .

وكلُّ علةٍ لَمْ تمنعْ إلاَّ مع التعريفِ ، فإنَّهـا إذا زالَ التعريفُ عنها لَمْ تكنْ علةً لوْ اجتمعَ في الاسمِ منهـا ما كانَ ؛ ولذلكَ صُرفتْ « أذربيجانُ » في النكـرةِ وفيها أربعُ عللٍ(2) .

---

(1) مطموسة في الأصل .

(2) إلى هنا ينتهي نقل الخفاف في المنتخب ١/٦٦ .

بَابُ المَعْدُولِ عَلَى « فَعَالِ »(١)

وهو على خمسةِ أقسامٍ ، كلُّها عَلَمٌ علميةَ جنسٍ أوْ شخصٍ .

أحدها : معدولٌ عن اسمِ فعلٍ في الأمرِ ، علمٌ لجنسِه .

والثاني : عن صفةٍ ، علمٌ لجنسِه في النّداءِ .

والثالث : معدولٌ عَن صفةٍ غالبةٍ ، علمٌ لجنسِه في غيرِ النّداءِ ؛ نحوُ : « رَقَاشِ » ، و « حَذَامِ » ، و « قَطَامِ »(٢) .

والرّابعُ : معدولٌ عن مصدرٍ ، علمٌ لجنسِه، من المصادرِ؛ نحوُ: « مَسَاسِ» ، و « يَسَارِ »(٣) .

---

(١) الجمل : ٢٢٨ . وفيه : « باب ما جاء من المعدول على « فعال » .

(٢) سيأتي تفسيرها .

(٣) مساس : معدول عن المسِّ ، وهو اللمس . وفي الكتاب : « والعرب تقول : أنت لا مساس ، ومعناه : لا تمسني ولا أمسك » ٣/٢٧٥ .

ويسار : معدول عن الميسرة ، وهو السهولة والغنى .

وجاء في المنتخب ٨٢/١ « عن أبيَ الحسن بن بابشاذ ، وأبي الحسن بن خروف – رحمهما الله – أنهما قالا في المعدول إلى فعال في المصدر أن القصد بذلك المبالغة فيهما » . وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٧٠/١. ولم أقف على ذلك عند ابن خروف - فيما اطلعت عليه - وإنما قال بالمبالغة في « مفعلان » ؛ نحو : « مكرمان »، وفي تكثير الحروف في نحو : حمل ، واحتمل وكسب واكتسب . انظر ٩٥٤ من هذا الشرح .

والخامسُ: معدولٌ عن اسم، علمٍ لشخصه؛ نحوُ: « شَرَاءِ »[1] للجبلِ، و« سَفَارِ »[2] للماءِ، و« سَكابِ »[3] للفرسِ، و« طَمَارِ » لبلدٍ[4]. وهيَ كثيرةٌ.

وهذا العلمُ والصفةُ في غيرِ النّداءِ عندَ بني تميمٍ معربٌ غيرُ مصروفٍ، إلاَّ أنْ يكونَ في آخرِه « راءٌ » فإنَّهم يبنونَه على الكسرِ لإرادةِ الإمالةِ[5].

ذكرَ أبو القاسمِ منها الأربعةَ[6]، ولَمْ يذكرِ الخامسَ. وكلُّها معدولةٌ عن الثلاثيِّ؛ فـ« نَزَالِ » معدولٌ عن « انْزِلْ »، و« ضَرَابِ » عن « اضْرِبْ » وكذلكَ

---

(١) شراء: اسم جبل لبني كلاب. وقيل: هما شراءان البيضاء لبني كلاب، والسوداء لبني عقيل. انظر معجم البلدان ٣٢٩/٣.

(٢) في الأصل: صفار - بالصاد - تصحيف. وفي تنقيح الألباب ل ٨٥ « سفار » بالسين. ونقله ابن الفخار عن شرح الجمل لابن خروف مصحفًا وهو كثير النقل عنه، وفسره على ذلك، قال: « وهي صفة مشتقة من صفر يصفر إذا خلا. يقال: صفرت يده من الدراهم، إذا خلت، فيكون المسمى أراد أن يسمى ذلك الماء صفرًا فعدل عنه إلى صفار .. » المنتخب ٧٩/١.
ولم أقف على ماء بهذا الاسم - بالصاد - والصواب: سفار - بالسين - معدول عن مسافر: منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن بن مالك وكان فيه يوم مشهور من أيام العرب بين بكر بن وائل وبني تميم. انظر معجم البلدان ٢٢٣/٣. وانظر الكتاب ٢٧٩/٣، وتنقيح الألباب ل ٨٥٠، وما بنته العرب على فعال ٣٥، ٣٦.

(٣) اسم فرس لعبيدة بن ربيعة، وآخر للأجدع بن مالك، انظر كتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ١٠٣، ١٧٤، وما بنته العرب على فعال ١١.

(٤) في الأصل: « طبار » - بالباء - تصحيف. وطمار معدول عن طامر من طمر إذا وثب عاليًا. وهو المكان المرتفع، واسم قصر بالكوفة، وجبل، وسور دمشق. انظر معجم البلدان ٤٠/٤ ولم أقف على اسم بلد بهذا اللفظ. وفي تنقيح الألباب ل ٨٥: « طمار » للمكان المرتفع. وانظر اللسان «طمر» ٥٠٢/٤، وما بنته العرب على فعال ٣٩.

(٥) انظر الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، وتنقيح الألباب ل ٨٨.

(٦) انظر الجمل ٢٢٨، ٢٢٩.

سائرُها، إلاَّ « عَـرْعَارِ »، و « قَـرْقَـارِ »، فهما من الأربعةِ ، فـ « عَرْعَارِ » : لعبـةٌ للصبيانِ ، يقـولونَ فيـها تلكَ الكلمـةَ ، و « قَرْقَـارِ » : اسمٌ لقَـرْقَـرَ بالرعـدِ[1]، قالَ :

* قَالَـتْ لَـهُ رِيحُ الصَّـبَا قَـرْقَـارِ * [2]

أيْ تقولُ الريحُ للسـحابِ : قَرْقَـارِ ، أيْ : « قَرْقِـرْ » ، وهيَ مـبنيّةٌ لتضمّـنِـها معنى الأمرِ ، وهيَ اسمٌ لَـهُ .

وأمَّا «غَدَارِ»، و« فَسَاقِ » في النِّداءِ وبابه؛ فمعدولةٌ عن «غَادِرَةِ » ، و « فَاسِقَةِ » .

وأمَّـا « غَـلاَبِ » ، و « رَقَـاشِ » ، و « قَطَـامِ » ، و « حَـذَامِ » ، معـدولـةٌ عن « غالبةِ » ، و « رَقْشَـاءَ » ؛ والرّقشاءُ : الحيّـةُ التي في لونها كُدْرةٌ وسَوَادٌ . [و « رقاش » / أيضًا حيٌّ من ربيعة[3]][4] ، فهي علمٌ . [١٦٨]

(١) انظر ذلك في تنقيح الألباب ٨٨ .

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي يصف سحابًا ، وبعده :

* واختلط المعروف بالإنكار *

وهو في الكتاب ٢٧٦/٣ ، وشرح المفصل ٥١/٤ ، وشـرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/٢ ، والخزانة ٣٠٧/٦ .

(٣) وهو بنو مـالك – وقيل : ملكان – وزيد مناة ابني شيـبان بـن ذهل بن ثعلبـة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل . ورقاش : هي أم ملكان وزيد مناة عرفوا بها ، وهي رقاش بنت ضبيعة بن قيس بن ثعلبـة . انظر جمهرة أنسـاب العرب ٤٧٠ ، ومعجم قبـائل العرب ٤٤١/٢ .

وفي اللسـان « رقش » ٣٠٥/٦ عن ابن الأعرابي : « الرقش : الخط الحسن ، ورقـاش اسم امرأة منه » . وفيه أيضًا: « الرقشاء : دويبة تكون في العشب ؛ دودة منقوشة مليحة ».

(٤) مطموسة في الأصل .

و « قَطَامِ » معدولةٌ عن « قَـطِـمَةِ » أوْ « قَاطِـمَةٍ »، و « القَـطِمُ » : [المشتهي اللَّحمَ وغيرَه](١)، و « قَطَمَتِ المرأةُ » : أكلتْ بأطراف أسنانِها(٢) .

و « حَذَامِ » ، معدولةٌ عن « حَـاذِمَـةٍ » ، و « الحَذْمُ » :القطعُ (٣) ، وهيَ معدولةٌ في غيرِ النّـداءِ .

وكـذلكَ « لَكَاعِ » معدولـةٌ عن « لَكْـعَـاءَ » في النّداءِ ، وهيَ اللّـئيـمـةُ ، والمذكرُ « لُكَعُ » (٤) معدولٌ عـن « ألكعَ » ، وقـدْ يُجْعَلُ « لُـكَعُ » لإرادةِ الذمِّ ؛ كقـولـه ـ صلى اللّه عليهِ وسلم ـ لـفاطمةَ ـ رضيَ اللّه عنـها ـ : « أثمَّ لُكَعُ ؟ »(٥) يعني : الحسنُ ، أوْ الحسينُ .

وجميعُـها مبنيٌّ ، مؤنثٌ، معدولٌ . وعلّةُ البناءِ في اسمِ الفعلِ معلومةٌ (٦) . وعلةُ بناءِ الأربعةِ الحملُ على اسمِ الفـعلِ مِنْ حيـثُ كانتْ على وزنِـه ، واجتمعَ فيها ما اجتمعَ فيهِ مِن العدلِ ، والتعريفِ ، والتأنيثِ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر اللسان « قطم » ٤٨٨/١٢ ، ٤٨٩ .

(٣) جاء في الاشتقاق ٢٥٣ : « حذيم : مشتق من الحذم ، وهو السرعة في كلام أو سير ، وبه سميت حذام » . وانظر ١١٨ أيضًا منه ، وانظر اللسان « حذم » ١١٨/١٢، ١١٩ .

(٤) وهو العبد ، وهو العيُّ الذي لا يتجه لمنطق ولا غيره . انظر اللسان « لكع » ٣٢٣/٨ .

(٥) سبق تخريجه ص ٧٣٨ من هذا الشرح . وفيه « ها هنا لكع » .

(٦) إما لوقوعه موقع المبني ، وهو الأمر . أو لتضمنه معنى الحرف وهو اللام .
وقيل : بني لتجرد مدلوله من المعاني الموجبة للإعراب ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة .
انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٢ ، وشرح ابن الفخار ٩٤٥/٣ .

فإنْ سميتَ بجميعِها مؤنثًا كانَ عندَ أهلِ الحجازِ بمنزلةِ العلمِ الذي للشخصِ منها ؛ نحو : « شَرَاءِ » ، و « سَفَارِ »(١) ـ مكسورًا ـ ، وبنو تميمٍ يعربونَ في التَّسميةِ كما أعربوا العلمَ والصفةَ الغالبةَ منها ؛ كـ « شَرَاءِ » ، و « حَذَامِ » ، و « قَطَامِ » ، ولَمْ يصرفوا إلاَّ ما في آخرِه الرَّاءُ فإنَّهم يتفقونَ مع أهلِ الحجازِ (٢) على الكسرِ .

فإنْ سُمِّيَ بجميعِها مذكرٌ أُعربَ ذلكَ الاسمُ ـ كانتْ في آخرِه الرَّاءُ أوْ لَمْ تكنْ عندَ الجميعِ ؛ لأنَّهُ لَمْ يُعْدَلْ على مذكرٍ ـ ومُنِعَ الصرفُ ، كتسميتِه بـ « عناق » ، للتأنيثِ والتعريفِ .

وأمَّا « فَعَالٌ » النّكرةُ فأربعةُ أنواعٍ :

اسمٌ كـ « غَزَال » ، وصفةٌ كـ « سَوَاد » ، ومصدرٌ كـ « ذَهَاب » ، وجمعٌ كـ « سَحَاب » .

وأنشدَ :(٣)

*** (ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا)(٤) ***

---

(١) في الأصل : « طفار » تصحيف . وانظر ما سبق صفحة ٩٤٨ رقم (٢) .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٣) من هنا يستأنف الخفاف نقله عن ابن خروف من هذه الصفحة إلى آخر الباب .
انظر المنتخب ١/٨٢ – ٨٥ . ولم يتنبه محقق المنتخب لذلك مع أنه اطلع على شرح ابن خروف إلا أن تكون رداءة المخطوط قد حالت دون تمعنه فيه فنسب كلام ابن خروف : « وهذا كله هذيان » صفحة ٩٥٤ من هذا الشرح للخفاف . وبني عليه قسم الدراسة . انظر المنتخب ١/٨٣ ، وقسم الدراسة منه صفحة ٣٣ .

(٤) الجمل ٢٢٨ وعجزه : * دُعيت نزالِ ولُجَّ في الذُّعر *
وهو في ديوان زهير ٢٨ ، والكتاب ٣/٢٧١ ، ومجاز القرآن ٢/٢٧ ، وإصلاح المنطق٣٣٦ والمقتضب ٣/٣٧٠ ، والكامل ٢/٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ ، والأصول ٢/١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٤ ، والحلل ٣٠٦ ، والفصول والجمل ل ٢٠٣ ، وما بنته العرب على فعال ٨٧ ، وشرح المفصل ٤/٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٢ ، والخزانة ٦/٣١٦ .

لزهير بنِ أبي سُلْمَى ، يمدحُ هَرِمَ بنَ سِنَانٍ ، والقصيدُ مشهورٌ .

و « حشو الدِّرعِ » : لابسُها ، و « نَزَالِ » لَمْ يُسمَّ فاعلُه على الحكايةِ ، والمعنى : إذا قيلَ : نَزَالِ نَزَالِ ، أيْ انزلُوا ، تُقالُ في موضعينِ من الحربِ : عندَ النزولِ من الإبلِ إلى الخيلِ ، وعندَ النزولِ من الخيلِ إلى المضاربةِ على الأقدامِ . وقولُه : « ولُجَّ في الذُّعرِ » : أيْ تُموديَ في الجزعِ لشدةِ الأمرِ . « في الذُّعْرِ » في موضعِ المفعولِ الذي لَمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « لُجَّ » ، و « اللامُ صلةٌ[1] لقسمٍ محذوفٍ ، و « حشوُ » فاعلُ « نعمَ » ، و « أنتَ » مبتدأٌ[2] ، وخبرُه « نِعْمَ » ، والعائدُ من الخبرِ من المعنى كما تقدَّمَ ، والمعنى : نعمَ لابسُ الدِّرعِ أنتَ في هذا الوقتِ الذي يفرُّ فيه البطلُ . وسهَّلَ دخولَ اللامِ على الخبرِ كونه جملةً متقدمةً على المبتدأ والقَسَمُ يطلُبُها . والتقديرُ : « واللّه لأنتَ نعمَ حشوُ الدِّرعِ » ، ودخولُ « التاءِ » في « دُعِيَتْ » دليلٌ على تأنيثِ « نَزَالِ » .

وأنشدَ :

---

(١) في الأصل « صفة » تصحيف .

(٢) قال ابن السيد : « أنت : خبر مبتدأ مضمر ، كأنه قال : هو أنت ، ويقبح أن يكون مبتدأ ، و « نعم حشو الدرع » خبره ؛ لدخول اللام على « نعم » ، وهذه اللام إنما حكمها أن تدخل على المبتدأ ، لا على خبره ، ولكن كون الخبر جملة يسهل ذلك ... الخ » .

ورد عليه ابن الضائع بقوله : « هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم وليست لام الابتداء ، فلا قبح في دخولها هنا أصلاً ... الخ » شرحه على الجمل ٢١٠ .

وأكثر شراح الجمل على أنها مبتدأ . انظر الفصول والجمل ل ٢٠٤ ، وغاية الأمل ٥٤٦/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٩٤٧/٣ .

* (إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا)(١) *

للنابغةَ الذبياني ، والقصيدُ الذي هو منه مشهورٌ . يقولُ لزُرْعَةَ وكانَ قد عرضَ عليهِ وعلى قومِه أنْ ينقُضُوا ما بينهم وبينَ بَني أَسَدٍ من الحِلْفِ ، ويغدرُوا بهم فأبى ، وجعلَ خطتَهُ التي دعا إليها فُجُورًا ، وخطتَه التي وفّى بهَا برًّا، فعدَلَ « فَجَارِ » عن « الفَجْرةِ »، و« بَرَّةَ » عن « البِرِّ » .

وذكرَ بعضُهم أنَّ « فجارِ » معدولةٌ عن صفةٍ(٢) ، وجعلَ « برّةَ » صفةً لمحذوفٍ ، بتقديرِ « [حَمَلْتُ](٣) الخطّةَ البرَّةَ » ، واحْتَمَلْتَ الخطّةَ الفاجرةَ » ، قلتُ : وهذا غيرُ سديدٍ(٤) ؛ وذلكَ أنَّ « فَعَالِ » المعدولةَ عن المصادرِ كثيرةٌ ، فلا معنى للعدولِ عنها إلى ادعاءِ الحذفِ فيما لا دليلَ عليهِ . وفيه تركُ صرفِ « برّة » وهي صفةٌ لما فيهِ الألفُ واللامُ في قوله ، فيلزمُ أن تكونَ / معدولةً عن الألفِ واللامِ . ولا يجوزُ أنْ تكونَ معدولةً [١٦٩]

---

(١) الجمل ٢٢٩ ، وعجزه : * فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحتَمَلْتَ فَجَارِ *
وهو في ديوان النابغة ٥٥ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، وأصلاح المنطق ٣٣٦ ، والكامل ٧٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٩٦ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢١٦/٢ ، والخصائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، والحلل ٣٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢ ، والفصول والجمل ل ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/٢ ، والخزانة ٣٢٧/٦ .

(٢) حكى هذا الرأي اللخمي في الفصول والجمل ل ٢٠٤ ولم ينسبه ، ونقله عنه البغدادي وقال : « وهذا الذي حكاه هو مذهب السيرافي كما نقله الشارح عنه » الخزانة ٣٣٠/٦ ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢١٦/٢ ، وشرح الكافية ١١١/٣ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) ذكره الخفاف عن ابن خروف في المنتخب ٨٣/١ ، ثم تابع النقل عنه إلى نهاية الباب ولم يشر إلى ذلك .

وهيَ صفةٌ لمحذوفٍ ، ولو كـانَ كما ذكرَ لكانت نكرةً . ولا يجـوزُ أنْ تكـونَ « فـجارِ » مـعدولةً عن صـفةٍ لمحذوفٍ ، ويقدَّرُ ذلكَ المحـذوفُ معـرفةً ، فـيلزمُ أنْ تكونَ معدولةً عن الألفِ واللامِ ، وهذا كلّـه هذيانٌ .

و « بَـرَّةُ » مفعولٌ لـ « حَمَلْتُ » ، و « فَـجَـارِ » لـ « احتمَلْتَ » ، وهو كقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ (1) ، فاستعملَ زيادةَ الفعلِ في الشرِّ ، وتَرْكَ الزيادةِ في الخيرِ . قالَ بعضُـهم(2) : « إنّما يُستـعملُ الفعلُ الـزائـدُ في الشرِّ (3) ، وغيرُ الزائـدِ في الخيرِ » ، وهـذا لا أصلَ له ؛ لأنّه يُقالُ : « كسبتُ المالَ ، واكتسبتُهُ » ، و « قَدَرْتُ واقتَـدَرْتُ على الشيءِ » بمعنًى واحدٍ ، وربَّما كُثِّرَتِ الحروفُ عندَ إرادةِ المبالغـةِ والكثرةِ ؛ كقـوالِـهم : « أعْشَبَ المكانُ » إذا صارَ فيهِ العُشْبُ ، و « اعْشَوْشَبَ » : كَثُرَ عُـشْبُـهُ ، ونحو ذلكَ .

وأنـشـدَ :

* فَقُلْتُ امْـكُثِـي حَتَّى يَسَـارِ ... * (4)

---

(1) البقرة : 2/286 .

(2) قوله مشـابه لقول ابن السيد في الحلل 309 وقال به ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل 204 .

(3) في الأصل : « الشعر » .

(4) الجمل 229 . وتمامه :

« .... لعلنا نَحُجُّ معًا ، قالت : أعامًا وقابلَه »

وهو في الكتاب 3/274، وأمالي ابن الشجري 2/356، والحلل 310، والفصول والجمل ل 204، وشرح المفصل 4/55 ، وما بنته العرب على فعال 52 .

لِحُمَيْدِ الأرقطَ ، يقولُه لزوجِه وقدْ سألتْهُ الحجَّ :« اصبري حتى نوسرَ » ، وكانَ مُقلاً ، فقالتْ متعجبةً من قولِه ، منكرةً له : أنمكثُ عامًا وقابلَه !!

أيْ هذا العامَ ، والعامَ الذي بعدَه !! يُقالُ : « قَبَلَ » و « أَقْبَلَ » ، و « دَبَرَ » و « أدْبَرَ » ، ومنهُ قراءةُ ابنِ كثيرٍ[1] وغيرِه ﴿ إذا دَبَرَ ﴾ [2] .

وقبلَه :

تُحَرِّضُنِي الزَّلْفَا على الحَجِّ وَيْلَهَا
وكَيْفَ نَحُجُّ البَيْتَ والْحَالُ حَائِلُه [3]

فَقُلْتُ امْكُثِي ...

وبعدَه :

لَعَلَّ مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ سَتَنْجَلِي
وَعَلَّ إِلَهَ النَّاسِ يُولِيكِ نَائِلَه[4]

---

(١) هو عبدالله بن كثير بن المطلب ، إمام أهل مكة في القراءة ، ولد بمكة سنة ٤٥ ومات سنة ١٢٠ هـ . انظر غاية النهاية في طبقات القراءة ١/٤٤٣ .

(٢) المدثر ٧٤/٣٣ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، والكسائي وأبي بكر عن عاصم - وهي (إذا) بألف بعد الذال ، و (دَبَرَ) على وزن فعل .
وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة : « إذْ أدْبَرَ » - بتسكين الذال . و(أدبر) على وزن (أفْعَلَ) . انظر السبعة ٦٥٩ ، والتيسير ٢١٦ .

(٣) البيت في الفصول والجمل ٢٠٤ .

(٤) البيت في الفصول والجمل ل ٢٠٥ ، وغاية الأمل ٢/٥٤٧ .

والشاهدُ في البيتِ كونُ « يَسَارِ » اسمًا للمصدرِ الذي هو «المَيْسَرَةُ » ، أو « الْيُسْرَةُ » ، وهيَ في موضعِ خفضٍ بـ « حتّى » ، والمعنى : حتى نُوْسِرَ .

والرّدُّ على المخالف كالرَّدِّ في « فَجَارِ »(١) . و « معًا » حالٌ من الضميرِ في « نَحُجُّ »(٢) ، والهمزةُ للإنكارِ . و « عامًا » منصوبٌ على الظرفِ . و « قَابِلَهُ » مضافٌ إلى ضميرِ العامِ ، وهو معطوفٌ عليه .

---

(١) انظر ما تقدم صفحة ٩٥٣ من هذا الشرح .

(٢) قال ابن السيد : « وإن شئت كان ظرفًا » الحلل ٣١٠ .

وانظر « مع » في الجنى الداني ٣٠٥ ومابعدها ، والمغني ١/٣٧٠ .

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ(١)

أصلُ الاستثناءِ إخراجُ قليلٍ من كثيرٍ(٢). وقدْ يُستثنى النصفُ فأكثرُ، ومنه قوله تعالى:

﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ ﴾(٣)،

فـ « نصفَه » بدلٌ من « اللّيلِ » بعدَ استثناءِ القليلِ، من الليلِ(٤) على جهةِ البيانِ للقليلِ، بدلَ البعضِ من الكلِّ، والضميرُ لليلِ، فأوقعَ القليلَ على النّصفِ، ولا يجوزُ ردُّه إلى القليلِ؛ لأنَّ القليلَ مجهولٌ فلا يُعْلَمُ له نصفٌ، ثمَّ عطفَ بـ « أوْ » على النّصفِ، والضميرُ في « منه » عائدٌ إلى النّصفِ، وكذلكَ الضميرُ في « عليه »، ولايجوزُ رجوعُهما إلى « الليلِ »؛ لأنَّه يؤدي إلى الزّيادةِ على الليلِ، والتقديرُ - واللّه أعلم -: قمْ نصفَ الليلِ أو أنْقُصْ منه أوْ زدْ عليه.

والمستثنى منصوبٌ أبدًا، إلاَّ أنْ يتقدَّمَ النفي(٥) فيكونُ فيهِ وجهانِ؛ الاتباعُ على البدلِ، وهو الوجهُ، والوجهُ الثاني: النّصبُ.

---

(١) الجمل ٢٣٠.

(٢) ذكره ابن الضائع عن ابن خروف في شرح الجمل ٢١٠ ب.

(٣) المزمل ٧٣/ ٢، ٣، ٤.

(٤) أجاز الزمخشري أن يكون « نصفه » بدلاً من « قليلاً ». وقال: « إلاّ قليلاً » استثناء من النصف. انظر الكشاف ٤/١٧٥.

(٥) في الأصل: « المعنى ».

فإنْ لَـمْ يتـقدَّمْ بعدَ النفـي مستـثنًى منه جرى ما بعـدَ « إلاَّ » بوجوهِ الإعرابِ على حسبِ العللِ ؛ نحوُ :« ما قامَ إلاَّ زيـدٌ » ، و « ما رأيتُ إلاَّ زيدًا » ، و « ما مررتُ ألاَّ بزيدٍ » .

والعاملُ في الاسمِ المنصوبِ (١) ، في الصحيحِ من الأقوالِ - وهو قولُ سيبويهِ (٢) - الفعلُ الأوَّلُ ، أوْ الابتداءُ يتوسطه « إلاَّ » (٣)؛ لأنَّ « إلاَّ » تُصيِّرُ الكلامَ بمعنى [غير](٤) / وهيَ من التـوابعِ ، فعـملَ في الاسمِ المنصوبِ الفعلُ كما عـملَ في « غير » . وقولُ ابـن بابشـاذ بـأنّ « إلاَّ » [تقوى](٤) الفعلَ للعملِ (٥) فاسدٌ . [١٧٠]

(١) اختلف فيه على أقوال . انظرها في الانصاف (م ٣٤) ٢٦٠/١ ، وأسرار العربية ٢٠١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٨٠/٢ ، والجنى الداني ٥١٦ ، والهمع ٢٥٢/٣ .

(٢) نص سيبويه في الكتاب ٣١٠/٢ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهمًا » . وقال أيضًا في ٣٣٠/٢ : « فعمل منه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم » . ونقل ابن مالك عن سيبويه أن النصب بإلاَّ نفسها . قال : « ومن نسب اليه خلاف هذا فقد تقول ، أو غلط فيما تأول » شرح التسهيل ٢٧١/٢ - ٢٧٣ .

(٣) نقل بعض النحاة عن ابن خروف رأيًا آخر ، وهو أن عامل النصب هو ما قبل إلاَّ دون توسطها . انظر شرح التسهيل ٢٧٧/٢ والارتشاف ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني ٥١٦ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٩٦٣/٣ ، والهمع ٢٥٢/٣ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) انظر شرحه للجمل ٣٦٦/١ . وفي أسرار العربية ٢٠١ : « لأن هذا الفعل وإن كان لازمًا في الأصل إلا أنه قوي بإلاَّ فتعدى إلى المستثنى » .

و « إلاَّ » أصلُ حروفِ الاستثناءِ ، وهيَ حرفٌ ، و « حَاشَا » حرفٌ ، ومنْ قالَ : « حَاشَا الشَيْطَانَ وَأبا الأصْبَغ » (١) ؛ جعلَها فعلاً(٢) ، وهو الذي ذكرَ أبو القاسمِ (٣) . وليسَ في قولِ النابغةِ (٤) دليلٌ على النَّصبِ بها في الاستثناءِ .

و « خَلاَ » (٥) تكونُ حرفًا وفعلاً . ولاتكونُ « عَدَا » إلاَّ فعلاً في قول سيبويهِ (٦) ، وحكى أبو الحسنِ الأخفشِ الخفضَ بها(٧) ، وهو قليلٌ .

و « غيرُ »، و« سِوَى » ، و « سُوَى » ، و « سَوَاءُ » أسماءٌ ، وأصلُها الصفةُ ، والاستثناءُ دليلٌ عليها .

---

(١) انظر ما سبق في (باب حروف الخفض) ص ٤٧٧ .

(٢) وهم الكوفيون ، انظر ما سبق ص ٤٧٧ .

(٣) انظر الجمل ٢٣٢ .

(٤) وهو الذي ذكره أبو القاسم ٢٣٢ .

« ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد »

(٥) في الأصل « كلا » .

(٦) جاء في الكتاب ٣٠٩/٢ : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاّ) فـ (لا يكون) ، و (ليس) ، و (عدا) ، و (خلا) » .

واضطرب النقل عنه بين الفعلية ، والفعلية والحرفية .

انظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، وغاية الأمل ٥٥١/٢ ، وشرح الكافية ٨٨/٢ .

(٧) نقل ذلك عنه السيرافي - كما ذكر الرضي في الكافية ٨٨/٢ - كما نقله عنه أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل ٧٨/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ٣١٨/٢ .

وقال السيوطي في الهمع ٢٨٦/٣ : « والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ، ولا الجر بعدا لقلته ، وإنما نقله الأخفش والفراء » .

و « ليسَ » ، و « لايكونُ » فعلانِ (١)، والمضمرُ فيهما على شريطةِ التفسيرِ ، وتقديرُه : « ليسَ بعضُهُم زيدًا » ، و « لا يكونُ بعضُهُم عمرًا » ، و « ما عَدَا بعضُهُم زيدًا » ، و« ما خَلاَ بعضُهُم عمرًا»، و إلاّ أن يكونَ بعضُهُم خالدًا »(٢) .

ولَوْ عادَ الضميرُ على المستثنى منهم لكانَ مجموعًا ، وكنتَ تقولُ : « قامَ القومُ ليسوا زيدًا » ، و « ما عَدَوا عمرًا » ، و « إلاّ أنْ يكونُوا محمدًا » .

وبعضُ العربِ يضمرُ في « لا يكونُ » و « ليسَ » ضميرَ الأوّلِ ، ويثنّي ويجمعُ ويؤنثُ ، فيقولُ : « قامَ القومُ ليسُوا زيدًا » ، و « لا يكونُونَ عمرًا » ، و « مررتُ بامرأةٍ ليستْ هندَ » يجعلُهما صفتينِ لا استثناءً(٣) .

ويجوزُ فيما بعدَ « إلاّ أنْ يكونَ » النّصبُ والرّفعُ ؛ [الرفعُ] (٤) على أنَّ « يكونَ » تامةٌ ، وهيَ مع « أنْ » بتأويلِ المصدرِ في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ ـ وهوَ أكثرُ ـ والنّصبُ على أنَّ « يكونَ » ناقصةٌ .

وأصلُ « غيرِ » أنْ تكونَ صفةً ، ثمَّ تدخلُ في الاستثناءِ إذا صَلحَ في موْضعها « إلاّ » .

---

(١) ذكر المالقي في رصف المباني ٣٦٨ : « ان ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو علي أنها حرف » . وانظر الكتاب ٣٧/٢ ، والجنى الداني ٤٩٤ . وفي الإيضاح للفارسي ٢٢٩ خلاف ما نسب إليه ، قال : « وما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء فقولهم ، لا يكون ، وليس ، وعدا » .

(٢) هذا تقدير البصريين ، وعند الكوفيين أن الضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير في نحو قام القوم ليس زيدًا : ليس فعلهم فعل زيد » .
انظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، والارتشاف ٣٢٠/٢ ، والجنى الداني ٤٩٥ .

(٣) أجازه الخليل ، وروى عن العرب . . انظر الكتاب ٣٤٨/٢ ، وشرح الكافية ٩٠/٢ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

وفي قوله : (وَقَـدْ تَـكُـونُ « غَيْـرُ » نَـعْـتًـا) (١) .

مسـامحةٌ ، وإلاّ فأصلُـهـا النَّعتُ . وأصلُ « إلاَّ » الاستثناءُ ، ثمَّ تكونُ صـفـةً حملاً على « غَـيْـر » في النفيِ والإيجابِ ؛ ومنهُ قولُـه تعالى :

﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢)

وليست « لَـوْ » مـحمولةً على النفي ـ عندَ سيبويه (٣) ـ ؛ ولذلكَ لَمْ يَـجُـزِ البدلُ في الآيةِ. والنّصبُ على الاستثناءِ جائزٌ لَوْ قُرِيءَ به(٤). تقولُ : « مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٌ » على النّعتِ ، و « ما مررتُ بالقـومِ إلاَّ زيدٌ »، و « جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ » ، و « ما جـاءني القومُ إلاَّ زيدٌ » ، كلُّـه على النّعتِ ، ولا يكونُ نعتًـا حتّى يتـقدمَـها منعوتٌ ، ولا يكونُ قبلَها واحدٌ مخصوصٌ ، وأنْ يكونَ ما بعدَها اسمًا .

وكذلكَ « غيـرُ » ، و « سِـوَى » ، و « سُـوَى » . وما كانَ منهُ نعتًا جـازَ فيهِ البـدلُ كمـا تقـدَّمَ ، وأبو العبّاسِ المبـردُ يجعلُ « لَوْ » نفيًا ، فيـرفعُ في الآيةِ على البدلِ(٥) ، ولا يجـوزُ خـروجُ الشيءِ عن مـوضـوعهِ إلاَّ بـدليل ، ولَوْ حَـمَلْتَ على النفي ، لجازَ « لَوْ قامَ إلاَّ زيدٌ لفعلت » ، ولا سبيلَ إليهِ .

---

(١) الجـمل : ٢٣٢ . وبنحـو ذلك تعقبـه ابن السيد في الحلل ٢٩١ ، واعـتـذر عنه الخفـاف في المنتـخب ١٠٧/١ بأن (قد) جاءت على هذا الوصف والمراد بها التكثير .

(٢) الأنبياء ٢١/٢٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ .

(٤) نقل أبو حيان القول بامتناع النصب على الاستثناء . انظر البحر المحيط ٣٠٥/٦ .

(٥) نقل ذلك عن المبـرد الرضي (في شرح الكافية ١٣٠/٢) ، وأبو حيـان (في البحـر المحيط ٣٠٥/٦) ، والسيوطي (في الهمع ٢٧٣/٣) .
وانظر تعليق محقق المقتضب على ذلك ٤٠٨/٤ هامش رقم (١) .

وقولُه : (**ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ بِـ « حَاشَا »**) (١)

قد تقدَّمَ (٢).

و « ما » في « مَا عَدَا » ، و « مَا خَلاَ » مصدريّةٌ في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ . ويجوزُ أنْ تكونَ « ما » مع « خَلاَ » زائدةً ، وخفضُ ما بعدَها يجعلُها حرفًا مع « ما » ، وقدْ حكى الجَرْمي : « قامَ القومُ ما خَلاَ زيدٍ » (٣).

وأنشد :

* (**وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ**)(٤) *

و « أحاشي » فعلٌ مضارعٌ لَمْ يُخْتَلَفْ في نصبه هنا ، والخلافُ في النصب بها في بابِ الاستثناءِ ؛ نحو : « قامَ القومُ حَاشا زيدًا » ، لامارويَ عن أبي عمرو الشيبانيّ من قولِ بعضِ العربِ : « اللّهمَّ اغفرْ لي ولمنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا / إبليسَ وأَبَا الأصبغَ » (٥) بالنّصبِ . [١٧١]

---

(١) الجمل ٢٣٢ .

(٢) انظر ص ٩٥٩ .

(٣) نسب إلى الكسائي ، والجرمي ، والربعي ، والفارسي ، وابن جني جواز الجر على أن «ما» زائدة . ورد ابن هشام على ذلك في المغني ١٤٢/١ . وانظر الجنى الداني ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، والهمع ٢٨٧/٣ .

(٤) الجمل ٢٣٣ للنابغة و عجزه : * وَلاَ أحاشِي منَ الأقوَام من أحدِ * من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه . وهو في ديوانه ٣٣ ، والأصول ٢٨٩/١ ، والانصاف ٢٧٨/١، والحلل ٣١١ ، والفصول والجمل ل ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، ٤٩ ، والمغني ١٣٠/١ ، والهمع ٢٨٨/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٣ .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٧٧ ، ٩٥٩ .

وهيَ عندَ المبرِّدِ « فَاعَلَ » من الحَشَا (١)، فإنْ صحَّتِ الروايةُ عنه [كانَتْ فعلاً] (٢) في الاستثناء .

و « مِنْ » دخلتْ على المفعولِ لتأكيدِ النفي .

و « مِن الأقوامِ » تتعلقُ بـ « أحاشي » .

والرّؤيةُ فيهِ مِن القلبِ ، ومفعولُها الثاني « أعْطَى لِفَارِهَةٍ » (٣) في البيتِ بعدُ ، وجعلَه ابنُ السِّيدِ « في النَّاسِ » (٤) وهمٌ .

و « مِنْ أحَدٍ » في موضعِ مفعولِ « أحاشي » ، و « مِنْ » زائدةٌ .

وقالَ ابن بابشاذ: « ولَوْ قلتَ : أينَ إلاّ زيدًا النّاسُ؟، وكيفَ إلاّ زيدًا القومُ ؟ لجازَ كما يجوزُ : في الدارِ إلاّ عمرًا الناسُ . ولا تقولُ : قامَ إلاّ زيدًا قومُك . ولا يحسن : ضربتُ إلاّ زيدًا قومَك » (٥) . وهذهِ التفرقةُ لا معنى لها ، بلِ الكلُّ سواءٌ، واعتمادُ الفعلِ على الاسمِ كاعتمادِ المجرورِ على المبتدأ ، بلِ الفعلُ عاملٌ لفظيٌّ ، والجارُّ والمجرورُ عاملٌ معنويٌّ ، فتقديمُ المستثنى في الموضعينِ سواءٌ . فأمَّا

---

(١) انظر المقتضب ٣٩١/٤ وانظر رد المبرد على سيبويه لقوله بحرفيتها ورد ابن ولاد عليه في هامش (٣) من الصفحة نفسها . وانظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) وهو جزء من بيت في القصيدة نفسها وهو بتمامه :

أعطى لفارهة ، حُلوٍ توابعها ... من المواهب لا تُعطى على نكدِ

انظر ديوان النابغة ٣٤ . والفارهة : الناقة الكريمة ، والمطية الحسنة .

(٤) انظر الحلل ٣١١ .

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٧٠/١ وفيه « وتقول » بدلاً من « ولا تقول » .

قولُـه : « ضربَ إلاَّ زيـدًا قومَـك أصْحَابُنَـا »(١) فهيَ استثنـاءٌ مِنَ « القـومِ » ، [وحصلَ](٢) به اللّبسُ ؛ فاعلاً كانوا أوْ مفعولاً .

وتقولُ : أقلُّ رجلٍ يـقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ(٣) ، بالرفعِ على البـدلِ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى : ما رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدٌ ، ولا يجوزُ خفضُـه لِـمَا تقدَّمَ .

وتقولُ : « ما ظننتُ أحدًا يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدًا ، وإلا زيدٌ »(٤) ، النصبُ على البـدلِ مِنْ « أحدٍ » ، والرَّفعُ عـلى البدلِ مِن الضـميرِ الذي في « يقـولُ » ؛ لأنَّ الفعلَ خبرُ المبتدأِ الذي دخـلَ عليهِ الظنُّ ، وهو للنفي ، وكـذلكَ جميعُ نواسخِ المبتدأِ والخبرِ .

فإنْ قلتَ : « ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذاك إلاَّ زيدًا » لَمْ يجزِ النَّصبُ ؛ لأنَّ الفعلَ غيرُ منفيٍّ ، وإنّما هو صفةٌ لـ « أحدٍ » ، وهي مِن رؤيةِ البصرِ .

وإذا قلتَ : « ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ » بالرَّفعِ والنَّصبِ - وحَمَلْـتَ عليهِ اسمًا معـطوفًا ،جازَ فـيهِ الرَّفـعُ والنَّصبُ والخفضُ . والخـفضُ على لفظِ « زَيْدٍ » ، والرَّفعُ على معنى « غيـر » ، وكذلكَ النَّصبُ ؛ لأنَّ المعنى : « [ما](٥) قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ » بالرَّفعِ والنَّصبِ ، فَحُملَـتْ عليهما .

---

(١) شرح ابن بابشاذ ٣٧٠/١ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣١٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٣/٢ .

(٥) إضافة يقتضيها المعنى .

و « سِوَى » ، و « سُوَى » ، و « سواء » لا يكنَّ في الاستثناءِ إلاَّ منصوباتٍ بعدَ المستثنى منه ؛ لأنَّهنَّ ظروفٌ - إلاَّ في الشّعرِ - ؛ تقولُ : « قامَ القومُ سوَاكَ » ، يظهرُ فيهِ الإعرابُ ، ولا يجوزُ في السَّعةِ غيرُه .

و « ليسَ » ، و « لا يَكُونُ » ، و « خَلاَ » ، و « عَدَا » بغيرِ « ما » لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ إذا أُضمر فيها مجهولٌ ، ومَنْ ردَّ الضميرَ إلى المستثنى منه مِنَ العربِ ، كانتِ الجملةُ صفةً للنكرةِ ، وحالاً مِنَ المعرفةِ .

بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ(١)

الاستثناءُ المقدَّمُ لا يكونُ إلاَّ منصوباً في النفي والإثباتِ ، إلاَّ أنَّه قدْ رَوى يُونُسُ الرفعَ فيه بعدَ النفيِ عَن العربِ(٢) ؛ كقولِهم : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ أحدٌ » ، و « مَاليَ إلاَّ أبوكَ أحدٌ » ، فجعلَ الأوَّلَ الفاعلَ . والثاني بدلٌ منه .

قالَ سيبويهِ : « كماقالوا : ما مررتُ بمثلِه أحدٌ، فجعلوه بدلاً »(٢) .

قالَ يحيى(٣) : « وكما قالوا : « عندي خراسانيةٌ جَارِيَةٌ »(٤) .

وأنشدَ (٥):

* (وَمَاليَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ)(٦) *

للكميت بنِ زيدٍ (٧)، ويُكنَّى: أبا المسْتَهِلّ ، شاعرٌ إسلاميٌّ، وهو الأخيرُ. والأوسطُ الكميتُ بنُ معروف . والأكبرُ الكميتُ / بنُ ثعلبةَ ، [١٧٢]

(١) الجمل ١٣٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٣) أبو زكريا الفراء .

(٤) المثال في غاية الأمل ٥٥٨/٢ .

(٥) من هنا إلى آخر الباب نقله الخفاف كلمة كلمة في المنتخب ١٢٠/١ - ١٢٣ مع تغيير يسير أشرت إليه في موضعه ، ولم يشر إلى نقله عن ابن خروف ، ثم زاد إيضاحات أخرى في نهاية الباب .

(٦) الجمل ٢٣٤ . وعجزه : * وَمَالِي إلاَّ مشعبَ الحقِّ مشعبُ * .
وهو في المقتضب ٣٩٨/٤ ، والكامل ٩٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٩ ، والحلل ٣١٢ الفصول والجمل ل ٢٠٥ ، والإنصاف ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ ، والهمع ٢٥٦/٣ ، والخزانة ٣١٤/٤ .

(٧) ترجمته في الشعر والشعراء ٥٨١/٢ ، والأغاني ١٠٨/١٥ ، والحلل ٣١٢ ، والخزانة ٣١٣/٤ .

وهو جدُّ الكميتِ ابنِ معروف ، حكاه ابنُ سلاّم (١).

والكُمَيْتُ بنُ زيدٍ أكثرُهُم شعرًا ، وكانَ كثيرَ التشيعِ في (٢) آلِ النبيِّ - صلى اللّهُ عليه وسلَم - مادحًا لهم ، ولمَّا قالَ قصائدَه الهاشميّةَ قصدَ البصرةَ يريدُ الفرزدقَ (٣) ، فلمَّا اجتمعَ معه انتسبَ إليه ، فقالَ له : صدقتَ ، ما حاجتُكَ ؟

قالَ : إنّي قلتُ شعرًا ، وأنتَ شيخُ مُضرٍ وشاعرُها ، وأحببتُ أنْ أعرضَ عليكَ ما قلتُ ؛ فإنْ كانَ حسنًا أمرتَني بإذاعته ، وإن كانَ غيرَ ذلكَ أمرتَني بسترِه ، وسترتَه عليَّ .

قالَ : يا ابنَ أخي ، إنّي لأحسبُ شعرَكَ على قدرِ عقلِكَ ، فهاتِ راشدًا(٤) ما قلتَ .

فأنشدَه :

* طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ * (٥)

---

(١) انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٩٥ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الفصول والجمل ل ٢٠٥ : « لآل النبيّ » .

(٣) انظر القصة في الأغاني ١٥/١١٩ ، والحلل ٣١٣ ، والفصول والجمل ل ٢٠٦ والخزانة ٤/٣١٥.

(٤) كذا في الأصل ، وهو كذلك في الفصول والجمل ل ٢٠٦ ، وفي الأغاني ١٥/١١٩ ، والحلل ٣١٣ ، والخزانة ٤/٣١٥ : « وأنشدني » .

(٥) عجزه : * ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعبُ *
والبيت وما بعده من الأبيات في الأغاني ١٥/١١٩ ، ١٢٠ ، والحلل ٣١٣ ، ٣١٤ ، والخزانة ٤/٣١٣، ٣١٤ .

حتّى انتهى إلى قوله :

وَلَكِنْ إِلَى أَهْلِ الفَضَائِلِ وَالنُّهَى
وَخَيْرِ بَنِي حَوَّاءَ وَالْخَيْرُ يُطْلَبُ

إِلَى النَّفَرِ البِيضِ الَّذِينَ بِحُبِّهِمْ
إِلَى اللّهِ فِيمَا نَابَنِي أَتَقَرَّبُ

قالَ : ومن هم ؟ ويحكَ !!

فقالَ :

بَنِي هَاشِمٍ : رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّنِي
بِهِمْ وَلَهُمْ أَرْضَى مِرَارًا وأَغْضَبُ

قالَ : للّهِ دَرُّكَ يا بُنيّ ، أصبتَ وأحسنتَ إذ عدلتَ عن الزعانيفِ(١) والأوباشِ ، إذًا لا يطيشُ سهمُك ، ولا يَكذبُ قولُكَ .

ومنها :

* وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ *

ويعني بـ « أحمدَ » : النبيّ ـ عليه السلامُ ـ و « آلُه » : أهلُ بيته . وقيلَ : كلُّ من اتّبَعَهُ ـ كانوا قرابةً أو غيرَهم ـ و « المَشْعَبُ »(٢) : الطريقُ ، والمذهب .

---

(١) الزعانيف : أصلها زعانف ، والياء للإشباع ، وهم رُذالُ الناس .
انظر اللسان « زعنف » ١٣٥/٩ .

(٢) في الأصل : « الشعب » .

يريدُ : مـاليَ مذهـبٌ إلاَّ طريقَ الحـقِّ . و « شيعَـةٌ » مبتـدأٌ ، وخـبرُه الجـارُّ والمجرورُ ، و « آلَ أحـمدَ » منصوبٌ على الاستثناءِ المقدَّمِ ، والنيّـةُ بـهِ التـأخـيرُ ، ولـوْ تأخـرَ لكانَ الـرَّفعُ فيهِ على البـدلِ أحـسنَ من النّصبِ ممَّـا تقدَّمَ . وكذلكَ « مَشْـعَبُ » مبتـدأٌ وخبـرُه في المجرورِ قـبلَه ، و « مَشْعَبَ الحقِّ » منـصـوبٌ على الاستـثناءِ ، ولَوْ تأخَّرَ لكانَ الـرَّفعُ فـيـه أجـودَ أيضًا ، وهذا كـصـفـةِ النّكرةِ إذا تقدمَتْ عليها انتصبتْ على الحالِ ، وإذا تأخّرتْ كانَ النعتُ فيها الوجهَ .

وأنشدَ :

* (وَمَالِيَ إلاَّ اللّـهُ ...) [(1)] *

قيلَ : إنَّ البيتَ للكميتِ بنِ زيدٍ المذكورِ ، ولَمْ يقعْ في ديوانِ شعرِه .

وشـاهدُه : تقديمُ قـولِه « إلاَّ اللّـهَ » ـ المتـأخـرِ ـ و « غَيْـرَكَ » على الاسـتـثناءِ المقـدَّمِ ، ولـوْ كـانا مـتأخِـرَيْنِ لنَصبَ أحـدَهمـا ، ورَفَعَ الآخرَ فـقالَ : « ومَـالِيَ ناصرٌ إلاَّ اللّهَ غَيْرُكَ » ، فاللّـهُ ناصرٌ ، وغيرُك ناصرٌ . ولَوْ قدَّمَ أحدًا لنـصبَه ورفعَ المتأخرَ . و « ناصـرٌ » مبتدأٌ ، وخبرُه الجارُّ والمجرورُ . وفيهـما مع التقـديمِ خمسةُ أوجهٍ : نصبُهما على الاستثناءِ . ورفعُ أحدِهما ونصبُ الثاني ، و « ناصرٌ » بدلُ

(1) الجمل ٢٣٤ . وتمامه :

« .... لاَ رَبَّ غَيْـرَهُ وَمَا لِيَ إِلاَّ اللّـهَ غَيْـرَكَ نَاصـرُ »

وهو في ديوان الكميت بن زيد ١/٢٣٠ وذكر ابن خروف أنه لم يقع في ديوانه ، متأبعًا لابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ٢٠٧ ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٢/٣٣٩ للكميت ، وكذا ابن السيد في الحلل ٣١٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩٣ .

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٤٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٥ .

المرفوعِ . ونصبُ أحدِهما على الحالِ على أنْ يكونَ متأخرًا صفةً لـ «ناصرٍ» ؛ فهو صِفَةُ نكرةٍ تقـدَّمتْ ، (ويجوزُ نصبُهـما على الصفةِ لـ « ناصر » ، فلـمَّـا تقدَّما انتصبا على الحالِ مِن النَّكرةِ) (١) فتدبَّرْهُ .

واسمُ اللّهِ في أوَّلِ البيتِ مـرفوعٌ بالابتداءِ ، وخـبرُه في الجارِّ والمجـرورِ قبلَه ، وجوازُ النَّصبِ فيهِ تكلّفٌ(٢) ، فقدْ لا يجوزُ ؛ لأنَّ الفعلَ قدْ فُـرِّغَ له(٣) .

---

(١) العبـارة في المنتخب ١٢٢/١ كـالتالي : « ويجوز نصبـهـا على الحال مقـدمًا من تأخيـر على أن يكون تقديره : وما لي إلا الله ناصرٌ غيرك ، فلما تقدم انتصب على الحال » .

(٢) في شرح الجمل لابن الضائع ٢٢٠ (مخطوط) : « ومنع ابن السيد فيه النصب ، وزعم ابن خروف أنه روى منصوبًا ، ووجهه على أن يكون كرر (ومالي إلاّ الله) توكـيدًا » . وكذا ذكر عنه ابن الفخار في شرحه ٩٨٤/٣ .

(٣) إلى هنا ينتهي نقل الخفاف في المنتخب ١٢٣/١ .

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ (1)

هو ألاَّ يكونَ المستثنى مِنْ جنسِ المستثنى منه . وهو على نوعين : نوعٌ منه يمكنُ أنْ يدخلَ في الأوّلِ ، / [فيبدلُ منه على السَّعة] (2) . [١٧٣]
وضربٌ لا يمكنُ فيهِ ذلكَ ، والضربُ الأوّلُ عندَ أهلِ الحجازِ منصوبٌ أبدًا بعدَ النَّفي [والإيجاب] (2) ، وبنو تميمٍ يُجرونَه مُجرى المتصلِ في جميعِ الأحوالِ(3) ، فينصبونَ [في الإيجابِ] (2) ، ويجيزونَ الوجهينِ في النفي : الاتباعَ على البدلِ ، والنَّصبَ على الاستثناءِ ، يجعلونَه من جنسِ الأوّلِ مجازًا لا حقيقةً على أحدِ ثلاثة(4) معانٍ :

أحدُها ـ وهو الوجهُ ـ : أنْ يُغَلِّبَ مَنْ يعقلُ على ما لا يعقلُ ، فأوقعتَ « أحدًا »(5) عليهما ، ثمَّ استثنيتَ ما لا يعقلُ .

والثاني : أنْ تُريدَ: « ما في الدارِ أحدٌ ولا غيرُهم إلاَّ ثورٌ »، فحذفتَ واستثنيتَ منه .

---

(1) الجمل ٢٣٥ .

(2) غير واضحة في الأصل .

(3) انظر لغة أهل الحجاز ، وبني تميم في الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ ، ٤١٤ ، والأصول ٢٩٠/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، وشرح الكافية ٨٥/٢ .

(4) في الأصل « ثلاث » .

(5) يشير إلى ما مثل به الزجاجي في الجمل ٢٣٥ : « ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا » ، و « ما فيها أحدٌ إلاَّ ثورًا» . وانظر الكتاب ٣١٩/٢ .

والثالث : أنْ تذكرَ « أحدًا » تأكيدًا ، كأنّكَ قلتَ : « ما في الدارِ إلاَّ ثورٌ »، ثمَّ أكدتَ أنّـه ليسَ فيها غيرُه من الأحَـدينَ ، والأوّلُ أجودُ .

والعاملُ فيهِ في النَّصبِ – العـاملُ في المتصلِ . ويقدَّرُ بـ « لكنَّ »[١] ، فإنْ أظهرتَ « لكنَّ » فلا بدَّ لها مِنْ خبرٍ ، وقدْ ظهرَ في قولهِ تعالى :

﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾[٢]

جـاءَ على التأكيدِ ، والمعنى : « لكنّ قومَ يونُسَ لما آمنوا فعلنا بهم كـذا » ، وكذلكَ تقديرُ قولِه تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٣] : « لكنَّ قليلاً ممّن أنجينا منهم نَهوا عن الفسادِ » ، ودلَّ عليهِ ما قبلَـه .

ومِنَ الضّربِ الثاني المنقطعِ الّـذي لا يصلحُ فيـه البدلُ قولُهم : « ما زادَ إلاَّ مـا نقصَ » ، و [« مـا نَـفَعَ إلاَّ مـا ضـرَّ »][٤] ، فـ « مـا » مصـدريّةٌ منصـوبةٌ على الاستثناءِ المنقطعِ ، أيْ : « ولكنّه نقصَ » ، « ولكنَّه ضرَّ » ، لـهذا تفسيرُ المعنى . وتقديرُ اللفـظِ : « ما زادَ إلاَّ النقصـانَ » ، و « ما نفعَ[٥] إلاَّ الضّرَّ » . وتقـديرُ خبرِ «لكنَّ » لَوْ ظهرتْ : « ما زادَ لكنَّ النقصانَ ثبتَ » ، و « ما نَفَعَ لكنّ الضُّرَّ ثبتَ » .

---

(١) عند البصريين ، وعند الكوفيين بمعنى « سوى » . انظر الأصول ١/٢٩٠ .

(٢) يونس ١٠/٩٨ .

(٣) هود ١١/١١٦ . وهي قوله تعالى :
﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم ﴾ .

(٤) في الأصل : « ما يقع إلا مـاض » تصحيف . والمثال والذي قبله من الأمثلة المشهورة في كـتب النحو . انظر الكتاب ٢/٣٢٦ ، والأصول ١/٢٩١ .

(٥) في الأصل : « يقع » تحريف .

ومنه : « مـــالكَ عليَّ من سـلطانٍ ألاَّ التـكلّفَ »(١) ، والسلطانُ : الحـجَّـةُ وليسَ التكلّـفُ منه . وكذلكَ « اتباعُ الظنِّ »(٢) ليسَ بعِلْمٍ ، والتقديرُ : « لكنَّ التكلفَ لك عليَّ » ، و « لكنّ اتباعَ الظنِّ لهم » .

وقولُـــه :

﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾(٣)

يحتملُ أربعةَ أوجهٍ (٤) :

واحدُهـا ما ذُكرَ ؛ وهـو أنْ يكونَ « عاصمَ » بمعنَى : « راحم » ، و « مَنْ » مفعولَـةٌ (٥).

والوجهُ الثـاني : أنْ يكونا فاعِلَيْـنِ لفظًا ومعنى ، وتقـديرُه : « لا عاصمَ إلاَّ اللّـهَ » فتكونُ « مَنْ » بدلاً مِن « عاصمَ » على الموضعِ ؛ لأنَّ الثاني متصلٌ بالأوّلِ ، والضميرُ في « رحمَ » ضميرُ اللّهِ تعـالى ، أيْ : لا عاصمَ إلاَّ اللّهَ ، وضميرُ المفعولِ مجرورٌ تقديرُه : إلاَّ من رحـمَـهُ اللّـهُ .

---

(١) من أمثلة الجمل ٢٣٥ ، والكافية ٨٦/٢ .

(٢) إشارة إلى الآية الكريمة التي أوردها الزجاجي في الجمل ٢٣٥ :
(ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) النساء ١٥٧/٤ .

(٣) هود ٤٣/١١ .

(٤) زاد الزمخشري وجهـا خامسـاً وهو بتقـدير مـضـاف : أي إلا مكان من رحم الله . انظر الكشـاف ٢٧٠/٢ . وانظر في تفسيرها : التبيـان ٧٠٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٩/٩ ، والبحـر المحيط ٢٢٧/٥ ، والبرهان ٢٣٨/٤ .

(٥) هو الوجه المتفق عليه . انظر معاني القرآن ١٥/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٤/٣ ، والأصول ٢٩١/١ .

والوجهُ الثالثُ : أنْ يكونَ « عاصمٌ » بمعنى« معصومٌ » ، أيْ : ذا عصمةٍ ، و « مَنْ » فاعلَةٌ في المعنى ، تقديرُه : « لا ذا عصمةٍ إلاَّ الرَّاحمَ » ، فـ « مَنْ » في موضعِ رفعٍ على مذهبِ بني تميم ، وفي موضعِ نصبٍ في مذهبِ أهلِ الحجازِ [1].

والرَّابعُ : أنْ يكونا مفعولَيْنِ ؛ أيْ : لا ذا عصمةٍ إلاَّ المرحومَ .

وفي هذين الوجهينِ ضَعْفٌ لإزالةِ اللّفظِ عن ظاهرِه ، وأحدُهُما متصلٌ ، بل ينبغي ألاَّ يجوزَ « فاعلٌ » بمعنى « مفعولٍ »[2] إلاَّ فيما يدلُّ عليه المعنى نحو : ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[3] .

والوجهانِ الأوّلانِ حسنانِ ، وأحدُهما متصلٌ أيضًا .

وأنشدَ :

* (وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائلُها)[4] *

---

(١) انظر ما سبق ص ٩٧٣ هامش رقم (٣) .

(٢) أجازه في الآية الكريمة السابقة كثير من النحويين . قال الفراء : « ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل » معاني القرآن ١٥/٢ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٤/٣ ، والخصائص ١٥٢/١ ، والبحر المحيط ٢٢٧/٥ . وغيرها .

(٣) القارعة ٧/١٠١ .

(٤) الجمل : ٢٣٥ ، للنابغة ، وعجزه : * عيت جوابًا وما بالربع من أحَدِ *

وقد ذكر أبو القاسم البيت الذي يليه أيضًا ، وهو :

إلاّ الأواريُّ لأيًا ما أُبيّنُها والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وهما في ديوان النابغة ١٤ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، والأصول ٢٩٢/١ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٧٣٤/٢ ، والحلل ٣١٨ ، الفصول والجمل ل٢٠٧ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ .

و « أُصَيْلاَنٌ » تصغيرُ « أُصْلاَن ». فإمَّا أنْ يكونَ بناءً ، بني على «فُعْلاَن » مِن « الأصيلِ » ثمَّ صُغِّرَ ؛ لأنَّ الجمعَ الكثيرَ لا يُصغرُ على لفظِه[1]. وإمَّا أنْ يكونَ تصغيرَ « أُصْلاَنٍ » / جمعِ « أصيلٍ » على [١٧٤] الشذوذِ ، وهو منصوبٌ على الظرف .

ويُروى : « وقفتُ فيها أصيلاً كي أسائلَها »[2] ، ويُروى : « طويلاً كي أسائلَها »[3] .

ونصبَ « جواباً » على التميزِ من باب « تَفَقأ زيدٌ شحماً » أي: لَمْ تجبْ . و « مِن أحدٍ » في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ ، و « مِنْ » زائدةٌ لتأكيدِ النَّفي ، ولا تنفي إلاَّ النّكراتِ ، ولذلكَ لَمْ يجزِ الخفضُ في « الأوَارِيِّ »[4] على البدلِ مِن « أحدٍ » على العطفِ ؛ لكونها معرفةً ، ودخولِها في الواجبِ ؛ لأنّ «الأواريَّ » واجبةٌ . ومن رفعَ « الأواريَّ » أبدلَ على الموضعِ - وهم بنو تميمٍ[5] . والنَّصبُ على الاستثناءِ المنقطعِ .

---

(١) قال ابن النحاس : « وهذا القول الصحيح ، والأول [أي الآخر] خطأ» شرح القصائد التسع ٧٣٥/٢ .

(٢) وهي رواية أبي جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ٧٣٤/٢ . وذكر الروايتين الأخريين اللتين ذكرهما ابن خروف .
وذكر ابن السيد روايات أخر « أصيلالاً » ، و « أصيلاً كي تكلمني » انظر الحلل ٣١٨ ، ٣١٩ ، والفصول والجمل ل ٢٠٧ .

(٣) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ٢٠٧ .

(٤) روى عن الكسائي جوازه ، وهو خطأ عند البصريين . انظر الحلل ٣٢٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٢٠/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ .
ويروى عن الأصمعي أنه قال لأبي عمرو بن العلاء : « لم رفعت (أواريّ) ؟ فقال : لأنها من بعض الدار . يذهب أبو عمرو إلى أن المعنى وما بالربع إلا أواريُّ ، والنصب أجود وبه جاء القرآن » شرح القصائد التسع ٧٣٥/٢ .

ويجوزُ الخفضُ على الصفةِ لـ « أَحَـدِ » كما ذكرنا . ورفـعُ « النُّؤْيِ » على رفع « الأواريّ » ، ونصبـه على نصبـه ، وخفضُـه على خفضه أيضًا على الصِّفـةِ .
و « الأواريُّ » : محـابسُ الدوابِّ . و « اللأيُ » : البطء، ونصبه على المصدرِ في موضعِ الحـالِ . و « ما » زائـدةٌ ، والتقديـرُ : « أُتبيـَّنُها لأيًا » ، أيْ : بعدَ بطْءٍ .

ويُروى : « لأيًا أنْ أبيِّنُـهَـا » ، أيْ : لا أتبيَّنُهـا . و « النُّؤْيُ » : حاجـزٌ يُحْـفَرُ حولَ الخبـاءِ والخيـمةِ ، يمنعُ ماءَ المطرِ من الدخـولِ فيهـا . و « المظلومةُ » : الأرضُ التي لَمْ تُـمْطَـرْ . و « الْجَـلَـدُ » : الشديدةُ .

شبَّـه « النؤيَ » بالحوضِ اليابسِ في هذهِ الأرضِ .

وشاهدُه : نصبُ « الأواريِّ » على الاستثناءِ المنقطعِ ، و « أُسَـائلُهَا » جملـةٌ فـي موضعِ الحالِ مِن [تاءِ](1) « وقفْـتُ » ، أوْ من ضميرِ الدّارِ . والأوّلُ أجـودُ .

و « عيّتْ جـوابًا » حالٌ مِن مـفعـولِ « أُسائلُهـا » ، ويجوزُ أنْ تكونَ جـملةً متعرِّضًا(2) بها لا موضعَ لها مِن الإعرابِ .

وقولُه: « وما بالرَّبعِ من أحدِ » جملـةٌ في موضعِ الحالِ مِنْ فاعلِ « وقفتُ » ، أوْ مِنَ الفاعلِ في « أُسائلُها » ، أوْ مِـنْ فاعلِ « عيَّـتْ » ، أرادَ : « ما [بها](3) من إحدِ » ، فأوقعَ الظاهرَ مـوقعَ المضـمرِ . ولاتحتاجُ هذه الحـالُ إلى ضـمـيرٍ لكونهـا جـملـةً بالـواوِ ، ـ وكـذلكَ : « ضـربـتُ زيدًا وعـمـروٌ في الدارِ» ـ والـكـافُ في

(1) مطموسة في الأصل .
(2) سبق له هذا المصطلح ص ٦٧٣ .
(3) إضافة يستقيم بها المعنى .

موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن « النؤيِ » - رفعتَه أو نصبتَه -. والباءُ بمعنى « في » ، وهيَ متعلقةٌ باستتارٍ(١) في موضعِ الحالِ مِن «الحوضِ » ، والعاملُ في الكافِ الاستثناءُ .

ولا تستعملُ في هذا الباب مِنْ أدواتِ الاستثناءِ إلاّ « إلاّ » و «غيْـر».

(١) يريد بمحذوف فتسامح في العبارة .

بَابُ النَّفْيِ بِـ « لاَ » (١)

« لا » حرفُ نفي ، وتصحبُ الفعلَ المستقبلَ في الأكثرِ ، فإذا دخلتْ في الأسماءِ دخلتْ على النكراتِ والمعارفِ . وإذا دخلتْ على المعارفِ ارتفعَ الاسمُ بعدَها بالابتداءِ(٢)، ولزمَ تكريرُها ؛ كقولِهم: « لازيدٌ عندكَ ، ولا عمروٌ » .

وتُرفعُ النّكرةُ بعدَها أيضًا بالابتداءِ إذا لَمْ تُرِدْ بها نفيَ العمومِ ، ويلزمُ التكريرُ ؛ كقولِه تعالى :

﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾(٣)

[و](٤) ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾(٥).

فإذا وَقعتْ(٦) بعدَها النّكرةُ المفردةُ ، والمضافةُ ، والمطوّلةُ ، وأُريدَ بها نفيُ العمومِ انتصبتْ نصبًا صحيحًا تشبيهًا لها بـ « إنَّ » ؛ لأنّهما اجتمعا في التأكيدِ ؛ هذه لتأكيدِ النفيِ ، و « إنَّ » لتأكيدِ الإيجابِ ، ثمَّ بُنِيَتِ النّكرةُ المفردةُ معها على

---

(١) الجمل ٢٣٧ .

(٢) وهو مذهب البصريين بإجماع ، وأجاز الكسائي النصب في نحو: لازيد ، ولا أبا محمد ، ولاعبدالله . وأجازه الفراء في نحو : لاعبد الله، وفي ضمير الغائب واسم الإشارة . انظر الهمع ٢/١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣) الصافات ٣٧/٤٧ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٥) البقرة ٢/٢٥٤ .

(٦) في الأصل « رفعت » تحريف .

الفتح(١) ، وصُيرا كاسمٍ واحدٍ بمنزلةِ ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾(٢) ؛ نحو : « لا غلامَ ولا امْرأةَ » وموضعُها مع المبنيّ بها والمنصوبِ رفعٌ بالابتداءِ ، فلفظُها لفظُ المنصوبِ ، وموضعُها مرفوعٌ بعكسِ المنادى المفردِ ، وبقي المضافُ على نصبه ؛ نحو : « لا غلامَ رجلٍ » ، وكذلكَ المطوّلُ ؛ نحو : « لا خيرًا مِن زيدٍ » ، و « لا قاصدًا بلدًا » ، و « لا آمرًا بالمعروفِ لكَ » ، و « لا آمرًا يومَ الجمعةِ / لكَ » وما أشبَه ذلك . [١٧٥]

ولابدَّ لها مِن خبرٍ مُظهَرٍ أوْ مُضمَرٍ(٣) . واختُلفَ في خبرِها ؛ أيرفعُه الابتداءُ المنويُّ في المَوْضعِ ؟ أم يرفعُه « لا » كـ « إنَّ » ؟ (٤)

وكذلكَ التي نصبُها نصبٌ صحيحٌ في موضعِ ابتداءٍ ، واختُلفَ في الخبرِ .

وقد تكونُ بمنزلةِ « ليْسَ » ولاترفعُ إلاّ النكراتِ ، ولاتكرَّرُ ؛ نحو قولِه :

---

(١) وهو مذهب أكثر البصريين . والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الزجاج والسيرافي على أن الفتحة فيه إعراب وليست بناء . انظر أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢ ، والإنصاف (م ٣٥) ٣٦٦/١ ، المفصل ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢ ، وشرح الكافية ١٥٥/٢ ، والمغني ٢٦٣/١ ، والهمع ١٩٩/٢ .

(٢) طه ٩٤/٢٠ .

(٣) يكثر حذف خبرها عند وجود القرينة عند أهل الحجاز . ويجب عند بني تميم . انظر شرح المفصل ١٠٧/١ ، وشرح الكافية ٢٩٢/١ .

(٤) الأول مذهب سيبويه . والثاني مذهب الأخفش والأكثرين .
انظر شرح المفصل ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٠/١ ، والمغني ٢٦٣/١ ، والهمع ٢٠٢/٢ .

* (مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيرانِـهَـا) [1]*

لسعد بنِ مالكٍ ، جدِّ طَرَفَـةَ بنِ العبدِ ، وأوّلُ القصيدِ :

* يَا بُؤْسَ لِلْـحَرْبِ الّـتِي * [2]

وقبلَـه :

بِئْـسَ الْـخَـلائِـفُ بَعْدَنَا | أَوْلادُ يَشْـكُرَ واللِّـقَـاحُ

و « مَنْ » مبتدأ ، و « صدَّ » في موضعِ جزمٍ بها ، وفي موضعِ رفعٍ على خبرِها . والفاءُ رابطةٌ للجوابِ ، و « أنا » مبتدأٌ . و « ابن قيس » خبرُه . و « لا » بمعنى « ليسَ » ، وبمنزلتها في العملِ . و « بَرَاحُ » اسمُها ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُه : « لا بَرَاحٌ لي منها » ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ « بَرَاح » مبتدأً لعدمِ التّكرارِ بعدَها .

وشاهدُ البيتِ : عملُ « لا » عملَ « ليسَ » .

يقولُ : مَنْ فرَّ عن الحربِ ، فإنني لا أفرُّ ، ودلَّ على ذلكَ بقولِه : « فأنا ابنُ قيسٍ »[3] لشهرَتِه ، أيْ : أنا البطلُ الشجاعُ المشهورُ بذلكَ ، كما قالَ الآخرُ :

---

(١) الجمل ٢٣٨ . وعجزه : * فأنا ابن قيس لا براح *

وهو في الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٩٦/١ ، والحلل ٣٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣٦٤/١ ، ٣٦٦ ، ٤٣١ ، ٦٦/٢ ، ٥٣٠ ، والإنصاف ٣٦٧/١ ، والفصول والجمل ل ٢٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والمغني ٢٦٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٨٢/٢ ، ٦١٢ ، والخزانة ٤٦٧/١ ، ١٧٢/٢ ، ٣٩/٤ .

(٢) عجزه : * وضعت أراهط فاستراحوا *

وهو الذي بعده في شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢ ، ٥٨٣ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، ٤٧٠ .

(٣) وهو جدّه .

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ *(١)

ذكرَ اسمَه لشهرتِه ، وكما قالَ غيرُه :

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي * (٢)

أيْ : أنا المشهورُ بجودةِ الشعرِ ، وشعري مشهورٌ بالجودةِ .

وقولُه : (ولا تَعْمَلُ في المَعَارِفِ) (٣) صحيحٌ ، فإنْ قيلَ : وقدْ قالتِ العربُ :

* لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * (٤)

و « قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ »(٥) ، و « لاَ بَصْرَةَ لَكُمْ » ، وأشباهَهُ ، فإنَّه في نيّةِ التنكيرِ ، لأنَّ المعنى : « لا مثلَ كذا » . وإنْ كانَ اللفظُ لفظَ المعرفةِ فالمرادُ : « لا مثلَ عليّ » ، و « لا مثلَ البصرةِ » .

---

(١) البيت من الرجز ، وبعده : * وجاءت الخيل أثابي زمر *
ونسب لعبدالله بن ماوية الطائي ، كما نسب لعبيدالله أو فدكي بن أعبد المنقري ، ولبعض السعديين .
وهو في الكتاب ١٧٣/٤ ، والكامل ١٦٢/٢ ، والجمل ٣١٠ ، والحلل ٣٥٨ ، والإنصاف ٧٣٢/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٥٨/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٣/٢ .

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي . وهو في الحلل ٣٥٩ ، والخزانة ٤٣٩/١ .

(٣) الجمل ٢٣٧ .

(٤) مجهول القائل . وبعده : * ولا فتى مثل ابن خيبريّ *
وهيثم : هو هيثم بن الأشتر ، كان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حداثه الإبل ، وكان أعرف زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل . انظر الخزانة ٥٨/٤ . والبيت في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٢/١، وأمالي ابن الشجري٣٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/٢ .

(٥) « قضية ولا أبا حسن » من كلام عمر – رضي الله عنه ـ في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ إذ كان فيصلاً في الخصومات على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقضاكم عليّ » انظر شرح الكافية ١٦٦/٢، وانظر المثل في الكتاب ٢٩٧/١ ، والمقتضب ٣٦٣/٤ ، والأصول ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ .

فإذا نعتَّ المنصوبَ المنويَّ كان لكَ في نعته وجهان : النَّصبُ على اللّفظِ ، والرَّفعُ على الموضعِ ؛ كقولهم : « لا مثلَه خيرًا منكَ » ، و « لا مثلَه خيرٌ منكَ » ، و « لا قاصدًا بلدًا أفضلَ منك ، و أفضلُ » ، وكذلك : « لا مثلَه أحدٌ ، واحدًا » ، و « لا مثلَه رجلٌ ، ورجلاً » ؛ لأنَّ موضعَها ابتداءٌ .

فإنْ نعتَّ المبنيَّ معها كانَ فيه ثلاثةُ أوجه :

الحملُ على اللّفظِ ؛ نحو : « لا غلامَ ظريفًا لكَ » .

والبناءُ على الفتحِ ، نحو : « لا غلامَ عاقلَ لكَ » والأوّلُ أكثرُ .

والرَّفعُ على الموضعِ ، نحو : « لا رجلَ أفضلُ مِنْ زيدٍ عندَك » .

فإذا عطفتَ على المنصوبِ المعرَبِ والمبنيِّ كانَ لكَ في المعطوفِ وجهانِ : النَّصبُ على اللّفظِ ، والرَّفعُ على الموضعِ .

فإنْ جئتَ بـ « لا » مع المعطوفِ جازَ الغاؤها وإعمالُها . إنْ أعملتَها نصبتَ المفردَ بغيرِ تنوين ، نحو : « لا غلامَ ولا امرأةَ لك » فَعَمَلَتْ كما عَمِلَتْ [في][(١)] الأوّلِ .

فإنْ ألغيتَها كانَ لكَ فيما بعدَها الحملُ على اللّفظِ بالتنوينِ ؛ نحو : « لا غلامَ ولا امرأةً لكَ » وعلى المَوْضعِ؛ نحو: « لاغلامَ ولا امرأةٌ لكَ » ، و «لا» زائدةٌ للتأكيدِ ، فيجوزُ في « لاغلامَ ولا امرأةَ » خمسةُ أوجُهٍ مِن جميعِ الجهاتِ الجائزة[(٢)] .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) الاسم الأول يجوز فيه وجهان البناء على الفتح ، والرفع . فإن بني على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والرفع ، والنصب ، وإن رفع الأول جاز في الثاني وجهان فقط : النصب والرفع . وانظر شرح ابن عصفور ٢/٢٧٥ .

وقولـه : (وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا عَاطِفَةً) [1] توسعٌ ، والعاطفةُ إنَّما هيَ الواوُ ، وجيءَ بها لتأكيدِ الأوّلِ ، وقدْ عبّرَ عنها سيبويهِ بذلكَ[2] .

وأنشـدَ :

* (هَـذَا وَجَدِّكُـمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِـهِ)[3] *

لضَمْرَةَ بنِ ضَمْرَةَ[4] ، ويُقالُ لغيرِه ، وهوَ شاعرٌ جاهليٌّ ، واسمُه شِقَّة ، وأسماه النعمان ضَمْرَة ، وكانَ بارًا بأمِّه ، حسنَ الخدمةِ لها ، وكانت مع ذلكَ تؤثرُ عليه أخًا له يسمّى جُنْدَبًا .

وقبلَـه :

---

(١) الجمل ٢٣٩ . وقد رد عليه ابن السيد في اصلاح الخلل ٢٩٢ قوله : « عاطفة » .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٣) الجمل ٢٣٩ ، وعجزه : * لا أمَّ لي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ *
وهو في ديوان ضمرة ٢٩٠ ضمن مجموع أشعار بني تميم . الكتاب ٢٩٢/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥/١ ، والمقتضب ٣٧١/٤ والأصول ٣٨٦/١ ، والإيضاح العضدي ٢٥٦/١ ، والحلل ٣٢٦ ، والفصول والجمل ورقة ٢٠٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٧٦/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢ ، والخزانة ٣٨/٢ .

(٤) موافقًا للخمي في الفصول والجمل ٢٠٩ . وقيل : لهمام بن مرة ، ولبعض مذحج ، ولزرافة الباهلي ، ولهني بن أحمر من بني الحارث بن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة . قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١ بأنه صحيح . وانظر الخزانة ٣٨/٢
والشاعر هو ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، من رجال بني تميم في الجاهلية لسانًا وبيانًا .
انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢ ، والشعر والشعراء ٦٣٧/٢ ، ومعجم الأدباء ١٥٥٦/٤ ، والخزانة ٣١٢/١ .

وإذَا تَكُـــونُ كَرِيهَـــةٌ أُدْعَـــى لَهَـــا

وإِذَا يُحَـــاسُ الحَيْـــسُ يُدْعَـى جُنْدَبُ(١)

/ ويقولُ : [١٧٦]

عَجَـبًا لِتِـلْكَ قَضِيَّـةٌ وإِقَامَتِـــي

فِيكُـمْ على تِلْـكَ الْقَضِيَّـةِ أَعْجَـبُ

[والجَدُّ هُنَا : أبو الأبِ](٢) ، و « الجَـدُّ » العظمةُ ، و « الجَدُّ » : الحـظُّ ، والبختُ .

ويُروى: « هذا ـ لَعَمْرُكُم »(٣)، و« الصَّغَار »: الذُّل ، و« الحَيْس » : خلطُ الأقـطِ بالتّـمرِ والسَّـمنِ .

يريدُ : أُدْعـى للشـدائدِ وأُقرَّبُ فيهـا ، ويُـقرَّبُ غيري في المنافعِ ، ثمَّ قـالَ :

* لا أمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ *(٤)

وشـاهدُه : عطـفُ « الأب » على المَوْضعِ ، والخبـرُ في « لِي » . و « هذا » مبتدأً . و « الصَّغارُ » خبرُه . و « بعينِه » في موضعِ الحالِ مِن « الصَّغار » والمعنى :

---

(١) البيـت والذي يليه في الحلل ٣٢٧ ، والفـصول والجـمل ٢١٠ ، وإيضاح شواهـد الإيضاح ٢٧٨/١ ، والخزانة ٣٨/٢ .

(٢) مطموسة في الأصل . وأثبتها من الفصول والجمل ل ٢١٠ ، والمنتخب ١٦١/١ .

(٣) وهي رواية الكـتـاب ٢٩٢/٢ ، والمقـتـضب ٣٧١/٤ . وانظـر الحلل ٣٢٧ ، والفـصـول والجمل ل ٢١٠ ، والخزانة ٤١/٢ .

(٤) سبق تخريجـه ص ٩٨٥ .

هذا الذُّلُّ حقيقةً . وفصلَ بالقسمِ . و « ذاكَ » فاعلٌ بـ « كانَ » ، وهيَ تامةٌ بمعنى « إن وقعَ ذاكَ أوْ حدثَ أوْ دامَ ذاكَ » . وجوابُ الشّرطِ محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَه عليهِ ، كأنَّهُ قالَ : إنْ رَضيتُ بذلكَ انتفيتُ مِنْ آبائي . و « عجبٌ لتلكَ » مبتدأٌ وخبرٌ . و « قضيَّةً » منصوبٌ على الحالِ ، والمعنى : عجبٌ لتلكَ القضيّةِ .

وأمّا قولُه : (لاَ مَرْحَبًا ولاَ أهْلاً) (1)

فإنّما دخلتْ على اسمٍ منصوبٍ(2) بإضمارِ فعلٍ ، فلا عملَ لـ « لا » . والتقديرُ : لا صادفتَ مرحبًا ولا أهلاً ولا كرامةً ؛ أيْ : لا أكرمَكَ كرامةً ، ولأسرَّكَ مَسرّةٍ ، ولا يظهرُ الفعلُ النّاصبُ .

ولكثرةِ تصرفِها هنا [تزاد في](3) اللّفظ - وهيَّ التي في قولِهم : « جئْتُ بِلاَ زَادٍ » - فَصَلَتْ بين الجارِّ والمجرورِ ، وهي في المعنى للنفي .

وتُزادُ - أيضًا - لفظًا ومعنىً ؛ نحو قوله :

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(4)

---

(1) الجمل ٢٣٩ . وتمامه : * .... ولا كرامة ولا مسرةً *

(2) في الأصل : « على اسمًا منصوبًا » .

(3) إضافة يقتضيها السياق . وانظر الجنى الداني ٣٠٠ .

(4) الحديد ٢٩/٥٧ . قال الفراء : « وفي قراءة عبدالله : لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون ، والعرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره . جحد أو في أوله جحد غير مصرح ، فهذا مما دخل آخره الجحد ، فجعلت (لا) في أوله صلة » . معاني القرآن ١٣٧/١ . وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٥ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٨ .

فَصَلَتْ بينَ الناصبِ والمنصوبِ ، وهيَ زائدةٌ في المعنى ؛ والتقديرُ : « لأنْ يعلمَ » .

وقد تحذفُ من اللّفظِ ، وهيَ مرادةٌ في المعنى ، نحو قوله تعالى :

﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ (١)

في أحدِ الوجهينِ . تقديرُه : يُبيّنُ اللّهُ لكمُ أن لا تضلوا .

والوجهُ الثاني : يبينُ اللّهُ لكم الضلالَ لتجتنبُوهُ(٢).

وهيَ مرادةٌ في قولِه تعالى :

﴿ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾(٣) .

وقدْ تدخلُ « لا » على الأعلامِ بتقديرِ تنكيرِها ، فتنصبُها بغيرِ تنوينٍ ؛ نحو : « لا بصرةَ لكَ »(٤) ، وقولِه :

* لاَ هَيْثَمَ اللّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * (٤)

---

(١) النساء ١٧٦/٤ .

(٢) الوجه الأول تقدير الفراء والكسائي ، وعزاه أبو حيان أيضًا للزجاج .
والوجه الثاني تقدير البصريين ، وعزاه أبو حيان للمبرد صراحة . وقيل التقدير: كراهة أن تضلوا .
انظر إعراب القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٦/٢ ، ١٣٧ ، والكشاف ٥٩٠/١ ، والبحر المحيط ٤٠٨/٣ ، ٤٠٩ .

(٣) الأعراف ٢٠/٧ . و (أنْ) هنا عند البصريين في موضع نصب ، بمعنى : إلا كراهة أن فحذف المضاف . والكوفيون يقولون : « لئلا تكونا » .
انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧٨/٧ .

(٤) سبق تخريجه ص ٩٨٤ .

وقولهم : « قَضِـيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَـنٍ »[1] . نكّرَ « البصـرة » ، وجعلهـا جنسًا، وكذلكَ « هيـثم » جعلوه من أمّةٍ ، كلٌّ واحـدٍ منهم هيثمٌ . وأرادَ : هذه قـضيّـةٌ ولَمْ يحضرْ لَـهَا عليٌّ ولا أحدٌ ممنْ يشبُـه عليًا - رضيَ اللّه عنه - فأبو حسنٍ واحدٌ مِن جنسٍ ، كلٌّ واحـدٍ منهم أبو حـسنٍ ؛ والمعنى : لَـمْ يحضـر لهـا مثلُ عليٍّ ، وفُهِـمَ مِـن المعنى أنَّ عليًا مغيَّـبٌ عنها .

والرَّفعُ جائزٌ على قولـه : « لا براحُ » .

(١) سبق تخريجه ص ٩٨٤ .

بَابُ دُخُولِ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى « لا » (١)

[في](٢) دخولِ ألفِ الاستفهامِ على « لا » معنيان(٣) ؛ أحدُهما : الإنكارُ والتوبيخُ . والثاني : التمني .

ولا يتغيّرُ حكمُهما عمَّا كانَ عليهِ في التقريرِ ، وسيبويه يقولُ : إذا دخلَها معنى التمني بعدَ الهمزةِ فلا موضعَ لها(٤)، حملَها على « ليتَ » ؛ لأنَّ « ليتَ » عملتْ في الاسمِ والخبرِ ، وأحدثتْ معنًى لَمْ يكنْ في الابتداءِ ، ودخلتْ لـهُ ، وهذه عملتْ ، والموضعُ للابتداءِ ، ومعناها النفيُ العامُّ ، فطرأَ التّمني ، وأزالَ الموْضعَ [الثابت] (٥) لـ « لا » وإنْ لَمْ يتصرحْ فيها اللّفظُ الدالُّ على التّمني. واسمُ « لَيْتَ » وأخواتُها لا يُنعتُ ، ولا يُبْدَلُ منه ، ولا يؤكّدُ ، ولا يعطفُ عليهِ على الموضعِ ، وكذلكَ هذهِ لا يجوزُ فيها شيءٌ مِن ذلكَ إذا حدثَ فيها التمني .

وبينَهما فُرْقانٌ ؛ لأنه يُحْمَلُ في « لا » إذا دخلَها / التمني على [١٧٧] الموضعِ كما كانَ قبلَ دخولِهِ، والسماعُ يؤيّدُ سيبويهِ [وهو](٢) القياسُ .

---

(١) الجمل : ٢٤٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) في الأصل : « معنيين » .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٧/٢ . وانظر المقتضب ٣٨٢/٤ ، والأصول ٣٩٧/١ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

وأمَّا « ألاَ » التي ذكرَ في البابِ أنَّها للتحضيضِ (١) ففاسدٌ ؛ لأنَّ التي للتحضيضِ لا يُنصبُ بعدَها إلاَّ على حدِّ ما يُنصبُ بعدَ أخواتِها ؛ وهي : « هلاَّ » و « لَوْلاَ » ، و « لَوْمَا » ، و « ألاَّ » ، والنَّصبُ بعدَها بإضمارِ فعلٍ ، ولا بدَّ من التنوينِ .

وقولُه : (والتَّحْضِيضُ يجُوزُ فيهِ التَّنْوِينُ) (٢) ، موهمٌ أنّه يجوزُ فيه غيرُه ، ولا سبيلَ إلى ذلكَ ؛ لأنَّ النَّصبَ فيهِ بإضمارِ فعلٍ فلا موجبَ لحذفِهِ .

وأنشدَ :

*** (ألاَ طِعَانَ ولاَ فُرْسَانَ ....)** (٣) *

البيتُ لحسان بن ثابت ، وقبلَه :

حَارِ بنَ كَعْبٍ ألاَ أحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ
عَنَّا وأنْتُمْ منَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ (٤)

لاَ بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ
جِسْمُ البِغَالِ وأحْلاَمُ الْعَصَافِيرِ

ألاَ طِعَانَ .... البيت

---

(١) انظر الجمل ٢٤٠ .
(٢) الجمل ٢٤٠ .
(٣) الجمل ٢٤٠ . وتمامه :
« .... عادية إلا تجشؤكم عند التنانير »
وهو في ديوان حسان ٢٧١ ، والكتاب ٣٠٦/٢ ، والحلل ٣٢٨ ، والفصول والجمل ل ٢١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢ ، والجنى الداني ٣٨٤ ، والمغني ٧٢/١ ، والخزانة ٦٩/٤ .
(٤) البيتان في ديوان حسان ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والخزانة ٧٢/٤ ، والأول منها في الحلل ٣٢٨ .

يقوله لبني الحارثِ بنِ كعبٍ . جعلَهم أهلَ أكلٍ وشُـربٍ ، لا أهلَ مكارمَ وشجاعـةٍ . ويُروى : « عادية »، و « غادية »(١)، بالعينِ من العَدْوِ [للتصريف] (٢) في الغاراتِ ، ولَمْ يخصّ وقتًا . وبالغينِ المعجـمةِ : مبكرةً للغـارةِ أيضًا . ويُروى: « تجشؤكُم » بالرفعِ والنَّصبِ، وبالحاءِ والجيمِ ، والشين فيهما (٣) ، و « التجشّؤُ » : لبسُ الكساءِ الخَشِنِ ، والتَّلبُّبُ فيه . وبالجيـمِ من الجشـأِ من كثـرةِ الأكـلِ . و « التَّنانيـرُ » : جمـعُ تَنُّورٍ ، وهو من أواني الطّبخِ (٤)، والتَّنورُ في غيـرِ هذا : وجهُ الأرضِ ، وبهِ فُسـِّرَ قـولُه تعـالى : ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ (٥) ، أي انفـجرَ وجـهُ الأرضِ بالعيون .

والهمـزةُ الدّاخلةُ على « ألاَ » في البيـتِ للتّقـريرِ والتّوبيخِ ، ولا وجـهَ فيـها للتمني كما زعمَ أبو القاسم(٦) ، وابن بابشـاذ (٧) ، لفسادِ المعنى . والنّصبُ فـي « تجشـؤكم » على الاستثناءِ المنقطعِ ، والرّفعُ على البدلِ مِن الموْضـعِ على مذهبِ بني تميم (٨).

---

(١) انظر هذه الرواية في الحلل ٣٢٨ ، والفصول والجمل ل ٢١١ ، والخزانة ٤/٧١ .

(٢) كذا في الأصل . وفي الحلل ٣٢٨ : « يحتمل أن تكون من العدو الذي هو الجري . ومن العدوان الذي هو الاعتداء والظلم » انتهى . وقريب منه في الخزانة ٤/٧١ .

(٣) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ٢١١ . والخزانة ٤/٧١ .

(٤) في اللسان « تنر » ٤/٩٥ : « التنور : نوع من الكوانين . الجوهري : التنور الذي يخبز فيه » .

(٥) هود ١١/٤٠ . وقد فسرها بهذا المعنى ابن عباس وعكرمة والزهري وابن عيينة . انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٣٣ ، والبحر المحيط ٥/٢٢٢ .

(٦) انظر الجمل ٢٤٠ وقد رده عليه النحويون ؛ لأن البيت من الهجو ، ولو كان تمنياً لبطل معنى البيت ، ولما كان ذمًا . انظر الفصول والجمل ل ٢١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٠ ، والخزانة ٤/٧٠ . وانظر الجنى الداني ٣٨٤ ، والمغني ١/٦٨ .

(٧) انظر شرحه للجمل ٢/٧ .

(٨) انظر مذهب بني تميم فيما سبق ص ٩٧٣ .

وحروفُ التحضيضِ : « ألاَّ » ، وهَـلاَّ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا ، وألاَ » ، ونَقَصَـهُ منها « ألاَّ » الثَّقيلةَ ، وجميعُها مختـــصٌّ بالفعلِ مستقبلاً وماضيًا ؛ نحو : « هلاَّ يقومُ زيدٌ » ، و « هلاَّ قامَ زيدٌ » .

ويدخلُها على الماضي معنى التوبيخِ . فإنْ وليَها الاسمُ انتصبَ بإضمارِ فعلٍ يفسرُه ما بعدَه ؛ نحو : « هلاَّ زيدًا ضربتَه » ، أوْ دلالةُ الحالِ ؛ نحو قولِهم : « هَلاَّ زيدًا » ، و « لَوْلا عمرًا » ، و « ألاَ قتالاً » . تقـديرُه : « ألا تقاتلُ قِتَالاً » ، و « هَلاَّ تضربُ زَيْدًا » ، أوْ « تُعطِي زيدًا » وما أشبَـه ذلكَ مما تدلُّ الحالُ عليـهِ . والعرضُ قريبٌ من معنى التحضيضِ ، إلاَّ أنَّ التحضيضَ أقربُ مِن الأمرِ .

وأنشدَ :

*** (تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ) ***(١)

البيتُ لجريرٍ(٢) يهـجو الفـرزدق ، ويذكرُ معـاقرةَ الإبلِ التي كـانت بينَ أبي الفرزدقِ وسُحَيْمِ بنِ وثيلٍ(٣) ، وكـانت في زمـنِ عليٍّ - رضي اللّهُ عنـه - عـقرَ

---

(١) الجمل ٢٤١ . وعجزه: * بني ضوطرى لولا الكميَّ المقنّعا *
وهو في ديوان جرير ٩٠٧/٢ ، ومجاز القرآن ٥٢/١ ، ٣٤٦ ، والكامل ٢٧٨/١ ، والإيضاح ٧٤/١ ، والخصائص ٤٥/٢ ، والحلل ٣٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢٦/١ ، ٨٤/٢ ، والفصول والجمل ل ٢١١ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، والمغني ٣٠٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٦٩/٢ ، والخزانة ٥٥/٣ .

(٢) نسبه أبـو عبيدة في مجاز القرآن ٥٢/١ ، ٣٤٦ للأشهب بن رميلة . وذكر محقق أمالي ابن الشجري (٤٢٦/١) في سبب التخليط هو أن الأشهب كان يهاجي الفرزدق وله فيه قصيدة من بحر البيت الشاهد وقافيته ، وانظر الخزانة ٥٩/٣ .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحيّ ، شاعر مخضرم ، من الطبقةالثانية من شعراء الإسلام . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥٧٦/٢ ، والخزانة ٥٩/٣ .

سُحَيمٌ بعضَ إبله ، وعقرَ غالبٌ(١) جميعَ إبلِه يفضلُ عليه في الكرمِ ، ثمَّ عاتبَ سُحَيْمًا قومُه بنو رياحٍ ، فعقرَ في كُنَاسَةِ الكوفةِ ثلاثَ مائة وتركَها للنَّاسِ ، فمنعَ النَّاسَ عليٌّ مِن أكلِها ، وقالَ : « هي ممَّا أُهلَّ لغيرِ اللّهِ » . وقبلَ البيتِ :

لَعَمْرُكَ مَا كَانَتْ حُمَاةُ مُجَاشِعٍ

كِرَامًا(٢) وَلاَ حُكَّامُ ضَبَّةَ مَقْنَعَا (٣)

وهيَ جوابُ قصيدة تقدَّمت للفرزدق على قافيتها(٤) .

وشاهدُه : وقوعُ « لولا » تحضيضًا ، ونصبُ ما بعدَها . و«تَعُدُّونَ»: من العدِّ بمعنى : تَحْسُبُونَ(٥). و « أفضل مجدكم » بدلٌ مِن « العقرِ »(٦)، أوْ نعتٌ له . و « النِّيبُ » جمعُ نابٍ ، وهيَ « فُعْلٌ » ؛ بتقديرِ : نُيْبٍ / [قُلبتِ] (٧) الضمةُ كسرةً كـ « بِيضٍ » ؛ لأجلِ [١٧٨]

---

(١) غالب بن صعصعة أبو الفرزدق ، وانظر القصة في طبقات الشعراء ٥٧٧/٢ ، والحلل ٣٢٩، والفصول والجمل ل ٢١١، والخزانة ٥٨/٣ .

(٢) في الأصل : « كرام » تصحيف .

(٣) البيت في ديوان جرير ٩٠٧/٢ ، والفصول والجمل ل ٢١١ .

(٤) انظر ديوان الفرزدق ٤٢٢/١ ، وانظر الخزانة ٥٩/٣ .

(٥) يوافق ابن هشام اللخمي ، وشيخه ابن طاهر (انظر الفصول والجمل ل ٢١٢ ، وغاية الأمل ٥٧٦/٢) . والجمهور على أنها من الحسبان وليس من الحساب ؛ قال البغدادي في الخزانة ٥٧/٣ : « ولا يجوز أن يكون من العد بمعنى الحساب » .

(٦) في المنتخب ١٨٠/١ : « وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف ـ رحمه الله ـ : هو بدل من عقر النيب وهو بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة » .

(٧) مطموسة في الأصل .

الياء بعده ، وهي المسنَّةُ من الإبلِ . و « بني ضوطرى » : منادى مضافٌ ، و « الضَّوْطَرى » : الحمقاءُ . و « الكَمِيُّ » :الشّجاعُ . و «المُقَنَّعُ » اللابسُ البيضةَ والمغْفَرَ ، وهو ما يغطى به الرّأسُ من حلَقِ الحَديدِ . و« الكَميُّ » منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِ « تَعدُّونَ». وجعلَ بعضُهم « تعدُّون » من باب العلم بمعنى « تَحْسبُونَ » المتعدِّيَةُ إلى مفعولَيْنِ ، وهوَ فاسدٌ[1] في اللّفظِ ، والمعنى ؛ أمَّا اللّفظُ فلأنّه أدخلَ في بابِ العلمِ ما ليسَ منه ، وأمَّا المعنى فأخبرَ أنّهم يشكُّونَ في كوْنه « أفضلَ مجدِهم » . والمعنى على الحِسَابِ والعجزِ بذلكَ ، كما قالَ :

عَدَدْتَ قُشَيراً إذْعَدَدْتَ فَلَمْ أُسَأْ

بِذَاكَ ولَمْ أزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ [2]

يقالُ : يحسبُ فلانٌ لنفسه مآثرَ وأفعالاً كرامًا وآباءً أشرافًا ، يقولُ : هلاَّ فخرتم بملاقاةِ الشجعانِ والكماةِ . فهو مِن الحِسَابِ لا مِن الحُسْبَانِ .

وأمَّا قولُه :

---

(١) نقل ابن بزيزة عن ابن طاهر – شيخ ابن خروف – إنكاره على من جعله بمعنى الظن ، وقوله : « وهو ظن من لا يعرف الصنعة » يشير إلى « أبي الحجاج بن يسعون » . ثم قال : « وهوخطأ من ابن طاهر لثبوت حسبانًا وتخيلاً » غاية الأمل ٥٧٦/٢ .

وجاء في المنتخب ١٧٨/١ : « وقد أنكر هذا التفسير الثاني أبو الحسن بن خروف وقال : إن من فسرّه به فقد زاد في اللغة ما ليس منها » . ثم قال : وهذا لا ينبغي له ، فإن الذين نقلوه أئمة لم يكونوا ليفسروه بما ليس في اللغة » انتهى .

وعبارة ابن خروف : « أدخل في باب العلم ما ليس منه » أي أدخل « حسب » في باب « علم » وهي ليست منه ، ولا يقصد به التزيد في اللغة كما ذكر الحفاف . وأقول : إن رأي الجمهور هو أقرب إلى المعنى الصحيح . إذ المعنى : تتفاخرون بعقر النيب وتجعلونه أفضل المجد – ظنًا منكم – فهلا تفاخرتم بملاقاة الشجعان ! ؟

(٢) البيت للنابغة الجعديّ . وهو في ديوانه ١١٤ ، الكتاب ١٢١/١ .

أَلاَ رَجُــــلاً جَــزَاهُ الــلّــهُ خَــيْــرًا

يَــدُلُّ عَلَــى مُحَــصِّــلَــةٍ تَبِيــــتُ (١)

فـزعمَ سيبـويهِ عن الخليلِ أنَّـهُ عـلى إضمـارِ فـعلٍ مِن المعنى ، تقـديرُه : ألاَ ترونني رجلاً (٢) .

وزعمَ يونُسُ أنَّـه نوَّنَ مضطرًا ، و« ألاَ » على بابِها(٣) .

---

(١) البيت لعـمـرو بن قِعاس أو قِـنعاس المراديّ الـمُـذْحِجيّ . وهو في الـكتاب ٣٠٨/١ ، والنوادر لأبي زيد ٢٥٦ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، والأصـول ٣٩٨/١ ، والأزهيـة ١٦٤ ، وشـرح المفـصل ١٠١/٢ ، والخزانة ٥١/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٨/١ . قـال عن الخليل : « فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قـولالرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً » .

(٣) انظر الكتاب ٣٠٨/١ .

بَابُ التَّمْيِيزِ (١)

وفي التمييزِ تبيينُ إبهامٍ تقدّمَ ، ويكونُ بعدَتمامِ كلامٍ ، وبعدَ تمامِ اسمٍ .

فما جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ : « تَفَقّأَ زَيْدٌ شَحْمًا » ، و « امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً » ، و « طِبْتُ بِالْعِرَاقِ نَفْسًا » ؛ تقديره : « تفقأَ زيدٌ من الشَّحْمِ » ، و « امْتَلأَ الإِنَاءُ مِنَ المَاءِ » . وليسَ الأوّلُ من الثاني كما ذكرَ الفارسيّ (٢) ، وتقديرُه : « تفقأَ زيدٌ مِن الشحمِ » ، و « امتلأَ الإناءُ من الماءِ» ، ولا يجوز : « امتلأَ ماءُ الإناءِ » وإنْ جازَ : « تفقأَ شحمُ زيدٍ » . وحقيقةُ الذي تفقأَ ، الجلدُ ، فكأنّه « تفقأَ جلدُ زيدٍ مِن الشّحمِ » ، فـ « مِن » للتبيينِ ، وكذلكَ « ملأتُ الإناءَ من الماءِ » ، ولا يجوزُ أيضًا « ملأتُ ماءَ الإناءِ » ؛ لأنَّ الذي امتلأَ هو الإناءُ لا الماءُ ، فجميعُ هذا النّوعِ عندَ سيبويهِ على تقديرِ « مِنْ »(٣) وهوَ الصحيحُ .

وما جاءَ عن تمامِ الاسمِ ، فأشياءُ كثيرةٌ ؛ منها : ما صارَ تمامُه بـ « مِن » ؛ نحو : « زيدٌ أفضلُ مِن عمروٍ أبًا » . وبالإضافةِ ؛ نحو : « أفضلُ النّاسِ أخًا » ، و « على التَّمرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » .

---

(١) الجمل : ٢٤٢ .

(٢) انظر الإيضاح ٢٢٣/١ . ونصه : « فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى ؛ لأن المتصبب هو العرق ، والذي ملأ الإناء هو الماء ، والذي تفقأ هو الشحم . فالمرفوع هو المنصوب في هذا الباب .. الخ » .

(٣) انظر الكتاب ٢٠٥/١ . ونصه في نحو : امتلأت ماء وتفقأت شحمًا : « وإنّما أصله امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافًا » .

وبالتنوينِ : « ما في السَّمَاءِ مَوْضِعُ راحةٍ سَحَابًا » ، و « عَشرَةُ أرطالٍ زيتًا » ، و « خَمْسَةُ أكْرَارٍ بُرًّا » .

ومنها ما جاءَ بنِيَّةِ تنوينٍ ، وذلكَ مِن « أحدَ عَشرَ درهمًا » إلى « تسعةَ عَشرَ » .

وبالنونِ ؛ نحو : « عشرينَ درهمًا » إلى « التّسعينَ » أعني العقودَ .

وسائرُ الأعدادِ جاءَ التمييزُ فيه مخفوضًا، أيْ من « الثلاثةِ » إلى « العَشرَةِ » ، و « المئينَ »، و « الآلافِ »، ولا تثبتُ النونُ في تثنيةِ المائةِ والألفِ إلاّ في الشِّعرِ ، ومالَمْ يثبتْ فيهِ شيءٌ ممَّا ذكرنا كانَ مخفوضاً بالإضافةِ، وأكثرُ ذلكَ في الأعدادِ .

و « زُبْدًا » تبيينٌ للمِثْلِ ، و « سحابًا » تبيينٌ لـ « موضعِ راحةٍ » ، و «المثلُ» هو العاملُ في « الزُّبْدِ » وكذلك « الموضعُ » هو العاملُ في « سحابًا » ، وكذلكَ جميعُها يُنصبُ(1) بالذي هو(2) تبيينٌ لهُ .

وأنشدَ :

* (إذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا) *(3)

---

(1) في الأصل : « يثبت » .

(2) في الأصل : « وهو » بزيادة الواو ولم يتبين لي وجهه .

(3) الجمل ٢٤٢ . وهو صدر بيت عجزه :

* فقد ذهبَ المسرةُ والفتاءُ *

وهو في الكتاب ١/٢٠٨ ، ٢/١٦٢ ، نسبه في المرة الأولى للربيع بن ضبع الفزاري ، وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة . وهو في المقتضب ٢/١٦٦ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥ ، والحلل ٥٧ ، والفصول والجمل ل ٢١٢ ، والمقرب ١/٣٠٦ ، والهمع ٤/٧٦ ، والخزانة ٧/٣٧٩ .

البيتُ للربيع بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيِّ ، ولـمَّا بلغَ مِائتي / عامٍ قالَ : [١٧٩]

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِــيَّ بَنِي رَبِيــعٍ   فَأَشْرَارُ الْبَنِينِ لَهُمْ فِـدَاءُ (١)
بِأَنِّي قَدْ كَبِرْتُ وطَالَ عُمْرِي   فَلاَ يَشْغَلْكُمُ عَنِّي النِّسَاءُ
فَأَمَّا حِـينَ يذْهَبُ كَلُّ قَـرٍّ   فَسِرْبَالٌ خَفِيــفٌ أَوْ رِدَاءُ
إِذَا عَاشَ الْفَتَى .... البيــت

وشـاهدُه : إثباتُ النونِ ، ونصبُ « عامًا » على التمييزِ ، والعاملُ فيهِ « المـائتان » كما كـانَ العـامـلُ في « الدِّرهـم » « العشـرون » ، و « الخمسةَ عشـرَ » ، بنصٍّ سيبويه(٢) - رحمه اللّـه - لـمَّا انصرفَ عن الإضافةِ وهو من تمامه في المعنى ، انتصبَ بهِ .

ويُـروى : « المُرُوءَةُ » ، و« اللَّذَاذَةُ »، و « المسرّةُ »، و« التّخيُّل »(٣) ، والمعنى واحدٌ . و « الفَـتَـاءُ » : مـصـدر الفتى كـالفتـوَّة . و « مـائتينِ » منصوبٌ على الظرفِ لـ « عاشَ » . وفي « إذا » معنى الشرطِ ؛ ولذلكَ دخلتِ الفاءُ في جوابِها ، فهيَ متعلقةٌ بالفعلِ الذي يليها ، وهو في موضعِ جزمٍ بها .

---

(١) الأبيات في الحلل ٥٧ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٢ . وفيـه حـملـه على الضـرورة . وانظر شرح التصريح ٢٧٢/٢ ، وسيبويه والضرورة الشعرية ٢١٤ ومابعدها .

(٣) انظر هذه الروايات في الحلل ٥٨ ، والفصول والجمل ل ٢١٢ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

والـذي أجازَ تقديمَ التمييزِ إذا كـانَ العاملُ فعلاً ، هو أبو عثمان المازني(١) ، ولا حـجـةَ له على ذلكَ في البيتِ (٢) ، ولا في القـياسِ ؛ لأنَّـه كـسائرِ التـوابعِ ، ولايتقدَّمُ شيءٌ منها على متبوعِـه ، وهذا أحرى ؛ لأنَّـه أحوجُ إليهِ في البيانِ .

وأنشـدَ :

*** (أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا) *(٣)**

البيتُ للمخبَّلِ أبي يزيد ربيعِ بنِ ربيعةَ (٤) ، مِن بني أنفِ النَّاقةِ . ويُقـالُ : لأعشى هَمْدَان (٥) ، عبـدِالرّحمنِ بنِ عبـدِاللّهِ ، ويُكنَى : أبا المصبح ، مِن شعراءِ الدولةِ الأمويةِ . و « الهجرُ » : ضدٌّ الوصلِ ، وهوَ أوّلُ القصيدِ هذا.

---

(١) جاء في الجمل ٢٤٢ " « ومن الناس من يقدم التمييز إذا كان العامل فعلاً » . وقد أجاز التقديم - غير المازني - الكسائي ، والجرمي ، والمبرد وغيرهم ، ووافقهم ابن مالك . انظر المقتضب ٣٦/٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والانصاف (م ١٢٠)٨٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، والهمع ٧١/٤ .

(٢) البيت هو : (أتهجر ليلى ...) وسيأتي بعد . وانظر رد ابن جني في الخصائص ٣٨٤/٢ على من أجاز تقديم التمييز على الفعل .

(٣) الجمل ٢٤٣ . وعجزه :

* وَمَا كَانَ نفسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ *

وهو في ديوانه ٢٩٠ (ضمن مجموعة شعراء مقلون) ، المقتضب ٣٧/٣ ، والأصول ٢٢٤/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والحلل ٣٣١ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ، والفصول والجمل ل ٢١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/٢ ، والهمع ٧١/٤ .

(٤) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٤٩/١ ، والأغاني ٣٨/١٢ ، والشعر والشعراء ٤٢٠/١ .

(٥) ترجمته في الأغاني ١٣٨/٥ .

وشاهدُه فيه - على ما زعمَ - نصبُ « نفسًا » على التمييز لفاعلِ « يطيبُ » ، وقدَّمَه ، واسمُ « كـانَ » عـائدٌ إلى « الحبيبِ » . والصـوابُ أن تكونَ « النفسُ » خبرَ « كانَ » على أحدِ وجهينِ :

أحدُهما : أنْ يذكِّرَ « النَّفسَ » على معنى الزوجِ والإنسانِ، كما قالَ تعالى :

﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ ﴾ (١) ،

ولَمْ يتقـدمْ إلاّ « النَّفسَ » فكنّى بِها عن الإنسانِ فيكونُ خبرَ « كـانَ » ، و « يَطيبُ » في موضعِ الصفةِ .

والثاني : أنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ ، وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه ، أيْ : وما كانَ الحبيبُ ذا نفسٍ طيِّبًا بالفِراقِ .

ويُروى: « تطيبُ » - بالتاءِ - (٢) وروى أبو إسحاق « وَمَا كَانَ نَفْسِي » (٣)، ولا حجّةَ في روايةِ أبي إسحاق لصحةِ الروايـةِ الثانيةِ ، وهيَ [أشهرُ] (٤) ووقعَ في ديوانِ شعرِه (٥) :

أَتُـؤْذِنُ سَـلْمى لِلْـفِراقِ حَبِيبَـهَا
وَلَـمْ تَـكُ نَفْسِـي بِالْفِـرَاقِ ....

---

(١) الزمر ٣٩ / ٥٩ .

(٢) انظر الخصائص ٣٨٤/٢ .

(٣) انظر رواية أبي إسحاق في الإيضاح العضدي ٢٢٤/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وفيه إنها أيضاً رواية الزجاجي ، وإسماعيل بن نصر .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) انظر ديوان المخبل السعدي . وفي الفصول والجمل ل ٢١٣ : « ووقع البيت في ديوان شعره : أتؤذن سُعْدَى ... » .

بَـابُ الإِغْـــــــــرَاءِ (١)

الإغـراءُ أمـرٌ مؤكَّدُ اللّزومِ ، يُقالُ: « غَرِيَ فلانٌ بِكَذا »: إذا لَـزِمَـهُ، و « أغريتُـه بهِ » : إذا أَلزمتُـهُ إيَّـاهُ .

واستعـملتْـهُ العربُ بأسـماءٍ تنوبُ منابَ الفـعلِ - ظروفٍ ، وغيـرِ ظروفٍ - وتعملُ عملَـه متقدِّمـةً ، ولَـمْ تقوَ على العَـملِ متأخرةً ؛ لضعفِها في قولِ سيبويهِ وأكثرِ النحويينَ(٢) .

وجميعُها اسمٌ للفعلِ ، والفاعلُ فيهـا مضمرٌ ، ولا مـوْضعَ لها مِن الإعرابِ ؛ لوقوعِها موقعَ الأمرِ ، ولا موْضعَ لـــهُ .

وذكرَ منهـا سيبــويهِ كثيرًا (٣)، وهيَ أكـثـرُ مِن ذلكَ ، ومـوْضعُ ذكرِها كتبُ اللُّغاتِ .

والمضمراتُ فيها على ما كانت عليـه قبلَ دخـولِها في هذاالبابِ ، وسُمِّيَ الفعلُ ، بـالظرفِ ومخفوضِـه ، والجارِّ ومجرورِه . وليست كالكافِ في « رويـدَكَ » / [وفي « النَّجاءَكَ » ، وفي « ذلك »(٤)](٥) ؛ [١٨٠]

---

(١) الجمل : ٢٤٤ .

(٢) من البصريين ، ويوافقهم الفراء . والكوفيون يجيزون تقديم معمولها عليها .
انظر الكتاب ٢٥٣/١ ، والمقتضب ٢٠٢/٣ ، والإنصاف (م ٢٧) ٢٢٨/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٨/١ ومابعدها .

(٤) الكاف فيما ذكر حرف خطاب مجرد من معنى الاسمية لا محل له من الإعراب . وفيه رد على ابن بابشاذ . وسيأتي بعد قليل .

(٥) غير واضحة في الأصل .

لاستحالةِ ذلكَ ، وقد بُيِّـنَ ، وقدْ قالوا : [« عليَّ » ، و « إليَّ » ، و « عليه][1] رجلاً » .

وهذهِ المضمـراتُ لا تكونُ حروفًا أبدًا ، وذهبَ ابنُ بابشاذ إلى أنّـها حروفُ خطابٍ[2]، وليسَ بشيءٍ لما ذكرنا .

وأمَّا قولُـه :

* يَاأَيُّـهَا الـمَائحُ دَلْـوِي دَونَـكَا *[3]

فـ « دلـوي » فيهِ منصوبٌ بفعـلٍ مضمرٍ[4]، أيْ : خُـذْ دلـوي ، وفسّرهُ « دونَكَ » ، لأنَّ معناهُ : خذْهُ ، ويجوزُ رفعُه على الابتداءِ ، و « دونَكَ » خبرُهُ .

---

(1) غير واضحة في الأصل . وانظر الكتاب ٢٥٠/١ .

(2) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١١/٢ . وقال الفراء : الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل . وقال الكسائي : الكاف في جميعها منصوب . والصحيح مذهب سيبويه وابن خروف والجمهور وهو أنها في محل جر . انظر شرح الكافية ٩٠/٣ ، والهمع ١٢٥/٥ .

(3) الرجز لرجل جاهليّ من بني أُسيد بن عمرو بن تميم . وبعده :

* إني رأيت النّاس يحمدونكا *

والمائح : الذي ينزل البئر إذا قل الماء ليملأ الدلو . وهما في معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢/٢ ، و الإنصاف ٢٢٨/١ ، و المغني ٦٧٤ ، و الخزانة ٢٠٠/٦.

(4) جعله ابن مالك منصوبًا بـ « دونك » مضمرة ، وقال بأنه جائز عند سيبويه . وجعله الكسائي من قبيل تقديم معمول اسم الفعل عليه .

وقد منع البصريون إعمالها مضمرة ، كما منعوا تقدم معمولاتها عليها .

انظر الإنصاف (م ٢٧) ٢٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/٢ ، والهمع ١٢٠/٥ .

وكذلكَ قولُه تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ (١) ، انتصبَ « كتابَ اللّهِ » بفعلٍ مضمرٍ ، يدلُّ عليـه « عليكم »، أيْ : « الزموا كتابَ اللّه » . ويجوزُ أنْ يكونَ مصدرًا مِن معنى « حَرُمَتْ » ؛ لأنَّ معنى « حرّم عليكم كذا » : « كتبَ عليكم » ، وكـأنَّـه : كـتبَ اللّهُ كـتـابًا . فـ « دُونَكَ » معناهُ : خُـذْ . و « عندَكَ زَيدًا » : بحضرتكَ فخذْهُ . و « عليكَ زيدًا » : الزمْـهُ .

و (بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ)(٢): هم الكوفيونَ ، وهوَ عندَهم قياسٌ في كلِّ ظرفٍ وجارٍّ ومجرورٍ ؛ لأنَّهـم روَوا منها كثيرًا لَمْ يروِه البصريونَ ، والصّوابُ فيه على السماعِ (٣)، كثُرَ ذلكَ أوْ قلَّ . وقـالـوا : « وراءَكَ أوسـع لكَ » ، وقالـوا : « إلَيْكَ عَنِّي » ، أيْ : تنـحَّ . وقالَ المنهيُّ : إليَّ ، يريدُ : أتنحّى(٤)، فاستعملَها اسمَ فعلٍ في الخبرِ، وهو شاذٌّ ؛ كقـولِهم:« هَيْهَاتَ » ، و « شَتَّانَ » ، و « سَرْعَانَ » ، و« وشكان » . و « فَدَاءِ » ـ بالكسرِ ـ معناهُ : أفديكَ ، ولا يجوزُ القياسُ عليها .

وإغراءُ الغائـبِ قليلٌ ؛ ومنهُ قولُهم : « عليهِ رجلاً لَـيْسَـنـي »(٥) . و « ليسَ إيايَ » أحسنُ مِن « ليسني » . وفي الحديـثِ : «عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ فَمَنْ لَـمْ يَسْتَطِعْ

---

(١) النساء ٤/٢٤ .

(٢) الجمل ٢٤٤ . ونصه : « وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف قياسًا » . ونسب إلى الكسائي . انظر شرح المفصل ٤/٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٦ ، وشرح الكافية ٣/١٠٦، والهمع ٥/١٢٥ .

(٣) كذا في الأصل ، ولعله : « والصواب فيه الاقتصار على السماع » أو نحو ذلك .

(٤) « سمع أبو الخطاب من يقال له إليك ، فيقول : إليَّ ، كأنّه قيل له تنحَّ . فقال : إتنحى » . الكتاب ١/٢٤٩ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٥٠، والمقتضب ٣/٢٨٠ . وذكر ابن الفخار أن قولهم : « عليه رجلاً ليسني » تقديره عند ابن خروف: عليه أنتم رجلاً غيري، أي ألزموه رجلاً غيري. انظر شرحه على الجمل ٣/١٠٦١.

فَعَلَيْـهِ بالصَّـوْمِ »(١) ، فأغرى بالغائبِ ؛ لأنَّ المعنى لبعضِ المخاطبين من حيثُ كانَ تركُ الاستطاعـةِ لا يعمُّـهُم ، ومنهم مستطيعٌ وغيرُ مستطـيعٍ ، فلمْ يمكنْ الخطابُ بالإغراءِ ، فأغرى الذي لا يستطيعُ ، ودلَّـهُ على الصـومِ بلـفظِ الغَيْبَةِ ، ليكسرَ منهُ دواعي الجِمَاعِ ، فكأنَّـهُ في موضعِ : « فـمن لَـمْ يستطعْ فدلُّوهُ على الصومِ » (٢) .

و « الباءَةُ » : النِّكاحُ .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب النكاح / باب الترغيب في النكاح ٣/٥ . وكتاب الصوم / باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ١/٤٧٨ ، وسنن النسائي كتاب النكاح / باب الحث على النكاح ٦/٥٧ .

(٢) ذكر ابن الفخار تقدير ابن خروف ، قال : « والتقدير عنده : فعليه أنتم بالصوم ، أي ألزموه الصوم ، وبصروه ، ودلوه عليه . وهذا التأويل من ابن خروف ، وإن خرج من شذوذ الباب فعليه التزام شذوذ آخر ، وهو تقديره اسمًا لفعل متعد إلى اثنين بالنقل ، وهو غير مقيس في الأصل ، فأولى أن لا يقاس في الفرع » . شرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٦١ .

بَابُ التَّصْغِيرِ (١)

التَّصغيرُ لغةً : خلافُ التكبيرِ والتعظيمِ . واستعملَه النحويونَ في قَبيلٍ مِن الأسماءِ غيّرتْها العربُ عن موضوعِها ، دلالةً على ذلكَ المعنى ، ويقالُ فيه تحقيرٌ أيضًا .

ويرادُ بِهِ وصف الشيءِ بالصِغَرِ ، أوْ بالقلّةِ ، أوْ بتقريبِ مسافة (٢) ؛ نحوُ : « رُجَيْلٍ » ، و « تُمَيْرَاتٍ » ، و « قُبَيْلَ العصرِ » .

وقدْ صَغَّرَتِ الفعلَ الماضي في التعجُّبِ ؛ نحو : « ما أُحَيْسِنَ زيدًا »، من حيثُ لَمْ يتصرفْ (٣) ، وصُحِّحَ معتلُّهُ في قولهم : « ما أُطَيِّبَهُ »، و « ما أُخَيْوِفَه » فأشبَه الأسماءَ ، ومعناهُ : تقليلُ الصفةِ المتعجَّبِ منها .

ويكونُ مقيساً ، وغيرَ مقيسٍ : فغيرُ المقيسِ يكونُ بالزِّيادةِ والنَّقصِ ؛ نحوُ : « زُهَيْرٍ » ، و « كُمَيْتٍ » ، تصغيرُ « أَزْهَرَ » ، و « أكمتَ » ، و « لُيَيْلَة» تصغيرُ « لَيْلَةٍ » ، و « رويجل » في تصغيرِ « رَجُلٍ » ، و « أُنَيْسَانٍ » في تصغيرِ « إنسانٍ » ، وهو موقوفٌ على السماعِ .

---

(١) الجمل : ٢٤٥ .

(٢) أضاف الكوفيون قسمًا رابعًا وهو تصغير التعظيم ، نحو : « دويهيَّة » . انظر شرح المفصل-١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢ ، وشرح الشافية ١٩١/١ ، والهمع ١٣٠/٦ .

(٣) وذلك استناداً إلى أن (أفعل) في التعجب فعل على مذهب البصريين . أما على مذهب الكوفيين فإن تصغيره قياس لأنه اسم في مذهبهم . انظر الإنصاف (م ١٥) ١٢٦/١ ، وشرح الشافية ٢٧٩/١ .

والمقيسُ يجيءُ على ثلاثةِ أمثلةٍ : « فُعَيْلٍ » لجميعِ الثُّلاثيّ فما دونَه؛ نحو : « يَدٍ » ، و « دَمٍ » .

و « فُعَيْعِلٍ » للرُّباعيّ فما فوقَه بزيادةٍ ، وغيرِ زيادةٍ .

و « فُعَيْعِيل » لِمَا كانَ خمسةَ أحرفٍ ورابعهُ حرفُ لينٍ ، ولما عُوِّضَ فيه من المحذوفِ . وسيأتي / [بيان جميع هذا - إن شاء اللّه . [١٨١]

والمزيدُ][1] « فُعَيْعِل » . و « فُعَيْعِل » الوزنُ لا المثالُ ؛ لأنّه [قدْ][1] يكونُ المثالُ [« أُفَيْعِلَ »][2]؛ نحو : « أُحَيْمِدَ » و « فُعَيْعِلاً » ؛ نحو : « مُكَيْرِمٍ » ، و « فُعَيْلَين » ؛ نحو : « سُرَيحين » .

فالثلاثيُّ [حكمه][3] الذي بُنِيَ له البابُ ؛ أنْ : يُضمَّ أوّلُه ، ويُفتحَ ثانيه ، ويُزادَ ياءَ التصغيرِ ثالثةً ، ويَجري الرابعُ بوجوهِ الإعرابِ ، إلاَّ أنْ تدخلَه تاءُ التأنيثِ ، فيلزمُه الفتحُ ؛ نحو : « حُمَيْدَةَ » ، وألفُ التأنيثِ مقصورةً وممدودةً ؛ نحو : « حُبَيْلَى »، و « حُمَيْرَاءَ » ، أوْ ألفُ « أَفْعَال » ؛ جميعُ القلَّة ؛ تقولُ: « أُفَيْعَال » ، أوْ الألفُ والنونُ في « فَعْلاَنَ » ؛ نحو : «سُكَيْرَانَ» المجموعِ على « فُعَالى » . أو المجموعِ على « فِعَالٍ » ؛ نحو :

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « افعيل » .

(٣) غير واضحة في الأصل .

«غَرْثَانَ»(١) و «غِـرَاث» ؛ نحو : «غُـرَيْثَـانَ» ، و «ضُبَيْـعـانَ» في «ضَـبْعَـانَ» ، والجمعُ «ضِبَاعٌ» . أو ما جمع بالـواو والنـونِ فيمن يعقلُ ؛ نحو : «عُثَيْمَانَ» ، و «عُرَيَّانَ» ؛ لأنَّكَ تقول : «عُثْمَـانُـونَ» ، و «عُرْيَانُـونَ» . ومـا جُمعَ علـى «فَعَالِينَ» صُغِّـرَ على فُعَيْلِينَ» ؛ نحـو :« سُرَيْحِينَ» ، و «وُرَيْشِـين» تصغيرُ «وَرَشَـان»(٢) .

وكذلكَ الرُّباعيُّ ممّا زادَ ، يضمُّ أوَّله، ويفتحُ ثانيه ، وتزادُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ، ويُكْسَرُ الرّابعُ كانَ بعدَه حـرفُ لـين ، أوْ لَـمْ يكـنْ ؛ نحـو : «جُعَيفِـر» ، و «سفيريج» .

وللحذفِ ممَّا زاد على الأربعةِ أحكامٌ ستذكرُ في بابِ الخماسيّ - إنْ شاءَ الله .

وإنْ كانَ عـينُ الثـلاثيّ ياءً ؛ نحو : «بُيَيْـتٍ» و «شُيَيْـخٍ» ، جازَ كسـرُ الأول إتباعًا للياءِ ، كما فعلوا في تكسـيرِه ؛ نحو : «بِـيُوتٍ» ، و «شِيُوخٍ» ، و «جِيوبٍ» . وقدْ يبقى الأوّلُ على حركتهِ ، وسيُذكرُ في بابِ المبهمات(٣) .

فما نقـصَ عـن(٤) الثلاثـة رُدَّ إلى الأصلِ . ومـا لَمْ يكنْ له أصلٌ ؛ نحـو : «مَنْ» ، و «كَمْ» زدتَ ياءً فقلتَ : «مُنَـيٌّ» ، و «كُـمَـيٌّ»(٥).

---

(١) غرثـان : من الغَرَث ، وهو : أيسر الجوع ، وقيل : شدته ، وقيل : هو الجوع عـامة . اللسـان «غرث» ١٧٢/٢ .

(٢) وَرَشَان : طائر شِبْه الحمامة . اللسان «ورش» ٣٧٢/٦ .

(٣) انظر ص ١٠٣١ .

(٤) في الأصل : «من» .

(٥) منع سيبويه تصغير «مَن» ونحوهـا قال : «وكذلك من ومـا وأيُّهم ، إنما هنّ بمنزلة أين لا تمكن تمكن الأسماء التامة نحو زيد ورجل . وهن حروف استفهام كما أن أين حرف استفهام فصرن بمنزلة =

وما زادَ على الأربعـةِ ، حُـذِفَ ؛ إلاَّ أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعًا ، وسيُـذكرُ أيضًا .

وقدْ يُصغَّـرُ تصغيرَ الترخيمِ ؛ نحو : « حُـرَيْـثٍ » في « حارثٍ » ، و « زُهَيْرٍ » في « أزهـرَ » ، و « سُـوَيْـدٍ » في « أسـودَ » ، و « جُـرَيْلٍ » في «جَـرْوَلٍ»[1] .

وجمـيع ما فـيهِ زيادةٌ واحـدةٌ من بابِ الثـلاثةِ أوْ أكثر ، نحـو : « قُعَيْسٍ » في « مُقْعَنْسِسٍ [2] و « خَـفَيْـدَدٍ » [3] تقـول فيـه : « خُـفَيْـدٌ » ، ولَـمْ يحـذفـوا من زوائـدِ بناتِ الأربعةِ غيرَها ، وهو كثيرٌ ، وهو مـن التَّصغيرِ المقيسِ ، وقـد قالـوا : « بُـرَيْـهٌ »[4]، و « سُـمَيْـعٌ » في « إبراهيمَ »، و « إسماعيلَ »[5] .

وقد يُستـغنى بالمصغرِ عن المكبَّرِ ؛ نحو : « كُمَـيْتٍ » ، و « كُعَيْتٍ » : وهو البلبلَ ـ طائرٌ ـ و « الكُـمَيْـتُ » : بين الأحمرِ والأسودِ ، فلَمْ يَخْلُـصْ لأحـدِهما ، فهوَ قريبٌ منهما ، فصُـغِّرَ ليدلَّ على ذلكَ المعنى ؛ كقولِهم : « هو دُوَيْنَ ذاكَ » .

= هل في أنهنّ لا يحقرن » الكتاب ٤٧٩/٣ ، وانظر شرح الشافية ٢٩٠/١ .
ولعل جواز تصغيرها في حال التسمية بها فيجوز فيها عندئذ « مُنَيَّة » أيضًا . انظـر: شرح الكافية الشافية ١٩١١/٤ ، والهمع ١٣٧/٦ .

(١) جرول : اسم الحطيئة ، ومعناه الحجارة والواو للإلحاق بجعفر ، واحدتها جرولة . وأيضًا اسم لبعض السباع . اللسان « جرول » ١٠٨/١١ .

(٢) في الأصل : « مقعنس » . والـمُقْعَنْسِس : الشديد ، وهو المتأخر أيضًا . ورجل مقعنسس إذا امتنع أن يضام . والقعنسة : أن يرفع الرجل رأسه وصدره . اللسان « قعس » ١٧٩/٦. وتصغيره : قُعَيْس أومُقَيْعِس أو مُقَيْعِيس . انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، وشرح الشافية ٢٤٩/١ . وانظر ما سيأتي ص ١٠٢٥ .

(٣) الخَفَيْدَد : السريع . والظليم الطويل الساقين . اللسان « خفد » ١٦٣/٣ .

(٤) في الأصل : « بريد » .

(٥) في الأصل : « إسحاق » .

ولا يصغَّرُ إلاَّ ما كانَ متمكنًا ، قالَ ابنُ بابشاذ : « فأنتَ إذا قلتَ : رُجَيْلٌ ، فكأنَّكَ قلتَ : رجلٌ صغيرٌ وإذا ثبتَ أنَّه وصفٌ لَمْ يجُزْ أنْ يُصغَّرَ من الأعلامِ إلاَّ ما جازَ أن تصفَه ، أوْ فيهِ معنى الوصفِ ، ومن هاهنا قالَ أصحابُنا : ليسَ البابُ أنْ تُصَغَّرَ الأعلامُ مِن نحوِ : زيدٍ ، و عمرو »(١) ، قلتُ : وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ التصغيرَ لايُرادُ بهِ تعريفُ الشيءِ ، وإنَّما يُرادُ بهِ تحقيرُه ، ووصفُهُ بالصِّغَرِ جسمًا ، أوْ معنى ، فكلُّ علَمٍ يصغَّرُ لا محالةَ إذا أُريدَ هذا المعنى ، وكذلكَ جميعُ هذه الأشياءُ المتمكنةُ .

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤/٢ ، ١٥ .

بَابُ تَصْغِيرِ الثُّلاثِيِّ (١)

هذا النَّسبُ على غيرِ قياسٍ [؛ لأنه](٢) من « ثَلاثَةٍ » ، وقياسُه «ثَلاثِيٌّ» - بفتحِ الثاءِ .

وقولُه : (**حُكْمُ الاِسْمِ / الْمُصَغَّرِ**) (٣) كذا ، لا[مأخذَ](٢) عليهِ فيهِ ، لأنَّ كتابَه مُختصرٌ ، ولَمْ يَذكرْ إلاّ بعضًا من كلٍّ، واتّكلَ على بيانِ المدرِّسِ ، وإلاّ فلَمْ [يقلْ إنّ] (٢) منه ما يُكسرُ ، ومنه مايبقى على حركتِه ، ومنه ما يُحذَفُ على غيرِ قياسٍ ، وقدْ ذكرَ أكثرَها ، وهذهِ صنعةُ سيبويهِ في كتابِه ، يُطلقُ القولَ في أبوابِه ، ثمَّ يجيزُ في غيرِها ما منعَه فيها(٤) ، وهذا أبعدُ ممَّا فعلَه أبو القاسمِ هنا ، وكلٌّ له وُجْهَةٌ ، وتتبعُ الرّدِّ عليهِ في مثلِ هذا هذيانٌ (٥) . [١٨٢]

---

(١) الجمل : ٢٤٦ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) الجمل : ٢٤٦ ، وتتمة العبارة : (... أن يضم أوله ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعد ياء التصغير إلا أن يكون حرف تأنيث أو حرف إعراب) .

(٤) انظر مثلاً قصره وزن « فعال » - نحو : خَبَاثِ ولَكَاعِ - على النّداء في الجزء الثاني ١٩٨ ثم عاد في الجزء الثالث ٢٨٢ فجعله منادى وغير منادى . وانظر المزيد من هذه المواضع في المحاضرة التي ألقاها الشيخ عبدالخالق عضيمة - رحمه الله - بعنوان : « تجربتي مع كتاب سيبويه » في مقدمة فهارس كتاب سيبويه ص ١٨ .

(٥) لم أقف على معرفة من تتبع الرد عليه ، وليس في إصلاح الخلل ولا الشرح الصغير لابن بابشاذ .

وقدْ ذكرنا حُكمَ ما قبلَ علامات التأنيثِ ، وحكمَ حرفِ الإعرابِ ، وزدْنا « أفْعَالاً » ، و « سكرانَ » وبابَه . وذكرنا كسرَ الأوَّلِ في « شُيَيْخٍ »(١) .

وكلُّ مؤنثٍ فيهِ علمُ التأنيث فإنَّه يثبتُ في التصغيرِ ، إلاَّ الألفُ المقصورةِ فإنَّها تُحْذَفُ خامسةً فما زادتْ ؛ نحو : « قُرَيْقِر » في «قَرْقَرى»(٢) .

وكلُّ مؤنثٍ بغيرِ علامةٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ؛ نحو : « هِنْدٍ » ، و «قِدْرٍ» ؛ فإنَّهُ يَلْحَقُ في تصغيرِه « الهاءُ » ، إلاَّ ما شَذَّ(٣) ، وذلكَ ألفاظٌ يسيرةٌ ؛ منها : « حَرْبٌ » ، و « قَوْسٌ » ، و « دِرْعُ الحديدِ » ، - وقدْ ذكرَها بعضُهم - و « عُرْسٌ » ، و « عَرَبٌ » ، و « ذَوْدٌ » و « الضُّحا » ، فلمْ يلحقْ تصغيرَها الهاءُ .

وإنْ كانَ على أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا لَمْ تلحقْ تصغيرَه التاءُ إلاَّ [ثلاثَ](٤) كلماتٍ ستُذكرُ في الظروفِ(٥) - إن شاءَ اللّهُ .

وقولُه: (ويُكْسَرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ إلاَّ أنْ يَكُونَ حَرْفَ تَأنِيثٍ أوْ حَرْفَ إعْرَابٍ) (٦)، يريدُ : إلاَّ أنْ يكونَ هناكَ حرفُ تأنيثٍ ، أيْ بعدَ الحرفِ الذي يُكسَرُ ، حرفُ تأنيثٍ فيُفتَحَ لَهُ ؛ نحو : « حُمَيْدَةَ » ، و « حُبَيْلَى » ، ولَمْ يُردْ بعدَ ياءِ التّصغيرِ ، ومثلُ هذا لا يجهلُه أحدٌ ، فاتّسعَ في

---

(١) انظر ما سبق ص ١٠١٠ ، ١٠١١ .

(٢) قَرْقَرَى : أرض باليمامة . والقرقرة : الأرض الملساء . انظر معجم البلدان ٤/٣٢٦.

(٣) في الأصل : « أنشدَ » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) انظر ص ١٠٢٧ .

(٦) الجمل : ٢٤٦ .

العبارةِ ، وأمَّــا حرفُ الإعرابِ فيقــعُ بعــدَ يــاءِ التصغيرِ ؛ نحــو : « رُجَيْلٍ » ، و « جُمَيْــلٍ » .

وكلُّ ما حُذِفَ من بابِ الثلاثــةِ يُــرَدُّ في التّحقــيرِ - فاءً ، أوْ عينًا ، أوْ لامًا .

وهــمزاتُ الوصلِ كلُّها تُحذفُ في التّحقيرِ حيثُ كانت في ثُلُثَيِّ [الكلامِ] (١) أوْ أكثر .

(١) إضافة يقتضيها السياق .

بَابُ تَصْغِيرِ الرُّبَاعِيِّ (١)

وهذا النّسبُ على غيرِ قياسٍ ، وكذلكَ الخُماسيّ .

يريدُ : ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ أصولٍ كـ « جَعْفَرٍ » ، أوْ فيها زائدٌ كـ « أحْمَدَ » ، وَ « جُنْدَبٍ » ، و « ضَارِبٍ » ، و « أسْوَدَ » ، و جَدْوَلٍ » ، و « مَلْهَىً » ، و « عَجُوزٍ » ، و [« رِسَالَةٍ »](٢) ، و « حُبْلَى » ، و ما أشبَهَ ذلكَ مِمَّا تكونُ زيادتُه أُولى، أوْ ثانيةً، أوْ ثالثةً، أوْ رابعةً، فإنَّ تصغيره على بناء « فُعَيْعِلٍ » ـ كما تقدَّمَ ـ فـ « أُحَيْمِدُ » « أُفَيْعِلُ »، و« جُنَيْدِبٌ » « فُنَيْعِلٌ » ، و« ضُوَيْرِبٌ »(٣) « فُوَيْعِلٌ »، و« أُسَيْوِدُ » « أُفَيْعِلُ »، و« جُدَيْوِلٌ » «فُعَيْوِلٌ» ـ ملحقٌ بـ «جُعَيْفِرٍ» ـ ، و « عُجَيِّزٌ » (٤) « فُعَيِّلٌ » ، و « رُسَيِّلَةٌ » « فُعَيِّلَةٌ » ، و « مُلَيْهٍ » « فُعَيْلٍ »(٥) ، و « حُبَيْلَى » « فُعَيْلَى » إلاَّ أنَّ ألفَ التأنيثِ تَفتحُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ ـ كما تقدَّمَ (٦).

---

(١) الجمل : ٢٤٧ .

وجاء في غاية الأمل ٥٩٦/٢ : « وليس في تصغير الرباعي استكراه عند الجماعة ، وزعم ابن خروف أنه مستكره » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل : « ضُرَيْرِب » .

(٤) في الأصل : « عجيل » .

(٥) في الأصل : « فعيعل » . ولم يرد الوزن التصغيري بل أراد الوزن الحقيقي .

(٦) انظر ص ١٠١٠ ، ١٠١٦ .

وحرفُ اللِّينِ الثالثُ إنْ كانَ أصلاً أوْ زائدًا للإلحاقِ كـ « أَسْوَدَ » ، و « جَدْوَل »، و « عِشْيَرٍ »(١) ؛ جازَ فيه الإدغامُ والإظهارُ ، والإدغامُ أحسنُ .

فإنْ كانَ زائدًا للمدِّ لا غير ، نحو : « عَجُوزٍ » ، و « رسالةٍ » فلا يجوزُ فيه إلاَّ الإدغامُ مذكرًا كانَ جمعُ ذلكَ أوْ مؤنثًا ، إلاَّ أنْ تُصَغِّرَ مافيه الزيادةُ تصغيرَ الترخيمَ فَتَرُدَّهُ إلى « فُعَيْلٍ » ، وتُلحقَ التاءَ إنْ كانَ مؤنثًا ، إلاَّ ثلاثَ كلماتٍ صغَّرُوها بإلحاقِ التَّاءِ وهيَ أكثرُ من ثلاثةِ أحرفٍ (٢) ، وتُذْكَرُ في بابها - إنْ شاءَ اللَّه .

وأمَّا بابُ « فعال » كـ « سَمَاءٍ » ، و « فِعَالٍ » كـ « رِدَاءٍ » ، و «فُعَال» كـ « زُهَاءٍ »، و « فَعِيلٍ » كـ « عليٍّ » ، و« فَعُولٍ » كـ « عَدُوٍّ » - فإنْ شئتَ حذفتَ الياءَ الأخيرةَ / على غيرِ قياسٍ لاجتماعِ الياءاتِ ، [١٨٣]
وأعربتَ الباقي؛ فقلتَ : « سُمَيٌّ » ، وإنْ شئتَ أعللتَها إعلالَ « قُوَيْضٍ » في تصغيرِ « قاضٍ » ، استثقلتَ الحركةَ في الياءِ فحذفتَها ، وحذفتَ الياءَ للساكنين ؛ قلتَ : « سُمَيٍّ » فصارَ منقوصًا - وهو القياسُ - والأوّلُ مسموعٌ .

ومَنْ جعلَ الألفَ في « تَتْرَى » وشبهه - للإلحاقِ قلَبَها كما فعلَ في « ملهىً » .

ومن جعلها للتأنيثِ لَمْ يقلبْها كما فعلَ في « حُبْلَى » .

---

(١) العِشْيَر : الغبار . انظر اللسان « عثر » ٤/٥٤٠ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ١٠٢٧ .

بَـابُ تَصْغيرِ الـخُـمَاسِـيّ (١)

استكرهـت العربُ تصغيرَه للحذفِ منه ، كما استكرهتْ تكسيرَه لذلـكَ . فالتصغيرُ فيه من وادي الجمعِ .

والخماسيُّ ما كانَ على خمسةِ أحرفٍ ، بزيادةٍ ، أوْ بغيرِ زيادةٍ ، وغيرُ الزائدِ منه ؛ نحو : « سَفَـرْجَلٍ » ، و « فَرَزْدَقٍ » ، و « خَدَرْنَقٍ »(٢) ، تحذفُ الآخرَ منها ؛ فتقولُ : « سُفَيْرِج » ، و « فُرَيْزِد » ، و خُدَيْرِن » (٣) ، كمـا قلتَ فـي الجمعِ : « سَفَارِج » ، و« فَرَازِد » ، و « خَدَارِن » (٤).

وإنْ شئتَ حَذَفْتَ الدالَ من « فَرَزْدَقٍ » ، والنونَ من « خَدَرْنَقٍ » ؛ لشبههما بحروفِ الزوائدِ ؛ فتقـولُ : « فُرَيْزِقٌ » ، و « خُدَيْرِقٌ » ، وكـذلكَ جميعُ حروفِ الزوائدِ إذا وقعتْ في هذا الموضعِ ؛ وإنْ كانتْ أصولاً ولا يجوزُ حذفُ غيرِها فيه .

وأمَّا ما فيهِ الزوائـدُ من بناتِ الخمسـةِ فصاعـدًا فلا بدَّ من حذفه أيضًا ، حتَّى يصيرَ إلى مثالِ التصغيرِ، وذلك « فُعَيْعِلٌ » ، أوْ « فُعَيْعِيلٌ » .

فـإنْ كانَ رابعُه حرفَ لينٍ ، والاسمُ به خمسةٌ ، فلا يُحذَفُ منه شيءٌ ؛ نحو : « دينارٍ » ،و « قِنْديلٍ » ، و « منصورٍ »، تقولُ فيه : « دُنَيْنِيرٌ » ، و «قنيديلٌ» ، و « منيصيرٌ » .

---

(١) الجمل : ٢٤٨ ، ورد العنوان بهذا النصفي بعض النسخ (م) ، وفي النسخة المحققة : « بَابُ تَصْغِيرِ الخُمَاسيِّ وَمَا فَوْقَه » .

(٢) الخَدَرْنَق : ذكر العنكبوت .

(٣) في الأصل : « فريزق وخديرق » .

(٤) في الأصل : « فرازك وخدارق » .

وإنْ كانَ مع حرفِ اللينِ غيره[1] من الزوائد ، وأدَّى حذفُ ما يحذفُ منها إلى رجوعِ حرفِ اللّينِ مع الزّوائدِ موضعَ العوَضِ ؛ حذفتَ الزوائدَ ، وأبقيتَه في موضعِه ؛ لأنَّك إذا حذفتَ لَمْ تعوّضْ منه حرفَ غيرِه ؛ نحو : « انطِلاقٍ » ، و « استخراجٍ »، و« اشهيبابٍ »؛ تقولُ:« نَطَيْليقٌ »، و«تُخَيْرِيجٌ »، و« شُهَيْبيبٌ» ، تحذفُ الهمزةَ من « انطلاق ». فتبقى الألفُ رابعةً. وكذلكَ تحذفُ الهمزةَ والسينَ، فتبقى الألفُ رابعةً ، فيبقى « تخراجٌ » . وتحذفُ الهمزةَ والياءَ من « اشهيبابٍ »، فيبقى « شهيبابٌ » ، فقلتَ : «شُهَيْبيبٌ » .

فإنْ لَمْ يكن ذلكَ حذفتَ الزّوائدَ كلَّها ، وتركتَ أربعةَ أحرفٍ ، وتُبقي من الزوائدِ ما الحاجةُ إليه أكثرُ ؛ نحو : « مُنْطَلِق » ؛ إبقاءُ الميمِ آكدُ من إبقاءِ النون ؛ لدلالتِها على الفاعلِ والمفعولِ ، إلاّ أنَّهم قدْ حذفوا ألفَ التأنيثِ في « حُبَارَى » ونحوه ؛ فقالوا : « حُبَيِّرٌ » (فأبقوا الألفَ الأولى، والحاجةُ إلى الثانية آكدُ ؛ ولذلكَ زادَ بعضُهُم تاءً، فقالَ:« حُبَيِّرَةٌ »، فأبدلَ من اللاّمِ)[2] .

فإنْ استوتِ الزيادتانِ في المعنى ، كنتَ بالخيارِ في حذفِ إحداهُما ؛ نحو : « قَلَنْسُوَة » ، تقولُ : « قُلَيْنِسَةٌ » - إنْ حذفتَ الواوَ - و «قُلَيْسِيَةٌ» - إنْ حذفتَ النونَ - ولا مزيَّة لأحدِهما على الأخرى ، وكذلكَ جميعُ ما فيه

(١) في الأصل : « نحو غيره » .

(٢) هذه العبارة كتبت في الحاشية مدلولاً عليها بتحويله صغيرة . والذي زاد التاء هو أبو عمرو بن العلاء وابن الأنباري . انظر شرح الشافية ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ ، وانظر هذه المسألة في الكتاب : ٣/٤٣٦ ، ٤٣٧ ، والمقتضب : ٢/٢٦٠ .

الـزّوائـدُ ، فلا يُحـذفُ أصلٌ ، ويبقى الزائدُ ، فتقولُ في « مُدَحْرَجٍ »(١)، «دحَيْرِجٌ » وإنْ كانتِ الميمُ للفاعلِ والفعولِ .

و « القَبَعْثَرَى »: الفصيلُ المهزولُ . و« العَضْرَفُوطُ » : ذكرُ القطَا . و « المُغْدَوْدن »: الشجرُ الكثيرُ، وهو أيضًا الشـابُّ النّاعمُ.و« الـمَعْيُوراءُ»: جمـاعةُ الحـميرِ . و « قَرْقَـرَى » ، موضعٌ ، و « القَـرْقَرَةُ » و « القَـرْقَرُ » : الأرضُ الملساءُ التي لا نباتَ فيها .

وإنْ شئتَ عوَّضتَ فـي جميعِ ما حذفتَ منهُ ياءً رابعةً في موْضعِ العـوَضِ ؛ نحو : « قُبَيْعيثٍ » في « قَبَعْـثَرَى » / و « عُضَـيْريفٍ » في «عَضْرَفُوطٍ » ، وتركُ العِوَضِ أكثرُ ؛ نحو : « قُبَيْعِثٍ »، و « عُضَيْرِفٍ » . [١٨٤]

و ما في آخرِه [واوانِ] (٢) أو ياءانِ متصـلانِ بياءِ التصغيرِ ، فلا يكسرُ حرفُ الآخرةِ منهما لاجتماعِ الياءاتِ .

وجمـوعُ الكثرةِ لا تُـصغَّـرُ بلـفظِها ؛ فإنْ كـانَ لذلكَ الاسم جمعُ قليلٍ رددتَـه إليه وصغّـرتَه ، وذلكَ « أَفْـعَالٌ »، و« أَفْـعُلٌ » ، و « أَفْعِلَةٌ » ، و « فُعَلَةٌ »، ورددتَ ذلكَ الجـمعَ الكثيرَ إلى واحـدِه ، فصغّـرتَ الواحدَ ، وزدتَ فيـه في حالِ الرَّفعِ الـواوَ والنونَ - إن استـوفى شروطَهـما - ، وفي الخفضِ والنَّصبِ الياءَ والنونَ، أوْ الألفَ والتاءَ - إن لَـمْ يستوفِ الشروطَ .

---

(١) في الأصل : « يدحرج » .

(٢) مطموسة في الأصل .

وإنْ لَـمْ يكنْ له جمعُ قليلٍ رددتَ إلى الواحدِ أيضًا ،كما فعلتَ في الأوَّلِ .

فإنْ كانَ اسمًا علمًا لشيءٍ صغّرتَـه علـى لفظِـه ، تقـولُ فـي « المساجـد » : « مُسَيْجِدَات » ، وفي « القَبَائل » : « قُبَيئِلات » . فإنْ كانا علمينِ قلتَ : «مُسَيْجِدٌ » ، و « قُبَيئِلٌ »(١) ، حذفتَ الألفَ ولَمْ تردَّ شيئًا .

وأسماءُ الجموعِ تُصغّرُ على ألفاظِها ؛ نحو : « قُوَيْـمٍ » ، و « رُهَيْطٍ » ، و « نُفَيْـرٍ » ، في « قَوْمٍ » ، و « رَهْطٍ » ، و « نَفَرٍ » ، و « رَكْبٍ » ، و «صَحْبٍ» ، ولا يُلتفتُ لقولِ أبي الحسن(٢) في « رَكْبٍ » ، و « صَحْبٍ » ، أنها جمعُ تكسير ؛ لقولِ العربِ في تصغيرِهما: « رُكَيْبٌ » ، و « صُحَيْبٌ »، كما قالوا : « قُوَيْمٌ » ، و « نُفَيْرٌ » .

وجمعُ السلامةِ يُصغرُعلى لفظِه مذكرًا كانَ أو مؤنثًا ؛ لسلامةِ بناءِ الواحدِ فيه من التغييرِ الذي يطرأُ على جمعِ التكسيرِ ، فإنْ كانتِ الواوُ والنونُ عوضًا كـ « سنينَ » أزلتَهما ، وصغّرتَ ، وزدْتَ الألفَ والتاءَ ، فقلتَ : « سُنَيَّاتٌ » ، و « سُنَيْهَاتٌ » .

---

(١) خلافاً ليونس في هذا فيحذف الهمزة إذ كانت زائدة . قال المبرد : « وهو رديء في القياس . المقتضب ٢/٢٨٥ . أما الخليل فيحذف الألف لأنها أولى بالطرح من الهمزة ، فيقول : « قبيئل » ، و « قُبَيْئِيل » ، واستحسنه سيبويه . انظر الكتاب ٣/٤٣٩ .

(٢) مذهب الأخفش هو أن « ركب » ، و « صَحْب » جمع تكسير لراكب وصاحب وعلى هذا يجب ردهما إلى الواحد فتصغيرهما على مذهبه « رويكبون » ، و « صويحبون » . انظر شرح الشافية ١/٢٦٦ .

والأسماءُ المركباتُ تركيبَ البناء نحو : « حَضْرَمَوتَ » ، يُترَكُ منها الاسمُ الثاني ، ويُصغَّرُ الأوّلُ على القياس المذكور .

وخالفَ أبو العبّاس المبرّد سيبويه في مسائلَ من هذا الباب ، منها صحيحٌ ، ومنها سقيمٌ ، من ذلكَ « فَعُولاء » ؛ نحو « بَرُوكاء » ، و « جَلُولاء »(١)؛ سيبويه يراعي همزةَ التأنيث من حيثُ بُنيَت الكلمةُ عليها ، فحذفَ الواو ، والمبرِّدُ لا يحذفُ شيئًا (٢)، ويجعلُها كـ « ضَرُوبَة » ، وليست مثلها ؛ لأنَّ التاءَ دخولُها كخروجها .

ومنهُ « ثَلاثُونَ » ، و « ثَمَانُونَ » ، الخلافُ فيها واحدٌ . يحذفُ الألفَ سيبويهِ من حيثُ ثبتتِ الزيادتانِ في هذا الجنسِ ، وأبو العباس لا يحذفُ كـ «بَرُوكاء »(٣) .

ومنه « مُقْعَنْسِسٌ »(٤) وبابُه؛ سيبويهِ يحذفُ السينَ الآخرةَ ، ويُثبتُ الميمَ ؛ لأنَّها الفاعلُ ، والمبردُ يحذفُ الميمَ ويتركُ السينَ ، والقولُ قولُ سيبويهِ .

---

(١) « البَرُوكاءُ » : الثبات في الحرب ، والجدّ . انظر اللسان « برك » ١٠/٣٩٨ .
و « جَلُولاء » : ناحيةٌ من نواحي العراق . وهي أيضاً مدينة بإفريقيا بالقرب من القيروان . انظر معجم البلدان ٢/١٥٦ .

(٢) على مذهب سيبويه « بُرَيْكَاء ، و جُلَيْلاء » بحذف الواو ويراعى الهمزة . وعلى مذهب المبرد « بريِّكاء ، وجُلَيِّلاء » - بتشديد الياء - فلا يحذف منه شيئاً . انظر الكتاب : ٣/٤٤٠ ، والمقتضب ٢/٢٦٠ ، وانظر تنقيح الألباب ١٤٧ ، وشرح الشافية ١/٢٤٨ .

(٣) في الكتاب ٣/٤٤٢ : « وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال : « ثُلَيْثُون » ولم يثقّل ..» فالرأي ليونس وكأنما هو موافق له . وبالتثقيل على مذهب المبرد فلم يحذف منه شيئًا .

(٤) المُقْعَنْسِس : الشديد . وانظر ص ١٠١٢ من هذاالشرح .
وهي على مذهب سيبويه : « مُقَيْعس ، و مُقَيْعِيس » يحذف النون وإحدى السينين . =

ومنهُ « فَعَوَّل » كـ « عَطَوَّد »(١)، سيبويه يحذفُ الواوَ الأولى فيقولُ : « عُطَيِّد » . والمبرد لا يحذفُ شيئًا(٢) ؛ لأنَّها في موضعِ العِوَضِ ، وقد نصَّ سيبويهِ أنّ حرفَ اللِّينِ إذا وقعَ في موضعِ العِوَض لا يُحذفُ ، والظاهرُ قولُ المبردِ بنصٍّ سيبويه .

ومنه « إبراهيمُ » ، و « إسماعيلُ » وما كانَ نحوَهما ؛ سيبويهِ يحذفُ الهمزةَ ؛ لأنَّها أعجميّةٌ لا وزنَ لها ؛ ولقولِهم « بُرَيْهٌ » في تصغيرِ الترخيمِ . وهم لا يحذفون فيه[إلاَّ](٣) الحرفَ الأوَّلَ فيقولونَ « بريهيم »(٤) . والمبردُ يحذفُ الميمَ فيقولُ : « أُبَيْريه »(٥) .

والمحذوفُ في كلاالمذهبينِ حرفانِ ؛في قولِ سيبويهِ الهمزةُ والألفُ ، وفي قولِ المبرّد الياءُ والميمُ .

= وعلى مذهب المبرد : « قُعَيْسِس ، وقُعَيْسِيس » يحذف الميم والنون .
انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، والمقتضب ٢٥٢/٢ ، وتنقيح الألباب ١٤٢ .

(١) «عَطَوَّد» الشديد الشّاق من كلّ شيء . وهو أيضًا السّير السريع . انظر اللسان « عطد » ٢٩٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٩/٣ . وفيه : « عُطَيِّد ، و عُطَيِّيد » .
وفي شرح الشافية ٢٥٣/١عن المبرد :« فكما قلت هناك « مُسَيْرِيل » تقول هنا عُطَيِّيد ، بالمدّ لا غير »
ولم أقف على نصه في المقتضب . وانظر تنقيح الألباب ١٤٢ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : برهيم .

(٥) انظر الكتاب ٤٤٦/٣ . وفي شرح الشافية ٢٦٣/١ : « والقياس يقتضي ما قاله المبرد ، إلا أن المسموع عن العرب ما قاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بريه وسميع » .

بَابُ تَصْغِيرِ الظُّرُوفِ (١)

الظروفُ لغةً : الوعاءُ للشّيءِ يجعلُ فيهِ ، كالجرَّةِ ، والعدلِ ، وغيرِهما.

ولمَّا كانتِ الأزمنةُ والأمكنةُ / محتويةً على ما فيها سمَّاها [١٨٥]
النحويونَ ظروفًا .

وجميعُ ظروفِ المكان مذكرة إذا لمْ تكنْ فيه علامةُ تأنيثٍ ، إلاَّ «قدامَ » ، و « وراءَ »(٢) - اتفاقًا - و « أمامَ » فيمن [أنّثها](٣) ؛ ولذلكَ صُغِّرتْ بإلحاقِ التاءِ لها - وإنْ كانت أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ - إعلامًا بتأنيثها مِن بين سائرِ الظروفِ .

والمرادُ بتصغيرِ ظروفِ المكانِ والزمانِ ، تقريبُ المسافةِ ، والدنوُّ من الشيءِ إنْ صحَّ ذلكَ فيها ؛ ولذلكَ لَمْ تُصغَّرْ « عندَ » ، ولا « البارحةَ » ، ولا «أمسِ » ، ولا « أوّلُ مِن أمسِ » ، ولا « غَيرُ » ، ولا غيرُها ممّا ليس للتصغيرِ فيه معنى . وكذلكَ « غَد »(٤) ؛ لأنّه كـ « أمسِ »في المعنى ، فلم

---

(١) الجمل : ٢٥٠ .

(٢) جاء في اللسان « قدم » ٤٦٦/١٢ : « قال اللحيانيّ : قال الكسائيّ : قدّام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل في تصغيره قديديم، وهذا يقوي ماحكاه الكسائيّ من تذكيرها » .

(٣) في الأصل : « انتهى » . وقد حكى تأنيثها أبو حاتم فقال في تصغيرها أُميمة . انظر شرح الشافية ٢٤٣/١ .

(٤) في الأصل : « عند » وقد ذكرها قبل قليل .

يصغرُوه . وكذلـك « إذْ » ، و « إذَا » ، و « متَى » ، و « أينَ » ، وما أشبَـه ذلكَ ؛ لأنَّها لامعنَى لها في ذلكَ، وكذلكَ « كَـمْ »، و « مَنْ » ، و « مَـا » ، والمضمراتُ .

وإنْ صغرتها تصغيرَ التـرخيمِ رددتَها إلى الثلاثة وألحقتَ الهـاءَ - ، فقلـتَ " « قُدَيْـمةٌ » ، و « وُرَيْئَـةٌ » - رابعةٌ ؛ لأنها صارتْ إلى الثلاثةِ .

ولا يُصغرُ إلاَّ ما تمكّن من الظروفِ ، وغيرُ المتمكنِ منها لا يُحقّـرُ ؛ نحـو : « عندَ » ، و «سَحَـرَ » - إذا أردتَـهُ ليومٍ بعينه ، وهـو المعدولُ - وكذلكَ « ضُحَىً » ، و « صَبَاحَ » ، و « مَسَـاءَ » ، و « بُكْـرَةَ » (١)، و « ضَحْوَةَ » ، و «عشيَّـةَ » ، و « عَتَمَـةَ » ، ومـا أشبـهَهَـا إذا أردتَها من يومٍ بعـينه ، وجـميعُهـا نكرةُ اللّـفظِ ، فـخـالَفَتْ أصلَهـا ؛ فلذلكَ لَـمْ تنصـرفْ . فإنْ لَمْ تُردْها من يومٍ بعينه صغْـرتَهـا جُـمَـعَ .

فأمَّـا « غُـدْوَةَ » ، و « بكرةَ » فتصـغرانِ من يومٍ بعينه ، أوْ نكرتين ؛ لأنّـهـما تتصرفـانِ ، وتعريفُهمـا بالعلميةِ ، وامتنعا من الصرفِ للتعـريفِ العَلَميّ . والتأنيث فيهما على الأصل ؛ فلذلكَ تصرفُهما .

وأنشـدَ :

* (قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والْحِلْمِ إنَّنِي)(٢)*

(١) في الأصل : « بكر » .

(٢) الجمل ٢٥٠ . وعجزه :

* أرَى غَفَلاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجارِبِ *

وهو في ديوانه ٥٠، المقتضب ٢٧٢/٢ ، ٤١/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٠ ، والحلل ٣٣٣ ، وأمالي ابن الشجري ٤١٦/٢ ، والفصول والجمل ل ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٢٨/٥ ، والخزانة ٨٦/٧ .

البيتُ للقَطاميّ ، واسمُه عمير بن شُيـيم - بضم الشين وكسرِها ـ ؛ ولُقّبَ « القَطَاميَّ » لقولِه :

يَصُكُّهُـنَّ جَـانِـبًا فَجَـانِـبا

صَكَّ القَـطَـامِـيٌّ القَـطَا الْقَـوَارِبَـا (١)

وحكى الشيبانيُّ (٢) أنَّ القَطَـاميَّ مـرَّ بامرأةٍ فاستقـراها ، فقالـتْ أنا مِن قومٍ يشتوونَ القِـدَّ (٣) من الجوعِ .

فقالَ : مَنْ هؤلاءِ ويحكِ ؟ !

فقـالتْ : محـارب . ولَـمْ تقرِه ، فبـاتَ عندَها بأسـوأِ ليلةٍ ، فقـالَ القصيدَ الذي فيهِ البيتُ يهجوها ويذكرُ القصّـةَ ، وفيها :

فَلَمَّـا تَـنَازَعْـنَا الْـحَدِيـثَ سَأَلْتُـهَـا

عَنِ الْـحَـيِّ قَالَـتْ : مَعْشَـرٌ مِن مُحَارِبِ (٤)

مِـنَ الْـمُـشْـتَوِينَ القِدَّ مِـمَّا تَرَاهُـمُ

جِيَـاعًا وَرِيـفُ النَّـاسِ لَـيْسَ بِعَـازِبِ

وقبلَ البيتِ المستشهدِ به :

(١) ذكر البيت ولقبه وسبب تسميته فيما سبق ص ٤٣٠ .

(٢) انظر الأغاني ١١٩/٢٠ ، والفصول والجمل ل ٢١٤ ، والخزانة ٨٩/٧ .

(٣) القِـدُّ : الجلد الناشف . انظر اللسان « قدد » ٣٤٥/٣ .

(٤) البيت وما بعده في الأغاني ١١٩/٢٠ ، والفصول والجمل ٢١٤ ، والخزانة ٨٦/٧ .
والفضيض : ماء السحابة إذا انفضّ منها . انظر اللسان « فضض » ٢٠٨/٧ .

كأنَّ فَضِيضَاً مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ
عَلَى ظَمَأٍ جَادَتْ بِهِ أُمُّ غَالِبِ
لِمُسْتَهْلِكٍ قَدْ كَادَمِنْ شِدَّةِ الأَسَى
يَمُوتُ وَمِن طُولِ الْعِدَاةِ الكَوَاذِبِ (١)
صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سودُ الذَّوَائِبِ

وبهذا البيت لُقِّبَ «صريعَ الغواني» ويتصلُ به «قُدَيْدِيمةَ التَّجْرِيب»(٢)، وهيَ منصوبةٌ على الظرفِ ، متعلقةٌ بـ « راقهنّ ورقنَه » ، أوْ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه البيتان ، أيْ: فعلَ ذلكَ وطافَ قُدَيْدِيمَةَ التجريب؛ أيْ في وقتِ الغفلةِ عن النَّظرِ في العواقبِ ، [والحيطة](٣) ، والكِبَرِ ، ثمَّ بيَّنَ ذلكَ بقوله: أرى غفلاتِ العيشِ قبلَ النظر فيما/ يصيرُ [الحال](٤) إليه ، [وإذا نظرَ في ذلكَ لَمْ يهنأ] (٥) ولا خلصَ لهُ تنعمُه ، ولذيذُ العيشِ إنّما يكونُ مع الغرّةِ والحداثة؛ لأنَّه ليسَ له مايكدرُه عليه في تلكَ الحالِ . [١٨٦]

و « قبلَ التَّجَارِبِ » مفعولٌ ثانٍ لـ « أرى » العِلْمِيَّة ، و « رَاقَهُنَّ ورُقْنَه » : أعجبهنَّ وأعجبنَهُ » . و « بُعَيْداتُ بينٍ » من معناهُ : بعدَ فراقٍ . و « البينُ » : الفراقُ .

---

(١) البيتان في الحلل ٣٣٣ ، والخزانة ٨٦/٧ .
(٢) جاء في المنتخب ٢٥٧/١ : « وقال بعض النحويين – وهو أبو الحسن بن خروف –رحمه اللّه – العامل فيه راقهن ورقنه . وهذا إن صدر منه على جهة التسامح فيسمح له في ذلك ... الخ » .
(٣) غير واضحة في الأصل .
(٤) إضافة يقتضيها السياق .
(٥) غير واضحة في الأصل .

بَابُ تَصْغِيرِ الأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ(١)

الإبهامُ : ضدُّ الإبانةِ ، وقصدُ البابِ أسماءٌ افتقرتْ إلى ما يُبيِّنُها من حضرةٍ وصفةٍ ، أوْ حضرةٍ من غيرِ صفةٍ ، فسمّاها النحويونَ مبهمةً ، وأسماءَ إشارةٍ ، وأُلحِقَ بها أسماءٌ افتقرتْ إلى صلاتٍ فأجريت مُجراها في التّحقير ، وكلاهما متمكنٌ في بابِه ؛ ولذلكَ صُغِّرَ .

ولَمْ تبنَ لعدمِ التمكّنِ ، بلْ لمعنىً آخرَ قدْ ذُكِرَ في موضعِه .

وأسماءُ الإشارة : « ذا » ، و « تا » ، وما في معناهُما . ومثناهما ومجموعُهما : « اللّذانِ » ، و« اللّتانِ » ، و « الّذينَ » و« الّلاتِي»، و «اللّواتي » ، و « اللّائي » .

وتصغيرُ جميعِها مخالفٌ لغيرِها من الأسماءِ تُبقي كلاً على حركة الحرفِ الأوّلِ منها، وتَفْتحُ الحرفَ الثاني ، وتَزيدُ ياءَ التّصغير(٢) ثالثةً ساكنةً ، إلاَّ « ذا » ، و « تا » فإنّكَ تحذفُ فيهما الحرفَ الثاني الذي هو العينُ ، فتصيرُ بالتصغيرِ ثانيةً ، وكونُها ثانيةً دليلٌ على حذفِ العينِ ، وتُدْغِمُ ياءَ التّصغيرِ في الياءِ التي انقلبتْ عن الألفِ، وهيَ لامُ الكلمةِ في « ذا »، و « تا »، و « أولاء»، و «أولي»، وتدغمهما أيضًا في ياءِ « الّذي » ، و « الّتي » ، و « الّذين » ، وتَزيدُ الياءَ عوضًا من ذَهَابِ الحرفِ الأوّلِ ، إلاَّ أنّكَ تزيدُها في « أولاء » قبلَ الهمزة ، وتُبقي الهمزةَ على كسرِها ، فتقولُ : « ذَيَّا » ، وفي المؤنثِ « تيًّا » ، في جميعِ الفاظِهما ، و « ذَيَّانِ »

---

(١) الجمل : ٢٥١ .

(٢) في الأصل : « بالتصغير » .

في المذكرين ، و « تيَّانِ »[1] في المؤنثين . و « أُولَيَّا » في الجمعِ المقصورِ ، و « أُولَيَّاءِ » [2] في الممدودِ ، و « الّلذيّا » في « الّذي »، و « الّلتيا » [3] في « الّتي » .

وفي التثنيةِ : « الّلذيّانِ » ، و « الّلتيّانِ » ، وفي النَّصبِ والجرِّ بالياءِ.

وفي جمعِ المذكرِ : « الَّلذَيِّينَ » ، وفي الرفعِ : « الّلذيُّونَ » - في لغةِ مَنْ يجمعُ « الذي » بالواوِ والنونِ - .

والأخفشُ يقولُ : « الَّلذَيُّوْنَ » في الجمعِ ، وألف العوضِ منونةٌ عندَه ؛ ولذلكَ تركَ ما قبلَها على حالِه ، والمسموعُ قولُ سيبويهِ[4] .

وتزيدُ في المصغَّرِ من حروفِ التثنيةِ وحروفِ الخطابِ مازدتَه في المكبَّرِ ، إلاَّ أنَّكَ إذا صغرتَ جمعَ « الّتي » قلتَ :« الّلتيّاتِ » ؛ صغرتَ «التي » وجمعتَ بالألفِ والتّاءِ .

ولا تصغرُ « اللاتي »، ولا « اللواتي » ، ولا « اللائي » - في قولِ العربِ - ، ومنْ صغرَ جميعَها فإنّما أحالَ على قياسِها كيفَ يكونُ لَوْ صُغِّرتْ[5].

---

(١) في الأصل : « تيا » .

(٢) في الأصل « أليّا ...، وأليّاء » .

(٣) في الأصل : « التيّا » .

(٤) ينظر مذهب الأخفش وسيبويه في الكتاب ٤٨٨/٣ ، وهامشه شرح السيرافي ، وشرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٥) والذي صغّرها على لفظها – قياسًا لا سماعًا – هو الأخفش ، فقال في تصغير الّلاتي : الّلوَيْتَا . وفي تصغير الّلائي : الّلوَيْئَا . انظر شرح المفصل ١٤١/٥ . وشرح الشافية ٢٨٨/١ .

والصوابُ ما ذكرَ سيبويهِ[1]، وزيدتِ الألفُ في « أُولَيَّاءِ » قبل الهمزةِ ، وحذفت الهمزةُ عندَ أبي اسحاق[2]، وزيدتِ الألفُ وقُلِبَ منها همزةٌ لوقوعِها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ .

(1) انظر الكتاب ٣/٤٨٨ .

(2) ينظر مذهب الزجاج في شرح المفصل ٥/١٤٠ ، وشرح الشافية ١/٢٨٧ .

بَابُ النَّسَبِ (١)

النَّسبُ والإضافةُ بمعنىً واحدٍ ؛ ولذلكَ قالَ سيبويه : « بابُ الإضافة وهو بابُ النِّسبةِ »(٢) .

والإضافةُ في هذا البابِ معكوسةٌ ، وذلك لأنّكَ إذا قلت : « غلامُ زيدٍ » ؛ فالأوّلُ مضافٌ إلى الثاني ، وإذا قلتَ: « رجلٌ تميميٌّ » فـ « تميمٌ » هو المضافُ إليهِ ، والياءُ المشددةُ هيَ عوضٌ عن المضافِ إلى « تميمٍ »، كنى بها عن الرَّجلِ ، ومعناهُ : رجلٌ من تميم ، أيْ : منسوبٌ إلى تميم ومضافٌ .

[١٨٧] / ولا بدَّ من تشديدِ هذهِ الياءِ ، وكسرِ ما قبلَها ، ويصيرُ الاسمُ بدخولِها عليهِ صفةً [يُوصفُ به](٣) ، ويَرفع كما تَرفعُ الصفاتُ ؛ فتقولُ : « مررتُ برجلٍ تميميٍّ أبُوه » ، ويجوزُ فيه ما يجوزُ في «الحسنِ الوجهِ » .

وقدْ تدخلُ هذه الياءُ لغيرِ نسبٍ في الأسماءِ والصفاتِ ؛ نحوُ : «كرسيٌّ» ، و « بُختيٌّ »(٤) ، و « أحمريٌّ » .

وإنْ نسبتَ مؤنثًا ألحقتَ فيهِ الهاءَ ، فقلتَ : « تميميّةٌ » .

---

(١) الجمل : ٢٥٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٥ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) البُخت : هي إبل طويلة الأعناق ، وهي الإبل الخراسانية . انظر اللسان « بخت » ٢/٩ .

وهو على ضَربين : مقيسٌ ، ومسموعٌ .

فالمقيسُ ما لَـمْ يتغيرْ عن حاله ، أوْ تغيّرَ واستمرَّ تغييرُه في النظائر .

وغيرُ المقيسِ ما تغيَّـرَ بزيادةٍ ، أوْ نقصٍ ، أوْ تغييرِ حركةٍ ، ولَـمْ يطّردْ تغييرُه في النظائر ؛ نحوُ قولِهم في « البَصْرةِ »: « بِصْـرِيٌّ ، وفي «العَاليـةِ»[1]: « عُلْوِيٌّ » ، وفي « بَني الحُبْلَى »[2] : « حُبَلِيٌّ » ، وفي « الرَّيِّ » : « رَازِيٌّ » ، وفـي « مَـرْوٍ » : « مَرْوَزِيٌّ »[3]، وفي « العَـظِيمِ اللِّحْيَـةِ »: « لِـحْيَانِيٌّ »، وفي « العظيم الْـجُمَّـةِ » : « جُـمَّـانيٌّ » . والقياسُ : « بَـصْـرِيّ » ـ بفتحِ الباءِ ـ ، و « عَالِـيٌّ » ، و« حُـبْـلِـيٌّ »، و «حُبْلَويٌّ»، وفي « الرَّيِّ »: « رَيِّـيٌّ »، وفي «مَرْوٍ»: « مَرْوِيٌّ » ، وفي «اللِّـحيـةِ» ، و « الجُـمَّـةِ » : « لِـحْـيِـيٌّ » ، و « جُـمِّـيٌّ » ، وفـي « الشِّـتَـاءِ » : « شِـتَـائيٌّ » ، وفي « الرُّوحِ » : « رُوحيٌّ » ، وفي « دَرَابَ جِرد » « درابيٌّ » ، وغيرُه مسموعٌ[4] .

والقـياسُ أن يبـقى الاسـمُ بعدَ النسبِ على مـا كـانَ عليهِ قبلَ النّسبِ ، إلاَّ مـا أعلّـوا وغـيّـروا واطّـردَ في المثـالِ ذلكَ ؛ نحو حـذفِ اليـاءِ مِـن « فَعِيلَـةٍ » ،

---

(1) العَالِيَـةُ : اسم لكل ما كان من المدينة من جهة نجد . وعالية الحجاز : أعلاها بلداً وأشرفها موضعاً . ومن قال عُلْويّ فهـو من العُـلُـوّ وهو الارتفـاع . ومن قـال عُـلْـويّ فهـو من عـلا يعلـو عَلْوًا ، من المصدر. انظر معجم البلدان ٤/٧١ .

(2) بنو الحُبْـلَـى : حي من اليمن من الأنصار ، قيل لأبيهم حبلى لعظم بطنهم ، انظر اللباب ١/٣٣٧ ، وشرح الشافية ٢/٨٢ .

(3) في الأصل : « مرويّ » وهذا هو المقيس .

(4) في معجم البلدان ٢/٤١٩ « دار ابْجرد » : موضع بفارس . وفي الجمل ٢٥٢ النسب إليه : « دَرَاوَرْدِيّ » . وقال أبو حاتم : « الدّرَاوَرْدِيّ » منسوبٌ على غير قياس ، بل هو خطأ ، وإنما الصواب « دَرَابيٌّ » أو « جِرْدِيٌّ » أحدهما ، و « درابيٌّ » أجود » . المعرّب للجواليقي ٢٠٢ .

و « فُعَيْلَةٍ » ، و « فَعُولَةٍ » في أسماء القبائل ؛ نحو : «حَنِيفَةَ » ، و « جُهَيْنَةَ » ، و « شَنُوءَةَ » ؛ حذفوا حرفَ العلَّة ، وأبقَوا الأوَّلَ على حركته ، وغيَّروا الضمَّ والكسرَ إلى الفتحِ ؛ فقالوا : « حَنَفِيّ » ، و « شنَئِيّ » ، و « جُهَنِيّ » إلاَّ ما أشذُّوا فجاءَ على الأصلِ ؛ نحو : « عَمِيرَةَ كَلْبٍ » ، و «السَّلِيقَةِ »(١) ، ولا يتعدّى ماسُمِعَ منه .

فإنْ لَمْ تكنْ في الاسمِ تاءُ التأنيث جاءَ على الأصلِ ؛ نحو : «قُرَيْشِيٌّ » ، إلاَّ ما أشذُّوا فحذفوا ؛ نحو : « ثَقَفِيٌّ » وإنْ كثرَ .

و « السَّليقةُ » : الطبيعةُ ؛ يقالُ : قرأَ فلانٌ بسليقتِهِ ؛ أيْ بطبعِهِ .

وقولُه :

* (بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ)(٢) *

البيتُ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ، ولَمْ يقعْ في ديوان شعرِه، وقيلَ : لذي الرُّمَّةِ(٣) . وقبله :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ

إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمِ (٤)

---

(١) عَمِيرَةُ : بطن من كلب . انظر معجم قبائل العرب ٨٤٢/٢ . والنسب إليه : عَمِيرِيٌّ . وقال يونس : «هذا قليل خبيث » الكتاب٣٣٩/٣ . والسليقةُ : الطبيعة . والنسب إليه : سليقَيٌّ جاءا على الأصل .

(٢) الجمل ٢٥٣ . وعجزه : * سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى والتكرُّمِ *
وليس في ديوان ابن أبي ربيعة ولا ذي الرمة وهو في الكتاب ٣٣٧/٣، واللمع ٢٧١، والحلل ٣٣٨ ، والإنصاف ٣٥٠/١ ، والفصول والجمل ل ٢١٦ ، وشرح المفصل ١١/٦ .

(٣) وقال ابن السيد في الحلل ٣٣٨ : « لا أعلم قائله » . وليس في ديوان ابن أبي ربيعة ولا ذي الرمة .

(٤) البيتان في الحلل ٣٣٨ .

ولكنني أغْدُو عليَّ مُفَاضَةٌ

دِلَاصٌ كَأعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ ......

و « بكلِّ قُرَيْشِيِّ » متعلقٌ بـ « أغدو » .

يقولُ : لست براعٍ صائدٍ مكتسبٍ بالصيدِ ، ولكنني بطلٌ قائدُ جيشٍ يتبعني كلُّ قَرَشيٍّ على هذه الصفة .

وشاهدُه : مجيءُ « قُرَيشيّ » على الأصلِ ، وقدْ حذفَ بعضُهم الياءَ فخفّفَ الاسمَ على غيرِ قياسٍ ، فقالَ : « قُرَشِيّ »(١) .

ومِن القياسِ تغييرُ الياءِ إلى الواوِ في : « رَعَويّ » ، و « عَلَوِيّ » ، و « ملهوي »(٢) ، وأشباه ذلكَ ؛ لاجتماعِ الياءاتِ لَوْ تركوها على الأصلِ .

ومِنَ القياسِ تغييرُ الكسرَةِ إلى الفتحةِ في الثلاثيّ في « فَعِلٍ » كـ « نَمِر (٣) ، وفي « فِعِلٍ » كـ « إبِلٍ » ، وفي « فُعِلٍ » كـ « دُئِلٍ » (٤)؛ تقولُ : «نَمَرِيٌّ »(٥) ، و إِبَلِيٌّ » ، و « دُؤَلِيّ »(٦) .

ومن القياس حذف الياءِ من الرُّباعيِّ المعتل الآخرِ ، السّاكنِ الأوسطِ، منقوصًا كانَ أوْ مقصورًا ؛ نحو : « قاضٍ » ، و غازٍ » ، و « ملهىً » ،

---

(١) في الأصل : « قريشيّ » .

(٢) نسبة إلى : رَعْي ، وعليّ ، ومَلْهَى .

(٣) في الأصل : « تمر » ، بالتاء .

(٤) الدُّئل : دويبة كالثعلب . اللسان « دأل » ٢٣٣/١١ .

(٥) في الأصل « تمري » بالتاء .

(٦) ذكر ذلك سيبويه ، وقال : « وكذلك سمعناه من يونس وعيسى » الكتاب ٣٤٣/٣ .

و « مدعىً » و « أرْطى » ، و« معْزى » ، و « حُبْلَى » . والقلبُ أجودُ فيما كانَ أصلاً أوْ ملحقًا . وألفُ التأنيثِ يستوي فيه الأمرانِ . والحذفُ مثلَ « قاضٍ » أجودُ ، والقلبُ جائزٌ ؛ تقولُ: « قاضِيٌّ »، و « قاضَوِيٌّ » ، و « ملهيٌّ » ، و « مَلْهَوِيٌّ » ، و « أرْطِيٌّ » ، و « أرْطَوِيٌّ » ، و « حُبْلِيٌّ » و « حُبْلَوِيٌّ » . وبعضُ [العرب][1] يشبهُ ألفَ التأنيثِ في هذا بهمزةِ التأنيثِ / [فيمدّ ؛ يقولُ : «حُبْلاوِيٌّ»[2] و « سَكْرَاوِيٌّ »][3] . [١٨٨]

فإنْ كانَ الرّباعيُّ متحركَ الوسطِ لَمْ يجزْ إلاّ الحذفُ ؛ نحو : « جَمَزَى » - وهو موضعٌ -[4] ، و « بَشَكَى» ، و « مَرَطَى »[5] ؛ وهما ضربانِ مِن المشي؛ نحو : « جَمَزِيٌّ » ، و « بَشَكِيٌّ » ، و « مَرَطِيٌّ » ؛ لأنَّ الحركةَ فيه بمنزلةِ حرفٍ خامسٍ .

فإنْ كانَ حرفُ العلّةِ خامسًا فصاعدًا ، لَمْ يكنْ فيهِ إلاّ الحذفُ ؛ نحو : «مثنى»، و « قَبَعْثَرَى » ؛ تقولُ: « مثنيٌّ »، و « قَبَعْثَرِيٌّ »: وهو الفصيلُ المهزولُ[6] .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) قال سيبويه : « فأحسنُ القول فيه أن تقول : حُبْلِيٌّ » الكتاب ٣/٣٥٢ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) ليس في معجم البلدان ، وفي اللسان « جمز » ٥/٣٢٣ جمزى : هو عدو دون الحُضْر الشديد ، وفوق العَنَق .

(٥) البَشَكى : يقال : ناقة بشكى : أي سريعة خفيفة المشي . انظر اللسان « بشك » ١٠/٤٠١ . والمرطَى : ضرب من العدو . انظر اللسان « مرط » ٧/٤٠١ .

(٦) والجمل العظيم ، والشديد أيضًا . انظر اللسان « قبعثر » ٥/٧٠ .

والممدودُ على أربعةِ أقسامٍ : أحدُها : ما همزتُـه أصلٌ ؛ نحـو: « قُـرَّاءٍ » ، و « وُضَّـاءٍ »(١) .

والثاني : ما همزتُه منقلبةٌ عن أصلٍ ، لوقـوعِـها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ ؛ نحو : « كِسَـاءٍ » ، و « رِداءٍ » .

والثالث : مـا همزتُـه منقلبةٌ عن حرفٍ زائـدٍ للإلحـاقِ ؛ نحو : « عِلْبَـاءَ » ، و « حِرْبَاءَ » ، و « العِلْـبَاءُ : عَصَبَةٌ في القفاءِ ، و « الحِرْبَاءُ » : دويبـةٌ .

والرَّابعُ : ما همزتُـه زائدةٌ للتأنيثِ .

فقياسُ الأوَّلِ : ثبـاتُ الهمزةِ ؛ نحو : « قُرَّائيٌّ » ، و « وُضَّائيٌّ » ، وقـدْ قلبَها بعضُـهم واوًا ، وهو شاذٌّ(٢) .

وقياسُ الثـاني : الثباتُ ، والقلبُ جائزٌ ؛ نحـو : « كِسَائـيٌّ » ، و «رِدَائِيٌّ» ، و « كِسَـاوِيٌّ » ، و « رِدَاوِيٌّ » .

وقياسُ الثالثِ : القلبُ ، والثباتُ جائزٌ ؛ نحو : « عِـلْبَاوِيٌّ »، و«حِرْبَاوِيٌّ» ، و « عِلْبَائِيٌّ » ، و « حِرْبَائِيٌّ » .

---

(١) « القُرَّاء » - بضم القـاف وتشـديد الراء مفتوحـة - : الناسك المتعبـد ، و « القَرَّاء » -بفتح القـاف وتشـديد الراء - : الحسن القراءة أو الكثيـرها ، والهـمزة في كليهـمـا أصلية . انظر اللسان « قرأ » ١/١٣٠ .

و « الوُضَّاء » - بضم الواو وتشديد الضاد مفتـوحة - : الوضيء الحسن الوجه . انظر اللسان « وضأ » ١/١٩٥ .

(٢) قال سيبويه : « إذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء ، وهو فيها قبيح ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل : قُرَّاء ونحوه» الكتاب ٣/٣٥٢ .

وقياسُ الرَّابـعِ : القلـبُ ، ولا يجـوزُ الإثبـاتُ ، نحـــو : « حَمْـرَاويٌّ » ، و «صحرَاويٌّ » ، وما كانَ في معناهُما من التأنيث .

وقولُه:(وإذا نَسَـبْتَ إلى اسمٍ في آخـرِه « ياءٌ » قبلَها كَسْرَةٌ، حذفْتَها) (١) .

يريدُ : « إلى اسـمٍ على أربعـةِ أحـرفٍ » ، وقـدْ بيَّـنَ ذلكَ بالمثـالِ ، وذكـرَ الثُّلاثيَّ بعدَ ذلكَ ، فلا دَرْكَ عليهِ فيه(٢) ، وقدْ بُيِّـنَ .

وأمَّـا الثـلاثيُّ المنقوصُ ؛ نحـو : « شَـجٍ » ، و « عـمٍ » ، فلا بدَّ منَ القلـبِ واوًا لِـمَا ذكرنا ، وفتحِ العينِ ؛ لأنَّه « فَعَلٌ » ؛ تقـولُ :« شَجَويٌّ » ، و « عَمَويٌّ » .

وأمَّـا نحـو : « عليٌّ » ، و « عَـديٌّ » ، و « أُميَّـةَ » ، و « تحيَّــةَ » فـالحـذفُ أجـودُ ، وتُقلبُ الثانيـةُ واوًا ؛ تقولُ : « عَلَويٌّ » ، و « عَدَويٌّ » ، و « أُمَـويٌّ » ، و « تَحَويٌّ » ، وتَحذِفُ من « تَحيَّـةَ » أشبهَ اليائيْـنِ بـ « أُمَيَّـةَ » ، وهيَ الساكنةُ - وإنْ كانت عينًا من « تَحيَّـةَ » - لأنَّـها « تفعِلَـةٌ » ، وياءُ « أُميَّـةَ » زائدةٌ للتصـغيرِ ، لكنَّـها ساكنةٌ مثلُها، والثباتُ جائزٌ؛ تقولُ : « عَليِيٌّ » ، و « عَدِيِيٌّ » ، و « أُمَيِّـيٌّ » ، و « تَحيِّـيٌّ » .

وأمَّا « كُرْسِـيٌّ » ، و « بُـخْتِـيٌّ »(٣) ، و « أَحْـمَدِيٌّ » فتَحْذِفُ ياءي النَّسبِ اللّـفظيَّــةِ ، وتأتي بياءي نسبٍ حَقيقيةٍ ، فيبقى اللّـفظُ على ما كانَ عليهِ .

---

(١) الجمل : ٢٥٤ .

(٢) لم أقف على نص يستدرك به على الزجاجيّ في ذلك .

(٣) بُخْتِيّ : نسبة إلى البخت وهي الإبل الخرسانية ، وهي الإبل طويلة الأعناق . انظر ما سبق ص ٩١٢ .

وإذا نسبتَ إلى بنات الحرفين ، فلا يخلو أنْ يُرَدَّ فيها إلى الاسم شيءٌ في التثنية ، أوْ لا يُردَّ إليه شيءٌ ؛ فما لا يجوزُ فيه إلاَّ الردُّ ؛ نحو : « أخٍ » ، و « أبٍ » فإنّكَ تردُّ في النّسبِ ؛ فتقولُ : « أَخَوِيٌّ » ، و « أَبَوِيٌّ » ، ولا يجوزُ غيرُه .

وأمَّا ما يُردُّ ولا يُردُّ ؛ فيجوزُ فيه الوجهانِ ؛ نحو : « يدٍ » ، و « دمٍ » ، و « فمٍ » ، و « غدٍ » ؛ تقولُ : « يَدِيٌّ » . و يَدَوِيٌّ » ، و « فميٌّ » ، و « فَمَوِيٌّ » ، و « غَدِيٌّ » ، و « غَدَوِيٌّ » .

وأبو الحسنِ يقولُ : « غَدْوِيٌّ » ـ بسكونِ الدال(١) ـ والقياسُ والسماعُ بالتحريكِ ، وإنْ كانَ أصلُه السكونَ ، وكذلكَ « يدٌ » أصلُه السكونُ عندَ سيبويه ، ويبقيهِ في النّسبِ على حركتِه(٢) .

وأمَّا « ابنٌ » ، و « اسمٌ » وأشباهُهُمَا ؛ فإنْ أبقيتَ الهمزةَ ، قلتَ : «اسْمِيٌّ » ، و « ابْنِيٌّ » ، وإنْ شئتَ حذفتَ ؛ فقلتَ : « سُمْوِيٌّ » ، و «سِمْوِيٌّ» ـ بضمِّ السّينِ وكسرِها ـ لقولِهم : « سُمٌ » ، و « سِمٌ » ، ومنْ قالَ : « سَمٌ » فتحَ السينَ ، و « بَنَوِيٌّ » .

وفي « ابنة » « بَنَوِيٌّ » لا غيرَ . وفي « بِنْتٍ » و « أُخْتٍ » ، « بَنَوِيٌّ » و« أَخَوِيّ »(٣) ، ولا يعوّلُ على « بِنتيٌّ »، ولا« أُخْتِيٌّ » ؛ لأنّه ليسَ من كلامِ العربِ ، ويُؤنِسُ بجوازِه قولُ بعضِ العربِ في النّسبِ إلى «كُنْتُ» « كُنْتِيٌّ » (٤).

---

(١) ينظر مذهب الأخفش في شرح المفصّل ٤/٦ ، وشرح الشافية ٦٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٣ .

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه . و « بنتيّ » ، و « أختيّ » هو مذهب يونس . انظر الكتاب ٣٦٠/٣ ، ٣٦١ ، وشرح الشافية ٦٨/٢ ، ٦٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣٧٧/٣ . والكنتيّ : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا . انظر شرح الشافية ٧٧/٢ .

وأمَّا « كِلاَ » فـ « كِلَوِيٌّ » كـ « مِعًا » . و « كِلْتَا » « كِلَوِيٌّ » أيضًا ؛ لأنَّ « التاءَ » بدلٌ من لامِ الكلمةِ ، والألفَ للتأنيثِ ، وإنْ تركتَ التاءَ على/حالِها مِنْ حيثُ كانَتْ بدلاً، قلتَ : « كِلْتِيٌّ » كـ « بِنْتِيٌّ » [١٨٩] بحذفِ ألفِ التأنيثِ ، وإنْ شئتَ « كِلْتَوِيٌّ » كـ « حُبْلَوِيٌّ » .

وإنْ نسبتَ إلى مثلِ « عِدَةٍ » ، و « زِنَةٍ » ، و « شِيَةٍ »(١) تَرُدُّ الفاءَ؛ فتقولُ - في قولِ سيبويهِ - « وِشَوِيٌّ » ، و « وِعَدِيٌّ » ، و « وِزَنِيٌّ »(٢) .

والأخفشُ يردُّ الأصلَ ، ويُسَكِّنُ العينَ ، فيقولُ : « وِشْيِيٌّ » ، و « وِعْدِيٌّ » ، و « وِزْنِيٌّ »(٣) ، والقياسُ والسماعُ مع سيبويهِ ؛ لأنَّه لمَّا جرى متحركًا في الكلامِ ، لَمْ تغيْره عن التحريكِ في النَسبِ .

وأمَّا المضافاتُ فعلى وجهينِ ؛ أحدُهما : يتعرّفُ فيه الأوّلُ بالثاني ؛ نحو : « ابنِ عمرَ » ، و « ابنِ الزُّبيرِ » ، و « ابنِ الصَّعِقِ » ،

---

(١) الشِّيَةُ : خلط لون بلون . وهي أيضاً سواء في بياض . انظر اللسان « وشي » ٣٩٢/١٥ .

(٢) مذهب سيبويه عدم ردّ الفاء إذا كانت اللام حرفًا صحيحًا ، فيقول في « عِدَة » ، و «زِنَة»: « عِدِيٌّ »، و « زِنِيٌّ » ، وليس كما ذكر ابن خروف . أما إذا كانت اللام حرف علّة فإنه يرد الفاء حتى لا تبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين ، فيقول في «شية»: «وِشَوِيٌّ » - كما ذكر . انظر الكتاب ٣٦٩/٣ ، وشرح السيرافي في هامش الكتاب ٣٧٠/٣ ، وشرح المفصل ٣/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢ ، وشرح الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

(٣) ينظر مذهب الأخفش في هامش الكتاب ٣٧٠/٣ ، وشرح المفصل ٤/٦ ، وشرح الشافية ٦٣/٢ .

و « ابنِ رألانَ »(١) ، و « ابنِ عبّاسٍ » . والكُنَى ؛ نحوُ : « أبي بكرٍ » ، و « أبي زَيْدٍ » ـ بنصّ سيبويه (٢) ـ وأشباهِ ذلكَ .

والثاني « لا يتعرفُ الأوّلُ بالثاني ؛ وهيَ الأعلامُ ، والألقابُ كـ « امريءِ القيسِ » ، و« عبدِالرّحمنِ » ، و« عبدِاللّهِ » و « عبدِ الجبّارِ » ، و « أبي عبدِ اللّهِ » ، و « أبي بكرٍ » ، و « زَيْدِ بطةَ » ، و « قَيْسِ قُفّةَ ، وأشباهِ ذلكِ .

فأمّا الأوّلُ فالنسبُ فيه إلى الثاني ؛ نحوُ : « عُمَرِيٌّ » ، و « زُبَيْرِيٌّ » ، و « صَعِقيٌّ » ، و « رَألانيٌّ » ، و « عبَاسِيٌّ » .

والثاني نسبتَ فيه إلى الأوّلِ ؛ تقولُ : « مَرَئيٌّ » ، و « امْرَئيٌّ » في «امريْ القيسِ » . و « عَبْدِيٌّ » في « عبدِ الرحمنِ » ، و « عبدِ اللّهِ » ، و « عبدِ الجبّار» ، وأشباه ذلكَ .

و « زيديٌّ » في « زَيْدِ بَطةَ » ، و « قَيْسِيٌّ » في « قَيسِ قُفّةَ » ، وما أشبهَ ذلكَ ، إلاّ ما أشذّوا إرادةَ البيانِ في قولهم : « بكريٌّ » في « أبي بكرِ بنِ كلابٍ » ـ وهو كُنْيَةٌ ـ وجعلَهُ أبو القاسمِ منْ قسمِ ما يتعرّفُ بما أُضيفَ إليه(٣) ، وليسَ كذلكَ ؛ وإنّما هو كُنْيَةٌ ، ولايقالُ في كلٍّ من اسمهُ « أبو بكرٍ » .

---

(١) ابن الصَّعِق : هو عمرو بن خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب . كان أبوه خويلد يطعم النّاس فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتمها ، فرمي بصاعقة قتلته ، فعرف بالصعق ، وعرف بعض أولاده بابن الصّعق . انظر الاشتقاق ٢٩٧ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، وابن رألان : رجل من سنبس طيّيء . انظر اللسان « رأل » ٢٦٢/١١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٥/٣ .

(٣) انظر الجمل ٢٥٦ .

وقدْ كثرَ في كلامِهم بناءُ الاسمِ في النّسبِ من الاسمين ؛ نحو : « عَبْقَسيٍّ » ، و « عَبْشَميٍّ » ، أخذوا من الأوّلِ حرفينِ ، ومن الثاني حرفينِ ، ولَمْ يستعملُوه إلاّ فيما في أولِه « عبدٌ » ، وليسَ بمطّردٍ في النّظائرِ ؛ لَمْ يقولوه في « عبدِ المدَانِ » ولا غيرِه .

وأنشدَ في البابِ :

* (وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ)[1] *

البيتُ لعبد يغوثَ بنِ وقّاص ، وقبلَه :

أَلاَ لاَ تَلُومَانِي كَفَى اللَّومَ مَا بِيَا

فَمَا لَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ ولاَ لِيَا[2]

أَلَمْ تَعْلَمَا أنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا

قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أخِي مِنْ شِمَالِيَا

(فَيَا رَاكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ)

نَدَامَايَ [مِن نَجْرَانَ أنْ لاَ تَلاَقِيَا][3]

---

(١) الجمل ٢٥٦ ، وعجزه :

* كَأَنْ لَمْ تَرَىْ قَبْلِي أسِيرًا يَمَانِيا *

وهو في المفضليات ١٥٨ ، وأمالي اليزيدي ٦٧ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، والإفصاح للفارقي ١٧٠ ، والحلل ٣٣٩ ، والفصول والجمل ل ٢١٦ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغني ٣٠٧/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٧٥/٢ ، والخزانة ١٩٦/٢ .

(٢) البيت وما بعده من أبيات القصيدة في الأغاني ٧٢/١٥ ، وذيل الأمالي ١٣٢ ، والحلل ١٨٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٧٦/٢ ، والخزانة ١٩٧/٢ – ٢٠٠ .

(٣) بياض في الأصل .

وقبلَ بيتِ الشاهدِ[1] :

أَحَقّاً عِبَادَ اللّهِ أنْ لَسْتُ سَامِعاً
نَشِيدَ الرِّعَاءِ المُعْزِبِينَ المَتَالِيَا

وتَضْحَكُ مِنيٍّ . . . .
. . . . البيت

وبعـــده :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي
أَنَا اللَّيْثُ مَعدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا [2]

و « الشّيخةُ » : العجوزُ ، و « عبشميةٌ » : منسوبةٌ إلى عبدِ شمسٍ ، وهو شاهدُه ، وسببُ ضَحِكِها منه أنّه لمّا أسرَه عِصمةُ[3] انطلقَ به حتّى [خبأه][4]

---

(١) من هنا منقول في المنتخب ١/٣٠٥ - ٣٠٦ دون أن يشير إلى هذا النقل .

(٢) « معديّاً » بالياء رواية سيبويه في الكتاب ٤/٣٨٥ ، وابن الحاجب كما في شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٠ قال الرضي : « وهو شاذ لا يقاس عليه » . وأنشده المازنيّ « معدوّاً » بالواو . قال ابن يعيش : « ويجوز القلب في الواحد فيقال : مغزيّ ومدعيّ » شرح المفصل ٥/٣٥ .

(٣) هو عصمة بن أُبَيْر بن زيد بن عبداللّه بن صُرَيم التيميّ ، وفد على النبي - صلى اللّه عليه وسلم - بإسلام قومه ، وهو الذي أجار عتبة بن أبي سفيان . انظر الاشتقاق ١٨٥ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٩ ، والإصابة ٤/٥٠٢ . وانظر القصة في الأغاني ١٥/٧٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٦٧٦ ، والخزانة ٢/١٩٧ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

عندَ الأهتم (١) على أنْ يجعلَ له من فِدائه نصيبًا ، فتركَهُ الأهتم عندَ امرأته العبشميّةِ فأعجبها لجماله وكماله ، وكانَ عِصْمَةُ الذي أسرَه حقيرًا نحيفًا ، فقالتْ لعبدِ يغوثَ : مَن أنتَ ؟

قالَ: سيّدُ القومِ. فضحكتْ وقالتْ: قبّحَ اللّهُ سيّدَ قومٍ أسرَه مثلُ هذا .

وقولُه : « كأنْ لَمْ تَرَيْ » ، أرادَ : كأنَّها لَمْ تَرَ . وكأنّكِ لَمْ تري ، رَجَعَ إلى الخطابِ بعدَ الغيبةِ، وحذفَ النونَ للجزمِ كقولِه تعالى - في قراءة بعضهم - :

﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ ﴾(٢) - بالتاءِ - أخبرَ عن السمواتِ ، ثمَّ خاطبها ، كقولِ [عنترةَ](٣) :

شَطَّتْ مَزَارَ العَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ
عَسِرًا عليَّ طِلابُكِ ابنةَ مَخْرَمِ (٤)

رَجَعَ إلى الحضرةِ بقولِه: « طلابُكِ » ، بعدَ قولِه : « فَأَصْبَحَتْ ». وعكسُه قولُه تعالى :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ / بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾(٥). [١٩٠]

(١) واسمه سنان بن سمي بن خالد بن منقر، سمي الأهتم يوم الكُلاب. انظر الأغاني ١٥/٧١.

(٢) مريم ١٩/٩٠، والشورى ٤٢/٥. والقراءة بالتاء هي قراءة ابن كثير في السورتين - كما في السبعة ٤١٢ - وفي الكشاف ٣/٤٥٩: « روى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة تتفطّرن بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر. روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تشممن » .

(٣) في الأصل : « عمره » .

(٤) البيت في ديوان عنترة بن شداد من معلقته المشهورة ١٦ ، وفي الجمهرة ١/٤٧٤ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٩٩ ، وشرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس ٢/٤٦٢ . والرواية التي في النصّ هي رواية أبي عبيدة كما في شرح ابن النحاس.

(٥) يونس ١٠/٢٢ .

وقول [غيـره](١) :

* يـا دارُ أقْـوتْ بَعْـدَ إصرامِهـا *(٢)

أخبرَ بقوله : « أقوت » [بعدَ ندائها . وهذا](٣) النحو كثيرٌ .

وقالَ بعضُهم : [يجوزُ أن يكونَ « ترى » للغيبـة(٤) وجزم الياءَ فحذفَ الحركةَ كقراءةِ قنبل :

﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾(٥)

ولَوْ كـانَ كـذلكَ لكانَ بالألفِ البتّـةَ ، ولـلزمَ أنْ يقـولَ في النّصبِ : « لنْ تَـرَيَ » ، ولاسبيلَ إلى ثباتِ اليـاءِ متـحركـةً وقبلَـها فـتحةٌ ، ولايجـزمُ بالسكونِ حتّى تنقلبَ ألفـًا(٦) .

وقـيلَ : أراد : « كأنّـهـا لَـم ترأى »(٧) فـجاءَ بـهِ على الأصلِ ، ثمَّ حـذفَ الألفَ للجزمِ ، ونقـلَ حركـةَ الهمـزةِ إلى الرّاءِ فبقـيتِ الهمـزةُ ساكنةً فقلبـها ألفًا

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) عجزه : * عامًا وما يعنيك من عامها * .
وهو للطرماح بن حكيم ، وهو في ديوانه ٤٣٩ و الكتاب ٢٠١/٢، واللسان « صرم » .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) وهي رواية أهل الكوفة كما نقل القالي في ذيل الأمالي ١٣٤ عن الأخفش ، وقال الأخفش : « وهذا عندنا خطأ والصواب : تَرَيْ بحذف النون علامة للجزم » . وانظر توجيهات أخر في الحلل ٣٤٠ ، والخزانة ٢٠١/٢. وينظر في الكلام على (أرى) المسائل البصريات ٤٠٦/١ ، وسر الصناعة ٧٦/١ . وانظر المقارنة اللهجية التي عقدها الدكتور الجندي عن (يرى) في اللهجات العربية في التراث ٣٣٠/١ .

(٥) يوسف ٩٠/١٢ ، وقراءة قنبل عن ابن كثير بياء في الوصل والوقف . انظر السبعة ٣٥١ ، والتيسير ١٣١ ، والكشف ١٨/٢ .

(٦) نقل الخفاف رأي ابن خروف هذا في المنتخب ٣٠٧/١ إلى آخر الباب . قال : « وليس في هذه الرواية إنصراف عن غيبة إلى خطاب ، لأنها للغائب ... الخ » .

(٧) انظر الحلل ٣٤٠ ، والخزانة ٢٠١/٢ .

على لغةِ من يقولُ : « الـمَرَاةُ » ، و « الكَمَاةُ » بالألـفِ(1) ، ثمَّ أبدلَ من الألف الياءَ ، على لغةِ من يقـولُ : « أفْعَيْ »(2) في الوصلِ والوقـفِ . قلـتُ : وهذا لا يلتفتُ إليه لبعدِ وكثرةِ عللـهِ وشذوذه .

وقيلَ : جزمَ مضارعَ « راءَ » المقلوبَ فقالَ : « كأنْ لـمْ ترْآى » ، ثمَّ نقلَ حركةَ الهمزةِ إلى الراءِ ، ثمَّ أبدلَ بالهمزةِ الياءَ ، ثمَّ أبدلَها ياءً على لغةِ منْ يقولُ : « أفعَيْ » في « أفعى » في الوصلِ . وهذا أبردُ وأسخفُ .

---

(1) انظر هذه اللغة في الكتاب ٥٤٥/٣ ، وسر الصناعة ٧٥/١ ، والمشهور أن التخفيف لغة أهل الحجاز .

(2) عزاها الخليل وأبو الخطاب إلى فزارة . انظر الكتاب ١٨١/٤ ، وسر الصناعة ٧٢/٢ . وعزاها الرضي إلى طيىء . انظر شرح الشافية ٢٨٦/٢ .

بَابُ أَلِفِ الْقَطْعِ وَأَلِفِ الْوَصْلِ (١)

يريدُ : همزةَ القطعِ وهمزةَ الوصلِ . رُسِمَت ألفًا ؛ لأنَّ صورتَها ألفٌ في الخطِّ ، وأضيفت إحداهما إلى الوصلِ لحذفِها فيه ، وكانَ الأولى أنْ تسمّى همزةُ الابتداءِ لثبوتِها فيه ، وجيءَ بها متحركةً للابتداءِ بالساكنِ - في قولِ سيبويه (٢) - وأصلُها الكسرُ ، ولا تُضمُّ إلاَّ لضمٍّ لازمٍ أصليٍّ يقعُ ثالثَها ، ولا تُفتَحُ إلاَّ في موضعينِ : مع لامِ التعريفِ ، وفي « أيمنِ اللّهِ » في القسمِ ؛ فُتِحَتْ مع الحرفِ لدخولِها على ما ليسَ من جنسِها أنْ تدخلَ عليه ، فخُولفَ بحركتِها ، و « أيْمن » اسمٌ غيرُ متصرفٍ ، لا يكونُ إلاَّ في القسمِ ، فشُبِّهَ بالحرفِ في عدمِ التصرفِ ، ففتحت همزتُه .

وأصلُ دخولِها في الأفعالِ للاحتياجِ إليها في كثرةِ تصرفِها . وهيَ فرعٌ في الأسماءِ ، وإنما دخلت في أسماءٍ عشرة ؛ وهي :

« ابنٌ ، ومؤنثُهُ » ، و« امرؤٌ ، ومؤنثُهُ » ، و « اثنانِ ، ومؤنثُهُ » ، و «ابنمٌ» ، و « اسمٌ » ، و « استٌ » ، و « ايمنٌ » لا زيادةَ عليها ، وفي مصادرِ تسعةِ أفعالٍ ، وهيَ التي ذكرَ(٣) .

وتدخلُ في الأفعالِ في كلِّ أمرٍ من فعلٍ ثلاثيٍّ ، نحو : « اضْرِبْ » ، و « اسْمَعْ » ، و « اقتُلْ » .

---

(١) الجمل : ٢٥٧ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٤ .

(٣) انظر الجمل : ٢٥٨ ، وهي : « افْعَلَّ » ، و « افْعَالَّ » ، و « انْفَعَلَ » ، و « اسْتَفْعَلَ » ، و « افْتَعَلَ » ، و « افْعَوْعَلَ » ، و « افْعَنْلَلَ » ، و « افْعَوَّلَ » ، و « افعنْلَى » .

ومن الأفعالِ التي في أوائلِها همزةُ الوصلِ ، وهي التسعةُ المذكورة[1] ؛ نحو : « أحمرَّ » ، و « احمارَّ » ، و « انطلقَ » ، و « اقتدرَ » ، وباقيها كذلكَ .

وفي الأفعالِ السبعةِ المذكورة[2] لبِنْيةِ الفاعلِ والمفعولِ الذي لَمْ يسمَّ فاعلُه ، نحو : « انطُلِقَ » ، و « اقْتُدِرَ » ، وباقيها كذلكَ .

وفي فِعلَينِ مُضْمَرَيْنِ ممّا لا همزةَ فيهِ وهما « تفاعلَ » ، و « تفعّلَ » ؛ قالَ تعالى : ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ ﴾[3]

وقالَ تعالى : ﴿ وَٱزَّيَّنَتۡ ﴾[4]، وإنّما هو « تدارأتم » فاجتمعتِ التاءُ والدالُ ، فسكنتِ التاءُ وقُلِبَتْ دالاً ، وأدغمتْ في الدالِ بعدَها[5]، وجيءَ بهمزةِ الوصلِ ، فقيلَ : « ادّارأ » .

وكذلكَ « ازينتْ » ؛ أصلُها « تزيّنتْ » ، فقلبتِ التاءُ زايًا ، وسكنتْ ، وأُدغمتْ في الفاءِ ، وجيءَ بهمزةِ الوصلِ للابتداءِ بالساكنِ ، فقيلَ : « ازّينتْ » .

وقيلَ : « ادّاركَ » بمنزلةِ « ادّارأتمْ » ، أصلُه : « تداركَ » وعلتُه علته .

وليسَ لها موضعٌ في الأفعالِ سوى هذه .

---

(١) انظر الجمل : ٢٥٨ ، وهي : « افْعَلَّ » ، و « افْعَالَّ » ، و « انْفَعَلَ » ، و « اسْتَفْعَلَ » ، و « افْتَعَلَ » ، و « افْعَوْعَلَ » ، و « افْعَنْلَلَ » ، و « افْعَوَّلَ » ، و « افْعَنْلَى » .

(٢) انظر الجمل ٢٥٨ .

(٣) البقرة ٧٢/٢ .

(٤) يونس ٢٤/١٠ وفي هامش الأصل : « ومنه (حتى أذا اداركوا) » الأعراف ٣٨/٧ .

(٥) ينظر في أدغامها شرح الشافية ٢٩١/٣ .

وقوله : وإنْ كانَ ثالثُ الفعْلِ مَضْمُومًا)(1)

يريدُ: ضمّةَ أصلٍ لازمةٍ ؛ كقولِهم : « امرؤٌ » ، و « ابنمٌ » ، و « امشُوا » ، فهذا مضمومٌ ، ولَمْ تُضمَّ الهمزةُ ؛ لكونِ الضمِّ عارضًا فيها ، و « امشُوا » مُغَيَّرٌ من « امْشِيُوا » ، وهو أمرٌ من « يَمْشُونَ » ، وأصلُه « تَفْعَلُون » ؛ فلمّا ثَقُلَ بالنقلِ / ، وحَذَفَ الياءَ للسّاكنَيْنِ ، [١٩١] بقيَ في الأمرِ على ذلك ؛ لأنّهم حذفوا النونَ وحرفَ المضارعةِ في الأمرِ ، وزادوا همزةَ الوصلِ ، فبقيتِ الشينُ على ضمِّها ، والفاعلُ بعدَها وهو الواو ـ فالضمةُ عارضةٌ ـ انتقلتْ من الحرفِ الرابعِ لـلثالثِ ، فلمْ يُعتدَّ بها .

ومعنى « اغدودنَ (2) الشّعرُ »: كَثُرَ وحَسُنَ، و « المُغْدَوْدِنُ »: الشابُّ النّاعمُ . ومعنى « اقعنسَسَ » : لمْ يمضِ لما كُلِّف فتقاعس عنه . ومعنى « اسْلَنْقَى » : نامَ على ظهرِه .

وقولُه : (وإذا رددْتَ ألفَ الوَصْلِ إلى نَفْسِكَ ... ... و ... ألفَ القَطْعِ) (3) اتّسعَ في العبارةِ ، إوْ حذفَ مضافًا ؛ كأنّه : إذا رددتَ فعلَ ألفِ الوصلِ ، وفعلَ ألفِ القطعِ . أيْ : الفعلَ الذي أوله ألفَ الوصلِ في الأمرِ ، والفعلَ الذي أوّله ألفَ القطعِ في الأمرِ .

---

(1) الجمل ٢٥٨ .

(2) يشير إلى ما جاء في الجمل ٢٥٨ .

(3) الجمل ٢٥٩ .

فإذا أخبرتَ بالفعلِ المضارعِ من هـذا كانتِ الهمزةُ فيهِ مفتوحـةً ؛ نحـو : « أنا أضربُ ، وأسمعُ، وأخرُجُ ، وأنطلقُ ، وأقتدرُ ، وأستخرجُ » . وباقيها كذلك .

وإذا أخبرتَ بالفعلِ المضارعِ من الثاني ، كانت الهمزةُ فيه مضمومةً ؛ نحو : « أنا أُكرمُ ، وأُعطي » ، وما أشبهَ ذلك .

بَابُ الْبِنَاءِ (1)

قدْ تقدَّمَ معنى الإعرابِ والبناءِ (2)، والمرادُ بهما ، ومواضعُهما من الأسماءِ ، والأفعالِ ، والحروفِ وأنّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الفعلِ المضارعِ ، والبناءُ فرعٌ في الأسماءِ أصلٌ في الأفعالِ والحروفِ .

فأصلُ البناءِ السكونُ ، والحركةُ فرعٌ فيهِ ؛ فالأسماءُ تُبنَى على السكونِ وثلاثِ الحركاتِ ، وكذلكَ الحروفُ .

والأفعالُ تُبْنَى على السكونِ والفتحِ لا غير . فما بُنِيَ من الأسماءِ على السكونِ ، ففيهِ سؤالٌ واحدٌ لِمَ بُنِيَ ؟ . وما بُنِيَ على حركةٍ ففيهِ ثلاثةُ أسئلة(3) .

وما بُنِيَ مِن الأفعالِ والحروفِ على السكونِ ، فلا سؤالَ فيهِ . وما بُنِيَ منها على حركةٍ ، ففيهِ سؤالانِ : لِمَ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولِمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ ؟(4) .

وقولُه : (إلاَّ الاسْمُ المُتَمَكِّنُ والفعلُ المُضَارِعُ)(5) أطلقَ القولَ ، وهو يريدُ : بعضَ الفعلِ المضارعِ . والصّوابُ أن يقولَ : إلاَّ ما دخلَه النونُ الثقيلةُ والخفيفةُ ، ونونُ جماعةِ المؤنّثِ .

---

(1) الجمل ٢٦٠ . وفيه : « باب معرفة المعرب والمبني » .

(2) انظر ص ٢٥٩ .

(3) وهي : لم بني ؟ ولم بني على حركة ؟ ولم خص بتلك الحركة ؟

(4) في الأصل : « لم خفض بالحركة » .

(5) الجمل ٢٦٠ .

وقالَ قومٌ : ويكونُ معنى الإعرابِ التغييرَ[1] ، مِن قولِهم : « عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُلِ » إذا تغيَّرتْ . ويكونُ التحسينَ ، مِن قولِهم : « جَارِيةٌ عَرُوبٌ » ؛ قال :

* عَرُوبٌ تَهَادَى في جَوَارٍ خَرَائِدِ *[2]

و « يومُ العَرُوبَةِ » هو يومُ الزِّينةِ ؛ ويُرادُ به يومُ الجمعةِ . ومن قولِهم : خيلٌ عِرَابٌ : أيْ حِسَانٌ . ولم تقصدِ العربُ بالإعرابِ تغييراً ولا تحسينًا ، بلْ قصدتْ بيانَ المعاني لا غير[3] .

والإعرابُ - في اصطلاحِ النّحويينَ - : البيانُ ، ولا يُقالُ للّذي عندَه خيلٌ عرابٌ عِتاقٌ معرِبٌ حتى يكونَ عارفًا بها[4] .

وأُنشدَ في البابِ :

* (وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ)[5] *

ويُروى بكسرِ « الطِّويّ » .

---

(١) وهو اختيار عبدالقاهر ، والأعلم ، وأبي حيان ، ومتأخري المغاربة . انظر المقتصد ٩٨/١ ، وشرح اللمحة البدرية ١٨٥/١ .

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ١٣٨ ، وصدره : * عهدتُ بها سُعدى وسُعدى غريرةٌ * .

(٣) انظر ما سبق ص ٢٥٩ .

(٤) يرد على الزجاجي قوله : « ويقال أيضًا للرجل إذا كان عنده خيل عتاق عراب ، أو كان عارفًا بها « معرب » الجمل ٢٦٢ . وقد سبقه إلى هذا الاعتراض ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٢٩٣ .

(٥) الجمل ٢٦٢ . وعجزه : * صهيلاً يبين للمعرب *
وهو في ديوان النابغة الجعدي ٢٣ ، و الخصائص ٣٦/١ ، والمخصص ١٧٧/٦ ، والحلل ٣٤١ ، وإصلاح الخلل ٢٩٢ ، والفصول والجمل ل ٢١٧ .

البيتُ للنابغةَ الجعديِّ(١)؛ قيسِ بنِ عبدِاللّهِ بنِ عُدَس . وقيلَ : اسمُه : حبَّان ، وكُنيتُه : أبو ليلى . وقبلَ البيت :

كأنَّ مَقَطَّ شَرَاسِيفِهِ   إلى طَرَفِ القُنْبِ فالمَنْقَبِ(٢)

لُطِمْنَ بتُرْسٍ شَدِيدِ الصِّفَاقِ من خَشَبِ الجَوْزِ لَمْ يُثْقَبِ

/ وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ   .... البيت [١٩٢]

وفي القصيد :

وَبَعْضُ الأخِلاَّءِ عِنْدَ البَلاَءِ   وَالرُّزْءِ أَرْوَغُ مِنْ ثَعْلَبِ

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خِلاَلَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

رَآكَ بِبَيْتٍ فَلَمْ يَلْتَفِتْ   إِلَيْكَ ، وَقَالَ : كَذَاكَ ادْأَبِ

« الطويُّ » : البئرُ المطويّةُ ؛ يريدُ : كأنّ صهيلَهُ يخرجُ من بئرٍ مَطْوِيَّةٍ فيه جشّةٌ ، وبه تُوصفُ الخيلُ . و « المعرِبُ » هنا : الرجلُ العارفُ بالخيلِ العِتَاقِ ، وقد قيلَ لمالكِهَا : « مُعْرِبٌ » وليس مَلْكُها موجبًا لمعرفتها ، إلاَّ أنَّ كثرةَ الاشتغالِ بها قد يُوجبُ ذلك يومًا، وما بعدَ « صهيلاً» صفةٌ له .

واعلم أنَّ البناءَ في الأسماءِ يكونُ لأسبابٍ تطرأُ عليها ؛ منها : تَضَمُّنُها معاني الحروفِ ؛ نحو: « مَنْ » ، و « مَتَى » في الاستفهامِ والشرطِ ، و « كَمْ » في الاستفهامِ .

---

(١) انظر طبقات الشعراء ١٢٣/١ ، والشعر والشعراء ٢٨٩/١ ، والأغاني ١٢٧/٤ ، والخزانة ١٦٧/٣ .

(٢) البيت وما بعده من الأبيات في ديوانه ص ٢٢ - ٢٦ الفصول والجمل ل ٢١٧ . والبيتان الأول والثاني في الحلل ٣٤٤ .

ومنها الشَّبَهُ بالحرف ؛ نحو : المضمراتِ ، والمبهماتِ ، وبعضِ الموصولاتِ ؛ لأنها افتقرت إلى ما يبينها .

ومنها وقوعُها موقعَ مبنيٍّ كأسماءِ الأفعالِ ، والمنادى المفردِ .

ومنها ما أُضيفَ من ظروفِ الزمانِ إلى الفعلِ الماضي كـ « يومَ خرجَ زيدٌ » ، وإلى « إذ »[1] . ومن الأسماء إلى « أن »[2] ؛ كقوله تعالى :

﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3]

و * مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتُ سَوْفَ أَنَالُهُ *[4]

وقوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[5]

في قولِ مَن جعلَ « بينكُم » الفاعلَ بـ « تقطعَ » ، وبنى « بَيْنَ » لإضافتِها إلى الضميرِ ، وكلٌّ ذلكَ غيرُ متمكنٍ .

ومنها إضافةُ الظروفِ إلى الجملِ الاسميةِ ، نحو : « يَوْمَ زَيْدٌ أميرٌ » .

ومنها الحملُ على [الأقوى][6] ؛ نحو : « أمسِ » شُبِّهَ بـ « غَاقِ » .

ومنها حملُ اللَّفظِ على اللَّفظِ ؛ نحو « مَنْ » إذا كانتْ نكرةً موصوفةً لا

---

(١) أي : ومنها ما أُضيف من ظروف الزمان إلى « إذْ » .

(٢) أي : وما أُضيف من الأسماء إلى « أن » .

(٣) الذاريات ٥١/٢٣ .

(٤) للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٤ . وعجزه : * وذلك من تلقاء مثلك رائعُ * .

(٥) الأنعام ٦/٩٤ . والذي جعلها فاعلاً هو الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٧٣ . وانظر الكشاف ٢/٣٦ .

(٦) غير واضحة في الأصل .

علـةَ لبنائهـا إلاَّ الحـملَ على لفظِ « مَنْ » الاستفـهاميـةِ والشـرطيةِ والموصولة .
وكـذلكَ « ما » النكـرةُ والتامّـةُ أيضًـا ؛ نحو : « بما مـعـجب لكَ » ، و « نعـمَّـا » محـمولتـانِ على لفظِ الشرطيـةِ وأخواتِهـا ، وكذلكَ الخبريةُ فـمحمـولةٌ على لفظِ الاستفهاميةِ أو على « رُبَّ » .

وقدْ يُبنى الشيءُ لخروجهِ عن نظائرِهِ ؛ نـحو :« مَرَرْتُ بأيُّهُم أفْضَـــلُ » - في قولِ سيبويه - (1) .

والبناءُ على الحركةِ يكونُ لأشياءَ :

منهـا المزيّةُ على مـا لَمْ يُعـربْ قطُّ ، أوْ لوقوعـه مـوقعَ معـرَبٍ ، وهوَ الفـعلُ الماضي ، أو لمضارعتِه ما ضارعَ المتمكنَ ؛ نحو :« من عَلِي » ضارعَ « من مُعالٍ » ، أوْ تكونُ الحركةُ للساكنينِ ؛ نحو : « كيفَ » وما أشبهَها .

والاختصاصُ بالضمِّ لكونِها حركةً لا تكونُ إعرابًا في المبنيِّ عليها في حالِ إعـرابِهِ وهو المنـادى المفـردُ ، و « قبـلُ » ، و « بعْـدُ » ، و « أوّلُ » ؛ لأنَّ المنادى لايدخلُـه الرَّفعُ إعرابًا ، والظروفُ لا تُعربُ بالرَّفـعِ ، وفيها حملٌ عليهـا ؛ نحو : « حيثُ » ، و « قطُّ » ، و « حسبُ » ، والحركةُ في « نحنُ » بالحملِ على ضمائرِ الرفعِ المضمومةِ ؛ نحو : « اخْشَـوُا اللَّـهَ » ، وبابه ، وأبقوا اللَّـفظَ في التثنيةِ على صورتِه في الجمعِ .

والفـتحُ فيـها للتـخـفيف ، وفي كلِّ مـوضعٍ بني على الفـتحـة ، وهي على أحكامٍ . ومنها الإتبـاعُ للألفِ والفتحـةِ ؛ نحو : « لا تضارَّ » ، و « فَعلْنَ » ، ولتاءِ التأنيثِ ؛ نحو : « جَـمْرةٍ » ، و « تَـمْرَةٍ » ، وبابها .

---

(1) انظر الكتاب ٢/٤٠٠ ، ٤٠١ .

ومنها الفرقُ ؛ نحو : « يالَزيدٍ لِعمرٍو » وكلُّها تخفيفٌ .

والكسرُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وقد تكونُ لأنَّ الكسرةَ من علاماتِ التأنيثِ . والمبنيُّ عليها [المؤنث ؛ نحو][(١)] « حَذَامِ » ، و « قَطَامِ » ، و « فَجَارِ » ، و « غَلَابِ » ، و « نَزَالِ » ، و « شَرَاءِ » ، و « حَلَاقِ » / [١٩٣]

[وليسَ في الأفعالِ][(١)] ضمٌّ ولا كَسْرٌ ؛ لأنَّ الماضي اختصَّ بالفتحِ للتخفيفِ ، والأمرُ اختصَّ بالسكونِ ، والفعلُ المضارعُ معربٌ فلمْ يبقَ من الأفعالِ ما بُنِيَ على ضمٍّ ولا كسرٍ . والحركةُ في جميعِ الحروفِ لالتقاءِ السَّاكنينِ ، أوْ لأنَّهُ لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكنِ ، وذلكَ فيما كانَ على حرفٍ واحدٍ كواوِ العطفِ وفائِه ، ولامِ الجرِّ وبائِه وكافِه ؛ لـمَّا لَمْ يمكنْ الابتداءُ بها ساكنةً حُرِّكتْ .

والضمُّ في حرفٍ واحدٍ للإتباعِ ، وهو « مُنْذُ » فيمن جرَّبها .
والفتحُ فيها للتخفيفِ . والكسر فيها تشبيهًا بالمعلِّ ، وهو في حرفينِ لامِ الجرِّ وبائه . ولامُ الجزمِ كلامِ الجرِّ لأنَّ الجزمَ عوضٌ منهُ .

و « أمسِ » مبنيةٌ على الكسرِ في لغةِ أهلِ الحجازِ ، وغيرُهم مِن العربِ يُعربُها في الرَّفعِ [(٢)] ـ وسيأتي الكلامُ عليها في بابِها إنْ شاءَ اللّهُ .

و « التَّبدُّدُ » و « الميسرةُ » مصدرانِ ، وهو الذي أرادَ [(٣)] . وقد مضى أنَّ فَعَالِ على خمسةِ أقسامٍ [(٤)].

---

(١) مطموسة في الأصل .
(٢) انظر الكتاب ٢٨٣/٣ .
(٣) انظر الجمل ٢٦٣ .
(٤) انظر ما سبق ص ٩٤٧ .

و [جَيْرِ][(1)] كلمةٌ تؤكِّـدُ بها العربُ اليمينَ ؛ كقولِه تعالى :

﴿ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾[(2)] .

وله كتابٌ صغيرٌ سماهُ بـ « الإيضاح » ، هذا أحسنُ منه وأوعبُ[(3)].

وقولُـه : (أَوْ لِلْوَصْلِ بَعْدَ الْوَقْفِ فِي الْقَوَافِي)[(4)]

يريدُ : أنَّ الشاعرَ يُحرِّكُ بعدَما ينوي الوقفَ ويصلُ ؛ وذلكَ في مثلِ قولِـه :

* بِبَـازِلٍ وَجْـنَـاءَ أَوْ عَـيْـهَـلٌّ *[(5)]

وقولُـه :

* ضَخْمٌ يُحِبُّ الْـخُلُـقَ الأَضْخَمَّا *[(6)]

---

(1) غير واضحة في الأصل . وفي الجمل : « جير » كلمة تحلف بها العرب » ٢٦٣ . وفي اللسان : « يمين للعرب ومعناها حقًا » « جير » ١٥٦/٤ .

(2) يونس ٥٣/١٠ .

(3) إشارة إلى قول الزجاجي في علل ما يبنى من الأسماء : « وعللُها مشروحة مستقصاة في كتاب « الإيضاح » (ص ٢٦٤) ، وابن خروف يرى أن الجمل أحسن منه وأوعب .

(4) الجمل : ٢٦٤ .

(5) لمنظور بن مرثد الأسدي .
وهو في الكتاب ١٧٠/٤ ، والنوادر ٢٤٨ ، ومجالس ثعلب ٥٣٥/٢ ، والأصول ٣٧٢/٢ ، والتكملة ١٩ ، ٢٨ ، والمنصف ١١/١ ، وسر الصناعة ١٦١/١ ، ٤١٧ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، والإنصاف ٧٨٠/٢ .

(6) البيت لرؤبة . وهو في ديوانه ١٨٣ ضمن ما نسب إليه من شعره ، وفي الكتاب ٢٩/١ ، والأصول ٤٥٢/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، وسر الصناعة ١٦٢/١ ، ٤١٦ .

يريدُ : « عيـهلْ » ؛ فنوى الوقفَ لأنّه شـددَ (١) ، ثمَّ جـاءَ بالياءِ للقـافيـةِ ، فحرّكَ اللامَ للسـاكـنين ، ووصلَ بعدَ نيَّـةِ الوقفِ ، وضعَّـفَ ، ثمَّ جـاءَ بالألفِ للقافيةِ ، وحركَ الميمَ لها فوصلَ بعدَ التّـضعيفِ للوقفِ ، وكذلكَ :

* مَهْمَا شَـاءَ بِالنَّاس يَفْعَلِ * (٢)

سكّنَ اللامَ للجـزمِ والوقفِ بالسكونِ ، ثمَّ نوى الوصلَ فحركَ ، وأتى بالياءِ للقافيةِ .

وكذلك :

* لا تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ * (٣)

و * لَمْ تَحَلَّلِ * (٤)

وما أشبهَ ذلكَ . ولـمَّـا لَـمْ يكن الكسرُ إعرابًا في الأفعالِ حُرِّكَ أحدُ الساكنين إذا التقيا به . ولـمَّـا لَـمْ يكنْ أيضًـا في الأسماءِ إعرابًا بغيرِ تنوينٍ حُـرِّكَ أحدُ الساكنينِ فيها إذا التقيا به .

---

(١) ذكر الخفاف هذا التأويل عن ابن خروف في المنتخب ٣٥٤/١ وذكر تأويلاً آخر لأبي علي الرندي ، ثم قال : « ولفظ أبي القاسم صالح لكلا التأويلين » .

(٢) للأسود بن يعفر ، والبيت بتمامه :

ألا هل لهذا الدهر من متعلل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وهو في الكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، والنوادر ٤٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٣/١ ، ٣١٦/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٥١ ، ٧٢٦ .

(٤) جزء من بيت لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وهو بتمامه :

ويومًا على ظهر الكثيب تعذرت عليَّ وآلت حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

وهو في ديوانه ١٢ ، والجمهرة ٢٥٢/١ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ١٢٢/١ .

فإنْ كـانَ الساكنانِ في كلمتينِ حُـرِّكَ الأوّلُ منهما ، وإذا كـان في كلمةٍ حُـرِّكَ الثاني منهما ؛ وإنَّـمـا حُـرِّكَ الثاني في هـذا ؛ لأنَّه لو حُرِّكَ الأوّلُ ، وتُرِكَ الثـاني على سكونِه للقيَـهُ سـاكـنٌ من كلمـةٍ أخرى فـيجبُ تحـريكُـه لالتـقـاءِ السَّـاكنينِ ، فيؤدي إلى تحريكِ السَّـاكنينِ معًا ؛ مثلُ « كَيْفَ » ، لَـوْ حُرِّكَتِ الياءُ وبقـيتِ الفـاءُ على سكونِهـا لوجبَ تحـريكُـهـا ؛ إذا قلتَ : « كـيفَ ابنُك ؟ » وإذا حركتِ الفـاءُ أولاً لَـمْ يعرضْ للياءِ ما يحـركُـها ، ـ والحمد للهِ ـ وعلتـه التي ذكرَ في حركةِ السَّـاكنينِ لا بأسَ بها(١) .

---

(١) انظر الجمل ٢٦٤ . قال فيه : « وليس شيء في الأفعال يبنى على الضم ولا على الكسر ، وإنما يكسر منها ما يكسر لالتقاء الساكنين ... » .

بَابُ الْمُخَاطَبَةِ (١)

المخاطبةُ : قصدُكَ تكليمَ غيرِكَ ، ومخاطبتَه حاضرًا أوْ غائبًا .

وترجمَ على بعضِ أحكامِ الباب، ومرادُه فيه بيانُ السؤال بـ « كيْفَ» عَنِ المبهماتِ وأنواعِها ، واتصالِها بحروفِ الخطابِ ، ووصفِها بالأجناسِ على اختلافِ أنواعِها من تذكيرٍ وتأنيثٍ ، وإفرادٍ وجمعٍ ، وقدْ بيّنَ ذلكَ بالأسئلةِ(٢) ، وقدْ بَيّنَ فيما تقدّمَ المبهماتِ ، وأنّها معارفٌ (٣) ، ولاتضافُ المعارفُ ، فكلُّ حرفِ خطابٍ يتصلُ بها فهو حرفٌ لا اسمٌ . وكذلكَ الكافُ في [النَّجائكَ](٤) حرفُ خطابٍ لكونِه معرفةً ، ولايضافُ ، وهو منصوبٌ [على المصدرِ](٥) بإضمارِ فعلٍ تقديرُه : « انجُ النجاءك » . وكذلكَ / الكافُ في « أرأيتكَ » ، حرفُ خطابٍ ؛ [١٩٤] لقولِهم : « أرأيتكَ زَيْدًا ما صنعَ ؟» (٦) فقد استوفتْ « رأيتَ» مفعولَيها : الأوّلُ منهما « زيدًا » ، والثاني جملةُ الاستفهامِ ، و « رأيتَ » معلّقٌ عليهِ ، والكافُ حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها من الإعرابِ .

---

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) انظر الجمل ٢٦٦ .

(٣) انظر الجمل ١٧٨ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام . وهي في الكتاب ١/٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) انظر الجمل ٢٦٦ . وكون الكاف حرف خطاب هو مذهب سيبويه . وذهب الفراء إلى أنها اسم في موضع رفع بالفاعلية . والتاء حرف خطاب . وحكى عن الكسائي أن الكاف في موضع نصب . انظر الجنى الداني ٩٣ .

و « كَيْفَ» مِنْ أسماءِ الاستفهامِ ، وتتقدرُ باسمٍ معربٍ ، وبجارٍّ ومجرورٍ ؛ فإذا قلتَ: « كَيْفَ زَيْدٌ ؟ » جازَ في تقديرِها: « أَصَحِيحٌ زَيْدٌ ؟، أَسَقِيمٌ زَيْدٌ ؟ » ، فيكونُ جوابُها مرفوعًا على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ . وجازَ أيضًا في تقديرِها : « عَلَى أيِّ حَالٍ زَيْدٌ ؟ » فيكونُ جوابُها جارًّا ومجرورًا : «على خيرٍ وعافيةٍ » . وكذلكَ إذا قلتَ : « كَيْفَ أصبحتَ ؟ » جازَ في تقديرِها : « أصحيحًا أصبحتَ ؟ ، أسقيمًا ؟ » ، و « على أيِّ حَالٍ أَصْبَحْتَ ؟ » ، ويكونُ جوابُها على وفقِ ذلكَ . وقيلَ لرؤبةَ [كيف أصبحت ؟](*) ، فقالَ : « خيرٍ - عافاكَ اللّهُ - » (1) فأجابَ بمحذوفٍ ، وحذفَ الخافضَ .

ويجوزُ أنْ يأتي الجوابُ مخالفًا للسؤالِ ؛ كقوله تعالى :

﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾(2)، وقُرِيءَ : « سيقولون اللّهُ » على الموافقةِ (3) .

و « هـا » لتنبيهِ المخاطَبِ ، وبُعْدِ المشارِ إليهِ ، و « الكافُ » للخطابِ ، وهيَ و « اللامُ » لتراخي المشارِ إليهِ ، وقيلَ : لتراخي المخاطبِ وبُعدِه(4) - وهوَ الأظهرُ -

---

(*) إضافة يقتضيها السياق .

(1) ينظر شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، والهمع ٢٢٥/٤ .

(2) المؤمنون ٨٦/٢٣ ، ٨٧ .

(3) وهي قراءة أبي عمرو . انظر السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ .

(4) انظر في ذلك رصف المباني ٣٢٣ ، والمغني ٢٦١/١ .

وشُبِّهَ بقولهم : « يا زيدُ » فـ « يا » لتراخي المنادى . وقدْ يجيءُ بها تأكيدًا للقريبِ ، وكلٌّ ممكنٌ .

ويجوزُ :« كَيْفَ ذا ؟» من غيرِ صفةٍ ولاحرفِ تنبيهٍ ، و« كَيْفَ ذَا الرَّجلُ؟» ، و « كيفَ هذا ؟ » ، و « كيفَ هذا الرَّجل ؟ » ، و « كَيْفَ ذاكَ ؟ » ، و « كيفَ ذاكَ الرَّجل ؟ » ، و « كيفَ ذلكَ ؟ » ، و « كيفَ ذلكَ الرّجل ؟ » ، و «كيفَ هذاكَ »، و « كيف هذاكَ الرَّجلُ ؟ » ، ولا يجوزُ « كيفَ هذالك[1] الرَّجلُ ؟ » . وجميعُها على هذا القياسِ .

وتقولُ للمؤنثِ : « كيف ذي ؟ » ، و « كيف ذه ؟ » ، و « كيف ذهي ؟ »، و « كيف هذي ؟ » ، و « كيف ذي المرأةُ ؟ » ، و « كيف هذه المرأةُ ؟ » ، و « كيف تيك المرأةُ ؟ » ، و« كيف تلكَ المرأة ؟ »[2]، بصفةٍ وبغيرِ صفةٍ فيهما .

و « كيف تا ؟ » ، و « كيف هاتا ؟ » ، و « كيف هاتاك ؟ » وإن شئت وصفتَ .

وكاف الخطابِ يجوزُ إفرادُها في كل حالٍ . وفتحُها للمؤنثِ ، وهي لغةٌ قليلةٌ[3] . والمسائلُ ستةٌ وثلاثونَ مسألة ؛ لأنَّ المخاطبينَ ستةٌ ، والمسئولونَ ستةٌ ، ولكلِّ مسئولٍ ستُ مسائلٍ فتكملُ ستًا وثلاثينَ .

---

(١) يمتنع لكثرة الزوائد . انظر الجنى الداني ٣٤٧ .

(٢) جاء في المنتخب ٣٦١/١ : « وقد ذكر ذلك كله الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - في شرح الجمل » .

(٣) ينظر الجنى الداني ٩٢ .

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآيـــــــة
٨٨٦	٢٢٣	﴿ فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ .
٨٥٩	٢٣٣	﴿ والوالدات يرضعن ﴾ .
٨٢٤	٢٣٣	﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (*)
٨٧١	٢٤٥	﴿ فيضاعفه ﴾ .
٩٨١	٢٥٤	﴿ لا بيع فيه ولا خلة ﴾ .
٦٥١	٢٧١	﴿ فنعمّا هي ﴾.
٧٩ - ٤٤٢	٢٨٠	﴿ فنظرة ﴾ .
٨٧١	٢٨٤	﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به اللّه فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾ .
٩٥٤	٢٨٦	﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ (*) (*)
		(٣) سورة آل عمران :
٣٤٧	١٣	﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل اللّه وأخرى كافرة ﴾ . (*) (*) (*)
٣٠٠	٣٦	﴿ الشيطان الرجيم ﴾ .
٨٨٦	٣٧	﴿ أنّى لك هذا ﴾ .
٣٤٩	٩٧	﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾.
٧٢٢	١٠٢	﴿ ولا تموتن إلاّ وأنتم مسلمون ﴾ .
٧٧٤	١٠٣	﴿ واعتصموا بحبل اللّه جميعًا ﴾ .
٣٩٣	١٥٤	﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ .
٣٣٣	١٥٩	﴿ فبما رحمة من اللّه ﴾ .
٣٨٧	١٨٥	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ .

* « يتمُّ » : بالرفع قراءة منسوبة إلى هشام . والجمهور بالنصب .

** « يغفر » ، « يعذب » يجوز فيهما الرفع والنصب والجزم .

*** « كافرةٍ » - بالخفض على البدل - قراءة شاذة رويت عن الحسن ومجاهد .

الصفحة	رقم الآية	الآيــــــة
		(٤) سورة النساء :
١٠٤ - ٦٥٤	١	﴿ واتقوا اللّـه الذي تساءلون به والأرحام ﴾ * .
٣٦٠	٢	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ .
٨٥ - ٢٩٢ ٩٠٣ - ٩١٣	٣	﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورُباع ﴾.
٣٦٠	٥	﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ .
٣٢٧	١١	﴿ من بعد وصيّة يوصى بها أو دين ﴾ .
٤١٣	١٦	﴿ والذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾.
٨٣ - ١٠٢ ٤١٤ - ١٠٠٧	٢٤	﴿ كتاب اللّـه عليكم ﴾ .
٣٦٠ - ٤١٤	٣٨	﴿والذين ينفقون أموالهم ﴾.
٧٧٥	٣٨	﴿ ومن يكن الشيطان لـه قرينًا فساء قرينا﴾ .
٨٨٦	٥٠	﴿ انظر كيف يفترون ﴾ .
٧٠١	٨٦	﴿ وإذا حييتم بتحيّة فحيّوا بأحسن منها أو ردوها ﴾
١٠١ - ٢٧١ ٣٨٤ - ٣٨٥	٩٠	﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾. **
٤١٧	٩٦/١٠٠/١٥٢	﴿ وكان اللّـه غفورًا رحيمًا ﴾ .
٣٦٢	١٢٥	﴿ واتخذ اللّـه إبراهيم خليلاً ﴾ .
٦٢٦	١٤٨	﴿ لايحب اللّه الجهر بالسوء من القول إلاّمن ظلم ﴾ .
٣٣٣	١٥٥	﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ .
٩٧٥	١٥٧	﴿ ما لهم به من علم إلاّ اتباع الظن ﴾ .
٣١٦	١٦٢	﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ﴾
٣٣٥	١٦٤	﴿ وكلّم اللّـه موسى تكليما ﴾ .
٩٨٩	١٧٦	﴿ يبيّن اللّـه لكم أن تضلوا ﴾.

* بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض في به قراءة حمزة وآخرين ونصبها قراءة الجمهور .

** « حصرةً » - بالنصب على الحال - قراءة شاذة رويت عن الحسن وقتادة . انظر ص ٣٨٤ .

* « تكون » : قرأها أبو عمر وحمزة والكسائي بالرفع . وقرأها الباقون بالنصب .

* « رسالاته » بالجمع وكسر التاء قراءة الجمهور وقرأ ابن كثير وحفص بالتوحيد وفتح التاء .

** في الآية قراءات : « زين » : بضم الزاي وفتحها . « قتل » : بالرفع والنصب .
« أولادهم » : بالنصب والخفض . « شركاؤهم » : بالرفع والخفض . انظر توجيهها ومراجعها ص ٨٥٢ وما بعدها .

*** بخفض « غيره » صفة لـ « إله » قراءة الكسائي . وبرفعها على البدل من « إله » قراءة الباقين .

الصفحة	رقم الآية	الآيـــــــة
٣٦٣	١٤٨	﴿ واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلاً جسداً له خوار ﴾.
		(٨) سورة الأنفال :
٧٣٩	٣٢	﴿ اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب إليم ﴾ .
٣٦٦	٣٧	﴿ ويجعل الخبيث بعضه على بعض ﴾ .
٦٨٧،٤٨١	٤٢	﴿ والركب أسفل منكم ﴾.
		(٩) سورة التوبة :
٤٦٢	٣	﴿ إن اللّه بريء من المشركين ورسولُه .) *
٣٣٥	٦	﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ .
٤٥٨	٦٢	﴿ واللّه ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ .
٦٦٢	١٠٨	﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾.
٨٣٨	١١٧	﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾.
٨٢٨	١١٨	﴿ وظنوا أن لا ملجأ من اللّه إلاّ إليه ﴾ .
		(١٠) سورة يونس :
٩٤٤	١	﴿ الــر ﴾ .
٨٢٣،٤٦٥	١٠	﴿ وآخر دعواهم أن الحمد للّه رب العالمين ﴾ .
١٠٤٧	٢٢	﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة ﴾ .
١٠٥٢	٢٤	﴿ وزّينت ﴾.
١٠٦١،٥١٥	٥٣	﴿ قل إي وربّي إنّه لحق ﴾ .
٤٦٤	٦٨	﴿ إن عندكم من سلطان بهذا ﴾.
٩٧٤	٩٨	﴿ إلاّ قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ﴾ .

* بالرفع قراءة الجمهور . وبالنصب قراءة ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي وقرىء بالجر شاذًا .

الصفحة	رقم الآية	الآيـــــــة
٢٥١	١٠٤	﴿ وأمرت أن أكون من المؤمنين ﴾ .
٢٥١	١٠٥	﴿ وأن أقم وجهك للدين حنيفًا ولا تكونـن ﴾
		(١١) سورة هود :
٩٤٤	١	﴿ الـــر ﴾.
٩٩٣	٤٠	﴿ وفار التنـور .) .
٢٥١،٨٢	٤٢	﴿ يا بنيّ اركب معنا ولا تكن مـع الكافريـن ﴾.
٩٧٥	٤٣	﴿ لاعاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم ﴾ .
٦٦٩،١٠٦	٧٨	﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ .*
٣٧٩	١٠٨	﴿ وأمّا اللذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيـــها ﴾ .
٤٦٤،٣٤٩،١٠٣	١١١	﴿ وإنْ كلاًّ لـما ليوفينّهم ربك أعمالهم ﴾**.
٩٧٤	١١٦	﴿ إلاّ قليلاً ﴾ .
		(١٢) سورة يوسف :
٩٤٤	١	﴿ الـــر ﴾ .
٢٨١	٤	﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾ .
٢٧٢	٦	﴿ وكذلـك يجتـبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحـاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب ﴾ .
٥٨٣	١١	﴿ لا تأمنّا على يوسف ﴾.
٤٠٠	١٨	﴿ فصبر جميل ﴾ .
٣٤٦	٢٠	﴿ وشروه بثمن بخس دراهم معدودة ﴾ .
٦٧٣،٤١٩	٢٠	﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾.
٤٤١	٢٦	﴿ إن كان قميصه قُدّ من قبل ﴾ .
٤٤١	٢٧	﴿ قد من دبر ﴾ .
٧١١	٢٩	﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ .

* « أطهَر » ـبالنصب على الحال، وإيقاع الفصل بين الخبر والحال ـ قراءة شاذة رويت عن ابن مروان المديني .

** بتخفيف « إن » وإعمالها وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر ، وقرأ الباقون بالتشديد .

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ ما هذا بشرًا إن هذا إلاّ ملك كريم ﴾ .	٣١	٤٣٢
﴿ ليسجنن وليكونن من الصاغرين ﴾ .	٣٢	٥٠٢
﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ .	٨٥	٥١٠
﴿ إنّه من يتق ويصبر ﴾ * .	٩٠	١٠٤٨
﴿ فلما أن جاء البشير ﴾.	٩٦	٨٢٣
﴿ ولدار الآخرة ﴾ .	١٠٩	٦٧٥
(١٣) سورة الرعد :		
﴿ المـر ﴾.	١	٩٤٤
﴿ اللّـه خالق كلّ شيء ﴾ .	١٦	٢٥٦
﴿ وهم يكفرون بالرحمن ﴾.	٣٠	٢٤٩
﴿كفى باللّـه شهيدًا ﴾.	٤٣	٤٧٨
(١٤) سورة إبراهيم :		
﴿ الـر ﴾.	١	٩٤٤
﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ ..	٣١	٨٦٤
﴿ يقيموا الصلاة ﴾ .	٣١	٨٦٤
(١٥) سورة الحجر :		
﴿ الـر ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ ربّما يود الذين كفروا ﴾ .	٢	٢٧١
﴿ فبم تبشرون ﴾ .	٥٤	٣٠٦
(١٦) سورة النحل :		
﴿ ولدار الآخرة ﴾ .	٣٠	٦٧٥
﴿ سلام عليكم ﴾ .	٣٢	٥٣٧
﴿ فإنّ اللّـه لا يهدي من يضل ﴾.	٣٧	٣٨٩
﴿ ولله يسجد ما في السموات ومافي الأرض من دابّة ﴾ .	٤٩	٢٩٢

* « يتقي » ـ بياء في الوصل والوقف ـ قراءة قنبل عن ابن كثير .

* قراءة حمزة والكسائي بإضافة « المائة » إلى « السنين » وقرأ الباقون على التمييز .

** « تتفطرن » ـ بتاءين مع النون ـ قراءة ابن كثير ورويت عن أبي عمرو .

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿لا تفتـروا على اللّه كذبًا فيسحتكم بعذاب ﴾.	٦١	٨٦٢،٧٩٤
﴿ فاقض ما أنت ﴾ .	٧٢	٨٥٩
﴿ إنّـه من يأت ربّـه مجرمًا ﴾ .	٧٤	٨٧٢
﴿ أفلا يرون ألاّ يرجع إليهم قولاً ﴾ .	٨٩	٨٢٤،٤٦٥
﴿ يا ابن أم ﴾.	٩٤	٩٨٢
(٢١) سورة الأنبياء :		
﴿ لو كان فيهما آلهة إلاّ اللّـه لفسدتا ﴾ .	٢٢	٩٦١،١٠٦
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ .	٣٥	٣٨٧
﴿ وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾ .	٥٠	٧٦٥
﴿ قل رب احكم ﴾ . *	١١٢	٧٢٤،١٠٣
(٢٢) سورة الحج :		
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ .	٣٠	٤٧٤
﴿ لن ينال اللّـهَ لحومُها ولا دماؤها ﴾ .	٣٨	٢٨٨
﴿ الذيـن إن مكنّاهم في الأرض أقاموا الصلاة ﴾.	٤١	٨٠٣
﴿ فإنهـا لا تعـمى الأبصـار ولكن تعـمى القلوب التي في الصدور ﴾ .	٤٦	٤٣٧
﴿ هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾.	٧٨	٥٩٦
(٢٣) سورة المؤمنين :		
﴿ من طور سيناء .) **.	٢٠	٤٨٤
﴿ قل من رب السـمـوات السـبع ورب العـرش العظيم، سيقولون للّـه ﴾*** .	٨٧/٨٦	١٠٦٦

* « ربُّ » ـ بضم الباء ـ قراءة شاذة رويت عن أبي جعفر .

** سِيناء ـ بكسر السين ـ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وبفتحها : قراءة عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي .

*** « سيقولون الله » قراءة أبي عمرو .

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
(٢٤) ســورة النور :		
﴿ يسبح له فيها ﴾ * .	٣٦	٨٥٤
﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ .	٤٠	٣٠٤، ٨٣٨
﴿ وأقسموا بالله . . . ليخرُجُنَّ ﴾.	٥٣	٥١٩
(٢٥) ســورة الفرقان :		
﴿ وكلاً ضربنا له الأمثال وكلاً تبرنا تتبيرا ﴾ .	٣٩	٣٤٩
﴿ وكان اللـه غفورًا رحيمًا ﴾ .	٧٠	٤١٧
(٢٦) سورة الشعراء :		
﴿ قال فرعون وما ربّ العالمين ﴾	٢٣	٨٢، ٢٥٢، ٢٩٢
﴿ قال ربّ السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين ﴾ .	٢٤	٢٥٢
﴿ قال لمن حوله ألا تستمعون ﴾ .	٢٥	٢٥٢
﴿ قال ربكم وربّ آبائكم الأولين ﴾ .	٢٦	٢٥٢
﴿ قال إن رسولكم ﴾.	٢٧	٢٥٢
﴿ قال ربّ المشرق ﴾ .	٢٨	٢٥٢
﴿ لأقطعنّ أيديكم ﴾ .	٤٩	٥٠٢
﴿ ما أنت إلاّ بشر مثلنا ﴾ .	١٥٤	٥٨٨
﴿ وإن نظنـك لمن الكاذبين ﴾ .	١٨٦	١١٠، ٤٦٤
(٢٧) سورة النمـل :		
﴿ طــس ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ نودي أن بورك من في النار ومن حولها ﴾ .	٨	٨٢٥
﴿ لا يحطمنكم سليمان وجنوده ﴾ .	١٨	٧٢٢
﴿ فلما رآه مستقرًا عنده ﴾ .	٤٠	٣٩٥
﴿ قالوا تقاسموا بالله لنبيتنّه وأهله ﴾ .	٤٩	٥١٩

* يسبَّح ـ بفتح الباء ـ قراءة ابن عامر وعاصم .

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ ردف لكم ﴾ .	٧٢	٧٦٩
﴿ وما أنت بهادي العمي ﴾ .	٨١	٥٩١
(٢٨) سورة القصص :		
﴿ ووجد من دونهم امرأتين تذودان ﴾ .	٢٣	٢٧٣
﴿ فجاءته إحداهما تمشي ﴾.	٢٥	٢٧٢
﴿ بجانب الغربيّ ﴾ .	٤٤	٦٧٥
﴿ سلام عليكم ﴾ .	٥٥	٥٣٧
﴿ لتنوء بالعصبة ﴾ .	٧٦	٨٤٥
﴿ وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس ﴾.	٨٢	٤٤٠
(٢٩) سورة العنكبــوت :		
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ .	٥٧	٣٨٧
(٣٠) ســورة الروم :		
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ .	٣٦	٨٧٠
﴿ وما أنت بهادي العمي ﴾ .	٥٣	٥٩١
(٣١) ســورة لقمان :		
﴿ أن اشكـر ﴾ .	١٤/١٢	٣٦٩
(٣٢) ســورة السجدة :		
﴿ الـم، تنـزيل الكتـاب لاريب فـيـه من رب العـالمين ، أم يقولون افتراه ﴾ .	٣/٢/١	٣٢٩
(٣٣) سورة الأحزاب :		
﴿ وكان الله غفورًا رحيمًا ﴾.	٥٩/٥٠/٥ /٧٣	٤٣٨،٤١٧
﴿ وكان بالمؤمنين رحيمًا .) .	٤٣	٢٥٠
(٣٤) ســورة ســبأ :		
﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾.	١٠	٦٩٣

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وهل يجازى إلاّ الكفور ﴾ * .	١٧	٦٢١
﴿ ومزّقناهم كل ممزق ﴾ .	١٩	٥٩٠
﴿ وإنا أو إيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ .	٢٤	٣٢٦
(٣٥) ســورة فاطر :		
﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ .	١	٩١٣
﴿ ما يفتح اللّـه ﴾ .	٢	٨٦٨
﴿ من رحمـة ﴾ .	٢	٨٧٧
﴿ وغرابيب سود ﴾ .	٢٧	٣٣٣
﴿ إنما يخشى اللّـهَ من عباده العلماء ﴾ .	٢٨	٢٨٨
(٣٦) ســورة يــس :		
﴿ يــس ﴾ .	١	٩٤٤
(٣٧) سورة الصافات :		
﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ .	٤٧	٩٨١
﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ .	١٤٧	٣٢٦
(٣٨) ســورة ص :		
﴿ ص ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾ .	٦	٨٢٣
﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ .	٢٣	٦٣٥
﴿ ووهبنا لـداود سليمان نعم العبد إنّـه أوّاب ﴾ .	٣٠	٥٩٦
﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ .	٣٢	٣٠٤
﴿ وإن له عندنا لزلفى ﴾.	٤٠	٤٥٥
﴿ إنّا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أوّاب .)	٤٤	٥٩٥
﴿ إن للمتقين لحسن مئاب ، جنات عدن ﴾ .	٥٠/٤٩	٣٤٦

* « يُجازى » باليـاء والبناء للمجهول ، ورفـع « الكفـور » قراءة أكثر القراء . وبالنون والبناء للمعلوم ونصب « الكفور » قراءة حفص وحمزة والكسائي .

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ ﴾.	٧٥	٢٩٢
﴿ لما خلقت بيديّ ﴾ .	٧٥	٥٧٨
(٣٩) سورة الزمر :		
﴿ خلقكم من نفس واحدة ثمّ جعل منها زوجها ﴾ .	٦	٣٢٢
﴿ اللّهم فاطر السموات والأرض .) .	٤٦	٧٣٨
﴿ بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت ﴾.	٥٩	١٠٠٣
﴿ اللّه خالق كل شيء ﴾ .	٦٢	٢٥٦
﴿ سلام عليكم ﴾.	٧٣	٥٣٧
(٤٠) سورة غافر :		
﴿ حـــــم ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما .) .	٧	٥٣٧
﴿ لعلي أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فأطلع ﴾ *.	٣٦/٣٧	١٠٢ ، ٤٥٢
(٤١) سورة فصلت :		
﴿ حـــــم ﴾.	١	٩٤٤
﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ **.	١٠	٣٨١
(٤٢) ســورة الشـــورى :		
﴿ حـــــم ﴾.	١	٩٤٤
﴿ حـــــم عـــسق ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ تكاد السموات تتفطرن ﴾ ***.	٥	١٠٤٧
﴿ فريق في الجنّة وفريق في السعير ﴾ .	٧	٥١٥
(٤٣) ســورة الزخــرف :		
﴿ حـــــم ﴾ .	١	٩٤٤

* بنصب « أطّلع » على معنى التمني ، وهي قراءة عاصم .

** نصب « سواءً » على الحال قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبي جعفر أي « هو سواءٌ » والخفض نعتاً لأربَعة أيام قراءة زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب .

*** « تتفطرن » ـ بتاءين مع النون ـ قراءة ابن كثير ، ورويت عن أبي عمرو .

الآيـــــــة	رقم الآية	الصفحة
(٥٠) ســورة ق :		
﴿ ق ﴾ .	١	٩٤٤
﴿ حبل الوريد ﴾ .	١٦	٦٧٥
(٥١) ســورة الذاريات :		
﴿ إنّـه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾.	٢٣	١٠٥٨
(٥٢) ســورة الطــور :		
﴿ والطور ، وكتاب مسطور ﴾ .	٢/١	٤٧٠
﴿ إنّ عذاب ربك لواقع ﴾ .	٧	٤٧٠
(٥٤) سورة القمــر :		
﴿ اقتربت الساعـة ﴾.	١	٩٤٣
(٥٥) ســورة الرحمن :		
﴿ الرحمن ، علّم القرآن ﴾ .	٢/١	٢٤٩
(٥٦) سورة الواقعــة :		
﴿ لا يمسه إلاّ المطهرون ﴾.	٧٩	٨٥٩
(٥٧) ســورة الحديـد :		
﴿ لئلا يعلم أهل الكتــاب ﴾ .	٢٩	٧٧٨، ٩٨٨
(٦٢) ســورة الجمعـة :		
﴿ يسبح للّـه ما في السموات وما في الأرض ﴾	١	٢٩١ ، ٥٧٨
(٦٣) ســورة المنافقون :		
﴿ ليَخرجنّ الأعزُّ منها الأذل ﴾ * .	٨	٣٨٠
(٦٤) ســورة التغابن :		
﴿ يسبح للّـه ما في السموات وما في الأرض ﴾	١	٢٩١ ، ٥٧٨
﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ .	٧	٣٦٥

* بفتح الياء ، وضم الزاي ، ولم تنسب لقارىء .

الصفحة	رقم الآية	الآيـــــــة
		(٦٦) سـورة التحريم :
٣٦٨	٣	﴿ فدمّا نبأها به قالت من أنبأك هذا ﴾ .
٣٣٦	٤	﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ .
		(٦٧) سورة الملك :
٥٩١	٢٠	﴿ إن الكافرون إلاّ في غرور ﴾.
		(٦٩) سـورة الحاقـة :
٣٠٠	١٣	﴿ نفـخة واحدة ﴾ .
		(٧٠) سورة المعارج :
٩٠٩	١٦/١٥	﴿ إنّها لظى ، نزاعـة ﴾ *
		(٧٣) سـورة المزّمل :
٩٤٣	١	﴿ يا أيّها المزمّل ﴾ .
٩٥٧	٤/٣/٢	﴿ قم الليل إلاّ قليـلاً ، نصـفه أو انـقص منه قليلاً ، أو زد عليه ﴾ .
٨٢٤،٤٦٥	٢٠	﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ .
٣٦٥	٢٠	﴿ تجـدوه عنـد اللّه هـو خيـرًا وأعـظم أجـرا ﴾ .
		(٧٤) سـورة المدثـر :
٩٥٥	٣٣	﴿ إذ أدبر ﴾**
		(٧٥) سـورة القيامة :
٥٠٥ ، ١٠٣	١	﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ . ***

* « نزاعة » بالنصب قراءة حفص . وقرأها الجميع بالرفع .

** « إذا » بألف بعـد الذال ، و « دَبَرَ » على وزن فَعَلَ قـراءة ابن كثـير وأبي عـمرو وابن عـامر والكسـائي وأبي بكر عن عـاصم . و« إذْ » : بتـسكـين الذال و « أدبر » على وزن أفـعل قـراءة نافع وحـفص عن عاصم وحمزة .

*** « لأقسم » ـ بحذف الألف من « لا » على أن اللام لام القسـم حـذفت نونه شذوذاً ـ وهي قراءة شاذة رويت عن قنبل .

الآيـــــــــة	رقم الآية	الصفحة
(٧٦) سورة الإنسان :		
﴿ إمّا شاكرًا وإمّا كفورا ﴾.	٣	٣٢٦
﴿ قواريرًا ، قواريرا ﴾ .	١٦/١٥	٨٩٧
﴿ ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا ﴾.	٢٤	٣٢٧
﴿ والظالمين أعدّ لهم عذابًا أليمًا ﴾ .	٣١	٧٩ ، ٤١٢
(٧٨) ســورة النبأ :		
﴿ وجعلنا نومكم سباتا ﴾ .	٩	٣٦٢
﴿ إنّ للمتقين مفازا ، حدائق ﴾ .	٣٢/٣١	٣٤٦
(٧٩) سورة النازعات :		
﴿ فإنّ الجحيم هي المأوى ﴾ .	٣٩	٥٦٢
﴿ فإنّ الجنّـة هي المأوى .) .	٤١	٥٦٢
(٨١) ســورة التكوير :		
﴿ بظنيـين ﴾.	٢٤	٣٦٦
(٨٥) ســورة البروج :		
﴿ والسماء ذات البروج ﴾.	١	٥٠٣
﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾ .	٤	١٧٩،٣٤٣،٥٠٣
﴿ النار ذات الوقود ﴾ .	٥	٣٤٣
(٨٧) سورة الأعلى :		
﴿ قد أفلح من تزكى ﴾.	١٤	٥٠٣
(٨٩) سورة الفجر :		
﴿ وجاء ربك والملك صفًا صفا ﴾.	٢٢	٣٣٥
(٩٠) ســورة البلد :		
﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيماً ذا مقربة ﴾ .	١٥/١٤	٦٢٥
(٩٦) ســورة العلق :		
﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق . . ﴾.	١	٢٤٥

الآيــــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ لنسفعا بالناصيــة ﴾ .	١٥	٥٠٢
(٩٧) ســورة القدر :		
﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ .	٥	٣٩٩
(١٠٠) سورة العاديات :		
﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور ، وحصل ما في الصدور ، إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾ .	١١/١٠/٩	٤٦٩
(١٠١) سورة القارعة :		
﴿ عيشة راضية ﴾ .	٧	٩٧٦
(١٠٣) سورة العصر :		
﴿ إن الإنسـان لفي خسـر ، إلاّ الذين آمنوا وعـملوا الصالحات ﴾ .	٣/٢	٣٠٩
(١١٢) سورة الإخلاص :		
﴿ قل هو اللّـه أحد ﴾.	١	٤٣٧
(١١٤) ســورة الناس :		
﴿ قل أعوذ برب النّاس، ملك النّاس ، إله النّـاس ﴾	٣/٢/١	٩٣٢

٢ - فهرس الحديث والأثر

الحديث	الصفحة
- اثنتان ... وثنتان	٦٣٢
- إذن يحلف يا رسول الله	٨١٨
- أسود من القار	١٠٩،٥٨٠،٥٨٢
- أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلاّ اللّـه	٤٧١
- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء	٣٨٢، ٣٩٣
- اقطعوا عني لسانه	٨٨٠
- ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم . قال : فإن ذلك	١٠٨ ، ٤٥٤
- اللهم عذني من شيطانه	٥٣٥
- أن امرأة كانت تهراق الدماء	١١١ ، ٥٢٥
- ثوبي حجر .. ثوبي حجر	٧١٥
- جزاؤك على اللّـه الجنة يا حسان	٤٢٩
- حتّى الجنة والنار	١٠٨ ، ٤٩٢
- خمس صلوات كتبهنّ اللّـه على العباد	١٠٩ ، ٣٨٨
- شثن أصابعه	١١٢ ، ٥٦٦
- صفر وشاحها ، وملء ردائها	١١٢ ، ٥٦٧
- عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم	١٠٩ ، ١٠٠٧
- فهو لما سواها أضيع	١١١ ، ٥٧٤
- قد ملكت فأسجح	١١٢ ، ٤٦٢
- كلّ شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس	١٠٨ ، ٤٩٢

٣ - فهرس الأمثـــال

٤ ـ فهرس الأساليب والنماذج النحوية واللغوية

٥ ـ فهرس اللغـــــة :

٦ - فهرس القوافـــــي

الألف المفتوحة :

وظباءَ	وافر	الأخطل	٨٧٤

الألف المضمومة :

الشتاءُ	وافر	الربيع بن ضبع الفزاري	٤٤٣
أورداءُ	وافر	» » » »	٤٤٣، ١٠٠١
الفتاءُ	وافر	» » » »	١٠٠٠، ١٠٠١
فداءُ	وافر	» » » »	١٠٠١
النساءُ	وافر	» » » »	١٠٠١
وماءُ	وافر	حسان بن ثابت	٤٢٦
الجناءُ	وافر	» » »	٤٢٨
خلاءُ	وافر	» » »	٤٢٩
شفاءُ	وافر	» » »	٤٢٩
الجزاءُ	وافر	» » »	٤٢٩
الفداءُ	وافر	» » »	٤٣٠
وقاءُ	وافر	» » »	٤٢٩
العلاءُ	خفيف	الحارث بن حلزة	٣٦٧

الألف المكسورة :

نجلاءِ	خفيف	عدي بن الرعلاء الغساني	٣٢٢، ٤٨٦

البـــــاء

الباء المفتوحة :

معذباً	طويل	بعض بني سعد	٥٨٨
أصاباً	وافر	جرير	٥١٦

التـــاء

التاء المضمومة :

التاء المكسورة :

الـــراء

الراء الساكنة :

الشطرْ	»	»	٥٩٣
بشرْ	متقارب	امرؤ القيس	٧٣٢
النَّمرْ	متقارب	امرؤ ا لقيس	٨٥١

الراء المفتوحة :

شزرًا	طويل	البعيث بن خداش المجاشعي	٧١٣
قفرًا	طويل	ذو الرمة	٤٣٦
فنعذرًا	»	امرؤ القس	٧٩٥
بعبقرًا	»	»	٤٨٣
هجرًا	بسيط	الفرزدق	٩٤٢
عفارَه	كامل	الأعشى ميمون	٧٧٧
فرًّا	رجز	—	٦٨٤ ، ٦٩٤
شرًّا	رجز	—	٦٨٤ ، ٦٩٤
شطيَرا	رجز	—	٨١٨
أطيرًا	رجز	—	٨١٨
نفرًا	منسرح	الربيع بن ضبع الغزاري	٤١١
والمطرًا	»	»	٤١١
والفقيرًا	خفيف	عدي بن زيد ، أو سوادة بن عدي	٩٣٢

الراء المضمومة :

تصاهرُه	طويل	الفرزدق	٣٩٩
والخمرُ	»	»	٤٢٧ ، ٨٤٦
العمرُ	»	»	٨٤٦
الدهرُ	»	»	٨٤
أقدرُ	»	قيس بن ذريح	٦٧١

الصــاد

الصاد المفتوحة :

الصاد المضمومة :

الضــاد

الضاد المضمومة :

الضاد المكسورة :

العين

العين الساكنة :

الذراعْ	سريع	السفاح بن بكير	٧٧٧

العين المفتوحة :

مسمعًا	طويل	المرار الأسدي ، أو مالك بن زغبة	٦٢٩
مُضَيَّعَا	«	الكلحبة	٨٢٩
المقنعًا	«	جرير	٩٩٤
مقنعًا	«	«	٩٩٥
الوداعًا	وافر	القطامي	٤٣٠
اجتماعًا	«	«	٤٣١
الصناعًا	«	«	٤٣٢
ساعًا	«	«	٤٣٢
مااستطاعًا	«	«	٤٣٢
استماعًا	«	«	٤٣٢
اتباعًا	«	«	٤٣٢
مرضعًا	رجز	ـ	٣٤١
أكتعًا	«	ـ	٣٤١
أربعًا	«	ـ	٣٤١
أجمعًا	«	«	٣٤١
الأربعَة	«	لبيد ربيعة	٨٨٢
وضعَه	رمل	أنس بن زنيم	٦٥٦
ودعَه	«	«	٦٥٧
منتزعَه	«	«	٦٥٧

الفــاء

الفاء المضمومة :

الفاء المكسورة :

القاف

القاف المفتوحة :

الكاف المكسورة :

الـــــلام

اللام الساكنة :

اللام المفتوحة :

الهـــاء

الهاء المفتوحـة :

٧ ـ فهرس أنصاف الأبيات :

٨ ـ فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ل

ن

٩ - فهرس القبائل والفرق والطوائف

١٠ ـ فهرس البلدان والمواضع ونحوها

١١ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن

١٢ ـ فهرس المصادر والمراجع :

المخطوطات والرسائل العلمية :

ـ أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم : بحث ماجستير للأستاذة إنجا إبراهيم يحي اليماني / مكة المكرمة : كلية اللغة العربية جامعة أم القرى / ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

ـ تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي : لابن لب الغرناطي . دراسة وتحقيق : محمد الزين زرّوق / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ـ بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : لابن خروف . (مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٢٠٤) عن نسخة مكتبة دار الكتب المصرية .

ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : لابن خروف .دراسة وتحقيق : خليفة محمد بديري / رسالة ماجستير بجامعة الفاتح بليبيا ١٩٨٣م.

ـ روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام : لأبي عبد الله بن الأزرق .دراسة وتحقيق : سعيدة العلمي / رسالة ماجستير في الأدب العربي بكلية آداب فاس ١٩٨٦م .

ـ شرح أبيات الجمل : لابن سيده .(مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (٥٢٠) عن مكتبة دار الكتب المصرية برقم ١٨٥ نحو تيمور .

ـ شرح أبيات الجمل : لابن هشام اللخمي (وهو الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وبيان ما في شرح أبيات سيبويه للأعلم من الوهم والخلل) .(مخطوط) مصورة الدكتور عياد الثبيتي عن نسخة مكتبة الزاوية الحمزية (رقم ٣٧).

ـ شرح أبيات الجمل: للأعلم الشنتمري (مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (١٦٦) عن مكتبة لاله لي بتركيا رقم (٣٢٥٥) .

- شرح أبيات الجمل : للصنهاجي . (مخطوط) مصورتي عن نسخة برلين برقم (١٠٠٨) .
- شرح التسهيل : لابن عطاء الله التنسي . (مخطوط) مصورة الأخت الدكتورة فريدة معاجيني عن نسخة مكتبة الأسد بدمشق .
- شرح الجمل : لأبي عبد الله بن الفخّار . دراسة وتحقيق : د . حمّاد الثمالي / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ـ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٩ هـ .
- شرح الجمل : لابن طاهر بن بابشاذ . دراسة وتحقيق : د . مصطفى أحمد إمام / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر بالقاهرة .
- شرح الجمل : لأبي الحسن بن الضائع « الجزء الثاني » . دراسة وتحقيق : د . نادي عبدالجواد / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر بالقاهرة .
- شرح الجمل : لأبي الحسن بن الضائع . (مخطوط) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (١٦٣) عن مكتبة دار الكتب المصرية / برق٢م (٢) .
- شرح الجزولية : لأبي علي الشلوبين . (مخطوط) مصورتي عن نسخة برلين برقم (١٠٠٤).
- غاية الأمل في شرح الجمل : لعبد العزيز بن بزيزة . دراسة وتحقيق : محمد غالب عبدالرحمن / رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل : للخفّاف .دراسة وتحقيق : أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٢ هـ .
- منهج ابن خروف وآراؤه النحويّة والصرفيّة : للحافظي محمد .رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٨ هـ .

المطبوعـــات :

الألـف :

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي تحقيق : د . طارق الجنابي / بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- الإبدال : لابن السكيت .تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف / القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .
- ابن الطراوة النحوي : للدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي .مطبوعات نادي الطائف الأدبي / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
- ابن كيسان النحوي : د. محمد إبراهيم البنا .دار الاعتصام / الطبعة الأولى١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي : د . محمد إبراهيم البنا .جدة : دار البيان العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- الإتقان في علوم القرآن : لجلال الدين السيوطي . القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي / الطبعة الرابعة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .
- الإحاطة في أخبار غرناطة : للسان الدين بن الخطيب . تحقيق : محمد عبدالله عنان / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م .
- إحكام أصول الأحكام : لابن حزم الظاهري. تحقيق : أحمد محمد شاكر / القاهرة : مطبعة العاصمة . الطبعة الثانية .
- أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد السيرافي . تحقيق : محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام / الطبعة ا لأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
- إختصار القدح المعلي : لابن سعيد المغربي . تحقيق ابراهيم الأبياري / القاهرة : دار الكتاب المصري / الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

- أدب الكاتب : لابن قتيبة . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان. تحقيق: د . مصطفى أحمد النماس / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب : لشمس الدين القرشي الكيشي . تحقيق : د . عبد الله علي الحسيني البركاتي ، د . محسن سالم العميري / مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- إرشاد الهادي : لسعد الدين التفتازاني . تحقيق : د . عبد الكريم الزبيدي / جدة : دار البيان العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية : لقطرب . تحقيق : د . حاتم الضامن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأزهية في علم الحروف : للهروي . تحقيق : عبدالمعين الملوحي / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية : لأبي بكر الزبيدي . اعتناء : اغناطيوس كويدي / روما : ١٨٩٠م . بغداد : مكتبة المثنى .
- أسرار البلاغة : لعبد القاهر الجرجاني . تعليق : أحمد مصطفى المراغي / القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى .
- أسرار العربية : لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق : محدم بهجة البيطار / دمشق : مطبعة الترقي ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- أسماء خيل العرب وفرسانها : لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي .تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / القاهرة : مكتبة النهضة / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- أسماء الأسد : لابن خالويه . تحقيق : د . محمود جاسم الدرويش / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني . تحقيق : د . عبد ا لمجيد دياب / الرياض : مركز ا لملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- الأشباه والنظائر : لجلال الدين السيوطي . تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .
- الاشتقاق : لأبي بكر بن دريد . تحقيق : عبد السلام هارون / ا لقاهرة : مكتبة الخانجي .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق : د. عبد الحسين المبارك/ بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- الإصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني . تحقيق : علي محمد البجاوي / بيروت : دار الجيل / ا لطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : لابن السيد البطليوسي . تحقيق : د . حمزة عبدالله النشرتي / ا لرياض : دار المريخ / الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .
- إصلاح المنطق : لابن السكيت . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون / القاهرة : دار المعارف .
- إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري في معاني أبيات الحماسة : للأسود الغندجاني. تحقيق : د . محمد علي سلطاني / ا لكويت : منشورات معهد المخطوطات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- الأصمعيات : لعبد الملك بن قريب الأصمعي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون / بيروت : الطبعة الخامسة .

- الأصنام : لهشام بن محمد بن السائب بن الكلبي . تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، وأحمد محمد عبيد / مكتبة النهضة المصرية ، ودار الشباب للطباعة .
- الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج . تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- الأضداد : للصاغاني .تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م .
- الأضداد : لابن السكيت . ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) . نشرها : أوغست هفنر / بيروت : المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ١٩١٢ م .
- الأضداد : للأصمعي . ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد). نشرها : أوغست هفنر / بيروت : المطبعة الكاثوليكية للآباء ا ليسوعيين ١٩١٢م .
- الأضداد للسجستاني ، ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) . نشرها : أوغست هفنر / بيروت : المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ١٩١٢ م .
- إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس . تحقيق : د . زهير غازي زاهد / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
- إعراب القرآن : المنسوب للزجاج . تحقيق : إبراهيم الأبياري / القاهرة : دار الكتاب المصري ، بيروت : دار الكتاب اللبناني / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه . تحقيق : د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين / القاهرة : مكتبة الخانجي ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه. بيروت : دار الكتب ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .
- الأعلام : لخير الدين الزركلي . بيروت : دار العلم للملايين / الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.

- أعلام النساء : لعمر رضا كحالة . بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م .
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام : للعباس بن إبراهيم . تحقيق : عبدالوهاب بن منصور / الرباط : المطبعة الملكية ١٩٨٠م .
- الأغاني : لأبي الفرج الأصبهاني . بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : لأبي الحسين بن الطراوة . تقديم وتحقيق : الدكتور عياد بن عيد الثبيتي / مكة المكرمة : دار التراث / مطبعة المدني / المؤسسة السعودية بمصر / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : لأبي نصر الفارقي . تحقيق : سعيد الأفغاني / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الاقتراح : لجلال الدين السيوطي . حلب : دار المعارف .
- الإقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر بن الباذش . تحقيق : د . عبدالمجيد قطامش / دمشق : دار الفكر / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام : لجمال الدين بن مالك . تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي / جدة : مكتبة المدني / جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الأمالي : لأبي علي القالي . تحقيق : عبد الجواد الأصمعي . بيروت : دار الكتاب العربي .
- الأمالي : لليزيدي . تحقيق : الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٩ هـ ، بيروت : عالم الكتب ، القاهرة : مكتبة المتنبي .
- أمالي ابن الشجري : لهبة الله بن الشجري . تحقيق : د . محمود محمد الطناحي / القاهرة : مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر / الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- أمالي السهيلي، لأبي القاسم السهيلي . تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة / الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية : لأبي القاسم الزجاجي . تعليق وشرح : أحمد أمين الشنقيطي . تصحيح : عثمان خليل . المطبعة المحمودية بميدان الأزهر ١٣٥٤ هـ ١٩٣٥م . بيروت : دار الكتاب العربي .
- الأمثال : لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق : د . عبد المجيد قطامش / دمشق ، بيروت : دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة : للقفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار الفكر العربي ، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- الإنصاف : لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : دار الفكر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة : دار الفكر / الطبعة السادسة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .
- أيام العرب في الجاهلية : لمحمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم / بيروت : دار الجيل ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود / الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر / الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- إيضاح شواهد الإيضاح : لأبي الحسن القيسي . تحقيق : د . محمد بن حمود الدعجاني / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م .
- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق: د . مازن المبارك / بيروت : دار النفائس / الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

البـــاء :

- البارع : لأبي على القالي . تحقيق : هاشم الطعان / بغداد : مكتبة النهضة ، بيروت : دار الحضارة العربية / الطبعة الأولى ١٩٧٣ م - ١٩٧٤ م .
- بدائع الفوائد : لابن قيم الجوزية . القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية .
- البداية والنهاية : للحافظ بن كثير . بيروت : مكتبة المعارف / الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري : لعبدالفتاح القاضي . بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- برنامج ابن جابر الوادي آشي . تحقيق : د . محمد الحبيب الهيلة / تونس . مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- برنامج شيوخ الرعيني . تحقيق : إبراهيم شبوح / دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين الزركشي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار التراث ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع القرشي . تحقيق : د . عياد بن عيد الثبيتي / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس : لأحمد بن يحى الضبي . القاهرة : دار الكتاب العربي ١٩٦٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار الفكر / الطبعة ا لثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .
- البلغة في شذور اللغة : (مجموعة كتب) . نشر : د . أوغست هفنر ، والأب لويس شيخو اليسوعي / بيروت : المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين / الطبعة الثانية ١٩١٤م .

- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق : د . طه عبدالحميد طه / القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البيان والتبيين : للجاحظ . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون / القاهرة : مكتبة الخانجي .

التـــاء :

- تأويل مشكل القرآن : لابن قتيبة . نشره : السيد أحمد صقر / القاهرة : دار التراث / الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- تاريخ العلماء النحويين : لأبي الحسن التنوخي . تحقيق : د . عبدالفتاح محمد الحلو / الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، إدارة الثقافة والنشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- تاريخ الأدب العربي : لكارل بروكلمان . « الجزء الخامس » ترجمة : د . عبدالحليم النجار / القاهرة : دار المعارف، جامعة الدول العربية / الطبعة الثانية .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : لشمس الدين الذهبي . تحقيق : د . بشار عواد معروف / بيروت : شركة الفجر العربي / طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي / ساعدت جامعة بغداد على نشره .
- تاريخ التراث العربي : لفؤاد سزكين . ترجمة : د . محمود فهمي حجازي ، ود : فهمي أبو الفضل / القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) : لمحمد بن جرير الطبري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار المعارف المصرية ١٩٦٠م - ١٩٦٣م .
- التبصرة في القراءات : لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د . محي الدين رمضان / الكويت : معهد المخطوطات العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- التبصرة والتذكرة : للصميري . تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين / دمشق : دار الفكر / الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري . تحقيق : علي محمد البجاوي / مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق / الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري . تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) : لصدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / بيرورت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- تذكرة الحفاظ : لشمس الدين الذهبي . تصحيح : عبد الرحمن بن يحى المعلمي . مكة المكرمة : مكتبة الحرم المكي ١٣٧٤ هـ .
- تذكرة النحاة : لأبي حيان . تحقيق : د . عفيف عبدالرحمن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لجمال الدين بن مالك .تحقيق : محمد كامل بركات / القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٧م .
- التصريف الملوكي : لأبي الفتح بن جني . تصحيح : محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي / مصر : مطبعة شركة التمدن الصناعية بالغربية / الطبعة الأولى ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م .
- التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني . تحقيق : إبراهيم الأبياري / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الثانية ١٣١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي . تحقيق : د . عوض بن حمد القوزي / مطبعة الأمانة / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- تفسير أسماء الله الحسنى : لأبي إسحاق الزجاج . تحقيق : أحمد يوسف الدقاق / دمشق ، بيروت : دار المأمون للتراث / الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- تفسير البحر المحيط : لأبي حيان . دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .
- تفسير الطبري = جامع البيان .
- تقريب المقرب في النحو : لأبي حيان الأندلسي . تعليق : محمد جاسم الديلمي / بيروت : مؤسسة دار الندوة الجديدة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
- التكملة لكتاب الصلة : لابن الأبار . عني بنشره : السيد عزت العطار الحسيني ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- تلخيص البيان في مجازات القرآن : للشريف الرضي . تحقيق : علي محمود مقلد / بيروت : دار مكتبة الحياة ١٩٨٦ م .
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء : لأبي هلال العسكري . تحليق : د . عزة حسن / بيروت : دار صادر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات : لعلي بن حمزة « مع المنقوص والممدود للفراء » تحقيق : عبدالعزيز الميمني الراجكوتي / القاهرة : دار المعارف ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م .
- تهذيب الأسماء واللغات : لأبي زكريا النووي . عني بنشره : شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
- تهذيب اللغة : لمحمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : رشيد بن عبدالرحمن العبيدي / القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي . تحقيق : د . عبدالرحمن العثيمين / مكتبة الكليات الأزهرية / الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو الداني . بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .

الجيم :

- جامع البيان في تفسير القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . بيروت : دار الفكر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .
- الجامع الصغير : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : د . أحمد محمود الهرميل / القاهرة : مكتبة الخانجي ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله القرطبي . تصحيح : أحمد عبد العليم البردوني / الطبعة الثانية ١٣٧٢ هـ ١٩٥٢ م .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس : لأحمد بن القاضي المكناسي . الرباط : دار المنصور للطباعة والوراقة ١٩٧٤م .
- جمال القراء وكمال الإقراء : لعلم ا لدين السخاوي . تحقيق : د . علي حسين البواب / مكة المكرمة : مكتبة التراث / القاهرة : مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م .
- الجمل في النحو : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق : د . على توفيق الحمد / بيروت : مؤسسة الرسالة / إربد : دار الأمل / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام : لأبي الخطاب القرشي . تحقيق : د.محمد علي الهاشمي / دمشق: دار القلم / الطبعة الثانية١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- جمهرة أنساب العرب : لأبي محمد بن حزم . راجعه : لجنة من العلماء بإشراف الناشر / بيروت / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م « وهي بعينها تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون - رحمه الله - » .

- جمهرة اللغة : لأبي بكر بن دريد . تصحيح : أبي عبد الله محمد بن يوسف السورتي ، والسيد زين العابدين الموسوي مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ / بيروت / دار صادر .
- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي . تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، وأ. محمد نديم فاضل / بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : لعلاء الدين الإربلي . تحقيق : د . حامد أحمد نيل / القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
- الجيم : لأبي عمرو الشيباني . تحقيق : إبراهيم الأبياري / القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م .

الحـــاء :

- حاشية ابن بري على المعرب للجواليقي (في التعريب والمعرب) . تحقيق : د إبراهيم السامرائي / بيروت: مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- حجة القراءات : لأبي زرعة .بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م .
- الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه . تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم / بيروت ، القاهرة : دار الشروق / ا لطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م .
- الحجة للقراء السبعة : لأبي علي الفارسي . تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني / دمشق ، بيروت : دار المأمون / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .
- حروف ا لمعاني : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق : د . علي توفيق الحمد / إربد : دار الأمل ، مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل : لابن السيد البطليوسي . تحقيق : د . مصطفى إمام / القاهرة : مكتبة المتنبي / ا لطبعة الأولى ١٩٧٩م .

- الحيوان : لأبي عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق : فوزي عطوي / دمشق : مكتبة محمد حسين النوري ، بيروت : مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني .

الخاء :

- الخاطريات : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : علي ذو الفقار شاكر / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر البغدادي .تحقيق : أ . عبد السلام هارون / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الخصائص: لأبي الفتح بن جني. تحقيق : محمد علي النجار / بيروت : دار الهدى / الطبعة الثانية .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري : د . عبد القادر رحيم الهيتي . بنغازي : منشورات جامعة قار يونس / الطبعة الثانية ١٩٩٣ م .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : لمحمد خير الحلواني . حلب : دار القلم العربي .
- الخلاف بين النحويين: للدكتور السيد رزق الطويل . مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .

الدال :

- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء : للمختار أحمد ديرة . بيروت، ودمشق : دار قتيبة للطباعة والنشر / الطبعة الأولى ١٤١١ هـ-١٩٩١م .
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين: للدكتور أحمد مكي الأنصاري، مصر: دار المعارف ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني : لعبد القاهر الجرجاني . تصحيح : محمد عبده ، ومحمد محمود الشنقيطي . تعليق : السيد محمد رشيد رضا . القاهرة : مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده / الطبعة السادسة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠م .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد آل ياسين / بغداد : منشورات مكتبة النهضة / الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م .
- ديوان أبي الطيب المتنبي : بشرح العكبري . « المسمى التبيان في شرح الديوان » . تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي / بيروت . دار المعرفة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٨م .
- ديوان أبي تمام : بشرح الخطيب التبريزي . تحقيق : محمد عبده عزام / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الخامسة .
- ديوان أبي زبيد الطائي : ضمن (شعراء إسلاميون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / بيروت: عالم الكتب / ومكتبة النهضة الإسلامية / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م .
- ديوان أبي طالب : جمع وشرح : د . محمد التونجي / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانيء . تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي / بيروت : دار الكتاب العربي ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .
- ديوان الأحوص الأنصاري . تحقيق : عادل سليمان جمال / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثانية ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م .
- ديوان الأخطل: برواية السكري عن محمد بن حبيب . تحقيق: د . فخر الدين قباوة / بيروت : دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
- ديوان الأعشى ميمون : تحقيق : د. محمد محمد حسين / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .
- ديوان الأقيشر الأسدي : تحقيق : د . خليل الدويهي / بيروت : الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م .

- ديوان ابن أحمر : تحقيق : د . حسين عطوان / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية .
- ديوان ابن ميادة : تحقيق : د . حنا جميل حداد / مراجعة : قدري الحكيم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان امرىء القيس : برواية السجستاني عن الأصمعي ، برواية الطوسي عن ابن الأعرابي عن المفضل ، وبرواية الأصمعي عن أبي عبيدة . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار المعارف / الطبعة ا لرابعة ١٩٨٤ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي : تقديم : مجيد طراد / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان تأبط شرا : تحقيق : علي ذو الفقار شاكر / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان جرير : بشرح محمد بن حبيب . تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه / القاهرة: دار المعارف / الطبعة الثالثة .
- ديوان جميل بن معمر : تقديم : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب / بيروت : دار مكتبة الحياة .
- ديوان الحارث بن حلزة : إعداد : طلال حرب / بيروت : الدار العالمية / الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م .
- ديوان حسان بن ثابت : ضبط وتصحيح عبدالرحمن البرقوقي / بيروت : دار الأندلس / الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .
- ديوان الحطيئة : برواية محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ، وشرح السكري . بيروت : دار صادر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبدالعزيز الميمني / ا لقاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥م .

- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان : برواية أبي عمرو بن العلاء . تحقيق : يسري عبدالغني عبد الله/ بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان خفاف بن ندبة : ضمن مجموع (شعراء إسلاميون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / بيروت : عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان ذي الخرق الطهوي : ضمن مجموع (شعر بني تميم في العصر الجاهلي) . تحقيق : د . عبد الحميد محمود المعيني / بريدة : منشورات نادي القصيم الأدبي / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان ذي الرمة : تحقيق : كارليل هنري هيس مكارتني / عالم الكتب ١٩١٨ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج : ضمن (أشعار العرب) . ا عتناء : وليم ألورد البروسي / بيروت : دار الآفاق الجديدة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح : علي الفاعور / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ديوان زيد الخيل بن مهلهل الكلابي : ضمن (شعراء إسلاميون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / بيروت : عالم الكتب / ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان سابق البربري : تحقيق : د . بدر أحمد ضيف / الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ م .
- ديوان السليك : ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهلي) . تحقيق : د . عبدالحميد محمود المعيني / بريدة : منشورات نادي القصيم الأدبي / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان السموءل : بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ديوان الشماخ ، معقل بن ضرار : تقديم : قدري مايو / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- ديوان ضابيء البرجمي : ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهلي) . تحقيق : د . عبد الحميد محمود المعيني / بريدة : منشورات نادي القصيم الأدبي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان ضمرة بن أبي ضمرة النهشلي : ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهلي) . تحقيق : عبدالحميد محمود المعيني / بريدة : منشورات نادي القصيم الأدبي / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ديو ن طرفة بن العبد : دار صادر / بيروت.
- ديوان الطرماح : تحقيق : د . عزة حسن / دمشق : وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي / مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ديوان طفيل الغنوي : تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد / دار الكتاب الجديد / الطبعة الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان عامر بن الطفيل : برواية ابن الأنباري عن ثعلب . تقديم : كرم البستاني . بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي . تحقيق : د . يحيى الجبوري / بيروت : مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان عبد الله بن الزبعري : تحقيق : د . يحيى الجبوري / بيروت : مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ديوان عبد الله بن الزبير الأسدي : تحقيق : د . يحي الجبوري / بغداد : دار الحرية للطباعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .
- ديوان العجاج: برواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي . تحقيق : د . عزة حسن / بيروت : مكتبة دار الشروق .
- ديوان عدي بن زيد: جمع د . حسن محمد نور الدين / بيروت: دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ديوان عروة بن الورد : بشرح ابن السكيت . تقديم : راجي الأسمر / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل : بشرح الأعلم الشنتمري . تقديم: د . حنا نصر الحتي/ بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : شرح : محمد محي الدين عبد الحميد / بيروت / دار الأندلس .
- ديوان عمر بن لجأ التيمي : تحقيق : د . يحى الجبوري / الكويت : دار القلم / الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م .
- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي : تحقيق : مطاع الطرابشي / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .
- ديوان عنترة بن شداد / دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ديوان الفرزدق : تقديم : كرم البستاني. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ديوان القطامي : تحقيق : ج . بارث ١٩٠٢ م .
- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : د . ناصر الدين الأسد . بيروت : دار صادر / الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان قيس لبنى : تحقيق : د . أميل بديع يعقوب / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان كثير عزة : تقديم : مجيد طراد / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي : جمع وتقديم : د . داود سلوم / بغداد : مكتبة الأندلس ١٩٦٩ م .

- ديوان لبيد بن ربيعة : بشرح الطوسي . تحقيق : د . حنا نصر الحتي / بيروت : دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان لقيط بن زرارة : ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهلي) . تحقيق : د . عبدالحميد محمود المعيني / بريدة : منشورات نادي القصيم الأدبي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان المتلمس : برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي . تحقيق : حسن كامل الصيرفي / جامعة الدول العربية / معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .
- ديوان المثقب العبدي : تحقيق : حسن كامل الصيرفي / جامعة الدول العربية / معهد المخطوطات العربية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / القاهرة : مكتبة مصر / دار مصر للطباعة .
- ديوان المخبل السعدي : ضمن (شعراء مقلون) . تحقيق : د . حاتم صالح الضامن / بيروت: عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية ا لطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
- ديوان المرار الأسدي : ضمن مجموع (شعراء أمويون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان المغيرة بن حبناء : ضمن (شعراء أمويون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان مهلهل بن ربيعة : تقديم : طلال حرب / بيروت : الدار العالمية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ديوان النابغة الجعدي : تحقيق : عبدالعزيز رباح . دمشق : منشورات المكتب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان النابغة الذبياني : برواية الأصمعي عن نسخة الأعلم رواية عن الطوسي ، وبرواية ابن السكيت . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثالثة .

- ديوان نصيب بن رباح : جمع وتقديم : د . داود سلوم / بغداد : مطبعة الإرشاد ١٩٦٧م .
- ديوان يزيد بن الحكم الثقفي : ضمن مجموع (شعراء أمويون) . تحقيق : د . نوري حمودي القيسي / مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

الذال :

- ذيل الأمالي : لأبي علي القالي . بيروت : دار الكتاب العربي .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : لابن عبد الملك المراكشي . تحقيق : د . إحسان عباس / بيروت : دار الثقافة ١٣٧٣ هـ .

الراء :

- الرد على النحاة : لأبي العباس بن مضاء . تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا / القاهرة : دار الإعتصام / الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق : د . أحمد بن محمد الخراط / دمشق : دار القلم / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : للدكتور مازن المبارك بيروت : دار الكتاب اللبناني ١٩٧٤م .
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : لمحمود الألوسي البغدادي بيروت : دار الفكر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م .

السين :

- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب : لأبي الفوز البغدادي السويدي . بيروت : دار الكتب العلمية / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م .
- السبعة في القراءات : لأبي بكر بن مجاهد . تحقيق : د . شوقي ضيف / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : د . حسن هنداوي / دمشق : دار القلم / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- سمط اللآلىء : لأبي علي القالي . صححه : عبدالعزيز الميمني / القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ ١٩٣٦ م .
- سنن النسائي : بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي . إعتناء : عبدالفتاح أبو غدة / حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية ، مكتبة النهضة / الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- سيبويه والضرورة الشعرية: للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم . القاهرة : مطبعة حسان / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- سير أعلام النبلاء : لشمس الدين الذهبي . بيروت : مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- السيرة النبوية : لأبي محمد عبد الملك بن هشام . تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي / بيروت : دار القلم .

الشين :

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : لمحمد محمد مخلوف . بيروت : دار الكتاب العربي ٣٥٠ هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي . بيروت : المكتب التجاري .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى كتاب الشعر) : لأبي علي الفارسي . تحقيق : د . محمود محمد الطناحي / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر النحاس . تحقيق : زهير غازي زاهد / النجف : مطبعة الغري الحديثة ١٩٧٤م .

- شرح أبيات سيبويه : ليوسف بن أبي سعيد السيرافي . تحقيق : د . محمد علي سلطاني / دمشق ، بيروت : دار المأمون للتراث ١٩٧٩م .
- شرح أشعار الهذليين : أبي سعيد السكري . برواية علي بن عيسى عن أبي بكر الحلواني عن السكري . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / مراجعة محمود محمد شاكر / القاهرة دار العروبة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم . تحقيق: د . عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد / بيروت : دار الجيل .
- شرح ألفية ابن مالك : لابن عقيل . تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .
- شرح ألفية ابن مالك : للأشموني. تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الثالثة ١٩٧٠م .
- شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي . مصر : المطبعة الخيرية ١٣٠٦ هـ .
- شرح التسهيل : لجمال الدين بن مالك . تحقيق : د . عبد الرحمن السيد / القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح : لخالد الأزهري . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
- شرح الجمل : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : د . صاحب أبو جناح / توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- شرح جمل الزجاجي : المنسوب لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : د . علي محسن عيسى مال الله / بيروت : عالم الكتب ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .
- شرح حماسة أبي تمام : للأعلم الشنتمري . تحقيق : د . علي المفضل حمودان / بيروت : دار الفكر المعاصر . دمشق : دار الفكر / مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي / الطبعة الأولي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .
- شرح ديوان الحماسة : للخطيب التبريزي . بيروت : عالم الكتب .

- شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي . نشره أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون / بيروت : دار الجيل / الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
- شرح ديوان حماسة أبي تمام : المنسوب لأبي العلاء المعري . تحقيق : د . حسين محمد نقشة / بيروت : دار الغرب الإسلامي ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاستراباذي . تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزقراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع .
- شرح شواهد الإيضاح : لأبي علي الفارسي . تحقيق : د . عيد مصطفى درويش مراجعة : د . محمد مهدي علام / القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الشافية : لعبد القادر البغدادي . تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزقراف ، محمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شواهد المغني : لجلال الدين السيوطي . وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان : بيروت : لجنة التراث العربي منشورات دار الحياة .
- شرح العقيدة ا لطحاوية : لابن أبي العز الدمشقي . تحقيق : شعيب الأرناؤط / دمشق : مكتبة دار البيان / توزيع مكتبة المؤيد بالطائف / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- شرح عيون كتاب سيبويه : لأبي نصر هارون بن موسى المجريطي . تحقيق : د . عبدربه عبداللطيف عبدربه / القاهرة : مطبعة حسان / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

- شرح الفصيح : لابن هشام اللخمي . تحقيق : مهدي عبيد جاسم / بغداد : دار صدام للمخطوطات ، وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الآثار والتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م .
- شرح القصائد التسع المشهورات : لأبي جعفر النحاس . تحقيق : أحمد خطاب العمر / بغداد : دار الحرية للطباعة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق : عبدالسلام هارون / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٩٦٩ م .
- شرح القصائد العشر : للخطيب التبريزي . تحقيق : د . فخر الدين قباوة / بيروت : دار الآفاق الجديدة / الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / مصر : مكتبة السعادة . الطبعة الحادية عشر ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م .
- شرح الكافية : لرضي الدين الاسترباذي . تحقيق : د . يوسف حسن عمر / بيروت : مطابع الشروق / منشورات جامعة قار يونس ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .
- شرح الكافية الشافية : لجمال الدين بن مالك . تحقيق : د . عبدالمنعم أحمد هريدي / جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- شرح كتاب الحدود في النحو : لعبد الله بن أحمد الفاكهي . تحقيق : المتولي رمضان أحمد الدميري / القاهرة : دار التضامن ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- شرح كتاب سيبويه : لأبي ا لحسن الرماني . تحقيق : د . المتولي رمضان أحمد الدميري / القاهرة : مطبعة السعادة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي . « الجزء الأول » تحقيق : د . رمضان عبدالتواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د . محمد هاشم عبدالدائم ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م . « الجزء الثاني » تحقيق : د . رمضان عبدالتواب . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية : لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د . صلاح رواي / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح المعلقات العشر : لأبي عبد الله الزوزني . بيروت : دار مكتبة الحياة ١٩٨٣ م .
- شرح المفصل : لموفق الدين بن يعيش . القاهرة : مكتبة المتنبي .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) : لصدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي الشلوبين . تحقيق : د . تركي بن سهو العتيبي / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- شرح مقصورة ابن دريد : لابن خالويه (ضمن كتاب ابن خالويه وجهوده في اللغة) . تحقيق : محمود جاسم محمد / بيروت: مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح مقصورة ابن دريد : لابن هشام اللخمي (ضمن كتاب ان هشام اللخمي وجهوده اللغوية) . تحقيق : مهدي عبيد / بيروت : مؤسسة ا لرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .
- شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها : للمهلبي . تحقيق : محمود جاسم الدرويش / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م .
- شرح الملوكي في التصريف : لموفق الدين بن يعيش . تحقيق : د . فخر الدين قباوة / حلب : المكتبة العربية / الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .

- الشعر والشعراء : لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر / القاهرة : دار المعارف ١٩٦٦م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لجمال الدين بن مالك . تحقيق : د . طه محسن / الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

الصـــاد :

- الصاحبي : لابن فارس . تحقيق : السيد أحمد صقر / القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- صحيح البخاري : لأبي عبد الله البخاري . تقديم : أحمد محمد شاكر . القاهرة : دار الحديث .

- صحيح مسلم : لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج . بشرح النووي . تحقيق : ا الشيخ خليل مأمون شيحا / بيروت : دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

- الصلة : لابن بشكوال . تحقيق : السيد عزت العطار الحسيني / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

- صلة الصلة : لأبي جعفر بن الزبير . « الجزء الثالث والرابع » تحقيق : د . عبدالسلام الهراس ، وسعيد أعراب / المملكة المغربية / وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

- الصناعتين : لأبي هلال العسكري. تحقيق: مفيد قميحة / بيروت : دار الكتب العلية / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

الضــــاد :

- ضرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس/ الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- ضرورة الشعر : لأبي سعيد السيرافي . تحقيق : د . رمضان عبد التواب / بيروت : دار النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

الطــاء :

- طبقات الأطباء والحكماء : لأبي داود بن جلجل . تحقيق : فؤاد سيد / القاهرة : المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٥٥م .
- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين السبكي . تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي / القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م .
- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣م .
- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجمحي . شرحه : محمود محمد شاكر / القاهرة : مطبعة المدني ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م .

العــين :

- العقد الفريد : لابن عبد ربه الأندلسي . تحقيق : محمد سعيد العريان / دار الفكر ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م .
- العمدة : لابن رشيق القيرواني . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م .
- عنوان ا لدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية : لأبي العباس الغبريني . تحقيق : عادل نويهض / بيروت : دار الآفاق الجديدة .
- عيون الأخبار : لابن قتيبة . تحقيق : د . يوسف علي طويل / بيروت : دار الكتب العلمية ١٩٨٥م .

الغين :

- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري . نشره : ج برجستر اسر بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .
- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام . بيروت : دار الكتاب العربي / طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن الهند / الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م .
- غريب الحديث : للخطابي . تحقيق : عبدالكريم إبراهيم العزباوي / مكة المكرمة : جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .
- الغريب المصنف : لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق : محمد المختار العبيدي / قرطاج : بيت الحكمة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .
- غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي. القاهرة: مكتبة البابي الحلبي ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤ م .

الفاء :

- الفائق في غريب الحديث: لأبي القاسم الزمخشري . تحقيق : علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر للطباعة والنشر / الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م .
- الفاضل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ١٩٥٥م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني . مراجعة : قصي محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبدالباقي ، ومحب الدين الخطيب / القاهرة : دار الريان للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م .
- فحولة الشعراء : لأبي حاتم السجستاني . تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / القاهرة : مكتبة النهضة ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م .

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: للأسود الغندجاني . تحقيق : د . محمد علي سلطاني / دمشق : دار قتيبة للطباعة والنشر . بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- الفرق : لابن فارس . تحقيق : د . رمضان عبد التواب / القاهرة : مكتبة الخانجي . الرياض : دار الرفاعي / الطبعة الأولي ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- الفرق: لثابت بن أبي ثابت اللغوي. تحقيق : د . حاتم صالح الضامن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- الفرق بين الحروف الخمسة : لابن السيد البطليوسي . تحقيق : عبدالله الناصر / دمشق : دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- الفروق في اللغة : لأبي هلال العسكري . تحقيق : لجنة إحياء التراث / بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة / الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل : لابن حزم الظاهري . تحقيق : د . محمد إبراهيم نصر ، ود . عبدالرحمن عميرة . شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- الفصول في العربية : لابن الدهان. تحقيق : د. فائز فارس / بيروت: مؤسسة الرسالة ، وإربد ، دار الأمل / الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م .
- فهارس كتاب سيبويه : للشيخ عبدالخالق عضيمة . القاهرة : مطبعة السعادة / الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم ا لمعاجم والمشيخات والمسلسلات : عبد الحي الكتاني . تحقيق : د. إحسان عباس / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الثانية ١٤٢ هـ - ١٩٨٢م .
- فهرس اللبلي : لأحمد اللبلي . تحقيق : ياسين يوسف عياش، وعواد عبد ربه أبو زينة/ بيروت : دار الغرب ا لإسلامي / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

- الفهرست : لابن النديم . بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- فهرست ابن خير : لأبي بكر بن خير الإشبيلي . بيروت : المكتبة التجارية / طبعة جديدة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م .
- فوات الوفيات : لمحمد شاكر الكتبي . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد : القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٥١م .

القــاف :

- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب : لعبد الفتاح القاضي . بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- قواعد المنهج السلفي : د . مصطفى حلمي . الإسكندرية : دار الدعوة / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .

الكـــاف :

- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار الفكر العربي .
- الكتاب لسيبويه: تحقيق : عبدالسلام هارون / القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية ١٩٧٧ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم الزمخشري . دار الفكر / الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د . محي ا لدين رمضان / بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

الــــلام :

- اللامات : لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق : د . مازن المبارك / بيروت : دار صادر / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .

- اللباب في تهذيب الأنساب : لابن الأثير الجزري . بيروت : دار صادر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- لسان العرب : لابن منظور . بيروت : دار صادر . الطبعة الأولى ١٣٠٠ هـ .
- لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني . بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٩٧١م .
- اللطف واللطائف : لأبي منصور الثعالبي . تحقيق : د . محمود عبد الله الجادر / الكويت : مكتبة دار العروبة / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- اللمع في العربية : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : حامد المؤمن : بيروت : مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب / الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- اللهجات العربية في التراث : أ.حمد علم الدين الجندي . طرابلس ليبيا : الدار العربية للكتاب / طبعة جديدة ١٩٨٣م .
- اللهجات في الكتاب لسيبويه : لصالحة راشد غنيم . مكة المكرمة : منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جدة:دار المدني/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
- ليس في كلام العرب : لابن خالويه . تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار / بيروت : دار العلم للملايين / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

الميـــم :

- المأثور من اللغة ، ما اتفق لفظه واختلف معناه : لأبي العميثل الأعرابي . تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / القاهرة : مكتبة النهضة المصرية / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المؤتلف والمختلف : للآمدي : تحقيق : د . ف كرنكر / بيروت : دار الكتب العلمية ، ومكتبة القدسي / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف : لأبي إسحاق الزجاج . تحقيق : هدى محمود قراعة / القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- مااتفق لفظه واختلف معناه: لليزيدي . تحقيق : د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- مابنته العرب على فعال : للصغاني . تحقيق : د . عزة حسن / دمشق : مطبوعات المجمع العلمي ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م .
- المبدع في التصريف : لأبي حيان الأندلسي . الكويت : مكتبة دار العروبة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين / القاهرة : مكتبة الخانجي .
- مجالس العلماء : لأبي القاسم الزجاجي . القاهرة : مكتبة الخانجي ، الرياض : دار الرفاعي / الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- مجالس ثعلب : لأبي العباس ثعلب . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثالثة . « الطبعة الثانية » بتاريخ ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦م .
- مجمع الأمثال : للميداني .تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد / القاهرة : دار الفكر / الطبعة ا لثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢م .
- مجمل اللغة : لأبي الحسين بن فارس . تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- المحبر : لمحمد بن حبيب . برواية السكري . تصحيح : الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر / بيروت : دار الآفاق الجديدة . طبع في مطبعة الدائرة ١٣٦١ هـ .
- المحتسب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم نجار ، وعبدالفتاح شلبي/ القاهرة المجلس الأعلى للشئون ا لإسلامية/لجنة إحياء التراث ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز في تفسير ا لكتاب العزيز : لابن عطية الأندلسي . الجزء من « ١ - ١٠ » تحقيق : المجلس العلمي بفاس ، ومن « ١١ - ١٤ » تحقيق المجلس العلمي بمكناس ومن « ١٥ - ١٦ » تحقيق المجلس العلمي بتارودانت . توزيع مكتبة ابن تيمية القاهرة : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- المحلى بالآثار : لابن حزم . تحقيق : د . عبدالغفار سليمان البنداري / بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء) : لعماد الدين أبي الفداء . بيروت : دار المعرفة .
- المختصر في شواذ القرآن : لابن خالويه . نشره : ج برجشستراسر / مصر : المطبعة الرحمانية ، جمعية المستشرقين الألمانية ١٩٣٤م .
- المخصص : لأبي الحسن بن سيدة . القاهرة : دار الكتاب الإسلامي . القاهرة : دار المعارف / الطبعة الرابعة ١٩٦٨م .
- المذكر والمؤنث : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : طارق نجم عبد الله / جدة : دار البيان العربي / الطبعة ا لأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- مرآة الجنان ، وغبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : لعبدالله بن أسعد اليافعي . بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م .
- المزهر : للسيوطي. شرح وضبط : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي .
- المسائل البصريات : لأبي علي الفارسي . تحقيق : د . محمد الشاطر أحمد محمد أحمد / القاهرة : مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المسائل البغداديات : لأبي على الفارسي . تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي / بغداد : مطبعة العاني ./ وزارة الأوقاف والشئون الدينية / إحياء التراث الإسلامي .

- المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي . تحقيق : د . حسن هنداوي / دمشق : دار القلم . بيروت : دار المنارة / الطبعة الأولى ١٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .
- المسائل السفرية في النحو : لابن هشام الأنصاري . تحقيق : حاتم صالح الضامن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .
- المسائل العضديات : لأبي علي الفارسي . تحقيق: د. علي جابر المنصوري / بيروت : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية / الطبعة ا لأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
- المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي . تحقيق : مصطفى الحدري / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل .تحقيق : محمد كامل بركات / جدة : دار المدني ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م .
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم الزمخشري . بيروت: دار الكتب العلمية / الطبعة ا لثانية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م .
- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي . تحقيق: د . حاتم صالح الضامن/ بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم : لأبي البقاء العكبري . تحقيق : ياسين محمد السواس مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .
- معاني الحروف : لأبي الحسن الرماني . تحقيق : د . عبد الفتاح شلبي / جدة : دار الشروق ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .
- معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء . تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار/ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- معاني القرآن : لأبي الحسن الأخفش . تحقيق : د . فايز فارس / الكويت : الصفاة / الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .

- معاني القرآن : لأبـي منصـور الأزهـري . تحقيـق : د . عيد مصطفـى درويـش ، د . عوض بن حمد القوزي / مـصر : مطابع دار المعارف / الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م .
- معاني القـرآن الكريم . لأبي جعفر النحاس . تحـقيق : الشيخ محـمد علي الصابوني / مكة المكرمـة : جامعـة أم القرى / معـهد البـحوث العلمـية وإحيـاء التراث / الطبـعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج . تحقيق : د . عبد الجليل شلبي / بيروت: عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- معـجم الأدوات والضمـائر في القرآن الكريم : د . إسـماعيل أحـمد عـمايرة ، و د . عبدالحميد مصطفى السيد . بيـروت : مؤسسة الرسالة / ا لطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- معجم ا لبلدان : لياقوت الحموي . بيروت : دار صادر ، دار الفكر .
- معـجم الشعـراء : لأبي عبـيد الله المرزباني . تحـقيق : د . ف كرنـكو / بيروت : دار الجيل / الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
- معـجم القـراءات القرآنيـة : د . أحـمـد مختـار عمـر ، ود . عبـد العال سـالم مكرم . الكويت : ذات السلاسل / الطبعة ا لأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة. بيروت: مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي .
- معجم المصطلحـات النحوية والصرفية : د . مـحمد سمير نجيب اللبدي . بيروت : مؤسسة الرسالة . وعمان : دار الفرقان / الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- المعجـم المفهرس لألفـاظ الحديث النبـوي : رتبـة لـفيـف من المستشرقين ، ونشره د . أ . ي ونسنك . ليدن : مكتبة بريل ١٩٣٦م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : لمحمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة : دار الحديث/ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

- معجم شواهد العربية : لعبد السلام هارون . مصر : مكتبة الخانجي / الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م .
- معجم شواهد النحو الشعرية : د . حنا جميل حداد . الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر / ا لطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- معجم قبائل العرب : لعمر رضا كحالة . بيروت : مؤسسة ا لرسالة / الطبعة السابعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .
- معجم كتاب العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : د . مهدي المخزومي ، د . ابراهيم السامرائي / بغداد : وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد لـلنشر / توزيع الدار الوطنية للإعلان والتوزيع / طبع في مطابع الرسالة بالكويت ١٩٨٠م .
- معجم مقاييسس اللغة: لأبي الحسين بن فارس .تحقيق : عبد السلام هارون / القاهرة : مكتبة البابي الحلبي / الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : لأبي منصور الجواليقي . تحقيق : د . أحمد محمد شاكر/ القاهرة : دار الكتب/الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م .
- المغرب في ترتيب المعرب : للمطرزي . تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار / حلب : مكتبة أسامة بن زيد / الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .
- المغرب في حلى المغرب : لابن سعيد الأندلسي . تحقيق : د . شوقي ضيف / مصر : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٩٦٤م .
- مغني اللبيب : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله / دمشق : دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : د . جواد علي . بيروت : دار العلم للملايين ، بغداد : مكتبة النهضة / الطبعة الثانية ١٩٧٦ م .
- المفصل في علم العربية : لأبي القاسم الزمخشري . تصحيح : محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. بيروت : دار الجيل / الطبعة الثانية .

- المقاصد النحوية : لمحمود العيني . بيروت . دار صادر / الطبعة الأولى .
- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق : د. كاظم بحر المرجان / الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- المقتضب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة / القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو : لأبي موسى الجزولي . تحقيق : د . شعبان عبد الوهاب محمد . القاهرة : مطابع أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- المقرب : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري / الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .
- المقصد الأسني في شرح معاني أسماء الله الحسنى : للغزالي . تحقيق : د . فضلة شحادة / بيروت : دار المشرق / توزيع المكتبة الشرقية ببيروت .
- المقصور والممدود . لأبي زكريا الفراء . تحقيق : ماجد الذهبي / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار : لأبي عمرو الداني . تحقيق : محمد الصادق قمحاوي / القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة : لابن رشيد . تحقيق : سماحة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة / الدار التونسية للنشر .
- الملل والنحل : لأبي الفتح الشهرستاني . تحقيق : أ . عبد العزيز محمد الوكيل . دار الفكر .
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : د . فخر الدين قباوة / بيروت: دار الآفاق الجديدة / الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

- الممدود والمقصور : لأبي الطيب الوشاء . تحقيق : د . رمضان عبدالتواب / القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٧٩ م .
- من تراث لغوي مفقود : للدكتور أحمد علم الدين الجندي . مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٠ هـ .
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب : لأبي السعادات بن الأثير . تحقيق : محمود محمد الطناحي / دمشق ، بيروت : دار المأمون للتراث .
- منثور الفوائد : لأبي البركات الأنباري . تحقيق : د . حام صالح الضامن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- المنصف : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي / الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م .
- الموطأ : للإمام مالك بن أنس ، برواية يحيى بن يحى الليثي . إعداد : أحمد راتب عرموش / بيروت : دار النفائس / الطبعة الحادية عشرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

النـــــون :

- نتائج الفكر في النحو : للسهيلي . تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا / الرياض : دار الرياض للنشر والتوزيع / الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- النحو القرآني قواعد وشواهد : للدكتور جميل ظفر . مكة المكرمة : مطابع الصفا . / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
- النشر في القراءات العشر : لابن الجزري . صححه : علي محمد الضباع / دار الفكر للطباعة والنشر .
- نظرية النحو القرآني : للدكتور أحمد مكي الأنصاري . مكة المكرمة : دار القبلة للثقافة الإسلامية / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : لزحمد بن محمد المقري التلمساني . تحقيق : د . إحسان عباس / بيروت : دار صادر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : لأبي حيان . تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي / بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : للأعلم الشنتمري . تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان / الكويت: معهد المخطوطات العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير . تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي / بيروت : دار إحياء التراث العربي / الناشر : المكتبة الإسلامية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م .
- نهج البلاغة : وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه ، بشرح الإمام محمد عبده . تحقيق : محمد أحمد عاشور ، و د . محمد إبراهيم البنا / القاهرة : دار مطابع الشعب .
- النهر الماد : لأبي حيان . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .
- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري . تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / بيروت ، القاهرة : دار الشروق / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .

الهـــاء :

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون : للبغدادي .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي . تحقيق: د . عبد العال سالم مكرم / الكويت : دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ ١٩٧٥م .

الـــواو :

- الوافي بالوفيات : لصلاح الدين أيبك الصفدي . إعتناء : س . ديدرنغ / الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الوجيز في علم التصريف : لابن الأنباري. تحقيق: د . علي حسين البواب / الرياض : دار العلم للطباعة والنشر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان: لابن خلكان . تحقيق: د . إحسان عباس / بيروت : دار صادر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

١٣ ـ الفهرس التفصيلي

الموضـــوع	الصفحة

١٤ ـ الفهرس الإجمالي

مطابع جامعة أم القـرى